

إقتصاد المعرفة وتنمية المجتمعات
..التحديات والفرص

ISSN: 2864-1986



جامعة القاهرة جمهورية مصر العربية



مركز البحث وتطوير الموارد البشرية

إقتصاد المعرفة وتنمية المجتمعات ..التحديات والفرص

المؤتمر العلمي الدولي المحكم

2020



www.alwaraq-pub.com



**تطلب أبحاث المؤتمر من
مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع**

العنوان: الاردن ، عمان ، شارع الجامعة الأردنية - عمارة العساف - مقابل كلية الزراعة -
هاتف : تلفاكس (0096265337798) - ص.ب (1527) تلّاع العلمي - عمان (11953) الأردن
الايمل : info@alwaraq-pub.com ، halwaraq@hotmail.com ،
موقع المؤتمر بقواعد البيانات العالمية:
قاعدة بيانات بوابة الكتاب العلمي : www.thelearnbook.com

أعضاء اللجنة العلمية :

مصر	معهد البحوث الافريقية	أ.د. حسن محمد صبحي عميد
الأردن	مدير عام مركز البحث رماح	أ.د.خاد الخطيب
الجزائر	مدير جامعة الامير عبد القادر	أ.د.السعيد دراجي
الإمارات	مدير جامعة الفلاح	أ.د. عبد الحفيظ بلعربي
الأردن	عميدة البحث العلمي الجامعة الاسلامية	أ.د.هناء الحنيطي
مصر	جامعة القاهرة	أ.د.سالي محمد فريد
الأردن	مركز البحث رماح	أ.د. سعادة الكسواني
الأردن	مركز البحث رماح	د.سمير الوادي
الأردن	جامعة الزرقاء	أ.د.نضال رمحي
الأردن	جامعة الزرقاء	أ.د.حسين سمحان
الجزائر	جامعة عنابة	أ.د.ماضي بلقاسم
الجزائر	جامعة بسكرة	أ.د. داودي الطيب
الجزائر	جامعة سطيف 1	أ.د.فريد كورتل
الكويت	جامعة الكويت	أ.د. رمضان الشراح
اليمن	جامعة صنعاء	أ.د.عبد الحميد مانع الصبيح
سوريا	أ جامعة دمشق	د.حيدر عباس
لبنان	جامعة الجنان	أ.د.رامز الطنبور
ليبيا	جامعة عمر المختار	أ.د وائل جبريل
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	أ.د.شاهر عبيد
المغرب	مركز الدراسات	د. رضوان العني

الأهداف الرئيسية للمؤتمر:

- الحوار وتبادل التجارب بين الأكاديميين والخبراء المهتمين بقضايا إقتصاد المعرفة.
- تقديم دراسات وأبحاث تهدف إلى فهم إقتصاد المعرفة .
- المساهمة في الجهود العلمية التي تبذل من أجل النهوض بالبحث العلمي بالبلدان العربية في مجال إقتصاد المعرفة.
- تحديد دور المعرفة واقتصاداتها في التنمية الشاملة للمجتمعات.

محااور المؤتمر:

- التشريعات والقوانين الداعمة والمعركة لإقتصاد المعرفة نماذج دول.*الحكومات ودورها في تبني إقتصاد المعرفة.
- دور المعرفة في معالجة بعض القضايا الاجتماعية و السياسية والتنمية.
- طبيعة وجوهر إقتصاد المعرفة
- من الاقتصاد الصناعي إلى إقتصاد المعرفة.
- طبيعة ومكونات نظام اقتصاد المعرفة.
- الخصائص الأساسية لاقتصاد المعرفة.
- التحديات الناجمة عن اقتصاد المعرفة .
- الموارد البشرية و اقتصاد المعرفة
- قياس اقتصاد المعرفة
- دور المكتبات في بناء اقتصاد المعرفة
- دور قواعد البيانات في بناء اقتصاد المعرفة
- دور مؤسسات التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة
- دور منظمات الأعمال في بناء اقتصاد المعرفة
- دور مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني في بناء اقتصاد المعرفة
- صناعات المعرفة وتقنياتها ودورها في النمو الاقتصادي للمجتمعات.
- صناعة النشر التقليدي والإلكتروني
- صناعة تقنيات المعلومات
- صناعة البرمجيات

- إدارة رأس المال المعرفي * دور تقنيات المعلومات والاتصالات في بناء اقتصاد المعرفة (التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني)
- المنظور الأخلاقي للتنمية الشاملة واقتصاد المعرفة
- المنظور الاجتماعي للتنمية الشاملة واقتصاد المعرفة
- المنظور النفسي للتنمية الشاملة واقتصاد المعرفة
- التفاعل بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية واقتصاد المعرفة
- تجارب عربية وعالمية في مجال اقتصاد المعرفة

مقدمة

يشهد العالم ازدياداً مضطرباً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد. فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي ، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر ، وبدأنا نسمع بمصطلحات تعكس هذه التوجهات مثل مجتمع المعلومات وثورة المعلومات واقتصاد المعرفة. ومع ازدياد ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا أصبح الاستثمار في المعرفة أحد عوامل الإنتاج فهو يزيد من الإنتاجية ، ومن ثم فرص العمل ، فالدول التي تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي هي التي تمتلك إمكانيات معرفة أكثر تقدماً .

أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وتشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية وفي التسويق وهو المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادي وتسعى كافة الدول حالياً إلى الاعتماد على قوة المعلومات والمعرفة ورأس المال البشرى أكثر من الاعتماد على المواد الخام والثروات الطبيعية وقد أضحت إقتصاد المعرفة في وقتنا محركاً أساسياً في عملية التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ

من هذا المنطلق جاء تنظيم هذا المؤتمر حول
إقتصاد المعرفة وتنمية المجتمعات .. الفرص والتحديات.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
15	كلمة المؤتمر
17	دور ادارة المعرفة في الرفع من كفاءة اداء العاملين (دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية)
31	د.م. مروه جمال ملوزم تنمية الاستثمار الفكري كدعامة أساسية لبناء الاقتصاديات الرقمية
45	د. ريمة مقران فاتح راشي واقع إقتصاد المعرفة في بعض القطاعات الإقتصادية والخدماتية وعوائق تطويرها في ظل العولمة بالجزائر
61	أ.قبلي خضرة قهيري حنان أهمية الاعتماد على نظم تخطيط موارد المؤسسات ERP
69	د. حازم حجلة سعيدة أ.دباح حسين دور الاقتصاد المعرفي في النهوض باقتصاديات الدول العربية
81	أ.د. أحمد قايد نور الدين. أ.بن زاف لبنى. أ. هلايلي إسلام. أثر التجارة الالكترونية على المحاسبة والتدقيق
105	د. بلخضر مسعودة إقتصاد المعرفة وتنمية المجتمعات: التحديات والفرص
115	تشخيص وتحليل مداخل المعرفة التسويقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى
135	د. ولاء جمال الدين النوري د. نجلة يونس محمد آل مراد نحو تعزيز العلاقة بين الاقتصاد القائم على المعرفة والتطور المالي لدعم الاقتصاد الرقمي الجديد
153	د. لمياء عماني د. وفاء حمدوش دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الشباب في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة في دول المنطقة: رؤية مقترحة
169	د. محمد بن علي العوفي دور رأس المال الفكري في خلق القيمة لمنظمة الأعمال
183	د. بوجعدار خالد أ. دريوش شهيناز إدارة المعرفة كمدخل لتعزيز دور الثقافة المنظمة في تحسين تنافسية المنظمات
191	د. هارون العشي د. فائزة بوراس دور إدارة الموارد البشرية في تفعيل رأس المال المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة
	د. بخوش مديحة

الصفحة	الموضوع
207	اقتصاد المعرفة في خدمة التنمية الرقمية د. عبد القادر خدّاي مصطفى د. بغداددي بلال
225	دور الاقتصاد المعرفي في المنظمة المتعلمة (دراسة تحليله لأراء عينة من متخذي القرار في الشركة العامة للصناعات الغذائية) أ.د. داود نوري عبد الأمير محمود شكر محمد
239	نظرية توازن المصالح لإحياء السوق العربية المشتركة أ.د. عبدالعزيز أبو نبعه
249	دور التجارة الالكترونية في بناء اقتصاد المعرفة: دراسة حالة الجزائر د. قراع أمال ديواني هالة
261	دور إدارة المعرفة في تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ولاية قسنطينة أ.إلهام بوغليظة أ. خولة زياتي أ. إيمان بن محمد
275	نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر د. ساحلي لزهر د. شرون عزالدين أ. بوضبع سهام
293	دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصاد المعرفة د. عميروش بوشلاغم د. منصف شرقي د. لمياء بوعروج
307	متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة – عرض تجارب دولية وتحديات الدول العربية د.عبدوس عبد العزيز بن حدو امنة بن ميمون إيمان
323	دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز أداء المنظمات في ظل اقتصاد المعرفة د. تحريشي جمانة
337	التعليم الجامعي وتحديات مجتمع المعرفة مهديّة هامل
345	دور تقنيات المعلومات كمدخل لتطبيق تسيير المعرفة في ظل توجه الجزائر نحو اقتصاد المعرفة حالة مؤسسة ميناء عنابة الجزائر د. بعلي حمزة د. بشيشي وليد د. مجلخ سليم
359	دور الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة كتوش منال عبد الباقي أميرة بلحاج حبيبة
373	ما مدى تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي دراسة حالة: اتصالات الجزائر وكالة (المسيلة) 2018 أ. د. معين أمين السيد د. مهلل عبد الكريم
395	دراسة فعالية نظام معلومات الصيانة في ظل اقتصاد المعرفة – دراسة حالة دائرة الصيانة بمركب تكرير البترول بسكيكدة – أ.أمل يوب

الصفحة	الموضوع
407	دور تنمية الموارد البشرية في خلق اقتصاد المعرفة د. عبدة سليمة د. عبدة سعاد
419	الانتقال الطبيعي أو الحتمي من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة د. نوي حياة
433	دور اقتصاد المعرفة في نشر مزايا الاقتصاد الإسلامي د. بارة سهيلة د. جابر مهدي
443	دور المكتبات الرقمية في تشجيع البحث العلمي في الجزائر-تجربة النظام الوطني للتوثيق الالكتروني SNDL- أ. حراش براهيم بن شهيدة سارة حمداني موسى
455	واقع منظومة التعليم العالي بالجزائر ودورها في بناء اقتصاد المعرفة د. قهواجي أمينة د. مطالي ليلي
477	دور نظام المعلومات في بناء اقتصاد المعرفة أ. كورتل فريد أ. خنطيط خديجة أ. حناش حبيبة
487	اقتصاد المعرفة وتنمية المجتمعات الفرص والتحديات أ.د. كمال محمد حوشين أ. راضية سعيد بغدود
497	اقتصاد المعرفة في الجزائر (الواقع والصعوبات) د. حربي سميرة د. بن حمزة حورية
507	أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي والتوظيف في الدول العربية دراسة حالة مجموعة من الدول العربية للفترة 2000-2014 د. عقبة عبد اللاوي د. لطفي مخزومي ط. د. يحيى عبد اللاوي
521	الحكومة الذكية رؤية جديدة للحكومة الالكترونية -تجربة الامارات العربية المتحدة - أ. رمضان إيمان أ. هرموش إيمان أ. مقيم صبري.
531	واقع وتحديات انتقال الدول النامية إلى الاقتصاد القائم على المعرفة د. تباني رزيقة
541	اقتصاد المعرفة ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر د. يونس بوعصيدة رضا د. منصوري منى د. جامعي سارة
557	دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إرساء قواعد اقتصاد المعرفة في الجزائر د. هوام لمياء د. شاوي شافية
571	رأس المال المعرفي مصدر لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة في ظل اقتصاد المعرفة د. واكلي كلثوم د. أقتيني عقيلة
585	الاتجاهات الحديثة لصناعة المعرفة المالية والدور الجديد لمعدي القوائم المالية د. لعلايية مالك أ. عوادي نعمان

الصفحة	الموضوع
597	تحليل مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تطوير مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي لسنة 2017 - دراسة حالة الجزائر - د. شلال زهير د. جاري فاتح د. بن طالي فريد
607	اقتصاد المعرفة في الجزائر بين التحديات والمتطلبات د. خولوفي وهيبة زعيش محمد
617	واقع رأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي من وجهة نظر موظفي مدينة درنة (ليبيا) د. وائل محمد جبريل
637	مؤشرات اقتصاد المعرفة الواقع والرهانات أ. شهيد هدى أ. قرين لطيفة أ. شهيد إكرام
649	دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في اقتصاد المعرفة أ. د. اسماعيل أحمد أبو تينة بوبريمة عائشة
665	إدارة المعرفة والتعليم العالي باستخدام تكنولوجيا المعلومات ثلاثية مهمة لبناء اقتصاد المعرفة د. فضيلة بوطورة د. علي بن سالم البادي د. نوفل سمايلي
687	مدن المعرفة: المفهوم والخصائص والأنواع د. يوسف أبو فارة د. آلاء عبد الموجود العاني
697	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها في تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان علي سليمان الدرادكة عبد الناصر طلب الزيود
721	مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في ولاية أدرار- الجزائر د. هارون العشي د. فايزة بوراس
729	المتطلبات المنهجية الحديثة لاستثمار وتسيير كفاءات الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة د. أحمد داودي أ. اسحاق غزالي
745	نحو التوجه إلى التركيز على رأس المال الفكري والمعرفي كمدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة قراءة في واقع تطور منظومة التعليم والمؤسسات العلمية في الجزائر. أ. د. سمير جاب الله د. عبد الناصر براني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

راعي الحفل الأكرم معالي الدكتور محمد أبو حمور، سعادة الدكتور خالد الخطيب مدير مركز رماح للدراسات .
أصحاب السعادة،
الزملاء الكرام،

بداية أشكر القائمين على المؤتمر لإتاحت الفرصة لي لتحدث الى نخبة من الباحثين العرب في مؤتمريهم الهام والذي يتناول موضوع على درجة عالية من الأهمية في القرن الحادي والعشرين بحيث نجد بأن إهتمام الدول المتقدمة بالمعرفة سواء من حيث بناء الأسس والدعائم الراسخة لإقتصاد المعرفة من خلال إهتمامها بالعلم والبحث والإبتكار والتطوير والتدريب لتبني اقتصادها القائم على المعرفة من خلال تحويل المفهوم النظري والتطبيق للمعرفة الى انتاج قائمة على المعرفة وتغير مفهوم الاقتصاد القائم على الندرة الى اقتصاد قائم على الوفرة ومن قانون تناقص العوائد الى قانون تزايد العوائد مما ينعكس ايجابا على التنمية الاقتصادية وبالتالي رفاهية شعوبها من خلال تزايد الإنتاجية القائمة على القيمة المضافة ذات التكاليف الثابتة والمتناقصة من خلال الثورة التكنولوجية المتسارعة التي حلت مكان الثورة الصناعية والتي قوامها راس المال المعرفي من خلال الاهتمام برأس المال البشري بالانفاق على البحث والتطوير والتدريب والتعليم.

السيدات والسادة :

مما لا شك فيه ان المعرفة عبر التاريخ الانساني كانت دائما مصدر بناء للحضارات الانسانية في كل زمان ومكان منذ ان تفتح وعي الانسان وتطور من المستوى البدائي الى ان اصبحت المعرفة لها تأثير في تكوين حضارته المتنامية، حيث ازدهرت الامم والحضارات وتطورت عندما أيقنت الإنسانية أن المعرفة يجب ان تزدهر وتتطور وتنمو، وبذلك اصبحت المعرفة العامل الاساسي والحرك لتطوير الشعوب في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي مطلع الألفية الجديدة أصبح التحول الحالي في مستوى النضوج بعد الزراعة والصناعة حيث ان المعرفة اعطت ثمارها المرجوه وكانت نتاج تلك الجهود هي ثورة المعلومات والاتصالات حيث بلغ حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام 2005 اكثر من (7) ترليون دولار.

السيدات والسادة :

ان المستقبل لن يكون استمرار للماضي ، بل سيكون سلسلة من الانقطاعات وبقبول هذه الانقطاعات والقيام بشيء حيالها في هذه الحالة فقط يمكننا ان نقطف ثمار النجاح ونستمر في القرن الحادي والعشرين، الامر المثير بشأن هذه الانقطاعات هو انها تعمل على تعدد الفرص، وهذا يعني ان لا احد يمتلك القرن الحادي والعشرين ومن اجل الإمساك بالمستقبل علينا أن نتخلى عن الماضي .

لأن رأس المال المعرفي هو حصاد العقل البشري او بمعنى هو الحصيلة والقدرة العلمية والتي يستفاد بها من البشر وهي ليس رأس المال البشري ، والدول المتقدمة قامت بجهد كبير من اجل تنمية رأس المال المعرفي لدى مواطنيها واعتبرت المورد البشري المورد الرئيس للاقتصاد الوطني وتم ذلك من خلال عدة عوامل :

1- إدارة المعرفة .

2- تعليم عالي وتدريب مهني متميز .

3- النظر الى الأساتذة والطلاب والفنيين بالجامعات ومراكز التدريب والمعاهد العليا ومراكز الابحاث بأنهم شركاء بالابداع

4- التكامل والتداخل بين التخصصات والعلوم اصبح عنصر مهم ورئيس في تطوير واكتساب المعرفة .

5- زيادة التنافسية الاقتصادية العالمية المبنية على المعرفة والمبادرة والسبق الزمني.

6- ظهور أنظمة عالمية جديدة تحدد شروط التبادل التجاري الدولي من خلال الجودة ومعاييرها .

وفي هذا المجال أنفقت الدول الصناعية السبع الكبرى في عام 1996 على اعمال البحث والتطوير اي ابحاث تحويل المعرفة العلمية التطبيقية الى تقنيات انتاج مبالغ 345 مليار دولار مشاركة بين الدولة والقطاع الخاص .
- وكذلك يقدر اكثر من 50٪ من الناتج المحلي الاجمالي في دول العالم المتقدم مبني على المعرفة .

السيدات والسادة :

يشهد القرن الحادي والعشرين انتهاء عهد استمرار الفرد في عمل واحد طيلة حياته العملية بل سنجد الكثيرين سيضطرون لتغير وظائفهم ومهنهم واماكن عملهم بشكل مستمر كل ثلال او خمس سنوات ومن المتوقع ان يزداد عدد المتعلمين الكبار من اي وقت مضى ففي ظل عصر المعرفة ستكون الحاجة للتعليم المستمر متطلب جوهري للحفاظ على قدرة الفرد على البقاء في الوظيفة .

السيدات والسادة :

إن الاقتصاد التقليدي مبني على اساس الانتاج وتلعب المعرفة فيد دورا محدودا، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الانتاج التقليدية، فإن الاقتصاد الجديد مبني على اساس المعرفة التي ينتج عنها الانتاج، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية أو راس المال البشري هي اكثر الاصول قيمة .
- وهنا يقول الفيلسوف ابن حيان: إن المعرفة هي أعمق وأشمل من العلم وإن العلم يمثل العمود الفقري للمعرفة وإن توافر العلم في المجتمعات لا يعني بالضرورة توافر المعرفة .

ونقول هنا :

- مثلما الطاقة وقود الحياة فإن المعرفة هي وقود التنمية الاقتصادية .
- تبدأ المعرفة من العقل البشري وتستقر فيه .
- المعرفة قوة في حد ذاتها .
- وفي الختام نقول كما قال (ديفيد اوغلفي) .
- في عالم الاعمال الحديث لا جدوى من ان تكون مفكرا مبدعا او مبتكرا ما لم يكن بامكانك ايضا بيع ما تبتكره، فلا تتوقع أن يعترف أحد بفكرتك مهما كانت جيدة ما لم تكن بائع متميز .
- متبنياً لمؤتمرهم تحقيق أهدافه وإضافة معرفة قيمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دور ادارة المعرفة في الرفع من كفاءة اداء العاملين**دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية****The role of knowledge management in raising the efficiency of employees****Applied study in the National Insurance Company****م.م. مروه جمال ملوزم****المستخلص**

اكتسب موضوع الرفع من كفاءة العاملين أهمية كبيرة لدى منظمات الاعمال خاصة في ظل التحديات التي تواجهها المؤسسات في يومنا هذا ومدى مقدرتها على التكيف مع المتغيرات التكنولوجية , وهنا برز دور ادارة المعرفة في تقديم تصور جديد وطرق مستحدثة عن كيفية تنمية العنصر البشر لاي في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة كما تعد احد ابرز الوسائل التي ترفع من كفاءة العاملين وتزيد من انتاجيتهم , لذلك وجدت الباحثة ان شركات التأمين تعاني من عدم اعطاء أهمية لمفهوم ادارة المعرفة وكيفية الاستفادة من المعرفة لتحسين مستوى اداء العاملين ورفع كفاءة ونتاجية العامل مما سينعكس على اداء الشركة ككل , ولعرفة اسباب المشكلة ووضع حلول لها تم اختيار عينة قوامها 40 مديرا في شركة التأمين الوطنية شملت المدراء العامين وروؤساء الاقسام ومدراء الادارات والفروع لاختبار فرضية البحث التي نصت على (توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين ادارة المعرفة وبين رفع كفاءة اداء العاملين). وهدف البحث الى توضيح دور ادارة المعرفة في الرفع من كفاءة العاملين وزيادة انتاجيته والتوصل الى مقترحات تحاول ان تساعد الشركة محل البحث على تحسين مفهوم ادارة المعرفة وكيفية تطبيقها , كما توصل البحث الى جملة من التوصيات ابرزها ان تحاول شركات التأمين رسم طريق واضح لتطبيق وتنمية ادارة المعرفة وكيفية الاستفادة منها في رفع كفاءة العاملين كما على الشركة ان تعمل بشكل دائم على توليد المعرفة ومحاولة تطبيقها على الافراد العاملين في الشركة.

Abstract

The importance of increasing the efficiency of employees has become of great importance to business organizations, especially in view of the challenges facing institutions today and their ability to adapt to technological changes. The role of knowledge management has emerged in presenting a new vision and innovative ways of developing the human element in the transition to an economy. Knowledge is also one of the most prominent means that raise the efficiency of workers and increase their productivity, so the researcher found that insurance companies suffer from not giving importance to the concept of knowledge management and how to benefit from knowledge to improve the level of performance of workers and raise the efficiency and productivity of the worker, A sample of 40 managers of the National Insurance Company was selected, including general managers, heads of departments, department managers and branches to test the hypothesis of the research, which stipulated (there is a significant relationship with statistical significance between knowledge management and raising the efficiency of workers' performance) . The research aims at clarifying the role of knowledge management in raising the efficiency of employees and increasing productivity and finding proposals that try to help the company in the search to improve the concept of knowledge management and how to apply them. The research also reached a number of recommendations, And how to benefit from them in raising the efficiency of employees as the company to work permanently on the generation of knowledge and try to apply to individuals working in the company.

يعد موضوع رفع كفاءة انتاجية العاملين وتطوير مهاراتهم من اولويات ادارات المنظمات اذ ان العنصر البشري يعد من أهم عناصر الانتاج ولهم دور كبير في مستقبل المنظمات , وتعد ادارة المعرفة في عصرنا الحالي من المواضيع الاساسية كما انها تحتل الصدارة في اولويات المنظمات العالمية كما تعد احدى الوسائل التي تضمن مواجهة التغيرات البيئية السريعة والمستمرة اذ ان المعرفة هي الاستثمار الامثل للمهارات والخبرات لفهم الاحداث والظواهر , ويقترن زيادة انتاجية المنظمة بقدرتها على استغلال المعرفة وتطويرها لتحقيق الاهداف وبالتالي ترتفع انتاجية العامل الذي سينعكس على انتاجية المنظمة بشكل عام , بناء على ذلك تضمن هذا البحث ثلاث مباحث تناول المبحث الاول منهجية البحث اما المبحث الثاني فخصص لجانب النظري للبحث اما المبحث الثالث فكان لتحليل نتائج البحث التطبيقية وقياس علاقات الارتباط والاثربين ادارة المعرفة ورفع كفاءة انتاج العاملين.

الفصل الاول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من الخطى المتسارعة للتقدم التكنولوجي اذ تمر المنظمات اليوم بمتغيرات تكنولوجية واقتصادية كبيرة , وتعد المعرفة واحدة من احدث العوامل الاساسية لتحقيق التميز في العمل وتعزيز القدرات الانتاجية للأفراد العاملين مما سينعكس على اداء المنظمة ككل , وشركات التأمين غيرها من الشركات حتمت عليها هذه المتغيرات المتسارعة ادراك اهمية ادارة المعرفة ودورها في تعزيز قدرات العاملين فيها , والاختفاق في فهم هذا الدور يؤثر سلباً على القدرات التنافسية وهذا حال اغلب شركات التأمين العاملة في البيئة العراقية , بناء على ما تقدم يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤال الاتي:

كيف يمكن الاستفادة من ادارة المعرفة من رفع كفاءة العاملين في شركات التأمين

ثانياً: أهداف البحث

1. تسليط الضوء على الدور المتزايد لادارة المعرفة في تحقيق وتعظيم فاعلية وكفاءة المنظمات.
2. التعرف على طبيعة العلاقة بين ادارة المعرفة والرفع من كفاءة العاملين في الشركة محل البحث.
3. محاولة التعرف على مستوى تطبيق ادارة المعرفة في شركة التأمين محل البحث.
4. تحديد الاساسيات التي تستند عليها ادارة المعرفة واثرها على العمليات التشغيلية وتحسين الانتاجية.
5. تقديم توصيات في مجال ادارة المعرفة لمحاولة تحسين العمل ورفع انتاجية الفرد.

ثالثاً: أهمية البحث

1. أهمية العنصر البشري (العاملين) وتنميته بأعتباره حجر الأساس لعمل المنظمات.
2. محاولة البحث لفت انتباه المنظمات بشكل عام والمنظمات الخدمية بشكل خاص لأهمية ادارة المعرفة وحجم الفائدة التي يمكن ان تحققها اذا ما تم استخدامها بالشكل الصحيح للرفع من كفاءة الموارد البشرية العاملة في المنظمة.
3. الأهمية المتزايدة لادارة المعرفة وتأثيرها الحيوي في تطوير المنظمات ورفع اداء العاملين فيها , استوجب دراسة تأثيرها على القطاع التأميني.

رابعاً: فرضية البحث

يستند البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ادارة المعرفة والرفع من كفاءة العاملين في شركات التأمين ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين خلق المعرفة واداء العاملين.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تخزين المعرفة واداء العاملين.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نشر المعرفة واداء العاملين.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استخدام المعرفة واداء العاملين.

خامساً: منهج البحث

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي و التحليلي، إذ يقوم بوصفها، ودراسة العلاقة بين متغيراتها، وتقديم البيانات عنها مبينا أسبابها ونتائجها وتحليلاتها من اجل التوصل إلى استنتاجات يمكن عن طريقها الباحثة أن تقدم توصيات تتلاءم معها.

الفصل الثاني: الجانب النظري

أولاً: ادارة المعرفة

1. مفهوم ادارة المعرفة:

يعتبر الاستخدام المتزايد لتقنية الاتصالات والمعلومات احدى اهم العوامل التي دفعت الى نشوء ادارة المعرفة ويعتبر (Don Marchand) اول من قام باستخدام مصطلح ادارة المعرفة (باسردة, 32:2006) وقد عرفها (الملكاوي, 30:2004) بأنها الفهم الواضح للاشياء , التعلم , الفهم , اي كل مايقوم العقل باستيعابه وادراكه , سواء كان مهارة مهارة , خبرات علمية , ادراك المعلومات لكي تطبق على مشكلة معينة لحلها. اما (العنبي, 58:2009) هي استخدام المعرفة , الخبرات , الموجودة خارجيا وداخليا لتحقيق الاهداف

2. أهمية ادارة المعرفة:

تعد المعرفة اساسا حيويا وهاما في عصر المعلومات الذي نعيشه اليوم , اذ يمكن ان نوجز أهمية ادارة المعرفة بالنقاط الآتية(فحموش, 58:2012):

- أ- المعرفة لا تتناقص , وتعد المورد الوحيد الذي يزداد بالاستخدام.
- ب- ادارة المعرفة هي الاساس للميزة التنافسية وديمومتها.
- ت- تساعد ادارة المعرفة المدراء على اداء مهامهم بشكل اكثر كفاءة.
- ث- تعزز قدرات المنظمة على الاحتفاظ بالعنصر البشري وزيادة خبرته والمعرفة لديه كما تعمل على تحسين ادائه.
- ج- تساهم في تحفيز المنظمة لمواجهة التغيرات البيئية المضطربة.
- ح- تعتبر ادارة المعرفة وسيلة لدى المنظمات لخفض الكلفة وزيادة قيمة الموجودات الداخلية.

3. اسباب ظهور ادارة المعرفة

- توجد أسباب متعددة شجعت وحفزت على ظهور ادارة المعرفة منها(الفارسي, 69:2010)
- أ- الزيادة المضطربة للمنافسة وزيادة براءات الاختراع.

ب- انخفاض دورة حياة المنتج أو الخدمة.

ت- عد استمرارية الموارد البشرية التي تمتاز بالكفاءة بالعمل.

اما (الساعد وحريم, 2004: 83) فقد وضع بعض اسباب ظهور ادارة المعرفة بالاتي:

أ- التطور السريع للتقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات قد فاقت قدرة العاملين على استيعابها وفهمها.

ب- التغيرات البيئية المتسارعة وازدياد حدة المنافسة بين المنظمات كذلك الابتكارات العديدة في شتى المجالات.

ت- سرعة انتقال المعلومات وتحول الاقتصاديات الى اقتصاد المعرفة.

4. انماط المعرفة:

فيما يلي انماط المعرفة كما حددها (العلي وقنديلجي, 2006: 37):

أ-

المعرفة الضمنية: تعد المصدر الاساسي لأية معرفة أخرى وبدون المعرفة الضمنية لا يمكن لاية معرفة ان تنشأ, وتعتبر

هذه المعرفة نماذج ذهنية أو خبرات وشعور حدسي وهي من تقود الافراد في سلوكياتهم أو افعالهم, والتحدي الابرز

الذي تواجهه المنظمات هو تحويل المعرفة الضمنية الى معرفة صريحة.

ب-

المعرفة الصريحة: وهي المعرفة التي يمكن ان يعبر عنها بشكل رسمي عن طريق العمليات التعليمية أو الرسومات ويمكن

خزنها بشكل الكتروني أو ورقي وبلاستطاعة نقلها بشكل مستمر.

5. مراحل ادارة المعرفة:

أ-

اختلف الكتاب والباحثين في تحديد مراحل او عمليات ادارة المعرفة تحديدا دقيقا, لكن اتفق اغلبهم على اربع مراحل

او عمليات للمعرفة وهي:

أ-

خلق المعرفة: وهي مرحلة ملاحظة الاحتياجات المعرفية, ثم تبدأ مرحلة تصحيح مايدعى "الفجوة المعرفية" عن طريق

المشاركة بين فرق العمل لبناء قدرات معرفية تساعد على حل المشاكل التي تواجه المنظمة, ثم بناء خطة عمل تساعد

في تطوير مهارات العاملين (الجنابي, 2013: 80)

ب-

تخزين المعرفة: ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح لها دور مهم في تحسين عملية الاحتفاظ بالمعرفة وجعلها

بمتناول الجميع عند الحاجة, اذ ان المنظمات تواجه خطرا حقيقيا وهو فقدان المعرفة التي يحملها الافراد الذي قد

يتركز العمل لاي سبب كان, بحيث اصبح لزاما للمنظمات في خزن المعرفة والاحتفاظ بها (عامر, 2011: 45)

ت-

نشر المعرفة: وتعني مشاركة المعرفة بين جميع الافراد العاملين, لكي لا تفقدها المنظمة وهذا يستلزم لاعداد نشرها

هذا بالنسبة للمعرفة الضمنية, اما المعرفة الصريحة فيمكن اعادة نشرها عن طريق نظم الاتصالات الرسمية كالوثائق,

النشرات الداخلية, مشاركة الافكار والخبرات والاتصالات (الشبابشة, 2009: 47)

ث-

استخدام المعرفة: يعد استخدام المعرفة هو المقياس الحقيقي لمرحلة نشر المعرفة, اذ ان المنظمات الناجحة هي من تستطيع

استخدام المعرفة وتطبيقها على جميع اجزاء المنظمة وكذلك ايصالها الى كل الافراد العاملين.

6. عناصر ادارة المعرفة:

توجد اربع عناصر اساسية لادارة المعرفة هي (منصور, 2012: 15):

أ-

الاستراتيجية: هي ايجاد الطرق المثلى لمواجهة التهديدات أو اغتنام الفرص البيئية اضافة الى تشخيص نقاط القوة

والضعف الداخلية, وتعمل على تحديد أهم اجزاء المنظمة حيث يتم التركيز عليها لجمع المعرفة لكي تدفع المنظمة

الى توليد المعرفة.

- ب- الكفايات البشرية: وتمثل أهم عناصر ادارة المعرفة لأنه يعد العنصر الاساسي الذي عن طريقه المنظمة تنتقل من المعارف الفردية الى المعارف التنظيمية اذ أن الافراد هم المكون الرئيسي في ادارة المعرفة ولا يمكن تحقيق المعرفة بدونهم.
- ت- التقنية: تلعب التقنية دورا هاما في ادارة المعرفة في مرحلة توليدها أو تخزينها أو استخدامها , اذ تقوم التقنيات بالتنسيق مع العنصر البشري في أنظمة المعلومات ودعم القرارات وعمليات ادارة المعرفة.
- ث- العمليات: تقوم بتوفير الحرفة والمهارة اللذان تعدان من أساسيات مصادر المعرفة ويتم تحقيقها عن طريق تنمية ممارسات العمل الحديثة وبالتالي تزيد من التبادل والترابط للأفراد العاملين كما تقوم بتحديد الادوار والمهام في ادارة المعرفة.

ثانيا: دور ادارة المعرفة في الرفع من كفاءة اداء العاملين

تلعب ادارة المعرفة دورا هاما في تنمية الكفاءات البشرية العاملة في المنظمات اذ انها تؤثر تأثيرا مباشرا على العاملين وتعد أحد أهم مصادر انتاج الثروات في المنظمات وتكتسب أهميتها عن طريق اكتشاف مصادر المعرفة الداخلية المتمثلة في الافراد العاملين أصحاب القدرات المتميزة في العمل الذين كلما زادت نسبتهم كلما زادت قيمة المنظمة وبين (حبيب, 2011: 7) دور المعرفة في تنمية اداء العاملين:

1. استثمار رأس المال الفكري: ويتم ذلك عن طريق اىصال المعرفة التي تم توليدها الى العاملين المفتقدين لها, ان رأس المال الفكري يكون عادة شهادات العاملين في المنظمة اضافة الى الخبرة العملية في سوق العمل , ومن عيوبه انه تفقده المنظمة بمجرد ترك العاملين العمل لأي سبب كان , ويعتبر الاستثمار في الرأس المال الفكري من أهم اسباب ارتفاع كفاءة العاملين وزيادة انتاجيتهم , وهذا يحفز المنظمة والعاملين على حد سواء.
 2. تنمية التعلم: وهو عملية نقل المهارات أو المعارف أو الخبرات عن طريق التشارك أو التفاعل بين اطراف مختلفة ويمكن ان تتم بطرق رسمية أو غير رسمية , ويمكن ان يتم النقل من الحاسبة الى العاملين أو بالعكس , وتتسم المنظمات التي تمارس التعلم بالميزة التنافسية التي تستند على المعرفة عن طريق توليدها من داخل المنظمة أو أكتسابها من الخارج وتساعد تكنولوجيا المعلومات في نشر المعرفة بين المستخدمين.
 3. تطوير وظيفة ادارة الموارد البشرية: ان قسم ادارة الموارد البشرية حتى وقت قريب كانت وظائفه الروتينية تتعلق بالاجور , التدريب , معايير التوظيف , تطوير الكفاءات عن طريق التدريب , لكن مع ظهور ادارة المعرفة أصبح هذا الموضوع يشغل تفكير اغلب مديري الموارد البشرية وبدأت تظهر افكار جديدة مثل التوجه للعمل الجماعي , زيادة المعرفة الداخلية لحل المشاكل , كما تم اعتبار العاملين طاقات فكرية ومصدر لتوليد وتنمية القدرات التنافسية , وبدأت المنظمات تؤسس بيئة داخلية من اجل نمو مصادر المعرفة.
- بالامكان الاستفادة من ادارة المعرفة في مساعدة الافراد العاملين على التدريب والتعلم وهذا يحفز المعرفة المتجددة لديهم وتستطيع المنظمة تحقيق ذلك عن طريق جعل العاملين متشاركين ومتفاعلين اجتماعيا بالتالي يحقق دمج المعرفة وانتشارها , عليه سيكون العاملين اكثر قدرة للتعامل مع المتغيرات وهذا سيدعم مهاراتهم وسينعكس ايجابا على اداء اعمالهم بفاعلية وكفاءة وهذا سيولد شعورا بالرضا لدى العاملين , وعندما يتولد هذا الشعور سيكون العاملين أكثر قدرة على الابتكار والتميز (السلمي, 2000: 30)
- بناء على ما تقدم تولدت لدى المنظمات رؤية جديدة لعملية تنمية الموارد البشرية , اذ اصبحت اليوم مقدرت المنظمات على تحقيق الميزة التنافسية تعتمد بشكل كبير على تطبيق ادارة المعرفة خاصة مع التحولات الكبيرة للأقتصاد المعرفي وذلك لا يتم دون اثناء العاملين بالمعرفة.

الفصل الثالث: الجانب العملي

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الجوانب ذات العلاقة بوصف استمارة الاستبانة ، ومن ثم التعرف على

خصائص العينة المختارة ، فضلاً عن الوسائل الإحصائية التي استعانت بها الباحثة في تحليل البيانات المتاحة . وعلى وفق تلك

الإشكالية قسم إلى:

أولاً: تصميم الاستبانة ووصف العينة

اعتمد البحث في منهجيته على وسائل متعددة لجمع البيانات إذ تم جمع البيانات من الدراسات والبحوث السابقة

وبعض الأدبيات والدوريات والتقارير بهدف بناء الإطار النظري للبحث ، وكانت استمارة الاستبانة لبناء الجانب العملي

للبحث ، إذ قامت الباحثة وبعد الاطلاع على أغلب الأدبيات ، والدراسات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة الحالية فضلاً

عن استطلاع آراء القائمين على أعمال التأمين والمتخصصين ، ثم قامت الباحثة بوضع الاستبانة ، والعبارات الملائمة لكل

محور ، إذ استعمل مقياس ليكرت (Likert) التدريجي الخماسي من (1-5) ، وبعد إعداد استمارة الاستبانة بصيغتها الأولية

بما تتعلق بمدى ملائمة فقرات المقياس مع الأهداف التي أعدت من أجلها ، وفعلًا وزعت عن طريق القيام بالخطوات الآتية:

اختيار أفراد العينة التي يمكن أن تحقق أهداف البحث، والتي تمثلت بالسادة (مدير عام شركة التأمين الوطنية ، وأعضاء

مجلس الإدارة في شركة التأمين الوطنية ، ومدراء الفروع ورؤساء الأقسام ، أو من ينوب عنهم في مقر الشركة).

توزيع استمارات الاستبانة على عدد أفراد العينة البالغ (40) فرد ، أعيد منها (35) استمارة وبعد إجراء عمليات

التدقيق والفرز من قبل الباحثة تبين وجود (3) استمارات غير صالحة لذا استبعدت ، وبهذا بلغ العدد النهائي للاستمارات

الصالحة (32) استمارة اعتمدت في تحليل نتائج البحث

أدوات التحليل والمعالجة الإحصائية

لقد جرى إتباع عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، وتم انتقاء أدوات إحصائية ملائمة لتحليل

ومعالجة البيانات واختبار الفرضيات. وعلى هذا الأساس أن البحث الحالي استخدم الأدوات الآتية:

أ- أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic

(1) التوزيع التكراري (Frequency) والنسبة المئوية (Percentages)

(2) الوسط الحسابي (Arithmetic Mean)

(3) الانحراف المعياري (Standard Deviation)

ب- أساليب الإحصاء الاستدلالي Statistical Inference

(1) معامل الثبات بطريقة (ألفا - كرونباخ / Cronbach - Alpha) ،

(2) معامل الاختلاف (Cofficieent of Variation)

(3) معامل ارتباط سبيرمان (SPERMAN Correlation Coefficient)

ثانياً: تحليل بيانات عينة البحث

1. البيانات الشخصية

جدول (1) يبين توزيع البيانات الشخصية لعينة البحث

ت	المتغيرات	توزيع الحاصية	التكرار	النسبة %
		إعدادية	0	%0
1	التحصيل الدراسي	دبلوم فني	17	%53
		بكالوريوس	13	%41
		ماجستير أو مايعادله	2	%6
		الدكتوراه أو مايعادله	0	%0
		المجموع	32	100%
2	الجنس	ذكر	14	%44
		انثى	18	%56
		المجموع	32	100%
3	العنوان الوظيفي	معاون مدير	16	%50
		مدير	11	%34
		مدير أقدم	5	%16
		المجموع	32	100%
4	التحصيل الدراسي	دبلوم فني	17	%53
		بكالوريوس	13	%41
		ماجستير او مايعادله	2	%6
		الدكتوراه او مايعادله	0	0%
		المجموع	32	100%
5	العمر	25-20	0	%0
		30-26	0	%0
		40-31	9	%28
		40 فأكثر	23	%72
		المجموع	32	100%

المصدر: إعداد الباحث، اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي، 2018

يلاحظ من الجدول (1) إن المتغيرات الشخصية لأفراد العينة بين إن مجموع الحاصلين على الدبلوم الفني 17 شخص بنسبة 53٪ أما حملة شهادة البكالوريوس كانت 13 فرد بنسبة 41٪ وحملة شهادات الماجستير فكانت بنسبة 6٪ أما لمتغير الجنس فحققت فئة الذكور 14 فرد بنسبة 44٪ أما الإناث حقق نسبة 56٪ وبالنسبة لمتغير العنوان الوظيفي فكان معاون مدير ومدير أقدم فكانت نسبها على التوالي (50٪ , 34٪ , 16٪) أما متغير العمر فحققت الفئة 31-40 بتكرار 9 مرة بنسبة 28٪ أما أعلى نسبة حققتها الفئة 40 فما فوق إذ حققت 72٪ .

المحور الاول: ادارة المعرفة

جدول (2) يبين نسب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات خلق المعرفة

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تشجيع العاملين على تطوير المهارات والقدرات	4.70	0.61
2	يتم اجراء حلقات التعلم والبحوث بشكل دوري	4.10	0.54
3	هناك خبراء خارجيين يعملون في الشركة	4.22	0.67
4	يتم تشجيع وتحفيز الكفاءات والطاقات الداخلية	4.26	0.60

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss, 2018

يتضح من الجدول رقم (2) ان التساؤل رقم 1 حصل على اكبر وسط حسابي واقل انحراف معياري وان التساؤل رقم 2 حصل على اقل وسط حسابي واعلى انحراف معياري وهذا يدل على ان العينة المستجوبة تعتقد بان الشركة لديها توجه نحو تشجيع العاملين على تطوير مهاراتهم هذا وان الاوساط الحسابية لجميع اسالة الفقرة كانت اكبر من 4.5 اي ان المستجوبين اتجهوا لاجابة اتفق بشدة.

جدول (3) يبين نسب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات خزن المعرفة

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تقوم الادارات بتشجيع اسلوب تبادل الخبرات وتهيئة المناخ الملائم لذلك	4.24	0.74
2	تعتمد الشركة في خزن المعرفة على السجلات والوثائق الورقية	4.40	0.73
3	توثق الشركة البحوث والدراسات التي تطرح في الجامعات والمؤتمرات والمجلات العلمية	4.26	0.69
4	تتوفر أنظمة الالكترونية تسهل عملية استرجاع المعرفة	4.23	0.59

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss, 2018

يتضح من الجدول رقم (3) ان السؤال رقم 2 حصل على اكبر وسط حسابي واقل انحراف معياري وان التساؤل رقم 4 حصل على اقل وسط حسابي واعلى انحراف معياري وهذا يدل على ان الشركة لا تمتلك أنظمة الكترونية متطورة تسهل عملية استرجاع المعرفة كما تدل اجابات العينة على ان الشركة محل البحث تعتمد في خزن المعرفة على السجلات الورقية هذا وان الاوساط الحسابية لجميع اسالة الفقرة كانت اكبر من 4.5 اي ان المستجوبين اتجهوا لاجابة اتفق بشدة.

جدول (4) يبين نسب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات نشر المعرفة

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عقد ندوات وورش عمل بشكل دوري	4.34	0.63
2	قواعد المعلومات الداخلية متاحة لجميع العاملين	4.34	0.77
3	عقد دورات تدريبية للعاملين داخلية وخارجية	4.28	0.76

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss, 2018

يتضح من الجدول رقم (4) ان السؤال رقم 1,2 حصل على اكبر وسط حسابي واقل انحراف معياري وان التساؤل رقم 3 حصل على اقل وسط حسابي واعلى انحراف معياري وهذا يدل على ان الشركة لا تعقد دورات تدريبية للعاملين

جدول (5) يبين نسب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات استخدام المعرفة

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	توفر الشركة متطلبات استخدام المعرفة العادية والبشرية	4.38	0.75
2	تحت الادارات العاملين على تطبيق واستخدام معارفهم المكتسبة	3.86	0.57
3	يعد تطبيق المعرفة من اولويات الادارات العليا	4.00	0.78
4	وجود نظم تحكم ورقية على المعارف التي تمتلكها الشركة	3.96	0.93

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss, 2018

يتضح من الجدول رقم (5) ان السؤال رقم 1 حصل على اكبر وسط حسابي واقل انحراف معياري واتفقت عينة البحث ان الشركة تحاول ان توفر متطلبات استخدام المعرفة العادية والبشرية وان الاوساط الحسابية لجميع اسئلة الفقرة كانت اكبر من 4.5 اي ان المستجوبين اتجهوا نحو الاجابة اتفق بشدة.

جدول (6) يبين نسب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات اداء العاملين

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ضروف العمل الحالية تساعد على الاداء الفعال	3.82	0.92
2	تجري الشركة تغيرات دورية في الانظمة والحواسيب	3.52	0.74
3	اشعر بحب وحماس للعمل بشكل كبير	3.66	0.94
4	يوجد تزايد مستمر في الانتاج والعمل	3.56	0.95
5	وقت انجاز الاعمال بأنخفاض مستمر	3.46	1.12
6	لا اتغيب عن العمل الا للضرورة القصوى	3.56	0.95
7	مهاراتي وقدراتي بحاجة الى تطوير مستمر	3.60	1.05
8	لا احتاج الى المساعدة في عملي الا نادرا	3.66	1.02

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss, 2018

يتضح من الجدول رقم (6) ان السؤال رقم 1 حصل على اكبر وسط حسابي واقل انحراف معياري وان التساؤل رقم 5 حصل على اقل وسط حسابي واعلى انحراف معياري وهذا يدل على ان الشركة توفر ظروف عمل مثالية للاداء الفعال كما تدل اجابات العينة على ان وقت انجاز العمل يتزايد هذا وان الاوساط الحسابية لجميع اسئلة الفقرة كانت اكبر من 4.5 اي ان المستجوبين اتجهوا نحو الاجابة اتفق بشدة.

جدول (7) معامل الارتباط بين توليد المعرفة واداء العاملين

ت	الفقرة	معامل الارتباط	Sig
1	تشجيع العاملين على تطوير المهارات والقدرات	0.83	0.000
2	يتم اجراء حلقات التعلم والبحوث بشكل دوري	0.74	0.000
3	هناك خبراء خارجيين يعملون في الشركة	0.76	0.000
4	يتم تشجيع وتحفيز الكفاءات والطاقات الداخلية	0.78	0.000

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم 7 ان جميع اسئلة الفقرة حصلت على معاملات ارتباط قوية وهذا يدل على ان هذه الاسئلة قادرة لقياس ماوضعت اليه، وان الفقرة لم تحتوي على اسئلة خارج موضوعة البحث.

جدول (8) معامل الارتباط بين تخزين المعرفة واداء العاملين

ت	الفقرة	معامل الارتباط	Sig
1	تقوم الادارات بتشجيع اسلوب تبادل الخبرات وتهئية المناخ الملائم لذلك	0.74	0.000
2	تعتمد الشركة في خزن المعرفة على السجلات والوثائق الورقية	0.84	0.000
3	توثق الشركة البحوث والدراسات التي تطرح في الجامعات والمؤتمرات والمجلات العلمية	0.78	0.000
4	تتوفر انظمة الالكترونية تسهل عملية استرجاع المعرفة	0.60	0.000

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم 8 ان جميع اسئلة الفقرة حصلت على معاملات ارتباط قوية وهذا يدل على ان هذه الاسئلة قادرة لقياس ماوضعت اليه، وان الفقرة لم تحتوي على اسئلة خارج موضوعة البحث.

جدول (9) معامل الارتباط بين نشر المعرفة واداء العاملين

ت	الفقرة	معامل الارتباط	Sig
1	عقد ندوات وورش عمل بشكل دوري	0.69	0.000
2	قواعد المعلومات الداخلية متاحة لجميع العاملين	0.85	0.000
3	عقد دورات تدريبية للعاملين داخلية وخارجية	0.78	0.000

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم 9 ان جميع اسئلة الفقرة حصلت على معاملات ارتباط قوية وهذا يدل على ان هذه الاسئلة قادرة لقياس ماوضعت اليه، وان الفقرة لم تحتوي على اسئلة خارج موضوعة البحث.

جدول (10) معامل الارتباط بين استخدام المعرفة واداء العاملين

ت	الفقرة	معامل الارتباط	Sig
1	توفر الشركة متطلبات استخدام المعرفة العادية والبشرية	0.84	0.000
2	تحت الادارات العاملين على تطبيق واستخدام معارفهم المكتسبة	0.80	0.000
3	يعد تطبيق المعرفة من اولويات الادارات العليا	0.85	0.000
4	وجود نظم تحكم ورقية على المعارف التي تمتلكها الشركة	0.87	0.000

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم 10 ان جميع اسئلة الفقرة حصلت على معاملات ارتباط قوية وهذا يدل على ان هذه الاسئلة قادرة لقياس ماوضعت اليه، وان الفقرة لم تحتوي على اسئلة خارج موضوعة البحث.

جدول (11) معامل الارتباط بين فقرات اداء المعرفة

ت	الفقرة	معامل الارتباط	Sig
1	ضروف العمل الحالية تساعد على الاداء الفعال	0.88	0.000
2	تجري الشركة تغيرات دورية في الانظمة والحواسيب	0.85	0.000
3	اشعر بحب وحماس للعمل بشكل كبير	0.88	0.000
4	يوجد تزايد مستمر في الانتاج والعمل	0.85	0.000
5	وقت انجاز الاعمال بانخفاض مستمر	0.91	0.000
6	لا اتغيب عن العمل الا للضرورة القصوى	0.87	0.000
7	مهاراتي وقدراتي بحاجة الى تطوير مستمر	0.89	0.000
8	لا احتاج الى المساعدة في عملي الا نادرا	0.86	0.000

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم 11 ان جميع اسئلة الفقرة حصلت على معاملات ارتباط قوية وهذا يدل على ان هذه الاسئلة قادرة لقياس ماوضعت اليه، وان الفقرة لم تحتوي على اسئلة خارج موضوعة البحث.

جدول (12) معامل الثبات بين فقرات توليد المعرفة

ت	الفقرة	معامل الفا كورنباخ
1	تشجيع العاملين على تطوير المهارات والقدرات	0.68
2	يتم اجراء حلقات التعلم والبحوث بشكل دوري	0.74
3	هناك خبراء خارجيين يعملون في الشركة	0.76
4	يتم تشجيع وتحفيز الكفاءات والطاقات الداخلية	0.72
	اجمالي	0.80

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

حصل التساؤل رقم 1 على اقل معامل الفا كوناخ وهذا يدل على ان هذا التساؤل يسهم بدرجة اكبر من غيرة في ثبات اسئلة الفقرة .

جدول (13) معامل الثبات بين فقرات خزن المعرفة

ت	الفقرة	معامل الفا كورنباخ
1	تقوم الادارات بتشجيع اسلوب تبادل الخبرات وتهيئة المناخ الملائم لذلك	0.68
2	تعتمد الشركة في خزن المعرفة على السجلات والوثائق الورقية	0.57
3	توثق الشركة البحوث والدراسات التي تطرح في الجامعات والمؤتمرات والمجلات العلمية	0.63
4	تتوفر انظمة الالكترونية تسهل عملية استرجاع المعرفة	0.75
اجمالي		0.73

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

حصل التساؤل رقم 2 على اقل معامل الفا كوناخ وهذا يدل على ان هذا التساؤل يسهم بدرجة اكبر من غيرة في ثبات اسئلة الفقرة .

جدول (14) معامل الثبات بين فقرات نشر المعرفة

ت	الفقرة	معامل الفا كورنباخ
1	عقد ندوات وورش عمل بشكل دوري	0.66
2	قواعد المعلومات الداخلية متاحة لجميع العاملين	0.42
3	عقد دورات تدريبية للعاملين داخلية وخارجية	0.59
اجمالي		0.67

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

حصل التساؤل رقم 2 على اقل معامل الفا كوناخ وهذا يدل على ان هذا التساؤل يسهم بدرجة اكبر من غيرة في ثبات اسئلة الفقرة

جدول (15) معامل الثبات بين فقرات استخدام المعرفة

ت	الفقرة	معامل الفا كورنباخ
1	توفر الشركة متطلبات استخدام المعرفة العادية والبشرية	0.80
2	تحت الادارات العاملين على تطبيق واستخدام معارفهم المكتسبة	0.82
3	يعد تطبيق المعرفة من اولويات الادارات العليا	0.80
4	وجود نظم تحكم ورقية على المعارف التي تمتلكها الشركة	0.81
اجمالي		0.85

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

حصل التساؤل رقم 1 على اقل معامل الفا كوناخ وهذا يدل على ان هذا التساؤل يسهم بدرجة اكبر من غيرة في ثبات اسئلة الفقرة .

جدول (16) معامل الثبات بين فقرات اداء العاملين

ت	الفقرة	معامل الفا كورنباخ
1	ضروف العمل الحالية تساعد على الاداء الفعال	0.95
2	تجري الشركة تغيرات دورية في الانظمة والحواسيب	0.95
3	اشعر بحب وحماس للعمل بشكل كبير	0.95
4	يوجد تزايد مستمر في الانتاج والعمل	0.95
5	وقت انجاز الاعمال بانخفاض مستمر	0.95
6	لا اتغيب عن العمل الا للضرورة القصوى	0.95
7	مهاراتي وقدراتي بحاجة الى تطوير مستمر	0.95
8	لا احتاج الى المساعدة في عملي الا نادرا	0.95
	اجمالي	0.96

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

بناء على ما تقدم توصل البحث الى النتائج الآتية:

1. تعد ادارة المعرفة احدى المجالات العلمية الحديثة التي تعمل على تعزيز قدرة المنظمة على الابداع والتميز .
2. بناء على اجابات عينة البحث تفتقر الشركة الى وسائل تكنولوجيا متطورة تعمل على نشر المعرفة واستخدامها على الرغم من ان الشركة تعمل على توليدها وتخزينها.
3. تعمل الشركة على توليد و تخزين المعرفة الظاهرية سواء ورقيا أو الكترونيا , لكنها تفتقر الى خزن المعرفة الضمنية.
4. بينت اجابات عينة البحث وجود علاقة ارتباط واثر قوية ذات دلالة احصائية بين متغيري رفع كفاءة اداء العاملين وادارة المعرفة , اي لكي ترفع الشركة من اداء العاملين عليها ان تحسن اولاً من تطبيق ونشر ادارة المعرفة بين العاملين

ثانيا: التوصيات

بناء على النتائج السابقة تم وضع التوصيات التالية:

1. أعطاء أهمية أكثر من قبل ادارة الشركة لتطوير ادارة المعرفة لكي ينعكس ايجاباً على العاملين لديها وبالتالي على اداء الشركة بشكل عام.
2. خلق بيئة داخل الشركة تعمل على تطوير امكانيات العاملين واستثمار افكارهم من اجل تطوير العمل.
3. ضرورة الاهتمام بعقد المؤتمرات والندوات وعقد الدورات التدريبية لتعزيز الجانب التطبيقي للمعرفة.
4. العمل على ابتكار اساليب لقياس الانتاج الفكري للعاملين وعمل نام مكافآت لأكثر العاملين انتاجاً فكرياً.

المصادر

1. الملكاوي , ابراهيم الخلوف , ادارة المعرفة الممارسات والمفاهيم , عمان الاردن , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع . 2007
2. باسردة , توفيق سريع , تكامل ادارة المعرفة والجودة الشاملة دائرة على الاداء , رسالة دكتوراه , جامعة دمشق , 2006.
3. العنبي , ياسر عبدالله , ادارة المعرفة وامكانية تطبيقها في الجامعات السعودية , رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في كلية التربية , جامعة ام القرى , 2009.
4. قحמוש , ايمان , دور ادارة المعرفة في تحسين ادارة علاقات الزبائن , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , تخصص ادارة المعرفة , كلية العلوم الاقتصادية , الجزائر , 2012.
5. منصور , ليليا , مبارك بو عيشة , ادارة المعرفة كتوجه اداري حديث للمنظمات في عصر المعرفة , المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الادارة في عصر المعرفة كلية ادارة الاعمال , جامعة الجنان , لبنان , سوريا , 15-17 ديسمبر 2012
6. حبيب , بن باير , دور ادارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية , ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية , 2011.
7. السلمي , علي , ادارة الموارد البشرية بالمعرفة , ورقة علمية في الملتقى العربي الثاني لادارة الموارد البشرية , 2001.
8. العلي , عبد الستار وعامر ابراهيم القنديلجي , المدخل الى ادارة المعرفة , عمان - الاردن , دار المسيرة للنشر والتوزيع , 2006
9. الساعد , رشاد محمد وحريم , حسين محمود , (2004) , دراسة بعنوان : "علاقة إدارة المعرفة وتقنيات المعلومات والميزة التنافسية في المنظمة) بحث ميداني على قطاع الصناعات" , دورية المجلة الأردنية , المجلد 8 , عدد 1 .
10. البشابشة , سامر عبد المجيد , اثر ادارة المعرفة في زيادة فاعلية المديرين في الوزارات الاردنية , مجلة جامعة الملك عبد العزيز , الادارة والاقتصاد , 2009
11. الفارس , سليمان , دور ادارة المعرفة في الرفع من اداء المنظمات , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد 26 العدد الثاني , 2010
12. الجنابي , اميرة هاتف , التوجه نحو الزبون وولائه , رسالة ماجستير في علوم ادارة الاعمال , جامعة الكوفة 2005

تنمية الاستثمار الفكري كدعامة أساسية لبناء الاقتصاديات الرقمية

د. ريمّة مقران فاتح راشي

الملخص:

بات من الواضح أن النمو والتكامل والتعقيد الذي شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات يحدث تحولات كبيرة على المجتمع والاقتصاد والسعي وراء رؤية مستقبلية حياله، حيث أصبحت مختلف الآليات الإلكترونية قادرة على ممارسة الاتصال المباشر وذلك عن طريق شبكة عالمية متمثلة في شبكة الانترنت مما أدى إلى الانفجار الواسع في النسيج الترابطي وتنامي استخدام الانترنت لثورة رقمية عملت على إحداث تغيرات جوهرية في هيكل الاقتصاد وتفكيك النظم التقليدية وإرساء بنود نظام جديد هو الاقتصاد الرقمي مما ينجر عنه مواجهة مختلفة المنظمات المعاصرة لتحديات التغيرات المتسارعة مثل الأزمات المالية والسياسية وثورة تكنولوجيا المعلومات مما يعرض الاستجابة والتكيف معها بصورة علمية بغية تحقيق الأهداف بكل كفاءة وفعالية والتأكد من استمرارية أعمال تلك المنظمات التي تساهم في العملية التنموية من خلال بناء الاقتصاديات الإلكترونية مبرزاً الدور الحيوي والحاسم لرأس المال الفكري في عميلة تأهيل هذه المنظمات. إن قياس المعرفة ورأس المال الفكري يحتل أهمية متنامية في حقل إدارة اقتصاد المعرفة، لذلك فقد طوّرت و- ما زالت تطوّر - معايير ومقاييس تطبق من قبل بعض المنظمات، إذ يرى أشخاص كثيرون بأنك إذا لم تستطع أن تقيس، فإنك تستطيع أن تدير.

إن مشكلة البحث وفرضيتها تنبثق أساساً من إغفال الكثير أن تنمية رأس المال الفكري باعتباره دعامة أساسية في بناء اقتصاديات رقمية تعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة من خلال سهولة الوصول إلى المصادر لبناء الحكومات والبنوك والإدارات الإلكترونية محتاجين في ذلك إلى تطوير مستمر في الاستثمار الفكري والبشري، وفي إطار تحديد أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره في بناء اقتصاديات رقمية، وفي ظل اقتصاد المعرفة كيف يمكن بناء اقتصاد رقمي من خلال تنمية الرأس المال الفكري؟

مما يتضح جلياً أن أهمية الدراسة تسعى إلى أن الاستثمار الفكري يعتبر أساس تقدم المجتمعات والمنظمات، ويحقق استثمارات ناجحة وعوائد مالية، وكذلك بناء منظمات ذكية (رأس مال فكري + اقتصاد رقمي)، بحيث يستلزم بالدرجة الأساس خلق توافر العقول المتميزة بذكائها وقدراتها على استثمار باقي الموارد، مما ينجر عنه القدرة المتلاحقة على خلق المعرفة التي شكلت - وما زالت تشكل - الأداة الفعالة للإبداع والتنافسية والنمو الاقتصادي مبرزتاً في ذلك الدور الكبير للاستثمار الفكري ومكوناته في صناعة الاقتصاديات الرقمية.

تهدف هذه الدراسة إلى إمطة اللثام عن الدور الدائم والدؤوب الذي تلعبه التنمية في الاستثمار الفكري بحلة الرأس المال الفكري في بناء اقتصاديات معرفية ورقمية وإلكترونية، من خلال الاستناد على التقنية المعلوماتية الرقمية موظفاً المعلومات والمعرفة في إدارته بوصفها المورد الجديد للثورة ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة باعتبار الاستثمار الفكري ذو مردود بعيد الأمد وذو تأثير شمولي.

مما لا شك فيه أن حدود وإجراءات وأدوات البحث تتمثل في دراسة عامة متكونة من ثلاثة أجزاء يستعرض الأول مدخل للاقتصاد المعرفة وثانيها رأس المال الفكري وأخيراً تنمية الاستثمار الفكري في بناء الاقتصاد الرقمي. مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي للإجابة واختبار مشكلة وفرضية الدراسة، من خلال معالجة محدداتها بالتركيز على المتغيرين الراس المال الفكري والاقتصاد الرقمي.

ومن هنا يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال في وقتنا الحالي ساهمت بدرجة كبيرة في تطوير الاقتصاد وتسهيل المعاملات، وقد كان إدخالها على القطاع الاقتصادي بصفة عامة ضرورة يفرضها الواقع، فهي تتيح له فرصة للتخلص من بعض المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد نتيجة اعتماده على تقنيات تقليدية مع زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخصوصا الشبكة الدولية للمعلومات، أدى بيوادر ظهور اقتصاد معرفي متبنا اقتصاديات رقمية تساهم بشكل رهيب في تحسين أداء عمليات المنظمات وتطوير مساحة إبداعها من خلال تنمية الرأس المال الفكري كدعامة رئيسية يمثل استثمارا حقيقيا للمنظمة، ويعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة أو المجتمع الشبكي أو المجتمع اللاسلكي، من خلال إحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي والتكاملي، فالمجتمع المبني على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطويرها، يكون مؤهلا أكثر من غيره لسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها، وعلى كافة الأصعدة - الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية. وهو ما يكشف الوعي الكامل للمؤسسات بأهميته لبناء اقتصاديات رقمية في ظل اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة؛ الاقتصاد الرقمي؛ الاستثمار الفكري؛ المنظمات؛ التنمية.

Abstract:

It is clear that the growth, integration and complexity of the information technology sector is causing major changes in society and the economy and the pursuit of a vision of the future, as the various electronic mechanisms are able to engage directly through a global network represented by the Internet, which led to a large explosion in the fabric And the growing use of the Internet for a digital revolution that has brought about fundamental changes in the structure of the economy, the dismantling of traditional systems and the establishment of a new system of the digital economy. This leaves the face of confronting the various contemporary organizations to the challenges of rapid changes such as Financial and political crises and the information technology revolution, which displays the response and adaptation with them in a scientific manner in order to achieve the goals efficiently and effectively and to ensure the continuity of the work of those organizations that contribute to the development process by building the electronic economies, highlighting the vital and crucial role of intellectual capital in a client rehabilitation of these organizations. The measurement of knowledge and intellectual capital is of growing importance in the field of knowledge economy management, so it has developed and continues to evolve - standards and standards applied by some organizations. Many people see that if you can not measure, you can manage.

The problem of research and its hypothesis stems mainly from the omission of many that the development of intellectual capital as a cornerstone in the construction of digital economies working to disseminate the information and knowledge society through easy access to resources for the building of governments, banks and electronic departments in need of the continuous development of intellectual and human investment, The framework of determining the importance of investing in intellectual capital and its role in building digital economies. In the knowledge economy, how can a digital economy be built through the development of intellectual capital?

It is clear that the importance of the study is that intellectual investment is the basis of the progress of societies and organizations. It achieves successful investments and financial returns, as well as building intelligent organizations (intellectual capital, digital economy). , Which leaves him unable to create the knowledge that has formed - and continues to be - an effective tool for creativity, competitiveness and economic growth, highlighting the great role of intellectual investment and its components in the industry of digital economies.

The aim of this study is to uncover the permanent role played by the development of intellectual investment in intellectual capital, in building knowledge, digital and electronic economies through the use of digital information technology as information resource and knowledge in its management as the new supplier of revolution and inspiration for new innovations as intellectual investment With long-term impact and total impact.

There is no doubt that the boundaries, procedures and tools of research is a general study consisting of three workers review the first entrance to the knowledge economy and the second intellectual capital and finally the development of intellectual investment in building the digital economy. Using a descriptive analytical approach to answer and test the problem and hypotheses of the study, by addressing its determinants by focusing on the two main variables: intellectual capital and digital economy.

Thus, it is possible to say that information and communication technology has contributed significantly to the development of the economy and the facilitation of transactions. Its introduction into the economic sector in general has been a necessary necessity. It provides an opportunity to eliminate some of the problems that the economy has suffered as a result of its reliance on traditional technologies. With the increasing use of information and communication technology, especially the international information network, the emergence of a knowledge-based economy has led to digital economies that contribute to the improvement of the operations of organizations and the development of their creative space through the development of intellectual capital as a main pillar. The dissemination of the information and knowledge society, the network society or the wireless community through a series of strategic changes in the nature and organization of the economic environment to become more responsive and in tune with the challenges of globalization, information and communication technology and sustainable development in its holistic and integral sense. Knowledge and contribute to its creation, deepening and development, is more qualified than others to progress and enter the world of globalization from the widest of its doors, and at all levels - economic, political, social, cultural and scientific. This reveals the full awareness of institutions of their importance to building digital economies in the knowledge economy.

Keywords: Knowledge Economy; Digital Economy; Intellectual Investment; Organizations; Development.

مقدمة:

لقد شهد عصر ما بعد الثورة الصناعية ظهور أهمية وقوة رأس المال المادي وقد امتدت سيطرة رأس المال المادي على المفهوم السائد لرأس المال خلال الفترة من بعد الثورة الصناعية وحتى منتصف القرن الماضي تقريبا. مع بداية ثورة تكنولوجيا الحاسوب وتساعد أهمية المعلومات كوحدة فنية للثروة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتعاضم دور المعرفة كوحدة إنسانية للثروة القائمة على القدرات الإبداعية والخبرات والمهارات وقدرات الأفراد على توليد المعارف الجديدة فإن الابتكار والإبداع الذي يتحول إلى التطبيق لإشباع حاجة إنسانية جديدة أظهر عملية توليد المعرفة الجديدة إلى دائرة الضوء بصورة واسعة وبتركيز كبير هذا المخاض ولد مفهوم رأس المال الفكري، وسيتم معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً: إطار مفاهيمي للرأس المال الفكري؛

ثانياً: ثانياً: المعرفة والاقتصاد؛

ثالثاً: مدخل عام حول الاقتصاد الرقمي؛

رابعاً: تأثير الاستثمار الفكري على الاقتصاديات الرقمية.

أولاً: إطار مفاهيمي للرأس المال الفكري

1- مفهوم رأس المال الفكري:

أ- التعريف:

يختلف تعريف الرأس المال الفكري من تعريف لآخر باختلاف تسمياته الرأس المال الملموس والاستثمار الفكري حيث، تعرف منظمة (OECD): رأس المال الفكري بأنه القيمة الاقتصادية لفتتين من الأصول غير الملموسة هي رأس المال التنظيمي (الهيكلية) ورأس المال البشري. ويعرفه (Stewart 98): بأنه إجمالي قيمة الموارد الفكرية للمنشأة التي يمكن وضعها موضع الاستخدام من أجل خلق الثروة. إن التعاريف السالفة الذكر مبنية أساساً على المعرفة الإنسانية والإبداع البشري

والخبر والمهارات التي توضع موضع الاستخدام لخلق قيمة مضافة. بذلك فإن رأس المال الفكري يرتبط بالقدرات الإبداعية التي يمتلكها العاملون في شركة ما والتي يمكن وضعها موضع التطبيق. هذا يؤشر أن مولد رأس المال الفكري هو الإنسان العامل في الشركة وأن هذه العملية لا تتوقف عند حد معين خاصة في الشركات المعرفية (د. عبد الستار حسين يوسف، 2005، ص: 4-5).

يعد رأس المال الفكري من الموضوعات الإدارية والمحاسبية المعاصرة، حيث أدركت بعض الشركات أن القيمة الحقيقية التي تمتلكها هي المال الفكري الذي يعد أكثر أهمية من رأسمالها المادي باعتباره المحرك الأساسي في توجيه موارد الشركة الأخرى، إذ أن عملية خلق الثروة لم تعد تعتمد على الجهد العضلي بل على الطاقات الفكرية والذهنية لاسيما في ظل عصر المعلوماتية، إذ أن التوسع في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وصناعة المعلومة تتطلب المزيد من الاهتمام المعرفي وأصبح الإبداع هو سمة العصر الحالي. أي أن رأس المال الحقيقي الذي تمتلكه الشركة هو رأس المال الفكري، بمعنى آخر أن القيمة السوقية الحقيقية للشركات تعتمد على ما تمتلكه من رأس مال فكري وأن المصدر الأساس لهذا الرأسمال هو المورد البشري، ويعرف رأس المال الفكري على أنه المعرفة التي يمتلكها شخص امتلاكاً يخوله الاستفادة منها (رمزي زودة، 2013، ص: 15).

ب- أهمية رأس المال الفكري:

إن المعرفة تعتبر مصدراً أساسياً للميزة التنافسية، لذلك يجب على المنظمات امتلاكها ومعرفة كيفية إدارتها وما ينتج عن ذلك هو ما يعرف (برأس المال الفكري)، ويجب على المنظمة معرفة كيفية امتلاك وإدارة وقياس رأس المال الفكري لذلك هناك مكاتب إحصائية تستطيع تزويد المنظمات باستراتيجيات جديدة للإدارات في المنظمات لقياس وإدارة رأس المال الفكري وتحديد المعايير الأساسية في إبراز الكفاءات الفكرية (د أسامة عبد المنعم، ص: 07).

وتوجد هناك منظمات تعمل على استخدام نظام المحاسبة على رأس المال الفكري وبتكرار منتظم وسوف يساعد هذا على الرفع من كفاءة استخدام رأس المال الفكري لها، وتم استخدام هذه النظام في أكثر من ثلاثون شركة أوروبية (07) مما حقق للشركات الحصول على الميزة التنافسية في استخدام رأس المال الفكري. وكان من نتائج استخدام هذا النظام (د أسامة عبد المنعم، ص: 08.07).

ومن بين الأهداف التي يمكن أن نشيرها تسهيل المعرفة بما يتعلق برأس المال الفكري وأهميته بالنسبة لمديري الشركات.

2- خصائص رأس المال الفكري:

1- يتسم الاستثمار الفكري بالخصائص التالية: (بلقطة إبراهيم وإبراهيم براهيمية، 2011، ص: 4).

- أنه جزء من الراس المال البشري للمنظمة؛
- أنه يسعى لتحسين الحصة السوقية للمنظمة؛
- لا يتركز في مستوى اداري معين دون غيره؛
- يرمي الى انتاج أفكار جديدة؛
- يرمي الى تطوير أفكار قديمة؛
- يتكون من مجموعة من العاملين يمتلكون قدرات معرفية دون غيرهم.

3- أنواع ومكونات الرأس المال الفكري:

اختلفت وجهات النظر لأنواع وأشكال ومكونات الرأس المال الفكري، بحيث تم طرح نماذج عديدة لمكونات رأس المال الفكري من أهمها ما يلي:

- نموذج الخاص بشركة التأمين السويدية الذي طوره ادينسون ومالون والذي تضمن خمس مجموعات من المكونات، الأولى تتعلق بالجوانب المالية والأربعة الأخرى تكوّن رأس المال الفكري وهي رأس المال البشري، رأس المال الزبوني، رأس مال الابتكاري، ورأس مال العملية بحيث: (1. بوسهوه نذير وسلام عبد الرزاق، ص:05)
- رأس المال الفكري = رأس المال البشري + رأس المال الهيكلي
- رأس المال الهيكلي = رأس المال الزبوني + رأس المال التنظيمي
- رأس المال التنظيمي = رأس المال الابتكاري + رأس مال العملية
- رأس المال الابتكاري = الملكية الفكرية + الأصول غير الملموسة
- وهناك نموذج آخر لـ (Intangible Asset Monitor) مراقب الأصول غير الملموسة الذي قدمه (Karl-Erik Sveiby) وهو مفصل حسب الجدول التالي: (2003,p158 Verna Allee)

الجدول رقم 01: مكونات الأصول الفرعية لرأس المال الفكري

نوع رأس المال	المكونات
الهيكل الخارجي	التحالفات والعلاقات مع الزبائن، الشركاء، الموردون والمستثمرون الإستراتيجيون، الجماعة المحلية، وما يتعلق بالتميز والسمعة
الهيكل البشري	القدرات، المعارف، المهارات، الخبرات الفردية والجماعية، قدرات حل المشكلات التي تبقى لدى الأفراد في المنظمة
الهيكل الداخلي	الأنظمة والعمليات التي تحقق الرافعة التنافسية، وما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، النماذج لكيفية القيام بالأعمال، والقواعد البيانات، الوثائق، حقوق النشر، والمعرفة الأخرى

ومنه يمكن باختصار أن نستنتج ان الرأس المال الفكري يتكون مما يلي:

الشكل رقم 01: مكونات الرأس المال الفكري

الرأس المال الفكري

الرأس المال الهيكلي

الرأس المال البشري

كما أن هناك نموذج لا يجب علينا إهماله كما هو في الشكل:

الشكل رقم 02: نموذج Skandia Naviagtor لمكونات رأس المال الفكري

القيمة السوقية

رأس المال المالي

رأس المال الفكري

-الراس المال الهيكلي

-الراس المال البشري

-الراس المال الزبوني

ومن خلال الشكل:

- رأس المال الهيكلي

إذ كان رأس المال المالي هو الذي يصنع الوجود المادي لشركة وقيمتها في القيود المحاسبية، فإن رأس المال الفكري هو الذي يصنع القيمة السوقية في السوق وهو الأكثر تأثيراً في صنع مكانة وسمعة الشركة. في حين يصنع رأس المال الهيكلي معرفتها الصريحة التي يتم الاحتفاظ بها في هياكل وإجراءات الشركة. فهو يمثل كل القيم التي تبقى في الشركة عندما تنطفئ الأضواء فيها في آخر يوم العمل. ويشرح هوماس وجودان ذلك بالقول: عند وجود مصنعين لديهما نفس الآلات، مناضد العمل السكرتيرات، المديرين وكل العناصر الضرورية للأعمال وفي النتائج يكون أحد المصنعين أكثر نجاحاً من الآخر فإن هذا مرده لرأس المال الهيكلي (نورالدين إيمان، كحول صورية، ترغيني صباح، 2008، ص: 08).

ففي هذه الحالة فإن عناصر الشركة أصبحت تتمثل من خلال الإجراءات الدروس المتعلمة، الممارسات الأفضل والثقافية والتكنولوجيا الملائمة. هي كلها جذور نجاح والعناصر المكونة لرأس المال الهيكلي.

- ويشير مك ايلروي إلى رأس المال الهيكلي بالقول انه كل الأشياء التي تدعم الرأس المال البشري لكنه يبقى في الشركة عندما يترك الأفراد شركتهم ويذهبون إلى بيوتهم. ولأن رأس المال الهيكلي بوصفه المعرفة الصريحة - المرمزة وفانه يتمثل ما ينضج من معارف وخبرات الأفراد ليتحول إلى قواعد بيانات إجراءات وأدلة عمل وبرامج تظل في الشركة. وتظل الملاحظة الأهم على رأس المال الهيكلي هو انه إدارة المعرفة يمثل عامل دعم للأفراد ليقوم بالإنشاء عن طريق المعرفة. لهذا فانه أكثر صلابة في الرصيد التنظيمي الأقل ديناميكية، في حين يكون الأفراد (رأس المال البشري) يمثلون الأكثر نعومة في التدفق التنظيمي الأكثر حيوية في إنشاء القيمة والمساهمة في تحقيق أهداف الشركة (نورالدين إيمان، كحول صورية، ترغيني صباح، 2008، ص: 08).

- رأس المال البشري: (سلاهي يحضيه، ص: 116-118)

و يتمثل في المعرفة التي يملكها ويولدها العاملون ضمنها المهارات، الخبرات، الابتكارات.. ولقد عرفه ادفينسون ومالون بأنه مجموع مهارات، خبرات، ومعرفة العاملين في الشركة. ورأس المال البشري لشركة (IBM) مثلاً يتكون من الطرق المنهجية لتطوير البرمجيات وأدوات إدارة المشروعات وقواعد التطوير للمهندسين، المحللين. كما انه يضم طرق إدارة المبيعات، مواصفات المنتج ومسافات التدريب وقواعد بيانات التسويق... الخ

- لقد تطورت نظرية رأس المال البشري في الستينات والتي تقوم على أن الأفراد في الشركة هم الذين يقومون بتعظيم الثروة، أن الأفراد عالي الخبرة والمهارة يمثلون رأس المال البشري لا يقل أهمية ودور في تحقيق النتائج النهائية للشركة

عن رأس المال المادي. وإن الإنفاق عليهم سواء في المجال التعليم أو التدريب أو التعلم (بما في التجارب التي يقومون بها) إنما هو استثمار وليس نفقة وتكلفة غاطسة صعبة التحميل. ولابد من التأكد على أن الشركات في سعيها لتحديد وقياس رأسمالها البشري كانت تعتمد على مؤشرات عامة كما هو الحال في عدد العاملين في الشركة ومتوسط سنوات الخدمة العامة وعدد المديرين وعدد الفنانين ونفقات التدريب وعدد الدورات التدريبية... الخ. ومع هذه الأهمية الكبيرة التي أصبحت تعطى للأفراد بوصفهم رأس المال البشري وإلا أن هذا يتطلب مراعاة الجوانب التالية:

أولاً: أن الأهمية الحقيقية لرأس المال البشري لا تكمن في المدخلات منه وإنما فيما يتحقق من مخرجات ونتائج. فمثلاً إن التعلم العالي الذي اعتبرته منظمة الاوسيد (OECD) أحد المؤشرات الثلاثة للاقتصاد القائم على المعرفة في كل بلد، يجعل الأفراد الذين لديهم تحصيل جامعي متاحين لكل الشركات ولا ميزة تنافسية في استخدام عدد منهم لأن الشركات الأخرى ومن ضمنها الشركات المنافسة تستخدم عدد منهم أيضاً. ولكن العبرة ماذا يمكن أن تحقق الشركة بهم من مزايا على صعيد النتائج تتفوق بها على الشركات المنافسة. وهذه هي القيمة الحقيقية لرأس المال البشري في الشركة.

- إن البعد الكمي في عدد العاملين وسنوات الخدمة وغيرها لا تكون أبعاداً حاسمة في تمييز عمل الشركة وتفوقها على غيرها في المنافسة وإنما لا بد من النظر والبحث عن الأفراد الموهوبين، كما أن هذا يفسر أيضاً حقيقة تنافس الشركات على اجتذاب المواهب فيما يشبه الحرب من أجل المواهب (War For Talent)، ولا شك في أن استقطاب هؤلاء الأفراد ذوي المواهب للشركة ومن ثم المحافظة عليهم هي من أهم مسؤوليات إدارة المعرفة، كما هي من مسؤولية إدارة الموارد البشرية.

- ومن أجل إبراز الحيوية العالية والأهمية المتميز لرأس المال البشري في الشركات القائمة على المعرفة، يمكن مقارنته مع رأس المال الهيكلي من خلال ما يأتي:

- أن رأس المال البشري يتزايد بالاستخدام ويميل للتوليد الذاتي؛
- إن دورة حياة رأس المال البشري (بغض النظر عن العمر الإنتاجي لصاحب المعرفة)؛
- أن الأهمية المتزايدة لرأس المال البشري وخاصة في الشركات القائمة على المعرفة تجعل هذه الشركات ينبغي أن تهتم بالرأس المال البشري وهذا من خلال:

1- استقطاب أفضل المواهب البشرية: وهذا يتطلب أن تكون الشركة ذات اتجاهات إيجابية إزاء الذين يأتون إليها من خارجها، أن تدرك ماذا تحتاج وماذا تختار. أن تكون ذات نظام فعال في عملية الاختيار الاختبار والاستخدام للقادمين الجدد. أن تكون ذات قدرة عالية على التعلم المتبادل بين القادمين والعاملين السابقين. والاهم أن تكون ذات ثقافة جوهرية تقوم على الاحتفاظ بالعملين ورعايتهم وكأنهم زبائن له.

2- أغناء رأس المال البشري من خلال التطوير: وذلك من خلال التشجيع من خلال برامج تحفيز التدريب والتعلم من جهة والتعلم وتقاسم ونشر المعرفة وتوزيعها داخل الشركة من جهة أخرى. وربط الحوافز المادية والمعنوية بالتقييم الدوري لرأس المال البشري.

3- المحافظة على أفضل العاملين: وهذا يتطلب المزيد من برامج التمكين الإداري ومفاهيم وأساليب الإدارة القائمة على الثقة، وإيجاد إلا ارتباط القوي بين رسالة وقيم الشركة من جهة وقيم الأفراد الشخصية من جهة أخرى. وتحول نمط

الإدارة من الإدارة الكامنة إلى الإدارة الاستشارية التي تقوم خدمات حل المشكلات وإزالة العقبات للعاملين الذين يمثلون رأس المال البشري في الشركة.

4- إيجاد بيئة التعلم: وهذه البيئة التي تميز الشركات القائمة على المعرفة هي التي تساعد على تجاوز المشكلة الأساسية لرأس المال البشري المتمثلة في أنه في نهاية اليوم يغادر الشركة. والواقع إن هذه المشكلة أصبحت تتردد بشكل واسع. ففي شركة هناك أكثر من أفرادها المهمين نزحوا إلى شركات هيولت بكارد وصن أو قاموا بمشروعاتهم الخاصة. كما إن شركة "3M" قد لجأت إلى المحكمة في قضية ضد أمازون تتهمها فيها بأنها تسرق معرفتها الضمنية عن طريق استقطاب وتوظيف مديريها التنفيذيين.

– رأس المال الزبوني: (نجم عبود نجم، 2008، ص: 287، 300)

ويمثل بالقيمة المشتقة من الزبائن الراضين ذوي الولاء، الموردین المعول عليهم، والمصادر الخارجية الأخرى التي تقدم قيمة مضافة للشركة جراء علاقتها المتميزة بها. إن هذه العلاقات ذات قيمة كبيرة. وهذا بديهي بسبب:

– إن الزبائن بالآخر هم الذين يدفعون فاتورة الشركة، فالقيمة النقدية لرأس المال الزبوني حقيقة بشكل كبير لأن المهمة الأولى للشركة هي إنشاء الزبائن عبر توريد قيمة الزبون الشامل total Customer value التي توجد هذه العلاقات المتميزة مع الزبون.

– إن الولاء الذي تصنعه علاقات الشركة المتميزة سواء كانت ولاء ماديا (حيث زيادة معاودة الزبون بنسبة 5 بالمئة يزيد الأرباح بنسبة تتراوح بين 25_95% أو الكترونيا. وتشير التقديرات إلى أنه في تجارة التجزئة الالكترونية "E-Retailing" فإن الزبون المعاد ذو الولاء ينفق أكثر من الضعف خلال الأشهر (24_30) من علاقته بالشركة مقارنة بالأشهر الستة الأولى من هذه العلاقة. كما أن شركة فورد ترى أن زيادة ولاء الزبون بنقطة واحدة من النسبة المئوية التي تمثل مقياس تكرار الطلبات تترجم إلى زيادة في الأرباح بمقدار مئة مليون دولار. (نورالدين إيمان، محول صورية، نرغيني صباح، 2008، ص: 11).

4- المقاييس الحالية لرأس المال الفكري:

ويمكن أن نلخص التطور الحاصل في مجال حماية الشركة الأكثر أهمية متضمنة في معرفتها وأساليبها وأنظمتها من أجل تطوير مقاييس ومؤشرات معمول عليها في قياس وتقييم رأس المال الفكري فيما يأتي: (رياض بن صوشى، 2005، ص: 10-11)

أ- المحاولات الكثيرة والجارية في قياس وتقييم رأس المال الفكري في الشركات؛

ب- زيادة الاعتراف بالقيمة الحقيقية (السوقية) لرأس المال الفكري؛

ت- زيادة الاعتراف بالدور الأساسي الذي يلعبه الرأس المال الفكري في الأداء الكلي للشركة.

5- خطوات إدارة الرأس المال الفكري: (د رابع عرابة ود حنان عوالي، ص: 08)، (توماس أستيوارت، 2004 ص: 127)، (مصطفى أحمد سيد، 2004)

وتتم عملية إدارة الرأس المال الفكري عبر الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: التعرف على الدور الذي تلعبه المعرفة في المنظمة كمدخل وخرج لوسيلة الإنتاج؛

الخطوة الثانية: تحليل الأصبوب المعرفية المولدة لتلك الإيرادات؛

الخطوة الثالثة: وضع استراتيجية للاستثمار في الأصول الفكرية واستغلالها؛

الخطوة الرابعة: تحسين كفاءة العمل المعرفي والعاملين المعرفيين.

ثانياً: المعرفة والاقتصاد**1- مشكلة مفهوم المعرفة:**

جاء مفهوم المعرفة ومن ثم اقتصاد المعرفة ليثير مجموعة من التساؤلات التي افرزتها ثورة المعرفة والتقدم التكنولوجي التي طالت كافة مجالات الحياة ومدى بروز هذا المفهوم الذي يحمل في طياته العديد من المؤشرات التي تؤثر في رفع قيمته الإجمالية للمؤسسات والدول ، وقد قدم البنك الدولي برنامجاً تفاعلياً لقياس مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة بعد ان كان من الصعب قياسها لكونها من الموجودات الفكرية غير الملموسة ، ورغم أهمية هذا البرنامج الا ان البحوث النظرية والتطبيقية والدراسات التحليلية لازالت محدودة جداً في هذا الاتجاه ، وعليه فإن المشكلة في كيفية توظيف هذا البرنامج في قياس مستوى المؤشرات لبعض الدول.

2- أهمية المعرفة الاقتصادية:

ونلخصها فيما يلي:

- أ- القدرة على تحقيق النمو المتسارع في الاقتصاد؛
- ب- ارتفاع قيمة الاصول غير الملموسة؛
- ث- تكوين تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات المتقدمة؛
- ج- البحث والتطوير على أسواق مالية تتاجر في الاصول المعرفية
- ح- ان عملية اتخاذ القرار تعتمد على حساب القيمة المتوقعة للمعلومات الكاملة والقيمة لمعلومات العينة (1.م.د. حامد كريم الحدراوي، ص: 84).

لا يمكن إهمال بعض الاستنتاجات الخاصة بالمعرفة الاقتصادية:

- 1) بما أن كل مرتكز من المرتكزات الأساسية يشكل عنصراً ضرورياً لتحقيق ارتفاع في مؤشر المعرفة واقتصادها يتعين تحقيق التوازن بين مستويات هذه المرتكزات؛
- 2) ضرورة توفير التمويل اللازم لدعم النظام المعرفي وركائزه الأساسية لتحقيق متطلبات الاقتصاد المعرفي؛
- 3) توفير البيئة المعرفية المناسبة لتشجيع عملية الابداع والابتكار واشاعة روح التشارك والتكامل المعرفي لتحويل المجتمع الى مجتمع معرفي؛
- 4) اعداد خطة استراتيجية متكاملة للنهوض بالواقع المعرفي تتضمن فهم نقاط القوة والضعف والعمل على تطوير السياسات والاستثمارات المناسبة للتوجهات والأهداف والاستفادة من التجارب المحلية والعربية والعالمية ودعم القطاعات ذات العلاقة بشكل يضمن استغلالاً امثلاً للموارد المتاحة؛
- 5) توفير بنية تحتية ملائمة لتكنولوجيا المعلومات الحديثة تضمن التحول الى التعامل الالكتروني والرقمي.

3- مبررات ودوافع قياس المعرفة الاقتصادية:

رغم ما كتب عن إدارة المعرفة في بحوث ودراسات إلا أن قياس قيمة المعرفة وآثارها على الجوانب المختلفة للمنظمة ما زال يمثل أحد المشاكل الأساسية للمنظمات والمهتمين بإدارة المعرفة. سنذكر عبي سبيل الحصر بعض نماذج قياس موجودات المعرفة التي تم تناولها في الأدبيات، ورغم ذلك، فإن الموضوع يتطلب المزيد من الأبحاث والدراسات التجريبية والتطبيقية التي ينبغي أن تتمخض عنها نماذج قابلة للتطبيق لتسهيل عملية قياس قيمة المعرفة ومخرجاتها وآثارها المختلفة.

إن المقاييس الجديدة التي تطور ينبغي أن تنصرف إلى معالجة هذه الجوانب التي تشكل نقاط ضعف وعوائق حقيقية أمام تقييم موثوق معول عليه لموجودات المعرفة للوصول إلى القيمة الحقيقية التي تضيفها المعرفة للمنظمة والتي تحدد مقدار مساهماتها في تحقيق الأرباح من جهة، وتعزيز المركز التنافسي للمنظمة والوصول إلى الحافز القيادية في السوق.

وفي مجال عملية اختيار نموذج القياس الملائم للمنظمة يتطلب قيام المدراء في المنظمة بمراجعة الافتراضات التي يستند عليها كل نموذج من نماذج قياس المعرفة تسبق عملية الاختيار من أجل تحديد ما إذا كانت هذه الافتراضات تتوافق مع افتراضاتهم المتعلقة بطريقة إدارة موجودات المعرفة.

إن ظهور نوع جديد في الاقتصاد وهو ما يطلق عليه بالاقتصاد الرقمي، أو اقتصاد المعلومات، وعصر الإنترنت الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد مواكب وذلك من خلال الانتشار السريع في وسائط تكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الإلكترونية وما أحدثه من تغير في أساليب حياة الإنسان أدى بشكل مباشر إلى تغيير في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية.

أدت الثورة المعلوماتية إلى فتح الباب لحدوث تغييرات أكبر للحضارة الإنسانية، حيث امتدت هذه التغيرات لتشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، التي حولت المجتمعات من مجتمعات قائمة على الإنتاج الصناعي إلى مجتمعات قائمة على إنتاج المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتوزيعها، وتراجع القطاع الصناعي ليحتل قطاع الخدمات مركز الصدارة في الاقتصاد من حيث مساهمته في الدخل الوطني.

وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال المحرك الأساسي للاقتصاد الأمريكي الجديد والذي أصبح يشكل بشكل كبير اقتصاد رقمي تحكمه الاتصالات وشبكة الإنترنت، وقد شكلت عاملا أساسيا في التحول الذي شهده الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الأخيرة وحققت له عائدات ضخمة وساهمت في تحقيق زيادات معتبرة في الإنتاجية، وتجدر الإشارة هنا أن العوامل الهيكلية المصاحبة لظاهرة الاقتصاد الجديد والتي تأتي في قمته الثورة التقنية المعلوماتية والتي رغم أنها بدأت كظاهرة أمريكية إلا أنها انتقلت خلال فترة وجيزة وبدرجات متفاوتة إلى الدول المتقدمة الأخرى، ولكنها لم تتضح بعد في الاقتصاديات النامية والناشئة ومنها الاقتصاديات العربية (بوعافية رشيد، 2005، ص: 05).

40

— نقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات بما يحقق الشفافية الفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما (همزة بعلي، صالح محرز، حناشي توفيق، 2008، ص: 04).

ومن منا يمكن ان نعرف الاقتصاد الرقمي على أنه الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد المعتمد أساساً على تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات تعني كل مرحلة من مراحل تصنيع المعلومة ابتداء من الثقافة والتدريب والتدريس مروراً بصناعة اجزاء ومكونات الكمبيوتر المادية انتهاء بصناعة برامج الكمبيوتر او التي تعتمد على الكمبيوتر بشكل أو آخر.

4- الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي:

يستند الاقتصاد الرقمي على أربع ركائز رئيسية هي: (همزة بعلي، صالح محرز، حناشي توفيق، 2008، ص: 04-05).

- البنية التحتية والتجهيزات التقنية؛

- توفير البيئة القانونية المنظمة لتأمين المنافسة العادلة؛

- قدرة القطاع المالي على توفير وتطوير الاستثمارات ورؤوس الأموال المخاطرة من أجل دعم ومساندة الأفكار الذكية؛

- رأس المال الحقيقي والمتمثل في الموارد البشرية التي تعنى بقطاع التعليم والتدريب.

5- خصائص الإقتصاد الرقمي:

ويتميز الإقتصاد الجديد بـ: (http://www.industrie.gouv.fr/sessi_industrielles, p 03)

- حجم المنتجات المادية الملموسة (صناعة، زراعة...) ينخفض مقابل الخدمات على كل أشكالها (التأمين، التعليم، الدراسات، الأبحاث، المعلومات...)
- تطوّر هذا القطاع مبني على المعلومات، المعرفة والابتكار؛
- مع العولمة يفتح هذا القطاع فرص ومجالات كثيرة أمام الجميع لأنه ليس هناك حاجة لثروات طبيعة كما في الاقتصاد الكلاسيكي؛
- الفوضى والسرعة التي تفرضها المنافسة في هذا القطاع تشكل عائقاً كبيراً في استمرارية التطور.

رابعا: تأثير الاستثمار الفكري على الاقتصاديات الرقمية

سيتم إبراز دور الاستثمار الفكري كركيزة ودعامة أساسية لتطوير اقتصاديات رقمية مواكبة لعصر التكنولوجيات الحديثة، بحيث من الواضح ان رأس المال الفكري يلعب دوراً رئيسياً في جميع الصناعات التي تعتمد على براءات الاختراع وعلى حقوق النشر، بما في ذلك ما في الغرب من صناعات التقانة الحيوية، والدوائيات، والكيميائيات، والالكترونيات، والترفيه والنشر، فاذا لم ستخرج براءات واختراع وماركات للأدوية فأن المستهلكين وبعد لحظة البهجة التي ستنتابهم لرؤية الاسعار الزهيدة، سيقعون في حيرة كبيرة وسيصابون بالإحباط، اذا ما صدقت شركات الادوية لبطء ظهور ادوية جديدة في السوق، واذا لم يتم تصميم الصحف غداً فسيجد القراء صعوبة في الاختيار بينهم، وسيشعرون بالغرق في مستنقع الكلمات الهائل، وينطوي الاستثمار الفكري على السمات التالية:

(راوية حسن، 2002، ص: 361).

- تركيز إدارة الإمكانيات المحتملة للأفراد على الإدارة الذاتية للأفراد. وهذا عكس تعريف إدارة الموارد البشرية، الذي ينطوي على استخدام و استغلال الأفراد؛

- لا تستخدم إدارة الإمكانيات المحتملة للأفراد العنصر البشري كمورد. بل أنها تدرك و تتعرف على إمكانياتهم المحتملة وتساعدهم على استخدامها وتنميته ؛
- تركز إدارة الإمكانيات المحتملة للأفراد على كونها عملية متكاملة ومستمرة، أي أنها تتبع مدخل موجه بالنمو المستمر؛
- تركز إدارة الإمكانيات المحتملة للأفراد، بدرجة أكبر على تحويل إمكانيات و استعدادات الأفراد لصالح الأفراد، والتي تؤدي بطريقة آلية إلى تحقيق مصالح المنظمة. لأنه إذا اهتمت المنظمة بتنمية الإمكانيات المحتملة للأفراد، فإنها ستدعم بذلك إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المنظمة، وتنمي الإحساس بالمشاركة التنظيمية، والذي سيؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف التنظيمية.
- تركز إدارة الإمكانيات المحتملة للأفراد، إذا ما أخذت اعتبارات البيئة الديناميكية الحالية في الحسبان، على التحديث، والتطوير المستمر للسياسات والهياكل والأنظمة، بطريقة تساعد الأفراد على تحقيق طاقاتهم المحتملة، والمساهمة الفعالة في المنظمة. ويشير الاستثمار الفكري إلى أن هناك مجالات وطاقات فكرية وإبداعية للأفراد، لم تستغل، ويمكن استغلالها وتنميتها، لتحقيق ميزة تنافسية بالنسبة للمنظمة.

ومنه نحبك العلاقة بين الاستثمار الفكري وتطور الاقتصاديات الرقمية فيما يلي:

- أ- **تغيير رأس المال الفكري:** بحيث يساعد الاقتصاد الرقمي على تغيير الرأس المال الفكري من خلال تجنب التدهور في الأداء؛ وتحقيق الكفاءة وفعالية الأداء؛ وحسن استخدام الموارد البشرية؛ وكذلك زيادة قدرة المنظمة على الإبداع والتعلم؛ ومنه تطوير قيادات قادرة على الإبداع (د عيسى دراجي، 2011، ص: 07)
 - ب- **رفع كفاءة رأس المال الفكري:** الفردية والجماعية (د عيسى دراجي، 2011، ص: 08)
- لقد أصبحت مجالات تنمية الموارد البشرية موضوعاً رئيساً في سياسة التنمية فهي تدعو للاستثمار فيها من خلال تحريك وصقل القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والفنية إذ أن التركيز على برامج وخدمات بمختلف أنواعها بمثابة أساليب للتنمية، لعل الهدف من ذلك زيادة الكفاءات الإنتاجية والتقليل في التكاليف التي تتفق من أجله.

خاتمة:

من خلال هذا البحث وجدنا أن المقصود باقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي تتزايد فيه الثروة نتيجة إنتاج واستخدام وتوزيع المعرفة، حيث يتميز هذا الاقتصاد بأنه رقمي افتراضي يركز على اللاملموسات ويعتبر المعرفة هي العامل الرئيسي في الإنتاج، ويركز على التكنولوجيات الجديدة وجدنا بأن نظرية استثمار الرأس المال الفكري وعلاقته بالاقتصاديات الرقمية من خلال مجموعة من العاملين يمتلكون قدرات عقلية عناصرها (المعرفة؛ المهارة؛ الخبرة) يمكن توظيفها واستثمارها في زيادة المساهمات الفكرية، لتحسين أداء عمليات المنظمة، وتطوير مساحة إبداعاتها بشكل يحق لها علاقات علاقات فاعلة مع جميع الأطراف المتعاملة معها، ويجعل فرق قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية كبيراً، وهذا ما يجعل الاستثمار الفكري ليس بالعبء على تكاليف المنظمة بل يمثل استثماراً حقيقياً للمنظمة يدفع بها إلى الاستمرارية في النشاط مبرزاً بذلك مكانته الحقيقية كدعامة أساسية لمختلف الاقتصاديات الرقمية لهذه المنظمات.

قائمة المراجع والمصادر:

- 1- د. عبد الستار حسين يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 2005، ص: 4-5؛
- 2- رمزي زودة، دور الراس المال الفكري في ادرة المعرفة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص: 15؛
- 3- بلقلة إبراهيم وإبراهيم براهيمية، دور الراس المال الفكري في تعزيز تنافسية المنظمة، مداخله مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي 13 و14 ديسمبر 2011 ص: 4؛
- 4- د أسامة عبد المنعم، رأس المال الفكري وأثره على منشآت الأعمال الصناعية - دراسة حالة شركة الألبسة الجاهزة الأردنية. مداخله مقدمة ضمن مؤتمر دولي، ص: 4-5؛
- 5- بوسهوه نذير وسلام عبد الرزاق، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أيام 18 و19 أبريل 2012، ص: 05؛
- 6- رياض بن صوشى، الرأس المال الفكري، بحث حصري على المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية، مؤتمر اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونة 2005، ص: 10-11؛
- 7- بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة البليدة، 2005، ص: 24؛
- 8- الاقتصاد الرقمي مظاهر وتحديات، بحث حول الاقتصاد الرقمي، ص: 03-04؛
- 9- فريد النجار، الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 25؛
- 10- حمزة بعلي، صالح محرز، حناشي توفيق، الفجوة الرقمية، عرض بمدرسة الدكتوراه الاقتصاد التطبيقي وتسيير المنظمات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة -، ص: 04-05؛
- 11- ا.م.د. حامد كريم الحدراوي، تحليل مؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفي، ص: 84؛
- 12- نورالدين إيمان، كحول صورية، ترغيني صباح، مختلف المقاربات التي تتناول تسيير المعرفة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2008، ص: 08؛
- 13- سملالي يحضيه - أطروحة دكتوراه - أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، ص: 116-118؛
- 14- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، 2008، الأردن ص: 287، 300؛
- 15- مصطفى أحمد سيد، إدارة الموارد البشرية: الإدارة العصرية لرأس المال الفكري، القاهرة، مصر، 2004.
- 16- توماس أستيوارت، ثورة المعرفة: رأس المال الفكري والقراءة للقرن الحادي والعشرين، ترجمة علاء أحمد إصلاح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ش م م، مصر 2004 ص127.

- 17- د رابح عرابة ود حنان عوالي، ماهية الراس المال الفكري والاستثمار في الراس المال البشري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الراس المال الفكري، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، ص: 08.
- 18- راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص: 361.
- 19- د عيسى دراجي، الاستثمار في راس المال الفكري، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بجامعة الشلف، أيام 3 و4 ديسمبر 2011، ص: 07-08؛
- 20- Verna Allee, The Future of Knowledge, Butterworth Heinemann, Amsterdam, 2003, p158
- 21- industrielles, p 03 <http://www.industrie.gouv.fr/sessi>

واقع اقتصاد المعرفة في بعض القطاعات الاقتصادية والخدماتية وعوائق تطويرها في ظل العولمة بالجزائر أ.قيلي خضرة قهيوي حنان

ملخص :

- بمقارنة الجزائر ببعض الدول كالجواررة مثلا، نجد انها تخلفت عن مواكبة التطورات العلمية العالمية الهائلة التي قفزت بالبشرية في عصر وجيز الى افاق التقدم الرقمي والرخاء، بفضل التركيز العالمي على تكنولوجيا الاعلام والاتصال TIC والتحول الاستراتيجي المتدرج نحو اقتصاد المعرفة.
- أمام هذا الوضع لم يبق للسلطة الاقتصادية و العلمية الجزائرية اي مجال للتردد او المماطلة، ان هي قررت فعلا الاندماج بسرعة و بشكل ايجابي في القاطرة الاقتصادية العالمية المتجهة في ظل العولمة الاقتصادية نحو هذا الاقتصاد الجديد. ومن هنا تتأني اشكالية البحث، فهل الحديث عن انجازات الجزائر المعرفية يؤهلها الى الاندماج في اقتصاد المعارف؟ و اين وصلت بها مؤشراتنا؟ لإنجاز هذا الاندماج؟
 - اما اهمية البحث فتتجلى في كشف الستار عن واقع الجزائر في ظل اقتصاد المعارف، و في التعرض لبعض المؤشرات وبعض المجهودات في وقت العزم فيه الحديث عن الجزائر كبذل مساهم للتطور في حين تنصدر بعض الدول الأخرى القائمة بإعتبارها كنماذج ناجحة جدا لإقتصاد المعرفة.
 - و للإجابة عن الاشكالية المطروحة و لتدعيم جانب أهمية هذا البحث ثم تناول خطة إعتدنا فيها كفصل أول معطيات إقتصاد المعرفة في الجزائر، و كفصل ثاني التحديات و أبعاد هذا الإقتصاد الجديد من واقع الجزائر كما تم في الأخير الإشارة إلى بعض الإنجازات التي حققتها الجزائر مساهمة منها للثورة المعرفية.

المقدمة :

- لم تترك فرنسا بعد رحيلها العسكري، رغم احتلالها للجزائر 132 سنة كاملة و رغم انها كانت رائدة في الثورة الصناعية، بنية تحتية اقتصادية، الا بعض الوؤش الصغيرة الى سرعان ما امتهتها الدولة الجزائرية ثم حولتها الى شركات وطنية للمساهمة في معركة البناء و التشييد.
- ونظرا لحدائثة التجربة و قلة وكثرة التحديات و الحكومات المتغيرة و التقلبات المتتالية محليا و دوليا، انتقلت مؤسساتنا في اقل من نصف قرن من التسيير الذاتي في الستينات الى التسيير الاشتراكي و التخطيط المركزي في التسعينات ثم عمليات اعادة الهيكلة (العضوية في بداية الثمانينات و المالية في نهايتها) لتدخل بذلك عهد الاستقلالية، تمهيد للخصوصية و الشراكة التي تشهدها حاليا منذ انتصاف عقد التسعينات من القرن الماضي في محاولة للتأقلم مع العولمة بشقيها المالي و الاقتصادي .
- وبمقارنة الجزائر ببعض الدول كالجواررة مثلا ، نجد انها تخلفت عن مواكبة التطورات العلمية العالمية الهائلة التي قفزت بالبشرية في عصر وجيز الى افاق رحية من التقدم الرقمي والرخاء، بفضل التركيز العالمي على تكنولوجيا الاعلام والاتصال TIC و التحول الاستراتيجي المتدرج نحو اقتصاد المعرفة.
- امام هذا الوضع لم يبق للسلطة الاقتصادية و العلمية الجزائرية اي مجال للتردد او المماطلة، ان هي قررت فعلا الاندماج بسرعة و بشكل ايجابي في القاطرة الاقتصادية العالمية المتجهة في ظل العولمة الاقتصادية نحو هذا الاقتصاد الجديد.

- رغم الرهانات الكبرى لتسريع الاندماج الايجابي للجزائر في اقتصاد المعرفة تتعلق خاصة بتجاوز مختلف الحواجز والمعوقات بدءا بطبيعة التشريعات والسياسات المتهجعة في الجزائر، مروراً بحقيقة وبنية الاقتصاد الوطني وصولاً الى الوضع الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع الجزائري. الا ان استعراض بسيط لما كان وما نعيشه اليوم وما هو متوقع بلوغه، ينمي عن جزائر تسعى جاهدة لإستدراك الوضع و ردم الفجوة .
- ومن هنا تتأتى اشكالية البحث، فهل الحديث عن انجازات الجزائر المعرفية يؤهلها الى الاندماج في اقتصاد المعارف؟ واين وصلت بها مؤشراتنا؟ لإنجاز هذا الندماج؟
- اما اهمية البحث فتتجلى في كشف الستار عن واقع الجزائر في ظل اقتصاد المعارف، و في التعرض لبعض المؤشرات وبعض الجهود في وقت العزم فيه الحديث عن الجزائر كبلد مسير للتطور في حين تنصدر بعض الدول الاخرى القائمة بإعتبارها كنماذج ناجحة جدا لإقتصاد المعرفة.
- و للإجابة عن الاشكالية المطروحة و لتدعيم جانب اهمية هذا البحث ثم تناول خطة إعتمدنا فيها كفصل أول معطيات إقتصاد المعرفة في الجزائر، و كفصل ثاني تحديات و ابعاد هذا الإقتصاد الجديد من واقع الجزائر كما تم في الأخير الإشارة إلى بعض الإنجازات التي حققتها الجزائر مسيرة منها للثورة المعرفية.

I- معطيات اقتصاد المعرفة في الجزائر

I - 1 المعلوماتية في الجزائر

I - 1- 1 الانترنت

1994	• في شهر مارس اول ارتباط بشبكة الانترنت عن طريق ايطاليا • سرعة الخط 9600 حرف ثنائي/ ثا
1996	• وصول سرعة الخط الى 64 الف حرف ثنائي / ثا • تسجيل 130 هيئة مشتركة من مختلف القطاعات
1997	• احداث خط اخر بسرعة 256 الف حرف ثنائي / ثا يمر عبر عاصمة باريس
1998	• دخول الانترنت مرحلة جديدة في الجزائر حيث تخلت الدولة عن احتكارها للشبكة لصالح مزودين خواص او عموميين (ISP). • ربط الجزائر بواشنطن بالقمر الصناعي الامريكي (MAA) بسعة 1 ميغابايت/ ثا
1999	• احداث 30 نقطة وصول جديدة موزعة عبر التراب الوطني • منح 13 رخصة استغلال لتوزيع الخدمات (ISP) • تسجيل اشتراك 3500 شخص و 800 هيئة منها 100 في القطاع الجامعي • وصول عدد مستعملي الانترنت الى 180 الف مستعمل و هو ما يمثل نسبة اكبر بقليل من 1 في الالف من عدد مستعملي الانترنت في العالم
2000	• عرف عدد مزودي الانترنت (ISP) زيادة معتبرة حيث وصل الى 28 مزود في شهر نومبر • وجود 20 موقع على الشبكة العالمية

2001	• قام (CERICT) مركز البحث و الاعلام العلمي و التقني بتوسيع سعة الخط الذي يربط بمزوده في الوم.أ الى 30 ميغابايت/ ثا • انشاء 20 نقطة وصول جديدة للإنترنت • انشاء 43 خط رئيسيا مخصص لقطاع التعليم و البحث العلمي • انشاء 48 خط لباقي القطاعات بما فيها المزودين الخواص الذي بلغ عدد الرخص الممنوحة لهم 65 رخصة استغلال بمجموع 2000 خط هاتفي موصولة بالشبكة حتى نهاية 2001 • بدأ (CERIST) بمساعدة كل الجامعات و المراكز البحثية ببناء الشبكة الاكاديمية للبحث ARN • انشاء اول جامعة افتراضية هي "جامعة التكوين المتواصل"
2003	• بداية (ADSL) في شهر نوفمبر بمساهمة L'EEPAD و ALGERIE TELECOM • وصول عدد المواقع الى 2000 موقع
2004	• بلغ مستخدمي الانترنت مليون ونصف بنسبة توافر 2,4 % • وجود 5000 نادي انترنت مع نقص خطوط الهاتف التي لا تتعدى 6 لكل 1000 نسمة بينما تصل الى 90 خط لكل مواطن في الدول اللمتقدمة • من يملك مستوى تعليم مقبول 17,5 مليون من بينهم 13 مليون مؤهلين لإستخدام الانترنت • لا يوجد سوى 200 الف اسرة تملك كمبيوتر، رغم توافر 3 ملايين كمبيوتر في البلاد توجد اغلبها في المؤسسات و الادارة • مساهمة البنك العالمي بـ 9 ملايين دولار لإنشاء خطوط انترنت و تطوير التكنولوجيا بالجزائر العاصمة
2005	• تم تعميم الانترنت في المدارس و الجامعات مع نهاية 2005 بحسب الاتفاق بين وزارة التربية الوطنية و وزارة البريد و تكنولوجيا الاعلام و الاتصال • انشئت عدة محركات بحث متواضعة لكنها مهمة مثل Algerieinfo (www.algerieinfo.dz) • بلغ عدد نوادي الانترنت 5000 نادي انترنت
2007	• بلغ مشترك الانترنت 1,2 مليون مشترك بالمقارنة مع 21 مليون مالك لهاتف نقال • بلغ عدد المواقع حوالي 5000 موقع • عدد موردي الانترنت تقريبا 80 مورد • احتلال الجزائر المرتبة العاشرة من حيث الدخول الى عالم الانترنت في العالم العربي (الامرات العربية المتحدة المرتبة الاولى) • في مجال الاستثمار في TIC تحتل الجزائر المرتبة 87 من مجموع 115 دولة بمؤشر سالب قدر بـ -0,72 (www.algerian-dz.com)

• 2008

مند بداية استعمال الانترنت و حتى هذه السنة تعتبر موقع الشات و المحادثات هي المواقع الاكثر زيارة في الجزائر من قبل حوالي 60% من الشباب و نذكر منها : yahoo messenger, MSN, amitie.fr.

ام الطلبة والاطارات فيقصدون الانترنت من اجل الاطلاع على بريدهم الالكتروني و البحث عن معطيات : اقتصادية ، ثقافية ، مالية، سياسية ثم رياضية و اجتماعية. وكل هذه الفئة تشكل اقلية بالنسبة لهواة الشات.

كما تجدر الاشارة الى ان نسبة كبيرة ايضا من الطلبة الجزائريين يقصدون مواقع الجامعات الاجنبية و خاصة الفرنسية منها للإستفادة من مذكرات نهاية الدراسة .

و يبقى الدخول الى عالم الانترنت ضعيف في الجزائر مقارنة بتونس و المغرب و هذا الضعف هو انعكاس لسياسة الاستثمار في TIC في الجزائر، و نقص خطوط الهاتف الثابت (3,2 مليون) و هو تقريبا 5 مرات من الاجر الأدنى المضمون (SNMG).

و المسجل ايضا عن الجزائر انها تعاني من عدم تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال انتاج البرمجيات المعلوماتية (LOGICIEL)، مما ادى الى حرمانها الاقتصادي الذي يتجلى في خلق صناعة محلية لها، يمكنها ان تسمح بزيادة صادراتها وتعظيم منافع النفاذ الى التكنولوجيات الحديثة اضافة الى خلق و وظائف عمل جديدة لآلاف البطالين الجزائريين خاصة حملة الشهادات الجامعية.

- كما شهدت الجزائر اسبوع نشاطات في تكنولوجيا الاعلام و الاتصال بداية من 20 أفريل الذي صادف اليوم الوطني للأنترنت إلى الملتقى الدولي للمدرسة الرقمية في 21 أفريل ثم المعرض الدولي لتكنولوجيا الاعلام و الاتصال في 22 و 23 أفريل حيث حمل اليوم الوطني للأنترنت هذه السنة شعار "التدفق العالي للجميع ADSL" أو سنة الأنترنت للجميع، حيث سجل ارتفاع في نسبة الطلب في الآونة الأخيرة على "ADSL" خاصة، الذي يرى لها مستقبل زاهر في الجزائر مقارنة مع نسبة الطلب، و هذا باعتبارها تقنية غير مكلفة كثيرا حيث تغطي هذه التقنية جل البلديات الجزائرية و هذا حسب تصريح "الجواب" eljweb " في 25 مارس الفارط.

كما أعلن وزير البريد و التكنولوجيا الحديثة للاعلام و الاتصال السيد "بوجمعة هيشور" عن تخفيض بنسبة 50% و هذا يعبر عن تجسيد إدارة الوزارة لتعميم الانترنت، أي هناك تخفيض في السعر تبقى قضية النوعية مرهونة في (ADSL) ببعد الزبون عن مركز الهاتف و كذلك نوعية الهاتف و حتى عدد المشتركين الجدد كون أن العدد الحالي أدى فقط إلى استعمال بنسبة 50% من الخدمة الكلية أي من 10Go قيمة التدفق الكلي، و لذلك نلاحظ أنه ليس هناك تحديد التحميل على (ADSL) كما هو جاري في مصر مثلاً.

كل هذه المناسبات هي فرص إيجابية، لكن تبقى تكنولوجيات فقط أي استثمار في الجانب التقني لكن يجب أن يكون هناك تثقيف في هذه التكنولوجيات (وظيفة ال marketing)، أي يجب الاهتمام بالتوازن بين الجانب التكنولوجي التقني والتكويني التثقيفي على غرار وجود مؤسسات في العالم تقوم بهذا الدور بينما في الجزائر يبقى دخول أي تكنولوجيا جديدة إرتجالي و لا توجد أي سياسة تثقيفية تحضرية لذلك، و هذا كله داخل في دور الصحافة أو ما يعرف بالاعلام المتخصص.

و نسجل في الجزائر صعوبة مبدئية في ثقافة الفرد، لأن الثقافة محدودة فهناك حتى من لا يعرف الآلة (الكمبيوتر) و ليس الشبكة العالمية، هذا على مستوى الأفراد، أما على مستوى المؤسسات و بخصوص مواقع الواب فتلاحظ أن المعلومات و الاحصائيات الواردة قديمة راجعة إلى 2004 أو 2005 (la mise à jour) و حتى في بعض الأحيان المعلومات

خاطئة، و هذا شئ مؤسف كون هذه المعلومات موضوعة على الشبكة العالمية و في عصر المعلومات و هذا داخل في أبعاديات المجتمع الرقمي.

وبالتالي نرى أن الجزائر تشهد هذه الأيام زخم تكنولوجي نأمل أن يكون من ورائه ربحية في اكتساب الخبرة و الحصول على المعلومة، وأن يحول القطاع إلى السكة و أن نصل بالمجتمع المعرفي المجتمع الرقمي.

2-1-I التجارة الالكترونية:

المبادرة كانت أيضا من قبل مركز البحث العلمي و التقني (CERIST) من خلال تنمية البرامج و بناء المواقع التجارية أي تحضير البنية التحتية لهذا النوع من التجارة، و نذكر بأن هذا المركز هو الذي يشرف على إدارة النطاق: (DZ). و لا تختلف التجارة الالكترونية في الجزائر عنها في العالم من حيث مقوماتها وخصائصها، وإنما تختلف عنها من حيث درجة الانتشار و مستوى التطور.

- و قد بادرت بعض المؤسسات بتطوير شبكات الكترونية للدفع و السداد، و لكن عدم القدرة على التحكم فيها و تسييرها، جعل لبعضها تتوقف عن تقديم خدماتها، بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول و أنظمة مستوردة، غير متوافقة و خصائص السوق الجزائرية لكن وجود الطب المتزايد على هذه الخدمات مثل الدفع و التسديد ببطاقات المعاملات المالية، شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقدمها مثل: بطاقات الدفع المقدم لخدمات الهاتف و بطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسة البريد و المواصلات، و البطاقات البنكية للسحب و الدفع لكن هذه البطاقات المالية غير كافية للتعامل على المستوى الدولي لكنها فاتحة للانطلاق في التجارة الالكترونية في بلادنا.
- و توجد الكثير من المؤسسات الجزائرية على شبكة الانترنت، حيث بلغ هذا العدد حوالي 6000 مؤسسة سنة 2000 ليصل إلى حوالي 10000 مؤسسة سنة 2001 ليبلغ مع بداية 2004 حوالي 18000 مؤسسة و هو ما يمثل حوالي 2% من عدد المؤسسات الجزائرية المسجلة في المركز الوطني للسجل التجاري و يوجد أغلبها في دليل المؤسسات الجزائرية على الانترنت، حيث يتولى هذا الدليل التعرف بها، و المساعدة في الوصول إليها.
- و بالإضافة إلى ضعف نسبة المؤسسات الجزائرية المرتبطة بشبكة الانترنت فإن أغلبها لا يتجاوز استعمال المستوى الثاني في تطبيق التجارة الالكترونية أي أنها تمتلك صفحات معلومات فقط على الشبكة، في حين أن القليل منها فقط يمتلك مواقع كاملة، و هذا بسبب ارتفاع تكلفة خدمة الموقع التي تقدر سنويا بحوالي 40 مليون دج كما أن المعاملات الالكترونية الجزائرية لا تبلغ نهايتها بإنجاز جميع مراحل الصفقة، بسبب وجود ثغرات قانونية كالاعتراف بالوثائق الالكترونية، و التوقيع الالكتروني، و عوائق تقنية تتمثل في غياب وسائل الدفع أساسا كما اشرنا سابقا.
- و بالتالي فإن التجارة الكترونية لم تنطلق فعلا في الجزائر، إذ رغم المحاولات الحالية إلا أن المؤسسات الجزائرية تبقى بعيدة عن التطورات العالمية في هذا المجال.
- كما أنه لا يمكن الحديث عن تجارة الكترونية فعلية دون وجود قطاع بنكي عصري و متطور، الأمر الذي يفرض على النظام المصرفي الجزائري ديناميكية أكبر في تقديم الخدمات خاصة خدمة التسويق الالكتروني (cyber marketing) الذي يسمح بإقامة علاقات جوارية، و الوصول بسهولة إلى زبائن جدد و تعاني المنظومة البنكية الجزائرية من تراكم مشاكل عديدة تقف حائلا أمام تطورها و عائقا في وجه هذا الاستثمار، لعل أهمها صعوبة الحصول على التمويل و ضعف المعلومة الاقتصادية، إضافة لسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، و مشكلة الحصول على العقار الصناعي، غياب اليد العاملة المؤهلة، و الحواجز الإدارية، و تأخر البنية التحتية عن مواكبة التحولات الراهنة (www.bm.org).

- و لا يمكن في الجزائر مثلا إنشاء موقع الكتروني و تسويق المعلومات مقابل عوائد مالية كون خدمة الدفع الالكتروني غير متوفرة، و كل ما هو موجود أن الزبون يدفع حقوق الخدمات عن طريق البنك، و هي طريقة معقدة و تستهلك الكثير من الوقت.
- و قد قامت أغلب البنوك الجزائرية بإنشاء مواقع الكترونية و لكن المطلوب حقيقة هو اللجوء إلى حلول عملية و سريعة مثل التسديد المباشر عبر الانترنت و البطاقات البنكية للدفع و السحب التي تبنتها عدة بنوك كبنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (cnept).
- و قد قامت الجزائر بمشروع الشبكة المتخصصة للربط البنكي (réseau inter bancaires spécialisé (RIS)، و قد جاء هذا المشروع كثمرة غتفاق بين وزارة المالية و وزارة البريد و المواصلات، ليسمح بربط جميع البنوك ببعضها البعض، من أجل إنشاء وسائل دفع جديدة و استعمال النقود الالكترونية و جعل الاتصال بالبنوك يتم في زمن حقيقي و قد كلفت بهذا المشروع شركتين: الأولى برتغالية، أوكلت لها مهام دراسة المشروع و تقييم احتياجات القطاع المعني، أما الثانية فهي هولندية، مكلفة بمهمة المساعدة التقنية.
- كما تقدمت وزارة البريد و المواصلات الجزائرية على نفس المنوال من أجل التحسين بمناقصة وطنية دولية في أوت 2001م، و تخصص تقديم حلول و معدات مالية تدعم السحب و الدفع محليا و خارجا و تشكل من:
- نظام الإدارة و التسيير تشمل معدات و برامج تخص السحب و الإطلاع على الرصيد المتبقي و إمكانية طلب دفتر الصكوك و القيام بالتحويلات النقدية بين البنوك، و تتمثل أيضا استخدام البطاقات المالية و الدولية كبطاقة فيزا (visa).
- 20000 بطاقة بنكية مزودة بشريحة carte à puce.
- 500 محطة دفع آمنة، تنصب في واجهة وكالات البريد لتمكين الزبون من التسديد عن بعد عن طريق الانترنت أو عن طريق الهاتف النقال: GSM.
- 500 موزع آلي للأوراق النقدية تنصب في واجهة وكالات البريد، تربط مباشرة مع الشبكة المالية الداخلية (الانترنت، Internet) و البطاقة التي تنتمي لمؤسسات مالية أخرى يسمح لهم بالسحب فقط دون بقية العمليات المالية.
- إذن فقد وجدت مبادرات للاستثمار في التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال في الجزائر كما يوجد مركز تقني متخصص في هذه التكنولوجيا (cyber park) هدفه تسيير دخول هذه الأخيرة كوسيلة حديثة للاتصال و التبادل في النشاطات الصناعية و الخدمية، لكن يبقى استعمال الجزائر لا يمثل حاليا إلا 1% من الناتج الداخلي الخام PIB، حيث تسجل تركيز قوي على قطاع الصناعة مقارنة بالقطاع الخدمي، كما أن إستراتيجيات التنمية بقيت مركزة على قطاع المحروقات أكثر.

2-I قطاع الاتصالات في الجزائر:

1-2-I الهاتف الثابت:

عرفت شبكة الهاتف توسعا محدودا في السنوات الأخيرة ، حيث قدر عدد الخطوط بـ 1,4 مليون خط سنة 1999 بنسبة تغطية تقارب 4,5 ٪ من مجموع السكان ، وإلى 1,6 مليون خط سنة 2000 بنسبة 5,25 \$ من مجموع السكان ليصل إلى 2,2 مليون خط في السداسي الأول سنة 2004 أي ما نسبته 7,5 ٪ من مجموع السكان على اعتبار أن كل خط هاتفي يمثل مشترك واحد ، مع ملاحظة أن أكثر من نصف الخطوط موجهة للمؤسسات و الإدارات المختلفة ، و نسبة 7,5 ٪ تقابلها 8,6 ٪ في مصر و 9 ٪ في تونس . هذه النسب بعيدة عن المعدل العالمي المقدّر بـ 18 ٪ ، بالإضافة إلى تجميل عدة مؤسسات سلبية منها وجود عجز في تلبية طلبات الاشتراك يقدر بحوالي مليون طلب، كما يعتبر متوسط الحصول على الخط و المقدّر

بأكبر من 7 أشهر و هو الأعلى في المنطقة، كما أن مدة اصطلاح المعطل منها تقدر بـ 21 يوما . لذلك شرعت الجزائر منذ 2005 بتنفيذ برنامج طموح لرفع كثافة التغطية ، بمشاركة مع المتعامل الصيني (ZTO) الذي يوفر الأجهزة المناسبة لهذا النوع من الاتصالات ، و يستمد المشروع أهميته من توفير التغطية الهاتفية للمناطق التالية و الجبلية المحرومة من وصول الشبكات الهاتفية العادية ، كما يسمح باقتصاد التكاليف صيانة و تجديد الخطوط التالفة . بالإضافة إلى الاستعانة بالمجموعات الدولية كالمجموعة الفرنسية للاتصالات و إيريكسون السويدي في تجديد الشبكة ، و تدارك تخلف التجهيزات ، مما جعل في التفكير في تحرير الهاتف الثابت ، فقد قامت الوصاية باسناد عملية التحضير لبيع رخصتي استغلال ، الأولى تتعلق بالمكالمات و الهجومية ضمن ما يعرف بالحلقة المحلية (la boucle locale) ، و الثانية بالمكالمات الدولية، و يقوم المكتب الفرنسي بوضع الشروط الكفيلة بانجاح العملية ، و لجأت الوزارة الوصية بإعلان تعديلات جوهرية في الأسعار و رفعها لاستمالة المجموعات الدولية بعد اخفاق المناقصة الأولى حيث لم يسجل أي عرض دولي فيها .

و يعد تحرير الهاتف الثابت آخر محطة لتحرير الاتصالات السلكية و اللاسلكية منذ 2005 مما يفقد المتعامل التاريخي " اتصالات الجزائر " كافة أشكال الاحتكار للقطاع.

I-2-2 الهاتف النقال :

ظل سوق الهاتف النقال خاضعا لاحتكار شركة "موبيليس الجزائر" فرع الجزائرية للاتصالات - إلى أن تم تحريره سنة 2001، و فذته أمام المنافسة حيث حصلت المجموعة المصرية "أوراسكوم الاتصالات" على الرخصة الثانية لإنشاء و استغلال الشبكة النقالة من نوع (GSM) بعد عرض بمبلغ 737 مليون دولار بالمرسوم التنفيذي، و بالرغم أنها واجهت صعوبات ثم تمويلية من البنوك الجزائرية إلا أنها تجاوزتها باللجوء للبنوك الأوروبية، و تمكنت الآن من تحقيق نتائج إيجابية جعلتها تصنف ضمن أنشط الشركات في المنطقة ، بتسجيل نسب نمو سنوية قياسية تقارب 70 %.

وارتفاع استثماراتها في القطاع إلى 950 مليون دولار ، مع توظيف حوالي 700 عامل و إطار جزائري ، و عدد مشتركين ناهز 2 مليون مشترك سنة 2004 و 3 ملايين مشترك سنة 2005 .

كما قامت الشركة بالانحياز الربط البحري عين اوروبا و الجزائر بالألياف البصرية الذي يعد المشروع الأول للخواص في هذا المجال و يملك المتعامل المصري نقاط قوة عديدة فهو الأكثر انتشارا مما يمكنه من الوصول لعدد أكبر من المستهلكين بشبكة تغطي حوالي 80 % من التراب الوطني ، كما أنه قادر على مجارات التخفيضات السعرية لأنه انتهى من فترة استرداد رأسماله الابتدائي و هو في مرحلة جني الأرباح.

و يواجه سوق الهاتف النقال المزيد من التطور النوعي بدخول المتعامل الثالث " الوطنية الكويتية" بعد حيازتها الرخصة الثالثة في ديسمبر 2003 مقابل 421 مليون دولار و يراهن المتعامل الكويتي لانتزاع مستهلكي منافسيه على تقديم نوعين مختلفين من الخدمات لفئتين مختلفتين من الزبائن ، فالخدمات الممتازة كخدمة الاتصال بالإنترنت و نظام (MMS) للرسائل الصوتية و المصورة و نظام تحديد الموقع الدولي (GPRS) فهي موجهة أساسا للطبقة الغنية و ليست للإستهلاك العام ، أما النوع الثاني من الخدمات كالفورتر بالثانية و تفيض أسعار بطاقات التعبئة و المكالمات نحو الخارج خاصة فرنسا و كندا فهي موجهة للطبقة المتوسطة في المجتمع لإقناع مستهلكيها بفعالية الإستراتيجية المتبعة، أما عن المتعامل التاريخي موبيليس فقرر بدوره تخفيض أسعاره بشكل كبير منذ بداية 2004 ، و اعتماد نظام الفاتورة الثانية ، مع السعي للحاق بتكنولوجيات الأنظمة الجديدة مثل (MMS) ، و نظام (GPRS) قبل نهاية نفس السنة، و هكذا يصبح سوق الهاتف النقال في الجزائر الوحيد إفريقيا الذي يناس فيه ثلاث شركات معا و مع دخول المنافسة مراحل حاسمة، أي بعد الانتقال من مرحلة توفير الهاتف

النقل إلى مرحلة تحسين الخدمات و تخفيض الأسعار ، فإنها لن تكون سعرية بالضرورة بل ستدور حول التحكم في التكنولوجيات الجديدة عالية الدقة و الجودة و بناء شبكات متكاملة و فعالة ، حيث أن تخفيض الأسعار يكون غير مجد على حساب نوعية الخدمات ، وبالتالي فالمستهلك سيكون اكبر المستفيدين إذا تمت المنافسة في شفافية تامة و دون عرقلة أي من المتنافسين ، فلا مجال لتدخل الدولة إلا لمراقبة التعهدات عن طريق سلطة الضبط طالما انها قد حسمت توجيهها لصالح فتح السوق الذي أعطى نتائج إيجابية . حيث بانت تحل المرتب الثامنة إفريقيا .

و تؤكد التصريحات الأخيرة لرئيس سلطة الضبط للبريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و المناقصة التي اطلقتها مؤخرا أن السلطات العمومية في الجزائر تريد المرور إلى مرحلة التنظيم بعد بلوغ عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 28 مليون مشترك سنة 2008، م و هو ما يجعل سوق الهاتف النقال في الجزائر من أكثر الأسواق نشاطا على المستوى الإفريقي بعد أن كان عدد المشتركين 21 مليون مشترك سنة 2007.

I-3 الموارد البشرية الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة :

إن للتطورات التكنولوجية المتلاحقة التي شهدتها الساحة العالمية و للسرعة الكبيرة في انتشار نظام العولمة ولسعي العديد من الدول العربية للإندماج ضمن هذه المنظومة الجديدة اثر واضح على تزايد منافسة صناعات الدول المتطورة و بذلك تجد الموارد البشرية نفسها أما خبرات بشرية عالمية ، و لم يعد بمقدورها ان تنتج بتقليدية يدوية تنافس منتجاتها بتقانة عالمية و أمام هذه التحديات لابد من إعادة النظر و دراسة الواقع و تحليله و تحديد متطلبات المرحلة القادمة من الموارد البشرية في الجزائري و صياغة أهداف واضحة و استراتيجيات واقعية.

مؤشرات تكوين رأس المال البشري :

إن التغيرات الحديثة على الساحة العالمية تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على أسواق العمل عبر العالم الأمر الذي يستوجب إعداد راس مال مباشر مناسب للتغيرات.

I-3-1 التعليم :

لقد تدهورت نوعية التعليم ليغلب على ناتج التعليم ثلاث سمات :

- تدني التحصيل المعرفي
 - ضعف القدرات التحليلية
 - ضعف القدرات الابتكارية في جميع مراحل التعليم
- و لدراسة واقع التعليم الجزائري نتطرق إلى النقاط التالية :

➤ ارتفاع الأمية :

إن الأمية تعتبر سببا التخلف الاقتصادي و الاجتماعي و هي لا تزال مرتفعة في الجزائر مثلها مثل أي بلد عربي ، فلقد تطور عدد الأميين في الوطن لتبلغ 70 مليون أمة سنة 2005 ، و من المتوقع ألا يستطيع العالم العربي القضاء على أمية الرجال قبل 2025 أما بالنسبة للنساء فلن يكون ذلك قبل 2040.

و رغم ان الجزائر حققت نتائج إيجابية في مكافحة الأمية إلا أن معدل الأمية لا يزال مرتفعا إذا ما قورن بمعدل الأمية لبعض الدول العربية كالأردن .

معدل الأمية %								
الفئة العمرية (15-24 سنة)				الفئة العمرية 15 سنة فما فوق				
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
2001		1990		2001		1990		
0	1	4	2	15	5	28	10	الأردن
5	12	11	19	20	25	30	29	الإمارات
1	2	-	-	17	9	-	-	البحرين
12	3	25	7	38	18	53	28	تونس
29	13	32	13	42	23	59	32	الجزائر
10	4	21	9	26	11	50	24	السعودية
29	17	46	24	52	30	68	39	السودان
21	5	33	8	38	11	53	18	سورية
-	-	48	29	53	34	67	43	العراق
4	0	25	5	37	19	62	33	عمان

جدول بياني: يمثل معدل الامية في الدول العربية و الجزائر

➤ اتفاق على التعليم :

لا زالت نسبة الاتفاق نسبة الإتقان العام على التعليم من النتائج القومي الإجمالي عالية في الجزائر حوالي 5,1٪ من النتائج القومي الإجمالي مقارنة بت 5 5 في الدول المتقدمة صناعيا و لكن رغم هذا التقدم المحقق إلا أن القطاع يغلب عليه التطور الكمي و لم تتمكن نظم التعليم من الارتقاء بنوعية التطور النوعي في احتياجات أسواق العمل . و ما هو ملاحظ أن هذه النسبة تعكس توجهات الدول فيما يخص بالدور المتوقع من كل من القطاعين الحكومي والخاص في توفير خدمات التعليم .

الدول	السنوات	1970	1980	1990	2001-1996
الأردن		3,7	6,6	7	5,1
الإمارات		/	1,3	1,7	1,8
البحرين		/	2,9	5	3,7
تونس		7,1	5,4	6,2	6,7
الجزائر		7,9	7,8	5,5	5,1
جيبوتي		/	/	/	3,4
السعودية		3,5	4,1	6,0	9,3
السودان		/	4,3	/	0,9
سورية		3,9	4,6	4,3	3,5
الصومال		1,0	1,0	/	/
العراق		/	3,0	/	/

الدول	السنوات	1970	1980	1990	2001-1996
عمان		/	2,1	3,5	4,5
فلسطين		/	/	/	/
قطر		3,3	2,6	3,4	/
الكويت		4,2	2,4	3,5	4,7
لبنان		/	/	/	1,9
مصر		4,5	3,4	/	/
المغرب		4,8	5,7	3,8	5,2
موريطانيا		3,5	6,1	5,5	5,2
اليمن		/	/	/	4,5

جدول يبين: الانفاق على التعليم

➤ معدلات القيد :

القيد في التعليم الابتدائي :

لقد أثبتت الدراسات أن عوائد الإستثمار في التعليم الإبتدائي أكبر من الإستثمار في راس المال المادي و يؤكد الخبراء على أن قيام بلد ما بتوفير تعليم ابتدائي جيد النوعية لكل المواطنين هو حجر زاوية حقيقي لتحقيق نمو اقتصادي مقبول. نجحت الجزائر في سد الفجوة بين معدلي الجنسين خلال الفترة 1980 إلى 2000 كما هو موضح في الجدول التالي :

السنوات	1980			2000		
معدل القيد %	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
	90,8	70,7	80,9	98,8	95,6	97,2

جدول يمثل : القيد في التعليم الإبتدائي

I-3-2 التعليم العالي:

إن ضعف أداء الجامعات الجزائرية و العربية عامة راجع إلى عدة عوامل يأتي على رأسها حسب اغلب الباحثين ، غياب الاهتمام الكافي من طرف الحكومات ، والدعم المادي والمعنوي الازم للنهوض لمخاضن العلم و البحث مع النقص الكبير في المخصصات المالية ، و هذا ما يفسر عدم حصول أية جامعة جزائرية على مرتبة ضمن تصنيف أفضل 500 جامعة على المستوى العالمي خلال سنة 2004.

I-3-3 البحث العلمي في الجزائر :

إن الإنفاق على البحث العلمي يحتل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 0,2 % ، كما لا تتجاوز نسبة النشر إلى نظيرتها العالمية 0,7 5 فقط هذه الأسباب و في ظل هكذا شروط ، سجلنا هجرة الأدمغة إلى الخارج طوال السنوات الماضية بحيث صنف الجزائر كأول دولة عربية طاردة للكوادر العلمية نحو الخارج ، ومن هذا الإطار صرح وزير التعليم العالي والبحث العلمي رشيد حراية، أن الجزائر وفرت الظروف الملائمة للكفاءات العلمية الجزائرية المقيمة بالخارج ، في حالة ما إذا قررت هذه الأخيرة العودة إلى أرض الوطن و أن هؤلاء الباحثين العاملين بأرقي الجامعات الدولية، سيحظون بجميع الامتيازات المطابقة مع درجاتهم العلمية و ستأخذ تجاربهم و خبراتهم بعين الاعتبار هذا التصريح يعكس مدى الحاجة

الماسة للجزائر إلى هذه العقول التي فضلت الهجرة على البقاء في خدمة الوطن و التي عرفت نزيفا حادا للأدمغة قدر بآلاف الباحثين المتميزين

➤ التدريب في الجزائر :

إن التدريب أساسي و لازم حيث يؤدي إلى زيادة القدرات والمهارات و المعارف كما يؤدي إلى تنفيذ العمل المطلوب في الوقت المحدد بالموصفات المطلوب إلا أنه يعاني مشاكل كثيرة في الجزائر

- 1- سوء تقدير الاحتياجات التدريبية التي تتماشى مع المتطلبات الفعلية العمل
- 2- ضعف الروابط و الصلات بين الدول العربية فيما يتعلق بتداول الخبرات في مجالات التدريب و تنمية الموارد البشرية
- 3- غياب المتابعة و التقسيم لنتائج التدريب
- 4- التفاوت الكبير في تطور الاقتصادية المختلفة
- 5- عدم مشاركة القطاع الخاص في أنشطة التدريب و اقتصار عمليات التمويل و الإشراف على الجهات الحكومية.
- 6- عدم فعالية التشريعات في تنظيم التدريب المهني و إلزام المؤسسات الاقتصادية بالقيام به ووضع سياسات و متابعة تنفيذها .

II- عوائق وأبعاد التنمية المعرفية في الجزائر

II-1 معوقات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة:

انطلاقا من تحليل الواقع المعلوماتي الجزائري يمكن القول ان هناك جملة من التحديات تواجه الجزائر و لا بد من تجاوزها كي تتمكن من إقامة مجتمع معرفة و من عين هذه التحديات أو المعوقات نذكر ما يلي:

- 1- الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات و الاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- 2- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الكلي على الربح البترولي و عدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا
- 3- غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالإنترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية و الأقمار الصناعية والهواتف النقالة.
- 4- ارتفاع تكلفة استخدام الأنترنت و استحواذ اللغة الإنجليزية على 80 ٪ من مواقعها مع ضعف الاهتمام بها.
- 5- انعدام او ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة والاحتياجات الرئيسية من كهرباء و مياه و صحة و تعليم و استعادة الأمن الطمأنينة ، لتبقى مسائل الأنترنت و اقتصاد المعرفة في نظر أغلب مسؤوليتها شرفا لا حاجة إليه و هو في آخر قائمة الاهتمامات ، خاصة مع انتشار القناعات أن الأنترنت لا تضع الطعام في الأفواه.
- 6- افتقار الجزائر لموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي يتمكنها من الانفتاح اقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .
- 7- بالإضافة إلى أن الجزائر أول دولة عربية طاردة للكوادر العلمية نحو الخارج حيث صنفها جامعة الدول العربية في وقت سابق - على رأس قائمة الدول العربية المصدرة للكفاءات العلمية و الأدمغة نحو الخارج متاخرا عليها المغرب و مصر في المرتبة الثالثة.

8- تدني مستوى معيشة غالبية الجزائريين و تدهور القدرة الشرائية و الرعاية الصحية و مستوى التعليم لا أدل على ذلك بلوغ البلاد ادنى مستويات التنمية البشرية بمرتبة 107 من أصل 173 دولة خلال سنة 2003 متأخرة على بعض الجيران المغاربيين كتونس و ليبيا.

II-2 سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة :

رغم العقبات التي تواجه الجزائر للاندماج في الاقتصاد الجدير و كذا تنمية مواردها البشرية إلا أنها يمكن ان تتجاوزها من خلال مجموعة من التوصيات أو الحلول نوجزها فيما يلي :

- 1- ضرورة وضع رؤية واضحة ، إضافة إلى تطوير عمل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية المتكاملة في الجزائر
- 2- تشجيع نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال و استدامها و ذلك عن طريق :
 - تحرير قطاع الاتصالات من الاحتكار
 - الدخول في شركات عالمية في مجال من الرسوم الجمركية
- 3- ضرورة إعادة هيكلة قطاع الاتصالات في الجزائر التي لم تقم بذلك بعد بحيث يتماشى هذا القطاع للاتصالات و منح تراخيص و غير ذلك
- 4- العمل على إشاعة التخصصية و ذلك لرفع الكفاءة و تحسين نوعية الخدمات
- 5- توفير البيئة المناسبة للمنافسة و ذلك لتشجيع انتشار الخدمة ، و خفض الكلفة و تحسين النوعية.
- 6- إنشاء الكيان المستقل لتنظيم قطاع الاتصالات بحيث يتم الفصل بين الحكومة التي تضع السياسة و الهيئة التي تنظم القطاع و المشغلين الذين يملكون الشبكات و يقدمون الخدمات.
- 7- تطوير المنظومة التعليمية و ذلك ب :
 - تشجيع استخدام التكنولوجيا و نشرها في الأوساط التربوية والثقافية .
 - المشاركة في شبكة الانترنت من خلال إنشاء المواقع الثقافية العربية ونشر المعلومات عليها باللغة العربية وكذا اللغات العالمية.
 - تأهيل المعلمين وأعضاء الهيئات التدريسية من جميع التخصصات وذلك من خلال التدريب المستمر على تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات، بغية إحداث نقلة نوعية في ثقافة التعليم والمنهجيات التعليمية المتبعة.
 - إعادة النظر في المناهج و تحديثها لتتلائم مع المتطلبات التربوية الحديثة والوسائل التعليمية المتاحة.
 - التوسع في تطبيق أساليب التعلم الذاتي ، وتشجيع الطلبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذا الغرض.
 - جميع إنشاء مراكز المعلومات و خدمة المجتمع لا سيما في المناطق النائية زيادة النوعية المعلوماتية في أوساط مختلف فئات المجتمع
 - تعزيز التعاون العربي و تشجيع المشروعات المشتركة في مجال المعلومات و التربية و التعليم والثقافة.
- 8- الإسراع في اعتماد سياسات وطنية لتعزيز مجالات العلوم و التكنولوجيا في الجزائر و معالجة مواطن الضعف في مؤسسات التعليم العالي فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى دعم مؤسسات التعليم والبحث والتطوير لإنهاء حالة الترهل التي تعانيها هذه المؤسسات حتى لا تبقى بلادنا معزولة معرفيا و تكنولوجيا.

- 9- مواكبة التحول العالمي من الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي الجديد ودراسة الآثار الاجتماعية والكفيلة بالحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للمجتمع الجزائري.
- 10- العمل على تطوير البيئة التشريعية المناسبة للتعاملات الإلكترونية بمختلف أشكالها وأنواعها وتعديل ما يلزم من قوانين مثل قانون العمل قانون حماية المؤلف وقانون براءة الاختراع وغيرها
- 11- العمل على وضع إطار إقليمي لموضوع تكنولوجيا الاتصالات وذلك بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى من خلال عقد الندوات والحوارات التي تقام خصيصا لهذا الغرض بحيث تتم فيها مشاركة الآخرين تجاربهم وتبادل المعرفة معهم
- 12- الاهتمام بموضوع أسس وإدارة المعرفة وتشكيل فريق من ذوي الاختصاص لمعالجة كل ركيزة من الركائز، مثل التوعية والتدريب والبنية التحتية وتعزيز الأمن على الشبكة اهل اسوية، إضافة إلى معالجة القوانين والتشريعات وغير ذلك

13- ردم الهوة المعرفية بين الرجال والنساء

14- القضاء على الأمية مع الاهتمام بالتعليم مدى الحياة

II-3 بعض الإنجازات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة:

قد يذهب الكثير إلى أن التصورات المعرفية السائدة الآن في العالم وهذا المستوى العالي من الممارسة والمهارة، يتعد كثيرا عن واقع تعيشه بلادنا، وأن الفجوة كبيرة بيننا وبين الوصول إلى ذلك فرضت على البلاد لا يمكن لهذه الأخيرة إلا أن تتكيف معها إذا كانت تطمح إلى البقاء ومن ذلك مواعيد الانضمام للتجارة العالمية ومنطقة التبادل الحر وبالتالي الانضمام إلى الاقتصاد العالمي، هذا الانضمام المؤجل في كل مرة، ولو دققنا النظر لوجدنا أن هذا التأخير اعتراف ضمني بتأخر المؤشرات، ولكن في ظل كل هذا التماطل والتأخر عن اللحاق بالركب وإن أردنا دراسة مؤشرات الكفة الأخرى نجد أن هناك حركية غير مألوفة ونشطة بدأت تحذف الكثير من المعطيات السلبية في العديد من المجالات، ومن أمثلة بعض الانجازات التي حققتها الجزائر في الآونة الأخيرة نذكر منها:

➤ الوكالة الفضائية و القمر الصناعي الجزائري:

حيث تم

- في جانفي 2002: إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية.

- في نوفمبر 2002: تم إطلاق القمر السات 1 ووضع في مساره (ALSAT1) و مع نهاية 2008 (ALSAT2) وبعدها (ALSAT3).

و هو ما يعتبر مساهمة وطنية هامة في حركة التنمية والتكنولوجيا والتطوير، خاصة أنه ألحق بها المركز الوطني للتكنولوجيا الفضائية بأرزيو بغرب الجزائر

➤ جهود شركة سونلغاز:

وهي تحمل في طياتها خطوة هامة في إطار تسهيل توفير إمكانيات الاتصال إلى أكبر شريحة في المجتمع وهي الاختيار التي قامت به الشركة الوطنية سونلغاز وبمساهمة مؤسسة (أسكوم) السويسرية بتجربة الدخول شبكة الانترنت عن طريق الشبكة الكهربائية باستعمال جهاز اتصال مناسب (BLC) وقد تمت تجربة هذه التقنية بنجاح لأول مرة في ثانوية القديس أغسطين بولاية عنابة، بعدها أخرى بوهان، ليتحول بذلك كابل الكهرباء من مجرد ناقل لها إلى ناقل لتدفق الانترنت يصل إلى 5.4 وذلك باستخدام تكنولوجيا الانترنت بواسطة الكهرباء أو ما نسميه power line communication والاستغناء عن

استخدام الهاتف في هذا الإطار، و تبرز أهمية هذه الطريقة أكثر إذا علمنا أن 97% من السكان يتوفر لديهم الاشتراك بالكهرباء بينما لا يتجاوز 10% مشتركى الهاتف بالجزائر.

➤ تجربة الحضيرة البيرية سيدي عبد الله:

تدخل في إطار تهيئة مناخ ملائم تشريعيا وتنظيميا لما عرف قطاع البريد و المواصلات من تغيرات جذرية. حيث تتكون هذه الحضيرة من: معهد عالي للاتصالات، مدرسة للناخبين، وكالة إنترنت وكالة اتصالات، إضافة إلى مكاتب الحاضنات للمؤسسات التكنولوجية المتقدمة و هو مشروع قطب تقني (TECHNO POLE) و اقتصادي مستقبلي ساهم في تمويله أطراف محلية و أخرى دولية حيث هناك شراكة جزائرية مع أمريكا، كندا، فرنسا، كوريا، حيث ساهمت هذه الأخيرة وحدها بـ 100 مليون دولار في إطار هذا المشروع.

➤ اتفاقيات أوراكل مع سوناطراك و البريد:

تم توقيع اتفاقيتين من طرف مجموعة oracle الأمريكية و هي أحد الرواد العاملين في برمجيات المؤسسة الأولى: مع المدرسة الوطنية للبريد و المواصلات بالجزائر و هذا لخلق (oracle university) و تتعلق بتنظيم برامج التكوين في مجال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال في 12 مؤسسة للتعليم العالي، حيث تلتزم أوراكل بتقديم تجهيزات الإعلام الآلي و برامج التكوين و المصادر المعتمدة في التعليم العالي.

الثانية: مع مركز لمؤسسة سوناطراك الذي اعتبر كمشرك و هذا الأول مرة في إفريقيا و أتاحت له شهادة مطابقة بحيث أصبح مؤهلا لتقديم خدمات تكوينية معتمدة من أوراكل في مجال المنتجات التكنولوجية المتعلقة بأنظمة المعلومات أدوات التصميم، تطور و تطبيق الحلول للإعلام الآلي و إنتاج برمجيات التسيير المدججة و قواعد المعطيات و شبكات المعلومات... الخ.

إضافة إلى شبكة الانترنت داخل المؤسسة التي تسهل الاتصال في جميع المستويات و مع تقنية بورصة العمل الذي اتبعته الشركة: التوظيف الداخلي و تطمح إلى تطوره و من جهة أخرى تجمعات إدارات الشركة في أيام دراسية تحمل اسم البرانستورمنغ brainstorming

كما تجدر الإشارة إلى جهود كل من وزارة البريد و المواصلات الجزائرية التي حققت تحسين كبير على مستوى مكاتب البريد في الـ 48 ولاية بقصد تحسين نوعية الخدمات للجميع و حتى على مستوى القرى الصغيرة، حيث كان هذا على اثر مناقصة وطنية دولية 41/2000 في 01/08/2001 لدعم السحب و الدفع خارجيا و داخليا.

كذلك اتفاقيات الشراكة التي تحاول الجزائر دائما لتوفير الجو المناسب لإقرارها خاصة تلك المتعلقة بالبعثات نحو الخارج سواء تعلق الأمر بالجامعيين أو بالمهنيين لزيادة درجة تأهيلهم و بالتالي زيادة القيمة المضافة المعرفية في الاقتصاد الوطني.

خاتمة

إن المؤسسات الثقافية الوطنية البيروقراطية تعرف عجزا كبيرا في إنتاج المعرفة و توزيعها بسبب التسيير السيء للهياكل و الطاقات البشرية و تبذير المال العام لذلك لا يمكن ان يعول عليها مستقبلا في صياغة المعرفة، و الأحسن أن نضع لها حدا حتى لا تستمر في هدر الطاقات و استنساخ الفشل .

يمكننا الإجابة و لو بقليل على هذا السؤال : ترى هل ثمة أمل في المستقبل أم قدرنا أن نبقي في أدنى مراتب التخلف التكنولوجي و التنموي على مستوى العالم ؟

إننا نحتاج إلى تجاوز الأمر الواقع و عدم الاستمرار في العبث بمصير أمة تريد أن يكون لها حضور إيجابي في الألفية الجديدة، فهو ليس قدرا محتوما عندما تتوفر البنية الحسنة و الإرادة القوية و الفعالة المطلوبة ، كما ان تكنولوجيا المعلومات والاندماج في الاقتصاد الجديد سيحقق قفزة نوعية معتبرة للجزائر في مجال التنمية وما تنتظره الجزائر من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط. كذلك هناك ميزة لهذه التكنولوجيات تدعى - القادمون من الخلف - أي هناك إمكانية لمن بدأ متأخرا أن يلحق بالمتقدمين.

المراجع :

- (1) "سوق الهاتف النقال في الجزائر يمر من مرحلة البيع الى مرحلة التنظيم" جريدة الخبر/ العدد 5261، الاربعاء 05 مارس 2008.
- (2) ميكاويب منصف، الاقتصاد الجديد و التجارة الالكترونية - مع تحليل اثار الثورة الرقمية على العالم النامي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير. جامعة باجي مختار عنابة 2004.
- (3) كرميش امال، تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار عنابة 2006.
- (4) الجزائر اول دولة عربية طاردة للكوادر العلمية نحو الخارج، جريدة الشروق، العدد 2285، السبت 26 افريل 2008.
- (5) مواقع الانترنت:

- <http://www.elabweb.free.fr>
- <http://www.dgaweb.dz>
- <http://www.cerist.dz>
- <http://www.algerie-dz.com>
- <http://www.edzair.com>
- <http://www.algeria-tic.blogspot.com>

أهمية الاعتماد على نظم تخطيط موارد المؤسسات ERP د. حازم حجلة سعيدة أ. دباح حسين

مقدمة

يتطلب نجاح المؤسسات في عصر المعلومات التنسيق بين كل من المعلومات والأنشطة المختلفة، وهو ما يتطلب بدوره وجود قاعدة برمجية تدعم تخطيط موارد المؤسسة، وتدير أعمالها ووحداتها . ولقد جاءت نظم وبرامج تخطيط موارد المؤسسات كحلول تسعى لتغطية جميع الوظائف الأساسية لأي مؤسسة بغض النظر عن نشاطها، حيث تعتمد على قاعدة بيانات مشتركة وتصميم برمجي خاص وهذا من أجل تحسين أدائها.

على ضوء ما سبق يبرز أمامنا التساؤل التالي:

ما هي أهمية استثمار المؤسسة في واحد من نظم تخطيط موارد المؤسسة؟

هدف الدراسة:

تتلخص أهداف البحث في:

- التعرف على ماهية نظم تخطيط موارد المؤسسة ERP.

- اظهار أهمية وفائدة امتلاك المؤسسات لنظم وبرامج تخطيط الموارد ERP .

ولكي تحقق هذه الدراسة الأهداف المرجوة منها والإجابة على التساؤلات، سيتم معالجة المحاور التالية:

✓ المحور الأول : تعريف برامج تخطيط موارد المؤسسات ERP

✓ المحور الثاني : نشأة و تطور نظم تخطيط موارد المؤسسات ERP

✓ المحور الثالث: مميزات برامج تخطيط موارد المؤسسات

✓ المحور الرابع: فوائد أنظمة تخطيط موارد المؤسسات

✓ المحور الخامس: عيوب أنظمة تخطيط موارد المؤسسات

1. تعريف برامج تخطيط موارد المؤسسات ERP

إن من أهم التحديات التي تواجه منظمات الأعمال في بيئة الأعمال المعقدة والمعولة تتمثل في إيجاد نظم معلومات تضمن تحقيق التكامل الوظيفي والمعلوماتي والرقابة على كل الأنشطة الأساسية في المنظمة طالما أن قدرات المعالجة الحاسوبية المتوازنة والموزعة في تطور متسارع مع انبثاق التكنولوجيا الانترنت وشبكات الانترنت والإكسترنات وغيرها . النظام الذي يقدم حلولاً شاملة ومتكاملة للأعمال ويضمن وجود حزمة برمجية واحدة لتنفيذ كل أنشطة الأعمال هو تخطيط موارد المؤسسة ERP أو ما يطلق عليه -شكل رقم 01- Enterprise Resource Planning، هذا يعني أن نظم تخطيط موارد المؤسسة تقوم بربط أدوات تكنولوجيا المعلومات مع الأنشطة

الجوهرية للأعمال (العمليات والإنتاج، التخزين والنقل، التسويق، المحاسبة والمالية، الأفراد) لضمان تدفق المعلومات والأعمال بكفاءة وفعالية .⁽¹⁾

الشكل رقم 01: تخطيط موارد المؤسسة



المصدر: <http://www.lalabodusoft.com/2017/07/11/limportance-de-lerp-pour-les-entreprises>

وتجمع برامج ERP بين عدة وحدات في المؤسسة منها⁽²⁾ :

- Accounting : تبويب المصروفات والإيرادات، تسويات العملاء والموردين، مراقبة حركة المخزون، تنظيم عملية المدفوعات، إقفال الفترات المحاسبية، ميزان مراجعة شهري..
- Sales & CRM : تسجيل بيانات العملاء بشكل منظم، معرفة العملاء المهتمين بالمنتج أو الخدمة، تسعير كل منتج أو خدمة بشكل منظم، إجراء المكالمات الهاتفية بالعملاء، تسجيل المواعيد في التقويم وإرسال إشعار لتذكيرك بها، خدمة ما بعد البيع.
- Human Resources : تسجيل ساعات العمل لكل موظف، متابعة الحضور والانصراف، تسجيل المصروفات، متابعة أداء الموظفين ، تنظيم عقود الموظفين.
- Payroll : تسجيل عقود الموظفين، سجل الرواتب الشهري، البدلات والخصومات، تفاصيل بيانات الموظفين.
- Project Management : يساعد على تخطيط وتنظيم مهام المشروع، تحليل خطط الوقت وتعيين المهام للموظفين، حساب الجداول الزمنية للمشروع من خلال الرسوم البيانية، إنشاء الفواتير على أساس الوقت الذي يقضيه في كل مهمة من خلال ربطه بالجداول الزمنية للمشروع.

(1) سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الادارية MIS، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2018، ص 78

(2) <https://www.bayt.com/fr/specialties/> vu le 28/08/2018

Point-of-Sale : تسهيل طرق دفع الفاتورة للعملاء سواء كانت نقدا أو شيك أو بالبطاقة الائتمانية، تسجيل قوائم الخصومات والنقاط الخاصة بكل عميل، إمكانية قطع الاتصال بباقي الأقسام وإرسال التقارير في نهاية اليوم، التعامل مع الشاشة باللمس.

Warehouse Management : إضافة وتعريف الأصناف وموقعها في المخزن، إعادة طلب الصنف عند الوصول للحد الأدنى من الكمية، ربط عدد لا نهائي من المخازن، إدارة العملاء والموردين ومخزونات التصنيع، الجرد الدائم للبضائع، تقارير مراقبة المخزون.

Manufacturing : إدارة عمليات التصنيع في جميع أنحاء المنظمة، تخطيط الإنتاج، إدارة أوامر الإنتاج، تفاصيل المواد الخام وتقدير التكلفة، حجز المواد الخام تلقائيا، مراقبة الجودة وتتبع أسباب الإصلاحات، تحديد طرق التسليم وتقدير تواريخ التسليم.

Purchase : إدارة المشتريات بشكل دقيق، إدارة المخزون، تحديد الموردين المحتملين بسهولة، التسعير للموردين، تقارير وإحصائيات دقيقة عن أداء الموردين، إدارة فواتير ومدفوعات العديد من الشركات في نفس الوقت

2. نشأة و تطور نظم تخطيط موارد المؤسسات ERP

منذ ستينات القرن الماضي بدأت حوسبة المؤسسات وما فتأت تتطور منذ ذلك الوقت، إلا أنها رغم كل التطور الذي لحقها كانت البرمجيات المختلفة في المؤسسة غير قادرة على الارتباط والترابط فيما بينها⁽¹⁾.

فى عام 1990 ، أنشأت غارتنر مصطلح تخطيط موارد المؤسسات ERP لوصف تطور أنظمة تخطيط متطلبات المواد MRP (materials requirements planning) وأنظمة تخطيط موارد التصنيع manufacturing resource planning (MRP II) حيث توسعت هذه المفاهيم إلى ما هو أبعد من التصنيع داخل الشركات والمؤسسات ، ليحتوى على أنظمة لإدارة العمليات المالية، وأنظمة لإدارة الموارد البشرية. بحلول منتصف التسعينات أصبحت أنظمة تخطيط موارد المؤسسات القدرة على التعامل مع جميع وظائف المؤسسة الأساسية. كما بدأت الحكومات والمنظمات غير الربحية في استخدام أنظمة تخطيط موارد المؤسسات. تطورت أنظمة تخطيط موارد المؤسسات بسرعة خلال التسعينات ، و فى البداية ركزت أنظمة ERP على أتمتة وظائف المكتب الخلفى back office functions التي لا تؤثر بشكل مباشر على العملاء والجمهور. وفى وقت لاحق عندما سهلت الإنترنت التواصل مع الأطراف الخارجية تم إدماج وظائف المكتب الأمامى front office functions التي تتعامل بشكل مباشر مع العملاء، مع أنظمة ERP. مثل إدارة علاقات العملاء (CRM)، أو أنظمة الأعمال الإلكترونية مثل التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، الاتصالات الإلكترونية، والتمويل الإلكتروني - أو إدارة علاقات الموردين (SRM). ظهر مصطلح ERP II فى عام 2000 فى مقال نشرته مؤسسة Gartner Publications بعنوان ERP Is Dead - Long Live ERP II. يصف هذا المقال برنامج قائم على الويب web-based software يوفر الوصول فى الوقت الحقيقى إلى أنظمة تخطيط موارد المؤسسات لكل من الموظفين والشركاء (مثل الموردين والعملاء).

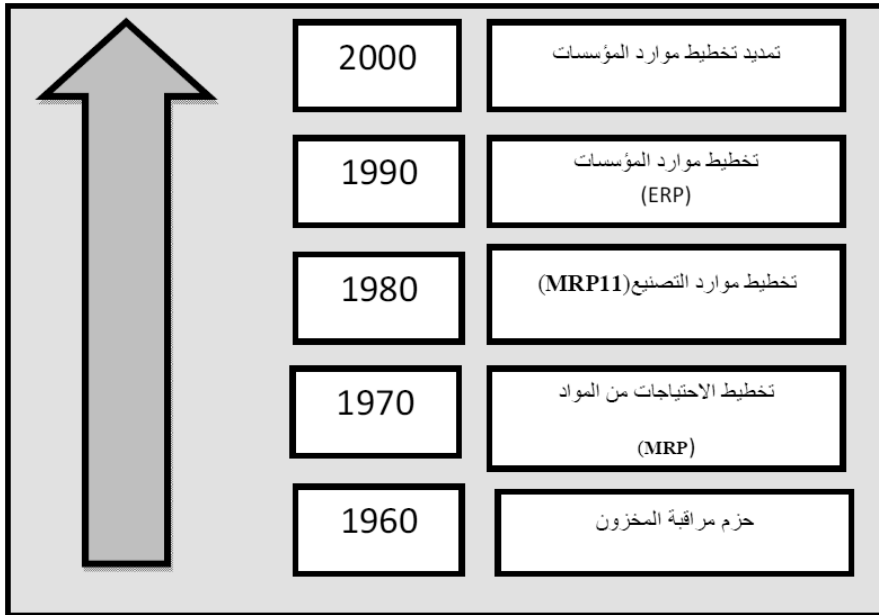
(1) . Philippe Paquet, Information, communication et management dans l'entreprise : quels enjeux ?, editions-harmattan, 2008, france , p24,

ERP II يوسع دور أنظمة تخطيط موارد المؤسسات التقليدية، وذلك بالاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة، ومعالجة الحركات. فبدلاً من مجرد إدارة عمليات الشراء والبيع، إلخ. يدعم نظام تخطيط موارد المؤسسات الثاني ERP II المعلومات في الموارد الموجودة تحت إدارته لمساعدة المؤسسة في التعاون مع المؤسسات الأخرى، فهو أكثر مرونة من الجيل الأول من أنظمة تخطيط موارد المؤسسات. حيث و بدلا من حصر قدرات نظام تخطيط موارد المؤسسات داخل المنظمة، فإنه يتجاوز جدران الشركات للتفاعل مع النظم الأخرى⁽¹⁾.

تُستخدم أنظمة ERP II عادة لتفعيل التعاون بين المنظمات الشريكة فى العمل، مثل إدارة سلسلة التوريد (supply chain management) SCM، وإدارة علاقات العملاء (customer relationship management) CRM، وذكاء الأعمال (business intelligence) BI.

من خلال استخدام مختلف تقنيات الأعمال الإلكترونية. يبذل المطورون الآن مزيداً من الجهد لدمج الأجهزة المحمولة مع نظام ERP، يقوم موردو ERP بتوسيع ERP لكى يصبح لها القدرة على التعامل مع هذه الأجهزة بالإضافة إلى تطبيقات الأعمال الأخرى، يغطى تخطيط موارد المؤسسات الآن المزيد من الوظائف والأدوار - بما في ذلك صنع القرار، وعلاقات أصحاب المصلحة، والتوحيد القياسى، والشفافية، والعولمة، إلخ.

ويمكن اختصار مراحل تطور نظم تخطيط موارد المؤسسة في الشكل رقم 02
الشكل رقم 02: مراحل تطور نظام تخطيط موارد المؤسسة



المصدر: فائق العبيدي، رؤى إبراهيم، دور المتطلبات التنظيمية والسلوكية في نجاح تطبيق نظام تخطيط موارد المنظمة (ERP) دراسة استطلاعية على عينة من الشركات النفطية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7 العدد 01، 2017، ص 07

(1) http://4itmanonly.blogspot.com/2018/04/erp_14.html visited 24/08/2018

3. مميزات برامج تخطيط موارد المؤسسات ERP⁽¹⁾

- إن أهم ما يُميز نُظْمُ تخطيط موارد المؤسسات (ERP) عن النُظْمِ المعتادة المميزات والخصائص التالية:
- التكامل: تتميز تلك النُظْمُ بأن وحداته تعمل معاً في نظام واحد مُتكامل (Integrated)؛ حيث تتصل كل وحدات النظام بطريقة تكاملية معاً في آن واحد في كل إدارات المؤسسة.
 - قاعدة بيانات مشتركة: تتميز تلك النُظْمُ أيضاً بأن كل تطبيقاتها تعمل معاً على قاعدة بيانات مشتركة.
 - الإتساق والتناسق: تظهر تطبيقات تلك النُظْمِ بمظهر مُتسق ومُتناسق، وتشعر بذلك عندما تستخدم كل تطبيق على حدى.

4. فوائد أنظمة تخطيط موارد المؤسسات

- أن نظام (ERP) يساعد في تحسين الإنتاجية، والمرونة في العمل، والاستجابة للعملاء، حيث تدمج العمليات ضمن تطبيق واحد يساعد الشركة في رفع مستوى الكفاءة في العمل في جميع أقسام الشركة، والسرعة في تنفيذ طلبات العملاء، وتوصيل الطلبات في الوقت المحدد، والقدرة على التنبؤ بطلبات الإنتاج بشكل أسرع، وبالتالي توفير المواد من الموردين وبهذا يتحسن مستوى خدمة الزبائن⁽²⁾.
- كما أنه يسهل عملية تتبع الأوامر في جميع المراحل، فعندما تستلم الشركة أمر إنتاج فإنها باستخدام هذا النظام تستطيع تتبع هذا الأمر مما يساعدها في الحصول على معلومات تفصيلية عن الزبائن واستراتيجيات التسويق⁽³⁾.
- يضاف إلى ما سبق أن من نظم تخطيط موارد المؤسسة من شأنها تحسين التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات، حيث يسهل مع مثل هذا النظام تخزين كافة المتغيرات في النظام مثل التكاليف، الرسوم البيانية، الموارد وغيرها مما يسهل التخطيط والإنشاء بالطريقة الملائمة للشركة، حيث من المهم تثقيف الموظفين على نحو كاف عند العمل بنظام تخطيط موارد المؤسسة، من أجل الحصول على نتائج أفضل من هذا النظام⁽⁴⁾.

(1) <https://www.bayt.com/fr/specialties/q/64088>

(2). حياة يحيى يامين، أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء الأردن، 2015، ص 19.

(3). المرجع السابق نفسه

(4). محمود فوزي، أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنظمة على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير غير منشورة،

جامعة الزرقاء، 2015، ص 24

5. عيوب أنظمة تخطيط موارد المؤسسات

رغم مميزات وفوائد امتلاك المؤسسات على اختلافها لنظم تخطيط مواردها إلا أن هذه الأخيرة تشوبها جملة من العيوب نوجزها في (1) :

- تحتاج المؤسسات بعد تبينه إلى إعادة هيكلة عملياتها؛
- تكلفة امتلاكه قد تحول دون تنصيبه؛
- يحتاج لتقنية عالية لتشغيله حيث كثيرا ما يحتاج إلى استشاريين خارجيين أو داخليين متخصصين في مثل هذه الأنظمة وموظفين يمتلكون خبرة في الميدان
- يكون غير مريح للمؤسسات التي تود تغيير اتجاهها في الأجل القريب؛
- يعتمد نجاحه إلى حد كبير على ثقافة المؤسسة وكذا دعم الإدارة العليا لهذا المشروع.

خاتمة

أصبح تبني المؤسسات لنظام تخطيط موارد المنظمة من الضرورات الملحة وذلك لعدة أسباب التقنية منها كالحاجة إلى أرضية مشتركة، عدم التوافق بين الأنظمة، وكذا الأسباب العملية مثل تحسين العمليات، وضوح البيانات وكذا خفض تكاليف التشغيل فضلا عن الأسباب الاستراتيجية على غرار عولة المشاريع ، توحيد مقاييس عمليات الأعمال ، تحسين استجابة الزبائن إلى غير ذلك من الأسباب التي تدفع بالمؤسسات إلى تبني مثل هذا النوع من النظم .

رغم أهمية هذه النظم للمؤسسة فإن إختيار أي منها لتنصيبه لا يكون عشوائيا وإنما تحكمه جملة من الشروط حيث يتطلب ذلك متطلبات تنظيمية كدعم الإدارة العليا، وضوح الأهداف والغايات وكذا توافر بنية تحتية من تقنيات المعلومات والاتصال بالإضافة إلى المتطلبات السلوكية مثل الثقافة التنظيمية، مقاومة التغيير وكذا مستوى التعلم والتدريب في المؤسسات .

المراجع:

1. سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الادارية MIS، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2018،

ص 78

2. <https://www.bayt.com/fr/specialties/> vu le 28/08/2018

3. . Philippe Paquet, Information, communication et management dans l'entreprise : quels enjeux ?, editions-harmattan, 2008, france , p24,

4. http://4itmanonly.blogspot.com/2018/04/erp_14.html visited 24/08/2018

5. <https://www.bayt.com/fr/specialties/q/64088>

6. حياة يحيى يامين، أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء

الأردن، 2015، ص 19.

(1). المرجع السابق نفسه وبصرف ص 25

7. المرجع السابق نفسه
 8. محمود فوزي، أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنظمة على جودة التدقيق □ الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء ، 2015، ص 24
 9. المرجع السابق نفسه وبتصرف ص 25.
- مصادر الأشكال
1. <http://www.lalabodusoft.com/2017/07/11/limportance-de-lerp-pour-les-entreprises/>
 2. فائق العبيدي، رؤى ابراهيم، دور المتطلبات التنظيمية والسلوكية في نجاح تطبيق نظام تخطيط موارد المنظمة (ERP) دراسة استطلاعية على عينة من الشركات النفطية ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7 العدد 01، 2017، ص 07

دور الاقتصاد المعرفي في النهوض باقتصاديات الدول العربية أتحانوت خيرة البليدة

الملخص

تمثل المعرفة الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الإنساني، إذ من خلالها تحققت تحولات عميقة مست وغطت تقريباً كل مناحي الحياة. تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الاقتصاد المعرفي في النهوض باقتصاديات الدول مع تسليط الضوء على بعض القضايا المستعصية التي تواجه البلدان العربية وتحول دون استفادتها بشكل كامل من مزايا الاقتصاد المعرفي للرفع من مستويات اقتصادياتها . وهذا من خلال الإجابة على إشكالية البحث التالية : كيف يمكن للاقتصاد المعرفي أن يساهم في تطوير اقتصاديات الدول العربية ؟ للإجابة على هذا التساؤل اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لنخلص في نهاية البحث إلى أن الدول العربية مازلت تواجه العديد من المعوقات التي تعرقل اندماجها في الاقتصاد المعرفي كالتخلف في مستويات التعليم وضعف الاهتمام بالبحث والتطوير ، ضعف التخصيصات المالية. لذلك على هذه الدول اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تسهيل ولوجها إلى الاقتصاد المعرفي بتطوير بنية تحتية تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط لإستراتيجية وطنية تقوم على إنتاج المعرفة .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد المعرفي ، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، الاقتصاديات العربية .

Abstract :

Knowledge represents the essential characteristic of human society, through which profound transformations have been achieved and impacted almost every aspect of life. The purpose of this paper is to highlight the role of the knowledge economy in promoting the economies of Arab countries. This is by answering the following research problem: How can the knowledge economy contribute to the development of Arab countries' economies? To answer this question, we followed the analytical descriptive approach. At the end, we conclude that the Arab countries still facing many obstacles that impede their integration into the knowledge economy, such as low levels of education, poor research and development, and weak financial allocations. that is why these countries should take many measures to facilitate their access to the knowledge economy by developing ICT infrastructures and planning a national knowledge strategy .

Keywords: Knowledge Economy, Information and Communication Technology, Arab Economies

مقدمة :

نحن اليوم أمام اقتصاد جديد يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع وتوسع خصائصه وتجه مبادئه في مواجهة الاقتصاد التقليدي و هو الاقتصاد المعرفي .

و إذا كان الاقتصاد التقليدي مبني على الندرة، فإن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد الوفرة . فمبدأ الندرة يركز على الماديات أو الملموس حيث أن امتلاك المزيد من سلعة يعني عادة امتلاك ما هو أقل من سلعة أخرى لنفس الشخص أو لشخص آخر. فحين في التكنولوجيا الرقمية تكون التكلفة الحدية لأية نسخة لاحقة على النسخة الأولية أقرب إلى الصفر فإن مبدأ الوفرة هو الشكل الأكثر بروزاً في اقتصاد المعرفة.

إن الاقتصاد المعرفي ذو طابع خاص وذلك من خصوصية الدور الذي سيقوم به في المستقبل كونه متعلق بالدوافع المحرزة للتطوير والابتكار وبالاكتشافات الجديدة الحديثة وبظروف التحسين والتجديد ولما كانت المعرفة أكثر الأمور أهمية وحيوية للمشروعات والشركات بل للبشر كافة، فإنها ترتبط بشكل أو آخر بالمنظومات التفاعلية التي تجعل في التطوير مهمة مستدامة

وعليه فان من يمتلك المعرفة في الوقت المناسب وبالجودة المناسبة يمتلك القدرة على انتهاز الفرص والتطوير والتميز أكثر ومن الواضح أيضا أن التطور الكبير في العلم والتكنولوجيا خلال القرنين الأخيرين أدى إلى تراكم معرفي كبير حققته الدول المتقدمة رافقه نمو اقتصادي مستمر وهذا بدعمها للبحث العلمي مما جعل التراكم الرأسمالي في هذه الدول مرتبط بالتراكم المعرفي والتنمية المتواصلة للبشر و إلى سرعة مذهلة في التطوير والاكتشافات .

1- الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة :

لقد استخدمت عدة تسميات لتدل على اقتصاد المعرفة كإقتصاد المعلومات، وإقتصاد الانترنت وإقتصاد الرقمي، الإقتصاد الافتراضي، الإقتصاد الإلكتروني، الإقتصاد الشبكي وإقتصاد اللاملموسات... الخ. وكل هذه التسميات إنما تشير في كليتها إلى إقتصاد المعرفة. وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة، مما يبين أن مسألة تحديد تعريف جامع مانع لهذا الإقتصاد لم تلقى إجماعاً بعد بين أوساط الباحثين والمنظرين وعليه سنحاول عرض أهم تلك التعاريف على سبيل المثال لا الحصر .

■ التقرير الاستراتيجي العربي قد عرفه كما يلي : إقتصاد المعرفة هو إقتصاد جديد فرضته طائفة جديدة من الأنشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومن أهم ملامحه التجارة الإلكترونية.

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فعرفته بأنه : ذلك الإقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات (1) .

- عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 الإقتصاد المعرفي بأنه : نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية.
- يعرف البنك الدولي بأنه : الإقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة.
- هناك تعريف يقرن إقتصاد المعرفة بإقتصاد المنتجات الذكية، أي أن هذه المنتجات هي بعض ملامح إقتصاد المعرفة القائم على تكتل المعلومات وتراكمها في جهاز الكمبيوتر الذي يقوم بدوره بتحليلها وتنسيقها ليتعاطى مع أحداث الواقع بما يتناسب معها تماماً. كما يتعاطى معها الإنسان الراشد (2).
- أما التعريف الآخر فإنه يقرن إقتصاد المعرفة بالمعلومات والأفكار التي تعد المفتاح لهذا الإقتصاد فتكنولوجيا المعلومات هي العنصر المحرك وعنصر الاستثمار الذي يجب أن ينهض ويستمر للحفاظ على التطورات الهائلة التي حدثت في الإقتصاد العالمي واستمرارها.

و لو أردنا تقديم تعريف مختصر لاقتصاد المعرفة لأمكننا القول بأنه: ذلك الإقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، المحرك الرئيسي لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات. إنه يقوم على أساس إنتاج المعرفة (أي خلقها) واستخدام ثمارها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة (سواء ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) مصدراً رئيساً لثروة المجتمع ورفاهيته (3).

(1) عبد الرحمن الهاشمي وفائزة عزاوي، المنهج واقتصاد المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 25 .

(2) هاشم الشمري و ناديا الليثي ، الأقتصاد المعرفي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، الطبعة الأولى ، 2007 ص 15 .

(3) محمد دياب، إقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي، معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث، الموقع الرسمي

للمعهد من خلال الرابط التالي: <http://www.almethaq.info/news/article1395.htm>

من خلال ما سبق، يمكن أن نقول أن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي ينتج عن تقدم المعلومات بعد العصر الصناعي، وهو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها نقطة الانطلاق له، أي أن المعرفة هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية والمعلومات والمعرفة هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، وأن المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاتها.

2- خصائص وسمات الاقتصاد المعرفي :

يتسم اقتصاد المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة، أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، إذ لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة، وإنما يُعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواءً بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين، وبشكل عام يتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بالآتي: ⁽¹⁾

- لا تمثل المسافات أيًا كان أبعادها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام .
- إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.
- إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنه أيضاً صانع أو مبتكر لها.
- إن اقتصاد المعرفة اقتصاداً مفتوحاً على العالم، لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أن المناخ الاقتصادي على المستوى الكلي في الاقتصاد المبني على المعرفة يجب أن يكون مشجعاً للاستثمار في المعرفة والمعلومات والقدرة على الابتكار، وهو أمر في غاية الأهمية، لأن ضمان ديمومة الاقتصاد المبني على المعرفة يقتضي ضرورة تشجيع الاستثمار في المستقبل. الذي قد تكون معدلات العائد عليه منخفضة أو محدودة، ولذا تحتاج مثل هذه المجالات إلى دعم السياسة الاقتصادية في الدول التي تسعى نحو تحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة. ⁽²⁾

ويتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات والخصائص الأخرى التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، ومن خلال مراجعتنا للأدبيات التي تناولت سمات وخصائص اقتصاد المعرفة، وجدنا أنه لا يخرج عن الصفات التالية: ⁽³⁾

- أنه كثيف المعرفة يركز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري.
- الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
- اعتماد التعلم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.

(1): يوسف حمد الإبراهيم، التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص: 102-103.

(2): جمال داود سليمان، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ص: 19-24. (بتصرف).

(3): هاشم الشمري و ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 22. (بتصرف).

- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائق السرعة و الدقة والاستجابة.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج و صناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
- تفعيل عمليات البحث و التطوير كمحرك للتغيير و التنمية.
- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم و تنوعت كفاياتهم وخبراتهم .
- أنه مرن شديد السرعة و التغيير، يتطور لتلبية احتياجات متغيرة، و يمتاز بالانفتاح و المنافسة العالمية ؛ إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل.
- والجدول الآتي يميز لنا في جملة خصائص معينة، مقارنة بين ما أُصطلح عليه بالاقتصاد التقليدي و اقتصاد المعرفة.

الجدول رقم 01 : خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الاقتصاد المعرفي	الاقتصاد التقليدي
- الاستثمار في رأس المال المعرفي.	- الاستثمار في رأس المال المادي.
- الاعتماد على الجهد العقلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي.	- الاعتماد على الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.
- ديناميكية الأسواق و التي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.	- استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها - غالباً - البيروقراطية السلطوية.
- الرقمية Digitization هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.	- الميكنة Mechanisation هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.
- يهدف الاقتصاد المعرفي إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم و التدريب المستمر.	- يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.
- أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.	- أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.
- خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	- خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.
- العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.	- العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.
- العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون.	- العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها و تصدر أوامرها طبقاً لمتطلبات الدولة و توجهاتها الاقتصادية.
- ليس مقيداً بزمان أو مكان.	- مقيد بزمان و مكان.

المصدر: علي بن حسن يعن الله القرني، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 49

3- مؤشرات الاقتصاد المعرفي :

لمعرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد (الاقتصاد الرقمي) والذي يركز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لا بد من التطرق إلى بعض المؤشرات والتي سنحاول إجمالها فيما يلي⁽¹⁾ :

(1-3) مؤشر البحث و التطوير:

تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما : النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير، هذه الأبحاث تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية .

(2-3) مؤشر التعليم و التدريب:

إن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، إلا أن المؤشرات المستخدمة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة وللمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم و التدريب. والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهنة العمال.

وتسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات (رأس المال البشري) المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، وتسمح هذه المؤشرات أيضاً بتقييم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري. تجمع إحصاءات التعلم على قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واليونسكو وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية، وهي تتوافر عادة لبضع أعوام، ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية، كما

إن مؤشر التعليم و التدريب يسمح بتقديم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري.⁽²⁾

(3-3) مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يُعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث التقى الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجيا ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، وهذه الأخيرة ثلاث تأثيرات في الاقتصاد، وهي :

- أنها تسمح بتحقيق أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات.
- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وظهور ازدهار صناعات جديدة مثل: وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، الجداول الإلكترونية... الخ.
- أنها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.

(1) : مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006، ص: 21-22.

(2) مراد علة، الاقتصاد المعرفي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الأقطار العربية -دول مجلس التعاون لدول الخليج نموذجاً، متاح على الموقع م faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=158690

وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجموعة من المؤشرات تتيح بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان، وهذا استناداً إلى مجموعة من المعايير التي بموجبها تتيح لصانعي القرار والسياسة استنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية .

(3-4) مؤشر البنية الأساسية للحواسيب:

ويدخل ضمن هذا المؤشر كل العمليات ذات العلاقة بالحواسيب خاصة إذا ما تعلق الأمر بعدد أجهزة الحاسوب في كل ألف نسمة من السكان ومستخدمي الشبكة العنكبوتية، إذ يعبر عدد مصنفي الانترنت عن مدى حضور البلد في الانترنت و المصنف هو اسم مجال له عنوان مسجل في بروتوكول الانترنت مرتبط به فالاسم (US) يدل على أن المصنف من الولايات المتحدة إلا انه في كثير من الأحيان تنتهي بالأسماء (COM. NET) وفي اغلب مجالات الانترنت تنتهي بـ : (EDU) دلالة على أن الموقع تعليمي أو يتصل بمؤسسة تعليمية.

(4) نظرة على الاقتصاد المعرفي في الدول العربية :

اقتصاد العالم العربي بقي لفترة طويلة من الزمن مرتبط بشكل عضوي بأسعار النفط فلم يكن هناك من بنية تحتية ولا استثمارات ولا قوانين تواكب التطور التكنولوجي في المجتمع العربي، لذلك فإن المجتمع العربي لم يستعد بعد للدخول في زمرة مجتمعات المعلومات، رغم أن صناعة المعلومات كسبت أرضاً لا بأس به في العديد من البلدان العربية، إلا أنها لا تزال في مرحلة البداية. (1)

حيث نشرت مؤخراً كلية إنسياد لإدارة الأعمال INSEAD Business School بالتعاون مع "جوجل Google " و "مركز التنمية الاقتصادية (CEG) The Centre for Economic Growth " مؤخرأً "مؤشر المواهب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" لعام 2017 والذي يُصنف بلدان المنطقة حسب قدرتها على استقطاب المواهب وتمييزها والحفاظ عليها. حيث تصدرت الإمارات القائمة العربية وبرزت من ضمن أفضل 25 دولة عالمياً، فحين تذيّلت مصر والمغرب والجزائر القائمة.

سلط التقرير أيضاً الضوء على أهمية القطاع الخاص عامة والشركات الناشئة خاصة، في توظيف أصحاب المواهب. وبالفعل أصبحت الريادة أحد المحركات الرئيسية لاقتصاديات العديد من الدول العربية التي يتطلّع إليها صناع القرار لإنعاش الاقتصاد واستحداث فرص عمل جديدة.

يؤكد ازدهار الموارد المخصصة للشركات الناشئة في المنطقة بما في ذلك مسرعات وحاضنات الأعمال، والاستثمار المخاطر، نمو البيئة الحاضنة اللازمة لاستدامة هذه الشركات.

إلا أنّ صناع القرار لم يعكسوا لغاية الآن هذا التطور على الأطر القانونية والتشريعية التي تعتمد عليها البيئة الحاضنة للقطاع خاصة شركات تكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي. فالتحدي الأكبر لهذه الشركات هو التوسع الذي تُعيقه ثلاث مسائل قانونية واقتصادية: أولاً: تشرذم الأسواق العربية الذي يصعب عملية التوسع من دولة إلى أخرى، ثانياً، غياب نظام دفع موحد للمنطقة، وثالثاً وأخيراً ارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة عبر الحدود. (2)

(1) نفس المرجع : متاح على الموقع : faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=158690

(2) تالا العيسى ، خريطة المواهب في العالم العربي ، تقرير ومضة 22 جوان 2017 مقال متاح على الموقع :

كما أوضح التقرير أن معظم الشركات الناشئة تفشل. فمن بين كل مئة شركة ناشئة عالمية تتمكن عشرة من توظيف عدد أكبر من العدد التي وظفته عند تأسيسها وينطبق ذلك على الربح أيضا. لذلك يجب على الحكومات أن تبذل جهداً أكبر في دعم الشركات خلال مرحلة توسعها وإلا لن تكون الريادة المحرك الأساسي لإتاحة فرص عمل جديدة في المنطقة، بحسب التقرير.

إلى جانب التركيز على الريادة والإبداع، تحاول المنطقة تنويع اقتصادها لاستقطاب أسواق قائمة على المعرفة. تنبع هذه الرغبة في التنوع من الحاجة التي تفرضها الأتمتة والرقمنة اللتان تعتمدان على القدرات الذهنية والمعرفية أكثر من المهارات الجسدية.

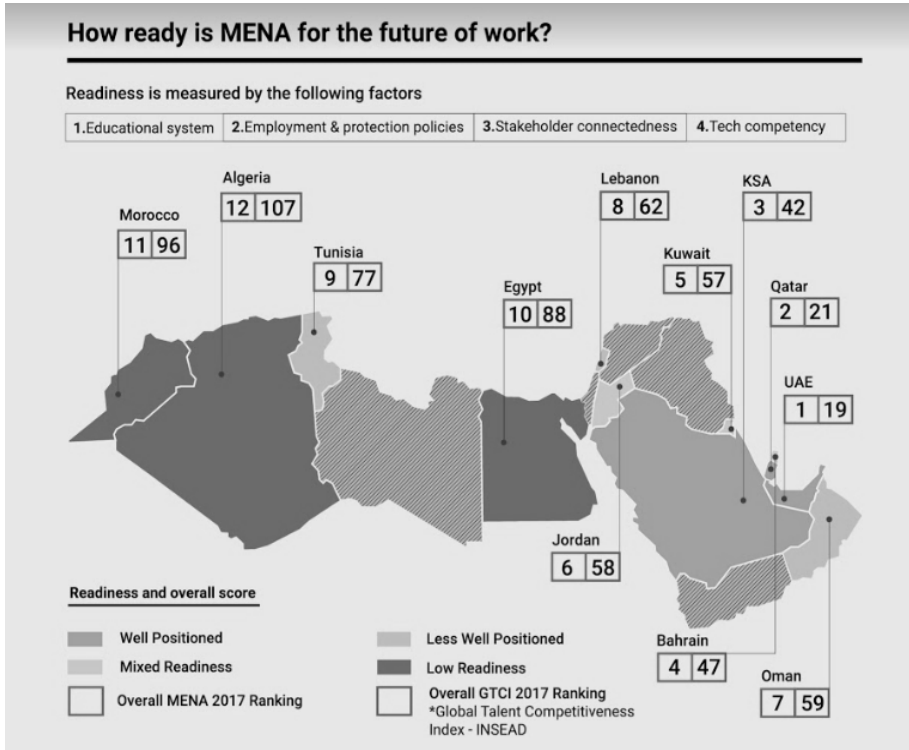
الجدول رقم 02 : دليل اقتصاد المعرفة في الدول العربية

MENA rank (GTCI overall rank)		Ranking in GTCI pillars					
		Enable	Attract	Grow	Retain	VT skills	GK skills
1	United Arab Emirates (19)	United Arab Emirates (12)	Qatar (3)	United Arab Emirates (40)	United Arab Emirates (10)	Qatar (13)	Lebanon (46)
2	Qatar (21)	Qatar (18)	United Arab Emirates (4)	Qatar (47)	Qatar (17)	United Arab Emirates (14)	Jordan (52)
3	Saudi Arabia (42)	Bahrain (31)	Bahrain (10)	Bahrain (54)	Saudi Arabia (35)	Saudi Arabia (41)	United Arab Emirates (54)
4	Bahrain (47)	Saudi Arabia (37)	Kuwait (24)	Saudi Arabia (59)	Oman (40)	Lebanon (53)	Tunisia (55)
5	Kuwait (57)	Oman (39)	Oman (29)	Lebanon (68)	Kuwait (47)	Jordan (63)	Saudi Arabia (57)
6	Jordan (58)	Kuwait (54)	Saudi Arabia (38)	Kuwait (80)	Bahrain (50)	Tunisia (67)	Egypt (58)
7	Oman (59)	Jordan (61)	Jordan (46)	Tunisia (84)	Jordan (58)	Egypt (69)	Qatar (70)
8	Lebanon (62)	Lebanon (91)	Lebanon (75)	Oman (92)	Tunisia (64)	Kuwait (72)	Morocco (83)
9	Tunisia (77)	Morocco (97)	Morocco (101)	Jordan (95)	Egypt (65)	Oman (80)	Bahrain (90)
10	Egypt (88)	Tunisia (102)	Tunisia (104)	Morocco (99)	Lebanon (72)	Bahrain (82)	Kuwait (93)
11	Morocco (96)	Egypt (104)	Algeria (112)	Egypt (102)	Morocco (73)	Algeria (96)	Oman (100)
12	Algeria (107)	Algeria (113)	Egypt (116)	Algeria (113)	Algeria (75)	Morocco (107)	Algeria (102)

تشير الدراسة إلى أن 17 من أصل 22 دولة عربية أبدت اهتماماً بتطوير سوق معرفي كوسيلة لوضع سياسات اقتصادية طويلة المدى.⁽¹⁾

يُعتبر لبنان ويليهِ الأردن الأفضل عربياً في إنتاج مهارات معرفية تدمج مهارات قيادية وإبداعية مع مهارات التواصل لتحقيق ابتكارات تقنية وعلمية

الشكل رقم 02 : درجة استعداد دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لاستقبال المهن الجديدة



تشير الأرقام في المربعات الحمراء على الخريطة أدناه إلى مرتبة كل دولة ضمن القائمة العربية. أما الأرقام في المربعات الزرقاء فتشير إلى مرتبة الدول عالمياً. كما وتُظهر الألوان المختلفة درجة استعداد الدولة لمستقبل الوظائف، فنجد أن الدول الأكثر استعداداً تضم السعودية والإمارات والبحرين، وتليها الكويت والأردن. أما عمان ولبنان وتونس فهي أقل استعداداً أما الأدنى على الإطلاق فهي مصر، والمغرب والجزائر

(5) عوائق ولوج الدول العربية إلى اقتصاد المعرفة:

لم تعد المعرفة كما كانت في السابق قضية تأملية فكرية خالصة، فهي الآن قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية... وفي خضم هذه التحولات نجد أنه من الصعب تحقيق النهضة المعرفية العربية، وذلك لتضافر العديد من العوامل التي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي.⁽²⁾

(1) تالا العيسى، مرجع سابق ، انظر الموقع : <https://www.wamda.com/ar/2017/06/>

(2) سعد خضر عباس الرهيمي ، "الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية" ، كلية القانون جامعة بابل ، أنظر الموقع :

5-1) انخفاض مستوى التعليم:

بالرغم من التقدم الملحوظ الذي طرأ على التعليم في بعض الدول العربية، إلا أن مستوى التعليم بشكل عام لم يصل إلى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي يدفع باتجاه إنتاج المعرفة ونشرها. فقد تحقق تقدم كمي في مخرجات التعليم رافقه تدني في التحصيل المعرفي والذي انعكس بدوره في ضعف القدرات التحليلية والابتكارية، وقد كانت النتيجة ضعف في نوعية الموارد البشرية مما أدى إلى ظهور فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين في مختلف الميادين .

5-2) انخفاض مستوى البحث والتطوير:

بالإضافة إلى ما ذكرناه في النقطة السابقة فإن محدودية وضعف إمكانيات مراكز البحوث وتدني مستوى أدائها الكمي والنوعي أدى إلى عجز واضح تبلور في شكل فجوة حقيقية بين الإنتاج المعرفي في الدول العربية مقارنة بمستواه في كثير من بلدان العالم الأخرى. فمخرجات البحث والتطوير دون المستوى المطلوب ، حيث لا تتجاوز حصة الدول العربية 1% من إجمالي النشر العلمي في العالم .

5-3) غلبة الطابع البيروقراطي :

من بين الإشكاليات المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على البحث العلمي وبالتالي على توجهاته وتطويره هي الصيغ البيروقراطية السائدة - على الأخص - في المؤسسات والمراكز البحثية في الدول العربية. فالاهتمام الزائد بالمواقع الإدارية والابتعاد عن الأنشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي أدى إلى إضعاف التوجه العلمي من خلال تثبيط فاعلية العلماء والباحثين وبالتالي انخفاض نتائجهم العلمي وضعف ما يمكن إنتاجه.

5-4) ضعف التخصيصات المالية:

مما لا شك فيه أن حجم الإنفاق المالي يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على البحث العلمي والتطوير. إن نسبة ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير في الدول العربية لا يتجاوز 0.2% من الناتج القومي، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2.5% و 5% من دخولها القومية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن 89% من حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية تغطيه مصادر حكومية، وهذا يعني ضعف مساهمة القطاع الخاص.

5-5) وجود بعض التوجهات المغلوطة لتطوير المعرفة :

إن المقصود هنا هو الكيفية التي تنقل من خلالها المعرفة. فاستيراد المعرفة الجاهزة، أي استيراد وسائل الإنتاج لا يعني نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا ، وإنما هي عملية مؤقتة تزيد من القدرة الإنتاجية ثم تتقادم لتصبح بعد ذلك ضعيفة المنافسة في الأسواق مما يتطلب استيراد غيرها. وعليه حتى هذا الاستيراد للمعرفة يحتاج إلى عملية تفعيل وتطوير لما يناسب تلك الأقطار وليس مجرد تطبيق ما هو مستورد دون تحوير وتطوير.

6) الإستراتيجية المناسبة لبناء اقتصاد معرفي في الدول العربية :

إن القرن الحادي والعشرين هو قرن الاقتصاد المبني على المعرفة. كما وإن العالم المعاصر يشهد متغيرات كبيرة في ظل توجه نحو العولمة والخصخصة والاندماجات الاقتصادية. كذلك فإنه يشهد تسارعاً كبيراً في موضوع التطورات التكنولوجية، إزاء كل ذلك يصبح موضوع صياغة إستراتيجية للعلم والتكنولوجيا أمراً على قدر كبير من الأهمية لإنجاز تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية.

إن بناء اقتصاد معرفي يقوم على ركيزتين أساسيتين تتمثلان فيما يلي :

أولاً : التخطيط لإستراتيجية وطنية تقوم على إنتاج المعرفة .

ثانياً : تطوير بنية تحتية تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

6-1) التخطيط لإستراتيجية وطنية تقوم على إنتاج المعرفة:

إن الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب إعداد مستلزمات مشروع تقييم أصول المعرفة الوطنية. كذلك لابد من وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها أي ابتكار وإبداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة⁽¹⁾.

فهي توفر الأدوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والتعليم وفي نفس الوقت تقدم القنوات الجديدة لنشر المعرفة. وفي هذا الصدد لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بأن هناك أحياء وشعوب لا تزال تفتقر إلى أجهزة الهاتف والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والمدارس الابتدائية التي تفتقر إلى المستلزمات الدراسية المطلوبة . فإن عصر المعلومات والمعرفة التي تعيشها البلدان المتقدمة قد يبدو بالنسبة لبعض البلدان الفقيرة بعيداً كبعد السماء عن الأرض حيث أن كثيراً من المناطق في البلدان العربية ينطبق عليها هذا الوصف ولكن بدرجات متفاوتة.⁽²⁾

وفي هذا المجال لا بد أن نتطرق إلى نقطتين مهمتين فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي في البلدان العربية. أن النقطة الأولى تتعلق بتوطين التكنولوجيا ، وهذا يتطلب تمكين العلماء والفنيين من فهم عمليات الإنتاج ومواصفات المواد المستخدمة ودفعهم نحو القدرة على تطويرها وتحسينها . أما النقطة الثانية فتتعلق بتوليد التكنولوجيا، أي تمكين العلماء والفنيين على عملية الابتكار للتكنولوجيا الجديدة ومساعدتهم في نشرها وتطبيقها.

6-2) تطوير بنية تحتية تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

حتى يتم تطوير بنية تحتية تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية لابد من شرطين أساسيين هما⁽³⁾ :

أولاً: تجنب التطوير الجزأ، ونقصد به تطوير قطاع وإهمال آخر. وهذا ما حدث فعلاً عندما توجهت البلدان العربية نحو العناية بالتصنيع وإهمال القطاع الزراعي ، مما أدى إلى حدوث خلل اقتصادي واجتماعي . فغدا الريف مناطق طرد، بينما أضحت المدن تعج بالأعداد الواسعة من الفلاحين المهاجرين والباحثين عن فرص عمل رخيصة حيث تنعدم الخبرة والمهارة فيها. لقد أدى هذا إلى انخفاض الأجور وحدث البطالة والفقر وباقي مظاهر التخلف الاجتماعي .

ثانياً : إمكانية انفصال الإطار المعرفي عن التكنولوجي. وهذا من أهم ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها. حيث هناك إمكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي، وهو توجه جديد. وما يدعم هذه الفكرة أن كلفة إنتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث بالنسبة لارتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه

(1) غالب الرفاعي عوض ، إطلالة أكاديمية على إدارة المعرفة ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، المجلد الرابع، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني، 2004 ص ص 12, 13 .

(2) سليمان، جمال داود، المعرفة العربية و التنمية ، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و 4، تشرين الثاني 2004 ، ص 64 .

(3): سعد خضر عباس الرهيمي ، مرجع سابق ، كلية القانون جامعة بابل ، أنظر الموقع :

المعرفة إلى منتجات فعلية. إن هذا يعطي فرصة للعلماء والمهندسين في الدول العربية كي يساهموا معرفياً دون أن يشغلوا بالجانب التكنولوجي .

خاتمة:

- تعتبر المعرفة بالنسبة للمجتمعات التي تسعى لتحقيق التطور لاقتصادياتها مسألة حاسمة. وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إحدى الأدوات الأساسية لتحقيق التقدم المؤسس على الاقتصاد المعرفي نحو التحول الحقيقي باتجاه استغلال الموارد الطبيعية والمادية. وبالتالي فإن التأسيس لبعد جوهري قوامه الاقتصاد المعرفي في التنمية البشرية في البلدان العربية يمثل المرتكز الأساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة. وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها :
- ✓ غياب التبادل الأفقي في مجال المعلومات بين البلدان العربية بسبب ضعف البنى التحتية، هجرة الموارد البشرية العربية ، بالإضافة إلى محدودية حجم الأسواق العربية وعدم استقرارها في اجتذاب رؤوس الأموال .
 - ✓ هناك فجوة بين مجموعة الدول العربية والمجاميع الإنسانية في العالم على صعيد الخبرة الإدارية للمعلومات والخبرة الفنية وكذلك في مجال القوانين والأنظمة المتعلقة بالتطور التكنولوجي الحديث (جمود التشريعات والأنظمة والقوانين وعدم مسايرتها للتطور المعرفي).
 - ✓ عدم وجود إستراتيجية عربية (موحدة أو شبه موحدة) مناسبة لصناعة محتوى المعلومات وانعكاس ذلك في انخفاض جهود البحث والتطوير والابتكار لهذه الصناعة .
 - ✓ عدم التناسب بين التحولات في شكل المجتمع العربي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي عموماً والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة على الصعيد العالمي .
 - و انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:
 - إعطاء الأهمية القصوى لموضوع إعادة هيكلة التعليم و بكافة مراحله وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية.
 - مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة لاستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الإنسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.
 - العمل على إيجاد بيئة مناسبة لبناء صناعة عربية المحتوى متناسقة ومكملة للصناعات العالمية ومطورة لها .
 - العمل على تقليص الفجوة الرقمية من خلال العمل على انتشار الانترنت وزيادة أعداد مستخدميها وعلى اختلاف مستوياتهم.
 - العمل على تعليم السكان اللغات الحية لتمكينهم من الاطلاع المستمر على ما يستجد من طرق ومكونات المعرفة .

أثر التجارة الالكترونية على المحاسبة والتدقيق

أ.د. أحمد قايد نور الدين أ.بن زاف لبنى أ.هلايلي إسلام

مقدمة:

لقد ظهرت في العقود الأخيرة من القرن العشرين العديد من التغيرات والتحولات والتطورات التي أفرزتها معطيات التطور التكنولوجي ففسارع وتيرة الابتكارات والتقنيات التكنولوجية ساهم في نقل المجتمعات عبر الزمن إلى عصر المعلومات الذي أدى إلى بروز العديد من التطبيقات والأنشطة الحديثة والتي تعتبر المعرفة أهم عوامل نجاحها.

حيث أن كل تلك التغيرات والتطورات تعتبر من سمات الاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد الجديد القائم على الإنترنت والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تعتبر القوة الحالية والقادمة لجميع الدول حيث أسهم ذلك في توسيع دائرة حجم التبادل التجاري بين دول العالم وأضحى العالم في سوق إلكترونية تنافسية واسعة لمختلف السلع والخدمات وأصبحت مجالا خصبا أمام الدول للاستفادة منها كوسيلة حديثة لزيادة حجم تجارتها الخارجية وتحقيق معدلات نمو أعلى في اقتصادياتها.

وفي هذا العصر الرقمي الذي تنتشر فيه الإنترنت انتشارا هائلا شاع مفهوم التجارة الإلكترونية التي تتيح العديد من المزايا فقد جعلت هذا العالم مجرد قرية صغيرة وسوقا واحدا تتعادل فيه الفرص الممنوحة لكل الشركات على خلاف حجمها لاقتحام الأسواق العالمية والترويج للبضائع والسلع بكل يسر وسهولة متخطين كل الحدود وكذلك الحال بالنسبة للزبائن الذين أصبح بمقدورهم اقتناء احتياجاتهم عن طريق نقرة زر واحدة دون الحاجة لمغادرة أماكنهم وعلى الرغم من تنامي حجم التجارة الإلكترونية عالميا إلى أن أصبحت تمثل المستقبل لقطاعات اقتصادية كبيرة خاصة فيما يتعلق بالخدمات والاتصالات غير أن البلدان العربية لم تستطع الاستحواذ إلا على نسبة ضئيلة منها إذ أنها لم تستطع استيعاب فكرة أهمية المعلومات والتجارة الإلكترونية اقتصاديا إلا في الآونة الأخيرة وفي ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الدول العربية أصبحت التجارة الإلكترونية بالنسبة لها ضرورة ملحة ومتطلبا تنمويا لزيادة إسهامها في التجارة الخارجية وكذلك تطوير قطاعاتها الإنتاجية المحلية والتسويقية وتوفير فرص واسعة لرفع نموها الاقتصادي ومن أجل أن تحقق البلدان العربية الاستفادة من التجارة الإلكترونية فإنه من الضروري أن تعمل على تذليل العقبات التي تواجه استخدام هذه التكنولوجيا فيها وكذا توفير متطلباتها الضرورية من البنى التكنولوجية التحتية والتنظيمات المتعلقة بتطبيقها.

تعد التجارة الالكترونية من الوسائل الجيدة للتجارة التي دخلت حياتنا بقوة والاهتمام بهذه الوسيلة يعود لما يمكن للتجارة الالكترونية أن تغير في مستقبل العمل التجاري وليس فيما حققته لحد الآن وتكمن أهمية التجارة الالكترونية بالأساليب الحديثة التي تتميز بها مقارنة بالأساليب المعتمدة في التجارة التقليدية وأحدثت تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية تغيرات في العديد من الجوانب فتشمل البيئة وطبيعة الأعمال ودور الحكومات في دعم تسهيلات التجارة والنهوض بكفاءتها. إن جميع الهيئات والجمعيات الحاسوبية العالمية وتدقيق الحسابات المهتمة بعلم المحاسبة تولي التجارة الالكترونية اهتماما كبيرا جدا من منطلق أن عملية البيع التي تتم من خلال موقع الشركة مرتبطة بشكل وثيق ومباشر بنظام المحاسبة وقد أصبح حتميا على المحاسب والمدقق الإلمام بهذا الأسلوب الجديد من التجارة المتمثلة بالتجارة الالكترونية.

تعد التجارة الالكترونية إحدى الأدوات الحديثة التي أفرزتها شبكة الانترنت ورافق ظهورها تغير جوهري في بيئة الأعمال الخاصة بها سنحاول في هذه الدراسة إظهار اثر التجارة الالكترونية على بيئة الأعمال الخاصة بها وكيف أن البيئة الحديثة للأعمال أحدثت وستحدث تغيرات كبيرة على مهنيي الحاسبة والتدقيق.

انطلاقاً من كون كلا من مهنة الحاسبة والتدقيق تؤثر وتتأثر بالبيئة التي تعمل بها سنحاول شرح العلاقة المتولدة بين التجارة الالكترونية ومهنة الحاسبة والتدقيق من خلال تقسيم العمل إلى ثلاث محاور كالآتي:

➤ ماهية التجارة الالكترونية.

➤ علاقة التجارة الالكترونية بالحاسبة.

➤ علاقة التجارة الالكترونية بالتدقيق.

أولاً: ماهية التجارة الالكترونية: تعد التجارة الإلكترونية من الظواهر الحديثة التي برزت على الساحة العالمية مؤخراً والتي تمكنت في فترة وجيزة من الانتشار والنمو والتحول إلى أحد أهم معالم الاقتصاد الجديد و سيتمحور هذا المحور حول :

1-تعريف التجارة الالكترونية: هناك ستعرض فيما يلي الى هذه التعريفات:

- عرفت منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية بأنها: "مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق المنتجات والخدمات بوسائل إلكترونية".⁽¹⁾
- عرفت التجارة الإلكترونية من منظور إسلامي بأنها: "مبادلة مال بمال على وجه مشروع بالوسائل الإلكترونية الحديثة".⁽²⁾
- التجارة الإلكترونية: "هي استخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في عقد صفقات تجارية سواء داخل الدولة أو بين عدة دول مختلفة".⁽³⁾
- التجارة الإلكترونية: مفهوم جديد يشرح عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات اتصال ومن ضمنها شبكة الإنترنت.
- التجارة الإلكترونية هي: "استخدام التقنيات الحديثة في المعلومات والاتصالات من أجل إبرام الصفقات وعقد المبادلات التجارية؛ من أجل تطوير التجارة العالمية وتنمية المبادلات".⁽⁴⁾
- في عالم الاتصالات تعرف التجارة الإلكترونية بأنها: وسيلة من أجل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر شبكات الاتصالات أو عبر أي وسيلة تقنية أخرى.
- من وجهة نظر الأعمال التجارية فهي: عملية تطبيق التقنية من أجل سرعة وتلقائية المعاملات التجارية.
- في مجال الخدمات تعرف التجارة الإلكترونية بأنها : أداة من أجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين والمدراء في خفض تكلفة الخدمة والرفع من كفاءتها والعمل على سرعة إيصال الخدمة.

(1) عبد الوهاب، أكرم، التجارة الإلكترونية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2004، ص 10.

(2): أبو مصطفى، سليمان، التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 21.

(3) عبد العظيم حمدي ، التجارة الإلكترونية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة 2001 ، ص 9.

(4) الزبيدي وليد ،التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت ، الموقف القانوني، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004 ، ص 11.

- التجارة الإلكترونية: "هي تنفيذ عمليات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات من خلال شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى الشبكات التجارية العالمية الأخرى"⁽¹⁾.
 - التجارة الإلكترونية: "هي تمازج كل من التكنولوجيا والبنية التحتية والمقايضة والسلع، وتعتبر عن عملية يتم من خلالها توظيف الصناعة لإستنباط تطبيقات عملية ومنتجات ومستخدمين وتبادل معلومات ونشاطات اقتصادية وتوظيفها من خلال عملية تكاملية في سوق عالمي يسمى الشبكة العنكبوتية أو سوق الإنترنت"⁽²⁾.
 - التجارة الإلكترونية: عبارة عن أداء العملية التجارية بين شركاء تجاريين، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا معلومات متطورة من أجل رفع كفاءة وفاعلية الأداء.
 - التجارة الإلكترونية: هي نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المنتجين والمستهلكين أو بين مؤسسات الأعمال بعضهم بعضا، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - التجارة الإلكترونية: "هي مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات باستخدام الوسائل الإلكترونية"⁽³⁾.
- ونرى أن التعريف الأنسب للتجارة الإلكترونية هو أنها: عملية تسويق وتوزيع وتبادل المنتجات والسلع والخدمات من خلال سوق إلكتروني عالمي.

2- أهداف التجارة الإلكترونية: تهدف التجارة الإلكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:⁽⁴⁾

- زيادة نطاق السوق وتجاوز الحدود الجغرافية والإقليمية أمام السلع والخدمات والمعلومات.
- زيادة معدلات الوصول إلى العملاء وبناء علاقات قوية فيما بينهم.
- تخفيض وتقليل تكاليف الإنتاج والتسويق والتوزيع.
- تحقيق السرعة والكفاءة في أداء الأعمال.
- البحث عن عملاء جدد والوصول إليهم وترغيبهم في الشراء.
- القيام بعمليات التسويق والبيع والشراء عبر الإنترنت.
- تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتحسين الصورة الذهنية للمنشأة.

3- أهمية التجارة الإلكترونية: وتتمثل أهمية التجارة الإلكترونية في الآتي:⁽⁵⁾

- **المخفاض التكلفة:** حيث كانت عملية التسويق للمنتج مكلفة جدا في السابق لأن الإعلان عن المنتج كان يتم بواسطة الوسائل التقليدية عبر التلفاز والصحف أما الآن فيمكن تسويقه عبر شبكة الإنترنت وتكلفة ضئيلة جدا.

(1): خيرى مصطفى، التجارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة أولى، عمان، 2009، ص 51.

(2): الخريجي، عبد الله بن علي، التجارة الإلكترونية الآفاق والأبعاد، مكتبة الرشد للنشر، طبعة أولى، الرياض، 2003، ص 1.

(3): حماد، طارق عبد العال، التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009، ص 7.

(4): خيرى مصطفى، التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 57.

(5): حماد، طارق عبد العال، التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 27.

- تجاوز حدود الدولة : حيث كانت الشركة تتعامل مع عملاء محليين فقط بالسابق وإن رغبت في الوصول إلى عملاء دوليين كانت تتكبد تكاليف كبيرة وغير مضمونة العائد أما الآن فتستطيع الشركة أن تضمن اطلاع الجميع على منتجاتها دون أي تكلفة إضافية تذكر خاصة أن شبكة الإنترنت دخلت جميع الدول.
- التحرر من القيود: ففي السابق كانت الشركة تحتاج إلى ترخيص معين والخضوع لقوانين عديدة وتحمل تكلفة إنشاء فرع جديد أو توكيل آخرين في الدولة الأجنبية حتى تتمكن من بيع منتجاتها أما الآن لا تحتاج الشركة لأي من تلك الإجراءات.
- الوجود الواسع: من خلال تواجد التجارة الإلكترونية في كل مكان وفي كل الأوقات فالتجارة التقليدية بحاجة إلى سوق ملموس يستطيع المتعامل الذهاب إليه للشراء أما التجارة الإلكترونية فإنها لا تحتاج إلى سوق ملموس ويستطيع المتعامل من خلالها الدخول إلى هذا السوق غير الملموس في أي وقت ومن أي مكان.
- التداول العالمي: حيث تمكن التجارة الإلكترونية المتعاملين من خلالها في تخطي حدود الدول والوصول إلى أي مكان بالعالم ودون تكلفة تذكر على العكس من التجارة التقليدية التي يقتصر التعامل بها محليا ويصعب على المتعاملين زيارة الأسواق العالمية للتسوق.
- ونرى أن ما يؤكد أهمية التجارة الإلكترونية المزايا التي تتمتع بها وتميز بها عن التجارة التقليدية حيث يمكن تلخيص هذه المزايا في جملة واحدة وهي : يمكن للتجارة الإلكترونية زيادة المبيعات وخفض التكلفة.
- 3-أنواع التجارة الإلكترونية: تتم عملية التبادل التجاري الإلكتروني ما بين أربعة أطراف هي: الأفراد والمؤسسات والشركات بمختلف أنواعها وأحجامها والأجهزة المنظمة أو الإدارات الحكومية المختلفة ويتم تقسيم التعامل التجاري الإلكتروني ما بين هذه الأطراف إلى أربعة أنواع رئيسية على النحو الآتي:⁽¹⁾
 - التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية وبعضها أي من شركة إلى شركة ويعد هذا النوع أكثر الأطراف تعاملًا بالتجارة الإلكترونية.
 - التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية والأفراد أي من شركة إلى عميل وتشمل التسوق على الخط.
 - التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية والحكومية أي من شركة إلى حكومة وتشمل المشتريات الحكومية الإلكترونية.
 - التجارة بين قطاع الحكومة والأفراد وتشمل الخدمات والبرامج الحكومية على الخط.
- ونرى أنه مع التطور السريع في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات وتطور مفاهيم التسويق ونمو عمليات التجارة الإلكترونية وانتشارها سوف يكون هناك إمكانية لظهور أنواع جديدة من التجارة الإلكترونية بخلاف الأنواع القائمة حاليا.
- 4-مزايا ومعوقات التجارة الإلكترونية: تتمثل فيما يلي:⁽²⁾
 - ✓ مزايا التجارة الإلكترونية: يتم تبويب أهم مزايا التجارة الإلكترونية في ثلاث مجموعات رئيسية كالآتي:
 - أ مزايا التجارة الإلكترونية على المستوى القومي:

(1) : خيرى مصطفى ، التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ص 55 ، 56.

(2) : حماد، طارق عبد العال، التجارة الإلكترونية، مرجع سابق ص ص 769، 770.

- التجارة الإلكترونية تعد من المداخل الرئيسية للشركات لزيادة حجمها في السوق ومن ثم زيادة المزايا التنافسية لها وهذا بدوره يزيد الصادرات نظرا لما تحققة التجارة الإلكترونية من سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية إضافة إلى السرعة في عقد وإنهاء الصفقات.
- مكنت التجارة الإلكترونية من تسويق السلع والخدمات عالميا بإلغائها للحدود والقيود أمام دخول الأسواق التجارية وتحول العالم بذلك إلى سوق مفتوح أمام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع أو المشتري وهذا الإسقاط للأبعاد الجغرافية في التعاملات التجارية يساعد في زيادة خبرات المستهلكين والمنتجين نظرا لأنه بإمكان أي مستهلك في أقصى شرق العالم الاستفادة من خدمة الاتصالات التي تقدمها شركات معينة عبر الشبكة الإلكترونية دون قيود.
- تساهم التجارة الإلكترونية في تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ تمثل هذه المشروعات محور التنمية الإقتصادية لكنها تعاني من نقص الموارد للوصول إلى الأسواق العالمية فالتجارة الإلكترونية توفر إمكانية المشاركة في حركة التجارة العالمية بفعالية وكفاءة بما تقدمه من تخفيض لتكاليف التسويق وترويج وتوفير في الزمان والمكان المطلوبين لأداء المعاملات.

ب مزايا التجارة الإلكترونية على مستوى الشركات:

- السرعة: حيث يتم إنشاء موقع، ثم الإعلان عن هذا الموقع ثم شراء المنتجات وعرضها ثم إتمام عمليات البيع دون الحاجة لعقارات وديكورات وخلافه.
- توسيع نطاق البحث: حيث يستطيع العميل التجول عبر الإنترنت في مواقع كثيرة حول العالم والتعرف على المنتجات والخصائص والأسعار وطريقة الشراء.
- إمكانية عمل برنامج تسويقي ناجح: وذلك من خلال التسويق والبيع عبر الإنترنت دون توقف وبالتالي الوصول إلى أكبر عدد من العملاء بسهولة.
- تخفيض التكلفة: فعملية إنشاء موقع إلكتروني أقل تكلفة من إنشاء المواقع الفعلية التقليدية كما يتم الإعلان عن البضائع بموجب رسائل إلكترونية وبالتالي يتم تخفيض تكاليف الإعلان.
- التواصل المستمر مع جميع العاملين: حيث ألغى الإنترنت المسافات بين الأطراف المتعاملة وتخطى الحدود الجغرافية وساعد على التواصل المستمر بين العملاء والشركاء.
- أداة تسويقية فعالة: حيث يعتبر الإنترنت وسيلة متميزة للوصول إلى أسواق العالم في وقت واحد وبأقل تكلفة.

ت مزايا التجارة الإلكترونية على مستوى الأفراد:

- خدمة مستمرة: حيث تعمل الأسواق والمتاجر الإلكترونية بشكل مستمر ويمكن للعميل الدخول إلى هذه الأسواق من أي مكان وفي أي وقت دون مشقة النزول والذهاب إلى المتاجر.
- سهولة إجراء المقارنات وحرية الاختيار: حيث يستطيع المستهلك إجراء المقارنات بين السلع والأسعار والجودة والخصائص في مختلف أنحاء المتاجر حول العالم وكذلك حرية الاختيار بما يحقق مستوى الجودة المناسب والسعر المناسب.
- انخفاض أسعار المنتجات: حيث تؤدي المنافسة بين المتاجر حول العالم إلى عدم المبالغة في الأسعار وكذلك تخفيض التكلفة نتيجة عدم وجود وسطاء بالإضافة إلى تخفيض التكاليف الثابتة وتكاليف الإعلانات.

- تحقيق رضا العملاء: حيث تؤدي التجارة الإلكترونية إلى إحداث التفاعل بين العملاء والشركات وإتاحة المجال أمام العميل للحصول على كافة المعلومات عن السلع وخصائصها وأسعارها بالدخول على المواقع المختلفة.
- ✓ معوقات التجارة الإلكترونية: على الرغم مما تحقّقه التجارة الإلكترونية من مزايا عديدة على النحو السابق ذكره فإن هناك معوقات تقف في طريق التوسع فيها بالصورة التي تجعلها البديل الحديث للتجارة التقليدية ومن هذه المعوقات ما يرجع إلى طبيعة هذا النوع من التجارة ومنها ما يرجع إلى الظروف المحيطة بها وتمثل هذه المعوقات فيما يلي: (1)
- ارتفاع معدل المخاطرة في التجارة الإلكترونية نتيجة لضعف الثقة في التعامل بهذه الطريقة نظراً لسهولة التلاعب في المعاملات التي تتم وفقاً لها.
- عدم كفاية عناصر الأمان بالنسبة لوسائل السداد.
- صعوبة التعامل في كثير من الأحيان نتيجة لتعدد المقاييس المعيارية التي تطبقها الدول المختلفة في هذا الشأن.
- الخوف من اختراق المواقع التجارية من جانب قراصنة الإنترنت وهو ما يحدث الآن بشكل واسع.
- تأثير التجارب السلبية لبعض عمليات النصب من جانب الشركات أو حتى من جانب بعض المستهلكين على الشبكة.
- القصور في تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية في العديد من التشريعات.
- عدم وجود تشريعات متكاملة تنظم عمليات التجارة الإلكترونية وما يتعلق بها من إجراءات.
- التعارض بين تشريعات الدول في هذا الشأن مما يتعارض مع طبيعة هذا النوع من التجارة.
- الأمية المعلوماتية عند كثير من التجارة والمستهلكين أو ضعف معلوماتهم عن الشبكة العالمية وفوائدها.
- عدم توافر المواصفات القياسية التي يجب أن تلتزم بها التجارة الإلكترونية.
- مشكلات توزيع المنتج من صعوبة شحن بعض المنتجات أو وجود قيود على دخول بعض المنتجات إلى دول معينة
- شدة المنافسة حيث شجعت سهولة الانضمام إلى السوق الإلكترونية على اشتداد حدة المنافسة بين الشركات لجذب انتباه مستخدمي الإنترنت.

5- الفرق بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية.. لا تختلف التجارة الإلكترونية عن التجارة التقليدية في العناصر المتعلقة بشراء أو بيع السلع والخدمات ولكن تختلفان في كيفية تنفيذ تلك العناصر فالتجارة التقليدية مرتفعة التكاليف الثابتة : كالإيجار والديكورات ومصاريف الماء والكهرباء والنظافة ومكاتب وأوراق ورواتب الموظفين والمصاريف الإدارية ومصاريف التسويق الباهظة والتي عادة ما تكون تسويقاً محلياً على مستوى المدينة التي تتواجد فيها المنشأة أو على مستوى الدولة أما التجارة الإلكترونية فإنها تتبع أسلوباً غير تقليدي في الوصول إلى العملاء غير أن طريقة ونوع التسويق فيها يكون على مستوى العالم وهي أيضاً تحقق عائدات ضخمة يقابلها انخفاض كبير في التكاليف مقارنة بالتجارة التقليدية فالتجارة الإلكترونية تتم من خلال سوق لربط العملاء بالتجار يتمثل في شبكة الإنترنت.

ومن الناحية المحاسبية نجد أن عملية البيع والشراء هي جوهر الاختلاف بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية حيث إن الإجراءات الرقابية في بيئة التجارة التقليدية تختلف عن الإجراءات الرقابية في بيئة التجارة الإلكترونية والاختلاف

(1) عبد الوهاب، أكرم، التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 51.

الرئيسي يكمن في أن التجارة التقليدية ذات طابع موثق مستنديا بينما التجارة الإلكترونية ذات طابع غير موثق مستنديا ونرى أنه يمكن تحديد الفروق في الآتي: (1)

أ. القياس المحاسبي: يعرف القياس المحاسبي الموضوعي بأنه "ذلك القياس الذي يتوفر له دليل إثبات يمكن التحقق منه". فالتجارة التقليدية يتوفر لها دليل إثبات يمكن التحقق منه حيث إن عملياتها موثقة مستنديا أما التجارة الإلكترونية فالقياس فيها لا يتوفر له دليل إثبات يمكن الرجوع إليه حيث إن عملياتها تتم إلكترونيا وأدلة الإثبات فيها غير تقليدية وتحتاج إلى مهارات خاصة قد لا تتوفر لدى المراجع للتحقق منها بالإضافة إلى إمكانية فقد الأدلة الإلكترونية في حالة عدم الإحتفاظ منها بنسخ احتياطية أو تعرض جهاز الحاسب المحفوظة عليه إلى فيروسات إلكترونية .

وعليه يكون القياس المحاسبي في التجارة التقليدية قياسا موضوعيا وفي التجارة الإلكترونية القياس غير موضوعي.
ب. الدخل المحاسبي: يختلف الدخل المحاسبي في ظل عمليات التجارة الإلكترونية عن عمليات التجارة التقليدية وفقا للآتي:

يتحدد الدخل المحاسبي عن طريق مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها ولتطبيق هذه المقابلة يستلزم الأخذ بأساس الإستحقاق وما يستوجبه من ضرورة تحديد توقيت الإعتراف بالإيرادات والمصروفات وفي عمليات التجارة الإلكترونية توجد مشكلة في توقيت الإعتراف بالإيراد الأمر الذي يجعل عملية مقابلة الإيرادات بالمصروفات غير موضوعية وغير عادلة ويترتب على ذلك عدم إمكانية قياس الدخل المحاسبي بصورة عادلة في ظل تلك العمليات وعليه يكون قياس الدخل المحاسبي في التجارة التقليدية قياسا موضوعيا وفي التجارة الإلكترونية القياس غير موضوعي.

تتميز عمليات التجارة الإلكترونية عن عمليات التجارة التقليدية بالسرعة في الأداء وانخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية الأمر الذي يؤثر إيجابا عند تحديد الدخل المحاسبي لتلك الشركات فالشركات التي تمارس نشاط التجارة الإلكترونية تحقق دخلاً محاسبياً يفوق ما تحققه شركات التجارة التقليدية.

ت. فروق أسعار الصرف: في عمليات التجارة الإلكترونية ونظراً لسرعة أداء الأعمال فان ذلك يؤدي إلى تقليل فروق تقلب أسعار الصرف عند التعامل بالعملات الأجنبية أما في عمليات التجارة التقليدية فينتج عن أعمالها بالعملات الأجنبية فروقا كبيرة لتقلب أسعار الصرف نتيجة لبطء تنفيذ الأعمال واضطرار الشركات إلى التحوط بعقود آجلة للعملات الأجنبية.

ث. أدلة الإثبات في عملية المراجعة: نظرا لتعدد الأدلة ودرجة الوثوق فيها يجب على المراجع الخارجي أن يتعرف إلى الأساليب والوسائل التي تؤثر على كفاية ومدى الوثوق والنوعية التي يحصل عليها من تلك القرائن لذلك يتعين عليه ضرورة الإلمام بمفهوم وطبيعة وأنواع أدلة الإثبات. (2)

وفي مجال التجارة الإلكترونية نجد أن أدلة الإثبات ذات مفهوم وطابع إلكتروني يحتاج إلى أن يكون المراجع الخارجي على درجة عالية من الإلمام بتقنية المعلومات لكي يتمكن من التعامل مع هذه الأدلة والوثوق بها.

(1): الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطبع والنشر، طبعه أولى، الكويت، 1990، ص 69-71.

(2): الصبان، محمد سمير، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص 259.

ثانياً: علاقة التجارة الالكترونية بالحاسبة: لقد عملت مهنة الحاسبة منذ نشأتها في بيئة تجارية ذات طابع يتسم بالبطء وقلّة التغير إلى أن ظهرت بيئة التجارة الالكترونية والتي تتسم بعدة سمات مثل سرعة التطور، الهيكل غير الملموس وغياب الأمان لأغلب العمليات التجارية التي تتم من خلالها فجميع السياسات الحاسبية انشأت وتطورت للمتعامل مع البيئة التجارية التقليدية سنحاول في هذا المحور إبراز اثر التجارة الالكترونية على الحاسبة:

1- أثر التجارة الإلكترونية على الإطار المفاهيمي لنظرية الحاسبة: عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الإطار الفكري (النظري) للمحاسبة المالية أنه نظام متكامل ينطوي على تحديد أهداف القوائم المالية والتقارير المالية باعتبارها نقطة البداية ويوفر المفاهيم والمبادئ والمعايير التي تساعد على تحديد خصائص المعلومات الحاسبية التي تستجيب لهذه الأهداف والإطار المفاهيمي مقسم إلى ثلاثة مستويات: (1)

✓ **المستوى الأول: الأهداف الأساسية:** تتمثل في الاتي:

- تمكين المستخدمين من إتخاذ قرارات الإستثمار والإئتمان حيث يجب أن يوفر التقرير المالي معلومات تكون مفيدة لكل من المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالإستثمار أو الإقراض ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لأولئك الذين لديهم دراية وفهم معقول عن المعاملات الإقتصادية والتجارية وكذلك لديهم الرغبة في دراسة وتحليل هذه المعلومات.
- خدمة الطائفة التي ليس لديها القدرة أو الإمكانيات على طلب المعلومات مباشرة مما يجعلها تعتمد على القوائم كمصدر أساس لتوفير المعلومات.
- توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من أجل عقد المقارنات وعمل التنبؤات وإجراء التقييمات للتدفقات النقدية المتوقعة.
- إمداد مستخدمي هذه القوائم بالمعلومات اللازمة لإجراء التنبؤات وعقد المقارنات وتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل.
- توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المنشأة على الإستخدام الكفاء والفعال للموارد الإقتصادية المتاحة من خلال تقييم أداء الإدارة نحو الإستخدام الأمثل للموارد وليس مجرد مسؤوليتها التقليدية تجاه صيانة وحماية الأصول.
- تقديم قائمة للمركز المالي تكون مفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الدخل ولتحقيق ذلك يلزم التقرير في هذه القائمة عن دورات النشاط غير المكتملة حتى تأريخ الإعداد وأن تكون القياسات على أساس القيم الجارية كذلك يحدد الهدف بأن يكون التبويب لعناصر الأصول والخصوم على أساس درجة السيولة التي يتمتع بها العنصر.
- تقديم قائمة بالدخل الدوري بحيث يمكن الإعتماد عليها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم بقدره المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل أي أنه يلزم التقرير عن نتائج العمليات والأحداث التي تمثل دورات النشاط المكتملة وكذلك تقدير نتائج النشاط للدورات غير المكتملة حتى تأريخ الإعداد كما يلزم التقرير عن التغيرات التي طرأت على القيم الواردة في قائمة المركز المالي .

(1) : عايده حمد، مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة بالأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009، ص 30-32.

- تقديم قائمة بالنشاط المالي بحيث يمكن الاستفادة منها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم للقدرة الإيرادية للمؤسسة وهذه القائمة يتم التقرير فيها عن وقائع متعلقة بالعمليات والأحداث ذات الآثار النقدية المتحققة فعلا أو وجود احتمال كبير في تحققها .
- تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتصلة بالمستقبل حيث أن مثل هذه القائمة تساعد على التنبؤ بتقييم الأحداث الاقتصادية المتوقعة.
- توفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى فاعليتها لتحقيق أهداف التنظيم .
- التقرير عن تلك الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي يكون لها أثر على المجتمع بحيث تكون هذه الآثار قابلة للقياس الكمي حتى يمكن التقرير عنها ويعتبر هذا الهدف إشارة صريحة إلى المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.
- ✓ **المستوى الثاني: المفاهيم المحاسبية الأساسية.** يشمل المستوى الثاني الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعناصر القوائم المالية حيث تشكل هذه المفاهيم حلقة الوصل بين الأهداف وكيفية الإعراف والقياس في المحاسبة ولكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها هناك مجموعة من الخواص يجب أن تتسم بها تلك المعلومات وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة، وتتوقف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على نوعية القرارات التي يتخذها متخذو القرارات، وعلى مقدرتهم في الحصول على هذه المعلومات المحاسبية وفي فهمها واستخدامها في إتخاذ القرارات وتشمل تلك الخصائص ما يلي:
- أ. **الملاءمة:** يقصد بالملاءمة وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار وهناك ثلاث مقومات لخاصية الملاءمة تتمثل في الآتي: ⁽¹⁾

• القدرة على التنبؤ بالمستقبل.

• القدرة على التقييم الإرتدادي للتنبؤات السابقة.

• التزامن.

وفي عمليات التجارة الإلكترونية لا توجد معايير أو أسس للإفصاح عن عمليات القرصنة أو اختراق الموقع الإلكتروني للشركات أو حجم عمليات التلاعب في السداد أو حجم الديون المشكوك في تحصيلها بالإضافة إلى اختلاف درجة الأهمية النسبية للمعلومات في التجارة الإلكترونية عن عمليات التجارة التقليدية وبالتالي تفقد المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ بالمستقبل الأمر الذي يجعل المعلومات المحاسبية للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية لا تتمتع بالملاءمة

ب. **الثقة:** وهذه الخاصية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها وهناك ثلاثة مقومات لهذه الخاصية تتمثل في الآتي:

• الصدق في التعبير عن الظواهر.

• إمكانية التثبت من المعلومات.

• حيادة المعلومات.

ونظرا لوجود إشكالية في الأدلة الثبوتية لعمليات التجارة الإلكترونية فإن إمكانية التثبت من المعلومات تكون محدودة كذلك في حالة حدوث خلل أو اختراق لموقع الشركة من خلال شبكة الإنترنت تُصبح مخرجات النظام المحاسبي مشكوكا

16 الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 200.

بمصادقيتها وبالتالي تفقد المعلومات المحاسبية ثقة المستخدمين الأمر الذي يُفقد المعلومات المحاسبية للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية خاصية الثقة.

ت. القابلية للمقارنة. تتعلق هذه الخاصية بإمكانية إجراء مقارنة لذات المنشأة بين فترات زمنية مختلفة أو مع منشآت أخرى في نفس النشاط حيث تزداد قيمة المعلومات المحاسبية مع إجراء هذه المقارنات.

وفي شركات التجارة الإلكترونية والتي تمارس نشاطها في معظم دول العالم من خلال عملات نقدية غير متجانسة وحيث إن هذه العملات تتغير قيمتها يوميا بالنسبة للعملة الوظيفية وفقا لأسعار الصرف السائدة في تواريخ التدفقات النقدية فإن مقارنة البيانات المالية لشركات التجارة الإلكترونية خلال الفترات المختلفة وكذلك مقارنة معلومات شركات التجارة الإلكترونية بمعلومات شركات التجارة التقليدية والتي تمارس نفس النشاط تكون مقارنة غير موضوعية لعدم ثبات وحدة القياس وبالتالي عدم تمتع المعلومات المحاسبية لشركات التجارة الإلكترونية بخاصية القابلية للمقارنة.

✓ المستوى الثالث: مفاهيم الإعراف والقياس: توضح مفاهيم الإعراف والقياس المحاسبي أسلوب الإعراف بالعناصر والأحداث المالية، وقياسها وعرضها من قبل النظام المحاسبي.

➤ الفروض المحاسبية الأساسية:

- فرض الوحدة المحاسبية: يقوم هذا الفرض على أساس أن أي وحدة اقتصادية عند إنشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين ونرى أن الشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية تتوافق مع هذا الفرض.
- فرض الإستمرارية: بمقتضى هذا الفرض فإن الوحدة المحاسبية ومنذ نشوئها وحدة متصلة ومستمرة النشاط دون النظر للعمر الطبيعي للمالكين أي الفضل بين عمر الوحدة المحاسبية وعمر المالكين باعتبارهما شخصيتين مستقلتين عن بعضهما ونرى اتفاق الشركات التي تعمل في مجال التجارة بنوعيتها التقليدية والإلكترونية مع هذا الفرض.
- فرض وحدة القياس المحاسبي: تتطلب عملية القياس اختيار وحدة قياس مناسبة، وفي المحاسبة تستخدم وحدة النقود كوحدة عامة لقياس كافة العناصر المكونة للقوائم المالية وفي عمليات التجارة الإلكترونية حيث تتم الإيرادات بوحدة نقد مختلفة وغير متجانسة نتيجة بيع السلع أو تأدية الخدمات من خلال أسواق مختلفة على مستوى العالم نرى أن عدم تجانس وحدات النقد في إيرادات تلك الشركات يؤدي إلى عدم ثبات وحدة القياس المحاسبي عند تحويل وحدات النقد المختلفة إلى العملة الوظيفية للمنشأة ومن ثم عدم توافق عمليات التجارة الإلكترونية مع فرض وحدة القياس.
- فرض الدورية: وهو تقسيم حياة المنشأة المستمرة إلى فترات دورية بهدف إعداد التقارير التي تستخدم لتوفير المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات في المدى القصير وتزويد الأطراف المعنية بالمشورات التي تمكنهم من تقييم الأداء ونرى أنه لا يوجد تعارض مع هذا الفرض بشأن عمليات التجارة الإلكترونية.

➤ المبادئ المحاسبية الأساسية:

- مبدأ الموضوعية: المحاسبة لا تعتمد بالعمليات المالية ولا تسجل بالسجلات المحاسبية دون وجود توثيق مستندي يؤكد حدوث كل عملية على أفراد ويشمل التوثيق جميع عناصر الأصول والخصوم دون استثناء.
- ونرى أن عمليات التجارة الإلكترونية لا يتوفر فيها التوثيق المستندي وبالتالي لا يوجد الدليل المادي الكافي الذي يؤيد حدوث الواقعة مما يجعل عمليات التجارة الإلكترونية غير موضوعية ونقترح أن يتم تعديل مفهوم هذا المبدأ ليصبح أن يتم

التأكد بأي وسيلة مادية أو إلكترونية من حدوث الواقعة المالية وبذلك يحتوي مبدأ الموضوعية عمليات التجارة الإلكترونية أيضاً.

- **مبدأ تحقق الإيراد:** الإيراد كمفهوم مجرد بالفكر المحاسبي يعني : إجمالي التدفقات الداخلة للوحدة الاقتصادية نتيجة بيع السلع أو تقديم الخدمات والتي تؤدي إلى زيادة في إجمالي أصولها أو نقص في إجمالي الأصول أو كليهما ونرى أن معايير تحقق الإيراد في التجارة التقليدية لا تغطي تحقق الإيراد المتولد من خلال عمليات التجارة الإلكترونية والتي يغيب فيها التوثيق المستندي بالإضافة إلى مخاطر تنفيذها ونقترح إضافة فقرة مستقلة لتحقيق الإيراد لعمليات التجارة الإلكترونية إلى الحالات الأخرى التي يعتبر فيها الإيراد محققاً تكون كالآتي:
- **مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:** إن تطبيق هذا المبدأ يستلزم الأخذ بأساس الإستحقاق وما يستتبعه من ضرورة تحديد توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات عن طريق إيجاد رابطة سببية بين إنجازات المنشأة وبين المجهودات التي بذلتها في سبيل ذلك والتي تمثل التدفقات الداخلية للمنشأة وكذلك طريقة معالجة آثار عدم تزامن التدفقات النقدية عن طريق التسويات الخاصة بالمقدمات والمستحقات واستهلاك وتوزيع التكاليف الرأسمالية بطريقة منتظمة ومنطقية.
- وفي عمليات التجارة الإلكترونية حيث توجد مشكلة في توقيت الاعتراف بالإيراد نتيجة غياب الأمان والتوثيق وإمكانية اختراق موقع الشركة من قبل الغير الأمر الذي يجعل عملية مقابلة الإيرادات بالمصروفات غير موضوعية وغير عادلة ويترتب على ذلك عدم إمكانية تحقيق هذا المبدأ بصورة عادلة في ظل تلك العمليات.

2- أثر التجارة الإلكترونية على معايير المحاسبة: نقوم فيما يلي بدراسة لبعض هذه المعايير لبيان مدى أثر عمليات التجارة الإلكترونية على هذه المعايير:

أ. المعيار المحاسبي الدولي السابع "بيان التدفقات النقدية".

يهدف هذا المعيار إلى توفير معلومات عن التغيرات التاريخية في النقد والنقد المعادل لمنشأة عن طريق بيان التدفقات النقدية الناتجة خلال الفترة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

والتدفقات النقدية عبارة عن تدفقات واردة وصادرة من النقد والنقد المعادل، ويتكون النقد من نقد في الصندوق وودائع تحت الطلب، أما المعادلات النقدية فهي إستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة جاهزة للتحويل إلى مبالغ معلومة من النقد الذي يخضع إلى مخاطرة غير مهمة من تغيرات القيمة.

إن الأسلوب المناسب لعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية هو تبويب التدفقات حسب طبيعة النشاط التشغيلي من حيث عمليات تجارة تقليدية أو الكترونية وهذا التبويب يوفر معلومات تمكن المستخدمين من تقدير أثر عمليات التجارة الإلكترونية على التدفقات النقدية للمنشأة.

إن التدفقات النقدية الناتجة عن معاملات العملة الأجنبية والمتولدة عن عمليات التجارة الإلكترونية تحتاج إلى معالجة مختلفة عند إعداد بيان التدفقات النقدية ونقترح الآتي:

- الشركات التي لا تحتاج إلى الاحتفاظ بعملات أجنبية لديها تقوم بتحويل التدفقات النقدية الناتجة عن معاملات العملة الأجنبية في تاريخ الاعتراف بها إلى عملة المؤسسة الوظيفية وباستخدام سعر الصرف الفوري بين العملة الوظيفية والعملية الأجنبية على مبلغ العملة الأجنبية عند تاريخ التدفقات النقدية وتدرج تحت بند تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لعمليات التجارة الإلكترونية عند إعداد بيان التدفقات النقدية وبالتالي لا يتم الإقرار عن تدفقات نقدية بعملات أجنبية.

-الشركات التي تحتاج إلى الاحتفاظ بعملات أجنبية لديها تلتزم بالتقرير عن التدفقات النقدية الناتجة عن معاملات العملة الأجنبية بطريقة صرف متسقة مع ما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".

من خلال ما تقدم ترى أن المعيار المحاسبي الدولي السابع (بيان التدفقات النقدية) لا يتناسب بصيغته الحالية مع طبيعة عمليات التجارة الإلكترونية.

ب. المعيار المحاسبي الدولي الثامن السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

يهدف هذا المعيار إلى توضيح معايير اختيار وتغيير السياسات المحاسبية إلى جانب المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصويب الأخطاء ويقصد من المعيار تعزيز ملائمة وموثوقية البيانات المالية للمنشأة وقابلية مقارنة تلك البيانات المالية مع بيانات فترات سابقة وكذلك مقارنتها مع بيانات مالية لمنشآت أخرى.

في عمليات التجارة الإلكترونية وفي ظل غياب الأمان والتوثيق وإمكانية اختراق موقع الشركة من قبل الآخرين والتلاعب في عمليات التحويل النقدي وعدم إفصاح الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية عن حجم التلاعب والإختراق لحساباتها وعدم التأكد من عملية التحصيل فإنه من الصعب تقدير الخسائر المتوقعة من عدم تحصيل أرصدة العملاء وبالتالي يؤثر تقدير حجم الديون المشكوك في تحصيلها على درجة الوثوق بالبيانات المالية للشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية مما يستوجب إعادة النظر في الفقرة رقم (23) من هذا المعيار لتراعى طبيعة هذه العمليات. من خلال ما تقدم نرى أن معيار المحاسبي الدولي الثامن السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء لا يكفي بصيغته الحالية للتعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية ويحتاج إلى مراجعة لبعض فقراته لتناسب تلك العمليات وتراعى طبيعتها.

ت. المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر ضرائب الدخل.

يهدف هذا المعيار إلى شرح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل وتشمل ضرائب الدخل لأغراض هذا المعيار جميع الضرائب المحلية والأجنبية المبينة على الأرباح الخاضعة للضريبة مثل ضرائب الإقطاع التي تستحق الدفع من قبل الشركة التابعة أو الشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند توزيع الحصص إلى المنشأة المعدة للتقرير.

وحيث أن هناك صعوبة في عمليات الحصر والإعداد الضريبي لعمليات التجارة الإلكترونية خاصة الصفقات التي تتم في دول مختلفة ودون وسطاء بالإضافة إلى قصور التشريعات التي تنظم الآليات الضريبية لتلك العمليات فإن هذا يؤدي إلى إمكانية التهرب الضريبي للشركات التي تعمل في هذا المجال ونرى أن مشكلة التهرب الضريبي تترتب عليها آثار سلبية مالية ومحاسبية تتمثل في الآتي:

- ث. عدم موضوعية الدخل المحاسبي للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية نتيجة لعدم تحملها رسوم ضريبية.
- ج. عدم موضوعية البيانات المالية للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية وكذلك عدم موضوعية مقارنة بياناتها مع بيانات الشركات التي تعمل في مجال التجارة التقليدية ومن ثم تفقد البيانات المالية قيمتها.
- ح. ونرى أن المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر (ضرائب الدخل) لا يتناسب للتعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية ويحتاج إلى إعادة النظر في بعض بنوده أو إضافة بنود جديدة تراعى طبيعة وآلية عمليات التجارة الإلكترونية.

ونقترح إلزام الشركات التي تتعامل في مجال التجارة الإلكترونية بتكوين مُخصص ضريبي بمعدل يتناسب مع ما يتم الإقرار به من قبل الشركات المماثلة في التجارة التقليدية ولحين الوصول إلى آليات ضريبية مناسبة وإجراء المُعالجات اللازمة.

خ. المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين (آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية).

يمكن أن تقوم منشأة بنشاطات أجنبية بطريقتين : الطريقة الأولى أن يكون لها معاملات بعملات أجنبية والثانية أن يكون لها عمليات أجنبية ويهدف هذا المعيار إلى وصف كيفية تضمين معاملات العملات الأجنبية والعمليات الأجنبية في البيانات المالية للمنشأة وكيفية ترجمة البيانات المالية إلى عملة عرض وكيفية إعداد التقارير عن تأثير التغيرات في أسعار الصرف على البيانات المالية.

إن عمليات التجارة الإلكترونية تتم عبر شبكة الإنترنت ومبيعاتها تتم على مستوى دول العالم وينتج عن هذا الانفتاح على دول العالم وجود معاملات بعملات أجنبية متعددة وقد أوجب معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين على المنشأة ترجمة نتائجها ومركزها المالي من عملتها الوظيفية إلى عملة العرض باستخدام الطريقة اللازمة لترجمة عملياتها الأجنبية من أجل تضمينها في البيانات المالية للمنشأة معدة التقرير فإننا نقترح الآتي:

حيث أن العملة الوظيفية في الشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية هي نفسها عملة العرض وإن تلك الشركات لا تحتاج إلى الاحتفاظ بالعملات الأجنبية حيث أنها تعرض تكاليفها ويتم تسويتها بعملة العرض فإننا نقترح أن تقوم الشركات المتعاملة بنظام التجارة الإلكترونية بتحويل الإيرادات الناتجة عن معاملاتها الأجنبية في تاريخ الإعراف بها إلى عملة العرض وبسعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة.

وهذا الأمر يتطلب إجراء تعديلات على معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين ليتضمن وضع آلية خاصة لمعاملات شركات التجارة الإلكترونية.

د. المعيار المحاسبي الدولي السادس والثلاثون (انخفاض قيمة الموجودات).

يهدف هذا المعيار إلى بيان الإجراءات التي تطبقها المنشأة لضمان تسجيل موجوداتها بما لا يزيد عن قيمتها القابلة للاسترداد ويكون الأصل مسجلاً بما يزيد عن قيمته القابلة للاسترداد إذا كانت قيمته المسجلة تزيد عن المبلغ الذي سيتم استرداده من خلال استخدام أو بيع الأصل وكذلك يوصف الأصل بأنه انخفضت قيمته ويتطلب المعيار أن تقوم المؤسسة بالإعتراف بخسارة الانخفاض كما يحدد كذلك متى يتوجب على المنشأة أن تعكس خسارة انخفاض القيمة ويقوم أيضاً بتحديد الإفصاحات.

ونرى أن الوسائل التقنية التي تعتمد عليها الشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية من برامج وأجهزة وشبكات ووسائل أخرى سريعة التطور والتحديث وبالتالي التقادم السريع للقائم منها وانخفاض قيمته وعليه فإنه يجب إلزام هذه الشركات عند إعداد ميزانياتها بما ورد بالمعيار المذكور من معالجة آثار انخفاض قيمة موجوداتها باعتبار أن الوسائل التقنية التي تعتمد عليها تمثل الجانب الأكبر من موجوداتها الثابتة سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة .

ذ. المعيار المحاسبي الدولي السابع والثلاثون المخصصات، المطلوبات والموجودات المحتملة.

يهدف هذا المعيار ضمان تطبيق معايير الإعراف وأسس القياس على المخصصات والمطلوبات والموجودات المحتملة، والإفصاح عن معلومات كافية في الملاحظات لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها وتوقيتها ومبلغها.

ر. ونرى أنه في ظل عمليات التجارة الإلكترونية هناك مخاطر وحالات عدم تأكد من تحصيل أرصدة العملاء نظراً لغياب الأمان والتوثيق وإمكانية اختراق موقع الشركة من قبل الآخرين والتلاعب في عمليات التحويل النقدي

ونقترح إلزام الشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية بتكوين مُخصص لمواجهة تلك المخاطر وحالات عدم التأكد من تحصيل أرصدة العملاء.

ز. كما أن هناك أحداثاً مُستقبلية نرى أنها سوف تؤثر على الشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية مثل التغيرات التقنية السريعة حيث تعتمد تلك الشركات على هذه التقنيات في ممارسة عملها ونقترح إلزام تلك الشركات بتكوين مُخصص لمواجهة التغيرات في التقنيات مستقبلاً.

س. من خلال ما تقدم نرى ضرورة إلزام الشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية بتكوين مُخصصات لمواجهة المخاطر وحالات عدم التأكد والتغيرات التقنية المستقبلية وذلك من خلال إضافة فقرة للمعيار السابق تُلزم تلك الشركات بذلك.

ش. معيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثون (الموجودات غير الملموسة).

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي يتم التعامل معها بالتحديد في معيار آخر ويلزم هذا المعيار المؤسسة الاعتراف بالأصل غير الملموس في حال الوفاء بالمعايير المحددة كما يحدد المعيار كيفية قياس القيمة المسجلة للأصول غير الملموسة ويتطلب إجراء افصاحات محددة حول الأصول غير الملموسة.

ونرى أن مجموعة الأصول التقنية الخاصة بتنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية والمتمثلة في أجهزة الحاسب الآلي والبرامج والموقع الإلكتروني والشبكة يجب الاعتراف بها جميعاً كأصل غير ملموس حيث أن أجهزة الحاسب الآلي بدون البرامج والموقع والشبكة لا يمكنها تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ولكن يتم التنفيذ من خلال مجموعة هذه الأصول مجتمعة.

3- أثر التجارة الإلكترونية على القياس المحاسبي: وفي عمليات التجارة الإلكترونية حيث يتم بيع السلع وتقديم الخدمات في أنحاء مختلفة من العالم وبعمولات متعددة ينتج عنها إيرادات بوحدة نقدية غير متجانسة الأمر الذي يؤدي إلى عدم تجانس وحدة القياس لتلك العمليات: (1)

➤ أثر التجارة الإلكترونية على المقومات الإعلامية للقياس المحاسبي: في ظل عمليات التجارة الإلكترونية نرى أن هناك آثاراً على المقومات الإعلامية للقياس المحاسبي نوردتها فيما يلي:

أ. أثر التجارة الإلكترونية على المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية.

يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقرير المالي: "قيمة ما يحتويه من معلومات اقتصادية وذلك من وجهة نظر مستخدمي هذا التقرير في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمشروع".

ومع تغير مقاييس الأهمية النسبية في عمليات التجارة الإلكترونية؛ نظراً لوجود معلومات غير مالية وذات تأثير لدى متخذي القرارات الاقتصادية فإننا نرى أن عمليات التجارة الإلكترونية سوف يكون لها تأثيرها على المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية حيث يجب في ظل تلك العمليات أن يحتوي التقرير المالي على المعلومات الآتية:

- أمن وسلامة الموقع الإلكتروني للشركة وما يحتويه من معلومات.

- وسائل تأمين وسلامة ومتابعة النظام.

- الإجراءات الرقابية التي يتم اتباعها لضمان الثقة في النظام.

- الخسائر المحتملة من عدم تحصيل أرصدة العملاء.

(1): الحيايلى، وليد ، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 117.

-طبيعة إيرادات الشركة سواء من بيع سلع أو تأدية خدمات أو نشر معلومات على موقعها الإلكتروني.
-المناطق الجغرافية التي تمثل السوق الرئيسي للشركة.

ب. آثار الوظيفة الإعلامية للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية على نظام القياس المحاسبي.

تنصب عملية القياس في المحاسبة التقليدية على البيانات المالية فقط الموجودة في السجلات المحاسبية وهي تمثل بيانات تاريخية.

ومع تطور إطار عملية القياس المحاسبي في المحاسبة التقليدية من حيث الأفق الزمني لعملية القياس أو مدخلات عملية القياس إلا أننا نرى أن عمليات التجارة الإلكترونية تفرض تطوراً آخر على إطار عملية القياس يأخذ بعداً جغرافياً يتمثل في توفير معلومات عن الأسواق التي تمارس فيها الشركة نشاطها لتمكين المستخدم من اتخاذ قرارات مستقبلية حيث أنها ستتأثر بالأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتلك المناطق.

ت. آثار الوظيفة الإعلامية للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية على طرائق وقواعد القياس.

يتم إعداد القوائم والتقارير المالية في ظل المحاسبة التقليدية في ضوء مجموعة من المفاهيم والمبادئ والأعراف المحاسبية مثل: مبدأ الموضوعية ومبدأ الأهمية النسبية وفرض ثبات وحدة النقد ومبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ التحقق وتعتبر تلك المبادئ والفروض والأعراف القواعد التي تحكم بعملية القياس في المحاسبة.

• آثار الوظيفة الإعلامية للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية على المقاييس المحاسبية.

إن تطور المقاييس المحاسبية يخدم الدور الإعلامي للمحاسبة ويهيئ الحصول منها على بيانات اقتصادية تحمل أكبر قدراً من المعلومات المفيدة للجهات المستخدمة للتقارير والقوائم المالية.

ونرى أنه في ظل عمليات التجارة الإلكترونية ونظراً لعدم إفصاح الشركات عن عمليات اختراق موقعها الإلكتروني وكذلك عمليات التلاعب في التحويل النقدي، فإن المخصصات المكونة لمقابلة الخسائر المتوقعة مستقبلاً لا تتسم بالموثوقية الأمر الذي يتطلب إضافة مقياس آخر لمدى الموثوقية إضافة للمقاييس الحالية المستخدمة كالمقياس النسبي والاسمي والبيني والترتيبي.

ويقصد بقياس مدى الموثوقية: هو مدى التمثيل الصادق وقابلية التحقق للظاهرة المراد تمثيلها من موارد اقتصادية والالتزامات والعمليات والأحداث التي تغير هذه الموارد والالتزامات.

➤ أثر التجارة الإلكترونية على مناهج الفكر المحاسبي: يمكن تحديد أهم مناهج الفكر المحاسبي فيما يلي: (1)

❖ منهج القيم الاقتصادية والاجتماعية: يتمثل منهج القيم الاقتصادية والاجتماعية في ثلاثة مداخل نتناول فيما يلي المداخل الثلاثة؛ بهدف بيان دور وأهمية كل منهم في بناء نظرية المحاسبة وأثر التجارة الإلكترونية على هذا الدور.

أ المدخل الأخلاقي: ويعتمد هذا المدخل على بعض القيم الأخلاقية وتدور هذه القيم حول مفاهيم العدالة والمساواة والصدق والحق والحياد وعدم التحيز وما هو متصل بالنواحي الأخلاقية والمدخل الأخلاقي يتطلب تحقيق العدالة في تحديد المبادئ المحاسبية: العرض والإفصاح المحاسبي، الممارسات والتطبيق العملي، الإجهاد والتحكيم الشخصي.

ب المدخل الاجتماعي: إن أول خطوة في بناء نظرية المحاسبة هي تحديد الأهداف بناء على دراسة وتحليل للقيم الاجتماعية والاقتصادية التي تمثل البيئة المحيطة بالوحدة المحاسبية. وقد أثر المدخل الاجتماعي على جوانب متعددة من الفكر المحاسبي.

(1): الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق ص 337-338.

ت المدخل الإقتصادي: وهذا المدخل ينظر إلى الوحدة المحاسبية على أنها جزء من كل وليست وحدة نشاط قائمة بذاتها فطبقا لهذا المدخل يتم بناء النظرية المحاسبية على أساس اعتبارات تتعلق بالآثار الإقتصادية ومدى تعبيرها عن الواقع الإقتصادي وقد نتج عن المدخل الإقتصادي ظهور فروع متعددة للدراسات المحاسبية الكلية أهمها : حسابات الدخل والنتائج القومي، الميزانية القومية، حسابات المستخدم / المنتج، حسابات التدفق المالي، الموازنات التخطيطية القومية.

❖ **منهج اتخاذ القرارات:** يتم تقييم النماذج المحاسبية البديلة على أساس مدى ملائمتها لعملية اتخاذ القرارات ويتم تطوير الفكر المحاسبي على أساس مراعاة الجوانب الآتية:

- **الجوانب السلوكية في المحاسبة:** يتطلب المدخل السلوكي للبحث المحاسبي معرفة أثر المعلومات المحاسبية على سلوك متخذي القرارات وبالتالي فإن النظرية المحاسبية التي تتبع يكون لها تفسير للسلوك الإنساني والتنبؤ به كما يهتم المدخل السلوكي بكيفية استخدام المعلومات من جانب متخذي القرارات.

ونرى أنه في عمليات التجارة الإلكترونية مازال الإفصاح غير كاف حيث لا يتم الإفصاح عن عمليات اختراق الموقع الإلكتروني للشركات أو حجم عمليات التلاعب في السداد أو الديون المشكوك في تحصيلها بالإضافة إلى اختلاف درجة الأهمية النسبية للمعلومات في التجارة الإلكترونية عن عمليات التجارة التقليدية وبالتالي يصعب معرفة أثر المعلومات المحاسبية على سلوك متخذي القرارات أو التنبؤ به ومن ثم فإن هناك تأثيراً للتجارة الإلكترونية على دراسة الجوانب السلوكية في المحاسبة.

- **احتياجات متخذي القرارات:** هناك مجهولان أساسيان في عملية اتخاذ القرارات الأول: نماذج اتخاذ القرارات والثاني: احتياجات متخذي القرارات أو احتياجات النماذج المستخدمة من المعلومات ومن المتوقع أن تختلف المعلومات المحاسبية اللازمة لمقابلة احتياجات مستخدمي التقارير الخارجية من حيث نوعيتها أو كميتها أو كليهما كما أن تصور متخذي القرارات عن المعلومات المرغوب فيها يتأثر إلى حد كبير بالخبرة المتجمعة لديهم وبالطريقة التي اعتادوا عليها في عملية اتخاذ القرارات.

- ❖ **منهج دراسة السوق:** يقصد بالسوق هنا : سوق الأوراق المالية والتي تمثل مجموع المستثمرين في الأسهم والسندات والقرار الرئيسي لهؤلاء المستثمرين هو الإبقاء على أو بيع أو شراء الأوراق المالية الخاصة بالوحدات المحاسبية المختلفة والأثر الجماعي لقرارات المستثمرين سوف يحدد أسعار الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية أي أن الإهتمام هنا هو دراسة أثر المعلومات المحاسبية ومدى فائدتها لجمهور المستثمرين وليس لكل مستثمر على حدة ويهتم منهج دراسة السوق بالموضوعات الرئيسية الآتية:

— العلاقة بين المعلومات المحاسبية وبين أسعار السوق للأسهم والسندات.

— العلاقة بين التغيرات في الطرق المحاسبية المتبعة وبين أسعار السوق للأسهم والسندات.

- ❖ **منهج الدراسة الوضعية:** البحث المحاسبي قد يكون بحثاً قياسياً (أو معيارياً) وقد يكون وضعياً (أو وصفيًا) والبحوث القياسية بحوث تهدف إلى توصيف الممارسات الواجب إتباعها في حين أن البحوث الوضعية تهدف إلى تفسير وتفهم الأوضاع القائمة وذلك بغرض التنبؤ بالسلوك المتوقع إزاء المواقف المختلفة.

- ❖ **منهج التوسع في الإفصاح:** يعد التوسع في الإفصاح المحاسبي امتداداً لفرض كفاءة السوق حيث أن المعلومات الإضافية سوف تنعكس على أسعار الأسهم والسندات الأمر الذي يحقق خدمة لكافة المستثمرين في توجيه استثماراتهم

وينعكس أيضا على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وقد انتشرت المطالبات بالإفصاح عن مدى مقابلة الوحدة الحاسوبية لمسؤوليتها الاجتماعية.

وقد زادت أهمية التوسع في الإفصاح مع ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها إحدى الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات والعلاقة بين الملائمة والإفصاح الحاسبي ينظر لها من جانبين : الأول الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرارات والثاني الملائمة بالنسبة لأهداف متخذي القرارات.

ثالثا: علاقة التجارة الالكترونية بالتدقيق: نهدف من خلال هذا المحور إلى التعرف على تأثير تطبيقات التجارة الالكترونية على تدقيق الحسابات والمطلوبات التي يجب على المدقق الوفاء بها ليتمكن من تنفيذ تدقيق التجارة الالكترونية بالشكل السليم والمطلوب ومواجهة التحديات الجديدة المواجهة للتطور التقني للمعلومات والنمو المتسارع في سوق التجارة الالكترونية.

1-مداخل التدقيق في الأنظمة الإلكترونية: وفي ما يلي عرض لمداخل التدقيق في الأنظمة الإلكترونية للمعالجة:⁽¹⁾

✓ **مدخل التدقيق حول الحاسوب:** ظهر هذا المدخل بعد ظهور الحاسبات الإلكترونية حيث كان من السهل الحصول على دليل تدقيق في المراحل المختلفة من المعالجة، وكانت المخرجات شاملة وكاملة كما هو الحال تماما في مخرجات النظام اليدوي، ويعد ذلك مرجحا أكثر للمدقق لأنه يركز على المدخلات والمخرجات متجاهلا الحاسب الإلكتروني .

ومن أهم مزايا المدخل بساطة وسهولة وخطواته وإمكانية أدائه من خلال تدقيق بيانات فعلية ويتطلب من المدقق قليلا من المهارات والتدريب على عمليات الحاسوب بالإضافة مساعدة بسيطة من موظفي قسمي الحاسبات ومعالجة البيانات.

ومن عيوبه ارتفاع التكلفة بالنسبة للمؤسسة حيث يحتاج لوجود عدد من المستندات الوسيطة ويحتاج إلى وقت كبير إذا كانت كمية المخرجات كبيرة لأنه يمهّل استخدام الحاسوب والاستفادة من المزايا التي يحققها.

ومن الأساليب المتبعة في عملية التدقيق حول الحاسوب هي:

- **تدقيق المدخلات:** يقوم المراجع عند عملية تدقيق المدخلات باختيار العمليات من بدايتها إلى نهايتها عن طريق الحصول على المستندات الأصلية لهذه العمليات للقيام بمعالجتها يدويا وهذا الأسلوب يعتبر مقارنة بين المعالجة اليدوية والآلية للتأكد من صحة المعالجة.

- **تدقيق المخرجات:** يقوم المراجع بعملية تدقيق المخرجات التي تم التوصل إليها بالمعالجة الإلكترونية مع نتائج بعض العمليات التي تمت معالجة مستنداتها الأصلية يدويا، ويعتبر هذا الأسلوب بمثابة مقارنة بين النتائج في ظل الإلكترونية وبالنتائج في ظل المعالجة اليدوية .

✓ **مدخل التدقيق خلال الحاسوب:** يقوم هذا العنصر على افتراض أنه إذا كانت المدخلات صحيحة وكانت عملية معالجتها صحيحة فإن المخرجات تكون بالضرورة صحيحة، حيث يعتمد هذا المدخل على ضرورة التأكد من سلامة المدخلات إلى الحاسب إضافة إلى التأكد من سلامة المعالجة التي لابد أن تتم إجراءاتها بطريقة صحيحة ودقيقة.

مزاياه: -ساعد المراجع على اختيار وسائل الرقابة على النظام الإلكتروني بالإضافة إلى اختيار إمكانية برامج الحاسوب في معالجة البيانات الحاسوبية

-يساعد المراجع على إجراء اختبارات شاملة لعملية معالجة المعلومات الحاسوبية.

(1): حمد ، أمين السيد ،مراجعة وتدقيق نظم المعلومات،الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر،2005،ص100-102.

عيوبه: - يطلب تخصيص وقت مستقل لاستخدام النظم في معالجة بيانات الحالات الاختيارية وأن يتم تعيين عدد من المحاسبين المختصين في معالجة البيانات.

- يتطلب من المراجع التمكن من مهارات ودراية كافية بعمليات الحاسوب والنظم الإلكترونية: .

✓ مدخل التدقيق باستخدام الحاسوب: يقوم المدقق تبعاً لهذا المدخل بتدقيق الأنظمة الإلكترونية بواسطة برامج التدقيق الإلكترونية وهذه البرامج مصممة لتنفيذ عملية التدقيق وقد تكون هذه البرامج عامة أي يمكن استخدامها في أية عملية تدقيق من مزاياه أن المراجع يستطيع الاستفادة من القدرات الهائلة للحاسوب مما يمكنه من إنجاز عمله بسرعة ودقة أكثر من أدائه بالطريقة التقليدية.

وما يعاب عن هذا النوع تكلفة تطبيقه كبيرة جداً على الرغم من إمكانية توزيعها على العمليات التي تستخدم فيها.

ومن ضمن الأساليب المستخدمة في هذا المجال:

- برامج التدقيق الخاصة: نتيجة للتطور في نظام المعالجة أصبح ضرورياً على المراجع أن يتابع ويحلل المعلومات المخزنة على صورة لغة الحاسوب وكان من بين اختبارات المدقق كحل لهذه المشكلة أن يقوم مصمموا برامج العميل أو غيرهم من العاملين بنظام معالجة الحاسوب بكتابة برامج خاصة لتحليل ملفات معلومات الحاسوب وهذه البرامج كما هو واضح مصممة خصيصاً لأداء بعض مهام التدقيق الخاصة.

- برامج التدقيق العامة: هي برامج يتم تصميمها تسمح للمدقق أن يستخدمها في تدقيق أنواع مختلفة من نظم المعالجة الإلكترونية بغض النظر عن نوع التنظيم ويقوم بإعداد مثل هذه البرامج العديد من الشركات الحاسوبية وموردي البرامج والحاسوب .

2- أثر التجارة الإلكترونية على معايير التدقيق. نقوم فيما يلي بمناقشة لبعض معايير المراجعة الدولية لبيان أهم آثار التجارة الإلكترونية على أعمال التدقيق: (1)

✓ المعيار الدولي للتدقيق رقم 230 (التوثيق): ويهدف هذا المعيار إلى وضع معايير وتوفير إرشادات تخص التوثيق المتعلق بتدقيق البيانات المالية.

0 أو وضحت الفقرة رقم (2) من المعيار أنه على المدقق توثيق الأمور المهمة والتي توفر له قرائن لدعم رأيه وكذلك قرائن بأن عملية التدقيق قد تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

0 أو وضحت الفقرة رقم (3) من المعيار أن التوثيق يعني أوراق العمل الأساسية المعدة من قبل المدقق أو التي تم الحصول عليها والإحتفاظ بها لعلاقتها بعملية التدقيق وتكون أوراق العمل على شكل معلومات مخزنة في الأوراق أو الأفلام أو الوسائل الإلكترونية أو أية وسائل أخرى.

ونرى أنه على الرغم من شمول الفقرة رقم (3) من المعيار الدولي للتدقيق رقم 230 (التوثيق) على الوسائل الإلكترونية ضمن أوراق العمل الخاصة بالمراجع لتكون قرائن لدعم رأيه إلا أن التعامل مع القرائن الإلكترونية تحتاج إلى مهارات خاصة من المراجع الأمر الذي يتطلب تأهيل المحاسبين والمراجعين تقنياً بدرجة عالية واستمرار متابعتهم لكل جديد في هذا المجال نظراً لسرعة التطور فيه حتى يكون لديهم الخبرة الكافية للحصول على التوثيق اللازم ونقترح إضافة شرط حصول المدقق على دورات متخصصة تؤهله للتعامل مع الوسائل الإلكترونية والتقنية الحديثة إلى شروط الموافقة له بمزاولة

(1): كنانة، خيرى مصطفى، التجارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة 01، 2009، ص 21-23.

مهنة التدقيق نظرا لما يترتب على خبرة المدقق ومعرفته بالوسائل الإلكترونية والتقنية من إمكانية تقييم نظم العمل ونظم الرقابة الداخلية في شركات التجارة الإلكترونية وتمكنه من الحصول على القرائن التي تدعم رأيه بصورة دقيقة.

✓ معيار التدقيق الدولي رقم (250) مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية.

أوضحت الفقرة رقم (2) من المعيار أنه عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق وكذلك عند تقييم وإبلاغ نتائج التدقيق فإن على المدقق الإدراك بأن عدم التزام المنشأة بالقوانين والأنظمة قد يؤثر بشكل أساسي على البيانات المالية.

أوضحت الفقرة رقم (6) من المعيار أنه نظرا لاختلاف القوانين والأنظمة من بلد إلى آخر فإن الحسابات القومية ومعايير التدقيق ستكون على الأرجح متعلقة بشكل أكبر بالقوانين والأنظمة من تعلقها بالتدقيق.

أوضحت الفقرة رقم (19) من المعيار أنه على المدقق أن يحصل على أدلة إثبات كافية ومناسبة حول الالتزام بالقوانين والأنظمة والتي أقر المدقق بتأثيرها على تحديد المبالغ الجوهرية والإفصاح عنها في البيانات المالية وعلى المدقق امتلاك فهم كاف لهذه القوانين والأنظمة لغرض الأخذ بها عند تدقيق التأكيدات المتعلقة بتحديد المبالغ التي ستسجل والإفصاح الذي سيتم.

✓ المعيار الدولي للتدقيق رقم 300 (التخطيط). ويهدف هذا المعيار إلى وضع معايير وتوثيق إرشادات لتخطيط عمليات تدقيق البيانات المالية وقد وضع ليناسب التدقيق متكرر الحدوث أما في التدقيق لأول مرة فقد يحتاج المدقق لتوسيع عملية التخطيط إلى حد أبعد.

o ونرى أن التحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية سوف يؤدي إلى زيادة أعمال المراجعة حيث كان الشائع في السابق في ممارسة عمليات التدقيق أنها تتم بإتباع أسلوب المراجعة النهائية التي كانت تبدأ عادة عملها الرئيسي بعد انتهاء السنة المالية للشركات ولكن في ظل ظروف عمليات التجارة الإلكترونية فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى التدقيق المستمرة وبالتالي فإن التخطيط لأعمال التدقيق يحتاج إلى إعادة نظر.

o كما أن من شأن التجارة الإلكترونية أن تغير من بيئة الشركة وبالتالي تؤثر على العلاقات التقليدية بين أرصدة الحسابات في القوائم المالية مما يتطلب إعادة النظر في مؤشرات التدقيق التحليلية التي يمكن الإعتماد عليها عند مراجعة شركات التجارة الإلكترونية حيث تتميز هذه الشركات بانخفاض المخزون وضآلة قيمة الأصول المادية الملموسة وأرصدة العملاء والموردين مما ينعكس على مؤشرات التدقيق التحليلية وبالتالي على تخطيط أعمال التدقيق.

✓ المعيار الدولي للتدقيق رقم (310) معرفة طبيعة عمل المنشأة: يهدف هذا المعيار إلى وضع معايير وتوفير إرشادات حول معنى المعرفة بطبيعة عمل المنشأة وما هي أهميتها للمدقق ولأعضاء الهيئة العاملين بمهنة التدقيق، ومدى صلتها الوثيقة بكافة جوانب التدقيق وكيفية حصول المدقق على المعرفة واستخدامها.

أوضحت الفقرة رقم (2) من المعيار أنه عند إجراء عملية تدقيق البيانات المالية على المدقق أن يكون لديه أو أن يحصل على معرفة كافية بطبيعة عمل المنشأة تمكنه من تحديد وفهم الحالات والمعاملات والممارسات التي يعتقد المدقق بأن لها تأثيرا مهما على البيانات المالية أو على الإختبارات أو على تقريره.

أوضحت الفقرة رقم (12) من المعيار أنه لكي يتم استخدام المعرفة بطبيعة عمل المنشأة بشكل فعال فإنه على المدقق النظر بتأثيراتها على البيانات المالية ككل وفيما إذا كانت التأكيدات في البيانات المالية متفقة مع معرفة المدقق بطبيعة عمل المنشأة.

وهذا يؤكد أهمية اقتراحنا إضافة شرط حصول المدقق على دورات متخصصة تؤهله للتعامل مع الوسائل الإلكترونية والتقنية الحديثة إلى شروط الموافقة له بمزاولة مهنة التدقيق.

✓ **المعيار الدولي للتدقيق رقم (320) الأهمية النسبية (المادية) في التدقيق:** يهدف هذا المعيار إلى وضع معايير وتوفير إرشادات حول مفهوم الأهمية النسبية (المادية) وعلاقتها بمخاطر التدقيق.

أوضحت الفقرة رقم (4) من المعيار أن الهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء الرأي فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية ذات العلاقة بشكل يتماشى مع الإطار المحدد للتقارير المالية وأن تقدير كون الموضوع ذي أهمية نسبية أمر يتعلق بالرأي المهني للمدقق.

أوضحت الفقرة رقم (10) من المعيار أن هناك علاقة عكسية بين الأهمية النسبية وبين مستوى مخاطر التدقيق أي كلما ارتفع مستوى الأهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر التدقيق والعكس بالعكس.

أوضحت الفقرة رقم (11) من المعيار أنه قد تختلف تقديرات المدقق للأهمية النسبية ولمخاطر التدقيق في بداية التخطيط لعملية التدقيق عنها عند تقييمه لنتائج إجراءات التدقيق ويحدث ذلك بسبب تغيير في الظروف أو بسبب التغير في المعرفة التي يمتلكها المدقق بسبب عملية التدقيق.

ونرى أنه في ظل عمليات التجارة الإلكترونية فإن مقاييس الأهمية النسبية سوف تتغير لدى المراجع حيث يجب عليه تقييم عوامل ليست مادية مثل : أمن وسلامة الموقع الإلكتروني وما يحتويه من معلومات وكذلك وجود تأمين وسلامة ومتابعة للنظام مع وجود الإجراءات الرقابية التي تضمن الثقة في النظام الخاص بالشركة وبالتالي سوف تتغير المؤشرات التي يستخدمها المراجع في تحديد مستويات الأهمية النسبية.

✓ **المعيار الدولي للتدقيق رقم (401) التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب.**

يهدف هذا المعيار إلى وضع معايير وتوفير إرشادات للإجراءات التي يجب إتباعها عندما يتم التدقيق في بيئة نظم المعلومات المحوسبة.

وفي ظل بيئة التجارة الإلكترونية فإنه يتم تنفيذ العمليات التجارية أو تأدية الخدمات من خلال الموقع الإلكتروني للشركة وباستخدام برامج وتقنيات حديثة تختلف عن النظام الحاسبي والذي هو محور عملية التدقيق وعليه فإننا نرى أن بيئة التجارة الإلكترونية سوف تؤثر على عملية التدقيق من خلال الآتي:

- الإجراءات التي بَعها المدقق في الحصول على فهم كاف للنظام الحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية حيث نرى ضرورة حصول المدقق على فهم كاف لآلية تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية من خلال موقع الشركة لكي يتمكن من الربط بين العمليات المنفذة من خلال الموقع والعمليات المسجلة على النظام الحاسبي.

- مدى تقدير المدقق للمخاطر حيث توجد مخاطر ترافق عمليات التجارة الإلكترونية سواء في عملية تسليم السلع أم تحصيل القيمة هذا خلاف مخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة في النظام الحاسبي.

- النماذج التي يضعها المدقق لإنجاز عملية المراجعة وكذلك إجراءات التحقق حيث نرى أنه يجب أن تتضمن النماذج عملية فحص للموقع وآلية التنفيذ وآلية التحصيل والرقابة الداخلية على عمليات التنفيذ وذلك لتقليل مخاطر التدقيق إلى المستوى الأدنى المطلوب.

3-التغيرات التي أحدثتها الأعمال الإلكترونية على بيئة الأعمال :لقد أحدثت الأعمال الإلكترونية تغيرات جوهرية في بيئة

الأعمال التي يعمل بها المراجع ويمكن سرد هذا التغير كما يلي: (1)

✓ **التنظيم الهيكلي للمؤسسة:** لقد أحدثت الأعمال الإلكترونية تغييرا جذريا على هيكلية المؤسسة وجعلها ذات طابع تكنولوجي بالكامل.

✓ **موقع الأعمال:** يعتبر هذا التغير من أهم التغيرات التي حصلت في ظل الأعمال الإلكترونية.

✓ **قنوات التوزيع:** في السابق كان توزيع منتج المؤسسة محدد ومعروف بشكل واضح وغير معقد مما يمكن المؤسسة من تحديد مصدر العملية والتعامل معها، ولكن في ظل الأعمال الإلكترونية أصبحت قنوات التوزيع عديدة ومتشابهة ومعقدة.

✓ **تعدد أشكال وسائط البيع:** في السابق كان وسائط البيع عبارة عن أشخاص مؤهلين لذلك ولكن وفي ظل الأعمال الإلكترونية أصبحت وسائط البيع عبارة عن برامج محسوبة وبأشكال متعددة وهذا يبقى الإشكال قائم بأن جميع هذه البرمجيات لا تملك الحس والذكاء البشري وقد يستطيع الغير التلاعب بها.

✓ **العلاقة بين الشركاء والزبائن:** في السابق كانت علاقة مباشرة أما الآن فأصبحت العلاقة ذات طابع تكنولوجي رقي وفي أغلب الأحيان العلاقة الشخصية معدومة وبالتالي التعامل أشبه بشكل ذي طابع وهمي رغم أنها حقيقة واقعة، ولكن قد يتم التلاعب بها بشكل لا يمكن تصوره.

✓ **الاعتراف بالإيراد:** ففي السابق كان الاعتراف بالإيراد يتم وفقا لشروط محددة، فتحقق الإيراد يمكن تجاوزه إلا بعض الحالات المحددة ولكن الآن وفي ظل غياب الأمان وإمكانية اختراق المؤسسة من قبل الغير جعل عملية تحقق الإيراد عملية مشكوك فيها.

✓ **آلية التسديد:** ظهرت آلية جديدة وهي التسديد عبر شبكة الأنترنت وتختلف هذه الأخيرة عن آلية التسديد عبر شبكات البنوك الإلكترونية فالبنوك تستخدم شبكات خاصة بها عبر نظم الاتصالات وهي شبكات محمية وغير متاحة للجمهور ولكن التسديد عبر شبكة الأنترنت محفوفة بالمخاطر كبيرة وعديدة جدا.

✓ **احتساب ودفع الضرائب:** ضريبة المبيعات أصبحت مشكلة كبيرة خصوصا في ظل غياب الأمان على العمليات الإلكترونية فلقد أصبح من الصعب على الشركة إثبات التلاعب بدخلها وخصوصا أن أغلب الشركات لا تقرر ولا تفصح عن وجود تلاعب خوفا من فقدان زبائنهم.

4- التحديات والمشاكل التي فرضها الإفصاح الالكتروني على مهنة التدقيق: على الرغم من المزايا والمنافع العديدة التي

يوفرها الإفصاح الالكتروني إلا أنه يوجد العديد من المشاكل التي قد تؤثر على فعالية الإفصاح مما تؤدي إلى تقليل أداء

المدقق ويمكن تقسيم المشاكل والتحديات إلى مجموعتين أساسيتين هما: (2)

- مجموعة التحديات التي ترجع إلى الخاصية التكنولوجية التي تتميز بها صفحة الويب .

-مجموعة التحديات التي ترجع إلى اختلاف ممارسة الإفصاح الإلكتروني .

(1): إبراهيم عبد السلام، التجارة والأعمال الإلكترونية، الموسوعة العلمية التعليمية، ما هي لخدمات الكمبيوتر، الإسكندرية، 2007، ص21.

(2): نفس المرجع السابق، ص ص 23، 22.

فيما يخص النقطة الأولى فإنه من المعروف أن صفحة الويب تتميز بالعديد من الخصائص التكنولوجية :

- أن مهنة المحاسبة والمراجعة تواجه تحديات جديدة أمام التطور التقني للمعلومات والنمو المسارع في سوق التجارة الالكترونية وفيما يتعلق بنشر القوائم المالية على الانترنت مما يؤدي إلى أضعاف الثقة في البيانات المالية ومن هذه التحديات:

- لجوء الشركات إلى نشر قوائم مالية غير مدققة في مواقعها على الانترنت أو الربط بين بياناتها المالية المدققة وغير المدققة على الانترنت مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم.
- تعرض البيانات المالية المنشورة على الانترنت والمدققة للتلاعب والتغير من قبل صاحب المؤسسة.
- التلاعب أو التغير من قبل أطراف أخرى بسبب عدم تأمين الموقع الالكتروني.

ولذلك كان للانتشار الالكتروني المتزايد للقوائم المالية على الانترنت أثرا واضحا على تفعيل الهيئات المحاسبة المهنية الدولية لمواجهة التحديات من خلال قيامها بتعديل وتكييف القوانين والمعايير المهنية لتلاؤم مع التغيرات والتطورات في تقنية المعلومات الحديثة.

الخلاصة: مما سبق نستنتج ما يلي:

-إن مكاتب المحاسبة والتدقيق تواجه العديد من الخدمات والتحديات الخاصة بقضايا التجارة الالكترونية وقيام كل من المحاسب والمدقق بأداء هذه الخدمات يعد مساهمة في تنمية عمليات التجارة.

-كما أن أداء هذه الخدمات يفرض تحديات على المحاسبين والمدققين على السواء خاصة في مجال التأهيل والاستقلال نظرا لضعف مهارات المدقق خاصة في هذا الشأن والحاجة الماسة إلى التأهيل والتدريب.

-تأثر مهنة المحاسبة والتدقيق بالتطورات التي تحدث في تقنيات المعلومات التي أصبحت أحد أهم مقومات النظم المحاسبية هذه التطورات التقنية خلفت تحديات ضخمة أمام ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق تتعلق بتصميم النظم المحاسبية وفعالية تشغيلها.

-أحدثت التجارة الالكترونية تغيرات كبيرة في علم التجارة وفي آلية العمليات التجارية مما جعل من الضروري أن يلم كل من المحاسب والمدقق بتلك التغيرات وأثرها على مهنتهما.

التوصيات: من خلال النتائج يوصى بما يلي:

-ضرورة التكوين المستمر للمحاسبين والمدققين لمواكبة التطورات التكنولوجية التي أصبحت الأداة الرئيسية للتجارة الالكترونية.

-إنشاء هيئة متخصصة للدراسات والتطوير تزود بالإمكانيات المناسبة للقيام بتنفيذ دورات تدريبية لضمان التكوين المستمر للمحاسبين والمدققين.

-ضرورة اهتمام مكاتب المحاسبة والتدقيق بتطوير برامج تدريبية على أداء مهام المحاسبة والتدقيق في بيئة التجارة الالكترونية.

-ضرورة تطوير القدرات التقنية المحاسب والوصول لمحاسبين محترفين مؤهلين مهنيًا لخدمة سوق تدقيق التجارة الالكترونية.

-تدريس تقنيات التجارة الالكترونية في التربص النظري للحصول على شهادة المحاسب أو المدقق في المعاهد المختصة لذلك.

قائمة المراجع:

- عبد الوهاب، أكرم، التجارة الإلكترونية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2004.
- أبو مصطفى، سليمان، التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.
- عبد العظيم حمدي، التجارة الإلكترونية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة 2001 .
- الزبيدي وليد، التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، الموقف القانوني، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- خيرى مصطفى، التجارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة أولى، عمان، 2009.
- الخريجي، عبد الله بن علي، التجارة الإلكترونية الآفاق والأبعاد، مكتبة الرشد للنشر، طبعة أولى، الرياض، 2003.
- حماد، طارق عبد العال، التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009.
- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطبع والنشر، طبعه أولى، الكويت، 1990.
- الصبان، محمد سمير، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص 259.
- عايدة حمد، مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة بالأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.
- أمين السيد، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- خيرى مصطفى، التجارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة 2000، 01.
- إبراهيم عبد السلام، التجارة والأعمال الإلكترونية، الموسوعة العلمية التعليمية، الإسكندرية، 2000.

تنمية الابداع بالمؤسسة في ظل اقتصاد المعرفة د. بلخضر مسعودة

المقدمة

نظرا لإشتداد المنافسة والتطور العلمي الهائل اتجهت جل منظمات الأعمال إلى البحث عن أدوات وآليات تدعم بها مكانتها، وهو ما يفرض عليها التخلي عن الأساليب التقليدية وانتهاج أساليب حديثة في مقدمتها النشاط الإبداعي، هذا الأخير الذي يعتبر أداة هامة تعتمد عليها المنظمات للتعامل مع التطورات البيئية الجديدة خاصة في ظل اقتصاد المعرفة المبني على خلق وتقاسم المعرفة وتشاركها، وهو إقتصاد مبني على الرصيد المعرفي المتجدد حيث يمثل الإبداع أحد أهم ركائزه وأصبح من أهم مصادر القوة للمؤسسات التي تتمكنها من تحقيق أهدافها في بلوغ الريادة والتميز.

إنطلاقا مما سبق يمكن طرح السؤال التالي والذي يبرز الهدف من هذه المداخلة "ما أهمية تنمية الإبداع في إقتصاد المعرفة، وماهي متطلبات وأدوا تفعيله في ظل الإقتصاد المعرفي"، وفي محاولة للإجابة على هذا السؤال، تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور كالآتي:

- ❖ المحور الأول: تنمية الإبداع بالمؤسسة: طرق اعتماده ومقوماته؛
- ❖ المحور الثاني: إقتصاد المعرفة: المفهوم، المتطلبات وأهم المؤشرات؛
- ❖ المحور الثالث: أهمية الإبداع المعرفي بالمؤسسة في ظل اقتصاد المعرفة.

المحور الأول- تنمية الإبداع بالمؤسسة: طرق اعتماده ومقوماته

يمثل الإبداع أحد مصادر القوة للمؤسسات، حيث يولد من قبل العاملين بها الذين يبذلون جهود كبيرة لتطوير أعمالهم لتحقيق التميز التنظيمي، والمؤسسات بأشكالها المختلفة تحاول امتلاك مختلف مصادر القوة التي تمكنها من تحقيق أهدافها في بلوغ الريادة والتميز بالاعتماد على الإبداع باعتباره مدخلا للتفوق، فعلى الرغم من التعقيد الذي يتسم به هذا المصطلح إلا أنه أصبح محل إهتمام متزايد وضرورة لنجاح أي منظمة.

1-1- مفهوم الإبداع وأهم مميزاته

تعددت مفاهيم الإبداع وتباينت وجهات النظر حوله، فلا يوجد اتفاق بين العلماء حول تعريفه، ويعود ذلك من جهة إلى تعقد الظاهرة الإبداعية ومن جهة أخرى إلى تعدد المجالات التي انتشر فيها مفهومه مما أدى إلى اختلاف المنطلقات النظرية بسبب اختلاف اهتمامات العلماء ومناهجهم العلمية، وهو "ظاهرة معقدة جدا أو جملة معقدة من الظواهر ذات وجوه وأبعاد متعددة، ولقد سارت الأبحاث في هذا المجال على جبهة عريضة مليئة بالتشعب والتنوع، ولهذا فإنه من الصعب إيجاد تعريف محدد ومتفق عليه"⁽¹⁾

يعرف الإبداع بأنه "عملية ينتج عنها عمل جديد، يرضي الجماعة وتقبله على أنه مفيد"⁽²⁾، ويمثل تلك العملية التي تمثل القدرة على تطوير أفكار جديدة بطرق غير عادية"⁽³⁾، فهو يمثل النتيجة المترتبة على استخدام أسلوب جديد بما يؤثر على

(1)- الكسنرو روشكا، الإبداع العام والخاص، ترجمة غسان أبو فخر، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1410هـ ص 19.

(2)- الفاعوري رفعت عبد الحليم، إدارة الإبداع التنظيمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 6.

(3) - Steplen Roblin, "management", Edition Pearson, France, 2008, p : 210.

- جميع مكونات المنتج⁽¹⁾ وحسب "شومبيتر" فإن الإبداع يمثل "إنتاج منتج جديد، استخدام مصدر جديد للموارد، إدماج طريقة عمل جديدة، فتح مجال عمل جديد أو إيجاد تنظيم جديد"⁽²⁾. بصفة عامة ومما سبق يمكن القول بأن أهم ما يميز الإبداع هو:
- ✓ أنه قدرة عقلية من الممكن أن تظهر على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة أو على مستوى التنظيم؛
 - ✓ عبارة عن عملية تعتمد على القدرات التفكيرية لدى الأفراد، حيث يظهر الناتج الإبداعي من خلال الأفكار أو السلوكيات أو الأشياء المادية التي تساهم في حل المشكلات؛
 - ✓ أن العملية الإبداعية تمر بمراحل متعددة ولا تظهر فجأة؛
 - ✓ وجود عوامل وقدرات تميز الأفراد المبدعين وبدونها لا يمكن أن يكون هناك إبداع؛
 - ✓ أن القدرة الإبداعية لا تخص شخص أو جماعة أو منظمة دون غيرها بل هي عامة.

2-1- طرق اعتماد الإبداع بالمؤسسة

تختلف طريقة اللجوء إلى الإبداعات من مؤسسة إلى أخرى على أساس مجموعة من العوامل (إمكانيات تقنية، بشرية، مالية و...) إضافة إلى الأخطار التي يمكن أن تنجم من الاعتماد على إحدى هذه الطرق من تكاليف مرتفعة، أو طول مدة الوصول إلى تحقيق الإبداع، وتمثل خمسة طرق وهي التطوير الداخلي (إبداع من الداخل)، عقود التعاون، النمو الخارجي، المؤسسات الباطنية وإقتناء الرخص، كالاتي⁽³⁾:

أ. **التطوير من الداخل:** تمثل الطريقة الكلاسيكية لإعتماد الإبداع الذي يطور من داخل المؤسسة، خاصة عن طريق وظيفة البحث والتطوير، وتمتص هذه الطريقة إستقلالية أكثر للمؤسسة في حالة نجاح الإبداع، لكنها تعد أكثر الطرق خطورة، نظرا لطول مدتها وارتفاع تكاليفها، وكذلك أخطار التقليد الذي يتعرض لها المنتج الإبداعي من طرف مؤسسات منافسة، من جهة أخرى فإن ميلاد الإبداعات في داخل المؤسسة، يترتب عنها ضرورة إجراء تغييرات، والذي يقابل غالبا بمقاومة من النقابات أو من المسيرين والهدف. ويتطلب نجاح هذه الطريقة في المؤسسات توفر مجموعة من الشروط الأساسية وهي:

- ✓ إقتراحات صادرة من مبدع قادر على إستغلال الأفكار والمعارف العلمية وجعلها متكيفة مع المؤسسة؛
- ✓ أرضية محفزة ومشجعة للإبداع والتجديد؛
- ✓ تعاون وتنسيق داخلي.

ب. **عقود التعاون:** تعتبر التحالفات والشراكة من أهم أشكال عقود التعاون والوصول إلى الإبداعات في المؤسسات، نتجت هذه الأهمية من التكلفة المرتفعة للبحث والتطوير ومن الأخطار الناجمة عن الإبداعات والتي أصبحت كعائق في كثير من الميادين خاصة الصناعية منها (الإعلام الآلي، صناعة الطائرات)، زيادة إلى البحث عن الحجم للتجاوب مع عولمة الأسواق والتعقيد المتزايد للتكنولوجيا وإشتداد المنافسة المرتبطة بالعولمة والتعديلات القانونية الدولية. تتلخص الإيجابيات الناتجة من إتفاقيات التعاون في:

- ✓ تخفيض التكاليف المرتبطة بالبحث الإبداعي؛
- ✓ تخفيض مدة دوران الإبداعات؛

(1)- Jean Lachman, "Le financement des stratégies de l'innovation", Edition Economica, Paris, 1993, p: 22.

(2)- Tom Peter, "Fabriquer le future: l'imaginaire au service de l'innovation", Edition Dunod, Paris, 2007, p: 05.

(3)- طراد فارس، "واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2007، ص ص 11، 13.

✓ رفع إنتاجية الإبداعات الداخلية في المؤسسة؛

✓ بعث نشاطات إبداعية جديدة لم تتمكن المؤسسة لوحدها من تحقيقها.

ت. النمو الخارجي: يتمثل في تملك مؤسسة المؤسسة أخرى مبدعة بطريقة جزئية مجازة حصّة من رأس المال، أو تملك كلي بشراء المؤسسة كاملة. ويعد النمو الخارجي أو المشاركة في رأسمال الإبداع هو التقارب الأكثر سرعة، ولكن تعتبر هذه الطريقة مكلفة خاصة إذا كانت المؤسسة المبدعة تقوم بالبحث الإبداعي برأس مال كبير مع العلم أن نتائجها غير مؤكدة، بالإضافة إلى عدة أخطار أهمها هروب الطاقات البشرية المبدعة عند الشراء أو المشاركة في رأسمال المؤسسة

ث. المقالة الباطنية: المقالة الباطنية للإبداع تخص عقود بحث بين المؤسسة وهيئات مختصة مثل مكاتب الدراسات، الاستشاريين، مركز البحوث العمومية والخاصة، الجامعات..... وفي هذه الطريقة تلجأ المؤسسة إلى الإبداع خارجيا بواسطة هيئات مختصة، فيمكن الاستفادة من خبرات ذات مستوى عالي، لكن مدة وتكاليف الإبداعات إضافة إلى التحكم فيها تبقى غير مؤكدة، وهي طريقة متطورة في أمريكا والدول الصناعية الكبرى وذلك للتواصل والترابط الموجود بين المؤسسات ومراكز البحوث على اختلافها.

ج. اقتناء الرخص: الباب الخامس لإعتماد الإبداع هو إقتناء رخصة من مؤسسة مبدعة أو من فرد مبدع، وبذلك فهي طريقة سريعة، أقل تكلفة وخطورة بالنظر إلى نتائجها، بشرط توفر الإمكانيات لتطبيقها خاصة التقنية منها، ففي حالة التكنولوجيا العالية المستوى قد تجد المؤسسة صعوبة بالتحكم فيها، إضافة إلى إمكانية مواجهتها لعقبات تطبيق جغرافية، ثقافية وغيرها، زيادة إلى التبعية للمؤسسة الأم، وهذا النقص في الإستقلالية جعل منها طريقة أقل إستعمالا خاصة في الدول المتقدمة.

3-1- المقومات الضرورية لإعتماد الإبداع بالمؤسسة

من أجل بعث سيرورة إبداع في المؤسسة، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار توفير كل الإمكانيات، التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة به، فزيادة على التكنولوجيا تتلخص أهم العناصر في⁽¹⁾:

أ. الموارد البشرية: تعد الاختلافات الموجودة بين الأفراد في فهمهم للتغيرات بنفس الأنماط أكبر عائق لترجمة الفرص إلى إبداعات نتيجة لتكوينهم المختلف ونشاطهم داخل المؤسسة وبالتالي فيجب تقريب النظرة وتوجيهها إلى تحقيق هدف إبداعي موحد بالإتصال المستديم وبث المعلومات فيما بينهم وخلق وضعية ساححة لتبادل الأفكار والأداء.

ب. الموارد المالية: تتعلق بوضعية المؤسسة من الناحية المالية المنتظرة، وبالرغم من الأخطار الناجمة عن الإبداعات، إلا أن هذا الأمر غالبا يعد عملا إجباريا من أجل تأمين الإستمرارية للمؤسسة من خلال تأمين ديناميكية للإبداع بها

ت. الموارد الإجتماعية والثقافية: إن تبني الإبداعات يتعرض لمعوقات بسيكولوجية ولعادات راسخة في المؤسسة لا تتطور إلا تدريجيا وتحت تأثير مختلف الضغوط مثل الحملات الإعلامية والتحسيسية، تأثيرات الأنماط المعيشية، إرتفاع مستوى الكفاءات ووجود قوة منافسة

ث. الموارد الإقتصادية: الضغوط الممارسة من طرف المنافسة أو من ضرورة تأمين بناء مؤسسة في سوق مفتوح يمكنها تحويل المؤسسات إلى الإبداع بشدة حسب القطاع الذي تنشط فيه

(1) - نفس المرجع السابق، ص 15.

المحور الثاني: اقتصاد المعرفة: المفهوم، المتطلبات وأهم المؤشرات؛**1-2- مدخل لإقتصاد المعرفة****أ- مفهوم اقتصاد المعرفة وأسباب ظهوره**

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد المعرفي بأنه "نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصادي والمجتمع المدني، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، وهو مبدئياً الاقتصاد الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم مُنتجات أو خدمات متميزة، جديدة أو متجددة، يمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها وتوليد الثروة من خلال ذلك⁽¹⁾، فهو الاقتصاد الذي تحقق المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ومفتاحها هو الإبداع والتكنولوجيا بمعنى أن الاقتصاد يحتاج إلى المعرفة، فكلما زادت كثافتها في مكونات العملية الإنتاجية كلما زاد النمو الاقتصادي⁽²⁾، كما يعرف بأنه إنتاج السلع والخدمات المعتمدة على نشاطات المعرفة المكثفة التي تساهم في تسريع التكنولوجيا والتقدم العلمي، اعتماداً على القدرات الفكرية بدلاً من الثروات المادية والطبيعية، مع دمج جهود التحسين في كل مرحلة من عمليات الإنتاج عن طريق البحوث والتطوير والعلاقة مع العملاء التي تنعكس إيجاباً على تزايد الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾

يوجد العديد من العوامل التي ساعدت في ظهور اقتصاد المعرفة، ويمكن أن نذكر أهمها على النحو التالي⁽⁴⁾:

- ❖ **ثورة المعلومات وانتشار الشبكات:** حيث أصبحت معلومات المعرفة تساهم في إنتاجية الدول بشكل كبير فقد زاد اعتماد الإنتاج على المعرفة، فنحو أكثر من 70٪ من العمال في الاقتصادات المتقدمة هم عمال معلومات، إضافة إلى انتشار شبكات الإنترنت والذي ساهم في سرعة انتقال المعلومة من وإلى أي مكان في العالم بسرعة غير معهودة
- ❖ **العولمة:** يبدو أن العولمة الكبيرة للنشاطات الاقتصادية أحد أهم عوامل ظهور الاقتصاد الجديد حيث جعلت الأمر يتم بسرعة غير مسبوقة وأدت إلى إلغاء الحدود والقيود الجمركية، كما فتحت المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة وألغت القيود على تنظيم الأسواق في كثير من دول العالم
- ❖ **الاهتمام المتزايد بالمعرفة:** حيث زاد اهتمام الكتاب والمتخصصين بالمعرفة خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى إدراج موضوعات المعرفة ورأس المال البشري ودورهما في المنافسة الدولية للعديد من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(1)- الحروق ماهر حسن، 'دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية'، ورشة العمل تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية، منظمة العمل العربية، دمشق، أيام 06 إلى 08 / 07 ، 2009، ص 9.

(2)- أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، 'اقتصاد المعرفة'، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص 17.

(3)-Water W. Powell Kaisa Spellman, 'The knowledge Economy', Annual Review of sociology, Vol. 30, 2004, pp. 200-201.

(4)- محمد بن شديد شداد الثقفي، إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، آليات التحول نحو اقتصاد المعرفة: دراسة تحليلية مع إشارة لرؤية الشريعة الإسلامية، مجلة العلوم الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، العدد 6(11)، 2015، ص 1947.

ب- أهمية اقتصاد المعرفة وخصائصه

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة في النقاط الموالية⁽¹⁾:

- ✓ تعتبر المعرفة العلمية والعملية بالذات التي يتضمنها اقتصاد المعرفة هي الأساس المهم لتوليد الثروة؛
 - ✓ المساهمة في تحسين أداء المنظمات ورفع إنتاجيتها، من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة؛
 - ✓ زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي المباشر وغير المباشر، وبالذات الإنتاج غير الملموس مقارنة مع الإنتاج المادي الملموس؛
 - ✓ زيادة الأهمية النسبية للاستثمار في المعرفة، وبالتالي زيادة الاهتمام بالرأسمال المعرفي وهذا ناجم عن الأثر المباشر لاقتصاد المعرفة وتقنياته؛
 - ✓ مساهمة اقتصاد المعرفة في إحداث التجديد والإبداع والتطور لنشاطات منظمات الأعمال، الأمر الذي يؤدي إلى توسعها ونموها بدرجة كبيرة؛
 - ✓ زيادة فرص بقاء المنظمات ودعم مكانتها التنافسية.
- من أهم خصائص اقتصاد المعرفة نذكر⁽²⁾:

- ✓ اقتصاد قائم على المعرفة وسيطرة المعلومات على مختلف مجالات الحياة باعتبارها الركيزة الأساسية في بناء الإقتصاد؛
- ✓ يتسم بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، فعلى عكس أغلب الموارد التي تنضب من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.
- ✓ يسمح استخدام التقنية الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية التي توفر كثيراً من المزايا من حيث تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات؛
- ✓ صعوبة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي بحت، فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة، فإن ذلك يعني أن هنالك اقتصاداً عالمياً يهيمن على الاقتصاد الوطني؛
- ✓ يتميز بمعدلات إنتاج كبيرة ومتسارعة للمعرفة، مما يؤدي إلى تجديد المعرفة الإنسانية في دورات قصيرة؛
- ✓ يتسم بالأداء المتميز، فطاقة الاقتصاد المبني على المعرفة يحقق مستوى أعلى للنمو والتشغيل مع الاستقرار في الأسعار.

2-2- متطلبات الاقتصاد المعرفي

- للاقتصاد المعرفي عدة متطلبات تدعمه وتثبت وجوده كإقتصاد قوي ضمن تصنيف الاقتصاديات المتقدمة، حيث يركز على جملة من العناصر يتمثل أهمها في⁽³⁾:
- ❖ بنية تحتية مجتمعية داعمة تتمثل بالكوادر البشرية المدربة ذات المستوى العالي من التأهيل التي بمقتضى وجودها تعتبر بمثابة الدعامة القوية للاقتصاد المعرفي؛

(1) - قليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص ص 22، 26.

(2) - بن الطاهر حسين، دريوش محمد الطاهر، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 42، ص 15.

(3) - أحمد طرطار، سارة حليمي، الاقتصاد المعرفي كآلية لتفعيل الإبداع التكنولوجي في منظمات الأعمال، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 02، العدد 01، 2011، ص 134.

❖ مجتمع متعلم، مما يستوجب التركيز على مستوى التعليم والعمل على تدعيم التأهيل والتعليم المستمر، من أجل ضمان جيل من العاملين من ذوى الخبرات العالية التي تنهض بالاقتصاد في ظل التغيرات التكنولوجية المتلاحقة؛

❖ توفر عمال وصناع المعرفة يمتلكون القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة بكل تفاصيلها أي الربط بين البنية المجتمعية الداعمة والمجتمع المتعلم للحصول على أفضل نتيجة ممكنة من العمال المهرة من ذوى الإمكانيات والقدرات الهائلة؛

❖ وجود خدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخصوصا الانترنت التي تتيح المجال من خلال الخدمات التي تقدمها للعاملين من سرعة الحصول على المعلومات كمها الهائل الذي يمكن أن توفره؛

❖ الإرتقاء بمنظومة البحث والتطوير والإبداع والابتكار، هذه المنظومة التي ترتقي بالاقتصاد من خلال ما تقدمه من معطيات علمية تحتل دور الريادة في رفع المستوى الاقتصادي والمعرفي في آن واحد لمنظمات الأعمال؛

❖ إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، فمن خلال هذا الإنفاق يمكن إقامة المراكز الخاصة بالبحث والتطوير ورفع مستوى الإنتاج للمنظمات وجعله يضاهي المواصفات العالمية، إضافة إلى أن الربط بين الجامعات ومراكز البحث يؤدي إلى نتائج مثمرة مع الارتقاء بالمستوى العلمي والبحثي للطلبة؛

❖ العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية؛

❖ أهمية الإستثمار في اقتصاد المعرفة، فالملاحظ أن منظمات الأعمال العالمية الكبرى تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، حيث تخصص جزءا مهما من استثماراتها للبحث العلمي والإبداع.

3-2- مؤشرات اقتصاد المعرفة: يتضمن اقتصاد المعرفة المؤشرات التالية⁽¹⁾:

أ. مؤشرات إنتاج المعرفة: يتطلب إقتصاد المعرفة تعزيز فعالية المقدرة على إنتاج المعرفة، بما يضمن قيام نسق للابتكار يقوم على الإدارة الكفؤة لقلل التقنية واستيعابها المجتمعي وتنشيط إنتاجها المولد لتقانات جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية الشاملة، وتكون البنية التقنية لاقتصاد المعرفة للإنتاج العلمي الثقافي من الآتي:

❖ النشر العلمي: تعد المنشورات العلمية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة إمكانات الباحثين وقابليتهم في الدول وكلما ازداد عدد المنشورات العلمية عكس ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب؛

❖ براءات الاختراع: حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة إلى مخترع مقابل اختراعه، لمدة زمنية محدودة وفق شروط معينة؛

❖ عدد منتجي المعرفة والعاملين في البحث والتطوير: إن المؤشرات المعروفة لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وهذا يعود إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة؛

❖ الإنفاق على البحث والتطوير: تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، ويتميز الإنفاق على البحث والتطوير عن غيره بأنه يأتي من المؤسسات التي لا تتوخى الربح من المشاريع التي تمولها الدولة وتديرها في الوقت نفسه.

ب- مؤشر الإنجاز التكنولوجي: يقيس قدرة وأداء الدول في إنشاء ونشر التكنولوجيا وفي توليد المعارف الإنسانية، ويتضمن أربعة مؤشرات هي إنشاء التكنولوجيا، نشر الابتكارات الحديثة، نشر المعرفة القديمة والمعرفة

(1)- بن الطاهر حسين، دربوش محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المحور الثالث- أهمية الإبداع المعرفي بالمؤسسة في ظل اقتصاد المعرفة

1-3- الحاجة للإبداع في مجتمع المعرفة

تشكل نظم الإبداع قاعدة المجتمع المعرفي، فالإبداع مصدر الميزة التنافسية للاقتصاد المعرفي فقد استولت مفاهيم الإبداع والابتكار على عقول صناع السياسة والاقتصاد كوسيلة لزيادة الدخل الوطني والفردى، وغدت الصناعات الإبداعية والابتكارية عنصراً مهماً في تكوين اقتصاديات الدول المتقدمة؛ ففي بريطانيا قَدَّرت عائدات الصناعات الإبداعية بـ 11252 بليون إسترليني، ويعمل بها 1,3 مليون شخص، وفي ماليزيا تجاوزت قيمة الصادرات من السلع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية إلى أكثر من 58% من إجمالي صادراتها الخارجية.

ترتكز الصناعات الإبداعية والابتكارية على تنمية المهبة الفردية وتزويدها بالمعارف (الفنية، الصناعية) وينتج عنها نواتج ثقافية (فنون إبداعية، موسيقى، سينما)، كما أدت الصناعات الإبداعية والابتكارية إلى تغيير نظرة المستهلك إلى نواتج الابتكار واقتناء السلع الجديدة لناعية الجودة والرفاهية والسعر التي تؤمنها. وكذلك في نظرة رجال الأعمال الجدد من أفراد وشركات الذين وجدوا في هذه الصناعات مجالا أوسع للكسب والربح معتمدين على عقولهم ومعارفهم، وأدى لتحول الاستثمار إلى البنية التحتية لقطاع المعلومات والاتصالات في كل ما يتعلق بمجتمع المعرفة، فانتشرت الشركات الرقمية والإنترنت والبريد الإلكتروني وقواعد البيانات وتنظيم المؤتمرات الإلكترونية وانتشرت الصناعات الأوتوماتيكية والتحويلية وغيرها، فمثلا وبعد أن كانت الشركات الكبرى مثل جنرال موتورز وجنرال إلكتريك تحتل الصدارة في الاقتصاد الأمريكي وفي سوق الأسهم، انتقلت الصدارة إلى مايكروسوفت وإلى شركات المعلومات والاتصالات العملاقة، وإلى الصناعات العسكرية المرتكزة على الإبداع وعلى المعرفة العلمية الدقيقة.

كما أتاح التركيز على الدخول لاقتصاد المعرفة من خلال الإبداع زيادة المحتوى الكمي لعالم المعلومات وبناء بوابات إلكترونية تحتوي على كميات ضخمة من المعلومات، وانتشرت محركات البحث الإلكترونية (غوغل، ياهو، أميركا أون لاين)، وتحول النشاط الاقتصادي إلى الحاجة إلى ابتكارات وإبداعات جديدة في مختلف حقول المعرفة، وإزاء هذا التقدم المتسارع في الإبداع والابتكار، برزت الحاجة إلى تعزيز ثقافة الإبداع ووضع سياسات عامة تسمح بزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال توظيف قوة عمل مبدعة عالية التأهيل، مرنة وخلاقة⁽¹⁾

2-3- الاستثمار في الإبداع كأحد أهم ركائز الاقتصاد الرقمي

أشار آدم سميث² الاقتصادي إلى أن النجاح في القرن الواحد والعشرون مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإستراتيجيات وسياسات الإبداع وبالرغم من أهميته في اقتصاد المعرفة، إلا أن أصوله غير ملموسة لا تزال تشكل مشكلة في تحديد مصدر قيمتها وقياسها وعلى هذا اتجه عدد من الباحثين إلى أن الاستثمار في البحث والتطوير وعدد براءات الاختراع أهم مؤشرات قياس هذا الركن، وهو ما يؤكده "Baruch Lev" في تعريفه لإبداع بأنه "نشاط يتم التوصل إليه أولاً من خلال الاستثمار في الأصول غير الملموسة وهي البحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات والتكوين المستمر للموظفين"⁽²⁾

(1)- بوريعين وهيبة، الإبداع في مجتمع المعرفة، مجلة عود الند، العدد 101، تشرين الثاني/نوفمبر، 2014: انظر في الموقع،

<https://www.oudnad.net>

(2)- محمد السيد سلطان، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحقيق اقتصاد المعرفة: آليات الاندماج ومتطلبات النمو المعرفي، المنتدى الإعلامي السنوي

السابع، الرياض، 2016، ص 12.

أ. الإستثمار في البحث والتطوير: يمثل قطاع البحث والتطوير أحد أهم آليات الاندماج في اقتصاد المعرفة، ويهدف هذا القطاع إلى توليد المعارف العلمية الجديدة فضلاً عن تطوير وإدماج المعارف السابقة، ويقصد بالبحث التعمق في المعرفة، أما التطوير فهو تطبيق للمعارف التكنولوجية في مجال معروف مسبقاً وبالتالي فهو توسع في المعرفة" والبحث والتطوير ما هو إلا ذلك العمل الإبداعي الذي يقوم على أساس منهجي من أجل زيادة مخزون المعرفة، بما يتصل بالإنسان والثقافة والمجتمع واستخدام هذا المخزون من المعرفة.

سعت العديد من الدول إلى الاستثمار بشكل كبير في البحث ولتطوير لتحقيق النمو المعرفي، حيث يساعد قطاع البحث والتطوير على التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية واستغلال فرص النمو في الأسواق الناشئة وخلق ميزة تنافسية تحركها المعرفة، كما أن الأدلة التجريبية تدل على أن المؤسسات والدول التي تستثمر في البحث والتطوير هي القادرة على البقاء من خلال تمكينها للوصول المتزايد إلى المعارف والأفكار الجديدة وزيادة النمو والتنافس على الأسواق العالمية وتوفير فرص عمل مستدامة عالية الجودة⁽¹⁾.

ب. الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال: إن الاستثمار في البنية التحتية المعلوماتية تهدف إلى تيسير التواصل ونشر المعلومات والبيانات، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل البنية الجوهرية للاقتصاد الجديد⁽²⁾ وهي أحد ركائز اقتصاد المعرفة وأحد أهم القوى الدافعة نحو تحقيق الاقتصاد المعرفي، هذا الأخير أن مفهوم اقتصاد المعرفة ارتبط بثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال بشكل وثيق منذ البداية والتي أثرت بشكل ملحوظ على هيكل نشاطات الاقتصاد العالمي، ولهذا نجد عدداً من المصطلحات الاقتصادية الجديدة ذات الصلة ظهرت خلال العقد الماضي منها اقتصاد المعلومات واقتصاد الإنترنت و"الاقتصاد الرقمي".

بصفة عامة ترتبط تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالاقتصاد القائم على المعرفة بشكل وثيق، حيث ساعد التقارب بين تقنيات الحوسبة والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية والتطورات التقنية المتلاحقة والمستمرة على تغيير ظروف إنتاج ونشر المعرفة، فالتطورات المرنة لتكنولوجيا المعلومات مثل الإنترنت ساعد على تخزين البيانات واستخراجها بطريقة سهلة مما أدى إلى تغيير كبير في القدرات الحالية للتعامل، كما أن الآليات والأدوات الأخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بمثابة عوامل أساسية لخلق الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، حيث تلعب دوراً هاماً في تسريع وتيرة النمو والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وتهيئة المناخ للمضي قدماً نحو النمو⁽³⁾.

ت. التكوين المستمر للمورد البشري: تعد القوة العاملة المتعلمة والمهارية من أهم محاور اقتصاد المعرفة، إذ يمكن تطوير المهارة بشكل مستمر وتطويرها لإنتاج المعرفة وتطبيقها بفعالية من خلال التدريب الفني والعالي والمستمر، وقد استخدم "بيتر دراكر" تعبير "عمال المعرفة" للدلالة على التحول الجذري لمختلف مجالات العمل⁽⁴⁾ حيث أن ركيزة النجاح ليس من يستخدمون السلطة أو المهارات اليدوية بل المسلحون بالمعرفة من باحثين وخبراء، وكذلك يتوجب العمل

(1) - محمد السيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(2) - John Houghton Peter Sheehan, 'A primer on The Knowledge Economy', Center for strategic Economic studies, victoria university, Australia, 2000,p:9.

(3) - محمد السيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(4) - غييمر محمد أمين، "اقتصاديات المعرفة: استراتيجيات تنمية متقدمة، أبحاث البنك الدولي، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات، 2009، ص 60.

بشكل جاد في اعداد عمال المعرفة بصورة تتفق ومتطلبات التغيير للاقتصاد الجديد، والذين يتم إعدادهم وتكوينهم من أجل التكيف مع العمل المعرفي والذي يعرف على أنه " ذلك الجزء من العمل المعلوماتي الذي يولد معرفة جديدة ومعلومات جديدة، حيث يقوم العاملون في المجال المعرفي في المنظمة أو الشركة على توليد وإيجاد منتجات جديدة، أو يوجدون طرق مناسبة لتحسين المنتجات الموجودة ويمكن تحقيق ذلك من خلال التكوين المستمر على تحديد ومعالجة المعلومات ذات الصلة بتكوين المعرفة، وتطوير القدرات الجديدة على أساس نشر المعرفة⁽¹⁾

3-3- أدوات تفعيل الإبداع في ظل اقتصاد المعرفة

يعتمد الاقتصاد المعرفي على جملة من الأدوات تساهم في تفعيل عملية الإبداع في المنظمة يتمثل أهمها في⁽²⁾:

- أ. **التعليم والتدريب:** يمثل كل من التعليم والتدريب أحد الأدوات الإستراتيجية الهامة لاقتصاد المعرفة التي تعمل على تفعيل عملية الإبداع التكنولوجي في المنظمة بالاعتماد على المورد البشري باعتباره يؤدي الدور الإيجابي في توفير القدرات المعرفية والعلمية المساهمة في توليد التقنيات المستحدثة واستخدامها بشكل كفؤ يحقق توسع نشاطات المنظمة، كما يؤدي للارتفاع بنوعية الموارد البشرية وبالذات الاختصاصيين والتقنيين والمؤهلين من النوعيات الأكثر ذكاء وخبرة والأكثر قدرة على الإبداع، أما بالنسبة للتدريب فيرتبط بشكل أكبر بمجالات أعمال المنظمة، باعتباره نوعاً من التعليم الذي يتم من خلاله تعلم أداء الأعمال، إلا أنه يمكن التمييز بين التدريب والتعليم رغم الترابط الموجود بينهما، حيث أن التدريب يركز على الجوانب العملية بشكل أكبر، في حين يركز التعليم على الجوانب النظرية.
- ب- **التطوير التنظيمي:** تتسم بيئة اليوم بالديناميكية والتغيير المستمر في مختلف المجالات، وتؤثر منظمات الأعمال باعتبارها نظاماً بهذه التغيرات الأمر الذي يحتم عليها التكيف والتوازن مع هذه البيئة إذا أرادت البقاء والاستمرار في ظل اقتصاد جديد مبنى على تفعيل دور توليد المعرفة ونشرها، وهي عملية ليست بالسهلة حيث يتطلب ذلك من المنظمة عمليات تطوير تنظيمي تسعى من خلالها إلى مواكبة المعارف الجديدة والأفكار المتطورة المتوصل لها لتطبيق عملية الإبداع، وتبرز عمليات التطوير التنظيمي انطلاقاً من عملية تأهيل العاملين وتطوير مهاراتهم بما يتماشى وأهداف المعارف الجديدة المتوصل لها من عملية الإبداع التكنولوجي وكذا تحسين عملية الاتصال بين الأفراد والمنظمة، وهذا بتطبيق هذه الأخيرة للمفاهيم الجديدة على مختلف مستوياتها من إدارة المعرفة، تكنولوجيا المعلومات وإعادة الهندسة إلى غير ذلك، فضلاً عن تطوير وسائل ونظم الإنتاج المبنية على المعرفة والتي تتسم بالسرعة والمرونة ارتفاع الجودة، الأمر الذي يتيح للمنظمة تنويع منتجاتها بما يضمن بقائها، وبالتالي فإن عملية التطوير التنظيمي في المنظمة تعمل على استيعاب المعارف والتقنيات الجديدة المساعدة لتفعيل عملية الإبداع التكنولوجي سواء كان ذلك من خلال عمليات إعادة الهيكلة أو إعادة الهندسة للعمليات بما يحقق توافق الواقع التنظيمي مع متطلبات الاقتصاد المعرفي
- ت- **المناخ التنظيمي المحفز على الإبداع:** يقصد بالمناخ التنظيمي المحفز لعملية الإبداع البيئة المحيطة بالمنظمة والتي تعمل على تنشيط المعارف والأفكار الجديدة من جهة، وخلق الجو المناسب للإبداع والتجديد والتطوير من جهة أخرى، حيث تلعب كل هذه العوامل دوراً أساسياً في التأثير على أداء المنظمة وفعاليتها خاصة في ظل اقتصاد مبنى على عملية توليد المعرفة والتي تتوقف على توفير مناخ تنظيمي مناسب وداعم لعملية الإبداع، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال:
 - ✓ ثقافة تنظيمية مساندة لتوليد ونقل المعرفة وتقاسمها بين مختلف مستويات المنظمة؛

(1)-محمد السيد سلطان، مرجع السابق ذكره، ص 23.

(2)-أحمد طرطار، سارة حليمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 145، 147.

- ✓ وجود هيكل التنظيمي بصورة مباشرة على عملية توليد ونقل المعرفة حيث أن الهيكل التنظيمي الهرمي القائم على أسس بيروقراطية يتسم بعدم المرونة في تقاسمها، على العكس من ذلك فإن الهيكل التنظيمي المرن الذي يتسم بالبعد عن الإطار الهرمي الساكن يعمل على تشجيع التعاون والتشارك في المعرفة داخل المنظمة؛
- ✓ وجود القيادة التنظيمية في المنظمة تلعب دورا بالغا في عملية توليد ونقل المعارف الجديدة التي تساهم في تفعيل عملية الإبداع، فالقائد هو النموذج الذي يسير على منواله عاملي المنظمة والمسؤول عن بنائها واستمرارها، حيث يقع عليه عبء تصميم استراتيجيات توليد وتحويل ونقل المعرفة ونشرها في المنظمة، وكذا تحديد الدور المنوط بكل عامل، كما يتعين عليه أن يكون مبدعا و مبتكرا في إيجاد طرق وأساليب جديدة من شأنها زيادة وتطوير قاعدة المعرفة لدى المنظمة

الخاتمة

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن نجاح المنظمة في ظل الاقتصاد الجديد المبني على المعارف وتفعيلها من خلال عملية الإبداع يكون انطلاقا من جملة أدوات تشير إلى أهمية التعليم وتدريب للعاملين في المنظمة بما يتماشى وأهداف هذه المعارف الجديدة، هذه الأخيرة التي تساهم في عمليات التطوير التنظيمي التي تمس مختلف مجالات المنظمة من خلال استحداث الهياكل التنظيمية، وتعديل منظومة قيم الثقافة التنظيمية القائمة على توليد وتحويل المعرفة الجديدة وبالتالي تهيئة المناخ والبيئة المناسبة لتفعيل عملية الإبداع في منظمات الأعمال، بالإضافة إلى ضرورة إعتداد الإبداع وتفعيله والاستثمار فيه بإعتباره مفتاح الإقتصاد المعرفي، من خلال الإستثمار في البحث والتطوير، تكنولوجيا المعلومات والإتصال والإستثمار في المورد البشري من خلال التكوين والتدريب المستمر.

تشخيص وتحليل مداخل المعرفة التسويقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى

Specifying and Analyzing the entries of marketing knowledge in the state company for Drug Industries and Medical Appliances in Ninevah , Iraq.

د. ولاء جمال الدين النوري د. نجلة يونس محمد آل مراد

المستخلص

سعى البحث إلى تشخيص وتحليل مداخل المعرفة التسويقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى ومن خلال النظر إلى المعرفة التسويقية على أنها المورد الأكثر أهمية في التعامل مع الأزمات التسويقية التي تواجه المنظمة، وأن هذه المعرفة ستكون معتمدة بالأساس على خبرة العاملين في استقراء الظروف البيئية للمنظمات والمنافسين وتوجهات السوق والمعرفة بالزبائن، لذا سعت الباحثتان إلى تضمين بحثهما الحالي واقع مداخل المعرفة التسويقية ضمن إطار شمولي محاولة دراسة العلاقة والتأثيرات المعنوية بينهما، وبشكل عام يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- هل توجد اختلافات في إجابات الأفراد المبحوثين للمعرفة التسويقية ؟

2- هل توجد علاقات توافقية بين مداخل المعرفة التسويقية ؟

3- هل تتفاوت معنويا مداخل المعرفة التسويقية ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات ، تم اعتماد ثلاث فرضيات رئيسية تم اختبارها باستخدام وسائل إحصائية للبيانات المجمعة من خلال استمارة الاستبانة عن الأفراد المبحوثين، وتم توزيع 83 استبانة وبمعدل استجابة 100٪، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات نعرض أهمها:

1- أوضحت نتائج اختبار مربع كاي (Chi Square)، وجود علاقة توافقية معنوية بين مداخل المعرفة التسويقية .

2- أوضحت نتائج اختبار (Runs) أن هناك تفاوت معنوي بين مداخل المعرفة التسويقية .

واعتماداً على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، قدمت مقترحات منسجمة مع هذه الاستنتاجات.

الكلمات المفتاحية : مداخل المعرفة التسويقية

Abstract

The study has endeavoured to specify and analyze the entries of marketing knowledge in "The State Company for Drug Industries and Medical Appliances in Ninevah, Iraq", and through looking at marketing knowledge as being the more important source in dealing with marketing crises that faces the organization, and this knowledge will basically depends on the expertise of the employees in reading the conditions of the environment for the organizations and competitors and market orientation and knowing clients, so the two researchers endeavoured to include in their present research the reality of the entries of marketing knowledge within and inclusive framework trying to study the relationship and nominal effects and in general the research tries to answer the following inquiries :

1-Are there any differences in the answers of employees under research for marketing knowledge ?

2-Are there any conforming relationships among the entries of marketing knowledge ?

3-Are there any nominal discrepancies in the entries of marketing knowledge ?

To answer these inquiries, three main hypotheses were adopted which were tested by using statistical methods for the data collected through the questionnaire about the employees under research a questionnaire had been distributed to (83) and average answer response was 100%, and reached to a number of conclusions among which are:

1-The results of "chi square " have shown the presence of nominal conforming relationship among the entries of marketing knowledge

2-The results of " Runs" test have shown that there is a nominal discrepancy among the entries of marketing knowledge.

Depending on the conclusions which reached by research , suggestions were presented conforming to the conclusions.

Key word: Entries of marketing research.

المقدمة

إن التغيير الحاصل في نهج السوق العراقية وهيئتها والإنطلاقة الواضحة في العمل التجاري الذي تشهده والتدفق العشوائي للسلع إليها، ومن ضمنها الأدوية والمستلزمات الطبية بات تحدياً حقيقياً للمنظمات العراقية والذي يكمن في كيفية تحقيق الاستفادة القصوى مما تملكه من موارد ومهارات للقوى العاملة، ولا سيما في إدارة أنشطتها التسويقية، وهنا تعد المعرفة التسويقية إحدى الركائز الرئيسة التي يستند عليها نجاح وبقاء واستمرار المنظمة المبحوثة وللتعامل مع بيئتها الخارجية على وفق قدراتها الداخلية وستكون لدى المنظمة فرصة أكبر في استخدام قدراتها المتميزة لتشكيل وتدعيم تميزها في التعامل مع بيئتها. وعليه سيتناول بحثنا الحالي المحاور الآتية: المحور الاول: منهجية البحث

المحور الثاني: المعرفة التسويقية / اطار مفاهيمي

المحور الثالث: تشخيص وتحليل مداخل المعرفة التسويقية

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

المحور الاول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

إن المنظمات الصناعية اليوم ومنها في البيئة العراقية مدعوة إلى الإسراع والاستفادة من المعرفة التسويقية التي تحصل عليها بما يتلاءم مع تطورات العصر وتحدياته، إذ يتوقف مستقبلها على مدى الإدراك والاستثمار لمواردها وموجوداتها استثماراً أمثل لزيادة قدراتها التنافسية من أجل النجاح والاستمرار، لذا قامت الباحثتان بإجراء دراسة استطلاعية أولية لآراء عدد من الخبراء والمدراء ومنهم (مدير عام ومدراء الأقسام والشعب) وموظفي التسويق في المنظمة المبحوثة للمدة من 18/11/2009 لغاية 28/7/2010 وللوقوف على مديات الظاهرة التي نحاول دراستها، اتضح أن المشكلة الأساسية للمنظمة المبحوثة تتمحور حول تشخيص وتحليل مداخل المعرفة التسويقية وفق واقعها الحالي في الأسواق العراقية، واتساقاً مع ما تقدم فإن عرض التساؤلات الآتية يمكن أن يسهم في توضيح مشكلة الب

1- هل هناك اختلافات في إجابات الافراد المبحوثين حول مداخل المعرفة التسويقية؟

2- هل توجد علاقات توافقية بين مداخل المعرفة التسويقية ؟

3- هل هناك تفاوت معنوي لمداخل المعرفة التسويقية ؟

ثانياً: أهمية البحث

بعد التغيير الحاصل في نهج السوق العراقية والانطلاقة الواضحة في العمل التجاري، أصبح من الممكن الاستخدام الواسع للمعرفة التسويقية المصاحبة لتدفق عشوائي للسلع الاستهلاكية وبالأخص الأدوية والمستلزمات الطبية، والذي يعتقد أنه قد انعكس ايضاً على معدل الطلب على السلع هذه، والذي أدى في أحيان أخرى إلى حدوث مشاكل تسويقية لدى المنظمات الصناعية في العراق لمتوجاتها الدوائية، فإن الصورة هذه يمكن بحثها والتعرف على خصائصها ومستقبلها في السوق العراقية، ومن واقع ما تواجهه المنظمة المبحوثة من واقع مداخل المعرفة التسويقية، وهذا يتطلب منها استجابة شاملة ومنظمة في التعامل مع المشاكل التسويقية، وتكمن أهمية البحث في جانبه الميداني في محاولة لمعرفة واقع مداخل المعرفة التسويقية لتقديم الأسس العلمية التي يمكن أن يستند عليها مجتمع البحث في تشخيص وتحليل مداخل المعرفة التسويقية .

ثالثاً: أهداف البحث

- 1- تقديم معالم نظرية وميدانية للمنظمة المبحوثة عن المعرفة التسويقية ومداخلها.
- 2- التعرف على طبيعة العلاقات التوافقية بين مداخل المعرفة التسويقية.
- 3- تشخيص وتحليل واقع مداخل المعرفة التسويقية.
- 4- التعرف على مدى التفاوت المعنوي بين مداخل المعرفة التسويقية .

رابعاً: فرضيات البحث

اعتمد البحث على ثلاث فرضيات رئيسة هي:

- الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد اختلاف في اجابات الافراد المبحوثين حول مداخل المعرفة التسويقية
- الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة توافقية معنوية بين مداخل المعرفة التسويقية
- الفرضية الرئيسية الثالثة: لا تتفاوت معنويا مداخل المعرفة التسويقية .

خامساً: أساليب جمع البيانات

- 1- المقابلات الشخصية: وتمت مع عدد من الأفراد المبحوثين في المنظمة المبحوثة بهدف تقديم شرح وتوضيح لبعض الفقرات المهمة لديهم حول البيانات المطلوبة من أجل الحصول على المعلومات الصحيحة التي تدعم هذه الدراسة، الجدول (1).

الجدول (1)

المقابلات واللقاءات مع الأفراد المبحوثين في المنظمة المبحوثة للمدة من

2010 / 7 / 28 لغاية 2009 / 11 / 18

ت	الأفراد اللذين تمت مقابلتهم	عدد مرات المقابلة	تاريخ المقابلة
1	مدير عام الشركة	مرة واحدة	2009 / 11 / 18
2	مدير إدارة الشركة	ثلاث مرات	2009 / 11 / 18 – 2010 / 5 / 11 2010 / 6 / 1
3	مدير التسويق	اربع مرات	2009 / 11 / 18 – 2010 / 5 / 11 2010 / 6 / 1 – 2010 / 7 / 13
4	مدير البحث والتطوير	اربع مرات	2009 / 11 / 18 – 2010 / 5 / 11 2010 / 6 / 1 – 2010 / 7 / 13
5	مدير البحوث والدراسات العلمية	اربع مرات	2009 / 11 / 18 – 2010 / 5 / 11 2010 / 6 / 1 – 2010 / 7 / 13
6	مدير القسم المالي	مرة واحدة	2010 / 7 / 13
7	مدير الرقابة المالية	مرة واحدة	2010 / 7 / 13
8	مدير التخطيط	مرة واحدة	2010 / 7 / 13
9	مدير إدارة الجودة	مرة واحدة	2010 / 7 / 28
10	مدير الايفادات	مرة واحدة	2010 / 7 / 28

المصدر: من إعداد الباحثين

- 2- المشاهدات الميدانية: بعد الزيارات المتكررة إلى المنظمة المبحوثة لغرض جمع المعلومات التعريفية الخاصة بها وبناء تصور متكامل عن انشطتها وعملياتها والتعرف على واقع العمل فيها، إذ غدت هذه المشاهدات معيناً للباحثين في تحديد متغيرات البحث.

3- الاستبانة: بوصفها أداة رئيسة في جمع البيانات، إذ روعي في صياغتها مدى قدرتها على تشخيص وتحليل مداخل المعرفة التسويقية ، الجدول (2)

الجدول (2)

المفاهيم والمؤشرات المعتمدة في الاستبانة

ت	المتغير المبحوث	مصادر المفاهيم والمؤشرات
1	التوجه نحو السوق	<u>المفاهيم</u> (Darroch et al., 2004, 5) (Day, 1994, 4) (Kohli and Jaworski, 1990, 8) (Slater and Narver, 1995, 69) (Hooley et al., 1998, 8) (Littler, 2005, 10) (الديوه جي، 2000، 457) (البكري، 2002، 21) (الضمور، 2008، 299) <u>المؤشرات</u> (النمر، 2008، 94-95) (Adler and Kwon, 2002, 1) (Halliday and) (Ansu, 2007, 8)
2	القدرات التسويقية	<u>المفاهيم</u> (Day, 1994, 12) (Vorhies et al., 1999, 2) (Margan, 2004, 353) <u>المؤشرات</u> (Dosi, Nelson and Winter, 2000, 12) (Teece and Pisano, 1994, 3) (Guenzi and Troilo, 2006, 974) (Grant, 1996, 14)
3	إيجاد المعرفة المنظمة	<u>المفاهيم</u> (Nonaka, von Krogh and Voelpel, 2006, 1170) (Edelman et al., 2004, 59) (Nonaka and Takeuchi, 1995, 21-23) <u>المؤشرات</u> (حجازي، 2005، 85) (العلي وآخرون، 2006، 296)

المصدر: من إعداد الباحثين.

ونعرض فيما يأتي وصفاً لمحتويات الإستبانة واختباراتها.

أ- وصف استبانة الاستبانة

اشتملت الاستبانة على ثلاثة أجزاء، خصص الأول لجمع البيانات العامة والتعريفية الخاصة بالأفراد المبحوثين واشتملت على (الجنس، والعمر، والمؤهل الأكاديمي، والتخصص الأكاديمي، ومدة الخدمة الكلية، والتخصص الوظيفي)، ويركز الجزء الثاني من الاستبانة على المقاييس الخاصة بمداخل المعرفة التسويقية وشملت ثلاثة مداخل (التوجه نحو السوق، والقدرات التسويقية، وإيجاد المعرفة المنظمة)، وبموجب ذلك تم وضع سبعة مقاييس للمدخل الأول، وثمانية للمدخل الثاني، وسبعة للمدخل الثالث، وقد استخدم مقياس (likert) الخماسي في استبانة الاستبانة والمرتب بالتدرج من عبارة اتفق تماماً التي اخذت الوزن (5 صحيح) وصولاً إلى عبارة لا أتفق تماماً التي أخذت الوزن (1 صحيح)، وبمدى استجابة (1-5) وبوسط حسابي قدرة (3)، الجدول (3).

الجدول (3)

متغيرات البحث في الاستبانة

الأبعاد	المتغيرات الرئيسة	أرقام الفقرات في استمارة الاستبانة	الرموز في متن الدراسة
معلومات عامة	معلومات تعريفية تخص الأفراد المبحوثين	6	-
المعرفة التسويقية	التوجه نحو السوق	1-7	X1- X7
	القدرات التسويقية	8-15	X8-X15
	إيجاد المعرفة المنظمة	16 -22	X16-X22

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

سادسا: اساليب التحليل الاحصائي

استخدمت مجموعة من الوسائل الإحصائية للتوصل إلى مؤشرات دقيقة تخدم أهداف البحث الحالي واختبار فرضياته وتمثلت هذه الوسائل الإحصائية بالآتي:

- 1- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكونها أدوات وصف متغيرات البحث، وعرض مناقشة النتائج الأولية
- 2- اختبار مربع كاي Chi square يستخدم للتعرف على العلاقة التوافقية بين مداخل المعرفة التسويقية.
- 3- اختبار Runs هو اختبار غير معلمي يتعامل مع متغيرات تمتاز بالاستقلالية والعشوائية في اختبارها من جهة والتأثيرات المتداخلة فيما بينها من جهة أخرى.

سابعا: حدود الدراسة

- 1- الحدود الزمانية: أعد الإطار النظري للبحث خلال عام 2009 في حين شرعت الباحثين بالدراسة الميدانية في 2010/11/18 ووزعت استمارة الاستبانة في 2010/6/1 وجمعت في 2010/7/29.
- 2- الحدود المكانية: تم البحث في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى.
- 3- الحدود البشرية: تركز الحدود البشرية للبحث على الأفراد المبحوثين من مدير عام ومدراء الأقسام والشعب والخبراء وموظفي التسويق.

ثامنا: وصف الأفراد المبحوثين ومسوغات اختيارهم

انسجاماً مع منهجية البحث تم توزيع استمارة الاستبيان على الأفراد المبحوثين، بعدد (83) استمارة، وشملت الخبراء والمدراء ومنهم (المدير العام، ومدراء الأقسام والشعب) وموظفي التسويق، وتم استرجاعها بالكامل وبمعدل استجابة 100٪، وكان الدافع لاختيار هذه الفئة من العاملين هو أن القيادة تمثل أهم المقومات الرئيسة التي يتحدد بتطورها وتقدمها أداء أية منظمة وبقدر كفاءتها وخبرتها ومعرفتها التسويقية وإبداعاتها بكافة جوانب الأزمة التسويقية، بقدر نجاحها في إدارتها، فضلاً عن الصلاحيات التي تتمتع بها في اتخاذ القرارات التي يمكن أن تسهم في إجراء تغييرات في مجمل أنشطة المنظمة التسويقية.

ويوضح الجدول (4) سمات الأفراد المبحوثين في المنظمة المبحوثة ومن خلاله يمكن تأشير الآتي:

- نسبة الذكور طغت على نسبة الإناث حيث بلغت (83٪) مقابل (17٪) للإناث.

- وفيما يخص فئات العمر ظهر أن (51٪) من الأفراد المبحوثين تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (26-35) وهي فئة تتسم بالنضج الفكري مما يسهم في إعطاء إجابات معقولة.
- بخصوص المؤهل الأكاديمي فإن (76٪) من الأفراد المبحوثين كان ممن يحمل شهادة البكالوريوس مما تعكس مدى تأهيل هذه الفئة لتقديم إجابات يعول عليها.
- فيما يتعلق بالتخصص الأكاديمي فقد شكلت التخصصات الهندسية والعلوم الصرفة والإدارية العدد الأكبر ضمن الأفراد المبحوثين وبمعدل (25٪) للهندسة و (33٪) للعلوم و (27٪) للإدارة، مما يدل على الدور الفاعل الذي تسهم فيه هذه الفئات في مجمل النشاطات التسويقية لمنظمتهم.
- فيما يخص الخدمة الوظيفية في المنظمة المبحوثة فإن (49٪) من المبحوثين من كانت خدمتهم (11-15) سنة وما يعنيه ذلك من إمتلاك هذه الفئة تصوراً أوسع عن طبيعة أعمال منظمتهم.
- أما فيما يتعلق بالتخصص الوظيفي للمبحوثين فكانت أعلى نسبة لمدير شعبة (51٪) يليه موظفو التسويق (23٪)، وهو ما يمكن أن يعطي مؤشراً لنطاق مساهمة هاتين الفئتين في إدارة الأزمة التسويقية.

الجدول (4)

سمات الأفراد المبحوثين في المنظمة المبحوثة

توزيع الأفراد المبحوثين حسب الجنس												
						المجموع		اناث		ذكور		
						83	%	العدد	%	العدد		
							17	14	83	69		
توزيع الأفراد المبحوثين حسب العمر (سنة)												
المجموع	56 فاكثر		55 – 46		45 – 36		35 – 26		25 فاقل			
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
83	صفر	صفر	5	4	37	31	51	42	7	6		
توزيع الأفراد المبحوثين حسب المؤهل الأكاديمي												
المجموع	دكتوراه		ماجستير		دبلوم عالي		بكالوريوس		دبلوم فني (المعهد)		اعدادية فاقل	
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
83	1	1	2	2	4	3	76	53	12	10	5	4
توزيع الأفراد المبحوثين حسب التخصص الأكاديمي												
المجموع	اخرى فاكثر		مهني		اداري		علوم		هندسي		طبي	
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
83	3	3	8	7	27	22	33	27	25	21	4	3
توزيع الأفراد المبحوثين حسب مدة الخدمة الكلية (سنة)												
المجموع	26 فاكثر		25 – 21		20 – 16		15 – 11		10 فاقل			
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
83	4	3	2	2	15	12	49	41	30	25		
توزيع الأفراد المبحوثين حسب التخصص الوظيفي												
المجموع	موظف تسويق		مدير شعبة		مدير قسم		مدير		خبير			
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
83	23	19	51	42	17	14	7	6	2	2		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

المحور الثاني : المعرفة التسويقية / إطار مفاهيمي

أولاً: مفهوم المعرفة التسويقية

تشكل المعرفة التسويقية رؤية جديدة برزت منذ منتصف القرن الماضي، ومثلت نقلة نوعية في توجهات المنظمات في التركيز على الجوانب التشغيلية التي تمارسها المنظمة للانسحاق للتوجه نحو السوق وأحكامه انصباعاً لحقيقة واجهتها المنظمات العالمية ممثلة بعدم تطابق حساباتها مع توقعات السوق، وبالتالي فشلها في تسويق منتجاتها، الأمر الذي يحتم عليها البحث في ممارسات ومعالجات يمكن استخدامها لتحقيق أهدافها وهو ما يمثل جوهر المعرفة التسويقية وعلى وفق ذلك تناولت الأدبيات مفهوم المعرفة التسويقية نعرض منها ما ذكره (Emlen, 1958, 70) من كونها مجموعة من المفاهيم والأنشطة التي تمثل مجموعها المعرفة التسويقية. وتطرق (الملحم، 2004، 260) إلى تفاصيل المعرفة التسويقية ومن ضمنها المفاهيم التسويقية التي تضم فلسفة التوجه نحو السوق، وتحديد وضعية المنتج في السوق، وتقسيم السوق إلى قطاعات، والاستغلال الأمثل لعناصر المزيج التسويقي، وبناء الولاء للعلامة التجارية، وتنوع المنتج، فضلاً عن الأنشطة التسويقية التي تضم تحديد الأهداف التسويقية، وتخطيط النشاط التسويقي، والتنسيق والتكامل بين الأنشطة التسويقية، والتحفيز، والتقييم والرقابة على النشاط التسويقي، وبحوث التسويق.

وعبر (Rossiter, 2001, 81) عن المعرفة التسويقية بأنها "المهارة التسويقية والتي يصطلح عليها بالمعرفة الفنية (Know-How) والتي تعني التنبؤ والتخطيط والتحليل والإبداع والتحفيز والاتصال والتطبيق والتي تعمل بشكل مباشر عند استخدام هذه المهارة في العمل التسويقي" وتعني أيضاً المعرفة التسويقية (Rossiter, 2002, 15) كل الحدس والتقاليد عن الظواهر التسويقية التي يستخدمها مدراء التسويق والتي بإمكانهم استخدامها في اتخاذ القرارات.

ووصفها (البكري، 2004، 3) بأنها "جوهر" أساسي مهم في انضباط العمل التسويقي، وركيزة موضوعية في صياغة الخطط التسويقية الناجحة المستندة إلى حكمة العقل لقياس متغيرات السوق المختلفة، كونها مصطلحاً معاصراً يعبر عن توجه استراتيجي لإدارة المنظمات الحديثة للتفاعل بصيغ جديدة تتوافق مع الألفية الثالثة التي يدخلها العالم، وأن تلقى القبول لدى زبائنهم.

وتمثل المعرفة التسويقية المورد الرئيسي للمنظمة لخلق واستدامة تطور وتنمية السوق وهي موجودة في ثلاث عمليات تسويق رئيسة هي إدارة تطوير المنتج، وإدارة علاقة الزبون، وإدارة سلسلة التجهيز، وإن المعرفة التسويقية هي "مدى فهم هذه العمليات والذي يمكن قياسه بإدراك العوامل البيئية، والسيطرة عليها، وتطبيق المعرفة في أسواق جديدة" (Lorenzon, et al., 2005, 2).

وعبر عنها (أبو غنيم، 2007، 34) بأنها "عملية توظيف ذهني لما هو متراكم من ممارسات متعارف عليها بين التسويقيين بهدف وضع نظام مهيكل يقوم على العلم والخبرة اللذين ينعكسان على التحسين المستمر للأداء مستنداً بذلك على القيم الأخلاقية التسويقية، والمعارف والمهارات التسويقية، والتدريب المستمر لرجال البيع والتسويق، والخبرة التسويقية، والتنظيم التسويقي الجيد".

ومن خلال استقراء المفاهيم السابقة يلاحظ عدم وجود اتفاق بين تلك الأفكار المقدمة حول مفهوم محدد للمعرفة التسويقية، وقد يرجع ذلك إلى الزاوية التي ينظر إليها الباحثون، وعلى العموم نرى في ضوء تلك الطروحات أن المعرفة التسويقية هي "معلومات مُنظمة قابلة للاستخدام ومن خلالها تُؤلّد المنظمات قيمة ما تملكه من أفكار عقلانية إبداعية، ومعرفة مكتسبة .

ثانياً: أهمية المعرفة التسويقية

يؤمن العديد من مدراء التسويق اليوم بأن البقاء في ميدان المنافسة سيكون متحققاً بامتلاكهم معرفة تسويقية أكثر مما يمتلكها المنافسون وتوضح أهمية المعرفة التسويقية كونها تجعل منظمات الأعمال اقدر على التعامل مع الأزمات التسويقية والفرص التنظيمية، كما تبرز أهمية إدارتها في طريق الحفاظ عليها والاستفادة منها كي تبقى منظمة الأعمال ضمن إطار التنافس.

كما أن المعرفة التسويقية تعد مورداً أساسياً لاتخاذ القرارات التسويقية ويمكن أن تنشأ من ثلاثة مصادر مختلفة هي:

(Shaw, et al., 2001, 127)

- معرفة الزبون.

- معرفة السوق.

- معرفة المنافس.

وتعد المعرفة التسويقية مصدراً أساسياً للتطور الاقتصادي، وبالتالي فالمعرفة التسويقية مهمة للمسوقين، إذ إنها تنبع من ثلاث عمليات رئيسية في التسويق هي إدارة وتطوير المنتجات، وإدارة العلاقة مع الزبون، وإدارة سلسلة التجهيز وعلاقتها بالإبداع التسويقي (Havanich & Droge and Calantone, 2003, 124).

لذا فإن تطبيق المعرفة التسويقية يساعد المنظمة في تحسين خدمة الزبون وتشجيع الابتكار من خلال العصف الذهني، فضلاً عن أنه يساعد على تمييز المعرفة لدى العاملين، ويخفض التكاليف من خلال انسيابية العمل، وكل ذلك سيؤدي إلى زيادة الكفاءة والانتاجية، وزيادة في العائدات المالية وهذا ما ترغب فيه كل منظمة (عبد الرحمن، 2004، 3). كما أن المعرفة التسويقية من شأنها أن تجعل المنظمة قادرة على التحديد الأفضل للزبائن الحاليين وتوجه اهتمامها على نحو أكثر دقة إلى الزبائن المحتملين، إلى جانب أن المعرفة التسويقية ينبغي أن تجهز منظمات الأعمال بفهم أفضل لبيئة العمل الأمر الذي سيجعلها قادرة على رؤية احتياجات الزبائن الجدد المحتملين، وهذا سيشجع منظمات الأعمال للسعي إلى إنتاج منتجات ذات جودة عالية لاقتناع الزبائن الجدد، فضلاً عن أنه ينبغي للمعرفة التسويقية أن تجعل منظمات الأعمال قادرة على تحديد شركاء العمل الأكفاء من أجل بناء قدرات تقود إلى أفكار أكثر ابتكارية ثم جعل المعرفة التسويقية مفاهيمية كمستويات فهم تتراوح من الوعي لعملية التسويق بالعمل بإدارة علاقة الزبون، وإدارة سلسلة التجهيز، وإدارة تطوير المنتجات إلى رقابة مخرجات العملية والسيطرة عليها وفي النهاية استخدام المعرفة التسويقية في أوضاع عمل جديدة (Lorenzon, et al., 2005, 2).

وتأسيساً على ما تقدم نرى أن المنظمات التي تبني مفهوم المعرفة التسويقية، تحاول التركيز على استخدامها باتجاه تحسين وتطوير عملية صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي التسويقي المناسب في المنظمة لأجل مواجهة الأزمات التسويقية التي تتعرض لها.

ثالثاً: فوائد المعرفة التسويقية

تحقق منظمات الأعمال في تطبيقاتها للمعرفة التسويقية جملة من الفوائد تتمثل في: (حجازي، 2005، 35-36)

1- تحسين عملية اتخاذ القرار التسويقي.

2- تنفيذ القرارات التسويقية التي تم اتخاذها بصورة أفضل لجعل المستخدمين:

أ- قادرين على تحقيق المعرفة أكثر فيما يتعلق بوظائف أعمالهم وبالوظائف الأخرى القريبة من وظائفهم.

- ب- قادرين على تحقيق وعي أكثر وخبرة أفضل فيما يتعلق بعمليات التشغيل، ومحتوى وطبيعة المنتجات وحاجات الزبائن وسياسات المنظمة وإجراءاتها، وبما يحدث في موقع العمل في المنظمة.
- ت- قادرين على تحقيق تعاون أكثر فيما بينهم، لكي يميلوا إلى البحث عن طرق وأساليب جديدة لعمل أكثر مهارة.
- 3- زيادة قدرة المنظمة على إرضاء الزبائن بصورة أفضل من خلال تقديم منتجات واستجابات ذات جودة أعلى.
- 4- تحسين الإبداع داخل المنظمة.
- 5- زيادة إنتاجية المنظمة.
- 6- تخفيض التكاليف.
- 7- زيادة في النمو.
- إن فاعلية المعرفة التسويقية هي قرينة النمو والتوسع والنجاح المستمر، والمنظمات التي تمتلك المعرفة التسويقية تسير بسرعة أكبر نحو التقدم والتطور والريادة، في حين أن عدم وجودها يؤدي إلى الضمور والتلاشي وبالتالي فإن تطبيق نظم إدارة المعرفة التسويقية تؤدي إلى الفوائد الآتية (يوسف، 2004، 6):
- 1- امتلاك المعرفة التسويقية وتنوعها يعد معيار مهم لتحديد المركز التنافسي لمنظمات الأعمال عالمياً.
 - 2- منظمات الأعمال المعرفية تصدر قائمة كبريات المنظمات العالمية بفضل ما تمتلكه من رأس المال المعرفي وبالتالي أصبحت إدارة المعرفة التسويقية من أصول المنظمة.
 - 3- الملكية المعرفية أصبحت ميزة تنافسية لمنظمات الأعمال تتفوق بتأثيرها على الميزات التنافسية الأخرى كالجودة والسعر وسرعة التجهيز.
 - 4- تُوفّر المعرفة التسويقية المرونة الكاملة لضمان امتصاص أزمات وصدمات التغيرات التي تحدث في السوق واحتوائها وبالتالي تزداد الثقة والولاء للزبائن وللمنظمة.
 - 5- تعزيز مهارات اتخاذ القرار في ضوء فلسفة إدارة المعرفة التسويقية.
- وتتنامي فائدة المعرفة التسويقية من حيث الأهمية، إذ إنصب التركيز على مدراء التسويق كمستخدمين للمعرفة التسويقية حول الخصائص الرئيسة لمحتوى المعرفة التسويقية، فضلاً عن طريقة التركيز على الزبون والتي ينبغي أن تعيد توجيه الاهتمام إلى مفهوم مقبولة المعرفة التسويقية Acceptability، وإمكانية تحصيلها Affordability، ووفرته أو ميسورتها Availability، والوعي بها وإدراكها Awareness وهو ما يطلق عليه الخصائص الأكثر أهمية لتطبيق 4A's لفائدة المعرفة التسويقية (Uzelac, 2006, 43).
- وعلى وفق ما تقدم فإن منظمات الأعمال في تطبيقها للمعرفة التسويقية تحاول التركيز على استخدامها باتجاه تحسين وتطوير عملية صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي التسويقي المناسب في المنظمة والذي يصب في نفس الاتجاه الفلسفي في استقراء إدارة المعرفة.

رابعاً: مداخل المعرفة التسويقية

وفيما يأتي عرضٌ للمداخل الثلاثة لتوليد المعرفة التسويقية باعتبارها ركناً أساسياً من أركان بحثنا الحالي والتي يبنى عليها التشخيص والتحليل في الجانب الميداني:

1- التوجه نحو السوق

ظهر مفهوم التوجه نحو السوق الذي يعرف أيضاً بالتوجه نحو الزبون، في ظل الأنظمة التي تعتمد على المنافسة، وتسعى منظمات الأعمال من خلاله إلى تقديم المنتجات بجودة وكفاءة تتناسب وحاجات الزبائن وتحقيق رضاهم (الديوه جي، 2000، 457) ويمثل الزبون وفقاً لهذا التوجه الأساس الذي تخطط في ضوء احتياجاته ورغباته الحالية والمستقبلية أنشطة المنظمة وتحقق أرباح المنظمات وبقائها واستمرارها (Hooley et al., 1998, 8). وعرفه (البكري، 2002، 21) بأنه "الفتاح الذي تعتمد عليه المنظمة لتحقيق أهدافها عبر فاعلية أكثر قياساً بالمنافسين في تكامل أنشطتها التسويقية باتجاه تحديد إشباع الحاجات والرغبات للأسواق المستهدفة". وأوضح (Darroch et al., 2004, 10) أن فلسفة التوجه نحو السوق تعني بصورة عامة التعلم حول تطورات السوق ومشاركة هذه المعلومات مع الأفراد الملائمين، وإضافة عروض إلى تغيير السوق. وأكد (Littler, 2005, 10) أن التوجه نحو السوق من شأنه أن يقترح أن المنظمات ذات نظرة نحو الخارج، فتجمع المعلومات الاستخبارية عن المنافسين والزبائن وتوزع هذه المعلومات في أرجاء المنظمة. وعرفه (الضمور و الشمايلة، 2007، 299) بأنه "فلسفة إدارية ينبغي على المنظمة إتباعها لإشباع حاجات زبائنهم من خلال مجموعة من الأنشطة المنسقة التي تؤدي بالمنظمة إلى تحقيق أهدافها".

وبناءً على ما تقدم نرى أن المنظمة التي تتوجه نحو السوق ينبغي أن توازن بين الجوانب الداخلية والخارجية، أي التركيز على العمليات التي بموجبها يخلق توجه نحو السوق قيمة للزبون ومن ثم يحقق فقرة مهمة في افتراض علاقة بين قيمة الزبون وإيجاد قيمة لما لكي المنظمة (أي من خلال الربحية والعوائد المتزايدة)، إذ تستند فلسفة توجه الزبون على أربعة ركائز أساسية وهي السوق المستهدف، وحاجات الزبون، والتسويق المتكامل، والربحية.

2- القدرات المنظمة:

على خلاف التوجه نحو السوق تتخذ طريقة القدرات المنظمة النظرية لتطوير المعرفة التسويقية منظور داخل - خارج أو المنظور المحدد للمنظمة (Srivastava, et al., 2001, 780).

وأيد (Day, 1994, 12) أن أحد الطرق التي تحظى بتأييد لدراسة العمليات الداخلية هي طريقة القدرات، والمنطق لهذه الطريقة هو أن المنظمة التي تمتلك القدرة على التعلم بسرعة حول أسواقها وتتعرف على أساس تلك المعلومات تكون في موقع أفضل يؤهلها لتحقيق ميزة تنافسية.

ولأجل أن تتعلم المنظمة ما يتعلق بحوادث واتجاهات السوق يكون هناك حاجة إلى أن تمتلك عمليات تنظيمية داخلية متطورة، وتضم هذه العمليات الطرق الرسمية وغير الرسمية لجمع ومعالجة معلومات السوق (Vorhies, et al., 1999, 12) ويكون دور العمليات التنظيمية أمراً بالغ الأهمية لفهم الأسلوب الذي فيه يتوضح التعلم التنظيمي، إذ إن التعلم التنظيمي يمكن أن يكون منعكساً في القدرة التنظيمية (Morgan, 2004, 353).

وتم تحديد القدرات التنظيمية (بأعرف - كيف) والتي تنسب إلى قدرة المنظمة لإنجاز وتوسيع إجراءات مخرجاتها المتميزة في خلق منتج ملموس وتقديم خدمة (Dosi, Nelson and Winter, 2000, 12)، وبعبارة أخرى إن القدرة هي التي تملأ الفجوة بين القصد والنتيجة وتملؤها بطريقة من شأنها أن تجعل النتيجة مشابهة بطريقة ما لما كان مطلوباً، وقد استخدم كل من

(Teece and Pisano, 1994, 3) مصطلح القدرات لتأكيد التوجه والاندماج وإعادة تشكيل المهارات الداخلية والخارجية للمنظمة والموارد والكفاءات الوظيفية وفقاً للبيئة المتغيرة على نحو ملائم، وقد أكدوا أن هناك حاجة لفهم قدرات المنظمة بالدرجة الرئيسة من حيث الهياكل التنظيمية والعمليات الإدارية والتي تقدم الإسناد للنشاط الإنتاجي وأشاروا إلى العمليات الإدارية والتنظيمية على أنها الطريقة التي تنجز بها الأشياء في المنظمة وما قد يشار باسم أعمالها الروتينية أو نماذج التطبيق والتعلم، وبالتالي فإن القدرات كمعرفة تنظيمية تكون ممارسة من خلال عمليات منظمة محددة، ومن هنا فالقدرات تكون موضحة في نشاطات عمل اعتيادية وتكون متضافرة على نحو وثيق مع العمليات التنظيمية، وعلى أساس هذا البعد يكون توحيد وتكامل المعرفة المتخصصة لإنجاز مهمة إنتاجية مميزة هو جوهر القدرة المنظمة (Guenzi and Troilo, 2006, 974). إن التوجه نحو السوق من شأنه أن يؤكد على قدرة المنظمة على التعلم حول الزبائن والمنافسين وأعضاء القناة لأجل أن تشعر المنظمة باستمرار وتتصرف على أساس الحوادث والاتجاهات في الأسواق الحالية والمتوقعة من أجل إيجاد قيمة أعلى للزبون، ويكون معتمداً أيضاً على تيسر قدرات التسويق المميزة، والحد الذي إليه تكون القدرة مميزة من شأنه أن يعتمد أيضاً على إمكانية المنظمة على الحصول على المعرفة المتخصصة لدى مستخدميها ودمجها وبهذا الخصوص تكون القدرات التسويقية قد حددت على أنها "العمليات التوحيدية المصممة لتطبيق المعرفة الجماعية، ومهارات وموارد المنظمة مع الاحتياجات المنسوبة للسوق من احتياجات العمل"، الأمر الذي يجعل المنظمة قادرة على إضافة قيمة إلى منتجاتها، وتكيف لأوضاع السوق وتستفيد من فرص السوق، فضلاً عن مواجهة التهديدات التنافسية (Guenzi and Troilom 2006, 988)، وبالتالي فإن قدرات التسويق تكون مطورة عندما يقوم المستخدمون في قسم التسويق بتطبيق معرفتهم ومهاراتهم (مورد غير ملموس) لحل مشاكل التسويق في المنظمة، وبالإمكان تصنيف القدرات التسويقية إلى ثلاثة أنواع (Day, 1994, 13).

- القدرة المنتشرة من الداخل إلى الخارج وتعمل باحتياجات السوق والتحديات التنافسية والفرص الخارجية.
- القدرات المنتشرة من الخارج إلى الداخل والتي تكون نقطة تركيزها على الغالب خارج المنظمة، ويكون هدف هذه القدرات من الخارج إلى الداخل هو ربط العمليات التي تحدد القدرات المنظمة الأخرى بالبيئة الخارجية.
- قدرات لتدوير ودمج وتكامل قدرات داخلية - خارجية وخارجية - داخلية وتكون تطوير الاستراتيجية، وتطور المنتج الجديد، ووضع السعر والشراء، وتلبية طلبات الزبائن، ونشاطات ذات أهمية بالغة يجب أن تُبلَّغ بعمليات تحليل خارجية (خارجية - إلى الداخل) وداخلية (داخلية إلى الخارج).

إن مساهمة القدرات المنظمة بتطوير المعرفة التسويقية هي التي تقدم الإطار لتكامل وتوحيد المعرفة المتولدة ضمن وخارج المنظمة لبناء قدرات تسويقية متميزة والتي تضع المنظمات المدفوعة بالسوق جانباً. والقدرات التي تقدم الإسناد لموقف سوق العمل ليتفوق في المنافسة هي التي يشار لها باسم القدرات المميزة والتي عرفت بأنها "الحزمة المندجة على نحو وثيق من المهارات التكميلية، والتقنية، والمعرفة التي تجعل فريقاً أو مجموعة قادرة على تنفيذ واحدة أو أكثر من العمليات الحيوية على نحو أفضل من المنافس"

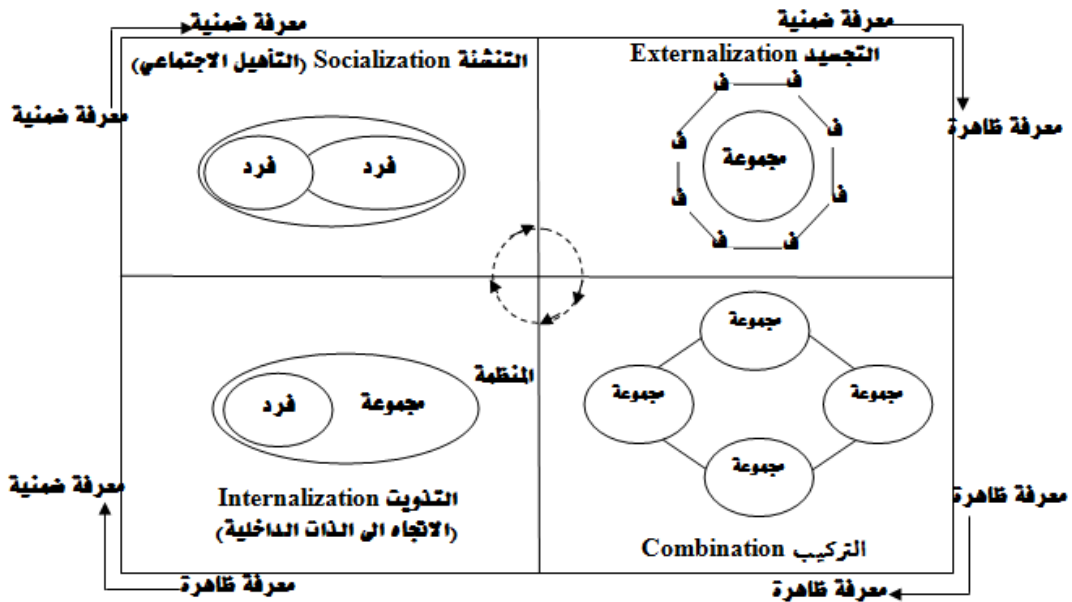
3- إيجاد المعرفة المنظمة

تبين الأدبيات المهمة بإدارة المعرفة أن إيجاد المعرفة المنظمة يأتي من خلال نموذج تحويل المعرفة، ونموذج رأس المال الاجتماعي والتي تكون مركزة داخلياً وخارجياً، ونموذج تحويل المعرفة هي "عملية إتاحة وتضخيم المعرفة التي أوجدها الأفراد، فضلاً عن بلورتها وربطها بنظام معرفة المنظمة" (Nonaka, Vonkrogh and Voelpel, 2006, 1179)، على حين أن نموذج رأس المال الاجتماعي يشير إلى مجموعة الموارد التي تنشأ من الفرد أو مجموعة من الأفراد وجراء علاقاتهم الاجتماعية (Edelman,

59, 2004, et al.)، ولاستكمال هذا التصور نحاول تسليط الضوء على دور تحويل المعرفة في تعزيز المعرفة المنظمة، إذ اقترح (Nonaka, 1994, 16) نموذجاً شاملاً لإدارة السمات الديناميكية للمعرفة المنظمة وهذا يطلق عليه نموذج دورة إبداع المعرفة (SECI) اختصاراً لأربع كلمات تشير إلى عمليات فرعية أربع في دورة إبداع المعرفة هي:

(Internalization), (Combination), (Externalization), (Socialization)

وبها تكون المعرفة الظاهرة (Explicit) والضمنية (Tacit) محولة في كل واحد إلى الآخر وهذا النموذج قدمه Nonaka في عام 1991 في دراسته حول الشركات الخلاقة للمعرفة ثم في كتابه المشترك مع Takeuchi والذي حمل نفس الاسم عام 1995 ويوضحه الشكل (1).



الشكل (1)

نموذج دورة إبداع المعرفة (SECI)

Source: Nonaka, I., and Takeuchi, H. (1995), The Knowledge Creating Company: How Japanese Companies Create the Dynamics of Innovation, Oxford University Press, Oxford, pp.21-23.

وطبقاً لنموذج (SECI) والذي يظهره الشكل (2-8) فإن المعرفة تنشأ من خلال عملية المعرفة الضمنية والمعرفة الظاهرة بما ينتج عنه من دورة لإبداع المعرفة وتتضمن عملية التحويل أربع عمليات فرعية تمثل أنماط التحولات للمعرفة في إطار إنشاء المعرفة (نجم، 2008، 496). ويلاحظ أن إنشاء المعرفة تبدأ بمرحلة التنشئة ثم تتحرك عبر أنماط التحول الأربعة المذكورة أعلاه، ويعد النمطان التجسيد والتذويت أهم مرحلتين من مراحل عملية تحويل المعرفة لأنهما تتطلبان الالتزام الشخصي من قبل الفرد (حجازي، 2005، 85). ويمكن توضيح العمليات الأربع لنموذج (SECI) كما يأتي:

أ- التنشئة: وهي العملية التي يتم من خلالها خلق معرفة ضمنية توليفية عن طريق تبادل الخبرات والأفكار والمهارات الفنية بين الأفراد وبعضهم البعض.

ب- التجسيد: أي تجسيد المعرفة الضمنية وتحويلها إلى معرفة ظاهرة، ويتم ذلك من خلال عملية الاتصال التي تستخدم اللغة في الحوار والتأهيل الاجتماعي وفي الممارسة فإن التجسيد يكون مدعوماً بعاملين هما:

- الأول: نقل المعرفة الضمنية إلى ظاهرة .

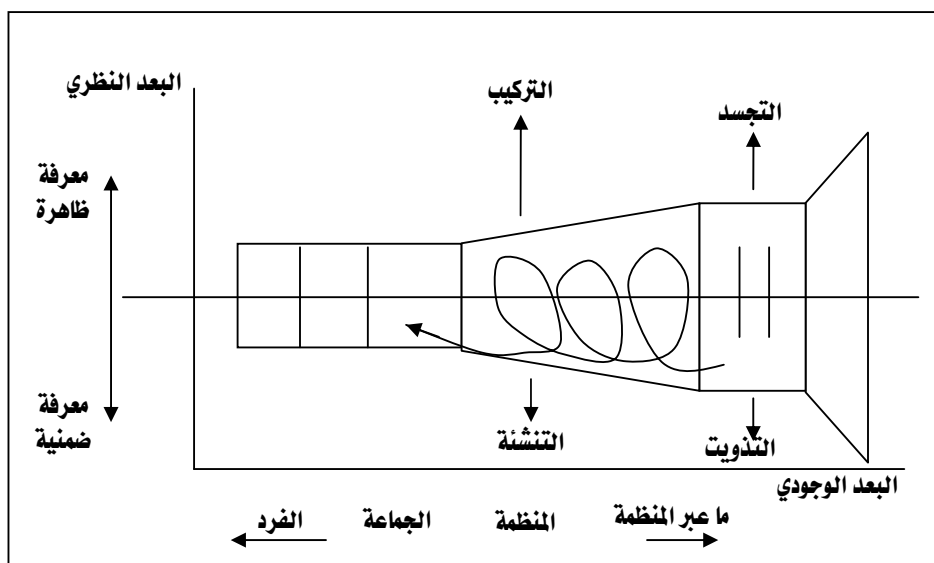
- الثاني: التفاعل الخلاق والكثيف في أعمال أو فرق المنظمة .

ت- التركيب: حيث يتم تحويل المعرفة الظاهرة خلال الدمج والتصنيف وهو ما يعني معرفة ظاهرة جديدة، فالمعرفة الظاهرة المتولدة في عملية التجسيد تتجاوز الجماعة إلى معرفة ظاهرة أكثر تطوراً، وفي مرحلة التركيب يكون التعويل على ثلاث عمليات، تركيب وتكامل المعرفة الظاهرة بالمعرفة المتاحة من داخل وخارج المنظمة، واستخدام أساليب نشر المعرفة بين أفراد المنظمة.

ث- التذويت: يتم فيها خلق معرفة ضمنية جديدة من المعرفة الظاهرة عن طريق إضفاء الصفة الذاتية عليها والتي تتم عن طريق عملية التعلم وتستخدم معرفة ظاهرة مثل الإرشادات والأدلة والقصص التي يتم تداولها شفهاً كلما أمكن ذلك. وعن طريق هذه العملية المستندة على الممارسة والتمرين والتعلم داخل العمل يصبح الفرد في كينونة أكبر مرة أخرى والوصول إلى معرفة الجماعة والمنظمة ككل.

ولقد أشارت نظرية Nonaka & Takeuchi إلى ضرورة أن نتذكر دائماً وجود بعدين لتوليد المعرفة هما: البعد النظري المعرفي والبعد الوجودي، وضمن هذين البعدين يحدث لولب إنشاء المعرفة KnowledgeSpiral والذي يظهره الشكل (2)

(حجازي، 2005، 86).



الشكل (2)

لولب إنشاء المعرفة المنظمة

المصدر: حجازي، هيثم علي (2005) إدارة المعرفة، مدخل نظري، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص8.

من الشكل (1) يتضح أن هذا اللولب ينشط حينما يحدث التفاعل بشكل ديناميكي بين المعرفة الضمنية وبين المعرفة الظاهرة، انطلاقاً من مستوى البعد الوجودي الأدنى إلى البعد النظري المعرفي صعوداً، بمعنى آخر، فإن التفاعل بين المعرفة الظاهرة والمعرفة الضمنية يصبح أكبر من حيث الحجم في أثناء تحرك اللولب إلى الأعلى على مستوى البعد الوجودي. وهكذا فإن إنشاء المعرفة المنظمة تمثل عملية لولبية تبدأ عند المستوى الفردي وتتحرك إلى الأعلى من خلال توسيع مجتمعات التفاعل التي تمر عبر الأقسام والدوائر (الجماعة) والمنظمة، وعبر المنظمة (حجازي، 2005، 8).

المحور الثالث : تشخيص وتحليل مداخل المعرفة التسويقية

أولاً: تشخيص مداخل المعرفة التسويقية

من معطيات الجدول (5) تشير إلى الآتي:

1- تبين من تحليل العوامل (X1-X7) التي تقيس مدخل التوجه نحو السوق أن المعدل العام لمدخل التوجه نحو السوق كان في الاتجاه الإيجابي حسب إجابات الأفراد المبحوثين، إذ تبين أن (70.73٪) من الإجابات جاءت بدرجة أتفق تماماً وأتفق، وبالمقابل كانت الإجابات الأخرى بعدم الاتفاق وبمعدل (8.06٪)، وللمحايد (21.18٪)، ويدعمه قيمة الوسط الحسابي (3.89)، وبانحراف معياري (0.84718). وهناك عوامل عدة ساهمت في إيجابية هذا المدخل أولها أن الزبون يمثل محور اهتمام المنظمة المبحوثة عند تخطيط أنشطتها التسويقية والمتمثلة (X1) وباتفاق (88٪)، والثاني هو أن المنظمة المبحوثة تعد ثقافتها مدخلاً لتعزيز قيمة زبائنها، والمتمثلة (X2) وباتفاق (80.7٪)، والثالث هو أن المنظمة المبحوثة تعد فلسفة التوجه نحو السوق جزءاً من التوجه الإستراتيجي لها والمتمثلة (X3) وباتفاق (77.2٪) وبوسط حسابي (4.3012)، (4.2771)، (3.8916) على التوالي، وبانحراف معياري (0.8317)، (0.91483)، (0.62493) على التوالي.

2- بلغ الاتفاق العام للعوامل (X16-X22) التي تقيس مدخل إيجاد المعرفة المنظمة (64.19٪)، وبالمقابل جاءت الإجابة المعارضة بمعدل (13.39٪)، والمحايدة (22.38٪) ويدعم ذلك وسط حسابي (3.735) وانحراف معياري (0.96321)، أما أبرز العوامل التي أسهمت في إغناء هذا المدخل فكانت (X20) والمتمثلة بلجوء المنظمة المبحوثة إلى استخدام المصادر الخارجية في الحصول على المعرفة، باتفاق قدره (85.9٪)، ووسط حسابي (4.2530)، وانحراف معياري (0.93500).

واتساقاً مع ما تقدم يمكن تأشير بعض الحقائق في ضوء نتائج الوصف والتشخيص السابقة كالآتي:

1- جاء ترتيب مدخل القدرات التسويقية في المرتبة الأولى وباتفاق (72.59٪) ويعود ذلك إلى أن القدرات التسويقية للمنظمة المبحوثة تتلاءم مع احتياجات السوق سعياً لتعزيز قيمة منتجاتها، فضلاً عن إمكانية الاستفادة من فرصة مواجهة التهديدات التنافسية.

2- جاء مدخل التوجه نحو السوق على المرتبة الثانية وباتفاق (70.73٪)، ويعود ذلك إلى أن فلسفة التوجه نحو السوق هي جزء من التوجه الإستراتيجي للمنظمة المبحوثة، فضلاً عن أن الزبون يمثل محور اهتمام المنظمة المبحوثة عند تخطيط أنشطتها التسويقية.

3- جاء مدخل إيجاد المعرفة المنظمة في المرتبة الأخيرة وباتفاق (64.19٪) ويعود ذلك إلى أن المنظمة المبحوثة لا تخصص الموارد اللازمة لتعلم عاملها، فضلاً عن أنها لا تبدي اهتماماً بالأفكار التي يقدمها العاملون فيها حول أنشطتها التسويقية.

التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمعرفة التسويقية

129

ثانياً: اختبار فرضيات البحث

1- اختبار مربع كاي (Chi square)

يسعى هذا الاختبار لمعرفة العلاقة التوافقية بين مداخل المعرفة التسويقية .
تجسد هذه العلاقة الفرضية الثانية التي تشير إلى أنه لا توجد علاقة توافقية معنوية بين مداخل المعرفة التسويقية.
أ- توفر معطيات الجدول (7) العلاقة التوافقية المعنوية لمداخل المعرفة التسويقية .

الجدول (6)

العلاقة التوافقية لمتغيرات المعرفة التسويقية

الاختبار		التوجه نحو السوق		القدرات التسويقية		إيجاد المعرفة المنظمة	
المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية
106.446	11.3449	81.867	11.3449	120.795	13.2767		
0.000		0.000		0.000			
Chi-square							
Asymp. Sig.							

N=83

المعنوية عند مستوى (0.01)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

من معطيات الجدول (6) يتضح:

- أن قيمة اختبار كاي المحسوبة لمدخل التوجه نحو السوق بلغت (106.446) وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (11.3449) عند مستوى معنوية (0.01)، مما يشير إلى وجود علاقة توافقية عالية المعنوية لمتغير التوجه نحو السوق لبعد المعرفة التسويقية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Darroch et al., 2004,5) مما يدل على اعتماد الباحثين في إدارة أزماتهم التسويقية على التوجه نحو السوق لأنه يقدم معرفة خارجية مطلوبة لبناء قدرات تسويقية من خلال جمع معلومات السوق وتوزيعها على كل الوظائف ضمن المنظمة وإجراء الاستجابة القائمة على أساس هذه الاستخبارات أو المعلومات.

- إن قيمة اختبار كاي المحسوبة لمدخل القدرات التسويقية بلغت (81.867) وهي أكبر من القيمة الجدولية (11.3449) عند مستوى معنوية (0.01)، مما يدل على وجود علاقة توافقية عالية المعنوية لمتغير القدرات التسويقية لبعد المعرفة التسويقية، وتعكس هذه النتيجة طبيعة إجابات الباحثين عن قدراتهم التسويقية للحصول على معرفة تسويقية داخلية، أي التركيز على العمليات الداخلية من خلال التوجه نحو السوق وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Day, 1994, 4).

- إن قيمة اختبار كاي المحسوبة لمدخل إيجاد المعرفة المنظمة بلغت (120.795) وهي أكبر من القيمة الجدولية (13.2767) عند مستوى معنوية (0.01)، مما يدل على وجود علاقة توافقية عالية المعنوية لمتغير إيجاد المعرفة المنظمة لبعد المعرفة التسويقية. وتعكس هذه النتيجة طبيعة إجابات الباحثين حول توليد المعرفة الداخلية والخارجية وتوزيعها والمشاركة بها وتحولها، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Halliday & Benjamin, 2007, 8).

وتعكس هذه النتائج وجود علاقة توافقية معنوية لمداخل المعرفة التسويقية لهذا ترفض الفرضية العدمية الثانية التي تنص على أنه لا توجد علاقة توافقية معنوية لمداخل المعرفة التسويقية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة توافقية.

2- اختبار Runs

إن هذه الفقرة تنصرف إلى اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على أنه لا تتفاوت معنوياً كل من مداخل المعرفة التسويقية ونوضح تفاصيل هذا الاختبار بالجدول (7).

الجدول (7)

نتائج اختبار Runs للفرضية الرئيسة الرابعة

عدد المقدر من البيانات	عدد المشاهدات	الاحتمالية (P)	قيمة (K)	المتغيرات
39.3133	33	0.1305	3.8967	التوجه نحو السوق
41.1446	32	*0.0367	3.7605	القدرات التسويقية
40.7590	34	0.1190	3.7349	إيجاد المعرفة المنظمة

N=83

المنعوية عند مستوى (0.05)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

ومن معطيات الجدول (7) يتبين ما يأتي:

- أي إدراك نحو إيجاد المعرفة أن قيمة اختبار Runs (K) لمدخل التوجه نحو السوق المحسوبة بلغت (3.8967)، وهي غير معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، إذ بلغ العدد المشاهد من البيانات (33) والعدد المقدر (39.3133) وبهذا تكون بيانات متغير التوجه نحو السوق لا تمتاز بالعشوائية التامة في الانتخاب والاستقلالية التامة عن باقي متغيرات الدراسة، وهذا يدل على أنه لا يوجد لدى المنظمة المبحوثة أي إدراك نحو التوجه للسوق بشكل منعزل عن باقي متغيرات الدراسة.
- قيمة اختبار Runs (K) لمدخل القدرات التسويقية المحسوبة بلغت (3.7605)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، إذ بلغ العدد المشاهد من البيانات (32) والعدد المقدر (41.1446) وبهذا تكون بيانات متغير القدرات التسويقية تمتاز بالعشوائية التامة في الانتخاب والاستقلالية التامة عن باقي متغيرات الدراسة، مما يشير إلى تأثيراتها الكبيرة، وهذا يدل على أنه يوجد لدى المنظمة المبحوثة إدراك نحو القدرات التسويقية بشكل منعزل عن باقي متغيرات الدراسة.
- قيمة اختبار Runs (K) لمدخل إيجاد المعرفة المنظمة المحسوبة بلغت (3.7349)، وهي غير معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، إذ بلغ العدد المشاهد من البيانات (34) والعدد المقدر (40.7590) وبهذا تكون بيانات متغير إيجاد المعرفة المنظمة لا تمتاز بالعشوائية التامة في الانتخاب والاستقلالية التامة عن باقي متغيرات البحث، وهذا يدل على أنه لا يوجد لدى المنظمة المبحوثة المنظمة بشكل منعزل عن باقي متغيرات البحث.

وتعكس جميع هذه النتائج وجود تفاوت معنوي لكل مداخل المعرفة التسويقية، لهذا ترفض الفرضية العدمية الثالثة التي تنص على أنه لا تتفاوت معنوياً مداخل المعرفة التسويقية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تفاوت.

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- كشفت نتائج التحليل الوصفي لمداخل البحث عن تركيز إجابات الأفراد المبحوثين في الاتجاه الإيجابي وبدرجة موافق وموافق تماماً وبنسب متفاوتة، وإن مساهمة المعرفة التسويقية في نجاح واستمرار المنظمة المبحوثة تتأني من مساهمة القدرات التسويقية، والتوجه نحو السوق، وإيجاد المعرفة المنظمة على التوالي.
- 2- أوضحت نتائج اختبار مربع كاي، وجود علاقة توافقية معنوية بين مداخل المعرفة التسويقية.

3- أوضحت نتائج اختبار Runs أن هناك تفاوت معنوي بين مداخل المعرفة التسويقية ، علماً أن هذا التفاوت جاء متبايناً حسب ما أقرته النتائج، إذ تبين أن القدرات التسويقية، أكثر تفاوتاً معنوياً ، والسبب يعود إلى أن تبني المعرفة التسويقية ينعكس إيجابياً ومن خلال القدرات التسويقية التي تتمثل بالمهارات والموارد وجودة المنتجات والتسليم، وتقديم الخدمات، والبيئة التسويقية لتساهم في نجاح واستمرار المنظمة المبحوثة.

ثانياً: المقترحات

- 1- إيلاء المنظمة المبحوثة إهتماماً بوضع نظام معلومات تسويقية يفضي إلى معرفة تسويقية. متكامل للمنظمة تكون مهمته تحليل المنظمة وتقييمها سنوياً لتحديد المخاطر والفرص وقياس أداء العاملين ودرجة رضاهم.
- 2- ينبغي على المنظمة المبحوثة التي تتوجه نحو السوق أن توازن بين الجوانب الداخلية والخارجية، أي تركز على العمليات التي بموجبها يولد توجه نحو السوق قيمة للزبون ومن ثم يحقق قفزة مهمة في افتراض علاقة بين قيمة الزبون وبين إيجاد قيمة للملكي المنظمة أي من خلال الربحية والعوائد المتزايدة.
- 3- ينبغي على إدارة المنظمة المبحوثة إذا ما أرادت النجاح والبقاء ومواجهة المشاكل التسويقية أن تركز على المعرفة التسويقية وذلك لأنها الحجر الأساس لنجاح الإجراءات المتخذة في جميع المشاكل التسويقية التي تظهر فضلاً على أنها تحسن من عملية صنع القرارات التسويقية المناسبة .
- 4- أن تبادر المنظمات العراقية ومنها المنظمة المبحوثة إلى الاستفادة من المعرفة التسويقية ومحاولة السعي للانفتاح على الأسواق المحلية والعالمية ومن ثم خدمة زبائنها.
- 5- ينبغي على مديري التسويق والأكاديميين في المنظمة المبحوثة إلى الاستفادة من نتائج هذا البحث في رسم استراتيجيات تسويقية واقعية تساهم في تطوير المنظمة المستقبلية.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1- أبو غنيم، أزهار نعمة عبد الزهرة، 2007، المعرفة التسويقية وتكنولوجيا المعلومات وأثرها في الأداء التسويقي، دراسة حالة في الشركة العامة للسمنت الجنوبية، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة أعمال، غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- 2- حمودة، هدى، 2005، نحو آفاق الإصلاح والتطوير الإداري لأداء الأعمال إلكترونياً عبر شبكة الانترنت، مجلة شؤون الشرق الاوسط (مركز بحوث الشرق الاوسط - جامعة عين شمس)، العدد الخامس عشر، جمهورية مصر العربية.
- 3- الضمور، هاني حامد، والشميلة، حمزة نبه، 2007، التوجه التسويقي لدى مؤسسات التعليم العالي في الأردن، دراسة تحليلية ميدانية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 3.
- 4- الملحم، صالح بن عبدالله، 2004، إمكانية تبني وتطبيق المعرفة التسويقية الحديثة وأثرها على الأداء في القطاع الصناعي السعودي، مجلة هجر، الغرفة التجارية الصناعية بالاحساء - المملكة العربية السعودية.
- 5- البكري، ثامر ياسر، 2004، إدارة المعرفة التسويقية باعتماد استراتيجية العلاقة مع الزبون، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن.

<http://www.scribd.com/doc/848/722/..276/k>

- 6- البكري، ثامر ياسر وسليمان، أحمد جاسم، 2006، إدارة المعرفة التسويقية وانعكاساتها على العلاقة مع الزبون لتحقيق الميزة التنافسية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة العلوم التطبيقية الأردنية، الأردن.
- 7- يوسف، عبد الستار حسين، 2004، إدارة المعرفة كأداة من أجل البقاء والنمو، المؤتمر العلمي السنوي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.
- 8- الديوه جي، أبي سعيد، 2000، المفهوم الحديث لإدارة التسويق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 9- حجازي، هيثم علي، 2005، إدارة المعرفة: مدخل نظري، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 10- العلي، عبد الستار، وقنديلجي، عامر ابراهيم، والعمرى، غسان، 2006، المدخل إلى إدارة المعرفة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- 11- نجم، عبود نجم، 2008، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، مؤسسة الوراق، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً: المصادر الاجنبية

- 1- Darroch, S., Miles M.P., Jardine, A., and Cooke, E.F., 2004, The Definition of Marketing and its Relationship to Market Orientation: An Extension of Cooke, Rayburn and Abercrombie, 1992, Journal of Marketing Theory and Practice, (Fall).
- 2- Day, G.S., 1994, The Capabilities of Market Driven Organizations, Journal of Marketing, Vol. 58, No. 4.
- 3- Edelman, L.F., Bresnen, M., Newell, S., Scarbrough, H., and Swan J., 2004, The Benefits and Pitfalls of Social Capital: Empirical Evidence from Two Organizations in the United Kingdom, British Journal of Management, Vol. 15.
- 4- Emlen, W.J., 1958, Let Us Export Marketing Know-how, Harvard Business Review, 36 (Nov. - Dec.).
- 5- Grant, R.M., 1996 (b), Prospering in Dynamically-Competitive Environments: Organizational Capability and Knowledge Integration, Organizational Science, Vol. 7, July - August.
- 6- Guenzi, Paolo and Troilo, Gabriele, 2006, Developing Marketing Capabilities for Customer Value Creation Through Marketing - Sales Integration, Industrial Marketing Management, Vol. 35.
- 7- Hanvanich, Sanghthet and Droge, Camelia and Calantone, Roger, 2003, Reconceptualizing The Meaning and Domain of Marketing Knowledge, Journal of Knowledge Management, Vol. 7, No. 4.
- 8- Holm, Ulf and Sharma, D., Deo, 2006, Subsidiary Marketing Knowledge and Strategic Development of the Multinational Corporation, Journal of International Management, No. 12.
- 9- Kok, J.A. and Vanzyl, DC.R., 2002, The Relationship Between Knowledge Management and Business Intelligence and Customer Relationship Management. Jako@iw.ran.ac.za.
- 10- Morgan, Robert E., 2004, Market-Based Organizational Learning: Theoretical Reflections and Conceptual Insights, Journal of Marketing Management, Vol., 20.
- 11- Nonaka, 1994, A Dynamic Theory of Organizational Knowledge Creation, Organizational Science, Vol., 5, No. 1., (Febr).
- 12- Nonaka, I. Von Krogh and Voepel, S., 2006, Organizational Knowledge Creation Theory: Evolutionary Paths and Future Advances, Organization Studies, Vol., 27, No. 8.
- 13- Rossiter, John R., 2001, What is Marketing Knowledge, Marketing Theory Articles, London, Vol. 1.
- 14- Shaw, M.J., Subramanian, C., Tan, G.W., and Welge, M.E., 2001, Knowledge Management and Data Mining for Marketing, Decision Support Systems, issue 31.
- 15- Srivastava, R.K., Fahey, L. And Christensen, H.K., 2001, The Resource-Based View and Marketing: The Role of Market-Based Assets in Gaining Competitive Advantage, Journal of Management, Vol. 27.
- 16- Teece, D., and Pisano, 1994, The Dynamic Capabilities of Firms: An Introduction: Industrial and Corporate Change, Vol., 3, No. 3.
- 17- Uzelac, Nikola, 2006, Marketing Knowledge Usefulness in a Quest for the User Perspective Approach, Economic Annals, No. 170, July-September.

- 18- Lorenzon, Antonio, & Baalen, Peter J. van, and Pilotti, Luciano, 2005, Marketing Knowledge Management in Strategic Adoption of CRM Solutions: Global Supports and Applications in Europe, Working Paper, No. 3 – gennaio – Università di Milano, Italy.
<http://www.economia.unimi.it>
- 19- Rossiter, John R., 2002, Introduction to the Special Issue on Marketing Knowledge, Marketing Theory Articles, London.
- 20- Baker, Michael, J., 2000, Marketing Strategy and Management, 3rd edition, Macmillan Business, London.
- 21- Davenport T.H. and Prusak L., 1998, Working Knowledge: Managing What Your Organization Knows, Harvard Business School Press, Boston, MA, U.S.A.
- 22- Hooley, Graham J., Saunders, John, A., and Piercy, Nigel F., 1998, Marketing Strategy and Competitive Positioning, Prentice-Hall, Europe.
- 23- Littler, Dale, 2005, Market Orientation, Blackwell Encyclopaedic Dictionary of Marketing.

نحو تعزيز العلاقة بين الاقتصاد القائم على المعرفة والتطور المالي لدعم الاقتصاد الرقمي الجديد

Enhancing the relationship between knowledge-based economy and financial development to support the new digital economy

د. لمياء عماني د. وفاء حمدوش

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة العلاقة التفاعلية بين التطور المالي والاقتصاد القائم على المعرفة من خلال الترابط بين المؤشرات التي تُعرّف عن كليهما. ولقد تم الاعتماد على الأبعاد الحديثة للتطور المالي ذات الصلة بالتقدم التكنولوجي من جهة وبركائز اقتصاد المعرفة من جهة أخرى متمثلة في التكنولوجيا المالية، الصيرفة المحمولة، الشمول المالي والمالية الاجتماعية. بنيت هذه الدراسة من الناحية النظرية على واحدة من النظريات المفسرة للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال تمويل الابتكار التكنولوجي، ولقد توصلت الدراسة إلى أن تعزيز هذه العلاقة التفاعلية ذات الاتجاهين من شأنه أن يسهم في صعود أكبر للاقتصاد الرقمي الجديد لمصلحة الفئات التي ظلت طويلا في دائرة الاستبعاد المالي من خلال تعميم المكاسب الرقمية.

الكلمات المفتاحية

تطور مالي، اقتصاد قائم على المعرفة، اقتصاد رقمي جديد، ابتكار، مكاسب رقمية

Abstract

The aim of this study is to discuss the interactive relationship between financial development and the knowledge economy through the interconnection between indicators that define each of them. The modern dimensions of financial development related to technological progress on the one hand and the pillars of the knowledge economy on the other, such as financial technology, mobile banking, financial inclusion and social finance, have been relied on. This study was built on one of the theories explaining the relationship between financial development and economic growth through the financing of technological innovation. The study concluded that the promotion of this interactive two-way relationship would contribute to a greater rise of the new digital economy for the benefit of those who have long been in the circle of financial exclusion through the generalization of digital gains.

Keywords

Financial development, knowledge-based economy, new digital economy, innovation, digital gains.

مقدمة

هناك حاجة لإعادة تعريف التطور المالي أو بالأحرى إعادة التفكير وفتح النقاش بشأن مؤشرات قياس التطور المالي، وذلك بسبب التغير الديناميكي في بيئة الأعمال عموما وداخل الصناعة المالية بشكل خاص. ذلك أن تكلفة تنفيذ المعاملات قد انخفضت كثيرا، وشكل المخاطر وطرق التغطية منها قد تغيرا في ظل الابتكار المالي والانفتاح وتغير معهما شكل الوساطة المالية، كما أن التعامل مع المعلومات بدوره قد أخذ منحى مغايرا في ظل التكنولوجيا الرقمية سواء من حيث إنتاجها وتوزيعها والسيطرة عليها أو من حيث تكلفة وإمكانية الحصول عليها أو عدم تماثلها بين مختلف المتعاقدين. من جانب آخر تتوالى سلسلة التحولات الراديكالية للاقتصاديات تصاعديا نحو مزيد من التبنى لأدوات المعرفة والرقمية، ولا يمكن أن يحدث هذا الانتقال بشكل سليم وآمن دون مساهمة الشركات الناشئة الابتكارية والمقاولات الصغيرة ورأس المال الخاص. إنها المساهمة التي تحتاج إلى تمويل واسع من النظام المالي ليس فقط بالاعتماد على مكوناته التقليدية: النظام البنكي والأسواق

المالية ولكن من خلال توجهات جديدة كالشمول المالي والاحتواء الاجتماعي وعبر كيانات جديدة كشركات التكنولوجيا المالية أو خدمات جديدة تنخرط في تقديمها الكيانات التقليدية كالصيرفة المحمولة.

إشكالية البحث

ضمن هذا السياق من التغيرات الاقتصادية والمالية والتقدم التكنولوجي والتحول نحو اقتصاد المعرفة الأكثر تطوراً يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لتعزيز العلاقة بين التطور المالي بمؤشرات الحديثة والاقتصاد القائم على المعرفة أن يساهم في دعم صعود الاقتصاد الرقمي الجديد؟ وماهي المكاسب والمخاطر الناتجة عن هذا التحول؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى إظهار الروابط التي تعزز العلاقة بين التطور المالي والاقتصاد القائم على المعرفة، والتي تتركز في مجملها حول التكنولوجيا ودورها في دعم التطور المالي ثم إسهام هذا التطور بدوره في تمويل الابتكارات التي تشكل واحدة من الركائز الأساسية للاقتصاد القائم على المعرفة. إن التطور التكنولوجي وانعكاساته على التطور المالي واقتصاد المعرفة يمكن أن تكون له تأثيرات اجتماعية تشكل جزءاً من المكاسب الرقمية.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز العلاقة بين التطور المالي واقتصاد المعرفة باعتبارها علاقة تفاعلية متداخلة، وهي علاقة ذات جذور في الفكر الاقتصادي والمالي، وقد تم الإشارة إليها منذ بدايات القرن الماضي من خلال "شومبيتر Schumpeter" الذي طرح فكرة دور النظام المالي في تخصيص الموارد وبالتالي مساهمة التطور المالي في النمو الاقتصادي من خلال تمويل الابتكار. إن التطور التكنولوجي والتقني الحاصل قد أسهم في إعادة تعزيز هذه العلاقة من خلال دور الرقمنة في تحديث الأنظمة المالية ودور هذه الأخيرة في تمويل الابتكارات، خاصة ذات الطابع التكنولوجي وانعكاس كل ذلك على الفئات الاجتماعية المختلفة.

تقسيمات البحث:

لنناقش هذه الإشكالية اقترحنا عرض ثلاث نقاط أساسية:

أولاً - مناقشة مفهوم اقتصاد المعرفة من خلال الأبعاد أو الركائز المعتمدة من قبل البنك الدولي في بناء مؤشر الاقتصاد القائم على المعرفة.

ثانياً - اقتراح تعريف موسع للتطور المالي يتجاوز المؤشرات التقليدية نحو تعريف يتمحور حول أثر التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي على الصناعة المالية وإمكانية أن يدعم التطور المالي - وفق هذا التعريف الموسع - الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال توسيع دائرة التمويل للابتكار وللثروات المستبعدة مالياً.

ثالثاً - تحليل العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد القائم على المعرفة والتطور المالي والتي يسمح تعزيزها بصعود الاقتصاد الرقمي الجديد وفق منظور التحول الرقمي الذكي لتعميم المكاسب الرقمية في ظل الحد من المخاطر الرقمية.

أولا - الاقتصاد القائم على المعرفة

إذا أردنا تقييم السياق العام الذي في ظله نشأ وتطور اقتصاد المعرفة فيمكن رصد عوامل أساسية⁽¹⁾ متمثلة في التطورات الديناميكية التي تحدث في ظل النظام الرأسمالي ومختلف الثورات التي تنشأ داخله ذات الأبعاد المعرفية المرحلية، بالإضافة إلى مرحلة العولمة التي تعد بجد ذاتها من مراحل التطور الرأسمالي. وضمن هذه التحولات ازداد المحتوى المعرفي في إنتاج السلع والخدمات في تقاطع مع تزايد الاتصال الشبكي وتطور مشاريع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، هذه الأخيرة عملت على تعزيز الاندماج العالمي للاقتصاديات المختلفة ضمن اقتصاد المعرفة، حتى أنها عُدَّت البوابة الأساسية للدخول إليه.

1 - العوامل الداعمة للاقتصاد القائم على المعرفة

- يمكن اختصار أهم التحولات الهيكلية التي رافقت صعود الاقتصاد القائم على المعرفة في⁽²⁾:
- دور تكنولوجيا المعلومات في الانتقال من التمرکز إلى الانتشار ومن النمطية إلى التنوع، بحيث لم تعد المعلومات حكراً على الشركات الكبرى أو غيرها ولم تعد هناك أنماط إنتاجية سائدة بعينها.
 - دور التحول الرقمي في تعديل سلسلة القيمة ودورة حياة المنتج والتوجه المتزايد نحو الانفتاح، من تدويل الإنتاج إلى عولته، إلى الدخول في سلاسل القيمة العالمية، لقد أصبح تصميم المنتجات قائماً على تلقي ردود أفعال سريعة من الزبائن بهدف التعديل قبل طرح المنافسين لمنتجات بديلة، كما أن سلاسل القيمة أصبحت أقصر وتم اختزال الكثير من التكلفة.
 - أثر بارز على المورد البشري وتأهيله، وتحول البطالة من مشكلة كمية إلى مشكلة نوعية، بسبب الحاجة الملحة إلى الكفاءات ذات المؤهلات والمهارات.
 - التأثير على الأنظمة المالية الوطنية من خلال الدعوة إلى التحرير المالي لمواكبة تدويل وعولمة الإنتاج والتسويق، ورغم الآثار السلبية التي قد تنشأ عن ذلك إلى أن التحرير المالي كان ضروريا لدعم النمو الاقتصادي والتطور المالي في ظل التحولات التي فرضتها التكنولوجيا والرقمية.
 - إيجاد نظم جديدة لخلق القيمة، من خلال تعدد مصادر القيمة (أو الثروة) بعد أن كان رأس المال يشتري المعرفة ويوظفها في خدمة خطوط الإنتاج وعملية التراكم، أصبحت المعرفة (رأس المال المعرفي والمعلومات) مصدراً قائماً بذاته للقيمة.

2 - ركائز الاقتصاد القائم على المعرفة

حسب البنك الدولي فإن المكونات الأربعة لمؤشر اقتصاد المعرفة (أو كما تعرف بركائز اقتصاد المعرفة) تتمثل فيما يلي⁽³⁾:

1. **الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية:** وتشمل جودة التنظيم، الحوكمة وسيادة القانون، قيود التعريف الجمركية... إن الإطار العام لسياسة الدولة من شأنه أن يؤثر على (1) الاستثمار في النظام التعليمي ورأس المال البشري (2) بناء

(1) محمد سيد سلطان (2016). تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحقيق اقتصاد المعرفة: آليات الاندماج ومتطلبات النمو المعرفي، المنتدى الإعلامي السنوي الرابع، الرياض.

(2) مصطفى عبد العظيم، اقتصاد المعرفة.. التحول الثالث في تاريخ تطور المجتمعات البشرية، تاريخ النشر 2017/2/10، تاريخ التصفح <http://www.alittihad.ae/details.php?id=8410&y=2017&article=full>, 2018/7/1

(3) المصدر الأساسي لهذه المعلومات هو البنك الدولي كما يمكن تصفح: التعلم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي تحديات للبلدان النامية: تقرير البنك الدولي 26001، ترجمة محمد طالب السيد، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة 2008.

القدرات الابتكارية (3) الصعود بالبنية التحتية لمنظومة الإعلام والاتصال (4) تهيئة البيئة الاقتصادية الاستثمارية التي تسهل عمل السوق. وهذا كله من شأنه أن يشجع مساهمة القطاع الخاص (يمكن استفادة المقاولات الصغرى والمشروعات الناشئة ذات الطابع الابتكاري)⁽¹⁾. تعبر هذه الركيزة ضمن المؤشر المشار إليه سابقاً -والتي يُستدل من خلالها عن درجة التطور المعرفي للاقتصاد- عن بيئة الأعمال ودرجة نضجها وجودة الحوكمة التي تديرها، وبالتالي فهي بمثابة حلقة الربط بين التطور المالي الذي لا يحدث دون نظم مؤسساتية مناسبة والاقتصاد القائم على المعرفة، من ناحية أخرى نلاحظ أن هذه الركيزة البنائية تشكل الأساس لبقية الركائز التي سنأتي عليها لاحقاً.

2. التعليم ورأس المال البشري: غالباً يقاس ويستدل عليه بمعدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية. لقد قدّر الخبراء الاقتصاديون في التنمية الاقتصادية في البنك الدولي⁽²⁾ أن رأس المال البشري بإمكانه أن يفسر بين 10 إلى 30 من الفروق في حصة الفرد من الناتج الوطني عبر مختلف الدول، ويُعدّ خبراء البنك الدولي مؤشراً جديداً لقياس مساهمة رأس المال البشري في زيادة إنتاجية العمل لأن الإحجام عن الاستثمار فيه مقارنة برأس المال المادي راجع لعدم وجود شواهد تتميز بالموثوقية لمزايا هذا الاستثمار. يمكن حساب رأس المال البشري بعدة طرق مختلفة كحجم المنافع التي تتحقق نتيجة التمدد (عدم وجود تسرب مدرسي: كل سنة تعليم إضافية قد تزيد من الدخل المتوسط للفرد بـ 10٪) مع العلم أن القدرات المعرفية ليست الأبعاد الوحيدة لرأس المال البشري، فهناك المهارات الاجتماعية والعاطفية (أو الانفعالية كالمثابرة والاجتهاد) التي يمكن أن يكون لها عائد اقتصادي كبير.

ويتم ربط الاستثمار في رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي من خلال احتساب فوائد الاستثمارات الفردية التي يكون تأثيرها الكلي أكبر من مجموع الأجزاء لأن الآثار تظهر على المدى المتوسط والطويل (الذي قد يصل إلى جيل لاحق)، كما أن الاستثمارات الفردية تتراكم وتدعم قيم الثقة والتقاسم التي هي أساسية لبناء رأس المال الاجتماعي، وبالتالي ضرورة للتحوّل الرقمي الذكي ذو التأثير الاجتماعي .

3. الابتكار والابداع : تقاس درجة الابتكار بمدفوعات ومقبوضات الملكية الفكرية، براءات الاختراع، والمقالات العلمية. ولقد تم بناء مؤشر للابتكار العالمي منذ سنة 2008 يعبر عن سياسات الابتكار وعن المدخلات والمخرجات في عمليات الابتكار. تشمل المدخلات كل من (1) المؤسسات الاقتصادية والتشريعية وبيئة الأعمال -تحميداً البيئة المحفزة على الابتكار-، (2) رأس المال البشري وأنشطة البحث والتطوير، (3) البنية التحتية للتكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، (4) جودة وتطور السوق ويشمل هذا المؤشر الفرعي القروض والاستثمار، (5) جودة وتطور التجارة وممارسة الأعمال. أما المخرجات فتشمل (1) مخرجات المعرفة والتكنولوجيا بما فيها من إنتاج ونشر المعرفة وتأثيرها، (2) المخرجات الإبداعية بما فيها الأصول غير المادية، السلع والخدمات المبتكرة، والابتكار عبر الفضاء الإلكتروني⁽³⁾.

(1) Low, S.-W. Tee, L.-T. Kew, S.-R. and Ghazali. N.A. (2015). The link between financial development and knowledge-based economy – evidence from emerging markets: journal of economic cooperation and development, 36. 1. P51-88.

(2) جون يونغ كيم (2018). الفجوة في رأس المال البشري: تسجيع الحكومات على الاستثمار في البشر، <https://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2018/06/18/human-capital-gap>

(3) قرين ربيع (2015). منهجيات قياس إدارة المعرفة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 441، ص 17.

4. تكنولوجيا الإعلام والاتصال: وتسمى أيضا البنية التحتية للمعلومات وتشمل الهواتف الثابتة والمحمولة، الحواسيب، استخدام الانترنت، إنها جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني. لقد بدأ الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال كمحرك للتنمية مع بداية الألفية الثالثة من خلال الحديث عن إدارة التنمية المبتكرة لتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية⁽¹⁾.

تتفاعل هذه الركيزة مع بقية الركائز بشكل جوهري فهي تحتاج إلى البيئة الحاضنة التي تؤمن بضرورة الإنفاق والاستثمار في هذا المجال، وتؤثر بشكل مباشر على تكوين رأس المال البشري وعلى تعزيز الاتجاهات الابتكارية وتتأثر بكليهما.

ما الذي يمكنه أن يحفز هذه الأنشطة المرتبطة بالمعرفة ؟ حسب⁽²⁾ (King and Levine 1993) فإن الوسطاء الماليون - والبنوك تحديدا- بإمكانهم تحفيز تلك الأنشطة ذات الصلة بالمعرفة من خلال تمويل الاستثمارات المادية وغير المادية -مع التركيز على رأس المال غير المادي- التي تقود الابتكارات التكنولوجية. هذا هو المدخل الذي ننتقل من خلاله لمناقشة دور التطور المالي.

ثانيا - التطور المالي

حاليا لا يمكن تقديم أي تعريف للتطور المالي بمعزل عن التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي، ومع ذلك سيكون مناسبا عرض التعريف الأكثر شيوعا واستخداما للتطور المالي -والذي يتم الاعتماد عليه لدراسة العلاقة بين درجة التطور المالي والنمو الاقتصادي- وذلك لمعرفة مدى ملائمة الآلية لشكل التطور المالي المسند بالرقمية.

1- مفهوم التطور المالي

عن مفهوم التطور المالي، يمكن الرجوع إلى (Levine, R. 2004) الذي عرّفه بطريقة بسيطة وسلسلة، من خلال⁽³⁾ :
أولا، وصف بيئة الأعمال التي تميزت بتطور أنواع وتشكيلات من المعلومات، طرق تنفيذ العقود، والمعاملات المالية، وذلك في ظل أسواق مختلفة من حيث درجة التنظيم، الضبط، والسياسات الجبائية. هذا التقاطع بين الأدوات والأنظمة تنشأ عنه عقود مالية، أسواق مالية، ووسطاء ماليين، تميز أنظمة مالية عن غيرها.

ثانيا، تأثير طبيعة الأنظمة المالية على كيفية الاستفادة من مزايا "السوق" من خلال تخصيص الموارد، وعلى هذا المستوى تلعب البنوك دورا مهما من خلال المعرفة والمعلومات وأصول المهنة، التي تؤهلها للعب دور الوساطة المالية؛ كذلك الأسواق المالية لها دور هام من خلال العقود المالية، المعلومات، وسيولة الأصول المالية كعوامل تزيد من عامل الثقة وتعمل على تعبئة الادخار.

وتتوقف درجة تطور النظام المالي على كيفية أدائه لمهامه الأساسية الخمس التالية:

- تخصيص رأس المال من خلال تجميع المعلومات بشكل مسبق.
- توفير التمويل، ومتابعته من خلال إدارة الاستثمار، الرقابة والحوكمة.
- تسهيل التداول، التنويع، وإدارة وتقاسم المخاطر.

(1) محمد سيد سلطان (2016). مرجع سابق.

(2) Low, S.-W. Tee, L.-T. Kew, S.-R. and Ghazali. N.A. (2015). Op cit, p 67.

(3) عماني لمياء وبن معزو محمد زكريا (2017). قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب: دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL للفترة 1988 - 2014، مجلة الباحث، العدد 17، جامعة ورقلة، الجزائر، ص132.

• تعبئة الادخار عبر مختلف القنوات.

• تسهيل المبادلات التجارية وضمان السيولة.

يحدث التطور المالي عندما تتمكن الأدوات المالية، الأسواق المالية، والوساطة المالية البنكية من تحسين عمل السوق وتسمح للنظام المالي بأداء وظائفه المالية السابقة بشكل جيد دون الحاجة إلى إلغاء تام لتكلفة المعاملات وأثر المعلومات. وعلى هذا الأساس هناك محددان أساسيان للتطور المالي، تندرج تحتها العديد من المؤشرات البسيطة والمركبة، التقليدية والحديثة، هما التطور المصرفي وتطور الأسواق المالية، وبالتالي من خلال هذا التعريف للنظام المالي والذي شكّل من الناحية الأكاديمية المصدر الأساسي للباحثين في تناولهم لموضوع التطور المالي يمكن وضع تصور متجدد بشكل مستمر عن مؤشرات التطور المالي، إنها كل التحديثات التي تسمح للنظام المالي بأداء وظائفه بصورة مثلى.

إن ما طرحه Patrick (1966)⁽¹⁾ عن فكرة العرض القائد "Supply Leading" والطلب التابع "Demand following"، يبدو ملائماً لهذه الدراسة التي تربط التطور المالي بالاقتصاد القائم على المعرفة، إن هذا السياق يجد منطقته في تقسيم التطور المالي إلى مرحلتين: مرحلة أولى يستحث فيها التطور المالي في جانب العرض النمو الاقتصادي من خلال زيادة عدد المؤسسات المالية ومجموعة الخدمات المالية المقدمة، وحينها تتطور الوساطة المالية من خلال تعبئة الادخار والتوسع في منح الائتمان، وحتى إمكانية توجيه الادخار من المدخرين الصغار إلى المستثمرين المؤسساتيين لتنشيط الأسواق المالية. إن التطور المصرفي من خلال منح الائتمان والتطور في الأسواق المالية من خلال زيادة المبادلات المالية من شأنه دعم أعمال المقاولات والشركات الناشئة الابتكارية؛

ومرحلة ثانية يصبح فيها النمو الاقتصادي داعماً للتطور المالي في جانب الطلب، فالتقدم في قطاع الاقتصاد الحقيقي سوف يحفز الطلب على الخدمات المالية وهذا نتيجة طبيعية للتوسع ولإصباح الطابع التجاري على قطاعات أخرى (اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي يدعم التطور المالي في مرحلة لاحقة).

يسلط Estrada et al (2010) الضوء على أهمية التطور المالي في تشجيع انتقال الدول النامية نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، ويبرر ذلك من خلال عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والناشئة على الدخول إلى السوق بسبب المشاكل التمويلية في ظل عدم القدرة على التمويل الذاتي أو الوصول إلى قنوات التمويل الخارجية التقليدية، وبالتالي يمكن لقطاع بنكي يتميز بالكفاءة مع الأسواق المالية (مكوني النظام المالي التقليديتين) أن يسهما في إيجاد أشكال متنوعة من الخدمات المالية⁽²⁾، وتبعاً لذلك إذا سحبنا التطور المالي نحو أبعاد أخرى كتلك التي سيتم التطرق إليها لاحقاً فسيتم الوصول إلى نفس الهدف بباقة أكبر من المنتجات المالية المبتكرة.

2 - مؤشرات التطور المالي

يشير Asongu, (2012)⁽³⁾ إلى ضرورة إعادة التفكير حول جودة المؤشرات المالية وارتباطها بالمعطيات والتطورات الراهنة، ذلك أن مؤشرات التطور المالي المعمول بها لم تأخذ بعين الاعتبار أبعاداً معينة لاقتصاد المعرفة كالخدمات المالية

(1) Patrick, H. T. (1966, Jan). Economic Development and cultural change: Vol. 14, No. 2, pp. 174-189 : https://www.jstor.org/stable/1152568?seq=2#page_scan_tab_contents (تاريخ التصفح 20/10/2017 à 20:51)

(2) Low, S.-W. Tee, L.-T. Kew, S.-R. and Ghazali. N.A. (2015). Op cit. p 59.

(3) Asongu, S.A. (2015). Financial sector competition and knowledge economy: evidence from SAA and MENA countries, Journal of the Knowledge Economy, vol 6, p717-748.

المصرفية المحمولة أو ما يعرف بـ"الصيرفة المحمولة". وقياسا على ذلك يمكن القول أن هناك أبعادا أخرى لم يشملها مؤشر التطور المالي ولكنها ذات تأثير على كفاءة أداء الأنظمة المالية لوظائفها وعلى الأداء الاجتماعي والانتقال إلى مستويات أعلى من الاقتصاد القائم على المعرفة عندما تسمح بتمويل واسع لشرائح مستبعدة ماليا من النظام البنكي الأكثر حذرا في تعاملاته، كما أنها تتأثر في ظهورها ونضجها بدرجة التقدم التكنولوجي الحاصل كدرجة الشمول المالي والاحتواء الاجتماعي، المالية الاجتماعية وما يرتبط بها من مالية مصغرة ومالية تضامنية، والتكنولوجيا المالية التي تمثل أكثر الأوجه تعبيرا عن تظافر التكنولوجيا والمالية والتحول الرقمي.

1. المؤشرات التقليدية:

تشمل هذه المؤشرات المجاميع النقدية التقليدية، وتمتد إلى قياس درجة العمق المالي من خلال حجم المؤسسات والأسواق المالية، النشاط المالي ودرجة النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية، كفاءة تخصيص الموارد المالية، والاستقرار والحوكمة. إن أهم المؤشرات الكمية المعبرة عن مستوى التطور المالي تشمل: الائتمان المقدم للقطاع الخاص (من مؤسسات مالية أو من بنوك) / الناتج الداخلي الخام، الخصوم السائلة، الأصول البنكية، الادخار (الودائع) / الناتج الداخلي الخام، رسملة البورصة / الناتج الداخلي الخام وغيرها من المؤشرات التي تعبر عن مدى النمو الحاصل على مستوى النظام البنكي بمؤسساته أو الأسواق المالية نسبة إلى حجم الاقتصاد المحلي.

يعرض (مباركي، 2016)⁽¹⁾ ويناقش مكونات المؤشر المركب للتطور المالي ببعديها الكمي والنوعي حسب منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي 2012، حيث يتم بناء مؤشر مركب من ست مجموعات تعبر إلى حد كبير عن مستوى التطور المالي (تشمل: 1) البيئة المؤسسية (التنظيم، مدى الالتزام بالقواعد الاحترازية، التحرير المالي) (2) بيئة الأعمال (رأس المال البشري -الذي غالبا تقوم عليه الصناعة البنكية- ورأس المال المادي ممثلا في البنية التحتية المادية والتكنولوجية خاصة ما تعلق منها بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ودورها في نشر المعلومات حول الشركات عبر النظام المالي) (3) الاستقرار المالي (4) الأسواق المالية (5) خدمات القطاع المصرفي (6) النفاذ للتمويل أي القدرة على الحصول على الائتمان.

2. الشمول المالي

الشمول المالي أو كما يصطلح عليه أيضا بالإشراك المالي أو الدمج المالي، يعرف على مستوى جزئي بأنه الوصول إلى الخدمات المالية مثل الخدمات التي تقدمها البنوك وشركات التأمين بتكلفة معقولة، ثم الاستخدام الفعال والمسؤول لتلك الخدمات. يمكن للشمول المالي أن يسهم في النمو الاقتصادي من 3 إلى 5 نقاط مئوية على المدى الطويل، مع وجود نقطة ذروة لهذه العلاقة الإيجابية بين الإشراك المالي والنمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الحصول على الائتمان للمشاريع الجديدة والصغيرة، واستفادة الفئات الفقيرة من خدمات الدفع الأساسية⁽²⁾. لقد أصبح الوصول إلى الخدمات المالية وفق منظور الشمول المالي مؤشرا من مؤشرات الأداء الاجتماعي⁽³⁾. وتتم هذه العملية من الدمج المالي لشرائح واسعة من المستبعدة ماليا من خلال:

- دور المنظمات غير الحكومية وتبسيط الإجراءات والوثائق من قبل مقدمي الخدمات المالية ؛

(1) مباركي سامي (2016). التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11.

(2) باراهاس، أ. وآخرون (2017). نحو تغطية أوسع، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2017، ص 34-36.

(3) Servet, J-M. (2008). Inclusion financière et responsabilité sociale : productions de plus-values financières et de valeurs sociales en microfinance, revue tiers monde, Genève, p 12.

- دور التكنولوجيا الحديثة في الإدماج المالي الرقمي، من خلال الأدوات المبتكرة كالهويات البيومترية والبطاقات الذكية، حيث تسهم في جمع البيانات وبناء سجلات ائتمانية جديدة بغية إدارة أفضل لمخاطر الائتمان ؛
- الإقراض الجماعي التضامني، بوجود مواطنين محليين ضمن المجموعة الطالبة للائتمان، هذه الصيغة تعتبر أكثر أماناً⁽¹⁾.

3. المالية الاجتماعية

تعني المالية الاجتماعية إدماج مفاهيم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية في الميدان المالي من خلال أولاً: الالتزام بأخلاقيات الأعمال في المعاملات المالية عبر مكافحة تبييض الأموال، الاستثمار في المالية المسؤولة اجتماعياً، تشجيع البورصات المستدامة، الإفصاح الاجتماعي، والتدقيق الاجتماعي؛ وثانياً: مسؤولية القطاع البنكي في دعم الروابط الاجتماعية كمكافحة التهميش المالي (الإقصاء أو الاستبعاد المالي) وتشجيع التضامن عبر الانخراط في برامج المالية المصغرة، دعم الشمول المالي والمالية التضامنية⁽²⁾.

إن واحداً من أهم مظاهر المالية الاجتماعية⁽³⁾ هو الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً، والتي تعني بدورها إدماج المعايير الاجتماعية والبيئية في اختيار الاستثمارات وإدارتها. في هذا الإطار يمكن الحديث عن "المالية الأخلاقية"، أي المالية التي تكون في خدمة التطور ولصالح الإنسانية، وتظهر الصناديق الاستثمارية المسؤولة اجتماعياً كمحافظ مالية استثمارية تدمج المعايير غير المالية في أنماط التسيير المالي كقرارات التوظيف المالي وإدارة المحافظ المالية، وقد ارتفع حجم الاستثمارات المالية المسؤولة اجتماعياً عبر العالم بشكل كبير.

تعرف (Gendron et Bourque, 2003) المالية المسؤولة اجتماعياً كتجميع لعناصر التوظيف المالي والاستثمار التالية:
(1) الصناديق المسؤولة اجتماعياً التي تضم "الصناديق الأخلاقية"، وممارسة النشاط المساهمي^(*)؛ (2) هيكل "رأس المال-النمو" والالتفاف حول الحلقة البنكية، حيث يكون هناك سعي لتحقيق الربحية ولكن ضمن تطوير البيئة المحلية وخلق مناصب العمل، وهو يختلف عن الهيئات الحكومية في كونه يوفر التمويل وليس الدعم المالي؛ (3) هيكل من المالية التضامنية التي يتم إدارتها من قبل الأطراف المحلية، وتندرج ضمن آفاق النمو الاقتصادي المجتمعي المحلي⁽⁴⁾.

4. التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية هي مجموع المنتجات والخدمات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا والرقمية لتحسين النوعية مقارنة بالمنتجات والخدمات التقليدية، حيث يمكنها أن تحقق وفورات في الزمن والتكلفة والتعقيد، ويمكن بذلك أن تكون في خدمة الشمول المالي، وبالتالي هي مؤشر من مؤشرات التطور المالي طالما أنها تسمح للنظام المالي بتحقيق الوظائف الأساسية المشار

(1) الخدمات المالية والآفاق المستقبلية للإدماج المالي، مبادئ توجيهية لمقدمي الخدمات المالية، منظمة الأمم المتحدة للاجئين، UNHCR مارس 2017.

(2) Finance et développement durable : enjeux et responsabilités, guide présenté par l'Observatoire sur la responsabilité sociétale des entreprises <https://www.orse.org/nos-travaux/guide-finance-et-developpement-durable>

(3) لمياء عماني، عائشة سلمى كبحلي، ومنى مسغوني، 2017، المالية والمسؤولية الاجتماعية: أي غط للتعديل - نماذج إدماج المسؤولية الاجتماعية في المالية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر.

(*) Activisme actionnarial: الضغط على إدارة الشركات من أجل تعديل الممارسات التي تعد اجتماعياً غير مقبولة، وتحسين الحوكمة، من خلال التفاوض والحوار واتخاذ القرار عبر التصويت لصالح الممارسات المسؤولة اجتماعياً، وصولاً إلى التهديد بسحب الاستثمارات بالتنسيق مع وكالات نشيطة للمقاطعة.

(4) Gendron, C. et Bourque, G.L. (2003). Une finance responsable à l'ère de la mondialisation économique, alter. Economique, l'économie politique, N0 18, p50..61, <http://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2003-2-page-50.htm>

إليها سابقا. يتم تطوير تلك المنتجات والخدمات من قبل الشركات الناشئة صغيرة الحجم وحديثة النشأة، التي تسعى إلى إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة معتبرة ضمن الأسواق القائمة، من أجل ذلك قد تعتمد على التعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات التقليديين⁽¹⁾.

يمكن وصف العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتطور المالي دائما بالعلاقة التفاضلية طويلة الأجل، فالتفصل بين التكنولوجيا والمالية أفضى في النهاية إلى نموذج ابتكاري جديد قلب نماذج الأعمال على مستوى البنوك والمؤسسات المالية من خلال ظهور شركات التكنولوجيا المالية. خلقت تحولا مختلفا داخل القطاع المالي، فشركات التكنولوجيا قد انتقلت من مرحلة إمداد المؤسسات المالية بالحلول التكنولوجية التي حسنت تنافسيتها إلى مرحلة منافستها. إن التكنولوجيا المالية هي استخدام أي تطور تكنولوجي رقمي وتوظيفه في الخدمات المالية (كما هو مفصل في الجدول رقم 01)، وبالتالي فهي ابتكارات تكنولوجية - مالية حرّكت المنافسة على مستوى البنوك والأسواق المالية من خلال دخول كيانات جديدة لبيئة الأعمال هاته، وهي شركات ناشئة استفادت في بعض الأحيان من مساعدة البنوك العالمية الكبرى⁽²⁾.

جدول رقم (01): تطور خدمات التكنولوجيا المالية والرقمية في الصناعة المالية

خدمات الدفع	خدمات التمويل	خدمات / إدارة الاستثمار
تتنافس البنوك وشركات التكنولوجيا المالية عبر خدمات الدفع من خلال تقليل التكلفة وعرض المزيد من الخدمات المتاحة القائمة على <u>الرقمية</u> والهواتف الذكية، مع تطور التجارة الإلكترونية.	يساهم الابتكار في تنويع العرض خارج القطاع البنكي، وي طرح بدائل للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تناسب احتياجاتها كمنصات التمويل الجماعي Crowdfunding التي تغطي احتياجات التمويل الصغيرة (ملكية وديون).	تتميز أشكال التداول الحديثة بعنصرين يسمحان بإنجاز حجم كبير من المعاملات خلال آجال قصيرة: الوصول السريع لأوامر السوق إلى منصة التداول وإلى المعلومات؛ وعمل الخوارزميات دون تدخل المورد البشري خلال مرحلة افتتاح الأسواق. هيئات التداول ذو الترددات العالية كيانات غير بنكية برأسمال ضعيف مقارنة مع البنوك وصانعي السوق التقليديين، تستفيد من ضعف الحواجز عند الدخول رغم كل ما يشار حول منفعتها الاقتصادية والاجتماعية.
كما يمكن أن تطرح خدمات الوساطة بين المستهلك والتاجر من خلال طرف ثالث يعرض خدمات الدفع. ظهور <u>عملية افتراضية</u> مثل Bitcoin تزعزع احتكار البنوك المركزية لإصدار العملة القانونية.		

المصدر:

Villero De Galhau, F. (2016). Construire le triangle de compatibilité de la finance numérique : innovations, stabilité, régulation, in la stabilité financière à l'ère numérique, revue de la stabilité financière, Banque de France, 04/2016, pp8.9

(1) التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية، تقرير صادر عن مركزي ومضة وبيوفرت، 2017

(2) عماني لمياء ومحمدوش وفاء (2017). نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 1، جامعة الوادي، الجزائر.

في عرض Oshodin, O. and Al. (2017) لأهم عوامل نجاح شركات التكنولوجيا المالية نلاحظ دور الاقتصاد القائم على المعرفة في دعم هذا النجاح، على الأقل في ثلاثة من أربعة من مؤشرات (رأس المال البشري، الابتكار، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال). والعوامل المعروضة كانت كالتالي:

- التحليل باستخدام التكنولوجيا الحديثة: استخدام البيانات الضخمة لتجميع وتحليل واستثمار المعلومات حول الزبائن.
- المصادر الجماعية للأفكار الابتكارية: إتاحة البرمجيات المطلوبة لتطوير المنتجات.
- قنوات تجميع المعارف/شبكات المعرفة: استقطاب المعرفة من مصادر خارجية متمثلة في الأطراف الفاعلة ضمن بيئة الأعمال ومصادر داخلية كمهارات الموظفين المؤهلين من خلال معرفتهم بالتكنولوجيا المالية وقدرتهم على إحداث تغيير هيكلي، لإحداث تغيير في نموذج الأعمال.
- المشاركة العميقة مع الزبائن: وضع الحاجة والرغبة عند الزبون في صميم الاستراتيجية ونموذج الأعمال عند تصميم وعرض المنتج أو الخدمة.
- تعلم ثقافة التكنولوجيا المالية من خلال بيئة الأعمال: ثقافة الابتكار، التصميم القائم على الزبون، استكشاف الفرص الجديدة⁽¹⁾.

لقد خلقت التكنولوجيا عموماً والأنترنت بشكل خاص تغييراً في سلسلة القيمة عبر العالم، من خلال تخفيض التكاليف الخاصة بالمعلومات وتقليص الحواجز عند الدخول إلى الصناعة المالية. كما أظهرت نوعاً من التقارب على ثلاثة مستويات: العروض بحد ذاتها أو مجموعة المنتجات والخدمات المالية والبنكية التقليدية والمبتكرة؛ التقارب بين القطاعات الفرعية في الصناعة المالية؛ والتقارب بين المؤسسات المالية والأعوان غير الماليين⁽²⁾.

ضمن سلسلة القيمة في الاقتصاد الصناعي قيمة الأصول المادية من الأنشطة المتتابعة خطياً تبدأ بالمدخلات وتنتهي بأنشطة التسويق وخدمات ما بعد البيع، مع غياب أنشطة القيمة المرتبطة بالمعلومات والمعرفة، وأنشطة القيمة الافتراضية المرتبطة بالأعمال الإلكترونية من خلال استخدام تكنولوجيا الشبكات⁽³⁾، وهذا هو المدخل في تفسير التغيرات التي حدثت ولا تزال تحدث ضمن سلسلة القيمة للصناعة المالية.

يؤدي تخفيف الوساطة المالية ضمن الصناعة المالية إلى تقصير سلسلة القيمة، خاصة أنها منتجات غير مادية وغير ملموسة وتوزيعها يتم بشكل مختلف عن بقية المنتجات في صناعات أخرى، وهو الأمر الذي يؤثر على التكلفة والسعر والمردودية. كما يتم إحلال المشاركين التقليديين في سلسلة القيمة بغيرهم عبر الوسائط الإلكترونية، وهو ما يسمى حسب

Tuomola (2004) بإعادة شكل الوساطة - Réintermédiation⁽⁴⁾

(1) Oshodin, O. and Al. (2017). Is FinTech a disruption on a new eco-system ? An exploratory investigation of bank's response to FinTech in Australia, Australian conference on information systems, Hobart, Australia.

(2) Sahut, J-M. et Lantz, J-S. (2011). Quel business model et performance pour les banques par internet : Management prospective Ed, N042, pp. 232-246, p 232.

(3) سعد غالب ياسين (2005). إدارة المعرفة وشبكات القيمة، دراسة حالة شركة Quicken.com، عمان.

(4) Bouchina, P.P. (2011). Modèles d'affaires pour créer de valeur dans l'industrie du disque : mémoire MBA. Université du Québec, Canada, p 21.

5. الصيرفة المحمولة

تعد الصيرفة الالكترونية من أرقى ما توصل إليه الفكر المصرفي الحديث بالتزاوج مع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وبتأثير الثورة التكنولوجية على وسائل الاتصال، حدثت نقلة نوعية في طريقة تقديم الخدمات البنكية، من خلال التفكير في تقديم تلك الخدمات عن طريق الهاتف المحمول، وهو ما يعرف بالصيرفة المحمولة⁽¹⁾. حيث تعني هذه الأخيرة تلك الخدمات المصرفية المقدمة بواسطة الهاتف المحمول، كخدمة الاطلاع على الرصيد، تسديد الفواتير، وتحويل الأموال. أما بالمعنى الواسع، فهي تلك الخدمات المالية الممكن تقديمها بوجود أو بعدم وجود حساب مصرفي عن طريق الهاتف المحمول، من قبل كل مؤسسة معتمدة للقيام بذلك⁽²⁾. ولقد شاع استخدام مصطلحات الصيرفة المحمولة (m-Banking)، التحويلات المحمولة، المدفوعات المحمولة، المالية المحمولة، والتي يرتبط إستخدامها بسلسلة من التطبيقات الموجودة في الهاتف المحمول، يستطيع من خلالها المستخدمون تسير معاملاتهم المالية والمصرفية. تضم الصيرفة المحمولة تقنيتان هما الرسائل النصية المصرفية والويب المصرفي⁽³⁾:

الويب المصرفي : تسمح هذه التقنية بالدخول للحسابات المصرفية بواسطة الأنترنت، ويتوفر الأمان في المعاملات المنفذة عن طريق هذه التقنية بتشفير المعلومات المرسلة عبر الهاتف المحمول.

الرسائل النصية المصرفية: تعتبر الرسائل النصية المصرفية إحدى أشكال الصيرفة الإلكترونية، حيث تجمع بين الرسائل النصية والهاتف المحمول، يستطيع من خلالها الزبائن إدارة حساباتهم، الإطلاع على أرصدهم، طلب دفاتر الشيكات، تحويل الأموال، دفع الفواتير وباقي المعاملات المصرفية، كل ذلك باستخدام هواتفهم المحمولة. أما عن نظام الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول، فيتم من خلال استخدام الاتصال اللاسلكي لربط كل الأجزاء الضرورية لإتمام العمليات.

يعتمد سر نجاح الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول بشكل أساسي على مدى تقبل التجار والمشتريين لهذا الشكل، فمن الضروري توفر البروتوكولات المعيارية المقبولة لتوفير الأمان والسرية لعملية الدفع الإلكتروني، إلى جانب استخدام طرق التشفير والتوقيعات الإلكترونية، وتظهر أهمية ضمان حماية النقود المتنقلة بين الأطراف لأن معظم الشركات والمؤسسات المالية وكذلك الحكومات في كثير من الدول معنية بعملية الدفع الإلكتروني⁽⁴⁾.

تكمن فوائد الصيرفة المحمولة أساسا في⁽⁵⁾: (1) تخفيض تكلفة المعاملات المحلية والدولية، (2) الاستفادة من الخدمات المصرفية وخلق عادات تجارية جديدة، (3) الحد من خطر السرقة وتحسين عملية مراقبة التداول النقدي الائتماني، والتخفيض من استعمال السيولة وتوفير الوقت، (4) الاحتفاظ بالزبائن الحاليين وجذب زبائن جدد، (5) تقوية النظرة الاجتماعية لمعاملتي

(1) حدوش وفاء وعماي لمياء (2018). الصيرفة المحمولة كمدخل معاصر للاقتصاد الرقمي: واقع وآفاق، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية- المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميله / الجزائر - 23 و 24 أفريل 2018.

(2) Brack, E. (2013). Innovation et bancarisation :Etude de cas: Mobile banking, Africa Banking Forum, Abidjam, 23 et 24 mai 2013, p 6.

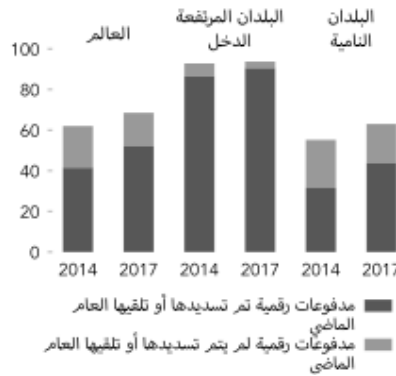
(3) Ayadi, A. et Ammi, C. (2004). Innovation Technologique dans les Réseaux Mobiles et Création de la valeur , Cas de la Banque Mobile, acte Publié de la Conférence Internationale de Management des Réseaux d'Entreprises, p16.

(4) محمد نور صالح الحداد وسناء جودت خلف (2009). التجارة الإلكترونية: الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الاردن، ص 239.

(5) Brack, E. (2013). Op cit. p22.

الهاتف المحمول، حيث يسمح للمسجلين في خدمة الدفع المحمول الاستفادة من القروض المصغرة و بتطوير مشاريعهم الخاصة، وبالتالي الدخول في دائرة الشمول المالي والمساهمة في النمو الاقتصادي عند مستوى معين من التطور المالي. من خلال الشكل رقم (01) نعرض مستوى التطور المالي عبر العالم -مع استمرار الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية- مقاسا من خلال المدفوعات الرقمية التي أوردتها البنك الدولي في تقرير عام حول الشمول المالي والتكنولوجيا الرقمية لسنة 2017. يعبر الشكل عن نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات بنكية يستخدمونها في تسوية معاملاتهم بشكل رقمي المسددة وغير المسددة ورغم وجود تلك الفجوة المشار إليها إلا أن النسبة في تزايد عبر العالم بين سنتي 2014 و2017 وغالبا يتم البحث من خلال هذه الإحصائيات في انعكاسها على النمو الاقتصادي بصفتها تعبر عن درجة التطور المالي.

شكل رقم 01: المدفوعات الرقمية عبر العالم للفترة 2014-2017



المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017، عرض عام مقدم من مجموعة البنك الدولي، ص7.

العديد من الدراسات والتقارير تشير إلى دور المعاملات التي تسوّى رقميا ومن خلال الهواتف المحمولة وغيرها من الوسائل التكنولوجية الحديثة في تحسين إمكانيات كسب الدخول والحد من الفقر والاستبعاد المالي وتقليص الفجوات، لذلك من المهم متابعة أثر استخدام التقنيات الرقمية على المستويين الجزئي المتعلق بالأفراد والشركات والكلية من خلال دور الحكومات لرصد إمكانيات الاستفادة من المكاسب الرقمية الممكنة.

ثالثا - الاقتصاد الرقمي الجديد

إن الاحتياجات الاجتماعية أساسية للتوجهات الحديثة للتنمية، والتي أصبحت تتطلب خلق قيمة مجتمعية تسمح بخلق القيمة الاقتصادية في إطار توجه جديد نحو خلق القيمة المشتركة. ولئن كانت التكنولوجيا أو الاستراتيجية التي تدير هذه التكنولوجيا تسمح بقيادة هذا التحول، فقد أصبح يوصف بالتحول الرقمي الذكي الذي يقوم على التميز والابتكارية والتأثير الاجتماعي.

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي الجديد

يعبر الاقتصاد الرقمي الجديد عن الإطار الذي يضم مجموعة من التكنولوجيات والسيرورات التي تشمل تجهيزات وآليات الإنتاج المتقدمة القائمة على الأتمتة والروبوتات، المصادر الجديدة للبيانات وأنترنت الأشياء، تحليل البيانات الضخمة،

الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وهي كلها تعتمد بشكل أو بآخر على تكنولوجيا الإعلام والاتصال⁽¹⁾. وبذلك فالاقتصاد الرقمي الجديد يعبر عن الشكل المتطور للتقنيات الرقمية (التكنولوجيا الرقمية). وبذلك يكون الجديد في تعريف الاقتصاد الرقمي هو الدور المحرك الذي يلعبه انخفاض تكلفة تكنولوجيا الإعلام والاتصال -وهو الانخفاض المستمر والمتزايد- إضافة إلى رقمنة التصميم، أتمتة الإنتاج.

إن هذا الاقتصاد الرقمي الجديد الذي تمكن من الصعود في ظل التحول الرقمي الذكي⁽²⁾ يعني استخدام التكنولوجيا لتحسين ظروف المعيشة (تعريف آخر لجودة الحياة) من خلال نشر التقنيات الرقمية الجديدة على مجتمعات أوسع مع المحافظة على الأمن والخصوصية، وبالتالي هناك مسعى لتبني الابتكار التكنولوجي الرقمي من أجل المنافع الاجتماعية والاقتصادية، بحيث لا توضع السياسات للتنظيم فقط بل للتمكين (التمكين الاقتصادي لفئات المستبعدين) المشار إليه في الشكل رقم (02).

شكل رقم 02: آفاق الاقتصاد الرقمي الجديد 2020



المصدر: التحول الرقمي الذكي - ماهي الخطوات المقبلة؟ مجلة ITU News، ماي 2017، ص 36.

إن أنترنت الأشياء والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية تنطوي على إمكانيات ضخمة لدفع عجلة الابتكار⁽³⁾ الذي لا يمكن أن يجد طريقه نحو التحقق والمساهمة في تحسين الإنتاجية وتعزيز النمو دون الحصول على الإمكانيات التمويلية، هذه الأخيرة تحتاج دائما في ذاتها إلى ابتكارات مالية جديدة تسير الشكل الجديد للمخاطر والتكاليف والعوائد. والسؤال الأساسي هو كيف يمكن للمقاولين والشركات الصغيرة الناشئة وأصحاب المشاريع المصغرة الموجودين خارج أطر المنصات الضخمة الاستفادة من هذا الاقتصاد الرقمي الجديد ومن انعكاساته على منظومة الابتكار؟

2 - المكاسب الرقمية

تؤدي التقنيات الرقمية -خاصة الاستخدام الواسع للإنترنت- من خلال خفض التكاليف الخاصة بالحصول على المعلومات إلى خفض كبير في تكلفة المعاملات الاقتصادية والاجتماعية على الشركات والأفراد والقطاع العام. الشكل

(1) The « New » digital economy and development, UNCTAD technical notes on ICT for development N 8, 2017

(2) التحول الرقمي الذكي - ماهي الخطوات المقبلة؟ مجلة ITU News، ماي 2017، ص 5.

(3) نفس المرجع السابق.

رقم (03) يختصر المكاسب المتوقعة بشكل مستمر من تعميم تلك التقنيات على المستويين الجزئي والكلبي، دون إغفال للمخاطر الناشئة ذات الصلة. تتمثل المكاسب المرافقة للتحويل الرقمي الجديد في زيادة فرص الحصول على العمل وكسب دخول جديدة وتحقيق فائض للمستهلك يزيد من درجة الرفاهية بالنسبة للأفراد عندما يتم استغلال رأس المال البشري بشكل أفضل، زيادة الإنتاجية بالنسبة للشركات مع زيادة الاندماجات وتوسيع نطاق التجارة وزيادة إنتاجية رأس المال بما يحفز على الابتكار، وتقديم خدمات عامة بشكل أفضل بالنسبة للحكومات من خلال زيادة المشاركة التي تحدث عبر الاحتواء الاجتماعي⁽¹⁾.

تشمل الآليات الأساسية للتقنيات الرقمية -والتي تسمح بتحقيق المكاسب الرقمية المحتملة- كل من الابتكار، الكفاءة، والاحتواء الاجتماعي⁽²⁾.

1. التشجيع على الابتكار: من خلال اقتصاد ومنصات وفورات الحجم، حيث تتحقق الكفاءة عند حدوث المعاملات بشكل آلي وانخفاض التكلفة لدرجة الانعدام وهذه هي آفاق الاقتصاد الجديد القائم على المنصات الالكترونية، الدفع الالكتروني، والنشر الالكتروني.

2. المساعدة على تعزيز الكفاءة: من خلال الأتمتة والتنسيق وانخفاض أسعار التقنيات الرقمية يمكن استبدال عوامل الإنتاج القائمة بأتمتة بعض الأنشطة وضخ مزيد من رؤوس الأموال للاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بحيث يسهم التطور المالي عبر التوسع في التمويل في دعم اقتصاد المعرفة في ركيزته التكنولوجية ؛ على صعيد آخر يمكن تعزيز أداء العوامل التي لا يمكن استبدالها من خلال زيادة الإنتاجية ورفع عوائد رأس المال البشري من خلال تبسيط المهام، تحسين الكفاءات، وتحسين الرقابة على الأداء.

3. تحقيق الاحتواء الاجتماعي: من خلال البحث وإتاحة المعلومات، إيجاد حلول ابتكارية لمشاكل الثقة، عدم تماثل المعلومات، التكلفة، والشفافية خاصة عند تقييم الجدارة الائتمانية عند تقديم التمويل وإبرام المعاملات بين الأطراف غير المعروفة لدى بعضها البعض، بعض هذه الحلول كتسجيلات الهاتف المحمول، التجارة الالكترونية بين الشركات، آليات السمعة عبر الأنترنت، الهويات الرقمية البيومترية، اقتصاد المشاركة أو التقاسم كالتنظيم الجماعي، كلها حلول قد تسهم في زيادة كفاءة السوق وبالتالي زيادة فعالية النظام المالي كما تعمل على إيجاد أسواق جديدة من خلال توسيع التجارة، خلق الوظائف، تيسير الحصول على الخدمات وتعزيز الاحتواء الاجتماعي.

شكل رقم 03: شروط تحقق المكاسب الرقمية



المصدر: العوائد الرقمية، تقرير عن التنمية في العالم، تقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي رقم 102724، 2016، ص 24.

(1) العوائد الرقمية، تقرير عن التنمية في العالم، تقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي رقم 102724، 2016، ص 11-17.

(2) نفس المرجع السابق، ص 9-11.

لا يمكن للاقتصاديات النامية أن تستفيد من المكاسب التي تتيحها التقنيات الرقمية دون وجود ما يسميه البنك الدولي "المكملات المناظرة" وهي الشروط الضرورية لتحسين الفهم لكيفية تفاعل التكنولوجيا مع العوامل المهمة للتنمية. تتمثل تلك المكملات في:

- الأتمتة "المشروطة"، حسب التقييم والحدس والتقدير البشري.
- مناخ الأعمال المواتي.
- رأس المال البشري القوي.
- الإدارة العامة الرشيدة أو "الحوكمة".

ويؤدي غياب هذه المكملات المناظرة إلى تحويل المكاسب المتوقعة والفرص المحتملة إلى مخاطر قائمة، وتشمل تلك المخاطر:

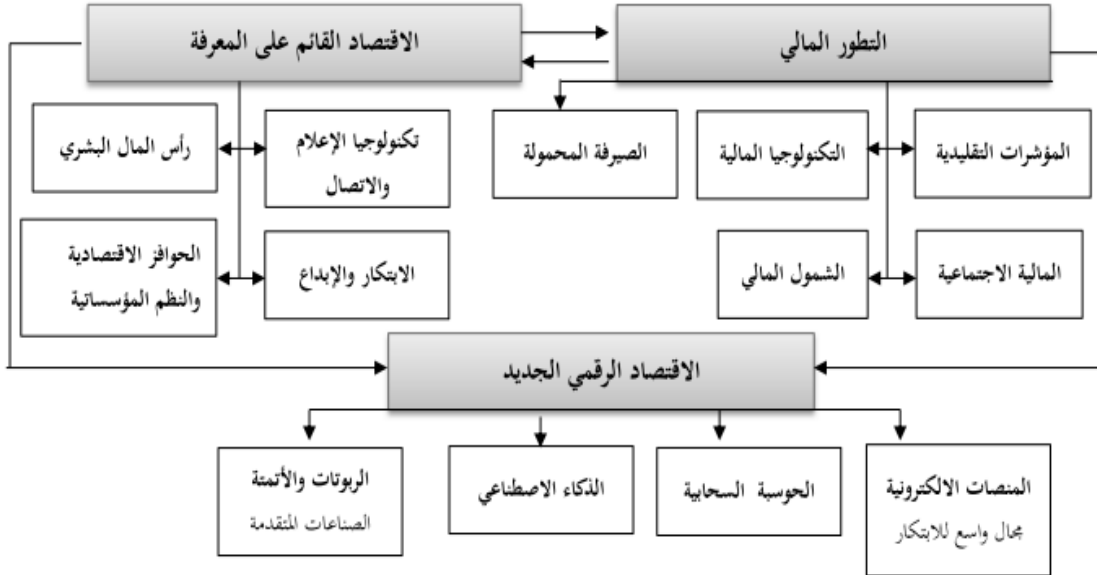
- (1) المخاوف من حدوث "التفاوت" والفجوات بسبب الأتمتة وفقدان الوظائف بدل تحقيق "الكفاءة" عندما يفتقد العمل إلى المؤهلات والمهارات التي تعززها التكنولوجيا،
- (2) مخاطر "التركز" الناتجة عن مصالح الشركات وغموض اللوائح التنظيمية ومحدودية التنافس بين المنصات الالكترونية وهذا على حساب الاحتواء الاجتماعي والاستفادة من وفرة الحجم وغالبا يعيق التركيز وسيادة الاحتكارات المشروع الابتكاري،
- (3) مساوئ "السيطرة" مع انتشار المعلومات حيث يؤدي وجود حكومات دون مساءلة إلى السيطرة بدل التمكين الاقتصادي والاحتواء الاجتماعي.

وإذا دققنا في المكملات الضرورية لتعميم المكاسب أو العوائد الرقمية نجدتها تتقاطع من ناحية مع ركائز الاقتصاد القائم على المعرفة في بعدي التكنولوجيا ورأس المال البشري ومع مؤشرات التطور المالي في البعد المؤسسي والحوكمة، وبالتالي فالمكملات ستمثل في الأخير تفاعل التطور الحاصل على المستوى التكنولوجي والمعرفي مع التطور المالي. من خلال الشكل رقم (04) المقترح في دراستنا هذه للتعبير عن العلاقة بين التطور المالي والاقتصاد القائم على المعرفة يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي هو السبيل نحو الصيرفة الذكية والمدن الذكية في ظل التحول الرقمي الذكي، وبالتالي يتوجب على الأطراف ذات المصلحة في بيئة الأعمال الرقمية-المالية وفي المدن الذكية حيث تهيمن أنترنت الأشياء من حكومات، شركات اتصال، مؤسسات مالية تقليدية، كيانات مالية جديدة، وهيآت تنظيمية إعادة التوجه والتعاون في صناعة الخدمات المصرفية لتعميم الفائدة من خلال صناعة مالية مسؤولة اجتماعيا وتشجيع الحلول الرقمية المبتكرة ذات التأثير الاجتماعي^(**) القائمة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال كمنصات تقديم القروض المصغرة التي تمثل وجها مشتركا للشمول المالي والتكنولوجيا المالية والمالية الاجتماعية والتي تصل أسرع في ظل الصيرفة المحمولة المرتكزة على التكنولوجيا كبنية تحتية. إن هذا التفاعل من شأنه تعزيز قدرة الابتكار على تحريك النمو الاقتصادي، لأن هذا الأخير وفي كثير من الدول أصبح يعتمد بشكل متزايد على الابتكار التكنولوجي المحلي للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال

(**) في هذا السياق تم تنظيم مسابقة دولية للشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة للحصول على جوائز تليكوم العالمي للاتحاد لسنة 2017، وكانت المعايير التي على أساسها نظمت المسابقة: التميز، نموذج الأعمال الأفضل، تكنولوجيا الإعلام والاتصال الأكثر ابتكارا، التوسع، والتأثير الاجتماعي.

التكنولوجيا، وبالتالي فإن التطور المالي يمثل الخلفية الضرورية لتوفير التمويل إضافة إلى ما يسمى "رأس المال المتابعة"⁽¹⁾ للمنظومة الابتكارية.

شكل رقم 04: نحو تعزيز العلاقة بين الاقتصاد القائم على المعرفة والتطور المالي لدعم الاقتصاد الرقمي الجديد



المصدر: من إعداد الباحثان

خاتمة

ليست التكنولوجيا هي التي تقود التحول الرقمي وإنما الاستراتيجية هي التي تفعل ذلك انطلاقاً من هذه المقولة يمكن بناء تصور عقلائي للاستفادة من الاقتصاد الرقمي الجديد وتعميم المكاسب والعوائد الرقمية والحد من المخاطر، من خلال تعزيز الأداء الاجتماعي الذي يسمح به التحول الرقمي الذكي، بحيث تصبح المسؤولية الاجتماعية في قلب كل استراتيجية. يتدعم صعود الاقتصاد الرقمي الجديد من تفاعل المؤشرات التي تعبر عن كل من التطور المالي والاقتصاد القائم على المعرفة حيث يمكن للمشروعات الجديدة والناشئة الابتكارية الحصول على أفضل الفرص التمويلية وحيث يمكن للشمول المالي والصيرفة المحمولة أن يسهما أكثر في ترسيخ التمكين الاقتصادي والاحتواء الاجتماعي. ولكن تبقى معالجة العلاقة بين التطور المالي واقتصاد المعرفة بدورها تتميز بمشكلة التداخل، فالاقتصاد القائم على المعرفة يمكن أن يسهم في تحسن درجة التطور المالي، كما يمكن للتطور المالي أن يكون دافعا نحو تحسن مؤشر الاقتصاد المعرفي، وهو الشكل الذي تصادفه غالباً الدراسات التطبيقية لهذين المتغيرين.

(1) التحول الرقمي الذكي - ماهي الخطوات المقبلة؟ مرجع سابق، ص 23.

نتائج وتوصيات

- ضرورة النظر إلى التطور المالي من جوانب أخرى ذات بعد اجتماعي تعززها التكنولوجيا والرقمية، لأن التطور المالي مقاسا بمؤشرات التقليدية التي تمثل درجة التطور المصرفي ونمو الأسواق المالية لا يعبر عن الدور الحقيقي للنظام المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والناشئة ذات التوجهات الابتكارية والتي تعد مفتاحا للتحول الرقمي.
- الاستفادة من منحى الشمول المالي وما يرتبط به من تطور في شركات التكنولوجيا المالية وخدمات الصيرفة المحمولة وغيرها من المجالات التي تتداخل فيها الابتكارات المالية مع التكنولوجيا والرقمية، فهذه الكيانات -في بعض الأحيان- أكثر كفاءة من البنوك، لأنها تتمكن من تقليل تكاليف المعاملات عند تقديم خدماتها المالية بسبب أبعاد وقيم التضامن والتقاسم، الجوارية، والثقة بين الأطراف ذات المصلحة داخل المنظومة الاجتماعية والاقتصادية المحلية، الأمر الذي يقلل من تكلفة المعلومات وبالتالي تكلفة المعاملات.
- تشجيع الحلول الرقمية المبتكرة ذات التأثير الاجتماعي التي تساهم في بناء رأس المال الاجتماعي الإضافي وتمتين جذور الفئات المستبعدة ماليا في بيئاتها المحلية، وتزايد دور مقدمي الخدمات المالية على هذا المستوى من خلال إدماج المزيد من العملاء والتمكين الاقتصادي والاحتواء الاجتماعي في مقابل السيطرة والتركز والتفاوت.
- تحسين الفهم لكيفية تفاعل التكنولوجيا مع العوامل المهمة للتنمية وتقوية الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال البناء والاستثمار في المكملات المناظرة من مناخ أعمال ورأس مال بشري وتكنولوجيا وحوكمة والتي تسمح بالاستفادة من المكاسب الرقمية وتعميمها والحد من المخاطر الرقمية التي يمكن أن تجعل من هذا التحول مجرد حراك تقني.

دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الشباب في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة في دول المنطقة: رؤية مقترحة

د. محمد بن علي العوفي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع الدور التي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الشباب في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة في دول المنطقة، واقتراح سبل تعزيز هذا الدور بما يحقق أهداف التعليم العالي في تكوين جيل واع يساهم بإيجابية في خدمة المجتمع المحلي وتنميته الشاملة. وقد اختار الباحث عينة عشوائية من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في سلطنة عمان بلغت (10) مؤسسات في العام الأكاديمي 2017م، معتمدا المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة من خلال استخدام المقابلة العلمية لعينة عشوائية من طلاب هذه المؤسسات العشر بلغ عددهم (22) طالبا وطالبة. وأظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في السلطنة في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها، وحاجة الطلاب إلى مزيد من البرامج والأنشطة التوعوية التي تزيد من ثقافتهم في الجانب الاقتصادي، وأبرزت الدراسة مجموعة من التحديات التي يراها الطلاب عوامل تضعف من مستوى الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في تنمية الوعي الاقتصادي لديهم، وتوصلت كذلك إلى مجموعة من الاقتراحات التي يعتبرها الطلاب عوامل تعزز هذا الدور وتزيد من فاعليته. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات على مستويات: وزارة التعليم العالي، ومؤسسات التعليم العالي، والطلاب، ومؤسسات المجتمع وهيئاته المختلفة في سبيل تعزيز وزيادة فاعلية الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الشباب لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة في دول المنطقة.

الكلمات المفتاحية:

التعليم العالي، الوعي الاقتصادي، الظروف الاقتصادية غير المستقرة، دول الخليج العربي.

Abstract:

This study aims to examine the reality of the role played by higher education institutions in the Sultanate of Oman in the development of economic awareness among youths in light of the unstable economic situations in the Arab Gulf region. The study also proposes recommended ways to strengthen this role and to achieve the goals of higher education in order to create conscious generation contributes effectively to the community service and comprehensive development. A random sample was chosen of ten public and private higher education institutions in the Sultanate of Oman in the academic year 2017. The study adopted a descriptive approach to achieve its objectives, using a scientific interview with a random sample of 22 students from these ten institutions. The study results show a low level of the role played by higher education institutions in the Sultanate in the development of economic awareness among the students, and there is a need for more awareness programs and activities to enhance the economic culture in higher education institutions. The study highlights a number of challenges that weaken the role played by these institutions in the development of economic awareness, and also reveals certain suggestions provided by students to reinforce the effectiveness of the role. The current research provides a set of recommendations on the levels of: the Ministry of Higher Education, and higher education institutions, students, and community institutions and bodies to promote the effectiveness of the role played by higher education institutions in the development of economic awareness among youths.

Key Words:

Higher education, economic awareness, unstable economic situations, the Arab Gulf states.

المقدمة:

تواجه مختلف دول العالم من منتصف عام 2014م ظاهرة اقتصادية ذات أبعاد متعددة تتمثل في انخفاض أسعار النفط، والذي يعتبر المورد الأهم للدخل القومي لأغلب الدول، وتنعكس آثار هذه القضية الاقتصادية الشائكة على مختلف جوانب الحياة المختلفة فكراً وسلوكاً؛ الأمر الذي يلقي عبئاً كبيراً على حكومات هذه الدول في سبيل إعادة النظر في سياساتها واستراتيجياتها بما يكفل مواجهة هذه الظروف الاقتصادية غير المستقرة.

وتمثل منطقة الخليج والجزيرة العربية أكبر المتضررين من الظروف الاقتصادية غير المستقرة باعتبارها المستفيد الأكبر من الاعتماد شبه الكلي على النفط؛ وهذا يعني ضرورة التركيز في المرحلة الراهنة والمقبلة على اتخاذ خطط استراتيجية محكمة تساعد دول المنطقة على مواجهة الانعكاسات السلبية لهذه الظروف غير المتوقعة على الفرد والمجتمع على حدٍ سواء.

وتمنّ صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر بتاريخ 2016/4/25م التدابير الطموحة التي اتخذتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لضبط الأوضاع المالية هذا العام في مواجهة التراجع الحاد في أسعار النفط، داعياً في الوقت ذاته إلى تكثيف الجهود بغية تخفيض العجز على المدى المتوسط من أجل إعادة الاستمرارية للأوضاع المالية العامة، وضمان قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل كافية للشباب بعد أن أصبحت قدرة القطاع العام محدودة. وشدد التقرير على ضرورة قيام دول مجلس التعاون بإجراء إصلاحات هيكلية عميقة لتحسين الآفاق متوسطة الأجل، وتيسير التنوع الاقتصادي وتوخي منهج استباقي في معالجة هذه التحديات التي يفرضها ركود أسعار النفط (وكالة الأنباء القطرية).

وهنا يأتي دور مؤسسات المجتمع الخليجي حكومية كانت أم خاصة في المساهمة بفاعلية في التعاطي مع الظروف الاقتصادية التي تعيشها دول المنطقة من خلال إعطاء فئات المجتمع المختلفة فرصاً أكبر في التجاوب بصورة إيجابية مع انعكاسات الأزمة النفطية على مجالات الحياة المختلفة وتأثيراتها على الخطط التنموية التي تشهدها بلدان المنطقة؛ إذ لا بد من إشراك الشباب في رسم الخطط المستقبلية، والاستماع لتصوراتهم والأخذ بالمناسب منها في صياغة الاستراتيجيات الكفيلة بتنفيذ هذه الخطط بالشكل الذي يعمل على ترقية الجانب الاقتصادي وتنويع موارده. وهذا لن يتأتى إلا من خلال قيام المؤسسات المختلفة بدورها في الاستفادة من طاقات الشباب، وإعطائهم جرعات توعية كافية فيما يتعلق بحثييات الاقتصاد الحالية، وماذا ينبغي عليهم القيام به تجاه هذه الظروف الاقتصادية غير المستقرة في دول المنطقة.

فعلى سبيل المثال تم في سلطنة عمان إطلاق برنامج "بيسة" بالتعاون بين شركة بي. بي. عُمان ومؤسسة رؤية الشباب لزيادة الوعي المالي بين أوساط الشباب وطلاب مؤسسات التعليم العالي في السلطنة؛ وذلك لتنمية مهارات الشباب المالية وترسيخ فهم أعمق لمبدأ الاستثمار. وتشير التقارير المالية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى ارتفاع عدد القروض الشخصية بنسبة 9.7٪ في الربع الثاني من عام 2015م مقارنة بالربع نفسه من عام 2014م، لتصل إلى 7 مليارات ريال عماني مشكّلة ما نسبته 39٪ من إجمالي القروض البنكية؛ مما يعزز هذا البرنامج حس المسؤولية المالية كمطلب مهم وضروري (العمانية، 2016).

كما ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تقوم بدور كبير في دعم جهود الحكومات الخليجية وسياساتها الاستراتيجية في سبيل مواجهة مثل هذه الظروف الاقتصادية المتقلبة والركود التنموي المتوقع، وهذا يمكن أن يتمثل في نشر ثقافة اقتصادية واضحة المعالم ورفع الوعي الاقتصادي لدى فئة الشباب، وذلك من خلال تضمين مناهجها الدراسية وأنشطتها الجامعية وندواتها ومؤتمراتها ما يرفع حس الترشيح في الاستهلاك والإنفاق من جهة، وما يفتح الآفاق أمام الشباب

نحو ريادة الأعمال وبدء المشاريع التجارية الخاصة كطريق نحو ترجمة سياسة التنوع الاقتصادي التي سوف تنتهجها الحكومات الخليجية في الوقت الراهن.

ففي قطر مثلاً نظّمت وزارة التعليم والتعليم العالي ومصرف قطر المركزي بمركز قطر الوطني للمؤتمرات ندوة اقتصادية حوارية في 2016/5/2م تحت عنوان "رفع الوعي الاقتصادي لدى الطلاب"، وتضمنت الندوة العديد من المواضيع المهمة التي تهدف إلى رفع الوعي الاقتصادي والمالي لدى الطلاب التي قدّمها خبراء اقتصاديون وماليون، ودارت حول أربعة محاور أساسية هي: إعداد الموازنة الشخصية، والمفاهيم البنكية الأساسية، والاقتصاد القطري، والجرائم الالكترونية الاقتصادية (وزارة التعليم والتعليم العالي القطرية، 2015).

ويتعلق مفهوم الوعي الاقتصادي بالمعرفة والفهم والتصورات التي يملكها الأفراد عن الاقتصاد، وعلى وجه الخصوص فإنه يبحث في كيفية عمل الاقتصاد الوطني وتشكيل الحكومة المركزية وأثره على المجتمع وكيفية اتخاذ القرارات لدى الأفراد. وقد أبرزت الأزمة المالية كيف أن الجانب الاقتصادي أحد أهم أنسجة المجتمع الذي لا غنى عنه؛ إذ إنه يحدد نوعية حياتنا، ويؤثر على خياراتنا، وكيفية خلق فرص العمل، وتشكيل الانتخابات، وتوليد الثروة. فالمواطنون الذين يفهمون كيف يعمل الاقتصاد يفهمون كيف يمكن للحكومة أن تزيد من دخلها القومي وكيف أفنقت أموالها، وكيف يمكن اتخاذ القرارات المناسبة حول ما ينبغي إنفاقه، وقادرة على النظر في عواقب قرارات الإنفاق، وجاهزة للمحاسبة تبعاً لآثار تلك القرارات (قبصر، 2015). أما أهمية الوعي الاقتصادي فهي نابعة من أهمية الاقتصاد نفسه؛ إذ إنّ الاقتصاد هو عصب الحياة وقوامها، ولا يمكن أن نكون أمة قوية أو مجتمعاً قوياً بدون أن يكون عندنا اقتصاد قوي، بل سنظل تابعين لغيرنا، غير مكتملين بذاتنا. ولكي نحدث نهضة اقتصادية وقوة اقتصادية لابد وأن يسبق كل ذلك وعي اقتصادي لأن النهضة مشروع فكري قبل أن تكون نهضة مشروعات وأعمال (Payingforit, 2015).

إن الظروف الاقتصادية غير المستقرة في دول المنطقة تستلزم توسيع مدارك جميع فئات المجتمع ورفع وعيهم الاقتصادي (بما فيهم طلاب مؤسسات التعليم العالي) بما يجب عليهم من التزامات وتدابير يمكن أن تسهم في التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية، وتدعم جهودات حكوماتهم في سبيل إيجاد موارد بديلة للاقتصاد. إلا أن نتائج الدراسات ذات العلاقة تشير إلى ضعف مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلاب مؤسسات التعليم العالي عربياً (كما في دراسة حمودة، 2008؛ ودراسة صالح، 2002)، وخليجياً (كما في دراسة الحلبي، 2015؛ ودراسة الربعاني، والمخلافي، 2011). كما توصي هاتان الدراستان وغيرهما بضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي بدورها المنوط بها في رفع مستوى الوعي الاقتصادي لطلابها، وتنمية المعلومات الاقتصادية لديهم من خلال تضمين البرامج والمقررات الدراسية ما يتعلق بالاقتصاد وتطورات لاسيما في ظل المتغيرات العالمية المتلاحقة.

واستناداً إلى الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي تواجهها دول المنطقة، واسترشاداً بنتائج الدراسات السابقة فيما يخص رفع مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلاب مؤسسات التعليم العالي في منطقة الخليج العربي؛ تأتي هذه الدراسة استكمالاً لتوصيات الدراسات السابقة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث في هذا الشأن، ودعمها لجهود الحكومات الخليجية في استنفار جميع مؤسسات المجتمع المدني (بما فيها مؤسسات التعليم العالي) إلى تهيئة الشباب وإدماج طاقاتهم في هذه الجهود بشكل يمكنهم من رفع مستوى وعيهم الاقتصادي، ويتيح لهم فرص المساهمة في بلورة استراتيجية تنويع موارد الدخل القومي إلى واقع ملموس في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة.

مشكلة الدراسة:

يتعرض العالم بصفة عامة ودول الخليج العربي بصفة خاصة لأزمة اقتصادية حادة تتمثل في انخفاض أسعار النفط الذي أثر سلباً على مختلف جوانب الحياة في المجتمعات لاسيما الجانب الاقتصادي، وتجد الحكومات الخليجية نفسها في ظروف اقتصادية غير مستقرة تستدعي مزيداً من تعبئة الجهود ومراجعة السياسات وصياغة الاستراتيجيات الكفيلة بتخطي هذه الأزمة من خلال إيجاد موارد اقتصادية بديلة تستطيع أن ترفد الدخل القومي لدول المنطقة بما يمكنها من الاستمرار في تنفيذ خططها التنموية.

ومن أجل ذلك ينبغي على مؤسسات المجتمع الخليجي العامة والخاصة، وفي مقدمتها مؤسسات التعليم العالي أن تهيئ أفراد المجتمع للمرحلة القادمة من خلال رفع الوعي الاقتصادي لدى الشباب وثقيفهم ثقافة اقتصادية تمكنهم من المساهمة بإيجابية في تنفيذ الخطط الطارئة التي تستجيب للظروف الاقتصادية غير المستقرة. ويأتي هذا البحث استجابة لهذه الظروف وترجمة عملية لنتائج الدراسات السابقة التي أظهرت ضعف مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلاب مؤسسات التعليم العالي الخليجية؛ وذلك للتعرف أكثر إلى الدور الذي يجب أن تقوم به هذه المؤسسات في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الشباب لاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، واقتراح إطار تصوري حول إمكانية وكيفية نشر ثقافة التنوع الاقتصادي بما يخدم أهداف الحكومات الخليجية في مواجهة الظروف الاقتصادية غير المستقرة في المنطقة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

1. الكشف عن مستوى الواقع الحالي للدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها.
2. التعرف إلى مدى استفادة الطلاب من مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لديهم مقارنة ببقية قنوات ومصادر المعلومات المستخدمة في المجتمع.
3. الكشف عن الدوافع وراء رغبة طلاب مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لديهم.
4. التعرف إلى الجوانب والمجالات التي تفيد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لديهم.
5. الوقوف على التحديات التي تقلل من مستوى قيام مؤسسات التعليم العالي بدورها في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها.
6. وضع تصور مقترح يمكن أن يزيد من فاعلية قيام مؤسسات التعليم العالي بدورها في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها.

أسئلة الدراسة:

ستحاول الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مستوى الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها؟
2. ما الدوافع وراء رغبة الطلاب بمؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لديهم؟
3. ما القضايا الاقتصادية التي يتم التطرق إليها في مؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن تساهم في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب؟

4. ما التحديات التي تضعف من قيام مؤسسات التعليم العالي بدورها في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها؟
5. ما الأمور المقترحة التي يمكن أن تعزز من دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها؟

أهمية الدراسة:

- يمكن أن تتمثل أهمية الدراسة الحالية في كونها:
1. تدعم جهود الحكومات الخليجية وسياساتها الاستراتيجية بشأن تنوير فئات المجتمع المختلفة بضرورة الاهتمام وترقية الجانب الاقتصادي في ظل الأزمة النفطية الحادة.
2. تركز على أهمية اتباع الممارسات الاقتصادية المناسبة كترشيد الاستهلاك، وموازنة الإنفاق، والاهتمام بالادخار من أجل مواجهة الظروف الاقتصادية غير المستقرة.
3. تساهم في بلورة سياسة التنوع الاقتصادي وإيجاد موارد بديلة للدخل في سلوكيات إيجابية واضحة لدى الشباب من خريجي مؤسسات التعليم العالي.
4. تفتح الآفاق أمام الشباب لطرق أبواب الاستثمار في الأعمال بكل إيجابية من خلال بدء مشاريع ريادية تخدم صاحب المشروع والمجتمع على حد سواء.
5. تضع الأطر التصورية لأصحاب القرار بمؤسسات التعليم العالي من أجل استثمار عقول الطلاب وتوعيتهم بأهمية المشاركة الفاعلة في تنفيذ الخطط البديلة في الظروف الاقتصادية الحالية.
6. تثري الأدب التربوي من خلال فتح الباب أمام الباحثين لإجراء دراسات تتعلق بمجال الوعي الاقتصادي أو غيرها من المجالات التي تخدم الظروف الاقتصادية بدول المنطقة.

تعريف المصطلحات:

الوعي الاقتصادي:

"يقصد به معرفة وفهم القضايا الاقتصادية التي قد تفيد الفرد في جوانب حياته المختلفة من استثمار، وادخار، واستهلاك، وإنفاق، وغيرها. وكذلك إلمامه العام بالمجالات والظروف الاقتصادية على المستويين: المجتمعي والدولي بما يمكن الفرد من المشاركة بإيجابية وفاعلية في تنفيذ الخطط التنموية للبلاد لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة بدول المنطقة".

الظروف الاقتصادية غير المستقرة:

"يقصد بها الواقع الاقتصادي الاستثنائي المتقلب الذي تواجهه دول الخليج العربية متمثلا في الأزمة النفطية الحادة من انخفاض أسعاره، وما ترتب على هذا الوضع من ظروف اقتصادية أثرت سلبا على ظروف المعيشة اليومية للفرد من جهة، وعلى تنفيذ الخطط التنموية للبلاد من جهة أخرى، وما تستدعيه هذه الظروف من اتباع سياسات التنوع الاقتصادي وإيجاد مصادر بديلة للدخل القومي".

حدود الدراسة:

تتضح حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الشباب.
- الحدود البشرية: طلاب وطالبات السنتين الثالثة والرابعة في مؤسسات التعليم العالي.

الحدود المكانية: مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بسلطنة عمان.

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة في العام الأكاديمي 2017م.

الدراسات السابقة:

يظهر للباحث من خلال تتبعه للدراسات ذات العلاقة (وفي حدود علمه) ندرة الدراسات التي ركزت على تحليل واقع الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها (لا سيما في منطقة الخليج العربي). وفيما يلي أهم الدراسات المتوفرة والتي تم الحصول عليها في هذا الخصوص.

قامت الحلبي (2015) بإعداد دراسة للحصول على درجة الدكتوراة في جامعة أم القرى تتعلق بالتعرف إلى مستوى وعي المرأة السعودية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسه على مسؤوليتها الاجتماعية، واستخدمت الباحثة استبانة تم تطبيقها على 200 امرأة سعودية من مستويات مختلفة في كل من مكة، وجدة، والطائف. وأظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردي بين محاور استبانة وعي المرأة بحقوقها ومحاور استبانة المسؤولية الاجتماعية. وأوصت الدراسة بضرورة توعية المرأة السعودية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكيفية الحصول عليها بالطرق النظامية، وتثقيف الفتاة السعودية منذ بداية حياتها بحقوقها وما يلزمها لضمانها عن طريق مناهج التعليم المتنوعة (الحلبي، 2015).

كما أجرى أريسي (Arici, 2012) دراسة بعنوان: "تدني مستوى الوعي الاقتصادي: دراسة فلسفية حول السلوكيات الاقتصادية لدى الجمهور في تركيا"، وهدفت الدراسة إلى تركيز الاهتمام على الواقع الحالي لتدني الوعي بالمارسات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية لدى الشعب التركي، والأسباب المؤدية إليها والآثار المترتبة عليها. وخلصت الدراسة إلى أن من الأسباب الرئيسة وراء تدني مستوى الوعي الاقتصادي لدى الأفراد في تركيا مركزية النظام التعليمي التي تعلم الطلاب الكثير عن الأمور العسكرية، ولا تلتفت إلى تعزيز الحقوق العامة للأفراد في المناهج الدراسية، ورفع الوعي بشأنها لا سيما فيما يخص الحقوق الاقتصادية؛ مما يعني ذلك وجوب التركيز على رفع الوعي الاقتصادي لدى الطلاب (Arici, 2012).

وأجرى الربيعاني، والمخلافي (2011) دراسة هدفت إلى التعرف إلى مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلبة البكالوريوس والماجستير في تخصص الدراسات الاجتماعية بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس في العام الأكاديمي (2008/2009م)، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي من خلال استخدام استبانة تمثل مقياس الوعي الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى ضعف مستوى الوعي الاقتصادي لدى الطلاب وافتقارهم للمعلومات الاقتصادية في بعض المجالات بدرجة كبيرة جدا تستدعي تدخلا من قبل القائمين على البرنامج، وإلى وجود اختلافات في مستوى الوعي الاقتصادي تعزى لمتغير النوع والتخصص والمستوى التعليمي. وأوصت الدراسة بضرورة تنمية معلومات الطلاب الاقتصادية في مجالات الاستثمار والتعاملات البنكية والتعامل مع الموارد الاقتصادية ونظام السوق، وتطوير المقررات الدراسية ذات الصلة بالموضوعات الاقتصادية في برنامج الدراسات الاجتماعية بكلية التربية بالجامعة (الربيعاني، والمخلافي، 2011).

كما أعدّ حمودة (2008) دراسة هدفت إلى التعرف إلى مستوى وعي طلبة كلية العلوم التربوية التابعة لوكالة الغوث في المملكة الأردنية الهاشمية بظاهرة العولمة واتجاهاتهم نحوها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي معتمدا تطبيق استبانتين: إحداهما للتعرف إلى مستوى وعي الطلاب بظاهرة العولمة، والأخرى لقياس اتجاهاتهم نحوها. وأظهرت النتائج وجود وعي أقل لدى الطلاب في البعدين: (السياسي والاقتصادي) مقارنة بوعيهم العالي في البعدين: (الثقافي والاجتماعي)، وعدم وجود فروق ذات دلالة في مستوى وعي الطلبة تعزى للجنس أو مستوى تحصيل الطلبة أو مستوى ثقافة الأسرة (حمودة، 2008).

وأجرى صالح (2002) دراسة بعنوان: "منظومة القيم وعلاقتها بالوعي الاقتصادي والتركيز النفسية للمنتج الوطني لدى 100 طالب وطالبة في تخصصي: اللغة العربية والإنجليزية بكلية التربية بسوهاج، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام ثلاثة مقاييس: (مقياس التقدير الذاتي للقيم، ومقياس الوعي الاقتصادي، ومقياس التركيز النفسية). وأظهرت نتائج الدراسة أن القيم الاقتصادية جاءت في المرتبة الرابعة للجنسين بعد القيم النظرية، والقيم الدينية، والقيم الاجتماعية؛ مما يعني الضعف النسبي لواقع الوعي الاقتصادي لدى الطلاب ودوره في اختيار المنتج الوطني. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمنظومة القيم التي بدأت تتراجع فيها بعض القيم على متصل هذه المنظومة، وإعادة بناء الإنسان المصري من خلال خطة قومية تتخذ التعليم هدفاً ومسلكاً لمواجهة خطر العولمة وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على منظومة القيم، والاهتمام على كافة المستويات بالمسلك الاقتصادي السليم القائم على الوعي الكامل للفعل ونتائجه والسلوك وجوانبه على مستوى الفرد والجماعة (صالح، 2002).

تعليق على الدراسات السابقة، ومكانة الدراسة الحالية بالنسبة إليها:

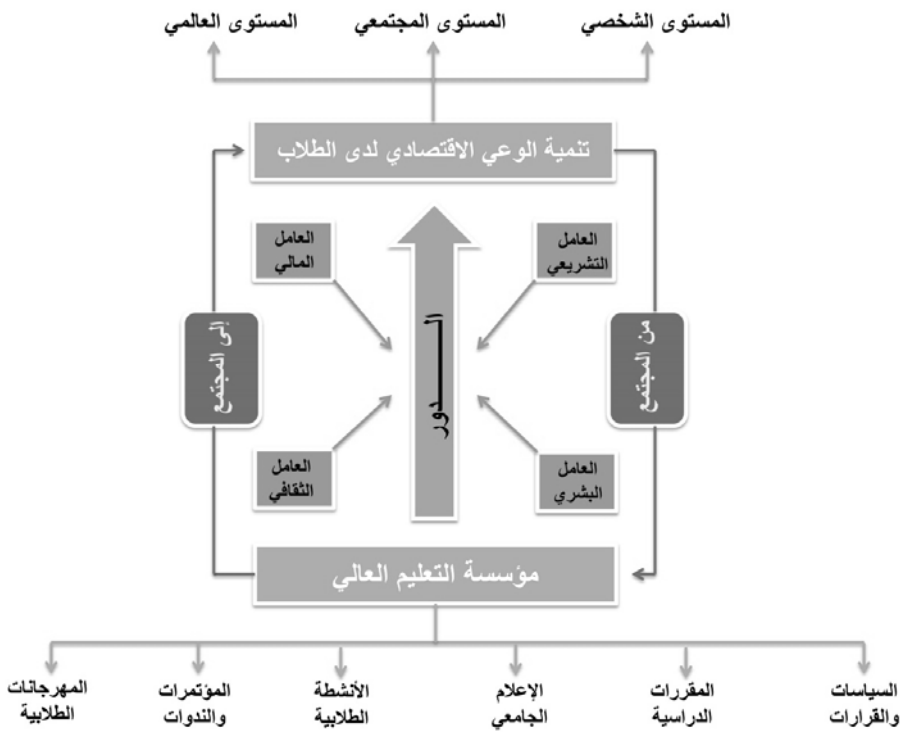
- اتبعت الدراسات السابقة المنهج الوصفي في جمع البيانات المطلوبة من خلال استخدام الاستبانات والمقاييس الكمية التي تم تطبيقها على عينات الدراسة.
- ركزت الدراسات السابقة على الكشف عن مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلاب مؤسسات التعليم العالي ماعدا دراسة الحلبي (2015) التي استهدفت المرأة السعودية عامة، ودراسة أريسي (2012) والتي استهدفت الجمهور العام في تركيا.
- أظهرت معظم الدراسات السابقة في مجملها العام ضعف مستوى الوعي الاقتصادي لدى المشاركين في هذه الدراسات، ومنهم بالطبع طلاب مؤسسات التعليم العالي.
- أوصت الدراسات السابقة بضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي بدورها المنوط بها في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الشباب لتهيئتهم للظروف الاقتصادية المختلفة.
- ركزت معظم الدراسات على أهمية تطوير البرامج والمقررات الدراسية من خلال تضمينها القضايا الاقتصادية التي تلامس حياة الفرد والمجتمع.
- تركّز الدراسة الحالية على الكشف عن مستوى دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الشباب مع تأطير خطة مقترحة لتعزيز هذا الدور في ظل نتائجها.
- تحلل الدراسة الحالية واقع دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها مع التركيز على الظروف الاقتصادية غير المستقرة في منطقة الخليج.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

تنطلق الدراسة الحالية من تصور مفاهيمي وضعه الباحث (شكل رقم 1) يوضح تفاصيل الدور الذي ينبغي أن تقوم به مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها. ويمثل التصور حلقة متكاملة فيها مجموعة من العوامل تخدم دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي ضمن إطار تشاركي متبادل بين المؤسسة والمجتمع.

شكل رقم (1)

الإطار العام للدور الذي ينبغي أن تقوم به مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها



بالنظر إلى شكل رقم (1) تتضح مدى العلاقة الوثيقة بين أركان ثلاثة مهمة، وهي: (الفرد، والمؤسسة، والمجتمع)، وذلك من خلال الدور الذي تقوم به مؤسسة التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الأفراد الذي يساهمون مستقبلاً في التنمية الشاملة للمجتمع. وتحدد مؤشرات هذا التصور في المحاور التالية:

❖ **مؤسسة التعليم العالي:** ويعتبر هذا المحور الركن الأساس في تصور الدور المنشود في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب. ويتضمن هذا المحور مجموعة من الجوانب التي يمكن اعتبارها قاعدة لهذا الدور، وهي: (السياسات والقرارات، والمقررات الدراسية، والإعلام الجامعي، والأنشطة الطلابية، والمؤتمرات والندوات، والمهرجانات الطلابية).

❖ **الدور:** يمثل هذا المحور مظاهر الأداء والمهام المنوطة بمؤسسة التعليم العالي في خدمة الوعي الاقتصادي لدى الطلاب. ويساهم في تشكيل هذا الدور مجموعة من العوامل الرئيسة داخل البيئة الجامعية، وهي: (العامل التشريعي، والعامل المالي، والعامل البشري، والعامل الثقافي).

❖ **تنمية الوعي الاقتصادي:** يأتي هذا المحور كهدف أساس ونتيجة مرتقبة من أثر الدور الذي تقوم به مؤسسة التعليم العالي في هذا الشأن. وتتعدد مستويات الوعي بالقضايا الاقتصادية لدى الطلاب على ثلاثة مستويات هي: (المستوى الشخصي، والمستوى المجتمعي، والمستوى العالمي).

❖ **الشراكة المجتمعية:** يُظهر هذا المحور مدى الشراكة الحقيقية والعلاقة المتبادلة بين مؤسسة التعليم العالي والمجتمع المحلي من خلال خدمة المجتمع المتمثلة في تنمية الوعي الاقتصادي لدى أفراد الذين يساهمون في التنمية الشاملة للبلاد،

وفي الجانب المقابل خدمة مؤسسة التعليم العالي المتمثلة في استيعاب مختلف القضايا الاقتصادية التي تهم المجتمع وبلورتها في شكل توعوي يجعل المؤسسة شريك حقيقي في تقدم المجتمع وتطوره.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع إلى الأدبيات والدراسات ذات العلاقة، بالإضافة إلى استخدام المقابلة العلمية مع عينة عشوائية من طلاب وطالبات مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان للوقوف على واقع مساهمة هذه المؤسسات في رفع الوعي الاقتصادي لدى طلابها، واقترح تصور مستقبلي يساعد مؤسسات التعليم العالي في تهيئة شباب واع ومثقف يواجه الظروف الاقتصادية غير المستقرة بنوع من التفاؤل والإيجابية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بسلطنة عمان والبالغ عددها (60) مؤسسة فأكثر، وتم اختيار عينة عشوائية من هذه المؤسسات بلغ مجموعها (10) مؤسسات، بواقع (4) جامعات، و(5) كليات، ومعهد واحد. وتم أخذ عينة عشوائية من الطلاب والطالبات المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بسلطنة عمان، والبالغ عددهم 22 طالبا وطالبة في السنتين الأخيرتين من برنامج البكالوريوس، واختلفت أعداد العينة من مؤسسة إلى أخرى بناء على فرص التواصل وإمكانية وظروف الالتقاء بهم في كل مؤسسة. ويوضح الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة على مؤسسات التعليم العالي التي تم اختيارها بطريقة عشوائية.

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة على مؤسسات التعليم العالي

الرقم	الجامعة/ الكلية	نوعها	المنطقة	عدد المستهدفين
1	جامعة السلطان قابوس	حكومية	مسقط	4
2	جامعة صحار	خاصة	صحار	1
3	جامعة الشرقية	خاصة	صور	1
4	جامعة البريمي	خاصة	البريمي	1
5	كلية العلوم التطبيقية بصحار	حكومية	صحار	5
6	كلية العلوم التطبيقية بعبري	حكومية	عبري	2
7	الكلية التقنية بشناص	حكومية	شناص	4
8	الكلية العالمية للهندسة والتكنولوجيا	خاصة	مسقط	1
9	كلية العلوم الطبية	خاصة	صحار	2
10	معهد شمال الباطنة للتمريض	حكومي	صحار	1
المجموع	10			22

أداة الدراسة:

تم جمع البيانات المطلوبة للإجابة عن أسئلة الدراسة لتحقيق أهدافها من خلال استخدام المقابلة العلمية ذات الأسئلة المتعددة والتي تمت صياغتها بواسطة الباحث بالاستفادة من الدراسات ذات العلاقة من جانب، وفي ضوء خبرة الباحث الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي من جانب آخر. وتضمنت أسئلة المقابلة (7) أسئلة مفتوحة، وشبه مفتوحة، ومغلقة

للكشف عن مدى الدور التي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في السلطنة في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها من وجهة نظر الطلاب أنفسهم.

أساليب تحليل الاستجابات:

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لتحليل إجابات الطلاب على الأسئلة المغلقة، وتحليل محتوى إجابات الأسئلة شبه المفتوحة والمفتوحة وتفرغها في صورة أفكار وحقائق ساعدت في الإجابة عن أسئلة الدراسة التي تمت صياغتها في ضوء أهدافها.

نتائج الدراسة:

أولاً: نتائج السؤال الأول:

نص السؤال الأول على: "ما مستوى الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها؟"

تشير آراء الطلاب في مجملها العام إلى ضعف المستوى الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها. ويوضح الجدول رقم (2) التكرارات والنسب المئوية لمستويات الدور الذي تقوم به المؤسسة في تنمية الوعي الاقتصادي، وذلك حسب استجابات الطلاب أنفسهم.

جدول رقم (2)

التكرارات والنسب المئوية لمستوى دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي

لا يُذكر		ضعيف		متوسط		كبير		كبير جداً	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
3	13.63	8	36.36	5	22.72	4	18.18	2	9.09

يوضح جدول رقم (2) مدى ضعف الواقع الحالي لمستوى الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في السلطنة حكومية كانت أو خاصة في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها؛ حيث بلغت النسبة المئوية للمستويين: لا يُذكر، وضعيف (49.99%) مقارنة بالنسبة المئوية للمستوى المتوسط التي بلغت (22.72)، والنسبة المئوية لمستويي: كبير وكبير جداً، والتي بلغت (27.27).

وتشير نتائج الدراسة إلى أن أكثر الجوانب أو المجالات من حيث الأهمية في إفادة الطلاب في تنمية وعيهم الاقتصادي في مؤسسة التعليم العالي تتمثل في المقررات الدراسية حيث جاءت في المرتبة الأولى، ثم الأنشطة الطلابية في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة المؤتمرات والندوات. ويبين الجدول رقم (3) الأهمية النسبية للمجالات المختلفة في مدى إفادة الطلاب في تنمية وعيهم الاقتصادي.

جدول رقم (3)

أهمية المجالات المختلفة في مدى إفادة الطلاب في تنمية وعيهم الاقتصادي

المرتبة	المجال
الأولى	المقررات الدراسية
الثانية	الأنشطة الطلابية
الثالثة	المؤتمرات والندوات
الرابعة	الإعلام الجامعي
الخامسة	المهرجانات الطلابية
السادسة	السياسات والتشريعات

كما تُبين آراء الطلاب كذلك تصنيف مؤسسة التعليم العالي كأضعف مصدر يستفيد منه الطلاب في تنمية وعيهم الاقتصادي مقارنة ببقية المصادر الأخرى كوسائل التواصل الاجتماعي التي جاءت في المرتبة الأولى، وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) التي جاءت في المرتبة الثانية، والإعلام بأنواعه المختلفة مقروءا ومسموعا ومرئيا في المرتبة الثالثة، كما يشير إلى ذلك جدول رقم (4).

جدول رقم (4)

مستوى دور مؤسسة التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي مقارنة بالمصادر الأخرى

المرتبة	المصدر
الأولى	وسائل التواصل الاجتماعي
الثانية	شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
الثالثة	الإعلام مقروءا ومسموعا ومرئيا
الرابعة	مؤسسة التعليم العالي

نتائج السؤال الثاني:

نص السؤال الثاني على: "ما الدوافع وراء رغبة الطلاب بمؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لديهم؟". تشير العينة المشاركة في هذه الدراسة إلى مجموعة من الدوافع والأسباب التي تثير رغبة الطلاب في تنمية الوعي الاقتصادي لديهم، إذ يعتقد الطلاب أن أكثر هذه العوامل أهمية في تحريك اهتمامهم وتركيزهم على تنمية الثقافة الاقتصادية لديهم في المجتمع المعاصر يمكن أن تتمثل في ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: دوافع تتعلق بالشخص: وتتضمن الأمور التالية:

1. القدرة على التصرف الحكيم والمتوازن في المال.
2. التعرف إلى الطرق المناسبة في ترشيد الاستهلاك.
3. زيادة وتحسين الدخل الشخصي وتغطية أوجه الإنفاق المختلفة.
4. الاستثمار الصحيح للمال الشخصي وتجنب الفشل في المشاريع المستقبلية.
5. معرفة أوضاع سوق العمل وتطورات المستمرة.

المحور الثاني: دوافع تتعلق بالمجتمع: وتتضمن الأمور التالية:

1. الإلمام بتفاصيل الوضع الاقتصادي في البلاد.
2. الوقوف على أسباب الأزمة الاقتصادية الحالية.
3. مسايرة كافة التطورات والمستجدات الاقتصادية في البلاد.
4. المشاركة بإيجابية في تطوير الاقتصاد من خلال المشاريع الخاصة.

المحور الثالث: دوافع تتعلق بالعالم: وتتضمن الأمور التالية:

1. زيادة الوعي بالآزمات الاقتصادية العالمية.
2. معرفة قضايا الاقتصاد في المجتمعات الأخرى.

نتائج السؤال الثالث:

نص هذا السؤال على: "ما القضايا الاقتصادية التي يتم التطرق إليها في مؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن تساهم في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب؟".

يرى الطلاب أن مؤسسات التعليم العالي في السلطنة تركّز أكثر على بعض القضايا الاقتصادية دون غيرها فيما يتعلق بتنمية الوعي الاقتصادي لديهم، حيث يمكن إجمال أكثر هذه القضايا وضوحاً في هذا الشأن في جدول رقم (5).

جدول رقم (5)

أكثر القضايا الاقتصادية وضوحاً في مجالات تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب

المستوى الشخصي	مستوى المجتمع	المستوى العالمي
الاستهلاك	الموارد الاقتصادية	الأزمة النفطية الحالية
الإدخار	قطاع العمل	الاقتصاد والبيئة
الإنفاق		

نتائج السؤال الرابع:

نص السؤال الرابع على: "ما التحديات التي تضعف من قيام مؤسسات التعليم العالي بدورها في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها؟".

تُظهر آراء المشاركين في الدراسة حول العوامل التي تقلل من مستوى الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها مجموعة من التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في سبيل تحقيق هذا الدور. وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

1. عدم اختصاص المسؤولين والأكاديميين في الشأن الاقتصادي.
2. قلة خبرة المختصين وعدم إلمامهم بمستجدات الاقتصاد المختلفة.
3. عدم فاعلية الإعلام الجامعي في نشر ثقافة الاقتصاد لدى الطلاب.
4. عدم وجود الوقت الكافي لإقامة الأنشطة والفعاليات ذات العلاقة بسبب ازدحام الجدول الدراسي.
5. قلة تضمين السياسات والتشريعات التعليمية قضايا الاقتصاد، وضعف مسايرة مستجداته.
6. ضعف اهتمام الطلاب أنفسهم بالشؤون الاقتصادية، وضعف اتجاهاتهم نحوها.
7. غلبة الطابع التقليدي على طرق وأساليب عرض البرامج والندوات ذات العلاقة.

8. ضعف التعاون والتنسيق بين مؤسسة التعليم العالي والمؤسسات ذات العلاقة في المجتمع.

9. اعتبار طلاب التخصصات غير الاقتصادية الشأن الاقتصادي شيئاً هامشياً يمكن تجاهله.

نتائج السؤال الخامس:

نص هذا السؤال على: "ما الأمور المقترحة التي يمكن أن تعزز من دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها؟".

يقدم الطلاب مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تزيد من فاعلية الدور الذي ينبغي أن تقوم به مؤسساتهم في تنمية الوعي الاقتصادي لديهم. ويمكن إجمال هذه الاقتراحات حسب وجهة نظر الطلاب في الأمور التالية:

1. تأسيس جماعات طلابية تختص بهذا الجانب التوعوي في الشأن الاقتصادي.
2. إقامة المؤتمرات والندوات التي تختص بمعالجة القضايا والتطورات في المجال الاقتصادي.
3. إدراج متطلبات الدراسة الجامعية مواد تُعنى بقضايا الاقتصاد المحلي والعالمي.
4. تضمين المقررات الدراسية قدر الإمكان مواضيع ذات علاقة بالشأن الاقتصادي.
5. تخصيص (5-10) دقائق من المحاضرة لمناقشة الأوضاع والمستجدات الاقتصادية.
6. إقامة مسابقات داخلية ترفع من مستوى الوعي الاقتصادي لدى الطلاب.
7. إشراك الطلاب في المسابقات المحلية والعالمية التي تتعلق بمجالات الاقتصاد المختلفة.
8. استغلال الإعلام الجامعي في رفع الوعي الاقتصادي من خلال المنشورات والمطويات وغيرها.
9. دعوة واستضافة الخبراء والاختصاصيين في الاقتصاد للتحدث عن الاقتصاد وقضاياها المختلفة.
10. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني للمؤسسة في نشر ثقافة الاقتصاد.

مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها:

تشير نتائج الدراسة الحالية إلى ضعف مستوى الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها من وجهة نظر الطلاب أنفسهم. وقد يعود ضعف هذا المستوى إلى عدم وضوح الرؤية والأهداف المتعلقة بهذا الدور في السياسات التعليمية والرؤية العامة لمؤسسات التعليم العالي، والتي من المفترض أن تركز على تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب، وتوجه اهتمامهم إلى متابعة المستجدات الاقتصادية في البلاد لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية الحالية الناجمة عن الأزمة النفطية التي تحتاج مختلف بقاع العالم. ويمكن دعم تأثير هذا السبب في ضعف مستوى دور المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها من خلال اعتبار الطلاب أنفسهم عدم تضمين قضايا الاقتصاد ومسيرة مستجداته في السياسات والتشريعات التعليمية من أهم التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في تحقيق هذا الدور وزيادة فاعليته.

وقد يعزو الباحث تدني مستوى دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها إلى عوامل يعتبرها الطلاب أنفسهم تحديات تعيق هذا الدور، ومن أهمها: عدم وجود الوقت الكافي لإقامة فعاليات وأنشطة تعزز هذا الدور، وقلة فاعلية الإعلام الجامعي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب والذي ينبغي أن يقوم بجهد واضح في هذا الشأن لما له من أثر بالغ في إثارة اتجاهات الطلاب نحو الاهتمام برفع وعيهم الاقتصادي ونشر ثقافة الاقتصاد فيما بينهم.

كما يمكن تفسير تدني مستوى الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في السلطنة في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها بسبب ضعف اهتمام الطلاب أنفسهم بمعرفة التطورات الاقتصادية وتنمية ثقافة الاقتصاد لديهم وضعف

اتجاهاتهم نحو تنمية وعيهم الاقتصادي. وقد يدعم هذا التفسير ما تظهره آراء الطلاب أنفسهم من اعتبار ضعف اهتمام الطلاب بالشأن الاقتصادي وإمكانية تجاهله في نفس الوقت من أكبر التحديات التي تعيق المؤسسة التعليمية عن تفعيل دورها في تنمية الوعي الاقتصادي لدى هؤلاء الطلاب. ونستطيع القول بأن نتائج الدراسة الحالية فيما يخص ضعف مستوى الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب قد تكون مؤشرا على ضعف مستوى الوعي الاقتصادي لدى هؤلاء الطلاب، ويتفق هذا المؤشر إلى حد كبير مع نتائج الدراسات التي أظهرت تدني مستوى الوعي الاقتصادي لدى الطلاب (حمودة، 2008؛ صالح، 2002؛ الربيعاني والمخلافي، 2011).

وتُظهر نتائج الدراسة أهمية المقررات الدراسية كأهم عامل على الإطلاق يفيد في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الطلاب أنفسهم. وقد تعود هذه النتيجة إلى وجود مقررات دراسية تم إدراجها في الخطة الدراسية للطلاب الجامعي في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان تهتم بمناقشة قضايا الاقتصاد الوطني ومصادر الدخل القومي للبلاد كما في مقرر (الاقتصاد العماني المعاصر)، وكما في مقرر (ريادة الأعمال) التي تقدّم تطبيقات عملية على كيفية إعداد خطة عمل أو مشروع يمكن أن تساعد الطالب في التوجه إلى إقامة مشروعه التجاري الخاص بعد تخرجه استجابة لتوجهات حكومة السلطنة نحو التركيز على تشييط الحركة الاقتصادية لدى الأفراد وتشجيعهم على الدخول في سوق العمل بمشاريع اقتصادية رائدة تحقق أهداف الفرد والدولة على السواء لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي تحتاج دول المنطقة في الوقت الحاضر.

كما تبين نتائج الدراسة ضعف الأهمية النسبية لمؤسسات التعليم العالي في مدى استفادة الطلاب منها كمصدر في تنمية وعيهم الاقتصادي مقارنة مع بقية المصادر الأخرى. وقد يعود السبب وراء هذه النتيجة إلى كثرة استخدام الطلاب للمصادر الأخرى (وسائل التواصل الاجتماعي، وشبكة المعلومات الدولية، والإعلام بأنواعه المختلفة) كوسائط للتعامل اليومي فيما بينهم، واعتبارها وسائل تثقيفية وترفيهية تخرجهم من روتين الدراسة الجامعية مما يؤثر ذلك تلقائيا في استفادة هؤلاء الطلاب من البرامج والمعلومات والأخبار التي تناقش الشأن الاقتصادي والتي يتم نشرها وتداولها خلال هذه المصادر، وبالتالي المساهمة بشكل إيجابي في تنمية وعيهم الاقتصادي وزيادة ثقافتهم في الجانب الاقتصادي.

وتوضح نتائج الدراسة أن أكثر القضايا الاقتصادية على المستوى الشخصي والتي يتم التطرق إليها في البيئة الجامعية تتضمن: (الاستهلاك والإدخار، والإنفاق) مع قلة الاهتمام بالجوانب الأخرى، وهذا قد يعكس اهتمام مؤسسات التعليم العالي الأكبر بهذه الجوانب باعتبارها مجالات اقتصادية متاحة للطلاب وفي متناول أيديهم في فترة الدراسة الجامعية مقارنة بغيرها من الجوانب الأخرى؛ وذلك من أجل خلق بيئة اقتصادية متوازنة تساعد الأفراد على تحمل تكاليف الحياة العالية في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة في دول المنطقة. وقد تؤكد الحاجة إلى تنمية الجوانب الاقتصادية الأخرى لدى الفرد في الدراسة الحالية ما أوصت به دراسة (الربيعاني والمخلافي، 2011) من ضرورة تنمية معلومات الطلاب الاقتصادية في مجالات الاستثمار والتعاملات البنكية.

وقدّمت الدراسة الحالية مقترحات من وجهة نظر الطلاب يمكن أن تساعد في تعزيز مستوى الدور الذي ينبغي أن تضطلع به مؤسسات التعليم العالي في السلطنة في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلابها، وجاء في مقدمة هذه المقترحات تضمين المقررات الدراسية قضايا تُعنى بطرح ومناقشة القضايا الاقتصادية على مستوى الدولة من جانب، ومستوى العالم أجمع من جانب آخر، وقد يعكس هذا المقترح قلة طرح مثل هذه القضايا في المقررات الدراسية الحالية مما يستلزم تطويرا مستمرا لهذه المقررات متابعة لمستجدات الاقتصاد وتطوراتها المتتابة. ويدعم هذا المقترح في الدراسة الحالية ما أوصت به

الدراسات السابقة (أريسي، 2012؛ الحلي، 2015؛ الربيعاني والمخلفي، 2011) من أهمية تثقيف الأفراد اقتصادياً من خلال المناهج الدراسية، وضرورة تطوير المقررات الدراسية الجامعية بما يمكنها من استيعاب التطورات الاقتصادية المتلاحقة وطرحها للطلاب بشكل يزيد من وعيهم الاقتصادي.

استنتاجات الدراسة:

- في ضوء نتائج الدراسة يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:
- يتطلب الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب مزيداً من الرعاية والاهتمام.
- تعتبر المقررات الدراسية الجامعية بالسلطنة أكثر المجالات أثراً في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب.
- يحتاج الطلاب إلى تنمية وعيهم الاقتصادي أكثر في مجالي: الاستثمار، والمعاملات البنكية.
- يؤثر ازدحام الجدول الدراسي على الوقت المتاح للطلاب للاستفادة من الفعاليات التي تتعلق بتنمية الوعي الاقتصادي.
- ينبغي الاهتمام أكثر بإقامة المؤتمرات والندوات لما لها من أثر كبير في مساعدة الطلاب على توسيع قاعدة المعلومات الاقتصادية لديهم.

التوصيات:

يقدم الباحث بناءً على نتائج الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تزيد من فاعلية دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الشباب، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: توصيات على مستوى وزارة التعليم العالي:

1. وضع سياسات تعليمية تتضمن رؤية واضحة لتنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب.
2. تكوين لجنة علمية تمثل وزارات وهيئات الدولة لمتابعة تطورات البلاد وإدراجها ضمن السياسات التعليمية.
3. اقتراح خطة ذات أهداف مرحلية تتضمن تنفيذ مجالات تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب.
4. تكوين لجان إدارية لمتابعة وتقويم مدى تحقيق أهداف وخطة تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب.

ثانياً: توصيات على مستوى مؤسسات التعليم العالي:

1. إدراج خطة تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب ضمن الخطة العامة لمؤسسة التعليم العالي.
2. تطوير المناهج والمقررات الدراسية في ضوء ما تلميه التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية.
3. تكوين لجان علمية لمتابعة وتقويم خطة تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب.
4. تخصيص ميزانية مناسبة لتفعيل دور المؤسسة في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب.
5. إعطاء مساحة أكبر للمعلومات والمستجدات الاقتصادية ضمن الإطار العام للثقافة الجامعية.
6. إقامة المؤتمرات والندوات المختلفة التي تناقش تطورات الاقتصاد على مستويي: الدولة والعالم.
7. إشراك الطلاب في الفعاليات المختلفة التي تقيمها مؤسسات المجتمع لمتابعة التطورات في البلاد.

ثالثاً: على مستوى الطلاب:

1. الحرص على حضور الفعاليات والأنشطة ذات العلاقة التي تقيمها مؤسسة التعليم العالي.
2. الاستفادة قدر الإمكان من البرامج والأنشطة التوعوية التي تقيمها مؤسسة التعليم العالي.

3. تقديم المقترحات والرؤى للإدارة والتي من شأنها أن تزيد من فاعلية تنمية الوعي الاقتصادي.

4. المساهمة بفاعلية في الفعاليات والأنشطة من خلال المناقشة العلمية والتفاعل الإيجابي البناء.

رابعاً: على مستوى مؤسسات المجتمع وهيئاته المختلفة:

1. فتح قنوات اتصال وتواصل مع مؤسسات التعليم العالي من خلال إقامة فعاليات مشتركة.

2. وضع خطة مشتركة تعمل على استيعاب تطورات البلاد وترجمتها في جوانب منظومة التعليم العالي المختلفة.

3. الاستفادة من تسهيلات المبنى الجامعي وقاعاته في إقامة الأنشطة المتنوعة التي تساهم في تعريف الطلاب بالمستجدات المحلية والعالمية.

المقترحات:

يقترح الباحث في ضوء نتائج البحث الحالي ما يلي:

- إجراء دراسة مقارنة بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في مستوى الدور الذي تقوم به في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب.
- إجراء دراسة ميدانية باستخدام طرق علمية أخرى وتستوعب عينات أكبر وأوسع للكشف عن مستوى الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلاب.
- إجراء دراسة تحليلية تهدف إلى الكشف عن التحديات التي تواجه تنمية الوعي الاقتصادي لدى الشباب وسبل تطويره.
- إجراء دراسة تركز على الكشف عن العلاقة الحالية والمأمولة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع الأخرى في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الشباب.

المراجع:

- الحلبي. انتصار صالح، "وعي المرأة السعودية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسه على مسؤوليتها الاجتماعية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التصاميم، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية (2015).
- حمودة. عطية خليل، "مستوى وعي طلبة كلية العلوم التربوية بظاهرة العولة واتجاهاتهم نحوها"، مجلة البصائر، المجلد 1، العدد 12 (2008).
- صالح. يوسف عبدالصبور، "منظومة القيم وعلاقتها بالوعي الاقتصادي والتزكية النفسية للمنتج الوطني لدى طلاب كلية التربية بسوهاج"، ورقة علمية مقدمة ضمن ندوة التربية الاقتصادية والإغائية في الإسلام (27-28/7/2002).
- الربيعاني. أحمد محمد، والمخلافي. محمد سرحان، "مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلبة الدراسات الاجتماعية بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 12، العدد 4 (2011).
- العمانية، "أكثر من 500 طالب وطالبة يستفيدون من برنامج بيسة"، مسقط، العمانية، 26/9/2016: <http://omandaily.om/?p=348441>
- وزارة التعليم والتعليم العالي، "وزارة التعليم تنظم ندوة بعنوان رفع الوعي الاقتصادي للطلاب"، وزارة التعليم والتعليم العالي القطرية، 2/5/2015: http://www.edu.qa/Ar/Media/News/NewsID=9853_Details.aspx?Pages/News
- وكالة الأنباء القطرية، "صندوق النفط يوضح تأثير انخفاض أسعار النفط على ميزانيات دول مجلس التعاون"، وكالة الأنباء القطرية، 26/4/2016: <http://www.qna.org.qa/News/16042616220075>
- Arici, Murat. "Low economic awareness: A philosophical study of economic behaviour in Turkey", The Business & Management Review, Vol. 2, Number (2012).
- Payingforit, "About economic awareness", Payingforit, 2015, at: <http://www.payingforit.org.uk/teachers/about-economic-awareness/72/>

دور رأس المال الفكري في خلق القيمة لمنظمة الأعمال

د. بوجعدار خالد أ. دريوش شهبان

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور رأس المال الفكري في خلق القيمة والثروة للمنظمة من خلال تقديمه كإطار نظري لتحليل إسهامات الأصول المعرفية في ظل التغيرات البيئية السريعة والتحديات التنافسية التي يشهدها عالم الأعمال اليوم والتي سببها الرئيسي تحول الاقتصاد إلى اقتصاد المعرفة.

تناولنا فيها مفهوم رأس المال الفكري وأهميته وخصائصه حيث تمت الإشارة إلى خاصيتين تكسبانه قدرة غير عادية على إضافة القيمة مع التدليل على ذلك بأمثلة عن بعض الشركات، وكما تطرقنا إلى مكوناته: رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي ورأس المال العلائقي، فيما بينا مبادئ خلق القيمة حسب نموذجي سكانديا وأندرسون، ودور تميز مكونات رأس المال الفكري في خلق القيمة للمنظمة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال العلائقي

مقدمة

كان في الماضي البنية التحتية الملموسة لمنظمات الأعمال تلعب الدور الأساسي في بناء تنافسياتها، وكانت تلك الأصول المادية الضخمة وغير المنقولة القوى الدافعة التي إذا أحسنت استغلالها امتلكت القوة على الأداء ، وكان عمل الإدارة يركز على استخراج أقصى قدر من الطاقات من الآلات والعمل، لكن في العقود الأخيرة تطورت الأسس النظرية والعديد من التصورات لموارد المنظمة ذات الأهمية الإستراتيجية لإنتاج فوائد اقتصادية؛

فقد ساهم التركيز على موارد المعرفة وعلى الكفاءات التنظيمية بشكل عام إسهاما قويا في خلق اعتراف واسع النطاق بالدور الاستراتيجي الذي تضطلع به الموارد غير الملموسة، وقد تم إنتاج العديد من المساهمات النظرية والعلمية التي تبرز أهمية المعرفة والموارد غير الملموسة لتحسين أداء منظمات الأعمال، وقد تم طرح العديد من المفاهيم خلال السنوات الأخيرة في دراسات الإدارة الإستراتيجية، وهي على الأغلب مفاهيم بديلة ومتداخلة مثل الأصول غير المرئية، الموجودات غير الملموسة، الموارد المعرفية فضلا عن رأس المال الاجتماعي.

وفي الآونة الأخيرة واستنادا إلى هذه المفاهيم المتعددة، وفي محاولة لتوليفها في بناء أكثر شمولاً، أدخل مفهوم رأس المال الفكري وتم تطويره لتفسير قيمة وأهمية هذه الموارد.⁽¹⁾ وأصبح القوة الدافعة للمنافسة في ظل اقتصاد المعرفة والمحرك الرئيسي لعمليات الاندماج والابتكار وأداء الأعمال.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما مفهوم رأس المال الفكري وما أهميته؟ وما هي خصائصه؟

وما هي مكوناته؟

وما دوره في خلق القيمة للمنظمة؟

(1) Louiz antonio joia ; strategies for information technology and intellectual capital ;challenges and opportunities ; p11

وكيف يساهم كل من مكوناته (رأس المال البشري، رأس المال العلائقي، رأس المال الهيكلي) في خلق القيمة للمنظمة؟

1- مفهوم رأس المال الفكري

إن مفهوم رأس المال الفكري ليس جديدا في الواقع، فالاقتصادي ناسو ويليام سينيور Nassau William Senior قد أشار في كتابه الذي نشر منذ أكثر من مائة وخمسون عام، سنة 1836 أن رأس المال الفكري عامل إنتاج مهم، وقد ناقش الاقتصاديون والباحثون في مجال الإستراتيجية منذ وقت طويل أهمية الأصول القائمة على المعرفة، كما تجدر الإشارة أن هذا المفهوم قد طورته شركات مرموقة مثل سكانديا Skandia و دوشميكل Dow Chemical التي بدأت قياس رأس المال الفكري سنة 1990.

وقد بدأت حركة قوية بالفعل في منتصف التسعينات لإيجاد مقاربات وأدوات لقياس وإدارة رأس المال الفكري، وقد ركزت هذه الحركة في المقام الأول على التطبيقات العملية المتصلة بالتجربة المهنية.⁽¹⁾

وفي تطوير نظرية النمو الحديثة التي وضعها Raul Romer من جامعة ستانفورد الذي أثبت أن النمو الاقتصادي يقوم على المعرفة، وقد استندت هذه النظرية في نواح كثيرة على أعمال Robert Solow، من ثم بدأ التركيز على الاهتمام بالكفاءات والأصول القائمة على المعرفة؛ وبالموازاة مع ذلك اتجه المحاسبون لوضع نهج لقياس رأس المال الفكري وأصبح موضوعا للنقاش.⁽²⁾ فكيف نعرف رأس المال الفكري؟

1.1 تعريف رأس المال الفكري

تعتبر شركة الخدمات المالية والتأمين السويدية سكانديا أول من صاغ مصطلح رأس المال الفكري وقد أشار في البداية إلى أنه يعني جميع الموارد غير الملموسة التي تتضمنها المنظمة، وقد عرفه مديرها التنفيذي Leif Edvinson بأنه المعرفة التي يمكن تحويلها إلى قيمة؛⁽³⁾

ويعرفه ستيوارت Stewart 1997 بأنه المادة الفكرية التي تمت صياغتها وتفعيلها لكي تنتج موقودا ذو قيمة أعلى؛⁽⁴⁾ كما يعرفه ريكل Rekl 1998 بأنه مجموع المعرفة والمعلومات والمهارات والخبرات ذات القيمة الاقتصادية التي يمكن تطبيقها لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي؛⁽⁵⁾

وعرفه Bradley على أنه القابلية على تحويل المعرفة والأصول غير الملموسة إلى موارد قادرة على خلق ثروة المنظمة وفي نفس السياق تعرفه مجموعة Intellectual Capital Management الذي أوردته Sullivan 1998 على أنه المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح.⁽⁶⁾

(1) Louiz antonio op cit ;p4

(2) Louiz antonio op cit ;p4

(3) Nermien Al-Ali; comprehensive intellectual capital management Step-by-Step; John Wiley & Sons, Inc; Hoboken, New Jersey; Canada,2003; P 32

(4) أكرم الطويل وآخرون، رأس المال الفكري وتقانة الايصاء الواسع، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان ، 2016 ، ص: 22

(5) نفس المرجع السابق، ص: 22

(6) صالح عبد الرضا رشيد وصباح حسن الزياي، دور رأس المال الفكري في تحقيق الأداء الجامعي المتميز دراسة تحليلية لأراء القيادات الجامعية في عينة من كليات جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، 2014، ص: 12

كما يرى Shakina A Barajas أن الميزة الجوهرية التي ينفرد بها رأس المال الفكري تتجسد في قدرته العالية على تعزيز فاعلية الموارد الأخرى فضلا عن قدرته على إضافة القيمة للمنظمة من خلال تقديم منتجات وخدمات متميزة برمجية عالية⁽¹⁾ وعليه وبناء على التعاريف السابقة رأس المال الفكري يشمل الأصول غير الملموسة التي تستخدم لخلق ثروة وقيمة للمنظمة.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فتعرفه بأنه يمثل القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير المادية للمنظمة وهما رأس المال التنظيمي ورأس المال البشري⁽²⁾

فيما يرى Sache C بأنه يمثل القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة لمنشأة معينة وهما رأس المال الهيكلي ورأس المال البشري كما يرى أن رأس المال الفكري عبارة عن شيء غير مرئي يصعب تقييمه إلا أنه يحقق زيادة في ثروة المنظمة⁽³⁾

وفي نفس السياق يعرف على أنه نتاج التفاعل بين مجموعة من الموارد البشرية والموارد التنظيمية والموارد العلائقية⁽⁴⁾ تركز هذه التعاريف على أن رأس المال الفكري يتكون من رأس مال بشري ورأس مال هيكلي ورأس مال العملاء وعلى الرغم من عدم وجود إجماع قوي حول ما هو رأس المال الفكري، إلا أنه هناك اتفاق واسع على تعريفه على أنه المعرفة والخبرة والقوة العقلية للموظفين وكذلك موارد المعرفة المخزنة في قواعد بيانات المنظمة ونظمها وعملياتها وثقافتها وفلسفتها⁽⁵⁾،

اذن يمكننا القول أن المقصود بمصطلح رأس المال الفكري أنه ناتج التفاعلات بين خبرات ومعارف كل الموارد البشرية لمنظمات الأعمال و الذي يساعد على تحسين كفاءة تلك المنظمات، انه أكبر من مجرد حاصل الجمع الجبري لمجموعة حملة الشهادات العليا في منظمات الأعمال أو مجموعة الأجهزة و الحاسبات الالكترونية أو مجموعة المعامل أو المباني داخل المنظمات، انه مقدار التراكم المعرفي الناتج عن التفاعلات بين تلك الموارد مجتمعة بحيث يكون وسيلة لتمييز منظمة عن غيرها.⁽⁶⁾

2.1 مكونات رأس المال الفكري

في الاقتصاد الذي يشكل فيه رأس المال الفكري غالبية موارد المنظمة وأصولها، من الضروري تطوير طرق لتحديد وإدارته. وبحسب منظور رأس المال الفكري، فإنه يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية هي: رأس المال البشري، ورأس مال العلائقي، ورأس المال الهيكلي. ويمثل الأول معرفة الموظفين، والكفاءة، والقوى العقلية. ويمثل رأس المال العلائقي مجموع العلاقات مع العملاء والموردين والشركاء. ويحدد رأس المال الهيكلي النظم التنظيمية والثقافة والممارسات والعمليات، وفي ما يلي سنتناول كل منها بشيء من التفصيل.

(1) نفس المرجع، ص: 12

(2) بميك، القاهرة، 2012، ص: 163 حاتم بن صلاح سنوسي أبو الجدائل ، رأس المال البشري إدارته وقياسه واستثماره، الطبعة 1،

(3) هاني محمد السعيد ، رأس المال الفكري انطلاقة ادارية معاصرة، الطبعة الأولى ، دار السحاب، القاهرة، 2008، ص: 20

(4) ناهدة اسماعيل عبد الله الحمداني وآخرون، رأس المال الفكري وأثره في ادارة أداء العاملين، مجلة الرافيدين المجلد 32، العدد 98، 2010، ص: 124

(5) Nermien Al-Ali, OP CIT P 6

(6) عادل زايد ، الأداء التنظيمي المتميز الطريق غالى منظمة المستقبل ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006 ص 39

➤ رأس المال البشري

ظهر مفهوم رأس المال البشري في نظرية الإدارة البشرية كما صاغه بيكر 1964 وشولتز 1961 إلا أن إدراجه كعامل مهم يؤثر على النمو الاقتصادي الذي تناوله سولو 1956-1957 تعرفه لنا وفان بورين 1999 على أنه معارف الأفراد وقدراتهم التقنية وصفه ديفيلي و ارثر 1998 على أنه مهارات الأفراد ويعرفه داس وبيكن واخرون 2004 على أنه يتكون من قدرات الفرد ومعارفه ومهاراته وخبرات موظفي المنظمة ومديريها حيث أنها ذات صلة بالمهمة في تناول اليد بالإضافة إلى خلق خزان للمعرفة والمهارات والخبرة من خلال التعلم الفردي⁽¹⁾، القدرة على حل المشاكل، القدرة على الابتكار، القدرة على العمل الجماعي، القدرة على التعلم والتعليم، القدرة على القيادة والقدرة على إدارة التغيير وبصفة خاصة يؤكد منظرو رأس المال البشري أنه يتكون من الآتي⁽²⁾:

- الابتكار ويقصد به المقدرة على تقديم حلول جديدة بدل من استعمال الأساليب التقليدية.
- المقدرة المهنية Professional compétence وهي عبارة عن مستوى التعليم والخبرة التي يمتلكها العاملون، فضلا عن المعرفة التي يتم توظيفها لأداء الأعمال بشكل فاعل .
- المقدرة الاجتماعية social compétence وتمثل القدرة على التفاعل مع الآخرين والتي هي ضرورية لتحقيق الأداء المرغوب فيه.

➤ رأس المال الهيكلي

يستعمل مصطلح رأس المال التنظيمي ورأس المال الهيكلي في الأدبيات كمفاهيم متبادلة أو قابلة للتبادل، ويشير bontis 1998 ، إلى أنه يعبر عن جميع الآليات والهيكل التي يمكن أن تساعد الموظفين على نشر معارفهم بشكل أفضل ومن ثم تحسين أداء المنظمة؛ ويعرف على أنه المعرفة التي يمتلكها المنظمة بالفعل وهي تتكون من المعرفة والمهارات والمعلومات التي تبق عندما يغادرون الأفراد مواقع عملهم وهي براءات الاختراع والتراخيص كوسيلة لتخزين المعرفة وقواعد البيانات والثقافة والأفكار القيمة وطرق ممارسة الأعمال والنظم والعمليات...⁽³⁾

- ويتكون الرأس مال الهيكلي بشكل عام من الأساليب والإجراءات الإدارية المستخدمة لانجاز الأنشطة الداخلية وهي:
- ✓ فلسفة الإدارة : وتتمثل في ما يعتقده قاعدة المنظمة عن منظمتهم، وخصوصا فيما يتعلق برسالتها وكذلك العاملين لديها.
- ✓ ثقافة المنظمة : وتعني كيفية أداء المنظمة للأعمال، وفقا للأنماط والقيم فالثقافة الكلية للمنظمة يعني أن تعكس فلسفة الإدارة وان تكون متوافقة ومنسجمة مع الأهداف الشمولية للمنظمة.
- ✓ عمليات الإدارة : وهي عبارة عن الآلية التي بواسطتها تستطيع المنظمة تنفيذ فلسفتها، وتتضمن كيفية معالجة المدراء لمشكلات العاملين وعمليات الرقابة على الجودة والسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة المعرفة .

(1) Louiz antonio op cit : p 15

(2) عبد اللطيف مصطفى ، دور رأس المال البشري في خلق القيمة في المؤسسة المصرفية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد7، 2009، ص:27

(3) Louiz antonio op cit :p20

- ✓ نظم تقنية المعلومات : وتتضمن قواعد البيانات والوسائل الأخرى اللازمة لجعل المعرفة تستخدم عمليات داخل المنظمة، وتقيم هذه النظم من خلال قدرتها على تحسين الكفاءة والعناية بالزبون ورضا العاملين.
- ✓ نظم الشبكات : وهي القدرة على ربط الحاسبات مع الجهات الأخرى من خلال توفير قدرة الوصول إلى الزبائن .
- ✓ العلاقات المالية : إن إدامة الصلة مع المصارف، البنوك والمستثمرين تعمل على تزويد المنظمة بالمرونة المطلوبة لزيادة السيولة النقدية بسرعة والاستجابة لمتطلبات السوق .⁽¹⁾

➤ رأس المال الزبون

وهو القيمة التي يفرزها مستوى رضا الزبائن وولائهم والموردين والشركاء والجهات الخارجية الأخرى وما استطاعت المنظمة من بنائه من علاقات متميزة مع هذه الأطراف، والغرض منه هو التحول من البحث عن المعلومة إلى امتلاك المعلومات ، ذلك لأن الزبائن قابلين وجاهزين لتسلم الجديد بغية إشباع حاجاتهم⁽²⁾ ويعتمد نموه وتطويره على دعم رأس مال بشري و الرأسمال الهيكلي كما يعمل رأس مال العلاقي بمثابة الجسر أو الوسيط في عمليات رأس مال الفكري، اذ انه المحدد الرئيس الذي يعمل على تحويل تلك العمليات إلى قيمه سوقية للمنظمة ونتيجة لأداء أعمالها.⁽³⁾

ومن خلال تحليل التفسيرات المختلفة لرأس المال الفكري في الأدب الاستراتيجي، يبدو من الملائم التأكيد على أنه افتراض أساسي مشترك وهو أنه يدمج ويجمع بين مختلف أشكال رأس المال البشري والهيكلية وأصحاب العلاقات فلإذن رأس المال الفكري هو حزمة من الموارد غير الملموسة للمنظمة والتفاعل بين هذه الموارد يسمح بنمو كل منها وتطويرها ككل متكامل.

1. 3. أهمية رأس المال الفكري

أشار الكثير من الباحثين إلى أنه مع تحول الاقتصاد من اقتصاد يعتمد على توجيه المنتج إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة أصبحت الأصول الأكثر قيمة هي المعلومات والخبرات والمهارات التي تمتلكها المنظمات لكي تخلق بها ميزة تنافسية في السوق العالمية، وقد تم التأكيد على حقيقة مفادها أن المورد الاقتصادي في القرن الحالي ليس رأس المال أو الموارد الطبيعية وإنما هو المعرفة، ويأخذ رأس المال الفكري موقعا متميزا بين الأصول المعرفية ، فقد تميز بزيادة الاستثمارات في المعرفة والتجارة الالكترونية وبراءات الاختراع والبحوث والابتكارات وشبكات المعلومات الدولية وغير ذلك من الأطر التي يشكل رأس المال الفكري المكون الرئيسي فيها، وبلا شك فقد انعكست تلك الاستثمارات على القيمة السوقية للمنظمات العالمية وزادت عن القيمة الدفترية.⁽⁴⁾

وحسب رأي Koenig فإن رأس المال الفكري يعد سلاح المنظمة في عالم اليوم كون الموجودات الفكرية قوة حقيقية تضمن بقاء المنظمة، فيما أكد العنزى أن الدور الجوهري لرأس المال الفكري هو الالتزام العالي في الأداء والإبداع والتجديد⁽⁵⁾ مما يؤدي لخلق ثروة للمنظمة، وأشار Hansen الى أنه يمثل الموجودات التنافسية القادرة على المحافظة على مستوى

(1) صالح رضا رشيد، مرجع سبق ذكره، ص: 14، 13

(2) عبد الحفيظ لعور ، دور الأساليب الادارية في ادارة رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية ، المنهل ، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 4، 2014 ،

(3) صالح رضا رشيد، مرجع سبق ذكره، ص: 15

(4) رشا الغول، المحاسبة عن رأس المال الفكري، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص: 25

(5) سعد علي العنزى، أحمد علي صالح، ادارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، عمان، دار اليازوري، 2009 ص: 165

متفوق من المعرفة داخل المنظمة ويرى DRUKER أنه أكثر الموجودات قيمة في القرن 21 اذ يمثل القوة الحقيقية لبقاء المنظمات في ضوء التحديات العالمية⁽¹⁾، وعليه، رأس المال الفكري هو أهم عوامل نجاح المنظمات وبقائها التي تستند على موجوداتها المعرفية لدعم ميزتها التنافسية وانشاء قيمة وثروة حقيقية.

2 . سمات وخصائص رأس المال الفكري

تناول عدة باحثين خصائص لرأس المال الفكري من عدة جوانب ولكن ما يهمنا في هذه الدراسة هي الخصائص التي أشار اليها ستوارت (2004, Stewart) والتي تتمثل في خاصيتين لرأس المال الفكري تكسبانه قدرة غير عادية على إضافة القيمة وهما:

الخاصية الأولى: رأس المال الفكري يعظم عائد الأصول المادية أو يقلل نفقاتها أو يلغي نفقة أو عبء الاحتفاظ بها، ويستبدلها بأصول معرفية،⁽²⁾ ومن أجل التدليل على ذلك يشير ستوارت إلى عدة شركات من بينها :

- شركة General Electric التي أخذت فكرة إحلال الأصول المعرفية محل الأصول المادية باهظة التكاليف وأنشأت آلية إدارية تسمح لها بتقليل اعتمادها على الأصول المادية بصورة مضطربة وزيادة رأسمالها الفكري بصورة متفردة مع مراقبة النتائج بصورة منتظمة في الوقت ذاته ، وتحت رئاسة John F. Welch لمجلس إدارة الشركة سيطر على جنرال اليكتريك هاجس مراقبة وتحسين إنتاجيتها أي الكفاءة التي تنتج بها السلع والخدمات، فالشركة ترصد بصفة دائمة مقدار الارتفاع في الإنتاجية الناتج عن المعدات الجديدة (أي إنفاق الأموال) مقابل الأفكار الجديدة، وقد تبين من خلال جمع البيانات من طرف قطاع أعمال الإضاءة الأوروبي أنه يتأتى النصف الأكبر من الزيادة في الإنتاجية من التفكير وعلى مستوى الشركة بأسرها هبطت نسبة الإنفاق على المنشآت والمعدات من 1,5٪ من إجمالي الإنفاق عام 1996 إلى 1,2٪ عام 1998 والهدف هو النزول بها إلى أقل من 0,8 ٪ خلال فترة مماثلة؛ يقول ويلشن إن الفكرة هي العنصر على المصانع المستترة المصنوعة من قوة العقل.⁽³⁾

- شركة سيمكس CEMEX المكسيكية التي تعد ثالث أكبر شركة منتجة للاسمنت في العالم وأعلىها ربحية من حيث العمليات، استطاعت أن تتبنى أسلوباً جديداً يرفع رأس المال الفكري كفاءة استخدام الأصول المادية تدريجياً .

وصناعة الاسمنت تعتمد على الأصول بكثافة عالية التكاليف منخفضة الكفاءة من حيث استغلالها (من الناحية التاريخية) وذلك بسبب تعذر التنبؤ بالطلب بشكل شبه كامل على المدى القصير، واستطاعت سيمكس الآن أن تقوم بالتسليم خلال عشرين دقيقة من الموعد الذي تعد به ، رغم سوء حالة الطرق وكثافة المرور في مدينة مكسيكو، ويكمن السرغي تقنية معروفة باسم تقنية التزامن الديناميكي للعمليات DYNAMIC SYNCHRONIZATION OF OPERATION (DOS) وهي عبارة عن أصل جديد يقع بين مصنع سيمكس المادي وزبائنه، وهو في جوهره رأس المال الفكري مكون من قشرة رقيقة مادية متمثلة في عدد قليل من الحاسبات الآلية تحوي بداخلها كنزاً ثرياً من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال العملاء، ويوجد الآن في كل شاحنة تابعة لشركة سيمكس على شاشة حاسوب طرفية متصلة بأقمار صناعية وبرامج لتوجيه الاتصالات بين الحاسوب وأجهزة الإدخال والإخراج .

(1) ناظم جواد، ندى اسماعيل، تحليل رأس المال الفكري كأداة استراتيجية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد ص : 134
 (2) توماس ستوارت ، تر: علا أحمد اصلاح، ثروة المعرفة رأس المال الفكري ومؤسسة القرن 21 ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، 2004، ص: 35
 (3) نفس المرجع السابق، ص ص: 36، 37

وبفضل هذا الاتصال وبعض النماذج الرياضية المتطورة التي تشبه لحد ما تلك التي تستخدمها شركات الطيران لتعظيم إيراداتها تستطيع الشاحنات الآن العمل في الوقت المضبوط حيث يتم استدعاء الشاحنة إلى أقرب مصنع لتحميل الاسمنت وتسليمه في الموعد الذي يحدد للعميل ؛ إن النظام الآن أصبح أكثر فاعلية لدرجة إن شركة سيمكس تحتاج إلى شاحنات أقل بمقدار الثلث بعد استبدال الأصول المادية بأصول فكرية.⁽¹⁾

الخاصية الثانية: قدرة رأس المال الفكري على تحقيق عوائد مالية غير محدودة يتسع نطاقها يوما بعد يوم على عكس الأصول المادية حيث تعتبر قدرتها محدودة على تحقيق عوائد مالية وتقل قدرتها بصورة متواصلة على تحقيق تلك العوائد، وينتج عن الاستثمار في رأس المال الفكري المزيد من الاستثمارات بصورة شبه دائمة ويؤدي ذلك إلى دائرة متنامية من الاستثمار وخلق القيمة ولذلك:

✓ فإن الأصول الفكرية وحدها هي التي تمكن المنظمات من التميز في عملها على المنافسين أما مصادر الميزات التنافسية الأخرى فهي آخذة في النضوب.

✓ حين تحسن كفاءة استخدام الأصول الفكرية يصبح بالإمكان تطبيق الابتكار في كل مكان وتعيد المنظمات التفكير في نماذج العمل الخاص بها وتصميمها التنظيمي.⁽²⁾

3. دور رأس المال الفكري في خلق القيمة

1.3 مبدأ خلق القيمة حسب نموذجي سكانديا وأندرسون

لخلق قيمة من إدارة رأس المال الفكري، فمن الضروري نقل المعرفة الفردية (رأس المال البشري) إلى المعرفة والممارسات التنظيمية (أي رأس المال الهيكلي) التي يمكن بعد ذلك تمريرها إلى العملاء في شكل منتجات وخدمات جديدة. وهذا بدوره سيوسع قاعدة عملاء المنظمة وحصة السوق وتعظيم مردودية الموارد غير الملموسة.

Value creation depends on
transfer of HC to CC, CC to SC, HC to SC
& vice versa

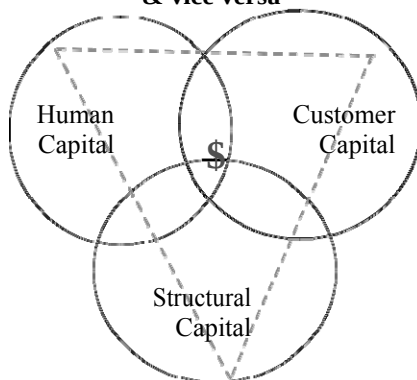


EXHIBIT 2.1 Value Creation Under the IC Model

SOURCE : NERMEIN OP CIT ;P : 35

(1) توماس ستيوارت، مرجع سبق ذكره، ص ص: 38-41

(2) رضا محمد بشير، اثر اعادة الهيكلة التنظيمية على رأس المال الفكري في ظل الاندماج دراسة ميدانية بمصلحة الضرائب المصرية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة عين شمس ، مصر، 2015، ص ص: 166، 167

المبدأ الذي يقوم عليه خلق القيمة هو أنها لا توجد في تطوير شكل واحد من رأس المال الفكري ولكن في نقل شكل واحد إلى آخر، وبالتالي العلاقة بينهما. وهذا يعني أن التركيز لا ينبغي أن يكون على إدارة أشكال فردية من رأس المال الفكري ولكن على الترابط بينهما، فتعزيز شكل واحد يقوي الآخر والعكس بالعكس. وهناك طريقة واحدة لإدارة هذه العلاقة المتبادلة هي التي وضعتها سكانديا.

قد وجد ليف إدفنسون، الذي عين حديثاً مديراً لشركة سكانديا في أوائل التسعينات، أن الزاوية الثلاثية غير كافية لإطلاق قيمة رأس المال الفكري. فوضع إدفنسون نظاماً أطلق عليه اسم "المستكشف"، وذلك باستخدام تصوير "منزل" لشرح العلاقة بين الأشكال المختلفة لرأس المال الفكري كما هو مبين في الشكل التوضيحي أعلاه. وجزءاً من رأس المال الهيكلي إلى مكونات أصغر، ورأس المال الزبون والمؤسسي، حيث يتضمن رأس المال التنظيمي رأس المال الخاص بالعمليات والابتكار؛ واعترف سكانديا أن القيمة تنشأ بواسطة التدفق بين الأجزاء، وأظهر نموذج المستكشف أن خلق قيمة من رأس المال الفكري يعتمد على الإستراتيجية التنظيمية: المالية، البشرية، والعملية، والتجديد، والتنمية، والتركيز البشري يؤدي إلى النتائج المالية والنمو في المستقبل، لأنه هو الوحيد الذي يسمح بالتفاعل بين الأهداف الأخرى.⁽¹⁾

إن رأس المال البشري (أي الموظفين) يحول مدخلات العملاء ومعرفتهم إلى عمليات ومنتجات جديدة من خلال الابتكار، الذي يؤدي إلى نتائج مالية إيجابية. كما يقوم الموظفون ببناء وتطوير رأس المال التنظيمي من خلال خلق العمليات التجارية والعمليات والإجراءات وكذلك الأصول الفكرية التي تنتمي إلى المنظمة.

يضع نموذج المستكشف معظم التركيز في دورة القيمة على رأس المال البشري كمولد للقيمة. وعلى الرغم من أن هذا النموذج منطقي إلا أنه لا يقدم أكثر من توجيه عام لكيفية إدارة رأس المال الفكري لخلق القيمة.

تحدى Andriessen نموذج رأس المال الفكري والفرضية الكامنة وراء دور رأس المال البشري في خلق القيمة. بدلاً من ذلك، طبق نظرية المهارات الأساسية المقدمة من قبل براهالاد و Hamel إلى مفهوم رأس المال الفكري لشرح أن تجزئته في مكوناته بالطريقة المقترحة من قبل إدفنسون لا يأخذ في الاعتبار حقيقة أن رأس المال الفكري هو تجميع من أشكال مختلفة منه تحت مهارة واحدة.

ويدعي أندريسون أن استخدام نماذج رأس المال الفكري التي تصنف رأس المال في أشكال عامة تكون متوافقة مع جميع المنظمات، يجعل جميع المنظمات تبدو نفسها، وبالتالي، لا يمكن التخطيط الاستراتيجي القائم على مجموعات فريدة ومختلفة من رأس المال الفكري في منظمة معينة. ويفضل أندريسون تصنيف رأس المال الفكري كحزمة فريدة من الأصول غير الملموسة التي تشكل كفاءة أساسية، حيث تكون المنظمة عادة ما بين 8 و 10 كفاءات.

وفقاً لنموذج التصنيف هذا، تتكون الكفاءة الأساسية من الأشكال التالية من عمليات رأس المال الفكري، ومهارات الموظفين والمعرفة الضمنية، والأوقاف التنظيمية، والقيم الجماعية، والتكنولوجيا، والمعرفة الواضحة. وتشمل الأوقاف ما تتركه المنظمة من الماضي، بما في ذلك العلامات التجارية وشبكات الموردين والعملاء

ويعتمد إنشاء القيمة في إطار هذا النموذج على تدفق رأس المال الفكري بالنسبة لكل من الكفاءات الأساسية للمنظمة. يتم تقييم قوة الكفاءات الأساسية وفقاً لخمسة معايير. وتحدد هذه المعايير القيمة التي تضيفها الكفاءة الأساسية إلى العملاء، والميزة التنافسية التي تعطيها المنظمة، والإمكانات المستقبلية لديها، وعدد السنوات التي يمكن أن تستمر فيها من خلال خلق حواجز الدخول، ومدى رسوخها في المنظمة.

(1) Nermien Al-Ali, op cit , P 35

نموذج أندريسون يمكن المنظمة من رؤية رأس المال الفكري كمجموعة بدلا من وحدات منفصلة فردية، أو، في كلماته، "لرؤية الغابة، وليس الأشجار". يؤكد نموذج الكفاءة الأساسية أن خلق القيمة هو نتيجة للجمع والتفاعل بين أشكال مختلفة من رأس المال الفكري⁽¹⁾. مرة أخرى، نرى أن أندريسون أيضا لم يعط أكثر من توجيهات عامة بشأن الطريقة التي ينبغي أن يدار بها رأس المال الفكري لخلق القيمة.

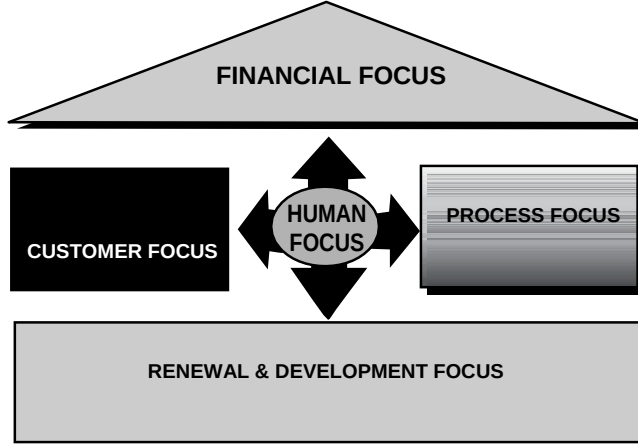


EXHIBIT 2.2 The Skandia Navigator

2.2 خلق القيمة من خلال تميز مكونات رأس المال الفكري

من المنظور الجوهري ، وبالإضافة إلى القيمة التنافسية ، تدرس القيمة الجوهرية مختلف العوامل الداخلية التي تخلق قيمة تنظيمية للمنظمة من شأنها تحسين العمليات بما يكفل إرضاء الزبون و الرفع من القدرة على الابداع و التعليم وحسب⁽²⁾ (porter) فإنه يعاد تشكيل سلسلة القيمة من خلال تغيير او تعديل مواصفات وخصائص المنتج وفهم خصائص العملاء وتقديم منتجات مشبعة لحاجاتهم ومرضية لرغباتهم وكذا من خلال تعديل أنشطتها كدعم المنتجات أو معالجة الطلبات وتحسين مستوى خدمات ما بعد البيع⁽³⁾ ، فالزبون يحدد قيمة إنتاج المؤسسة أو خدمتها كما له متطلبات لا بد من تلبيتها تتعلق بمدى عملية المنتج / الخدمة ، أقصى سعر يمكن أن يدفعه لقاءها ، أدنى مستوى جودة يمكن أن يتقبله ، وكذلك أقصى أجال التسليم التي يستطيع أن يتحملها ، ولهذا فإن التوجه إلى الزبون أصبح ضرورة حتمية لنجاح المنظمة⁽⁴⁾ ومن المنظور الاستراتيجي يوصف رأس المال الفكري بأنه المورد الذي يستخدم لخلق وتطبيق المعرفة اللازمة لتعزيز قيمة المنظمة ، وتستند إستراتيجية المنظمة في ذلك وفي خلق القيمة على استراتيجية الزبائن ، وهي القيمة التي تكتسبها عن طريق خلق ولاء عندهم وكسب آخرين جدد

(1) Nermien Al-Ali, op cit , P 36

(2) دهماني عزيز، مساهمة الإنفاق على رأس المال الفكري في أداء المؤسسة الصناعية، حالة مؤسسة سونطراك، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص: 71

(3) نفس المرجع، ص: 75

(4) بن حمودة يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 93

اذ يكمن القول أن قدرة المؤسسة على خلق القيمة يعتمد أساسا على تميز أداء مكونات رأس المال الفكري في انجاز استراتيجيات الزبائن.

➤ دور رأس المال البشري في خلق القيمة

يعد العنصر الهام في رأس المال الفكري لكونه مولد للإبداع والمورد الحاسم للقيمة غير الملموسة فهو مصدر للابتكار وإستراتيجية للتجديد بالإضافة إلى الكفاءة والذكاء والقدرة الاجتماعية للتفاعل مع الآخرين في الأداء والتميز في عمليات القيادة وحل المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة والتعامل مع المخاطر وعليه فهو يعكس فاعلية المنظمة في إدارة مواردها الملموسة وغير الملموسة لتحقيق الميزة التنافسية وخلق القيمة¹ وتختلف قيمة الموارد البشرية أو رأس المال البشري بحسب درجة ندرتها ومدى توفير الموارد البديلة التي يمكن أن تحل محلها إذا ما فقدتها المؤسسة، ومسالة ارتفاع أو انخفاض القيمة المضافة التي ينتجها المورد البشري ومن ثم قيمة رأس المال البشري تتحدد بحسب الاقتراب الذي يقوم به تجاه العملاء.⁽¹⁾ ويمكن إنجاز دور المورد البشري في إنشاء القيمة فيما يلي:

- إنشاء المعرفة الجديدة التي تمثل غط الابتكار الفكري القابل للتحويل إلى عمليات ، تكنولوجيات، منتجات، خدمات وأساليب جديدة.
- استخدامات جديدة للمعرفة في نفس المجال أو في المجالات الأخرى بما يحقق رافعة المعرفة.
- تداؤب المعارف والخبرات بما يحقق توليفة جديدة من المعارف الحالية.

➤ دور رأس المال الهيكلي

إن رأس المال البشري هو المولد للمعرفة ولكن لكي تتحول المعرفة إلى قيمة فهي بحاجة إلى مجموعة من العمليات والأنظمة والهياكل والبرامج والإجراءات لتوظيفها وهذا يعني أن المنظمات التي تمتلك رأس مال هيكلي قوي ستكون لها ثقافة مشجعة وداعمة للابتكار، فهو يمثل قدرات المنظمة التنظيمية في مجال تقاسم المعرفة ونقلها وتعزيزها عن طريق الجهود الفكرية الهيكلية المتمثلة في نظم المعلومات وبراءات الاختراع .

وحقوق النشر والتأليف و العلامة التجارية التي تمثل شخصية المنظمة وهويتها.

إن رأس المال الهيكلي هو ملكية المنظمة اللاملموسة في جوانبها الصلبة فهي تمثل البنية التحتية الضرورية لرأس المال البشري من اجل القيام بالمهام المتوقعة منه ، وفي هذه الحالة فإن عناصر المنظمة التي أصبحت مؤسسية من خلال الإجراءات، الدروس المتعلمة، الممارسات الأفضل، الثقافة، التكنولوجيا الملائمة، هي كلها جذور النجاح والعناصر المكونة لرأس المال الهيكلي.

ولأن الرأسمال الهيكلي يوصف عل انه المعرفة الصريحة فإنه يمثل ما ينضج من معارف وخبرات الأفراد ليتحول إلى قواعد بيانات، إجراءات وأدلة عمل وبرمجيات تظل بالمنظمة، وتظل الملاحظة الأهم على رأس مال الهيكلي هو انه يمثل عامل دعم للأفراد ليقوم بإنشاء القيمة.

لهذا فإنه يكون أكثر صلابة في الرصيد التنظيمي الأقل ديناميكية ، في حين يكون الأفراد (رأس المال البشري) يمثلون الجزء الناعم في التدفق التنظيمي والأكثر حيوية في إنشاء القيمة والمساهمة في تحقيق أهداف المنظمة.⁽²⁾

(1) عبد اللطيف مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 27

(2) نجم عبود نجم ، إدارة اللاملموسات إدارة ما لا يقاس، عمان، دار اليازوري، 2010، ص: 136

➤ دور رأس مال الزبون في خلق القيمة

إن رأس مال الزبون هو المبادرة، الاحتفاظ و التطوير لعلاقات المنظمة الخارجية كالعلاقة مع زبائنها، مورديها وشركاء الأعمال، ويعمل رأس المال العلائقي بمثابة الجسر أو الوسيط في عمليات رأس مال الفكري، إذا انه المحدد الرئيس الذي يعمل على تحويل تلك العمليات إلى قيمة سوقية للمنظمة ونتيجة الأداء أعمالها⁽¹⁾، ويمكن للمنظمة تفعيل دور رأس المال العلائقي من خلال خلق التفوق و التميز عن طريق الإبداع والتطور مثل إيجاد منتجات جديدة أو اختراق أسواق جديدة أو كسب زبائن جدد، زيادة قيمة الزبائن عن طريق عمليات إدارة الزبائن وتعميق العلاقة مع الزبائن الحاليين ، تخفيض أوقات التسليم أو سرعة الاستجابة لطلبات الزبائن ، والعمل على أن تصبح المؤسسة عضوا أو شريكا جديدا في المجتمع من خلال ترسيخ علاقات حقيقية ومؤثرة مع أصحاب المصالح الخارجيين يمكن أن نعرف القيمة بأنها ما يدفعه الزبون (السعر / التكلفة) مقابل ما يحصل عليه من خصائص أو منافع ، ويتعامل الزبون في حالات مختلفة مع المنافع بأشكال متعددة (التكلفة ، الجودة ،الملاءمة، الشخصية) فمنهم من ينظر إلى الجودة (Novetty) في حين يركز الآخر على العلاقة مع التكلفة أو السرعة أو التوقيت الملائم إلا أن هذه الحالات لا تمنع التأكيد على أن الزبائن عادة ما يتعاملون مع هذه المنافع في إطار الحزمة المتكاملة التي تتوفر في السلعة أو الحزمة و التي تحدد بالأخير قيمتها لدى الزبون

يمكن أن نعرف القيمة هنا بأنها ما يدفعه الزبون (سعر/ تكلفة) مقابل ما يحصل عليه من خصائص أو منافع ، ويختلف الزبائن في كيفية التعامل مع هذه المنافع فمنهم من ينظر إلى الجودة (novelty)، ومنهم من يركز على الجودة أو السرعة الخ إلا أنه هذه الحالات لا تمنع من التأكيد على ان الزبائن عادة ما يتعاملون مع التكنولوجيات. هذه المنافع في إطار الحزمة المتكاملة التي تتوفر في السلعة او الخدمة و التي تحدد بالأخير قيمتها لدى الزبون .

ولأن الزبون أصبح مصدرا أساسيا للمعرفة تقدم المنظمة بإنشاء القيمة بأشكال و أساليب متنوعة يمكن تحديدها

بالاتي:⁽²⁾

- تكوين رأس مال الزبون : إن معرفة الزبون تساعد المنظمة على تحسين استجابة المنظمة من اجل إشباع حاجاته، وتحقيق الولاء لها.
 - خفض تكاليف الصفقة : كلما كان الزبون معروفا للمنظمة أدى إلى خفض فترة الاتصالات والتفاوض على السلعة و المواصفات و السعر وتقليص وقت الشحن والتسليم مما ينعكس ايجابيا على خفض وقت وتكلفة الصفقة.
 - زيادة منافع الزبون: إن العلاقة القوية مع الزبون القائمة على المعرفة تساعد على تشجيع الزبون في أن يبادر بتقديم شكاوى عن منتجات المنظمة واقتراحات لتحسينها مما يعكس ايجابيا على تحسين الخصائص و المنافع التي تقدمها الشركة.
 - التعامل بخصوصية مع الزبون : و ذلك من خلال إتباع الأسلوب الشخصي في الخدمة ، والانتباه والتركيز على الزبون ومراعاة ظروفه الخاصة، اهتماماته، قيمه الأخلاقية ...
- وذلك يضمن نظرتة الجديدة حيال ما تقدمه الشركة من منتجات وخدمات .

(1) صالح رضا رشيد، مرجع سبق ذكره، ص: 15

(2) نجم عبود نجم ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 159+158

الخاتمة

في ظل تعاظم دور الموارد البشرية وما يمتلكونه من خبرات وقدرات في الإبداع والابتكار وتوليد المعرفة الجديدة أخذ مفهوم جديد يشق طريقه بشكل متصاعد هو رأس المال الفكري، الذي يستخدم كمصطلح عام للدلالة على جميع الموارد الفكرية مثل قواعد البيانات والمعرفة والمعلومات، والأصول مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية التي تمتلكها المنظمة فضلا عن علاقات المنظمة مع عملائها، وبالرغم من حداثة المفهوم وتباين وجهات النظر حوله من طرف مختلف الباحثين إلا انه ساد اتفاق على انه من أهم مصادر خلق القيمة والثروة للمنظمة، فهو يعظم عائد الأصول المادية أو يقلل نفقاتها ويستبدلها بأصول معرفية، وفي حالة استخدامها الأمثل تمكنها من التميز، من خلال تحقيق القيمة المقترحة للزبائن ومن ثم بلوغ الأهداف المالية المتمثلة في العائد على الاستثمار، أو/ و من خلال التفوق التشغيلي والاستفادة من طاقة الموجودات المادية مما يؤدي إلى تحقيق النوعية العالية بأدنى التكاليف، أو/ و خلق التفوق عن طريق الإبداع بإيجاد منتجات جديدة أو اختراق أسواق جديدة أو كسب زبائن جدد وتعميق العلاقة مع الزبائن الحاليين.

قائمة المراجع

1. Louiz antonio joia ; strategies for information technology and intellectual capital; challenges and opportunities
2. Nermien Al-Ali; comprehensive intellectual capital management Step-by-Step; John Wiley & Sons, Inc; Hoboken, New Jersey; Canada, 2003
3. أكرم الطويل وآخرون، رأس المال الفكري وتقانة الايضاء الواسع، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، الأردن، 2016
4. حاتم بن صلاح سنوسي أبو الجدائل، رأس المال البشري ادارته وقياسه واستثماره، الطبعة الأولى، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، القاهرة، 2012
5. عبد الحفيظ لعور، دور الأساليب الادارية في ادارة رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية، المنهل، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 4، 2014،
6. توماس ستيوارت، تر: علا أحمد اصلاح، ثروة المعرفة رأس المال الفكري ومؤسسة القرن 21، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2004،
7. رضا محمد بشير، اثر اعادة الهيكلة التنظيمية على رأس المال الفكري في ظل الاندماج دراسة ميدانية بمصلحة الضرائب المصرية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في ادارة الأعمال، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 2015
8. هاني محمد السعيد، رأس المال الفكري انطلاقة ادارية معاصرة، الطبعة الأولى، دار السحاب، القاهرة، 2008
9. صالح عبد الرضا رشيد وصباح حسن الزيايدي، دور رأس المال الفكري في تحقيق الأداء الجامعي المتميز دراسة تحليلية لأراء القيادات الجامعية في عينة من كليات جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، 2014،
10. ناهدة اسماعيل عبد الله الحمداني وآخرون، رأس المال الفكري وأثره في ادارة أداء العاملين، دراسة تحليلية لأراء عينة من رؤساء الأقسام العلمية بجامعة الموصل، مجلة الرافدين كلية التجارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 32، العدد 98، 2010، ص: 124
11. عادل زايد، الأداء التنظيمي المتميز الطريق غالى منظمة المستقبل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006

- 12 عبد اللطيف مصطفى ، دور رأس المال البشري في خلق القيمة في المؤسسة المصرفية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد7، 2009
- 13 رضا محمد بشير، اثر اعادة الهيكلة التنظيمية على رأس المال الفكري في ظل الاندماج دراسة ميدانية بمصلحة الضرائب المصرية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة عين شمس ، مصر، 2015
- 14 دهماني عزيز، مساهمة الإنفاق على رأس المال الفكري في أداء المؤسسة الصناعية، حالة مؤسسة سونطراك، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2014
- 15 نجم عبود نجم ، إدارة اللاملموسات إدارة ما لا يقاس، عمان، دار اليازوري، 2010
- 16 رشا الغول، المحاسبة عن رأس المال الفكري، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014
- 17 ناظم جواد، ندى اسماعيل ،تحليل رأس المال الفكري كأداة استراتيجية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد
- 18 سعد علي العنزي، أحمد علي صالح، ادارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، عمان، دار اليازوري،

إدارة المعرفة كمدخل لتعزيز دور الثقافة التنظيمية

في تحسين تنافسية المنظمات

د. فايزة بوراس

د. هارون العشي

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المعرفة في تحسين تنافسية المنظمات، التي تعد من أهم وأنجح الأساليب الإدارية التي تعنى بالاستغلال الأمثل للمعرفة الضمنية والصريحة في المنظمة، من أجل تحقيق أهدافها لتدعيم قدرتها التنافسية والتميز، إضافة إلى تعزيز الثقافة التنظيمية وتحسين الاداء، الذي يعد أهم هدف تسعى المنظمة إلى تحقيقه، من خلال اعتمادها على مبادئ وعمليات إدارة المعرفة، التي تركز على أفراد ذوي خبرة وكفاءة ونظم تكنولوجيا المعلومات، الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، ثقافة منظمة، تنافسية، منظمات.

Abstract:

The objective of the study is to identify the role of knowledge management in improving the competitiveness of organizations, which is one of the most important and most effective administrative methods that are concerned with the optimal exploitation of the implicit and explicit knowledge in the organization in order to achieve its objectives to enhance their competitiveness and excellence. Aimed at the principles and processes of knowledge management, based on experienced and efficient individuals and IT systems,

Keywords: Knowledge Management, Organizational Culture, Competitiveness, Organizations.

مقدمة:

تسعى المؤسسة الاقتصادية لتدعيم تنافسيتها وضمان وجودها واستمرارها ضمن إطار إنتاجها للسلع والخدمات، القيام بمسؤوليات أساسية لتحقيق رضى الأفراد عن كل من المنظمة والعمل، بتوفير بيئة آمنة ثقافة منظميه وقيم تهتم بالإنسان وسلامته، وتحقيق المنظمة ذلك من خلال الثقافة التنظيمية السائدة والتي تحتاج إلى التطوير لمسايرة التحولات العالمية والمتغيرات الاقتصادية، والتقنية، والسياسية، والاجتماعية، ولن يتأتى ذلك إلا بالبحث عن مصادر المعرفة، واستقطابها وتنمية الرصيد المعرفي للمنظمة وتوظيفه في كافة عملياتها ومن هنا كانت الثورة الإدارية الجديدة التي شاعت في السنوات الأخيرة تحت اسم إدارة المعرفة، وذلك أن المنظمة تنمو وتتطور باستخدام الجديد والمستحدث منها، وقد تنهوى كفاءتها وتنهار قدرتها التنافسية حين تتقادم أرصدها المعرفية، وتتوقف عملية التجديد المعرفي بها.

أولاً: إشكالية البحث

عندما تتمكن المنظمات من بلورة افكارها المتعلقة بإدارة المعرفة ودورها في تحسين الأداء، فإنها تستطيع الإمساك بزمام المبادرة وإن تجسد ذلك في الواقع بنتائج مميزة.

ومن خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية البحث كالآتي: ما مدى مساهمة إدارة المعرفة في تعزيز دور الثقافة التنظيمية

لتحسين تنافسية المنظمات؟ ومن خلال الإشكالية الرئيسية يتم استنتاج مجموعة من الإشكاليات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما المقصود بإدارة المعرفة والثقافة التنظيمية؟

- ما هو دور إدارة المعرفة في تعزيز الثقافة التنظيمية؟

- ما هي اهم مرتكزات الثقافة التنظيمية لتحسين الميزة التنافسية ؟

- ما هي مرتكزات التنافسية في إدارة المعرفة؟

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:

- هناك مجموعة من الاعتبارات والأسباب التي دفعت الى اختيار موضوع البحث تتمثل أهمها فيما يلي:
- الرغبة في معالجة الموضوع واثراء المعارف في ميدان التخصص.
 - محاولة التعرف على دور إدارة المعرفة في تحسين الثقافة المنظمة.
 - الرغبة في البحث والاستطلاع في موضوع إدارة المعرفة ودوره في تحسين تنافسية المؤسسات.

ثالثا: أهمية البحث

تكتسي هذه الدراسة أهمية في كون موضوع إدارة المعرفة موضوع تتزايد أهميته يوما بعد يوم، فلم يعد من الممكن بناء اقتصاد قوي في غياب المعرفة، فالبلدان التي تسيطر على الاقتصاد العالمي هي تلك التي تمتلك أصول معرفية بالدرجة الأولى لكونه مفتاح تحقيق الأهداف بطريقة جيدة وفي الوقت المناسب وبتكلفة اقل.

رابعا: اهداف البحث

- تتمثل اهم اهداف هذا البحث فيما يلي:
- تسليط لضوء على ابرز المفاهيم الإدارية المعاصرة في ظل اقتصاد قائم على المعرفة، فإدارة المعرفة تسمح للمنظمة بالبحث والحصول على الموارد المعرفية وبناء كيان معرفي لها يعزز مكانتها في السوق.
 - تحديد علاقة إدارة المعرفة بالثقافة المنظمة وكيفية تحسين الميزة التنافسية للمؤسسات.

خامسا: منهج البحث

قصد الإجابة على الإشكاليات المطروحة في هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتوضيح المفاهيم الأساسية وبيان أهميتها وتأثيرها في تحسين التنافسية.

سادسا: هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية، يتضمن المحور الأول: الإطار المفاهيمي للثقافة المنظمة، بينما تم التطرق في المحور الثاني إلى مفاهيم أساسية حول إدارة المعرفة، لنعرج في المحور الثالث على الثقافة المنظمة ومركزات التنافسية الذي يتضمن أهم ركائز التنافسية في إدارة المعرفة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للثقافة المنظمة**1- مفهوم الثقافة المنظمة:**

المقصود بالثقافة المنظمة مجموعة القيم والاتجاهات والتقاليد والأعراف...التي تسود المنظمة وتنعكس على السلوك اليومي للعاملين ويتم تناقلها عبر الأجيال، فهي التي تصيغ شخصية الفرد واهتماماته.

2- أهمية الثقافة المنظمة:

تلعب الثقافة المنظمة دورا مهما في تجديد كل من: خصائص الأنظمة وخصائص الأفراد وسلوكهم. فكما أن الثقافة القومية تساهم في تكوين شخصية الأفراد وتمتد آثارها عبر الأجيال فللمنظمات الناجحة أيضا ثقافة عميقة التأثير، بطيئة التغير، تساهم في تكوين جوانب مهمة في شخصيات وسلوك العاملين، فهذه الثقافة تسهم في تزويدهم بالقيم والاتجاهات التي تحتاجها المنظمة حتى تكون ناجحة، كما تغرس فيهم الولاء الذي يساعد إدارة الموارد البشرية في تنفيذ الكثير من مهامها، فمثلا عندما تسود العاملين علاقات متماسكة ولاء عالي، سيسعون لمساعدة بعضهم البعض في تنفيذ مهامهم وفي استقطاب عناصر مناسبة، ويخففون بذلك من مسؤوليات إدارة الموارد البشرية.

ويهمنا في دراسة ثقافة أية منظمة سماكتها (وقوة تأثيرها) ومضمونها والاتجاهات التي تغرسها، لذلك تمثل الثقافة عنصرا هاما في تحديد مدى اهتمام المنظمة في حماية الأفراد والحفاظ عليهم، إلا أن هذا التأثير يتحدد في ضوء قوة الثقافة ومضمونها.⁽¹⁾

3- مضمون الثقافة المنظمة:

تختلف الثقافات أيضا من حيث مضمونها، أي نوع الاتجاهات التي تغرسها، فبعض الثقافات تعطي الأولوية للإنسان وأخرى تعطي الأولوية للربح مثلا: المنظمة التي تعتبر الإنسان مجرد أداة تستخدمها لأغراض تحقيق الربح، فهي تقول ذلك بممارساتها وأنظمتها، مما ينعكس على ولاء العاملين لها واستعدادهم للبقاء فيها.

كما تنمي بعض الثقافات المنظمة قيم الكفاءة واحترام السلطة والطاعة، وغيرها من القيم التقليدية، في حين تنمي ثقافات أخرى قيم الإبداع والمعرفة والتميز وغيرها من القيم التي تدفع العاملين للإبداع والتميز، وهناك ثقافات تغرس في الأفراد قيم إهمال التعليمات ومخالفة القوانين والاستهانة بالسلامة فتدفع الأفراد للاستهانة بمتطلبات الأمن والسلامة، وأخرى تغرس قيم مناقضة تجعل الأفراد يتمسكون بها، ويشيع حاليا هدف التمكين أي تأكيد الثقافة المنظمة على تمكين العاملين، وجعلهم يملكون الاستعداد للتصرف واتخاذ القرارات والمبادرة عوضا عن أن يكونوا ضعفاء ينتظرون توجيهات الإدارة وينصاعون لها، لقد أصبحت قيمة وهدف التمكين قيمة اجتماعية عالية، غير محصورة بإدارة الموارد البشرية، وقد بدأت شركات مختلفة عالمية تجرب كيف يمكن أن تجعل ثقافتها تخلق عاملين متمكنين للاستفادة القصوى منهم، وتستخدم المنظمة مجموعة من الأدوات في صياغة هذه الثقافة.

4- الأدوات والأنشطة المساعدة لخلق الثقافة المنظمة:

تحتاج المنظمة التي يهملها خلق ثقافة تنظيمية متماسكة أن تقوم بمجموعة من الأنشطة لتساهم في إحداث التغيير المطلوب في شخصيات العاملين.

أهم وسيلتين هما: تشجيع وغرس تقاليد وشعائر، وتكثيف النشاطات الاجتماعية، وحتى تستخدمها تحتاج المنظمة ممارسة نشاطات أخرى كتشجيع قيام جماعات تهتم بالأنشطة الاجتماعية، رصد حالة الرضى والتغير فيها وغير ذلك كما أدناه:

أ- الشعائر والتقاليد: يتم غرس القيم وتكوين الاتجاهات من خلال شعائر وتقاليد تؤكد القيم والتقاليد المستهدفة، وكلما كانت الثقافة أكثر سماكة، كلما احتاجت المنظمة أن يكون ولاء العاملين أعلى حتى يتأثروا بالقيم التي تريد غرسها، وكانت المنظمة بحاجة إلى شعائر وتقاليد أكثر.

ب- النشاطات الاجتماعية: تتم ممارسة الكثير من الشعائر خلال نشاطات اجتماعية لا صلة لها بالعمل، كالسفرات والحفلات وغيرها... وقد تشرك فيها أفراد أسر العاملين، فهذه تسهم في خلق تماسك عالي كما توفر لممارسة الشعائر والتقاليد.

ج- تشجيع تكوين جماعات مهتمة بالنشاطات الاجتماعية: أي أن المنظمة تحتاج أن تشجع تكوين هذه الجماعات وتدعمها، لهذا نجد بعض المنظمات تشجع قيام لجان للأنشطة المختلفة التي تساعد في زيادة التماسك وفي تعزيز مشاعر الانتماء.

د- إدارة الصراع التنظيمي: الوسيلة الأخرى لخلق ثقافة تخدم المنظمة وتحافظ على الإنسان التأكد من حسن إدارة الصراع التنظيمي، فالاختلافات تحدث ولا يمكن تجنبها ويمكن أن تكون مصدر تآزم ومشاكل إنسانية، أو وسيلة تطور وإنضاج.

وهذا يتطلب مهارات إدارية في إدارة الصراع، كما عليها عقد اجتماعات دورية بين العاملين والإدارة لمناقشة المشاكل ومعالجة أسبابها.

أثبتت الدراسات اللاحقة بأن هذه الأنشطة لا تكفي، وتبين تدريجياً بأن المطلوب هو أن تهتم الإدارة بأن توفر لهم حياة عمل تثريهم بحيث تنمو معارفهم، فيستطيعون اتخاذ القرارات السليمة، وتكون لديهم الحاجة الشخصية في بقاء ونجاح مصدر حياتهم الثرية هذه.⁽²⁾

المحور الثاني: إدارة المعرفة

1- تعريف إدارة المعرفة: إن إدارة المعرفة هي التجميع المنظم للمعلومات من مصادر داخل المنظمة، وخارجها، وتحليلها، وتفسيرها، واستنتاج مؤشرات، ودلالات تستخدم في توجيه وإثراء العمليات في المنظمة، وتحقيق تحسين في الأداء، قياساً إلى فترات سابقة، أو قياساً مع أداء المنظمات المنافسة لنفس الفترة، وهي تنطوي على مايلي:

- أ- جمع، هيكله وتصنيف وترتيب المعلومات لبناء هيكل معرفي، وذلك بالاستعانة بتقنيات المعلومات، ويترتب على ذلك بناء، وتنمية وتشغيل معلومات مشتركة عن العملاء، ومتطلبات الأداء والمشكلات والحلول الممكنة لها.
- ب- توزيع وتبادل المعرفة، حيث أن انحصار المعرفة لدى أفراد أو فئات محددة داخل المنظمة يفقد إدارة المعرفة قيمتها، ويعتمد تبادل المعرفة على حيوية وفعالية التفاعلات الاجتماعية والاتصالات داخل المنظمة.
- ج- رصد وإعداد وتدريب وتنمية الأفراد ذوي المعرفة لاستخراج واستغلال مالمديهم من معرفة وتوظيفها في المنظمة، وإدماجها في قواعد المعلومات وإتاحتها لكل من يحتاجها.

د- استخدام المعرفة في حل مشكلات الأداء، وتطويره، والوصول إلى مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية، ويتم ذلك بإدماج المعرفة في تصميم العمليات، ومعايير تقييم الأداء وتقرير المكافآت، والمزايا للعاملين بقدر استخدامهم للمعرفة ومساهماتهم في تنميتها.

وما تقدم نستطيع أن نقول أن إدارة المعرفة تعتبر إحدى دعائم ومركبات الإدارة المعاصرة من خلال تجميع المعلومات وتحليلها وترجمتها إلى مؤشرات تستخدم في حل مشكلات الأداء، وتطويره، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية والتي تعتبر محصلة الأهداف الإستراتيجية لكل المنظمات دون استثناء.⁽³⁾

2- أهمية إدارة المعرفة: تساعد إدارة المعرفة المنظمات في تحقيق الغايات التالية:

- أ- بناء وتنمية قدرة المنظمة على التعامل مع المتغيرات وزيادة إحساسها بإرهاصات التغيير وتوقعه في توقيت مبكر يسمح للدارة بالاستعداد للمواجهة سواء باستثمار التحولات السلبية، وما تفرزه من مخاطر وتهديدات.
- ب- تهيئة الفرص لنمو المنظمة، وتطويرها بمعدلات متناسبة مع قدراتها، والفرص المتاحة وذلك بتعميق استخدام نتائج العلم ومنتجات التقنية المتجددة إلى جانب الخبرة المتراكمة لأفرادها.
- ج- مساندة الإدارة في مباشرة عملية التمدد الفكري بنذ القديم من المفاهيم، والأساليب واكتساب الجديد منها أي الخروج من الإطار الفكري القديم، ثم استقبال المفاهيم والخبرات، والتقنيات الجيدة، واستيعابها، وتوظيفها في عمليات المنظمة، وبذلك يتحقق التعليم التنظيمي.

د- توفير مناخ ملائم يحفز العاملين ذوي المعرفة على إطلاق معارفهم الكامنة وإتاحتها للمنظمة، مما يؤكد أن المستوى المعرفي هو الأساس في تحديد الدرجات الوظيفية وما يتبعها من صلاحيات ومزايا.

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن الدور الحقيقي لإدارة المعرفة يتبلور في كونها تتعامل مع قضايا رئيسية ثلاث في المنظمة وذلك من خلال ما يلي:

- أ- قضية صراع المنظمة من أجل البقاء: تواجه المنظمات المعاصرة وبدرجات متعاضمة تحديات ومخاطر تهدد ليس فقط احتمالات تحقيقها لأهدافها وغايتها، بل تهدد وجودها في حد ذاته، وتكمن مصادر الخطر في التطورات والتجديدات التي تصيب المناخ المحيط بالمنظمة أو المعرفة المتقدمة داخلها وفي الحالتين نقائها يتحدد بقدرتها على تجديد رصيدها المعرفي، والتخلص من المفاهيم والأفكار المتقدمة التي تعجز عن مواكبة معطيات الظروف الجديدة والمتغيرة باستمرار.
- ب- قضية تنمية الفعالية التنظيمية: تتوفر للمنظمة عديد من الموارد البشرية والمالية والبشرية وتنشأ أمامها فرص للعمل وتحقيق الأرباح والمنافع، كما تتعامل مع محددات وقيود، ولكن الأهم أن تتوفر للمنظمة المعرفة بخائص تلك الموارد، وأساليب استعابها، وتحريكها لخدمة الأهداف التي تسعى إليها.
- ج- قضية تكيف المنظمة مع المتغيرات الخارجية: على المنظمات أن تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والتقنية، وما تفرزه من تحديات، وتحقق المنظمات درجة أعلى من التوافق والتكيف إذا توفرت لها المعرفة بتلك المتغيرات ومصادرها وأسبابها ومتطلباتها، وبشكل أفضل إذا تهيأت لها المعرفة المسبقة باحتمالات حدوث تلك المتغيرات.⁽⁴⁾

3—مستلزمات إدارة المعرفة في المنظمة:

- من أجل ضمان ديمومة تواجد المنظمة في السوق وتطوير قدرتها التنافسية، يرى أن المنظمة الاقتصادية مجبرة على تنظيم عملية التكامل بين الأعراف والتقاليد الداخلية والمعرفة المكتسبة من محيطها الخارجي، وبالتالي عليها باعتماد سياسات واضحة دائمة متجددة لتنمية وتطوير مواردها من طاقات مبدعة مبتكرة، والمنظمة الجادة الساعية للبقاء عليها بعمل تجديدي إبداعي معرفي مستمر وبتطوير الثقافة التنظيمية ولن يتحقق ذلك فيما نعتقد إلا إذا توفرت مستلزمات أساسية نجملها في:
- العمل على تغيير الذهنيات وتوفير بيئة تتقبل الإبداع والابتكار والتطوير والمشاركة.
 - إلغاء مختلف القيود والمحبطات والإجراءات العقيمة التي تحد من نشاط وتحمس وإبداع ومشاركة العاملين.
 - توفير مستلزمات المناخ التعاوني الذي يسمح بتلقي الأفكار والاقتراحات خاصة من العاملين.
 - المساهمة في تمويل جزء من مصاريف تعليم العاملين لرفع مستوى تدريبهم وكفاءاتهم.
 - ضرورة توفير مستلزمات الإدراك الواعي بأهمية إدارة المعرفة في تطوير الثقافة التنظيمية لضمان تنافسيتها وبقائها.
 - ضرورة امتلاك المنظمة التكنولوجيات الحديثة للمعلوماتية والاتصال.⁽⁵⁾
 - العمل على تطوير رأس المال البشري بنوعية عالية.
 - تخصيص جزء من استثماراتها للبحث والابتكار والإبداع والتطوير في مختلف نشاطات المنظمة.
 - تطوير مخابر البحث الموجودة وتدعيمها بكل الإمكانيات المادية والمالية والبشرية.
 - تخصيص أموال كافية لتجسيد الانجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تمت في مخابر ومنظمات البحث والتطوير وغير مجسدة في حيز الاستثمار.⁽⁶⁾

المحور الثالث: الثقافة المنظمة ومرتكزات التنافسية

ضمن هذا التحليل نهدف إلى محاولة الربط بين أثر هذا المسعى الإداري (الثقافة المنظمة) وحسن استغلاله في تحسين الميزة التنافسية للمنظمة مما يمكنها من البقاء والاستمرارية والتطور خاصة وأن الثقافة المنظمة أصبحت تحتل دوراً مهماً ضمن الحقل التسييري باعتبارها من أهم الموارد الداخلية غير الملموسة المساهمة في حصول المنظمة على الميزة التنافسية، نحاول التعرف على أنواعها ومدى ارتباطها بالمنظمة.

أ- قد تكون الثقافة المنظمة مخزنة في وسائل مادية مثل الأرشيف، والمعطيات والإجراءات، والمخططات والنماذج، والمستندات... الخ، وهي شائعة ورائدة بين الأفراد، كما يمكن أن نقول عنها أنها البيانات الرسمية والنظامية والصلبة التي تقرأ كميًا، والمبادئ العامة التي أصبحت ضمن تقاليد التسيير المرتكزة على تصور المنظمة كآلة لمعالجة المعلومات.

ب- قد تكون الثقافة المنظمة ضمنية والتي يقصد بها مجموعة المهارات الفردية والجماعية التي نجدها في القدرات أو الكفاءات أو المخزنة في عقول أصحابها.

ج- الثقافة المنظمة الناتجة من تفاعل أفرادها، ومن تعاملهم مع البيئة المحيطة بالمنظمة حيث تشكل من حصيلة التجارب، والخبرات، والتوجهات، والمعلومات، والدراسات، والقرارات، والسياسات والاستراتيجيات التي تكون القاعدة الفكرية التي توجه وتنظم كافة النشاطات بالمنظمة.⁽⁷⁾

* ركائز التنافسية في إدارة المعرفة:

إن مرتكزات التنافسية في إدارة المعرفة تتمثل في عنصرين أساسيين وهما الرأس المال الفكري، والخبرة البشرية والتي يمكن التعرض لهما من خلال التحليل التالي:

أ- رأس المال الفكري: وهو ذلك المتمثل في القدرات الذهنية والمهارات النوعية لدى الكفاءات البشرية بالإضافة إلى نتائج البحوث والعمليات التطويرية، كبراءات الاختراع، وحقوق البشر.

ب- الخبرة (خبرة العاملين): يتمثل هذا النوع من المعرفة التي يصعب تحصيلها، في خبرة العاملين في المنظمة التي تم تحصيلها طوال فترة العمل، فالمنظمة التي لا تعاني من تسرب العمالة تمتلك وفرة من المعرفة والتي توظفها في تحسين المركز التنافسي إذا ما تمكنت من الوصول إليها وتحصيلها، وعكس ذلك فقد تفقد المنظمة جزءاً من رأس مالها الفكري، وجزءاً من المعرفة الإستراتيجية حالة تسرب بعض العاملين، ومن أجل تحقيق الاستفادة القصوى من رأس المال الفكري، والخبرة البشرية كونهما يمثلان الدعائم الأساسية للتنافسية المنظمة، فانه لابد من تسيير الأصول الفكرية بفاعلية.⁽⁸⁾

الخلاصة:

تعتبر إدارة المعرفة من أهم التحديات التي تفرض نفسها على إدارة المنظمات باختلاف أنواعها من أجل مواكبة مستويات الأداء المتفوق في المنظمات المنافسة، وتعزيز دور الثقافة المنظمة وتطوير كفاءات الأفراد وأساس ذلك الارتباط والاعتماد على إدارة المعرفة لبناء، وتعزيز الميزة التنافسية بواسطة أهم مرتكزاتها رأس المال الفكري، والخبرة البشرية، مما يحقق النجاح والنمو والتميز للمنظمة، ولذلك نرى ضرورة:

- المعرفة حقل قديم متجدد، وبرز الاهتمام به منذ آلاف السنين، وتنظر إليه المنظمة الحديثة على أنه عنصر أساسي فاعل لعمليات الابداع والابتكار، وأساس الحكمة الإدارية؛
- جوهر إدارة المعرفة هي تنمية القدرات الإنسانية والأصول المعرفية لبناء منظمات المعرفة؛
- يساهم اقتصاد المعرفة في تحويل المنظمات من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد العالمي الجديد (اقتصاد المعرفة)؛
- تطبيق إدارة المعرفة يتطلب توفير جميع سبل النجاح المادية والبشرية؛
- يعتبر تقييم الأداء نشاطاً مستمراً يبدأ مع قيام المنظمة ويسير باستمرارها؛
- تلعب إدارة المعرفة دور كبير في تحسين أداء المنظمة من خلال تحقيق الابداع والابتكار وتطوير المنتجات إضافة إلى تحسين العمليات.

الاقتراحات والتوصيات:

- من خلال ما سبق يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي نوجزها فيما يلي:
- اعتماد المنظمات تقنية إدارة المعرفة كونها أسلوب إداري متطور أثبت كفاءته وفعالته بدلاً من الأساليب التقليدية للإدارة؛
- ضرورة الاهتمام بموضوع إدارة المعرفة واعطائه أهمية كبيرة؛
- يجب على المنظمات الاهتمام بمصلحة البحث والتطوير، لما تلعبه من دور كبير في تحقيق الأهداف وخلق ميزة تنافسية للمنظمة، وكذلك تقليل التكاليف.. الخ؛
- استغلال طاقات الموظف وقدراته المعرفية وتنميتها، وتشجيع كل الأفراد على الابداع وتقديم اقتراحات جديدة بغض النظر عن منصب العمل؛
- محاولة انشاء وحدة إدارية تسمى إدارة المعرفة أو إدارة المعلومات، تقوم بتجميع المعارف وتوظيفها في ميدان العمل؛
- تثمين معارف المنظمات المتمثلة في المعلومات والخبرات الكامنة لدى كفاءاتها ومواردها البشرية باعتبارها من بين أهم مصادر ومرتكزات الميزة التنافسية؛
- النظرة لإدارة المعرفة كهدف استراتيجي يعتمد البحث العلمي وطرق التفكير المنظمي كأساس في التفكير، والتخطيط واتخاذ القرارات مع حرص المنظمة على تنمية التراكم المعرفي، والاتصال الايجابي بمصادر المعرفة بالإضافة للاستخدام الواعي والذكي للمتاح من التقاليد والعادات؛
- على المنظمات الانفتاح على التجارب الدولية في مجال إدارة المعرفة للاستفادة من تطبيقاتها؛
- اعتماد سياسة واضحة دائمة للبحث والتطوير والإبداع والابتكار داخل المنظمة.

* قائمة المراجع:

- ¹ - سعاد نائف برنوطي، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص. 479.
- ² - نفس المرجع، ص. 482.
- ³ - علي السلمي، إدارة التميز، دار غريب للنشر، مصر، 2002، ص. 208.
- ⁴ - بن عيشاوي أحمد، إدارة المعرفة وتحسين الميزة التنافسية للمنظمات، الملتقى الدولي حول المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، نوفمبر 2005، جامعة بسكرة، ص. 294.
- ⁵ - بتاريخ 25/06/2005 <http://www.balagh.com/>
- ⁶ - ميلود تومي، إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، نوفمبر 2005، جامعة بسكرة، ص. 26.
- ⁷ - رابح زبيري، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية، الملتقى الوطني الأول للمؤسسات الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، أيام 22-23 أفريل 2003، جامعة ورقلة، ص. 39.
- ⁸ - بن عيشاوي أحمد، مرجع سابق، ص. 301.

دور إدارة الموارد البشرية في تفعيل رأس المال المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة د. بخوش مديحة

الملخص:

شهدت بيئة الاقتصاد العالمي تطورات متسارعة أفرزت قوى جديدة محركة للاقتصاد، ولم تعد الأرض أو صاحب رأس المال هي العوامل الأساسية للقوى الاقتصادية، وإنما برزت المعرفة كمحرك أساسي للاقتصاد الجديد أو ما يسمى باقتصاد المعرفة. وأصبح التحول نحو هذا الاقتصاد واستيعاب متطلباته مجال اهتمام الباحثين ورجال الإدارة في منظمات الأعمال. وتأتي هذه الدراسة لإبراز دور إدارة الموارد البشرية في تفعيل رأس المال المعرفي باعتباره غاية ووسيلة التحول نحو هذا الاقتصاد من خلال محورين يتناول الأول أساسيات حول اقتصاد المعرفة مع توضيح المحطات التاريخية التي أدت إلى ظهور رأس المال المعرفي والتعريف به. أما المحور الثاني فيسلط الضوء على رأس المال المعرفي في منظمات الأعمال من خلال عرض أشكاله وخصائصه وتبيان أهميته وأدواره مع التركيز على مهام إدارة الموارد البشرية لتفعيل رأس المال المعرفي في المنظمات. وفي الأخير ستختتم الدراسة بعدد من النتائج والمقترحات.

Abstract:

Global economy environment has witnessed rapid developments that have produced new driving forces of the economy. Land or capital is no longer the main factors of economic forces, but knowledge has emerged as the main engine of the new economy or so-called knowledge economy. Shift towards this economy and accommodating its requirements have become the focus of researchers and managers in organizations. This study comes to highlight the role of human resources management in activating knowledge capital as an objective and a mean of the shift to this economy through two axes. The first deals with the fundamentals of the knowledge economy, it clarifies the historical stations that led to the emergence of knowledge capital and its definition. The second axis highlights the knowledge capital in organizations by presenting its forms, characteristics, showing its importance and roles, with a focus on human resources management functions to activate the knowledge capital in organizations. Finally, the study will conclude with a number of conclusions and proposals.

مقدمة:

أوجدت بيئة الأعمال التنافسية العديد من التحديات والفرص، حيث أصبح من غير الممكن على المنظمات اكتساب ميزتها التنافسية المستدامة والاستراتيجية من خلال مواردها المادية فقط لاسيما بعد التبشير بولادة اقتصاد المعرفة الذي بدأت المنظمات الاهتمام بالتوجهات التي حملها فتحولت نحو تثمين رأس المال المعرفي بكل أبعاده واعتباره أكثر الأصول أهمية للبقاء والاستمرار في بيئة الأعمال، فأوجدت له إدارات لتسييره لصالحها في محاولات جادة لتحقيق القيمة وخلقها في كافة صورها من خلال إدارة الموارد البشرية التي أصبحت توجه جهودها لرسم البرامج والسياسات والاستراتيجيات لضمان بناء رأس مال معرفي بمنظمتها مواكبة متطلبات الاقتصاد الجديد لذا تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما المقصود برأس المال المعرفي بكل أبعاده؟ وما هي مهام إدارة الموارد البشرية تجاهه؟ وتنبثق عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية لعل من أهمها:

- ما مفهوم كل من اقتصاد المعرفة ورأس المال المعرفي؟ وما هي أهم المحطات التاريخية التي أدت إلى الاهتمام برأس المال المعرفي؟
- ما هي مكونات رأس المال المعرفي وواقعه في منظمات الأعمال؟ وفيماذا تكمن أهمية رأس المال المعرفي؟
- ما هي المهام التي تمارسها إدارة الموارد البشرية لتفعيل رأس المال المعرفي؟

وانطلاقاً من إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية تتجسد أهدافها في مايلي:

- التطرق للأدبيات النظرية المرتبطة باقتصاد المعرفة ورأس المال المعرفي.
- التعريف بماهية رأس المال المعرفي وأهميته داخل منظمات الأعمال.
- التطرق لمختلف الآليات التي تمارسها إدارة الموارد البشرية لبناء والحفاظ على رأس مالها المعرفي باعتباره ركيزة أساسية في التحول نحو اقتصاد المعرفة.

وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تكشف عن أهمية رأس المال المعرفي كركيزة أساسية للتحول نحو اقتصاد المعرفة وتبين أدواره داخل منظمات الأعمال، كما تبرز مهام إدارة الموارد البشرية تجاهه لبنائه والحفاظ عليه استجابة لمتطلبات الاقتصاد الجديد. وبغية تحقيق ما سطر من أهداف فسيتم تقسيم هذه الدراسة إلى مايلي:

المحور الأول: أساسيات حول اقتصاد المعرفة ورأس المال المعرفي

إن الانتقال نحو تسييم المعرفة في بيئة الأعمال العالمية ساهم بشكل بارز في التحول نحو اقتصاد المعرفة وبروز مصطلح رأس المال المعرفي، وفيمايلي تعريف بهذه المصطلحات:

أولاً: مفهوم اقتصاد المعرفة

يهتم علم الاقتصاد بالفرد (وحدة التحليل) واختياراته. وينضم الأفراد ليكونوا منظمات، واتحادات العمال والحكومات، وتبقى اختيارات الأفراد الموجهة لهذه المنظمات، لذلك فإن دراستها تتطلب اهتماماً بمدى تأثيرها عند اتخاذ قراراتها باختيارات الأفراد. والنظرية الاقتصادية قد أنشأت افتراضات أساسية عن كيفية تصرف الإنسان في مواجهة مشكلة الندرة واستجابته للتغير، ولما كانت الموارد التي تستخدم في الإنتاج محدودة، فإن المنتجات تعتبر أيضاً محدودة وعلى العكس فالرغبات والاحتياجات غير محدودة، وهذه الحقائق تضع عنصرين أساسيين في علم الاقتصاد هما الندرة التي يستخدمها الاقتصاديون لإيضاح أن رغبة الفرد تفوق المتاح في الطبيعة. والاختيار الذي يشير إلى عملية المفاضلة بين البدائل المحدودة.⁽¹⁾ ولعل أشهر تعريف للاقتصاد لـ (Alfred Marshall) الذي يقول فيه: "الاقتصاد هو دراسة الجنس البشري من حيث حياتهم المعاشية الاعتيادية".⁽²⁾ أما اقتصاد المعرفة فيعرف بأنه: "فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية ظهر مؤخراً، يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، ويعرفه البنك الدولي بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة".⁽³⁾

وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الاقتصاد المعرفي هو: "نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية أي إقامة التنمية الإنسانية. ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية".⁽⁴⁾

(1): محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص: 8-11.

(2): محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنية، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قاز يونس، الطبعة الأولى، ليبيا، 2002، ص: 16.

(3): خليل حسن الزركاني، الاقتصاد المعرفي والتعليم الإلكتروني ركيزتان في كفاءة العنصر البشري، 5/07/2017، على الموقع: fkrh.net

(4): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2002.

واستخدمت لاقتصاد المعرفة عدة تسميات منها اقتصاد المعلومات، اقتصاد الانترنت، الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الالكتروني أو الاقتصاد الشبكي، اقتصاد الويب، وساهمت التقنيات والتكنولوجيا والانترنت التي تعد من دعائم العولمة إلى أن اقتصاد المعرفة تداخل مع الاقتصاد الرقمي للتشابه والتداخل بين خصائصهما وجعل من الصعب فصلهما عن بعضهما. ويعبر اقتصاد المعرفة عن التحول من التركيز على المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث ويعرف (M.Parken) اقتصاد المعرفة بأنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف وتعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الآخرون.⁽¹⁾

وتتمثل السمة الأساس في ظهور جميع الحقول المعرفية الجديدة في إطار المعارف الإنسانية المختلفة في العلاقات المتبادلة إلى حد التداخل أحيانا بين الحقل المعرفي وبين الحقول المعرفية الأخرى ذات الصلة.⁽²⁾ وتعد مسألة المفاهيم من أهم المسائل التي لا زالت تشغل الباحثين والمفكرين خاصة في الدول العربية، وتعاني المفاهيم ذات العلاقة بالاقتصاد والمشكلات الاقتصادية دائما من مشكلات ترجمة وتفسير ومحتوى. ولعل مصطلح اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي هما الأكثر شيوعا وتداولاً في الأدبيات الاقتصادية ويتم استخدامها بدلا من التسميات الأخرى وبطريقة متبادلة فيما بينهما.⁽³⁾

وترى الباحثة أن تعدد المصطلحات - وإن كان بعض الباحثين يضعون فروقا بينها - فكلها تصب فيما يعرف باقتصاد المعرفة أو المبني على المعرفة أو الاقتصاد الجديد أو الرقمي لأنه يعتبر نتيجة حتمية لكل تلك التطورات في المفاهيم. ويعرف الاقتصاد المعرفي أيضا بأنه: "نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام والاتصال".⁽⁴⁾

وكانت أول دراسة لاقتصاد المعرفة للاقتصادي (Fritz Machlup) ويعد فرعاً من العلوم الأساسية يهتم بإنتاج وصناعة المعرفة بالبحث والتطوير وعدد براءات الاختراع وبالتالي فإنه يهتم بإنتاج المعرفة (ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين المعرفة)، وصناعة المعرفة (التدريب والتأهيل والمؤتمرات والكتابة والبحث والتطوير هي صناعات معرفية)، وهذا ما يؤكد عليه الاقتصادي (روبرت سولو) الذي يشير إلى أن أهم عامل للنمو الاقتصادي هو ابتكار ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر معارف جديدة ويقول بأن (50٪) من النمو الاقتصادي يتعلق بالمعرفة و(34٪) منها يعود لنمو معارف جديدة و(16٪) من النمو الاقتصادي ينتج عن الاستثمار في رأس المال البشري بالتعليم.⁽⁵⁾

(1): نجم عبود نجم، إدارة المعرفة (المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات)، الوراق، الطبعة الثانية، الأردن، 2008، ص: 184-186.

(2): محمد الطائي، هدى عبد الرحيم حسين العلي، اقتصاديات المعلومات (القوة الناعمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات)، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص: 15.

(3): محمد العربي غزي، حسين بلعجوز، الميزة التنافسية من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد الرقمي، بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 28/27 نوفمبر 2007، ص: 4.

(4): عيسى خليف، كمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي الواقع والآفاق، بحث مقدم للملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، نوفمبر 2005، ص: 469.

(5): شيرين بدرى البارودي، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الالكترونية (دراسة تحليلية عن البنوك الالكترونية)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 25/27 أفريل 2005، ص: 3.

والاقتصاد الجديد يضيف قطاعا رابعا يركز على المعرفة والمعلومات والفنون والأخلاقيات لبناء رأس مال معرفي يضمن للمنظمة الاستجابة لمتطلباته.

ثانيا: خلفية تاريخية لمصطلح رأس المال المعرفي

لغويا اشتق مصطلح "رأس المال" (capital) من اللاتينية (caput/capitis) ويتألف من كلمتين الرأس وهو الشيء الرئيس أو الأساسي، والمال صنو الثروة أو ما يتم ادخاره وتجميعه من الدخل سواء كان ذلك على شكل نقود سائلة أو مودعة في المصارف أو كان ذلك على شكل موجودات ذات قيمة يتم الاحتفاظ بها.⁽¹⁾

ويذهب الباحثان دين وكريتشمر إلى أن أقدم استخدام لمصطلح رأس المال يمكن أن يعود للعصور اليونانية والرومانية عندما كان يستخدم للدلالة على رئيس الدين وذلك للتمييز بين النقود التي يتم اقتراضها والمبالغ التي يتم دفعها لأجل الدين، حيث كان الاقتراض يتم لإرضاء الحاجات الشخصية وليس لتمويل الإنتاج، ولم يكن رأس المال يعتبر مشاركا مباشرا في العملية الإنتاجية، وكان الفهم بأن الأرض - وليس رأس المال - هي المنتجة ومصدر الدخل والثروة.⁽²⁾ وللمصطلح تعريفات متعددة بسبب التباس مضمونه وسعة انتشاره فمنذ عهد التجارة، وحتى قبل ذلك كان رأس المال يعني مجموع الأموال والأنشطة الاقتصادية التي تؤلف موجودات الشخص الطبيعي أو الاعتباري كمرادف للثروة، غير أن تعريف المصطلح علميا يختلف باختلاف المدارس الاقتصادية.⁽³⁾

وتطور الأمر منذ القرن الثامن عشر وظهور الثورة الصناعية وتحويل النقود لرأس مال تم التمييز بين رأس مال نقدي عندما يمتلك صاحب المشروع النقود ويقوم بشراء وسائل الإنتاج ومستلزماته فيتحول من الشكل النقدي إلى رأسمال منتج أو صناعي ليمر بمرحلة إنتاج السلع وهنا يبرز رأس المال السلعي ليعود صاحب المشروع للسوق كبائع يحاول تحقيق الربح والرجوع برأسماله لشكله النقدي.⁽⁴⁾

أما مفهوم رأس المال المعرفي (الفكري) فهو ليس جديدا في الفكر الاقتصادي؛ فقد برز منذ تأسيس أول شركة على علاقة جيدة مع العملاء، ولكن دوره تنامي في الاقتصاد الجديد، وعصر المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات.⁽⁵⁾ ويعد (John Kenneth galbraith) أول مستخدم مصطلح رأس المال المعرفي سنة 1969 مبينا أن المفهوم يعبر عن عملية إيديولوجية ذات مضامين وأهداف محددة.⁽⁶⁾

ويذكر أن (Ralph Stayer) مدير شركة (Johnson ville) للأطعمة نبه لأهمية المصطلح سنة 1990 في قوله: أن الموارد الطبيعية كانت تمثل أهم موجودات المنظمات، لكن بعد ذلك أصبح رأس المال ممثلا في النقد والموجودات الثابتة، أما الوقت

(1): آصف حيدر يوسف وآخرون، الموسوعة العربية، 2012/09/02، على الموقع: <http://www.arab-ency.com>، ص: 704.

(2): أحمد أنور بدر، هل يمكن أن تتحول الأفكار إلى رأس مال (دراسة في مداخل ومكونات ومنظورات وأدوار رأس المال المعرفي في إدارة المعرفة)، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلد 16، العدد 2، السعودية، نوفمبر 2010، ص: 194.

(3): لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموسوعة العربية، ص: 704.

(4): محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد النقدي)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص ص: 167-168.

(5): A.Brooking, intellectual capital: Core asset for the third millennium enterprise, international Thomson Business Press, London, 1998,P:12.

(6): Marius Ungerer, "developing core capabilities in a financial services firms: an intellectual capital perspective", doctor desertions in industrial psychology, faculty of economic and management sciences, Rand Afrikaans University, South Africa, 2004,P:101.

الراهن حل محل المصادر الطبيعية والنقد والموجودات الثابتة رأس المال المعرفي الذي يعد أهم وأعلى موجودات منظمات الأعمال⁽¹⁾. تنويعها بأهمية الأصول غير الملموسة، وفي ذات السياق أشار (Koing,2000) في مقالة له بعنوان أنبعاث رأس المال الفكري: تأكيد التحول من القياس إلى الإدارة إلى أن رأس المال المعرفي كان الشغل الشاغل لبحوث رجال الأعمال في بداية التسعينيات الميلادية، ولكن نظرا لصعوبة قياسه فقد تدنى الاهتمام به، لكنه ظهر مرة أخرى لكونه الأساس الذي تم على أساسه بناء مفهوم إدارة المعرفة⁽²⁾.

وانتقل الاهتمام بموضوع رأس المال المعرفي إلى العالم العربي منذ منتصف التسعينات الميلادية، وتمثل ذلك في عقد المؤتمرات والندوات التي عاجلت من خلال بعض محاورها موضوع رأس المال المعرفي، ولم يقتصر الاهتمام على أطروحات المؤتمرات والندوات بل نجد هذا الاهتمام ماثلا في المجالات البحثية على مختلف أنواعها، فعند الدخول لقواعد البيانات بإمكان الباحث الحصول في بعض هذه المواقع على أكثر من 300 عنوان تعالج جميعها قضايا مختلفة في موضوع رأس المال المعرفي، هذه الموضوعات البحثية حاولت ربط التنمية الاقتصادية بالقيمة المضافة لرأس المال المعرفي⁽³⁾.

ومما تقدم من أدبيات يتبين أن مصطلح رأس المال في حقيقته اقتصادي المنشأ إلا أن التطورات التي شهدتها في مسيرته جعلته يحتك بباقي الحقول العلمية فاستخدم في أغلبها لثمين عنصر بعينه، فرأس المال البشري يثمن القدرات التي يملكها المورد البشري، أما رأس المال المعرفي فيتضمن كافة الموارد التي تمتلكها المنظمة وتسهم في إنشاء ثرواتها واستمرارها بما فيه من موارد ملموسة وغير ملموسة.

ثالثا: مفهوم رأس المال المعرفي

يعد موضوع رأس المال المعرفي حديثا نسبيا في الفكر الإداري والمحاسبي حيث بدأ الاهتمام به بشكل خاص في فترة التسعينات. والمتتبع للكتاب والباحثين في هذا المجال سوف يجد أنه في مرحلة التطور والبناء والاستكشاف.

ويتم عادة استخدام مصطلحات الأصول غير الملموسة، الأصول المعرفية، رأس المال المعرفي أو الأصول المعرفية كترادفات؛ حيث يستخدم المصطلح الأول في ميدان المحاسبة، في حين يستخدم الثاني من قبل الخبراء الاقتصاديين أما رأس المال المعرفي فيتداول في مجال الإدارة، غير أن كل المصطلحات تشير أساسا إلى نفس المعنى "القيمة غير الملموسة الواردة في رؤوس وعلاقات الموظفين، وفرق الإدارة والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين، وهو لا يركز على ما هو موجود في رؤوس الموظفين فقط بل على البنية المعقدة غير الملموسة التي تحيط بهم وتحقق وظائف المؤسسة"⁽⁴⁾.

وقد قدم العديد من الباحثين آراءهم حول المصطلح التي أتاحت فكرة عن المفهوم؛ ومن أهم هذه التعريفات ما قدمه (Stewart) سنة 1997 بأنه: "حزمة المعرفة المفيدة، وتشمل عمليات المؤسسة، والتكنولوجيات وبراءات الاختراع ومهارات العاملين، ومعلومات حول العملاء والموردين وأصحاب المصلحة"، كما استخدمت مفاهيم مختلفة كالقدرة والمهارة والخبرة،

(1): عادل أحمد حروحوش، أحمد علي صالح، رأس المال المعرفي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص: 128.

(2): المرجع نفسه، ص: 7.

(3): عبد الرحمن بن أحمد هيجان، رأس المال المعرفي: استراتيجية التحول من الفئة العامة إلى الفئة المتميزة، 2017/3/5، على الموقع:

www.hrdiscussion.com، ص ص: 6-7.

(4): Amir Fazlagic, "measuring the intellectual capital of a university", 5/8/2017, on the web site: <http://www.oecd.org>, P:2.

وأشكال أخرى للمعرفة المتاحة في المنظمات للدلالة على المصطلح. وقدم (Brooking) تعريفا شاملا لرأس المال المعرفي بأنه: "مجموع الموجودات غير الملموسة التي تمكن المنظمة من العمل وممارسة وظائفها".⁽¹⁾

ومصطلح رأس المال المعرفي وكما تمت الإشارة إليه في الجزء السابق ولید تطور في مفهوم رأس المال؛ إذ أصبحت المعرفة مصدر الثروة الحديث في ظل التطورات التي تعرفها تقنيات الاتصال والمعلومات عبر العالم.

وبالعودة لرأس المال المعرفي أو الفكري فكلمة (فكر) مشتقة من الكلمتين اللاتينيتين (inter) وتعني بين، وضمنا تعني العلاقات و(Lectio) وتعني القراءة والمعرفة وعند إضافة (Capital) يشير المجموع لمصطلح رأس المال المعرفي الدال عن العلاقات المكثفة المبنية على المعرفة التركيبية والكفاءات التي لها قدرة على توليد القيمة والتنمية.⁽²⁾ وحسب معجم المصطلحات الإدارية فرأس المال المعرفي هو: "قيمة ما تملكه المنظمة من موارد بشرية وما يتوافر لديها من خبرات ومعارف وتجارب يمكن أن تساهم في تطوير المنظمة وغالبا ما يصعب التعبير عنها كميا، ولا تظهر قيمتها في ميزانيات المنظمة".⁽³⁾

ووضع (April) حدودا فاصلة بين الموارد المادية والمعرفية، لتشمل الأولى كل الموارد التي تظهر في ميزانية المنظمة كالألات والبرمجيات والعقارات، في حين تمثل الموارد المعرفية في ثقافة المنظمة والمعرفة التكنولوجية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والمعارف العملية التي يتقاسمها العمال وكذلك التعليم المتراكم والخبرة.⁽⁴⁾

وقد عرفه (Hansen) وآخرون بأنه: "الأصول غير الملموسة التي يمكن استخدامها كسلاح تنافسي للمنظمة في عملية التطوير الإبداعي و الاستراتيجي التي تعتمد الابتكار والإبداع الذي يعد وسيلة بقاء واستمرار المنظمة في بيئة العمل ذات التغير المتسارع".⁽⁵⁾ ويرى (Shao-Chi,C,et al) أنه يتجسد في: "أصول معنوية متعلقة بالمعرفة التي تركز عليها المنظمة، والفجوة المطلقة بين القيمة السوقية والدفترية للمنظمة".⁽⁶⁾ أما كل من (Marr,Schiurma) فيعرفانه بأنه: "الأصول المعرفية التي نسبت إلى منظمة ما، وتسهم إسهاما كبيرا في تحسين الوضع التنافسي لهذه المنظمة".⁽⁷⁾

واعتبر (Daft) رأس المال المعرفي مجموعة من الموارد المتكونة على هيئة معارف ظاهرة يسهل التعبير عنها أو كتابها وبالتالي نقلها إلى الآخرين بشكل وثائق، ومعارف ضمنية مبنية على الخبرات الشخصية والقواعد التي تستخدم في تطوير

(1):David H. Luthy, intellectual capital and its measurement, 5/8/2017,on the web site: <http://www3.bus.osaka-cu.ac.jp>, P:3-4.

(2): صالح لافي المعاينة، هل لدينا استثمار في رأس المال المعرفي؟، **يومية الرأي**، الأردن، 31/5/2008، على الموقع: www.alrai.com

(3): المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **معجم المصطلحات الإدارية**، جامعة الدول العربية، مصر، 2007، ص: 368.

(4):April Kurt A, "guidelines for developing a K- strategy", journal of knowledge management, vol6,No5, on the website: <http://www.ejkm.com>, 2002,P:448.

(5): قاسم نايف علوان الحياوي، إبراهيم محمد الزعلوك، "دور رأس المال المعرفي في تعزيز ثقافة الإبداع في منظمات الأعمال"، بحث مقدم للمؤتمر الخامس حول الاتجاهات الدولية الحديثة في منظمات الأعمال: التحديات والطرق والآفاق، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 27-29 نوفمبر 2006، ص: 13.

(6):Shao-Chi,C et al, "the effect of alliance experience and intellectual capital on the value creation of international strategic alliances", the international journal of management science, Vol36, Issue2,on the web site: <http://ntur.lib.ntu.edu.tw>, Apr2008, P:300.

(7):Chartered Institute of Management Accountants (CIMA), understanding corporate value: managing and reporting intellectual capital, 17 /2 /2017,on the web site: www.valuebasedmanagement.net , P:6.

المنظمة. ⁽¹⁾ وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بـ: القيمة الاقتصادية لفتتين من الأصول غير الملموسة هي رأس المال التنظيمي (الهيكلية) ورأس المال البشري، مع العلم أن رأس المال الهيكلية يضم كل من رأس المال الزبوني والتنظيمي. ⁽²⁾

و بناء على ما تقدم من عرض لجملة التعاريف التي اقترحت لإزالة الغموض على مصطلح رأس المال المعرفي، يتبين أن هناك اتفاقاً بين الباحثين والكتاب الذين تناولوا هذا المفهوم أن رأس المال المعرفي يبرز أهمية الأصول غير الملموسة في المنظمات من خبرات ومهارات ومعارف ضمنية...، ويعد تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أهم هذه التعاريف لأنه أجمل كل تلك الأصول بما فيها الملموسة وركز على اعتبار كل ما يساهم في تعظيم قيمة المنظمات كرأس مال معرفي.

المحور الثاني: ممارسات إدارة الموارد البشرية للحفاظ على رأس المال المعرفي

حتم ظهور رأس المال المعرفي وزيادة اهتمام الباحثين ومنظمات الأعمال به - على حد سواء - عدة ممارسات للحفاظ عليه وتفعيله من قبل إدارة الموارد البشرية تحديداً باعتبار جزئه الأكبر ينحصر في المورد البشري سواء داخل المنظمة أو خارجها، وفي مايلي تفصيل في ذلك:

أولاً: رأس المال المعرفي في منظمات الأعمال

أدى تزايد الاهتمام برأس المال المعرفي للتفصيل في مكوناته داخل المنظمات لذلك وجدت عدة نماذج وضعها عدد من الباحثين محاولة منهم لحصر هذه العناصر التي من أهمها ما يلي:

I: **التصنيفات الثنائية لرأس المال المعرفي:** صنف رأس المال المعرفي إلى عنصرين رئيسيين هما رأس المال البشري ورأس المال الهيكلية؛ حيث أن كل القدرات والمعارف والمهارات والخبرة لدى موظفي وقادة المنظمة تندرج تحت مصطلح رأس المال البشري، أما رأس المال الهيكلية فتعود ملكيته للمنظمة ويمكن تداوله فهو المعرفة التي لا تذهب إلى المنزل ليلاً ووفقاً لـ (Roos) وآخرون يوجد هذين العنصرين تقسيم آخر؛ فيمكن تصنيف رأس المال البشري إلى القدرات وكفاءات العمل والمرونة الفكرية، أما رأس المال الهيكلية فيضم عادة رأس المال التنظيمي ورأس المال الزبوني أو العلاقات. ويشمل رأس المال العملاء العلاقات بين المنظمة وزبائنها وحديثاً وسعت تعريفات فئة العملاء لتشمل جميع علاقات المنظمة مع بيئتها (كالشركاء التجاريين، والإعلام، المجتمع المحلي والحكومة والجمهور والممولين...) ⁽³⁾

كما قسم (Sullivan, 2000) رأس المال المعرفي إلى رأس مال بشري وأصول فكرية؛ حيث أن رأس المال البشري ضمني بطبيعته وموجود لدى الناس، ويتجسد في قدرات الموظفين والمقاولين والموردين وغيرها من الأطراف ذات الصلة بمجال مشاكل العملاء ويشمل أيضاً العلاقات مع مجموعات أخرى خارج الشركة. أما الأصول الفكرية فهي تعبر عن المعرفة المادية المكننة التي تملكها الشركة وبالنسبة للباحث فهذا التصنيف أمر أساسي لاستخلاص القيمة من رأس المال المعرفي وإدارته برأس المال البشري. ⁽⁴⁾

(1): Daft, R.L, Organization: Theory & Design, 7 ed, south Western, Ohio, 2001, P:157.

(2): سعد علي حمود، "رأس المال الفكري: الثروة الحقيقية لمنظمات أعمال القرن الحادي والعشرين"، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 25، العراق، 2001، ص: 117.

(3): Helena Nemec Rudež, "intellectual Capital – a fundamental change in economy: a case based on service industries", 5 /08 /2017, on the web site: www.fm-kp.si, P:326.

(4): Ibid, PP:327-328.

II:التصنيفات الثلاثية لرأس المال المعرفي: اقترح بعض الكتاب (Stewart1999؛Bontis1998؛Saint-Onge1996)

تقسيمات ثلاثية لرأس المال الفكري التي تضم رأس المال البشري والهيكلية ورأس المال العلاقات إلا أنهم استخدموا مصطلحات مختلفة لهذه المفاهيم. ويختلف تصنيف رأس المال الفكري ثلاثي الجانب عن الثنائي في كونه يفصل بين رأس مال العملاء عن رأس المال الهيكلية ويعتبر رأس المال العملاء مساويا لرأس المال الهيكلية والبشري باعتبار أن تعامل الشركة مع عملائها يختلف عن تعاملها مع موظفيها وشركائها الاستراتيجيين.⁽¹⁾

ويقسم (K.E.Sveiby) الأصول المعرفية هيكل داخلي (الأنظمة والعمليات التي تحقق الرافعة التنافسية، تكنولوجيا المعلومات وما يتعلق بها، نماذج القيام بالأعمال، قواعد البيانات، الوثائق، حقوق النشر والمعرفة المرمزة الأخرى). وهيكل خارجي (التحالفات والعلاقات مع الزبائن، الشركاء، الموردون، المستثمرون الاستراتيجيون، الجماعات المحلية وما يتعلق بالتميز والسمعة). إضافة إلى رأس المال البشري (القدرات، المعارف والمهارات، الخبرات الفردية والجماعية، قدرات حل المشكلات التي تبقى لدى الأفراد في الشركة).⁽²⁾

وخصوصية تصنيف (Sveiby) هو تقسيم الموظفين إلى مجموعة من المهنيين والداعمين؛ ليشمل المهنيون الأشخاص الذين يشاركون مباشرة في خدمة العميل (الذين يقومون بأعمال التخطيط، الإنتاج، العمليات أو تقديم المنتجات والحلول)، ويمثلون الكفاءة الفردية، ويضم الموظفون الداعمون من لا يشاركون مباشرة في الأعمال المرتبطة بخدمة العميل كالحاسبة، والإدارة والاستقبال ويشكلون الهيكل الداخلي.⁽³⁾

III: تصنيفات أخرى لرأس المال المعرفي: بالنسبة لـ (Brooking) فإن رأس المال الفكري يتضمن أصول السوق (العلامات التجارية، والعملاء، وقنوات التوزيع، والتعاون التجاري)، وأصول الملكية الفكرية (براءات الاختراع وحقوق المؤلف، والأسرار التجارية)، والأصول البشرية المحورية (أصول التعليم والمعارف المتعلقة بالعمل والكفاءات)، وأصول البنية التحتية (العمليات الإدارية، ونظم تكنولوجيا المعلومات والشبكات، والنظم المالية).⁽⁴⁾ كما تحدث (Lowendahl Haanes) سنة 1997 عن الموارد غير الملموسة وليس الأصول غير الملموسة أو رأس المال الفكري. وتوجه تصنيفهما نحو ملكية رأس المال الفكري والرقابة والموارد غير الملموسة التي تنقسم لكفاءات وهي القدرة على تنفيذ المهام المحددة والموارد المرتبطة بها، من سمعة وولاء وعلاقات وحسب (Lowendahl) فكلما الجزئين يمكن أن يقسما موارد فردية أو جماعية حسب مصدرهما.⁽⁵⁾

إضافة لنظام شركة (Skandia) السويدية لكل من (Edvinson, Malon) ويتضمن خمسة مجموعات من المقاييس تتعلق بكل الجوانب المالية والأربعة الأخرى تتعلق برأس المال الفكري بمكوناته المتعلقة بالعملية، الزبون، التجديد والتطوير ورأس المال البشري.⁽⁶⁾

(1):Ibid, PP:326-327.

(2):Verna Allee, the future of knowledge(increasing prosperity through value networks), Butterworth-heinemann, Amsterdam, 2002, P:158.

(3):Helena Nemeć Rudež, op-cit ,P:327.

(4):IBID,PP:328.

(5):Haanes. K, and B. Lowendahl, the unit of activity :towards an alternative to the theories of the firm in strategy, structure and style, ed. T. Howard, New York,1997, P:185.

(6): نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره (إدارة المعرفة)، ص:293.

ومما تقدم يتبين تباين الآراء حول مكونات رأس المال الفكري وأبعاده، إلا أن هناك نوعاً من الإجماع حول بعض العناصر (رأس المال البشري والتنظيمي ورأس مال العلاقات) مع الاختلاف في بعض المضامين، وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على التقسيم الذي وضعه الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) سنة 1998 والذي في إطاره يتكون رأس المال الفكري من ثلاثة مكونات رئيسة تشمل رأس المال البشري، رأس المال العلاقات ورأس المال التنظيمي (الهيكلي).⁽¹⁾ ومن خلال مراجعة عدد من الأدبيات التي تناولت موضوع خصائص رأس المال المعرفي يمكن الركون إلى الخصائص التي تميز رأس المال المعرفي في الآتي:⁽²⁾

- الخصائص التنظيمية: ينتشر رأس المال المعرفي في المستويات كلها وينسب متفاوتة، ويناسبه الهيكل التنظيمي العضوي المرن وتستخدم الرسمية بشكل منخفض جداً، ويميل إلى اللامركزية في الإدارة بشكل واضح.
- الخصائص المهنية: ينصب الاهتمام على التعليم المنظمي والتدريب الإثرائى وليس بالضرورة الشهادة الأكاديمية ويمتاز رأس المال المعرفي بالمهارة العالية والمتنوعة والخبرة العريقة.
- الخصائص السلوكية والشخصية: يميل رأس المال المعرفي إلى المخاطرة بدرجة كبيرة لذا فهو يتعامل مع موضوعات تتسم بالتأكد ويعد ميالاً للمبادرة وتقديم الأفكار والمقترحات البناء ولديه قدرة على حسم القرارات دون تردد ولديه مستويات ذكاء عالية ومثابرة حادة في العمل وثقة عالية بالنفس.
- وحدد كل من (A. Lönnquist, P. Mettanan) في استعراضهما لتعريف رأس المال المعرفي ثلاثة خصائص له داخل المنظمات تشمل مايلي:⁽³⁾
 - أصول غير مادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعارف وخبرات الموظفين، فضلاً عن العملاء وتقنيات المنظمة.
 - يوفر فرصاً أفضل للمنظمة لتحقيق النجاح في المستقبل.
 - ولرأس المال المعرفي عدد من الخصائص الاقتصادية تشمل ما يلي:⁽⁴⁾
 - يمكن أن يشكل عنصر مخاطرة كبير لمشتري وبائعي المعرفة في نفس الوقت لأن الباعة لا يمكن لهم إعطاء عينات لمنتجاتهم المعرفية.
 - يعبر عن أحد عناصر الخصوم، أكثر من كونه بنداً في الأصول لأن أصله مستعار من الناس كالموظفين والزبائن.
 - أغلبية عناصره تقع خارج سيطرة المنظمة مثل معرفة العمال التي يصعب وضع حدود لها، وفي هذا الصدد يشير (Upton) إلى أن تلك العناصر كالقوة العاملة أو رضا العملاء صعبة الوصف بطريقة موجزة ومحددة. فعدم وجود حدود يخلق خطر استخدام أي طريقة في القياس مع احتمال العد المزدوج لنفس العنصر.
 - يعد عنصراً غير مالي؛ فليس له وحدة قياس محايدة لها مقابل نقدي في ميزانية المنظمة.

(1):Chartered Institute of Management Accountants (CIMA),op-cit,P:7.

(2): محمود الروسان، محمود العجلوني، أثر رأس المال المعرفي في الإبداع في المصارف الأردنية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، سوريا، 2010، ص ص: 47-48.

(3): Amir Fazlagic, op-cit, P:2.

(4):Ibid,PP:2-3.

- يتميز بوجود مخاوف أخلاقية حول إدماج رأس المال البشري في الميزانية؛ فوضع سعر للأفراد العاملين يمكن أن ينتج رسالة مفادها أنه يمكن استبدال الموظفين بأشكال أخرى من رأس المال.
- بما أنه لا توجد منهجية محددة حول مفهوم أو كيفية قياس رأس المال المعرفي، فإنه يصعب الوصول إلى توافق في الآراء بين مختلف الأطراف ذات المصلحة.
- ومما تقدم من خصائص يتبين أنه كان للتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي الجديد، وأيضا في مجال تقنية المعلومات والاتصالات دورا واضحا في تنامي الاهتمام بهذا الموضوع من قبل المدراء والباحثين والجهات الأخرى ذات العلاقة⁽¹⁾، والتي تبرز من خلال اعتباره مصدرا للميزة التنافسية ومصدر لخلق القيمة.

ثانيا: أهمية رأس المال المعرفي في منظمات الأعمال

تنبثق أهمية رأس المال المعرفي ابتداء من أهمية مواقع أصحاب العقول والألباب في القرآن الكريم حيث ذكرت هاتان الكلمتان موزعة في (43) سورة كريمة من مجموع سور القرآن الكريم البالغ عددها (114) سورة في (61) آية؛ أي بنسبة (38٪) وهي نسبة ليست بالقليلة تشير بالتأكيد على أهمية الدور الذي يؤديه الإنسان وحجم المسؤولية الملقاة عليهم إزاء الدين والدنيا.⁽²⁾

ويرى (Pralhad, Hamel) المزايا التنافسية المعروفة ككلفة الإنتاج المنخفضة والجودة العالية وسرعة التسليم والمرونة والاستجابة للتغيرات والتكيف معها والتي يمكن تحقيقها من خلال قيام المنظمات ببناء قدرات جوهرية مستندة لقدرة المنظمة في التعليم المشترك لاسيما تنسيق المهارات الإنتاجية والتنظيمية وكذلك تحسين وتكامل تقنيات الإنتاج المستخدمة، أضيفت إليها في الوقت الحاضر مزايا تنافسية جديدة قائمة على أساس قدرة المنظمة المعرفية. فالإبداع وتقديم منتجات تشكل سلسلة متعاقبة لتطور تكنولوجي متكامل أصبحت سمة المنظمات المعرفية في الوقت الحاضر.⁽³⁾

كما أشار أستاذ الإدارة (HaoMa) في كلية براينت في الولايات المتحدة إلى مصادر جديدة للميزة التنافسية تشمل قدرة المنظمة على شراء الأصول التي تساهم في خدمة المستهلكين بطريقة أفضل من المنافسين، والوصول إلى سوق الموارد والسلع بطريقة أكفأ من المنافسين، ويتطلب هذا تمتع المنظمة بالمهارة، والمعرفة، والخبرة، والقوة، والسلطة في البيئة الموجودة فيها، ووجود علاقات خارجية مع كل من الموردين، وقنوات التوزيع، والشركاء، والسلطات الحكومية، وأخيرا قدرة المنظمة على اكتساب المعرفة وبناء القدرات التي تساعد على القيام بأنشطتها بطريقة أكثر كفاءة من المنافسين، وتشكل هذه المصادر المتطلبات والمكونات الأساسية التي يجب أن يتضمنها رأس المال المعرفي.⁽⁴⁾

(1):Helen Nemec Rudez, "The role of human resource management and human resource professional in the new economy", master thesis in human resource management, faculty of economic and management sciences , university of Pretoria, South Africa ,PP:323-324.

(2): عادل أحمد حrchوش، أحمد علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

(3):Pralhad C.K.and Hamel G, "Strategy as a Field of Study: Why Strategic", management Journal, Vol15, No7, on the web site: <http://onlinelibrary.wiley.com>, 1994,P:82.

(4):Hao Ma, "creation and preemption for competitive advantage", management decision, Vol37, No 3, USA,1999,P:259.

وفي ذات السياق يؤكد كل من (Bollinger, Smith) المعرفة أهم الأصول في منظمات الأعمال في عالم اليوم لدرجة أنها تمثل الميزة التنافسية الرئيسية في ظل الاقتصاد الرقمي.⁽¹⁾

وهذا ما دعا (Jerome Adanes) المدير الرئيس للتعلم في شركة (Shell) النفطية للقول: "نحن ملتزمون لأن نصبح منظمة متعلمة ونعتقد أن الميزة التنافسية تكمن في قابلية المستخدمين على التعلم بشكل أسرع ويمثل كنزا مدفونا يحتاج إلى من يبحث عنه، واستخراجه للوجود والممارسة، ويعد نشر المعرفة أحد أساليب استخراجه ويؤيد (Stewart) ذلك بقوله: "إن الفكر الموجود في المنظمة يصبح رأس مالا فكريا عندما يمكن نشره للقيام بشيء لا يمكن إجراءه لأن رأس المال المعرفي يحوي معرفة مفيدة". ويحذر (Brooking) من نتائج عدم نشر المعرفة بقوله: "إن المعرفة بوصفها موجودات في المنظمة غالبا ما تغفل وبالتالي لا تنشر ليس بسبب إخفاق المدراء في التفكير بأعمالهم، وإنما السبب يكمن في أنهم لا يحولون المعرفة إلى رأس مال في شركاتهم ولا يعززون القدرات العقلية والتي تبني وتحافظ على العمل".⁽²⁾

كما تبرز أهمية رأس المال المعرفي من خلال الأدوار التي يضطلع بها داخل المنظمة والتي لا تقتصر على تحصيل الإيرادات والأرباح بل تشمل ما يلي:⁽³⁾

1: أدوار دفاعية: تضم الممارسات الآتية:

- حماية المنتجات المتولدة من إبداعات رأس المال المعرفي للمنظمة (حرية التصميم والإبداع).
- تخفيض حدة الصراعات وتجنب رفع الدعاوى.

2: أدوار هجومية: تشمل ما يلي:

- توليد العائد عن طريق الملكية المعرفية للمنظمة، الموجودات المعرفية، المنتجات والخدمات الناجمة عن الإبداعات.
- ابتكار مقاييس للأسواق الجديدة وللخدمات والمنتجات الجديدة.
- تهيئة منافذ لاختراق تكنولوجيا المنافسين.
- تحديد آليات النفاذ إلى الأسواق الجديدة.
- صياغة استراتيجية تعويم دخول المنافسين الجدد.

وعلى الرغم من تأكيد العديد من الباحثين على أهمية رأس المال المعرفي إلا أن الكثير من قادة المنظمات لا يملكون إجابات منطقية حول ماهية رأس المال المعرفي وكيفية تطويره وزيادة فعاليته أو حتى صناعته على مستوى المنظمات التي يقودونها خاصة في الدول النامية في حين نضج هذا المفهوم بشكل أكبر في الدول المتقدمة.

ثالثا: مهام إدارة الموارد البشرية تجاه رأس المال المعرفي

إن المحافظة على الرأس المال المعرفي يعد حاليا التحدي الأكبر أمام المنظمات القائمة على المعرفة وعلى كافة إداراتها خاصة إدارة الموارد البشرية، ففي هذه المنظمات لا تتمثل موجوداتها الرئيسية في الآلات والهيكل والنظم وإنما تتمثل في

(1):Bollinger, A.S. &Smith, R.D, "managing organizational knowledge as a strategic asset", journal of knowledge management, Vol5, No1, on the website: <http://www.ejkm.com>, 2001, P:9.

(2): خالد الخطيب، "الاستثمار في رأس المال المعرفي كحتمية لتحقيق التنمية"، بحث مقدم للملتقى الدولي حول إدارة وقياس رأس المال المعرفي في منظمات الأعمال العربية، جامعة البليدة، الجزائر، 13-14 ماي 2008، ص:3.

(3): سعد علي العنزي، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال المعرفي في منظمات الأعمال، دار البازوري، الأردن، 2009، ص: 177.

الأفراد المهنيين والمتخصصين الذين يمتلكون المعلومات والمعرفة والقادرين من خلالها على تطوير الأفكار القديمة وإثرائها وإضافة الابتكارات الحديثة وضمان بقاء المنظمات في عالم الأعمال؛ فدون البحث عن عوامل المحافظة على رأس المال المعرفي تستعرض المنظمات أو أكثر من المشكلات الآتية:⁽¹⁾

- اندثار رأس المال المعرفي فتصبح القيمة الحقيقية لأفكاره ونتائجه لا تساوي شيئاً وهذا سينشر تأثيره على تخفيض القيمة السوقية.
- هجرة رأس المال المعرفي إلى منظمات أو دول أخرى دون رجعة وذلك لأن منظماتهم لم تستطع تحويل خبراتهم ومهاراتهم إلى ممارسات تنفيذية فاعلة على وفق الاحتكار لمعايير واضحة ومقياس دقيق لنتائج الأعمال
- قد يعرقل رأس المال المعرفي خطط المنظمات ويصبح أداة تعريف لها، خاصة إذا فشلت المنظمات في معرفة متطلباته نتيجة التغيير في الميزان القوى داخل المنظمة .

وبالتالي تبدأ عملية المحافظة على رأس المال المعرفي بالموارد البشرية باعتبارها ركيزة رأس المال المعرفي، فمشكلة العديد من المنظمات تكمن في استنزاف المستخدمين بها عن طريق الاستقالة أو التقاعد أو التنقل بين الأقسام داخل الشركة، وهؤلاء المستخدمون لديهم المعرفة في أعمالهم والعمليات التجارية الخاصة بالشركة وجميع البيانات التي تدعم عملهم، ومع عدم وجود حوافز أو وسائل لتبادل المعرفة أو طرق لنقل تلك المعرفة التي يمتلكها هؤلاء المستخدمون للآخرين في داخل الشركة. وهذه المعرفة قد تكون السلاح الذي تستخدمه المنظمة للرفع من قيمتها وحصتها في مختلف الأسواق. لذلك تم استحداث بعض النظم والقوانين كقانون (أو كسلي) الذي يطالب بضرورة توثيق سير العمل والإجراءات داخل الشركات، بالإضافة إلى مقررات لجنة بازل التي حاولت التعرض إلى معرفة كيفية تنظيم الشركات لأدائها المعرفي.⁽²⁾

ويقترح (Stewart, Green and Amabile) عددا من الأساليب التي تسهم في المحافظة على رأس المال المعرفي وتطويره في منظمات الأعمال وتشمل ما يلي:⁽³⁾

- استقطاب الأعداد المطلوبة من العاملين ذوي المعرفة للقيام بالأعمال بأحسن الطرق مع الاستفادة من الأفكار التي يقدمونها ببناء علاقات المحبة والتعاون. وتوفير الموارد التي يحتاجونها، ومساعدتهم في بناء شبكة داخلية بينهم وتعزيز فرق العمل.
 - عدم المبالغة في إدارة رأس المال البشري بإثقالها بالقوانين والأنظمة الحرفية.
 - هيكلة ووضع المعلومات في أشكال يمكن الوصول إليها وقت الحاجة فقط.
- ويبقى على إدارة الموارد البشرية الحفاظ على أفضل الأدمغة والمفكرين المتميزين من خلال القيام بما يلي:⁽⁴⁾
- تعهد رأس المال البشري: بالاستفادة منه وهو الذي يشكل المعرفة والمهارات والقدرات بتوفير مناخ يستطيع فيه الموظف المساهمة بأفكاره ومهاراته.

(1): عادل أحمد حرحوش، أحمد علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 123-130.

(2): Chartered Institute of Management Accountants (CIMA), op-cit, PP:4-6.

(3): حازم علي أحمد بدارنه، تصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية لأهمية رأس المال المعرفي ودورهم في المحافظة عليه وتطويره، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في أصول التربية (غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن، 2007، ص: 40.

(4): المرجع نفسه، ص ص: 43-44.

- مسهل المعرفة: يتم ذلك عن طريق نشر المعرفة بين الموظفين، واستخدامها كوسيلة في خلق قيمة منافسة للمؤسسات الأخرى، ولا بد من تقدير مشاركة المعرفة في المؤسسة.
- باني العلاقات: من خلال تبني العمل الجماعي بين أفراد المؤسسة.
- متخصص تسريع العمل: فالاقتصاد العالمي يسير بحركة ووتيرة متسارعة، مما يتطلب من الموظفين توقع تحقيق أية مفاجأة بالمنظمة، والذي بدوره يتطلب هندسة إدارة موارد مرنة وحساسة.
- وهناك عدد من البرامج المساعدة في الحفاظ على رأس المال المعرفي: ⁽¹⁾
- 1: تنشيط التحفيز المادي والمعنوي:** تتعدد وتتفاوت دوافع الأفراد نحو العمل وتعد منظومة هذه الدوافع وفق ترتيبها الخاص لكل فرد هي المحرك المحوري للدافع للفرد للالتحاق بالعمل والانضباط فيه وبذل أقصى طاقة فيه. وتتعدد مفردات الدوافع الخاصة في كل فرد وتتفاوت درجة أهمية كل منها أيضاً، من مادية واقتصادية ونفسية واجتماعية وغيرها. ومن أجل التأثير على هذه الدوافع، تستعمل مؤثرات خارجية، والتي يطلق عليها "الخوافز" من أجل دفع الفرد لأداء الأعمال الموكلة إليه على أحسن وجه. ونشير إلى أن التحفيز ينبغي أن يمس الجوانب الآتية:
 - الجوانب المادية كالأجور والمكافآت والخوافز الإبداعية.
 - الجوانب المعنوية بإشعار العاملين بأهميتهم وإشراكهم في الإدارة.
 - الجوانب الاجتماعية وتضم احترام العاملين أياً كان موقعهم الوظيفي وتعزيز مكانتهم في المجتمع وتقديم الخدمات الطبية لهم وتوفير السكن وفرص التعليم وإكمال الدراسات العليا.
- 2: التصدي للتقادم التنظيمي:** يشير التقادم إلى عجز الفرد عن تطوير مهاراته وخبراته باستمرار وتخلفه عن مسايرة التطوير والتجديد الذي يحصل في حقل اختصاصه. أما التصدي للتقادم فيعني جميع الإجراءات والوسائل التي تتخذها المنظمة لتطوير قدرات وإمكانات وخبرات ومهارات العاملين فيها باستمرار بما يجعلهم قادرين على مواكبة آخر التطورات الجارية لذا يجب أن ينصب التصدي لجميع أنواع التقادم التنظيمي، وهي كالآتي:
 - تقادم المعرفة التي تشمل الخبرات والمهارات الإدارية والفنية والمهنية.
 - تقادم القدرات ويظهر تحت تأثير الجوانب الشخصية الذاتية.
 - التقادم الثقافي ويتبلور تحت تأثير القيم والمعتقدات والعادات الاجتماعية.
- 3: مواجهة الإحباط التنظيمي:** الإحباط عبارة عن الحالة النفسية تنشأ جراء فشل الفرد في إنجاز أو تحقيق أهداف معينة لوجود عوائق وعقبات لا يمكن مواجهتها والسيطرة عليها أو التحكم فيها. ومن أهم مظاهر الإحباط التنظيمي هي:
 - تنظيمية: الغياب، ارتفاع معدل الدوران وعدد الشكاوى، ترك المؤسسة، ضعف الانتماء والولاء.
 - مادية: تشمل العدوان، تخريب الآلات والمعدات...
 - نفسية: تضم عدم الرضا، التوتر والقلق، والانطواء والاكتئاب...

(1): عروب رتيبة، "سبل تطوير رأس المال المعرفي وأساليب المحافظة عليه"، مجلة دراسات اقتصادية الصادرة عن مركز البصيرة، العدد 18، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جانفي 2011، ص ص: 109-112.

4: **تقليل ضغوط العمل:** يعرف ضغط العمل بأنه استجابة تكيفية ذاتية ناتجة عن أي تصرف أو موقف أو حدث والذي يضع عبئا خاصا على فرد ما. ولضغوط العمل آثار متعددة الجوانب فهي تمس الأداء، السعادة النفسية للفرد، وصحته. ولتقليل تلك الضغوط ينبغي الحد من أسبابها، والمتمثلة في غموض الأدوار تحمل مسؤوليات أكثر مما يجب، نقص الدعم الاجتماعي، صراع الدور، أحداث الحياة الضاغطة.

5: **زيادة الالتزام التنظيمي:** يتعلق الالتزام التنظيمي بدرجة اندماج الفرد بالمؤسسة واهتمامه بالاستمرار فيها. ويبرز ذلك بكون احتمالات ترك العامل الملتزم للعمل ضئيلا، كما أنه يكون أكثر رغبة في التضحية من أجل المؤسسة التي يعمل بها.

6: **تعزيز التميز التنظيمي:** يقصد بها جميع الوسائل والأساليب التي من شأنها زيادة عدد المساهمات المعرفية للعاملين بالمنظمة من خلال امتصاص المعرفة المفيدة والأفكار الجديدة الموجودة في عقولهم عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار والعمل بروح الفريق واحترام الآراء وزيادة الحوارات المفتوحة بين جميع المستويات الإدارية في المنظمة. وهذا من شأنه زيادة عدد المتميزين في المنظمة ومن ثم يمنحها سمة القوة والبقاء. ويقاس التميز التنظيمي بعدد براءات الاختراع، عدد الأفكار الجديدة أو التطويرية، عدد البحوث والدراسات وتطوير القيمة السوقية للمنظمة. والمحافظة على رأس المال المعرفي عملية متعددة الأبعاد ركز أغلب الكتاب فيها على المورد البشري سواء أكانوا عمالا أو إطارات داخل المنظمات، ولا يمكن بحال من الأحوال إهمال بقية أركان رأس المال المعرفي سواء من رأس مال هيكلي بكل أقسامه أو رأس مال العلاقات لأنها ركائز أساسية في تطوير المنظمات وضمان تطورها.

ويتضح مما تقدم أن العالم شهد عبر تاريخه قفزات عديدة أدت في العصر الحديث إلى زيادة الاهتمام بالأصول غير الملموسة أو ما يسمى برأس المال المعرفي ومفهومه مازال محلا للجدل بين الباحثين إلا أن أغلب الآراء اتجهت إلى تشمين المعارف الموجودة في مكوناته الثلاثة من رأس المال البشري وتنظيمي ورأس مال العلاقات. ويشير رأس المال المعرفي في مضمونه إلى أن مصدر الثروة هو المعرفة. ويتمتع بعدد من الخصائص جعلت منه المصدر الحديث للبقاء والاستمرار في ظل الأدوار التي يضطلع بها داخل المنظمات والتي جعلت منه المصدر الأساس في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة. وهذا ما يطرح أهمية الحفاظ عليه مع مراعاة طبيعة مكوناته ويتعدى ذلك التخزين إلى التجديد والتطوير خاصة للمعارف المتضمنة في مختلف أقسامه.

خاتمة

إن ما يشهده العالم من تطورات عديدة في شتى المجالات بفعل ما أحدثته ثورة المعلومات والاتصالات منذ عقدين من الزمن تقريبا، ساهم ذلك في حدوث انقلابات هائلة في العلاقات مع تسريع وسائل الاتصال وإطلاق التدفق الحر للمعلومات دون قيود، وهذه المتغيرات أدت إلى بروز اقتصاد المعرفة. وهذه الدراسة أبرزت دور إدارة الموارد البشرية في تفعيل رأس المال المعرفي باعتباره ركيزة أساسية في هذا الاقتصاد ومن خلال ما ورد تم التوصل إلى مايلي:

- يعبر اقتصاد المعرفة عن نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام والاتصال.
- يتطلب التوجه نحو اقتصاد المعرفة الاهتمام برأس المال المعرفي وتفعيله في منظمات الأعمال.

- إن مفهوم رأس المال المعرفي (الفكري) ليس جديدا في الفكر الاقتصادي؛ فقد برز منذ تأسيس أول شركة على علاقة جيدة مع العملاء، ولكن دوره تنامي في الاقتصاد الجديد، وعصر المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات، وانتقل الاهتمام بموضوع رأس المال المعرفي إلى العالم العربي منذ منتصف التسعينات الميلادية، وتمثل ذلك في عقد المؤتمرات والندوات التي عاجلت من خلال بعض محاورها موضوع رأس المال المعرفي.
- اختلف في إيجاد تعريف موحد لرأس المال المعرفي لكن يمكن القول أنه مجموعة من الموارد المتكونة على هيئة معارف ظاهرة، وأخرى ضمنية تستخدم في تطوير المنظمة.
- إن البحث في مكونات رأس المال المعرفي داخل المنظمات أوجد عدة نماذج وضعها عدد من الباحثين محاولة منهم لخصر هذه العناصر، ولكن أشهرها هي رأس المال البشري، ورأس المال العلاقات ورأس المال التنظيمي (الهيكلي).
- إن تصفح خصائص رأس المال المعرفي يبين أنه كان للتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي الجديد، وأيضا في مجال تقنية المعلومات والاتصالات دورا واضحا في تنامي الاهتمام بهذا الموضوع من قبل المدراء والباحثين والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- تبرز أهمية رأس المال المعرفي من خلال الأدوار التي يضطلع بها داخل المنظمة والتي لا تقتصر على تحصيل الإيرادات والأرباح بل تشمل أدوارا هجومية وأخرى دفاعية غايتها تميز المنظمة على المنافسين.
- يمكن لإدارة الموارد البشرية تفعيل رأس المال المعرفي وتطويره في منظمات الأعمال من خلال عدة آليات منها تنشيط التحفيز المادي والمعنوي، والتصدي للتقادم التنظيمي، ومواجهة الإحباط التنظيمي، وتقليل ضغوط العمل مع زيادة الالتزام التنظيمي.
- وفي ظل هذه النتائج يمكن تقديم عدد من المقترحات لعل من أهمها مايلي:
- ضرورة توعية المدراء في منظمات الأعمال عامة والجزائية خاصة بأهمية اقتصاد المعرفة ورأس المال المعرفي.
- العمل على تفعيل أدوار إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال بما يسهم في تعزيز رأس مالها المعرفي.
- تكوين مدراء الموارد البشرية على متطلبات الاقتصاد الجديد لاستيعاب التغيرات التي تفرضها بيئة الأعمال العالمية ضمانا لمواكبتها.
- وفي الأخير فإن اسهام إدارة الموارد البشرية في تفعيل رأس المال المعرفي من شأنه أن يعزز من قدرة المنظمات على الانتقال السلس نحو متطلبات الاقتصاد الجديد بما يفرضه من تنافسية على أعلى المستويات.

اقتصاد المعرفة في خدمة التنمية الرقمية

د. بغدادي بلال

د. عبد القادر خداوي مصطفى

ملخص

يقوم الاقتصاد الذي اقترن بالمعرفة على فهم عميق لدور المعرفة ورأس المال الفكري في الرقي الاجتماعي وازدهاره. فهو بهذا يركز على التنمية البشرية، والاستثمار في البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي. ومن جهته فإن المجتمع الناشئ من هذه المعرفة الاقتصادية، يستفيد من المد المعلوماتي خصوصا بعد اتساع وتناغم الكثير من المجالات المعرفية، وكذلك ظهور أجهزة وبرامج تساعد في البحث التكنولوجي وفي المعلومات.

ويُقصد بالمعرفة في ظل الاقتصاد الصاعد تلك المعلومات التي يتم إنتاجها من طرف متخصصين عبر وظائف تمزج العمل المؤهل برأس المال، وهي وظائف ذات طبيعة خاصة من حيث مدخلاتها ومخرجاتها. وتتجسد حوامل اقتصاد المعرفة في التراكم المعرفي في مختلف المجالات البيئية والجغرافية والتاريخية والمعمارية والاجتماعية والصناعية والتي لازلنا نعيش ضمن إطارها. فاقصاد المعرفة إنما يقوم على فهم يحمل لدور المعرفة ورأس المال الفكري في تطوير الاقتصاد والاجتماع، وهو يركز بقوة على الاستثمار البشري في المعرفة والإبداع والتطوير. وهو يتميز أيضا باعتماده على الصناعة الراقية التي تسعى إلى تحسين الخدمات وتخفيض دورة حياة المنتجات وتطويرها.

سنسعى في هذا البحث إلى التأكيد على الروابط بين المعرفة والظروف المادية للإنتاج، ذلك لأن خصائص هذا الاقتصاد الجديد تعين على نشر المعرفة وتدوّلها وتجهيزها في سياق إنتاج مادي وفكري، سواء كان ذلك في إطار مدمج وهيكلية مناسبة أو وفق ظروف اجتماعية واقتصادية مناسبة. ستفحص بعض مجالات الاقتصاد المعرفي وأفكاره ومستنداته الرقمية، ونشرح كيف أن هذا الاقتصاد يرتبط أيضا بالأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونشير إلى بعض مجالاته الأساسية، مع استشراف إمكانات تنمية كافة فروعها، من خلال مشاريع العمل التي تتيحها فرصه، ومزايا تطوير الاقتصادات المحلية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والفرص التجارية والخبرات المطلوبة لها. وهذا ما يعزز من عمق الاستخدام الإلكتروني، وفق رؤية تستند إلى الأعمال الفكرية، والبرمجيات والتقنيات ذات الصلة واستغلالها في النهضة الجديدة.

Abstract:

In this research we seek to emphasize the links between the knowledge and the physical conditions of production, because the characteristics of this new economy have to spread knowledge, circulation and processing in the context of material and intellectual production, either in a structured framework and suitable structure or according to social and economic conditions. We refer to some areas of the knowledge economy, its ideas and digital documents, and explain how this economy is also related to ICT-related activities. We refer to some of its core activities, while exploring the potential of developing all its branches, through the business projects highlighted by its opportunities, the advantages of developing local economies, the ICT infrastructure, and the business opportunities and expertise required. For the purpose of increasing the depth of electronic use, based on a vision based on intellectual works, software and related technologies and exploitation in the new renaissance.

كلمات مفتاحية: اقتصاد المعرفة، مجتمع المعلومات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد الرقمي،

التعاملات الرقمية.

1. مقدمة

يعتمد اقتصاد المعرفة على تكنولوجيا المعلومات ويستند إلى الابتكار، وبالتالي، كلا المفهومين يؤكدان على أهمية المعرفة والتكنولوجيا، في مفهوم الاقتصاد الجديد، دقيق، هما يتصدران ريادة الأعمال والعولمة⁽¹⁾. يستخدم مصطلح اقتصاد المعرفة في الاقتصادات المتقدمة لوصف الاتجاهات التي يتم فيها خلق المعرفة واستخدامها كمدخل في عملية الإنتاج بشكل متزايد، لتحقيق الرخاء والقدرة التنافسية للمنتجات. فالمعرفة هي المحرك الأساسي لمكاسب الإنتاجية والنمو الاقتصادي، مما يدفع إلى إبقاء مجمل الجهود في اعتماد التعلم واستخدام المعلومات والتكنولوجيا في الأداء الاقتصادي.

فالنشاط الاقتصادي (الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك) يمر حالياً بعملية تحول عميقة، بدأت بتغيير هيكلها الذي يولي للمعلومات والاتصالات والتواصل أهمية كبرى. كما أن هناك ثورة تكنولوجية يقودها الاستثمار والاستخدام الضخم للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، بل وهناك حراك شديد في سوق العوامل ومنتجات العولمة، وزيادة في أهمية الأصول غير الملموسة والإنفاق المؤسسي والمشاريع الاستثمارية.

عذا وقد كان للانتشار الواسع للإنترنت دافعا إلى التحول التدريجي إلى المجتمع الرقمي وفق تصور يحث على بث الثقافة الرقمية لدى مختلف شرائح المجتمع، من خلال تأسيس الأندية والجمعيات والمؤسسات التي تعمل على تدعيم تكنولوجيا المعلومات وتحفيز الموظفين لتحسين كفاءتهم الحاسوبية. وتشجيع وتبادل الخبرات بغرض استخدام المعلومات في المجتمع، والمساعدة في وضع المعايير والمواصفات للأعمال الإلكترونية ذات الأولوية، زيادة على مناشط الإنترنت المتوافرة متمثلة في المواقع الرائدة وشبكتها، والمكتبات والأرشيف الإلكترونية والتواصل والبريد والمنتجات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والصناعة الإلكترونية والبرمجيات، وغيرها.

يستند الاقتصاد الرقمي إلى تكنولوجيا المعلومات وتوافر المعلومات والبيانات الحيوية وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تتحكم في أسلوب أداء الأعمال، وقد انعكس ذلك في تطور حجم التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت وتزايد الشركات الإلكترونية التجارية عبر الشبكة العنكبوتية العالمية، وتنفيذ المعاملات المصرفية والمالية وإنشاء الشبكات التعليمية والبحثية والصحية. والتوجه نحو استكمال بناء مجتمع واقتصاد قائمين على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومشاريع ترقية جديدة مع العمل على إدماج التكنولوجيات في مختلف القطاعات، كالمعمل على تطوير أداء الأنظمة الخاصة بتنظيم مرافق الاتصالات، وتدعيم الشبكة الرقمية المتصلة بالأقمار الصناعية وتحديث شبكات الربط الإقليمية، وتسهيل نشاطات مسدي خدمات الانترنت وزيادتها. لتكون الذخيرة الهائلة المتوفرة من المعلومات على الإنترنت، وكذلك الروابط الموصلة إلى مراكز المعلومات وهذا، لتكون المعلومات المسموحة متوفرة على مدار الساعة لتنشيط المواقع، ضمن تقنية تتيح الوصول إليها آنياً.

فلتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية تأثير على أداء مؤسسات الأعمال والصناعات، إضافة إلى تأثيرها على القدرة التنافسية من خلال المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال الشبكة الرقمية، مما يؤدي إلى نقل المعارف وإلى تحسين التنظيم. كما أن وجود شبكة راسخة للبحث العلمي والابتكار يُعد ركن أساسي في استراتيجية التنمية والاقتصاد الجديد، لأنها تسمح بتحسين نوعية البحوث وتسريع استغلالها، فيمكن من خلال هذه الشبكة نشر نتائج الأبحاث وتعميم

(1)- R. Atkinson & S. Andes: The 2010 State New Economy Index, The Information Technology and Innovation Foundation, 2010

استخدامها. والطريق نحو نسج هذه الشبكة لا يلزمه رأس المال الطبيعي فقط، بل لابد من شحذ العزائم للوصول إلى الأهداف في بناء الأدوات والفهارس ومحركات البحث، لتستوعب أنواعاً أخرى من المصادر وتضيفها إليها. إن إدراك أهمية وجود شبكة الإنترنت هو الذي جعلها منتشرة بهذه الدرجة، فمع انقضاء سنة 2018 سيصل عدد مستخدمي الإنترنت في العالم إلى أكثر من 4 مليار نسمة من عدد سكان المعمورة المقدر بـ 7.6 مليار نسمة، وتطلعنا الإحصائيات عن استخدام الهواتف المحمولة خلال هذه الفترة برقم 5.14 مليار نسمة. وقد تضاعف متوسط استخدام الأجهزة الهاتفية واللوحية والخدمات التي تعمل عبر الإنترنت، كما زادت سرعة الاتصالات بنسبة 30٪ عن العام الماضي (2017)، حيث يستخدم معظم الأفراد هواتف ذكية. وتوضح أحدث البيانات بهذا الصدد، أن الأشخاص يقضون فترات أطول مع تطبيقات الجوال مقارنةً بمتصفح الويب، لذا، فمن المرجح أن تكون نسبة مشاركة الإنترنت على الهواتف المحمول أعلى من الأرقام المذكورة أعلاه. يستهلك مستخدمو الهواتف الذكية في جميع أنحاء العالم ما يقرب من 3 غيغابايت شهرياً من البيانات. ولأن مسألة الحضور والتواجد عبر الإنترنت تستدعي بث ذخيرة حية من المعلومات في المواقع، وتوصيلها بمراكز المعلومات على أن تكون متوفرة على الخط وعلى الدوام، ويتأصل ذلك من خلال العناية بالمحتوى والخصائص التنظيمية، التي تتجدد مشاريعها وتتعدد وسائلها، مع إفرااد الخدمات الملحة بميز كبير لتكسب أبعاداً اجتماعية واقتصادية، ونرى اليوم برامج ومواقع كثيرة على الإنترنت.

2. تكنولوجيا الإعلام والاتصال

تعد تقنيات المعلومات والاتصال من الأدوات الأساسية للمجتمعات الناهضة المؤسسة على المعرفة، وهي تمثل تحولاً جوهرياً من استغلال الموارد الطبيعية والمادية إلى انتشار البيانات والمعلومات، وما يتصل بهما من ممارسات، وما يصاحبها أيضاً من اتجاهات ذات صبغة اقتصادية. فتقنيات المعلومات والاتصال توفر الأدوات والوسائل التي من شأنها تحسين الصحة والتعليم، وتقديم القنوات الجديدة لنشر المعرفة. وتعتمد تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مصدر متجدد ومتدفق وهو صناعة المعلوماتية، وهذه التكنولوجيا، تُعد أداة فعالة لتحسين القدرة التنافسية وتخفيض تكاليف التعاملات والتحكم في جودة المنتجات ومتابعة مراحل تصنيعها وتبادلها، مما يؤدي إلى ارتقاء المجتمع الرقمي من حيث استيعاب وتكامل التقنيات الرقمية. كما أن توصيل شبكة النطاق العريضة والتردد لأغلب المنازل والشركات وأماكن العمل والتعليم، مع توفير البرمجيات المشغلة لطريق المعلومات السريع، وهو ما يوفر لموردي مستلزمات هذا الطريق مقاييس من شأنها أن تسهل العمل لمصممي التطبيقات في إدارة قواعد بيانات والمعلومات عن المواقع الإلكترونية⁽¹⁾. فالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما نرى، تلثم من توافر قاعدة اقتصادية مادية وفكرية. باعتبارها ناقلة للتنمية، وتوفير الظروف المادية والمؤسسية لنشر هذه المعرفة وإنتاجها وتجهيزها.

فتكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات تمتلك مقومات باستطاعتها فرض أنماط مختلف الأعمال الإدارية، وتساعد في رفع كفاءة الأداء وكسب الوقت وتوفير المال والجهد. حيث بإمكان الحراك الإلكتروني من خلال المشاركة والتواصل لأفراد المجتمع، صياغة سياسات تخدم الاحتياجات. ومن ثم توجيه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة الإنتاج الفكري وتعزيز المحتوى الرقمي والبحث والإبداع. وتحسين الخدمات الإلكترونية والرفع من كفاءتها، كما أن لتكنولوجيا المعلومات دوراً أساسياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستثمارات وحجم التجارة الإلكترونية.

(1) - بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت، طريق المستقبل، ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة رقم 231، المجلس الوطني للثقافة

والفنون والآداب- الكويت، مارس 1998، ص 129-130

لقد ساعد تطور تقنية المعلومات وما صاحبها من ثورة مستمرة في مجالات الإلكترونيات والاتصالات، فضلاً عن التغييرات الجذرية في النظم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كل ذلك ساعد في التحول تدريجياً إلى مجتمع المعرفة الذي من متطلباته تطبيق تكنولوجيا الاتصالات للحصول على المعلومات الاقتصادية والاستثمارية، مما يسمح لرجال السياسة التصرف ودعم القرارات حسب تخصصاتهم. حيث تستخدم شبكات الاتصال لنقل المعلومات الاقتصادية والاستثمارية بين المصارف وشركات التأمين والجمارك والضرائب والمصارف المركزية والوزارات والمؤسسات الفاعلة، ومن مزايا تكنولوجيا المعلومات الاقتصادية أنها توفر القدرة على تشغيل معلومات متنوعة ومتعددة بسرعة فائقة. ولغرض إنجاح التحول، يُفترض أن تؤدي إلى مراجعة من الأسس التي تقوم عليها المنظمات والصناعات والقطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني ونماذج التنمية، والسياسات التعليمية والتكنولوجية، إلى زيادة مصادر إنتاج ونقل المعارف واستغلال التطور التكنولوجي في هذا الاستثمار، لأن المراهنة تكمن في إعادة هيكلة عمارة الإنتاج والخدمات، وزيادة الثروة وتمكين البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها، اعتماداً على الفرد الذي يتفاعل مع المعرفة ويستسيغها.

ومن منظور التفاعل بين التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع، يمكن القول بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تشمل، مجموعة متقاربة من المعدات والتطبيقات الرقمية في مجالات الإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات الضوئية والبيانات. يمكن تأكيد أهميتها بأن استخدامها يتم على نطاق واسع وبشكل منهجي من جانب الوكلاء الاقتصاديين والاجتماعيين. كما أصبحت لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسس بناء نماذج تقنية واقتصادية جديدة، فضلاً عن انعاشاتها التقنية والإنتاجية للقطاعات الصناعية.

تمتلك تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات مقومات باستطاعتها فرض تغيير في أنماط مختلف الأعمال الإدارية، كما تساعد في رفع كفاءة الأداء وكسب الوقت وتوفير المال. وبإمكان الحراك الإلكتروني المساعدة أيضاً في إشراك المواطنين والمجتمع، من خلال التواصل، للعمل معاً لصياغة سياسات تخدم الاحتياجات. وهو ما يستدعي مناقشة الرؤى لتأسيس مواقع لمختلف المؤسسات ودعمها. والعمل على توجيه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة الإنتاج الفكري وتعزيز المحتوى الرقمي والبحث والإبداع. وتحسين الخدمات الإلكترونية والرفع من كفاءتها.

ويؤدي اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحسين إنتاجية الشركات، شريطة أن تُستحد تغييرات تنظيمية مناسبة، حيث ترتبط المكاسب التي تحصل عليها هذه الشركات بتفاعلها بشكل أفضل مع بيئتها، وتختص هذه البيئة بإدارة الموردين والعملاء، وتوسيع نطاق إنتاج المنتجات، وتحسين الخدمات المقدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الطلب وتحسين الإنتاج. كما يسهم انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أن تصبح المنظمات أكثر اهتماماً بالعاملين بها والمتعاملين معها، ومن ثم فالإدارة الإلكترونية تعد وسيلة لتحسين الأداء التنظيمي وتيسير الحصول على الخدمات، وتتيح لأعداد كبيرة من العملاء الحصول على المعلومات. كما يتيح تنظيم المعرفة من جهته على تكامل المعرفة وتراكمها وتجهيزها، ويسمح بالوصول سريعاً إلى المهارات ويزيد من وتيرة تبادل المعلومات وكفاءة عمليات الابتكار.

3. مجتمع المعلومات

يحتل مجتمع المعلومات مكانة رئيسية في هيكل اقتصاد المعرفة، المكون من خمسة قطاعات رئيسية، وهي تتعلق بالتعليم والصحة والاتصالات والترفيه وكذلك البنوك والتأمينات. وهو فضلاً عن ذلك، يُعد رافد أساسي للاقتصاد، يشمل الأنشطة المعلوماتية فضلاً عن السلع المطلوبة لهذه الأنشطة، ونراه يهتم أيضاً بالبحوث والتنمية والاتصالات ووسائل المعلومات وخدماتها. فمؤسسات قطاع المعلومات تنتج المحتوى المعلوماتي وقواعد البيانات والإحصائيات، وتتولى شركات الاتصالات

توزيع هذا المحتوى، كما يتولى منتجو الأجهزة تصميم وصناعة وتسويق الحواسيب وتجهيزات الاتصالات والإلكترونيات. مما يؤدي إلى رواج سوق الحواسيب الشخصية والهواتف الجواله الذكية في حقل التجارة والأعمال، بوصلاتها العالية، لتصبح المعلومات في بيئة اليوم تمثل ركيزة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. وقد توسع كثيرا مفهوم مجتمع المعلومات مع ارتفاع النمو وزيادة الاستثمار وكذلك رواج استخدام معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويتميز مجتمع المعلومات ببروز سلع وخدمات معلوماتية قائمة بذاتها، لاعتماده الشديد على التكنولوجيا الفكرية. ويمكن حصر هيكل الاقتصاد الرقمي في الحكومة الإلكترونية التي تعاضم شأنها، حيث يفترض أن تستمر في طرح تطبيقاتها، استنادا إلى شبكات الاتصال في أداء أعمالها التي تربط مختلف الهيئات المنضوية تحتها، حيث تتم هذه التعاملات بصيغ متعددة. والعمل في هذا الشأن يحقق بامتياز مقاييس الإنتاجية والكلفة والجودة، ويسري تشجيع الاستثمار الرقمي وتوفير بيئة مواتية، لتتأسس الشركات المختلطة أو تتأسس فروع للشركات الرائدة، للاستفادة من القوى العاملة المتخصصة تكنولوجياً، وتنمية قطاع البرمجيات، حيث يمكن أن تقدم السوق المحلية طيفاً واسعاً من المنتجات الإلكترونية، بدء من الدعم الفني ومعالجة المعطيات إلى صناعة البرمجيات الرائدة، وتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات بمحطات تكنولوجيا التجهيزات الإلكترونية، والاشتراك في مشروعات التنمية ذات صبغة إلكترونية، مع توفير خدمات الاتصالات والبنى التحتية، والاستفادة من وصلات المعطيات العالية السرعة.

ومن دون شك، يلعب الوزن الاقتصادي للقطاعات المتعلقة بعلوم الكمبيوتر والاتصالات ومعالجة المعلومات دوراً حاسماً للشركات التي يتم وضعها في سياق عالمي للمنافسة والتي يحددها سياقها الصناعي والتجاري وإنتاجها بمختلف القطاعات، وكذلك لابتكاراتها. حيث تشمل انشطتها تصميم المنتجات وتسويقها، لغرض سيطرتها في السوق أو ولوج أسواق جديدة بسلع جديدة (تصميم وتسويق، التسعير...)، فتميزها يستند إلى وجود سلع وخدمات معلوماتية قائمة بذاتها، إلى جانب اعتمادها على التكنولوجيا الفكرية. وهو ما يفترض أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قوية في قطاع التعليم، تكون فيه أجهزة الحاسوب والبرمجيات مُدججة بشكل كامل في عمليات التعلم.

كما أن الجانب الذي تلعبه الشبكات القائمة على المعرفة، هو جزء لا يتجزأ من عملها وتطورها، ومن خلالها يتم أيضا صياغة المعارف وتدوينها، حيث تسهم في انتقال المنظمات وتقييم علاقة مع التكنولوجيا تجلب فوائد رقمية للمجتمع. وتستعين بإدارة المعرفة في عمليات التنمية الاقتصادية ومشاريعها، هذه الإدارة، تتضمن مفاهيم مبتكرة، مثل استخدام الحلول التكنولوجية لجعل المنظمات تقوم بتخزين المعرفة الجديدة أو تشارك فيها أو يكون بمقدورها إنتاجها بمفردها، أو تفاعل مع الأفراد الذين يبتكرون ممارسات جديدة من خلال الاستخدام الجماعي للتكنولوجيات، أو تقييم علاقات على أساس الاستخدام الفعال لنوع جديد من المعرفة وطريقة توزيعها واستخدامها..

وُستخدم معايير ومؤشرات مجتمع المعلومات للوقوف عند مستوى الانتقال إلى مجتمع معلومات، حيث تحتل فيها ثقافة المعلومات وإرسائها في التنمية الشاملة، والثقافة التي تحيط باستخدام المعلومات، إلى جانب التوعية وتنمية القدرات والمهارات التي تكفل بإدراك الحاجات إلى المعلومات، وتحديد هذه المعلومات والإفادة منها بصورة فعالة وتقييمها. كما تستخدم مؤشرات البنية التحتية للمعلومات، لعلاقتها بجودة المعلومات ذاتها والتطبيقات الإلكترونية والبرمجيات، وهي تقوم على انتشار شبكات المعلومات بمختلف أنواعها. وكذلك تصف مستوى استخدام الخدمات المعلوماتية المطروحة في ظل المجتمع الرقمي، والمستوى التقني للاستخدام.

4. الاستثمار المعرفي

المعرفة هي مجموعة معلومات مهيكلية وموجهة حول موضوع ما ومدعمة بقواعد أو تجارب، وفي الغالب تندمج ضمن إطار تحصيلها أو هيكل التفكير لصاحبها، وهنا يجب التمييز بين المعرفة الضمنية وهي قابلة للتحويل جزئياً عن طريق التدريب التكويني. وإدارة المعرفة فتعني إدارة رأس المال الفكري الذي يعتبر مصدر ثري للأفكار والإبداع، ولها وظائف صياغة وتطبيق استراتيجية استثمار الموارد الفكرية والتنظيمية والإبداعية والتقنية، ثم تنظيم المعرفة وتنسيق عمليات تدفقها. وبالتالي بناء نظم المعلومات والعمل على تنمية وتطوير العقل التجميعي وإنتاج المعرفة لدعم الأنشطة الأساسية للمؤسسة⁽¹⁾. وتحسن إدارة المعرفة بشكل معتبر من الإنتاجية، العمليات الروتينية للتأكد من احترام المقاييس، كما تمكن من تحديد المعارف التقنية المصاحبة للتصميم. وخلق بنوك معرفية تمثل الجانب الإلكتروني لما سبق. وإعداد قواعد معطيات معرفية تتضمن القواعد المهنية التطبيقية التي تسهل من عمليات المحاكاة.

فالأنشطة غير الملموسة المتعلقة بالبحث والتعليم هي التي زادت من أهمية اقتصاد المعرفة، إلى الدرجة التي أحدثت تغيرات هيكلية في الاقتصاد. ذلك لأن المعرفة تجدد ذاتها وتتم بعملية تعلم عند تطورها. وهناك مداخل كثيرة لتحليل ودراسة المعرفة يركز أغلبها على الأنظمة المعلوماتية المرتبطة بالمعرفة وإدارتها، والتوجه نحو رأس المال الفكري للاستثمار فيه. لتتمخض عن إدارة المعرفة نتائج قيّمة، تخص تحصيل المعلومات والمعارف والتنظيم، مع التفهم للإمكانيات التي تتيحها التقنيات الجديدة للأعلام والاتصال.

ولهذا الصدد، وفي إطار عملية تحليل موضوع المعرفة، ضمن نظرية النمو الاقتصادي المؤسسة كتنظيم يتميز بوجود معرفة خاصة بها، ويتم استخدامها عبر روتينيات حيث تقوم المؤسسة بإعادة نسخ وإعادة وتمتين التركيب لبناء معرفة جديدة، كما تولي أهمية لبعض مؤهلات المعرفة الموجودة بها، بنظرة مخالفة لمفهوم المؤسسة كوسيلة إنتاج تستعمل مدخلات عبر نشاط تقني محض، بل تعطي أهمية للتطور التكنولوجي ودوره في تحفيز الأنشطة. وفي مجال تسيير المنظمات نشير إلى المساهمات التي تستند إلى نظرية المهارات المتميزة الاستراتيجية، والتي ترى بأن عملية تكوين المهارات المتميزة إنما تأتي عبر انتقاء المهارات التي يمكن الاعتماد بها مستقبلاً، ليتم التفرغ لتأهيل تلك العناصر ذات الأهمية الملحة لأنظمة الإنتاج المستهدفة على المدى البعيد. وأهم جانب في السلسلة المعرفية يتعلق بالمعرفة الديناميكية، وهي الأنظمة التي يتم بها تبادل المعرفة بين أعضاء التنظيم الأكثر صعوبة في النقل، والتي يمكن اعتبارها من عناصر الامتياز التنافسي⁽²⁾. كما يمكن فهم تسيير وإدارة المعرفة على أنها تدقيق في الممتلكات الفكرية المتاحة للمؤسسات والأفراد، والتركيز على الكفاءات الفريدة ووظائفها، ودراسة الأساليب التي تساعد في تدفق المعرفة واستثمارها في الاستغلال والقرار، وكذلك دور المراجعة في زيادة قيمة المعلومات ومرونة إلى الممتلكات الفكرية، والتي من الممكن استثمار فيها.

يتطلب الانتقال لاقتصاد المعرفة تعزيز فعالية السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة بما يضمن قيام أنساق تدير نشر التقانة وتثبيتها في النسيج الاجتماعي، وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدية إلى الابتكارات بما يحقق الكفاءة الإنتاجية والتنمية الإنسانية. ويشمل استخدام المعلومات ومختلف الأنشطة المعلوماتية فضلاً عن السلع المطلوبة لهذه الأنشطة. وقطاع المعلومات باعتباره

(1) - سعد غالب ياسين: المعلوماتية وإدارة المعرفة، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، عدد 260

بتاريخ 10/2000 ص 125

(2) - عليان ندير & عبد الرحمن بن عنتر: نحو نموذج لتسيير المعرفة في المؤسسات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج

في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية-جامعة ورقلة، 09-10 مارس 2004

صناعات معرفية تضم التعليم والبحوث والتنمية والاتصالات ووسائل المعلومات وخدماتها، تتضافر لإنتاج المحتوى المعرفي والملكية الفكرية، وتقديم تسهيلات لإيصال المعلومات للمستهلكين وإنتاج الأجهزة والبرامج التي تمكن من معالجة المعلومات. كما تقدم بنوك المعلومات مزايا عن مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، لتسهيل تحليلها واستخراج المؤشرات والنتائج منها.

ويبدو المدخل الملائم لتحسين المعرفة الاقتصادية، هو مراجعة نماذج التنمية، والسياسات التعليمية والتكنولوجية التي ترافق الانتقال، لأن المراهنة الحقة تكمن في إعادة هيكلة عمارة الإنتاج، وزيادة الثروة وتمكين البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها، اعتمادا على الفرد الذي يتفاعل مع المعرفة ويستسيغها. فالمعلومات والمعرفة في الأنشطة الرقمية التي تسود مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مست تأثيراتها أغلب المجالات الصناعية والخدماتية والاستثمارية، وبلغ بها أن اكتسحت نشاطات بأكملها. وبإيجاز نقول إن مسلسل التنمية في ظل هذا الاقتصاد يجب أن يشترك فيه مختلف المتخصصين، لإتاحة فضاءات أنشطة تسهم في تقوية الأواصر والتواصل بين المنظمات ومراكز البحث.

ومع تطور نظم المعلومات، وازدهار تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات، تزداد الحاجة إلى نظم المعلومات المبنية على الحاسبات لسد احتياجات مختلف مجالات الحياة. وسيعود لذلك أثر كبير على الأجهزة التعليمية والإدارية، من حيث كفاءتها وتطوير أدائها. وبصورة عامة، ستنعكس التقنيات الجديدة على منظمات الأعمال، لتتيح أوضاعاً وممارسات وأساليب خلاقة، وستصطبغ آثارها على هياكل الموارد البشرية وفعاليتها في المنظمات والمؤسسات الافتراضية. فأثار التقنيات الحديثة تتجلى في كونها تختزل فجوات المكان والزمان، وتحقق المزيد من الترابط بين مكونات التنظيمات وأسواقها والمتعاملين معها، وتدفعها يقظتها إلى سرعة الاستجابة لتغيرات السوق والوفاء الآني لمتطلبات الزبائن. وستنهطس تلك الآثار في تنامي الاحتياج إلى فئات جديدة من المتخصصين في أعمال البرمجة، من أصحاب القدرات الخلاقة في استيعاب التقنيات الجديدة وتطبيقاتها في ظل متطلبات الاقتصاد المعرفي وأنشطته الرقمية.

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة لتحسين القدرة التنافسية وتخفيض تكاليف المعاملات التي ينطوي عليها إنتاج السلع وتبادل، إضافة إلى زيادة كفاءة وظائف الإدارة، وتمكين الشركات ومؤسسات الأعمال من الوصول إلى المعلومات وتبادلها، وإتاحة بروز أنشطة جديدة. ويذهب المجتمع الرقمي إلى أبعد من الحكومة الإلكترونية، إذ يعكس صورة المجتمع ككل من حيث التقدم واستيعاب وتكامل التقنيات الرقمية في المنزل والعمل والتعليم. للتحكم في جودة المنتجات ومتابعة مختلف مراحل تصنيعها، بحيث تتحقق المرونة للعوامل الإنتاجية، تبعا لسياسة تسويقية، تحوز من خلالها المؤسسة على فضائل من أسواقها، زيادة على رصد نشاط المنافسين⁽¹⁾.

وتتكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي مع نظم المعلومات المبنية على الحاسب لزيادة قدرات الحاسبات وتوسيع نطاق استخداماتها بهدف السيطرة على الأوضاع وإنجاز المهام المعقدة، ودعم اتخاذ القرارات. أما الذكاء الاقتصادي، فيمكن اعتباره نشاط إنتاج معرفي يخدم أهدافا اقتصادية واستراتيجية، ويتم إنتاج معلوماته وتخزينها استنادا إلى المصادر المفتوحة⁽²⁾. فالأخذ بالأساليب المعتمدة على المعلوماتية في إطار المؤسسات، يعمل على ترسيخ فكرة أن إدارة تلك المؤسسات بدقة وبانفتاح أكثر.

(1) - عبيرات مقدم & زيد الخير ميلود: متطلبات التحضير النوعي للمؤسسة الجزائرية لتسيير المعرفة، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية-جامعة ورقلة، 09-10 مارس 2004

(2) - عبد الله فاضل الحياي: تطبيقات الذكاء الاقتصادي في التجارة الالكترونية في إطار الاقتصاد المبني على المعرفة، مجلة دراسات إقليمية،

فالتطور التكنولوجي والاقتصادي والتوسع فيه باستخدام نظم المعلومات، وتغيير مفاهيم وأساليب الإدارة، وإدخال الحاسبات الإلكترونية في أساليب الإنتاج، وزيادة التخصصات، كلها عناصر تبين أهمية الاستثمار في الموارد البشرية، واستخدام نظم المعلومات وربطها بكافة موارد ووظائف المؤسسة، من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية رفع مستوى جودة أعمالها.

5. الاقتصاد الرقمي

من بين مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية المادية، والاقتصاد الرقمي من الخدمات التي تدعمها البنية التحتية. يبرز الاقتصاد الافتراضي كسبيل الخدمات الرقمية، وغادجه تنطوي على ثلاث طبقات: الأعمال الرقمية وتبادل السلع الافتراضية عبر الانترنت (الشكل 1). وتتمحور الدراسات حوله على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتركيز أكثر على التنمية الرقمية، حيث يمكن استخدام رقمية الخدمات لتعزيز الإنتاجية في قطاعات التجارة والخدمات، الأمر الذي يؤدي باستمرار إلى احتياجات رقمية جديدة كاستجابة للقضايا المستجدة والمشاكل التي تطرأ.

الشكل 1: نموذج طبقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد

الاقتصاد الافتراضي	الأعمال الرقمية وتبادل السلع الافتراضية، والعملات، والروابط الإلكترونية (الوصلات)
الاقتصاد الرقمي	- الخدمات على الانترنت، والمجتمعات الإلكترونية، والألعاب - التسوق عبر الإنترنت، التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية
بنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال	- النطاق العريض للاتصالات - الشبكات اللاسلكية

source: V. Lehdonvirta & M. Ernkqvist: Knowledge map of the virtual economy, converting the virtual economy into development potential, Connect series, infoDev, Washington, April 2011, p. 6

فعلى امتداد العقود الأربعة الماضية تنامي الاقتصاد الخدمي العالمي خاصة مع ثورة المعلومات والاتصالات وتسارع وتيرة تجارة الخدمات بمستويات عالية، وتعد تقنيات المعلومات والاتصال من الأدوات الأساسية للمجتمعات الناهضة المؤسسة على المعرفة، وهي تمثل تحولاً جوهرياً من استغلال الموارد الطبيعية والمادية إلى انتشار البيانات والمعلومات، وما يتصل بهما من ممارسات، وما يصاحبها من اتجاهات اقتصادية. وتقنيات المعلومات والاتصال توفر الأدوات والوسائل التي من شأنها تحسين مختلف مناحي الحياة الإنسانية. فقد أحدثت الإنترنت وشبكة الويب بالخصوص تغييراً جذرياً في أساليب التجارة، حيث سهّلت من الإصدارات الإلكترونية ومواقع التواصل وأنظمة التراسل الفورية والنشرات الإلكترونية.. كلها أوجدت قنوات للتجار والمستهلكين لإبرام تعاملاتهم، وسهّل على الشركات من إدارة تدفقات معلومات الإنتاج والسلع، مما أدى إلى بروز منافذ التجميع والتخصص والخدمات.

يعمل الاقتصاد الرقمي على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة وتشجيع بناء الحكومة الإلكترونية والشركات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والمصارف الإلكترونية والإدارة الإلكترونية، وهم ما يؤدي إلى إحداث تغيرات جوهريّة في طبيعة العمل

بها. فعلى المجتمع أن يعي ويعمل على فهم العوامل التي تؤثر على طرق استخدام الانترنت، وهذا ما يتيح تطوير أساليب استخدامات التقنيات والبرامج الملائمة لخدمة هذا التغير، وهذه العوامل تكمن في قيمة الانترنت وما يوفره من معلومات سريعة ودقيقة، وسهولة الوصول إلى المعلومات. وزيادة عدد المشتركين في الانترنت، واستخدامهم للتعاملات عبره، وتطوير استخدام البرمجيات وإدارة الموارد البشرية والأنشطة التعليمية والتكوينية. وستتيح منصة برمجيات طريق المعلومات السريع للشركات، سيطرة كاملة على الكيفية التي تُدار وتُقدم بها المعلومات.

ومن جهة أخرى، واستناداً إلى شبكة الانترنت، فقد ابتكرت أيضاً أدوات تنموية أخرى، كالاستثمار الإلكتروني الذي برز نتيجة تزاوج الاستثمار والتجارة والصناعة مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. كما يعتمد اقتصاد المعرفة اعتماداً أساسياً على فعالية الشركات الإلكترونية في استيعاب قضايا المعرفة واستعمالها لرفع الإنتاجية وتوليد سلع وخدمات جديدة. وزيادة على ذلك، فإن الأمر يتطلب جهوداً محلية ومبادرات بمنهجيات متنوعة لتضييق الفجوات الرقمية، ومواكبة الاتجاهات الدولية في هذا الحراك، كمساعي البنك الدولي التي تركز على إقامة البنية الأساسية لمجتمع المعلومات في بعض المناطق، وصياغته لبرامج تمويل الدعم لتحويل الفجوات الرقمية إلى فرص رقمية، ويتجلى هذا المسعى من خلال برنامج المثير Dev Info.

تستعمل دلالة اقتصاد افتراضي للحديث عن الاقتصاد الذي يتواجد في عالم افتراضي، يتم فيه تبادل سلع افتراضية كما هو الأمر في البرمجيات عبر الإنترنت. ومن الصعوبة بمكان أن نطلق أحكاماً مسبقة على مآل هذا النمط الجديد من الاقتصاد، لأنه بالغ الحركية. وتمثل برامج البرمجيات نوعية خاصة من المعلومات. وتوفر المواقع التجارية الإلكترونية محركات بحث تتيح للعملاء تنفيذ تعاملاتهم وشراء ما يريدون من السلع الإلكترونية. وقد أصبح هذا العمل جزءاً أساسياً من سلسلة توريد بعض التجار على الانترنت، غير أن الطلب عليه يتم على مستوى جزئي، وهو ما يحتاج إلى أعمال أخرى على خط استكماله⁽¹⁾. وهذا النوع من الاقتصاد لا يزال حديثاً، من خلال تعاملات مجموعة من المستثمرين عن طريق الانترنت بسلع رقمية، غير أن الفوائد المرجوة في المستقبل من تطور هذا الاقتصاد ستكون كبيرة، فبوصلاته بالإنترنت يمكن استيعاب تطبيقاته في دنيا الأعمال والتجارة ومختلف أشكال مستجداته. بل من شأنه أن يحقق الكثير، عندما يتم استغلال الفرص التي تتيحها تعاملاته، وكذلك عندما يتم التحكم في معلوماته المستجدة.

وسرعان ما ظهرت أسواق جديدة في الاقتصاد الافتراضي وازدهرت، وهناك تزايد ملاحظ في الاعتماد على المصادر الخارجية وفي حشد المصادر وصناعة الخدمات المصغرة microwork، وبالرغم من أن خدماتها لا تتطلب خبرة تكنولوجيا عالية، حيث نجدها تلجأ إلى توظيف عمال (عاديين) كثيرين في المهام الرقمية، بهدف تسويق سلع افتراضية في بيئات افتراضية، لغرض تحويل تعاملاتها إلى المهام الصغيرة micro tasks. وتعمل اليوم الكثير من الشركات لتوسيع نطاق حل المشاكل التي يمكن معالجتها بهذه التقنية. وسوقها تتطور بسرعة كبيرة، الأمر الذي يتيح مرونة كبيرة في تنفيذ برامج التدخلات المجدية. غير أن الطلب على هذه الخدمات يأتي في الغالب عبر الشركات تعتمد بشكل مكثف على التكنولوجيا الرقمية، مثل Amazon، مع افتراض وجود حواسيب تتكفل بالمهام المطلوبة. ويمكن لاستراتيجيات تحسين طرق فاعلة في سلسلة القيمة أن تزيد من القيمة المضافة ونطاق نشاطها. والاعتماد واللجوء إلى خدمات الدعم المتراكمة وخبرات خدمة تنويع المنتجات⁽²⁾.

(1)- V. Lehdonvirta & M. Ernkqvist: Knowledge map of the virtual economy, converting the virtual economy into development potential, Connect series, infoDev, Washington, April 2011, p. 28

(2)- V. Lehdonvirta & M. Ernkqvist: Knowledge map of the virtual economy, converting the virtual economy into development potential, op., cit., p. 4

ولقد أدى اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع إلى تسهيل العمل للشركات والهيئات العامة لتولي المهام والعمليات التجارية في مواقع مختلفة، فمنذ ثلاثة عقود فقط، برز نموذج جديد يسمى حشد المصادر⁽¹⁾ Sourcing Crowd إلى جانب نموذج التعاقد⁽²⁾ Outsourcing التقليدي. كما تتم الاستعانة في هذه التعاملات بمصادر خارجية تنطوي على مهام يؤديها موظفون أو مقاولون عبر شبكة الإنترنت. ويمكن هنا، النظر إليها كامتداد لحمولات التسويق المألوفة. وقد قدرت إحدى دراسات سوق حشد المصادر خلال العقد الماضي بأكثر من مليون عامل.

وتتمثل أعمال microwork إلى أن تكون على أساس التكلفة بدلا من الخبرات، ويبرز الاهتمام بها في استعانتها بالمصادر الخارجية، فأية مهمة يجب أن تكتمل في زمن قليل وبكلفة قليلة⁽³⁾. وهي تنطوي على تجنيد أعداد كبيرة من العمال لإنجاز مهام صغيرة لعميل. ومن المفيد أن نشير إلى أن مهام الخدمات الجزئية المنصوية في microwork تتضمن العمل على التغلب على الندرة المصطنعة التي يفرضها مصممو المواقع، وهي لا تُعد بديلا عن الخدمات الرقمية التقليدية وخدمات التعاقد⁽⁴⁾.

اليوم، تلجأ الشركات والعلامات التجارية والناشرين بشكل متزايد إلى الإنترنت للوصول إلى العملاء. علما بأن الشركات العالمية تحوز على قدرات عالية للوصول إلى الأسواق. ويعمل الاقتصاد الافتراضي على خلق فرص جديدة للعمل لفائدة عمال وأصحاب مشاريع ذوي خبرات متقدمة في مجالات التكنولوجيا والتسويق، من خلال المواقع الإلكترونية والخدمات الجديدة. وقد تعمل في حالة السلع الافتراضية، على فرض ندرة اصطناعية فرضها ناشري البرمجيات والسلع الإلكترونية لجعلها مرغوبة. مما يدفع عدد كبير من حشد المصادر ومواقع microwork⁽⁵⁾ للعمل على تبديد هذه الندرة وإيجاد الحلول لها، ومن ثم يحصل المضطربون بالمهام المطلوبة على مقابل. كما تنامي التسويق عبر الإنترنت، وتطورت أدوات تصميم السلع الافتراضية.

فما طرأ على الاقتصاد الحقيقي تغيرا مثيرا، وهو أن استحدثت بعض أنشطته في العوالم الافتراضية، وقضاياه من الطبيعي أن تثير تحديات متزايدة، نتيجة تأثير عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، ونتيجة، أيضا، للتطورات التي تجري على

(1) - مع تطور شبكة الإنترنت وظهور خدمات كثيرة تفاعلية على السطح، تجلت ظاهرة متميزة أصبحت لاحقا إحدى سمات الجيل الثاني من الويب. فظاهرة حشد المصادر، تقوم على الاستفادة من حكمة متصفحي شبكة الإنترنت وإشراكهم بشكل كلي أو جزئي في عملية سير مواقع الخدمات. وتعدى الموضوع ذلك لاحقا ليصبح، تظاهرة ومبدأ يتخذ كثير من أصحاب المواقع لبدء مشاريع مواقعهم. فالموقع بشكل عام يقوم على تلك الفكرة/الميزة. فحشد المصادر يمكن تفسيره على أنه الاستفادة من عقول الناس وخبراتهم والبناء عليها للوصول في النهاية إلى نتيجة أفضل كنتيجة للأفكار المجمعة.

(2) - تعهد طرف ما بتقديم خدمة أو عمل إلى طرف آخر بمقابل مادي يتفق عليه الطرفان، من منظور تقني: يتعهد ذوي الخبرات والذين لديهم قدرة علي الإبداع والابتكار في مجالات البرمجة وتكنولوجيا المعلومات بنقل خبراتهم من دول غنية بالخبرات إلى دول أخرى غنية بالمال وتعتبر هذه المنظومة المتحضرة بمثابة صناعة، وهي تعتمد على عقول المبدعين الذين يأتون بمنتجات في شكل رقمي له قيمة فعالة في النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي.. ومجالات صناعة التعاقد كثيرة تتناول برمجة العمليات الإدارية والهندسية والصناعية والاتصالات.

(3) - www.innovationexcellence.com/blog/2011/06/06/insiders-view-on-microwork-and-a-sample-output/

(4) - V. Lehdonvirta & M. Ernkvist: Knowledge map of the virtual economy, converting the virtual economy into development potential, op., cit., p. 24

(5) - أعمال Microworkers كثيرة تبدأ من إدخال البيانات وتصل إلى تصميم مواقع الإنترنت.. ويمكن تنفيذ نفس الأعمال مع مواقع أخرى مثل Facebook و Youtube. وبالنسبة لبعض المهام التي تطلبها قطاعات أعمالها، يجب الاستفادة من التجارب، والتحقق من احتمالات نجاح العمال الذين أكملوا مهامهم المسلمة لهم من قبل.

الساحة الإلكترونية وانعكاساتها، بدء من هذا الكم التراكمي للتطبيقات والبرمجيات، وانتهاء بهذا العدد الكبير من المطورين وأصحاب المشاريع الإلكترونية. وتكمن أهم تحدياته في ظهور سيولة جديدة لم يألفها الناس بعد

6. اقتصاد المعرفة

ارتبط موضوع اقتصاد المعرفة بمفهوم مجتمع المعرفة الذي يعبر عن ذلك المجتمع الذي يتولى بث المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في مجمل النشاطات المجتمعية. حيث يعمل اقتصاد المعرفة على إيلاء دور أكبر للمعرفة في تطوير الاقتصاد والاجتماع، وهو يركز على الإبداع والتطور التكنولوجي، في زيادة مستوى الإنتاجية، بفضل إنتاج وملائمة وانتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال. والتي تتجسد حواملها في التراكم المعرفي في مختلف المجالات البيئية والجغرافية والتاريخية والمعمارية والاجتماعية والصناعية والتي لازلنا نعيش ضمن إطارها. وفي مفترق هذين الطريقين، يبرز المدخل الأساسي لتحقيق نهضة تؤسس لمعرفة اقتصادية، هو مراجعة نماذج التنمية المعتمدة، والسياسات التعليمية والتكنولوجية التي تحفز على هذا الانتقال. فالمرآنة لم تعد مقتصرة على المعلومات الخام أو المجردة بل غدت مبنية على تصريف ذات المعطيات والبيانات لإعادة هيكلة التنظيم والتخطيط الإنتاج والاستثمار، وزيادة الثروة وتمكين البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها. فالمعرفة المرتبطة بهذا الاقتصاد تُعد في الحقيقة أهم عامل لنجاح الانتقال من التخلف إلى التطور ومن الفقر إلى الغنى، وتتجسد بوجود توجه قوي للبحث العلمي والتكنولوجي وإدارة المعرفة وتطبيق استراتيجيات الاستثمار في الموارد الفكرية والتنظيمية والإبداعية والتقنية، وتنظيم المعرفة وتنسيق عمليات تدفقها⁽¹⁾.

ومع تزايد أهمية المعرفة، هناك إقرار بأنها، ليست على نمط واحد بل تأخذ صيغا متعددة ووفق ضرورات اقتصادية وثقافية، وهي تشمل ما يخزنه الموروث المعرفي وما تجود به هذه المعرفة نفسها، كما أن لهذه الصيغ قدرات متباينة في توليد الثروة. وتجري محاولات عديدة لفهمها وتحديد قضاياها، وحقيقة أعمالها وقيمتها وتصانيفها ومكانتها: وفق تشكيلها، أو وفق درجة التخصص والتجريد المطلوبة في وظائفها المختلفة، وعلى اعتبار أن محصلة العمل المعرفي تأتي من جهود المنشغلين، فقد تم اعتماد طرق حسابية لدى مساهمة هؤلاء المنشغلين في المتغيرات المستنبطة. ومن قضاياها الملحة نسجل مدى درجة التأثير الذي تبلغه الأعمال المعرفية حتى يتلقفها هذا الاقتصاد الجديد، وفي عديد المنتجين للمعرفة، وفي كثير من الجوانب على مستوى الدلالة. كما ينظر هذا الاقتصاد إلى المعرفة على أنها مُحركُ العملية الإنتاجية وفي نفس الوقت هي سلعة لها تبعاتها الاقتصادية في الأسواق⁽²⁾. يقتضي التحول إلى اقتصاد المعرفة تبني استراتيجيات زيادة مصادر إنتاج ونقل المعارف (كالتعليم والتكوين والبحث والتطوير) وإقامة بنى تكنولوجية فورية وتحتية.

يستخدم مصطلح الاقتصاد المعرفي لوصف الهيكل الاقتصادي في مجتمع المعلومات الناشئ، والذي يعتمد على النجاح الاقتصادي الكبير في الاستخدام الفعال للأصول غير الملموسة مثل المعرفة والمهارات والإمكانات الابتكارية⁽³⁾. وقد شهد هذا الاقتصاد نمواً قوياً في العقود الأخيرة بسبب ثورة التقنيات التي مكنت من نشر المعارف، وهو يجد ذاته، يركز على كثافة الابتكارات. وتتمثل أهم خصائصه في إتاحتها لإمكانات كبيرة لتدوين المعلومات واستخدامها. حيث العامل الرئيسي

(1) - وحدة مركز الدراسات، فرص ضائعة في فضاء الويب: نصائح للشركات العربية لتطوير البرمجيات، مجلة موقع إنترنت العالم العربي، 1999

(2) - أحمد أبو زيد: المعرفة.. صناعة المستقبل، مجلة العربي، نوفمبر 2003

(3) - J. Roberts: The Global Knowledge Economy in Question. Critical Perspectives on International Business, Vol. 5, No. 4, 2009, p. 287

للازدهار والنمو الاقتصادي هو رأس المال المعرفي المتفوق. وهذا هو السبب الرئيسي، الذي يجعل من المعرفة القوة الدافعة للنمو الاقتصادي والإنتاجية ونمو الموارد والتي يمكن أيضا أن توفر ميزات تنافسية مستدامة⁽¹⁾. وتعريف المعرفة في اقتصاد المعرفة، يشير إلى عنصرين مهمين يجب تسليط الضوء عليهما من وجهة نظر اقتصادية. أولاً، حقيقة أن المعرفة مرتبطة بالعمل البشري وثانياً، حقيقة أن توليد المعرفة ينشأ على أساس التفاعلات بين الأفراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات. فالمنهج الاقتصادي يركز على حقيقة أن المعلومات هي مدخلات في العملية التي يتم من خلالها توليد المعرفة، حيث توفر المعلومات منظوراً جديداً لتفسير الأحداث والظواهر، وبالتالي فهي وسيلة أو مادة ضرورية للحصول على المعرفة وبناءها. وفي فعل المعرفة، يتم إنشاء تدفقات تراكمية بين البيانات والمعلومات والمعرفة، هذا التيار من شأنه أن يولد المعارف ويعزز من استخدامها من قبل الوكلاء الاقتصاديين لاتخاذ القرارات داخل الهيكل الاقتصادي، وأيضاً تمثيل المعرفة المتولدة اقتصادياً من خلال وظائف الإنتاج.

فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتل مكانة جوهرية في اقتصاد المعرفة، ومن جهة أخرى، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن تصنيفها بتكنولوجيات عامة، هي أساس ابتكارات الخدمات والمنتجات في مجمل الاقتصاد. وإذا ما تدعمت بالتجارة الإلكترونية فسيكون لها تأثير على أداء مؤسسات الأعمال والصناعات، إضافة إلى تأثيرها على القدرة التنافسية من خلال المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال الشبكة الرقمية، مما يؤدي إلى نقل المعارف وإلى تحسين التنظيم. كما أن وسائل الاتصال وتعددتها يسمح باقتناص فرص معرفية لفائدة النمو والتنمية، ويقوي المنافسة بين النظم الاجتماعية للابتكار والإنتاج.. لتساهم كل هذه المتطلبات في عمليات الاستقطاب الجغرافي للأنشطة الصناعية لصالح الجهات الثرية بالموارد المعرفية، ذلك لأن الابتكار الصناعي يحتاج إلى ابتكارات تنظيمية ومؤسسية تكميلية تحض مهارات الموظفين لغرض الاستفادة من تقدم المعرفة، خاصة عندما يتحكم هؤلاء الموظفين في المعلومات التي يتم تخزينها وتداولونها بكفاءة عالية. فالتكنولوجيات بأنماطها تعد من العوامل الرئيسية للنمو على المدى الطويل، وتطرح المسألة هنا، في كيفية الوصول إلى هذه التكنولوجيات؟ والإجابة، تتطلب تراكم معرفي مسبق وكبير مع تعبئة لرؤوس أموال وفيرة وعلى مدى فترات طويلة، كما أن نجاح الانتقال، لا يقتصر على أنشطة تكنولوجية محدودة، لأنه أبعد من أن تكون قادرة على توليد حراك للتنمية ككل، والصناعة على وجه الخصوص. وفي هذا الاتجاه، يتحدد المنهج القائم على الصناعة في اقتصاد المعرفة على أنه تلك الصناعات التي تشارك في إنتاج أو إنشاء المعرفة وتستخدم المعرفة بدرجة كبيرة، وقد حددت منظمة التعاون والتنمية، شروط النهضة الصناعية في اقتصاد المعرفة ليشمل زيادة قيمة الصناعات المتوسطة، وصناعة الخدمات ذات القيمة المضافة العالية (المالية والتأمين، الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات التجارية)، وترقية قطاعي التعليم والصحة⁽²⁾.

تكمن أهمية تكنولوجيات الاتصال في كونها منتجاً لابتكار النشاط الذي تحدده المعرفة، فهي تدخل في عمليات خلق المعرفة الجديدة، وتتلقى منتجات جهود الابتكار. في موازاة ذلك، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغيير جذري في عملية إدارة المعلومات والقرارات التخصيصية من قبل الأفراد والشركات والهيئات الحكومية⁽³⁾. الأمر الذي يدفع إلى مراجعة الكثير من الأسس التي قامت عليها المنظمات والصناعات ومختلف قطاعات الاقتصاد العيني ونماذج التنمية، والسياسات التعليمية

(1)- M. C. Tocan: Knowledge Based Economy Assessment, Issue 5, October, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Scientific Papers, 2012

(2)- I. Brinkley: Defining the Knowledge Economy. The Work Foundation (July 2006)

(3)- R. Żelazny: Determinanty rozwoju gospodarczego Polski w aspekcie koncepcji gospodarki opartej na wiedzy. In: GOW – wyzwanie dla Polski. Ed. by J. Kotowicz-Jawor. PTE, Warszawa, 2009, p. 306

والتكنولوجية بغرض زيادة مصادر إنتاج ونقل المعارف واستغلال التطور التكنولوجي في هذا التحول، لأن المراهنة تكمن في إعادة هيكلة عمارة الإنتاج والخدمات، وزيادة الثروة وتمكين البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها، اعتمادا على الفرد الذي يتفاعل مع المعرفة ويستسيغها. لأن المعلومات والمعارف والبنى والشبكات التحتية والفوقية، لم تعد مجرد مدخل عادي في الاقتصاد المعرفي الزاحف، للإسهام في إنتاج الثروة، بل غدت محركا أساسيا للاقتصاد، نتيجة الثورة التكنولوجية التي مست نظمها. ومما ترتب عنها:

- تزايد تدفق المعطيات، وتكنولوجيات جديدة لإنتاج المعارف، وفضاءات تجسدية،
- متطلبات جديدة تنظيمية وتفاعلية في ميدان الكفاءات والمشاريع،
- أنشطة وتخصصات ذات طبيعة معلوماتية واتصالية،
- أنماط استهلاكية رقمية جديدة.

في مجتمع المعرفة يكمن العمل في المعرفة والخبرات التي تمتلكها الشركات وموظفوها، مع توافر الجودة المؤسسية، ومستواها من رأس المال البشري العالي وكذلك من خلال توافر بيئة مواتية تساعد في تداول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنتاجها⁽¹⁾. كما أن التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى تسريع تشخيصات السياسة الصناعية. غير أن عيوب اقتصاد المعرفة تكمن في التقادم المتسارع لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يحول دون تتبع نتائج البحوث بشأن منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لقد نما اقتصاد المعرفة لارتباطه الوثيق بمختلف المنتجات والخدمات، كما خلق وظائف جديدة ذات مهارات عالية في الإدارة والقيادة. كما أدت الأنشطة كثيفة المعرفة إلى زيادة فرص عمل جديدة. ويجري ارتقاء العمل المعرفي وتأمين أساسيات اقتصاد المعرفة وخلق قيمة من الاستغلال المعرفة والتكنولوجيا مع إحداث تغييرات في الطرق التي تعمل بها الاقتصادات والمنظمات، ومنها:

- الاستثمار في الأصول القائمة على المعرفة،
- تزدهر فيه روح المبادرة الإنتاجية، وقدرات عالية للشركات في النمو،
- توافر مجموعة من العاملين في مجال المعرفة، معززة بالتوسع المستمر في القوى العاملة من الخريجين المهرة،
- التزام قوي بالاستثمار في البحث والتطوير والإبداع والتصميم.

يمكن لاقتصاد المعرفة أن يتطور لشكل سريع في ظل مجتمع المعلومات عندما تعمل كياناته بتحويل المعلومات إلى معارف، والتي تصبح أهم من المدخلات والمخرجات، فضلا عن أنها تُعد من مصادر الميزة التنافسية، وهو ما ينعكس على مفاهيم رأس المال البشري والابتكار ودورهما الرئيسي في عملية الانتقال من المعلومات إلى المعرفة.

وتُعد الحكومة الإلكترونية أداة طيعة للارتقاء بالخدمات عبر أجهزة الحاسب الآلي ومراكز خدمة المجتمع ومراكز الأعمال وغيرها، بهدف تيسير الممارسات والخدمات الحكومية بما فيها متطلبات التنمية والمؤسسات، وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق التكنولوجيا. وسيخلق وجود حكومة إلكترونية قوية، بيئة تكنولوجية تعمل على زيادة التواصل والتعامل بين مختلف الأعوان، ومن شأن ذلك أن يسهل من عمليات المحاكاة، وزيادة الكفاءة للوظائف الإدارية، والتي هي بحاجة إلى بيئة نظامية وإلى وجود توجه يشجع الأعمال الإلكترونية، ومشاريع الربط الشبكي، تسعى كلها إلى مساندة تقييم

(1)- D. Hope & A. Martelli: The transition to the knowledge economy, labour market institutions, and income inequality in advanced democracies, The London School of Economics and Political Science, International Inequalities Institute, III Working paper 18, November 2017

وتقدير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع الآليات وطرق قياسها. وأيضا إتاحة فرص المشاركة لفهم القضايا المتعلقة بالأوضاع الحالية مقارنة بالأوضاع التي يخلقها توفير ما يثبت نقصه أو غيابه. فعلى سبيل المثال، عند انتشار المؤسسات الافتراضية، فإنها ستمتاز بالعمليات التي تختص بها، وأيضا بمقدرتها على التعاون والتكامل، لأن ذلك يُعد من صميم وجودها. وهذا ما يبعث بالحياة الإلكترونية في هذه المؤسسات، خاصة إذا ما تدعمت بالأدوات الابتكارية التي تخص التصميم وتكامله مع أنظمة المجتمع في فضاء تفاعلي، اعتمادا على طرائق الهندسة المتزامنة والتشاركية، مما يزيد في شحن بطارية الاستعمال وردم الفجوات الرقمية بين المؤسسات. فاقتصاد المعرفة يعتمد اعتماداً أساسياً على فعالية الشركات الإلكترونية في جمع المعرفة واستعمالها لرفع الإنتاجية وتوليد سلع وخدمات جديدة توزع عبر شبكات المعرفة. فالاستثمار في المعلومات يُعد أحد عوامل الإنتاج وهو يزيد في الإنتاجية.

7. المعرفة وبعث النمو الاقتصادي

تكتسي مسألة الحضور والتواجد على الانترنت أهمية بالغة على الصعيدين الفكري والتطبيقي، فكثيرا يتجلى ذلك من خلال العناية بالمحتوى وبالخصائص التنظيمية والخدمات الأساسية، التي تتجدد مشاريعها وتتعدد وسائلها. مع أفراد الخدمات التي تستدعيها الأهداف بحيز كبير من الاهتمام لتكسب أبعادا استراتيجية، مع العمل على تأمين التعامل وتوفير ضمانات التواصل بالإنترنت تعزيزا لكسب الثقة فيه. ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثرا حاسما في تغيير طريقة خلق واقتناء وجمع ومعالجة ونقل المعلومات، ويمكن اعتبارها بنية تحتية لتطوير الحاسبات والشبكات وأيضا البرمجيات. فالعامل المحدد للتغيير الاجتماعي هو زيادة دور المعلومات وتوسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جميع مناحي الحياة، وبذلك تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا اقتصادية جديدة من خلال تسهيل تنوع الإنتاج والسلع، وأيضا من خلال مساهمتها في سلاسل القيم.

إذا كانت المؤسسة تحوز على بعض الأصول المميزة، فإن الابتكار يضحي ضالتها، ولن يتأتى ذلك إلا تحت أشعة ثقافة تنظيمية تلهم الطاقم الكفاء بالمؤسسة التميز والسداد. ف نظام الإبداع التكنولوجي كمجموعة نشاطات، يُستخدم لتحويل فكرة منتج أو أسلوب إنتاج، إلى غاية إنجازه وتجسيده⁽¹⁾، وقد يعود هذا الإبداع إلى عوامل تتعلق بخصوصية هيكل الصناعة وعلاقتها بالمنشآت المماثلة الناجحة. ويتعلق الأمر أيضا بإدارة نشاطات الإبداع ذاتها على مستوى الشركة، وتسديد خطى القيادة، وترقية الثقافة المؤسسية، وتأهيل الموارد والمهارات⁽²⁾. الأمر الذي يسمح بالمرور من الإبداع الفكري القائم على الذكاء إلى الإبداع التطبيقي.

تشمل التجارة الإلكترونية مختلف المعاملات التجارية، وهي وسيلة فعالة وسريعة لإبرام الصفقات والمنتجات والخدمات وترويجها. وتتعدد وسائل الدفع والسداد في التجارة الإلكترونية بحسب نوع المعاملات فيها. وهذه التجارة الإلكترونية ترتبط وتتداخل مع عدد كبير من الأنشطة الإلكترونية الأخرى، وسترتد التغييرات العميقة التي ترافق انتشار المؤسسات الافتراضية على التجارة الإلكترونية نفسها، فهي تأخذ بأسلوب الإدماج وتكامل الأعمال التقليدية. وعند انتشار المؤسسات الافتراضية، فإنها ستمتاز بالعمليات التي تختص بها والتي تتفوق فيها، وليس فقط بمنتجاتها أو خدماتها، بل ستمتاز أيضا بمقدرتها على التعاون والتكامل، لأن ذلك يُعد من مؤشرات استمرار نشاطها. ومع مرور الوقت، سيصبح بمقدورنا

(1)- J. C. Tacondeau: Recherche et Développement, Vibert, Paris, 1994, p. 41

(2)- C. Andriopoulos: Determinants of Organizational Creativity: a literature review, Management Decision, 2001, Vol. 39, No.10, pp. 834-841

اختبار مدى الحركية الإلكترونية في المؤسسة الافتراضية برصد درجة اعتمادها على الأدوات الابتكارية التي تخص التصميم الإلكتروني وتكامله مع أنظمة التصميم الحيوي، وكذلك اعتماد طرائق الهندسة المتزامنة والتشاركية.

وقد بلغ إجمالي الإنفاق السنوي في عام 2017 سوق التجارة الإلكترونية للسلع الاستهلاكية ما يقرب من 1.5 تريليون دولار. ويستعمل حوالي 1.8 مليار شخص مستخدمي الإنترنت مواقع التجارة الإلكترونية بنسبة 45٪. علما بأن هذه الأرقام مرتبطة بالسلع الاستهلاكية، وإذا ما أضفنا إليها إنفاق الفئات الأخرى على السفريات والمحتوى الرقمي وتطبيقات الجوال، فمن المرجح أن تبلغ القيمة الإجمالية للتجارة الإلكترونية العالمية إلى 2 تريليون دولار.

وإذن، وبالرغم من الفضائل التي تتيحها الشبكات الإلكترونية، والاقتصاد الحاسوبي الافتراضي، فقد أدى الاعتماد الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة اليومية والتجارة الرقمية إلى بروز مشاكل وتحديات أخرى. فبعض المواقع على الانترنت تعمل على تقييد الاستفادة من هذه المواقع باصطناع الندرة فيها، حيث يأتي جزء من هذه الندرة من طبيعة عملها ومن ارتباطاتها. وبذلك تكون شعوب العالم الثالث هي المستهدفة بهذه التوجه الاحتكاري، فحتى ذوي الخبرات العالية وفي بيئات تحتية مناسبة في دول الأطراف، لا يمكنهم الاستفادة من هذه الثروة مثلما تستفيد منها شعوب دول المركز. وحتى في هذه الحالة، تُثار استفسارات من قبيل: كيف يتم توزيع الدخل بين الروابط المختلفة في سلاسل القيم، إذا كانت معظم الدخول المستحقة تتم عن طريق وصلات تؤول إلى دول في المركز أو وصلات توظف كفاءات عالية ؟

وتختلف سلاسل القيمة وأسواق الاقتصاد الافتراضي عن تلك التي تختص بصناعات المحتوى الرقمي التقليدي. فصناعة المحتوى التقليدي يوظف عددا صغيرا من ذوي الخبرات، في حين أن الموردين في الاقتصاد الافتراضي يستخدمون عددا كبيرا من العمال العاديين. علما بأن الشركات التي تحوز على بوابات على الانترنت تراول فيها اقتصاديات افتراضية وتتبادل أعمال رقمية، عادة ما تكون هي نفسها جزء من محتوى الصناعات التقليدية، والتميز بين الاقتصاد الافتراضي والصناعات التقليدية للمحتوى الرقمي ليست ممكنا دائما.

ويتم تنظيم الأنشطة في الاقتصاد الافتراضي في سلاسل قيم تشمل وظائف العمل والتسويق والجودة. حيث يتعين على أصحاب مشاريع الخدمات الجزئية ابتكار طرق تحسن من مراكزهم في سلاسل القيم، وذلك بتقديم تشكيلات متنوعة من الخدمات والسلع الإلكترونية. ولقد استفاد من هذه التقنية عشرات الآلاف من العملاء في إدارة شؤون الموظفين على هذه المواقع. ويبقى الأمل معقودا في زيادة الطلب على المهام الإلكترونية، وبناء القدرات لمزاولة هذه الصناعة، ومساعدة المنتجين في تطوير الأعمال التجارية الرقمية. والتي بإمكانها أن تعزز من التنمية الرقمية وتفسح الطريق للتدخلات المجدية لتطوير الشبكات والخدمات الرقمية المنشئة لفرص عمل حقيقية في إطار اقتصاد افتراضي. والأمر يصدق أيضا عند تطوير شبكات النطاق العريض، وكذلك أية حيازة لثروات جديدة يجلبها الاقتصاد الافتراضي عبر الطريق السيار للمعرفة، وعندئذ يكون من السهل الوصول وبسرعة عالية إلى وصلات الانترنت.

وينطوي تحليل سلسلة القيمة في الاقتصاد الافتراضي على وصف الأنشطة التي تجلب منتج ما من خلال مراحل الإنتاج والتوزيع والتسويق وحتى المستهلك النهائي، وأيضا، وصف السبل الممكنة لاكتساب المزيد من القيم على طول حلقات السلسلة، وبالرغم من وجود إشكالات عديدة في استراتيجيات الارتقاء، فإن هناك سمات تميز تحليل هذه السلاسل وتجعلها مناسبة لدراسات التنمية الرقمية⁽¹⁾:

(1)- V. Lehdonvirta & M. Ernkvist: Knowledge map of the virtual economy, converting the virtual economy into development potential, op., cit., pp. 2-7

- إنها توفر إطارا لفهم الجدوى التجارية والجهات الفاعلة فيها، لخلق فرص لتنظيم المشاريع،
- إنها تركز على مفهوم القيمة المضافة وتحصيلها، على عكس إجمالي الإيرادات البسيطة.

8. الرأس المال الفكري

تأتي أهمية موضوع رأس المال الفكري بالمنظمة من كونه أكثر الموجودات قيمة، من خلال الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في الرأس المال الفكري، وتبني المؤسسة للممارسات المعرفية الأصيلة لتعزيز الاستفادة من جهود التنمية البشرية وتكاملها مع نظمها وسياسات تطويرها. فبفضل نخبة العاملين الذين يمتلكون قدرات معرفية وتنظيمية، ومن خلال التدريب يفي بتنمية طاقات الإبداع والتعلم، تتلاقح الأفكار وتتولد وتزداد تطورا إلى الدرجة التي تمكن المنظمة من تعظيم نقاط قوتها وإرساء بعد استراتيجي للتنمية البشرية بها، لتعزيز التمييز التنظيمي بوسائل معرفية أكثر تطورا. وفي هذا السعي، تحاول المنظمة الاستفادة من قطاع المعلومات باعتباره صناعات معرفية تضم التعليم والبحوث والتنمية والاتصالات ووسائل المعلومات وخدماتها، وما توفره أيضا من تسهيلات لإيصال المعلومات للمستهلكين وإنتاج الأجهزة والبرامج التي تمكن من معالجة المعلومات.

تتضمن فكرة الإدارة المعرفية توظيف المعرفة حول ميدان ما، بمختلف العمليات والتقنيات وتقييم وتقاسم هذه المعلومات. فسلخ الشرائح المتجانسة والمزج بين الكفاءات تُعد من الضرورات التي تقتضيها عمليات تسيير مؤسسة تطويرها، خاصة إذا ما توفرت في هذا الامتزاج عناصر الاستراتيجية والتنافسية والندرة. فامتزاج الكفاءات لتشكيل هذه الفئات يُعد بمثابة رصيد رأس المال الفكري، وهو ضروريا لتنافسية المنظمة. حيث تساعد هذه القدرات في تسهيل البحث عن الحلول التكنولوجية والتحضير المسبق لأبعاد مفاصل التجميع، وأتممة العمليات الروتينية والتصميم وتحديد التكلفة، والتفرغ للتطوير الحقيقي⁽¹⁾. فإدارة المعرفة تزيد بشكل معتبر من مستوى الإنتاجية، وآجال تصميم المتوجات الجديدة الذي يتضمن التطوير في حد ذاته، ثم العمليات الروتينية للتأكد من احترام المقاييس، وهي تعمل على تخفيض الوقت المخصص للوظيفة الروتينية، والتركيز أكثر على التطوير وتحديد المعارف التقنية المصاحبة للتصميم وتمثيلها، وإعداد قواعد معطيات معرفية تتضمن القواعد الوظيفية، مما يسهل البحث عن الحلول والتحضير للمنتج المحسن، وأتممة العمليات وتحديد التكلفة ونمذجة مختلف التشكيلات⁽²⁾.

كما يمكن فهم تسيير وإدارة المعرفة على أنها تدقيق في الممتلكات الفكرية المتاحة للمؤسسات والأفراد، حيث شهد مجال تسيير المعرفة بدء من تسعينات القرن الماضي، مساهمات قيمة تستند إلى نظرية المهارات المتميزة في موضوع المهارات الاستراتيجية، والتي ترى بأن عملية تكوين المهارات المتميزة تأتي عبر انتقاء مهارات يمكن الاعتماد بها مستقبلا، ليتم التخصص في إنتاج تلك العناصر ذات الأهمية الملحة لأنظمة الإنتاج المستهدفة على المدى البعيد. وأهم جانب في السلسلة المعرفية يتعلق بالمعرفة الحركية، وهي الأنظمة التي يتم بها تبادل المعرفة بين أعضاء التنظيم الأكثر صعوبة في النقل، يمكن اعتبارها من عناصر الامتياز التنافسي⁽³⁾.

(1) - J. Brilman: Les meilleures pratiques de management, Edition Organisation, 3ème édition, Paris, 2001, p. 187

(2) - عبرات مقدم & زيد الخير ميلود: متطلبات التحضير النوعي للمؤسسة الجزائرية لتسيير المعرفة، المرجع السابق

(3) - عليان ندير وعبد الرحمن بن عنتر: نحو نموذج لتسيير المعرفة في المؤسسات، المرجع السابق

وتتعرّز أكثر أهمية الاستثمار في الموارد والكفاءات البشرية بشكل يترتب معه حسن استخدام هذه الموارد⁽¹⁾:

- بزيادة قدرة الكفاءات على التخطيط الفعال للموارد البشرية وربطها بتحقيق أهدافها الاستراتيجية،
- بزيادة فاعلية استراتيجيات تنمية الموارد البشرية لاستغلال مختلف القدرات في عمليات الإبداع والتطوير.

فعمليات التعلم الدائمة والمستوى العالي من الابتكار، تمثل ميزات أساسية لمجتمع المعرفة، وهي من تحدد خارطة الصناعات والقطاعات أو اقتصاد المعرفة، وعندئذ يتبوأ المواطنون المشاركون فيه مرتبة عالية في سدة مجتمع المعلومات. والأكثر شهرة في محاولات قياس درجة تطوير اقتصاد المعرفة جاءت من تطوير مؤشرات مركبة ترتبط بالتغيرات النوعية الأساسية في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلوم والتقدم التكنولوجي والتفاعل الرقمي، وهذا الأخير يلعب دوراً رئيسياً في تقاسم المعرفة⁽²⁾. علماً بأن رأس المال الفكري مجتمع ما، يُقاس من خلال مؤشرات الابتكارات والإصدارات، وسنوات الدراسة حسب الفئات العمرية وغيرها، وعلى افتراض أن قوة العمل المعرفية تأتي من محصلة جهود المنشغلين بهذه المعرفة، فقد تم اعتماد طرق حساب مدى مساهمة هؤلاء المنشغلين في التغيرات المستنبطة. كما تم اعتماد طرق أخرى لتحديد رأس المال الفكري في المنظمات ومعرفة قيمة مساهمتها، ومن هذه الطرق نذكر تصنيفاً تم اعتماده وفق سلم طبقي⁽³⁾، جاءت مستويات طبقاته على النحو الآتي:

- **المستوى الأول:** يتضمن قياس رأس المال الفكري،
 - **المستوى الثاني:** يشمل رأس المال البشري (العاملين في المنظمة من ذوي القدرات الإبداعية والتجديدية)،
 - **رأس المال الهيكلي:** (براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق النشر..)،
 - **رأس المال الزبائني:** (رضا الزبون، ولاء الزبون، مشاركة الزبون..)،
 - **المستوى الثالث:** ويتضمن أجزاء فرعية من عناصر المستوى الثاني.
- تعرّز ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، بما يضمن شيوع وتداول التكنولوجيات الحديثة للوصول إلى المعرفة الشاملة، وبذلك تتبوأ هذه المعرفة مكانتها من مقدّرتها على إنتاج الثروة بحسب حظها من التعلم وجهود المتعلمين المهرة لترقية مستويات الإبداع ويصدق الأمر في التعليم الإلكتروني والتعليم المفتوح الافتراضي والتعليم عن بعد، والتركيز على برامج البحث والتطوير⁽⁴⁾:
- مراكز التميّز المحلية: بتأسيس مراكز متخصصة وذات تميّز مبني على إمكانيات محلية متاحة،
 - مجالات التميّز: للارتقاء بمستويات العلم والمعرفة والتركيز على الميادين الاقتصادية الحيوية،
 - تنمية الكفاءات البشرية لتأهيل السلع والخدمات إلى مستوى راقٍ.

(1)- عبد المجيد قدي: إشكالية تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية-جامعة ورقلة، 09-10 مارس 2004

(2)- B. Melnikas: Intellectual Economics and Creation of a Knowledge Based Society and Knowledge Economy: New Challenges in the Context of Global Transformations. Intellectual Economics, Vol. 6, n° 1(13), 2012, p. 674

(3)- عادل حرحوش: رأس المال الفكري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 90

(4)- تقرير التنمية الإنسانية العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002

9. خلاصة

إن من الفوائد التي يمكن أن نلحظها من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو أن نوجهها لخدمة تشجيع الإنتاج الفكري وتعزيز المحتوى الرقمي وتشجيع البحث والإبداع، وليس فقط اقتناء التجهيزات أو مد الشبكات.. فأية خطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تكون مدججة ضمن استراتيجية تهدف إلى تحقيق نهضة متكامل فيها المشروعات والرؤى في جميع القطاعات. لتحسين ونشر الخدمات الإلكترونية والرفع من كفاءتها، والعمل على تطوير وتحسين إجراءات المعالجة وإنجاز المعاملات.

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة لتحسين القدرة التنافسية وتخفيض تكاليف المعاملات التي ينطوي عليها إنتاج السلع وتبادلها، إضافة إلى زيادة كفاءة وظائف الإدارة، وتمكين الشركات ومؤسسات الأعمال من الوصول إلى المعلومات، وإتاحة أنشطة جديدة. بل يتعدى الأمر حدود إنتاج الفكرة إلى التجسيد الميداني لها⁽¹⁾، وهو عملية شاملة تتجاوز تغيرات الخصائص التقنية لتشمل التغيرات التنظيمية الاجتماعية والتجارية.

ويقتضي التحول إلى اقتصاد المعرفة زيادة مصادر إنتاج ونقل المعارف وإقامة بُنى تكنولوجية تحتية وشبكات فوقية. وسيساعد تطور تقنية المعلومات في مجالات الإلكترونيات والاتصالات، فضلاً عن التغيرات الجذرية في النظم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كل ذلك سيساعد في التحول تدريجياً إلى مجتمع المعرفة الذي من متطلباته الاستخدام المكثف لتكنولوجيا الاتصالات للحصول على المعلومات الاقتصادية والاستثمارية.

(1)- T. Jacquillat: Encourager l'innovation des entreprises, rapport adapter par l'assemblée générale, Chambre de commerce et industrie, Paris, 1997, p.10

دور الاقتصاد المعرفي في المنظمة المتعلمة
(دراسة تحليلية لأراء عينت من متخذي القرار في الشركة العامة للصناعات الغذائية)
The role innovative leadership in administrative empowerment
أ.د. داود نوري عبد الأمير محمود شكر محمد

المستخلص

هدف البحث الى التعرف الى دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق ابعاد المنظمة المتعلمة في الشركة العامة للصناعات الغذائية فقد اظهرت المتغيرات المختلفة اهمية الاقتصاد المعرفي لتحقيق ابعاد المنظمة المتعلمة ، سواء في الشركات العالمية او المحلية ، من هنا يأتي التساؤل الرئيسي للبحث "ما هو دور الاقتصاد المعرفي في المنظمة المتعلمة " ومن اجل الاجابة على هذا التساؤل ، تم تطوير نموذج افتراضي يعكس العلاقة والاثر بين الاقتصاد المعرفي والمنظمة المتعلمة ، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بلغت عينة البحث (48) فرداً من مدراء اقسام وشعب حيث توصل البحث الى عدد من النتائج اهمها ، وجود علاقة ارتباط بين القيادة الابتكارية

والمنظمة المتعلمة في الشركة المبحوثة اذا كانت العلاقة ايجابية وقوية ، وعكست النتائج مجموعة من التوصيات اهمها ، ضرورة استفادة الشركة المبحوثة ، من تقييم قادة الشركة بين فترة واخرى من اجل تحقيق ابعاد المنظمة المتعلمة .
الكلمات الافتتاحية: الاقتصاد المعرفي ، المنظمة المتعلمة ، الشركة العامة للصناعات الغذائية

Abstract

The objective of the research is to identify the role of the knowledge economy in achieving the dimensions of the educated organization in the company for the general food industries. The various variables have shown the importance of the knowledge economy to achieve the dimensions of the educated organization, whether in international or local companies. In order to answer this question, a virtual model was developed to reflect the relationship and impact between the knowledge economy and the educated organization. The research relied on descriptive analytical methodology. The research sample consisted of (48) The most important results are the existence of a link between the innovative leadership

And the learned organization in the company investigated if the relationship is positive and strong, and reflected the results of a set of recommendations the most important, the need to benefit the company investigated, the assessment of the company's leaders from time to time in order to achieve the dimensions of the Organization.

Open words: Knowledge Economy, Educated Organization, General Company for Food Industries

المقدمة

نعيش اليوم في مجتمع المعرفة والرحب والمعلوم، مجتمع تعاظمت فيه المعرفة حتى اصبحت فيه مورداً استراتيجياً مهماً ، وثروة قومية متجددة لا تنتضب ، وقيمة مضافة الى كل نشاط او خدمة . هذه المعرفة الغنية بأبعادها ، المتنوعة في انماطها ، المتباينة بنظمها ومداخل تطويرها ، هي اليوم دالة القوة بمعانيها الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

جاء البحث بأربعة مباحث مهمة مثلت البحث بأطر مختلفة ، حيث تمثل المبحث الاول بالمنهجية حيث جات بالمشكلة ، والاهمية ، والاهداف وكذلك الدراسات السابقة ، ثم عرج بالثاني ليمثل الإطار النظري من متغير مستقل متمثلاً بالاقتصاد المعرفي (انتاج المعرفة، صناعة المعرفة، والتعلم)، اما المتغير التابع (القيادة، الثقافة التشاركية، الهياكل التنظيمية العضوية) بينما تناول المبحث الثالث الاطار العملي، لتفسير ظواهر المتغيرات وكذلك اثبات صحة الفرضيات من علاقة واثر ، واختتم المبحث الرابع بأهم الاستنتاجات التي عكست بدورها مجموعة من التوصيات .

المبحث الأول : منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة**أولاً : منهجية البحث****1- مشكلة البحث**

تتمحور مشكلة البحث هو ان المجتمع العراقي يواجه القصور المعرفي على مختلف الاصعدة وخاصة الصعيد الاقتصادي مما تحتم معرفة العراقيين التي تواجه الكثير من المنظمات ولاسيما المتعلمة منها ، مما تحتم التأكد من معالم هذه المشكلة في الشركة المبحوثة بطرح التساؤل الرئيسي (ما هو دور الاقتصاد المعرفي في المنظمة المتعلمة) وتتفرع عن السؤال الرئيسي مجموعة من الاسئلة وهي

ا- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين الاقتصاد المعرفي والمنظمة المتعلمة

ب - ما مدى تأثير الاقتصاد المعرفي في المنظمة المتعلمة

2- اهداف البحث :-

تتمثل أهمية هذا البحث في الجوانب الآتية:

- 1- تقديم منظمات تنتهج النهج المعرفي الذي يساعد في تقديم مخرجات تساهم في بناء الاقتصاد المعرفي
- ب - معرفة اهم العراقيين والمعوقات التي تواجه المنظمات المتعلمة في الشركة المبحوثة
- ج . الاخذ بعين الاعتبار التوصيات والاستنتاجات وخاصة المتمثلة بالواقع الميداني للبحث

3-اهمية البحث

تمثل الفائدة والمساهمة من البحث خدمة المجتمع وربط متغيرات البحث المفروض ابرزها

أ- تقديم منتجات ذات جودة عالية ، والتحول الى اقتصاد السوق من خلال قيادة التغير المتمثلة بالاقتصاد المعرفي للشركة العامة للصناعات الغذائية التي تنهج المنهج العلمي في مسارها

ب - تتضح أهمية الدراسة من خلال طرحها اطاراً مستمداً من الواقع الذي يربط بين الاقتصاد المعرفي وابعاد المنظمة المتعلمة

ج - تبني الشركة للصناعات الغذائية لفكرة الاقتصاد المعرفي وابعاد المنظمة المتعلمة يجعلها انموذجاً تقتدي بها العديد من الشركات العراقية

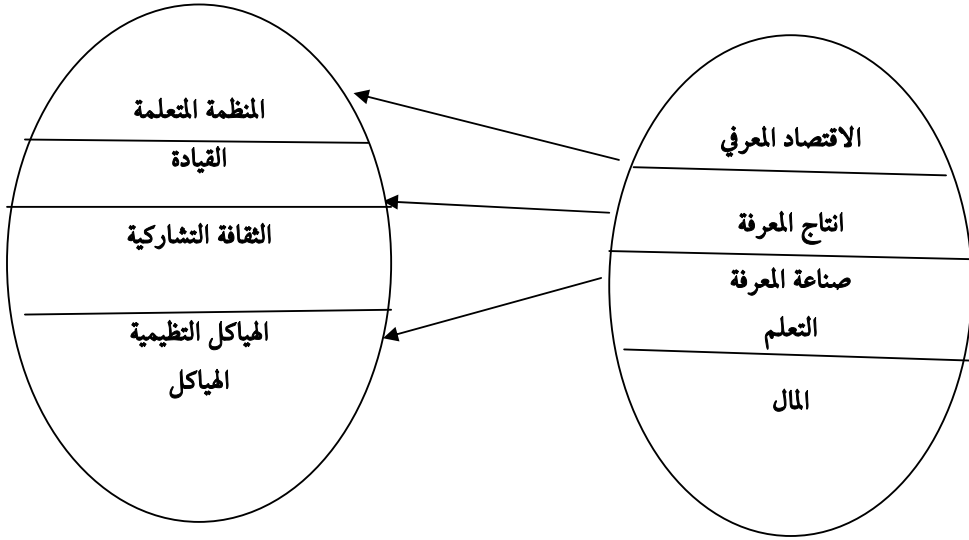
4- فرضيات البحث

تتمثل فرضيات البحث بالآتي :

- ا- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين الاقتصاد المعرفي والمنظمة المتعلمة
- ب - يوجد اثر معنوي للقيادة الابتكارية في تحقيق المنظمة المتعلمة

5- انموذج البحث

يوضح مخطط البحث العلاقة بين متغيرات البحث من علاقة ارتباط واثر وكذلك يعكس صحة فرضيات البحث وكما موضح في الشكل



الشكل (1)
النموذج البحث الفرضي

6- وصف مجتمع وعينة البحث :

تمثل الشركة العامة للصناعات الغذائية موقعاً مهماً تبرز منه الية المنهج الفكري للبحث ، لاسيما ان عينة البحث تمثل مجالا للعديد من الاختبارات المتعلقة بفروض البحث ، على فان الشركة العامة للصناعات الغذائية يمكن ان تتناسب مع مضمون البحث ومتغيراته وعلاقته مع البيئة العراقية . وذلك للأسباب الاتية

أ- اهمية الدور المهم التي تلعبه الشركة العامة للصناعات الغذائية باعتبارها من اكبر الشركات الموجودة في المحافظة وتنوع الخطوط الانتاجية فيها

ب - يتواجد في ملاك الشركة ملاك اداري متكامل من حملة الشهادات العليا والاولية مما يجعلها مطابقة لمواصفات عينة البحث

ج - استجابة اصحاب القرار في الشركة بعد الاستشارة للتوصيات واستنتاج البحث والعمل بها والتزام بمخرجاتها يبلغ عدد العاملين في الشركة العامة للصناعات الغذائية 55 فرداً على اساس المواقع العليا في الشركة وقد وزعت 55 استمارة بشكل عشوائي على عينة البحث التي تم التوزيع الاستمارات الخاصة بهم واسترجع منها 44 وبذلك بلغت نسبة الاسترجاع 80%

7- الادوات والاساليب الاحصائية للبحث

تم جمع بيانات الدراسة من خلال اسلوبين استند اليهما البحث ، الاسلوب الاول اعتمد على المسح المكتبي من اجل اغناء الجانب النظري للبحث ، مما هو متوفر من المصادر العربية والاجنبية والدوريات، اما الاسلوب الثاني فكان معتمدا على الاستبانة ، حيث صممت بمحورين تضمن المحور الاول جانب تعريفي ، من بيانات شخصية واجتماعية ، اما المحور الثاني فتضمن تفسير متغيرات الدراسة ، والذي يمثل هيكلية الدراسة ، كما استخدم البحث مجموعة من الاساليب الاحصائية المتمثلة بالوسط الحسابي لمعرفة مستوى متغيرات البحث ، فضلاً عن الانحراف المعياري لمعرفة مدى ابتعاد الاستجابات عن الوسط الحسابي . وتم ايضاً استخدام معامل الارتباط الرتب سبيرمان لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة

9- دراسات سابقة :

أولاً: دراسة المتغير المستقل (الاقتصاد المعرفي)

1- دراسة Halen, 2016 "الاقتصاد المعرفي وتطوير أداء العاملين في واقع الكليات الاهلية"

"Innovative leadership and employee performance development"

هدفت الدراسة الى معرفة واقع الاقتصاد المعرفي ومقاومة التغير في الكليات الاهلية ، وكذلك معرفة معوقات العمل والعراقيل التي تواجه البحث ومثلت اهمية الدراسة، من الحاجة الى الارتقاء بمستويات الادارة العليا في الكليات الاهلية وتوفير اهم متطلبات الاصلاح الاداري والتعليمي، وتركزت اهمية البحث ايضاً ، في التركيز على الاساليب البديلة التي يمكن اعتمادها في تطوير العملية التعليمية للدولة ، وجات فرضيات الدراسة بان هنالك علاقة ارتباط معنوية بين الاقتصاد المعرفي ومقاومة التغير ، وكذلك اهم العراقيل والمعوقات التي توجهها ، يتمثل مجتمع الدراسة بقطاع التعليم الاهلي والبالغ 10 كليات اهلية ، تمثل اهم القطاعات المهمة والحوية ، وتم اعتماد العينة القصدية، حيث تم استخدام الاستبيان كأداة البحث وتم توزيع مايقارب 165 استمارة تم استرجاع 160 استمارة مثلت عينة البحث وجاء استنتاج البحث الحاجة الى اعادة توجية عملها ، وتعاني من ضعف في توضيح المشكلات ، وكذلك تحديد الحاجة للمعرفة ، وتم التوصل الى دراسة البحث ، بتفعيل الاتفاقات مع الجامعات الرصينة لتدريب الاستاذة والطلبة لإكسابهم معارف جديدة .

ثانيا : دراسات المنظمة المتعلمة

2-دراسة chemerys 8(2012) (تحسين إدارة السلوكيات الخلاقة لدى الحكومات المحلية)

Parayuk

"Improve the management of creativity behaviors of local governments"

دراسة تطبيقية شملت (69) مديرا تنفيذيا في وحدات الادارية الحكومية في ميدانية كييف الأوكرانية تنطلق هذه البحث من مشكلة النقص في الدراسات التطبيقية التي تعني بأنظمة الادارية المدينة وتحليل أنظمة الادارية ، وثقافة المنظمة والهيكل التنظيمي ، والتطوير النمطي ، والتخطيط الاستراتيجي ، وإدارة الموارد البشرية ، والادارية المالية ، وأنظمة الرقابة . تكنولوجيا المعلومات أو الادارية القانونية ، والثقافة السياسية ، والتركيز على الخدمات) ومن بين النتائج التي توصلت إليها أن المنظمة المتعلمة هو حصيلة خمس خطوات هي (توليد الأفكار وتسجيلها وتقييمها وتنفيذها ومتابعتها) كما أن توليد الأفكار الجديدة رهينة تطوير المناخ الريادي وتحسينه بعد إدراك واع لأهداف المنظمة ورسالتها فضلا عن تأثير المكانة الوظيف

المبحث الثاني/ التأطير النظري :-

سيتم في هذا المبحث التطرق لمتغيرين رئيسين هما الاقتصاد المعرفي والمنظمة المتعلمة وللذين يسهمان في الإجابة على فرضيات البحث وعلى تساؤلات مشكلة البحث وتحقيق الأهداف المستوحاة منه ، إذ سيتم توضيح بعض الجوانب النظرية المتعلقة بهذه المتغيرات وكالاتي :

الاقتصاد المعرفي

لاشك في ان التطور هو السمة الأبرز في حياة الإنسان منذ ظهوره الأول على وجه الأرض ، فلقد تراكم هذا التطور منذ ذلك الظهور الأول بمعدلات متباينة بفعل القدرة العقلية العظيمة التي تثير الذهنية القيادية للقيادات في كونه قادر على ان

يطور ويتكرر الأشياء الجديدة ، وعلى ضوء ذلك يمكن قياس الذهنية الابتكارية للمدراء من خلال الأبعاد الآتية (دكان، 1999: 33)

1- مفهوم وتعريف الاقتصاد المعرفي :

ويعرف اقتصاد المعرفة "التحول الى مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الراسمالية الى التركيز على المعلومات والمعرفة ، ومراكز التعليم والبحث ، وصناعات الدماغ البشري" ويعرف أيضاً بـ"اقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الاعظم من القيمة المضافة" وايضاً يعرف بـ"اقتصاد مابعد الصناعة ، حيث يتم تطويره وتوجيهه بالمعرفة (سلطان، 2005: 11)

2 خصائص اقتصاد المعرفة

يمتاز اقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص اهمها مايلي (حمود، 2010: 20)

- 1- انه اقتصاد جديد له أسسه ومبادئه وقواعده الجديدة التي تتمحور جميعها حول المعرفة وانتاجها وتوليدها وتطبيقها في الاقتصاد وأنشطته وخدماته
 - 2- انه اقتصاد يعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات فائقة السرعة وبخاصة الانترنت، أي انه اقتصاد رقمي شبكي
 - 3- انه اقتصاد افتراضي، إذ ساعدت تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت على ظهور المنظمات الافتراضية وتعد هذه المنظمات مثلاً على التحول من العمل المادي الى العمل الحقيقي
- ### 3- ابعاد الاقتصاد المعرفي :

ان الاقتصاد المعرفي له ابعاد مختلفة وهي كما يلي :

1- انتاج المعرفة

وتشمل على ابتكار المعرفة وتوليدها واكتسابها وخزنها ونشرها وتوظيفها

2- صناعة المعرفة

وتتمثل في انتاج المعرفة تنظيمها وخزنها وتسويقها وإيصالها الى من يطلبها كالسلع الاخرى ، وتوظيفها في ابتكار منتجات مادية وخدمات جديدة، او تطوير اخرى موجودة بالاعتماد عليها، ومن المعلوم ان التعليم والتدريب والاستشارات والمؤتمرات والمطبوعات والكتابة والبحث والتطوير هي امثلة على الانشطة التي تركز عليها الصناعات المعرفية

(مهند، 2008)

3- التعلم :

اذ ان تطوير هذا الاقتصاد يعني جعل العنصر البشري اكثر مهارة وثقافة من خلال مقدرتهم على التعلم، وظهرت لذلك مفاهيم جديدة مثل المنظمة المتعلمة ، والمنظمة المعرفية ، ومجتمع المعرفة ، ومن هنا تصبح عمليات التدريب والتأهيل والتعليم والتعلم لأغراض التمية البشرية مهمة في

ثانيا : المنظمة المتعلمة

1- مفهوم المنظمة المتعلمة

في السنوات الاولى من القرن الحادي والعشرين ، ومع التطورات المهمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدام المكثف لشبكة الانترنت ، تطور هذا المفهوم على نحو كبير ويعرف جارفن المنظمة المتعلمة بانها " المنظمة الماهرة في تكوين المعرفة واكتسابها ونقلها ، ويصاحب ذلك تغيير في السلوك لتلائم مع المعارف والرؤى الجديدة " ويعرفها سينجي بانها

المنظمة التي يعمل الافراد فيها باستمرار على زيادة مدركاتهم في تحقيق النتائج التي يرغبون فيها باتخاذ أنماط من التفكير والطموح الجماعي ، ويتعلم الجميع باستمرار كيف يتعلمون معاً (lauduan,2003:20)

2- خصائص المنظمة المتعلمة وأنشطتها

1. انها منظمة مرنة ذات قدرة فعالة في التكيف والتغير والاستجابة للتغيرات المختلفة في بيئتها كوسيلة منها للبقاء

والاستمرارية والنجاح

2. انها منظمة ذات بيئة تتصف بالثقة والتعاون وتشجع الاتصالات المفتوحة وتضمن التنوع والتفكير النقدي ،

وتشجع الافراد على طرح الاسئلة والنقاش لكافة قضايا التعلم ، وعلى المشاركة في حل المشكلات واتخاذ

القرار ، وعلى استخدام مقدراتهم ومهارتهم في احداث التحسين والتغيير المطلوبين (ياسين،2007: 80)

3. انها منظمة تتبنى اسلوب عمل الفرق بدلا من العمل الفردي في سعيها الى التعلم وتحقيق الاهداف المطلوبة

3- ابعاد المنظمة المتعلمة

1. القيادة

تؤدي القيادة دوراً مهماً في بناء الميزة التنافسية للمنظمات ، وفي بناء المنظمات المتعلمة ، فالقادة هم الذين يتحملون مسؤولية النجاز الاعمال ، وهم الذين يملكون الرؤيا والمهارات والخبرات والمعارف اللازمة لتوجيه المنظمة ، وهم الذين يمتلكون المقدرة على التغيير وادارته ، اضافة الى التأثير في الاخرين والهامهم وتشجيعهم على التعاون وتحفيزهم على التعلم

المستمر (دياب،2004: 5)

2. الثقافة التشاركية

تعد ثقافة التعلم من اولى الركائز الأساسية لبناء المنظمة المتعلمة ، لذا بدأت كثير من المنظمات اليوم العمل على تغيير

ثقافتها لتصبح اكثر استجابة للتغيرات الحاصلة في بيئتها ، ولتصبح اكثر انفتاحاً وابداعاً وابتكاراً وتعاوناً تحرص على دفع العاملين نحو التفاعل ومشاركة المعرفة بينهم

3. الهياكل التنظيمية العضوية

على المنظمة التي ترغب بالتحول الى منظمة متعلمة ان تتبنى هيكلاً عضوياً غير هيكلها العمودي التقليدي كونه يمتاز بدرجة عالية من المرونة والتكيف للتغيرات ، ويتضمن عدداً قليلاً من المستويات الادارية ، ويتبنى اللامركزية في اتخاذ القرارات ، وتكون الرسمية فيه ادنى حدودها ، ويقلل الحواجز بين الافراد من جهة وبين الدوائر والاقسام من جهة اخرى

ويجعل الاتصال داخل المنظمة اكثر سهولة وانسيابية (الخضيري،2001: 12)

المبحث الثالث الإطار العملي

أولاً :- وصف وتشخيص إجابات عينه المبحث :-

التغير (المستقل) الاقتصاد المعرفي تدرج فيما يأتي عرضاً للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة كما وردت من

حيث تسلسلها وعلى وفق مقاييس من (الوسط الحسابي والانحراف المعياري ، معامل الاختلاف ، ودرجه اتفاق العينة) حول

الفقرات ، وكما يظهر في الجدول الاتي :-

جدول (3)

وصف وتشخيص إجابات عينة البحث (44)

عدد العينة	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتفق تماما	اتفق	إلى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماما	فقرات متغير الاقتصاد المعرفي	
44	0.114	0.47	4.09	6	34	3	-	-	تمتلك المنظمة استراتيجية لإدارة المعرفة مكتوبة وواضحة	1
44	0.237	0.96	4.07	14	24	1	4	1	تمتلك المنظمة ذاكرة تعاونية تعرف أيضا بالذاكرة المنظمة	2
44	0.114	0.47	4.09	7	34	3	-	-	تكون المنظمة رائدة في أعمالها وعماليتها وخدماتها	3
44	0.189	0.76	4.02	7	35	-	-	2	تستخدم الأنظمة الذكية والتقنيات والتطبيقات في إدارة الأعمال الإلكترونية	4
44	0.162	0.70	4.30	18	22	3	1	-	تحدد الفجوات المعرفية ومواقع توفر المعرفة لديها	5
44	0.147	0.65	4.41	22	18	4	-	-	تعيد تصميم هيكلها التنظيمي من عمودي إلى شبكي	6
44	0.237	0.96	4.05	14	24	1	4	1	تمتلك ثقافة تنظيمية داعمة لإدارة المعرفة	7
44	0.147	0.65	4.41	22	18	4	-	-	اتيح الفرصة للعاملين لتفكير في المشاكل القديمة بطرق جديدة	8
44	0.152	0.61	4.00	7	31	5	1	-	تعزز ثقافة التعلم الاستراتيجي لدى العاملين ومتخذي القرار	9
44	0.205	0.85	4.14	16	20	7	-	1	تستجيب بسرعة للتغيرات في بيئتها الخارجية	10
44	0.164	0.72	4.39	20	23	-	-	1	تولي مواردها البشرية اهتماما كبيرا	11
44	0.132	0.56	4.23	13	28	3	-	-	اشجع العاملين على تحمل المسؤولية	12
44	0.197	0.80	4.06	12	24	7	1	-	تشجيع الابداع والتفكير الابتكاري لدى افراد والقادة	13
44	0.129	0.54	4.18	11	30	3	-	-	افوض بعض من صلاحياتي للعاملين على اسس علمية	14
44	0.175	0.72	4.11	11	39	3	-	1	اعبر للعاملين عن تقديري عندما ينجزون عملا جيدا	15
44	0.235	0.93	3.95	11	26	2	4	1	اقترح طرقا جديدة لإنجاز مهام العمل	16

فقرات متغير الاقتصاد المعرفي	لا اتفق تماما	لا اتفق	إلى حد ما	اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	عدد العينة
17 ادخال تكنولوجيا جديدة يؤدي الى تقليل تكاليف العمل من خلال تقليل العمالة	38	5	-	1	-	1.18	0.54	44
18 تسعى ادارة الشركة الى ادخال تكنولوجيا ذات تقنية عالية والذي بدوره يساعد للوصول الى منتجات جديدة	-	-	5	27	12	4.16	0.61	44
19 تشجع ادارة الشركة الابتكار لدى العاملين	-	-	-	26	18	4.41	0.53	44
20 ادخال الاجهزة الحديثة وتطوير برامج الحاسوب والانترنت يساهم للاوصول الى الاسواق العالمية	9	16	7	8	4	2.59	1.26	44
21 دائما ما تواكب ادارة الشركة دورات تدريبية ذات مستوى عالي من اجل النهوض بمستوى الشركة	-	-	4	23	17	4.30	0.63	44
22 الاتصال الفعال بين المتلقي والمرسل	9	16	7	8	4	2.59	1.26	44
المجموع الاجمالي						4.07	0.07	0.64

يلاحظ من الجدول أن متغير الاقتصاد المعرفي بجميع فقراته قد حقق وسط حسابياً بلغ (0.07) وهو أكبر من الوسط
الفرضي للمقياس البالغ (3) بنسبة جيدة . وبانحراف معياري اختلاف (0.07) ومعامل اختلاف (0.64) وبدرجة اتفاق أفراد
العينة (81.4%) وقد حققت الفقرات .
(1.2.3.4.5.6.7.8.9.10.11.12.13.14.15.16.17.18.19.20.21.22).

أوساطا حسابية عالية مما يشير أن الاقتصاد المعرفي في الشركة العامة للاتصالات لديها رؤية واضحة لمستقبل الشركة
وتتضمن الخطط لذلك ، وإنها تمتلك القدرة على التكيف في العمل والعلاقات مع مختلف المستويات في الشركة ، وإنها تسترشد
أهداف الشركة وقيم العاملين فيها لمحاولة التوافق والانسجام بينهما ، وتقديم الحلول في المواقف المختلفة والمتغيرات
المحتملة في الشركة ، وتعمل على تطوير بيئة العمل والوسائل لخلق فاعلية في العمل وإنها تسعى للحصول على أفكار
مقترحات المرؤوسين للاستعانة بها في اتخاذ القرارات ، أن قيم ثقافة وسياسية وهيكل وطبيعة عمل الشركة تؤثر في الاقتصاد
المعرفي التي تعتمد بدورها على اساليب متقدمة في الاتصال بالمرؤوسين ومنها حسن والاصغاء ، وتحاول وضع أهداف
وإجراءات تترجم رؤية الشركة وتخصص جزاء من موارد الشركة لدعم ومساندة الأعمال التي يؤديها أفرادها .

أن الاقتصاد المعرفي تستطيع أن تقنع المرؤوسين بأنهم يستحقون النجاح الذي يسعون إليه ، وتنشئ قنوات معلوماتية
تناسب مع توجه الشركة فظلاً عن مسايرة المعلومات التي تعيشها هذه القنوات ، وتشجيع المرؤوسين على التعليم الفاعل
يجعله وسيلة لبناء المهارات الضرورية لديهم ، وتعمل على تعويض الأفراد الأكفاء للقيام بمسؤوليات ذات أهمية كبيرة

وتعتمد على نظام الحوافز المادية والمعنوية في التأثير على المرؤوسين بالإضافة على اعتمادها على سماتها الشخصية (الأناقة ، الذكاء) والثقة بالنفس وخبراتها ومهاراتها (الفنية ، الرشيدة والسلوكية) في التأثير عليهم ، وتهتم بالعمل والعلاقات معا بدرجة كبيرة (أسلوب القائد المقنع) في قيادتنا .

اما الفقرات (22. 20. 17) فقد حققت أوساطا حسابية اقل من الوسط الفرضي للمقياس مما يشير إلى عدم اعتماد (الاقتصاد المعرفي في الشركة على نظام العقوبات المادية والمعنوية في التأثير على المرؤوسين بالإضافة إلى عدم اعتمادها على النظام الرسمي في التأثير عليهم) وأنها لا تهتم بالعمل والعلاقات معا بدرجة منخفضة (أسلوب القائد الفرضي في قيادتها) .

ب- المتغير الاستجابي (التابع) المنظمة المتعلمة.

تدرج فيما يأتي عرضا لفقرات الاستبانة كما وردت من حيث تسلسلها وعلى وفق مقياس الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ودرجة اتفاق العينة والتوزيعات التكرارية لفقرات تطوير الاداء، كما يظهر في الجدول الاتي .

جدول (4)

وصف تشخيص إجابات البحث المتغيرات المنظمة المتعلمة للعينة (44)

عدد العينه	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتفق تماما	اتفق	الى حد ما	لات افق	لا اتفق تماما	فقرات متغير المنظمة المتعلمة	
44	0.164	0.72	4.39	20	23	-	-	1	تتصف المنظمة المتعلمة بالمرونة	23
44	0.309	1.21	3.91	18	13	7	3	3	تعمل ضمن بيئة تتصف بالثقة والتعاون وتشجع الاتصالات المفتوحة	24
44	0.144	0.60	4.16	10	31	3	-	-	تعمل المنظمة المتعلمة بسلوب عمل الفريق بدلا من العمل الفردي	25
44	0.142	0.59	4.14	11	28	5	-	-	منظمة تتبنى اسلوب التفكير النظامي	26
44	0.120	3.53	4.41	18	26	-	-	-	انها منظمة تشجع نقل المعرفة وتبادلها	27
44	0.489	0.97	1.98	2	2	2	25	13	انها منظمة تقيم ذاتها باستمرار	28
44	0.175	0.72	4.11	11	29	3	-	1	اشجع المقترحات المقدمة من الآخرين	29
44	0.165	0.66	3.98	8	28	7	-	-	ادخلت ادارة الشركة تعديلات على برامج الحاسوبية ونظام المعلومات	30
44	0.121	0.48	3.95	4	34	6	-	-	اجرت الشركة تغيرات جذرية في اداء العمليات الانتاجية	31

عدد العينه	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتفق تماما	اتفق	الى حد ما	لات افق	لا اتفق تماما	فقرات متغير المنظمة المتعلمة	
44	0.142	0.59	4.14	10	31	2	1	-	اجريت ادارة الشركة في هيكلها التنظيمي	32
44	0.221	0.79	3.57	4	20	18	1	1	تقوم ادارة الشركة بتوفير الاحتياجات المعرفية للشركة	33
44	0.212	0.80	3.77	7	34	3	-	-	يتم تدوين الآراء والخبرات والتجارب التي تمر بها المنظمة وحفظها في قواعد بيانات	34
44	0.127	0.50	3.93	4	33	7	-	-	توفير المنظمة التغيير والجو المناسب لتبادل المعرفة بين العاملين	35
44	0.154	0.58	3.75	3	27	14	-	-	لدى المنظمة نظام اداري مرن يسهل توزيع المعرفة لدى العاملين	36
44	0.147	0.65	4.41	22	18	47	-	-	تحاول المنظمة اكتساب المعرفة من مؤسسات اقليمية	37
44	0.173	0.47	3.86	5	30	7	-	-	امتلك القدرة لاتخاذ قرارات سريعة لمواجهة المشكلات الطارئة	38
44	0.195	0.83	4.25	19	19	5	1	1	افوض بعض صلاحيات للعاملين الذين يمتلكون مهارة وقدرة قيادية ناجحة	39
44	0.158	0.62	3.92						الاجمالي	

يلاحظ من الجدول أن متغير المنظمة المتعلمة بجميع فقراتها قد حققت وسط حسابيا بلغ (3.92) وهو اكبر من الوسط الحسابي للمقياس الحسابي للمقياس بنسبة جيدة ، وبانحراف معياري (0.62) ومعامل اختلاف (0.158) وبدرجة اتفاق أفراد العينة (78.4) وقد حققت جميع الفقرات (عدا الفقره 28) على أوساط حسابية عالية مما يشير إلى الاقتصاد المعرفي في شركة الاتصالات العامة وتتبنى عمليات التغيير والتكيف لأي مؤثرات التي تحدث في البيئة الخارجية وتشجيع المرؤوسين في عمليات التحديد والمنظمة المتعلمة والشعور بالملل من تكرار الإجراءات المتبعة في انجاز العمل ، وتقلد الآخرين في حل المشكلات التي تعترض العمل ، وتبلور أكثر من فكرة خلال فترة زمنية قصيرة بتلقائية ويسر ، والغرض على معرفة الراي المخالف لديها للإفادة منه ، ومعرفة أوجه الضعف والقصور في العمل . وتحتاج إلى تعليمات مفصلة عند التكليف بمهام عمل جديدة ، وتردد في تغير موقفها عند اتساعها بعد صحته ، أما ألفقره (28) فقد حققت وسطا حسابيا اقل من الوسط

الفرضي للمقياس ، مما يشير إلى أن الاقتصاد المعرفي في الشركة لا تحصل على مدخلات (موارد وبشرية ومادية وأخرى) ذات جودة منخفضة .

ثانيا : اختبار فرضية البحث

أ-تحليل علاقة الارتباط بين الاقتصاد المعرفي المنظمة المتعلمة.

يوضح الجدول (5) مضمونة الارتباط التي تظهر فيها العلاقة بين المتغير (المستقل) الاقتصاد المعرفي والمتغير(التابع) تطوير المنظمة المتعلمة وتبين أن هنالك علاقة ذات دلالة معنوية وقوية بين المتغيرين إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (10. 544) وهي اكبر من قيمتها الجدولية 2.194 تحت مستوى معنوية (0.01) أي بدرجة ثقة (0. 95) ودرجة حرية (42) . وقد بلغت قيمته الارتباط (0.852) وهو ارتباط ايجابي قوي يؤيد صحة وإثبات الفرضية الرئيسة التي تصف على (توجد علاقة ارتباط معنوية بين الاقتصاد المعرفي وتطوير المنظمة المتعلمة).

وتشير هذه العلاقة إلى انه كلما كانت الاقتصاد المعرفي في الشركة تمتلك مصادر القوة اللازمة للنجاح في عمليات وتستطيع التأثير على المرؤوسين من خلال المهارات المتعددة . فان ذلك سينعكس على تحقيق المنظمة المتعلمة بدرجة اكبر .

جدول (5)

العلاقة الارتباط بين الاقتصاد المعرفي والمنظمة المتعلمة n=44

المتغير المستقبلي	المتغير التابع	معامل الارتباط	قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة f الجدولية	قيمة t الجدولية	نوعية الدلالة
الاقتصاد المعرفي	تطوير الاداء	0. 852	10. 544	0. 01	2.002	2.194	المعنوية

ب- تحليل اثر الاقتصاد المعرفي في تطوير الاداء.

يوضح الجدول (6) نتائج تحليل الانحدار بين الاقتصاد المعرفي المنظمة المتعلمة، ويلاحظ إن هنالك تأثير ذو دلالة معنوية للاستراتيجيات الناجحة في تحقيق تطوير الاداء، إذا بلغت قيمة (F) المحسوبة (11. 167) وهي اكبر من قيمتها الجدولية 2.002 تحت مستوى معنوية (0. 05) . أي بدرجة ثقة (0. 95) ودرجة حرية (42) ومن الملاحظ معامل بين (B) والبالغ (0. 469) والذي يشير إلى إن تغير وحدة واحدة في الاقتصاد المعرفي يصاحب تغير (0. 489) في المنظمة المتعلمة ويدلل هذه الأهمية الاقتصاد المعرفي الناجحة في تحقيق المنظمة المتعلمة إما قيمة معامل التحديد (R2) فقد بلغ (0. 726) وهي نسبة عالية تشير إلى أن ما مقداره 72.6% من التباين الكلي الحاصل في تطوير الاداء.

تحدد من خلال الاقتصاد المعرفي ، وان النسبة المتبقية البالغة (27.4%) تمثل نسبة تأثير متغيرات أخرى غير معروفة ومن الملاحظ قيمة الحد الثابت لمنحني الانحدار (a) والذي يشير إلى قيمة المتغير التابع إذا كانت قيمة المتغير المستقل ، وهو يختلف عن قيمته الصفر مما يعني وجود علاقة جيدة بين الاقتصاد المعرفي وتطوير المنظمة المتعلمة ولهذا تتأثر صحة الفرضية الرئيسة (وجود علاقة الارتباط واثرا معنوية بين الاقتصاد المعرفي الناجحة وتحقيق تطوير المنظمة المتعلمة) .

جدول (6)

تحليل الانحدار البسيط بين الاقتصاد المعرفي والمنظمة المتعلمة (n = 44)

المتغير المستقل	المستقر التابع	معامل التحديد R^2	قيمة F	قيمة معامل B	قيمة A	قيمة t	مستوى المعنوية
الاقتصاد المعرفي	تطوير الاداء	72.6%	11.167	0.469	1.932	10.344	0.05

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات .

أولا : الاستنتاجات conclusions

- 1) امكانية الاعتماد على الاقتصاد المعرفي باعتبارها وسيلة لتحقيق المنظمة المتعلمة وامتلاكها المرونة الاستراتيجية التي تؤهلها للبقاء في مواجهة التغيرات المتسارعة في العوامل البيئية والتنافسية
- 2) تبين وجود بعض المعوقات والمحددات بشكل كبير يؤثر على تطبيق البنمط القيادي الابتكاري في الشركة العامة للصناعات الغذائية ومنها التزام الضعيف بالمبادئ الادارية الاساسية للعمل من قبل العاملين
- 3) كما تبين وجود بعض المعوقات والمحددات مثلا التزام القليل بالمبادئ الادارية الناجحة التي حققت مرتبة جيد جدا تؤثر على تطبيق النمط الاقتصاد المعرفي في الشركة العامة للصناعات الغذائية
- 4) تعد الاقتصاد المعرفي مفتاح الوصول إلى المنظمة المتعلمة في المنظمات والمنظمة المتعلمة بدورها تعد مفتاح الوصول إلى ميزات تنافسية وتحقيق المنظمات المبدعة
- 5) حققت درجة اتفاق عينة البحث حول متغير الاقتصاد المعرفي مرتبة جيد جدا مما يشير إلى إدراك الاقتصاد المعرفي العليا لمصادر قوتهم ومدى تأثيرهم على المرؤوسين من خلال ما يمتلكونه من مهارات
- 6) حقق متغير المنظمة المتعلمة وسطا حسابيا عاليا، مما يشير إلى ادراك عينة البحث لاهمية المنظمة المتعلمة وكيفية تحقيقه عبر مراحل متعددة
- 7) ظهر وجود علاقة ارتباط بين الاقتصاد المعرفي مع المنظمة المتعلمة في الشركة المبحوثة مما يشير إلى تماسك المتغيرين حيث بلغت قيمة الارتباط 0.509 وهو ارتباط ايجابي قوي يؤيد صحة واثبات الفرضية (توجد علاقة الارتباط معنوية بين الاقتصاد المعرفي والمنظمة المتعلمة)
- 8) كما ظهر وجود تأثير للقيادة الابتكارية في المنظمة المتعلمة ويرجع ذلك لتوفيق المديرين العاملين ولتاكدة من ان العاملين لديهم حوافز كافية مما يدل الى وجود اتصال فعال اذا ان زيادة الاقتصاد المعرفي بنسبة 100٪ يؤدي الى زيادة في التمكين بنسبة 27٪ وان هذا التأثير معنوي

ثانيا : التوصيات Recommendation

1. اعتماد وتبني نتائج البحث في ميل الشركات وضرورة التعرف على المفاهيم الأساسية في البحث (الاقتصاد المعرفي ، المنظمة المتعلمة) وأساليب ممارستها ووسائل التأثير في المرؤوسين .
2. تصميم العمل بشكل يثير ويحفز ويساعد على بلوغ المستويات الأعلى من الابتكار والمنظمة المتعلمة مع العمل على تطوير الامكانيات لدى الاقتصاد المعرفي في المرؤوسين لأثاره دوافعهم نحو التنافس الايجابي وبالتالي تحقيق المنظمة المتعلمة .

المصادر

اولا : العربية

1. سلطان ،2005، ادارة المعرفة، مدخل تطبيقي، ترجمة هيثم علي ،عمان الاردن ،
2. حمود ،خضير كاظم ،2010، منظمة المعرفة عمان الاردن، دار الصفاء للنشر
3. مهند ،2008"مقدمة الى المنظمة المعرفية" متاح الى الموقع اليكتروني
- 4- ياسين سعد غالب،2007،نظم ادارة المعرفة وراس المال الفكري ،ابو ظبي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث
- 5- دياب،محمد،2004، اقتصاد المعرفة ، مجلة العربي 549،
- 6- الخضير ،محسن احمد،2001' اقتصاد المعرفة' القاهرة ، مجموعة النيل العربية

www.scribd.com

- 1- Lehancy,bianKct ,al,2004, beyond knowledge management .
- 2- Laudun,k.c and laudun j p"2003" essentials of mangment information system n.j prenticc hall

نظرية توازن المصالح لإحياء السوق العربية المشتركة أ.د. عبدالعزيز ابونبعه

الملخص

من اهم معوقات قيام سوق عربية مشتركة خصوصا او اسواق اسلامية مشتركة عموما غياب عنصر الثقة بين تلك الدول ، فتخشى اي دولة اسلامية او عربية ان تستثمر في دولة عربية او اسلامية اخرى خوفا من ان تصدر استثماراتها اذا ما حدث خلاف بين تلك الدول او تغيرت انظمتها الحاكمة .

وللتغلب على تلك المشكلة قام الباحث بتطوير نظريته لحل المشكلة مستفيدا من نظرية الرعب التي عملت على منع قيام حرب عالمية ثالثة بين الدول العظمى في العالم ، وقد اجرى الباحث تطبيقا لها في مجال التسويق وذلك لاهياء السوق العربية المشتركة والتي تقوم على اساس النظرية الجديدة "نظرية توازن المصالح" . وتهدف اساسا الى زيادة الثقة بين الدول وتحول دون الخوف على استثماراتها من الضياع او المصادرة من قبل الدولة المضيفة .

المقدمة

تتجه معظم دول العالم إلى إقامة تجمعات إقتصادية كبرى لحماية إقتصاديتها من العولمة التي لم يعد فيها مجال للكيانات الاقتصادية الصغيرة للبقاء والإستمرار، لذلك تواصل الدعوات في الأمة العربية من كافة الأطراف، تطالب بالإسراع في قيام السوق العربية المشتركة، فقيامها لم يعد ترافا يمكن الإستغناء عنه ولكنه أصبح ضرورة للبقاء قبل أن تبتلعنا الكيانات الكبرى .

أن لم تكن ستحصل حتما إذا لم نتحد أمامها قبل فوات الأوان

إن التجارة البينية للدول العربية هي 6,8% لعام 1999م في مقابل 91,4% مع العام الخارجي حيث نستورد ما قيمة 155 مليار دولار سنويا ، وتقدر الإستثمارات العربية في الخارج بنحو 850 مليار دولار بينما لا يتجاوز الإنتاج العربي 2% من الإنتاج العالمي بمعنى آخر نستنتج من هذه الإحصائيات أن "خيرنا رايح لغيرنا" ألا يدق هذا ناقوس الخطر.⁽²⁾

المشكلة

تمثل المشكلة ببساطة في أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة لا يزال حبرا على ورق منذ إتخاذه عام 1964م أي منذ نصف قرن من المحاولات التي باءت بالفشل .

صحيح أن الفكر الإقتصادي العربي اتجه منذ البداية نحو إقامة مشروعات مشتركة لدفع عجلة التعاون الإقتصادي بين الدول العربية، فكان أن نشأت بعض الشركات المختلطة إلا أنها تعرضت للكثير من العقبات أدت إلى المطالبة بإلغائها، وحاول مجلس الجامعة الإقتصادي معالجة المشكلة، والأخذ بمبدأ التخطيط القومي للمشاريع المشتركة، ألا أن هذه الجهود باءت بالفشل أيضا، كما تعثر وضع صيغته قانونية مناسبة لهذه الشركات .

يتضح أنه في الوقت الذي تمتلك فيه الأمة العربية كل أسباب التكامل الإقتصادي الناجح لتحقيق المشروعات المشتركة، إلا أن نتائج تلك الجهود لا زالت متواضعة إن لم تكن ضعيفة أساسا مما يجعلنا نتخلف أكثر عن ركب الحضارة وردم الفجوة التي تزداد إتساعا .

إن تفاقم أزمة الغذاء العالمية والتي يتوقع لها أن تتصاعد في السنوات العشر المقبلة، وتزايد نسب البطالة في العالم العربي والتي تشكل تهديدا للسلم الإجتماعي، كل هذه التطورات تلزمنا أن نفكر وأن نبحث ونصمم استراتيجيات طويلة المدى

لمعالجة هذه المشاكل المستفحلة، والتي إن لم نستعد لها من الآن، سنجد أنفسنا على وشك الإفلاس كما تفلس الشركات والمؤسسات، والدخول في عالم من الجهول .

هدف الدراسة

يتلخص هدف الدراسة في البحث عن الية او وسيلة قادرة على النهوض بالسوق العربية المشتركة ونقلها من الورق الى الواقع .حرصا على مصالح الامة العربية العليا في الحفاظ على كيانها من الذوبان في الكيانات الكبرى ، ودرداء المفاسد العولمة، وما يحاك لهذه الامة في الظلام .

تكامل الاقتصاد العربي

تتوفر موارد طبيعية ضخمة في العالم العربي موزعة على بلدانه بشكل يمكن ان يحقق التكامل الاقتصادي ، ويتمثل في اراضي زراعية شاسعة لم يستغل منها الا القليل ، وهي كافية ليس فقط لتحقيق الامن الغذائي العربي ، ولكن كافية للتصدير للدول النامية الاخرى اذا احسن استغلالها وتم الاستفادة الكاملة منها ، وهي تشكل موردا هاما للعديد من الصناعات الغذائية ، هذا الى جانب موارد الطاقة البترولية والمائية والثروة الحيوانية وتوافر الموارد الرأسمالية والبشرية المتنوعة . هذا فضلا عن الموقع الذي يتميز به العالم العربي بين الشمال والجنوب حيث تطل دوله على بحار ومحيطات العالم⁽⁷⁾ ، ويتضح هذا التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من اختلاف موارد هذه الامة . فبينما نجد دولة تتميز بالموارد النفطية مثل الخليج العربي نجد ان دولة اخرى تتميز بالموارد البشرية وثروات البحر الميت العديدة والغزيرة مثل الاردن .كما نجد ان دولة اخرى تتميز بموارد الثروة الحيوانية والاراضي الزراعية الشاسعة والمياه مثل السودان والتي تنتظر من يستغلها ويستثمر فيها . فقد قيل ان السودان يشكل حاضنة الامن الغذائي للامة العربية . الخ

هذا التنوع في الموارد الطبيعية والبشرية والحيوانية يشكل مجالا رحبا للتكامل وقيام المشروعات المشتركة التي تتركز على الميزة التنافسية لكل بلد ، وبما يقلل من المنافسة فيما بينها ويزيد اتساع رقعة اسواق الشركات المختلطة او المشتركة اذا تم تشكيلها بين تلك البلدان .

ان حجم الاستيراد الذي يتزايد يوما بعد يوم يشكل خطرا داهما على مستقبل هذه الامة .

ويجب على عقلاء هذه الامة بالمسارعة الى التنبه الى هذا الخطر ومعالجته خاصة بعد ان توافرت الموارد البشرية المدربة والمتعلمة والقادرة اذا ما تم توجيهها وتجميعها لتقوم بالصناعات اللازمة للاستغناء عن هذا الاستيراد الذي يستنزف خيرات هذه الامة .

واذا اضفنا الى عوامل التكامل الاقتصادية السابقة الذكر ، عوامل التكامل الغير اقتصاديه والتي يمكن ان نجملها في وحدة اللغة والدين والعادات والتقاليد والجنس والاصل والثقافة والتاريخ المشترك والقيم الروحية التي يمكن ان تساهم مساهمة فعالة في تحقيق التكامل الاقتصادي الذي نجحت فيه الدول الاوروبية رغم اختلافها في كل ماسبق ذكره ، فتوحدت حيث لم تتوافر لها مقومات الوحدة بينما نحن الذين تتوفر لنا كل مقومات الوحدة لازلنا نحلم بامة عربية واحدة من المحيط الى الخليج .

ان توجه الامة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها سوف يحقق لها المزيد من المزايا والمنافع الاقتصادية من بينها :

- التمتع بوفورات الانتاج الكبير
- توسيع حجم نطاق السوق للمشروعات المشتركة
- زيادة كمية التصدير الى الدول الاخرى وتقليل المستورد منها

- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية
 - زيادة معدل التبادل التجاري بين الدول العربية
 - تقليل مخاطر رؤوس الاموال العربية في الخارج
- ولتحقيق التكامل الاقتصادي العربي اقترح السيد ناصر سعدي في دراسة له عدد من الوصيات منها ⁽⁸⁾.
- 1- اعادة التفاوض بشأن التجارة الحرة العربية الكبرى لاقامة اتفاق التكامل الاقليمي على نطاق اوسع يشتمل على تجارة الخدمات بما يتماشى مع الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات وتحرير تدفقات رأس المال والاستثمار ، وحرية تنقل العمالة ، والحرية المؤسسية .
 - 2- تمويل الاستثمار في مشروعات البنية التحتية عبر الوطنية والاقليمية لمساعدة التكامل الاقليمي بمشاركة القطاع الخاص ، مما يؤدي الى شبكات متكاملة في الدول العربية للنقل ، والاتصالات ، والطاقة ، والاتصالات السلكية والاسلكية ، لدخول الاقتصاديات والمجتمعات العربية الى العصر الرقمي .
 - 3- مساعدة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتمويلها لدعم تقارب الدخول في المنطقة العربية .
 - 4- تحديد اولويات تطوير اسواق المال ، ووضع اسس تكاملها ، وتوحيد أنظمة السداد في الدول العربية لارساء نظام سعر الصرف العربي .
 - 5- تاسيس مجموعة من المؤسسات لتهيئة المناخ للتكامل الاقتصادي ودعمه .
 - 6- وضع الاستراتيجية لسياسة الاصلاح الاقتصادي والادارة الرشيدة العامة وللشركات.
 - 7- تنفيذ مجموعة من سياسات الاصلاح الاقليمية الشاملة لتساعد على ظهور الصوت الاقليمي المحلي المشترك .

نبذة عن السوق العربية المشتركة

ولدت السوق العربية المشتركة في القرار رقم 17/ لسنة 64 مع وجود فكره الوحدة الاقتصادية، ومنذ ذلك الحين والجامعة العربية تسعى لإقامة السوق العربية المشتركة بدون نتيجة تذكر فلا لازالت القرارات كما عهدناها من الجامعة العربية حبراً على ورق! ⁽⁹⁾.

وتنص الاتفاقية على قيام وحده اقتصادية كاملة بين الدول العربية تضمن لرعاياها على قدم المساواة حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل البضائع والمنتجات والإقامة والعمل والاستخدام وحرية النقل الترانزيت وحقوق التملك والإرث...

وذلك عن طريق جعل هذه البلاد منطقة جمركية واحدة وتوحيد سياسات التجارة الخارجية وتشريعات العمل والضرائب والرسوم وتنسيق السياسات المتعلقة بالبضائع والزراعة والتجارة الداخلية، وكذلك السياسات النقدية تمهيداً لتوحيدها، وقد اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قرار رقم 17 بتاريخ 13/8/1964م بإنشاء السوق العربية المشتركة، والتي وقع عليها سبعة أعضاء فقط من بين 22 هضواً والتي لم ترى النور على ارض الواقع حتى الان، وكان من بين أهدافها.

1. حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

2. حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

3. حرية النقل والعبور.

4. حرية التملك والإرث.

ولتحقيق هذه الاهداف كان على الدول الأعضاء أن تعمل على توحيد التشريعات والنظم الاقتصادية والمالية بينها والتنسيق بين حكوماتها في كافة

المجالات المؤسسية والتنظيمية وهو ما لم يتحقق حتى يومنا هذا بعد نصف قرن منذ قرار إنشاء السوق العربية المشترك. رغم المزايا العديدة التي يمكن أن تعود على هذه الأمة إذا ما تم إنشاء هذا السوق مثل:

1. الاستغلال الأمثل للموارد المتنوعة لهذه الأمة.

2. مواجهة التكتلات الاقتصادية الغربية.

3. زيادة حركة التجارة البينية مما يساهم في دفع عجلة التقدم.

4. رفع جودة المنتجات العربي.

5. القضاء على البطالة في الدول العربية.⁽¹⁾

أسباب فشل قيام السوق العربية المشتركة

رغم المزايا العديدة والمذكورة سابقاً والتي ستعود على الأمة العربية من خلال قيام السوق العربية المشتركة، إلا انه مضى "نصف قرن" ولم ترى هذه السوق العتيدة النور، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

1) وأهمها عدم الثقة بين أنظمة الدول العربية التي تتباين في توجهاتها الاقتصادية مابين الإسلامية والاشتراكية

والرأسمالية مما يوجد مخاوف مشروعة، بأن البعض قد يلجأ إلى الاستيلاء على ثروات الآخر في بلده، إذا ما نشأ

نزاع ما لسبب ما وهذا وارد حتماً، أو الخوف من البعض بأنه يريد أن يكسب على حسابه ودون مراعاة المصالح

الطرف الآخر.

بمعنى أنت تكسب وأنا أخسر" لا شك أن هذه المخاوف وارده. ولكن الجهل أيضاً سبب آخر بإمكانه إيجاد أساليب

يمكن من خلالها أن تحل هذه المشكلة (المخاوف وعدم الثقة) وعن طرق التفكير بأساليب عملية تحقق المصلحة المشتركة وهي

(أنت تريح وأنا أخسر) وذلك من خلال وضع آليات تطمئن وتحقق مصالح كافة الأطراف. وهذه ما نسعى إليه من خلال

وضع نظرية توازن المصالح المشتركة.

2) أسباب غير اقتصادية وبالأصح سياسية (نظرية المؤامرة) وان كنا نميل إليها رغم أنها حقيقة واقعه، حيث أننا نرى

أن العيب أساساً فينا، والذي يستفيد منه الآخرون بالتالي، وما لا شك فيه أن الكيانات الكبرى في العالم تضع

العراقيل في سبيل وحده هذه الأمة، حتى أنها مصلحتها في بقاء هذه الأمة في كيانات سياسية صغيرة متناحرة

ومتأخرة حتى يسهل السيطرة عليها والتحكم في خيالاتها وهذا ليس مجالنا، ولكنه مجال المتخصصين في السياسة

لإيجاد حلول لهذه المعضلة الزمنية.

3) أسباب ثانوية أخرى حيث أنها ليست بذات الأهمية السابقة ولكن يمكن معالجتها بسهولة إذا تم تجاوز النقاط

السابقة الذكر.

ومن هذه أسباب الثانوية:

- تفاوت مستويات النمو في الاقتصاديات العربية
- اختلاف الأنظمة الاقتصادية العربية.
- عدم توافر إدارة واليات التنفيذ.
- تفاوت مستويات الفقر والغنى بين الأنظمة العربية.

- اختلاف التشريعات العربية.
- تبعية الاقتصاديات العربية لبعض الدول الكبرى.
- التمسك بالمصالح القطرية على حساب المصلحة العامة.
- تغليب الخلافات الايديولوجية والنزاعات السياسية على هدف تحقيق المصالح المشتركة.

والسؤال المشروع ما هي النتائج التي ترتبت على تقاعسنا في إنشاء السوق العربية المشتركة؟

أول هذه النتائج اتساع فجوة التقدم بين الدول العربية والدول الغربية المتقدمة، بل أن بعض الدول التي كانت ورائنا قد أصبحت أمامنا بمسافة طويلة مثل ماليزيا وسنغافورة والصين وغيرها، كما اتسعت مساحة الفقر واتسعت المسافة بين الأغنياء والفقراء وخاصة في السنوات الأخيرة، فضلاً عن تقدم التكتلات العالمية والتي أصبحت تحاصر تقدمنا إلى الأمام، كما غزت ثورة التكنولوجيا والفضائيات والعملة التي بدأ تأثيرها على ثقافتنا واضحاً للعيان مثل دبي التي عندما تزورها تظن نفسك في أوروبا وليس في بلد عربي.⁽²⁾

نجاح السوق الأوروبية المشتركة

على الرغم من توفر كل أسباب التكامل الاقتصادي العربي لإنشاء السوق العربية المشتركة، إلا أن هذه الفكرة لا زالت حبراً على ورق منذ إنشاء جامعة الدول العربية، في الوقت الذي قامت فيه تكتلات اقتصادية دولية بعد قرار إنشاء السوق العربية مشتركة ونجحت وتقدمت إلى الأمام، بينما لازلنا نحن نراوح مكانك سر". ومن هذه التكتلات الناجحة السوق الأوروبية المشتركة التي تسير بخطى ثابتة إلى الأمام رغم اختلاف الأوروبيين لغة وتاريخاً واقتصاداً وسياسة وثقافة.

صحيح أن السوق الأوروبية تلقى تعثراً وأحياناً عائقاً إلا أن أعينهم لازالت على الهدف، وتسير إلى الامام قدماً يوماً بعد يوم، وان كان ذلك ببطء إلا أنها مسيره لا تتوقف حتى تحقق أهدافها كاملة. فازدهرت التجارة البينية في الدول الأوروبية حتى وصلت تقريباً إلى الوحدة النقدية (اليورو)، وحرية انتقال الأفراد والسلع والتوحيد الجمركي وإنشاء البرلمان الأوروبي الموحد، وتتميز اتفاقيات الشراكة الأوروبية المقترحة عن الأنفاقيات السابقة بأنها توفر مجالا أوسع للصادرات الأوروبية بأنواعها من السلع ورأس المال وخدمات مستنده إلى إقامة تجارة حرة بين الدول الأوروبية بنهاية عام 2010م، وتوفير دعم مالي للتعاون وتعميق التعاون الاقتصادي والعلمي والاجتماعي بين الدول الأعضاء والشروع بحوار سياسي بينها لإيقاف الهجرة العمالية من الجنوب إلى الشمال. هذا وقد وصلت التجارة البينية للدول الأوروبية عام 1994م إلى 62٪ بينما عندنا نحن العرب 8.2٪ فقط⁽⁶⁾ ويالاسف.

يتضح مما سبق أن هذه الشراكة الأوروبية هي ابعده من مجرد قيام شراكة اقتصادية، ولكنها تسعى إلى تحقيق الوحدة السياسية من خلال قيام الولايات المتحدة الأوروبية وهذا الوحدة السياسية الأوربية تشكل خطراً على الأمن القومي العربي، فإذا بقي هذا التمزق العربي على حاله، من يدري اليس الاحتمال قائماً أن نعود إلى المرحلة الاستعمارية المباشرة السابقة. ونحن في هذا الزمن الصعب لازلنا نحلم بوحدة في الكلمة حتى أصبح الشارع العربي يتهمهم بقولهم أتفق العرب على أن لا يتفقوا ولم يدركوا بعد أن هذا الزمن زمن الكيانات الكبرى والتكتلات الكبرى ولا بقاء للأقزام ولا مستقبل لهم لا في الأجل القريب ولا في الأجل البعيد.

رغم هذه الصورة الضبابية والمؤلة لكل فرد عربي إلا أنه لازال الأمل معقوداً على قائد عربي ينتشل هذه الأمة من رقبتها بما تملكه من مقومات متميزة وموارد متكاملة، وموقع متميز وإمكانات هائلة وتقدم علمي، لقدرة على أن تعيد

ترتيب اولوياتها وتنظيم أمرها وتوحيد صفوفها لتحقيق كل ما يخدم هذه الأمة وقادرة على إنجاب مثل هذا القائد الواعي والمدرّك والقادر على الأخذ بيدها إلى الأمام والنهوض بالسوق العربية المشتركة كمقدمة للوحدة السياسية العربية وقيام "الولايات العربية المتحدة"

السوق الخليجية المشتركة

صدر الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في قمة دول مجلس التعاون الخليجي بالدوحة عام 2002م وتعني هذه السوق بان يتمتع مواطنوا دول المجلس التعاون الخليجي فقط بمزايا التعاون المشتركة، وهي في مفهومها والياتها وأهدافها لا تختلف كثيرا عن أهداف واليات ومفهوم السوق العربية المشتركة. فهي تسعى إلى تحقيق التكامل والتعاون الخليجي بما يحقق المصالح المشتركة لتلك الدول في تعزيز التقارب وتقوية دول المنطقة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

رغم المستقبل الواعد لهذه السوق الناشئة إلا أنها تواجه بعض العقبات والتي لن يصعب التغلب عليها في المستقبل، حتى لا تلقى نفس مصير السوق العربية المشتركة وحتى تكون نواه هذه السوق الشاملة للأمة العربية ومن هذه العقبات: تكون السلطة العليا فيه هي للمجلس الأعلى الذي يتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وتتساوى فيه الأصوات، وتصدر قراراته بإجماع الدول الحاضرة والمشاركة، في المسائل الموضوعية وبالأغلبية في المسائل الإجرائية.

أما الجهاز التنفيذي فهو المجلس الوزاري، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء ويعقد اجتماعاته كل ثلاثة أشهر ويتولى اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وأخذ ما يلزم بشأنها من قرارات وتوصيات، ويتبع نظام المجلس الأعلى في التصويت، ولما كانت سلطة المجلس غير ملزمة عند الاختلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساس يقوم المجلس الأعلى بتشكيل هيئة تسوية منازعات وفق كل حالة من عدد مناسب من موطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع، ولها إن تستعين بمن تشاء من الخبراء والمختصين وتشير الدراسة إلى أن اشتراط الإجماع وتساوي القوى التصويتية يحدان من فاعلية المجلس، وتقترح تعديلا يسمح بإحداث نوع من التوازن بين القوة التصويتية والقوة الاقتصادية للأعضاء، مع إدراج بعض القيود على مفهوم الأغلبية عند التصويت بحيث يكفل التوازن في قرارات تصدر بالأغلبية، كما ان الدراسة تشير إلى أن طبيعة الأعمال الفنية التي يتناولها المجلس الوزاري تجعل من المهم عدم قصره على وزراء الخارجية، بينما يلزم مراعاة الاستمرارية في العمل حتى لا تتغير مواقف الدول بتغير الوزراء.

من جهة أخرى فإن هنالك حاجة لتطوير جهاز تسوية المنازعات إلى محكمة عدل لها قوة إلزام للدول والأجهزة الإقليمية⁽¹⁾.

رغم هذه العقبات والمعوقات إلا أننا نرى هذه السوق خطوة سليمة في الاتجاه الصحيح وتخطوا إلى الأمام بخطوات ثابتة ومدروسة. وهي خطوة على الطريق للسوق العربية المشتركة إنشاء الله.

وهناك عدة دلائل تشر على مدى نجاحها، فقد تمت الموافقة عليها سريعا وتم تحديد سقف زمني قريب لإنجازها (خمس سنوات) وهي وقت قصير نسبيا وقياسي مقارنة بالأسواق المشتركة الأخرى، والروح العالية لإنجازها والاهتمام من قبل قادة مجلس التعاون الخليجي بها. حيث خصصت الدول الأعضاء ضباطا لمتابعة عملية التنفيذ، وتذليل أية صعوبات قد تواجه عملية التنفيذ والتطبيق.⁽⁵⁾

نظرية توازن المصالح

شاهد الملايين من البشر التفاح يسقط عن الشجر منذ تفاحة آدم وحتى اليوم، ولكن شخصاً واحداً فقط سأل لماذا يسقط التفاح عن الشجر؟ ولم تبقى معلقة في الهواء!!

انه اسحق نيوتن الذي فكر وفكر حتى طلع علينا بنظرية،،الجاذبية، تلك النظرية البسيطة والمعروفة، ولكن تطبيقاتها لا تزال شاهده على اهمية تلك النظرية حتى يومنا هذا سواء كان ذلك في الطيران ام في غزوا الفضاء الخارجي الخ..... كذلك تنشأ النظريات في مجال علمي معين ثم لا تلبث ان تنتشر تطبيقاتها في العلوم المختلفة، ومن ذلك نظرية النظم والتي تعني ببساطة بأنها(كل)منظم، او اجزاء لاشياء تم جمعها وربطها لتشكل وحدة كلية او وحدة معقدة وهذه الوحدة الكلية تختلف عن الاجزاء المكونة لها.

وايضا يعني النظام ببساطة هو جمع للاجزاء ذات العلاقة المتبادلة، تتلقى مدخلات ويتم اجراء عمليات مخططة عليها، لتنتج مخرجات محددة.

ان الفكرة الاساسية للنظام ببساطة انه مجموعة من الاجزاء المترابطة وهكذا ينظر الى الجزء كنظام من الذرات ، ولل فرد كنظام من الاعضاء ، وللمجموعة كنظام من الافراد وللشركة كنظام يتكون من مجموعة من الانظمة الفرعية (النظام المالي، والنظام الانتاجي، والنظام التسويقي، ونظام الافراد) التي ترتبط معا ويؤثر بعضها على بعض بحيث ان اي تغيير في نظام فرعي سوف يؤثر على بقية الانظمة الفرعية الاخرى. وان الشركة كنظام جزء من نظام اكبر مثل النظام الصناعي او النظام التجاري او النظام الزراعي، وان هذا النظام جزء من نظام اقتصادي معين وهكذا⁽³⁾

مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم كمثل الجسد الواحد ان اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى،، نشأت نظرية النظم في الكليات الهندسية، حيث ان اي عطل في السيارة او الطائرة يمكن ان يتسبب بعطل كامل للنظام. ولكن تطبيقات هذه النظرية انتقلت الى علوم مختلفة مثل العلوم الادارية والعلوم التسويقية الخ.....

لماذا نورد هذه المقدمة. لكي نقول اننا نريد ان نطبق ونستخدم نظرية توازن الرعب في المجال التسويقي (انشاء السوق العربية المشتركة) لتعزيز التعاون العربي ولتفعيل السوق العربية المشتركة.

فما هو علاقة نظرية توازن الرعب بالتسويق وكيف يمكن تطبيقها في هذا المجال. لنبدأ اولاً بالتعريف بنظرية توازن الرعب التي ظهرت في وزارة الدفاع الامريكية. في حقبة الحرب الباردة والتي منعت تلك النظرية قيام حرب عالمية ثالثة، واستقر العالم فترة طويلة الى ان انتهت فترة الحرب الباردة بمزيد من التفاهم بين اكبر قوتين في العالم (روسيا وامريكا) حتى بتنا نظن ان روسيا قد اصبحت ولاية امريكية تتبع ادارتها وسيادتها.

نظرية توازن الرعب تعني ببساطة متناهية انه اذا قامت روسيا مثلاً باطلاق صواريخها النووية باتجاه امريكا فان امريكا سوف تقوم باطلاق صواريخها النووية تجاه روسيا وقبل ان تصل الصواريخ الروسية لها. وبالتالي سوف يدمر الطرفين تماماً. ناهيك عن تدمير العالم باكملة بسبب الاشعاعات النووية التي سوف تصل الى كل ركن في الكرة الارضية والعكس صحيح اذا فكرت امريكا بضرب روسيا وبسبب مثل هذا التوازن في الرعب. والنتائج المدمرة لكلا الطرفين وللعالم اجمع لم تقم حرب عالمية ثالثة.

والان كيف يمكن تطبيق هذه النظرية في مجال السوق العربية المشتركة؟

لا يخفى على اي محلل للواقع العربي ان من اهم اسباب عدم قيام السوق العربية المشتركة هو عنصر "عدم الثقة" بين الانظمة العربية، فما الذي يمنع دولة عربية مثل (س) من ان تستثمر اموالها في دولة عربية مثل (ص) او العكس، هو انه اذا

اختلف النظامين السياسيين في اي من البلدين لاي من الاسباب ، وهذا احتمال كبير وقائم ، قد تقوم الدولة (س) بالاستيلاء على ممتلكات الدولة (ص) لديها نكاية بالاولى او العكس صحيح ايضا ولنفس الاحتمال تخشي الدولة (ص) ان تستثمر في الدولة (س).

اذا ما هو الحل في هذه الحالة ، وكيف يمكن نزع فتيل "عدم الثقة" بين الدول العربية والتغلب على تلك المعضلة عدم الثقة " والمستعصية منذ عده قرون. الحل يمكن بتطبيق نظرية توازن الرعب والتي اصبح اسمها الان في الاتجاه المعاكس نظرية توازن المصالح " اذا فما هي نظرية توازن المصالح وكيف يمكن الاستفادة منها في مجال احياء عملية السوق العربية المشتركة القائمة منذ نصف قرن من الزمان .

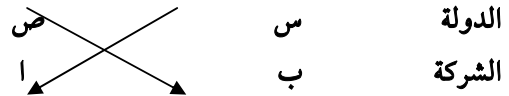
هذا ما سنوضحه الان : ولكن قبل ان نبدأ بشرح هذه النظرية البسيطة والسهلة كنظرية نيوتن الشهيرة ، نريد ان نشير اننا لا ندعى اننا اخترعنا العجلة ولكن نريد هنا ان نشير بتواضع الى اننا نريد الاستفادة من تجارب وعلوم الاخرين وان نضع العجلة في مكانها الصحيح حتى تستطيع مركبة التقدم الاقتصادي لهذه الامة ان تتحرك الى الامام .

تقوم نظرية توازن المصالح على النحو التالي:

تقوم الدولة العربية "س" بانشاء الشركة "أ" مختلطة وبراس مال مشترك بنسبه 49/51 في الدولة العربية "ص" على اساس الميزة التنافسية لموارد الدولة "ص" وان كان ذلك افضل وليس شرطا.

وفي المقابل الدولة العربية "ص" تقوم بانشاء شركة مشتركة ايضا براسمال بنسبه 49/51 تقوم ايضا على الميزة التنافسية لموارد الدولة "س" وان كان ذلك ليس شرطا وانما هو الافضل للاستفادة من التكامل الاقتصادي بين تلك الدول لماذا اخترنا نسبة 49/51؟ الجواب حتى نسمح للدولة المضيفة بادارة الشركة المختلطة التي اقيمت في بلادها .

الان اصبح هنالك توازن في المصالح ، فاذا فكرت الدولة "س" لسبب او اخر ، اثر نشوء خلاف سياسي في المستقبل ، فكرت بالاستيلاء على الشركة المختلطة "ب" فيها ، فان الدولة "ص" تقوم ايضا في المقابل بالاستيلاء على شركة المختلطة فيها "أ" والعكس صحيح اذا قامت الدولة "ص" بالاستيلاء على الشركة المختلطة لديها "أ" لسبب او اخر فان الدولة الاخرى "س" سوف تقوم بالاستيلاء على شركة المختلطة لديها "ب" وبالتالي في كلا الحالتين هو "يخسر وانا ايضا اخسر" فلا يلجا احد منها لاستخدام هذا الاسلوب لابتزاز الاخر بسبب توازن المصالح .



وبذلك تبقى الخلافات السياسية بعيدة عن مصالح الشعوب التي تستمر في التقدم الى الامام ، فالانظمة عاجلا ام اجلا سوف تزول وتبقى الشعوب . وهذه حقيقة لامراء فيها ولا جدال.

ولنوضح اكثر نجد ان مصر تشتهر بالقطن فيما ان جارتها السودان تشتهر بالمنتجات الحيوانية .

فلو تم الاتفاق بين البلدين على انشاء شركة مصرية وسودانية في مصر براسمال مشترك 49/51 للصناعات النسيجية، فسوف يتسع نطاق سوق المنتجات النسيجية فبدلا من سوق مصر لوحده ، ليصبح سوقين لتلك المنتجات هما سوق مصر وسوق السودان.

وبالمقابل يشتهر السودان بالمنتجات الحيوانية ، فلو قام البلدان في نفس الوقت بانشاء شركة مختلطة براسمال مشترك مصري سوداني وبقدر متساوي تقريبا للمنتجات الحيوانية فسوف يتسع نطاق السوق ليصبح سوقين هما مصر والسودان

بدلاً من سوق السودان لوحدة وبالتالي تعود المنفعة لصالح الجميع. فإذا تم هذا التعاون المفيد للجميع وفق معادلة أنت تربح وأنا أربح "تحقق توازن المصالح المشتركة وتعود بالفائدة على كلا الطرفين .

وفي حالة الفرضية السلبية ، أي إذا غضبت مصر من السودان ، ورات أن تقوم بتأميم الشركة المشتركة لديها ، فإن باستطاعة السودان أن تقوم بعمل مماثل وتؤمم الشركة المشتركة لديها أيضاً وبالتالي تصبح المعادلة "أنا أخسر وأنت كذلك تخسر" والعكس صحيح أيضاً إذا قامت السودان بالاستيلاء على الشركة المشتركة لديها .

ونظراً لهذا التوازن في المصالح المشتركة سوف نجد في النهاية أن المعادلة الأولى "أنت تربح وأنا أربح" هي النجاح ، فلا تلجأ أحداها لمضايقة الأخرى لأنها إن فعلت فسوف يعود ذلك بالضرر عليها أولاً قبل الأخرى . فإذا نجح مثل هذا التعاون بين بلدين عربيين ، فلا شك أن بقية البلدان العربية سوف تقوم بتقليد مثل هذه التجربة الناجحة والتي يتوقع أن يتسع نطاقها ليشمل كافة البلاد العربية مما يؤدي إلى تنمية اقتصادية شاملة يقلل فيها الاعتماد عن الاستيراد، وتقلل من البطالة التي تعاني منها البلدان العربية إلى درجة تهدد أمنها الاجتماعي أيضاً.

دور النظرية في منطقة العقبة الاقتصادية

مما لا شك فيه أنه من الممكن الاستفادة من نظرية توازن المصالح لأحياء منطقة العقبة الاقتصادية. فالعقبة مكان جذب سياحي بما يتوافر لها من خصائص بحرية فريدة لا يتسع المجال لذكرها، تتميز بها عن منطقة شرم الشيخ، كما أن منطقة شرم الشيخ قد يتوافر لها مزايا لا تتوافر للعقبة، ولذلك يمكن إيجاد وسيلة للتعاون بين مسؤولي السياحة في البلدين، لتبادل المنافع السياحية وجذب سياح المنطقة الأولى للثانية وبالعكس، وتحقيق وفورات سياحية للسياح أنفسهم نظراً لتقارب المنطقتين بما يوفر من تكاليف السفر، والاستفادة من كلا المنطقتين برحله سياحية واحدة وتذكرة واحدة، والاتفاق مع مكاتب السياحة الأجنبية بتشجيع السياح لكليهما في سلة واحدة (One Package) بما يعود بالفائدة على المنطقتين وعلى السياح أنفسهم، فدائماً توازن المصالح، وتبادل المنفعة (والجميع يربح) السبيل إلى التقدم الاقتصادي. هذه ببساطة هي نظرية توازن المصالح، سهلة وفكرتها بسيطة ولكن نتائجها عظيمة منها:

- تحقيق توازن المصالح بين الأنظمة العربية المختلفة لتحقيق مصالح شعوبها بعيداً عن الخلافات السياسية.
- توسعة نطاق السوق حيث يصبح للشركة "أ" سوقاً في بلدين عربيين بدلاً من بلد واحد مما لو أنشأت في قطر واحدة وكذلك الشركة "ب" يصبح لديها سوقين بدلاً من واحد.
- توسيع نطاق السوق يعني مزيداً من المبيعات ومزيداً من الأرباح والتوسع مستقبلاً في الإنتاج، مما يقلل من البطالة في البلدان العربية تلك الآفة الاجتماعية الخطيرة على تلك المجتمعات.
- تضاعف القيمة المضافة عند القيام بالمشاريع المشتركة سواء في الإدارة أو الإنتاج أو السوق.
- تحقيق وفورات الحجم الكبير إذا زادت كمية الإنتاج قلت كلفة الوحدة المباعة وبالتالي تحقيق أرباح أكثر.
- نجاح هذه التجربة بين بلدين عربيين يغري الآخرين بتقليدها والاستفادة منها، كما حدث حين قام الأردنيون بإنشاء الجامعات الخاصة الموازي فقامت الدول العربية الأخرى بتقليد الأردن في إنشاء جامعات خاصة وموازي بعد ثبات نجاح تلك التجربة.
- تحقيق الأمن والأمان والأطمئنان للأستثمار في الدول العربية بدلاً من الأستثمار في الدول الأجنبية التي ثبت في السنوات الأخيرة بعدها عن الأمن والأمان.

توصيات الدراسة

- نشر نظرية توازن المصالح المشتركة وتوعية المسؤولين بها للعمل على الاستفادة منها ووضعها موضع التطبيق والتنفيذ بما يحقق مصالح هذه الامة، ولدفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان العربية الى الامام
- توعية المواطن العربي بأهمية انشاء السوق العربية المشتركة للضغط باتجاه تحقيقها وحماية مصالح الامة على المدى الحالي والبعيد.
- اختيار وتجربة هذه النظرية بين بلدين عربيين وعند نجاح التجربة تعميمها على باقي البلدان العربية .
- على المسؤولين العرب ان يدركوا بان الاتفاق بينهم ليس امرا مستحيلا . فعلى الاستفادة من التجربة الامريكية والروسية في تحقيق التفاهم بين هذين العدوين اللدودين ، حيث كانوا يجتمعون دوريا ، فما يتم الاتفاق عليه يسجلونه ويوقعون عليه مهما كان بسيطا ، ويتركون ما يختلفون عليه الى مراحل لاحقه . ويسمونه salt_1 ، ثم يجتمعون بعد عام او اعوام وما يتم الاتفاق عليه مره اخرى يسمونه salt_2 ، ويتم توسيع ما اتفقوا عليه في salt_1 ، ويتركون ما اختلفوا عليه الى مراحل لقاءات اخرى ، ثم يجتمعون مرة اخرى وما تم الاتفاق عليه يصبح salt_3 ، ويتركون ما اختلفوا عليه لاحقا ...
- وهكذا دواليك حتى اصبح الاتفاق في وجهات النظر متطابقة مع مرور الوقت واللقاءات ، وصرنا نظن ان روسيا في عهد يلسن قد اصبحت احدى الولايات الامريكه المتحدة . لنترك ما نختلف عليه وتنفيذ ما يتفق عليه ... ونستفيد من هذه التجربة لتقدم العمل العربي المشترك .

مراجع البحث

1. أ.د. رمزي سلامه ، دور البرلمان العربية في تفعيل السوق العربية المشتركة . القاهرة، 2001م
2. صلاح الدين حافظ ، السوق العربية المشتركة تساؤلات مؤلة ، اتحاد الصحفيين العرب . 2001م
3. د. عبدالعزيز ابو نبعة ، مفاهيم ادارية حديثة ، مجد لاوي بيروت ، 2008م
4. د. عبدالعزيز ابو حمد ، الحاجة الى التكامل العربي وتحديات العولمة، تجربة مجلس التعاون الخليجي 2004م
5. د. عبدالعزيز محمد العويشق ، السوق الخليجية المشتركة ، صحيفة الرياض ، انترنت 2007م
6. د. عبد اللطيف بن اشنهو ، الدروس المستفادة من التجربة الاوروبية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، 1998م
7. د. عبد المنعم سيد علي ، مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، 1998م
8. ناصر سعدي ، التكامل الاقتصادي العربي ، ورقة عمل منتدى البحوث الاقتصادية 2005م.
9. جامعة الدول العربية و مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، 1964م
10. محمد السقا ، البحوث المؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية و القاهرة ، 1998م
11. www.google.com السوق العربية المفتوحة المشتركة WEB.SITE

دور التجارة الالكترونية في بناء اقتصاد المعرفة دراسة حالة الجزائر

The Role of E-Commerce in Building Knowledge Economy: A Case Study of Algeria

ديواني هالت

د.قراع آمال

ملخص:

يعد مفهوم اقتصاد المعرفة من أحدث المفاهيم الاقتصادية التي حظيت باهتمام كبيراً من قبل الباحثين في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت المعرفة والمعلومات من الأركان الأساسية للعملية الانتاجية، لاسيما ونحن في عصر حافل بتكنولوجيا المعلومات والخدمات الالكترونية. في هذا الاطار نحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة دور التجارة الالكترونية في بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر. بحيث يهدف هذا البحث إلى التعرف على الانجازات والأرقام التي استطاعت الجزائر تحقيقها في السنوات الاخيرة في محاولتها للاندماج في اقتصاد المعرفة، من خلال الوقوف على مؤشر التجارة الالكترونية التي يقوم عليه الاقتصاد الجديد. وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر بذلت مجهودات كبيرة و لازالت تبذل لتطوير البنية التحتية لاقتصادها، خاصة في مجال التجارة الالكترونية نظرا للدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية و في تطوير و بناء اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، مؤشرات اقتصاد المعرفة، التجارة الالكترونية، مؤشرات شبكة الإنترنت.

Abstract:

The concept of the knowledge economy is one of the most recent economic concepts that have received great interest from researchers in recent times. Knowledge and information have become the cornerstones of the productive process, especially in an age of information technology and electronic services. In this context, we attempt to study the role of e-commerce in building the knowledge economy in Algeria. The aim of this research is to identify the achievements and figures that Algeria has been able to achieve in recent years in its attempt to integrate into the knowledge economy, by standing on the index of e-commerce on which the new economy is based. The study concluded that Algeria has made great efforts and is still making efforts to develop the infrastructure of its economy, especially in the field of e-commerce due to the role it plays in economic development and in the development and construction of the knowledge economy.

Key words: Knowledge Economy, Knowledge Economy Indicators, E-Commerce, Internet Indicators.

I. مقدمة

إذا كانت الآلات والتجهيزات المختلفة هي منشأ الثروة في عصر الصناعة، فإن المعرفة هي منشأ الثروة في العصر الحديث، وبالتالي انتقل اهتمام الدول المتقدمة من تركيزها على الموارد المختلفة إلى تركيزها على المعرفة لأن المجتمع المبني على امتلاك المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة يكون مؤهلا أكثر من غيره للسير في ركب التقدم ودلول عالم المعرفة من أوسع أبوابها.⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس، فقد عملت الدول على بناء قاعدة متينة للتكنولوجيا من أجل استخدام فعال للمعرفة وصناعة للأصول الفكرية كضرورة من أجل مواجهة التحديات المفروضة، حيث أصبح من يملك أصولا فكرية ومعرفية أقوى ممن يملك أموالا، كما أن الدول التي تحقق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والأكثر تقدما هي تلك التي تمتلك أصولا فكرية.⁽²⁾

(1) بولخوخ عيسى، لخضر خلاف، واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، 2016، ص 28.

(2) حوحو مصطفى، خالدي رشيدة، اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 2016، ص382.

ارتبط الاقتصاد الجديد المعرفي بمفهوم أوسع ألا وهو مفهوم "مجتمع المعلومات" الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفاءة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة. لقد باشرت بعض الدول العربية مبادرات متفاوتة الأهمية من أجل إنشاء بنية تحتية رقمية مناسبة للتوجهات الجديدة للاقتصاد، مما جعل البعض منها يقفز إلى مراتب جد مشرفة على الصعيد الدولي.⁽¹⁾

فالتطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفته البشرية في السنوات الأخيرة أحدث انفجارا معرفي وثروة تكنولوجية وتحولات جوهرية في أنماط الحياة، هذا التطور وضع جميع بلدان العالم ومن بينها الجزائر أمام تحديات كبيرة لاستيفاء متطلبات بناء والتحكم في المعرفة وضبط مكوناتها، فمقياس المعرفة اليوم يعد معيار الفصل بين الرقي والتخلف، كما أصبحت القدرة على انتاج المعرفة والتحكم فيها من المؤشرات التي تعبر على قدرات الدول.⁽²⁾

مشكلة البحث:

على ضوء ما سبق مشكلة البحث تتمحور حول طرح سؤال مركزي هو: ما هو دور التجارة الالكترونية في اقتصاد المعرفة في الجزائر؟ بناء

و تحاول هذه الدراسة من خلال هذه الإشكالية الإجابة على التساؤلات التالية:

• ما هو واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

• ما هي أهم المؤشرات المعتمدة لقياس اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

• ما هي وضعية التجارة الالكترونية في الجزائر؟

الهدف من البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الانجازات والأرقام التي استطاعت الجزائر تحقيقها في السنوات الأخيرة في محاولتها للاندماج في اقتصاد المعرفة، من خلال الوقوف على مؤشر التجارة الالكترونية التي يقوم عليه الاقتصاد الجديد.

الدراسات السابقة

— دراسة منصور كمال وعيسى خليف⁽³⁾ تهدف إلى الوقوف على ضرورة وجود بيئة معرفية يتم من خلالها نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط من أجل التمكن من مواكبة الاقتصاد العالمي الجديد القائم على المعرفة.

— دراسة لحر خديجة⁽⁴⁾ تهدف إلى تقييم موقع الجزائر من اقتصاد المعرفة، و معرفة جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة من خلال تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي استنادا على منهجية البنك الدولي التي تسمح بمقارنة الجزائر مع باقي دول العالم.

(1) بن جيمة مريم، اقتصاد المعرفة ومبررات التحول إليه، مجلة البشائر الاقتصادية، 2018، ص 124.

(2) مقيم صبري، هرموش إيمان، واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، 2017، ص 207.

(3) منصور كمال، خليف عيسى، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة، المقومات - والعواقب، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، العدد 4، 2006.

(4) لحر خديجة، تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 2015.

- دراسة بولخوخ عيسى و خلاف لخضر⁽¹⁾ تهدف الى معالجة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر ولماذا بلد مثل الجزائر وبالرغم من الخزان الهائل من الثروات الطبيعية والبشرية والمساحة الشاسعة التي تمتلكها ليس بمقدورها التمتع في السكة التي تسمح لها بإقامة اقتصاد قوي ومستدام قائم على اقتصاد المعرفة.
- تهدف دراسة حوحو مصطفى⁽²⁾ الى دراسة مدى توجه الاقتصاد الجزائري نحو نموذج اقتصاد المعرفة بوصفه النموذج الاقتصادي المعاصر الذي من شأنه رفع تنافسية اقتصاديات الدول بما في ذلك الجزائر التي أدركت الأهمية المتزايدة للأصول المعرفية.
- دراسة مقيّم صبري⁽³⁾ تهدف الى مقارنة النتائج التي حققتها الجزائر مع المعايير العالمية للدول الرائدة في هذا المجال، بالإضافة إلى تحليل أهم المعوقات التي واجهتها الجزائر في إطار تحولها من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي.
- تهدف دراسة يحياوي نعيمة ويوسف مريم⁽⁴⁾ الى تسليط الضوء على ظاهرة التجارة الإلكترونية وأهميتها وآثارها على نواحي الحياة المعاصرة لاسيما الجوانب الاقتصادية منها، وكذلك مناقشة أبرز التحديات والمعوقات التي تقف أمام تطور التجارة الإلكترونية ، واستعراض أهم المجالات التي يؤمل من البلدان العربية أن تستفيد من تطبيقات التجارة الإلكترونية فيها.

II. اقتصاد المعرفة

1. تعريف اقتصاد المعرفة:

استخدمت تسميات كثيرة لتدل على اقتصاد المعرفة مثل الاقتصاد الجديد، الاقتصاد الإلكتروني، الاقتصاد الرقمي، اقتصاد الانترنت، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الشبكي، مما يبين أن مسألة تحديد تعريف جامع ومانع لهذا الاقتصاد، لم تلقى إجماعاً بين أوساط الباحثين، لكن هناك عدة تعريفات،⁽⁵⁾ نذكر منها ما يلي:

عرفته ميني مؤتمن بأنه: "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها من خلال خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس المال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنميته ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة".⁽⁶⁾

يعني اقتصاد المعرفة التحول في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الأرسالية إلى التركيز على المعلومات ومراكز التعليم والبحث وصناعة الدماغ المصنع بشريا.⁽⁷⁾

(1) بولخوخ عيسى ، خلاف لخضر ، واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، 2016.

(2) حوحو مصطفى ، خالدي رشيدة ، اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات المالية والحاسبية، 2016.

(3) مقيّم صبري، هرموش إيمان، واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، 2017.

(4) يحياوي نعيمة ، يوسف مريم ، التجارة الإلكترونية وآثارها على اقتصاديات الأعمال العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2017.

(5) بن جيمة مريم، مرجع سابق، ص 125.

(6) علة مراد ، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية، ص 04.

(7) رجي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 376.

تعرفه المجموعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي على أنه الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي لتطور و تحصيل الثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة.⁽¹⁾

2. خصائص اقتصاد المعرفة:

- اقتصاد المعرفة هو اقتصاد متميز في عدة جوانب و نذكر من خصائصه مايلي:⁽²⁾
- الدور المتنامي للابتكار و البحث العلمي.
- التعليم المستمر كأساس لزيادة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية.
- دور قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات كمحفز أساسي للنمو.
- وجود بيئة اقتصادية مواتية لتفعيل آليات الاقتصاد الجديد.
- توفر المعرفة كسلعة عامة.
- اعتبار رأس المال المعرفي العنصر الأساسي المحدد للتنافسية.
- سيادة أسواق المنافسة الكاملة.
- امتلاك العمالة مهارات التعلم والتكيف بسرعة.
- ارتباط أسرع المهن نموا بتقنيات المعلومات والاتصالات.

3. بروز اقتصاد المعرفة في الجزائر:

ابتداء من 2002 ، شرع معهد البنك العالمي في تطبيق برنامجين مهمين تمثلا في الاقتصاد القائم على المعرفة والمعرفة من أجل التطوير، وبالنسبة للجزائر، فقد اتخذت قرار التوجه نحو اقتصاد المعرفة منذ 2003 بعد انعقاد مؤتمر مرسيليا، ومنذ ذلك الحين عملت الجزائر على توفير الإمكانيات اللازمة للدخول في هذا الاقتصاد الجديد والاستفادة من مميزاته من خلال العمل على التحول من بلد مستهلك للتكنولوجيا إلى بلد منتج ومصدر لهذا المنتج الذي لا ينضب، والتميز بقيمة مضافة عالية، وقد عملت الجزائر على تحسين كافة مكونات المجتمع وبالأخص الباحثين ومسيري المؤسسات القائمة على التكنولوجيا بأهمية اقتصاد المعرفة من خلال تنظيم العديد من الملتقيات الوطنية والدولية حيث عملت هذه التقنيات على جمع جميع الأطراف من باحثين جامعيين وخبراء ومسيري مؤسسات على المستوى الوطني من أجل إيجاد الحلول المناسبة للاندماج في هذا الاقتصاد، هذه خطوات ساهمت بشكل كبير في تحسين الأطراف المعنية بأهمية هذا الاقتصاد وخصوصا أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في الجزائر.⁽³⁾

4. المتطلبات الاساسية لبناء اقتصاد المعرفة

دعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والبيئة والزراعة والعلم في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، والتي تكون من خلال القيام بإجراءات في القطاعات التالية :⁽⁴⁾

(1) الهاشمي عبد الرحمن ، محمد العزاوي فائزة ، المنهج واقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 26.

(2) لخم خديجة، مرجع سابق، ص 234 .

(3) العشعاشي عبد الحق، حوحو مصطفى، دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة: حالة الجزائر، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 81.82.

(4) عماري عمار، بوشول فائزة، قطاف ليلي، واقع الاقتصاد الجزائري في العالم العربي والجزائر، مجلة - الباحث، سنة 2007 ، ص 121. 123.

1.4. الحكومة الإلكترونية: وذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية التي تركز على تطبيقات تهدف إلى ابتكار وتعزيز الشفافية في الإدارات العامة والعمليات الديمقراطية وتحسين الكفاءة وتعزيز العلاقة مع المواطنين، واستحداث مبادرات وخدمات وطنية للحكومة الإلكترونية على جميع المستويات، تتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال، من أجل تحقيق توزيع أكفأ للموارد و الأصول العامة، بالإضافة إلى دعم مبادرات التعاون الدولي في ميدان الحكومة الإلكترونية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة على جميع المستويات الحكومية.⁽¹⁾

2.4. الأعمال التجارية الإلكترونية: بتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على تعزيز فوائد التجارة الدولية واستعمال الأعمال التجارية الإلكترونية فيها، والنهوض باستعمال نماذج الأعمال التجارية الإلكترونية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول، إذ ينبغي للحكومات أن تسعى إلى حفز استثمارات القطاع الخاص وتشجيع التطبيقات الجديدة وتطوير المحتوى والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتقديم المساعدة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها، في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علاوة على دخولها إلى الأعمال التجارية الإلكترونية، من أجل حفز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف كعنصر في استراتيجية للحد من الفقر من خلال خلق الثروات.⁽²⁾

3.4. التعليم الإلكتروني: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة، فالعلاقة عضوية فيما بين التعليم وتكنولوجيا الاعلام والاتصال حيث أن مهمة الاول اعداد عمال المعرفة الذين يعهد إليهم تطوير هذه التكنولوجيا، ومن جهة اخرى تقوم هذه الاخيرة بتسيير ظروف التعلم وجعله أكثر فعالية.⁽³⁾

5. واقع اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة وبعض مؤشرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال

1.5. الاستثمار في قطاع الاتصال

ان اندماج اقتصاد بلد ما في الاقتصاد العالمي يتوقف على مساهمة قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال والبحث في الناتج الداخلي الخام والذي مازال النفاق عليه في الجزائر ضعيف مقارنة مع الدول المتقدمة، مع بلوغ عدد الموظفين في القطاع بـ 140 ألف موظف، أما فيما يخص عدد المؤسسات الناشطة في قطاع البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال فقد شهدت نمو متزايد وبطريقة مستمرة حيث انتقل من 176.777 ألف مؤسسة سنة 2010 إلى 247.803 ألف مؤسسة سنة 2014.⁽⁴⁾

2.5. تطور استخدام الانترنت

يعتبر استخدام الانترنت من أحد أهم المؤشرات على امكانية التوصل إلى المعرفة في عصر الاتصال، وقد عرفت مؤشر استخدام الانترنت في الجزائر تطورا في الآونة الأخيرة خاصة مع ظهور الادارة الالكترونية ومحاولة تسهيل حياة المواطن

(1) مرجع سابق.

(2) مرجع سابق.

(3) منصوري كمال، خليفي عيسى، مرجع سابق، ص 56.

(4) مقيم صبري، هروموش إيمان، مرجع سابق، ص 218.

ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال، بالإضافة إلى التطور في تزويد الشركات سواء العمومية أو الخاصة بالإنترنت وكذا الجامعات والمعاهد مراكز البحث، وذلك في إطار الجهود المبذولة من طرف الدولة في بناء قاعدة تكنولوجية متينة تمكن من إيصال التكنولوجيا إلى مختلف مناطق الوطن ما يساهم في تحسين المستوى الثقافي للأفراد، وتبني خطوات عملية من شأنها فتح الأبواب من أجل الاندماج في اقتصاد المعرفة.⁽¹⁾

III. التجارة الإلكترونية

1. تعريف التجارة الإلكترونية:

يوجد العديد من التعاريف التي صاغها المتخصصون للتجارة الإلكترونية بطرق مختلفة، نذكر منها مايلي:

التجارة الإلكترونية هي شكل من أشكال التبادل التجاري أو الإداري أو تبادل المعلومات بين طرفين أو أكثر باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، وهي عبارة عن استخدام الانترنت والشبكة العنكبوتية العالمية لتبادل العمليات بشتى أشكالها بين الأعمال المختلفة، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا الرقمية في العمليات التجارية بين الشركات والأفراد.⁽²⁾

وقد عرفها البعض بأنها المعاملات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات والتي تعتمد على معالجة ونقل البيانات الرقمية، بما فيها الصوت والصورة من خلال شبكات مفتوحة مثل الانترنت أو مغلقة، والتي تسمح بالدخول إلى الشبكات المفتوحة.⁽³⁾

2. الشروط الواجب توافرها لتطبيق التجارة الإلكترونية:

- يتطلب نظام العمل الذي تعتمده التجارة الإلكترونية توفر الشروط الآتية:⁽⁴⁾
- ✓ الاعتماد الكبير على تكنولوجيا المعلومات سواء تعلق الأمر بالحاسبات الإلكترونية وتطبيقاتها أو بالاتصالات على مختلف أنواعها.
- ✓ يتطلب الأمر إعادة الهيكلة الكاملة للمؤسسات التجارية وإعادة توزيع الوظائف فيها، مع الأخذ في الاعتبار عوامل المهارة والكفاءة المتميزة والتركيز الشديد على مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ الانخفاض الكبير في حجم العمالة مقارنة مع حجم العمليات التي يتم تنفيذها بل أن الاتجاه الأغلب هو التحول إلى نوع آخر من العمالة.
- ✓ المنتجات التي يتم تداولها هي منتجات حسب الطلب، لذلك تمتاز هذه العمليات بالكفاءة الإنتاجية.
- ✓ انخفاض المساحات المخصصة للمكاتب لإدارة العمليات التجارية نظراً لانهيار التعامل الورقي والاعتماد على الوسائط الإلكترونية والمغناطيسية والضوئية في تخزين وتبادل البيانات.
- ✓ الشفافية والوضوح في كافة المعاملات التي تجريها المؤسسة التجارية، وضرورة استخدام تقنيات المعلومات وإيصالها لكافة المستويات التي تطلبها وتقديمها وتعريفها للغير أثناء عملية البحث.

(1) مرجع سابق.

(2) Kenneth C. Laudon & Carol Guericio Traver, E-commerce, by Eyewire, USA, 2001, P.109.

(3) زايري بلقاسم، دلوباشي علي، طبيعة التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لتكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، 2002، ص 360.

(4) يحياوي نعيمة، مرجع سابق، ص 185.

✓ تتمحور عمليات الشركة التجارية حول كسب العميل من خلال بناء منظومة تكفل التعامل الذكي معه لتلبية متطلباته وإشباع رغباته من أجل المحافظة عليه.

3. أنواع التجارة الإلكترونية

هناك عدة أنواع من التجارة الإلكترونية، والتي لا بد من التعرف عليها، ومن أهمها:

- **التعامل بين التاجر والمستهلك (B2C):** Business-to-Consumer (B2C): ويعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية من أهم الأنواع والذي يحاول التاجر من خلاله الوصول للأفراد المستهلكين.⁽¹⁾
- **التعامل بين شركة وشركة أخرى (B2B):** Business-to-Business (B2B): يمثل هذا النوع أغلب معاملات التجارة الإلكترونية حيث تستحوذ على ما يقارب 80 ٪ من إجمالي حجم التجارة الإلكترونية في العالم. وتجري عملياته بين الشركات التي تتبادل المعلومات والبضائع عادة فيما بينها والتي ترتبط عادة بعقود رسمية وقانونية.⁽²⁾
- **التعامل بين مستهلك ومستهلك آخر (C2C):** Consumer-to-Consumer (C2C): حيث يساعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية الأفراد بأن يبيعوا لبعضهم البعض، وذلك من خلال المزادات التي تبنى في شبكة الانترنت.
- **التعامل بين مستخدم ومستخدم آخر (P2P):** Peer-to-Peer (P2P): يعمل هذا النوع على تمكين مستخدمي الانترنت على تبادل المعلومات، والاتصال فيما بينهم دون وجود وسطاء، ومن ثم الاتفاق على أية صفقات تجارية تتم حسب الشروط المتفق عليها، وقد أوجدت برامج خاصة لهذه الغاية والتي تمكن مستخدميها، تجاريون كانوا أم غيرهم بتبادل أطراف الحديث بصور كتابية وسمعية ومرئية.⁽³⁾
- **التجارة الإلكترونية عبر جهاز الهاتف النقال (Mobile Commerce):** يعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية من أحدث الأنواع، حيث يتم بواسطته استخدام أجهزة هاتف نقال رقمية مصممة بشكل يمكنها الاتصال بشبكة الانترنت من خلال مزود الخدمة والوصول لأي موقع معين والاطلاع على السلع المعروضة وإجراء عملية الشراء.⁽⁴⁾

4. التجارة الإلكترونية في الجزائر

1.4. وضعية التجارة الإلكترونية الجزائرية

في قلب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، يتنامى التفكير حول أهمية التجارة الإلكترونية كظاهرة حديثة تساهم في صياغة العالم المعاصر المتميز باستبدال عوامل الإنتاج التقليدية بعنصر المعلومات. وقد لاقت هذه الظاهرة رواجاً واستحساناً كبيراً، وتمكنت في وقت وجيز من فرض وجودها على الدول المتقدمة والعربية على حد سواء، إلا أن الجزائر ما زالت متأخرة متابعة تطورات التجارة الإلكترونية.⁽⁵⁾

(1) كامش محمد ياسين، خلادي محمد الأمين، التجارة الإلكترونية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أبو بكر بلقايد، 2016، ص 06.

(2) B. Fraumeni, M. Manser, T. Mesenbourg, "Government Statistics: E-Commerce and Electronic Economy", The Federal Economic Statistic, Advisory Committee (FESAC), 2000. p.2.

(3) مجاوي نعيمة ، مرجع سابق.

(4) مرجع سابق.

(5) كامش محمد ياسين، مرجع سابق، ص 78.

وبعد سبات عميق جاءت الصحوّة مؤخراً، وبدأت الجزائر تسعى بخطوات بطيئة في مجال تطبيق هذه التجارة وجني الفوائد الكامنة فيها.⁽¹⁾

2.4. واقع البنية التحتية للتجارة الإلكترونية الجزائرية

• أولا: شبكة الإنترنت

إن رغبة الجزائر في التحول نحو اقتصاد المعرفة والتي تعد التجارة الإلكترونية جزءاً منه، يفترض لها أن تتحقق وتتجسد على أرض الواقع مع نضوج وتطور الإنترنت كوسيط إلكتروني يؤدي إلى تقريب المسافات وإزالة الحواجز وتخفيض التكاليف ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات⁽²⁾.

ولقد زاد وعي الدولة الجزائرية بضرورة هذا التحول، وكانت أولى الخطوات المتخذة لتحقيق هذه الرغبة وتعميم تقنية الإنترنت هي إسناد مهمة إنشاء شبكة وطنية وربطها بالشبكات الدولية سنة 1993 لمركز البحث والإعلام العلمي والتقني "CERIST" التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.⁽³⁾

ويوضح لنا الجدول الموالي تطور عدد مستخدمي الإنترنت خلال الفترة 2012_2017:

جدول رقم 1 : التعداد السكاني و عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال الفترة 2012_2017

السنوات	مستخدمو الانترنت	التعداد السكاني	القيمة المئوية من عدد السكان
2012	5 230.000	37 367.226	14.0%
2013	6 404.264	38 812.722	16.5%
2014	6 669.927	38 813.722	17.2%
2015	11 000.000	39 542.166	27.8%
2016	15 000.000	40 263.711	37.3%
2017	18,580,000	41,063,753	45.2 %

المصدر:

Internet world stats, Algerian internet usage and population growth <http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm>, consulter le 03/06/2018

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة زيادة عدد مستخدمي الإنترنت خلال الفترة التي سبقت 2015 كانت ضئيلة جداً مقارنة مع عدد السكان و الجهود المبذولة في هذا المجال حيث لم تتجاوز نسبة 17.2 % سنة 2014.

لكن ما شهدته الجزائر سنة 2015 هو حدوث قفزة سريعة في عدد مستخدمي الإنترنت حيث قدر عدد مستخدمي سنة 2015 بـ 27.8 % من عدد السكان أي بزيادة 10 % تقريباً خلال سنة واحدة تليها زيادة سريعة أخرى خلال سنتين فقط من 2015 الى 2017 قدرت بـ 18 % تقريباً.

و هذه اشارة جيدة توحى الى مدى ادراك الفرد لأهمية هذا النشاط و نتيجة ايجابية للجهود المبذولة في هذا المجال و منه بداية جيدة لنمو حركة التجارة الالكترونية في الجزائر.

تحتل الجزائر المرتبة 48 عالمياً من حيث عدد مستخدمي الإنترنت لسنة 2016 حسب الاحصائيات التي رصدها الموقع [internet live stats](http://internetlivestats.com).

(1) مرجع سابق.

(2) بولخوخ عيسى ، خلاف لخضر ، مرجع سابق، ص 30.

(3) مرجع سابق.

و أوضح نفس الموقع مكانة الجزائر من بين الدول العربية من حيث عدد مستخدمي الانترنت سنة 2016 حيث احتلت المرتبة السادسة عربيا بعد مصر، السعودية، المغرب، السودان و الامارات، المرتبة التي جعلتها تثبت فعلا أنها تشهد نموا في مجال الانترنت.

جدول رقم 2 : مكانة الجزائر بين الدول العربية من حيث مستخدمي الانترنت خلال 2016

المرتبة	البلد	عدد مستخدمي الانترنت	المرتبة	البلد	عدد مستخدمي الانترنت
1	مصر	30 835.695	9	تونس	5 472.618
2	السعودية	20 813.659	10	العراق	4 892.463
3	المغرب	20 068.556	11	لبنان	4 545.007
4	السودان	10 886.813	12	الأردن	3 536.871
5	الامارات	8 515.420	13	عمان	3 310.260
6	الجزائر	7 935.913	14	الكويت	3 202.110
7	اليمن	6 773.228	15	قطر	2 108.970
8	سوريا	5 502.250	16	ليبيا	1 335.705

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع العلمي لاستخدام الانترنت في العالم :

Internet live stats, Internet users by country (2016) : <http://www.internetlivestats.com/internet-users-by-country/>, consulter le 02/06/2018

• ثانيا: تطور قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر: 1999-2018

1) تطور الانترنت في الجزائر:

من خلال شبكة المواصلات السلكية الثابتة، من 2032337 وصلة سنة 2003 ليبلغ 1729813 وصلة في مارس 2018، تغطي المنازل و المؤسسات، رافعة بهذا معدل تعميم الانترنت الثابت في الجزائر إلى ما يفوق 44 ٪. علاوة على ذلك، سمح ظهور تكنولوجيا النفاذ إلى الانترنت عبر شبكات الاتصالات الراديوية بواسطة الهاتف النقال، زيادة عدد مستخدمي الانترنت إلى حد كبير في الجزائر، من خلال 33968492 وصلة، بين تكنولوجيا الجيل الثالث (23 مليون وصلة) والجيل الرابع (10 492 968 وصلة) ومع توسعة التوصليل النقال، بلغ معدل التعميم 126 ٪ سنة 2017، في حين لم يتجاوز 69٪ سنة 2015، باحتساب شريحة السكان التي يفوق سنها 15 سنة.⁽¹⁾

2) تطوير الخدمات النقدية الالكترونية، رقمنة وسائل الدفع

- 7 492 508 بطاقة سحب (بطاقة مغناطيسية).
- أكثر من 5 ملايين بطاقة دفع (بطاقة الذهبية)، بإنتاج متواصل لتغطية كافة زبائن البريد سنة 2019.
- 1376 شباك آلي للأوراق المالية لتقديم خدمات متعددة، تسمح هذه الشبائيك الآلية بإجراء 880 508 33 معاملة مالية سنويا، أي 386 مليار دينار جزائري في المعاملات النقدية الالكترونية؛ و يجري تدعيم حظيرة الشبائيك الآلية بفضل اقتناء 1000 تجهيز جديد مبرمج للبسط خلال السنة الجارية.

(1) تطور قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة :2018-1999

كما أطلقت "بريد الجزائر"، بالشراكة مع المؤسسة العمومية الاقتصادية "ENIE" تسويق 50 000 مطراف الدفع الالكتروني يجري صنعها في الجزائر.⁽¹⁾

(3) مؤشرات شبكة الإنترنت:

في إطار عصنة البنيات التحتية والخدمات، تتواصل عمليات الربط بشبكة الألياف البصرية، ففي أواخر سنة 2015 تم ربط كل البلديات بشبكة الألياف البصرية، و من أجل تلبية حاجيات مستخدمي الانترنت الجزائريين و كذا تقديم خدمة ذات نوعية، لم يتوقف النطاق الدولي عن التطور بحيث بلغ في أواخر سنة 2017 حوالي 810155 جيجابايت/ ثانية، و الجدول التالي يعطي أهم هذه المؤشرات كما يلي:

جدول رقم 3 : مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال خلال الفترة (2014 _ 2017)

المؤشرات	2014	2015	2016	2017
طول الألياف البصرية (كم)	61556	70700	76.514.56	81872
عدد البلديات الموصولة بالألياف البصرية	1229	3211	7471	1541
عرض نطاق الانترنت الوطنية (ميغابايت/ ثانية)	348000	000390	--	801000
عرض نطاق الانترنت الدولية (ميغابايت/ ثانية)	278000	155485	150630	810155

المصدر: موقع وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال

ministère de la Poste, des Télécommunications, des Technologies et du Numérique, Indicateurs : infrastructure passive : <https://www.mpttn.gov.dz/fr/content/indicateurs-0>, Consulter le 04/06/2018

نلاحظ من الجدول، أنه من سنة لأخرى ترتفع قيمة هذه المؤشرات، مما يعطي دلالة واضحة على أن الجزائر تملك بنية تحتية من هذه التكنولوجيا تسهل أمامها عملية الاندماج في الاقتصاد الرقمي.

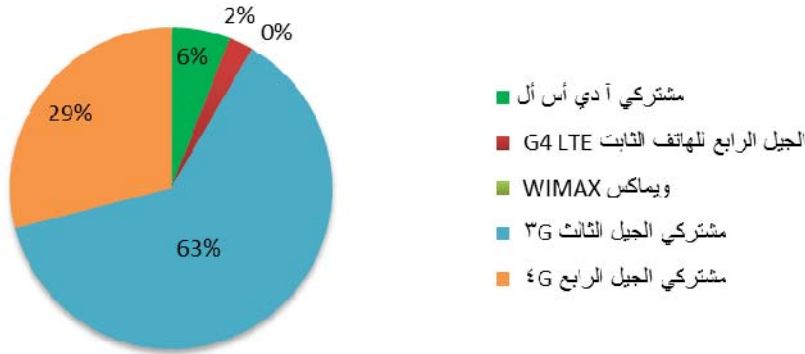
(4) مؤشر المشتركين في الإنترنت:

ان نسبة المشتركين في الإنترنت قدرت بـ 63 ٪ سنة 2017 ، و ذلك بالنسبة لتكنولوجيا الجيل الثالث للهاتف النقال، في حين تبقى تكنولوجيا الويماكس قليلة الاستخدام، فبالرغم من ارتفاع الأسعار نسبيا لتقنية الجيل الثالث، إلا أن المواطن الجزائري يفضل استعمالها لأنها تقدم خدمات الانترنت و سهلة الولوج إليها، هذا فضلا عن وسائل التواصل المتنقلة من هواتف ذكية ولوحات إلكترونية... الخ، أما بالنسبة لمستخدمي الجيل الرابع للهاتف الثابت فقدروا بـ 29 ٪، في حين نرى أن مشتركي أدي أس أل قدروا بنسبة قليلة تمثل 6 ٪، و الشكل الموالي يعطي هذه النسب كالاتي:

(1) تطور قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيايات و الرقمنة 2018-1999

https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/evolutionsecteurar، تاريخ الاطلاع 2018 /06 /01

شكل رقم 1 : توزيع المشتركين في الإنترنت حسب طبيعة التكنولوجيا المستخدمة لعام 2017



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع وزارة البريد و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

Ministère de la Poste, des Télécommunications, des Technologies et du Numérique, Indicateurs : Abonnés Internet : <https://www.mpttn.gov.dz/fr/content/indicateurs-0> , Consulter le 04/06/2018

• ثالثا: مواقع الواب وخدمات الانترنت

يهدف تطوير الإدارة الالكترونية تم وضع مواقع انترنت مؤسساتية من أجل السماح للمواطنين بالوصول إلى مختلف المعلومات الضرورية و التفاعل مع الإدارة وكذلك من أجل إجراء بعض العمليات الكترونيا.

جدول رقم 4 : مواقع الواب الجزائرية خلال سنة 2015

المؤشرات	2015 (السداسي الأول)
عدد مواقع الانترنت .dz	7148
عدد المواقع المؤسساتية (الوزارات والهيئات التابعة)	587
عدد الاستثمارات المتوفرة	265
عدد الإجراءات المتوفرة على الانترنت	29

المصدر: موقع وزارة البريد و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

Ministère de la Poste, des Télécommunications, des Technologies et du Numérique, Sites web et services en ligne: <https://www.mpttn.gov.dz/fr/content/indicateurs-0> , Consulter le 04/06/2018

1) عينة لبعض مواقع التجارة الالكترونية في الجزائر:

يعتبر التسوق عبر الانترنت من أحدث طرق التسوق و أسهلها، فقد ظهرت في الجزائر مؤخرا العديد من المواقع الالكترونية التي تمكن المتسوقين اعتمادها لتلبية احتياجاتهم بطريقة سهلة دون عناء و من بين هذه المواقع المعتمدة حديثا في الجزائر مايلي:

❖ موقع DZBOOM لبيع الملابس و ملحقاتها

هو موقع للتسوق عبر، الأنترنت يسمح للزبون بالتسوق بكل سهولة و حرية و أمان دون الحاجة للتنقل، أنشأ موقع DZBOOM سنة 2015 من قبل فريق شباب ديناميكي 100 % جزائري، يضع الموقع في متناول الزبون مجموعة واسعة من المنتجات مخصصة أكثر للنساء و الأطفال مع ضمان التوازن بين السعر و الجودة.⁽¹⁾

(1) موقع DZBOOM للتسوق عبر الأنترنت : <https://dzboom.com/ar/apropos> , تاريخ الاطلاع 04/06/2018.

❖ موقع KOTOB DZ لبيع الكتب في الجزائر

هو موقع جزائري مقره الجزائر العاصمة، متخصص في بيع الكتب بأنواعها الدينية، التربوية، العلمية، المدرسية... الخ، و شحنها الى جميع مناطق الوطن يتعامل مع مجموعة كبيرة و متنوعة من ديار النشر داخل الجزائر و خارجها، كما يقدم خدمة عرض كتب الآخرين لبيعها.⁽¹⁾

❖ موقع AlgerPC لبيع أجهزة الكمبيوتر وملحقاتها

موقع إلكتروني للتجارة الإلكترونية متخصص في بيع أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وملحقات الكمبيوتر. يتم تقديم العديد من العلامات التجارية المعروفة في متجرهم. يوفر فريق AlgerPC جميع المعلومات الضرورية لمستخدمي الإنترنت. ميزة هذا الموقع هو أنه يوفر التسليم في جميع أنحاء الأراضي الوطنية.⁽²⁾

❖ موقع Jumia للبيع في الجزائر

Jumia الجزائر هي جزء من مجموعة دولية متخصصة في التجارة في أفريقيا ، وتعمل Jumia في عدة دول مثل مصر والكاميرون وتونس وغيرها. يمكنك العثور على أي نوع من المنتجات على Jumia الجزائر ، والأزياء ، وأجهزة الكمبيوتر ، والأجهزة المنزلية ، والهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية.⁽³⁾

IV. خاتمة:

في إطار محاولة الجزائر الاندماج في اقتصاد المعرفة والمعلوماتية، سعت هذه الاخيرة جاهدة من أجل رفع التحدي واستطاعت في السنوات الخيرة الماضية تسجيل تطورا نسبيا في المؤشرات الاساسية لاقتصاد المعرفة و ذلك بالتركيز على التجارة الالكترونية بجميع أنواعها والتوسع الكبير في استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال واستخدام الانترنت بالإضافة إلى تطوير الخدمات النقدية الالكترونية و رقمنة وسائل الدفع.

بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لتطوير البنية التحتية لاقتصادها، خاصة في مجال التجارة الالكترونية نظرا للدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية و في تطوير و بناء اقتصاد المعرفة.

و قد لخصت هذه الدراسة النتائج التالية:

- أصبح بناء اقتصاد المعرفة من الاهداف الاستراتيجية لأي بلد، والذي يتم تحقيقه من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والمعرفة في بناء مجتمع متعلم تتوافر له كافة البنى التحتية اللازمة والضرورية من أجل تحقيق الازدهار والرفق.
- تعد التجارة الالكترونية عامل مهم يساهم في التحول نحو اقتصاد المعرفة و الرفع من النمو الاقتصادي وخلق الوظائف.
- لقد ساهمت شبكة الإنترنت إلى حد كبير في تطبيق التجارة الالكترونية في الجزائر، و التسيير الالكتروني للمنتجات والخدمات عن بعد.

(1) موقع KOTOB DZ لبيع الكتب عبر الإنترنت : <https://www.kotobdz.com/index.php?page=about> ، تاريخ الاطلاع 2018 /06 /04.

(2) موقع AlgerPC لبيع الكمبيوتر عبر الإنترنت : <http://www.algerpc.com/index.php> ، تاريخ الاطلاع 2018 /06 /04.

(3) موقع Jumia للبيع عبر الإنترنت : <https://www.jumia.dz> ، تاريخ الاطلاع 2018 /06 /04.

دور إدارة المعرفة في تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ولاية قسنطينة أ.إلهام بوغليطة أخولة زياني أ.إيمان بن محمد

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور إدارة المعرفة بعناصرها (اكتساب المعرفة، توليد المعرفة، تخزين المعرفة، وتطبيق المعرفة) على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر - قسنطينة، ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد وتوزيع استبانة على كل موظفي المؤسسة وقد تم استرجاع 31 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي . وبعد تحليل البيانات باستخدام النسخة 22 للبرنامج الإحصائي spss توصل الباحثين إلى جملة من النتائج من أبرزها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لإدارة المعرفة بعناصرها مجتمعة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية بمؤسسة اتصالات الجزائر - قسنطينة - ، كذلك تم تقديم العديد من التوصيات والتي من شأنها أن تساهم في تطوير تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسة محل الدراسة لتحسين ممارسات إدارة الموارد البشرية المسؤولة.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، إدارة المعرفة، المسؤولية الاجتماعية، إدارة الموارد البشرية.

Abstract:

The aim of this study was to understand the impact of knowledge management on its components (knowledge acquisition, knowledge generation, knowledge storage, dissemination and dissemination of knowledge and its application) to achieve the responsible practices of human resources management at the Algeria-Constantine Communications Corporation. Thirty-one valid questionnaires were retrieved for statistical analysis.

After the analysis of the data using the 22 version of the statistical program spss, the researchers reached a number of results, the most significant of which is a statistically significant impact of knowledge management elements together on the achievement of responsible practices of human resources management at the Algeria-Constantine Communications Corporation. Contribute to the development of knowledge management application in the institution under study to improve responsible human resources management practices.

Keywords: Knowledge, knowledge management, social responsibility, human resources management.

تمهيد:

اتجه الفكر المعاصر مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين إلى التركيز على ضرورة التزام المؤسسات اتجاء المجتمع الذي تنشط فيه في إطار مسؤوليتها الاجتماعية نحو أصحاب المصالح.

ولتجسيد هذا الاتجاه وتعزيز هذا التبنى قامت العديد من المؤسسات العالمية بسبر آراء عمالها لمعرفة كيفية تحسين مسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين، كما لجأت إلى منظمات متخصصة في هذا المجال لتزويدها بأنسب الطرق وبدليل إرشادي لتطبيق المسؤولية الاجتماعية.

وفي ظل تحول الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال الفكري تسعى المؤسسات الاقتصادية لحيازة أكبر قدر من المعارف، حيث غدت المعرفة المورد الاستراتيجي لتمييز المؤسسات وفي ضوء هذه الحقيقة اتجهت المؤسسات إلى تنظيم وإدارة وتوظيف ما تتوفر عليه من خبرات ومهارات وقدرات ومعارف صريحة وضمنية متراكمة لدى العاملين ولدى المؤسسة للاستفادة القصوى منها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في إطار ما يسمى بإدارة المعرفة.

وتعد إدارة المعرفة من المناهج الأساسية التي أبرزتها الأدبيات الحديثة، كمدخل إداري حديث ليتمكن من وضع المعارف والمهارات في أيدي الكفاءات البشرية في الوقت والشكل المناسبين وإطلاق المعارف التي تحتجزها في عقولها والمعارف الموجودة في المؤسسة وسهولة تؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى من الأداء.

إن كثيرا من المؤسسات الاقتصادية قد تغفل أهمية إدارة المعرفة وتطبيقاتها بشكل جيد، وكذا إدارة كفاءتها البشرية وتنمية معارفها وخبراتها وقدراتها باعتبارها المورد المهم والمؤثر في تحقيق الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

مشكلة الدراسة:

بغرض توضيح وتفصيل أكثر لدور إدارة المعرفة في تعزيز الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية، سنتناول ضمن هذه المداخلات أساسيات حول الموضوع وتوضيح لأهمية هاته الأخيرة، وذلك من خلال طرح التساؤل الرئيس التالي:

ما الدور الذي تلعبه إدارة المعرفة في تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر - قسنطينة - ؟.

من خلال التساؤل الرئيسي تنبثق الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بإدارة المعرفة؟ وفيما تتمثل عملياتها الجوهرية وكيف يمكن قياسها؟
- ما المقصود بالممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية؟ وفيما تتمثل أهمية تطبيقها؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدارة المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية لمؤسسة اتصالات الجزائر تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الأقدمية) عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لإدارة المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية لمؤسسة اتصالات الجزائر - قسنطينة - عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ؟

فرضيات الدراسة

بناء على الدراسات السابقة والتساؤل الرئيسي للدراسة، قمنا بصياغة الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدارة المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية لمؤسسة اتصالات الجزائر تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الأقدمية) عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لإدارة المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية لمؤسسة اتصالات الجزائر - قسنطينة - عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

وينبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاكتساب المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتوليد المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتخزين المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$..

أهداف الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في النقاط التالية:

- توضيح مفهوم إدارة المعرفة والممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية.
- تحديد دور إدارة المعرفة في تعزيز اهتمام المؤسسات الاقتصادية بتطوير مسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين.
- بالاعتماد على نتائج الدراسة يتم تقديم توصيات من أجل تفعيل وتعزيز هذا المفهوم في المؤسسات الاقتصادية.

أهمية الدراسة

يعد موضوع إدارة المعرفة وآثاره الممكنة في متغيرات كثيرة ومنها الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية من المفاهيم التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المعاصرة والباحثين لأنها مازالت مثار جدل ونقاش فكري عميقين لم يحسم لحد الآن ويحتاج إلى المزيد من البحث والتقصي فضلا عن دور هذه الإدارة في الاقتصاد المعرفي وفاعليته في تحقيق عوائد غير تقليدية. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها جاءت لدراسة وتحديد أهمية إدارة المعرفة في تنمية وتعزيز الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية داخل المؤسسات الاقتصادية، واتخاذ ما يلزم من حلول وخطوات تتناسب والتغيرات الحاصلة في العالم بغية الوصول إلى أهداف المؤسسة المرجوة.

متغيرات الدراسة:

المتغير الأول: إدارة المعرفة.

المتغير الثاني: الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية.

منهج الدراسة

بغية إعطاء الدراسة صفة الموضوعية وتوافقا مع طبيعتها وسعيا إلى الوصول بها للإجابة عن مشكلتها وتساؤلاتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا دقيقا علميا، بهدف تحديد ملامحها وصفاتها الخاصة بها وتفسيرها من أجل التوصل إلى نتائج الدراسة والخروج بالتوصيات الملائمة.

الإطار النظري للدراسة

1. ماهية إدارة المعرفة

تشير المعرفة إلى أنها الاستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات والتي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والتي توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق البيانات الخاصة بحالة معينة أو ظاهرة معينة⁽¹⁾، في يتباين تعريف إدارة المعرفة بتباين مداخل المفهوم، وكذلك بتباين تخصصات وخلفيات الباحثين والكتاب في مجال هذا المفهوم كما يرجع هذا التباين إلى اتساع ميدان المفهوم وديناميكيته أو التغيرات السريعة التي تدخل عليه، ومن أهم تعريفات إدارة المعرفة ما يلي:

- **التعريف الأول:** إدارة المعرفة هي: "عملية إدارية لها مدخلات ومخرجات وتعمل في إطار بيئة خارجية معينة تؤثر عليها وعلى تفاعلاتها، وتنقسم إلى خطوات متعددة متتالية ومتشابكة (مثل خلق وجمع وتخزين وتوزيع المعرفة واستخدامها)،

- والهدف منها هو مشاركة المعرفة في أكفأ صورة، للحصول على أكبر قيمة للمؤسسة⁽²⁾.
- **التعريف الثاني:** إدارة المعرفة هي: " ناتج التفاعل بين الفرد والمؤسسة من ناحية والتكامل بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية من ناحية أخرى⁽³⁾."
 - **التعريف الثالث:** إدارة المعرفة هي: "العمليات التي تساعد المؤسسات على توليد والحصول على المعلومات واختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها وتحويل المعلومات المهمة والخبرات التي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات، وحل المشكلات والتخطيط الاستراتيجي⁽⁴⁾."
 - ويصاحب تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسات الاقتصادية العديد من المزايا والفوائد نذكر منها⁽⁵⁾:
 - الإسهام في رفع الكفاءة والأداء وتحسين جودة المنتج أو الخدمة المقدمة.
 - توفير مناخ إيجابي يحفز العاملين ذات ي المعرفة على الإبداع وإطلاق معارفهم الكاملة وإتاحتها للمؤسسة.
 - السعي إلى إيجاد قيادة فاعلة قادرة على بناء وتطبيق مدخل إدارة المعرفة.
 - تحسين عملية اتخاذ القرارات التنظيمية في المؤسسة.
 - تمكين العاملين وزيادة قدرتهم على أداء مهامهم بكفاءة وفعالية.
 - تحسين عملية الاتصال والتنسيق وزيادة التعاون بين العاملين، مما يسهم في رفع الأداء.
 - تنمية قدرة المؤسسة على التعامل مع التغيرات الخارجية وزيادة قدرتها التنافسية.
- في حيث تعرف عمليات إدارة المعرفة بتحديد الآليات التي تستخدم لكي تكون المعرفة متاحة للنشاط⁽⁶⁾، وعليه تعمل عمليات إدارة المعرفة بشكل تناعي وتتكامل فيما بينها حيث كل منها تعتمد على سابقتها وتدعم العملية التي تليها والشكل رقم 01 يوضحها.

شكل رقم 01: عمليات إدارة المعرفة



المصدر: علال مقدم، إدارة المعرفة في المنظمة باستخدام المحاكاة دراسة حالة مؤسسات التعليم العالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016/2017 ص: 20.

2. الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية

إن استمرارية المؤسسة حسب فريمان مرتبط بدرجة كبيرة بعلاقتها مع مختلف أصحاب المصالح الذين لهم تأثير على مستوى أدائها بمعنى أن أداء المؤسسة امتد اليوم ليشمل إدارة الموارد البشرية في إطار المسؤولية الاجتماعية حيث هذه الأخيرة تعرف حسب الاتحاد الأوروبي بأنها تطبيق لمبادئ التنمية المستدامة على المستوى الجزئي بمعنى على مستوى المؤسسة. ويعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها: "التزام المؤسسات الاقتصادية بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم، بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على حد سواء⁽⁷⁾."

في حين تعرف إدارة الموارد البشرية على أنها: لتكفل الدوري والدائم بالموارد البشري في المؤسسة وأن مكونات هذه الإدارة تبرز من خلال تسيير الأعمال، برامج التوظيف، خطط السير الذاتية، تحليل الوظائف، تقييم الموارد البشرية، تسيير المكافآت، شبكة الأجور، المشاركة، مخططات التكوين وتأهيل الأعمال⁽⁸⁾.

وتتمثل الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية فيما يلي:

أ. **ظروف بيئة العمل:** لاشك أن تحقيق الملائمة بين العامل وعمله بالطرق العلمية (سواء تم ذلك عن طريق الاختبار المهني أو التوجيه المهني أو التأهيل المهني مع ما قد يلي ذلك أو يصحبه من تدريب مهني أو علاج وإرشاد طبي أو نفسي...) سوف يفيد في تحقيق زيادة الإنتاج كما وكيفا، وأيضا زيادة توافق العامل المهني والنفس⁽⁹⁾، وعلى هذا الأساس فإن برامج تحسين النوعية تمثل مجموعة كبيرة من الأنشطة التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية بهدف تعزيز الكرامة الإنسانية والنمو والتقدم والازدهار للعاملين .

ب. **نوعية الحياة في العمل:** وتتمثل في محمل الأنشطة الساعية نحو زيادة فاعلية المنظمة وعلى مستوياتها كافة، من خلال تعزيز جهود العاملين وتطويرها، وتبني حلقات نوعية العمل، وتحديد التغيرات الحاصلة في موقعه⁽¹⁰⁾.

ج. **الاستقطاب:** ويظهر الأداء الاجتماعي هنا بعدة مظاهر منها⁽¹¹⁾:

- تأمين حقوق المتقدمين المرشحين للوظيفة من حيث: الإعلان عن الوظائف الشاغرة بشكل علني، النزاهة في الاختيار في إجراء المسابقات (البعد عن الرشاوى والواسطة واستغلال النفوذ)، قبول الشكاوي والطعن والتحقيق فيها.
- مسابقات التوظيف يجب أن تتم على أسس علمية وموضوعية، وليس بشكل عشوائي، ويجب أن توافق طبيعة العمل الذي يمتحن فيه المترشح.
- عدم إهمال كل طلبات التوظيف التي تصل إلى المؤسسة سواء تم ذلك بالتسليم المباشر أو عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني.

د. **المسار الوظيفي:** ويكون ذلك من خلال⁽¹²⁾:

- مراعاة سياسات التوظيف المتعارف عليها قانونيا واحترامها وعدم خرقها.
- تحقيق المساواة والعدالة بين العاملين من حيث الأجور والمكافآت وفرص التدريب والتكوين والترقية.
- مراعاة حق الموظف الجديد في التعرف على توصيف دقيق لوظيفته، ومساعدته في الاندماج المهني في المؤسسة، تعريفه باللوائح القانونية والتنظيمية الداخلية للشركة.
- الحق في توفير مناخ عمل ملائم، و توفير الأمن الصناعي في المؤسسة بغية التخفيف من حوادث العمل.
- تمكين العاملين من المشاركة في القرارات الإدارية الهامة، والمساهمة في حل مشكلاتها
- حق العمل النقابي، حيث يجب أن تمنح المنظمة ترخيصا يسمح بممارسة حرية العمل النقابي من أجل حماية حقوق العاملين فيها.
- عدم استبعاد أي عامل من حقوقه في التدريب والتكوين من أجل تحسين أدائه ومهاراته..
- حق العامل في الاتصال بشكل مباشر مع الإدارات الأعلى من مستواه التنظيمي.

هـ. تقييم الأداء: في إطار آليات وإجراءات عملية تقييم الأداء يمكن للمؤسسة أن تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية وتبنى سلوكيات أخلاقية ترضي مختلف الأطراف وذلك من خلال⁽¹³⁾:

- الموضوعية والنزاهة في تقييم أداء العاملين، واستعمال معايير تقييم دقيقة.
- يجب أن ترتبط عملية التقييم بالإجراء الإداري والقانوني الموافق، ففي حالة الأداء الجيد يجب أن يحصل العامل على مكافأة بغرض تشجيعه، وفي حال الأداء السلبي يمكن أن يتعرض العامل لعقاب بحسب درجة إهماله.
- عدم الاكتفاء بالتحفيز المادي، بل يجب أن يحص العامل على قدر كاف من التقدير والاحترام نظير ما يقدمه من عمل متقن في المؤسسة.
- لا يجب أن تكون الرقابة على الأداء رقابة لصيقة مباشرة لأنها ستؤدي إلى مضايقة العاملين، وسيصبح الأمر أكثر استفزازاً لهم.

و. برامج الصحة والسلامة المهنية في العمل: كتجسيد للدور الاجتماعي يوجد بعض النقاط الأساسية التي ينبغي أن تلتزم بها المؤسسة فيما يتعلق بالصحة والسلامة، ويمكن تلخيصها فيما يلي⁽¹⁴⁾:

- أن تقوم بنشر سياسة خاصة بتحقيق الأمان.
- ينبغي أن تحدد المؤسسة شخصا ما تقع على عاتقه مسؤولية محددة فيما يتعلق بالصحة والأمان في المؤسسة.
- يتم توفير تسهيلات خاصة بالإسعافات الأولية.
- يجب على المؤسسات التي تعمل فيها سيدات في فترات الحمل أن يقوموا بتقييم المخاطر التي قد تهدد صحة وامن العاملات الحوامل اللاتي وضعن أطفالهن منذ ما يقل عن ستة أشهر وأولئك اللواتي يرضعن أطفالهن رضاعة طبيعية.

الدراسة الميدانية

1. الإجراءات المنهجية للبحث

تناول الباحثون وصفا للطريقة والإجراءات التي اتبعوها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفا لمجتمع العينة وطريقة إعداد أداة الدراسة، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج.

تم استخدام برنامج (Spss) للقيام بتحليل البيانات والتوصل إلى الأهداف الموضوعية في إطار هذه الدراسة واعتمد مستوى الدلالة 5% الذي يقابله مستوى ثقة 95 % لتفسير نتائج الاختبارات التي تم إجراؤها.

كما تم استخدام عدة أساليب إحصائية أهمها: اختبار الثبات (ALPHA Cranbach) و أساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي، حيث تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والنسبة المئوية واختبار الانحدار البسيط والمتعدد.

1.1. مجتمع وعينة البحث

استخدام الباحثين طريقة الحصر الشامل في اختيار عينة الدراسة البالغ حجم مفرداتها 57 مفردة ، حيث تم توزيع استمارة البحث على موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر-قسنطينة- عبر العديد من الزيارات الميدانية، ولقد تم استرجاع 31 استمارة.

- أسلوب الدراسة: كون الدراسة تمت على أساس الحصر الشامل، فقد تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستمارة كأداة رئيسية للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض تضمنت 25 عبارة ناهيك عن البيانات الشخصية والوظيفية المتعلقة بخصائص مفردات الدراسة. كما استخدم الباحثان مقياس Likert الخماسي لتقييم إجابات مفردات الدراسة، بحيث يتراوح المقياس من 1 إلى 5 أي من غير موافق تماماً إلى موافق تماماً.
- متغيرات الدراسة: بناء على مضمون مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، واعتماداً على الدراسات السابقة والأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، فقد تم تصميم نموذج فرضي يوضح العلاقة المنطقية بين متغيرات الدراسة، والمتمثلة فيما يلي:

- المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل للدراسة في إدارة المعرفة بعناصرها الأربعة (اكتساب المعرفة، توليد المعرفة، تخزين المعرفة، نشر وتوزيع المعرفة وتطبيقها)، كمتغير مستقل في التأثير على المتغير التابع.
- المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع للدراسة في تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية.
- ثبات أداة الدراسة: استخدم الباحثان اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستمارة، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستمارة.

البعد	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
إدارة المعرفة	12	0.799
اكتساب المعرفة	03	0.759
توليد المعرفة	03	0.886
تخزين المعرفة	03	0.757
نشر وتوزيع المعرفة وتطبيقها	03	0.760
تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية	13	0.754
الاستبانة ككل	25	0.836

تدل مؤشرات ألفا كرونباخ أعلا تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عال حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل 0.836 .

2. تحليل نتائج الدراسة :

2-1. الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة :

الجدول رقم(02) : وصف عينة الدراسة.

المتغير	العدد	النسبة %
الجنس	الذكور	70.96%
	الإناث	29.03%
	المجموع	100%
	31	

النسبة %	العدد	المتغير	
22.58%	7	من 30-40 سنة	العمر
41.93%	13	من 40-50 سنة	
35.48%	11	أكثر من 50 سنة	
100	31	المجموع	
32.25%	10	ثانوي	المستوى الدراسي
67.74%	21	جامعي	
0.00%	0	دراسات عليا	
100%	31	المجموع	
16.12%	5	أقل من 5 سنوات	الأقدمية
58.06%	18	من 5 إلى 10 سنوات	
25.80%	8	أكثر من 10 سنوات	
100%	31	المجموع	

يوضح الجدول أعلاه وصف تفصيلي لأفراد عينة الدراسة من حيث الجنس، السن، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، وهي معلومات تقدم تصور دقيق يساهم في تفسير نتائج الدراسة.

2-2. نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة:

في هذا الجزء سيتم تحليل متغيرات الدراسة حسب إجابات موظفي المؤسسة محل الدراسة، حيث تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (على مقياس ليكرت 1-5) الجدول رقم (03): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاو الاستبانة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التعليق
اكتساب المعرفة	3.2903	0.68173	موافق إلى حد ما
توليد المعرفة	3.1935	0.52897	موافق إلى حد ما
تخزين المعرفة	3.5376	0.52123	موافق
تطبيق المعرفة	3.6989	0.46631	موافق
تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية	3.1191	0.25654	موافق إلى حد ما

3. نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدارة المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية لمؤسسة اتصالات الجزائر تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الأقدمية) عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ".

الجدول رقم(04): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات محور تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية بمؤسسة اتصالات الجزائر

المتغير	F	SIG
الجنس	1.452	0.229
السن	0.766	0.659
المستوى التعليمي	0.502	0.869
الأقدمية	1.381	0.258

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم المعنوية لكل من الجنس والسن والمستوى التعليمي والأقدمية أكبر مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لعلاقة إدارة المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية لمؤسسة اتصالات الجزائر تعزى للمتغيرات الديمغرافية المذكورة في الدراسة، وفي ضوء التحليل السابق لنتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى، فإننا نخلص إلى إثبات صحتها في العينة المدروسة.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاكتساب المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية بمؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ "

الجدول رقم(05): نتائج اختبار علاقة اكتساب المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة

لإدارة الموارد البشرية بمؤسسة اتصالات الجزائر

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	مستوى الدلالة SIG
اكتساب المعرفة	0.95	0.64	0.02

يكون الارتباط ذا دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$. أي بدرجة ثقة 95 في المائة.

يوضح الجدول أعلاه علاقة اكتساب المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اكتساب المعرفة والممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.95) عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$. وبمعامل تحديد R^2 (0.64)، أي أن ما قيمته (0.64) من التغيرات في الأداء الداخلي لمؤسسة اتصالات الجزائر ناتج عن التغير في اكتساب المعرفة.

في ضوء التحليل السابق لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى، نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاكتساب المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ في العينة المدروسة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتوليد المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ".

الجدول رقم(06): نتائج اختبار علاقة توليد المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة

لإدارة الموارد البشرية بمؤسسة اتصالات الجزائر

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	مستوى الدلالة SIG
توليد المعرفة	0.2	0.12	0.09

يوضح الجدول أعلاه علاقة توليد المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توليد المعرفة والممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر، حيث أن مستوى المعنوية 0.09 وهو أكبر من 0.05 في ضوء التحليل السابق لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية، نقبل الفرضية H0 ونرفض الفرضية البديلة H1 والتي تنص على: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتوليد المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ في العينة المدروسة".

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتخزين المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ".

الجدول رقم(07): نتائج اختبار علاقة تخزين المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة

لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	مستوى الدلالة SIG
تخزين المعرفة	0.92	0.50	0.03

يوضح الجدول أعلاه علاقة تخزين المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اكتساب المعرفة والممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.92) عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$. وبمعامل تحديد R^2 (0.50)، أي أن ما قيمته (0.50) من التغيرات في الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية لمؤسسة اتصالات الجزائر ناتج عن التغير في تخزين المعرفة.

في ضوء التحليل السابق لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة، نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتخزين المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ في العينة المدروسة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ".

الجدول رقم(08): نتائج اختبار علاقة نشر وتوزيع المعرفة وتطبيقها على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية لمؤسسة

اتصالات الجزائر

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	مستوى الدلالة SIG
تطبيق المعرفة	0.71	0.42	0.03

يوضح الجدول أعلاه علاقة تطبيق المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعرفة والممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.71) عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$.

وبمعامل تحديد R^2 (0.42)، أي أن ما قيمته (0.42) من التغيرات في تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر ناتج عن التغير في تطبيق المعرفة .

في ضوء التحليل السابق لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة، نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لنشر وتوزيع المعرفة وتطبيقها على تحقيق الأداء الاجتماعي في اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$. في العينة المدروسة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

لجدول رقم (09): نتائج اختبار علاقة إدارة المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية لمؤسسة اتصالات الجزائر

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة SIG
إدارة المعرفة	631.0	0.45	0.04

من خلال الجدول أعلاه حول علاقة إدارة المعرفة على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المعرفة (اكتساب، توليد، تخزين، نشر وتوزيع وتطبيق المعرفة مجتمعة) على بناء وتحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.63) عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$. وبمعامل تحديد R^2 (0.45)، أي أن ما قيمته (0.45) من التغيرات في تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية لمؤسسة اتصالات الجزائر ناتج عن التغير في إدارة المعرفة.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن لعناصر إدارة المعرفة مجتمعة علاقة ذات دلالة إحصائية على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

أما بالنسبة لكل بعد فإن لكل من اكتساب المعرفة، تخزين المعرفة، تطبيق المعرفة علاقة ذات دلالة إحصائية على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

خلاصة

ومن خلال محاولتنا التعرف على دور إدارة المعرفة في تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية عن طريق دراسة ميدانية وتحليل البيانات المجمعة توصلنا إلى جملة من النتائج المبينة في النقاط التالية، كما حاولنا تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:

النتائج:

- بينت النتائج أن هناك اهتمام متوسط من قبل مؤسسة -اتصالات الجزائر- بإدارة المعرفة وهذا ما بينته تقارب قيمة المتوسطات الحسابية لإجابات الباحثين. كما تبين قيمة المتوسط الحسابي العام لعناصر إدارة المعرفة مجتمعة (3.11) وقيمة الانحراف المعياري (0.25) والتي تعبر عن تركيز الإجابات وعدم تشتتها
- كما بينت نتائج الدراسة الإحصائية وجود اهتمام متوسط إلى مرتفع من قبل مؤسسة اتصالات الجزائر -قسنطينة- بالعناصر الأربعة لإدارة المعرفة (اكتساب المعرفة، توليد المعرفة، تخزين المعرفة، نشر وتوزيع المعرفة وتطبيقها) وحصولها على درجة موافقة متوسطة، حيث حصلت هذه الأبعاد الثلاث على متوسطات حسابية قدرت على التوالي بـ: 3.29، 3.19، 3.53، 3.69، بانحرافات معيارية قدرت بـ 0.68، 0.52، 0.52، 0.46.

- كما أظهرت النتائج أن مستوى تحقيق مؤسسة اتصالات الجزائر -قسنطينة- للممارسات المسؤولة لإدارة متوسطة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.11 وانحراف معياري 0.25.
- أثبتت الدراسة الميدانية وبعد استخدام الاختبارات اللازمة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لعناصر إدارة المعرفة وتحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية مجتمعة في مؤسسة اتصالات الجزائر -قسنطينة-.
- كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر إدارة المعرفة والممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية لمؤسسة اتصالات الجزائر -قسنطينة- على نحو مستقل. إلا عنصر توليد المعرفة فلا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لهذا العنصر على تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر -قسنطينة-.

التوصيات:

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث الميداني، والتي أشارت إلى درجة متوسطة من مستوى تبني المؤسسة محل الدراسة لإدارة المعرفة ووجود مستوى متوسط من تحقيق الممارسات المسؤولة لإدارة الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر -قسنطينة- ولتعزيز تلك النتائج بدرجة أكبر يمكن التوصية بالآتي:
- ضرورة مضاعفة الاهتمام بإدارة المعرفة وكل عناصرها في مؤسسة اتصالات الجزائر -قسنطينة-، لا سيما في ظل تنامي متطلبات وحاجات المجتمع المحلي خاصة بعد التقدم والتطور التكنولوجي الذي يلزم المؤسسات بمواكبته أو الخروج من السوق
- تكثيف الدورات التدريبية لمواكبة التغيرات التي تطرأ بشكل سريع ومستمر في العالم التكنولوجي والرقمي.
- تبني الأنظمة الالكترونية الحديثة لتخزين المعرفة وضمان أمنها
- تشجيع العاملين على العمل من خلال تحسين مختلف الظروف المالية والمادية وتقديم التقدير اللازم وتوفير شروط الصحة والسلامة المهنية.

الهوامش والإحالات:

1. فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، إربد، 2007، ص: 9.
2. سلطان كرمالي، إدارة المعرفة: مدخل تطبيقي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 07.
3. علي السلمي، الإدارة بالمعرفة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، 1998، ص: 17.
4. عبد اللطيف لزموط، إدارة المعرفة والمعلومات الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، 2007، ص: 23.
5. جعفر خليل مرعي؛ درب فني أحمد ثامر نجم، دور إدارة المعرفة في تحقيق الإبداع دراسة تحليلية لآراء عينة من التدريسيين في المعهد التقني الموصل، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، 2013،
6. لطيف عبد الرضا، رأس المال الفكري وإدارة المعرفة: العلاقة والعلاقة دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء المصارف الحكومية في محافظة الديوانية، مجلة القادسية، العدد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، ص: 155.
7. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة، نيويورك وجنيف، 2004، ص: 28، تاريخ الاطلاع: 2017/04/15، الساعة: 23:07، من

الموقع: http://unctad.org/ar/docs/iteteb20037_ar.pdf

8. J, M, P ERETTI, GESTION du personnel, Librairie Vuibert, PARIS, 1981, p:26

9. فرج عبد القادر طه، علم النفس الصناعي والتنظيمي، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، 1988، ص: 219.
10. Flippo, E. B, Personnel Management, 6th ed., McGraw-Hill Book Company, University of Washington, New York, 1984, p :412.
11. وهيبه مقدم، سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال، مداخله مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: رأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الجديدة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف ، بتاريخ 13/14 ديسمبر 2011، ص: 11.
12. لطيفة برني، علاقة تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية دراسة مقارنة مابين المستشفيات العمومية والعيادات الإستشفائية الخاصة لولاية بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص: 173.
13. وهيبه مقدم، مرجع سبق ذكره، ص: 11.
14. باري كشواي، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2003، ص: 205.

نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر د. ساحلي لزهري د. شرون عزالدين أ. بوصيع سهام

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1984 و 2017، تنمية تكون مبنية على المعرفة بالدرجة الأولى كأحد متطلبات الاقتصاد الجديد المعروف باقتصاد المعرفة، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من عدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا، عدد خريجي الجامعات الجزائرية والانفاق الحكومي على التعليم بالجزائر إلى مؤشر التنمية الاقتصادية، لذلك ينبغي على واضعي السياسات في الجزائر الاهتمام برأس المال البشري من خلال قياس أثر التعليم والانفاق عليه للتعرف على مدى الاستفادة الفعلية من تأهيل المورد البشري استهدافا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، التنمية الاقتصادية، التعليم، ARDL.

الملخص باللغة الانجليزية

This study aims to measure and analyse the effect of investment in human capital on economic development in Algeria during the period (1974-2017), the development will be based on knowledge primarily as one of the requirements of the new economy known as the knowledge economy, has been using Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL).

The study found a long-term balanced relationship between the variables of the study, and that the direction of this relationship is from those who got baccalaureate exam, the number of diplomate universities and government spending on education in Algeria to the economic development index, so should policy makers in Algeria attention to capital human by measuring the impact of education and spending on it to find out how to effectively benefit from the rehabilitation of human resource targeted to achieve sustainable economic development.

مقدمة

منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها أصبح موضوع التنمية الاقتصادية يحظى باهتمام كبير جدا لدى الشعوب والحكومات على حد سواء، حيث ترسخت قناعات لدى شعوب العالم كافة بانسطار دول العالم إلى بلاد متقدمة غنية وأخرى متخلفة فقيرة، ولما كانت أغلب الدول المتخلفة تقع في جنوب الكرة الأرضية والمتقدمة في شمالها، فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة أو ما يطلق عليها تهذبا النامية، والتي تسعى إلى تقليص فجوة التخلف والالحاق بالبلاد المتقدمة. وفيما بعد عرف مفهوم التنمية الاقتصادية تغيرات جذرية، ليصبح أكثر شمولاً من مجرد الزيادة في الدخل والناتج المحلي الإجمالي كمفهوم ضيق، وبدأ التحول إلى مفهوم التنمية الشاملة وتبني سياسات اقتصادية رشيدة تهدف إلى إزالة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني.

وقد أثارت المستويات المتباينة للتنمية الاقتصادية بين مختلف دول العالم الجدل والنقاش العميق بشأن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ذلك، والمصادر أو العوامل الداعمة لمسار التنمية الاقتصادية، فتعددت بذلك الآراء بحسب وجهات النظر والمعتقدات السائدة، وفي ذات السياق ذهب الكثير من الأكاديميين والباحثين وحتى واضعي السياسات وصناع القرارات

إلى اعتبار رأس المال البشري مصدرا مهما جدا لتحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها من منطلق دوره الأساسي والفعال في النهوض بالعملية الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة وفلاحة وخدمات... إلخ، حيث أثبتت العديد من الدراسات الميدانية حقيقة الدور الذي يؤديه الاستثمار في رأس المال البشري في رفع القدرات الإنتاجية والارتقاء بها إلى أعلى مستويات بصورة تدعم معدلات النمو الاقتصادي والوصول بها إلى معدلات جيدة تسهم بصورة مباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة مستدامة.

إنطلاقا من حقيقة أن رأس المال البشري يعد دعامة قوية جدا لتحقيق التنمية الاقتصادية في أي اقتصاد وطني، فقد أولت الكثير من الاقتصادات الوطنية وعلى اختلاف مستوياتها اهتماما كبيرا جدا ومنقطع النظير بعملية الاستثمار في رأس المال البشري إيمانا منها بأنه مصدر مهم لخلق الثروة، وكغيرها من دول العالم سعت الجزائر ولا تزال في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية ترقى إلى مستوى وحجم الإمكانيات والموارد المالية التي تمتلكها، فكانت خطوة الانتقال نحو اقتصاد السوق الحرة بمثابة مؤشر قوي جدا على النوايا الصريحة للسلطات العليا في البلاد للمضي قدما باتجاه تحرير الاقتصاد الوطني لإطلاق إمكانياته الكبيرة، إلا أن تلك الخطوة لم يكن لها لتحقيق بصورة سليمة ولربما لتتأسس من دون الاهتمام بقطاع التعليم ونقص ذلك التربية الوطنية والتعليم العالي، فخصصت لذلك ميزانيات متزايدة باضطراد من سنة لأخرى من أجل دعم المورد البشري وجعله في مستوى التطلعات والتحديات الجديدة.

بناء على الإشارات السابقة، تأتي هذه الورقة البحثية كمحاولة لبناء نموذج قياسي كلي يدرس تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1984 و 2017، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL).

المحور الأول: الإطار العام للدراسة

أولا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تحديد أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وبناء نموذج قياسي يمكن استخدامه في قياس ذلك الأثر، وهذا من خلال اعتماد منهج تحليل السلاسل الزمنية المبني على استخدام وتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

ثانيا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) في تحليل السلاسل الزمنية، والكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين مؤشري الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية في الجزائر، واختبار مدى قدرة نموذج (ARDL) في تحليل السلاسل الزمنية.

ثالثا: منهجية الدراسة

خدمة للهدف العام من الدراسة سوف يتم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال الاطلاع على عدة دراسات باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية والتي تناولت استخدام عدة نماذج في تحليل السلاسل الزمنية، وقد تم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في مؤشر التنمية الاقتصادية (Dev) والذي تم قياسه من خلال الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، عدد الطلبة المتحصّلين على شهادة البكالوريا (Bac)، عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات الجزائرية (Dip) والاعتمادات المالية المخصصة من قبل الحكومة الجزائرية لقطاعي التربية الوطنية والتعليم

العالي (Bud)، من المواقع الرسمية لكل من الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر) والبنك المركزي الجزائري على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى قوانين المالية وتم إجراء التطبيق عليها باستخدام برنامج Eviews 10 لتحليلها.

رابعاً: حدود الدراسة

اعتمدت الدراسة على الفترة الزمنية (1984، 2017) وهي فترة تبدو طويلة نسبياً وتسمح بدراسة أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر بصورة دقيقة وجيدة.

ونشير هنا إلى أن البيانات التي سوف تستند عليها الدراسة القياسية هي سنوية، فمن مزايا اختيار البيانات السنوية هي التركيز على العوامل الرئيسة التي تؤثر على المتغيرات محل الدراسة، واستبعاد التغيرات الأخرى والعوامل ذات التأثير الثانوي أو العرضي، كما أن الأخذ بالبيانات السنوية يمكن من تجاوز إمكانية وجود فاصل زمني بين تغير أحد متغيرات الدراسة، وأيضا الافتراض بأن فترة سنة كاملة تعتبر كافية لإجراء جميع التعديلات الجزئية المطلوبة عند حدوث أي تغييرات محتملة.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: الإطار النظري لرأس المال البشري

إن المتتبع لتاريخ الفكر الاقتصادي وتحديدًا عند نهايات القرن الثامن عشر يلحظ أن الكتابات الأولى لـ آدم سميث أشارت إلى قضايا رأس المال البشري وعلاقتها بمفهوم التنمية، إلا أن الموضوع لم يأخذ حيزاً واسعاً إلا مع بداية العقد السابع من القرن الماضي، حيث حاول العديد من المفكرين والباحثين إعطاء تفسيرات واضحة للزيادات التي تحدثت في مستويات الدخل الوطني، انطلاقاً من الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال وصولاً إلى المكونات الأقل مادية وهو ما يعرف برأس المال البشري وما يتضمنه من ثروة هائلة، وقد تم التأكيد على أن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يرتبط ارتباطاً شديداً بتحسين قدرات المورد البشري وإكسابه المزيد من المعرفة، وهو ما يتطلب بكل تأكيد ضرورة اهتمام الدولة برأس المال البشري وإعطائه المكانة التي تليق به، بمعنى ضرورة الاستثمار في هذا المورد الهام، فالمعرفة ورأس المال الفكري هما أهم مستلزمات الاقتصاد المعرفي⁽¹⁾. فتتبع المورد البشري تحتاج إلى زيادة المعارف والقدرات لدى جميع الناس في المجتمع⁽²⁾.

1) تعريف رأس المال البشري: هناك عدة تعريفات أعطيت لرأس المال البشري من دون التوصل إلى تعريف موحد، وربما يعتبر تعريف منظمة اليونسيف من بين التعاريف الأكثر شيوعاً، حيث ترى أن رأس المال البشري هو المخزون الذي تمتلكه الدولة من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية⁽³⁾.

(1) صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 2005، ص (132).

(2) Frederik Harbison & Charles Myers, Education Man Power and Economics Growth: Strategies of Human Resources Development, Oxford and I.B.H Publishing Co. New Delhi Third Indian Reprint, 1974, PP (2; 3).

(3) أشرف العربي، رأس المال البشري في مصر: المفهوم-القياس-الوضع النسبي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد رقم (39)، 2007، ص (55).

في حين يعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر سنة 2003 رأس المال البشري أنه "التوجهات والمعارف والقدرات التي يكتسبها الأفراد، أساسا من خلال التعلم والتدريب والخبرة العملية".⁽¹⁾

أما (Theodor & Schultz) فيعرفا رأس المال البشري للمجتمع على أنه "مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية".⁽²⁾

بينما يعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه "الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الانسان على نحو يمكنه من زيادة كفاءته".⁽³⁾

2) أهمية رأس المال البشري: يعتبر رأس المال البشري من بين أكثر العوامل تأثيرا في مسار تحقيق التنمية المستدامة، بدليل أن أغلب نظريات النمو الاقتصادي تصب في مجرى واحد وهو أن التقدم التقني -باعتباره نتاجا حتميا لسرعة تطور العنصر البشري ومستويات التعلم لديه- لديه تأثير إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة خصوصا في الأجل الطويل. كما أن العديد من الأبحاث أثبتت أن مراحل التنمية المختلفة تحتاج إلى نوعية معينة من التعليم تكيف ومتطلباتها الضرورية، وهنا يكون تلقين المهارات الإنتاجية أسهل وأقل تكلفة لدى فئة ذوي المستوى التعليمي الأعلى، فالصناعات الحديثة تعتمد بشكل عميق على رأس المال البشري الذي يتميز بمهارات عالية ومتجددة باستمرار، وهو ما يضعها أمام مسؤوليات وقضايا أساسية حيال علاقتها برأس المال البشري.⁽⁴⁾

3) التحليل الاقتصادي الكلي لرأس المال البشري: شهدت نظرية رأس المال البشري تقدما ملحوظا خلال النصف الثاني من القرن الماضي باتجاه البحث عن الآثار الاقتصادية المختلفة لرأس المال البشري على المستويين الجزئي والكلي، وتجلّى ذلك بوضوح في عدة دراسات وأبحاث لعل أبرزها على الإطلاق أعمال منسر "Mincer" (1958)، شولتز "Schultz" (1961)، كلارك "Clark" (1962) وبيكر "Becker" (1964)، وقد ارتبط التحليل الجزئي أساسا بدراسة العلاقة بين دخل الفرد وخصائصه الإنتاجية (التعليم، التكوين المهني والخبرة... إلخ)، فالتربية والتعليم، التدريب، تنمية القدرات تعتبر الدعائم الأساسية والمقومات الرئيسة لتنمية رأس المال البشري⁽⁵⁾ لأن تكوين العمال في المنظمة يؤدي إلى تراكم المكاسب لديهم ورفع مستويات الإنتاجية. في حين ارتكزت نظرية رأس المال البشري على مستوى التحليل الكلي على تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والإنتاجية، سوق العمل والنمو الاقتصادي، وذلك في شكل نماذج للنمو الاقتصادي اعتمادا على تقدير دالة الإنتاج الكلية، وهنا تشير نظريات التنمية الاقتصادية إلى أن

(1) نحو إقامة مجتمع المعرفة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، ص (17).

(2) عادل حروش الفرجي، أحمد علي صالح، رأس المال الفكري: طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، 2008، ص (09).

(3) عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف، طارق عبد الحسن العكيلي، تخطيط الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1998، ص (157).

(4) أنظر في ذلك: نجم عبود نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص ص (299، 300).

(5) Dunn J.D and Elives C.S, Management of Personal C Mc graw- Hill Book Company, N.Y, 1972, P (37).

تراكم رأس المال البشري هو المحرك الديناميكي للنمو الاقتصادي، وتركز على أن الاستثمار فيه هو مفتاح النمو الاقتصادي مبنية وجود علاقة ارتباط قوي جدا بينهما.

(4) **قياس رأس المال البشري:** يعتبر تطور رأس المال البشري مرآة عاكسة لمستوى التنمية الشاملة في أي بلاد وتحسنه يمكن الدول من استيعاب الاقتصاد الحديث المبني على المعرفة بشكل جيد، ويسمح بالتعامل مع تعقيدات العملية الإنتاجية والتوزيع بصورة سليمة. من هنا تحديدا يبدو وأن عملية قياس رأس المال البشري مهمة جدا لتشخيص واقع أي اقتصاد وطني على نحو موضوعي، ففي العام 2003 تم وضع مؤشر لرأس المال البشري العربي يتكون من معدلات التمدرس الصافية في التعليم الثانوي والجامعي ومعدل توقع الحياة ومعدل انخفاض الأمية لدى الكبار ونسبة الانفاق على التعليم⁽¹⁾، مع ترجيح كل مؤشر بأوزان نسبية متساوية. وفي العام 2006 تم تطوير ذات المؤشر في إطار مؤشر التنافسية وأصبح يتكون من مؤشر الصحة (ضم ثلاثة متغيرات وهي: الانفاق على الصحة كنسبة من دخل الفرد، الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل توقع الحياة عند الميلاد) ورصيد رأس المال البشري (ضم متغيرين اثنين هما معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين سن الخامسة عشرة فما فوق، ومعرفة القراءة والكتابة لدى فئة الشباب ما بين خمسة عشرة وأربع وعشرين سنة) وتكوين رأس المال البشري وعدالته (ضم ستة متغيرات وهي: الانفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ونسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية، ومعدل القيد الثانوي الكلي، ومعدل القيد الثانوي الكلي للإناث، ومعدل القيد الجامعي الكلي، ومعدل القيد الجامعي الكلي للإناث)⁽²⁾.

وببقى الأكيد أن رأس المال البشري عرف عدة محاولات لقياسه اعتمدت في غالبيتها على بعض المؤشرات التفصيلية المتباينة، ربما يكون أبرزها ذلك القياس المبني على اتجاهين إثنين، أحدهما يركز بصفة أساسية على قياس التكاليف المترتبة عن الاستثمار في رأس المال البشري، والآخر ينصرف إلى الاهتمام بالعوائد المحققة من وراء ذلك الاستثمار.

ثانيا: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

(1) **مفهوم التنمية والتنمية الاقتصادية:** تتضمن التنمية بصورة عامة تحديد عدد من التبدلات الجوهرية في المعطيات والمؤسسات الاقتصادية والسكانية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية، بما يمكن التشكيلة الاجتماعية من اكتساب قدرات ذاتية ذات طابع إنتاجي تسمح للمواطن بالحصول على مستوى معيشي جيد، وظروف حياة أفضل ملائمة ومتحسنة باستمرار. وقد أضحى مفهوم التنمية اليوم محورا مشتركا لأغلب العلوم الإنسانية، فالتنمية ليست عملية اقتصادية وليست عملية اجتماعية فقط وليست عملية سياسية فقط وليست عملية ثقافية فقط، ولكنها مزيج متكامل من هذه كلها وغيرها.

وعلى الرغم من الاتجاه المتزايد نحو النظر إلى التنمية في هذا الإطار الشمولي، إلا أن التنمية الاقتصادية ما تزال تحتل المساحة الأوسع من الاهتمام مقارنة بباقي جوانب التنمية الأخرى. وربما كان مبعث ذلك أن التنمية الاقتصادية تقوم على

(1) نحو إقامة مجتمع المعرفة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، مرجع سبق ذكره، ص (99).

(2) تقرير التنمية الإنسانية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006، ص (47).

معايير مادية وأنها ذات مردود ملموس⁽¹⁾، إلا أن التنمية الاقتصادية بمفهومها الحديث ليست مجرد تحقيق معدلات عالية من النمو للإنتاج الوطني الحقيقي، وإنما تعداه لتشمل تحقيق تقدم لأفراد المجتمع على جميع مناحي الحياة المادية منها وغير المادية، بما يتطلب إحداث تغييرات جوهرية على أساليب وعلاقات الإنتاج، وفي النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع. ففي التنمية تكون العلاقة بين تنمية الإنسان وبين تنمية الموارد الاقتصادية ووسائل الإنتاج مضطردة التوازن.⁽²⁾

(2) أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية: أفضى الاهتمام الكبير الذي لقيته مواضيع التنمية الاقتصادية إلى ضرورة وضع مجموعة من المؤشرات الدالة على ذلك، ومن بين أهم تلك المؤشرات ما يأتي:⁽³⁾

- (أ) المؤشرات الاقتصادية: تتضمن عدة مؤشرات فرعية من بينها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى إجمالي الناتج المحلي، نسبة الصادرات إلى الواردات، نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج الوطني الإجمالي ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الإجمالي.
- (ب) المؤشرات الاجتماعية: تضم عدة مؤشرات فرعية من بينها معدل البطالة، معدل النمو السكاني، معدل الأمية بين البالغين، نسبة السكان في المناطق الحضرية، حماية صحة الإنسان وتعزيزها.
- (ج) المؤشرات البيئية: تضم عدة مؤشرات فرعية من بينها نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة، التغير في المساحات الغابية وقياس الأراضي المصابة بالتصحّر كنسبة من المساحة الإجمالية للبلد.
- (د) المؤشرات المؤسسية: تتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية من بينها الحصول على المعلومات (أعداد الطلبة في المدارس...)، عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي، الانفاق المالي على البحث والتطوير (نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي).

(3) محددات التنمية الاقتصادية

إن تحقيق التنمية الاقتصادية كهدف استراتيجي لواضعي السياسات يعترضه عدة معوقات قد تحد من نجاح برامج وخطط التنمية برمتها، معوقات تتركز بالأساس في جملة من العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تثبيتها فيمايلي:⁽⁴⁾

- طبيعة النظام السياسي القائم، فالأنظمة السياسية لها دور بارز ومركزي في إبراز البعد التنموي من خلال الاستغلال الجيد والعقلاني للمقدّرات الطبيعية للأمة؛
- الأوضاع الأمنية السائدة لها دور في تحقيق التنمية المستدامة، فعدم الاستقرار يؤدي إلى استنزاف المقدّرات المالية للأمة؛

(1) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، عالم المعرفة، المجلس الوطني الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص (16).

(2) جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص (193).

(3) لمزيد من التفصيل أنظر:

- نوزاد عبد الرحمن الهيثي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد 125، 2006.

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008.

(4) محمد منير حجاب، العلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2009، ص ص (60، 61).

- مدى تطور الدولة من ناحية الإمكانيات التقنية والفنية يؤثر بشكل كبير جدا على خطط التنمية؛
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، فارتفاع معدلات البطالة والزيادة السكانية الكبيرة والفقر وتراكم الديون الخارجية تؤثر بصورة سلبية تماما على كل جهود التنمية.

المحور الثالث: النموذج القياسي

أولاً: توصيف النموذج

من أجل قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة الممتدة ما بين عامي 1984 و 2017، انطلقنا من فرضية أساسية تفيد بوجود تأثير إيجابي لرأس المال البشري على مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر، وبناء على ذلك تكون صياغة النموذج كمايلي:

$$Dev = a_0 + a_1 Bac + a_2 Dip + a_3 Bud + U_i$$

- من خلال صياغة النموذج يتضح أنه يتكون من متغير تابع، وثلاثة متغيرات مستقلة يمكن وصفها على النحو التالي:
- التنمية الاقتصادية: نرمز لها بالرمز Dev، ويتم التعبير عنها من خلال إجمالي الناتج المحلي مقاسا بمليون دينار جزائري؛
 - عدد الطلبة المتحصّلين على شهادة البكالوريا: ونرمز له بالرمز Bac؛
 - عدد الطلبة خريجي الجامعة: ونرمز له بالرمز Dip؛
 - ميزانية التعليم: نرمز لها بالرمز Bud ويتم التعبير عنها من خلال الميزانية المرسودة من قبل الحكومة لقطاعي التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي مقاسا بمليون دينار جزائري؛
 - U_i : يمثل الحد العشوائي، أو بواقي النموذج؛
 - $a_0 ; a_1 ; a_2 ; a_3 ; a_4 ; a_5$: تمثل معاملات النموذج القياسي.

تم الحصول على سلاسل زمنية للفترة الممتدة ما بين عامي 1984 و 2017 تخص متغيرات الدراسة، مثلما هو موضح في الملحق رقم (01)، وذلك من أجل اختبار أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل، وفي هذا الإطار سوف يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الذي تم تطويره من قبل بيسران وشين (Pesaran & Shin ; 1998)، و (Pesaran & Smith ; 2001)⁽¹⁾ من بين أفضل النماذج القياسية المستخدمة في اختبار التكامل المشترك وذلك في إطار منهج الحدود (Bounds Test)، مقارنة بطرق أخرى معروفة في صورة طريقة ديرين واطسون (CRDW Test) أو جوهانسون (Johansen Cointegration Test) في إطار تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) أو طريقة انجل-جراجر ذات الخطوتين (Engel & Granger)، ويعود سبب تميز هذه المنهجية إلى أنها تطبق بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية فيما إذا كانت مستقرة عند المستوى أو عند أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى أو خليط من الاثنين،

(1) لمزيد من التفصيل أنظر:

- M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, Richard J. Smith, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Long Run Relationships, School of Economics, University of Edinburgh, Discussion paper series, Number 26, February 1999, PP (1; 26).

شرط ألا تكون السلاسل مستقرة من الدرجة الثانية. ويتمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) كمزيج بين نموذجين هما:

النموذج الأول: نموذج الإبطاء الموزع (Distributed Lag model) الذي يتمثل بوجود قيم سابقة لمتغيرات خارجية كمتغيرات تفسيرية، حيث يتأثر المتغير التابع (Y_t) بالمتغير التفسيري (X_t) للفترة الزمنية الحالية وللترات السابقة السابقة (X_{t-1}) وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y_t = b_0 + a_1 X_t + a_2 X_{t-1} + \dots + a_p X_{t-q} + U_t$$

النموذج الثاني: نموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive model) الذي يتمثل بوجود قيم سابقة للمتغير التابع (Y_t) كمتغيرات تفسيرية وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y_t = b_0 + b_1 Y_t + b_2 Y_{t-1} + \dots + b_p Y_{t-p} + U_t$$

من خلال النموذجين الأول والثاني نحصل على المعادلة التي تمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع وذلك كمايلي: $Y_t = b_0 + b_1 Y_t + b_2 Y_{t-1} + \dots + b_p Y_{t-p} + a_1 X_t + a_2 X_{t-1} + \dots + a_p X_{t-q} + \varepsilon_t$ حيث: p يمثل رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء للمتغير Y_t)، و q يمثل رتبة المتغير التفسيري X (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t).

ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة بشكل مختصر كمايلي: $ARDL(p, q)$ ، حيث يستند هذا النموذج على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM: Unrestricted Error Correction Model)، وباستخدام اختبار فيشر (F-statistic) لتقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، وذلك في معادلة واحدة، حيث تكون المعادلة في حالة متغير تابع (Y) ومتغيرات تفسيرية عددها k ($X_1, X_2, \dots, X_k$) كمايلي:

$$\Delta Y_t = b_0 + \sum_{i=1}^p b_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=1}^q b_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=1}^q b_{ki} \Delta X_{kt-i} + a_1 Y_{t-1} + a_2 X_{1t-1} + a_3 X_{2t-1} + \dots + a_k X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث: $b_1, b_2, \dots, b_k$ تمثل معلمات الأجل القصير لمتغيرات الدراسة؛ و $a_1, a_2, \dots, a_k$ تمثل معلمات الأجل الطويل. ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك حسب نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع من خلال فرضيتين هما:

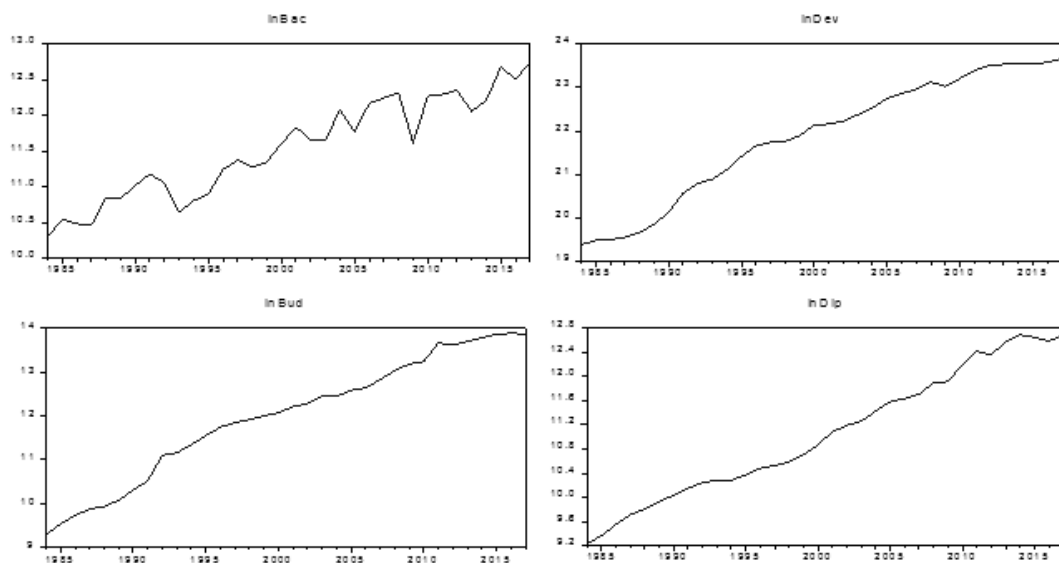
فرضية العدم H_0 : وتنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، وتكتب فرضية العدم عندئذ على الشكل التالي: $H_0 : a_1 = a_2 = \dots = a_k = 0$

الفرضية البديلة H_1 : وتنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، وتكتب فرضية العدم عندئذ على الشكل التالي: $H_0 : a_1 \neq a_2 \neq \dots \neq a_k \neq 0$

ثانيا: عرض السلاسل الزمنية

يظهر الشكل رقم (01) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة، باستثناء السلسلة المتعلقة بعدد المتحصلين على شهادة البكالوريا في الجزائر التي تبدو مستقرة، إلا أنه لا يمكن التأكيد بأن عدم الاستقرار يعود إلى وجود جذر الوحدة، لذا ينبغي إجراء اختبار جذر الوحدة.

الشكل رقم (01): العرض البياني للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

ثالثاً: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)

تعتبر اختبارات الاستقراريه من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية الحديثة، فعدم الاستقرارية عادة ما يعود إلى وجود جذر الوحدة (Unit Root)، ولمعرفة استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها تستخدم العديد من الاختبارات من بينها:

- اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller): على الرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الاقتصادية هو اختبار ديكي فولر، الذي يفترض أنه لدينا السياق العشوائي $1Y_t$ ، وهنا يقوم الاختبار

$$\Delta Y_t = b_0 + b_1 T + \delta Y_{t-1} + U_t$$

على المعادلة التالية:

حيث تشير (Δ) إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية Y_t ، و (δ) معلمة المتغير المتباطئ، في حين تحتوي المعادلة على قاطع (b_0) واتجاه زمني (T) ، من منطلق أن أغلب الدراسات الاقتصادية تأخذ القاطع مع الاتجاه الزمني.

- اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller): اعتماداً على المعادلة السابقة ولفقادي وجود الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي (U_t) ، يجب تصحيح ذلك بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطة، وهنا تصبح معادلة الاختبار كمايلي: $\Delta Y_t = b_0 + b_1 T + \delta Y_{t-1} + \alpha \sum^m \Delta Y_{t-i} + \epsilon_t$ ، وتصبح عندئذ (ϵ_t) غير مرتبطة ذاتياً.

(1) لمزيد من التفصيل أنظر:

- DICKEY D.A, FULLER W.A, distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, Journal of the American statistical association, Vol: 74, N° 366, 1979, P (431).

نقوم الآن باختبار استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، ولأجل ذلك سوف نستخدم اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) لجذور الوحدة، وتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى	الفرق الأول	درجة الاستقرارية
	ثابت واتجاه زمني	ثابت واتجاه زمني	
	Prob	Prob	
lnDev	0.9929	0.0081	I (1)
lnBac	0.0024	/	I (0)
lnDip	0.6466	0.0010	I (1)
lnBud	0.8780	0.0000	I (1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01) ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات (lnDev)، (lnDip) و (lnBud) غير ساكنة عند المستوى حيث كانت القيمة الاحتمالية (Prob) أكبر من 5% بحد ثابت واتجاه زمني، وهذا يعني قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم سكون هذه المتغيرات عند المستوى، وعند أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى كانت القيمة الاحتمالية (Prob) للمتغيرات أقل من 5% وعند مستوى دلالة 1%، 5% و 10%، وبالتالي سوف نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بعدم احتواء المتغيرات المعنية على جذر الوحدة، أي أنها متكاملة من الرتبة الأولى I(1). أما بالنسبة للسلسلة الزمنية (lnBac) فتشير النتائج إلى أنها ساكنة عند المستوى، حيث كانت القيمة الاحتمالية (Prob) أقل من 5% بحد ثابت واتجاه زمني، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم احتواء السلسلة المعنية على جذر الوحدة، أي أنها ساكنة عند المستوى I(0). بناء على اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، نلاحظ أنها ليست مستقرة جميعا عند نفس الدرجة، فبعضها ساكن عند المستوى (lnBac~I(0))، والبعض الآخر ساكن بعد أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى (lnDip~I(1) ; lnBud~I(1) ; lnDev~I(1))، دون أن يكون هناك أي من المتغيرات ساكن بعد أخذ مرشح الفروق من الدرجة الثانية، وهو ما يجعل من إمكانية الاستمرار في تقدير نموذج الدراسة محققة.

رابعاً: تحديد درجة التأخير (عدد فترات الإبطاء) المثلى لمتغيرات الدراسة

هناك عدة معايير إحصائية تستخدم لتحديد عدد فترات الإبطاء، وذلك تفادياً للحكم الشخصي فيما يتعلق بطول مدة التأخير، هذه المعايير ترمي إلى تدنية مجموع مربعات البواقي إلى أقل قيمة ممكنة، ومن بينها معيار Akaike (AIC)، Schwarz-Bayesian (BIC)، Hannan-Quinn (HQ) informatin criteria⁽¹⁾. وفي هذا الإطار فإن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) المقدر مبني على أساس أن المتغير التابع هو لوغاريتم التنمية الاقتصادية (lnDev)، والمتغيرات التفسيرية هي: لوغاريتم عدد الطلبة المتحصّلين على شهادة البكالوريا (lnBac)، لوغاريتم عدد خريجي الجامعات (lnDip)، ولوغاريتم الميزانية المرسودة لقطاعي التربية والتعليم، والتعليم العالي (lnBud)، وأن مدد الإبطاء الزمني هي (0، 1، 0) بناء على قيم معيار Akaike، والتي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار المحددة لتقائماً من قبل برنامج EViews10 حيث

(1) Roman Kozhan, Financial Econometrics With Eviews, Ventus publishing ApS, bookboon, 2010, P (97).

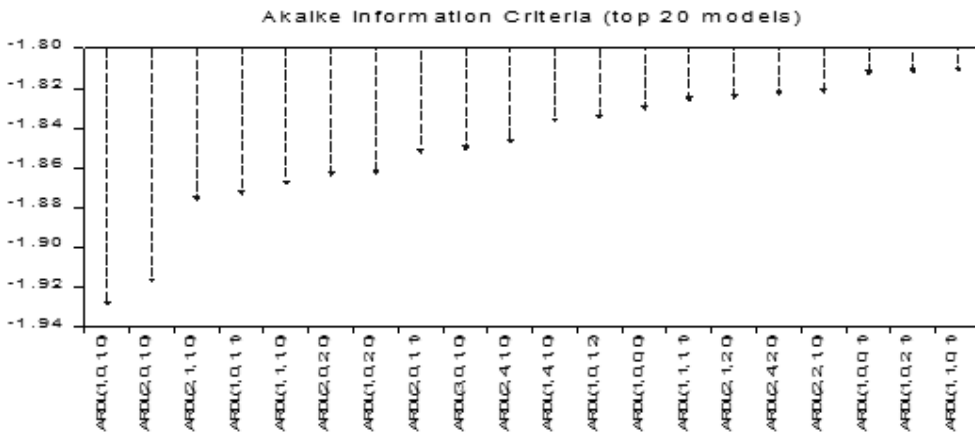
تشير القيم (1)، (0)، (1) و(0) إلى عدد مدد (فترات) التخلف الزمني للمتغيرات المعنية بالدراسة وبحسب التسلسل أو الترتيب. وتوضح بيانات الجدول رقم (02) والشكل رقم (02) فترات الإبطاء المثلى لكل متغير من متغيرات الدراسة وفقا لمعيار Akaïke وبحسب التحديد التلقائي للبرنامج.

الجدول رقم (02): فترات الإبطاء المثلى التي حددها معيار Akaïke تلقائيا لنموذج (ARDL)

النموذج	فترات الإبطاء المثلى المختارة
$\ln Dev = f(\ln Bac; \ln Dip; \ln Bud)$	(1 ; 0 ; 1 ; 0)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

الشكل رقم (02): فترات الإبطاء المثلى التي حددها معيار Akaïke تلقائيا لنموذج (ARDL)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

خامسا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء والكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير من المهم جدا هنا اختبار جودة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) المقدر في هذه الدراسة، والتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، أي أن أخطاء النموذج مستقلة بصورة تسلسلية، لأن العكس يعني أن تقديرات معلمات النموذج غير متسقة، ومن أجل ذلك سوف نقوم باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- **اختبار جودة النموذج:** تظهر بيانات الجدول رقم (03) الخاصة بالاختبارات الإحصائية للنموذج أن النموذج المقدر ذو جودة، فقيمة معامل (R^2) بلغت 0.996495 (99.65%)، وقيمة (F-Statistic) بلغت 1535.263 بمستوى معنوية إحصائية قدرها (0.0000)، كما أن قيمة اختبار ديربن واطسون (D.W) بلغت 1.366201 ولو أنها تعتبر قيمة مظلمة ولا يتم الاعتماد عليها أصلا في نماذج الانحدار الذاتي (VAR).

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج ARDL

Method: ARDL

Date: 08/28/18 Time: 21:09

Sample (adjusted): 1985 2017

Included observations: 33 after adjustments

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LNDEV(-1)	0.636125	0.116104	5.478925	0.0000
LNBAC	0.200483	0.077967	2.571377	0.0160
LNDIP	0.143770	0.209852	0.685099	0.4991
LNDIP(-1)	-0.354218	0.207763	-1.704917	0.0997
LNBUD	0.419987	0.136138	3.085016	0.0047
C	2.984679	1.044484	2.857563	0.0081
R-squared	0.996495	Mean dependent var		21.94818
Adjusted R-squared	0.995846	S.D. dependent var		1.382492
S.E. of regression	0.089104	Akaike info criterion		-1.835051
Sum squared resid	0.214369	Schwarz criterion		-1.562959
Log likelihood	36.27835	Hannan-Quinn criter.		-1.743501
F-statistic	1535.263	Durbin-Watson stat		1.366201
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

- اختبارات التشخيص: للحكم على مدى اجتياز النموذج المقدر للاختبارات القياسية سوف نستخدم اختبارين اثنين هما:

- إختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test): تظهر نتائج الجدول رقم (04) أن قيمة P-value لإحصائية χ^2 (2) أكبر من 5 %، وبالتالي يتم هنا قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (البواقي غير مرتبطة ذاتياً)؛

الجدول رقم (04): نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.411612	Prob. F(2,25)	0.2625
Obs*R-squared	3.348513	Prob. Chi-Square(2)	0.1874

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

- اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH): تظهر نتائج الجدول رقم (05) أن قيمة Prob. Chi-Square(1) بلغت 0.4097 وهي أكبر من 5 %، وعليه يتم هنا قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها اختلاف تباين؛

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الارتباط الخطي، نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج

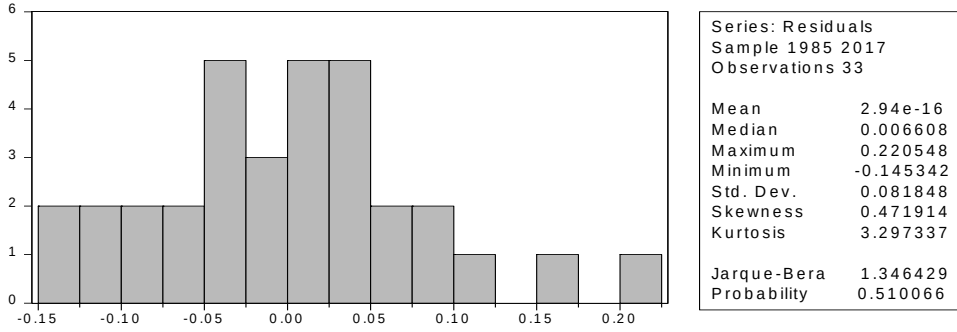
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.650940	Prob. F(1,30)	0.4261
Obs*R-squared	0.679590	Prob. Chi-Square(1)	0.4097

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

ومن أجل التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا سوف نستخدم اختبار (Jarque-Bera)، ويظهر الشكل رقم (03) نتائج الاختبار، حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque-Bera) 0.510066 وهي أكبر من 5 %، وبالتالي يتم هنا قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بأن بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً.

الشكل رقم (03): اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

سادساً: اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test) لنموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء

ومن أجل التأكد من وجود تكامل مشترك من عدمه سوف نقوم بتطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) الذي يقوم بصفة أساسية على اختبار فرضية العدم (H_0) والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج، والفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث يتم استخدام اختبار (F-Statistic) لأجل ذلك، من خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة للمعاملات طويلة الأجل مع قيم (F) الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5% و 10%)، حيث نقبل الفرضية (H_0) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيم (F) الجدولية عند الحدود الدنيا، ونقبل الفرضية (H_1) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيم (F) الجدولية عند الحدود العليا، بينما لا يمكن الحسم إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم (F) الجدولية الدنيا والعليا، ويوضح الجدول رقم (06) نتائج الاختبار:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds Test) لنموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(LNDEV)

Date: 08/28/18 Time: 22:30

Sample: 1984 2017

Included observations: 33

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.553407	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح وأن قيمة (F) المحسوبة (6.553407) أكبر من الحدود العليا لقيم (F) الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5% و 10%) والتي كانت على التوالي (4.66، 4.08، 3.67 و 3.2). وبالتالي فإننا سوف نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة.

سابعا: تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

تمثل العلاقة قصيرة الأجل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يعبر عن متغيرات الدراسة بصيغة مرشح الفروق من الدرجة الأولى، بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ الذي يكون مبطاً لفترة زمنية واحدة فقط باعتباره كمتغير تفسيري، وفي ذات السياق فإن حد تصحيح الخطأ يقيس لنا سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، فالحصول على معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة (-) ومعنوي يعني أنه هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (هناك تكامل مشترك)، وتشير الإشارة السالبة إلى تقارب النموذج الحركي في المدى القصير، بينما تشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن من جديد (عودة المتغيرات إلى حالتها التوازنية).

وتشير بيانات الجدول رقم (07) إلى نتائج تقدير أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الأجل القصير، حيث كانت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة (-0.363875) ومعنوية (0.0000) وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، وتوضح معلمة تصحيح الخطأ أن 36.39% من الاختلالات قصيرة الأجل في مؤشر التنمية الاقتصادية في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغيرات التفسيرية.

الجدول رقم (07): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأمد لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDIP)	0.143770	0.164495	0.874008	0.3898
CointEq(-1)*	-0.363875	0.059325	-6.133629	0.0000

$$EC = LNDEV - (0.5510 * LNBAC - 0.5784 * LNDIP + 1.1542 * LNBUD + 8.2025)$$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

ثامنا: تقدير العلاقة طويلة الأجل

توضح بيانات الجدول رقم (08) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لأثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر، ويتبين أن تأثير عدد الطلبة المتحصّلين على شهادة البكالوريا على التنمية الاقتصادية معنوي من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0230) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% لذلك سوف نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من مؤشر عدد الطلبة المتحصّلين على شهادة البكالوريا إلى مؤشر التنمية الاقتصادية، فزيادة عدد الطلبة حاملي شهادة البكالوريا بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية بـ 0.55 وحدة. كما أن تأثير عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات الجزائرية على التنمية الاقتصادية معنوي من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0336) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% لذلك سوف نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من مؤشر عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات إلى مؤشر التنمية الاقتصادية، فزيادة عدد خريجي الجامعات

بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الناتج الوطني الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية بـ 0.59 وحدة. ونفس الأمر بالنسبة لتأثير الانفاق الحكومي على التعليم على التنمية الاقتصادية فقد كان معنوياً من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% لذلك سوف نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من مؤشر الانفاق الحكومي على التعليم إلى مؤشر التنمية الاقتصادية، فزيادة الميزانية المخصصة للتعليم بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي بـ 1.15 وحدة.

الجدول رقم (08): نتائج العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

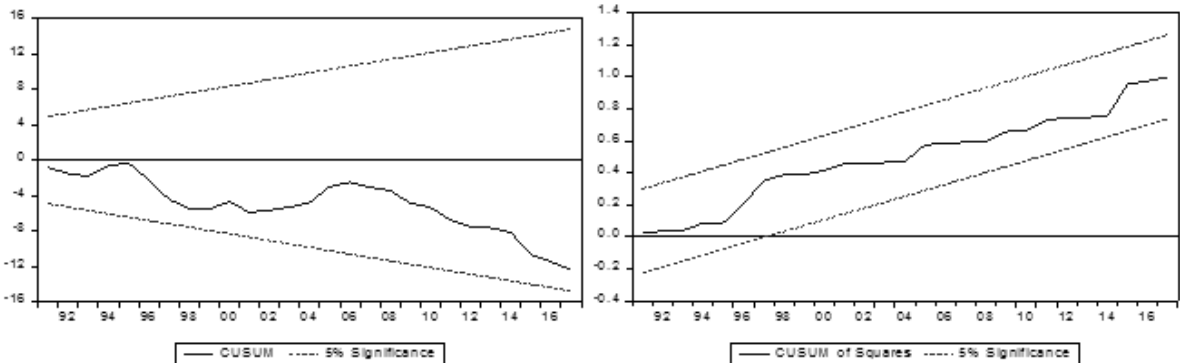
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNBAC	0.550967	0.228627	2.409892	0.0230
LNDIP	-0.578353	0.258388	-2.238317	0.0336
LNBUD	1.154209	0.150743	7.656811	0.0000
C	8.202495	1.103536	7.432919	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

تاسعا: اختبار السكون لنموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء المقدر (Stability Test)

إن اختبار مدى سكون نموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء يمر من خلال التأكد من أن بيانات الدراسة لا تحتوي على أي تغيرات هيكلية، وأن المعلمات قصيرة الأجل مستقرة ومنسجمة مع المعلمات طويلة الأجل، وفي هذا الإطار نجد اختبارين اثنين يستخدمان من أجل التأكد من سكون النموذج وهما اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطة (ARDL)، إذا وفقط إذا وقع الشكل البياني لكل واحد من الاختبارين السابقين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، وعندها يمكن القول بأن جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة، بما معناه أن المعلمات قصيرة وطويلة الأجل للنموذج المقدر هي ساكنة. ويوضح الشكلان رقم (04) و(05) نتائج اختبار السكون للنموذج المقدر:

الشكل رقم (04): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة الشكل رقم (05): المجموع التراكمي للبواقي المعاودة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الشكلين السابقين يمكن تثبيت التالي:

- يظهر بوضوح وأن الرسم البياني للمجموع التراكمي للبواقي المعادة يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهو ما يدل على استقرار المعلمات قصيرة وطويلة الأجل لنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطة المقدّر، أي أنه هناك انسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير؛
- يظهر بوضوح وأن الرسم البياني للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهو ما يدل على استقرار المعلمات قصيرة وطويلة الأجل لنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطة المقدّر، أي أنه هناك انسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

النتائج

- من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا بيان تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك للفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1984 و 2017، وقد توصلت هذه الدراسة التطبيقية إلى جملة من النتائج يمكن تثبيت أهمها في النقاط التالية:
- تقدير العلاقة بين المتغيرات المتمثلة في عدد الطلبة المتحصّلين على شهادة البكالوريا، عدد الطلبة خريجي الجامعات الجزائرية، الانفاق الحكومي على التعليم والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر، من خلال نموذج قياسي يعتبر مقبول من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية.
 - السلاسل الزمنية الخاصة بعدد الطلبة خريجي الجامعات الجزائرية، الانفاق الحكومي على التعليم والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر غير مستقرتين عند المستوى، وهي تحتوي على جذر الوحدة حسب اختبار ديكي فولر الموسع للاستقرارية (ADF)، لكن هذه السلاسل تستقر عند أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى. في حين كانت السلسلة الزمنية لعدد الطلبة المتحصّلين على شهادة البكالوريا في الجزائر مستقرة عند المستوى، وهو ما يعني أنه لا يوجد أي متغير من متغيرات الدراسة مستقر بعد أخذ مرشح الفروق من الدرجة الثانية.
 - تضمن اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فكانت قيمة (F) المحسوبة (6.553407) أكبر من الحدود العليا لقيم (F) الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%) والتي كانت على التوالي (4.66، 4.08، 3.67 و 3.2). بما معناه أن القيم الحالية للنتائج المحلي الإجمالي تتأثر بقيمتها السابقة، وأيضاً بالقيم السابقة لكل من عدد الطلبة المتحصّلين على شهادة البكالوريا، عدد خريجي الجامعات الجزائرية والانفاق الحكومي على التعليم بالجزائر.
 - توضح معلمات الأجل الطويل إلى أنه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من مؤشر عدد الطلبة المتحصّلين على شهادة البكالوريا إلى مؤشر التنمية الاقتصادية، فزيادة عدد الطلبة حاملي شهادة البكالوريا بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية بـ 0.55 وحدة، وأخرى تتجه من مؤشر عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات إلى مؤشر التنمية الاقتصادية، فزيادة عدد خريجي الجامعات بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الناتج الوطني الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية بـ 0.59 وحدة. كما أنه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل أيضاً تتجه من مؤشر الانفاق الحكومي على التعليم إلى مؤشر التنمية الاقتصادية، فزيادة الميزانية المخصصة للتعليم بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية بـ 1.15 وحدة.

- تشير نتائج اختبار السكون لنموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء المقدر (Stability Test) إلى أن بيانات الدراسة لا تحتوي على أي تغيرات هيكلية، وأن الملاحظات قصيرة الأجل مستقرة ومنسجمة مع الملاحظات طويلة الأجل، وهو ما تأكد من خلال اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، حيث وقع الشكل البياني لكل واحد من الاختبارين السابقين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

التوصيات

- يتعين على الدولة الجزائرية الاهتمام أكثر بقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي وذلك من خلال زيادة الاعتمادات المخصصة لكلا القطاعين ووضعها على رأس أولويات الانفاق الاجتماعي على اعتبار أن ذلك يساهم في زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي، فالاهتمام بتنمية رأس المال البشري ما هو إلا انعكاس من قبل الدولة في تزايد الاعتمادات المالية المخصصة له لتوفير البنية التحتية من مرافق تعليمية وتجهيزات وموارد بشرية تتولى مهمات التدريس والتدريب بكفاءة وفعالية عاليتين؛
- ينبغي على صناع القرارات وواضعي السياسات وضع آليات فعالة في إطار سياسة تشغيل واضحة ومحددة المعالم تضمن إدماج نسبة أكبر من مخرجات الجامعة الجزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة، حتى يكون لها تأثير إيجابي على هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل؛
- العمل على تحسين المناخ الاستثماري العام وخلق البيئة الاقتصادية المستقرة والملائمة والمحفزة التي تسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في رأس المال البشري وزيادته على نطاق واسع بما يدعم النسيج الاقتصادي الوطني ككل؛
- العمل على خلق الوعي الوطني والقناعة لدى جميع فئات المجتمع بأهمية التعليم، ودوره الفعال في بناء هيكل اقتصادي متين قادر على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، إضافة إلى أهمية متابعة التعليم وتخفيض نسب التسرب المدرسي والجامعي؛
- ضرورة الاهتمام الكافي بطبيعة المناهج التعليمية وأن تكون في سياق يعكس حقيقة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، خصوصا قطاع الصناعة، فمع التقدم التكنولوجي والصناعي الفتي الذي يشهده الاقتصاد الجزائري يبدو وأن الرفع من مستوى المكتسبات العلمية والمهارات الفنية للمتعلمين هي ضرورة حتمية من أجل مواكبة تلك التطورات المتسارعة.

الملاحق
الملحق رقم (01)

t	Dev	Bac	Dip	Bud	t	Dev	Bac	Dip	Bud
1984	263855900	29627	10237	10889,35	2001	4227113100	137962	65192	200371,02
1985	291597200	38018	11713	13791,12	2002	4522773300	115463	72737	216852,51
1986	296551400	35804	14097	16799,37	2003	5252321100	115356	77972	254388,44
1987	312706100	35219	16645	19380,00	2004	6149116700	175658	91828	253117,96
1988	347716900	51630	18110	20513,00	2005	7561984400	128674	107515	292783,50
1989	422043000	50933	20493	23740,00	2006	8514843300	192121	112932	308124,94
1990	554388100	61173	22917	30028,47	2007	9366565900	207342	121905	373418,98
1991	862132800	71768	25582	37000,00	2008	11077139400	222975	146889	456481,92
1992	1074695800	63164	28182	66497,84	2009	10006839700	110759	150014	533713,73
1993	1189724900	42109	29336	70134,25	2010	12034399000	212545	199767	564049,97
1994	1487403600	49386	29341	84258,41	2011	14481007800	218000	246743	860759,24
1995	2004994700	54185	31970	103757,19	2012	16209600000	230989	233879	821557,43
1996	2570028900	76439	35671	126117,63	2013	16647900000	171397	288602	893246,55
1997	2780168000	87107	37323	139475,28	2014	17228600000	200216	324130	967552,42
1998	2830490700	78407	39521	149705,70	2015	16702100000	320072	311976	1046977,55
1999	3238197500	84874	44531	162904,94	2016	17406800000	268622	292683	1076198,39
2000	4123513900	109690	52804	174523,04	2017	18906560000	340338	324000	1057053,01

المصدر: بيانات مجمعة من:

- بنك الجزائر؛
- الديوان الوطني للإحصائيات؛
- قوانين المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أعداد مختلفة.

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصاد المعرفة

د. عميروش بوشلاغم د. منصف شرقي د. لمياء بوعروج

مقدمة

لقد شهد العالم خلال السنوات الماضية - ولازال يشهد - ما يمكن وصفه بالثورة التكنولوجية، خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تشمل على الانترنت، وتكنولوجيات أقمار المواصلات والهواتف النقالة والحواسيب السريعة، بالإضافة إلى تطور استخدام الإعلام الآلي، إلى غير ذلك من تقنيات الاتصال الحديثة، التي تمثلت في إيجاد اقتصاد جديد (اقتصاد ما بعد الصناعة أو اقتصاد المعلومات). الذي يجد ركيزته في: تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبهذا أصبح العالم يتجه نحو اقتصاد المعرفة أين أعطيت للمعارف ومن يمتلكها أهمية كبيرة، والذي أصبحت فيه المعلومات أحسن مورد للمؤسسة، وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو اقتصاد المعرفة، حيث أصبح إنتاج المعلومات، وتجهيزها وتوزيعها، معالجتها نشاطا اقتصاديا رئيسيا في العديد من الدول، وتعتبر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحدة من المفاتيح الأساسية للكفاءة والفعالية لعمليات الأعمال وأن حصول المؤسسات على هذه التكنولوجيا ليس هو الضمان الوحيد لبقائها دون السعي إلى تكاملها.

فأصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا كعامل من العوامل الأساسية في الاقتصاد من الأمور المسلم بها.

والسؤال الهام هنا هو:

هل للتقدم التكنولوجي دور كبير في الانتقال إلى الاقتصاد الجديد أو المعرفي ؟

ويمكن بلورة الصياغة بشكل أكثر تحديدا في صورة الأسئلة التالية:

- ما مدى الحاجة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اقتصاد المعرفة؟

- ما هي أهم تقنيات المعلومات والاتصال الضرورية لاقتصاد المعرفة ؟

أهداف الدراسة

- تقديم تعاريف مبسطة لمفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة؛

- تسليط الضوء على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأهم المتحدثات على الساحة العالمية؛

- أهمية الدور المحوري لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تشكيل المجتمع المعرفي؛

- تبيان أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل الانتقال إلى اقتصاد المعرفة؛

أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر الذي أضحي ضرورة ملحة خصوصا في ظل التحولات والتحديات الجديدة التي تشهدها بيئة الأعمال الدولية بفعل ظاهرة العولمة، وبذلك أصبح تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة الأداة الأساسية التي تمكن من الاستجابة السريعة لتغيرات المحيط ومواكبة مختلف الدول والاقتصادات المتقدمة التي استغلت هذه النقطة وعمقت الفجوة الرقمية بينها وبين الدول النامية.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تجميع الحقائق والمعلومات وتحليلها وتفسيرها.

محاور البحث

من هنا جاءت أهمية هذا البحث الذي سيتم تناوله من خلال المحاور التالية:

أولاً: مدخل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة

ثانياً: دور تكنولوجيا المعلومات في نقل المعرفة

ثالثاً: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة

رابعاً: أنظمة عمل المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في عمليات إدارة المعرفة

خامساً: البنوك الإلكترونية كأحد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجال العمل المصرفي

أولاً: مدخل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة

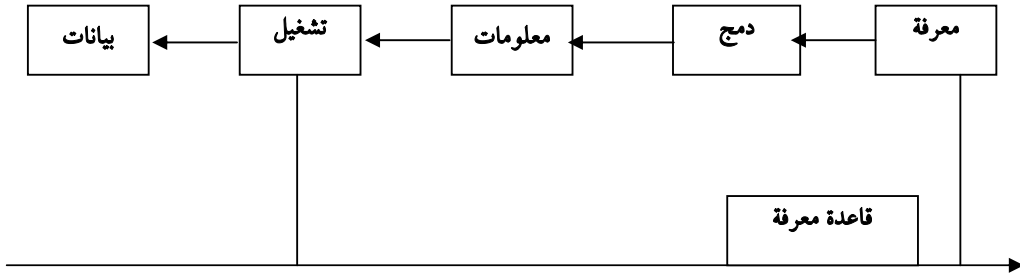
معظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا تعتبر حديثة، فهي موجودة منذ السنوات الثلاثين الماضية، وما يمكن اعتباره حديثاً هو توسع استخداماتها في مجال تسيير المؤسسات، واعتمادها بدرجة كبيرة على العمل الشبكي وخاصة الانترنت، حتى وصف عصرنا هذا بعصر حضارة المعلومات، وما نتج عنها من تطور في أنظمة المعلومات (الأنظمة المساعدة في اتخاذ القرارات والأنظمة الخبيرة)، والتغير في نمط التبادل (التجارة الإلكترونية).

وفي الواقع فإن مصطلح المعرفة (knowledge) يختلط بمصطلحين آخرين هما البيانات (data) والمعلومات (information)، ولفهم الاختلاف بين المصطلحات الثلاثة، نفترض أن مريضاً يزور الطبيب المعالج، وأثناء عرض شكواه عن المرض الذي يعاني منه، يحصل منه الطبيب على قدر من المعلومات، فالبعض من هذه المعلومات تكون هامة بالنسبة للطبيب لتشخيص المرض، إلا أن هناك معلومات أخرى ليست لها علاقة بتشخيص المرض، ومن ثم تصبح بالنسبة للطبيب بمثابة بيانات (data)، ويربط الطبيب بين ما حصل عليه من معلومات بقاعدة المعرفة (knowledge base) لديه لعله يتمكن من تشخيص المرض ووصف العلاج المناسب، وعندما لا يجد الطبيب المعلومات الكافية التي تمكنه من تشخيص المرض، فإنه قد يطلب من المريض إجراء بعض التحاليل، وذلك سعياً منه للحصول على قدر من المعلومات قد تساعد على تأكيد أو عدم تأكيد افتراضاته بعد تشخيص المرض، بعد ربطها بنتائج التحليل المخبري، ويشير ذلك إلى أن الطبيب ينتقل في حركة ديناميكية بين البيانات والمعلومات والمعرفة.

كما يوضح الشكل رقم (1)، ويتبين منه أن البيانات هي رموز مجردة يتم تحويلها عن طريق عملية التشغيل إلى عمليات، أي إلى رموز ذات دلالة استناداً إلى معايير تتيحها قاعدة المعرفة القائمة، إذن يقصد بالمعرفة تفسير المعلومات عن طريق الخبرات والمهارات والقدرات والقيم، بما يتيح الفهم الواضح للحقائق والطرق والأساليب والمبادئ وإمكانية تطبيقها عند ممارسة الأعمال والأنشطة ذات العلاقة.⁽¹⁾

(1) علاوي عبد الفتاح وآخرون، تكنولوجيا المعلومات والاتصال مدخل استراتيجي في اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات، يومي 12 و13 نوفمبر 2005، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، ص 305-306.

الشكل رقم (1): العلاقة بين المعلومات والبيانات والمعرفة



المصدر: MC Dermott, why information technology inspired but cannot deliver knowledge management ,California management review, vol41,1999, p103.

وبناء على ما تقدم فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. واقتصاديات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة. عكس الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دوراً أقل، وحيث يكون النمو مدفوعاً بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد البني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

وعليه يمكننا تعريف اقتصاد المعرفة بأنه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي) خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس يختلف هذا الاقتصاد عن الاقتصاديات الأخرى في العديد من الأوجه أهمها:⁽²⁾

- يتسم اقتصاد المعرفة بكونه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفذ من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة؛
- يسمح استخدام التقنية الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغى فيها حدود المكان والزمان، ومثال ذلك التجارة الإلكترونية التي توفر الكثير من المزايا منها تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في المعاملات.

(1) سالمى جمال، أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 09 و10 مارس 2004، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص301

(2) حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك، كوبنهاغن، ص12.

ثانيا: دور تكنولوجيا المعلومات في نقل المعرفة

يعتبر دور تكنولوجيا المعلومات بكل أبعادها وقدراتها من الأمور المهمة والمفتاحية في تناقل المعرفة والمشاركة فيها ولكن هناك عدد من الاعتبارات التي ينبغي الانتباه إليها عند اللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات في نقل المعرفة، يمكن أن نحدد بالآتي: (1)

- أ . تجاوب تكنولوجيا المعلومات وتناسبها مع احتياجات المستخدم: ينبغي أن تكون هناك جهود مستمرة وحثيثة للتأكد من أن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة تتناسب وتتجاوب مع شتى الاحتياجات الآنية والمستقبلية للمستخدمين، آخذين بعين الاعتبار بأن مثل هذه الاحتياجات تتغير، وأن مواكبة مثل: هذه التغيرات ضرورية.
 - ب . سهولة الوصول إليها: في النظم الكبيرة إجراءات الفهرسة والتصنيف تكون ضرورية ومهمة، بغرض تأمين الوصول السريع والسهل للمواد والمعلومات والمعارف المحفوظة في الوثائق.
 - ج . متطلبات ومعايير نوعية المضامين والمحتويات: ينبغي أن يكون هنالك معايير ومواصفات في إضافة وإدخال مضامين ومحتويات جديدة إلى النظام، مما يؤمن السرعة والسهولة في استرجاع المواد المطلوبة
 - د . تكامل تكنولوجيا المعرفة مع النظم المتوفرة: حيث إنه من الضروري التوجه نحو تكامل تكنولوجيا المعرفة، ذات الصلة مع خيارات التكنولوجيا المتوفرة والموجودة أصلاً.
- هـ- القدرة والقابلية على التوسع والتطور: فالحلول التي يمكن أن تنجح مع مجاميع صغيرة، مثل مواقع الشبكة العنكبوتية الخاصة بلغة النص المترابط أو قد لا تكون بالضرورة ملائمة للمؤسسات الكبيرة، التي تعمل بشكل HTML المتشعب واسع وعلى مستوى عالمي أي التأكد من أن الخيارات المتاحة، توافقية الأجهزة والبرمجيات في الاتصالات، من جهة، والمتوفرة متوافقة ومنسجمة مع سعة النطاق وكذلك القدرات الحاسوبية المتوفرة للمستخدمين، من الجهة الأخرى.

ثالثا: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة

ما يميز اقتصاد المعارف عن المراحل الاقتصادية الأخرى هو ذلك التفاعل القوي بين هذه المرحلة والتطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. فالعلاقة بين تطور اقتصاد المعارف وتطور les TIC أصبحت بديهية، بالرغم من أن تطور (2) les TIC ليس بالجديد، إلا أن تأثيرها على الاقتصاد كان نتيجة لتسارع تطورها منذ سنوات، "ففي المراحل الاقتصادية السابقة لم يكن هناك أي ترابط بين تزايد الإنتاجية وتطور les TIC، غير أنه خلال مرحلة اقتصاد المعارف ظهرت هذه العلاقة، وهذا ما توضحه الدراسة التي قام بها كل من Jacques Mairesse, Jusuf koyoly, Gilbert cette حيث تبرز هذه الأخيرة مساهمة les TIC في تطور اقتصاد المعارف). فبانتشار les TIC وجد اقتصاد المعارف قاعدة ملائمة أدت إلى تعزيز التعاون بين الأنشطة المكثفة بالمعلومات وإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة وهذا ما أدى إلى: (3)

- تحقيق نتائج معتبرة في مجال تخزين وتبادل المعارف والمعلومات، المجال الرئيسي لاقتصاد المعارف؛
- ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال على بروز وتطور مهن جديدة (كالتجارة الإلكترونية)؛

(1) عامر إبراهيم، قنديلجي، أسس إدارة المعرفة واستراتيجياتها التكنولوجية، جامعة قطر، ص ص 6-7.

ipac.kacst.edu.sa/eDoc/1428/164270_1.pdf (01/04/2018)

(2) TIC : Technologies de l'Information et de la Communication

(3) غردي محمد وبدواوي مصطفى، إستراتيجية تنمية للكفاءات البشرية في المؤسسات المصرفية في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة البليدة، ص ص 6-7
http://www.jps-dir.com/forum/uploads/10699/Dr._Badawi.rar (01/04/2018)

- دفعت المؤسسات إلى تبني نماذج جديدة للتنظيم من خلال الاستغلال الجيد لنشر وتوزيع المعارف والمعلومات.

1. مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال: لابد وان يتوفر فهم متكامل لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها المصدر الحيوي لتدفق المعرفة، وقبل التطرق لهذا التعريف، يتطلب الأمر أولاً تحديد مفهوم واضح للتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات:

يتصور الكثيرون من الناس أن مفهوم التكنولوجيا يتعلق بشكل أساسي في الأدوات والآلات التي تصنع. وهذا من حيث العلم يعد مفهوماً خاطئاً فالتكنولوجيا في حقيقة الأمر، هي العقل الإنساني الذي يفكر في كيفية إدارة الحياة نحو الأحسن من جانب، وفي كيفية المعرفة وتحويلها من جانبها النظري الساكن في مخيلة وعقل الإنسان إلى جانبها العملي، الذي يتمثل في الآلية والأدوات والمعدات التي يجب أن تقدم له خدمة أفضل من السابق من جانب آخر.⁽¹⁾

كما تقرر أيضاً: "بأنها مجموع التقنيات المتعلقة بمجال معين (وما يعنينا هو مجال المعلومات والاتصال)"، إذ أن هذا المجال المتميز لا يتضمن في الحقيقة تكنولوجيا واحدة فقط، ويعود السبب في ذلك إلى تعدد الدعائم المادية المساهمة في معالجة المعلومات من حيث إنتاجها، تخزينها، وبثها. لذلك نطلق عليها لفظ "تكنولوجيات".⁽²⁾

أما تكنولوجيا المعلومات فيمكن تعريفها بأنها:

ويشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات إلى مجموعة من العناصر والقدرات التي تستخدم في جمع البيانات والمعلومات وتخزينها ونشرها باستخدام تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات بسرعة عالية وكفاءة لإحداث شيء مفيد يساعد على تطور المجتمعات⁽³⁾، أي هي القدرة على استخدام الحاسوب وبرمجياته وشبكاته من أجل إنتاج معلومات، خبرات، ومعرفة.⁽⁴⁾ تعد تكنولوجيا المعلومات المصدر الحقيقي في تخزين وتحليل البيانات والمعلومات وكذلك المعرفة، من هنا نستنتج أن تكنولوجيا المعلومات تتعامل مع كل من البيانات والمعلومات والمعرفة، فتكنولوجيا المعلومات إذا هي البحث عن أفضل الوسائل والسبل التي تسهل الحصول على المعلومات التي تقودنا إلى المعرفة.

أما نظم المعلومات فيمكن تعريفها من الناحية القيمية على أساس أنها: نوع خاص من أنظمة العمل يستخدم تكنولوجيا المعلومات في جمع ونقل وتخزين واسترجاع ومعالجة أو عرض المعلومات التي تدعم واحداً أو أكثر من أنظمة العمل⁽⁵⁾. وبالتالي فإنه يعمل على توفير المعلومات التي يريدها المديرون لاتخاذ القرارات الخاصة بفعالية، بما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء وتحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة.

(1) الجاسم جعفر، تكنولوجيا المعلومات، دار أسامة، عمان، 2005، ص 47.

(2) سعيد عيمر، إشكالية إنتاجية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنشآت، الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، 14-15 مارس 2006، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل.

(3) أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات وأثرها في التنمية الاقتصادية، كلية تكنولوجيا المعلومات، جامعة اليرموك، الأردن، ص 2.

(4) رسلي جميل وسعد غالب، نموذج مقترح لدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على الاستخدام الأمثل للموارد في المنشأة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العلوم الإنسانية، جامعة العلوم التطبيقية، مجلد 6، عدد 2، 2003، ص 178-191.

(5) إبراهيم بخي، مطبوعة مقرر مقياس تكنولوجيا ونظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتصرف، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص 24.

أما ما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجملها⁽¹⁾، فيمكن القول بأنّ هناك العديد من الصعوبات التصورية الناجمة عن محاولة حصر مجال هذه التكنولوجيات، وبالتالي نجد أنّ التعاريف تتعدد من دراسة لأخرى، وتؤثر بكل تأكيد على النتائج المتحصل عليها. وهناك شبه إجماع على أنّ اعتبار هذه التكنولوجيات في مجملها يسهل من فهم تأثيرها، مع الاحتفاظ بتعريف شامل تدمج فيه التجهيزات المادية، البرامج والخدمات المعلوماتية (الداخلية أو الخارجية)، بعبارة أخرى كلّ رأس المال التنظيمي الذي تم إنشاؤه نتيجة تغيير نظام المعلومات.⁽²⁾

ويمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال "على أنها مختلف التجهيزات الضرورية لمعالجة المعلومات، خاصة الحواسيب والبرمجيات اللازمة لإيجاد المعلومات، جمعها، تخزينها، تسييرها، إرسالها، واسترجاعها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة والمتاحة".⁽³⁾

وتجدر بنا الإشارة في الأخير إلى مختلف التسميات التي مرّت بها هذه التكنولوجيات، فقد وُصفت في أول ظهور لها على أنّها التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال (NTIC)، ثم حُذفت كلمة الحديثة من التسمية لتصبح تكنولوجيات المعلومات والاتصال (TIC)، نظراً لانتهاء الحداثة عن هذه التكنولوجيات، بعد ظهورها ابتداء من منتصف السبعينات للقرن الماضي من خلال تسويق أول حاسوب عُرف باسم "Altair"، ثم بداية استخدام الانترنت في التسعينات من نفس القرن. وقد ظهرت مؤخراً بعض الأدبيات يستخدم مؤلفوها التسمية المختصرة تكنولوجيات المعلومات (TI).⁽⁴⁾

2. خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال: إن لهذه التكنولوجيات عدة خصائص ومميزات تميزها يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ . **التفاعلية:** حيث هذه التكنولوجيات سمحت بخلق نوع جديد من التفاعل الذي كان مفقوداً في السابق وهذا بين المؤسسة ومختلف أطراف محيطها الداخلي وكذا الخارجي.

ب . **اللامركزية:** ونجد هذه الخاصية خاصة في الانترنت، هذه الشبكة التي تجمع العديد من أجهزة الحاسوب عبر مختلف أنحاء العالم بشكل يجعل تعطل أحدها لا يؤثر على الإطلاق على الاتصال بالانترنت بمجملها.

ج . **قابلية الربط:** حيث يتم الربط بين مختلف الأجهزة الاتصالية دون إعطاء أدنى اعتبار للشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع.

د . **الحركية الدائمة:** وذلك عن طريق الأجهزة المحمولة.

هـ. **قابلية التحويل:** حيث كل ما هو إلكتروني يتم تحويله بصورة أبسط إلى مطبوع أو مقروء.

و . **مرونتها:** وإمكانية شيوعتها وانتشارها بصورة سريعة جداً.

ز . **عالميتها:** حيث أدت إلى خلق اقتصاد رقمي لا مركزي يتحكم في مختلف الأسواق الدولية ويجعل كل التدفقات سواء السلعية أو النقدية تتم أولاً إلكترونياً.

(1) تكنولوجيات المعلومات والاتصال هي تمثيل للجانب التكنولوجي لنظام المعلومات

(2) عبد المجيد بوعزة، تقنية المعلومات والاتصالات في الوطن العربي، ص306.

(3) جمال لعمارة، مالك علاوي، أثر استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال على تسيير الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول : أثر الانكسار. الرقمي شمال جنوب على تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بسكرة، 2007، ص2

(4) سعيد عيمر، مرجع سابق

إن كل هذه الخصائص وغيرها جعلت من هذه التكنولوجيات قوة اقتصادية هائلة وتنافسية رهيبة تتحدى كل القوات وتهاجم أي سوق ومهما كان، وذلك لمدة يتحكم فيها. هذه التطورات التكنولوجية والإعلامية والتي أصبحت هي الميزة الأساسية للعالم في الوقت الحالي قد أثرت وغيرت العديد من الممارسات الاقتصادية، حيث أن ظهور العديد من الابتكارات الإعلامية أثر بشكل ملموس على السلوك التنظيمي للمؤسسة، وكذا الهيكلية وظهرت ثقافة مؤسساتية معلوماتية جديدة، وأصبح العالم بأسره نتيجة لذلك يعيش في انتقال دائم على جميع المستويات من صناعي إلى إعلامي من تكنولوجيا ساكنة وجامدة إلى تكنولوجيا حركية وتبادلية، من اقتصاد وطني إلى اقتصاد عالمي، من هياكل سلمية إلى هياكل شبكية، من المركزية إلى اللامركزية، من ثقافة الحضور إلى ثقافة المشاركة⁽¹⁾.

وأكد Miche Godet¹ على أن الفرق في درجة التنافسية بين المؤسسات تعتمد وترجع أساساً على التحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال

3. أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد المعرفي: إن بداية حديثنا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دون غيرها من أنواع التكنولوجيا الأخرى هو بسبب ما أحدثه هذا النمط من تغييرات جوهرية في طبيعة العمل الإنساني وكذلك عمل المنظمات على اختلاف أنواعها، وتجيده للمعرفة في الوظائف المختلفة حيث يتمي هذا النمط التكنولوجي إلى عائلة تسمى التكنولوجيا ذات الغرض العام (General Purpose Technologies) حيث يكون الحاسوب هو المحور لهذه التكنولوجيا. إن قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحقيقية تمكن في قدرتها على إحداث تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد الوطني من خلال قابليتها على تشفير المعرفة وجعلها سهلة الاستخدام في جميع القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس بشكل إنتاجية عالية للفرد والمؤسسة والقطاع وكذلك تحسين لجودة المنتجات وخفض الكلفة وبالمقابل فإنها تجعل المهارات التقليدية متقدمة حيث أنها وعلى سبيل المثال دخلت في جميع نواحي الحياة اليومية للمجتمع فالسيارة وما تحتويه من تجهيزات ذات تكنولوجيا اتصالات وحاسوب وكذلك المصارف وشركات التأمين وغيرها من مرافق الحياة تحتاج إلى استخدام المعرفة والمهارات العالية بشكل متزايد ولا تكفي الخبرة التقليدية في مثل هذه الحالات⁽²⁾.

ومع أن البعض يعتقد أن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس إيجابياً دائماً في الاقتصاد بسبب خلق بطالة والاستغناء عن كثير من العاملين مثل حالة البريد الإلكتروني والاتصالات عبر الإنترنت التي أحدثت هزة كبيرة في شركات ووزارات الاتصالات إلا أن الأمر يمكن النظر إليه من جانب آخر وهو عدد الوظائف ومجالات العمل المتولدة من جراء إدخال هذه التكنولوجيا وكمثال على ذلك الحاسوب فقد استحدثت ملايين الوظائف في العالم التي ترتبط بشراء وبيع وصيانة وتشغيل أجهزة الحاسوب وشبكاتها وما ترتب على إدخال الحاسوب من افتتاح أقسام وكليات علمية ومعاهد تدريب وما تحتاجه من مدرسين ومعلمين وأمور أخرى ترتبط بالحاسوب. إن هذا الأمر يشير إلى أن الوظائف المستحدثة لا تقل عن تلك

(1) زابري بلقاسم وبن لحسن هواري، انعكاسات التكنولوجيا على الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، 14-15 مارس 2006، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل.

التي تم الاستغناء عنها نتيجة دخول التكنولوجيا الحديثة وبعبارة أخرى فإن الوظائف المعرفية قد حلت محل الوظائف التقليدية وهذا يجد ذاته دافع كافٍ للاهتمام بإدارة المعرفة والحرص على تراكم رأس المال المعرفي.⁽¹⁾ هناك العديد من القيود جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضرورة لا مفر لكسب درجة تنافسية كبيرة نذكر من أهمها:

- بإمكان هذه التكنولوجيات أن تساهم في إعادة ابتكار قطاعات زائلة أو في طريقها إلى الزوال؛
 - يجب الخضوع لطلبات الزبون خوفاً من الإقصاء؛
 - هي وسيلة للتنافس والإنفراد والتميز بين باقي المنافسين الأكثر قوة، ويؤكد D.Peter بأن مؤسسة الغد ستتشكل وتنظم عن طريق المعلومات؛
 - محاولة للإنفراد بالتميز والاختلاف عن طريق الخدمة؛
 - تزايد أهمية المعطيات غير المادية والحاجة الملحة لهذه التكنولوجيات؛
 - الوعي بضرورة تبني هذه التكنولوجيات رغم صعوبة قياس أثرها؛
 - إذا استراتيجية المعلوماتية للمؤسسة هي معرفة كيفية توحيد الأفكار المختلفة مع الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة.
- وما يفيدنا من كل هذا هو دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم العمليات في ظل اقتصاد المعرفة، حيث تستخدم إدارة المعرفة تكنولوجيا المعلومات لجمع وتدوين المعرفة وتحديد قيمتها، ونشرها وتمكينها لتصبح معرفة لعمليات الأعمال ولتكون أكثر جاهزية وإبداعاً لمنتجات عالية الجودة ومنافسا قويا في السوق.
- حيث تستفيد إدارة المعرفة من أنظمة تكنولوجيا المعلومات وبشكل خاص من الأنظمة التي تتحسس وتستجيب لبيئة المنظمة الداخلية والخارجية، وتخصص بشكل مباشر مهمات تعلم المؤسسة وإدارة المعرفة. وتلعب بيئة التنظيم دوراً كبيراً في تسهيل أو إعاقة استخدامات تكنولوجيا المعلومات في العمل من حيث النظم والقوانين والتعليمات ومستوى التكنولوجيا والاتصالات الرسمية وغير الرسمية.⁽²⁾

وقد اهتم الباحثون بأنظمة تكنولوجيا المعلومات التي تقدم الدعم إلى عمليات إدارة المعرفة وتقضي مجالات استفادة إدارة المعرفة من تطبيقات نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث تتعامل هذه التكنولوجيات بشكل فريد ومباشر مع وظائف التعلم التنظيمي وإدارة المعرفة فأنظمة عمل المعرفة، وأنظمة الذكاء الصناعي ونظم مساندة القرارات الجماعية، ونظم أتمتة المكتب يكون لها خصوصية في مجال إدارة المعرفة لأنها تركز على دعم العمل المعرفي وعلى التعريف بقواعد المعرفة المنظمة واقتناصها. ويمكن تقسيم المعرفة إلى أربعة أشكال هي:⁽³⁾

أ. معرفة المعلومة: تشتمل على معرفة الحقائق وهي أقرب ما تكون إلى معرفة المعلومات التقليدية، كمعرفة الحقائق الطبية من قبل الطبيب أو معرفة القوانين والشرائع من قبل المحامي وأمثالها.

(1) صالح مهدي العامري والطاهر محسن الغالي، رأس المال المعرفي: الميزة التنافسية الجديدة لمنظمات الأعمال في ظل الاقتصاد الرقمي، المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي، 26-28 نيسان 2004، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، ص ص 3-4.

(2) سناء عبد الكريم الخناق، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات إدارة المعرفة، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات، يومي 12 و 13 نوفمبر 2005، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، ص 257.

(3) غردي محمد وبدايي مصطفى، مرجع سابق، ص 2.

- ب. **معرفة العله:** وتشتمل على معرفة الأسباب وراء ظواهر وتكمن هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي ووراء الصناعة وإنتاج السلع المختلفة، وتتركز مصادر هذه المعرفة في وحدات التعليم والبحث والتطوير العام والخاص.
- ج. **معرفة الكيفية:** وتشير هذه المعرفة إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواء كانت هذه الأشياء هي إدارة الأفراد أو تشغيل العمليات أو تشغيل الأجهزة والآلات أو استخدامات التكنولوجيا المختلفة، وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكاً للشركات والمؤسسات ويحتاج الحصول على بعضها إلى آليات مختلفة ومعقدة ومكلفة.
- د. **معرفة أهل الاختصاص:** أو معرفة من يستطيع عمل شيء ما لا بد منها لتنفيذ هذا العمل بشكل سليم واقتصادي. وتفعيل الاقتصاد حالياً يحتاج لهذه المعرفة حاجة كبيرة. كما تسرع هذه المعرفة تنفيذ المشاريع تسريعاً أكيداً وسليماً.
- إن تعليم السيطرة على هذه الأنواع الأربعة من المعرفة يتم عبر وسائط مختلفة. "فمعرفة المعلومة" و"معرفة العلة" تؤخذان من الكتب والمؤسسات التعليمية والتدريبية ومن قواعد المعلومات. أما النوعان الآخران فلا يؤخذان كاملاً إلا بالممارسة. أداة هائلة في وضع المعرفة لكن توفير المعرفة وتحويلها إلى معلومات جعل من تكنولوجيا المعلومات في متناول العالم، خاصة وأن شبكات المعلومات مثل الانترنت وغيرها تجعل المسافات قصيرة والزمن مختصر والتكلفة بسيطة والتداول سهلاً. إن توفير المعرفة وتحويلها إلى معلومات رقمية يجعلها تتحول إلى سلعة تزداد أنواعها يوماً بيوم ويزداد دورها في الاقتصاد العالمي الذي يتحول إلى "اقتصاد المعرفة".⁽¹⁾

رابعاً: أنظمة عمل المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في عمليات إدارة المعرفة

- يقصد بأنظمة عمل المعرفة الأنظمة التي تعمل على توليد وابتكار معرفة جديدة مثل ابتكار عمال المعرفة لسلعة جديدة أو طرق عمل جديدة أو لتحسين الموجود منها، حيث يجزأ عمل المعرفة إلى عدة حقول متخصصة كل حقول يمتلك تشكيلة متخصصة من أنظمة عمل المعرفة لدعم العمال في ذلك الحقل، والحفاظة على استمرار تجديد المعرفة، والعاملون في المجال المعرفي يمكن أن يقوموا ثلاث أدوار مهمة وحساسة للمنظمة وللإدارة العاملة فيها، وهي:⁽²⁾
- يعملون على تحديث المعرفة المتوفرة في المؤسسة وبموازاة التطورات التي تحدث في العالم الخارجي للمؤسسة، وفي كل مجالات التكنولوجيا؛
 - يقومون بخدمات وأدوار استشارية داخلية، وبما له صلة بمجال معرفتهم، وكذلك التطورات والمتغيرات الحاصلة، والفرص المتاحة؛
 - يقومون بأدوار الوكالات والجهات التقويمية في التغيير والمبادرة وتحسين التغييرات في المشاريع.

وفيما يلي بيان لهذه الأنظمة وما تقدمه تكنولوجيا المعلومات والاتصال لإدارة المعرفة:⁽³⁾

1. **التكنولوجيا المساندة لتوليه المعرفة:** ينبغي على نظم عمل المعرفة أن تؤمن للعاملين في المجال المعرفي الوسائل والأدوات المتخصصة التي يحتاجونها، مثل رسومات ذات قدرات عالية، وأدوات تحليل مناسبة، وأدوات إدارة الوثائق والاتصالات، كما أن هذه النظم والأدوات تتطلب قوات حاسوبية كبيرة لغرض التعامل معها ومع تعقيدات الرسومات فيها، أو الحسابات المعقدة الضرورية لعدد من العاملين في المجال المعرفي، مثل الباحثين العلميين، ومصممي

(1) محمد مراياتي، اقتصاد المعرفة: تكنولوجيا المعلومات والتعريب، بيروت، 2008، ص6.

<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Studies/1012.pdf> (01/04/2018)

(2) العلي عبد الستار وآخرون، مدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة، عمان، 2006، ص192.

(3) توفيق سريع ياسر، تكامل إدارة المعرفة والجودة الشاملة وأثره على الأداء، جامعة دمشق، 2006.

الإنتاج، والمحللين الماليين. حيث أن العاملين في المجال المعرفي يركزون على المعرفة من العالم خارج المؤسسة، لذا فإن مثل هذه النظم والأدوات المستخدمة ينبغي أن تسهل لهؤلاء العاملين سرعة وسهولة الوصول إلى قواعد البيانات. يشير London إلى أن من أنظمة عمل المعرفة الأكثر تخصصاً والتي تصمم بشكل خاص لترويج أفكار وتوليد المعرفة هي:

أ . نظم التصميم بمساعدة الحاسوب: تعطي هذه النظم الأدوات المتخصصة التي يحتاجها عمال المعرفة كالرسوم البيانية المتقدمة، أدوات التحليل، أدوات إدارة الوثائق والاتصالات، وتحتاج هذه الأنظمة إلى قوة حاسوبية مهمة من أجل الحل السريع للرسوم البيانية المتقدمة أو الحسابات المعقدة الضرورية لعمال المعرفة، كالباحثين العلميين، مصممي المنتجات والمحللين الماليين، وتصمم محطات عمل المعرفة غالباً لمهام متخصصة في الأداء فالتصميم الهندسي لمهندس يتطلب محطات عمل تتطلب رسم تصاميم تختلف تماماً عن محطات عمل المحلل المالي.

ب . أنظمة الواقع الافتراضي: تتيح تطبيقات الواقع الافتراضي تجربة مختلفة في التفاعل البشري مع الحاسوب عبر تكنولوجيا حاسب متطورة، ويقصد بالواقع الافتراضي: « ذلك النوع من البيانات الحاسوبية الذي يعمل على غمر المستخدم في بيئة اصطناعية افتراضية، ذات ثلاثة أبعاد والتخاطب بها والتأثير يعاد ذلك بالزمن الحقيقي وتستخدم تطبيقات هذه الأنظمة في صنع التصاميم، المجالات الطبية، الإظهار العلمي والتصميم عن بعد وغيرها من التطبيقات الآخذة بالتزايد والتي تتوصل يومياً إلى ابتكارات جديدة تفتح آفاقاً جديدة للمعرفة الإنسانية.

ج . محطات عمل الاستثمار: من أبرز أمثلتها (محطات العمل المالية) التي تستخدمها شركات الصناعة العالمية المتخصصة لتسهيل التعامل مع المعرفة المتعلقة بالوكلاء المتعاملين وإدارة المحافظ الاستثمارية.

2. التكنولوجيا المساندة للحصول على المعرفة: تعبر عن الجهود المبذولة لتطوير النظم المعتمدة على الحاسوب، والتي نذكر من بينها:

أ . نظم الذكاء الصناعي: حقل الذكاء الصناعي يشير إلى الجهود لتطوير نظم المعلومات الحوسبة بطريقة تستطيع أن تتعرف فيها وتفكر بأسلوب مماثل للبشر، نظم تستطيع أن تتعلم اللغات. وإنجاز مهام فعلية وتنسيق متكامل، أو استخدام صور وأشكال إدراكية لترشيد السلوك المادي⁽¹⁾، وتفصيل أكثر: الذكاء الصناعي هو المحاولات والجهود المبذولة في تطوير نظم المعلومات الحوسبة، على مستوى الأجهزة والبرمجيات، بطريقة تجعلها تتصرف كالإنسان. ومن هذا المنطلق فإن الذكاء الاصطناعي عبارة عن تطبيق أساليب متطورة في برمجة الحاسوب بغرض دفعه للقيام بأعمال الإنسان، وتقديم استنتاجات تشابه. وقد تبلورت تطبيقات الذكاء الصناعي في مجال إدارة المعرفة من خلال:⁽²⁾

- **النظم الخبيرة:** إن النظام الخبير هو التطبيق الأوسع للذكاء الصناعي في مجال محدد وهو برنامج كمبيوتر مصمم لنمذجة الخبرة الإنسانية في حل المشكلات، بمعنى آخر يركز النظام الخبير على معرفة الخبير الإنساني، وتفكير وإدراك الخبير أو على طريقته في تعقيل الأشياء إن صح التعبير ولكي يستطيع النظام الخبير إنجاز هذا الهدف لا بد أن يكون لدى النظام كل من قاعدة المعرفة وآلة الاستدلال، تحتوي قاعدة المعرفة على المعرفة المتخصصة في مجال الخبرة المتراكمة التي يقوم بتجهيزها الخبير أو مجموعة الخبراء، وتشمل هذه المعرفة المتخصصة على الحقائق، والقواعد، والمفاهيم،

(1) ياسين سعد غالب، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 10.

(2) المرجع السابق، ص 11.

والعلاقات، أما آلة الاستدلال هي معالج معرفة يقوم بمقاربة المعلومات المتاحة من المشكلة المعطاة مع المعرفة المخزنة في قاعدة المعرفة واشتقاق الاستنتاجات والاقتراحات المفيدة.

- **الشبكات العصبية:** إن الشبكات العصبية هي أنظمة محوسبة ذكية تعتمد مدخلا خاصا يقوم على محاكاة آلية معالجة المعلومات في الأنظمة العصبية البيولوجية (كالدماغ) وتعرف بأنها: نموذج رياضي للعقل البشري الذي يحاكي طريقة تداخل الأعصاب لتشغيل البيانات والتعلم من الخبرة، كما أنها نظام برمجة محوسبة تعمل على أساس تقليد الدماغ البيولوجي في معالجة المعلومات. وعلى عكس النظم الخيرة تحتاج الشبكات العصبية مهندسي معرفة لأنها لا تقوم على تقنية نمذجة المعرفة الإنسانية أو الذكاء الإنساني، ولا تنشئ حلولاً مبرمجة أيضاً.
- **نظام المنطق الضبابي (المبهم):** تتكون تقنية المنطق الضبابي من مجموعة مختلفة تضم مفاهيم وتقنيات التعبير أو الاستدلال للمعرفة غير المؤكدة، المتغيرة أو غير المجسدة تماماً في الواقع، لهذا فإن المنطق الضبابي يقوم على الاحتمالية أي البحث عن مستويات متعددة من الصحة.
- **الخوارزميات الجينية:** هي مجموعة من التعليمات التي تكرر لحل المشكلة وتشير كلمة (Gwnetic) إلى سلوك الخوارزميات التي يمكن أن تشبه العمليات البيولوجية للتطور، والهدف الأساسي للخوارزميات الجينية هو تطوير نظم توضح التنظيم والتطبيع الذاتيين على الأساس الواحد للكشف على البيئة بطريقة تشبه الكائنات البيولوجية ويوفر تحقيق مثل هذا الهدف إمكانية خاصة في تمييز الأنماط، والتصنيف، أي أن النظام يصبح قادراً على أن يتعلم كيف يتأقلم مع المتغيرات.

3. **التكنولوجيا المساندة لخص المعرفة (نظم قاعدة المعرفة):** تحتوي قاعدة المعرفة على مجموعة من المعارف والخبرات المرتبطة بمجال معرفي معين وتم تطوير قاعدة مستقلة لكل مجال معرفي لتمثل الخبرة التي اكتسبت من العمل والبحث في مجال معين على أن تتضمن القاعدة أكبر قدر من المعرفة يمكن الحصول عليه في المجال المحدد، وهناك أساليب عديدة لتمثيل معرفة الخبراء مثل القواعد والحقائق والأطر. ويجب التمييز بين قاعدة معرفة المؤسسة وقاعدة معرفة النظم الخيرة إذ أن قاعدة المعرفة التنظيمية تكون أكثر اتساعاً وعمومية وتحتوي على المعرفة المجمعة والمكدسة لحل مشاكل متعددة من ذلك يمكن القول بأن تمثيل المعرفة في قاعدة البيانات يأتي بعد الحصول عليها من الخبراء والمصادر الموثوقة وبطريقة يمكن فهمها ثم ترجمتها إلى قواعد أو إلى صور أخرى من تمثيل المعرفة.⁽¹⁾

4. **التكنولوجيا المساندة للمشاركة بالمعرفة (نظم مساندة القرارات الجماعية):** تحتاج المؤسسات إلى دعم أعمال الجماعات الرسمية وغير الرسمية العاملة لديها والتي تكون تجاربها مصدر مهم لخبرات المؤسسة، والتي يمكن أن يطلق عليها نظم مساندة القرارات الجماعية النظم التي تعمل على دعم وإسناد عملية اتخاذ القرارات بالمشاركة وبحضور العقل الجماعي لصنع القرار.

ومن أنظمة تقانة المعلومات المستخدمة في المشاركة الجماعية ما يلي:⁽²⁾

- **البرمجيات الجماعية:** التي هي عبارة عن برمجيات تؤمن وتجهز الوظائف والخدمات التي تدعم النشاطات التعاونية لأعمال المجموعات. والبرمجيات الجماعية هذه تشتمل على برمجيات لكتابات المجاميع وتعليقاتهم، والمشاركة بالمعلومات،

(1) العلي عبد الستار وآخرون، مرجع سابق، ص71.

(2) ياسين عبد الغالب، مرجع سابق، ص44.

- والاجتماعات الالكترونية، والجدولة، والبريد الالكتروني، وشبكة تربط الأعضاء في المجموعة من خلال عملهم في مواقعهم المختلفة وعلى حواسيبهم المكتبية حيث غالبا ما يكونون موزعين على مواقع متباعدة.
- الانترنت: والأدوات المستخدمة، مثل البريد الالكتروني، ومناقشات مجموعات الأخبار، وجدولة مجموعات الأخبار، ونشر الويب، وكذلك مؤتمرات من نقطة إلى أخرى التي تعرض بدائل تكلفة منخفضة عن البرمجيات الجماعية الخاصة.
- برمجيات الفريق: وهي أدوات برمجية تجارية تجعل من الشبكة الداخلية الانترنت، أكثر نفعا في العمل كفريق. فبرمجيات الفريق تشتمل على تطبيقات من خلال الانترنت لغرض بناء عمل فريقي، والمشاركة بالأفكار والوثائق، العصف الذهني، وحفظ وثائق القرارات المتخذة أو المفروضة من قبل أعضاء الفريق، لغرض الاستخدامات والمراجعات المستقبلية.
- أدوات مؤتمرات الويب: هناك عدد متزايد من المنظمات والشركات تستخدم أدوات المؤتمرات الويب لكي يوفر لقاءات ومؤتمرات، وعروضا على الخط المباشر. ومؤتمرات الويب هذه والبرمجيات التعاونية التي تقدمها تجهز بطاولة افتراضية للمؤتمر، حيث يتمكن المشاركون من عرض ومراجعة وتعديل الوثائق والشفافيات، والمشاركة بأفكارهم وملاحظاتهم باستخدام وسيلة الدردشة أو، الهاتف أو الفيديو.
- 5. تكنولوجيا المساندة لتوزيع المعرفة (أنظمة المكاتب): تشير نظم المكاتب إلى كل تطبيقات نظم المعلومات الحوسبة لأتمتة المهام والواجبات التي تنجز في المكاتب الإدارية بهدف زيادة الإنتاجية الإدارية وتحقيق الجودة الشاملة، وتحسين فعالية الاتصالات والمعلومات داخل المكتب، وبين المكتب والبيئة التنظيمية الداخلية، وبين المكتب والبيئة الخارجية. ومن بين تطبيقات نظم المكتب التي تساعد في توزيع المعرفة نجد:⁽¹⁾
 - معالج الكلمات: يعرف معالج الكلمات بأنه مجموعة من المكونات المادية للحاسوب والبرمجيات التي تقوم بإنشاء النصوص الكتابية والقدرة على عرضها من خلال الشاشة وتصحيحها وتخزينها على وسائط التخزين واسترجاعها وتشغيلها وطباعتها، والتي تساعد في إعداد التقارير، قوائم الأسعار، الإجراءات، إضافة إلى المساعدة في الاتصالات بين المنظمات بعدد من النسخ المطبوعة.
 - الناشر المكتبي: أصبحت برامج النشر المكتبي الوسيلة الوحيدة العلمية السهلة لوضع مستندات ووثائق يمتزج فيها النص مع الرسوم والصور، وتقدم إمكانات كبيرة للبحث والاسترجاع وسرعة الوصول إلى البيانات المطلوبة وتوفير سهولة كبيرة في تحديد البيانات والمعلومات والمعرفة في إرسال وتوصيل الوثائق إما عن طريق الشبكات أو الأقراص الممغنطة.
 - التنظيم الالكتروني للمواعيد: وتعبر عن استخدام شبكة الحاسوب في تخزين واسترجاع جدول المواعيد والارتباطات الخاصة بالمدير ومراجعتها وتعديله في أي وقت من خلال الوحدة الطرفية الخاصة بها، ويستخدم كوسيلة لتوصيل المعرفة إضافة إلى كونه منظم للوقت.
 - نظام إدارة الوثائق: ويستخدم لنقل صور الوثائق إلى أشكال رقمية ويستعمل في خدمة شبكة العمل لتحرير البيانات الرقمية في قرص التخزين الليزري والعمل على توفير المعلومات والمعرفة لمستخدميها الذين يتعاملون مع هذا النظام بالخطوات الطرفية. ويفيد هذا النظام بتصوير الوثائق التاريخية المهمة وتخزينها ومن ثم استرجاعها عند الحاجة إليها.

(1) سناء عبد الكريم الخناق، مرجع سابق، ص 254.

خامسا: البنوك الالكترونية كأحد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجال العمل المصرفي

ظهرت البنوك الإلكترونية على شبكة الانترنت منذ عام 1995 بشكل رسمي، ومعظم تلك البنوك متخصصة في الاستثمار على شبكة الانترنت، بدلا من الاعتماد على أكثر من جهة في تحويل الأموال، بالإضافة إلى صعوبة إدارة رأس المال بالطرق التقليدية. وبالتالي ظهرت البنوك الإلكترونية بقوة وازداد الاهتمام العالمي بها حتى وصل عدد مستخدميها بالملايين، حيث تتم جميع المعاملات المالية على شبكة الإنترنت عن طريق تلك البنوك، كما يستخدم تعبير أو مصطلح البنوك الإلكترونية أو بنوك الانترنت كتعبير متطور وشامل للمفاهيم الحديثة كمفهوم الخدمات المالية عن بعد، أو البنوك الإلكترونية عن بعد أو البنك على الخط أو البنك المنزلي أو الخدمات المالية الذاتية. وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وأنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريده الزبون، ويعبر عنه بعبارة أخرى الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان.

خاتمة

من كل ما سبق يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبحت من القوى المحركة لاقتصاد المعرفة، ففي الوقت الذي تميز القرن العشرين بالتقدم الهائل في مجال التصنيع والتكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيا المعلومات. فإنه يبرز في القرن الحادي والعشرين وبحسب العديد من المؤشرات مفهوم جديد يدعى بالاقتصاد المعرفي⁽¹⁾، وكل هذا يتطلب من المؤسسات والمجتمع ككل من أجل تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات لديها تأدية وظائفها في المجالات الأربعة للتعامل مع المعرفة أي:

- أ . توليد المعرفة: وذلك في مؤسسات البحث والتطوير وفي الجامعات، وهذا يتطلب قيام الدول برفع معدلات تمويلها ودعمها لهذه المؤسسات.
- ب . نقل المعرفة: وذلك من قبل الشركات المتقدمة، وكذلك مؤسسات التوثيق العلمي وشبكات نقل المعلومات ومؤسسات الترجمة، وكذلك عن طريق البعثات للاختصاصات المختلفة بقصد نقل المعرفة وتوطينها، يضاف إلى ذلك جهود التعاون الإقليمي والدولي بهذا القصد.
- ج . نشر المعرفة: فيكون بدعم دور التوثيق والإعلام العلمي، إضافة إلى برامج التوعية العلمية المختلفة، وكذلك توفير مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية والتجارية وغيرها، وتوسيع استثمار شبكات الحواسيب ومنها الانترنت وتشجيع انتقال العاملين من الجامعات ومراكز البحوث إلى الصناعة وبالعكس.
- د . استثمار المعرفة: وهي من أهم الوظائف التي يجب الاعتناء بها وذلك بتوفير المؤسسات الوسيطة بين جهات توليد المعرفة وفعاليات الإنتاج والخدمات مثل المؤسسات التكنولوجية ومثل المخابر الهندسية والهندسة العكسية ومثل دعم براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية وغيرها من الإجراءات.

(1) سلوى امين السامرائي، رؤيا تشخيصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي، 26-28 نيسان 2004، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، ص9

الاستنتاجات

- يؤثر النمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تأثيرا جذريا ومباشرا على إدارة المعرفة، ويفتح آفاق واسعة لتطوير المعرفة وتفعيلها؛
 - المعرفة أوسع وأشمل من أن تكون أصل مجرد يخضع لمعايير اقتصادية، ويقدم قيمة مادية قابلة للقياس. بل هي في الواقع نتاج تلاقح لأفكار، وخبرات، وسلوكيات، وثقافات، وقدرات فكرية؛
 - الأصول المادية تتقادم بالاستعمال، في حين المعرفة تتزايد قيمتها كلما زاد استخدامها. هذا ما يبرر الأهمية الاستراتيجية لها في تحقيق الميزة التنافسية في ظل ثورة المعلومات وتكنولوجياها، بتحويلها إلى مورد اقتصادي استراتيجي؛
 - مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اقتصاد المعرفة وتفعيلها وتأهيلها وتطويرها وإثرائها وتعزيزها والارتقاء بها ضمن بيئة تحكم أوضاعها الديناميكية؛
 - تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال بكافة أنواعها، وروافدها، وتطوراتها من الدعائم الأساسية التي تساهم في توليد، وتناقل، وتداول المعارف والمشاركة فيها، وتعزيزها، وتفعيل إدارتها من خلال إيجاد ذلك التجاوب والتناغم في تفاعلها وتوافقها؛
 - التوسع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات يساهم في تدعيم مجتمع المعلومات والمعرفة. فهي عصب عصر المعلومات وعصر المعرفة، كما تساهم بشكل واسع في تذليل الصعوبات التي تعترض تدفق المعلومات، ومعالجتها وتخزينها وتداولها في ظل الانفجار الهائل للمعلومات وتحت لواء ثورتها، فهي العمود الفقري للمعارف وإدارتها.
- التوصيات**
- تجهيز مختلف الإدارات على مستويات مختلفة بأجهزة كمبيوتر، وشبكات اتصال سهلة وربطها بالإنترنت وتفعيل دورها؛
 - التعاون مع الدول الأخرى الأكثر تقدما لإنشاء ونشر البرامج المعززة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارات؛
 - المتابعة المستمرة لحل المشاكل التي تعترض استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارة حتى لا تعوق عملها؛
 - استخدام تكنولوجيا المعلومات كوسيط في الإدارة لاكتساب الخبرات المباشرة، وخلق صورة واضحة وتدريب الموظفين المستقبليين على الممارسات الإدارية الالكترونية.

متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة – عرض تجارب دولية وتحديات الدول العربية

د.عبدوس عبد العزيز بن حدوامنة بن ميمون إيمان

مستخلص:

في ظل التغيرات الجديدة التي يعرفها العالم نجد اقتصاديات بلدان عديدة شهدت تطورات متسارعة حيث تسجل تحولاً من الاقتصاد المبني على الإنتاج إلى الاقتصاد المبني على المعلومات والمعرفة. بحيث أضحت المعرفة محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي، مما يتحتم على الدول التوجه نحو الاقتصاد المعرفي بشكل إجباري وليس اختياري بسبب دوره الحيوي في التنمية الاقتصادي. وما تهدف إليه هذه الدراسة هو إبراز أهم متطلبات التحول والاندماج في اقتصاد المعرفة وعرض تجارب عالمية في التحول للاقتصاد المعرفة، مع تبيان التحديات التي تواجه الدول العربية في الانتقال إليه.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، البحث والتطوير، التعليم، الإعلام والاتصال.

Abstract

This article tries to explain the meaning and the importance of knowledge economy, especially to the developing countries. Highlight the most important requirements for transformation and integration into the knowledge economy because of the vital role in economic development and Presenting global experiences and show Challenges facing Arab countries in moving to it.

Keywords: knowledge economy, research and development, education, information and communication.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم موجة من التحولات الواسعة وثورة هائلة من العلم والتقنية وحركية واسعة تطل كل شيء، أدت معها إلى خلق توجهات جديدة للاقتصاد قلبت المفاهيم والمصطلحات والممارسات التقليدية رأساً على عقب، لتحل محلها أخرى أكثر دلالة ونجاعة، فقد غزت تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلوماتية جل القطاعات الاقتصادية ومختلف مناحي حياة البشر، وأصبح التطور الذي يشهده العالم يعزى في أغلب الأحيان إلى ما تمتلكه كل دولة من معرفة، حيث أصبحت المعرفة هي السلاح الأكثر تميزاً في معركة التقدم والرقى. ولعل هذه التحولات سألغة الذكر قد أدت إلى إحداث طفرة في مجال علوم الاقتصاد، وغدت المعرفة العامل الرئيس خلافاً لعاملي العمل ورأس المال، فقد بدأت ما تسمى بثورة المعلومات في نهاية القرن العشرين بتشكيل معارف وأنشطة ومجالات جديدة في الاقتصاد العالمي، ومنذ ذلك الحين والتطورات مستمرة في إنتاج مجالات متعددة من الأنشطة الاقتصادية الجديدة التي نسبت إلى التحول الحديث في عوامل الإنتاج والابتكار، ومن أهم ما يميز ثورة المعلومات أن الموارد الاقتصادية الأساسية كالموارد الطبيعية ورأس المال والعمالة لم تعد مصدراً مهماً للإنتاج وفقاً لاصطلاح خبراء الاقتصاد وإنما هي المعرفة كقيمة التي ينبغي إيجادها وتطويرها من خلال الإنتاجية والابتكار كتطبيقات معرفية جديدة، كل هذا يندرج تحت مسمى اقتصاد المعرفة، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم المتطلبات الأساسية لإرساء الاقتصاد المعرفي وكيف يمكن مواجهة التحديات التي تعيق الدول النامية في تبني

هذا النظام ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود باقتصاد المعرفة ؟
- ما هي أهم سمات وركائز اقتصاد المعرفة ؟
- فيما تتمثل عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة ؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، سنتعرض إلى المحاور التالية:

- 1- ماهية اقتصاد المعرفة.
- 2- متطلبات التحول إلى الاقتصاد المعرفي وأهم ركائزه.
- 3- تجارب عالمية في التحول لاقتصاد المعرفة.
- 4- التحديات التي تواجه الدول العربية في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة.

1- ماهية اقتصاد المعرفة: يهتم اقتصاد المعرفة بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع النشاط المجتمعي، الاقتصاد، والمجتمع المدني، وهذا بغية تحقيق التنمية في مختلف المجالات. حيث تعتبر المعرفة الاستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات والتي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والتي توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها من طريق البيانات الخاصة بحالة معينة أو ظاهرة معينة⁽¹⁾.

فالمعرفة هي البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار أو مجمل البنى الرمزية التي يملكها الإنسان أو يمتلكها المجتمع في سياق دلالي وتاريخي محدد، وتوجه السلوك البشري فردياً ومؤسسياً في مجالات النشاط الإنساني كافة⁽²⁾، فهي ديناميكية تعتمد وتستلهم معانيها من الأفراد، بحيث تكون ذات طبيعة ضمنية وتتحول إلى معرفة صريحة ومكتوبة عند إعادة تكوينها وإنتاجها.⁽³⁾ ومنه فإن المعرفة يمكن تطويرها من خلال الممارسة أو اكتسابها عن طريق التكوين الأكاديمي، حيث أن درجة ومستوى التعليم عادة ما يكون مؤشراً لوجود معرفة أو معرفة متخصصة.⁽⁴⁾

بينما يقصد بالمعرفة اقتصادياً وحسب Jackson & Sawyers 2001 البيان DATA يصبح معلومة information عندما ينظم، يلخص، يعالج وتصبح المعلومة معرفة Knowledge هنذا تشارك وتستثمر في إضافة قيمة للمنظمة. أما اقتصاد المعرفة هو اقتصاد يخلق المعرفة وينشرها ويستخدمها لتعزيز التنمية، وهو لا يعني سوى صناعات التكنولوجيا العالية أو تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). إنما له مفهوم أوسع وهو كيف يسخر أي اقتصاد ويستخدم المعارف الجديدة والقائمة لتحسين إنتاجية الزراعة والصناعة والخدمات وزيادة الرفاه العام⁽⁵⁾.

وقد ظهر مصطلح الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة لأول مرة في الخمسينيات عندما بدأ الباحثون يلاحظون التطور التصاعدي لقطاعات جديدة في الدول المتقدمة صناعياً على حساب قطاعي الزراعة والصناعة. هذه القطاعات الجديدة وصفت حينها بالنواة لاقتصاد جديد أو كما أطلق عليها في ذلك الوقت مصطلح "مرحلة ما بعد الصناعة". وهناك عدة تعريفات للاقتصاد الجديد إلا أن أهمها تعريف كل من فيرتز ماكلوب وتعريف مارك يوري بورات لاقتصاد المعرفة والذي

(1) فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، جدارا للكتاب الحديث، طبعة 1، 2007، ص 7.

(2) محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 18.

(3) سوزان وليد عبد القادر، أثر البنية التحتية لإدارة المعرفة في تطوير رأس المال الفكري: دراسة الدور الوسيط لعمليات إدارة المعرفة (دراسة ميدانية على المستشفيات الأردنية الخاصة)، مذكرة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014، ص 14.

(4) Sid Ahmed Benraouane, Le Management des ressources humaines, Office des publications universitaires, Alger, 2010, P.53.

(5) Carl Dahlman, Anuja Utz, INDIA AND THE KNOWLEDGE ECONOMY LEVERAGING STRENGTHS AND OPPORTUNITIES, printed by Rosewood Drive, USA, 2005, p19.

يتضمن طبيعة التحولات الاقتصادية التي تشير إلى دخول الدول المختلفة في اقتصاديات المعرفة. ويشير الإطار إلى هذين التعريفين باستفاضة.

يشير تعريف النمساوي فيرتز ماكلوب إلى أن الاقتصاد الجديد هو الاقتصاد المبني على المعرفة والذي تفوق فيه أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد حدث ذلك في الولايات المتحدة في عام 1959 عندما فاقت أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في القطاعات الأخرى وقد أشار ماكلوب إلى وجود خمسة قطاعات اقتصادية أساسية في إطار الاقتصاد المعرفي وهي: التعليم، البحث والتطوير، الاتصالات، المعلومات، خدمات المعلومات.

ومن جهة أخرى، يشير تعريف مارك يوري بورات بأن الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي تلعب فيه القطاعات التي تستخدم وتنتج المعلومات الدور الأساسي في الاقتصاد في مقابل القطاعات التقليدية والتي تشكل فيها عمليات استخدام المواد الخام والطاقة الدور الأساسي في توليد الناتج مثل الزراعة والصناعة. ووفقاً لهذا التعريف يعتبر الاقتصاد اقتصاداً معرفياً أو معلوماتياً عندما تفوق أعداد العمالة في القطاعات المعلوماتية العمالة في القطاعات الاقتصادية الأخرى وقد حدث ذلك في عام 1967 في الولايات المتحدة عندما بلغت نسبة العمالة في القطاعات المعلوماتية نسب 53٪ من إجمالي العمالة. كما تعرف اقتصاد المعرفة أنها نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع النشاط المجتمعي، الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح لهذه القدرات.⁽¹⁾ كما يعرف أيضاً على أنه إحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة.⁽²⁾ وترى منظمة التعاون والتنمية أن اقتصاد المعرفة يرتبط كثيراً بسيئاريوهات المهارات العالية، والأداء الرفيع، والقيمة العالية المضافة، باعتباره وسيلة للشركات والدول للمنافسة في اقتصاد معولم.⁽³⁾

2- متطلبات التحول إلى الاقتصاد المعرفي وأهم ركائزه

2-1- متطلبات التحول إلى الاقتصاد المعرفي : إن الإقلاع المعرفي والتحول من اقتصاد مادي إلى اقتصاد لا مادي يقوم على رأس المال البشري، يتطلب شروطاً أساسية من أهمها إقامة بنية تحتية تكنولوجية خاصة تقانات الاتصال والإعلام، والاستثمار في الرأسمال البشري.

2-1-1 تقانات الإعلام والاتصال: يعود الفضل في انتشار المعلومات بشكل كبير إلى وجود التكنولوجيات مثل الحواسيب وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائط الإعلام الإلكترونية، حيث ترتبط المعلومات ارتباطاً وثيقاً بتطور التكنولوجيات في البداية كانت مع أجهزة الكمبيوتر ولاحقاً مع شبكة الانترنت حيث وضعت لتحسين معالجة المعلومات، وتقديم طرق جديدة لجمع وإدارة المعلومات⁽⁴⁾. مما لاشك فيه أصبح الإعلام والاتصال يمثل البنية التحتية لبلد ما والعامل الأهم في تحديد قدرته على الانتقال إلى الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة.

(1) الهاشمي عبد الرحمن، العزراوي فائزة، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2006، ص ص 25-26.

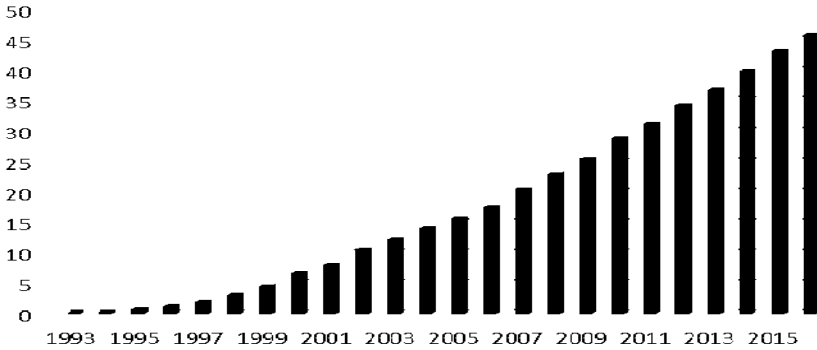
(2) هاشم الشمري، نادية الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء، عمان، طبعة 1، 2008، ص 14.

(3) إبراهيم بن عبد الله الرحبي، اقتصاد المعرفة - البديل الابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة (سلطنة عمان نموذجاً) -، الطبعة الأولى، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2012، ص 75.

(4) Kenneth E. Corey, Mark I. Wilson, Urban and Regional Technology Planning, published by Routledge, USA, 2006, p18.

فالتقنيات الرقمية - الإنترنت والهواتف المحمولة وكل الأدوات الأخرى لجمع المعلومات وتخزينها وتحليلها وتبادلها رقميا - حققت انتشارا سريعا. حيث بلغ عدد الأسر التي تملك هاتفا محمولا في البلدان النامية أكبر من عدد الذين تتوفر لهم الكهرباء أو المياه النظيفة، ونحو 70 في المائة من أفقر خمس السكان بالبلدان النامية يمتلكون هاتفا محمولا. وزاد عدد مستخدمي الإنترنت أكثر من ثلاثة أمثاله خلال عشرة أعوام، من مليار شخص عام 2005 إلى ما يقدر بنحو 2.3 مليار في نهاية عام 2015⁽¹⁾.

الشكل رقم 01 : الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان) في العالم



المصدر: بيانات من البنك الدولي

وما يوضحه الشكل أعلاه ارتفاع متزايد في نسبة السكان الذين يستخدمون الانترنت في العالم، حيث تستحوذ كوريا الجنوبية على أعلى معدل لانتشار النطاق العريض في المنازل حسب آخر تقرير للجنة النطاق العريض التابعة للأمم المتحدة، وذلك بنسبة 98.8٪ من الأسر، تليها دولة قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنسبة 96٪ و95٪ و94٪ على التوالي، أما بالنسبة لمستعملي الانترنت فتحتل ايسلندا أعلى نسبة مئوية بنسبة 98.2٪، وفي المجموع هناك 91 بلدا يزيد فيها عدد السكان الذين يستعملون عن 50٪ وذلك مقارنة ب 79 بلدا في عام 2015. أما أدنى مستويات استخدام الانترنت حول العالم توجد في إفريقيا، إذ أن أقل من 3٪ من السكان يستخدمون الانترنت في عدد من البلدان تضم تشاد بنسبة 2.7٪، سيراليون 2.5٪، النيجر 2.2٪، إريتريا 1.1٪.

2-1-2 التعليم: تعتمد قدرة بلد ما على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون الأفراد والشركات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع. فالتعليم هو أحد أهم الاحتياجات الأساسية لأي دولة لذلك هو أحد أهم البنود التي ينفق عليها في ميزانيات الدول عموما، ومن بين أفضل الدول التي تنفق أكثر من غيرها من ميزانيتها السنوية على التعليم دولة زيمبابوي التي تنفق ما بين 10-12٪ من ميزانيتها السنوية على التعليم، تليها دولة بابوا غينيا الجديدة التي تنفق ما بين 8-10٪ من ميزانيتها الرئيسية على التعليم، ودولة المملكة العربية السعودية التي تنفق من ميزانيتها السنوية على التعليم ما بين 8.5-9٪، تليها دولة ناميبيا بحوالي 8٪، ومن ثم دولة سانت لوسيا التي تنفق حوالي 7.8٪، أما السويد فتتفق حوالي 7.5٪ من ميزانيتها على التعليم كل عام تقريبا، في حين تنفق الدنمارك ما نسبته 5-6٪ من ميزانيتها للإنفاق على التعليم، أما دولتي الصين والهند

(1)البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: العوائد الرقمية عرض عام، 2016، ص.2.

فتنق على التعليم حوالي 6.7٪ و6٪ على التوالي من ميزانيتها⁽¹⁾. ويوضح الشكل أدناه نسبة الإنفاق العالمي العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل رقم 02: يوضح الإنفاق العام على التعليم، إجمالي (٪ من إجمالي الناتج المحلي) بالعالم



المصدر: بيانات البنك الدولي

يوضح الشكل رقم (02) نسبة الإنفاق العالمي العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1999-2013، حيث قدرت نسب الإنفاق في حدود 4٪ خلال الفترة 1999-2004 لتتجاوز بعدها هذه النسبة خلال الفترة 2005-2013 وذلك راجع إلى تزايد الاهتمام بعنصر التعليم خاصة لدى الدول التي تسعى إلى الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية، ناهيك عن إدراك بعض الدول لمدى أهمية عنصر التعليم وجودته في فتح مجالات رائدة أمام تلك الدول.

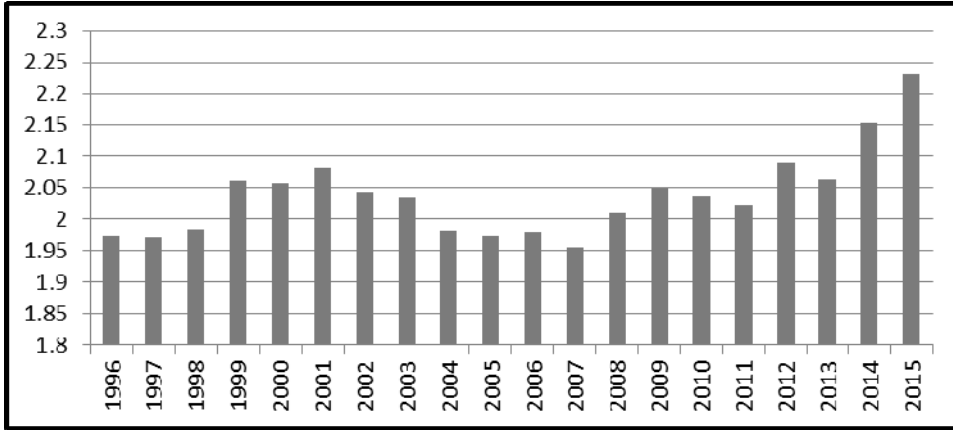
2-1-3 البحث والتطوير: تنتشر في اقتصاديات المعرفة مخابر البحث والتطوير، وتولي لها الحكومات والخواص والقطاع الثالث بالغ الاهتمام باعتبارها القلب النابض للتقدم التكنولوجي. وبصورة تدريجية أصبح البحث والتطوير، خاصة في البلدان الصناعية، يشكل أهم جوانب التطور التكنولوجي فيها، ذلك لأنه يمثل وسيلة لتوسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية الإبداع. كما يؤدي إلى زيادة عائد الاستثمارات المادية والبشرية⁽²⁾. ومن بين أكثر الدول إنفاقاً على البحث والتطوير تأتي الوم أ في المراتب الأولى بين دول العالم حيث دائماً ما تسعى لاستقطاب الكثير من العلماء من جميع أنحاء العالم باختلاف هويتهم، ويقومون بتوفير مختلف السبل والظروف المحيطة بذلك الشخص من خلال تحقيق كل متطلباته من الأمور العلمية والشخصية أيضاً كي يستطيعون الاستفادة منه بقدر المستطاع للحصول على نتائج علمية في مجال البحث العلمي والتطوير في شتى أمور الحياة، والجدير بالذكر أن الوم أ تنفق ما نسبته 2.8٪ من إجمال الناتج المحلي للبلاد. ومن ثم تأتي الصين في المرتبة الثانية في الإنفاق في قطاع البحث العلمي والتطوير بنسبة تصل إلى 2٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. أما عن اليابان فهي تحتل المرتبة الثالثة عالمياً حيث تنفق ما نسبته 3.4٪ من إجمالي الناتج المحلي، تليها ألمانيا التي تعد من أقوى الدول الأوروبية صناعياً حيث دائماً ما تسعى الجهات المعنية في الحكومة بتوفير جميع المتطلبات الأساسية واللازمة لتقدم وتفوق المؤسسات العلمية في البلاد، حيث يعد الراتب الشهري لوظيفة المعلم أعلى راتب من بين باقي الوظائف والمهن، فألمانيا تنفق ما نسبته 2.9٪ من إجمالي الناتج المحلي على البحث والتطوير. أما عن كوريا الجنوبية فهي تحتل المرتبة الخامسة

(1) أفضل الدول إنفاقاً على التعليم، على الموقع الإلكتروني <https://www.almrsal.com/post/212452> ، يوم 20 / 11 / 2017.

(2) كمال منصور، عيسى خليف، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، ص 56.

عالمياً إنفاقاً في قطاع البحث العلمي والتطوير، إذ يتم تخصيص ما نسبته 3.6٪ من إجمالي الناتج المحلي . ويجب التنويه إلى أن الكيان الصهيوني يحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث الإنفاق على البحث والتطوير ولكن يصعب علينا الاعتراف به كدولة.

الشكل رقم 03: يمثل نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي بالعالم



المصدر: بيانات البنك الدولي.

ويوضح الشكل أعلاه نسب الإنفاق العالمي على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1996-2015، ويرجع هذا التباين في النسب إلى اختلاف قدرة الدول على الإنفاق على البحث والتطوير وإلى اختلاف مدى الأهمية التي تمنحها كل دولة لهذا المجال، وقد شهدت هذه النسب ارتفاع محسوس خاصة خلال سنتي 2014 و2015 حيث بلغت 2.15٪ و2.23٪ على الترتيب.

2-2 ركائز إطار البنك الدولي لاقتصاد المعرفة: يهدف هذا الإطار إلى خلق وتطوير إقتصادات فعالة قائمة على المعرفة، تكون مستدامة وقادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تقييم درجة استخدام المعارف في الاقتصاد، ومستوى جودتها، ودرجة تكيفها وملاءمتها مع الاحتياجات المحلية لكل دولة⁽¹⁾.

2-2-1 التعليم والتدريب:

✓ مراجعة سياسات واستراتيجيات التعليم لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة القطاعات التعليمية والتدريبية وإعادة النظر بأنظمة التعليم بحيث تصبح أكثر تمحوراً حول الطالب وحاجاته وتقوم على مبادئ التعاون والتفاعل معه؛

✓ إعطاء الأولوية لتعزيز نوعية التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مع ضمان مواكبة مخرجات التعليم في هذه المجالات مع احتياجات الصناعة وأنشطة الابتكار التكنولوجي في إطار اقتصاد المعرفة، وهذا ما يتطلب تطوير البرامج التعليمية وتحديثها وفقاً للتطورات التكنولوجية ولبرامج التعليم الدولية؛

✓ تعزيز قدرات نظام التعليم العالي والتعليم المستمر لمواجهة الزيادة في مستويات الطلب على العمالة التي يحتاجها الاقتصاد المعرفي عن طريق توفير الأعداد اللازمة لنمو الأنشطة المعرفية دون التضحية بمستويات جودة التعليم؛

✓ ضرورة تعليم السكان للغات الحية لتمكينهم من الاطلاع المستمر لما يستجد واكتساب طرق ومكونات معرفية جديدة.

(1) الاسكوا، رؤية مقترحة لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص8.

2-2-2 البنية التحتية للمعلومات

✓ يعتبر تأمين بنية تحتية ديناميكية للمعلومات والاتصالات، أمر ضروري لتسهيل التواصل الفعال ونشر المعلومات والعمل عليها؛

✓ تعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، الأرضية الصلبة التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة على المعرفة؛
✓ تتألف عناصر هذه الركيزة من أدوات المعلومات والاتصالات من حيث الهواتف التقليدية، والمحمولة، والحاسبات الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، والتي تعد معياراً على مقدار توظيف تكنولوجيا المعلومات في الدخول إلى الإنترنت، أو التطبيقات الميدانية؛ كذلك، يؤخذ بعين الاعتبار مستوى انتشار خدمات الحكومة الإلكترونية، وحجم الإنفاق على البنية التحتية للمعلومات.

3-2-2 بيئة اقتصادية وتنظيمية مواتية توفير نظام اقتصادي وتنظيمي يساعد على نشر، وتوليد، واستخدام المعارف والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع ريادة الأعمال بما يساعد على الانتقال إلى اقتصاد المعلومات.

تضم عناصر هذه الركيزة جملة من المتغيرات تنطوي تحت محورين رئيسيين
✓ العوائق ذات الصلة بدرجة التنافسية القائمة في السوق، ومستوى التنظيم الذي يعد مقياساً لحالات سياسات السوق التي تحاول التحكم بالأسعار، والمحددات التي تعتمد في مجالات التجارة الخارجية، وآليات التطور في التجارة والأعمال، بما يشمل بيئة نقدية ملائمة، معدلات مواتية للدخار والاستثمار، سياسات لتشجيع المنافسة، سياسات لحماية الملكية الفكرية، وغيرها من العوامل الاقتصادية الأخرى المحفزة للنمو؛
✓ دور القوانين والتشريعات السيبرانية التي تعد مقياساً لمقدار الثقة التي يعدها العميل مؤشراً على قدرته على العمل والاستثمار في هذه البيئة الرقمية.

4-2-2 منظومة الابتكار: تعتمد هذه الركيزة على مدى تطور شبكات البحث العلمي والابتكار في الدولة للاستفادة من المخزون المتزايد من المعارف العالمية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، وخلق معارف جديدة، وذلك من خلال انتشار مراكز البحوث والمؤسسات الخاصة وجامعات المجتمع المحلي العاملة في مجال البحث والتطوير والابتكار؛
✓ تقاس متغيرات هذا المحور بعدد الباحثين لكل مليون نسمة، وبراءات الاختراع التي تسجل بواسطة الباحثين، وعدد البحوث والمقالات العلمية المنشورة في مجالات العلوم الصرفة، والتقنيات التطبيقية. ويضاف إليها حجم الاستثمارات المخصصة لأنشطة البحث والتطوير في كل من القطاع الحكومي والخاص.

شكل رقم 04: ركائز إطار البنك الدولي لاقتصاد المعرفة



المصدر: الاسكوا، رؤية مقترحة لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص 05

3- تجارب عالمية في التحول إلى اقتصاد المعرفة

3-1- التجربة الفنلندية: أصبحت المعرفة واحدة من أهم القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن لفنلندا أن تُعد مثلاً للبلدان الصغيرة التي تمكّنت في وقت قصير من تحويل اقتصاداً كان يعتمد سابقاً على الثروات الطبيعية إلى اقتصاد المعرفة. وفي أوائل التسعينات من القرن الماضي كان اقتصاد فنلندا في حالة يرثى لها حيث أن نسب البطالة تجاوزت الـ 15 بالمائة والناتج المحلي الإجمالي تراجع بنسبة تتخطى الـ 10 بالمائة. وفي خلال العشر سنوات التي امتدت من منتصف لتسعينات إلى بداية القرن الـ 21 شهد الاقتصاد الفنلندي تحولاً سريعاً جعل منه الاقتصاد الأكثر تخصصاً عالمياً بحقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما أنه وفي نفس الفترة وضع على رأس قائمة مؤشر التنافسية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالم. والجدير بالذكر أن فنلندا حققت اقتصاد المعرفة باعتمادها أساساً على صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكن ذلك يعني أن هذا النجاح حقق على حساب بقية مكونات هذا الاقتصاد ومن بينها الحوافز الاقتصادية والتعليم والابتكار وتأمين البيئة التمكينية ووضع استراتيجيات وسياسات ناجحة لتشجيع الابتكار وتحفيز البحث والتطوير. ويعتمد النموذج الفنلندي للابتكار والبحث والتطوير على الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتشبيك الكثيف بين الشركات والجامعات ومؤسسات البحوث، وعلى نظام عادل يؤمن ويعمم العلم على جميع طبقات المجتمع بحيث أن النسبة المئوية من الشعب التي تتراد مؤسسات التعليم العالي هي من بين الأعلى في العالم⁽¹⁾. وفي الجدول أدناه نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في دولة فنلندا خلال الفترة 1996-2006

الجدول رقم 01: يمثل نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي بفنلندا

السنوات	النسبة	السنوات	النسبة
1996	2,45455	2006	3,33017
1997	2,61702	2007	3,33833
1998	2,79542	2008	3,5418
1999	3,05417	2009	3,74943
2000	3,25192	2010	3,72797
2001	3,20765	2011	3,63639
2002	3,26376	2012	3,41594
2003	3,29278	2013	3,29266
2004	3,32495	2014	3,17663
2005	3,33762	2015	2,90474

المصدر: بيانات من البنك الدولي

وما نلاحظه من الجدول أن دولة فنلندا تنفق مبالغ كبيرة على البحث والتطوير تفوق 3٪ وهي نسبة جيدة تعكس مدى الاهتمام الكبير الذي توليه فنلندا لعمليات البحث والتطوير وما يفتحه من مجالات مستقبلية على جميع المستويات التقنية والاجتماعية والتي ستساهم في رفع مستوى التقنية السائد الاقتصاد وتحسين الانتاجية وتفادي المشاكل قد تواجه الدولة. ومن جهة أخرى لا يمكن تغافل مساهمة القطاع الخاص في الوصول إلى اقتصاد المعرفة والتي هي، وبالرغم مما تم ذكره آنفاً، تبقى الأهم في هذا المجال. والمثل الفنلندي الأفضل لأهمية الابتكار والمرونة والتجديد هو شركة نوكيا Nokia فتاريخ

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، الامم المتحدة،

نيويورك، 2011، ص15.

هذه الشركة الذي يمتد إلى قرابة القرن والنصف يتضمن أمثلة كثيرة عن ضرورة التغيير لضمانة البقاء. والشركة ابتدأت سنة 1865 كشركة مصنعة للورق، وعلى امتداد السنين وتلبية لحاجات العالم المتغيرة، أضافت العديد من الأنشطة الأخرى ومنها توليد الكهرباء سنة 1902 وإنشاء قسم للإلكترونيات عام 1960 وقسم لتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والخلوية سنة 1981 وابتداء من سنة 1992 ركزت الشركة اهتماماتها على الهواتف النقالة وحققت نجاحاً باهراً اعتمد على إعطاء المستهلك تكنولوجيا وميزات جديدة وذلك قبل منافسيها. وهذا التركيز على التجديد أمن لشركة نوكيا الصدارة من حيث عدد الأجهزة المباعة فاحتلت سنة 1998 المركز الأول عالمياً بين مصنعي شركات الهواتف النقالة. ومن هذه الناحية تكون لعبت الشركة دوراً مهماً في تعزيز وضع اقتصاد المعرفة في فنلندا.

كما لعبت فنلندا دوراً مهماً في مجال تصنيع التكنولوجيات المتقدمة وتصديرها وفي الجدول أدناه سنوضح نسب صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع المصنوعة خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم 03: يمثل صادرات التكنولوجيا المتقدمة (% من صادرات السلع المصنوعة) بفنلندا

الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات
9,272	2011	22,308	2006	24,357	2001	16,335	1996
8,545	2012	17,978	2007	24,149	2002	19,218	1997
7,214	2013	17,208	2008	23,741	2003	21,996	1998
7,861	2014	13,958	2009	20,925	2004	23,797	1999
8,727	2015	10,94	2010	25,064	2005	27,361	2000

المصدر: بيانات من البنك الدولي

وقد عرفت نسب صادرات التكنولوجيا المتقدمة رواجاً كبيراً خاصة خلال الفترة 1996-2010 حيث بلغت 27.361٪ سنة 2000، و 25.064٪ سنة 2005، وذلك نتيجة النشاط الكبير والقدرة التنافسية التي عرفتتها التكنولوجيا المتقدمة في فنلندا آنذاك، لتشهد بعدها هذه الصادرات تراجع طفيف خلال الفترة 2010-2015 نتيجة ظهور منافسين جدد في مجالات التكنولوجيا المتقدمة في دول أخرى.

2-3 تجربة كوريا الجنوبية: كانت كوريا الجنوبية بلد فقير في 1950 تتخبط بالمشاكل السياسية، ولكن على غرار البلدان النامية حققت نمو سريع، حيث بدأت كدولة متخلفة اقتصادياً تستند على المواد الخام، ثم قفزت للاستثمار في الصناعة ورفعت بشكل كبير الدخل القومي. كما أصبحت تمتلك أكبر الشركات لبناء السفن وأهم المصانع في الحديد والصلب⁽¹⁾. حيث قامت كوريا بخلق اقتصاد قائم على الصناعات المعرفية المعتمد على التكنولوجيا في توليد الجزء الأكبر من الناتج والتشغيل. تحول الاقتصاد الكوري إلى اقتصاد المعرفة عندما أصبحت عمليات الاستخدام المستمر وخلق المعرفة تمثل المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي مع مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي، حيث انتهجت كوريا خلال تلك الفترة سياسات للاستدانة والاقتراض الخارجي لتمويل عمليات الاستثمار في رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا على نطاق واسع والاتجاه نحو تكثيف الصناعات عالية التقنية وهو ما ساعد على ارتفاع الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج Productivity Factor Total في كوريا بشكل ملحوظ وجعلها تتفوق على الكثير من الاقتصاديات المتقدمة من حيث معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما جعل منظمة

(1) Jennifer A . Miller southkorea. Published by Lerner Publications Company. U.S.A. 2010.p42

التعاون الاقتصادي والتنمية تصنف كوريا كالثالث أهم اقتصاد قائم على المعرفة على مستوى العالم. وفي الجدول أدناه نوضح

نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي بكوريا الجنوبية خلال الفترة 1996-2015، حيث نلاحظ أن نسبة الإنفاق شهدت ارتفاعاً متزايداً خلال هذه الفترة انطلاقاً من 2.24٪ سنة 1996 وصولاً إلى 4.27٪ سنة 2014 وهي نسبة كبيرة مقارنة بمعدل الإنفاق على البحث والتطوير في دول أخرى، وتعد هذه النسب من الإنفاق من أهم النقاط الإيجابية التي أحسنت استغلالها كوريا الجنوبية لتقطع أشواطاً كبيرة نحو تحقيق النمو والتقدم في مختلف المجالات.

الجدول رقم 04: يمثل نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي بكوريا الجنوبية

السنوات	النسبة	السنوات	النسبة	السنوات	النسبة	السنوات	النسبة
1996	2,2429	2001	2,34165	2006	2,83082	2011	3,75116
1997	2,28627	2002	2,27363	2007	3,00975	2012	4,01812
1998	2,14709	2003	2,35126	2008	3,13619	2013	4,14692
1999	2,06259	2004	2,53257	2009	3,29813	2014	4,27746
2000	2,18087	2005	2,62559	2010	3,45314	2015	4,22816

المصدر: بيانات من البنك الدولي

وتلعب المعلومات والاتصالات دوراً هاماً في اقتصاد المعرفة الكوري. ويمكن تعداد كوريا الجنوبية من بين طلائع البلدان المطورة والمستخدمة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي أحدث تقرير للإتحاد الدولي للاتصالات عن موضوع قياس مجتمع المعلومات استخلص المحللون أن أعلى نسبة في العالم للمنازل المتصلة بالإنترنت عبر شبكات عريضة النطاق موجودة بكوريا. وتصل هذه النسبة إلى نحو 95 بالمائة، كما وأن المستوى الواسطي لسرعة الاتصال للمنازل الموصولة بالحزمة العريضة في كوريا تكاد أن تكون ضعف ما هي عليه في أقرب منافسيها.

وقد قامت إستراتيجية كوريا القومية للتحويل إلى اقتصاد المعرفة بشكل رئيسي على العناصر التالية⁽¹⁾:

✓ تبني نظام للحوافز الاقتصادية قائم على أساس حفز أنشطة البحث والتطوير وعمليات خلق المعرفة وبراءات الاختراع؛

✓ إصلاح نظام التعليم ليتواءم مع احتياجات التحويل للاقتصاد المعرفي؛

✓ تطوير بنية أساسية ومعلوماتية بشكل يتسق مع احتياجات الاقتصاد المعرفي؛

✓ إصلاح منظومة الإبداع التكنولوجي وجعلها أكثر كفاءة من خلال تشجيع مستويات التفاعل ما بين المؤسسات العلمية والصناعات المختلفة وزيادة مخصصات تمويل البحث العلمي وإصلاح منظومة الابتكار الحكومي وحفز الشركات على البحث والتطوير.

وقد ساعد على نجاح هذه الإستراتيجية في تحقيق أهدافها تنفيذها من خلال إطار من المشاركة الفعالة ما بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بل والأهم المشاركة الشعبية على نطاق واسع. وقد تبنت الحكومة خططاً تنفيذية لتحقيق هذه الإستراتيجية ركزت على تطوير البنية الأساسية والمعلوماتية وتحسين مستوى جودة أنشطة الإبداع التكنولوجي

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، الامم المتحدة،

ورقمنة الصناعات القائمة وتطوير رأس المال البشري ليتلاءم مع احتياجات الاقتصاد المعرفي. وقد كان تنفيذ هذه الخطة يندرج تحت اختصاصات رئيس مجلس الوزراء مباشرة.

وقد اهتمت كوريا الجنوبية بمجال تصنيع التكنولوجيا المتقدمة التي تعد كنتيجة لعمليات البحث والتطوير، وقد تمكنت بالفعل من تحقيق نسب إيجابية جدا في تصدير التكنولوجيا المتقدمة من إجمالي صادرات السلع المصنوعة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (05)، حيث بلغت نسبة 24.068٪ سنة 1996، وقد بلغت نسب جيدة خلال الفترة 1999-2007 تراوحت بين 30٪ و 35٪ وذلك نتيجة النشاط الذي شهدته ولا زالت تشهده سوق التكنولوجيات المتقدمة في كوريا الجنوبية، والتي تعد من الدول الرائدة التي قطعت أشواطاً كبيرة جداً نحو التقدم في مختلف المجالات التصنيعية.

الجدول رقم 05: يمثل صادرات التكنولوجيا المتقدمة (٪ من صادرات السلع المصنوعة) بكوريا الجنوبية

الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات
25,721317	2011	32,145851	2006	29,784818	2001	24,068437	1996
26,173475	2012	30,544609	2007	31,529779	2002	26,636343	1997
27,099345	2013	27,598755	2008	32,316191	2003	27,075126	1998
26,88055	2014	28,734095	2009	32,917349	2004	32,146237	1999
26,839893	2015	29,465932	2010	32,476409	2005	35,065909	2000

المصدر: بيانات من البنك الدولي

3-3 تجربة الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر الإمارات نموذجاً عربياً يحتذى به من خلال تجربتها في التوجه نحو اقتصاد المعرفة، ولعل من أبرز التحديات التي واجهت هذه الدولة هي القدرة على إعداد رأس مال بشري مواطن قادر على قيادة عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة⁽¹⁾، وقد تمكنت دولة الإمارات من قطع أشواط كبيرة في مختلف المجالات التنموية. حيث احتلت الإمارات مراتب جيدة في مؤشر اقتصاد المعرفة متقدمة بذلك على جميع الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد أعلنت الدولة تنفيذ المبادرات الخاصة بالتحول نحو "الحكومة الذكية" و"المدينة الذكية" وكذلك خطط تطوير القطاع التعليمي التي تم وضع ملامحها الرئيسية بعد جلسة عصف ذهني اشتركت فيها شريحة واسعة من المجتمع. وقد اهتمت أيضاً بجودة التعليم حيث احتلت المركز 15 عالمياً حسب تقرير التنافسية العالمي 2013/2014 والمرتبة 19 في مؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم لنفس التقرير، أما عن تطور البنية التحتية للاتصال والتكنولوجيا، فقد بدأ استثمار دولة الإمارات في تطوير بنيتها التحتية منذ عدة عقود. وتعتبر الدولة من أكثر دول المنطقة تقدماً من حيث وفرة وسائل التكنولوجيا الحديثة حيث أتت في الترتيب الثامن على مستوى العالم في هذا المؤشر (بحسب تقرير التنافسية العالمي 2013/2014). كما تحل الإمارات في الترتيب الرابع عشر من حيث نسبة مستخدمي الإنترنت إلى إجمالي عدد السكان.

وقد أجرت عدة مبادرات حكومية منها مبادرة "الحكومة الذكية" التي تهدف إلى توفير الخدمات الحكومية على شكل تطبيقات للهواتف الذكية وكذلك مبادرة تحويل دبي إلى "مدينة ذكية" من خلال إستراتيجية تتضمن ستة محاور أساسية و100 مبادرة في النقل والمواصلات والبنية التحتية والكهرباء والخدمات الاقتصادية والتخطيط العمراني بالإضافة لتحويل 1000 خدمة حكومية إلى خدمات ذكية.

(1) دائرة التنمية الاقتصادية، أهمية تحول دولة الإمارات لاقتصاد المعرفة وآثاره الاجتماعية، قسم الدراسات بأبو ظبي، 2009، ص3.

أما عن تشجيع الابتكار، فإن دولة الإمارات تصنف على أنها اقتصاد قائم على الابتكار (Innovation-driven) بحسب تقارير التنافسية العالمية حيث تحتل مراكز جيدة في كل من مؤشر القدرة على الابتكار ومؤشر جودة المؤسسات البحثية، وعدد براءات الاختراع المسجلة. حيث سعت الإمارات إلى دعم المؤسسات البحثية ورفدها بالتمويل اللازم للقيام بمشاريعها البحثية وكذلك العمل على تعزيز الشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص والجامعات والمراكز البحثية وذلك لما لها من أثر في تعزيز روح الابتكار في المجتمع وتحسين موقع الإمارات على مؤشر الابتكار العالمي. كما أطلقت دولة الإمارات عدد من المبادرات الطموحة التي تهدف إلى خلق بيئة مشجعة على الإبداع والابتكار منها على سبيل المثال المبادرة التي أطلقتها جامعة الإمارات والخاصة بإنشاء أول صندوق لدعم الابتكارات والإبداعات الطلابية، وكذلك إنشاء مدينة الابتكار التقني بكميات التقنية العليا لتكون مركزاً متكاملاً للتعليم والبحث ونقل التقنيات، ومهرجان أبو ظبي للعلوم الذي أطلقته لجنة أبو ظبي لتطوير التكنولوجيا، ومركز الابتكار والريادة بجامعة أبو ظبي. وقد وضعت دولة الإمارات ملامح اقتصاد المعرفة الذي تطمح لتحقيقه في خطتها الاستراتيجية "رؤية الإمارات 2021" والتي ركزت فيها على أهمية مواصلة تحسين رأس المال البشري والاستثمار في التعليم النوعي وكذلك مواصلة تطوير بيئة الأعمال لديها من خلال تحسين البيئة التنظيمية وتشجيع ريادة الأعمال وتشجيع بيئة الابتكار عبر التركيز على دعم مؤسسات البحث العلمي إضافة إلى مواصلة تطوير البنية التحتية للاتصالات والتكنولوجيا. وسيساهم العمل على تنفيذ "رؤية الإمارات 2021" التي غطت جميع محاور تطوير اقتصاد المعرفة في تعزيز موقع الإمارات في مؤشرات التنافسية العالمية.⁽¹⁾ وفي الجدول أدناه نوضح نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من إجمالي صادرات السلع المصنوعة في الإمارات العربية المتحدة

الجدول رقم 06: صادرات التكنولوجيا المتقدمة (% من صادرات السلع المصنوعة) لدولة الإمارات

الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات
3.20	2008	0.71	2000
3.71	2012	1.97	2001
3.18	2013	1.87	2005
8.46	2014	1.07	2007

المصدر: بيانات من البنك الدولي

حيث نلاحظ تطور محسوس في نسب صادرات التكنولوجيا المتقدمة خاصة خلال السنوات الأخيرة حيث قدرة بـ 8.46٪ سنة 2014، وهو ما يبين حجم الجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة لاقتحام السوق العالمية والاستثمار قدر الإمكان في الكفاءات والتكنولوجيات الحديثة.

4- التحديات التي تواجه الدول العربية في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة:

أدركت دول عدة أن تخلفها عن اللحاق بعصر المعرفة والمعلوماتية يعني أنها ستنتظم إلى نادي الدول الفقيرة والمتخلفة، وكما حدث في عصر الثورة الصناعية، سيحدث في عصر الثورة المعلوماتية، وليس ذلك فقط بل ستكون منعزلة عالمياً، إلا أن هذا الإدراك اصطدم بمجموعة من المعوقات أهمها شح الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر والمنظمات والتضييق عن أنشطتها. ويمكن حصر تحديات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة فيما يلي:

(1) التحول نحو اقتصاد المعرفة - الإمارات نموذجا-، على الموقع الإلكتروني <http://hattpost.com> ، بتاريخ 20/11/2017

4-1 **التحدي السياسي:** من أجل توضيح الرؤية للتحديات السياسية التي يمكن أن تواجهها البلدان العربية، يمكن وضع مجموعة من الأسئلة تتمثل فيما يلي: هل يمكن لواضعي السياسة العربية إدراك مغزى التغير المعلوماتي وتفاعلاته مع التغيرات الأخرى؟ وهل تستطيع الحكومات والشعوب العربية لم تشتت العربي وحشد مواردنا العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية والتكنولوجية؟ وهل يمكن أن تتجاوز أنظمة الحكم العربية مع مطالب عصر المعلومات في تحقيق ممارسة أوسع وأفضل للديمقراطية والمشاركة الشعبية؟ هل نقبل منازلة إسرائيل معلوماتياً بكل ما يتوافر لديها من قدرات ذاتية ودعم خارجي في إطار خطة عربية للمواجهة التكنولوجية الاقتصادية والعسكرية؟

4-2 **نشر المعرفة في الوطن العربي:** لكي يتخذ العلم والمعرفة في البلد وطناً أصيلاً أو دائماً لا بد من التخلص من بعض العوامل التي أعاقَت توطين العلم والمعرفة والمتمثلة في: الاكتفاء باستيراد منتجات العلم على صورة سلع وخدمات؛ - عدم جدوى البحث في العلوم في البلدان العربية أو عدم قدرة هذه البلاد على إنجاز يعتمد عليه؛ - شح الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر والمنظمات والتضييق على أنشطتها؛ - تدني مستوى التعليم في البلدان العربية فبالرغم من الإنجازات المحققة على المستوى الكمي إلا أن الوضع العام للتعليم مازال متدنياً مقارنة بإنجازات الدول الأخرى بسبب ارتفاع معدلات الأمية، كما أن أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تتمثل في عدم مواكبته لتطورات العصر واحتياجات سوق العمل مما أدى إلى ضعف القدرات الابتكارية والإبداعية؛ - تدني مستوى البحث والتطوير التقني في الدول العربية وضعف أدائه في مجال الربط بين البحوث النظرية الأكاديمية ومحاولة تطبيقها في المجالات العلمية الابتكارية، وذلك بسبب ضعف الإنفاق على البحث والتطوير وقلة الموارد المالية اللازمة لرفع مستوى الإنتاج المعرفي وعدم توافر الرعاية المادية للباحثين لتحفيزهم على عدم الهجرة؛ - ضعف البنى التنظيمية لاكتساب المعرفة اللازمة لنقل التقنية وتوظيفها، والاعتماد على استيرادها والاستفادة منها لفترة من الوقت، دون الاهتمام بتوظيف رأس المال المعرفي في إنتاج التقنية نفسها وتوظيفها في عملية النمو الاقتصادي ودخول سوق المنافسة العالمية بقوة؛⁽¹⁾

4-3 **الفجوة الرقمية والمعرفية:** تزداد أهمية إنتاجية المعرفة كعامل حاسم في تحديد القدرة التنافسية لأي بلد أو منظمة، فالميزة الوحيدة التي يمكن تحقيقها هي الكم المعرفي الذي يمكن الحصول عليه من المعرفة العالمية المتاحة بفضل التكنولوجيا والانترنت من أجل القدرة على استخدام هذه المعرفة بهدف جعلها منتجة، وهذا ما يهدد الدول العربية وإقصاءها من اقتصاد المعرفة والاقتصاد العالمي، وبذلك تزداد الفجوة اتساعاً نظراً لعدم توفر الإمكانيات المادية والتكنولوجية والاستثمارات الضخمة الخاصة بإنشاء وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى غياب إستراتيجية لإعداد الموارد الفكرية ذات الطابع الإبداعي والابتكاري، وعدم الاستخدام الأوسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث نسب المشتركين في شبكة الانترنت وعدد مستخدميها وحجم الإنفاق على المعلوماتية ومالكين أجهزة هواتف النقال ومالكين أجهزة الحاسوب الشخصية هي ضئيلة جداً مقارنة بالدول المتقدمة أو بالدول السارية نحو اقتصاد المعرفة؛⁽²⁾

4-4 **حماية حقوق الملكية الفكرية:** الإبداع الفكري له طابع حضاري متميز، ومن هنا تولد الحرص على ضرورة حمايته وتشجيعه، ولذلك قامت الدول بإعداد القوانين اللازمة لحماية الملكية الفكرية، وانخرطت في العديد من الاتفاقيات

(1) عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 83.

(2) نفس المرجع السابق، ص 84.

الدولية التي توفر الحماية القانونية والقضائية لها، كما أسست من أجل ذلك المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي تقوم بدور ريادي في هذا المجال. لقد أدى التطور في ميدان حقوق الملكية الفكرية إلى تغيير نظرة حقوق المؤلف، فبعدما كانت حقوقاً تكتسب أهمية دولية، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي. أصبحت هذه الحقوق الآن، أداة فعالة في التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب القيمة الاقتصادية الهامة للابتكارات والاختراعات، ومع تزايد أهمية الإبداعات والابتكارات، جعل التنافس في المحيط التجاري المعاصر قائماً على المعارف والمعلومات والأفكار، فقد تحولت الطاقة الإبداعية والابتكار والمعارف والمعلومات إلى ثروات اقتصادية ثمينة، يقوم على أساسها اقتصاد المعرفة، مما استوجب توفير متطلبات جديدة لحماية هذه الحقوق بالشكل الكافي، على الصعيد الوطني والدولي. ونظراً لهذه الأهمية المتزايدة لحقوق الملكية الفكرية على المستوى الاقتصادي فقد أصبح عدم توفير الحماية للملكية الفكرية من معوقات الاستثمار الوطني والأجنبي؛

4-5 **القرصنة الإلكترونية:** أصبح الولوج إلى عالم الهاكرز "حلماً يسعى إليه الكثير من الشباب، وأصبحت مواضيع التجسس الإلكتروني تستحوذ على اهتماماتهم معتقدين في ذلك أنهم عبقريون إلا أنها انتهاك للخصوصية، كما أن مبدأهم هو أن المعرفة ينبغي أن تكون في متناول من يريدونها من دون أي قيود مهما كانت المبررات، وأصبحت شبكة الإنترنت ميداناً لصراعات من نوع جديد حملت كل أدوات التدمير الإلكتروني كالتجسس والاختراق وتدمير المواقع الإلكترونية الحكومية وغير الحكومية، والتحكم في تغيير قواعد بيانات قد تصل في خطورتها إلى تهديد الأمن الوطني لبعض الدول، مما دفع بعض خبراء الإنترنت للاعتقاد أن الشبكة العنكبوتية أصبحت على حافة الانهيار؛

4-6 **بناء القدرات البشرية:** هناك احتياج ملح لبناء القدرات البشرية في جميع المستويات، وفي مجالات طرق استخدام المعلومات والاتصال للتعامل مع البنية الأساسية والسياسات والمعايير الدولية لتكنولوجيا المعلومات.

فبناء القدرات البشرية أصبح أحد أهم الموارد الاقتصادية التي تساهم في العملية الإنتاجية، وفي زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي للمواطن، لما يقوم به هذا العنصر من دور مهم ورئيسي كمنظم لاستخدام واستغلال أمثل لعوامل الإنتاج من جهة، وكمساهم مباشر في العملية الإنتاجية من جهة أخرى. وقد بين "شولز" أن الاستثمار البشري يتضمن بعض النشاطات التي تحسن القدرات البشرية مثل - تحسين نوعية التعليم النظامي، والتعليم مدى الحياة - التدريب أثناء العمل - التسهيلات الصحية والخدمات؛

4-7 **التحديات الثقافية والاجتماعية:** إن العقل العربي المعاصر لم يساهم في بلورة الحداثة في القرنين التاسع عشر والعشرون فإن كل الفتوحات العلمية والإنجازات الحضارية والتكنولوجية قد تحققت من دون أي مشاركة فعلية للعقل العربي، عكس مساهمات أجدادنا التي كانت حاسمة ومهمة في بناء وتطوير النهضة الأوروبية والغربية، ولذلك نحن مضطرين كما يقول محمد أركون إلى تأسيس مركز بحث علمي لنقل المعرفة العلمية الغربية كخطوة أولية لا بد منها لاستزراع واستنبات هذه المعرفة في بيتنا، كما يجب أن يخرج العرب من السجن الذاتي للذات، ومن العصر الإيديولوجي إلى العصر المعرفي.

وفي خضم المعوقات والتحديات السابقة الذكر يفرض اليوم على كل المجتمعات العربية استحقاقات إعادة تحديث تكنولوجي وإداري شامل، لبناء المجتمع ومنظّماته الاقتصادية والعلمية والثقافية بأسس تصلح لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الذي يعتبر مجتمع المعلومات أهم سماته. كما أصبح تفوق الأمم في إرساء تنمية شاملة ومستدامة مشروطاً بمدى نجاح هذه الأمم في تجسيم الإستراتيجيات الملائمة قصد النهوض بميدان تكنولوجيا الاتصال والمعلومات واستثمار الآفاق

الرجبة التي توفرها على الوجه الأمثل، حيث لا يمكن مواجهة عصر المعلومات وتحدياته إلا بالإستراتيجية والتخطيط، ففي كل يوم تولد آلاف التقنيات، وتموت آلاف البرامج والتقنيات بعد أعوام محدودة من ولادتها، وتتطور المفاهيم وتبدل بحيث تصبح المجتمعات بحاجة إلى إعادة تأهيل على أسس معلوماتية. وفي ظل التحديات التي يفرضها مجتمع المعلومات الذي يرتبط فيه التقدم بمدى توفر المعلومات والقدرة على إدارتها وإيصاله بالسرعة اللازمة وبالشكل المناسب نجد المجتمعات العربية تواجه تغيرات و تطورات ليس لها منظور واضح، بل تواجه استحقاقات هذا العصر بطرق عشوائية، ففي ظل غياب إستراتيجية واضحة ومشتركة بين الدول العربية للانتقال إلى الاقتصاد المعرفي يبقى الوطن العربي سوق استهلاكي واسع يشترى كل التقنيات، ولا يمتلك أي قدرة تنافسية أو إنتاجية ومن هنا تظهر الحاجة لتسطير إستراتيجية عربية للانتقال إلى الاقتصاد المعرفي⁽¹⁾.

خلاصة:

أثارت التغيرات العالمية الجديدة وما رفقها من تنامي لظاهرة العولمة انقلابا حقيقيا في النشاط الاقتصادي فكرا وممارسة، حيث أحدثت فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصال اقتصادا مختلفا عن اقتصاد الصناعة، وهو اقتصاد المعرفة الذي غدت فيه المعرفة موردا جديدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وثورة الدفع الرئيسة للنمو والإنتاج والتقدم. كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر فالاستخدام الأمثل للمعرفة والمعلومات يعتبر أحد عوامل الإنتاج فهو يزيد من الإنتاجية، ومن ثم فرص العمل، فالدول التي تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي هي التي تمتلك إمكانيات معرفة أكثر تقدماً. وفي ظل هذا الفضاء الاقتصادي الجديد نجد الدول العربية مطالبة بمسايرة هذه التغيرات و الانتقال إلى اقتصاد المعرفة وذلك للاندماج ضمن الاقتصاد العالم، ومن الضروري لها القيام بإصلاحات اقتصادية في جميع الميادين، وتوفير جميع شروط ومتطلبات للتحويل إلى اقتصاد مبني وقائم على المعرفة.

(1) نفس المرجع السابق، ص.ص: 85-86

دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز أداء المنظمات في ظل اقتصاد المعرفة د. تحريشي جمانة

الملخص:

تتجه العديد من دول العالم في الآونة الأخيرة نحو اقتصاد المعرفة الذي تزداد فيه نسبة القيمة المضافة المعرفية بشكل كبير، والذي أصبحت فيه السلع المعرفية أو سلع المعلومات من السلع الهامة جدا، وتساعد تكنولوجيا المعلومات في نمو اقتصاد المعرفة وتطوره مما يظهر أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتحسين وتطوير أداء المنظمات في ظل اقتصاد المعرفة، ومن هنا تبرز الإشكالية التي عالجناها في بحثنا وهي: ما هي الآليات التي تمكن المنظمات من تحقيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات لغرض تعزيز الأداء في ظل اقتصاد المعرفة؟ من أجل الإجابة عن الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي لتحديد مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأهم مبادئها، كما استخدمنا المنهج التحليلي لتوضيح أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على أداء المنظمات، وتوصلنا إلى نتيجة رئيسية مفادها أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تعد مطلباً أساسياً في ظل اقتصاد المعرفة لتحسين أداء المنظمات وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، حوكمة الشركات، حوكمة تكنولوجيا المعلومات، أداء المنظمات.

Summary:

Many countries in the world have recently moved towards a knowledge economy in which the value added of knowledge is increasing significantly. In which knowledge goods or information goods have become very important commodities, Information technology helps to grow and develop the knowledge economy Demonstrating the importance of IT governance to improve the performance of organizations in a knowledge economy. Hence the problematic that we have addressed in our research: What mechanisms enable organizations to achieve IT governance for the purpose of enhancing performance in a knowledge economy? In order to answer the problem we adopted the descriptive approach to define the concept of IT governance and its main principles, and the analytical approach to clarify the impact of IT governance on the performance of organizations. , And we have come to a major conclusion that IT governance is a fundamental requirement in a knowledge economy to improve the performance of organizations and achieve community well-being.

Keywords: Knowledge Economy, Corporate Governance, IT Governance, Organizational Performance

مقدمة:

لقد أصبحت الاعتمادية على تكنولوجيا ونظم المعلومات أكثر في الاقتصاد المبني على المعرفة، الذي تواترت الكتابات عنه وتعددت تعريفاته، وإن ظلت تدور جميعها حول ارتكاز الاقتصاد على المعرفة والإبداع والابتكار والتقنية الحديثة كدعائم رئيسة للنمو الاقتصادي أين أصبحت المنظمات تستخدمها في إدارة وتطوير المعلومات والمعارف، وكلما زادت كفاءة المنظمات في توفير المعلومات والمعارف بالجودة والكفاءة أثر ذلك بشكل مباشر على نجاحها.

ويتسم الاقتصاد المعرفي بخاصيتين أساسيتين: أولهما، ارتكازه على الابتكار والتقنية وليس الموارد العينية، وهو ما يتجسد في مخرجاته من المنتجات السلعية والخدمية عالية القيمة. وثانيهما، تتمتع الاقتصاد بالمرونة الفائقة والقدرة على التجديد والتطوير والنمو السريع بفضل التوسع في التقنيات الحديثة لصنع المعرفة والتي تشهد تطورات متلاحقة على مدي زمني قصير مع انتشار الحاسبات والأقمار الصناعية والهواتف الجوّالة والذكية وشبكة الإنترنت والتقنيات الرقمية...، فالقدرة على الابتكار هي نواة الاقتصاد المعرفي كما أن الاتصالات وتقنية المعلومات تمثل الأداة التمكينية لتنمية هذه القدرة. ولذلك، تتميز

الأنشطة القائمة في ظل هذا الاقتصاد يكونها أكثر كثافة في استخدام المعرفة والتقنيات الحديثة والتي تعد مصدراً جديداً للميزة التنافسية، و باعتبار التقنية الحديثة تعتمد في عملها على المكونات المادية (كالأجهزة و الحواسيب..) و المكونات غير المادية المتمثلة أساسا في البرامج والأنظمة الحاسوبية التي تكون عرضة لمخاطر عديدة كالقرصنة و التزوير، هنا تثضح أهمية ضرورة وضع إطار يحكم منطق عمل تكنولوجيا المعلومات و على المنظمات إيجاد الهياكل و العمليات للتنظيم الكامل لمختلف النشاطات المتعلقة بها، و مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات يصف هذه الهياكل و العمليات و جعلها تصب في فائدة تحقيق الاهداف الاستراتيجية لأصحاب القرار و تنفيذ السياسات التشغيلية للمنظمة و ضمان اتصال أفضل لمختلف وحدات المنظمة، و في هذا السياق تظهر معالم إشكالتنا كالآتي: ما هي الآليات التي تمكن المنظمات من تحقيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات لغرض تعزيز الأداء في ظل اقتصاد المعرفة ؟

من أجل الإجابة عن هذه الإشكالية سنستخدم المنهج الوصفي لتحديد مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأهم نماذجها، ثم المنهج التحليلي لتوضيح كيفية تحسين أداء المنظمات من خلال حوكمة تكنولوجيا المعلومات. و يتمحور بحثنا حول ثلاث نقاط رئيسية كالآتي:

أولاً: حوكمة تكنولوجيا المعلومات.. المفهوم و المبادئ.

ثانياً: آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

ثالثاً: حوكمة تكنولوجيا المعلومات و تعزيز أداء المنظمات.

أولاً- حوكمة تكنولوجيا المعلومات.. المفهوم و المبادئ.

1. تعريف حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

تعرف الحوكمة بأنها الحالة التي من خلالها يتم ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية. و قد عرّف برنامج الأمم المتحدة الانمائي الحوكمة على انها ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والادارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، وهناك من يعرف الحوكمة بأنها كيفية ممارسة السلطة، وكيفية سماع صوت المواطنين و كيفية صنع القرارات في قضايا ذات رأي عام (1).

يتطلب الالتزام بحوكمة الشركات مراقبة تكنولوجيا المعلومات بالشركة وذلك باعتبار أن تكنولوجيا المعلومات عنصر مهم و ضروري لنجاح الشركة في الأجل الطويل وتعد الحاجة الى التأكيد على قيمة تكنولوجيا المعلومات، وإدارة المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، و تزايد الطلب على الرقابة على المعلومات هي العناصر الأساسية لحوكمة الشركات. وتمثل تلك العناصر الثلاثة في ذلك الوقت جوهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات (2). بمعنى أكثر دقة تعكس حوكمة تكنولوجيا المعلومات مبادئ حوكمة الشركات عند التركيز على استخدام ادارة تكنولوجيا المعلومات لتحقيق أهداف المنظمة. و تعرف حوكمة تكنولوجيا المعلومات بأنها: عملية توجيه الأعمال المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات لتحقيق أهداف الشركة و أيضا

(1) أمير فرح يوسف، الحوكمة و مكافحة الفساد الاداري و الوظيفي و علاقته بالجريمة على المستوى المحلي و الاقليمي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ص405.

(2) علاء محمد شوقي، تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، 2015، ص73.

تحديد المسؤولية بشأن تلك الأعمال و نتائجها ⁽¹⁾ عرفت الحوكمة في هذا التعريف بمدى فعالية تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف الشركة.

كما تعرّف حوكمة تكنولوجيا المعلومات أيضا على أنها: "مجموعة من الاجراءات و السياسات التي تضمن أن نظام تكنولوجيا المعلومات للمنظمة يساهم في تحقيق أهدافها و استراتيجياتها، و هي أيضا السياسات والاستراتيجيات التي يتم اتباعها بقصد توجيه وظيفة تكنولوجيا المعلومات و الرقابة في اتجاه اضافة قيمة للمنظمة و تدنية مخاطر تكنولوجيا المعلومات". كما يعرفها معهد حكومة تكنولوجيا المعلومات على أنها: "هيكل للعلاقات و العمليات يتم الاستناد اليه لتوجيه المنظمة و الرقابة عليها نحو تحقيق الأهداف، و إضافة القيمة، من خلال تحقيق التوازن بين المخاطر من ناحية و العمليات المتعلقة بها من ناحية أخرى." ⁽²⁾ و في هذا الصدد تقدم حوكمة تكنولوجيا المعلومات الهيكل الذي يربط بين العمليات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و موارد تكنولوجيا المعلومات و بين استراتيجية المنظمة و أهدافها.

تهتم حوكمة تكنولوجيا المعلومات بصفة أساسية ببناء تكنولوجيا المعلومات بالشركة و الرقابة عليها كليا، فهي اطار عام تحدد سلطة اتخاذ القرار، و تحدد المسؤولية بهدف الحث على السلوك المرغوب فيه عند استخدام تكنولوجيا المعلومات، و تعد تكنولوجيا المعلومات مسؤولية التنفيذيين و مجلس الإدارة فهي تتضمن القيادة و الهياكل التنظيمية و العمليات التي تؤكد على أن تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة تدعم أهداف واستراتيجيات المنظمة و بذلك فإنها تهتم جميع المستويات الإدارية بالشركة بداية من مجلس الإدارة و حتى أدنى المستويات الإدارية ⁽³⁾. و تهتم حوكمة تكنولوجيا المعلومات بصفة أساسية بإدارة الأنشطة التي تهدف الى حماية سرية معلومات الشركة، و سلامتها و تكاملها و توافرها في الوقت المناسب لهؤلاء المصرح لهم بذلك.

2. متطلبات حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

تهدف حوكمة تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة الى تحقيق مجموعتين من الأهداف، تركز المجموعة الأولى من الأهداف على استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل استراتيجي لتحقيق المهام التنظيمية ولتحقيق منافسة فعالة وتؤكد المجموعة الثانية من الاهداف على انه يتم ادارة مصادر تكنولوجيا المعلومات في الشركة بفعالية مع توفير الرقابة على مخاطر تكنولوجيا المعلومات. ولتحقيق هاتين المجموعتين من الأهداف لحوكمة تكنولوجيا المعلومات فإن الأمر يتطلب أن يتوفر لدى الشركة ما يلي: ⁽⁴⁾

- لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات تتكون من مجموعة من مديري الادارة العليا، يتم اختيارهم للرقابة على الادارة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات. و تنحصر مهام تلك اللجنة في التطوير طويل الأجل، والذي يتطلب تحديد الاستراتيجية طويلة الأجل للشركة، والتي يتم على اساسها تحديد نظم تكنولوجيا المعلومات و التي تساعد الشركة على تحقيق أهدافها.

(1) Weillckross. It Governance on One page. Mitsloan. November2004. <http://www.ssrn.com>

(2) COBIT MAPPING. "Over view of internationl IT Guidance". 2nd Edition . IT Governance institutue . united state of america . <http://www.itgi.org> .

(3)Turner . leslie& weickgenant . Accounting Information systems . fourth edition. 2000. John wiley . sons .Inc . P204

(4) علاء محمد شوقي، مرجع سبق ذكره، ص 75

• دورة حياة تطوير النظم: وتتعلق تلك الدورة بالحصول على نظم تكنولوجيا المعلومات و تصميمها وتنفيذها واستخدامها وهي تتعلق أيضا بالإدارة قصيرة الأجل، والتي تنصب على ادارة تطوير وتنفيذ واستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات.

و بهذا الشكل يمكن القول أن دورة حياة تطوير النظم تمثل آلية هامة لتحقيق الملائمة والتوافق بين نظم تكنولوجيا المعلومات من ناحية و بين الأهداف الاستراتيجية و القواعد التي يتعين تحقيقها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات من ناحية اخرى.

3. أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

تسعى الشركات الى خلق قيمة من خلال تكنولوجيا المعلومات المتاحة لها، لذا يتعين أن تكون و القرارات والتصرفات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات متوافقة مع أهداف الشركة. و يمثل ذلك الدور الذي يمكن أن تقوم به حوكمة تكنولوجيا المعلومات في مواجهة أثار الأزمة المالية، أضف الى ذلك ما يمكن أن تؤديه الحوكمة في مجال تحديد المسؤولية بشأن تلك التصرفات و نتائجها. و قد أفاد معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في هذا الصدد الى أن اتباع المنظمة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات، يساعدها في التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات تدعم أهدافها و تؤدي الى تحسين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، كما تمكن من ادارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات.

و قد أشارت احدى الدراسات الى أن الشركات التي تتبع استراتيجية فعالة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات، يمكن أن تحقق أرباح تزيد 20 عن مثيلاتها التي لا تتبع تلك الاستراتيجية الفعالة، حيث أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تحقق التوازن بين مخاطر تكنولوجيا المعلومات من ناحية و بين الأهداف الاستراتيجية و الفوائد التي يتعين تحقيقها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات من ناحية أخرى.

4. مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

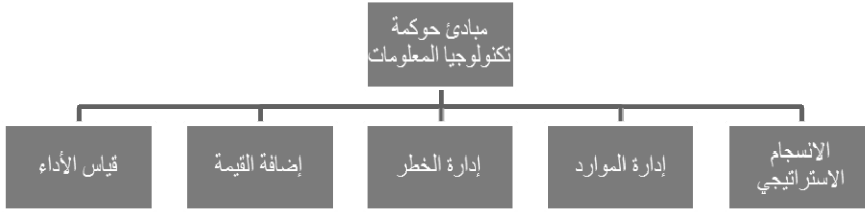
تمثل المبادئ الركيزة الأساسية التي تقوم عليها حوكمة تكنولوجيا المعلومات و الأسس الواجب أخذها في عين الاعتبار، و قد قامت COBIT⁽¹⁾ بوضع هذه المبادئ التي تم اشتقاقها من الاعتبارات الواجبة لإضافة قيمة لأصحاب المصالح، المبادئ موضحة بالشكل التالي⁽²⁾:

(1) COBIT هو اختصار لـ Control objective for information and related technology ، أي صوابط المعلومات و التقنيات المتصلة بها و هو عبارة عن نموذج لكيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع تكنولوجيا المعلومات و كافة التدابير المتعلقة بهايعد اصدار cobit احد الاليات الشهيرة عالميا فى تطبيقات مفاهيم وقواعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات ، وهو احد اصدارات معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات. مأخوذ من: أمل المرشدي ، ورقة بحثية حول حوكمة تقنية المعلومات، 24 سبتمبر 2016، من الموقع:

<https://www.mohamah.net/law/>

(2) نسرين محمد فتحي يوسف، الإفصاح عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات و دوره في زيادة القدرة التنافسية للشركات، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول: حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، أربد- الأردن، يومي 17-18 أبريل 2013، ص363.

الشكل رقم (01): مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات



المصدر: نسرين محمد فتحي يوسف، الإفصاح عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودوره في زيادة القدرة التنافسية للشركات، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، أربد- الأردن، يومي 17-18 أفريل 2013، ص363.

يوضح الشكل رقم (01) المبادئ الرئيسية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والتي تتمثل فيما يلي:

- **الانسجام الاستراتيجي:** يعني حدوث التناسق والتناغم والتوافق بين متطلبات وأهداف الشركة الإستراتيجية، وبين تكنولوجيا المعلومات المستخدمة من حيث مدى كفايتها وملاءمتها.
- **إدارة الموارد:** المقصود بها الموارد التكنولوجية، حيث يجب على الإدارة معرفة الموارد التكنولوجية اللازمة للاستثمار التكنولوجي وتقييمها، ومعرفة مدى إمكانية وفائها بمتطلبات الشركة.
- **إدارة الخطر:** تعني ضرورة الإلمام بكافة المخاطر التي تواجه الشركة المتعلقة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات وخاصة فيما يتعلق بمخاطر التشغيل وأمن المعلومات ومخاطر المعالجة.
- **إضافة قيمة:** تعني التركيز على خلق القيمة لتفي باحتياجات الأطراف المتعاملة حيث يتحقق من خلال عاملين متتاليين وهما المنافسة المحتملة والربح المحتمل.
- **قياس الأداء:** تعني العلم باستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات وتحديد المؤشرات والمعدلات المناسبة لقياس الأداء الخاص بها، أي أنه يجب قياس الأداء الخاص بالموارد المستثمرة.

ثانيا: آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات

1-القرارات المرتبطة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات:

ترتبط حوكمة تكنولوجيا المعلومات بنمط معين من القرارات، فإذا أردنا أن نبسط الفهم حول الحاجة إلى حوكمة تكنولوجيا المعلومات ستناول المثال التالي؛ إذا أراد مدير الحصول على أمر ما في منظمته، فإنه غالبا عليه أن يأخذ ثلاثة أمور في الاعتبار: فيجب أولا، أن يوضح جيدا ما الذي يطلبه ثم يجب أن يقدم للأفراد الوسائل اللازمة لأدائه وان يدرّبهم عليها، وأخيرا عليه أن يتحقق من أنهم أدوا فعلا عملهم حسب ما توقعه⁽¹⁾. مما سبق يتضح أن فعالية حوكمة تكنولوجيا المعلومات مرتبطة بما يلي:

- ما هي القرارات الواجب اتخاذها لنضمن فعالية في تكنولوجيا المعلومات داخل المنظمة؟
- من يجب عليه أن يتخذ تلك القرارات؟
- كيف يمكن اتخاذ تلك القرارات وكيف يمكن قياس نتائج تلك القرارات وكيف يمكن متابعتها؟

(1)Gerrard, M. "Creating an Effective IT Governance Process," sur: <http://www.csoonline.com/article/219693/creating-an-effective-it-governance-process>, 2005.

ومن أجل توضيح القرارات المرتبطة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات، يوضح الجدول الموالي بعض أنواع القرارات التي يمكن التساؤل حولها، ترتبط بعدة معايير:

الجدول رقم 01: القرارات المرتبطة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات

أساسيات تكنولوجيا المعلومات	- ما هو دور تكنولوجيا المعلومات في مجال الأعمال؟ - ماهي السلوكيات المرغوبة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات؟ - كيف سيتم تمويلها؟
هندسة تكنولوجيا المعلومات	- ما هي العمليات الجوهرية المرتبطة بمجال عمل المنظمة؟ وكيف ترتبط ببعضها البعض؟ - ما هي المعلومات التي تقود هذه العمليات الجوهرية؟ كيف يجب أن تتكامل هذه البيانات؟ - ما هي القدرات التقنية التي يجب اعتمادها كمعايير لدعم فعالية تكنولوجيا المعلومات؟ - ما هي النشاطات التي يجب أن تكون محددة المعايير لدعم تكامل البيانات؟ - ما هي الخيارات التكنولوجية التي ستقود اختيار المنظمة لمقاربة لتبني مبادرات تكنولوجيا المعلومات؟
استراتيجيات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	- ما هي خدمات البنية التحتية الأكثر أهمية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة؟ - كيف يمكن تسعير خدمات تكنولوجيا المعلومات؟ - ما هي خدمات البنية التحتية التي يجب تحصيلها بالاستعانة بمصادر خارجية؟ - ما هي الخطة لإبقاء البنية التحتية محدثة؟
احتياجات تطبيق الأعمال	- ما هي فرص العمليات السوقية للتطبيقات الجديدة المرتبطة بالأعمال؟ - ما هي الاختبارات الإستراتيجية المصممة لتقييم النجاح؟ - من سيقر مخرجات كل مشروع ويؤسس التغيير التنظيمي لضمان القيمة؟
الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتحديد الأولويات.	- ما هي التغييرات أو التحسينات العملية هي الأكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية للمشروع؟ - ما هو التوزيع في محفظة تكنولوجيا المعلومات الحالية؟ هل هذه المحفظة تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمنظمة؟ - ما هي القيمة التجارية لمشاريع تكنولوجيا المعلومات، بعد تطبيقها.

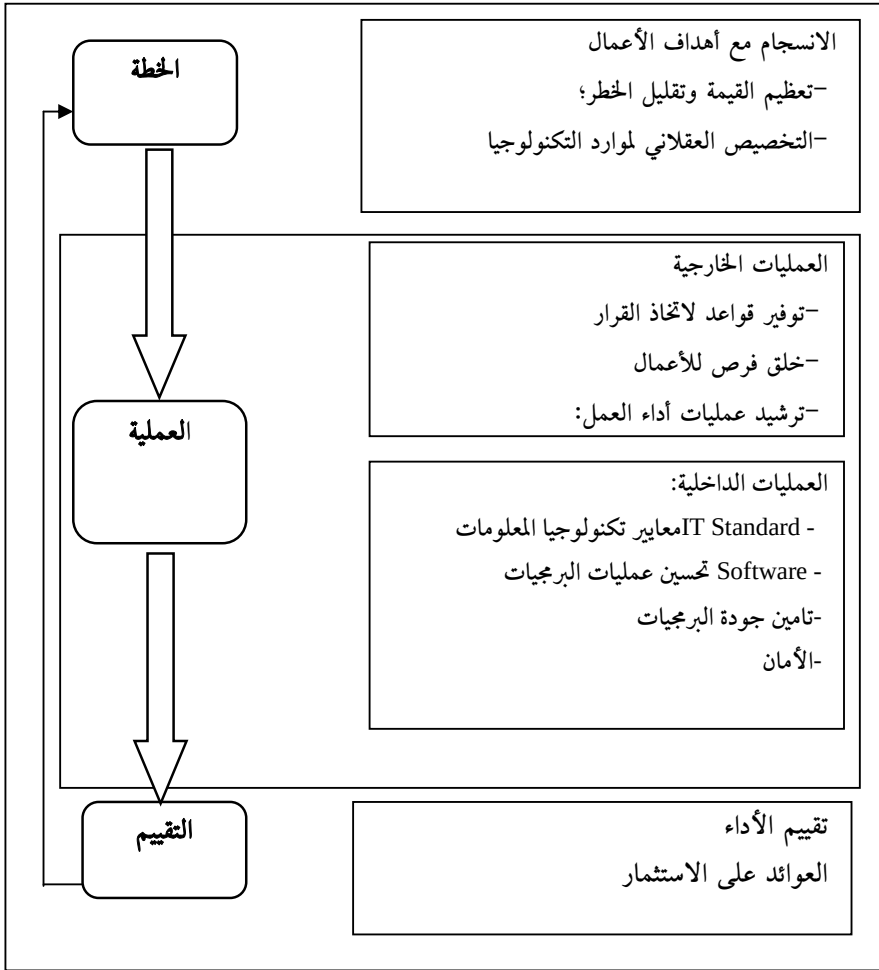
المصدر:

Peter Weill : Don't Just Lead, Govern: How Top-Performing Firms Govern IT, MIS Quarterly Executive Vol. 3 No.1, University of Minnesota, March 2004. P 04.

2- نماذج لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

قدم الباحثون وفق اجتهادات توفى منطلقات عاشتها بعض المنظمات أو اجتهدت في وضعها بعض المؤسسات والمعاهد المتخصصة، لتضمن فعالية تطبيق إطار الحوكمة، بحيث يركز على قضية تحديد الأولويات بخصوص الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والعمليات المبررة في المنظمة.

الشكل رقم(02): إطار مقترح لحوكمة تكنولوجيا المعلومات



المصدر:

Hang Yeop park1 & all :The Effect of Improving IT Standard in IT Governance International Conference on Computational Intelligence for Modelling Control and Automation, International Conference on Intelligent Agents, Web Technologies and Internet Commerce (CIMCA-IAWTIC'OG). 2006 , P 03

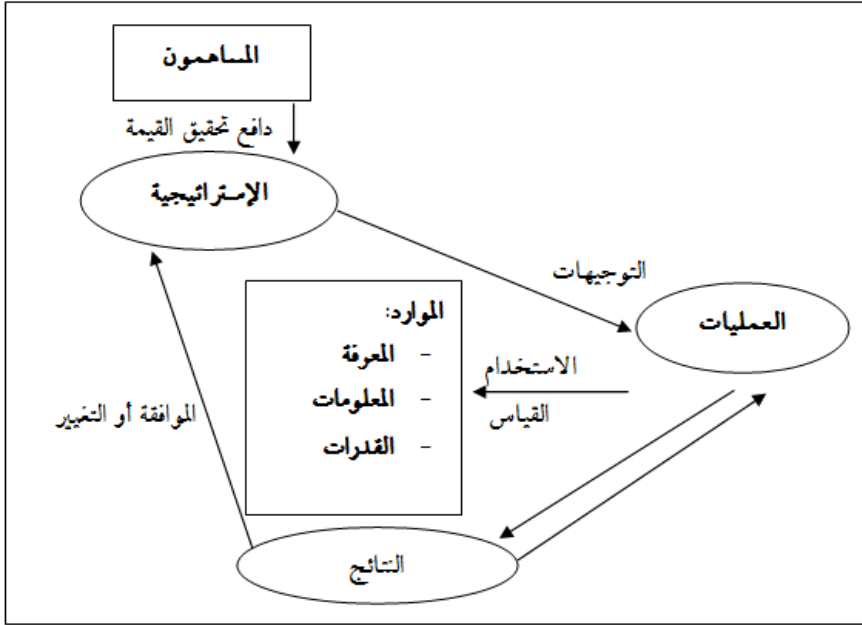
هذا النموذج يبدأ مع الانسجام مع أهداف الأعمال. هذه المرحلة تحدد المبادئ لتعزيز القيمة ، وتقليل المخاطر ، واستخدام الموارد. المرحلة الثانية تعتبر مرحلة عملية، تتضمن التوافق مع متطلبات تحقيق الأهداف؛ النشاطات الخارجية والنشاطات الداخلية.

تتضمن الأولى تعزيز العلاقة مع خارج المنظمة من خلال توفير فرص الأعمال وكيفية ترشيد عمليات أداء العمل ، ثم النشاطات الداخلية التي تشمل تحسين عمل تكنولوجيا المعلومات ذاتها سواء من خلال تحسين البرمجيات أو تأمين جودتها. الجزء الثالث هو جزء تقييمي، وفيه فإن نشاطات تكنولوجيا المعلومات يتم تحليلها وقياسها وتقييمه، وما تم تحقيقه من فعالية الأداء، ومن ثم تأتي التغذية العكسية التي تتضمن نتائج ذلك كله، إلى الإدارة التي تقوم بمراجعة تحقيق الأهداف المسطرة.

أما النموذج الثاني الذي سيتم تناوله هو المقدم من قبل معهد جوكرمة تكنولوجيا المعلومات بحيث تعتبر حوكرمة تكنولوجيا المعلومات ليس تخصصا مستقلا، بل جزء من النظام العام للحوكرمة في المنظمة، تتضمن تحقيق المسؤوليات التالية⁽¹⁾:

- الأخذ في الحسبان قيم المساهمين عند وضع الاستراتيجية؛
- اعطاء التوجيهات للعمليات التي تنفذ الاستراتيجية؛
- التأكد من ان تلك العمليات توفر نتائج قابلة للقياس؛

الشكل رقم (03): حوكرمة تكنولوجيا المعلومات حسب معهد حوكرمة تكنولوجيا المعلومات



المصدر: رياض عيشوش، فواز واضح، حوكرمة تكنولوجيا المعلومات: ميزة إستراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة، ملتقى وطني حول حوكرمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص 17.

تتضمن حوكرمة تكنولوجيا المعلومات تطبيق حوكرمة الشركات إستراتيجيا لتوجيه ومراقبة تكنولوجيا المعلومات، بالضبط ينبغي التركيز على ما يلي:

- توقعية تكنولوجيا المعلومات لتعزيز رافعة تأثير الأصول اللاملموسة (المعلومات ، المعارف، الثقة)
- الانسجام بين تكنولوجيا المعلومات وإستراتيجية الاعمال؛
- ضمان الشفافية فيما يخص الأخطار المتعلقة بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات؛
- قياسية أداء تكنولوجيا المعلومات؛

و منه فإن مسؤولية حوكرمة تكنولوجيا المعلومات تقع على أعضاء مجلس الإدارة وهم ليسوا في حاجة لأن يكونوا خبراء في تكنولوجيا المعلومات، بل يحتاجون بدرجة أولى إلى الفهم على أعلى مستوى فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والرقابة عليها، وبالتأكيد ينبغي تعزيز مهاراتهم فيما يتعلق بهذا الجانب. عليهم ان يبدأوا التساؤل حول مدى انسجام التكنولوجيا، تكاليفها، أخطارها، فرصها، وقياس فعاليتها وأدائها، ومدى قدرتها فيما يتعلق بالحفاظ على

(1) رياض عيشوش، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المعلومات وخطر ضياعها، خاصة في ظل التطور المستمر للتكنولوجيا في ظل عصر المعلومات. ثانياً على مجلس الادارة تبني التزام استراتيجي، بخصوص الأهداف التي يجب تحقيقها، وكل الاطراف ذات العلاقة بذلك، وتعزيز استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، وقدر عالي من مستويات الرقابة حول الأخطار المرتبطة بها.⁽¹⁾

ولكن هل هناك نموذج أفضل؟

هناك العديد من النماذج المفاهيمية التي قدمت من قبل الباحثين، ولكن ليس هناك نموذج يمكن أن يقال أنه الأفضل والأكثر قبولاً، وكل منظمة تركز على بعد معين وتعمل في ظل بيئة أعمال تختلف، وضمن أهداف مختلفة لأصحاب المصلحة، وثقافة مختلفة، وكل ذلك كله يؤثر على اتخاذ القرار بخصوص النموذج المناسب لكل منظمة.

ثالثاً: حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتعزيز الأداء

أولاً لا بد من الإشارة هنا إلى العلاقة بين الحوكمة بمفهومها العام وأداء المنظمات؛ بحيث أثبتت العديد من الدراسات، بحسب مبادئ OECD لسنة 2004 لحوكمة الشركات، بأن للعلاقات بين المساهمين والإدارة ومختلف أصحاب المصلحة أثر كبير على الكفاءة الاقتصادية للمنظمة وتعزيز الثقة، تلك العلاقات ستحدد الطريقة التي من خلالها تحقق المنظمات أهدافها واستمراريتها على المدى الطويل، بحيث أن هدف حوكمة الشركات تحقيق استدامة تلك العلاقات بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف كل الأطراف. هذه النتائج في مجموعها تؤدي إلى نتيجة مفادها صحة العلاقة بين أداء المنظمات و الحوكمة؛ وهنا سؤال هام: لماذا نلجأ إذن إلى حوكمة تكنولوجيا المعلومات؟

تؤدي التكنولوجيا اليوم تأثيراً كبيراً على النشاط الاقتصادي، وتؤدي دوراً كبيراً في مراحل تخطيط الإستراتيجية، ومن جهة أخرى فإن الحوكمة الفاعلة لتكنولوجيا المعلومات تؤثر بشكل مباشر على سمعة المنظمة، الثقة، تقليل التكاليف وغيرها من الفوائد الملموسة عملياً. لكن التكاليف العالية للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وما يتبع ذلك من مخاطر كبيرة، والتي تزيد أيضاً كلما زادت اعتمادية المنظمة على تكنولوجيا المعلومات في أداء أعمالها، تظهر ضرورة اعتماد إطار معين للحوكمة يضمن تقليل تلك المخاطر. وفي هذا السياق درس أحد الباحثين رغبة حوكمة تكنولوجيا المعلومات ووجد أن الشركات التي تملك برامج فعالة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات تزيد ربحيتها بمقدار 20 % عن بقية الشركات التي تتبع استراتيجيات مشابهة⁽²⁾، مما يظهر الأثر الفعال لتبني مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات على أداء المنظمات و ربحيتها.

كما أظهرت إحدى الدراسات أن المنظمات ذات الأداء الأفضل تتحصل على 40 % عوائد على الاستثمار بالمقارنة مع منافسيها، ومعظم تلك المنظمات نجحت في تطوير أشكال وتربيات مختلفة للحوكمة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات لدعم إستراتيجية أعمالها. هذه المنظمات حققت القيمة من استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال خمس طرق أساسية⁽³⁾:

- أنها حددت بوضوح الأهداف الإستراتيجية، ودور تكنولوجيا المعلومات في تحقيقها؛
- قامت بقياس وإدارة النفقات والقيمة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات؛
- صممت الممارسات التنظيمية التي تحقق انسجام التكنولوجيا مع إستراتيجية الأعمال؛

(1)رياض عيشوش، مرجع سبق ذكره، ص 17

(2) Chi-Hoon Lee & all, Study of the Causal Relationship between IT Governance Inhibitors and Its Success in Korea Enterprises, Proceedings of the 41st Hawaii International Conference on System Sciences , 2008. P 03.

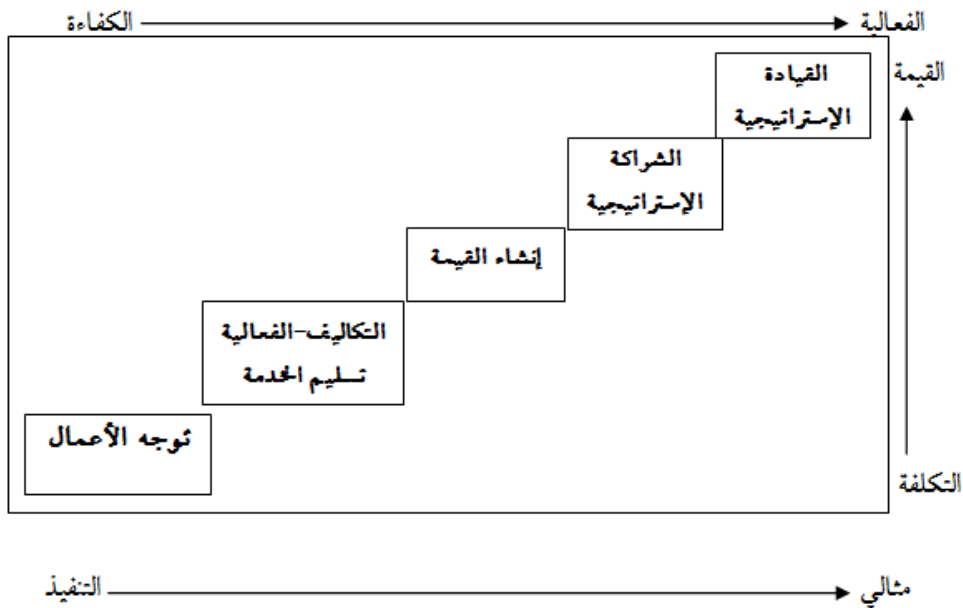
(3) Youngjoon Jun, Getting Strategic Advantages Using IT Governance Management Information Technology Lab. Pohang University of Science and Technology. P 03.

- حددت التغير التنظيمي اللازم لتحقيق الفوائد من تطبيق التكنولوجيات الحديثة؛
- حققت التعلم من كل تطبيق.

و منه فإن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تساعد في تعزيز انسجام تكنولوجيا المعلومات مع إستراتيجية الأعمال، ويوضح الشكل المقابل دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات منذ بداية تنفيذها إلى غاية تحقيق المثالية أي النضج الكامل، والفوائد التي تحققها في جوانب: توجه الأعمال، التكاليف والفعالية، القيمة، الشراكة والقيادة الإستراتيجية.

حيث تؤثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في عدة جوانب تتعلق بتوجه الأعمال وإنشاء القيمة، التكاليف، وأيضا الشراكة والقيادة الإستراتيجية. و هو ما يوضحه الشكل المقابل:

الشكل رقم (04): حوكمة تكنولوجيا المعلومات تعزز انسجام تكنولوجيا الاعمال مع الاستراتيجية



المصدر :

Simon & Schuster : The 7 habits of highly effective it governance, A.T KEARNY inc, Chicago, P 05

يوضح هذا الشكل الدور الذي تؤديه حوكمة تكنولوجيا المعلومات و الفوائد التي تحققها في جوانب عدة تتمثل

في الآتي: (1)

➤ القيادة الاستراتيجية:

- تحديد وتفعيل فرص استراتيجية جديدة.
- دمج الابتكار التكنولوجي في العمليات.

(1) Simon & Schuster : The 7 habits of highly effective it governance, A.T KEARNY inc, Chicago, P 05

➤ الشراكة الاستراتيجية:

- تحقيق المرونة الإستراتيجية للأعمال.
- الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للبيئة الاعمال.

➤ إنشاء القيمة:

- تحسين الإنتاجية والربحية.
- تحقيق المرونة وتوفير بنية تحتية تكنولوجية مستجيبة.

➤ التكاليف و تسليم الخدمة:

- تحسين مستوى الخدمات وهيكل التكاليف.
- تحديد المعايير اللازمة.

3- معيقات تبني حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

يشوب تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالمنظمات العديد من العراقيل يمكن إيجازها في الجدول التالي :

الجدول رقم (02): معيقات حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

المعيقات	الفئة
صعوبات في الحصول على مشاركة كافية في مبادرات حوكمة -ضعف الدعم الداخلي والخارجي؛ -السياسات الداخلية؛ -مقاومة التغيير؛ -مقاومة تتعلق بتقبل السياسات والمعايير والمسؤوليات الجديدة؛ -ضعف دعم ادارة الموارد البشرية؛ -غياب الملكية.	عدم كفاية مساهمة أصحاب المصالح
فشل المديرين التنفيذيين في دعم تكنولوجيا المعلومات؛ -غياب دعم لإدارة تكنولوجيا المعلومات؛ -مدى وضوح مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات.	غياب وضوح مبادئ وسياسات المتعلقة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات.
أولويات تكنولوجيا المعلومات غير محددة جيدا؛	عدم ملائمة الثقافة التنظيمية
- لا توجد علاقات متقاربة بين الأعمال وتكنولوجيا المعلومات؛ -لا يوجد تفهم واضح لمنطق الأعمال من قبل تكنولوجيا المعلومات؛ -غياب الاتصال المناسب.	غياب الاتصال
-غياب وضوح لعمليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات. -دعم عمليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات.	غياب وضوح لعمليات المتعلقة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات
- محدودية الميزانيات المالية.	عدم كفاية دعم الموارد المالية
-وقت المشروع.	عدم كفاية الوقت المخصص

المصدر: رياض عيشوش، مرجع سبق ذكره، ص 12.

خاتمة:

و في الختام فإنه في ظل اقتصاد المعرفة، أين تعظم قيمة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، و ترتفع مخاطر تبنيها، خصوصا على مصالح كل طرف من أصحاب المصلحة، وبالتالي تتضح أهمية وضرورة وضع اطار يحكم منطق عمل تكنولوجيا المعلومات، فالمنظمات عليها إيجاد الهياكل والعمليات للتنظيم الكامل لمختلف النشاطات المتعلقة بها. إن مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات يصف هذه الهياكل والعمليات التي وضعت كهدف لأجل تطبيقها، وكذلك التنسيق و الرقابة على نشاطاتها، ومتابعة مدى تحقيقها لغرض الاستثمار فيها وتحقيقها للقيمة المضافة، وتأثيرها على الأداء والاستمرارية. وظهرت المؤسسات الرسمية المختلفة، التي اقترحت الكثير من النماذج للتطبيق والمعايير وتسعى إلى تطوير هذا المفهوم وتبسيطه للتطبيق، ومازالت معظم المنظمات اليوم تسعى إلى إيجاد النموذج الملائم الذي يخدم أهدافها وأهداف الأطراف المرتبطين بها.

➤ نتائج البحث:

- ✓ تعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات مطلبا إستراتيجيا وهاما في مختلف قطاعات المجتمع.
- ✓ إن تزايد تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحسين و تطوير نظم المعلومات بالمنظمات.
- ✓ تمكن حوكمة تكنولوجيا المعلومات المنظمات من تطوير و تحسين أدائها و زيادة ربحيتها.
- ✓ يعد تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات ميزة استراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة.

➤ قائمة المراجع بالغة العربية:

- 1- أمير فرح يوسف، الحوكمة و مكافحة الفساد الاداري و الوظيفي و علاقته بالجريمة على المستوى المحلي و الإقليمي مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية.
- 2- رياض عيشوش، فواز واضح، حوكمة تكنولوجيا المعلومات: ميزة إستراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
- 3- علاء محمد شوقي، تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، 2015.
- 4- نسرين محمد فتحي يوسف، الإفصاح عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات و دوره في زيادة القدرة التنافسية للشركات، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول: حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، أربد- الأردن، يومي 17-18 أبريل 2013.
- 5- أمل المرشدي، ورقة بحثية حول حوكمة تقنية المعلومات، 24 سبتمبر 2016، من الموقع:

/ <https://www.mohamah.net/law/>

➤ قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- 6- COBIT MAPPING. "Over view of international IT Guidance". 2nd Edition . IT Governance institutue . united state of america . <http://www.itgi.org> .
- 7- Chi-Hoon Lee & all, Study of the Causal Relationship between IT Governance Inhibitors and Its Success in Korea Enterprises, Proceedings of the 41st Hawaii International Conference on System Sciences , 2008.
- 8- Hang Yeop park1 & all :The Effect of Improving IT Standard in IT Governance International Conference on Computational Intelligence for Modelling Control and Autornation, International Conference on Intelligent Agents, Web Technologies and Internet Commerce (CIMCA-IAWTIC'OG). 2006 .

- 9- Gerrard, M. "Creating an Effective IT Governance Process," sur: <http://www.csoonline.com/article/219693/creatingan-effective-it-governance-process> , 2005.
- 10- Peter Weill : Don't Just Lead, Govern: How Top-Performing Firms Govern IT, MIS Quarterly Executive Vol. 3 No.1, University of Minnesota, March 2004
- 11- Simon & Schuster : The 7 habits of highly effective it governance, A.T KEARNY inc, Chicago.
- 12- Weillckross. It Governance on One page. Mitsloan. November2004. <http://www.ssrn.com>
- 13- Youngjoon Jun, Getting Strategic Advantages Using IT Governance Management Information Technology Lab. Pohang University of Science and Technology.

التعليم الجامعي وتحديات مجتمع المعرفة

أ. مهدية هامل

الملخص:

يتميز مجتمع المعرفة بانتشار المؤسسات والنشاطات الافتراضية المبنية على الاتصال الالكتروني، والتي تعمل على توليد المعرفة ونشرها وتوظيفها والاستفادة منها وتحقيق ترقية الإنسان والتنمية المستدامة، وتعد هذه السمات الاستشرافية على صعيد العالم المتقدم، فحين نجد المجتمعات السائرة في طريق النمو قد تقترب أو تبتعد عن هذه السمات بناء على قدرتها على تطوير الاستثمار الأمثل للموارد البشرية ونشاطات البحث العلمي الذين يوفرهما التعليم الجامعي.

لقد أصبح الاستثمار في مجال المعرفة من أهم مجالات استثمار رأس المال في عصر العولمة، وبات يقاس التقدم من خلال تملك العلم والفكر والقدرة على إنتاج المعرفة ويكون التعليم الجامعي السلعة التي توظف لإنتاج المعرفة.

مما سبق يظهر دور التعليم الجامعي والجامعة كمؤسسة محورية يقوم عليها مجتمع المعرفة بل أن هناك علاقة جدلية بينهما لأن مجتمع المعرفة يفرض على الجامعة إعادة النظر في دورها وأساليب إدارتها وطرق وأساليب التعليم بها، فقد أصبحت تعيش في وسط سريع التغير على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية .

ولعل من أهم سمات المؤسسات الجامعية في المستقبل التركيز على ارتباطها بالمجتمع، ومواءمة مخرجاتها، بأبعادها النوعية والكمية، مع المتطلبات التنموية. ويمكن للجامعة الاندماج وسط هذا المجتمع المعرفي من خلال تجويد التعليم واقتصادياته ومواءمته ومردوه على الفرد والمؤسسة والمجتمع، وكذا توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في شؤون التعليم لتشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى جانب مؤسسات القطاع العام، بالإضافة إلى ضرورة استثمار تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في مراحل التعليم وأنماطه المختلفة بما يخدم التوجه نحو مجتمع المعرفة.

الكلمات المفتاحية:

مجتمع المعرفة، التعليم الجامعي، الجامعة،

Title of the Intervention:

university education and the challenges of the knowledge society

Summary:

The knowledge society is characterised by the proliferation of virtual e-communication-based institutions and activities that generate, disseminate, use and benefit from knowledge and achieve human advancement and Sustainable development, and these are the forward-looking characteristics of the developed world, when we find communities that are on the way to growth can approach or move away from these characteristics according to their ability to To develop the optimal investment of human resources and scientific research activities offered by university education.

Investment in knowledge has become one of the most important areas of capital investment in the age of globalization, and progress is being measured by ownership of science and thought and the ability to produce knowledge, and University education is the product that is used to produce knowledge.

This shows the role of university and university education as a central institution on which the knowledge society rests, and there is a dialectic relationship between them because the knowledge society requires the University of Reconsidering its role and management methods and methods of teaching it, it has become alive in a rapidly changing environment at all levels Social, economic and technological.

One of the most important features of future academic institutions is to focus on their association with society and align their outputs, in their qualitative and quantitative dimensions, with the requirements of

Development. The university can integrate into this knowledge society through the improvement of education, its economy, its adaptation and its foundations to the individual, the institution and the Society, as well as the broadening of the basis of the participation Educational issues to include civil society and private sector institutions, as well as public sector institutions, as well as the need to invest modern information and communication technologies in Different stages and models of education in a way that serves the orientation towards the knowledge society .

Keywords: Knowledge society, university education, University،

تمهيد:

عملت الثورة المعلوماتية على إحداث نقلة نوعية في بناءات وانساق المجتمعات الإنسانية المعاصرة وبات من سمات هذه الأخيرة أنها تتوجه بخطى متسارعة نحو ما يسمى بمجتمع المعرفة ، إن هذا النمط الجديد من المجتمعات هو في الحقيقة نتيجة التراكمات الكمية للتنتاج المعرفة والتي أحدثت عند درجة ما تغييرات نوعية سمحت بظهور ملامح البناء الاجتماعي الجديد، فتحوّلت موازين القوى وتغيّر أشكال وهياكل المؤسسات وتقلصت الأدوار على جميع المستويات، وكان أكثر هذه المؤسسات تأثراً وتأثيراً هي الجامعات المعرفية وما تقوم به من عمليات تعليم وتثقيف، لهذا سنحاول من خلال هذه الورقة تبين متطلبات وأبعاد مجتمع المعرفة وإبراز العلاقة المتداخلة بين مجتمع المعرفة والتعليم الجامعي.

1 — تحديد المفاهيم:

1-1 — مجتمع المعرفة: إنه من غير الممكن تحديد تعريف جامع ومانع لمصطلح مجتمع المعرفة لما يحمله المصطلح من وصف لمجتمع يمر بمرحلة معينة من التطور والتحول ، والأكد أن ظهور المصطلح وتداوله يعود إلى الستينات من القرن الماضي " لقد ظهر مفهوم مجتمع المعرفة لأول مرة في منتصف الستينيات عندما كانت نقاشات وجدل ومناقشات ساخنة بخصوص التناقضات والعيوب والعقبات التي تواجه المجتمع الصناعي⁽¹⁾

ومنه نستخلص أن مجتمع المعرفة هو مرحلة تطور لما بعد مجتمع الصناعة قائم على توظيف المعرفة في كل مجالات الحياة وقد ورد تعريفه أيضاً في تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 على أنه " ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع، والمجتمع المدني والسياسة، أي إقامة التنمية الإنسانية⁽²⁾ حيث يتم ربط وتوظيف المعرفة من أجل التنمية الإنسانية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وهو أيضاً المجتمع " الذي يقرر بناء سياساته واستراتيجياته المستقبلية واتخاذ قراراته استناداً إلى حالة معرفية أصيلة ، وهو المجتمع الذي يسعى بكل جدية إلى إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها للإفادة منها في كل المجالات الحياتية⁽³⁾

(1) — رجحي مصطفى عليان : مجتمع المعرفة مفاهيم أساسية، المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 18 و 20

نوفمبر 2012 الدوحة ، قطر، ص 2130

(2) — تقرير التنمية الإنسانية العربية : 2003 ، نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2003 ، ص 39، ص 40. النسخة PDF

(3) - محمد نجيب الصرايرة جتمع المعرفة "الزمان معركتنا والمعرفة سلاحنا" المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية "مجتم المعرفة التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضرا ومستقبلا" جامعة السلطان قابوس : كلية الآداب والعلوم الاجتماعية "المجلد الثاني : تحرير ومراجعة عبد الرحمان صوفي عثمان تصميم محمد مختار ساطور، منشورات جامعة سلطان قابوس مسقط، عمان ، 2 و 3 ديسمبر 2007، النسخة pdf

1-2 التعليم الجامعي:

عرف المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والعشرين (نوفمبر 1993) التعليم الجامعي بأنه : " برامج الدراسة والتدريب على البحوث على مستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفقتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة ⁽¹⁾ وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التعليم العالي على انه: " مستوى أو مرحلة من الدراسة تلي التعليم الثانوي، وتباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات التعليم العالي، كالجامعات الحكومية والخاصة، وفي الكليات والمعاهد وغيرها من المنشآت التعليمية الأخرى، كالمدارس الثانوية ومواقع العمل ومن خلال البرامج المقدمة عبر الشبكات والمواد الالكترونية والهيئات والوكالات المضيفة العامة والخاصة ⁽²⁾ لقد حدد التعريفان السابقان المرحلة التي ينطلق منها التعليم الجامعي وهي المرحلة ما بعد التعليم الثانوي كما حددا المؤسسات التي يتم فيها التعليم وهي الجامعة، في المقابل أهملتا التعريفان الهدف من التعليم الجامعي لهذا نورد التعريف التالي والذي يوضح الهدف من وراء هذا التعليم فهو بذلك: " تعليم عالي وتأهيل لقوى بشرية عليا ورفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي ونتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ⁽³⁾

ومن هنا يظهر دور التعليم الجامعي في تأهيل القوى البشرية ويبرز تفعيل البحث العلمي وتطبيقه على مختلف المستويات في المجتمع وذلك كله من أجل تنمية الانسان ومجتمعه.

2-مجتمع المعرفة ومتطلباته:

يعتبر كل من مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة والمجتمع الرقمي ومجتمع المعلومات من المصطلحات الوليدة عن الثورة المعلوماتية، حيث يعرف مجتمع المعرفة على أنه: " ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أمور وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة ⁽⁴⁾.

ويمكن ذكر أن هناك فرق بين مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات بل يمكن اعتبار أن مجتمع المعرفة هو بؤادر تحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة ، فمجتمع المعرفة يؤكد أن المعرفة هي القوة، وهو يقوم على إنتاج المعرفة الأمر الذي يؤكد أن " مجرد اكتساب المعلومات والبحث عنها واستخدام التقنيات المعاصرة كأداة تسيير الحصول على المعلومات ليس كافيا، وإنما لا بد من تجاوز ذلك إلى عمليات إنتاج حقيقية للمعارف يتم تسويقها بحيث تصبح مصدرا اقتصاديا يحمل في ثناياه إمكانات القوة ⁽⁵⁾ .

(1) - سعيد بن محمد الربيعي: التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، دار الشروق ، عمان، ط 1 ، 2008 ، ص 23.

(2) - المرجع نفسه ، ص 23 ، ص 24.

(3) - على أحمد مذكور: الشهرة التعليمية رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص 47 .

(4) - عبد الله تركماني: مجتمع المعرفة ودور الكتاب في التنمية الثقافية: الموقع من الانترنت.

ani التحميل 17/10/2009 يوم http://www.alecso.org.tn/images/stories/fichiers/mantada/abdallah_turkm

(5) - أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعي في الوطن العربي تحديات الواقع ورؤى المستقبل عالم الكتب، القاهرة، 2005. ط 1. ص 42.

- فإذا كانت المعرفة تعد القوة فهي الأساس الذي تقوم عمليات التنمية الشاملة، لهذا أصبحت تقاس كفاءة المجتمعات في تحقيق التنمية من خلال تكامل نشاطات إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها؛ حيث يمكن تبين هذه النشاطات على هذا النحو:
- إنتاج المعرفة : ينبع توليد وإنتاج المعرفة من نشاطات البحث العلمية والإبداع والابتكار، وهي تعتمد بشكل أساسي على ميزانيات الدول الموجهة إلى قطاعات البحث العلمي أو مؤسسات الأعمال التي تبحث عن الجديد من أجل تطوير منتجاتها أو خدماتها.
 - نشر المعرفة: تشمل التعليم والتدريب بالإضافة إلى الإعلام؛ فالتعليم والتدريب هما مصدرين لتطوير المهارات الإنسانية في الحقل المعرفي والمهني، أما الإعلام فيعتبر الفضاء الذي يسمح بنشر هذه المعرفة.
 - استخدام المعرفة : توظيفها في مختلف المجالات مما يعمل على الارتقاء بالإنسان وتعزيز التنمية المستدامة ويستفيد نشاط استخدام المعرفة من المهارات الإنسانية ومن مخرجات البحث العلمي.
- كما سبق يظهر الإنسان كفاعل أساسي في وسط مجتمع المعرفة؛ إذ هو صانع الإبداع الفكري والمعرفي والمادي كما أنه الغاية المرجوة من التنمية البشرية كعضو فاعل يؤثر ويتأثر ويبدع لنفسه ولغيره من خلال شبكات التبادل والتفاعل .
- وعليه فإن الموازنة الاقتصادية اليوم " لا تعتمد أساساً على وفرة الموارد الطبيعية وعلى وفرة الموارد المالية؛ بل على المعرفة والكفاءات والمهارات، أي على العلم والابتكار والتجديد⁽¹⁾ .

3- أبعاد مجتمع المعرفة:

- لمجتمع المعرفة مجموعة من الأبعاد مرتبطة بمجالات حياة الإنسان ونشاطه نذكرها:
- أ- البعد الاقتصادي: تعتبر المعرفة كسلعة أو كخدمة المصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد، وعليه فإن المجتمع الذي يستطيع توليد المعرفة ونشر المعرفة وتوظيفها في مختلف قطاعات الاقتصاد هو المجتمع الذي يكون قادراً على خلق حصص سوقية تنافسية في مختلف المجالات ومختلف أرجاء العالم.
 - ب- البعد التكنولوجي: يعني انتشار وسيادة تكنولوجيات المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة على أن يتم تطويعها بحسب الظروف الموضوعية لكل مجتمع.
 - ت- البعد الاجتماعي: يعني مجتمع المعرفة في هذا الجانب تغيير واضح في بناء المجتمع من حيث العلاقات والتفاعلات القائمة على أساس شبكة من المعلومات الالكترونية ، والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف، فهو بذلك يسير نحو مجتمع افتراضي حيث توجد متاجر الانترنت وصحافة الانترنت والمقاهي الانترنت والحكومة الالكترونية والجامعات الافتراضية.
 - ث- البعد الثقافي: يعمل مجتمع المعرفة على إعطاء أهمية معتبرة للمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير إمكانية حرية التفكير والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات " حيث تستدعي العدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم أن ترتبط فرص التعليم النظامي وغير النظامي بقدرات الفرد واستعداداته الذاتية وليس بالوضع الاجتماعي والاقتصادي له ولعائلته⁽²⁾ .

(1) - محمد بن أحمد: الثقافة والتنمية في عصر العولمة عن سياسات الثقافة من أجل التنمية في الوطن العربي، إدارة برامج الثقافة والاتصال ، المنظمة العربية للتربية والثقافة: 2002. ص 26. ص 27.

(2) - مندر واصف المصري: العولمة وتنمية الموارد البشرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي . ط 1. 2004. ص 46.

ج- البعد السياسي: يقوم مجتمع المعرفة على تحقيق مبدأ المشاركة في مختلف القطاعات لهذا يعمل على توفير حرية تداول المعلومات وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة وإشراك الجماهير في عملية اتخاذ القرار والمشاركة السياسية الفعالة.

وعلى هذا الأساس فإن العنصر الأساسي والرئيسي في بناء المعرفة وإدارتها هو الفرد وثقافة المؤسسة الشاملة لمجموعة من القيم والأعراف التي تملكها المؤسسة والتي تلعب دورا مهما في تشجيع الأفراد على المشاركة الفعالة بالمعرفة واستخدامها بشكل رشيد.

الواضح أن هناك علاقة وطيدة بين دورة إنتاج المعرفة واكتسابها وتوظيفها وبين تنمية القوى البشرية وترشيد الاستثمار فيها؛ لأن توليد المعرفة مصدره الإنسان وطاقاته المعرفية سواء في أوساط المؤسسات التعليمية أو المؤسسات الاقتصادية صناعية كانت أم خدمية، وكذلك أن تنمية الإنسان وتطوير تقوم على المعرفة .

الشكل رقم 1- يبين متطلبات مجتمع المعرفة



ففي مارس لعام 2000 عقدت القمة الاقتصادية والاجتماعية لاتحاد الأوربي والتي حددت الهدف الرئيسي لهذا الاجتماع والمتمثل في التوجه نحو مجتمع المعرفة باعتباره المجتمع الأكثر فاعلية وديناميكية ، مع التأكيد على أن النظام التعليمي سيتكيف مع متطلبات مجتمع المعرفة للرفع من مستوى التشغيل⁽¹⁾.

أما على مستوى الوطن العربي فقد عمد الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي على نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 نحو إقامة مجتمع المعرفة والذي يركز حول سبل تجاوز المعوق الرئيسي الذي يعترض طريق التنمية الإنسانية العربية وهو نقص المعرفة.

كما أن الدخول لمجتمع المعرفة يتطلب توافر بني تحتية متطورة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضاً يحتاج لمورد بشري قادر على إنتاج المعرفة وتفعيلها كقوة اقتصادية، مرونة فكرية وتحمل المسؤولية تتجسد في ترسيخ قيم الديمقراطية والمحاسبة في ضوء معايير واضحة .

(1) -Armond Mattelart : histoire de la société de l'information La Découverte. Paris .2001. P88.

إن كل هذه المتطلبات تقوم على حجر أساسي وهو ضرورة تغيير نظم التعليم لتأخذ بالتقنيات الحديثة لمجتمع المعرفة ومجتمع التعلم، وهذا ما يؤكد على أهمية التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص، فالجامعة إحدى أهم المؤسسات التي تعمل على إعداد الإنسان باعتباره المصدر الأساسي لإنتاج المعرفة .

4- التحديات التي تواجه الجامعة للدخول إلى مجتمع المعرفة:

تواجه الجامعة مجموعة من التحديات لكي تنظم إلى ترسانة مجتمع المعرفة وتصبح هي وموردها البشري المحرك الأساسي له وسوف نشير إليها كما يلي:

- حتمية تطوير نظام التعليم من خلال توفير فرص متكافئة في التعليم الجامعي لكل مواطن، وكذا تدريب أعداد هائلة من هيئات التدريس، وأيضا ضرورة تطوير المناهج والبرامج وتوفير استخدام التكنولوجيا في المؤسسات الجامعية ، ولن يتأتى من فراغ فهو بحاجة لنفقات كثيرة حيث يقدر نفقات التعليم في و.م.أ بـ: 17778 أورو لكل طالب وفي أوروبا بـ 7724 أورو لكل طالب⁽¹⁾ وعلى الرغم من هذه النفقات إلا أن الأوربيين يتدمرون من هذه الأرقام ويعتبرونها من المعوقات الأساسية في مجتمع المعرفة ولكن تواجه المؤسسات الجامعية في الوطن العربي والجزائر خاصة نقص التمويل المادي وقلة الخبرة المعرفية في هذا المجال.

- عدم الانساق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل، لأن هذا الأخير في تغير مستمر فقد تظهر وظائف جديدة وقد تتوسع أخرى أو تختفي.

- ضعف المشاركة المجتمعية وعدم وضوح أثرها في صنع القرار في إدارة العملية التعليمية والرقابة عليها.

- ضعف ارتباط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأهداف التنمية.

- عدم توافق العديد من التشريعات الحالية لسياسات التطوير للأنماط التعليمية المستحدثة.

- اعتماد الجامعة على التمويل الحكومي دون البحث عن مصادر تمويلية أخرى.

5- علاقة التعليم الجامعي بمجتمع المعرفة:

لا تختلف هذه العلاقة عن علاقة الإنسان بالتنمية ومجتمع المعرفة، ويمكن القول عنها أنها علاقة تأثير وتأثر فبينما يستفيد التعليم الجامعي من منتوجات مجتمع المعرفة ومن الثورة المعلوماتية، تستطيع الجامعة - القائمة بعملية التعليم - أيضا إذا ما عملت على ترشيد إمكانياتها المادية والبشرية وكانت قادرة على تكوين أفراد منتجين للمعرفة وعملت على توظيف المعايير العالمية للعمل الجماعي أن تسير نحو مجتمع التعلم الفاعل " الذي يجعل من خريج التعليم الجامعي قادرا على المشاركة في إنتاج المعارف وفي العمل على التجاوب مع متطلبات مجتمع المعرفة⁽²⁾ في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

وفي الحقيقة ينمو وسط مجتمع المعرفة ما يسمى بالجامعات الافتراضية والتعليم الافتراضي وهي من متطلبات ومن نواتج، وهي مؤسسات أكاديمية تهدف إلى تقديم مستويات تعليم ذات جودة عالية للطلاب في مساكنهم دون الحاجة للتنقل من خلال الشبكات الالكترونية ، وتتيح هذه الأنواع من الجامعات فرص التعليم المستمر والتعليم الذاتي مما يسهل أيضا تجسيد مجتمع التعلم.

(1) - Martine Carré- Tallon. autre L'economie mondiale 2008 La Découverte. Paris .2007. P 33. P34

(2) - أحمد حسين الصغير: مرجع سابق ص 48 .

من جهة أخرى لا يمكن النظر لهذه الجامعات الافتراضية كبديل للجامعة التقليدية وإنما تعد مكملاً لدورها وسط مجتمع المعرفة.

6- دور التعليم الجامعي في ظل مجتمعات المعرفة:

- التجسيد الفعلي للتعليم الذاتي: والذي يمكن للفرد من التعلم في كل الأوقات وطوال العمر خارج المدرسة أو داخلها وهو يعرف أيضاً بالتعليم المستمر ويعرف على أنه نشاط التعليم الذاتي يقوم به الفرد مدفوعاً برغبته الذاتية بهدف تنمية استعداداته وإمكاناته وقدراته مستجيباً لموله واهتمامه بما يحقق تنمية شخصيته وتكاملها.
- ففي دراسة حديثة لـ OCDE وجد أن حوالي 40 ٪ من العمال يتابعون تدريبات في مجرى السنة في كل من الدنمارك والسويد وفنلندا وسويسرا في المقابل فإن أقل من 10 ٪ وجدت على مستوى بلدان جنوب أوروبا. على الرغم من تفاوت النسب⁽¹⁾ إلا أنها تبين بأن هناك توجه عالمي نحو التعليم مدى الحياة.
- ثم إن التربية المستمرة ليست جديدة على الفلسفة التربوية والنظم التعليمية التي تخص الثقافة العربية الإسلامية، وتمثل هذه التوجهات والمنطلقات التي تحث على طلب العلم المهدى للحد وطلب العلم ولو كان في الصين⁽²⁾.
- التأكيد على الهوية وتعبئة الإبداع الخاص، وتمييز ملامح الفكر والثقافة.
- التطوير المؤسسي المستمر لمنظومة الجامعات في ضوء المشاركة والإبداع في المفهوم والمضمون وتفعيل التقنيات الحديثة للتكنولوجيا والتسيير.
- التغيير في أساليب التقييم على مستوى مختلف الهيئات الإدارية والتعليمية ليظهر التقييم الذاتي الذي يؤكد على أهمية الفرد كإنسان مسؤول يستطيع بفكره أن يقدر مستوى عطائه وعطاء غيره من خلال تقييم الأقران.
- دمج الثقافات الفئات الفرعية في المجتمع لتشارك في تناسق هذا الأخير والإبداع فيه ودعم ميزاته التنافسية.

الخلاصة:

إن مجتمع المعرفة ليس مساراً اختيارياً وإنما ضرورة ملحة ينبغي التعامل معه كواقع وليس كحقيقة فحسب لهذا على الجامعة العربية بشكل عام والجامعة الجزائرية بشكل خاص أن تراجع نظمها وأساليبها التعليمية لخلق مورد بشري قادر على إنتاج المعرفة لذلك عليها:

- إدخال أساليب تعلم مبتكرة تساعد الطالب على التعلم الجيد.
- بناء وتوظيف شبكة اتصالية قوية على تكثيف استخدام التقانة.
- العمل على ترسيخ قيم مجتمع التعلم بتفعيل دور التعلم الذاتي والمستمر.
- الربط الفعلي بين ما يدرس في قاعات الجامعات وواقع المجتمع لتحقيق الموازنة بين ما تنتجه الجامعة وما يتطلبه سوق العمل، ونقترح أن نبدأ العمل من الوظائف الجديد والمتغيرة التي أنتاجها سوق العمل الحديث لنقوم بتحليلها وتزويد الجامعات بالمعطيات واقتراح وحدات تعليمية مناسبة لكل الوظائف.
- محاولة تخفيض تكاليف التعليم الجامعي، والاعتماد على التمويل الذاتي.

(1) Martine Carré- Tallon et autre : Opcit P 33.

(2) - منذر واصف المصري: مرجع سابق. ص 162

- تحول عضو هيئة التدريس إلى متعلم دائم التعلم.
 - توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وتحفيز القطاع الخاص على المساهمة الايجابية في تقديم خدمة التعليم.
 - تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بما يكفل تدعيم ديمقراطية التعلم وحرية الفكر والتعبير والمشاركة.
 - محاولة خلق مصادر تمويلية للجامعات والاعتماد أيضا على التمويل الذاتي على أساس أن المعرفة هي سلعة يمكن أن تعود فائدة البحوث التي تقدمها الجامعة لبعض القطاعات أو المؤسسات على مواردها الاقتصادية.
- وأخيرا يمكن القول أن الجامعة باستطاعتها تجاوز الصعاب وإنتاج موارد بشرية عارفة وقادرة على منافسة الجامعات الأجنبية ولكن عليها أن تغير في هياكلها وأساليبها ومناهجها كما اشرنا سابقا وإذا ابتعدت أيضا عن إهدار الإمكانيات المادية والبشرية وابتعدت عن مختلف مظاهر الفساد.

دور تقنيات المعلومات كمدخل لتطبيق تسيير المعرفة في ظل توجه الجزائر نحو اقتصاد المعرفة حالة مؤسسة ميناء عنابة الجزائرية د. بعلي حمزة د. بشيشي وليد د. مجلح سليم

ملخص:

تعد المعلومات اليوم في ظل التغيرات التكنولوجية المتطورة أساس الإدارة الحديثة، وفي ضوء هذه التطورات أصبحت المنظمات تهتم أكثر بالموارد المعرفية، حيث تهدف هذه الورقة البحثية لتوضيح الدور الذي تلعبه تقنيات المعلومات والاتصالات المطبقة على مستوى مؤسسة ميناء عنابة (الجزائر) في تسيير المعارف في ظل توجه البلاد من الاقتصاد المادي إلى اقتصاد المعرفة، دُعم هذا البحث بدراسة ميدانية في "مؤسسة ميناء عنابة"، كشفت على البنية التكنولوجية والمعلوماتية المتوفرة وعلى واقع تسيير المعرفة بالمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: تقنيات المعلومات، تسيير المعرفة، المعرفة، تقنيات الاتصال.

المقدمة:

عرفت العشرية الأخيرة تطورات عديدة وسريعة من أهمها تلك التي عرفها المجال التكنولوجي، خاصة المتعلقة بمعالجة المعلومات أو ما يعرف تقنيات (تكنولوجيا) المعلومات والاتصالات، حيث كانت مشكلة الباحثين عن المعرفة، تتلخص في صعوبة التوصل إلى المعلومة المطلوبة، إما بسبب قلتها أو بسبب صعوبة الوصول إليها، ومع ظهور تقنيات المعلومات والاتصالات (TIC) وسرعة انتشارها، أصبحت المشكلة تتمثل في الاختيار الصحيح للمعلومة الصحيحة، وسط كم هائل من المراجع والوثائق المتوفرة وبخاصة في شبكات المعلومات (الانترنت).

كما أن المعرفة موردا مهم واستراتيجي ومكونا هاما من الأصول الغير المادية، حيث يتطلب اكتسابها الارتكاز على الخبرة والتبادل والمعلومة، ومن هنا برز مصطلح تسيير المعرفة (Knowledge Management)، ففي الواقع إن المنظمة تعيش على المعرفة، وتنمو وتتطور باستخدام الجديد منها، وقد تنهار قدرتها التنافسية حين تتقادم أرصدها المعرفية، وتتوقف عملية التجديد المعرفي بها، لذا أصبح من الضروري اعتماد المعرفة كعنصر إنتاج جديد، والتي يمكن ضمانها من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، سنحاول إبراز الدور الذي يقدمه توفر تقنيات المعلومات والاتصالات المتطورة لتطبيق تسيير المعرفة في مؤسسة وطنية متمثلة في مؤسسة ميناء عنابة (الجزائر) في ظل الحديث الدائر حول محاولة التوجه نحو اقتصاد المعرفة. تأسيسا على ما سبق، تتمحور إشكالية البحث حول السؤال : ما دور تقنيات المعلومات والاتصالات في تطبيق تسيير

المعرفة بمؤسسة ميناء عنابة (الجمهورية الجزائرية) في ظل توجه البلاد نحو اقتصاد المعرفة؟

للإجابة على تساؤل البحث استندنا على الفرضيات التالية:

- 1-توجد بنية تقنية ومعلوماتية، توفر أرضية ملائمة لقيام تسيير المعرفة بمؤسسة ميناء عنابة (الجزائر).
- 2-رغم البنية التقنية والمعلوماتية المتوفرة بمؤسسة ميناء عنابة (الجزائر)، يعتبر مستوى تسيير المعرفة بالضعيف.
- 3-يوجد تقصير من طرف المؤسسة في استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات الداعمة لعمليات تسيير المعرفة.

أولاً: تقنيات المعلومات والاتصالات

1- المفهوم:

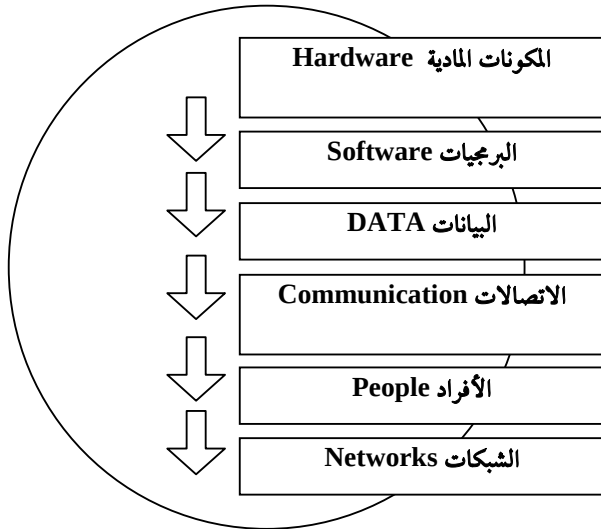
تجدر بنا الإشارة إلى التسميات التي مرت بها هذه التقنيات، فقد وصفت في أول ظهور لها على أنها التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات (NTIC)، ثم حذفت كلمة الحديثة لأن صفة الحداثة ستقادم بعد سنوات، على اعتبار أن بريق الحداثة التقنية التكنولوجية يتسم بالحركية باستمرار⁽¹⁾، لتصبح تقنيات المعلومات والاتصالات (TIC)، وحاليا ظهرت تسمية أكثر تداولاً هي تكنولوجيا أو تقنيات المعلومات (TI).

هذا المفهوم متولد نتيجة التقارب بين تقنيات المعلومات وتقنيات الاتصال، تقنيات المعلومات المستخدمة في تشغيل، نقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسب الآلي وشبكات الربط التي تستخدم بشدة في الاتصالات.

يمكن القول أن تقنيات الاتصال كانت العامل الأساسي الذي أعطى ثورة المعلومات بعدها العالمي من خلال شبكات الاتصال العالمية⁽²⁾، وبناء عليه فإنه لا يمكن الفصل بين تقنيات المعلومات وتقنيات الاتصال، فقد جمع بينهما النظام الرقمي.

2- مكونات تقنيات المعلومات والاتصالات:

الشكل رقم (01): البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصال.



المصدر: إيمان فاضل السمراي، هيثم الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 120.

تتضمن من ستة (06) مكونات أساسية هي⁽³⁾:

(1) الهادي بوقلقول، الآثار المترتبة على إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة المؤسسة من الناحية التنظيمية والإستراتيجية، مذكرة دكتوراه، جامعة عنابة، 2007، ص 9.

(2) موسى اللوزي، التنمية الإدارية، دار وائل، الأردن، 2000، الطبعة الأولى، ص 197.

(3) سناء عبد الكريم الخناق، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات إدارة المعرفة، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات، جامعة بسكرة، الجزائر، نوفمبر، 2005، ص ص 240-241.

2-1 المكونات المادية (الحاسوب) Hardware: هو الوسيلة الأساسية لتقنيات المعلومات والاتصال، وذلك من خلال قدراته العالية على إدخال ومعالجة البيانات، والقدرة على تخزينها واسترجاعها، ويتكون من:

- وحدة المعالجة المركزية: تتكون من الوحدة الأم (La Carte mère)، والمعالج (Processeur) الذي يعتبر عقل الكمبيوتر حيث يقوم بتنفيذ كل العمليات الحسابية والمنطقية، إضافة إلى وحدة الذاكرة الرئيسية (Mémoire Centrale).

- اللواحق Périphériques: بدورها تتضمن وحدات إدخال هي المسؤولة عن إدخال التعليمات المطلوب تنفيذها ووحدات إخراج تتمثل في الأجهزة التي تقوم بنقل نتائج المعالجة إلى المستخدم.

- الذاكرات الثانوية Les Mémoires auxiliaires: من أهمها⁽¹⁾: القرص الصلب (le disque dur)، القرص المضغوط (CD-ROM)، القرص المتغير بالبصمة (Digital Versatile Disc DVD).

2-2 البرمجيات Software: تعرف على أنها "مجموعة من الأوامر والتعليمات المعدة من قبل الإنسان والتي توجه المكونات المادية لغرض أداء مهمة ما أو للعمل بطريقة معينة وفق تعليمات دقيقة للحصول على نتائج مطلوبة بشكل معين⁽²⁾، تقسم البرمجيات عموماً إلى برمجيات التشغيل وبرمجيات التطبيقات.

2-3 الاتصالات les Communications: تعرف الاتصالات بأنها التركيبة التي تشمل التسهيلات والإجراءات التي تساند الاتصالات من خلال استخدام الأجهزة ووسائل الاتصال التي تربط بين هذه الأجهزة لنقل المعلومات وتشمل خطوط الهاتف، المايكروويف، الكابلات، الأقمار الصناعية... الخ.

2-4 البيانات Data: تشير إلى الأشياء، النشاطات والمبادلات التي يتم تسجيلها وتخزينها، ولكنها تبقى غير مرتبة بحيث لا تصلح لتوصيل إلى معنى معين، ويمكن أن تأخذ البيانات عدة أشكال منها البيانات العددية والبيانات النصية⁽³⁾.

2-5 الأفراد People: هم الذين يقومون بإدارة وتشغيل تقنيات المعلومات من إداريين ومتخصصين ومستخدمين نهائيين، ويكاد يتفق أغلب المتخصصين على أن أهمية العنصر البشري في إدارة وتشغيل نظام المعلومات تفوق أهمية المستلزمات المادية.

2-6 الشبكات Networks: هي عبارة عن مجموعة من التجهيزات، المعدات أو الأشياء الملموسة بصورة عامة، المرتبطة فيما بينها عن طريق قنوات اتصال، تسمح بمرور عناصر معينة فيما بينها حسب قواعد محددة، وتعتبر عن ارتباط مجموعة من أجهزة الحاسوب فيما بينها بوسائل اتصال سلكية أو اللاسلكية⁽⁴⁾.

3- تقنيات شبكات المعلومات والاتصالات:

3-1 الإنترنت (Internet): هي كلمة مركبة من اختزال العبارة الإنجليزية (Networks Interconnection)، وهي شبكة عملاقة تضم العشرات من الشبكات والحواسيب المرتبطة وفقاً لبروتوكول (TCP/IP)، تزود المستخدمين بالعديد من الخدمات⁽⁵⁾، أهمها:

(1) Lamdani Sadek, a la découverte de l'information, 3eme édition, Ed Berti, Alger, 2002, P P 38 – 39.

(2) إيمان فاضل السمرائي وهيثم الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 87-88.

(3) نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم المعلومات الإدارية، دار وائل، عمان، الأردن، 2004، ص 24.

(4) Lamdani Sadek , Op.Cit , P 78

(5) بشير عباس العلاق، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في مجال التجارة النقلة، مرجع سبق ذكره، ص 119

- خدمة البريد الإلكتروني (Email): من أقدم التطبيقات في شبكة الانترنت، يسمح للمستخدمين على أن يكونوا على اتصال وثيق مع المنظمات في مجال التجارة والأعمال، والاتصال المباشر والدائم بالعملاء في جميع أنحاء العالم وبعيدا عن المؤسسة⁽¹⁾.
- خدمة بروتوكول نقل الملفات (File Transfer Protocol): يسمح بالاتصال المؤقت بين حاسوين، ويمكن من جلب الملفات وتحويلها من جانب إلى آخر، هذه الملفات عبارة عن تقارير أو بحوث أو برامج، وبالتالي فهذه الخدمة تعتبر وسيلة للتبادل السريع، وعموما يستعان بهذه الخدمة في تحديث مواقع الانترنت.
- خدمة الشبكة العالمية للمعلومات (World Wide Web): يرجع لها الفضل في انتشار الانترنت خصوصا من الناحية التجارية، فخدمة (3W) وسيلة من وسائل الترويج والإعلان على المستوى المحلي والعالمي، فهي تتميز بقدرة هائلة في التصفح والإبحار، وتتمتع بواجهة بيانية متعددة الوسائط مما يجعلها أكثر شعبية⁽²⁾.
- 2-3 الإنترنت (Intranet): هي شبكة معلوماتية محلية خاصة بالمؤسسة، وتعمل ببروتوكولات وقواعد التي تبنى عليها الانترنت خصوصا (TCP/IP)، لتمكين الأفراد داخل المؤسسة الاتصال فيما بينهم والوصول إلى المعلومات بطريقة أسرع وأكثر كفاءة، وأقل تكلفة⁽³⁾.

الإنترنت = شبكة محلية (LAN) + بروتوكولات

- 3-3 الإكسترنات (Extranet): هي شبكة معلوماتية لها في معظم الأحيان طابع تجاري تسمح للمؤسسات بالاتصال فيما بينها، وهي تطور لشبكة الإنترنت، وتعد نتاج لتزاوج الإنترنت والإنترنت، فهي مفتوحة على المحيط الخارجي والمؤسسات المتعاونة، بحيث تحدد المؤسسة هوية الجهات التي يسمح لهم الوصول لبيانات المؤسسة.

ثانيا: اقتصاد وتسيير المعرفة:

1- مفهوم المعرفة:

هي من أحدث عوامل الإنتاج التي يعترف بها كمورد أساسي لإنشاء الثروة في الاقتصاد، ومصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة⁽⁴⁾، وقطاع المعرفة هو القطاع الرابع في الاقتصاد الجديد، فالإقتصاد التقليدي قام على (الأرض، العمل ورأس المال)، أما الاقتصاد الجديد فإن المعرفة هي عامل الإنتاج الأكثر أهمية والأصل الأكثر قيمة، وهي النوع الجديد من رأس المال القائم على الخبرات.

يتم الوصول إليها من خلال المعلومة، فالمعلومة تقود إلى المعرفة التي قد تكون جديدة مبتكرة، أو تضيفي إلى معارفنا السابقة لتوسعها أو تعدل منها.

صنف (Polony 1962) المعرفة إلى معرفة ضمنية (la connaissance tacite) والتي يخزنها أصحابها في عقولهم ولم يعبروا عنها بأي صيغة من الصيغ، ومن ثم فهي غير معلومة ولا متاحة للآخرين، وتظل حبيسة عقول أصحابها،

(1) Steve Sleight Internet et l'entreprise, Mango Pratique édition, France, 2001, P33.

(2) إبراهيم بخي، دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 38.

(3) إبراهيم بخي، الانترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(4) نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية- الإستراتيجية، الوظائف والمشكلات، دار المريخ، السعودية، 2004، ص 389.

وفي أحيان أخرى قد تنهياً لأصحابها الفرص والحوافز التي تدفعهم للتصريح بها وإظهارها⁽¹⁾، وأخرى ظاهرة (la connaissance explicite)، وهي شائعة ومنتشرة ومتاح الوصول إليها لكل من يبحث عنها، ومخزونة في الكتب والوثائق المختلفة ومتاحة في وسائط متعددة الأشكال، توفرها تقنيات المعلومات، حيث أكد نوناكا أهمية هذا التصنيف في دراسته الشركات الخلاقة للمعرفة⁽²⁾.

2- تسيير المعرفة:

حيث يعرفها (Wiig) بأنها تخطيط، تنظيم، مراقبة، تنسيق وتوليد المعرفة والأصول المرتبطة برأس المال الفكري، والعمليات والإمكانات الشخصية والتنظيمية، بشكل يتم معه إنجاز أكبر قدر ممكن من الأثر الإيجابي في نتائج الميزة التنافسية⁽³⁾.

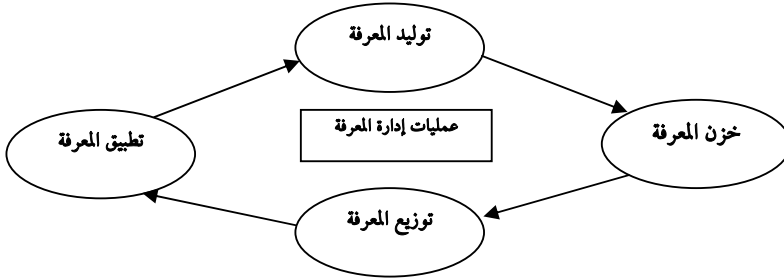
أما (Nonaka) فيعرف تسيير المعرفة بأنها العملية المنهجية المؤسسة للاستخدام الخلاق للمعرفة وإنشائها⁽⁴⁾.

تتجلى أهمية تسيير المعرفة بالمؤسسة في جوانب رئيسية أهمها:

- مصدر للإنتاجية: فهي ترفع من الإنتاجية وتحسن من الأداء بسبب التوزيع الجيد للمهارات داخل المؤسسة وتحسينها، ومواكبة الابتكارات.
- عامل للاستقرار: إن العمل في بيئة تنافسية يجعل المؤسسة غير قادرة على البقاء دون تمييزها في المعرفة وإتيانها بالجديد في الأفكار، مما يعني أن تسيير المعرفة أصبحت سلاح لمواجهة محيطها والبقاء فيه.
- تحمل ميزة تنافسية دائمة: يقول (Nonaka) إن المصدر الوحيد للميزة التنافسية الدائمة هو المعرفة، باعتبارها نادرة وصعبة التقليد وباعتبارها غير قابلة للتحويل.

3- عمليات تسيير المعرفة:

الشكل رقم (01) العمليات الجوهرية لتسيير المعرفة.



المصدر: صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص 62.

(1) - Nonaka Ikujiro, Takeuchi Hirataka, La connaissance créatrice: La dynamique de l'entreprise apprenante, Press, France, 1995, p13.

(2) - باسردة توفيق سريع علي، تكامل إدارة المعرفة والجودة الشاملة وأثره على الأداء- دراسة تطبيقية في شركات الصناعات الغذائية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2006، ص 34.

(3) الملكاوي إبراهيم الخلوف، إدارة المعرفة، الممارسات والمفاهيم، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 74.

(4) Nonaka , Takeuchi , Op.Cit, p98.

قبل التطرق للعمليات السابقة نشير إلى عملية تشخيص المعرفة⁽¹⁾:

3-1 تشخيص المعرفة: هي عملية مهمة في أي برنامج لتسيير المعرفة كما أن نجاح البرنامج يتوقف على دقة التشخيص، ويقصد به حيازة المعارف والكفاءات التي تحتاجها المؤسسة وخاصة المعرفة الضمنية الموجودة بالمؤسسة⁽²⁾، لأجل تبادل المعارف وتقاسمها.

3-2 توليد المعرفة: إن توليد المعرفة عند الكثير من المنظمات هو الابتكار وتوليد الأفكار الجديدة⁽³⁾، كما أن المعرفة والابتكار هي عملية مزدوجة ذات اتجاهين فالمعرفة مصدر للابتكار والابتكار يضيف مصدرا لمعرفة جديدة، إن من أهم النماذج المستخدمة في عملية توليد المعرفة هي نموذج (Seci) في منظمة (Nonaka)، ويكون من خلال تحويل المعرفة الضمنية إلى المعرفة الظاهرة، وتحويلها من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي.

3-3 خزن المعرفة (الاحتفاظ بها): هي تلك العمليات التي تشمل الاحتفاظ، الوصول والاسترجاع⁽⁴⁾، وتشير إلى أهمية الذاكرة التنظيمية، فالمنظمات تواجه خطرا كبيرا نتيجة لفقدانها للكثير من المعرفة، وإنه مع الزمن تتراكم المعرفة التنظيمية، وتلعب تقنيات المعلومات دورا مهما في توسيع الذاكرة التنظيمية واسترجاع المعلومات والمعرفة المخزنة⁽⁵⁾.

3-4 توزيع المعرفة: تشمل كلا من تقاسم، نشر، نقل وتشارك المعرفة، وتشير (Coakes) إلى أن عملية نقل المعرفة هي إيصال المعرفة المناسبة إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب وضمن الشكل المناسب وبالتكلفة المناسبة⁽⁶⁾، إذا كان من السهل توزيع المعرفة الصريحة من خلال استخدام الأدوات الالكترونية فإنه ما زال يتطلع إلى توزيع المعرفة الضمنية الموجودة في عقول العاملين وهو ما يشكل التحدي الأكبر لتسيير المعرفة⁽⁷⁾.

3-5 تطبيق المعرفة: هو إدماج المعرفة المتاحة في تصميم الأعمال وخطط الأداء وتحديد مهام العاملين بحيث توضع المعرفة في الاستخدام الفعلي وتطبيقها في الوقت المناسب، ويتم تنميتها وتحديثها باستمرار⁽⁸⁾، كما أن التطبيق يؤدي إلى عملية التعلم، أي يأتي عن طريق التجريب والتطبيق مما يحسن مستوى المعرفة، ليست المنظمات التي تمتلك أفضل معرفة من تضمن الميزة التنافسية، بل تلك التي تستخدم وتطبق المعرفة على أحسن وجه.

(1) العمري غسان إبراهيم، الاستخدام المشترك لتكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة لتحقيق قيمة عالية لأعمال البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2005، ص 8.

(2) Claire Beyou, manager les connaissances, liaison, France, 2003, p 39.

(3) بروبست جيلبيرت وآخرون، ترجمة صبحي حازم حسن، إدارة المعرفة بناء لبنات النجاح، الدار الهندسية، مصر، 2000، ص 23.

(4) صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص 73.

(5) رجي مصطفى عليان، محمد عبد الدبس، وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم، دار الصفاء، الأردن، 1999، ص 197.

(6) هيثم حجازي علي، إدارة المعرفة، مدخل نظري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 47.

(7) عبد الستار العلي وآخرون، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ط 2، ص 44.

(8) علي السلمي، إدارة التميز: نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب للنشر، القاهرة، 2002، ص 217.

4- اقتصاد المعرفة:

ظهرت عدة تعريفات لاقتصاد المعرفة، تتمحور كلها حول مفهوم الاقتصاد القائم على مبدأ نشر وإنتاج واستخدام المعرفة، باعتبارها القوة الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة.

فقد استعملت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام (1996) عبارة الاقتصاد القائم على المعرفة، من أجل تعريف الاقتصاد الذي يستند مباشرة إلى إنتاج المعارف والمعلومات وتوزيعها واستخدامها، أي أن الاقتصاد القائم على المعرفة هو الاقتصاد الذي تكون فيه عمليات إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها من أهم المحركات في عملية النمو وتكوين الثروات⁽¹⁾.

اقتصاد المعرفة، أو ما أُصطلح عليه الاقتصاد الجديد أو اقتصاد الشبكة أو الاقتصاد الرقمي، هو حسب Dominique Foray⁽²⁾ تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساساً بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة، تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية.

ثالثاً: دعم تقنيات المعلومات والاتصالات لعمليات تسيير المعرفة:

1- المساندة في اكتشاف المعرفة:

إن تكنولوجيا اكتشاف المعرفة باستطاعتها أن تكون فعالة جداً للمنظمات التي ترغب في الحصول على ميزة تنافسية، وإن ما يسمى اكتشاف المعرفة في قواعد البيانات، أصبح يطلق عليه مسمى آخر هو منجم البيانات وهو مرتبط بمصطلح جديد هو مستودع البيانات.

مستودع البيانات مجموعة ضخمة من أرشيف البيانات والتي جاءت من مصادر متنوعة وغير متشابهة تم استخلاصها ثم تحويلها، تجميعها وتنقيتها ثم حفظها لكي تساعد في اكتشاف المعرفة ومن أجل التحليلات الزمنية واتخاذ القرارات وتقديمها بصورة مناسبة.

2- المساندة في توليد المعرفة:

تعرف على أنها الأنظمة التي تعمل على توليد وابتكار معرفة جديدة مثل ابتكار عمال المعرفة لمنتج جديد، أو إيجاد طرق مناسبة لتحسين المنتجات الموجودة، يشير (London et London) إلى أن من أنظمة عمل المعرفة الأكثر تخصصاً والتي تصمم بشكل خاص لتوليد المعرفة هي⁽³⁾:

- نظم التصميم بمساعدة الحاسوب: تحتاج هذه الأنظمة إلى قوة حاسوبية مهمة من أجل الحل السريع للرسوم البيانية والحسابات المعقدة الضرورية لعمال المعرفة.

- أنظمة الواقع الافتراضي: تتيح تجربة مختلفة في التفاعل البشري مع الحاسوب عبر تكنولوجيا حاسب متطورة، وهي ذلك النوع من البيانات الحاسوبية الذي يعمل على غمر المستخدم في بيئة افتراضية، وتستخدم تطبيقات هذه الأنظمة في صنع التصاميم والتصميم عن بعد والتي تتوصل إلى ابتكارات جديدة تفتح آفاقاً جديدة للمعرفة الإنسانية.

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(2) Dominique Foray, L'économie de la connaissance, éditions la découverte, paris, France, 2000, pp 9-10.

(3) سناء عبد الكريم الخناق، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات إدارة المعرفة، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات: المعرفة الركيزة الجديدة والتحديات التنافسي للمؤسسات، جامعة بسكرة، الجزائر، 13/12 نوفمبر، 2005، ص 259.

3- المساندة في خزن المعرفة:

- نظم قاعدة المعرفة (Knowledge Base):

تمثيل المعرفة في قاعدة المعرفة يأتي بعد الحصول عليها من الخبراء والمصادر، ثم ترجمتها إلى قواعد أو صور، وتحتوي قاعدة المعرفة على مجموعة من المعارف والخبرات المرتبطة بمجال معرفي معين، على أن تتضمن القاعدة أكبر قدر من المعرفة يمكن الحصول عليه في المجال المحدد⁽¹⁾.

كما يشار إلى أهمية تقنيات المعلومات في تحسين كفاءة عمليات خزن المعرفة خصوصا للمعرفة الصريحة، وقد ذكر آليات الخزن⁽²⁾:

- مخازن البيانات: تسمح للمؤسسات بجمع بياناتها في قواعد بيانات ضخمة لأجل الوصول السريع إليها.
- خرائط المعرفة: التي تبين مكان تواجد المعرفة وكيفية الوصول إليها، وإرشاد أفراد المؤسسة إلى مصادر المعرفة داخلها.
- المكتبات الالكترونية: هي قواعد بيانات لأنواع خاصة من المعلومات لمستخدمين خاصين وتعطي طريقة أخرى لخزن المعرفة وتمثيلها بسهولة داخل المؤسسة.

4- المساندة في توزيع المعرفة: متمثلة أساسا في شبكات العمل الجماعي:

- 4-1 الإنترنت (Internet): هي من أكثر تقنيات المعلومات انتشارا واستعمالا لتشارك بالمعرفة وتعتمد على شبكة الانترنت وتكنولوجيا الويب، حيث يمكن من خلالها التعامل مع أنواع مختلفة من الحواسيب المتوفرة داخليا، وتستخدم نفس هيكل الإنترنت، حيث تسمح للعاملين في المنظمة معينة بالاتصال معا والمشاركة في المعلومات بشكل إلكتروني، وتقدم نفس خدمات الإنترنت ولكن في شبكة محلية⁽³⁾، وتحتاجها المنظمات للأسباب التالية:
- تخفيض التكاليف: يعمل الجهاز الخادم (Server) على تقليل الحاجة إلى وجود نسخ متعددة من برامج (قواعد البيانات).

- توفير الوقت: يخفض استخدام الإنترنت الكثير من الوقت الضائع في الاتصال بين عناصر المؤسسة، كما يؤمن وسيلة ضمان لدقة سير الاتصالات وعدم تكرارها.
- تطبيقات العمل الجماعي (group-ware) وبرمجيات الفريق (Team-ware).

- 4-2 الإكسترنات (Extranet): تعد الإكسترنات نتاج لتزاوج كلا من الإنترنت والإنترنت، فهي شبكة إنترنت مفتوحة على المحيط الخارجي، وتسمح لأطراف خاصة من خارج المؤسسة بأداء أنشطتهم مع المؤسسة بشكل إلكتروني⁽⁴⁾، وتبرز تطبيقاتها في:

- نظم التشارك في قواعد البيانات بين مراكز الأبحاث التابعة لحكومة أو لإدارة معينة.

- شبكات مؤسسات الخدمات المالية والمصرفية.

- الاتصال بمختلف المتعاملين مع المؤسسة وتخطيط العمل وتسيير المخزونات.

(1) نجم عبد الله الحميدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 163.

(2) إبراهيم عجم حسن، تقانة المعلومات وإدارة المعرفة وأثرهما في الخيار الاستراتيجي: دراسة تحليلية مقارنة لآراء عينة من مديري المصارف العراقية الأهلية والحكومية، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص 95.

(3) محمد صالح الحناوي وآخرون، الأعمال في عصر التكنولوجيا، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004، ص 303.

(4) محمد صالح الحناوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 303.

يعد (Group-ware) من الأنظمة المستخدمة في المشاركة الجماعية⁽¹⁾، وهو عملية بشرية وتنظيمية للعمل في فريق وبالوسائل والتكنولوجيا الضرورية، وفائدته العظمى تتمثل في حل مشكل البعد الجغرافي والعمل التزامني، ويستعمل عدة وسائل هي⁽²⁾ البريد الإلكتروني، الاجتماعات الإلكترونية، مجموعات التحاور (Forum) أو مجموعة الأخبار (News Group).

5- المساندة في تطبيق المعرفة: المتمثلة أساسا في:

- أنظمة الذكاء الاصطناعي (Intelligence Artificiel):

هو أحد أهم العلوم الحديثة، نتج بسبب الالتقاء بين الثورة التكنولوجية في مجال علم النظم والحاسوب من جهة وعلم المنطق والرياضيات من جهة أخرى، ويهدف إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسوب قادرة على محاكاة التفكير البشري المتسم بالذكاء⁽³⁾، لقد تبلور هذا المفهوم في مجال تسيير المعرفة من خلال:

5-1 النظم الخبيرة: هو نظام يتم بموجبه تخزين الخبرات والمعارف المتراكمة، بما تتضمنه من تفكير وإدراك وسلوك، للمساعدة في اتخاذ القرارات ومعالجة المشكلات فهو يقوم على المعرفة التي تستند إلى الخبرة المتراكمة والمخزنة باسترجاعها وتحليلها للتوصل إلى الحقائق المرتبطة بها⁽⁴⁾.

5-2 الشبكات العصبية: هي نظام برمجة محوسب يعمل على أساس تقليد الدماغ البيولوجي في معالجة المعلومات، وتحاكي هذه التقنية تعامل الإنسان عندما يواجه مواقف تتوفر لديه معرفة غير صريحة عن مجال معرفي معين إذ تتطلب منه هذه المواقف الاستعانة بخبراته السابقة، وتسمى التقنية التي تعادل عبور هذه الفجوة بالشبكات العصبية⁽⁵⁾.

5-3 نظم المنطق الضبابي: تتكون من مجموعة مختلفة من تقنيات التعبير أو الاستدلال للمعرفة غير مؤكدة، وظهرت هذه النظم لتجاوز المنطق الحاسوبي، الذي ينطلق من تشخيص الظاهرة على أنها صحيحة أو خاطئة وعدم النظر إلى نسبية الأشياء، التي قد تكون صحيحة إلى حد ما أو خاطئة بدرجة ما، وبالتالي نظم المنطق الضبابي تمثل المعرفة الغير دقيقة أو الغامضة، وهي بذلك تساعد بتطبيق المعرفة.

رابعا: الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات:

1- منهجية الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة من عمال الإدارة في مؤسسة ميناء عنابة (الجزائر)، وعددهم (324) عامل، موزعين حسب الفئات السوسيو مهنية (03) فئات رئيسية (الإطارات، أعوان التحكم، أعوان التنفيذ)، ولاحظنا تدرج سلمي كبير كما هو الحال في المؤسسات الكبيرة.

لقد تم اختيار عينة متكونة من (189) عاملا، تم توزيعهم على مديريات المؤسسة.

$$n(\%) = \frac{189}{324} \cdot 100 = 58.33\%$$

(1) سناء عبد الكريم الخناق ، مرجع سبق ذكره، ص 226.

(2) Jean-Yves Prax, Le Manuel du Knowledge Management, Dunod, Paris, France, 2003, p p 132-133.

(3) فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، 2007، ص 59.

(4) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

(5) سناء عبد الكريم الخناق ، مرجع سبق ذكره، ص 259.

تم اعتماد مجموعة من الأدوات لجمع البيانات كان من أهمها استمارة الاستبيان حيث صيغت في شكل أسئلة مباشرة، وتضمنت (34) سؤالاً، شملت جوانب الموضوع، واستخدمت عبارات واضحة، كما كانت الأسئلة لها إجابات مغلقة، حيث تم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي لتحقيق أكبر استجابة.

تم تحديد أسئلة الاستمارة في (04) محاور:

- المحور الأول: يتعلق بالخصائص الشخصية.
 - المحور الثاني: معلومات حول تقنيات المعلومات وشبكات الاتصالات بالمؤسسة.
 - المحور الثالث: معلومات حول واقع تسيير المعرفة في المؤسسة.
 - المحور الرابع: استعمالات تقنيات المعلومات المساندة لعمليات تسيير المعرفة في المؤسسة.
- تم القيام بتحليل البيانات الأولية تحليلًا جدولياً باستخدام الحزمة الإحصائية لتطبيقات العلوم الاجتماعية (SPSS) وتمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:
- النسب المئوية والتكرارات.
 - مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت (المتوسطات والانحرافات المعيارية (Mean, Standard Deviation).
 - اختبار (T) لمتوسط العينة الواحدة (One Simple Test)، لاختبار الفرضيات.
- تم تحليل البيانات تحليلًا جدولياً باستخدام التكرار والنسب المئوية، وبالاستعانة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، التي تساهم في ضبط الإجابات بصورة دقيقة وتساعد على استخلاص النتائج.

2- تفسير النتائج واختبار الفرضيات:

2-1 نتائج اختبار الفرضية الأولى: تم صياغة الفرضيات كما يلي:

H0: "لا توجد بنية تقنية ومعلوماتية توفر الأرضية الملائمة للأخذ بتسيير المعرفة بمؤسسة ميناء عنابة"

H1: "توجد بنية تقنية ومعلوماتية توفر الأرضية الملائمة للأخذ بتسيير المعرفة بمؤسسة ميناء عنابة."

الجدول (01): نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الأولى.

عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	القرار
189	53.52	740.3	1.990	401,20	0,000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS version 21.

نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (20,401) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وهي بإشارة موجبة، ومستوى الدلالة (Sig) يساوي (0,000) وهو أقل من (0,05)، إذن نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) ونؤكد أن مؤسسة ميناء عنابة تمتلك بنية تقنية ومعلوماتية توفر أرضية ملائمة لقيام عمليات تسيير المعرفة.

كما توصلنا إلى النتائج التالية والتي تثبت اختبار الفرضية الأولى:

- تحتوي المؤسسة مركز للإعلام الآلي يقوم بإعداد الأنظمة المعلوماتية، ويقف على عمل الشبكات المعلوماتية داخل مديريات المؤسسة (Internat)، ويشرف على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت.
- ترتبط مديريات المؤسسة بشبكة داخلية (Internat)، تمثل مكسب للمؤسسة وأداة فعالة ومنتظر منها أن تساهم في التشارك بالمعرفة الصريحة، ونشرها على العاملين.

- تقوم المؤسسة بتحديث تقنيات المعلومات والاتصال من معدات وأجهزة وبرمجيات، ما يعكس الاستعمال الكبير لهذه التكنولوجيا.
- ترتبط المؤسسة بشبكة الإنترنت، وهي أداة فاعلة لزيادة الرصيد المعرفي للعاملين، والاطلاع من خلالها على أحدث ما صدر من التطورات في المجالات العلمية والإدارية.

2-2 نتائج اختبار الفرضية الثانية: تمت صياغة الفرضيات كما يلي:

H0: "بفضل البنية التقنية والمعلوماتية المتوفرة بالمؤسسة، لا يمكن اعتبار مستوى تسيير المعرفة بالضعيف"

H1: "رغم البنية التكنولوجية والمعلوماتية المتوفرة بالمؤسسة، يعتبر مستوى تسيير المعرفة ضعيف".

الجدول (02): نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الثانية.

عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	القرار
189	483.2	5100.	1.990	006,13	0,000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS version21 .

نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (13,006) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وبإشارة موجبة، ومستوى الدلالة (Sig) أقل من (0.05)، إذن نرفض الفرضية العدمية (H0)، ونقبل الفرضية البديلة (H1) ونؤكددها أي أن مستوى تسيير المعرفة يعتبر ضعيف رغم توفر بنية تكنولوجية ومعلوماتية جيدة بالمؤسسة.

توصلنا إلى النتائج التالية التي تثبت اختبار الفرضية الثانية:

- لا تقوم المؤسسة بتشخيص ما تملك من معرفة داخلية من مهارات وكفاءات، بذلك لا تعرف احتياجاتها من المعارف قصد جلبها.
- لا توفر المؤسسة فضاء لاكتساب المعرفة، حيث لا تمكن الأفراد من القيام بالبحوث والدراسات، وحتى عند جلب الخبراء من خارج المؤسسة، لا تتم الاستفادة من خبراتهم ومعارفهم.
- نادرا ما تعقد بالمؤسسة حلقات للنقاش لغرض ابتكار أفكار جديدة وتبادلها، ويتم ذلك فقط على مستوى الإدارة العليا، وهو ما يعيق عملية توليد المعرفة وانتشارها.
- يوجد خزن للمعرفة الصريحة إلكترونيا في قواعد البيانات، ولا تتوفر المؤسسة على مكتبة إلكترونية.

3-3 نتائج اختبار الفرضية الثالثة: تمت صياغة الفرضية كما يلي:

H0: "لا يوجد تقصير من طرف المؤسسة في استعمال تقنيات المعلومات المساندة لتسيير المعرفة".

H1: "يوجد تقصير من طرف المؤسسة في استعمال تقنيات المعلومات المساندة لتسيير المعرفة"

الجدول (03): نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الثالثة.

عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	القرار
189	662.2	3920.	1.990	203,23	0,000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS version21 .

نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (23,203) وهي أكبر من قيمتها الجدولية كما أن إشارتها موجبة، ومستوى الدلالة (sig) بلغ (0.00) هو أقل من قيمته المعتمدة في الدراسة (0.05)، إذن نرفض الفرضية العدمية (H0)، ونقبل الفرضية البديلة (H1)، ونؤكد أنه يوجد تقصير من طرف المؤسسة في استعمال تقنيات المعلومات المساندة تسيير المعرفة.

توصلنا إلى النتائج التالية التي تثبت اختبار الفرضية الثالثة:

- رغم توفر شبكة الإنترنت فهي لا تعمم على كافة المكاتب بالمؤسسة، وبالتالي المؤسسة غير مدركة للفائدة الكبيرة لشبكة الإنترنت وخدماتها، خاصة خدمة البريد الإلكتروني والذي قل ما يستعمل في تبادل والمشاركة بالمعرفة.
- انعدام استعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي والأنظمة خبيرة، كما أن استعمال نظم دعم القرارات (برامج العمل الجماعي) محدود جدا.
- لا تحرص المؤسسة على استغلال الشبكة الداخلية (Internat)، للمشاركة وتقاسم المعرفة بين العاملين في متدنيات نقاش إلكترونية، رغم توفر الشبكة الداخلية.
- لا تقوم المؤسسة بتدوين وترميز المعرفة التي يأتي بها الخبراء في أنظمة خبيرة وقواعد للبيانات، كما لا تملك تقنيات تساهم في خلق واكتشاف المعرفة.

3- نتائج وتوصيات البحث:

جاء البحث لمحاولة معاينة واقع استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، والوقوف على تطبيق تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وقد أمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تحوي مؤسسة ميناء عنابة، على مركز للإعلام الآلي والمعلوماتية، يعد مكسب مهم لما يقدمه من خدمات من خلال إعداد البرمجيات المعلوماتية، والوقوف على عمل الشبكات المعلوماتية داخل المؤسسة، وقيام بكامل الخدمات المقدمة على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت.
- كشف البحث عن توفر بنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات، يمكن أن تساهم في إنجاح عمليات تسيير المعرفة، كتوفر أنظمة معلومات محوسبة، وتوفر شبكات اتصال داخلي (Internat)، إلا أن مستوى تسيير المعرفة بالمؤسسة يعتبر ضعيفا، ذلك يرجع لعدم وجود سياسة واضحة تنتهج هذا الأسلوب الحديث، الذي يرقى بأداء المؤسسة ويكسبها ميزة تنافسية.
- إن امتلاك التجهيزات لا يعني بأي حال من الأحوال التحكم في تقنيات المعلومات والاتصالات، بل إن تعظيم الاستفادة منها يرجع بالأساس إلى الكفاءات والموارد البشرية الماهرة والمدربة، والتي تساهم في تحقيق وتطبيق مفهوم تسيير المعرفة بالمؤسسة.

بناءا على هذه النتائج، فقد توصلنا إلى مجموعة التوصيات:

- رفع درجة الوعي بأهمية تسيير المعرفة كأسلوب إداري يعمل على تحقيق ميزة تنافسية، وتوفير المناخ المناسب لتطبيقها على أسس متينة من خلال بنية تكنولوجية وثقافة تنظيمية ملائمة.
- ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية التكنولوجية، والاستمرار في دعم وتأسيس شبكات الاتصال الداخلية (Internat) في المؤسسة، لزيادة الوعي بأهمية العمل الجماعي عبر الشبكة ودورها في نشر وتوزيع المعرفة.
- تكثيف الدورات التكوينية والتدريبية لزيادة كفاءة مستخدمي تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي تشهد تطورات سريعة أي التنسيق بين الجانب البشري والتكنولوجي لضمان قيام عمليات تسيير المعرفة.
- الاستعانة بأنظمة المعرفة الحديثة كالأنظمة الخبيرة المساعدة في اتخاذ القرارات وإرساء شبكات اتصال خارجية مع بنوك المعلومات المتخصصة في إنتاج ونشر المعرفة، كالجامعات ومخابر البحث.
- التأكيد على العنصر الأكثر حيوية في نجاح استعمال تقنيات المعلومات في عمليات تسيير المعرفة وهو العنصر البشري، الأمر الذي يتطلب اهتمام كبير من طرف المؤسسة، وحرصها على جذب وتعيين ذوي الكفاءات والمؤهلات العالية، فمهما بلغ تطور المعدات التكنولوجية لا يمكن الاستفادة منها، ما لم يتوفر العنصر البشري المؤهل.

دور الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة

كنتوش منال عبد الباقي أميرة بلحاج حبيبة

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة، فحسب الاتجاهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية فمن المهم أن تدير الأفراد بطريقة تمنحهم القدرة والدافع لأداء مهامهم، وذلك من خلال إتاحة الفرص أمامهم وتحفيزهم للقيام بمختلف المهام الموكلة إليهم بطريقة تمكنهم من الإبداع في مجال عملهم، ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال الاعتماد على استبيان تم توزيع (40 إستبانة) في حين تم استرداد (37 إستبانة) صالحة للتحليل، من خلال دراسة حالة جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة- وجامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة2- وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: يعد بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة الأكثر تطبيقاً في كل من جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة في حين يعد بعد الثقافة التنظيمية الأقل تطبيقاً، كما توجد العديد من المزايا التي يقدمها تطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة من خلال المعارف المتداولة بين العاملين بها، بالإضافة إلى وجود العديد من المعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال للممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة نتيجة ضعف القدرة على تكوين موارد بشرية متمكنة قادرة على ربط البحث العلمي بالصناعة وتشجيع الإبداع والابتكار.

كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

1. ضرورة التبنى الفعال للممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية خصوصاً ما تعلق بإدارة الوقت والثقافة التنظيمية.
2. ضرورة تكوين موارد بشرية قادرة على ربط البحث العلمي بالصناعات وقادرة على تشجيع الإبداع والابتكار.
3. ضرورة محاولة المؤسسات كسب الموارد الفكرية ومحاربة هجرتها.
4. ضرورة نشر ثقافة الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية حتى تتوافق مع متطلبات بناء اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الموارد البشرية، اقتصاد المعرفة، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، جامعة عبد الحميد

مهري-قسنطينة2-.

Abstract

This study aims to identify the role of modern human resource management practices in building the knowledge economy. It is important to manage individuals in a way that gives them the ability and motivation to perform their tasks by providing them with opportunities to motivate them to perform the various tasks entrusted to them in a way that enables them to innovate, In the field of their work. In this study, we adopted the analytical descriptive approach in addition to the case study methodology by relying on a questionnaire (40 questionnaire), while 37 (valid questionnaire) were retrieved, Through a case study of University of 20 August 1955 Skikda, and University of Abdel Hamid Mahri Constantine 2 This study concluded the following results:

1. After the most modern information and communication technology is considered after the least applicable organizational culture.
2. There are many advantages offered by the application of modern human resources management practices in building the knowledge economy, but the most important according to the sample of the study is "contribute to the success of institutions as a result of the characteristic of knowledge between them" and "freeing human resources from the space of the institutions working to the environment characterized by flow Greater information".
3. The existence of many obstacles to the effective application of modern human resources management practices in the construction of the knowledge economy at the University of 20 August 1955 Skikda and the University of Abdel Hamid Mahri Constantine2, but the biggest of these obstacles is the weakness

of the ability to create human resources capable of linking scientific research Industry and encourage creativity and innovation.

4. Although there are many obstacles, most of them can be overcome if there is a real desire to apply modern human resources management practices.

The study also reached a number of recommendations, the most important of which are:

1. The need for effective adoption of modern human resources management practices, especially with regard to time management and organizational culture.
2. The need to create human resources capable of linking scientific research with industries and capable of encouraging creativity and innovation.
3. The need to try to gain intellectual resources.
4. The need to spread the culture of modern human resource management practices to meet the requirements of building a knowledge economy.

Keywords Human Resource Management, Knowledge Economy, University of 20 August 1955 Skikda, and University of Abdel Hamid Mahri Constantine 2.

مقدمة

ما زالت تؤدي إدارة الموارد البشرية أدوارا عديدة في حياة المؤسسات وتطورت مع تطور الحاجات، ولقد اهتمت مختلف المدارس الإدارية بدراسة العنصر البشري في المنظمات حيث أنه الأساس في العمل الإنتاجي ويعتبر ميزة تنافسية لا يمكن تقليدها من قبل المؤسسات المنافسة، فهو الدينامو الوحيد في مختلف المهام ولا يمكن الاستغناء عنه في العصر الرقمي عصر التحكم الإلكتروني والتطور التكنولوجي والرقمنة.

وإذا اتجهنا نحو مجال أكثر تخصصا وهو القطاع الخدمي فإن إدارة الموارد البشرية من المفترض أن تحظى بأهمية إستراتيجية أكثر من الإدارات الأخرى، كونه يساهم بشكل كبير في مدى جودة ونوعية الخدمات المقدمة خاصة ما تعلق بمؤسسات التعليم العالي، والذي يقوم أساسا على المعلومات والمعرفة في شتى المجالات، ونظرا لكون المورد البشري هو العنصر الفاعل في أي منظمة والمورد الاستراتيجي فيها أصبح لإدارة الموارد البشرية دورا بارزا في بناء ونجاح الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة.

إشكالية الدراسة:

في ظل التوجهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية وانتشار العولمة وما أفرزته من تحولات شملت مختلف المجالات، أصبح هناك دورا بارزا لإدارة الموارد البشرية في إرساء معالم اقتصاد المعرفة من خلال التطبيقات الحديثة والمختلفة لها، ومنه فإن إشكالية الدراسة جاءت كما يلي:

كيف تساهم الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في إرساء معالم اقتصاد المعرفة؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تطبيق جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري للممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية؟،
- ما مزايا تطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة في جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة؟.
- ما هي معوقات تطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة بجامعة 20 أوت 1955 وجامعة عبد الحميد مهري؟.

الفرضية الرئيسية:

تساهم الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة.

الفرضيات الفرعية: انبثقت عن الفرضية الرئيسة للدراسة ثلاث فرضيات فرعية كما يلي:

- تطبق جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري للممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية.
- يوجد مزايا لتطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة في جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة والتي تشكل دعامة جماعية تفاعلية أكثر للمعرفة والتي تمكن من ربط المؤسسات مع بعضها البعض.
- تتعدد معوقات تطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة والتي من أهمها نقص الكفاءات و غياب التصور الاستراتيجي الداخلي والخارجي لممارسات إدارة الموارد البشرية مع ما يتوافق ومتطلبات الاقتصاد المعرفي.

أهمية الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على دور الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة، ومن جوانب الأهمية المتوقعة لها ما يلي:

- استنتاج نتائج متعلقة بالدراسة في ظل الدراسة الميدانية التي قمنا بها والاسترشاد بها لمتخذي القرار وتطبيقها من قبل المنظمات الجزائرية.
- تقديم بعض المضامين المساندة للجهود الحديثة التي تبذلها إدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة باعتبارها آلية من الآليات التي تهدف إلى تحقيق ذلك.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعريف بإدارة الموارد البشرية واقتصاد المعرفة.
- استعراض الدراسة الميدانية وعرض أهم النتائج المتوصل إليها.
- إقتراح عدد من التوصيات على ضوء نتائج الدراسة التطبيقية، والتي من خلالها تستطيع أي مؤسسة تطبيقها لتحسين أدائها.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي للملاءمته مع طبيعتها، ومناسبته لتحقيق أهدافها ولقد مرت الدراسة بالخطوات الإجرائية التالية:

- 1- مراجعة الأدبيات ذات الصلة بمتغيراتها.
- 2- تصنيف الأطر النظرية في محاور وفق المتغيرات المدروسة، وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والإلمام بجوانب الموضوع تم هيكلة الدراسة في جانبين، الأول نظري تضمن عرض لمصطلحات الدراسة والآخر تطبيقي تضمن الدراسة الميدانية ونتائجها.

I. الدراسة النظرية

(أ) مصطلحات الدراسة

1. الموارد البشرية: مصطلح يطلق على قوة العمل في المنظمة، والموارد البشرية أهم عنصر من عناصر الإنتاج الأخرى كالأموال والتكنولوجيا والتسهيلات الأخرى وهي تجعل من تلك العناصر ذات معنى وفائدة للمنظمة، وتعتبر أكثرها فعالية وتأثيراً على تحقيق أهداف العمل (الصحاف، 1997، ص1)
2. إدارة الموارد البشرية: العملية الخاصة باستقطاب الأفراد وتطويرهم والحفاظة عليهم في إطار تحقيق أهداف المنظمة و تحقيق أهدافهم (حروش والسالم، 2009، ص5)
3. اقتصاد المعرفة: نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال (منصوري وخليفي، ص53)

(ب) إدارة الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة: لقد ازداد الاهتمام بإدارة الموارد البشرية في الآونة الأخيرة نتيجة للتحديات التي تواجهها المؤسسات خاصة تلك المتعلقة بالتطورات العلمية وما تفرزه تكنولوجيا المعلومات من تأثيرات على أنشطة المؤسسات، حيث أصبح لزاما عليها مواكبة هذه المستجدات واستيعابها للتمكن من الاستفادة من هذه التطورات وجعلها تسري في صالحها (الكلالده، 2011، ص14)، فالتحولات الجذرية التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات في عالم الأعمال، غيرت وجهة النظر تجاه العديد من المفاهيم والأساليب والطرق التي تؤدي بها المهام، لذلك أصبح ينبغي على الفرد أن تتوفر فيه عدة مهارات للنجاح في عصر المعرفة ومنها (النجار، 2012، ص21):

1. الإبداع: ويعرف بأنه استخدام الموظف لمهاراته الشخصية الإبداعية في استنباط أساليب إدارية جديدة توصله إلى حلول إبتكارية لمشكلة إدارية تواجه مصلحة التنظيم أو تصورات جديدة لمعالجة تلك المشكلة بالاعتماد على التحليل المنطقي والاختبار والتجريب والتقويم (طرفة وبومدين، ص362)، ولأن مفهوم الإبداع والابتكار متلازمان يوجد العديد من التوجهات التي تؤيد أنهما وجه لعملة واحدة ولا يوجد اختلاف بينهما إلا أن كل إبداع يبدأ بفكرة إبتكارية، لذلك فالابتكار هو أساس وجود الإبداع، وهو التنفيذ الناجح للفكرة الإبتكارية (عباس، 579)، ففي عصر المعرفة والمعلومات يجب أن تساعد مهارتنا للوصول إلى حلول جديدة للمشكلات وإنتاج منتجات جديدة، وخلق طرق جديدة للاتصال وتبادل الأفكار (النجار، 2012، ص22)؛

2. فهم التدخلات الثقافية: تعتبر الثقافة عملية إنسانية مكتسبة تمتاز بالاستقلالية من مجتمع إلى آخر وهي عملية انتقالية، استمرارية تشعر الفرد بالرضا عن النفس وبأنه مقبول في الجماعة (صديقي، ص76)، بينما تعرف الثقافة التنظيمية على أنها نظام مشترك المعاني من قبل أعضاء المنظمة التي تتميز منظمة عن أخرى، وتتكون من مجموعة القيم، والمعتقدات، والمعايير التنظيمية، والتوقعات التنظيمية التي تتبناها المنظمة في تحقيق أهدافها (محمد، 2012، ص191)، فالإدارة اليوم أصبحت تعمل في عالم متفتح لا يعرف الحدود الجغرافية والمكانية، فالتنوع البشري أصبح يمثل أحد خصائص منظمات الأعمال اليوم (النجار، 2012، ص22)؛

3. استخدام الكمبيوتر (تكنولوجيا المعلومات): سيحتاج الفرد في عصر المعرفة والمعلومات إلى القدرة على استخدام الأدوات القائمة على استخدام الكمبيوتر لإنجاز المهام وتحقيق النجاح (النجار، 2012، ص22).
4. إدارة الوقت وذلك من خلال تسيير كل العمليات بدءاً بعملية تخطيط، تنظيم، توجيه، قيادة ورقابة الوقت بما يمكننا من اختيار الشيء الصحيح المراد عمله والقيام بأعمال كثيرة في وقت قصير (الصيرفي، 2008، ص13)، إضافة إلى كونها إحدى إستراتيجيات إدارة التوتر في المنظمات التي نستطيع من خلالها إنجاز المهام والأهداف التي تمكن من تخطيط المسار المهني لكل موظف وتشتمل هذه العملية على مراحل ضرورية تستهدف تحديد الحاجات والمتطلبات حسب الأهمية ومطابقتها مع الوقت، وكذا المصادر والمهام والأهداف التي تحتاج إلى ممارستها أو تحقيقها (عقيلان، 2014، ص53)، فإدارة الوقت هي فن وعلم الاستخدام الرشيد للوقت، وهي علم استثمار الزمن بشكل فعال وهي عملية قائمة على التخطيط، التنظيم، التنسيق، التحفيز، التوجيه، المتابعة والاتصال، وهي عملية كمية ونوعية معا في ذات اللحظة وهي عملية لا تنظر إلى الماضي ولا ترتبط بالحاضر وإنما هي أساسا موجهة إلى المستقبل (العيلان، 2007، ص17-28).

II. الدراسة التطبيقية

إن الاتجاهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية تفرض على المؤسسات تبني الممارسات الحديثة كالثقافة التنظيمية، إدارة الإبداع والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، والإدارة الوقت من أجل بناء اقتصاد المعرفة، ويهدف هذا الجانب لدراسة مدى تطبيق هذه الممارسات في كل من جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2-، من خلال جملة من المعالجات الإحصائية والاستعانة ببرنامج spss.

1. مجتمع وعينة الدراسة

لقياس دور الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة، تم استهداف العاملين في كلية علوم التسيير في جامعتي 20 أوت 1955 سكيكدة وعبد الحميد مهري قسنطينة، من خلال توزيع 20 استبانة لكل منهما، في حين عينة الدراسة ممثلة في الردود على ذلك الاستبيان و المتمثلة في (37) استبانة و ذلك بعدما تبين ان كلها صالحة للدراسة.

2. أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استبيان قسم إلى أربع محاور كما يلي:

المحور الأول: يتكون من البيانات الشخصية ومعلومات عن العاملين ويتكون من (03) فقرات؛

المحور الثاني: تتمحور أسئلته حول مدى تطبيق الأساليب الحديثة لإدارة الموارد البشرية في جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة وذلك من خلال (12) فقرات؛

المحور الثالث: يبين المزايا من تطبيق إدارة الوقت في تحسين جودة التعليم العالي في جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة في (06) فقرات؛

المحور الرابع: ويناقش معوقات تطبيق مفهوم إدارة الوقت لتحقيق جودة التعليم العالي بجامعة 20 أوت 1955 وجامعة عبد الحميد مهريوتتكون من (06) فقرة.

و قد كانت الإجابات على كل فقرة وفقا لمقياس ليكارت (LIKERT) الخماسي كما يلي:

الجدول رقم (01): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

ولاختبار ثبات الاستبانة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات وللتأكد من مصداقية النتائج تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ لقياس درجة مصداقية إجابة عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان، حيث قدر معامل الثبات الكلي 0.850 وهو ما يدل على وجود درجة ثبات عالية.

3. المعالجات الإحصائية المستخدمة

- 1- النسب المئوية والتكرارات؛
- 2- المتوسط الحسابي ويستخدم بشكل أساسي لأغراض معرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم (02): تحديد الاتجاه العام حسب قيم الوسط الحسابي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوسط الحسابي	1.8 فأقل	2.6-1.8	3.4-2.6	4.2-3.4	4.2 فأكثر

3- اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة؛

4- اختبار الإشارة (Singn Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط الاستجابة قد وصل إلى درجة الحياء 3 أم لا؛

4. تحليل البيانات واختبار الفرضيات

➤ خصائص أفراد العينة

الجدول رقم (03): خصائص أفراد العينة

النسبة %	العدد		
24.3	09	ذكر	الجنس
75.7	28	أنثى	
05.4	02	أقل من 30 سنة	العمر
73.0	27	من 30 إلى 40 سنة	
18.9	07	من 40 إلى 50 سنة	
02.7	01	50 سنة فما فوق	
13.5	05	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
67.6	25	من 5 إلى 10 سنوات	
08.1	03	من 10 إلى 15 سنوات	
05.4	02	من 15 إلى 20 سنوات	
05.4	02	أكثر من 20 سنة	
100	37	المجموع	

يلاحظ من الجدول أعلاه والمتعلق بخصائص العينة المدروسة أن نسبة الإجابات بين الذكور والإناث غير متقاربة بفارق كبير 51.4٪، وأن نسبة أفراد العينة البالغ أعمارهم 30 سنة فأكثر بلغت 94.6٪ بالإضافة إلى أن نسبة الأفراد الذين تفوق

خبرتهم 5 سنوات تقدر ب 86.5٪ منهم 18.9٪ تفوق خبرتهم 10 سنوات، وهذا يدل على أن أفراد العينة المدروسة ذوي معرفة بمتغيرات الدراسة مما يعطي مصداقية أكبر لإجاباتهم.

➤ تحليل النتائج

بعد تحديد خصائص وسمات العينة وتحليلها وعرض المنهجية والأساليب الإحصائية المتبعة في هذه الدراسة، تم تحليل فقرات الإستبانة بالاعتماد على الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى اختبار T للعينة الواحدة (Sample T Test One) لتحليل فقرات الإستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية (أو مستوى المعنوية أقل من 0.05) وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية (أو مستوى المعنوية أقل من 0.05) وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية لها أكبر من 0.05 . وقد تم تحليل فقرات الإستبانة كما يلي:

الفرع الأول: تحليل نتائج فقرات المحور الثاني

و في الجدول اللاحق سيتم تحليل الفقرات الستة للمحور الثاني:

الجدول رقم (04): تحليل آراء عينة الدراسة حول فقرات المحور الثاني تُطبق جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية

الرقم	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
الثقافة التنظيمية				
01	2.78	1.157	3	محايد
02	3.59	0.724	2	موافق
03	3.75	0.760	1	موافق
المجموع				
	3.37	0.545	-	موافق
إدارة الإبداع والابتكار				
01	3.72	0.838	1	موافق
02	3.56	0.867	2	موافق
03	3.54	0.802	3	موافق
المجموع				
	3.61	0.635	-	موافق

الرقم		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة					
01	تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة الموارد البشرية العاملة على خلق أرباح مهمة في مجال معالجة المعارف المركزة وتخزينها وتبادلها.	3.56	0.867	3	موافق
02	تدعم العاملين من خلال تعزيز جهودهم بتوليد نشاطات جديدة كوسائل الإعلام المتعددة والتجارة الإلكترونية والبرمجيات.	3.70	1.023	1	موافق
03	تحت إدارة الموارد البشرية على اعتماد نماذج تنظيمية جديدة مركزة على استغلال أفضل للمعلومات من حيث التوزيع والنشر.	3.67	1.001	2	موافق
المجموع		3.64	0.804	-	موافق
إدارة الوقت					
01	تعد إدارة الوقت بالمفهوم الاستراتيجي من حيث علاقتها باقتصاد المعرفة ظاهرة اقتصادية تتميز بسير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية.	3.27	1.044	3	محايد
02	إن إدارة الوقت هي إدارة لمختلف العمليات الإدارية على مستوى المؤسسات بحيث تضمن مشاركة المعلومات والمعارف باستخدام مختلف التكنولوجيات التي تساهم من خلالها في تطويرها وحفظها ضمن قواعد المعرفة.	3.56	0.958	2	موافق
03	تساهم إدارة الوقت في فهم عملية تراكم المعارف وحواجز الأفراد لاكتشاف مدى تعلم المعرفة وانتقالها ومدى تحقيقها لقيمة مضافة للمجتمع وتحقيق الثروة.	3.75	0.760	1	موافق
المجموع		3.53	0.799		موافق
المجموع الكلي		3.54	0.524	-	موافق

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الاتجاه العام لآراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في جامعتي 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة موجب، حيث أن الوسط الحسابي يفوق الوسط الحيازي 3.

ومما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- الاتجاه العام لآراء عينة الدراسة موافق في أغلب فقرات المحور الثاني بأبعاده الثقافية التنظيمية، إدارة الإبداع والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وإدارة الوقت" إلا أن أعلى استجابة كانت للفقرة (3) من بعدي الثقافة التنظيمية وإدارة الوقت بوسط حسابي 3.75، في حين قدرت أدنى استجابة للفقرة (1) من بعد الثقافة التنظيمية تسعى لنشر القيم والمعتقدات الداعمة لترسيخ المعارف والمهارات لدى الأفراد والجماعات وربطها داخل وخارج المؤسسة" بوسط حسابي متساوي 2.78؛

2- في حين أن ترتيب أبعاد الممارسات الحديثة للموارد البشرية حسب استجابة آراء عينة الدراسة "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، إدارة الإبداع والابتكار، إدارة الوقت، الثقافة التنظيمية"، بوسط حسابي على الترتيب 3.64، 3.61، 3.53، 3.37.

الفرع الثاني: تحليل نتائج فقرات المحور الثالث

وفي الجدول اللاحق سيتم تحليل الفقرات الستة للمحور الثالث:

الجدول رقم (05): تحليل آراء عينة الدراسة حول فقرات المحور الثالث 'مزايا تطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة في جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة'

الرقم	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
01	3.42	0.929	6	موافق
02	3.54	0.767	5	موافق
03	3.59	0.926	3	موافق
04	3.75	0.722	1	موافق
05	3.75	0.683	2	موافق
06	3.59	0.724	4	موافق
المجموع الكلي				
	3.61	0.562	-	موافق

الجدول رقم (5) يبين آراء أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث المتعلق بمزايا إدارة الوقت في تحسين جودة التعليم العالي، حيث كان الاتجاه العام لهذه الآراء إيجابياً، وذلك بمتوسط حسابي يفوق درجة الحياد 3. ومن خلال ما سبق يمكننا التوصل إلى النتائج التالية:

1. الوسط الحسابي لجميع الفقرات موجبة إلا أن أكبر تجاوب كان للفقرة (4، 5) 'تساهم في نجاح المؤسسات نتيجة لخاصية المعارف المتداولة بينهما' و 'تحرر الموارد البشرية من حيز المؤسسات العاملين بها إلى محيط يتميز بتدفق أكبر للمعلومات' بوسط حسابي 3.75، وأقل تجاوب كان للفقرة (1) بوسط حسابي 3.42 وانحراف معياري 0.929.

الفرع الثالث: تحليل نتائج فقرات المحور الرابع

وفي الجدول اللاحق سيتم تحليل الفقرات السبعة للمحور الثالث:

1. الجدول رقم (06): تحليل آراء عينة الدراسة حول فقرات المحور الرابع 'معوقات تطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة بجامعة 20 أوت 1955 وجامعة عبد الحميد مهري'

الرقم		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
01	لا تمتلك مؤسساتنا البنى التحتية الخاصة بالتعليم، الصحة والتوظيف لإتباع السياسات الاقتصادية التي تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية مستدامة تعمل على توليد، نشر واستثمار المعرفة.	3.72	0.732	4	موافق
02	تعاني المؤسسات من ضعف الاستفادة من الاتفاقيات وبرامج التعاون الدولي خاصة ما تعلق بنقل المعرفة .	3.81	1.075	3	موافق
03	تعاني المؤسسات من ضعف الاستفادة من مواردها البشرية المتعلمة في ظل ظاهرة هجرة الكفاءات.	4.05	0.970	2	موافق
04	ضعف القدرة على تكوين موارد بشرية متمكنة قادرة على ربط البحث العلمي بالصناعة وتشجيع الإبداع والابتكار.	4.16	0.897	1	موافق
05	تواجه المؤسسات عجزا في المهارات المطلوبة للاندماج في الاقتصاد المعرفي نتيجة لنقص الكفاءات.	3.64	1.059	5	موافق
06	غياب التصور الاستراتيجي الداخلي والخارجي لممارسات إدارة الموارد البشرية لكي تعمل في نظام متكامل ومتفاعل لتحقيق استراتيجية المؤسسة بما يتوافق ومتطلبات الاقتصاد المعرفي.	3.40	1.141	6	موافق
المجموع الكلي		3.80	0.759	-	موافق

الجدول رقم (6) يبين آراء أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع المعوقات التي تحد من الوصول إلى تطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة، حيث كان الاتجاه العام لهذه الآراء إيجابياً، وذلك بمتوسط حسابي يفوق درجة الحياذ 3.

ومن خلال ما سبق يمكننا التوصل إلى النتائج التالية:

1- الوسط الحسابي لجميع الفقرات (1،2،3،4،5،6) يفوق الوسط الحياذي 3، و حسب مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود العديد من المعوقات التي تحول دون تفعيل الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في المؤسسات الجامعية محل الدراسة إلا أن أكبر معيق حسب رأي عينة الدراسة هو ضعف القدرة على تكوين موارد بشرية متمكنة قادرة على ربط البحث العلمي بالصناعة وتشجيع الإبداع والابتكار وذلك بوسط حسابي 4.16؛

2- إلا أن أغلب المعوقات يمكن تخطيطها إذا كانت هناك رغبة فعلية في تطبيق الممارسة الحديثة لإدارة الموارد البشرية.

➤ إختبار فرضيات الدراسة

وفي هذا المطلب تم تحليل فرضيات الدراسة باستخدام إختبار (T Test) كما يلي:

الفرضية الأولى "تطبق جامعة 20 أوت 1955 وجامعة عبد الحميد مهري الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية"

الجدول رقم (07): التحليل الإحصائي للفرضية الأولى

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجة الحرية	مستوى المعنوية
02	3.54	0.524	6.29	1.68	36	0.000

يبين الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي الإجمالي يساوي 3.54 أكبر من 3، بإنحراف معياري 0.524 وأن قيمة T المحسوبة موجبة 6.29 أكبر من قيمة T الجدولية 1.68 وعند درجة حرية 36 ومستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وعليه تقبل الفرضية الصفرية "تطبق جامعة 20 أوت 1955 وجامعة عبد الحميد مهري الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية" ونرفض الفرضية البديلة.

الفرضية الثانية "يوجد مزايا لتطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة بجامعة 20 أوت 1955 وجامعة عبد الحميد مهري"

والجدول أدناه يبين نتائج اختبار الفرضية الثانية:

الجدول رقم (08): التحليل الإحصائي للفرضية الثانية

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجة الحرية	مستوى المعنوية
03	3.61	0.563	6.62	1.68	36	0.000

يبين الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي الإجمالي 3.61 وهو يفوق 3 بإنحراف معياري 0.563 وقيمة T المحسوبة 6.62 أكبر من قيمة T الجدولية 1.68 عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وعليه تقبل الفرضية الصفرية "يوجد مزايا للممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة بجامعة 20 أوت 1955 وجامعة عبد الحميد مهري" ونرفض الفرضية البديلة.

الفرضية الثالثة "يوجد معوقات لتطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة بجامعة 20 أوت 1955 وجامعة عبد الحميد مهري"

والجدول أدناه يبين نتائج اختبار الفرضية الثانية:

الجدول رقم (09): التحليل الإحصائي للفرضية الثالثة

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجة الحرية	مستوى المعنوية
03	3.80	0.759	6.42	1.68	36	0.000

يبين الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي الإجمالي 3.80 وهو يفوق 3 بإنحراف معياري 0.759 وقيمة T المحسوبة 6.42 أكبر من قيمة T الجدولية 1.68 عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وعليه تقبل الفرضية الصفرية "يوجد معوقات لتطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة بجامعة 20 أوت 1955 وجامعة عبد الحميد مهري" و نرفض الفرضية البديلة.

III. النتائج و التوصيات

إن تداعيات القرن الواحد والعشرين تفرض على المؤسسات وخصوصا إدارة مواردها البشرية تبنى ممارسات حديثة لبناء اقتصاد المعرفة، إلا أن جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة لم تفعل بعد هذه الممارسات في منظومتها التعليمية.

أولاً: النتائج

ومن خلال محاولتنا التعرف على دور الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة عن طريق دراسة حالة جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، وتحليل البيانات المجمعة توصلنا إلى جملة من النتائج المبينة في النقاط التالية:

- 1- مستوى استجابة عينة الدراسة ايجابي حول تطبيق جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة للممارسات الحديثة للموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة.
- 2- يعد بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة الأكثر تطبيقاً في كل من جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة في حين يعد بعد الثقافة التنظيمية الأقل تطبيقاً.
- 3- توجد العديد من المزايا التي يقدمها تطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة إلا أن أهمها حسب عينة الدراسة هي "تساهّم في نجاح المؤسسات نتيجة لخاصية المعارف المتداولة بينهما" و"تحرر الموارد البشرية من حيز المؤسسات العاملين بها إلى محيط يتميز بتدفق أكبر للمعلومات".
- 4- وجود العديد من المعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال للممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في بناء اقتصاد المعرفة في جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، إلا أن أكبر هذه المعوقات هو ضعف القدرة على تكوين موارد بشرية متمكنة قادرة على ربط البحث العلمي بالصناعة وتشجيع الإبداع والابتكار.
- 5- رغم وجود العديد من المعوقات إلا أن أغلبها يمكن تخطيها إذا كانت هناك رغبة فعلية في تطبيق الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية.

ثانياً: التوصيات

وبناء على النتائج السابقة ارتأينا إلى تقديم بعض التوصيات:

- 1- ضرورة التّبنى الفعال للممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية خصوصاً ما تعلق بإدارة الوقت والثقافة التنظيمية.
- 2- ضرورة تكوين موارد بشرية قادرة على ربط البحث العلمي بالصناعات وقادرة على تشجيع الإبداع والابتكار.
- 3- ضرورة محاولة المؤسسات كسب الموارد الفكرية ومحاربة هجرتها.
- 4- ضرورة نشر ثقافة الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية حتى تتوافق مع متطلبات بناء اقتصاد المعرفة.

الهوامش

1. كمال منصور، عيسى خليفي، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة: المقومات والعوائق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، ص53.
2. حبيب الصجاف، معجم إدارة الموارد البشرية وشؤون العاملين، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 1997، ص1.
3. عادل حرحوش صالح، مؤيد سعيد السالم، إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي، الطبعة الثالثة، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص5.
4. طاهر محمود الكلالده، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ص14.
5. طرفة محمد، يوسف بومدين، إدارة المعرفة كمقاربة فكرية في تطوير الإبداع الإداري: دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر بولاية عين الدفلى، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 8، 362.
6. نوال عباس، الاستثمار في الإبداع من خلال رأس مال بشري: دراسة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر مجلة دفاتر إقتصادية، العدد 10، ص 579.
7. صديقي فاطنة، ثقافة المؤسسة وعلاقتها بالفاعلية التنظيمية: دراسة نظرية تحليلية لبعض المفاهيم، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، العدد 10، ص 76.
8. مروان محمد النور، دور الثقافة التنظيمية في تحسين أداء العاملين في القطاع المصرفي الأردني، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، يونيو 2012، ص 191.
9. نداء محمد النجار، دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، صص22، 21.
10. محمد الصيرفي، إدارة الوقت، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المجلد الأول، مصر، السنة 2008 ص13.
11. فادي حسن عقيلان، إدارة الوقت والذات، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، السنة 2014، ص53.
12. ربحي مصطفى العليان، إدارة الوقت النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، السنة 2007، ص17 ص28.

ما مدى تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي

دراسة حالة : اتصالات الجزائر وكالة (المسيلة) 2018

أ. د. معين أمين السيد د. مهمل عبد الكريم

الملخص :

تهدف هذه الدراسة لتوضيح دور إدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي في الجزائر وبالتحديد في قطاع الاتصالات في الجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية وللتأقلم والتغيرات البيئية التي فرضت على بيئة الأعمال الحالية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

ووضحنا بأن أهمية البحث تركز على إدارة المعرفة باعتبارها أحد مقومات التطور الإداري الحديث وما ينجر عنه من انعكاسات إيجابية على بيئة الأعمال من جهة وتسلط الضوء على مكانة إدارة المعرفة وارتباطها الوثيق باقتصاد المعرفة من خلال سرد لمختلف التعاريف به وخصائصه ومشراته التي تعتمد عليها أغلب المنظمات الراغبة في البقاء والاستمرار في ظل المنافسة .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج : تعتبر المعرفة نتاج الفكر الإنساني ويتم الاعتماد عليها خلال الممارسات الإدارية المعاصرة واعتبار رأس المال الفكري من أهم أصول المنظمة، المعرفة مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارة والتي استعانت بسمات الابتكار والابداع والتجديد، ضرورة تبني وتوجه المنظمات الراغبة في البقاء واقتحام الأسواق العالمية نحو اقتصاد المعرفة ليضمن لها امكانية اكتساب تلك التكنولوجيا والتكيف معها وفقا لاحتياجاتها ومتطلباتها.

وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة إلى : لابد من التكيف واعداد برامج تكوينية مستمرة وادماج التكنولوجيا الجديدة على مستوى المنظمات، - الإهتمام الخاص بالأفراد المعنيين بإنتاج المعرفة من ناحية تسييرهم وتنظيمهم وتوفير متطلباتهم الضرورية، وتحديد مجالات البحوث والدراسات المعنية بالبحث والتطوير والإبداع والابتكار، ضرورة التحول نحو اقتصاد المعرفة باعتباره نموذجا مؤسسا للاقتصاد ما بعد البترول، اعتبار المعرفة رأس مال فكري ومورد استراتيجي في منظمات الأعمال وتبني استراتيجيات هادفة.

الكلمات المفتاحية : إدارة المعرفة، اقتصاد المعرفة، رأس المال الفكري، الابداع والابتكار.

المقدمة :

إن المتتبع لمسار التوجهات الاقتصادية العالمية يتضح له جليا مدى الاعتماد على المعرفة وإبداعات الأفراد أكثر من الجوانب الانتاجية الطبيعية، إذ انتقلت البشرية من عصر الاقتصاد المبنى على الإنتاج إلى عصر الاقتصاد المبنى على المعرفة (كالإلكترونيات و الاتصالات و البرمجيات) و التي أدت بدورها إلى ابتكارات جديدة جد متطورة . وإذا كان اقتصاد المعرفة مظهرا واضحا من مظاهر تطور اقتصاديات الدول المتقدمة إلا أنه يصعب نوعا ما تحليل آلياته وفهم سيره باعتبار المعرفة والمهارات والمعلومة تشكل عامل إنتاج غير ملموس يصعب قياسه.

أولا : إشكالية البحث :

إن التوجه الجديد للاقتصاد العالمي نحو اقتصاد المعرفة بدلا من الاقتصاد الإنتاجي، أدى إلى زيادة اهتمام المنظمات العملاقة ، بالرأسمال البشري، باعتباره المورد الأكثر تأثيرا في فعالية أداؤها، وفي إكسابها ميزة تنافسية تمنحها الريادة في مجال تخصصها.

وعليه يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي اتصالات الجزائر نموذجاً؟ ويندرج تحته التساؤلات الفرعية التالية:

- التساؤل الأول: ما مستوى الثقافة التنظيمية في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟
- التساؤل الثاني: ما مستوى الهيكل التنظيمي في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟
- التساؤل الثالث: ما مستوى القيادة الادارية في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟
- التساؤل الرابع: ما مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟
- التساؤل الخامس: ما مستوى التطور الحديث في ظل اقتصاد المعرفة في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟

ثانيا: أهداف البحث :

- تهدف الدراسة لطبيعة موضوع الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:
- 1 - تقديم الجانب النظري والأكاديمي لكل من : إقتصاد المعرفة وإدارة المعرفة (النشأة - التعاريف المختلفة - الخصائص - المؤشرات).
 - 2 - دراسة حالة ميدانية جزائرية في مجال اتصالات الجزائر (استبيان ميداني) .

ثالثا: أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث من خلال التركيز على مدى الاعتماد الحتمي لمنظمات الأعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي باعتبارها أحد مقومات التطور الإداري الحديث وما ينجر عنه من انعكاسات إيجابية على بيئة الأعمال. والتي تشمل كل من مستويات : الثقافة التنظيمية، الهيكل التنظيمي، القيادة الإدارية، تبني تكنولوجيا المعلومات، والتطوير الحديث، كل هذا ينصب ضمن اطار الاعتماد نحو التوجه للإقتصاد المعرفي.

رابعا: حدود البحث :

- بالرجوع إلى خصوصية العمل فقد تقيدنا بالاعتبارات التالية :
- تم إجراء هذه الدراسة بالإعتماد على المصادر العلمية الاكاديمية في الجانب النظري، أما الدراسة الميدانية فتمت على مستوى وكالة اتصالات الجزائر بالمسيلة.
 - أما المدى الزمني تم الاتصال بالوكالة المذكورة من الفترة الممتدة من نوفمبر 2017 إلى غاية مارس 2018.

خامسا : المنهج المتبع :

إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، للتعامل مع البيانات وتصنيفها، وذلك لوصف الظاهرة والمجتمع المبحوث، وعرضها على شكل جداول. وخصصت الدراسة الميدانية للإجابة على جزء الاشكالية ، بموجب الاستبيان الموزع على عينة من العاملين المستهدفين في الوكالة.

سادسا: هيكل البحث :

وانطلاقا مما سبق تم تقسيم محاور الدراسة على النحو التالي:

أولا : مدخل مفاهيمي لإقتصاد المعرفة.

ثانيا : الدراسة الميدانية (الاستبيان).

I - المدخل المفاهيمي لإدارة المعرفة لاقتصاد المعرفة:

1 - مفاهيم أساسية لإدارة المعرفة:

دت المفاهيم والطروحات حول إدارة المعرفة باختلاف وتعدد المفكرين الباحثين في هذا الموضوع، ولكن يؤكد (Wiig) عتدلى أن إدارة المعرفة تخطيط وتنظيم ورقابة وتنسيق وتوليف المعرفة والأصول المرتبطة بالرأس مال الفكري، والعمليات والقدرات والإمكانات الشخصية والتنظيمية، بحيث يجري تحقيق أكبر ما يمكن من التأثير الإيجابي في نتائج الميزة التنافسية^(*). ويعرفها (Jennex) بأنها عبارة عن نظام لخلق وتخزين واسترجاع وإعادة استعمال المعرفة^(**).

يمكن النظر إلى إدارة المعرفة أن لها مجموعة من الأبعاد، هذه الأبعاد تتمثل حسب (Grover) في:

- التركيز على الأفراد: يجري التركيز على تحقيق المشاركة بين الأفراد بالمعرفة المتاحة، وتوسيع وبناء قدرات معرفية واسعة ومتميزة.

- التركيز على إدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات: يجري هنا التركيز على المعرفة المتعلقة بإدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، ويجري التأكيد والتركيز على المعرفة المرتبطة بالتكنولوجيا واستخداماتها.

- التركيز على الأصول الفكرية ورأس المال الفكري: يجري التركيز ضمن هذا البعد على استخدام المعرفة بما يؤدي إلى دعم وتعزيز القيمة الاقتصادية للمنظمة، وضمان توفير رأس المال الفكري الذي يحقق ميزة تنافسية دائمة تكفل نجاحا طويل الأمد.

- التركيز على فاعلية المنظمة: يجري هنا التركيز على استخدام المعرفة بما يقود الى تطوير وتحسين الفاعلية التشغيلية والفاعلية التنظيمية.

إن تحول منظمات الأعمال إلى الاهتمام بإدارة المعرفة جاء استجابة لعدة متطلبات وتحديات فرضتها البيئة الداخلية والخارجية، خاصة في ظل توجهات الاقتصاد العالمي و تبني مفهوم الاقتصاد المعرفي، ومن جملة مبررات هذا التحول ما يلي :

- إدراك دور المعرفة في النجاح التنظيمي، لكونها فرصة كبيرة لتخفيض التكلفة ورفع موجودات المنظمة لتوليد إيرادات جديدة.

- إن المعلوماتية والمعرفة التي تمثل (أهم موجودات رأس المال الفكري في المنظمات) هي مصدر الميزة التنافسية.

- التغيير الواسع في أذواق واتجاهات الزبون والتي جعلت الأنماط الإدارية التقليدية غير ملائمة لمواكبة تلك التغييرات.

- اتساع المجالات التي نجحت إدارة المعرفة في معالجتها، سيما في مجال التنافس والإبداع والتجديد والتنوع.

* Wiig, K, Knowledge Management Foundations :Thinking about Thinking (Arlington: Schema), Press, 2003, p01:.

** Murray E, Jennex, knowledge management in modern organization, USA, 2007, P: 04.

***Grover, V, Davenport, T, General perspectives on knowledge management, journal of management information system, vol 18, no 1, pp: 5-12.

2 - نشأة اقتصاد المعرفة:

تطرق الاقتصاد إلى ثلاث مراحل التي ميزت تطور المجتمعات البشرية أو ما يطلق عليها اصطلاحا تسميه التحولات الثلاث، فمن المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وصولا إلى المجتمع المعرفي.⁽¹⁾ وقد مر الاقتصاد الجديد (المجتمع المعرفي) بثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى: سادت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي وعرفت بمرحلة معالجة المعلومات، أما المرحلة الثانية فسادت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وعرفت بمرحلة تقنية المعلومات، وفي ظل هاتين المرحلتين هيمنت أجهزة الكمبيوتر والتي كانت تستخدم كأجهزة قائمة بذاتها كل منها مستقل عن الآخر، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة والتي تم من خلالها ربما أجهزة الكمبيوتر بالشبكات، أي أن المرحلة الأولى والثانية ركزت على القوة الساحقة للحاسوب بينما ركزت المرحلة الثالثة على قوة الربط بالشبكات، وبعد إطلاق الانترنت في تسعينات القرن الماضي البداية الحقيقية لاقتصاد المعرفة.⁽²⁾

وعليه يمكننا القول: ان الاقتصاد العالمي بدل بتحول تحولا كبيرا الى نظام جديد يعتمد اساسا على المعرفة البشرية، فبعد ان كان يركز على القوة البدنية والآلات الصناعية والمواد الخام اصبح اليوم مسيرا بواسطة الماكينة المعرفية حيث تزداد القيمة فيه بالمعرفة لا بالجهد، واذا كانت النظرية الاقتصادية في السابق تؤمن بان العمل هو اساس القيمة فقد اصبح من الضروري صياغة نظرية جديدة تعد المعرفة هي اساس للقيمة.⁽³⁾

3 - مفهوم اقتصاد المعرفة:

يعرف نجم اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة "المتضمن للمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، والمعرفة الضمنية التي يمثلها الافراد بخبراتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية" بانه: "الاقتصاد الذي ينشئ الثورة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الانشاء، التحسين، التقاسم، والتعلم، والتطبيق، والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الاصول البشرية والا ملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة".⁽⁴⁾

يعرفه باركين (m.parken) بأنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف تعلم المعرفة، الحصول على ما يعرفه الآخرون.

(1) مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2012، ص 2.

(2) محمد السعيد جوال، مختار راجحي، أحمد دروم: مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول: 'رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، المنعقد بجامعة حسنية بوعلي (الشلف) (الجزائر)، أيام 13-14 ديسمبر 2011، ص: 3.

(3) محمد انس ابو الشامات، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص ص: 595-596.

(4) عبد الرحمان الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2010، ص 25.

يمكننا من خلال ما سبق إعطاء التعريف التالي للاقتصاد المعرفي "الاقتصاد الذي يركز على المعرفة من حيث كيفية الحصول عليها والمشاركة فيها، واستخدامها، وإنتاجها، من أجل تحسين مجالات الحياة، بالاعتماد بالأساس على تكنولوجيا المعلومات والاتصال متطورة"⁽¹⁾.

اقتصاد المعرفة هو "المصطلح الذي يصف الإبداع كأساس في الاقتصاد العالمي الحالي، حيث أصبح التركيز على الفكر بدلا من المواد الخام والطاقة والجهد البشري في الإنتاج والخدمات"⁽²⁾.

اقتصاد المعرفة هو "نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وبخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام والاتصال"⁽³⁾.

حسب J.Stiglitz فإن أهم ما يطبع عالم اليوم هو ثورة المعرفة التي تعمل على تسريع ابتكار الأفكار وتخفيض تكاليف نشرها، إنها ثورة يتعدى أثرها مجرد تغيير آفاق دور المعرفة في التنمية إلى فتح العديد من الفرص الجديدة. هذه الثورة التي تتجسد عمليا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ICTs تعد بحق الباعث الرئيس لبروز اقتصاد المعرفة. ولكن بخلاف الرأي القائل بالانحصار هذا للاقتصاد في قطاع بعينه هو قطاع هذه التكنولوجيا الحديثة، هناك من يرى انه يتجلى في كافة القطاعات⁽⁴⁾.

من خلال كل التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى التعريف التالي للاقتصاد المعرفي.

اقتصاد المعرفة "هو اقتصاد عالم اليوم ويختلف عن الاقتصاد التقليدي بتركيزه على المعرفة باعتبارها أساس خلق الثروة بدلا من المواد الخام، وذلك من خلال عمليات المعرفة (الإنشاء، التحسين، التقاسم، التعلم، التطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) أو ما يعرف بإدارة المعرفة، واعتماده على الفكر والإبداع بدل الجهد البشري، من خلال استخدام العقل البشري كراس مال فكري، وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا كبيرا في تحقيق ذلك باعتبارها المنصة الأساسية التي ينطلق منها اقتصاد المعرفة".

4- خصائص اقتصاد المعرفة:

توجد خصائص عديدة لاقتصاد المعرفة، وقد لخص (Robert Grant) أبرزها على النحو الآتي :

- 1 - العامل الرئيس في الإنتاج هي المعرفة.
- 2 - الاهتمام باللاملموس كالأفكار والعلامات التجارية بدلا من الأصول المادية.
- 3 - انه شبكي نظراً لتطور وسائل الاتصالات الحديثة.
- 4 - انه رقمي مما يؤثر بشكل كبير على حجم وخزن ومعالجة المعلومات.

(1): بركاتي حسين، إدارة المعرفة وتنمية الموارد البشرية تحدي للتنافسية منظمات الأعمال في ظل الاقتصاد المعرفي، اطروحة دكتوراه، تحت اشراف أ د معين أمين السيد، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2015، ص 11.

(2): عبد الرحمن الهاشمي، فائزة العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 26.

(3): عيسى خليفي، كمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي الواقع والأفاق، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص: 496.

(4) Stiroh, K.J.(2002). "New and old economics in the new economy". In Horst Siebert, (ed.), Economic policy issues of the new economy, Springer, Berlin.

- 5 - انه افتراضي فمع الرقمنة وشبكة الإنترنت بات العمل الافتراضي حقيقة واقعة.
- 6 - انحسار قيود الزمان والمكان انخفاض التكلفة في ظل التطورات التكنولوجية الجديدة.
- 7 - انتشار الأسواق الإلكترونية التي تتميز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وأسعارها.
- 8 - تدعيم الوعي بالقضايا الأخلاقية لدى الأفراد والمنظمات نتيجة للتدفق الحر للمعلومات عبر الشبكة الإلكترونية.

5- مؤشرات الاقتصاد المعرفي:

بالرجوع إلى الخصائص المذكورة سابقا لاقتصاد المعرفة والتي ميزته عن باقي الاقتصاديات، اكتسب اقتصاد المعرفة مجموعة من المؤشرات المميزة له والتي يمكن تقسيمها إلى:

5 - 1 مؤشرات العلم والتكنولوجيا: والتي تأخذ احد المظاهر التالية:

5 - 1 - 1 الأبحاث والتنمية: يتم استخدام قياسي مدخلات بشكل أساسي: النفقات المخصصة للأبحاث والتنمية وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتنمية، هذه المؤشرات تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منتظمة ومعارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحليل ديناميكية ومقارنة دولي، تركز المعايير على المبدأ الذي بموجبه تشمل الأبحاث والتنمية الاختيارية، أعمال التوليد المنجزة بطريقة منهجية بهدف زيادة مجموعة المعارف بما فيها معرفة الإنسان والثقافة والمجتمع بالإضافة إلى استخدام مجموعة المعارف هذه لتطبيقات جديدة.

5 - 1 - 2 براءات الاختراع: براءة الاختراع هي حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة الى مخترع مقابل نشر اختراعه لمدة زمنية محدودة وفق شروط معينة، وهناك ثلاثة معايير رئيسية لتسجيل براءات الاختراع:⁽¹⁾

- التسجيل وفقا للأولوية والسبق للبلد الذي تم فيه تقديم الطلب الأول.

- التسجيل وفق بلد إقامة المخترع، تعكس القدرة التكنولوجية لبلد ما.

- التسجيل وفق بلد إقامة مودع الطلب، تمثل التحكم بالاختراع.

غير أن هناك حدود عديدة لاستخدام براءات الاختراع كمؤشرات لاقتصاد المعرفة، حيث لا يمكن أن تنال كل الاختراعات من الناحية التقنية براءة الاختراع، كما تقدم بحسب القطاع الصناعي، وحجم الشركات والاختلافات القانونية بين الدول.

5 - 1 - 3 المنشورات العلمية: تعد المنشورات العلمية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة إمكانات

الباحثين وقابلياتهم في الدول، فكلما ازداد عدد المنشورات العلمية عكس ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب.

فبيانات العلم الكمي للفهرسة تركز على عدد من المنشورات لتقييم نتائج نشاطات أبحاث أساسية، وتسمح بقيام ثلاثة أنواع من المؤشرات:

- مؤشرات ذات تركيز علمي.

- مؤشرات التخصصات العلمية حسب المادة.

- مؤشرات تأثير الأبحاث (عدد الشهادات) حسب المادة.

تسمح هذه المؤشرات بتحليل العلاقات بين النظام العلمي والمعرفة التكنولوجية.

(1): مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2006، ص: 15.

- 5 - 1 - 4 ميزان المدفوعات التكنولوجي: هو إجراء نقل دولية للتكنولوجيا ويشمل ميزان المدفوعات التكنولوجي شراء وبيع التكنولوجيا غير المجسدة ومنها حقوق الملكية الفكرية والتراخيص والمساعدة الفنية إضافة إلى المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا مثل الخدمات الإدارية، ويضم ميزان المدفوعات التكنولوجي أربع فئات كبيرة تشمل:
- عمليات نقل التكنولوجيا وتنظيم تملكيات براءات الاختراع والتراخيص ونقل الدراية.
 - عمليات نقل الرسومات وتشمل على التملكيات والتراخيص والامتيازات والماركات والموديلات.
 - تقديم الخدمات التقنية وتضم دراسات تقنية ودراسات هندسية بالإضافة إلى المساعدة التقنية.
 - الأبحاث والتنمية ذات الطابع الصناعي.
- 5 - 2 المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

لـمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان هما:

- 5 - 2 - 1 التعليم والتدريب: تسمح البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات (أو بالرأس مال البشري) المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، هذه المؤشرات تسمح بتقييم المخزون والاستثمار في الرأس مال البشري، وذلك عن طريق مؤشرات مستوى تدريب السكان، قياس مهارات الراشدين، قياس الخصائص الفردية للأشخاص.
- 5 - 1 - 2 الكفاءات والمهن: إن الدراسات حول القوة العاملة هي المصدر الرئيسي للبيانات حول كفاءات العمال، ولكنها ما زالت غير متناغمة بشكل كاف لتسمح باستغلال البيانات القابلة للمقارنة إلى حد مقبول. إلا انه توجد بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها كالموارد البشرية المخصصة للعلم والتكنولوجيا، مؤشرات تنقل الموارد البشرية.
- وبالرجوع إلى خصوصيات إقتصاد المعرفة فإن تلك المؤشرات تبقى متباينة ومحدودة باختلاف خصوصيات المعرفة يجد ذاتها.

II - الدراسة الميدانية :

تساؤلات الدراسة:

- التساؤل الرئيسي: ما مدى تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي اتصالات الجزائر نموذجاً؟ ويندرج تحته التساؤلات الفرعية التالية:
- التساؤل الأول: ما مستوى الثقافة التنظيمية في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟
 - التساؤل الثاني: ما مستوى الهيكل التنظيمي في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟
 - التساؤل الثالث: ما مستوى القيادة الادارية في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟
 - التساؤل الرابع: ما مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟
 - التساؤل الخامس: ما مستوى التطور الحديث في ظل اقتصاد المعرفة في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟
- الدراسة الأساسية⁽¹⁾:

¹ بعزیز سلمی، بن کیحول سمیرة، تحت اشراف د حسین بركاتي، مدى تبني منظمات الأعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي، دراسة حالة اتصالات الجزائر (المسيلة) رسالة تخرج ضمن متطلبات الماستر، جامعة محمد بوضياف (المسيلة) الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، 2017-2018.

خصائص العينة الأساسية:

أولا : البيانات الشخصية:

1- العمر:

الجدول رقم (01) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة المئوية	التكرارات	السن
17,2	5	أقل من 25 سنة
44,8	13	من 25 الى 35 سنة
20,7	6	من 36 الى 45 سنة
17,2	5	أكثر من 45 سنة
%100	29	المجموع

2- حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى التعليمي
6,9	2	أقل من ثانوي
17,2	5	ثانوي
55,2	16	ليسانس
10,3	3	ماجستير
10,3	3	دراسات عليا متخصصة
%100	29	المجموع

3- حسب الخبرة:

الجدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

النسبة المئوية	التكرارات	الخبرة
34,5	10	من سنة الى 5 سنوات
34,5	10	من 6 الى 10 سنوات
6,9	2	من 11 الى 15 سنة
24,1	7	أكثر من 15 سنة
%100	29	المجموع

4- حسب المركز الوظيفي:

الجدول رقم (04) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	التكرارات	الخبرة
31	9	عون تحكم
20,7	6	عون تنفيذ
17,2	5	اطار
31,0	9	اطار سامي
%100	29	المجموع

ثانيا : الدراسة الاستطلاعية:

-الخصائص السيكومترية للاستبيان :مدى تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي

1- الصدق: تم حساب صدق الاستبيان عن طريق حساب الاتساق الداخلي بطريقتين:

1-1- الطريقة الأولى: تم حساب معامل ارتباط عبارات كل محور مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه:

أولاً: حساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات محور (الثقافة التنظيمية) مع الدرجة الكلية للمحور كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) مصفوفة ارتباطات عبارات محورا الثقافة التنظيمية مع الدرجة الكلية للمحور						
الدرجة الكلية المحور				الدرجة الكلية المحور		
معامل الارتباط	907**	6	معامل الارتباط	889**	1	
مستوى الدلالة	,000		مستوى الدلالة	,000		
حجم العينة	29		حجم العينة	29		
معامل الارتباط	697**	7	معامل الارتباط	831**	2	
مستوى الدلالة	,000		مستوى الدلالة	,000		
حجم العينة	29		حجم العينة	29		
معامل الارتباط	792**	8	معامل الارتباط	802**	3	
مستوى الدلالة	,000		مستوى الدلالة	,000		
حجم العينة	29		حجم العينة	29		
معامل الارتباط	768**	9	معامل الارتباط	731**	4	
مستوى الدلالة	,000		مستوى الدلالة	,000		
حجم العينة	29		حجم العينة	29		
* الارتباط دال عند (0.05) **الارتباط دال عند(0.01)			معامل الارتباط	919**	5	
			مستوى الدلالة	,000		
			حجم العينة	29		

إن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور الثقافة التنظيمية والدرجة الكلية للمحور جاءت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$) حيث تراوحت جميعها بين (0,73) و (0,91)، وهذا ما يؤكد مدى التجانس وقوة الاتساق الداخلي للمحور الأول كمؤشر لصدق التكوين في قياس الثقافة التنظيمية.

ثانياً: حساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات محور (الهيكل التنظيمي) مع الدرجة الكلية للمحور:

الجدول رقم (06) مصفوفة ارتباطات عبارات محور الهيكل التنظيمي مع الدرجة الكلية للمحور		
الدرجة الكلية المحور		
929**	معامل الارتباط	10
000	مستوى الدلالة	
29	حجم العينة	
964**	معامل الارتباط	11
000	مستوى الدلالة	
29	حجم العينة	
902**	معامل الارتباط	12
000	مستوى الدلالة	
29	حجم العينة	
*الارتباط دال عند (0.05) **الارتباط دال عند (0.01)		

إن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور الهيكل التنظيمي والدرجة الكلية للمحور جاءت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$) حيث تراوحت جميعها بين (0,90) و (0,96)، وهذا ما يؤكد مدى التجانس وقوة الاتساق الداخلي للمحور الثاني كمؤشر لصدق التكوين في قياس الهيكل التنظيمي.

ثالثاً: تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات محور القيادة الادارية مع الدرجة الكلية للمحور:

الجدول رقم (07) مصفوفة ارتباطات عبارات محورا القيادة الادارية مع الدرجة الكلية للمحور					
الدرجة الكلية المحور		الدرجة الكلية المحور			
922**	معامل الارتباط	16	816**	معامل الارتباط	13
000	مستوى الدلالة		000	مستوى الدلالة	
29	حجم العينة		29	حجم العينة	
837**	معامل الارتباط	17	890**	معامل الارتباط	14
000	مستوى الدلالة		000	مستوى الدلالة	
29	حجم العينة		29	حجم العينة	
876**	معامل الارتباط	18	958**	معامل الارتباط	15
000	مستوى الدلالة		000	مستوى الدلالة	
29	حجم العينة		29	حجم العينة	
*الارتباط دال عند (0.05) ** الارتباط دال عند (0.01)					

إن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور القيادة الادارية والدرجة الكلية للمحور جاءت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$) حيث تراوحت جميعها بين (0,81) و (0,95). وهذا ما يؤكد مدى التجانس وقوة الاتساق الداخلي للمحور الثالث كمؤشر لصدق التكوين في قياس القيادة الادارية

رابعا: تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات محور تكنولوجيا المعلومات مع الدرجة الكلية للمحور:

الجدول رقم (08) مصفوفة ارتباطات عبارات محور تكنولوجيا المعلومات مع الدرجة الكلية للمحور					
الدرجة الكلية المحور		الدرجة الكلية المحور		الدرجة الكلية المحور	
19	معامل الارتباط	23	معامل الارتباط	23	الدرجة الكلية المحور
	مستوى الدلالة		مستوى الدلالة		الدرجة الكلية المحور
	حجم العينة		حجم العينة		الدرجة الكلية المحور
20	معامل الارتباط	24	معامل الارتباط	24	الدرجة الكلية المحور
	مستوى الدلالة		مستوى الدلالة		الدرجة الكلية المحور
	حجم العينة		حجم العينة		الدرجة الكلية المحور
21	معامل الارتباط	25	معامل الارتباط	25	الدرجة الكلية المحور
	مستوى الدلالة		مستوى الدلالة		الدرجة الكلية المحور
	حجم العينة		حجم العينة		الدرجة الكلية المحور
22	معامل الارتباط	26	معامل الارتباط	26	الدرجة الكلية المحور
	مستوى الدلالة		مستوى الدلالة		الدرجة الكلية المحور
	حجم العينة		حجم العينة		الدرجة الكلية المحور
*الارتباط دال عند (0.05)		*الارتباط دال عند (0.01)			

إن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور التكنولوجيا المعلومات والدرجة الكلية للمحور جاءت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$) حيث تراوحت جميعها بين (0,49) و (0,82). وهذا ما يؤكد مدى التجانس وقوة الاتساق الداخلي للمحور الرابع كمؤشر لصدق التكوين في قياس تكنولوجيا المعلومات.

خامسا: تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات محور التطور الحديث في ظل اقتصاد المعرفة مع الدرجة الكلية للمحور:

الجدول (9) مصفوفة ارتباطات عبارات محور التطور الحديث في ظل اقتصاد المعرفة مع الدرجة الكلية للمحور					
الدرجة الكلية المحور		الدرجة الكلية المحور		الدرجة الكلية المحور	
27	معامل الارتباط	33	معامل الارتباط	33	الدرجة الكلية المحور
	مستوى الدلالة		مستوى الدلالة		الدرجة الكلية المحور
	حجم العينة		حجم العينة		الدرجة الكلية المحور
28	معامل الارتباط	34	معامل الارتباط	34	الدرجة الكلية المحور
	مستوى الدلالة		مستوى الدلالة		الدرجة الكلية المحور
	حجم العينة		حجم العينة		الدرجة الكلية المحور

الجدول (9) مصفوفة ارتباطات عبارات محور التطور الحديث في ظل اقتصاد المعرفة مع الدرجة الكلية للمحور					
الدرجة الكلية المحور		الدرجة الكلية المحور		الدرجة الكلية المحور	
معامل الارتباط	35	معامل الارتباط	29	معامل الارتباط	29
مستوى الدلالة		مستوى الدلالة		مستوى الدلالة	
حجم العينة		حجم العينة		حجم العينة	
معامل الارتباط	36	معامل الارتباط	30	معامل الارتباط	30
مستوى الدلالة		مستوى الدلالة		مستوى الدلالة	
حجم العينة		حجم العينة		حجم العينة	
معامل الارتباط	37	معامل الارتباط	31	معامل الارتباط	31
مستوى الدلالة		مستوى الدلالة		مستوى الدلالة	
حجم العينة		حجم العينة		حجم العينة	
معامل الارتباط	38	معامل الارتباط	32	معامل الارتباط	32
مستوى الدلالة		مستوى الدلالة		مستوى الدلالة	
حجم العينة		حجم العينة		حجم العينة	
*الارتباط دال عند (0.05) **الارتباط دال عند (0.01)					

إن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور التطور الحديث في ظل اقتصاد المعرفة والدرجة الكلية للمحور جاءت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$) حيث تراوحت جميعها بين (0,68) و (0,90). وهذا ما يؤكد مدى التجانس وقوة الاتساق الداخلي للمحور الخامس كمؤشر لصدق التكوين في قياس التطور الحديث في ظل اقتصاد المعرفة.

2- ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للاستبيان: والجدول التالي يوضح العلاقة الارتباطية بين الدرجة الكلية للمقياس وأبعاده الفرعية:

الجدول رقم (10) يوضح العلاقة الارتباطية بين الدرجة الكلية للاستبيان وأبعاده الفرعية.

أبعاد استبيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الثقافة التنظيمية	,888**	0,01
الهيكل التنظيمي	,907**	0,01
القيادة الادارية	,925**	0,01
تكنولوجيا المعلومات	,558**	0,01
التطور الحديث في ظل اقتصاد المعرفة	,892**	0,01

إن جميع قيم معاملات الارتباط لأبعاد استبيان مدى تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي كلها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)، وهذا ما يؤكد مدى التجانس وقوة الاتساق الداخلي للاستبيان كمؤشر لصدق التكوين في قياس مدى تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي.

2- ثبات الاستبيان: تم التأكد من ثبات الاستبيان بطريقة:

1- معامل ألفا كرونباخ للتناسق الداخلي:

الجدول (11): يوضح معامل ألفا كرونباخ لاستبيان مدى تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي.

أبعاد استبيان مدى تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
الثقافة التنظيمية	,786	9
الهيكل التنظيمي	,871	3
القيادة الادارية	,813	6
تكنولوجيا المعلومات	,761	8
التطور الحديث في ظل اقتصاد المعرفة	,776	12
الدرجة الكلية للاستبيان	,808	38

يتضح أن جميع معاملات ألفا كرونباخ كانت مرتفعة حيث تراوحت بين (0,77 و 0,87) بينما بلغ معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل (0,80) وهذا بمثابة مؤشر دال على ثبات الاستبيان، وهذا يعني أن استبيان تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي يتمتع بمعامل ثبات قوي مما يجعله صالحا للتطبيق في الدراسة الأساسية.

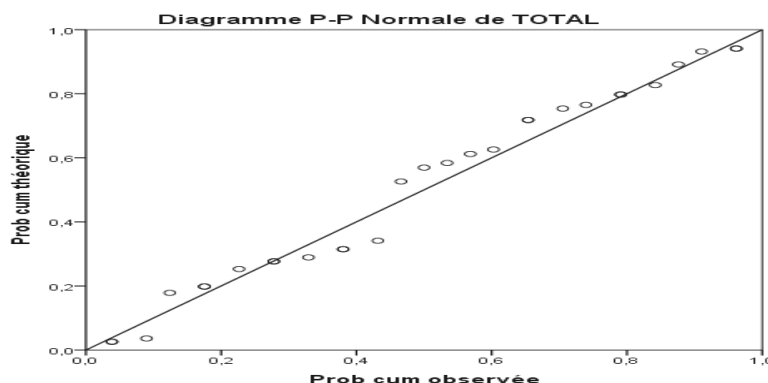
- عرض وتحليل وتفسير النتائج :

الإجابة على تساؤلات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة قمنا بتحليله الى تساؤلات جزئية مندرجة تحته أولا وقبل الانطلاق في الإجابة على تساؤلات الدراسة، ونظرا لعدد العينة التي هي 29 وجب التأكد من اعتدالية التوزيع لاختيار الاسلوب الاحصائي المناسب وللتأكد من ذلك قمنا بحساب اختبار سميرونوف كولجروف وتحصلنا على النتائج التالية:

العدد	اختبار S K	الدلالة
29	0,577	0.893

من خلال قيمة اختبار S K البالغة (0.577) وبدلالة (0.893) وهي اصغر من (0.05) نستنتج ان التوزيع اعتدالي ويمكن استخدام الاساليب الاحصائية البارامترية، والشكل التالي يوضح ذلك :



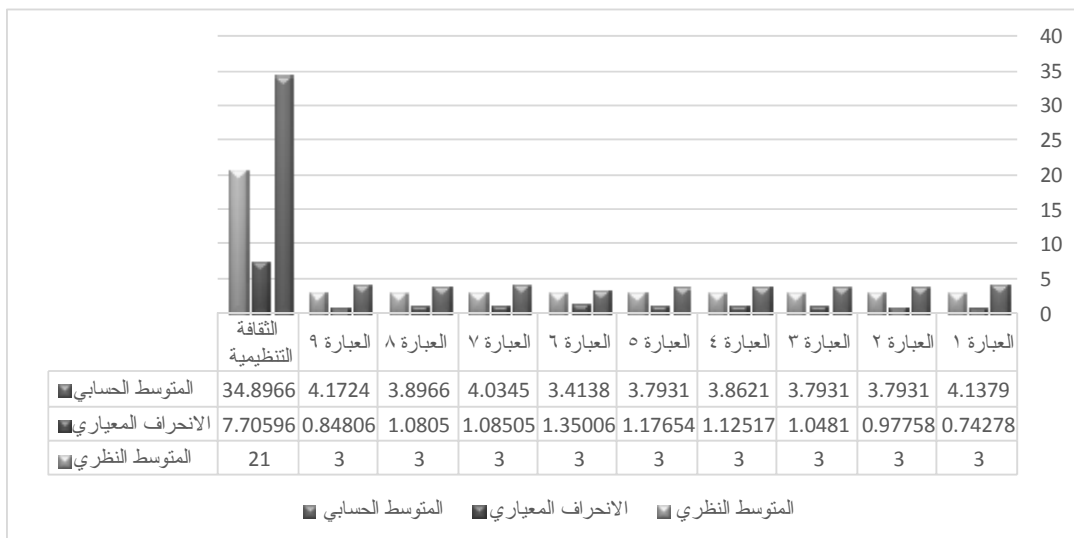
- عرض نتائج التساؤل الأول:

- التساؤل الأول: ما مستوى الثقافة التنظيمية في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟ للإجابة على هذا السؤال تم وصف نتائج استجابات الافراد على عبارات المحور الأول فكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (12) يوضح مستوى الثقافة التنظيمية في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي									
العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطات	T	مستوى الدلالة	القرار	الدرجة	الترتيب
العبارة 1	4,1379	,74278	3	1,13793	8,250	,000	دال عند 0,01	عالية	2
العبارة 2	3,7931	,97758	3	,79310	4,369	,000	دال عند 0,01	عالية	5
العبارة 3	3,7931	1,04810	3	,79310	4,075	,000	دال عند 0,01	عالية	6
العبارة 4	3,8621	1,12517	3	,86207	4,126	,000	دال عند 0,01	عالية	7
العبارة 5	3,7931	1,17654	3	,79310	3,630	,001	دال عند 0,01	عالية	8
العبارة 6	3,4138	1,35006	3	,41379	1,651	,110	غير دال	متوسطة	9
العبارة 7	4,0345	1,08505	3	1,03448	5,134	,000	دال عند 0,01	عالية	3
العبارة 8	3,8966	1,08050	3	,89655	4,468	,000	دال عند 0,01	عالية	4
العبارة 9	4,1724	,84806	3	1,17241	7,445	,000	دال عند 0,01	عالية	1
الثقافة التنظيمية	34,8966	7,70596	21	13,89655	9,711	,000	دال عند 0,01	عالية	

أمكننا تحديد مستوى الثقافة التنظيمية في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي في كل عبارة من عبارات هذا المحور، وعلى هذا فإن العبارات التي كانت فيها مستوى الثقافة التنظيمية عالية واعلى من المتوسط النظري للعبارة نجدها في العبارات رقم (1-2-3-4-5-7-8-9) حيث جاءت دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)، في العبارة رقم (6) حيث جاءت غير دالة احصائية، وعموما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين حول فقرات المحور الأول تراوحت بين (4,17/ و 3,41) أي بين التقديرين العالي والمتوسط متوسط كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات والدرجة الكلية لمحور الثقافة التنظيمية



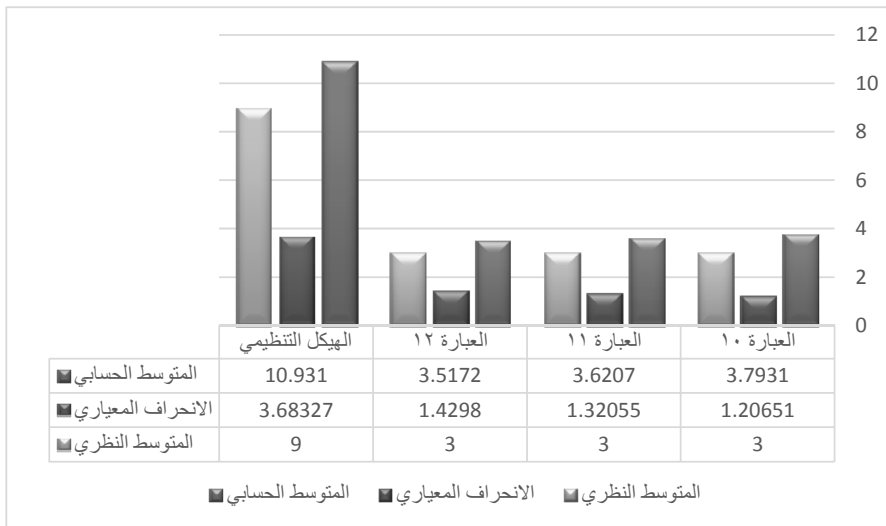
تبين أن متوسط درجات افراد العينة في المحور الأول بلغ (34,89) درجة وبانحراف معياري قدره (7,70) درجة، وعند اجراء المقارنة بين المتوسط الحسابي المتحقق (المحسوب) والمتوسط (النظري) البالغ (21) درجة حيث تبين أن الفرق بين المتوسطين بلغ (13,89) درجة، [و باستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وسيلة إحصائية في المعالجة، تبين أن الفرق دال احصائيا بين كلا الوسطين المحسوب والفرضي لصالح المحسوب، وما يؤكد ذلك هو قيمة (ف) التي بلغت (9,71) وهي دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)]

هذا يعني أن مستوى الثقافة التنظيمية في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي عالي.

- الإجابة على التساؤل الثاني: ما مستوى الهيكل التنظيمي في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟ للإجابة على هذا السؤال تم وصف نتائج استجابات الافراد على عبارات المحور الثاني فكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (13) يوضح مستوى الهيكل التنظيمي									
العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطات	t	مستوى الدلالة	القرار	مستوى الهيكل التنظيمي	الترتيب
العبارة 10	3,7931	1,20651	3	,79310	3,540	,001	دال عند 0,01	عال	1
العبارة 11	3,6207	1,32055	3	,62069	2,531	,017	غير دال	عال	2
العبارة 12	3,5172	1,42980	3	,51724	1,948	,061	دال عند 0,01	عالية	3
الهيكل التنظيمي	10,931	3,68327	9	1,9310	2,823	,009	دال عند 0,01	متوسط	

أمكنا تحديد مستوى الهيكل التنظيمي في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي في كل عبارة من عبارات هذا المحور، وعلى هذا فإن العبارات التي كانت فيها مستوى الهيكل التنظيمي في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي عال نجددها في العبارات رقم (10-11-12)، حيث جاءت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$) ما عدى العبارة رقم (11) جاءت غير دالة احصائيا وعموما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لاستجابات الباحثين حول فقرات المحور الثاني تراوحت بين (3,51 و 3,79) أي في التقدير العالي كما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم (2) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارة والدرجة الكلية لمحور الهيكل التنظيمي.

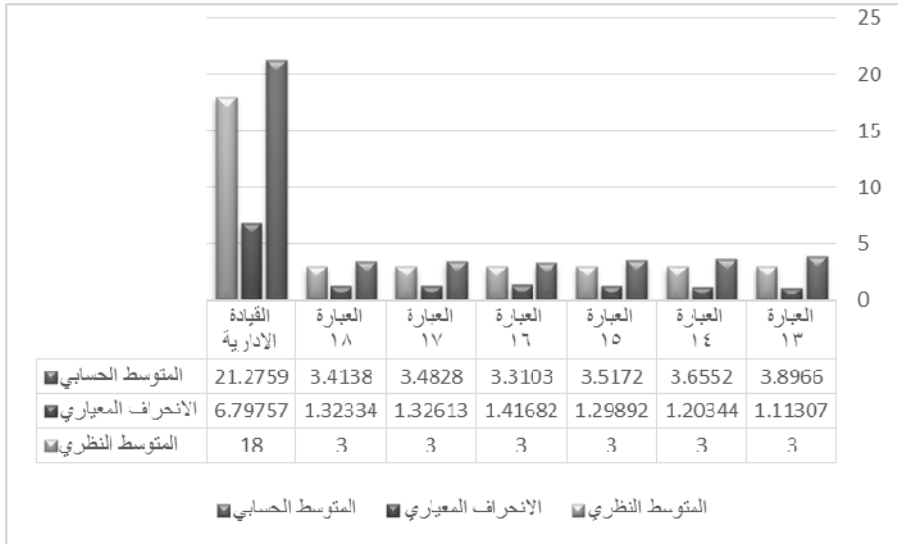
تبين أن متوسط درجات افراد العينة في المحور الثاني بلغ (10,93) درجة وبانحراف معياري قدره (3,68) درجة، وعند اجراء المقارنة بين المتوسط الحسابي المتحقق (المحسوب) والمتوسط (النظري) البالغ (9) درجة حيث تبين أن الفرق بين المتوسطين بلغ (1,93) درجة، [و باستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وسيلة إحصائية في المعالجة، تبين أن الفرق دال احصائيا بين كلا الوسطين المحسوب والنظري لصالح المحسوب، وما يؤكد ذلك هو قيمة (ف) التي بلغت (2,82) وهي دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)]

هذا يعني أن مستوى الهيكل التنظيمي في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي متوسط.

-الإجابة على التساؤل الثالث: ما مستوى القيادة الادارية في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟ للإجابة على هذا السؤال تم وصف نتائج استجابات الافراد على عبارات المحور الثاني فكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (14) يوضح مستوى القيادة الادارية									
العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطات	t	مستوى الدلالة	القرار	مستوى القيادة	الترتيب
العبارة 13	3,8966	1,11307	3	,89655	4,338	,000	دال عند 0,01	عالية	1
العبارة 14	3,6552	1,20344	3	,65517	2,932	,007	دال عند 0,01	عالية	2
العبارة 15	3,5172	1,29892	3	,51724	2,144	,041	دال عند 0,01	عالية	3
العبارة 16	3,3103	1,41682	3	,31034	1,180	,248	غير دال	متوسطة	6
العبارة 17	3,4828	1,32613	3	,48276	1,960	,060	غير دال	عالية	4
العبارة 18	3,4138	1,32334	3	,41379	1,684	,103	غير دال	متوسطة	5
القيادة الادارية	21,2759	6,79757	18	3,27586	2,595	,015	دال عند 0,05	متوسطة	

أمكننا تحديد مستوى القيادة الادارية في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي في كل عبارة من عبارات هذا المحور، وعلى هذا فإن العبارات التي كانت فيها مستوى القيادة الادارية في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي عال نجدها في العبارات رقم (13-14-15-17) حيث جاءت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$) ما عدى العبارة رقم (17) جاءت غير دالة احصائيا، في حين نجد أن العبارة التي كانت فيها مستوى القيادة الادارية في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي متوسطة فنجدها في العبارات رقم (16-18) حيث جاءت غير دالتين احصائيا، وعموما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لاستجابات الباحثين حول فقرات المحور الثالث تراوحت بين (3,89/ و 3,31) أي بين التقديرين العالي والمتوسط متوسط كما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم (3) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات والدرجة الكلية لمحور القيادة الادارية.

تبين أن متوسط درجات افراد العينة في المحور الثالث بلغ (21,27) درجة وبانحراف معياري قدره (6,79) درجة، وعند اجراء المقارنة بين المتوسط الحسابي المتحقق (المحسوب) والمتوسط (النظري) البالغ (21) درجة حيث تبين أن الفرق بين المتوسطين بلغ (3,2) درجة، [و باستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وسيلة إحصائية في المعالجة، تبين أن الفرق دال احصائيا بين كلا الوسطين المحسوب والنظري لصالح المحسوب، وما يؤكد ذلك هو قيمة (ف) التي بلغت (2,59) وهي دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)]

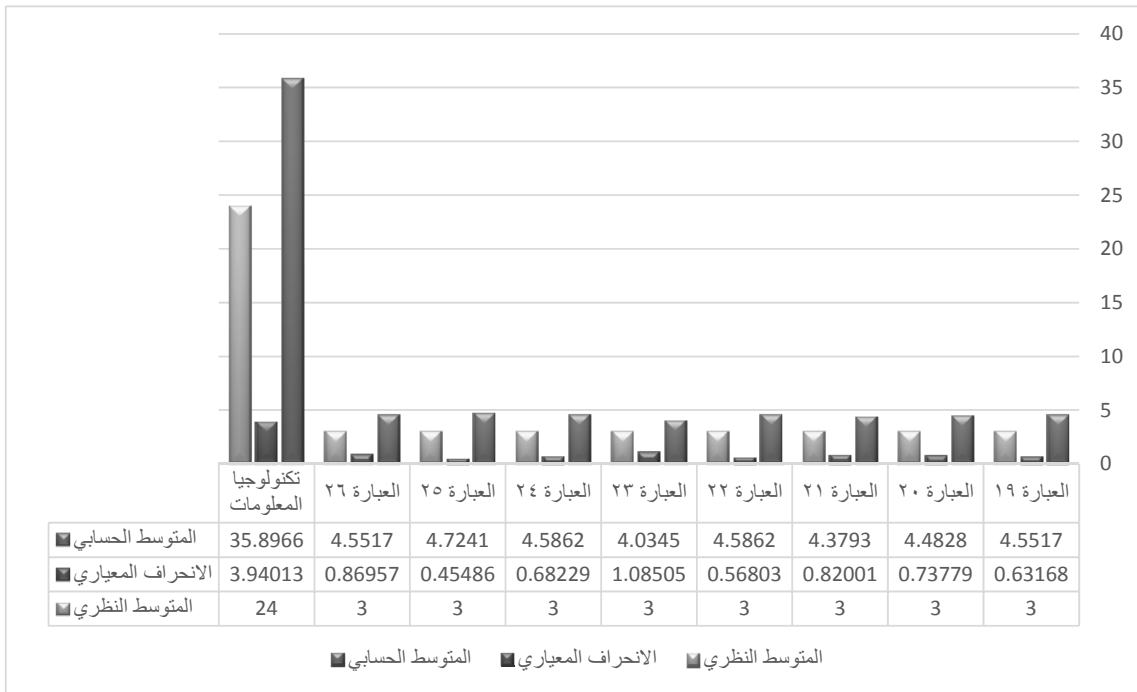
هذا يعني أن مستوى القيادة الادارية في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي متوسط.

التساؤل الرابع: ما مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟ للإجابة على هذا السؤال تم وصف نتائج استجابات الافراد على عبارات المحور الرابع فكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (15) يوضح مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات									
العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطات	t	الدلالة	القرار	درجة المقاومة	الترتيب
العبارة 19	4,5517	,63168	3	1,55172	13,229	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	4
العبارة 20	4,4828	,73779	3	1,48276	10,823	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	6
العبارة 21	4,3793	,82001	3	1,37931	9,058	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	7
العبارة 22	4,5862	,56803	3	1,58621	15,038	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	2
العبارة 23	4,0345	1,08505	3	1,03448	5,134	,000	دال عند 0,01	عالية	8
العبارة 24	4,5862	,68229	3	1,58621	12,520	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	3
العبارة 25	4,7241	,45486	3	1,72414	20,412	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	1
العبارة 26	4,5517	,86957	3	1,55172	9,610	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	5
تكنولوجيا المعلومات	35,8966	3,94013	24	11,89655	16,260	,000	دال عند 0,01	عالية	

أمكننا تحديد مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي في كل عبارة من عبارات هذا المحور، وعلى هذا فإن العبارات التي كانت فيها مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي عال جدا نجدها في العبارات رقم (19-20-21-22-2324-25-26) حيث جاءت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)، في حين نجد أن العبارة التي كانت فيها مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي عالية فنجدها في العبارة رقم (23) حيث جاءت موجبة ودالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)، وعموما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين حول فقرات المحور الرابع تراوحت بين (4,72/ و 4,03) أي في التقديرين العالي جدا والعال كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات والدرجة الكلية لمحور تبني تكنولوجيا المعلومات.



تبين أن متوسط درجات افراد العينة في المحور الرابع بلغ (35,89) درجة وبانحراف معياري قدره (3,94) درجة، وعند اجراء المقارنة بين المتوسط الحسابي المتحقق (المحسوب) والمتوسط (النظري) البالغ (24) درجة حيث تبين أن الفرق بين المتوسطين بلغ (11,89) درجة، [و باستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وسيلة إحصائية في المعالجة، تبين أن الفرق دال احصائيا بين كلا الوسطين المحسوب والنظري لصالح المحسوب، وما يؤكد ذلك هو قيمة (ف) التي بلغت (16,26) وهي دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)].

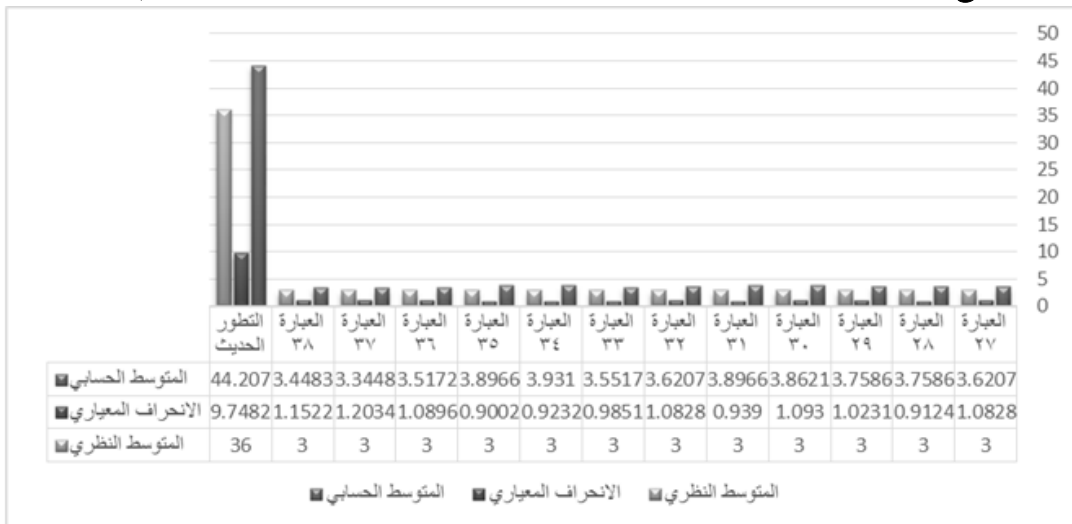
هذا يعني أن مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي عال

-الإجابة على السؤال الخامس: هل ما مستوى التطور الحديث في ظل اقتصاد المعرفة في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟ للإجابة على هذا السؤال تم وصف نتائج استجابات الافراد على عبارات المحور الخامس فكانت النتائج:

جدول (16) يوضح مستوى التطور الحديث في ظل اقتصاد المعرفة في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي									
العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطات	t	مستوى الدلالة	القرار	مستوى التبرني	الترتيب
العبارة 27	3,6207	1,08278	3	,62069	3,087	,005	دال عند 0,01	عالية	7
العبارة 28	3,7586	,91242	3	,75862	4,477	,000	دال عند 0,01	عالية	5
العبارة 29	3,7586	1,02313	3	,75862	3,993	,000	دال عند 0,01	عالية	6
العبارة 30	3,8621	1,09297	3	,86207	4,247	,000	دال عند 0,01	عالية	4
العبارة 31	3,8966	,93903	3	,89655	5,142	,000	دال عند 0,01	عالية	3
العبارة 32	3,6207	1,08278	3	,62069	3,087	,005	دال عند 0,01	عالية	7
العبارة 33	3,5517	,98511	3	,55172	3,016	,005	دال عند 0,01	عالية	9
العبارة 34	3,9310	,92316	3	,93103	5,431	,000	دال عند 0,01	عالية	1
العبارة 35	3,8966	,90019	3	,89655	5,363	,000	دال عند 0,01	عالية	2
العبارة 36	3,5172	1,08958	3	,51724	2,556	,016	دال عند 0,01	عالية	10
العبارة 37	3,3448	1,20344	3	,34483	1,543	,134	غير دال	متوسطة	12
العبارة 38	3,4483	1,15221	3	,44828	2,095	,045	دال عند 0,05	عالية	11
التطور الحديث	44,2069	9,74818	36	8,20690	4,534	,000	دال عند 0,01	متوسطة	

فإن العبارات التي كانت فيها مستوى التطور الحديث في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي عالية نجدها في العبارات رقم (27-28-29-30-31-32-33-34-36-38) حيث جاءت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$) ما عدى العبارة رقم (36) جاءت دالة احصائيا عند (0.05)، في حين نجد أن العبارة التي كانت فيها مستوى التطور الحديث في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي متوسطة فنجدها في العبارة رقم (37) حيث جاءت موجبة وغير دالة احصائيا، وعموما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين حول فقرات المحور الخامس تراوحت بين (3,93/ و 3,34) أي في التقديرين العاليي والمتوسط كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارة والدرجة الكلية لمحور مستوى التطور الحديث في ظل اقتصاد المعرفة.



تبين أن متوسط درجات افراد العينة في المحور الخامس بلغ (44,20) درجة وبانحراف معياري قدره (9,74) درجة، وعند اجراء المقارنة بين المتوسط الحسابي المتحقق (المحسوب) والمتوسط (النظري) البالغ (36) درجة حيث تبين أن الفرق بين المتوسطين بلغ (8,20) درجة، [و باستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وسيلة إحصائية في المعالجة، تبين أن الفرق دال إحصائيا بين كلا الوسطين المحسوب والنظري لصالح المحسوب، وما يؤكد ذلك هو قيمة (ف) التي بلغت (4,53) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)].

هذا يعني أن مستوى التطور الحديث في منظمات الاعمال للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي متوسط.

الإجابة على التساؤل الرئيسي:

ما مستوى تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي؟ وللإجابة على هذا التساؤل تم استخدام اختبار (T_{test}) لعينة واحدة للمقارنة بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة مع المتوسط النظري لاستبيان تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (17) نتائج الاختبار التائي لدلالة الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطين	قيمة (T_{test})	مستوى الدلالة	درجة الحرية	القرار
تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي	147,20	27,36	114	33,20	6,53	,000	28	دال عند 0,01

تبين أن متوسط درجات أفراد العينة في استبيان تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي بلغ (147,20) درجة وبانحراف معياري قدره (27,36) درجة، وعند إجراء المقارنة بين المتوسط الحسابي المتحقق (المحسوب) والمتوسط النظري البالغ (114) درجة، حيث أن الفرق بين المتوسطين بلغ (33,20) درجة، [و باستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وسيلة إحصائية في المعالجة، تبين أن الفرق دال إحصائيا بين كلا الوسطين المحسوب والنظري لصالح المحسوب، وما يؤكد ذلك هو قيمة (T_{test}) التي بلغت (6,534) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)] ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99٪ مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1٪.

هذا يعني أن مستوى تبني منظمات الاعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي عال أي بدرجة عالية.

الخلاصة :

إجمالاً وبعد معالجتنا النظرية الأكاديمية من جهة، والدراسة التطبيقية الميدانية من خلال الاستبيان من جهة أخرى توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات سنذكرها بنوع من الإيجاز.

أولاً : الاستنتاجات :

1 - تعتبر المعرفة نتاج الفكر الإنساني ويتم الاعتماد عليها خلال الممارسات الإدارية المعاصرة واعتبار رأس المال الفكري من أهم أصول المنظمة، والذي يعتمد على الأفراد الذين تم استخدامهم وتدريبهم والاستثمار في تنمية قدراتهم ومهاراتهم. وتعد مورداً أساسياً لخلق القيمة، واقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تمثل فيه المعرفة عنصر الانتاج الأساسي وتحقق الجزء الأكبر من القيمة المضافة.

- 2 - المعرفة مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارة والتي استعانت بسمات الابتكار والابداع والتجديد، وبالتحديد التطور السريع لتكنولوجيا نظم المعلومات (IS Technology) فالطلب المتزايد للمنظمات عليها لامتيازها بالسرعة الفائقة و تعدد الوظائف. فالانتشار الواسع لتكنولوجيا الإنترنت و لغات البرمجة الحديثة مثل لغة الجيل الرابع (Fourth Generation language) و تكنولوجيا التخزين و الأنظمة الخبيرة و تكنولوجيا تبادل البيانات الإلكترونية (Electronic Data interchange).
- 3 - إذا سلمنا بأنه من بين السياسات المعنية بتنمية اقتصاد المعرفة، سياسات تشجيع الاستثمار وتحفيزه وتحقيق الميزة التنافسية وتأهيل المؤسسات واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحكم فيها لا يتحقق هذا إلا بالاهتمام في الهيكل التنظيمي للمنظمة ولم لا إعادة النظر به كليا ليضمن درجة عالية من المرونة والتأقلم والمتطلبات الحالية.
- 4 - على ضوء المتغيرات التي أفرزتها ظاهرة العولمة من جهة، والثورة التكنولوجية الكاسحة التي تعيشها معظم بيئات الأعمال حاليا من جهة أخرى ضرورة تبني وتوجه المنظمات الراغبة في البقاء واقتحام الأسواق العالمية نحو اقتصاد المعرفة ليضمن لها امكانية اكتساب تلك التكنولوجيا والتكيف معها وفقا لاحتياجاتها ومتطلباتها.
- 5 - وبالرجوع إلى تساؤلات وافتراضات الدراسة الميدانية فهي تبين مدي مستوى الثقافة التنظيمية المتبناه من قبل منظمات الأعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصادي المعرفي عال أي بدرجة عالية وهذا استنادا إلى المعطيات والاستنتاجات المحققة والمبينة احصائيا، ولقد شمل عدة مستويات فرعية منها : مستوى الهيكل التنظيمي، مستوى القيادة الادارية ، مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات ، مستوى التطور الحديث .

ثانيا التوصيات :

- 1 - مواكبة للتحويلات الاقتصادية الجارية على المستوى العالمي، لابد من التكيف واعداد برامج تكوينية مستمرة وادماج التكنولوجيا الجديدة على مستوى المنظمات باعتبارها أحد عوامل نجاحها ولتحقيق ميزة تنافسية تضمن لها النمو والبقاء في ظل المنافسة الحادة.
- 2 - الإهتمام الخاص بالأفراد المعنيين بإنتاج المعرفة من ناحية تسييرهم وتنظيمهم وتوفير متطلباتهم الضرورية، وتحديد مجالات البحوث والدراسات المعنية بالبحث والتطوير والإبداع والابتكار بشكل مستمر خدمة للمنظمة ومسايرة لمتغيرات محيطها التنافسي. ربط الصلة المتينة مع المحيط العلمي (الجامعات، مراكز البحث، مراكز التكوين، الباحثين، المبدعين..).
- 3 - وضع إدارة المعرفة كهدف استراتيجي يعتمد البحث العلمي وطرق التفكير المنظومي كأساس في التفكير، والتخطيط واتخاذ القرارات مع حرص المنظمة على تنمية التراكم المعرفي، والاتصال الإيجابي بمصادر المعرفة واعتماد المستوى المعرفي كأساس لتقسيم الوظائف، وتحديد الصلاحيات وتقديم المزايا والحوافز .
- 4 - ضرورة التحول نحو اقتصاد المعرفة باعتباره نموذجا مؤسسا للاقتصاد ما بعد البترول، وتوجيه جل الاهتمامات والمجهودات نحو هذا النموذج باعتباره النموذج الاقتصادي المعاصر القادر على تعويض القسط المعتر الماحق لفقدانه بعد الاستغناء على البترول القائم على : الانتقال إلى مجتمع المعلومات، توفير بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الاعتماد على سياسة فعالة في نقل التكنولوجيا وتوطينها، وتشجيع الاستثمار فيه.
- 5 - اعتبار المعرفة رأس مال فكري ومورد استراتيجي في منظمات الأعمال وتبني استراتيجيات هادفة : الحوكمة، إعادة هيكلة الإنفاق العام وتخصيص نصيب معتبر للتعليم والبحث العلمي، دعم سياسة الابداع والابتكار وتحفيز الادمغة

المهاجرة للعودة وتوظيفها في أماكنها المناسبة والاستفادة من خبراتها، الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خلف فضاءات وحاضنات تكفل لها بقائها ودعمها .

المراجع :

1. عزيز سلمى، بن كبحول سميرة، تحت اشراف د حسين بركاتي، مدى تبني منظمات الأعمال لإدارة المعرفة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي، دراسة حالة اتصالات الجزائر (المسيلة) رسالة تخرج ضمن متطلبات الماجستير، جامعة محمد بوضياف (المسيلة) الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، 2017-2018.
2. بركاتي لحسين، إدارة المعرفة وتنمية الموارد البشرية تحدي لتنافسية منظمات الأعمال في ظل الاقتصاد المعرفي، اطروحة دكتوراه، تحت اشراف أ د معين أمين السيد، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2015.
3. حمد السعيد جوال، مختار راجحي، أحمد دروم: مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول: "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، المنعقد بجامعة حسيبة بوعلي (الشلف)(الجزائر)، أيام 13-14 ديسمبر 2011.
4. حمد انس ابو الشامات، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2012.
5. جمال يوسف بدير، اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة، دار كنوز للمعرفة، عمان، الأردن، 2010.
6. مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2012.
7. عبد الرحمان الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2010.
8. عيسى خليفني، كمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي الواقع والأفاق، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.
9. مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2006.
10. Grover, V, Davenport, T, General perspectives on knowledge management, journal of management information system, vol 18, no 1. 2012.
11. Murray E, Jennex, knowledge management in modern organization, USA, 2007.
12. Stiroh, K.J. "New and old economics in the new economy". In Horst Siebert, (ed.), Economic policy issues of the new economy, Springer, Berlin. 2002.
13. Wiig ,K , Knowledge Management Foundations :Thinking about Thinking (Arlington: Schema), Press, 2003.

دراسة فعالية نظام معلومات الصيانة في ظل اقتصاد المعرفة – دراسة حالة دائرة الصيانة بمركب تكرير البترول بسكيكدة – أ. أمال يوب

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة نظام المعلومات في تحسين وظيفة الصيانة في ظل اقتصاد المعرفة. وتمت الدراسة على مستوى دائرة الصيانة بمركب تكرير البترول بسكيكدة، فنظرا للارتباط الوثيق بين دائرة الإنتاج ودائرة الصيانة استدعى الوضع إقامة نظام جديد للاتصال المعلوماتي المزود بالحواسيب وربطها شبكيا للتمكن من الاشتراك في المعلومات؛ أي إمكانية الاتصال وتبادل المعلومات بطريقة أكثر فعالية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر: تحسين التصرف بالتجهيزات، السيطرة على تكاليف الصيانة، إطالة مدة حياة المعدات والآلات، تنظيم أفضل لمصالح الصيانة، واتصال فعال بين وحدات الإنتاج ودائرة الصيانة. وقد اقترحت الدراسة ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية؛ ذلك أن المورد البشري يشكل أهمية في عمل النشاطات الاقتصادية، ومدى مساهمته في تنمية وتطوير الاقتصاد خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة.

الكلمات المفتاحية: نظام معلومات الصيانة؛ اقتصاد المعرفة؛ دائرة الصيانة بمركب تكرير البترول بسكيكدة.

Summary :

This study aimed to identify the extent of the contribution of information system in improving the maintenance function in the light of the knowledge economy. The study was on the level of maintenance service oil refinery complex in Skikda. Given the close link between the production and maintenance service called the establishment of a new system of information communication with computers and networking in order to be able to participate in the information; any possibility of communication and exchange of information in a more effective manner. One of the most important findings of the study are: improving the disposition of facilities, control the maintenance costs, prolong the life of equipment and machinery, the organization of the best interests of the maintenance, effective connectivity between the production units and maintenance service. The study suggested the need for attention to human resources; That is the importance of human resource in the work of the economic activities, and the extent of its contribution to the development of the economy especially in the light of the knowledge economy and its advanced techniques.

Key words : Maintenance Information System; Knowledge Economy; Maintenance Service Oil Refinery Complex in Skikda.

مقدمة:

إن ما شهده العالم من ثورة كبيرة في المعلومات والمعلوماتية بفعل التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى تغير المفاهيم والأسس الاقتصادية وبالأخص مع انتشار استخدام شبكة الانترنت في مختلف مجالات الحياة. فإذا كان الاقتصاد التقليدي ظهر لتفسير العلاقات الناشئة عن الثورة الصناعية، إذ يعتقد أن في العملية التنافسية وفي ظل وجود العوامل التقليدية (العمل ورأس المال) تكمن كل دوافع النمو والتقدم، فإن تكنولوجيا ونظم المعلومات سمحت ببناء اقتصاد قائم على المعرفة هو اقتصاد المعرفة وأصبحت المعرفة بمحذاتها مصدرا للثروة.

كما أن العنصر المهم في نشاط المؤسسة هو الاتصال؛ فهو يعتبر الدعامة الأساسية لاستمرارية المؤسسة والحرك الفعّال لسيرورة العمل بالمؤسسة. ومع التطورات الحاصلة على مستوى تكنولوجيا الاتصال أدت إلى تغيير مفهوم الاتصال لدى أفراد المؤسسة، فبعد أن كان الاعتماد على الوسائل التقليدية لأداء مختلف المهام بالمؤسسة تحول إلى الاعتماد على نظم المعلومات الحوسبة وربها شبكيا لإنجاز مختلف الأعمال.

مشكلة الدراسة: لمعالجة موضوع الدراسة تم طرح السؤال التالي:

في ظل اقتصاد المعرفة، ما مدى فعالية نظام معلومات الصيانة على مستوى دائرة الصيانة في مركب تكرير البترول بسكيكدة؟

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، كونها تعرض فعالية نظام معلومات الصيانة؛ فهو عملية مستمرة تسعى للمحافظة الدائمة على الحالة الجيدة للآلات وزيادة عمرها الافتراضي وضمان حسن الأداء. مما يحقق الجودة وزيادة في الإنتاج بفعل الإقلال من حدوث الأعطال وما يسببه من خسارة اقتصادية بسبب توقف الإنتاج وتكاليف إعادة التشغيل.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى إبراز أهمية نظام معلومات الصيانة بأخذ دائرة الصيانة بمركب تكرير البترول بسكيكدة كنموذج لكيفية سير المعاملات اليومية بين قسم الصيانة ووحدات الإنتاج والذي يساهم في تنشيط العملية الاتصالية وسرعة أكبر في إنجاز عمليات الصيانة مما يجنب المركب حالات التوقف عن العمل في وحدات مختلفة. لذلك فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:

أولاً- الاقتصاد المعرفي؛ وفيه تناولنا مفهوم اقتصاد المعرفة وركائزه.

ثانياً- نظام معلومات الصيانة؛ وفيه تم التطرق إلى تعريف وأهمية وخطوات النظام المعلوماتي، والتركيز على نظام معلومات الصيانة.

ثالثاً- دراسة فعالية نظام معلومات الصيانة في دائرة الصيانة بمركب تكرير البترول بسكيكدة.

أولاً: الاقتصاد المعرفي

1- مفهوم اقتصاد المعرفة: من بين تعاريف اقتصاد المعرفة نذكر:

- يعرف اقتصاد المعرفة بأنه جميع الأنشطة والموارد والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجاً، نشرًا، تنظيمًا واستثمارًا، ويشمل إنتاج المعلومات وأنشطة البحث على اختلاف مناهجها وتنوع مجالاتها، كما يشمل أيضا الجهود الإبداعية والتأليف الموجهة لخدمة الأهداف التعليمية والثقافية والتطبيقية⁽¹⁾.
- كما يعرف على أنه⁽²⁾:
- التحول من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد معرفي، حيث أن المعلومات هي القوة الدافعة للأفراد والمسيطرة على الاقتصاد.
- إضافة إلى هذا هناك من يرى أن مصطلح اقتصاد المعرفة استخدم كإشارة لكل شيء بدءا من الحوسبة الشخصية إلى خدمات الهاتف والتعلم عن بعد والتشغيل عن بعد وشبكات المعلومات بأنواعها والأعمال الالكترونية وغيرها.
- الاقتصاد الذي يعتمد في تطوره بصورة أساسية على المعلومات وشبكات الاتصال بالحواسيب، أي أنه يعتمد على ما يسميه البعض "التقنية الفكرية" تلك التي تضم سلع وخدمات جديدة مع التزايد المستمر في القوة العاملة المعلوماتية، أي تعظيم شأن الفكر والعقل الإنساني بالحواسيب والاتصال والذكاء الاصطناعي.
- أما Webster يعرف اقتصاد المعرفة من خلال خمس زوايا⁽³⁾:
- التعريف التكنولوجي: وهو الذي يركز على الاكتشافات الفنية الحديثة وتلاحم كل من الاتصال عن بعد مع الحاسبات الآلية.
- التعريف الاقتصادي: وهو الذي يركز على دور المعلومات في الاقتصاد بصفة عامة.
- التعريف الوظيفي: حيث يشير إلى الوظائف والأنشطة المعاصرة التي تتركز أساسا على الأنشطة المعرفية والمعلوماتية.

- التعريف الشبكي أو المكاني: حيث التركيز على الأماكن عن طريق تطوير الشبكات.
- التعريف الثقافي: حيث التركيز على مدى تأثير أساليب الاتصال والاعلام على الحياة اليومية.
- وبناء على ما سبق ذكره، يمكن النظر إلى اقتصاد المعرفة على أنه ذلك الاقتصاد الذي تعتمد أنشطته بصورة أساسية على المعلومات، وذلك من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات في اكتساب المعلومات ومعالجتها وبثها إلى عناصر المجتمع، للاستفادة منها في حل مشاكلهم والقيام بأعمالهم البسيطة والمعقدة منها، إذن اقتصاد المعرفة هو عبارة عن اقتصاد قائم على تكنولوجيا المعلومات التي تمثل البنية التحتية له، حيث تمثل المعلومات مواردها، والاتصال نشاطها الرئيسي.
- 2- **ركائز اقتصاد المعرفة:** للاقتصاد المعرفي ركائز يستند عليها، تتمثل في⁽⁴⁾:
 - البحث والتطوير: للتمكن من مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
 - التعليم: مما يساعد على توفير يد عاملة ماهرة ومبدعة وقادرة على ادماج التكنولوجيا الحديثة في العمل.
 - البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مما يسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.
 - الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الانتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات.

ثانيا: نظام معلومات الصيانة وفعاليتها في ظل اقتصاد المعرفة

1- تعريف نظام المعلومات: يوجد مفهومان لنظام المعلومات⁽⁵⁾:

- المفهوم الأول: يعتبر نظام المعلومات مجالا جديدا نسبيا يركز على علاقة المعلومات بالتكنولوجيا والموارد البشري والمؤسسة والمجتمع ككل.
- المفهوم الثاني: ينظر إلى نظام المعلومات كنظام يزود الأفراد والمؤسسات باحتياجاتهم من المعلومات ولأغراض اتخاذ القرارات.
- وتصنف نظم المعلومات حسب الوسيلة المستخدمة إلى صنفين، هما⁽⁶⁾:
 - نظم معلومات يدوية: تعتمد على أسلوب الورقة والقلم؛ وهي تخدم احتياجات هامة في المؤسسة لا يمكن تجاهلها، مثلا نظام حفظ المكاتبات والوثائق الورقية الموجودة في أي مؤسسة.
 - نظم معلومات معتمدة على الحاسوب: تستخدم تكنولوجيا المعلومات المعتمدة على البرامج الفنية والجهازية لتشغيل النظام وإنتاج المعلومات وتوفيرها لمتخذي القرارات بالمؤسسة.
- ويعرف الكاتب شوقي جواد نظام المعلومات بأنه: "عبارة عن مجموعة العناصر البشرية والآلية لجمع وتشغيل ومعالجة البيانات طبقا لقواعد وإجراءات محددة بقصد تحويلها إلى معلومات مفيدة تساعد إدارة المنظمة المعنية في أعمال التخطيط والرقابة وصناعة القرارات المنظمة"⁽⁷⁾.
- 2- **أهمية نظام المعلومات:** تظهر أهمية نظام المعلومات المعتمد على الحاسوب من خلال المزايا التي يحققها وتتمثل في⁽⁸⁾:
 - دورها في الاستغناء عن الأعمال الورقية، والتعويض عنها بالأعمال الالكترونية والتي تمتاز بسهولة التعامل معها وسهولة استرجاعها ومعالجتها.
 - تقليل الأخطاء التي كانت تحصل في الأعمال التقليدية وخصوصا عندما تتعامل المؤسسة مع كم كبير من البيانات.

- تتماز النظم الحوسبة بالسرعة في إدخال البيانات والمعلومات ومعالجتها وكذلك استرجاعها.
- يساعد استخدام نظم المعلومات الحوسبة في فهم متطلبات المؤسسة والإدارة، ويساعد في متابعة التطورات التكنولوجية لتقدير الحلول والآفاق المستقبلية للمؤسسة.

3-خطوات النظام المعلوماتي: تتمثل خطوات النظام المعلوماتي في الآتي⁽⁹⁾:

- جمع المعلومات: ويتضمن الحصول على المعلومات من داخل المؤسسة وخارجها، إما من مصادر أولية مثل المقابلات مع الأفراد أو المشاهدات أو الاستبيانات أو من مصادر ثانوية مثل الإحصاءات أو التقارير ويجب مراعاة عند القيام بجمع المعلومات كلا من الدقة في محتوى المعلومة، صلة المعلومة بنشاط المؤسسة، توافر كل المعلومات الضرورية.
- توجيه أو إرسال المعلومات: يعد أمراً مهماً التأكد من أن المعلومات قد تم توجيهها أو إيصالها للجهة المناسبة. وهنا على المؤسسة أن توجه اهتماماً نحو كيفية إيصال المعلومات للجهات المناسبة بالسرعة الكافية وبما يضمن تحقيق التكامل بين الوحدات التنظيمية المختلفة في المؤسسة، حتى يتم استخدام المعلومات في الوقت المناسب.
- التحليل: تجيب هذه الخطوة على السؤال التالي: ماذا تعني هذه المعلومة ؟
- عند الإجابة على هذا السؤال يجب على المحلل أو المفسر مراعاة أمر مهم في هذه الخطوة وهو عدم التحيز، فكلما حللت المعلومات يكون احتمال للتحيز عن قصد أو عن غير قصد، وتزداد مشكلة التحيز إذا تم تحليل المعلومات في كل مرحلة تمر بها عبر المؤسسة، لذلك على المؤسسة أن تضع إرشادات توجه الأفراد الذين يقومون بتحليل المعلومات.
- استلام المعلومات: تبقى المعلومات عديمة الفائدة ما لم يتم تسلمها من قبل الجهات المرسل إليها، وهذا يتطلب نوع من المتابعة للتأكد من تسلم المعلومات.
- التخزين: يمكن أن تستخدم المعلومات فوراً في حالات، ولكن في حالات كثيرة يتم تخزينها بطريقة معينة. وهنا في التخزين يجب الأخذ بعين الاعتبار التكلفة والتوقيت وسهولة الوصول إلى المعلومات.
- الاسترجاع: تظهر أهمية الحاسوب في هذه الخطوة في تسهيل الحصول على المعلومات واسترجاعها على أن قرار استرجاع المعلومات يتم عند تخزين المعلومات حيث يأخذ في الاعتبار سهولة ووقت الاسترجاع.
- استخدام المعلومات: يعد استخدام المعلومات الخطوة الأخيرة، إلا أن مستخدم المعلومات هو العنصر الرئيسي، والذي لديه الدور الأكبر في تحديد نوع المعلومات التي يجب جمعها وكيف يتم توجيهها.

4-فعالية نظام معلومات الصيانة: إن جميع المعلومات التي تجري ضمن التنظيم، سواء كان ذلك أفقياً أم عمودياً في تسلسل

- المراتب، لها هدف محدد هو امتلاك مهمة منجزة، وقد يكون ذلك مجرد معلومات من الإدارة أو توجيه أو أمر يجب تنفيذه، وإذا لم يكن التوجيه واضحاً فإن المهمة لن تنفذ. وهنا يلعب نظام المعلومات دوراً هاماً في تحقيق أهداف المؤسسة لمدى فعاليته. ويعرف إيتزيوني (ETZIONI) الفعالية على أنها: "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وتعتمد هذه القدرة والمعايير المستخدمة في قياسها على النموذج المستخدم في دراسة المؤسسات، وغالباً ما يستخدم هذا المتغير بوصفه متغيراً تابعاً لمتغيرات مسبقة أخرى مثل بناء السلطة وأنماط الاتصال وأساليب الإشراف والروح المعنوية والإنتاجية"⁽¹⁰⁾. ويرى الباحثان كاتز (KATZ) وكان (KAHN): أن الفعالية تعني القدرة على البقاء والاستثمار والتحكم في البيئة"⁽¹¹⁾.

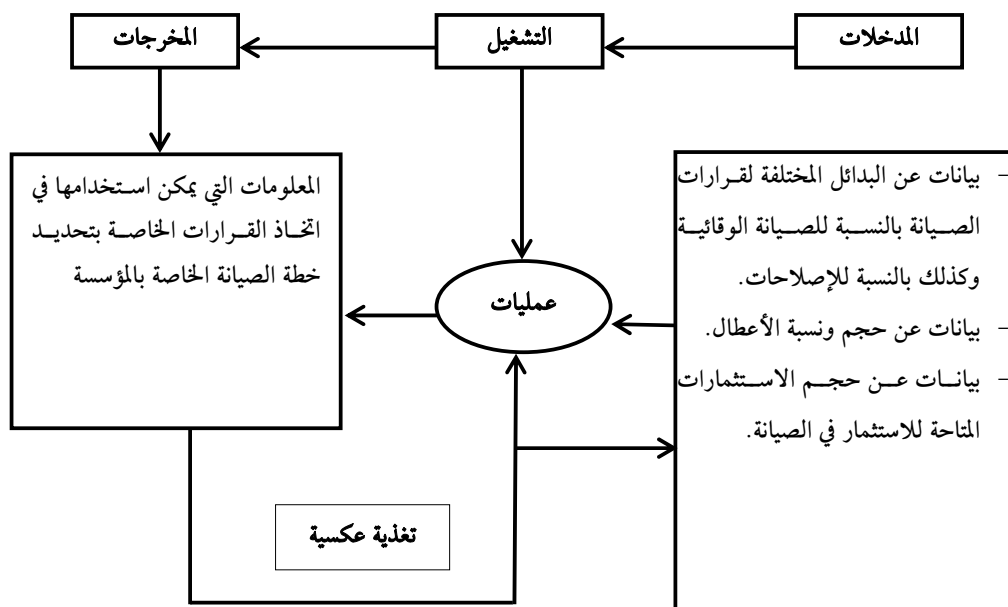
وتعتبر الفعالية من المواضيع البالغة الأهمية، لأنه لا يمكن الحديث عن مؤسسة متطورة ومستمرة دون أن تتحدد بدقة درجة فعالية الأسس والقواعد التي بنيت عليها. ويعد الاتصال في المؤسسة نشاطاً رئيسياً لذا يتوجب تفعيله وقد ساعد إدخال نظام المعلومات والربط الشبكي من تسهيل وتفعيل هذه العملية.

تنفذ حاليا أغلب المؤسسات وبالأخص الكبيرة منها أعمال الصيانة باستخدام الحاسوب، ذلك أن استخدام مثل هذه الأنظمة يساعد ويساهم في حل المشكلات الإدارية وبشكل مرن من خلال ما تحققه من تسهيلات، من أهمها نذكر⁽¹²⁾:

- التذكير بجميع أعمال الصيانة؛
- توزيع هذه الأعمال على فرق عمل وتخصيص مسؤولية هذه الفرق؛
- تزويد المشرفين بتسهيلات الموازنة والتخطيط؛
- تجميع جميع معلومات الصيانة الضرورية بطريقة منهجية؛
- تزويد العاملين بمعلومات كافية حول أسلوب إنجاز الأعمال؛
- تخطيط أعباء الصيانة الوقائية المستقبلية.

ويمكن عرض الهيكل الخاص بنظام معلومات الصيانة فيما يلي:

شكل رقم (01): هيكل نظام معلومات الصيانة



المصدر: مغبر فاطمة الزهراء، تخطيط أعمال الصيانة باستخدام الأساليب الكمية - دراسة حالة مؤسسة ALZINC، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 41.

وتعد الاجتماعات إحدى مكونات نظام المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى إرباك التنظيم، مع أنها ضرورية لتنظيم الأعمال الاعتيادية اليومية ولتكوين التعاون بين مجالات العمل، ولتجنب إضاعة الوقت يتوجب وضع نظام دقيق للاجتماعات يحترم القواعد الأساسية التالية⁽¹³⁾:

- اختصار زمن الاجتماع ما أمكن؛
- تحضير جدول الأعمال؛
- الالتزام بجدول الأعمال؛
- التأكد بأن جميع التعليمات تكون مفهومة؛

- اختتام الاجتماع؛

- تخصيص دقائق قليلة للمداولة بين المشاركين.

ثالثاً: دراسة فعالية نظام معلومات الصيانة في دائرة الصيانة بمركب تكرير البترول بسكيكدة

1-التعريف بدائرة الصيانة: تعتبر دائرة الصيانة المحرك الأساسي للمركب، حيث أن توقفها يؤدي بالضرر للمركب، فهي

تعمل على توفير المراقبة الدورية للآلات والأجهزة، وهذا لأجل السير العادي للنشاط الإنتاجي والتقليل من التكاليف. وتحتوي هذه الدائرة على سبعة مصالح هي: الطرائق، السباكة، العتاد، آلات متحركة، آليات، الميكانيك، الكهرباء.

2-أهداف دائرة الصيانة: تتجسد مهمة دائرة الصيانة في توفير جميع الأعمال المتعلقة بصيانة المركب وذلك من أجل السير

الحسن لعملية الإنتاج وهي تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- تخفيض تكاليف الصيانة.

- تقليل ساعات العمل التي تتطلبها عملية الصيانة.

- الحفاظ على وحدات المركب في أحسن الشروط.

- القيام بالبرنامج الوقائي التنبؤي لاكتشاف الأعطال مسبقاً.

- توفير المعلومات اليومية للمسؤولين من أجل تنفيذ الأعمال الروتينية.

- زيادة حجم الإنتاج وذلك بتوفير الصيانة الكاملة للتجهيزات الإنتاجية.

وبما أن هدف هذه الدراسة هو توضيح دور نظم المعلومات المحوسبة في تحسين عملية الاتصال لذا ركزت هذه الدراسة

على مصلحة الطرائق لأنها تعتبر حلقة وصل وربط وتنظيم بين مختلف الوحدات الموجودة بالمركب، فهي تقوم بتخطيط

وبرمجة ومراقبة أعمال الصيانة التي تأتي من مختلف الوحدات والهيئات الطالبة وتقوم بإسناد هذه الأعمال إلى مختلف المصالح

الموجودة بدائرة الصيانة من سباكة وعتاد وآلات متحركة واليات وميكانيك وكهرباء، أي كل حسب تخصصه. بمعنى أن

مصلحة الطرائق تتوفر على أربعة فروع وهي:

- الفرع الوقائي التنبؤي GP/PR.

- فرع التخطيط GP/PL.

- فرع التحضير GP/P.

- فرع الإحصاء GP/ST.

حيث أن:

- الفرع الوقائي التنبؤي: يقوم بتحضير ومتابعة البرامج الوقائية وذلك بواسطة أجهزة معينة حيث يتم اكتشاف المشاكل

قبل حدوثها.

- فرع التخطيط: يقوم باستقبال وتخطيط طلبات الأعمال القادمة من مختلف الوحدات والهيئات الطالبة.

- فرع التحضير: يقوم بتحضير مختلف طلبات الأعمال القادمة من فرع التخطيط وتشخيصها حسب طبيعة صيانتها،

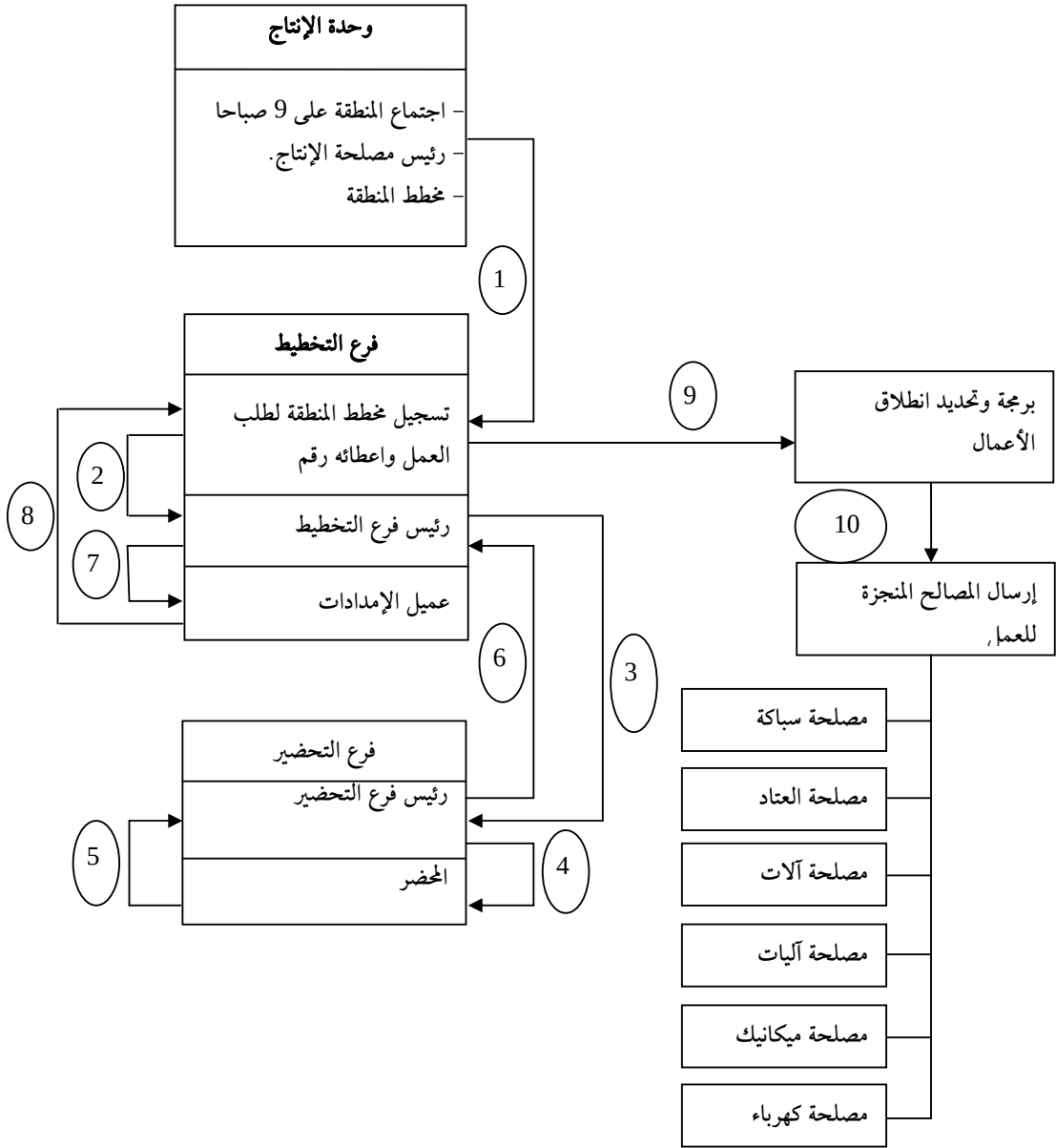
وإعداد أوامر طرق العمل لتسهيل الأعمال عند إنجازها.

- فرع الإحصاء: يقوم بجمع ومعالجة وتوزيع المعلومات الخاصة بتسيير دائرة الصيانة والمشاركة الفعالة في إعداد مختلف

التقارير الأسبوعية والسنوية للأعمال المنجزة، كما تعتبر قناة لتوجيه مختلف المصالح الأخرى.

- 3- قاعدة العمل في نظام تسيير الصيانة: إن القاعدة التي يقوم عليها العمل في دائرة الصيانة تتم على مستوى مصلحة الطرائق وبالتحديد في فرع التخطيط حيث تتم عملية البرمجة والتخطيط للأعمال.
- الأولويات: توجد خمس حالات على أساسها يتم تقديم عمل على عمل آخر، أي حسب الأولويات، وتتمثل في:
- أولوية 1- (P1): تعني أن العمل المطلوب يجب أن ينفذ في نفس اليوم، ويتم طلبه بمكالمة هاتفية للفريق المعني، وبعد ذلك يتم إعداده وتوجيهه إلى المخطط قصد تسجيله.
 - أولوية 2- (P2): تعني أن العمل المطلوب يجب أن ينفذ في اليوم الموالي (أي بعد 24 ساعة)، ويتم إرسال طلب العمل إلى الصيانة عن طريق المخطط.
 - أولوية 3- (P3): تعني أن هذا الطلب ينفذ في وقت يجده الطالب وذلك حسب ما يلي:
 - الأولويات P3A: يتم فيها تحديد انطلاق العمل بتفاهم بين الصيانة والطالب.
 - الأولويات P3B: يتم فيها تحديد انطلاق العمل من طرف مصلحة الطرائق (بالتحديد فرع التخطيط) ويعرف بالبرنامج الوقائي الخاص بالصيانة.
 - أولوية 4- (P4): تعني أن الأعمال يتم تنفيذها عند توقف الوحدات الإنتاجية عن العمل.
 - أولوية 5- (P5): تعني أن العمل في حالة انتظار التجهيز أو العتاد اللازم لذلك.
- ووفقا لهذه الأولويات تم تصنيف أعمال الصيانة إلى أربعة أصناف، تتمثل في:
- الصنف 1- (G1): يسمى بـ "نتيجة الحوادث" ويشتمل على كل أعمال التصليح واستبدال الأجهزة وذلك لعطل أو فساد أو تعرضها لحادث ما.
 - الصنف 2- (G2): يسمى بـ "الصيانة الوقائية" ويشتمل على كل أعمال الصيانة الوقائية.
 - الصنف 3- (G3): يسمى بـ "التبديل أو تغيير التجهيزات" من أجل الاستمرار في عملية الإنتاج.
 - الصنف 4- (G4): ويشتمل هذا الصنف على كل الأعمال الدائمة والمتكررة.
- من خلال عرض القواعد التي تقوم عليها أعمال دائرة الصيانة يتضح أن طريقة العمل أو الكيفية التي يتم بها الاتصال بين كل من وحدة الإنتاج ودائرة الصيانة تختلف حسب نوعية الطلب المستلم من الوحدات الإنتاجية.
- 4- النظام التقليدي المعتمد في دائرة الصيانة: إن النظام المعتمد في دائرة الصيانة هو نظام تقليدي يستخدم الوسائل التقليدية في الاتصال من كتابية وشفهية. والمخطط التالي يوضح المسار الذي تمر به المعلومات انطلاقا من الجهة الطالبة (وحدة الإنتاج) مرورا بفرعي التخطيط والتحضير وفي النهاية انجاز العمل المطلوب.

شكل رقم (02): خطط النظام التقليدي لدائرة الصيانة (فرعي التخطيط والتحضير)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات دائرة الصيانة محل الدراسة بمركب تكرير البترول بسكيكدة.

يوضح هذا المخطط نظام التسيير التقليدي المعتمد في دائرة الصيانة، فهو نظام يعمل على تنظيم سير الأعمال اليومية بالمركب، ومن خلال هذا النظام يتضح المسار الاتصالي بين كل من الوحدة الطالبة (وحدة الإنتاج) ومخطط المنطقة ورئيس فرع التخطيط ورئيس فرع التحضير والمحضر وجميع المصالح الموجودة في دائرة الصيانة (سباكة، عتاد، آلات متحركة، آليات، ميكانيك، كهرباء) أي أنه من خلال هذه القناة الاتصالية تمر جميع المعلومات الضرورية واللازمة لسير الحسن لهذا النظام.

حيث أن:

الخطوة الأولى: انعقاد اجتماع قصير في المنطقة يومياً على 9 صباحاً بين كل من رئيس مصلحة الإنتاج وخطط المنطقة (planificateur de zone) من أجل دراسة الأعمال القديمة والجديدة حيث أن الاتصال يتم:

- بصورة شخصية.
- باتصال كتابي: يتمثل في وثيقة طلب العمل؛ وهي عبارة عن وثيقة خارجية والهدف منها هو طلب التدخل من دائرة الصيانة، وتتضمن هذه الوثيقة معلومات محددة بدقة عالية جداً.
- الخطوة الثانية:** إرسال مخطط طلب العمل إلى رئيس فرع التخطيط من أجل المصادقة عليه.
- الخطوة الثالثة:** إرسال رئيس فرع التخطيط - طلب العمل - إلى رئيس فرع التحضير حيث يعمل على دراستها قبل الموافقة عليها.

الخطوة الرابعة: توجيه رئيس فرع التحضير لطلب العمل إلى المحضر حيث أن المحضر على أساس المشكل المحدد في الوثيقة يقوم بالإجراءات التالية:

- إصدار أمر بالعمل؛ وهي عبارة عن وثيقة داخلية متقلة والهدف منها هو إعلام مسؤول العمل عن العمل المراد إنجازه. وتتضمن هذه الوثيقة المكتوبة معلومات دقيقة ومحددة.
- وثيقة توضح طريقة العمل.
- وثيقة توضح الأجهزة اللازم توفرها لإنجاز العمل المطلوب.
- الخطوة الخامسة:** إعادة ملف التدخل إلى رئيس فرع التحضير للمصادقة عليه.
- الخطوة السادسة:** إعادة ملف التدخل إلى رئيس فرع التخطيط.
- الخطوة السابعة:** توجيه ملف التدخل إلى عميل الإمدادات.
- الخطوة الثامنة:** توجيه الملف إلى مخطط الوحدة.
- الخطوة التاسعة:** برمجة خطط الوحدة لتاريخ انطلاق العمل وتحديد المصالح الموكلة إليها العمل.
- الخطوة العاشرة:** انطلاق العمل من طرف المصالح.

5- اعتماد نظام المعلومات في تسيير الصيانة: يعد تسيير الصيانة بالاعتماد على الحاسوب نظاماً أكثر صحة وفعالية لمصالح

الصيانة وبالأخص في المؤسسات الصناعية، فهو يعتبر وسيلة معلوماتية مبنية على أساس قاعدة البيانات والتي تسمح بمتابعة تنظيم كل الأعمال لمصالح الصيانة على مرأى كل من التقنيين والمحللين والتشغيليين ومن أهداف هذا النظام نذكر:

- تحسين فعالية مصالح الصيانة من خلال إمكانية تقييم تكاليف الصيانة.
- تحسين عملية متابعة التجهيزات من خلال متابعة أفضل لمصالح الصيانة وتسيير فعال.
- تشكيل منهجية في المهارة والاحتفاظ بالسجل التاريخي لأعمال الصيانة.

ومن النتائج التي يحققها هذا النظام ما يلي:

- تحسين التصرف بالتجهيزات.
- السيطرة على تكاليف الصيانة.
- إطالة مدة حياة المعدات والآلات.
- تنظيم أفضل لمصالح الصيانة.

- اتصال فعال بين الوحدات الطالبة ودائرة الصيانة وبين مصالح دائرة الصيانة من خلال الشبكة الداخلية (Intranet).
- النتائج والاقتراحات:**

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الحالية إلى جملة من النتائج يمكن عرضها في النقاط التالية:

- استخدام نظام معلومات تقليدي حقق مجموعة من السلبيات، من أبرزها نذكر:
 - بالنسبة للوسائل الشفهية: أدى استخدام نظام المعلومات اليدوي إلى:
 - تحريف المعلومات.
 - عدم وجود وثيقة تدعم الرسائل المنقولة.
 - عدم دقة المعلومات.
 - بالنسبة للوسائل الكتابية: أدى نظام المعلومات اليدوي إلى:
 - صعوبة فهم الكتابة.
 - خلق التكاليف.
 - كثرة الملفات وتنوعها وعدم تنظيمها مما أدى إلى صعوبة البحث.
 - وكلا النوعين من وسائل الاتصال (شفهي وكتابي) اشتركا في:
 - ضياع الوقت.
 - ضياع الوثائق.
 - عدم السرية في المعلومات.

وبعد اعتماد دائرة الصيانة لنظام معلومات قائم على الاتصال الفوري والآني بين الوحدات الطالبة والمطلوبة في المعاملات اليومية، حقق للدائرة محل الدراسة التقليل من المستويات الاتصالية وذلك نتيجة ربط الحواسيب لمختلف المصالح الموجودة بالدائرة ، حيث وفر المزايا التالية:

 - ربح الوقت.
 - عدم إتلاف الوثائق.
 - الاحتفاظ بالسجل التاريخي لأنشطة الدائرة.
 - تخفيض التكاليف.

اقتراحات الدراسة: لعل أبرز ما تقترحه الدراسة هو ضرورة التركيز على الكادر البشري؛ فهو العمود الفقري في أي نظام ناجح للصيانة وخصوصا باعتماد نظام معلومات محوسب، فال مورد البشري في حال عدم قدرته على التشغيل والتفاعل ومتابعة أعمال الصيانة باعتماد نظام معلومات متطور فسوف يكون النظام المطبق في مأزق حقيقي. الأمر الذي يستدعي ضرورة تزويد العمالة بالدورات التدريبية اللازمة ونشر الوعي على ضرورة تبني هذه البرمجيات الحديثة في سير المعاملات اليومية لأعمال الصيانة خصوصا في ظل اقتصاد المعرفة.

الهوامش والمراجع:

- (1) نادية جبر عبد الله، عثمان حسن عثمان، التقنية الحديثة والتنمية البشرية الانتقائية، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد 09، العدد 31، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 276.
- (2) محمد الهزام، تسيير الموارد البشرية في ظل تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة مع الإشارة للمؤسسة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 67.
- (3) أحمد بدر، السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001، ص 19.
- (4) مراد علّ، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة - دراسة نظرية تحليلية -، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي، الدوحة، قطر، أيام 18-20 ديسمبر، 2011، ص 08.
- (5) معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، جامعة منوفية، عمان، الأردن، 2002، ص 32.
- (6) André Deyrrieux, le système d'information, maxima, Paris, 2004, P.10.
- (7) حسين حريم، إدارة المنظمات - منظور كلي - ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص ص 217-218.
- (8) مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، ط 1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 260-261.
- (9) حسين حريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 218-219.
- (10) محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم - مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج -، ط3، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 305.
- (11) ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومه، الجزائر، 200003، ص 73.
- (12) سامر مظهر قنطقجي، بعض الأساليب في إدارة الصيانة ونموذج جامعة إيندهوفن التكنولوجية EUT لأعمال الصيانة، ص 04. تم الاطلاع عليه من الموقع:
- <https://kantakji.com/media/1946/asasiat.pdf>
- (13) مغبر فاطمة الزهراء، تخطيط أعمال الصيانة باستخدام الأساليب الكمية - دراسة حالة مؤسسة ALZINC -، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص ص 41-42.

دور تنمية الموارد البشرية في خلق اقتصاد المعرفة

د. عبدة سليمة د. عبدة سعاد

ملخص :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري لتنمية الموارد البشرية ودورها في خلق اقتصاد المعرفة محاولين الإجابة على التساؤل كيف تساهم تنمية الموارد البشرية في خلق اقتصاد المعرفة ؟ وتوصلت الدراسة إلى أن الاندماج في الاقتصاد العالمي المبني على الجودة و المعرفة يتطلب ضرورة سعي المنظمات إلى تثمين مواردها الداخلية و كفاءاتها الإستراتيجية ، ورصد المعرفة الكامنة لدى الموارد البشرية كمورد إستراتيجي يضمن لها ديمومة قدراتها التنافسية .

الكلمات المفتاحية: تنمية الموارد البشرية ، رأس المال البشري ، اقتصاد المعرفة .

Résumé:

Dans cette étude, nous visons à identifier le cadre conceptuel du développement des ressources humaines et son rôle dans la création d'une économie du savoir, en essayant de déterminer comment les investissements dans le développement des ressources humaines contribuent à la création d'une économie du savoir.

L'étude a conclu que l'intégration dans l'économie mondiale basée sur la qualité et la connaissance exige des organisations qu'elles cherchent à valoriser leurs ressources internes et leurs compétences stratégiques et à contrôler la connaissance des ressources humaines en tant que ressource stratégique pour assurer leur compétitivité.

Mots-clés: développement des ressources humaines, capital humain, économie de la connaissance.

مقدمة :

استأثرت إدارة الموارد البشرية باهتمام واسع النطاق لدى العديد من الباحثين و المفكرين والاختصاصيين لما لها من أهمية قصوى تتسم بها عمن سواه في حقول المعارف الإنسانية و المهارات ، إذ أن العنصر البشري في جميع المؤسسات و على مختلف أنواعها سواء الإنتاجية أو الخدمية ، عامة أو خاصة ، ذات حجم كبير أو صغير ، وبمستوى التكنولوجيا المستخدمة و غيرها من الجوانب المختلفة يشكل لديها أهمية خاصة ، كما أنه عنصر محوري و متغير حاكم يؤكد نجاح المؤسسة و يضمن لها الاستمرار و النمو و بدونه تفقد الأصول المادية قيمتها تماما ، لذلك أصبح لزاما على المؤسسات التي ترغب في البقاء أن تسعى جاهدة لتفعيل دور إدارة الموارد البشرية ، وتبني توجهات إستراتيجية في ظل التغيرات و التحديات التي تواجهها لاسيما في بداية القرن الحادي و العشرين من أفاق تكنولوجيا متطورة و ثورة معلومات و نظم اتصالات و متطلبات العولمة و الاندماج في الاقتصاد المعرفي ، والتجارة الحرة و الجودة الشاملة ، وكل هذه العناصر محطات ذات أهمية شهدها القرن الحالي ، و لولا الإنسان لما كان لتلك المحطات أن تحقق أفاق تطورها وسبل نجاحها .

ومع دخول الألفية الثالثة تزايد الاهتمام بأهمية المعرفة ، وظهر ما يسمى بالثورة المعلوماتية التي أساسها توظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، وقد باتت المعرفة مصدرا بالغ الأهمية من مصادر التميز وضرورة ملحة و ليس بمقدور أي مؤسسة أن تحقق ما تسعى إليه دون أن تكون متحصنة بمعارف تساعد على تحقيق ذلك ، ونحن اليوم نعيش في عالم متغير ، عالم تقنية المعلومات يوصف بالنمو المتسارع في طرق التعليم و المنافسة الجديدة في مجالات التنمية ، وثمة اقتصاد جديد يتطور هو اقتصاد المعرفة و هو فرع جديد من فروع العلوم الإقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة ، ويقوم على فهم جديد فهو ذو طابع لا يستمد خصوصيته من اعتبارات الحاضر أو الماضي ، ولكن من خصوصية دوره الذي يقوم وسيقوم به في المستقبل ، إضافة

إلى اعتماده على مصادر معنوية غير حسية كالمرعة و المعلومات و إدارة المعرفة، و اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه هذه المصادر الجزء الأعظم من القيمة المضافة ، وبالتالي هو ينهض و ينمو و يتسارع على أكتاف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و المعرفة ، ف اقتصاد المعرفة هو واقع حي ملموس يتفوق على الاقتصاديات الأخرى كافة ، و ينمو و يتسارع بشكل غير مسبوق سواء من الناحية الكمية المحسوسة أو من الناحية النوعية الملموسة و معاملة مقاسمة لدى الدول النامية ، بينما قصور مدى الرؤية في الدول المتخلفة يؤثر في مدى استفادتها من الاقتصاد المعرفي الجديد، وفي هذا السياق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال التالي: كيف تساهم تنمية الموارد البشرية في خلق اقتصاد المعرفة ؟

أهمية الدراسة :

- الأهمية القصوى لرأس المال البشري بوصفه أحد الموارد في اقتصاد يقوم على المعرفة .
- الاستثمار في تنمية الموارد البشرية إستراتيجية فعالة لبناء اقتصاد المعرفة .

أهداف الدراسة :

- تفعيل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية و الولوج لاقتصاد المعرفة .
 - تكوين رأس مال بشري متميز يحقق أداء عال المستوى .
 - دراسة الركائز الأساسية لخلق اقتصاد المعرفة .
- ونظرا لكوننا نتحدث عن دور الموارد البشرية في خلق اقتصاد المعرفة و قصد معالجة الموضوع قسمنا دراستنا إلى:
- المحور الأول:** الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة.
- المحور الثاني:** تنمية الموارد البشرية ودورها في خلق اقتصاد المعرفة .

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة :

سنحاول فيما يلي تسليط الضوء على مفهوم اقتصاد المعرفة و أهميته و أهم سماته .

1 - مفهوم اقتصاد المعرفة : لقد استخدمت عدة تسميات لتدل على اقتصاد المعرفة ك اقتصاد المعلومات و اقتصاد الانترنت ، و الاقتصاد الرقمي ، و الاقتصاد الافتراضي ، الاقتصاد الإلكتروني ، الاقتصاد الشبكي و اقتصاد اللاملموسات.... وكل هذه التسميات إنما تشير في كليتها إلى اقتصاد المعرفة ، و في الغالب تستخدم بطريقة متبادلة ، مما يبين أن مسألة تحديد تعريف جامع مانع لهذا الاقتصاد لم تلقى إجماعا بعد بين أوساط الباحثين و المنظرين ، وعليه سنحاول عرض أهم تلك التعاريف على سبيل المثال لا الحصر :⁽¹⁾

- اقتصاد المعرفة هو نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي و النوعي عنصر الإنتاج الأساسي ، و القوة الدافعة لإنتاج الثروة .

- اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاج بشكل مرتفع على المدى الطويل ، بفضل استعمال و استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال .

و يمكن استخلاص تعريف لاقتصاد المعرفة بأنه إحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي و تنظيمه ليصبح أكثر انسجاما مع تحديات العولمة و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و عالمية المعرفة ، والتنمية المستدامة

(1) مصطفى يوسف كافي ، اقتصاد المعرفة و انعكاساته في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك ، الناشر ألفا للتوثيق ، الطبعة الأولى ،

بمفهومها الشمولي والتكاملي ، فالجتمع القائم على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة ، يكون مؤهلاً أكثر من غيره للسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها ، وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية .⁽¹⁾

كما يعرف اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة ، بمعنى أن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تقنية المعلومات والاتصالات باعتبارها قاعدة انطلاق هذا الاقتصاد .⁽²⁾

إضافة لما تقدم هناك تعريف آخر لاقتصاد المعرفة ، يعتبر أن هذا الاقتصاد تستخدم فيه المعلومات بكثافة كموجه للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وهو الاقتصاد الذي يعتمد أساساً على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري ، وكسلعة إستراتيجية وكخدمة ، ومصدر للدخل القومي ، وكمجال للقوى العاملة ، بعبارة أخرى يمكن القول أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يلعب فيه تحقيق واستثمار المعرفة دوراً أساسياً في خلق الثروة ، فالثروة في الحقبة الصناعية تم تحقيقها باستخدام الآلات والطاقة .⁽³⁾

ويعرف مرباتي اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي تنتج فيه المعرفة وتكتسب وتقل وتستخدم في الشركات والمؤسسات والأفراد والجماعات ، ولا يقتصر على الصناعات القائمة على التقنية المتقدمة أو على تقنية المعلومات والاتصالات ، ولكنه يقدم إطار عمل لتحليل سياسة التعليم والبنية الأساسية للمعلومات ، ونظم الابتكار التي يمكن أن تساعد المستخدم لاقتصاد المعرفة ، لإيجاد تنسيق أفضل بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لزيادة المنافسة وتقديم البنية الاقتصادية والاجتماعية .⁽⁴⁾

2- أهمية اقتصاد المعرفة : يتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ، فالاقتصاديون الكلاسيكيون عرفوا عوامل الإنتاج بأنها الأرض والعمالة ورأس المال ، والآن بدأت المعرفة وتقنية المعلومات تحل محل رأس المال والطاقة كمصادر قادرة على زيادة الثروة ، لتصبح أحد أهم عوامل الانتقال من الحالة النامية إلى الحديثة والمتطورة ، كما أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية تعتمد بشكل متزايد على المهارات والمعرفة والابتكار من جهة أخرى تؤكد نظرية النمو الحديثة NEW GROTHER THEORY أن النمو الاقتصادي ناشئ عن العوائد المتزايدة المرتبطة بالمعرفة الحديثة ، وأن الاستثمار في مجال البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي يشكل القانون الدافع للنمو الاقتصادي على خلاف النظريات الكلاسيكية .⁽⁵⁾

(1) نفس المرجع ، ص 86.

(2) أحمد علي الحاج محمد ، اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص 106.

(3) اسمهان ماجد الطاهر ، إدارة المعرفة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2015 ، ص 271.

(4) محمد مرباتي ، شيرين بدري البارودي ، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية (دراسة تحليلية عن البنوك الالكترونية) ، للمؤتمر العلمي الخامس ، اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية المنعقد في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية ، 25 - 27 نيسان ، 2005.

(5) إبراهيم رسول هاني ، كريم سالم حسين الغالي ، الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006 ، ص 39.

- ويرى فليح حسن خلف أن أهمية اقتصاد المعرفة تبرز من خلال النقاط التالية: ⁽¹⁾
- أن المعرفة العلمية و المعرفة العملية بالذات ، والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس المهم حالياً لتوليد الثروة و زيادتها و تراكمها .
 - الإسهام في تحسين الأداء و رفع الإنتاجية ، وتخفيض تكاليف الإنتاج و تحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة .
 - الإسهام في زيادة الإنتاج و الدخل القومي ، وإنتاج المشروعات و العوائد التي تحققها و الإسهام في توليد دخول للأفراد التي ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .
 - الإسهام في توفير فرص عمل خصوصاً في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة ، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة و متزايدة ، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات و القدرات العلمية و العملية المتخصصة عالية المستوى .
 - الإسهام في إحداث التجديد و التحديث و التطور للنشاطات الاقتصادية ، و بما يسهم في توسعها و نموها بدرجة كبيرة، وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد و نموه و بسرعة واضحة .
 - الإسهام في توفير الأساس المهم و الضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار ، و بالذات الاستثمار في المعرفة العلمية و العملية من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي .
 - التخفيف من قيد الموارد التقليدية و بالذات الطبيعية منها ، و إضافة استخدامات جديدة للموارد المعروفة ، و تحسين الموجود منها ، وبذلك يتم ضمان استمرار التوسع في النشاطات الاقتصادية و تطورها و نموها بدون محددات تحد ذلك ، و بالذات ما يتصل منها بالمحددات الطبيعية ، و خصوصاً الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها .
 - إسهام اقتصاد المعرفة في إيجاد نمط جديد للتخصص و تقسيم العمل الدولي ، و بالذات بالتقنيات التي يتضمنها اقتصاد المعرفة ، والتي أدت و تؤدي مستقبلاً إلى قيام الدول المتقدمة و التي تحقق فيها مضامين اقتصاد المعرفة و معطياته بالتخصص في التقنيات المتقدمة عالية التطور ، وبالشكل الذي يتم في ظروف احتكارية مرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات ، والتي تتوفر على الإمكانيات البشرية و المادية و المالية و الفنية ، وكذلك في إطار عولمة النشاطات الاقتصادية و الإنتاجية و الاستثمارية و التسويقية ، إضافة إلى الحماية القانونية التي تمثلها براءات الاختراع و حقوق الملكية الفكرية ، و هذا ما يضمن للدول المتقدمة و شركاتها احتكار توليد و استخدام التقنيات المتقدمة مما يؤدي إلى اتساع الفجوة التكنولوجية بين دول العالم .
 - الإسهام في تحقيق تغييرات هيكلية واضحة و ملموسة في الاقتصاد و تتضمن التغييرات الهيكلية هذه ما يلي:
 - * زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي المباشر و الغير مباشر .
 - * زيادة الأهمية النسبية لاستثمار و تكوين رأس المال المعرفي .
 - * زيادة الأهمية النسبية للعاملين المعرفيين .
 - * زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية .

(1) فليح حسن خلف ، اقتصاد المعرفة ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2007، ص 22 - 23 .

- 3 - سمات اقتصاد المعرفة :بهدف استكمال الرؤية المعاصرة لاقتصاد المعرفة في ظل التطور الفكري المعرفي لا بد من التطرق إلى السمات الأساسية لهذا الاقتصاد وقد لخصها ROBERT 1996 بما يأتي: ⁽¹⁾
- العامل الرئيسي للإنتاج هو المعرفة ، وأنه يركز على اللاملموسات و هذا يعني هيمنة الخدمات على السلع من حيث المخرجات ، وتصبح الأفكار والعلامات التجارية هي المدخلات بدلا من الأصول المالية .
 - أنه شبكي من خلال تطور وسائل الاتصالات الجديدة ، وهذا و سع إمكانية التشارك و تدهور دور المشاريع الرسمية و الهياكل الهرمية و إيجاد نماذج المشاريع الافتراضية .
 - أنه رقمي ، حيث أنه رقمنة المعلومات ذات تأثير عظيم على سعة نقل و تخزين و معالجة المعلومات فضلا عن أنه افتراضي ، يزيد من المنظمات الافتراضية ، المصارف الافتراضية ، النقود الافتراضية و الصفقات الافتراضية .. وبالتالي تلاشي الحدود و الحواجز فهو اقتصاد مفتوح بالكامل .
 - يتمتع بمرونة فائقة و قدرة على التطويع و التكيف مع المتغيرات و المستجدات الحياتية و عليه فإنه يملك القدرة الفائقة على التجدد و التواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي ترغب في الاندماج إليه ، لاسيما و أنه يملك القدرة على الابتكار و إيجاد و تولد منتجات فكرية و معرفية جديدة ، لم تعرفها الأسواق من قبل وهي الأكثر إشباعا للمستهلك .
 - و يتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات و الخصائص الأخرى التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي ، ومن خلال مراجعتنا للأدبيات التي تناولت سمات و خصائص اقتصاد المعرفة ، وجدنا أنه لا يخرج من الصفات التالية: ⁽²⁾
 - أنه كثيف المعرفة يركز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي و الفكري .
 - الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة و المدربة و المتخصصة في التقنيات الجديدة .
 - إعادة التعلم و التدريب المستمرين و إعادة التدريب التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة .
 - توظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات توظيفا يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائق السرعة و الدقة والاستجابة .
 - انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج و صناعة السلع إلى إنتاج و صناعة الخدمات المعرفية .
 - تفعيل عمليات البحث و التطوير كمحرك للتغيير و التنمية .
 - ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم ، وتنوعت كفاياتهم و خبراتهم .
 - أنه مرن شديد السرعة و التغيير يتطور لتلبية احتياجات متغيرة ، ويمتاز بالانفتاح و المنافسة العالمية ، إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل
 - يملك القدرة على الابتكار و إيجاد و توليد منتجات فكرية معرفية جديدة ، لم تكن الأسواق تعرفها من قبل .
 - ارتباطه بالذكاء و بالقدرة الإبتكارية و بالخيال و بالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع و الخلق و المبادرة و المبادرة الذاتية و الجماعية لتحقيق ما هو أفضل ، وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الكم و أكثر في جودة الأداء ، و أفضل في تحقيق الإشباع.

(1) ثريا عبد الرحيم الخزرجي ، شيرين بدري البارودي ، اقتصاد المعرفة ، الأسس النظرية و التطبيق في المصارف التجارية ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 87 .

(2) هاشم الشمري و ناديا الليثي ، الاقتصاد المعرفي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 22.

المحور الثاني : تنمية الموارد البشرية ودورها في خلق إقتصاد المعرفة :

وهنا سيتم تسليط الضوء على علاقة إقتصاد المعرفة بتنمية الموارد البشرية من خلال التعرض لمفهوم تنمية الموارد البشرية و مميزات و تصنيفات الموارد البشرية في ظل إقتصاد المعرفة

1 - مفهوم تنمية الموارد البشرية : تعرف عملية تنمية الموارد البشرية على أنها عملية زيادة المعارف و المهارات و القدرات لدى جميع الناس في المجتمع ، ويمكن وصفها من الناحية الاقتصادية بأنها تجميع رأس المال البشري واستثمارها بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي ، أما من الناحية السياسية فتعني إعداد الناس للإسهام في العمليات السياسية و خاصة بوصفهم مواطنين في مجتمع ديمقراطي ، ومن الناحيتين الاجتماعية و الثقافية تستهدف مساعدة الناس على أن يحيا حياة أكثر اكتمالا ، و أقل تقيدا بالتقاليد .⁽¹⁾

وكما عرفت على أنها تعمل على تحريك و صقل المواهب ، و صيانة و تنمية القدرات و الكفاءات البشرية في مختلف الجوانب العلمية و الفنية و السلوكية ، و من ثم فهي وسيلة لتمكين الفرد من أداء عمله، وفهم محيطه وتقنيات عمله.⁽²⁾ كما أن تنمية الموارد البشرية هي المصطلح الذي نستخدمه لوصف منهج متكامل و شامل ، و واع مرتكز على المبادرة لتغيير المعارف ، و السلوكيات ذات الصلة بالعمل باستخدام مجموعة من استراتيجيات و تقنيات التعلم .⁽³⁾ بينما هناك من يرى أن مفهوم تنمية الموارد البشرية يوازي فكرة التجربة التعليمية للمؤسسة ، والتي تنفذ في فترة زمنية معينة مع توقع حدوث تغيير في الأداء.⁽⁴⁾

وفي هذا السياق فإن هناك ثلاثة مجالات حيوية ، أول هذه المجالات بناء قاعدة لرأس المال البشري و المعرفة و المحافظة عليها ، وذلك أن الحاجة تدعو إليها للمنافسة في الإقتصاد العالمي ، و ثانيها تشجيع الإبداع و انتشار الابتكارات في القطاع الخاص ، وأخيرا إقامة البنية التحتية المؤسساتية اللازمة للعمالة و الأعمال ، و غير ذلك من العناصر المتفاعلة في سوق العمل الحديثة ، و دعم هذه البنية التحتية ، وعلى الحكومة أن تضع السياسات التي توجه مسار التعليم الرسمي و أن تتعاون مع القطاع الخاص في برامج التدريب ، وهناك شريك مهم في هذه المعادلة و هو مجتمع الاستثمار الذي يجب أن يوفر رأس المال لأجل تدريب القوى العاملة ، و يشجع على تنفيذ أفضل الممارسات لكي يحفز عملية تنمية الموارد البشرية و يضمن محاسبة و مساءلة الأطراف الفاعلة الأخرى .

لكن دور السلطة ينبغي أن يتخطى مجرد صياغة السياسات الخاصة بالموارد البشرية ، فالتخطيط و التطوير الفعالان للقوى العاملة يعد أمرا أساسيا و ملحا ، و يجب أن تواكب الحكومات مسيرة الإقتصاد العالمي ، و تتنبأ باتجاهاته إلى حد ما ، غير أنه من غير الممكن التنبؤ بشكل تقني تماما بالاحتياجات من القوى العاملة ، وهذا يوحي بالحاجة إلى سياسات تعليم

(1) عبد الله زاهي الرشدان ، في إقتصاديات التعليم ، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 82.

(2) قلش عبد الله ، التدريب كدعامة للميزة التنافسية في ظل إقتصاد المعرفة ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2006/2007 ، ص 46 .

(3) جينفر جوي ، ماتيو ديفيد ميجنسون ، مارك سورتيز ، ترجمة علا أحمد إصلاح ، تنمية الموارد البشرية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 36.

(4) Leronard nadher and gerland .d wiggs .manging humain ressource developement.jossy- bass. San Francisco .1986.pp3.4.

وتدريب مرنة على الأمد القصير ، إضافة إلى سياسات التعليم و التدريب و سوق العمل على الزمن البعيد ، وذلك لضمان حصول الأمة على قوة عاملة تتمتع بالمهارة و الإبداع .

2 - اقتصاد المعرفة و الموارد البشرية : في إطار الاقتصاد الناشئ تعتبر المعرفة و العمال المعرفيون مفهومي أساسيين ، إذ تعتبر المعرفة موردا رئيسيا بالنسبة للمؤسسات و مصدرا من مصادر الثروة و ميزة تنافسية للأمم ، وقد توصف المعرفة بأنها معلومات تراكمية أو إجمالية أو مختصرة ، وعندما تصاغ في شكل مجموعات من المبادئ أو القوانين ، فإنها تؤدي إلى إيجاد قاعدة معرفية ، كما يعتبر العمال المعرفيون مهمين جدا لتحقيق النجاح لمؤسسة من المؤسسات في بيئة ديناميكية و قابلة للتغيير ، بيئة يتطلب العمل فيها إبداعا دائما و ابتكارا لأفكار قابلة للتسويق ، وليس مجرد معالجة وإنتاج للمواد أو البيانات أو الرموز ، ويجب أن يكون العمال المعرفيون قادرين على الغوص في قاعدتهم المعلوماتية و توسعتها بالاستمرار في التعليم و القدرة على استخدامها في إنتاج مخرجات معرفية جديدة .⁽¹⁾

ويمثل الفرد حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الجديد المبني على المعرفة ، ولذلك فإن المهارات الفردية و الإبداع و الابتكار ليست فقط عوامل للإنتاج إنما هي أيضا مصادر للثروة و دوافع للنمو الاقتصادي ، وفي التنافس العالمي على المعرفة و المواهب ، وتصبح تنمية الموارد البشرية إستراتيجية شديدة الأهمية بالنسبة إلى الأمم و المؤسسات لكي تكسب الميزة التنافسية ، ومن المهم ملاحظة أنه في الوقت الذي تتحمل فيه الدولة دورا رئيسيا في تطوير قوة عاملة عالية الخبرة ، وقادرة على تلبية المتطلبات الاقتصادية ، فإنها ليست الطرف المؤثر الوحيد الذي يتحل المسؤولية ، إذ يجب أن يكون هناك شراكة بين نظام التعليم الرسمي و الخاص ، و قطاع الأعمال و الحكومة و المستثمرين ، ومن هنا تتحمل كل حكومة مسؤولية صياغة سياسة وطنية للموارد البشرية لتشجيع القطاع و دعمه.⁽²⁾

وفي هذا السياق ، فإن هناك ثلاثة مجالات حيوية ، أول هذه المجالات بناء قاعدة لرأس المال البشري و المعرفة و المحافظة عليها ، وذلك أن الحاجة تدعو إليها للمنافسة في الاقتصاد العالمي ، وثانيها تشجيع الإبداع و انتشار الابتكارات في القطاع الخاص ، و أخيرا إقامة البنية التحتية المؤسساتية اللازمة للعمالة و الأعمال ، وغير ذلك من العناصر المتفاعلة في سوق العمل الحديثة ، و دعم هذه البنية التحتية ، وعلى الحكومة أن تضع السياسات التي توجه مسار التعليم الرسمي و أن تتعاون مع القطاع الخاص في برامج التدريب ، وهناك شريك مهم في هذه المعادلة و هو مجتمع الاستثمار الذي يجب أن يوفر رأس المال لأجل تدريب القوى العاملة ، و يشجع على تنفيذ أفضل الممارسات لكي يحفز عملية تنمية الموارد البشرية و يضمن محاسبة و مساءلة الأطراف الفاعلة الأخرى .

لكن دور السلطة ينبغي أن يتخطى مجرد صياغة السياسات الخاصة بالموارد البشرية ، فالتخطيط و التطوير الفعالان للقوى العاملة ، يعد أمرا أساسيا و ملحا ، ويجب أن تواكب الحكومات مسيرة الاقتصاد العالمي ، وتنبأ باتجاهاته إلى حد ما ، غير أنه من غير الممكن التنبؤ بشكل يقيني تماما بالاحتياجات من القوى العاملة ، وهذا يوحي بالحاجة إلى سياسات تعليم و تدريب مرنة على الأمد القصير ، إضافة إلى سياسات التعليم و التدريب و سوق العمل على الزمن البعيد ، و ذلك لضمان حصول الأمة على قوة عاملة تتمتع بالمهارة و الإبداع و القدرة على التكيف.⁽³⁾

(1) جمال السويدي ، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة ، مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، الإمارات ، 2004 ، ص 11.

(2) الهاشمي عبد الرحمن ، فائزة العزاوي ، المنهج و الاقتصاد المعرفي ، عمان ، دار المسيرة ، 2007 ، ص 162.

(3) نفس المرجع ، ص 162.

3- مميزات الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة : يتطلب اقتصاد المعرفة موارد بشرية مؤهلة تتصف بمزايا رئيسية أهمها :⁽¹⁾

- مستوى عال من التعليم و التدريب .
 - إعادة تدريب وفق المستجدات .
 - درجة عالية من التمكن .
 - الحرص على النمو المهني و التعلم الذاتي المستمر .
 - القدرة على التواصل و الإبداع و حل المشكلات و اتخاذ القرارات .
 - المرونة و القدرة على التحول من مهنة إلى أخرى .
 - القدرة على التعامل مع الحاسوب و توظيف التقنية بنجاح .
- وتتصف القوى العاملة في اقتصاد المعرفة بعدة خصائص منها :⁽²⁾

1- تعدد الجنسيات : فموارد اقتصاد المعرفة ومنها العمالة دولية المصدر و عالمية السوق ، فقد أقامت شركات كبرى مثل IBM: (Business machines international) بدءا بالنصف الثاني من القرن العشرين فروعا لها خارج الولايات المتحدة ، ووظفت أجناب في هذه الفروع حرصا منها على تحقيق تواجد على الساحة الدولية ، ومع حلول التسعينات و النمو الذي شهدته صناعة المعرفة أخذت الحدود الجغرافية بين الصناعات تتلاشى ، وحصلت اندماجات و تحالفات بين الشركات المنتجة لأنواع مختلفة من مكونات المعرفة ، وفي الوقت ذاته ظهرت شركات صغيرة تستخدم الانترنت كقنوات توزيع أو ما يطلق عليها DOT.COM و هكذا جاءت ظاهرة القوى العاملة متعددة الجنسيات .

2- ارتفاع مستوى المهارات : يعتمد اقتصاد المعرفة على تكنولوجيا متقدمة بما في ذلك من أجهزة كمبيوتر و إلكترونيات ، ومعدات اتصال، وقد شهدت هذه التكنولوجيا معدلات مرتفعة من النمو ، و انصفت بارتفاع معدلات الإنفاق على البحث و التطوير ، وبسبب ارتفاع مستوى التكنولوجيا فإن نسبة مرتفعة من عمالة صناعات المعرفة هم من تلقوا مستويات عالية من الدراسة و التدريب من المهندسين و العلماء و الفنيين ، و قد فسر ثوينغ و فيردبير تميز عمالة المعرفة بارتفاع مستوى المهارات ، لأن العولمة تؤدي إلى تزايد مخاوف التقليد و الاعتماد على المواقع الاحتكارية التي تتمتع بها دول الشمال من قبل دول الجنوب (الدول النامية) ، و قد دعا ذلك شركات في الدول المتقدمة إلى انتهاج سياسات دفاعية بالاعتماد على تكنولوجيا إنتاج تتطلب مهارات عالية أو إجراء تغييرات تكنولوجية داخلية برفع مستويات تكنولوجيا الإنتاج.

3- ارتفاع معدلات أجور عمالة المعرفة و ذلك لسببين :

الأول : هو ارتفاع مستويات مهارات عمالة المعرفة كما سبق

الثاني : أن اتحادات العمال باتت تستخدم الانترنت وسيلة لخدمة أعضائها و إيصال رسالتها و تطلعاتها للمجتمع ، وهذا التطور يجد ذاته أثر في طبيعة الحركة العمالية بتحسين ديمقراطية الاتحادات ووقف انخفاض عدد منتسبيها.

4- ارتفاع عدد ساعات العمل الأسبوعية : وهذه الخاصية مرتبطة بالخاصية السابقة ، حيث أن ارتفاع الطلب على العمالة الماهرة في مجالات الكمبيوتر و الانترنت أدى إلى ارتفاع أجورها ، وبالتالي ارتفاع عدد ساعات العمل الأسبوعية

(1) ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعرفة ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الثانية ، 2014، ص 204.

(2) محمد عواد الزيادات ، التجاهات معاصرة في إدارة المعرفة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2008، ص 248.

لوجود علاقة بين الأجر و ساعات العمل ، فقد وجد فريدمان أن العاملين في مجالات الكمبيوتر أو الانترنت تزيد ساعات عملهم بنسبة 05% إلى 06% مقارنة بغيرهم من العمال .

5- تغيير أسلوب التوظيف أو البحث عن العمل : حيث أن التوسع في استخدامات الكمبيوتر و الانترنت أدى إلى توجه عدد متزايد من العمال و أصحاب العمل إلى خدمات الكمبيوتر و الانترنت ، لأن الانترنت هو أرخص الطرق للحصول على معلومات عن الوظائف المطروحة في سوق العمل و الحصول على معلومات من الأشخاص الباحثين عن عمل ، فقد فريدمان أن كلفة الإعلان عبر الانترنت بعشر قيمة الإعلان في الجريدة ، كما أن الردود أسرع و العمالة من جانبها أصبح بإمكانها استعراض عدد أكبر من العروض.

6- تصنيف العمالة حسب نوع العمل : فقد قامت لجنة حاجات القوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعرفة بتصنيف القوى العاملة في تكنولوجيا المعرفة حسب طبيعة عملهم إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : وتتضمن العمالة التي تقوم بتطوير و إبداع و تصميم و اختيار مادة مصنعة أو تطوير خدمات وتطبيقات متعلقة بها وتتضمن في هذا المجال ، ويشمل هذا العمل الأفكار و وضع مخططات المواد المصنعة المتعلقة بالكمبيوتر، وتقوم على أسس نظرية و تفكير منطقي ، وما ينتج عنه من خلق سلعة أو خدمة أو تطبيق جديد وهكذا ، وهذا عمل يعتمد على تظافر جهود مجموعة من الأفراد ، فالفرد الواحد ليس بإمكانه القيام بهذه الوظائف المشاركة ، وعمالة هذه المجموعة تتطلب قدرا كبيرا من التعليم و الدراسة الأكاديمية الرسمية .

المجموعة الثانية : وتتضمن العمالة التي تقوم بشكل أساسي بتطبيق و تكييف و صيانة منتجات أو خدمات المعرفة التي طورها آخرون ، وتتميز هذه العمالة بمهارات عالية في مجالات الصيانة و الاستخدام و حل المشكلات الناتجة عن هذا الاستخدام و العمالة في هذه المجموعة تتصف بحصولها على التدريب الفني و المهني اللازم أو التدريب على البيع و التسويق .

وهذا التنوع و الاختلاف في طبيعة و خصائص العمالة في المجموعتين يضيفي قدرا من المرونة تمكنهم من تعديل و تطوير مهاراتهم حسب تغير التكنولوجيا أو الوظائف.

وما يمكن أن يتوقعه سوق العمل من القوة العاملة في عصر المعرفة هو بالطبع شيء يختلف بحسب كل شركة أو مجال عمل ، ولكن يمكن استنتاج أن سوق العمل يتوقع الخصائص الأساسية التالية في الموظفين⁽¹⁾:

- القدرة على التقاط المعلومات و تحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام .
- القدرة على التكيف و التعلم بسرعة ، وامتلاك المهارات اللازمة لذلك .
- إتقان التعامل مع تقنية المعلومات و التقنية المعتمدة على الحاسب و تطبيقاتها في مجال العمل .
- القدرة على التعاون و العمل ضمن فريق ، وإتقان مهارات الاتصال اللفظية و الكتابية و الافتراضية.
- امتلاك مهارات إضافية مميزة تختلف عن المهارات التقليدية في الأعمال الروتينية التي أصبحت الأنظمة تقوم بها .
- إتقان أكثر من لغة حتى يمكن العمل في بيئة عمل عالمية .
- إتقان العمل خارج حدود الزمان و المكان و القدرة على إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية أو بيئات افتراضية .

(1) مصطفى يوسف كافي ، التعليم الإلكتروني و الإقتصاد المعرفي ، دار رسلان ، دمشق ، 2009 ، ص 154.

- القدرة على تحديد الحاجات و الرغبات الفريدة الخاصة بالمستهلكين الأفراد أو المؤسسات و الهيئات، فلم تعد المنتجات ذات المواصفات المعيارية الموحدة تناسب الجميع.

- القدرة على التحرك بسرعة ، والتغير بسرعة و الإحساس بضرورة الاستعجال في متابعة التغيرات وتلبية حاجات المستهلكين .

4- تصنيفات الموارد البشرية بالنسبة لإقتصاد المعرفة : قد أستخدم خبراء المنظمة (OCED) تصنيفا مكونا من قطاعات فرعية أربعة بالنسبة لاقتصاد المعرفة :⁽¹⁾

أ- منتجوا المعرفة : والمتخصصون في بحوث التسويق و التنسيق ، وهؤلاء هم الذين يخلقون معرفة جديدة أو يقومون بإعادة تحميل المعرفة الموجودة في شكل ملائم و المشتغلون بالمجالات العلمية و الفنية ، و يقومون بالبحوث و التنمية و غيرها من أنشطة الابتكار و الاختراع ، أما مجموعة (Gathers) فتضمهم مهن مختلفة تهتم بصفة أساسية بتخليق المعرفة الجديدة و بالنسبة للمتخصصين في بحوث التسويق و التنسيق فهم يقدمون من خلال أنشطة البحث معلومات تسويقية للمشتريين و البائعين أو لكليهما، و أخيرا فإن خدمات الاستشارة تهتم بصفة أساسية بتطبيق المعرفة الموجودة على الاحتياجات الفعلية للعلاء .

ب - مجهزوا المعرفة : و يهتم مجهزوا المعرفة بصفة أساسية باستلام مدخلات و الاستجابة لها ، و الاستجابة تعني تقرير أو إدارة أو القيام بعملية تطويرية على مدخلات المعرفة ، بينما تتسلم المهن الإدارية المعلومات في شكل مفصل عن أداء الشركة أو القسم أو المحيط الخاص بالشركة ، أو تعليمات تأتي من أعلى و غير ذلك ، و كل هذه تتم معالجتها أو تجهيزها في شكل من أشكال الاتصال إلى الرؤوسين ، فوظيفتهم هي تقرير و تنظيم و تخطيط و تفسير السياسة سواء كانت بالنسبة للقطاع الخاص أو العام . أما مهن الإشراف و التحكم في التجهيز ، فهذه تقوم بالتنسيق و الضبط ثم تقوم بتطوير هذه المدخلات في شكل مناسب للمستخدم .

ج - موزعوا المعرفة : و هؤلاء يهتمون بنقل المعرفة من منشئها إلى مستلميها ، فالمربون و المعلمون يقومون أساسا بنقل المعرفة التي تم إنتاجها فعلا، و يضم المشتغلون بالاتصال العديد من المهن في وسائل الإعلام الإخبارية و الترفيهية ، و الجماعتان تضمان عناصر من إنتاج المعرفة (وذلك مثل الأنشطة البحثية لأساتذة الجامعات و الصحافة البحثية) و مهن البنية الأساسية المعرفية : وهذه المهن تقوم بإنشاء و تشغيل و إصلاح الآلات و التكنولوجيات المستخدمة في دعم الأنشطة المعرفية السابقة .

5- دور المؤسسات في تنمية الموارد البشرية في ظل إقتصاد المعرفة : إن تأهيل و تدريب العمالة المناسبة تعتبر من مسؤولية كل من الحكومة و القطاع الخاص و المؤسسات الدولية ، و سنسلط الضوء كل محور بشيء من التفصيل كالآتي:⁽²⁾

1 - دور الحكومة : و يتلخص دور الحكومة بالآتي :

- أ - تطوير المناهج الدراسية في المراحل المختلفة فعلى سبيل المثال وضعت حكومة سنغافورة أسسا لإجراء تغييرات جوهرية في نظم التعليم لكي تتوافق مع التحديات الجديدة و التطورات التي حدثت في اقتصاد المعرفة .
- ب - للهيئات الحكومية دور هام في الربط بين التعليم و التدريب و سوق العمل ، وذلك للتأكد من وجود تناسب بين مناهج التعليم و متطلبات سوق العمل .

(1) ربحي مصطفى عليان ، مرجع سبق ذكره ، ص 202-203.

(2) ربحي مصطفى عليان ، مرجع سبق ذكره ، ص 209.

- ج - وضع الإستراتيجيات المناسبة لتحويل الصناعات القائمة على الأساليب التقليدية إلى أساليب اقتصادية المعرفة ، وفي سبيل ذلك تقدم الهيئات الحكومية مساعدة للشركات و الصناعات الوطنية لتقارن بين قدراتها الحالية و ما طرأ من تطور في تكنولوجيا المعرفة ، ومن ثم كيفية استفادة هذه الشركات و الصناعات منها .
- 2- دور المؤسسات الدولية : للمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي دور هام تلعبه في هذا المجال لوضع إستراتيجية إدارة معرفة البحث عن حاجات الدول النامية و مساعدتها في تطوير برامجها لتناسب مع تطورات اقتصاد المعرفة.
- 3- دور القطاع الخاص : ويتلخص دور القطاع الخاص بالآتي :
- أ - التعاون مع الهيئات الحكومية و الدولية في تفهم ما يمكن أن يقدم له من تكنولوجيا المعرفة ، وتطبيق الاستراتيجيات التي وضعتها هذه الهيئات للتحويل إلى تكنولوجيا المعرفة .
- ب - تقديم الدعم اللازم لتمويل بعض البرامج التي تخدم تنمية اقتصاد المعرفة أو تقديم منح دراسية لتأهيل ذوي الكفاءة بإرسالهم في بعثات للخارج أو تمويل دراستهم محليا .
- ج - إتاحة إمكانيات التدريب أثناء العمل سواء للخريجين الجدد أو الموظفين الجدد.

خاتمة :

إن العالم دخل مرحلة جديدة تتطلب مواهب و كفاءات بشرية من أجل الإفادة من فرص الاندماج المتاحة في اقتصاد المعرفة ، فالعنصر البشري هو المحرك الرئيسي للتقدم ، وهو صنع الحضارة و التقنية في الدول المتقدمة عندما توفرت له ظروف التنمية الملائمة للتدريب و التعلم والتطوير و الإبداع و الابتكار، وهو أهم عناصر المنافسة لدى الدول النامية لأن عملية تطويره أقل كلفة من التركيز على المنافسة المادية و الاختراعات، و بالتالي تقليص فجوة المعرفة و التقنية بيننا و بين الغرب ، ولا بد من أن نبدأ بتنمية العنصر البشري و زيادة كفاءه أدائه في جميع المجالات ، فهو الذي يؤدي إلى تنمية و تميز المؤسسة بصفة خاصة و اقتصاد الدولة بصفة عامة ، وهو أساس إنتاج المعرفة وهو أساس إنتاج الوسائل التكنولوجية الحديثة و المتطورة والتي تعتبر من إفرات الاقتصاد المبني على المعرفة ، فالمورد البشري هو الثروة و أساس خلق الثروة ، ونخلص في الأخير إلى تقديم مجموعة من التوصيات الواجب الاهتمام بها لتفعيل دور الموارد البشرية في خلق اقتصاد معرفي :

- ضرورة تطوير نوعية الموارد البشرية و مهاراتها بالشكل الذي يتطابق مع التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة .
- ضرورة الاستثمار في المعرفة الكامنة في عقول البشر فيما يعرف بالاستثمار في الرأس المال الفكري ، و استثمارها استثمار فعال.

- ضرورة توفير وحدات متخصصة لتنمية الموارد البشرية في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع .

- تعميم استخدام شبكة الانترنت لزيادة توفير الخدمات و تسويق المعلومة .

- إرساء بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

- ضرورة إجراء دورات تكوينية في مجال الإعلام الآلي في مختلف القطاعات.

المراجع و الهوامش:

1 مصطفى يوسف كافي ، اقتصاد المعرفة و انعكاساته في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك ، الناشر ألفا للتوثيق ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2017، ص 82-83.

2 نفس المرجع ، ص 86.

- 3 أحمد علي الحاج محمد ، اقتصاد المعرفة و اتجاهات تطويره ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2014، ص 106.
- 4 اسمهان ماجد الطاهر ، إدارة المعرفة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2015، ص 271.
- 5 محمد مرباتي ، شيرين بدري البارودي ، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية (دراسة تحليلية عن البنوك الالكترونية)، للمؤتمر العلمي الخامس ، اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية المنعقد في كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية ، 25 – 27 نيسان ، 2005.
- 6 إبراهيم رسول هاني ، كريم سالم حسين الغالي ، الاستثمار في بنية المعلومات و المعرفة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006، ص 39 .
- 7 فليح حسين خلف ، اقتصاد المعرفة ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2007، ص 22 – 23 .
- 8 ثريا عبد الرحيم الخزرجي ، شيرين بدري البارودي ، اقتصاد المعرفة ، الأسس النظرية و التطبيق في المصارف التجارية ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 87 .
- 9 هاشم الشمري و ناديا الليثي ، الاقتصاد المعرفي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 22.
- 10 عبد الله زاهي الرشدان ، في إقتصاديات التعليم ، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 82.
- 11 قلش عبد الله ، التدريب كدعامة للميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2006/2007، ص 46 .
- 12 جنيفر جوي ، ماتيوز ديفيد ميجنسون ، مارك سورتيز، ترجمة علا أحمد إصلاح، تنمية الموارد البشرية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 36.
- 13 Leronard nadher and gerland .d wiggs .manging humain ressource developement,jossy- bass. San Francisco .1986.pp3.4.
- 14 جمال السويدي ، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة ، مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، الإمارات ، 2004، ص 11.
- 15 الهاشمي عبد الرحمان ، فائزة العزاوي ، المنهج و الاقتصاد المعرفي ، عمان ، دار المسيرة ، 2007، ص 162.
- 16 نفس المرجع ، ص 162.
- 17 ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعرفة ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الثانية ، 2014، ص 204.
- 18 محمد عواد الزيادات ، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2008، ص 248.
- 19 مصطفى يوسف كافي ، التعليم الإلكتروني و الإقتصاد المعرفي ، دار رسلان ، دمشق ، 2009 ، ص 154.
- 20 ربحي مصطفى عليان ، مرجع سبق ذكره ، ص 202-203.
- 21 ربحي مصطفى عليان ، مرجع سبق ذكره ، ص 209

الانتقال الطبيعي أو الحتمي من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة؟ د. نوي حياة

الملخص:

واجه الاقتصاد الصناعي خلال سبعينات القرن الماضي أزمة هيكلية خانقة مركبة من ثلاث أزمات في آن واحد، مهدت هذه الأزمات مجتمعة لتراجع دور الصناعة في الاقتصاد لصالح مورد جديد هو المعرفة والتي أصبحت المصدر الرئيسي لخلق الثروة، كما أن الميزة التنافسية للدول أصبحت تتمثل في قدرتها على خلق هذه المعرفة والاستعمال الأمثل لها. ليبدأ بذلك الحديث عن اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة.

وتهدف هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما هي الأزمات التي واجهها الاقتصاد الصناعي وأدت لتراجعته لصالح الاقتصاد الجديد؟

2- ماهي مؤشرات وركائز اقتصاد المعرفة؟

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الصناعي، الفورديزم، اقتصاد المعرفة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الطويوتيزم والمؤسسات الافتراضية.

Abstract:

During the 1970s, the industrial economy faced a complex structural crisis of three crises simultaneously. These crises paved the way for the decline of the role of industry in the economy in favor of a new resource, namely, knowledge which is becoming the main source to create wealth and the competitive advantage of nations are represented in their ability to create and optimize the use of this knowledge.

The objective of this study is to answer the following questions:

1. What are the crises faced by the industrial economy and led to its decline?
2. What are the indicators and pillars of the knowledge economy?

Keywords:

industrial economy, Fordism, knowledge economy, information and communication technologies, toyotism and virtual enterprises..

تمهيد:

من المعروف تاريخياً أن كل مرحلة اقتصادية لابد أن تستنفذ قواها لينبثق عنها مرحلة جديدة أكثر نضجاً وأكثر تطوراً. فبعد العصر البدائي الذي يعتمد فيه الإنسان على الصيد لتلبية مختلف احتياجاته، جاء العصر الزراعي المرتكز على الأرض كمصدر للثروة. وبعد توسع المجتمعات وزيادة الإنتاج عن الاستهلاك العائلي كانت المقايضة بداية للعصر التجاري الذي تطور فيما بعد خاصة بظهور النقود والاكتشافات الجغرافية الواسعة.

ومن منتصف القرن الثامن عشر تاريخ ظهور الثورة الصناعية في إنجلترا إلى غاية بداية سبعينات القرن العشرين شهدت البشرية مرحلة مهمة في تاريخها هي مرحلة الاقتصاد المصنع والتي تميزت بفترات توسع وازدهار هائلة تسارعت فيها عجالات الإنتاج والاستهلاك وبفترات إنكماش مريعة تمتص كل ما حقق و أنجز في ما مضى.

ولكن كانت أزمة السبعينات ضربة قاسية للاقتصاد المصنع لم يستطع على إثرها النهوض بذات النشاط المعهود بعد كل فترة إنكماش، فقد إجتمع فيها نتائج ثلاث أزمات أزمة طاقة وأزمة إنتاج وأزمة فكر، شكلت معا إحتلالاً غير مسبوق على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كان عنوانه البطالة والتضخم. مهدت هذه الأزمات مجتمعة لتراجع دور الصناعة في الاقتصاد لصالح مورد جديد هو المعرفة لتبدأ بذلك الإنطلاقة القوية للاقتصاد الجديد اقتصاد المعرفة.

المحور الأول: الأزمات التي واجهها الإقتصاد الصناعي وأدت لتراجعها:**I - أزمة طاقة: الصدمة البترولية الأولى والثانية**

يعتبر إكتشاف البترول لأول مرة سنة 1859 في مدينة بنسلفانيا إنقلاباً جذرياً في مجال الطاقة، وظل إنتاجه وتحديد أسعاره ولمدة طويلة منذ 1928 تحت سيطرة الإحتكارات السبعة الضخمة المتمثلة في: أكسون، تكساكو، بريتش بترولوم، شال، غولف، ستندار أويل، موبيل أويل والتي قامت باستثمارات واسعة ومكثفة في إستخراج وإستغلال البترول خاصة في الشرق الأوسط، وبالرغم من ظهور منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC^(*) في سنة 1960 إلا أنها لم تستطع أن تكون منافساً لها.

لكن عشية الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973 إرتفعت أسعار البترول بشكل مثير حيث تضاعف السعر أربعة مرات ليصل إلى 5,12 \$ في أكتوبر 1973 ثم 11,65 \$ في 22 ديسمبر من نفس السنة، ويعود سبب إرتفاع أسعار الذهب الأسود إلى السياسة التي إستخدمتها الدول العربية المصدرة للنفط OPAE كورقة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية حيث أوقفت تسليم البترول للدول المساندة لإسرائيل عندما رجحت كفة الحرب لصالح هذه الأخيرة وحلفائها وانخفض بذلك إنتاجها إلى 25 ٪ مما أدى إلى توتر شديد على الصعيد العالمي، وكانت أول صدمة بترولية.

أما عن ثاني أزمة أو الصدمة البترولية الثانية فقد نشأت تحديداً في نهاية شهر ديسمبر 1978 على إثر الثورة الإسلامية في إيران وما نتج عنها من توقف شبه كلي لإنتاج البترول وهو ما غير رأساً على عقب معطيات السوق البترولية على الصعيد العالمي والتي تميزت بانخفاض الإنتاج مقابل إرتفاع قوي للأسعار الحقيقية للنفط الخام الذي بلغ أوجه بأكثر إرتفاع منذ 1973 على إثر إجتماع الدول المصدرة للنفط يوم 28 جوان 1979، حيث وصل في المتوسط إلى 21 \$ للبرميل (مع الأخذ بعين الإعتبار بعض التغيرات حسب كل دولة).

جعلت هاتين الصدمتين الدول الصناعية الرأسمالية تعيد حساباتها رأساً على عقب، وذلك لأنها لم تضع للبترول كثرة إقتصادية مكلفة إطاراً واضحاً، بل لم تكن تتصور أنه سوف يستعمل كورقة ضغط من الدول الأقل تطوراً، وتفادياً لهذا الموقف فقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1974 لإنشاء منظمة عالمية للطاقة تكون مسؤولة عن إدارة المنتجات البترولية وتفادي الوقوع في مأزق تمويني جديد (Eliane Mossé, 1997, p6).

II - أزمة إنتاج: إنهيار النموذج الفوردي

مع ظهور الثورة الصناعية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ظهرت إختراعات تقنية جديدة سهلت عمليات النقل والإتصال وفتحت المجال لظهور صناعات جديدة تستخدم وسائل إنتاج جديدة، كل هذه التغيرات إستلزمت ظهور نظام إنتاج جديد يتماشى معها وبهذا ظهر نظام إنتاج الحجم أو ما يعرف تحت إسم "الفورديزم" (نسبة لفورد). ويرتكز هذا النظام على مكننة وتخصص متزايد للإنتاج عن طريق تقسيم العمل وعن طريق إستخدام التطور التقني في مختلف الميادين، وبهذا فهو يكون قد جمع بين تقسيم العمل والمكننة والتطور التقني في آن واحد.

(*) والتي ضمت فنزويلا، إيران، العراق، العربية السعودية، الكويت واتسعت فيما بعد لتضم قطر سنة 1961، أندونيسيا سنة 1962، ليبيا سنة 1969، الجزائر سنة 1970، نيجيريا سنة 1971، الإكوادور سنة 1973 - هذه الأخيرة إنسحبت من المنظمة سنة 1992 بسبب عدم إحترامها للحصة الإنتاجية - الإمارات العربية المتحدة سنة 1973، الغابون سنة 1973.

ويقوم نظام إنتاج الحجم على مصطلحين أساسيين هما (Jean-paul Rodrigue, 2000, p96) :

1- إقتصاديات السلم: حيث كلما كانت الوحدات الإنتاجية في سلسلة تركيب تزداد الإنتاجية وكذا حجم الإنتاج ومنه تقل التكلفة، وبعبارة أخرى فإن تكلفة الوحدة المتوسطة تؤول للتناقص مع إرتفاع حجم الإنتاج.

لكن إقتصاديات السلم لها دائما حدود، فحجم المؤسسات أو المصانع الضخمة الذي تتطلبه هذه الإقتصاديات يجعل من الصعب إدارتها مما يجعلها غير قادرة على منافسة المؤسسات الأقل حجما وأكثر مرونة، وبالتالي عندما تصل مؤسسة ما لهذا الحجم عليها في المقابل إيجاد أسواق تناسبها.

2- إقتصاد التجمع: كلما كان النشاط قريب من الأسواق والموارد، كانت تكلفة التوزيع أقل ارتفاعا ومنه إذا كانت مجموعة أنشطة مرتبطة مبنية في مركب صناعي فإن هذا سيؤدي إلى تقليص التكاليف الكلية للإنتاج.

وبالإضافة إلى أن الفورديزم يعبر من جهة عن شكل تنظيم العمل في المؤسسة فهو على المستوى الكلي نموذج مميز إتضح بعد الحرب العالمية الثانية يشجع النمو بأشكال مختلفة:

1. بتجزئة العمل ترتفع مباشرة الإنتاجية خاصة مع تدعيم المكننة، فكلما كانت المهمة بسيطة وقصيرة كلما أصبح من السهل صنعها عن طريق الآلة.

2. بإنتاج أكبر قدر ضمن إقتصادات السلم، فمن خلال رفع الكميات المنتجة تنخفض التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة وهذا يؤدي إلى إنخفاض الأسعار وارتفاع الأرباح.

3. بنظام الأجور المستخدم، حيث يكون الأجر حسب المردود وهو ما يشجع العمال على العمل أكثر.

4. برفع القدرة الشرائية والتي تخلق ديناميكية بين الطلب والعرض والتي بدورها تشجع النمو، أي بإنتاج واستهلاك الحجم.

إن كل نظام أو نموذج إقتصادي مهما كانت درجة إتقانه يحمل بداخله عوامل - ولو كانت خفية لمدة معينة- قد تؤدي إلى زواله، فبالرغم من معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها معظم الدول الصناعية المستخدمة لنموذج الإنتاج الفوردي إلا أن هناك من العوامل ما ساهمت تدريجيا في زعزعة إستقراره:

أ- أثر إنتاج واستهلاك الحجم:

شكلت أزمة الكساد الأعظم أول ضربة للنموذج الفوردي وذلك من خلال ذلك الحجم الهائل من المنتجات الذي لم يجد أسواق تصريفية كافية، وكذلك ما نجم عنها من إنهيار لمعظم الإقتصادات الرأسمالية الصناعية، خاصة المؤسسات الإنتاجية التي لم تستطع الكثير منها الصمود إلا ذات القدرة الإنتاجية العالية والتي استخدمت ما يسمى بالإغراق (Dumping) لتصريف فائضها الإنتاجي والإستمرار في السوق.

ومن هنا لم يعد إنتاج الحجم ينظر له بنفس الثقة، ولكن مع انتهاء الأزمة وعودة الأمور لوضعها الطبيعي أسقطت من الذاكرة هذه الصورة، بل أستأنف النشاط من جديد خاصة في ظل السياسات الكينزية ليصبح إنتاج الحجم أقوى وأصلب خلال فترة الثلاثين المجيدة (1945 - 1973) وأعتبر أن إنتاج الحجم ليس له علاقة بأزمة الكساد الأعظم. ولكن مع بداية الأزمة سنة 1973 كانت الطاقات الإنتاجية قد وصلت ذروتها وبدأ الخوف من أزمة كساد جديدة.

وفي المقابل نجد أن النجاح الإقتصادي في فترات الإزدهار كان مرتكزا على إستهلاك الحجم المدعوم بالإشهار الواسع والبيع بالقروض حسب الطريقة الأمريكية (أي إنتشار البيع بالتقسيط)، إضافة لدور المحاكاة المتنامي ففي الفترة 1950

و 1970 تحديدا تضاعف مستوى الحياة وأصبحت مختلف الطبقات الاجتماعية منغمسة في ملذات مجتمع الإستهلاك وكان ذلك يروي تعطشهم للإستهلاك أو يعوضهم عما مروا به خلال الأزمات الاقتصادية الحادة الماضية.

ب- مشكلة التسيير والتموين:

إعتمد نظام الإنتاج الفوردي على عاملين أساسيين لتلبية متطلبات الحجم وهما ضخامة المصانع وحاجة غير منقطعة للمواد الأولية، إستجابات المصانع للتوسع الهائل وأصبحت عبارة عن مركبات ضخمة تجمع عددا هائلا من العمال والآلات، ولكن في المقابل بدأ هذا الحجم الضخم يشكل نوعا من سوء التسيير فقد أصبحت المسافة بين الإدارة و ورشات التنفيذ بعيدة نوعا ما، فلا يمكن تطبيق مراقبة شاملة ولا يمكن حتى متابعة عمليات سير العمل بدقة، وكانت نتيجة هذا، تراجع إنتاجية العمال الذين لم يحافظوا على إنضباطهم وإتقانهم لعملهم داخل المصنع بسبب غياب الرقيب.

ومن ناحية التموين فقد تطلبت عمليات التركيب كميات هائلة من المواد الأولية، وهو ما أدى لظهور مشكلة نقص هذه المواد من معادن أو طاقة خاصة مع بداية السبعينات لتصبح عبئا إقتصاديا ومشكلا يتوجب حله في أسرع الأوقات، فلقد أدت الصدمة البترولية الأولى والثانية إلى فائض كبير في الطلب على المواد الأولية مقابل عرض ضئيل جدا وبأسعار خيالية، وهذا ما أدى إلى ظهور إختلال في الدورات الإنتاجية لكل مصانع الدول الرأسمالية الكبرى.

ومقابل هذا الوضع بدأت معظم الدول المتطورة جهودها في البحث عن بدائل حديثة تغنيها عن إستخدام الموارد الطبيعية وخاصة إثر تزايد الأصوات المناادية بحماية البيئة، ذلك لأن معظم عمليات الإنتاج التي تستخدم هذه المواد الأولية تخلّف وراءها بقايا غير قابلة للتحلل في الطبيعة بل تبقى مكونة لتلوث جوي أو بحري أو أرضي.

ج- وضعية العمال داخل المصانع:

بالرغم من النجاحات التي حققها النظام الفوردي للإنتاج ولسنوات عديدة، فقد أعادت أزمة 1973 للأذهان مجددا تلك الإنتقادات والآراء المعارضة لفكرة التنظيم العلمي للعمل منذ بداية إستخدامها وأثرها السلبي على العامل، وهو ما دفع بالنقابات العمالية للتدخل، حيث نوه Gampers رئيس نقابة الإتحاد الأمريكي للعمال لخطر عدم التأهيل المتنامي والمتمثل في الإعتماد على التخصص في إحدى حلقات سلسلة التركيب فقط، ومنه ستتحول اليد العاملة المؤهلة إلى يد عاملة متخصصة، وقد توصلت سابقا في 1916 لجنة تحت رئاسة البروفسور Hoxie من جامعة شيكاغو ورئيس نقابة العمال المركبين في الإتحاد الأمريكي للعمال إلى: « أن التنظيم العلمي للعمال يدمر المهارات والقدرات ميكانيكية ويقسم العمل لمجموعة مهام صغيرة ويحصر العمال في تنفيذ مستمر ومتكرر لواحدة من هذه المهام، ويحاول إلغاء أو الحد من العمال المؤهلين، كما يمنع العامل من إمكانية تعلم حرفة معينة وتجربهم على الدخول في منافسة مع الأقل كفاءة، كما تغير مجال المنافسة، وتضعف مكانة العامل عند المساومة على العمل وذلك بتخصص العمل وتدمير القدرات المهنية » (Georges Le franc, 1975, p332).

III - أزمة فكر: سقوط النظرية الكينزية

كانت النظرية الكينزية في الحقيقة ثمرة ناضجة لتجربة الكساد الأعظم (1929 - 1933)، ونظرا لإهتمامها بالتحليل الكلي وبالمخاطر التي تحدد بالرأسمالية نتيجة للتناقض بين الإنتاج والإستهلاك وإقتراحها لبعض السياسات النقدية والمالية لعلاج مشكلات تصريف الفائض الإنتاجي والبطالة والطاقة العاطلة، فإنها سرعان ما وجدت صدى طيبا لها بين أوساط واسعة من الإقتصاديين الأكاديميين، كما وجدت طريقها بسرعة في السياسات الاقتصادية لدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، حيث أعتبر كينز نبي الرأسمالية الجديد وفارسها الهمام ومنقذها من الدمار كما اعتبر البعض أنه يمكن التخلص النهائي من جميع عيوب الرأسمالية بالإعتماد على الروشة الكينزية (د رمزي زكي، 1997، ص344).

إستمر هذا التفاؤل الكبير حتى نهاية الستينات وبداية السبعينات أين وضعت النظرية الكينزية في ورطة فكرية مروعة تمثلت في تواجد التضخم والبطالة وبتوافق زمني في معظم الإقتصادات المتطورة تحت ما يسمى التضخم الركودي (Stagflation).

إن ظاهرة التضخم الركودي هي ظاهرة جديدة لم تعدها الرأسمالية من قبل، حيث كان دائما هناك علاقة عكسية بين التغير في معدل البطالة والتغير في معدل التضخم، وبانهيار هذه العلاقة إنهارت مصداقية منحني فيليبس وبدأ الشك يحوم حول صحة العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم، ومن هنا فقد اختلف الأمر لدى صناع البرامج الإقتصادية من إختيار توليفة مناسبة من معدل البطالة ومعدل التضخم تتماشى مع السياسات الحكومية إلى الإختيار بين هدفين محوريين، هدف القضاء على البطالة والوصول إلى التوظيف الكامل وهدف القضاء على التضخم والوصول إلى الإستقرار النقدي، وذلك لأنه أصبح من الصعب تصور أي توليفة تحقق الهدفين معا.

المحور الثاني: مؤشرات وركائز إقتصاد المعرفة

I- الإطار النظري للإقتصاد الجديد: من الكينزية إلى النيولبرالية

بعد الفشل الذريع الذي منيت به النظرية الكينزية خاصة في مواجهة نتائج الأزمة البترولية الأولى والثانية في الفترة بين عامي 1973 - 1979، وفي معالجة التضخم الركودي الذي عانت منه معظم الدول الرأسمالية المتطورة والذي أفضى للركود العام سنة 1980، إتخذ المحافظون الذين فازوا بالإنتخابات في عام 1979 في بريطانيا وفي عام 1980 في الولايات المتحدة الأمريكية عقيدة مختلفة تماما كمبدأ لسياستهم وهي ما يسمى الليبرالية الجديدة التي نادى بها مستشار الرئيس الأمريكي ريغن الإقتصادي ميلتون فريدمان، و مستشار السيدة تاتشر الإقتصادي فريدريك فون هايك (مارتين وشومان، 1997، ص 201).

وقد جاء دعاة الليبرالية الجديدة ليؤكدوا أن علاج أزمة التضخم الركودي لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي - كما إعتقد الكينزيون- بل بالتأثير على العرض الكلي، على إعتبار أن العرض هو المحرك الأساسي للإقتصاد فزيادته تعني زيادة معدلات الإستثمار ومن ثمة زيادة فرص العمل، وليس هناك ما يدعو للإعتقاد أن زيادة الإنتاج يمكن أن تعمق حالة الركود طالما أن كل إنتاج جديد يكون مصحوبا بالضرورة بزيادة في الدخل التي تتحول إلى مصادر إضافية للطلب الذي يحفز الإقتصاد ككل. ومن الواضح أن هذه الصيغة لا تعدو أن تكون صياغة عصرية لقانون ساي للأسواق الذي يقضي بأن العرض يخلق الطلب المساوي له (حسن كاظم الزبيدي، 2002، ص 194).

والليبرالية الجديدة كتيار فكري إقتصادي سياسي بدأت آراءه تتبلور عندما نشر المفكر والإقتصادي النمساوي فريدريك فون هايك كتابه "طريق العبودية" سنة 1944 والذي تضمن هجوما عنيفا ضد كل تقييد من قبل الدولة ودعما واضحا لحرية السوق. ولكن كان من الصعب بل ومن المستحيل تبني هذه الأفكار في تلك الفترة أي فترة الخروج من الحرب العالمية الثانية، فقد كان إنسحاب الدولة آنذاك سيضر بالرأسمالية أكثر مما سيفيدها كما أنه لم يكن ممكنا ترك السوق لوحدها تعالج آثار ومخلفات الحرب من دمار وخراب في البنى التحتية لمعظم الدول الرأسمالية خاصة الأوروبية.

تم إرساء مبادئ الليبرالية الجديدة فيما يدعى "وفاق واشنطن" سنة 1989 وهو التعبير الذي ورد لأول مرة على لسان "جون وليامسون" الخبير بمعهد الإقتصاد الدولي (براهمية آمال، 2004، ص 65). يتضمن هذا الوفاق مجموعة من السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي تم التوصل إليها فيما بين أطراف ثلاث مركزها في واشنطن وهي حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتمحور في النقاط الرئيسية التالية (سلامية ظريفة، 2004، ص 15):

- 1- سياسات مالية: تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق خفض الإنفاق العام ورفع الإيرادات، وينصب خفض الإنفاق العام بوجه أساسي على إلغاء دعم أسعار السلع الضرورية وتجميد الأجور والرواتب وتخفيض مخصصات الصحة والتعليم، أما رفع الإيرادات فغالبا ما تتم عن طريق زيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة.
 - 2- سياسات نقدية إنكماشية: تهدف إلى الحد من الائتمان برفع أسعار الفائدة وتخفيض عرض النقود، وتخفيض عرض النقود بتخفيض نسبة التضخم.
 - 3- سياسات تحرير المعاملات الخارجية بإلغاء جميع القيود على الإستيراد مع تخفيض مستوى حماية المنتجات المحلية ودعم حرية الأسواق.
 - 4- سياسات الخصخصة: والتي تتمثل في بيع مؤسسات القطاع العام وبالتالي إنهاء دور الدولة في النشاط الإنتاجي.
 - 5- سياسات تشجيع رأس المال المحلي والأجنبي من خلال تقديم مجموعة واسعة من الإعفاءات الضريبية ومن التسهيلات الخاصة بحركة رأس المال العالمي، وهذا يحدث عن طريق:
 - حكومة الحد الأدنى، وأقل تدخل ممكن من جانب الدولة في الشأن الاقتصادي.
 - إعطاء الدور الأساسي في تسيير الإقتصاد الوطني لقوة السوق وآلياته.
 - إعادة بناء الرأسمالية المحلية وإعتبارها ركيزة العمل الإقتصادي.
 - إدماج الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الرأسمالي العالمي.
- وهكذا صار الثلاثي عدم تدخل الدولة إلى جانب تحرير التجارة وحركة تنقل رؤوس الأموال، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، الإستراتيجية الأهم في السياسة الإقتصادية الأمريكية والأوروبية، والتي أعلى من شأنها المشروع اللبرالي الجديد لتصبح أيدلوجية تتعهد بفرضها الحكومات بضمان إقتصاد السوق، أو توكل المهمة للمؤسسات أو المنظمات الدولية والتي تسييرها بشكل أو بآخر مثل البنك الدولي (BM) وصندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التجارة العالمية (OMC).
- II- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: قاعدة النظام الدولي الجديد
- إرتكزت الثورة المعلوماتية التي ظهرت في منتصف التسعينات من القرن الماضي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمثل هذه الثورة الأساس المادي للنظام الإقتصادي العالمي الجديد وتلعب دورا محوريا في تشكيله، حيث ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج لعل أهمها (دعادل أحمد حشيش، 2000، ص61):
1. ثورة في الإنتاج تمثلت في إحتلال المعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، وقد إنعكس ذلك في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة وذلك بتوزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من هذه السلعة على مناطق مختلفة من العالم وفقا لإعتبارات الكفاءة الإقتصادية.
 2. ثورة في التسويق حيث نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن إستيعاب المشروعات العملاقة ونتيجة للثورة في عالم الاتصالات والمواصلات، فقد أصبح الصراع على الأسواق العالمية أمرا حتميا لضمان الإستمرار.
 3. النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية، وتحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى.
 4. تزايد الإقتراف نحو المزيد من الإعتماد الإقتصادي المتبادل وشاركت في ذلك أيضا الثورة التكنولوجية والنمو المتزايد للتجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال عبر الدول.

يمكن القول أن هذه المرحلة الجديدة من التطور التكنولوجي قد إمتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات

(د عي محمد مسعد، 1999، ص24):

✓ ثورة المعلومات والإنفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات ولغات عديدة تسهل السيطرة عليها بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

✓ ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بالتلفزيون والنصوص المتلفزة وإنتهت بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.

✓ ثورة الحواسيب الإلكترونية التي توغلت في كل نواحي الحياة واندجت بكل وسائل الاتصال.

III - مفهوم إقتصاد المعرفة، مرتكزاته وخصائصه:

في ظل الثورة المعلوماتية، بدأ الحديث عن إقتصاد جديد هو إقتصاد المعلومات ولعل ما دفع للإعلان عن مولد هذا الإقتصاد هو النمو الإقتصادي القوي الذي حظيت به الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من التسعينات والذي رافقه تضخم منخفض وتزايد ملحوظ في إنتاجية العمل والذي يعزى إلى التقدم في مجال المعلومات والاتصالات حسب الكثير من المراقبين.

وفي هذا الصدد قام الإقتصادي بورات Porat والذي يعود له الفضل في ظهور مصطلح إقتصاد المعلومات، بتحديد الوزن النسبي للإقتصاد المعلوماتي الأمريكي من خلال الدخل القومي الإجمالي والقوى العاملة ونصيبها في السلع والخدمات، وتوصل إلى أنه يمكن وصف الإقتصاد الأمريكي بإقتصاد المعلومات (د عي محمد مسعد، 1999، ص15).

والإقتصاد المبني على المعرفة يمثل مرحلة النضج والتطور لإقتصاد المعلومات ففي الوقت الذي يركز فيه إقتصاد المعلومات على معالجة البيانات والتقنيات وسرعة الإتصال فإن الإقتصاد المبني على المعرفة يركز على قيمة القدرات الفكرية لدى الأفراد وينظر للإنسان بوصفه منتجا للمعرفة.

وعملها كان تطور إقتصاديات الدول المتقدمة نحو إقتصاد الخدمات في السبعينات ونحو المزيد من الخدمات عالية التخصص وكثيفة المعرفة فيما بعد من جهة، وتطور أنظمة الإتصال والتكنولوجيات الرقمية التي وفرت وسهلت عملية الحصول على المعلومات والمعارف ومن ثمة توزيعها على نطاق واسع من جهة ثانية سببا أساسيا لتحول الإقتصاد من إقتصاد تقليدي مصنع يركز على الأرض والعمل ورأس المال كأهم عوامل الإنتاج خلقا للثروة، إلى إقتصاد قائم على إنتاج المعرفة وإستخدام ثمارها وإنجازاتها كعامل إنتاجي جديد أكثر أهمية وأولوية خاصة على عوامل الإنتاج الأخرى، وكأصل أكثر قيمة من باقي الأصول المادية، أي أن قاعدة الثروة والقوة أصبحت متمثلة في المعلومات والمعرفة والقدرة على تكوينها وتقاسمها وإستخدامها بكفاءة عالية.

ويتميز إقتصاد المعرفة بعدة خصائص من أهمها:

- الإعترااف بالمعرفة كعنصر إنتاجي رابع إضافة للعناصر التقليدية السابقة وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، بل وإحتلالها مرتبة الصدارة في النمو الإقتصادي.
- تغير سلم القطاعات في الإقتصاد الوطني، فبعد أن ظلت الزراعة ولآلاف السنين هي في المرتبة الأولى إستطاعت الثورة الصناعية أن تنتزع منها هذه المكانة لتعطيها للقطاع الصناعي، ونفس الأمر حدث مع الثورة المعلوماتية والتي سمحت للقطاع الخدمي و المعلوماتي أن يتصدر ويقود الإقتصاد الوطني في ظل إقتصاد المعرفة.

- يتميز إقتصاد المعرفة بأنه إقتصاد وفرة، فهو يركز على عامل المعرفة التي تزداد بالإستخدام والممارسة وتنتشر بالمشاركة عكس الإقتصاد المصنع الذي يعتبر إقتصاد ندرة لإرتكازه على الموارد الطبيعية التي تنقص جراء إستعمالها وتستهلك بحيث لا يمكن إسترجاعها.
- إن إقتصاد المعرفة لم يستبدل بالضرورة الأنشطة الإقتصادية عامة، فالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي لم يتبدلا جوهريا، إلا أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات غيرت طريقة الإنتاج والعمل لتصبح الزراعة الحديثة أقرب منها إلى زراعة خدماتية من زراعة تقليدية، وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الصناعي ولو بنسبة أكبر.
- إن إقتصاد المعرفة لم يبلغ ركائز الإقتصاد التقليدي (الصناعي) بل إنطلق منها وأعاد بناءها على أساس قاعدة المعلومات والمعرفة.
- من الصعوبة في إقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود على أساس قومي بحث، فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة، فقد أصبح الإقتصاد العالمي يهيمن على الإقتصاد الوطني.
- يتمتع إقتصاد المعرفة بالقدرة على مسايرة المتغيرات التكنولوجية كما يمتلك القدرة على التجدد والتطور المستمر، ويشجع الابتكار والتجديد والمبادرة، وهو ما يدفع لزيادة حجم وجودة الإنتاج و ظهور منتجات جديدة مبتكرة.
- تزايد الطلب على العاملين ذوي المهارات الفنية العالية خاصة في صناعة التكنولوجيا العالية والإلكترونيات الفائقة وصناعة تكنولوجيا المعلومات.
- تزايد أهمية رأس المال المعرفي أو الفكري والذي ظهر منذ العشرية الأخيرة للقرن العشرين وبدأ يفرض نفسه كنموذج جديد للتطور الإقتصادي، ويقصد به مرحلة جديدة للرأسمالية يكون فيها التراكم (ديناميكية التحول الاقتصادي والإجتماعي في المجتمع) مبنيا على الإستغلال المنظم للمعرفة ولتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- وللإقتصاد المعرفي عدة عناصر تدعمه وتثبت وجوده كإقتصاد قوي يمكن إجمالها فيما يلي (د هاشم الشمري و ناديا

الليبي، 2008، ص 27):

- ✓ **بنية مجتمعية داعمة:** وتتمثل في الكوادر المدربة ذات المستوى العالي من التأهيل.
- ✓ **الربط الواسع ذو الخزمة العريضة:** والمقصود به أن يكون مجال إستخدام الأنترنت يشمل شرائح واسعة من السكان وذلك لتسهيل الحصول على الكم الهائل من المعلومات مع اختصار الوقت والجهد.
- ✓ **مجتمع متعلم وعمال معرفة:** وهذا ما يستوجب التركيز على التعليم المستمر والتأهيل من أجل ضمان جيل من العاملين من ذوي الخبرات العالية التي تنهض بالإقتصاد في ظل التغيرات التكنولوجية المتلاحقة.
- ✓ **منظومة بحث وتطوير:** ترتقي هذه المنظومة بالإقتصاد من خلال ما تقدمه من معطيات علمية تحتل دور الريادة في رفع المستوى الإقتصادي والمعرفي في آن واحد.

IV-الطويوتيزم والمؤسسات الافتراضية:

1-الطويوتيزم نظام الإنتاج بعد الفوردي:

بعد فشل النموذج الفوردي في مسايرة التغيرات والتطورات السريعة التي يعيشها العالم اليوم، وبعدما أصبحت وسائل الإتصالات والمعلومات تفرض واقعا جديدا سواء في علاقة الأفراد فيما بينهم أو في علاقة الأفراد بالمؤسسة أو فيما بين المؤسسات نفسها، إنتهجت معظم المؤسسات الإقتصادية نموذج إنتاج جديد وغيرت من شكلها وتنظيمها بالكامل لتتحول من مؤسسات مادية إلى مؤسسات شبكية وإفتراضية.

إن التنظيم التسلسلي والمميزات الجامدة للفورديزم وعدم تأقلمه مع التآلية (Automatisation) التي بدأت تعرف طريقها داخل المصانع والمؤسسات في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، بالإضافة إلى نهاية عصر إنتاج الحجم، إستلزم ظهور نموذج إنتاج جديد يخلف عن نموذج الإنتاج الفوردي ويقلص مشاكله ويقوي المصنع والعامل في آن واحد ويضمن إشباع كامل للزبون (Thomas Coutrot, 1999, p54).

ومن هنا بدأ النموذج بعد الفوردي يفرض نفسه تحت إسم الطويوتيزم (Toyotisme) نسبة لمصانع السيارات طويوتا اليابانية التي طبقت هذا النموذج لأول مرة خلال الخمسينات و الستينات. وعلى خلاف المرحلة الفوردية التي إتصفت بالتقسيم القائم على أساس الإنتاج الواسع لمنتجات مفردة وبالصفة الإستهلاكية الكبيرة التي دفعت للإتجاه نحو التنظيمات العملاقة المتكاملة رأسياً، فقد إتصفت المرحلة بعد الفوردية بإعتماد الهيكل التنظيمي على الإنتاج المتعدد والمتنوع فإزداد الإتجاه نحو اللامركزية والمرونة الواسعة وأصبحت إستراتيجيات الإدارة معتمدة بشكل كبير على العنصر البشري كأهم الأصول في المؤسسة وأخذ ينظر للتغيير على أنه نتيجة طبيعية لمواجهة الأزمات الإقتصادية والكساد (د صلاح الدين الكبيسي، 2005، ص125).

ويرتكز الطويوتيزم على قاعدتين ذهبيتين (Jean-Paul Rodrigue, 2000, p125):

1- تأقلم الإنتاج السريع مع تغيرات الطلب، بمعنى أن الطلب هو المحرك الأساسي لعملية الإنتاج تحت قاعدة الإنتاج إستجابة للطلب على خلاف الفورديزم الإنتاج أولاً ثم الإستهلاك، ومن هنا كان مبدأ تنوع الإنتاج حسب متطلبات المستهلكين وبهذا تم الانتقال من إقتصاد السلم (كلما أنتجنا أكثر كلما إنخفضت الأسعار) إلى إقتصاد التنوع (تنوع الإنتاج يؤدي إلى إرتفاع الإنتاجية والتي بدورها تؤدي إلى تخفيض الأسعار).

2- مبدأ الإنتاج في الوقت المحدد (juste à temps) وهو عبارة عن وسيلة لملافاة طلبات المستهلكين في أقل الآجال وأدنى حد ممكن من التكاليف وقد إبتدعها Ohno Taïchi (T.C.E.Cheng and S.Podolsky, 1993, p2).

ويتحقق هذا المبدأ ذلك من خلال ما يسمى الأصفار الخمسة (les cinq zéros):

♦ **صفر مخزون** Zéro stock: فالمنتجات التامة لا يجب أن تنتظر الزبون فوق الدرج، والمواد الأولية أو قطع الغيار هي الأخرى لا يجب أن تتكدس في الشركة، لأن هذا المخزون من المنتجات التامة والمواد الأولية داخل الشركة يكلفها غالبا بدءا من مساحة كافية للتخزين إلى مصاريف المراقبة والتسيير، ومنه لابد أن يكون عدد الطلبات محدد قبل بداية الإنتاج، وتجهيز قطع الغيار يتم في الوقت الذي ستستعمل فيه، لأنه بالإضافة لمصاريف تخزينها، فإن دفع ثمنها بوقت سابق لإستعمالها سيعرقل سيولة الشركة.

♦ **صفر آجال** Zéro délai: أي تقليص المدة بين أخذ الطلبية وبين تنفيذها لأقصى حد ممكن وذلك يتحقق من خلال المرونة الواسعة للعمال والآلات في آن واحد، بالإضافة إلى نوع من الإستقلالية الذاتية بحيث يمكن للعمال توقيف الآلات وسلسلة التركيب في حالة ظهور عطب أو خلل معين ومحاولة إصلاحه دون الرجوع للإدارة (الحصول على مرونة مهنية).

♦ **صفر عيوب** Zéro défaut: أي يجب أن تكون المنتجات التي تقدمها الشركة لعملائها بدون عيوب، فالنوعية لابد أن تكون الشغل الشاغل للشركة وعمالها، حتى لو كان البحث عنها مكلفا فإنها في النهاية تسمح بتحقيق ميزة تنافسية للشركة تمكنها من تحقيق فائض إضافي، على عكس سوء الصنع الذي يكلفها أكثر خاصة نفور الزبائن من منتجاتها وفقدانها سمعتها محليا وعالميا.

♦ **صفر عطب Zéro panne:** أي تقليل عطب الآلات لتصبح صيانة الآلات وإمكانية تشغيلها تحت أي ظروف هدف أساسي للشركة، وذلك لضمان عدم توقف سلسلة التركيب أثناء صنع أي منتج، ومن هنا ظهر ما يعرف "بالحلقات النوعية" على يد Ichikawa في الستينات في اليابان ثم إنتقلت في السبعينات للولايات المتحدة الأمريكية وفي الثمانينات إلى فرنسا، وهي عبارة عن مجموعة من العمال المتطوعين لحل مشاكل الآلات المعطلة خلال عملية التحويل تحت رقابة المدير، ولقد أنتجت هذه الحلقات النوعية نتائج جد مرضية منها تقليل عطب الآلات وزيادة تداخل العمال في نشاطات الشركة والإستفادة من مهاراتهم بشكل جيد.

♦ **صفر أوراق Zéro papier:** إن محاولة تقليص التكاليف لا تستثني حتى أوراق المكاتب، فما دام الإقتصاد ممكن فلا بد من تنفيذه خاصة مع ظهور التقنيات الجديدة كالحاسوب والأقراص المرنة والصلبة.

2-المؤسسات الافتراضية:

مع تطور تكنولوجيا المعلومات وتساعد العصر الشبكي، بدأ عالم آخر يتنامى ويتصاعد ولا يزال يتوسع بإستمرار هو العالم الافتراضي (virtual world) المصنوع من المعلومات، وفي هذه البيئة العالمية حيث الثابت الوحيد هو التغير وحيث التكنولوجيا - بأرقى أشكالها والمتمثل في الأنترنت - يمكنها تغيير كل شيء، وجدت المؤسسات وشركات الأعمال نفسها مجبرة على مواكبة الرقمية والمعلوماتية من خلال تحويلها إلى شركات افتراضية.

إن هذا التحول يعني الانتقال من شركات مادية متكاملة من الناحية التنظيمية تقوم بإنتاج كل شيء بداخلها إلى شركات تكاد تكون هلامية قائمة على السوق. وبصفة عامة فإن هذا التحول يعني أن كيان الشركة المادي واضح الحدود والمكان، وواضح الموارد والقدرات وواضح الأسواق جغرافيا، وبأصول مادية وبشرية داخل الشركة، قد أصبح بلا حدود فاصلة مكانيا في ظل فضاء مفتوح على الموارد والقدرات، وفي ظل فرص عظيمة توفرها التحالفات والشركات الأخرى في إطار تكاملها الافتراضي معا.

فإذا كانت الشركات المادية تتسم بالإعتماد على الأصول المادية والبنية التحتية (المكان، الأبنية، الآلات...) التي تتطلب إستثمارات ضخمة ورؤية متكاملة تقوم على إنتاج كل شيء داخل الشركة وتنظيم هرمي يقوم على المهام المحددة بدقة في إطار نظام تشغيلي محدد بقدرات جوهرية داخلية - تمثل مصدر قوة الشركة وأسرار تفوقها التي يجب حمايتها - متكاملة مع هرمية المعلومات الواسعة، فإن الشركات الشبكية هي التي تعمل في فضاء الأعمال المصنوع من المعلومات، وبرؤية رقمية تقوم على الإنتاج بالإعتماد على مجموعة من الموردين، أي أنها تقدم كل خدماتها إعتمادا على قدرات الآخرين، وتنظيم أفقي وشبكي يقوم على أساس السوق وطلباته.

وحسب الدكتور نجم عبود فإن الشركة الافتراضية هي وحدة بلا حدود من حيث المكان والتنظيم والقدرات، تعمل على أساس شبكي لتقاسم المعلومات بما يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية، موضحا ذلك بما يلي (د نجم عبود نجم، 2004، ص358):

- 1- إن الشركة الافتراضية بلا حدود مكانية يعني أن الأهم من حجمها هو نشاطها الافتراضي.
- 2- أنها بلا حدود تنظيمية أي إضافة لتحررها من الهرمية وعلاقات الأمر والرقابة فإن هذا يعني مرونة واسعة وقابلية للتغيير وإعادة التشكيل.
- 3- أنها وحدة بلا حدود في القدرات: فالقدرات الجوهرية للشركة الافتراضية لا تحددها بمواردها وقدراتها الذاتية فحسب، وإنما تمتد أيضا إلى القدرات الجوهرية للموردين الذين تتعامل معهم، وكذلك الخبرات المتنوعة لزبائنهم الذين يتعاملون معها شبكيا.

4- أنها شبكة لتقاسم المعلومات: ويتم ذلك على صعيدين داخليا بين عمالها، وخارجيا مع مورديها وزبائنها، ومن أهم مميزات الشركة الافتراضية سرعة الاستجابة للتغيرات التي تكشف عنها هذه المعلومات.

5- أنها ذات ميزة تنافسية: إن المرونة في المكان والتنظيم والقدرات وتقاسم المعلومات داخليا وخارجيا على أساس شبكي وسرعة الإستجابة للتغيرات مقارنة بمنافسيها تكسب الشركة ميزة تنافسية، ولأنها تعمل في مجال المعلومات ولأن القدرات الجوهرية ليست كأسرار للحماية وإنما خدمات للبيع، فإن الميزة التنافسية فيها تكون قصيرة الأمد ومتطيرة (volatile).

أما المؤسسة الشبكية فتختلف عن الشركة الافتراضية في كونها تجمع بين النشاط المادي والنشاط الافتراضي وتحقق التكامل بينهما من خلال توافقية (الأحجار - النقرات)، حيث تحتفظ الشركة بأفضل ما لديها من قدرات داخلية مع الإستعانة بأفضل ما لدى الموردين الآخرين في مجالات يكونون فيها هم الأفضل في السوق، أي ربط النشاط المادي للشركة بخدمة رقمية شبكية تقدم على الأنترنت، أي أنها تعتمد على التكامل الافتراضي وذلك بالتركيز على صنع ما تستطيع أن تتميز فيه وما يضيف قيمة للشركة والزبون معا، وتوكل باقي نشاطاتها لشركائها المتنوعين، وبعبارة أخرى فإن المؤسسة الشبكية تعتمد على مفهوم التكامل لضبط حركة أجزائها المختلفة التي تنفرد كل منها بمهام معينة مستفيدة من علاقاتها القوية مع شركائها وخبرائها المنتشرين في كل مكان بحيث تصبح التحالفات وتكوين العلاقات آلية مهمة تتمكن من خلالها المؤسسة الشبكية من تخفيض المخاطر التي تتعرض لها بفعل التغيرات المحيطة بها ومن تخفيض تكاليفها والحصول على منتجات وموارد جد متنوعة وبأفضل نوعية، وهو ما يسمح لها بأن تكون أكثر تنافسية لتغزو أسواق جديدة ولترفع من قيمتها السوقية. كما أن المؤسسة الشبكية من خلال إنتاج أنواع وتشكيلات متعددة من المنتجات بإستخدام نفس المجموعة من الآلات (على عكس الطريقة المثلى الوحيدة التي دعا لها تايلور)، ومن خلال إعتداد قرار التوريد الخارجي تكملة للإنتاج الداخلي، إستطاعت أن تفرض وجودها وتحقق قيمة إضافية.

ومن كل ما تقدم يمكننا عرض أهم مميزات المؤسسة الشبكية فيما يلي:

1- الشراكات المتعددة: بما أن الشركة لا تستطيع أن تنافس في كل المجالات، فإنها بحاجة إلى البحث عن المورد الأفضل (المختص والذي ينتج بالتكلفة الأقل) لإنتاج جزء من المنتج أو تقديم خدمة معينة، ثم تقوم بالتعاقد معه على هذا الجزء، وبالتالي تتفوق على بقية منافسيها بقدرات الموردين الذين تتعامل معهم.

2- المرونة: الإستجابة الأسرع لتغيرات السوق وحاجات الزبائن وإستغلال الفرص المتاحة مجال عملها على خلاف الشركات التقليدية التي تكون جميع خبراتها وقدراتها متجذرة ومستثمرة في مجال عملها.

3- بإعتداد الشركة على موردين وشركاء وموزعين منتشرين في الوظائف والمهام على أنحاء جغرافية واسعة فهي معرضة لمشكلة حقيقية في التنسيق.

5- تتسم الشركة الشبكية بالتعقيد الكبير جراء التشبيك والصلات المفرطة (hyperlinks) بأعداد كبيرة من الموردين والزبائن في ظل شبكات الإتصال الواسعة.

6- إن تعامل الشركة الشبكية مع عدد هائل من العمال عبر مختلف مناطق العالم جعلها تفقد هويتها وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق الوحدة والتجانس من حيث الغرض والرؤية والأساليب.

٧- الاختلافات الجوهرية بين الإقتصاد الصناعي واقتصاد المعرفة:

- إن الانتقال من الإقتصاد الصناعي القائم على الماديات إلى إقتصاد المعرفة القائم على النقيض اللامادي أدى إلى نقلات نوعية حادة تبلغ درجة التضاد التام في كثير من الأحيان، ومن هذه التناقضات ما يلي (د رجي مصطفى عليان، 2012، ص 126):
- ✓ بينما تنضب الموارد المادية مع استهلاكها، تنمو النوارد المعرفية كلما زاد إستهلاكها.
 - ✓ ينمو سوق الإقتصاد التقليدي بدفع العرض (supply-driven)، في حين ينمو سوق إقتصاد المعرفة بدفع الطلب (demande-driven).
 - ✓ تزيد قيمة المنتج المادي مع الندرة وقلة العرض، في حين تزداد قيمة المنتج المعرفي مع وفرته وشيوع إستخدامه.
- ويمكن تقديم مجموعة الاختلافات بين الإقتصاد الصناعي واقتصاد المعرفة بشيء من التركيز في الجدول التالي:

الجدول 3: الاختلافات الجوهرية بين الإقتصاد الصناعي (التقليدي) واقتصاد المعرفة

معايير المقارنة	الإقتصاد الصناعي (التقليدي)	إقتصاد المعرفة
هيكلية القيمة	- ثنائية القيمة الإستعمال والإستبدال. - أصول مادية: نهائية، ثابتة تحفظ بقيمتها إن لم تستخدم. - يسهل تحديد قيمة الأصول. - أصول ملموسة.	- رباعية القيمة: الإستعمال والإستبدال، مضافا إليها القيمة الرقمية (معلومات) وقيمة المعرفة. - أصول معرفية: لانهائية، متغيرة تفقد قيمتها إن لم تستخدم. - من الصعب تحديد قيمة الأصول. - أصول غير ملموسة.
هيكلية الكلفة والعوائد	- قانون تناقص العوائد. - تزايد التكلفة الثابتة. - تزايد التكلفة المتغيرة. - العائد على الإستثمار.	- قانون تزايد العوائد. - تزايد التكلفة الثابتة. - تزايد التكلفة المتغيرة. - العائد على المعرفة.
هيكلية الملكية	- ملكية مادية: يسهل تحديدها، توثيقها وحمايتها. - ملكية رأس المال المادي. - سطوة أصحاب رؤوس الأموال (الرأسماليون الصناعيون). - رأسمالية صناعية.	- ملكية فكرية: يصعب تحديدها، حمايتها وتوثيقها. - ملكية رأس المال الفكري، الذهني. - سطوة الرأسماليين المعرفيين. - رأسمالية رقمية.
هيكلية العرض والطلب	- التركيز على جانب العرض. - الندرة وقلة العرض. - تكنولوجيا تعرض ما تقدر عليه. - منتجات وخدمات مادية. - إقتصاديات الحجم.	- التركيز على تنمية الطلب. - الوفرة وكثرة العرض. - تكنولوجيا قادرة على تلبية أي طلب. - منتجات رقمية مجردة وخدمات متنوعة (مادية ومعلوماتية ومعرفية). - إقتصاديات النطاق.

معايير المقارنة	الاقتصاد الصناعي (التقليدي)	اقتصاد المعرفة
هيكل الإدارة والتنظيم	- إدارة هرمية، ساكنة. - إدارة فعلية، مركزية. - جودة السلعة لزيادة القدرة التنافسية. - إدارة وتنظيم الإنتاج. - العمل الفردي قليل المرونة. - رأس المال المادي عامل الإنتاج الرئيسي.	- إدارة مسطحة، ديناميكية. - تنظيمات إفتراضية، لامركزية. - الإبداع والابتكار والتعاون من أجل المنافسة، والتدفق المعرفي لزيادة الإنتاج. - إدارة المعرفة والعمل المعرفي الذهني. - العمل الجماعي الأكثر مرونة. - رأس المال الذهني عامل الإنتاج الرئيسي
هيكل الأداء الاقتصادي	- اقتصاد قائم على طور الإنتاج. - يعتمد على أساس القائم بالفعل. - نضوب الموارد المادية مع زيادة الاستهلاك. - طاقة إنتاجية. - مقومات التوسع: خطوط إنتاج ومنافذ بيع. - المستهلك لصيق بالمنتج، المستخدم يذهب إلى مقدم الخدمة.	- اقتصاد قائم على طور إعادة الإنتاج. - يعتمد على أساس الممكن والمحتمل. - نمو الموارد المعرفية مع زيادة الاستهلاك. - طاقة معرفية. - بنية تحتية، شبكات، معلومات ومعارف، بحوث وتطوير. - الإستهلاك عن بعد، الخدمات تقدم للمستخدم في موقعه.

المصدر: د ثريا عبد الرحيم الخزرجي و د شيرين بدري البارودي، (2012): اقتصاد المعرفة الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص85.

خاتمة:

إن الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة كان طبيعياً بحكم أن كل مرحلة اقتصادية تاريخياً تستنفذ قواها لتسمح بولادة مرحلة أخرى أكثر نضجاً وتطوراً، وواقعياً ليحدث ذلك لابد وأن تتوفر مجموعة من الأسباب أو مجموعة من الأزمات التي لم يستطع إيجاد لها حلول ناجعة لها لا على المستوى النظري ولا على المستوى العملي. وهذا الانتقال الحتمي بفعل أزمة الطاقة كبداية ومروراً بأزمة إنتاج وأزمة فكر، كان تمهيداً لولادة اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة ينطلق من الاقتصاد القديم ويرتكز على المعلومات والمعرفة كمصدر للثروة معتمداً في هذا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مع ظهور هذا الاقتصاد الجديد تغير العديد من المفاهيم والعديد من المعطيات سواء على المستوى الجزئي أي نظام الإنتاج داخل المؤسسة ونوعية المؤسسات في حد ذاتها، أو على المستوى الكلي فيما يخص تكوين الثروة وتوزيع المعارف والتكنولوجيات الحديثة.

المراجع:

باللغة العربية:

- 1- د رمزي زكي، (1997): الاقتصاد السياسي للبatalة، عالم المعرفة، الكويت.
- 2- هانس بيترمارتين وهارالد شومان، فخر العولة، عالم المعرفة، الكويت، 1997.
- 3- حسن لطيف كاظم الزبيدي، (2002): العولة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.
- 4- براهمية أمال، (2004): رسالة ماجستير: التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة وانعكاساتها على المؤسسة الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالة، الجزائر.
- 5- سلامية ظريفة، (2004): رسالة ماجستير: تحديات العولة والمعلوماتية على الدول النامية، جامعة 8 ماي 1945 قالة، الجزائر.
- 6- د محي محمد مسعد، (1999): ظاهرة العولة: الأوهام والحقائق، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.
- 7- د عادل أحمد حشيش، (2000): العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
- 8- د ربحي مصطفى عليان، (2012): اقتصاد المعرفة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 9- هاشم الشمري و ناديا الليثي، (2008)، الاقتصاد المعرفي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 10- د ثريا عبد الرحيم الخزرجي و د شيرين بدري البارودي، (2012): اقتصاد المعرفة الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 11- د.صلاح الدين الكبيسي، (2005): إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005.
- 12- د.نجم عبود نجم، (2004): الإدارة الإلكترونية: الإستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

باللغة الأجنبية:

- 13- Eliane Mossé, (1997) : Les politiques économiques depuis 1974, Editions Seuil, Paris, France.
- 14- Jean-Paul Rodrigue, (2000) : L'espace économique mondial: Les économies avancées et la mondialisation, Presses de L'université du Québec.
- 15- Georges Le franc, (1975) : Histoire de travail et travailleurs, Flammarion, France.
- 16- Thomas Coutrot, (1999) : Critique de l'organisation du travail, Editions la découverte, France.
- 17- Jean-Paul Rodrigue, (2000) : L'espace économique mondial: Les économies avancées et la mondialisation, Presses de L'université du Québec .
- 18- .C.E Cheng and S.Podolsky, (1993): Just-In-Time Manufacturing, Chapman Hall editions, London, Uk.

دور اقتصاد المعرفة في نشر مزايا الاقتصاد الإسلامي

د. بارة سهيلتي د. جابر مهدي

المقدمة:

تشير الدراسات المعاصرة إلى أنّ النشاط الاقتصادي يمثل نظاماً معقداً تتفاعل فيه عوامل ومتغيرات عدة عبر الزمن، وتبعاً لذلك فإنّ مسار النشاط الاقتصادي يتأثر كثيراً بوضع البدايات التي استند إليها، فقد يتشابه اقتصادان في جوانب عديدة في مرحلة من المراحل، لكن اختلافهما في بعض الجوانب، حتى لو كان يسيراً، قد يؤدي إلى اختلافات شاسعة مستقبلاً تطفئ على أوجه الشبه بينهما، وبالنسبة للمجتمع الذي يرغب في التحول إلى نظام اقتصادي جديد فإن هذه الخاصية تحتم ضرورة نشر خصائص هذا الاقتصاد والتعريف بمزاياه لفهم محتوياته وتطبيقاته، ولهذا نظراً لأن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد، تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأنّ النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال فإنّه يلعب دوراً حيث يحتاج تدويل نموذج الاقتصاد الإسلامي إلى أدوات ووسائل وتقنيات اقتصاد المعرفة، على غرار البنوك الإلكترونية الإسلامية التي نجحت نجاحاً باهراً جعلها محط إعجاب المصرفيين الغربيين أنفسهم وهذا ما يبرز العلاقة بين الاقتصاديين، فبقدر ما يكون في البلد من معرفة، وما يعرف عن أهله من توظيف لها، تكون هناك سهولة لنشر المعرفة والتعريف بمزايا اقتصاد ما، خاصة ما يواجه الاقتصاد الإسلامي من صعوبات أمام الاقتصاد التقليدي منها صعوبة تقبل أفكار وتعاملات هذا الاقتصاد الذي يعتبر حديث من ناحية التطبيق في بعض الدول. ومن خلال هذا الطرح المتقدم في هذه التوطئة التي تتضح فيها معالم إشكاليتنا وتبرز جوانبها التي نحاول إدراجها في السؤال المحوري التالي: فيما يكمن دور اقتصاد المعرفة في نشر مزايا وخصائص الاقتصاد الإسلامي؟ وما هي العلاقة الموجودة بين تواجد اقتصاد المعرفة في بلد ما وسهولة الترويج لخدمات الاقتصاد الإسلامي فيه؟ .

نحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال محاور هذه الورقة البحثية والمتمثلة فيما يلي:

المحور الأول: مدخل لاقتصاد المعرفة

المحور الثاني: أساسيات في الاقتصاد الإسلامي

المحور الثالث: مساهمة اقتصاد المعرفة في الترويج لخدمات الاقتصاد الإسلامي

المحور الأول: مدخل لاقتصاد المعرفة

أولاً: تعريف اقتصاد المعرفة

هو الاقتصاد المعتمد على المعرفة، حيث تحقق المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ومفتاح المعرفة هو الإبداع والتكنولوجيا، بمعنى أنّ الاقتصاد يحتاج إلى المعرفة، وكلما زادت كثافة المعرفة في مكونات العملية الإنتاجية زاد النمو الاقتصادي⁽¹⁾ .

ثانياً: خصائص اقتصاد المعرفة:

تتسم الاقتصاديات المبنية على المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة وإنما تعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد.

فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحسين كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع والتحسين نوعية وكمية الإنتاج وتحسين فرص الاختيار بين السلع والخدمات سواء بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين كما إن المعرفة قد تلعب دوراً كبيراً في نمو الإنتاج

والتوظيف في قطاعات تتصف أنها تستخدم تقنيات عالية مثل الحاسبات والالكترونيات والاتصالات وغيرها، وبشكل عام يتميز اقتصاد المعرفة المبني على المعرفة بالآتي⁽²⁾:

✓ لا تمثل المسافات أي كان حجمها عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو اندماجها.

✓ إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد يتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة.

✓ إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات ولكنه أيضا صانع ومبتكر لها.

✓ اقتصاد المعرفة اقتصاد منفتح على العالم بأسره لأنه لا يمكن أن يوجد اقتصاد خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين .

✓ بروز الاهتمام بالمعلومة من حيث أرشفتها وتصنيفها وتخزينها وتوفيرها بطريقة ميسرة وعملية للباحثين.

✓ أصبحت الموارد البشرية المؤهلة هي المطلوبة .

✓ يتمتع بالمرونة الفائقة ويملك القدرة المذهلة على التجدد والتواصل ويرتبط بالذكاء وبالقدرة الابتكارية وأهمية الاختراع .

ثالثا: ما هو الاقتصاد المؤسس على المعرفة⁽³⁾ ؟

جاء مصطلح اقتصاد المعرفة كنتيجة بالوعي لدور المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي، فالمعرفة ك رأس مال بشري ومحتوى في التكنولوجيا طالما كانت في صلب التنمية الاقتصادية، لكن أهميتها تزايدت فقط في السنوات الاخيرة وتجلّى ذلك في زيادة نسبة الصناعات المتطورة (الإعلام الآلي، الإلكترونيك، الفضاء) في الناتج الإجمالي الخام، كما ازدادت سرعة نمو الخدمات ذات الكثافة المعرفية العالية كالـتعليم، الاتصالات والمعلومات، إذ يقدر بأن أكثر من 50 ٪ من الناتج الإجمالي الخام للدول الكبرى لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE يعتمد على المعرفة. مما جعل الاستثمار يتوجه نحو سلع وخدمات التكنولوجيا العالية خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث يعرف الاستثمار المادي في الحواسيب وأجهزة الاعلام الآلي النمو الأسرع في هذا المجال، بالإضافة إلى ضخامة الاستثمارات غيري المادية المتمثلة في البحث والتطوير العلمي D&R ، تكوين اليد العاملة والبرامج والكفاءات التقنية المتخصصة، فقد بلغت نفقات البحث 2.7 ٪ من PIB في منطقة OCDE⁽¹⁾ ومثل التعليم حوالي 27 ٪ من النفقات العمومية .

كما أنّ هذا التغيير له أثاره على سوق العمل: إذ يزيد الطلب على اليد العاملة المؤهلة أكثر من اليد العاملة غير المؤهلة وذلك وفق مستوى التعليم والتكوين مما يجبل طالبي العمل أمام متطلبات جديدة تقتضي تحسني مستواهم العلمي والتأهيلي، كما يضع الدول والحكومات أمام متطلبات تفرض استثمارا أكثر في التعليم والتكوين حولت التكنولوجيا الاقتصادية المتطورة إلى اقتصاديات مؤسسة على المعرفة، أي أنها صارت تركز مباشرة على إنتاج توزيع واستعمال المعرفة والمعلومات. مما جعل التكنولوجيا محركا للنمو الاقتصادي أكثر من أي وقت مضى.

رابعا: فوائد الاقتصاد المعرفي

من خلال الدراسات الميدانية والأكاديمية التي قام بها الباحثون في هذا المجال معتمدين لعلى قدرة أي بلد في الاستفادة من اقتصاد المعرفة من أجل الوصول الى قمة الابداع معتمدين لعلى التعليم من جهة والاستخدام الأمثل والعقلاني للتكنولوجيا الحديثة المواكبة الزمان والمكان⁽⁴⁾

• الاقتصاد المعرفي يدعم مرحلة الطفولة المبكرة نظرا للتأثير القوي والاستعداد للتعلم منذ بداية العمر.

- تحسين نوعية الخدمات الضرورية لمرحلة الطفولة المبكرة .
- تحقيق تغيرات وتحسينات أساسية وضرورية للمستقبل .
- تحقيق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية .
- يعطي المستهلك ثقة أكبر وبخيارات أوسع.
- يحقق التبادل إلكترونياً.
- يغير الوظائف القديمة، ويستحدث وظائف جديدة .
- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في المجالات جميعها .
- يرغم المؤسسات كافة لعلّى التجديد والابداع والاستجابة لاحتياجات المستهلك أو المستفيد من الخدمة .
- له أثر في تحديد النمو، والتنتاج، والتوظيف، والمهارات المطلوبة.

خامساً: مقومات الاقتصاد المعرفي:

- ومن أجل أن يُوجد اقتصادٌ يعتمدُ على المعرفة لابد من وجود مقوماته وتتمثل أهم المقومات في ما يلي⁽⁵⁾:
- **مجتمع المعرفة بكل مستوياته:** إن أهم العناصر التي تؤسس لاقتصاد يعتمدُ على المعرفة هو وجود ترجمة فعلية لمجتمع المعرفة. وفي المجتمع المعرفي يكون كل أفراد المجتمع ذو قدرٍ من المعرفة. وليست المعرفة حُصراً على ذوي الاختصاص ونخب المجتمع. بل المطلوب أن يكون المزارع وعامل الصيد وعامل المصنع لديهم من المعرفة ما تؤهلهم للتعامل مع التقنية ويستخدمونها في مجال عملهم. فالشعار في اقتصاد المعرفة أن المعرفة للجميع.
- **التعليم:** والمدرسة والجامعة كيانٌ رئيسٌ في مجتمع يعتمد المعرفة أساساً لاقتصاده. فالمدرسة والجامعة يجب أن تُخرج أناساً يفكرون ويدعون وأحرار في تفكيرهم. وبالتالي من الضروري أن يحظى هذا الجاني بالأهمية القصوى من حيث الإنفاق والسياسات المستندة على استراتيجيات واضحة.
- **البحث والتطوير:** ولا بد أن تُوجد كياناتٌ تأخذ على عاتقها إنتاج المعرفة التي تحتاجها المجتمعات. فوجود مراكز البحث الأصلية التي تتواصل مع احتياجات مجتمعاتها واحتياجات الصناعة ووجود مراكز التطوير ووجود أنظمة وقوانين للإبداع والابتكار تُشجع المبدعين وتحمي نتاجهم والسعي على ترجمة هذه الإبداعات إلى تقنية تساهم في العملية الإنتاجية ورفي المجتمع معرفياً من الضروريات في هذا العصر. كما أن وجود شبكاتٍ لتواصل مراكز الإبداع والبحث والمعرفة ضرورة أيضاً.
- **والصناعة تحتاج أن تكون شريكا رئيسيا في عملية الإبداع والاختراعات في الجامعة والبحث.** والصناعة والجامعة بحاجة لأن تكون لها علاقة مع محيطها وتشارك في تنميته المعرفية. وهنا تبرز الحاجة إلى وجود مراكز البحوث التطبيقية والحاضنات العلمية.

المحور الثاني: أساسيات في الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد الذي يحرم التعامل بالفائدة والربا لذلك فهو يتطلب وجود انسجام بين المتطلبات الاجتماعية والأحكام الشرعية.

أولاً: تعريف الاقتصاد الإسلامي.

توجد عدة تعريفات وضعت لتوضيح مفهوم الاقتصاد الإسلامي نذكر منها:
يعرف على أنه: "ذلك الاقتصاد الذي يركز على قواعد الحق والعدالة سواء في اكتساب الثروة أو توزيعها أو إنفاقها وذلك ضمن الحدود الشرعية التي قررها القرآن الكريم والسنة النبوية"⁽⁶⁾
كما عُرِفَ على أنه: "مصدر اقتصد وأصله من القصد وله عدة معانٍ مثل التوسط واستقامة الطريق"⁽⁷⁾ ، وقد ورد في القرآن الكريم في لفظ قوله تعالى ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾⁽⁸⁾.

وعُرِفَ أيضاً: "الاقتصاد الإسلامي مجرد مذهب ديني يمثل اتجاهها إسلامياً ملزماً وقاصراً على معتنقي الدين الإسلامي فقط."⁽⁹⁾

وعرفه الدكتور عبد الله العربي بأنه: "مجموعة الأصول العامة التي تستخرجها من القرآن والسنة النبوية والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر."⁽¹⁰⁾
ويتضح لنا أن هناك اتفاق بين هذه التعاريف على كون أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الشريعة الإسلامية ويرتبط بأحكامها ومقاصدها لما يؤدي إلى خدمة المجتمع والأفراد على حد سواء.

ثانياً: أهداف نظام الاقتصاد الإسلامي

يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق الحياة الطيبة لكل الناس، والتي تتحقق من خلال الإطعام من الجوع والأمن من الخوف، وذلك بتوفير مستويات أفضل من الحاجات في الحاضر والمستقبل، وتحقيق العدل وتقارب أهداف النظم الاقتصادية الحديثة والمعاصرة حيث تسعى جميعها في نهاية المطاف إلى تحقيق أفضل مستوى من الوفاء بالحاجات في الحاضر والمستقبل باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتوظيف الكامل للموارد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽¹¹⁾.

وفي محاولة لوضع إطار عام للأهداف الاقتصادية الإسلامية، فقد قاموا بوضع موسوعة الاستثمار في البنوك الإسلامية التي توضح هذه الأهداف على النحو التالي⁽¹²⁾:

- المساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي بالدولة، عن طريق منح الاستثمارات قدر الإمكان في جميع القطاعات الاقتصادية والزراعية، تجارة، تشييد، خدمات).
- تحقيق مستوى عالي من التوازن بين إيجاد فرص للعمالة وبين استقرار الأسعار لضمان دخل حقيقي (التوازن بين عرض العمل والدخل الحقيقي لأفراد المجتمع وليس الدخل النقدي).
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص موارد المجتمع وفي تشغيل هذه الموارد.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وبين المناطق المختلفة وبين الأجيال الحاضرة والقادمة.
- تحسين الظروف البيئية وتوافر الإحساس بالأمن الاقتصادي بحيث تحقق جودة الحياة الروحية والمادية في كافة صورها. (من منطلق أن الإنسان لديه جانب مادي وجانب روحي أي أن له جسد وروح يتطلبان التوازن بينهما).
- العمل بكافة عناصر الإنتاج التي وهبها الله عز وجل للإنسان لعمارة الأرض⁽¹³⁾، عملاً بقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي مَوَدَّاتِهِمْ صُلْحًا قَالِ يَفْقَهُمْ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ نُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾⁽¹⁴⁾.

غير أنّ بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، يقصرون أهداف الاقتصاد الإسلامي إلى (03) عناصر هي ⁽¹⁵⁾:

- كفاية حد أدنى من المعيشة لكل فرد (الضمان الاجتماعي).
- تحقيق القوة والعزة الاقتصادية (التنمية المتوازنة والشاملة).
- تحقيق التعاون في الدخل والثروة بين الناس (التوازن الاجتماعي) غير أن هذه الأهداف أهداف على المستوى الكلي، وما ذكرناه سابقا يصلح أن يكون على المستوى الكلي وكذا الجزئي.

ثالثا: مزايا نظام الاقتصاد الإسلامي.

يتميز الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاديات الوضعية بجملة من الخصائص نذكر منها ⁽¹⁶⁾:

- الاقتصاد الإسلامي جزء من النظام الإسلامي الشامل فهو يرتبط ارتباطا تاما بالدين الإسلامي حيث أنه لا ينبغي أن ندرس الاقتصاد بعيدا عن عقيدة الإسلام والشرعية ويبدو ذلك واضحا في قضية الحلال والحرام التي تشغل بال المسلم عندما يقدم على القيام بالمبادلات المختلفة.
- للنشاط الاقتصادي في الإسلام هدف سام لما كانت النظم الاقتصادية الوضعية الرأسمالية كانت أو اشتراكية تهدف إلى تحقيق النفع المادي البحث لاتباعها مما أدى إلى المنافسة والصراع واحتكار السوق، والسيطرة على مصادر المواد الخام في الدول النامية، فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يسعى إلى تحقيق الخير والرفاهية للفرد والمجتمع كما يسعى إلى إعمار الأرض وتهيتها للعيش الإنساني الكريم والنفع العام للمجتمع كله دون احتكار أو سيطرة، امتثالا لأمر الله تعالى الذي أباح ما في الأرض للناس جميعا لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ ⁽¹⁷⁾.
- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي: بمعنى أن الإنسان يجب أن يتصف بالأخلاق والصفات الحميدة كالأمانة والصدق والوفاء ⁽¹⁸⁾. كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَسْئُولًا﴾ ⁽¹⁹⁾، حيث حددت شروط أخلاقية وجب التعامل بها في الاقتصاد الإسلامي.
- أن يكون العمل أو النشاط نفسه مشروعاً لا محرماً.
- ألا يكون في العمل إضرار بالناس أو بواحد منهم (كشراء أحد التجار مادة غذائية لاحتكارها والتحكم بسعرها).
- أن يكون العمل بعيداً عن الإسراف والتبذير ⁽²⁰⁾.
- الرقابة على النشاط في الاقتصاد الإسلامي ذاتية في المقام الأول: الرقابة في النظم الوضعية رقابة خارجية تمارسها السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة أما الرقابة في ظل الاقتصاد الإسلامي هي رقابة أشد فاعلية، لأنها رقابة الضمير الإسلامي اليقظ النابعة من داخل الإنسان ووجدانه. وهذا الضمير هو خلاصة التربية الدينية الإسلامية، ومعايشة المناخ الإسلامي المنقاد لتعاليم الله وتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم المأخوذة من السنة، فمعرفة المسلم أن الله يراه ويعلم بأدق الأسرار وأنه سيحاسبه على كل شيء، تجعله يحاسب نفسه قبل أن يحاسبه موله ⁽²¹⁾.
- الاقتصاد الإسلامي يحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة: فقد منح الإسلام الفرد الحق في الملكية ولكنه وضع على ذلك قيوداً بحيث تتعارض مع مصلحة الجماعة، كما يعترف الإسلام كذلك بالملكية العامة التي تحافظ على حق الفرد.

وبعني هذا بلغة العصر الحالي أن القطاع العام والقطاع الخاص يسيران جنبا إلى جنب في الاقتصاد الإسلامي لتحقيق

الازدهار والرفاهية ⁽²²⁾.

المحور الثالث: مساهمة اقتصاد المعرفة في الترويج لخدمات الاقتصاد الإسلامي

أولاً: تقصير في ترويج صناعة المال الإسلامية⁽²³⁾

قال مسؤول تنفيذي كبير إن علماء التمويل الإسلامي لا يفعلون ما يكفي للترويج لهذه الصناعة عالمياً كبديل للنظام المصرفي التقليدي بعد انهيار النظام المالي العالمي.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة دار الشريعة للاستشارات التابعة لبنك دبي الإسلامي سهيل الزيري -خلال قمة للتمويل الإسلامي تنظمها رويترز في البحرين- إن العلماء المسلمين لم يستجيبوا للأزمة الاقتصادية بصوت موحد، فيضيعوا فرصة لتوصيل هذه الصناعة إلى مراكز مالية غربية.

وأضاف أنه لا يرى أن هناك صوتاً موحداً لصناعة التمويل الإسلامي معتبراً أن العلماء لا يخدمون العالم باحتفاظهم بهذه الصناعة لأنفسهم.

وأضاف أنه ينبغي تبليغ تلك الأمور لأن الشريعة الإسلامية تقول إنها لا تخص المسلمين فحسب وإنما هي للبشرية بأسرها.

ثانياً: أهمية المعرفة في الاقتصاد

المعرفة مهمة في الاقتصاد سواء كانت سلعة تسوق فتزدهد الاقتصاد ، أو يستعين بها الاقتصاديون للرقى باقتصادهم، وتظهر أهمية المعرفة في الحالتين من خلال ما يلي :

1- المعرفة الحقيقية التي تضع الأمور في نصابها هي التي توجه الاقتصاد التوجيه الإيجابي الذي يفعل دور الاقتصاد في الحياة البشرية ويجعله مصدر سعادة لا شقاوة ، والمعرفة الإسلامية وجهت الاقتصاد توجيهاً ربانياً يصلحه ويوظفه توظيفاً إيجابياً ، فالمال في نظر الشريعة مال الله والإنسان مستخلف فيه فلا يجوز أن يتصرف في المال إلا وفق شرع المالك الحقيقي له سبحانه ، وبذلك فإن (الخلافة تضيي طابع الوكالة على الملكية الخاصة وتجعل من المالك أميناً على الثروة ، ووكيلاً عليها من قبل الله تعالى الذي يملك الكون وجميع ما يضم من ثروات ، وهذا التصور الإسلامي الخاص لجوهر الملكية متى تركز على ذهنية المالك المسلم أصبح قوة موجهة في مجال السلوك وقيداً صارماً يفرض على المالك التزام التعليمات والحدود المرسومة من قبل الله عز وجل ، كما يلتزم الوكيل والخليفة دائماً بإرادة الموكل والمستخلف)⁽²⁴⁾.

2- المعرفة الحقيقية تحقق التوازن الاقتصادي وتبعده عن الخلل ، وقد تبنى الإسلام نظرة متوازنة للاقتصاد تحقق مطالب المادة والروح⁽²⁵⁾ ، وتجعل الاقتصاد الذي يعمر الدنيا سبيلاً لمرضاة الله في الآخرة : ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ

الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾

(القصص 77)، فأنت ترى التوازن الذي طلبته الآية بين الدنيا والآخرة ، وترى دعوة الآية إلى الإحسان الذي هو عصب الاقتصاد الناجح وفي مقابلته النهي عن الفساد الذي هو عدو الإحسان ، والآية بذلك ترسم معالم التوازن المطلوب

الذي يكفل قيام اقتصاد مصلح لأن الله تعالى ﴿لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ .

3- المعرفة مصدر لإنتاج اجود وأكبر ، فالمعرفة بهذا البعد ثروة لأنها السبيل لإنتاج الثروة ومصدر لرفاهية المجتمعات بتحسين جودة الحياة البشرية⁽²⁶⁾.

4- المعرفة دالة على القوة الاقتصادية لأي من البلدان ، فبقدر ما يكون في البلد من معرفة ، وما يعرف عن أهله من توظيف لها، يكون اقتصاده قوياً، فالمعرفة هي القوة الحقيقية⁽²⁷⁾.

5- وتبرز أهمية المعرفة في دورها القوي بوصفها وسيلة تنافس اقتصادي بين المنتجين، فابتكار المنتجات أو العمليات الجديدة أساساً للتفوق على المنافسين هو في جوهره عملية انشاء لمعرفة جديدة . كما أن المعرفة اضحت سبيلا لجلب المال، فالآلات الدقيقة المعقدة التي تحتاج الى التصليح تتطلب صاحب معرفة يطلب أجرة لا تتناسب مع الجهد المادي الذي يبذله، وإنما هي مجزية لمعرفته وخبرته⁽²⁸⁾.

ثالثا: عشرة آثار إيجابية لاقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي

لم يقتصر تأثير اقتصاد المعرفة على بعض القطاعات الاقتصادية، على غرار الصيرفة والتجارة والتسويق، بل شمل أيضا معظم مجالات الاقتصاد الإسلامي، بعد أن نالت الليبرالية الرأسمالية المتحكمة حاليا في العرش الاقتصادي العالمي نصيبها الوافر من تأثيرات هذا النمط التكنو -اقتصادي المعرفي الجديد.

في هذا السياق يمكن ايجاز أهم تلك الآثار في الإيجابية عبر النقاط العشرة التالية⁽²⁹⁾:

1-لولا اقتصاد المعرفة لما استفاد الاقتصاد الإسلامي أبدا من مزايا وفرص وعروض التطور التكنولوجي المتسارع الناتج عن الثورة الإلكترونية.

2- يحتاج تدويل نموذج الاقتصاد الإسلامي إلى أدوات ووسائل وتقنيات اقتصاد المعرفة، على غرار البنوك الإلكترونية الإسلامية التي نجحت نجاحا باهرا جعلها محط إعجاب المصرفيين الغربيين أنفسهم، مثلما حدث لبنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة الذي نال منذ سنوات قليلة جائزة أفضل البنوك الإلكترونية في الشرق الأوسط .

3- مثلما ساعدت العولمة المعلوماتية على نشر وتعميم اقتصاديات الأسواق الليبرالية، رغم سلبياتها الكثيرة وأزماتها المتعددة، فإنها ستساعد أيضا عبر آليات ووسائل وقنوات اقتصاد المعرفة على نشر وتعميم الاقتصاد الإسلامي بكل مزاياه وفوائده وإيجابياته.

4- يتيح اقتصاد المعرفة للمشرفين على الاقتصاد الإسلامي فرصة الاتصال والتسويق يوميا، 24/سا ، مع مئات الملايين من مستخدمي شبكة الأنترنت، من جميع أنحاء العالم، إذ بفضل اقتصاد المعرفة، أصبح استغلال الأنترنت كوسيلة ترويج للاقتصاد الإسلامي ضرورة لا بد منها .

5- طور اقتصاد المعرفة طرقا جديدة وسريعة جدا للبحث الإلكتروني، عبر محركات بحث، تعتبر فهارس أو بوابات، يستعملها جميع مستخدمي الأنترنت، يمكنها توضيح كل ما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي، في كل وقت لأي شخص.

6- خلافا لما يعتقد البعض، فإن اقتصاد المعرفة ليس الأنترنت فقط، فهناك الانترانات التي يجب على المشرفين على الاقتصاد الإسلامي استغلالها أحسن استغلال لما تمثله من رابط داخلي سري بين العاملين وبعض العملاء والشركاء، وكذلك الاكسترانات التي تربط البنوك وشركات التأمين في ما بينها.

7- يمكن تسويق مزايا الاقتصاد الإسلامي عبر الاتصال السريع والسهل بكل الأعوان الاقتصاديين مباشرة عبر بريديهم الإلكتروني أو عبر مواقع الاتصال الاجتماعي .

8- عبر الإعلان الإلكتروني توسعت طرق الاقتصاد الإسلامي في الترويج لخدماته ومنتجاته.

9- بلغة الرياضيات، لن يتأثر الاقتصاد الإسلامي بمزايا اقتصاد المعرفة إلا إذا، وفقط إذا، تم وضع كل الركائز الأساسية لهما بشكل واضح وقوي، أي أنه لا يمكن الاستفادة من الآثار الإيجابية لاقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي إلا عبر وضع الهياكل التحتية المناسبة لاقتصاد المعرفة بعد الاندماج فيه طبعاً، فالجزائر لا يمكنها الاقتداء بماليزيا التي تحاول تعزيز

موقعها كمركز للمالية الإسلامية، عبر علامة تجارية جديدة: السوق المالي الإسلامي العالمي، إلا إذا حذت حذوها في ولوجها في ولوجها السريع نحو اقتصاد المعرفة، كما فعلت ماليزيا منذ سنوات طويلة.

10- يسمح اقتصاد المعرفة للقائمين على الاقتصاد الإسلامي بالابتكار والإبداع والتجديد المستمر والنوعي، خاصة وأن هذا النمط التكنو-اقتصادي المعرفي الجديد غير مثقل كسابقية الاشتراكي والرأسمالي بشحنات إيديولوجية معادية للأديان والفترة البشرية.

رابعاً: علاقة اقتصاد المعرفة بتطوير الاقتصاد الإسلامي

يقول عبد الله العور⁽³⁰⁾ المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي إن انعقاد فعاليات منتدى الاقتصاد الإسلامي العالمي في دبي مؤخراً يعد تطوير قطاع المعرفة والبحوث والمحتوى من الأولويات، ونحن نتطلع في قطاع المعرفة الإسلامية إلى التعاون مع شركاء استراتيجيين من أجل تحقيق أهداف عدة، من بينها، إنشاء معهد الاقتصاد الإسلامي المتخصص في دورات تغطي قطاعات الاقتصاد الإسلامي، وإنشاء برنامج أكاديمي رائد عبر الإنترنت مُتخصص في الاقتصاد الإسلامي، وإنشاء بوابة موحدة للمعلومات حول الاقتصاد الإسلامي، وإطلاق منصة تضم كفاءات فكرية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي.

وفي ما يتعلق بالاقتصاد الرقمي الإسلامي، نحن نتعاون مع شركاء استراتيجيين من أجل تحقيق أهداف عدة، من بينها، إطلاق حاضنة للشركات الناشئة الرقمية العربية / الإسلامية، وجذب الشركات في مجال التكنولوجيا لإطلاق خدمات عربية/ إسلامية، وإطلاق منتجات تكنولوجية مختارة من خلال الشراكات والحوافز و / أو الاستثمار، حيث بلغ إنفاق المسلمين على اشتراكات الهاتف المتحرك 1.3 مليار دولار، أي ما يعادل 21 ٪ من الإنفاق العالمي، فيما بلغت قيمة إنفاق المسلمين على اشتراكات النطاق العريض، 42 مليون دولار، أي ما يعادل 7 ٪ من الإنفاق العالمي.

قائمة المراجع:

1. أحمد عبد الويس، مدحت أيوب ، اقتصاد المعرفة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، 2006 . ص 17
2. يوسف أحمد إبراهيم . تنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2004، ص 102، 103.
3. سدي علي، محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية - 4 و 5 ديسمبر 2002 - جامعة شلف- الجزائر، ص 2.
4. سلمان رشيد سلمان، البعد الاستراتيجي للمعرفة، مركز الخليج للبحوث، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2004 ، ص ص : 62 87.
5. خليل حسن الزركاني، جامعة بغداد، نقلا عن :
- Mashelkar, R., Economics of Knowledge, the -Dr. D.C. Deshmukh Memorial Lecture, 1999, New Delhi, India.
- Global Internet Statistics (by language) (Narrow Cast Media: 1999
6. محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الرابعة، 2012، ص 94.
7. محمود عبد الكريم إرشيد، المدخل الاقتصادي الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 13.
8. القرآن الكريم، سورة لقمان، الآية 19.
9. زينب صالح الأشوخ، الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2004، ص 26.
10. ابراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 15.
11. نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 11.

12. مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 40-41.
13. زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 34.
14. القرآن الكريم، سورة هود، الآية 61.
15. محمود عبد الكريم إرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 70.
16. ابراهيم محمد البطانية وزينب نوري الغريزي، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 16.
17. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 29.
18. زياد جلال الدماغ، مرجع سبق ذكره، ص 33.
19. القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية 34.
20. Mehmet A Sutay et autres, Islamic Economics volume I, Turkey, besiz yajinlari, 2015, p
21. ابراهيم محمد البطانية وزينب نوري الغريزي، نفس المرجع، ص 16.
22. ابراهيم محمد البطانية وزينب نوري الغريزي، نفس المرجع، ص 17.
23. <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2009/4/14/>
24. عبد الكريم زيدان ، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة ، ط 11 ، 1989.
25. نجم عبود نجم ، ادارة المعرفة - المفاهيم والاستراتيجيات-، الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن، ط 1 ، 2005 .
26. طه العلواني، إسلامية المعرفة بين الأمس واليوم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، ط 1 ، 1996 .
27. أحمد حلمي جمعة ، المدخل الى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 2 ، 2005 .
28. محمد رامز العزيزي ، مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام ومميزاته، جبهة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
29. جمال سامي، أثر اقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي، مجلة الإحياء، العدد السادس عشر، باتنة، الجزائر، 2013، ص 116.
30. <https://www.albayan.ae/economy/islami/news/2014-11-10-1.2240357> (10/11/2014).

دور المكتبات الرقمية في تشجيع البحث العلمي في الجزائر تجربة النظام الوطني للتوثيق الالكتروني SNDL أ. حراش براهيم بن شهيدة سارة حمداني موسى

ملخص:

أحدثت التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات أثرا كبيرا على المكتبات الجامعية مما أدى إلى ظهور المكتبات الرقمية، والتي مثل ظهورها منعطفا مهما في حفظ المعلومات وإتاحتها وسهولة استخدامها ودورها في خدمة مجتمع البحث العلمي من أساتذة وباحثين على غرار المكتبات التقليدية التي مازالت تتعامل مع المواد المطبوعة الكبيرة الحجم والمكلفة جدا. ونظرا للدور المهم للمكتبات الرقمية سعت الجزائر إلى تطوير البحث العلمي من خلال تجربة SNDL كتجربة أولى على مستوى الوطن من أجل الوصول السهل والسريع إلى آخر المستجدات المرغوبة في كل التخصصات.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، المكتبة الرقمية، البحث العلمي، تجربة SNDL.

Abstract :

The rapid development of information technology has had a significant impact on university libraries, which has led to the emergence of digital libraries, which have become an important turning point in the preservation, availability, ease of use and role of the scientific research community. In view of the important role of digital libraries. Algeria has endeavored to develop scientific research through the experience of SNDL as a first experience at the national level for easy and rapid access to the latest developments desired in all disciplines.

Keywords: Information Technology, Digital Library, Scientific Research, SNDL Experiment.

مقدمة:

تعتبر المكتبات الجامعية الركيزة الأساسية للتعليم العالي والبحث العلمي نظرا للخدمات التي تقدمها للباحثين في إعداد بحوثهم العلمية. إلا أنه بعد التطورات الحديثة التي شهدتها العالم وثورة المعلومات والاتصال وظهور الانترنت وشبكة الويب العالمية كان حتمية للمكتبات الجامعية لمواكبة هذه التغيرات وذلك عن طريق التحولات الجذرية في وسائط حفظ المعلومات ومعالجتها وتغيير في أشكال تنظيم المعلومات وتبادلها بهدف أن تصبح موزعة الكترونيا للمعرفة لمن يريدتها وفي أي مكان. وهذا ما أطلق عليه بالمكتبات الرقمية والتي تتميز باستخدام تقنيات المعلومات والنظم المتطورة من أجل البعد عن المكتبات التقليدية والاستفادة من التقنيات الحديثة ودمجها بالبحث العلمي الذي أصبح يتطلب الدقة، السرعة والحداثة في المعلومات. وفي إطار البيئة الرقمية سعت الجزائر جاهدة لتطوير البحث العلمي وذلك بإنشاء مكتبة رقمية "النظام الوطني للتوثيق الالكتروني SNDL" بمساعدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تمثلها المديرية العامة للبحث العلمي والتكنولوجي (DG RSdT) ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST). بهدف تمكين الباحثين من الوصول إلى أحدث المستجدات من كتب، مقالات ومجلات في كل التخصصات. ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف تساهم المكتبة الرقمية "SNDL" في تشجيع البحث العلمي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية قسمنا الورقة البحثية إلى مايلي:

- 1- الإطار النظري حول المكتبة الرقمية
- 2- البحث العلمي في الجزائر
- 3- دور المكتبة الرقمية SNDL في تشجيع البحث العلمي في الجزائر

1-الإطار النظري حول المكتبة الرقمية

ظهرت العديد من المفاهيم والتعريفات للمكتبة الرقمية ومن بن التسميات مايلي: المكتبة الالكترونية (Electronic Library)، المكتبة المهيبة أو المهجنة (Hybrid Library)، المكتبة الافتراضية (Virtual Library)، المكتبة السيبرانية (Library Cibrary)، مكتبة المستقبل (Library of Future)، المكتبة الرقمية (Digital Library)، مكتبة بلا جدران (Library Without Wall)، والمكتبة المتاحة على الخط المباشر (On-Line Library). ورغم كثرة المصطلحات إلا أنه لم يستخدم سوى المصطلحات التالية: المكتبة الالكترونية، المكتبة الافتراضية، المكتبة الرقمية والمكتبة المهجنة⁽¹⁾.

تعريف المكتبة الرقمية:

المكتبة الرقمية (Digital Library): هي مكتبة يتم تخزين فيها الملفات بطريقة رقمية ويمكن الوصول إليها بواسطة الكمبيوتر. كما يتم تخزين المحتوى من قبل مختصين والوصول إليه عن بعد. وتم استخدام هذا المصطلح لأول مرة في تقرير نشر في عام 1988 في مؤسسة المبادرات الوطنية للبحوث. ثم تم تعميمه من قبل المكتبات الرقمية NASA، DARPA و NFS في عام 1994.

يعرفها اتحاد المكتبات الرقمية على أنها: المنظمات التي توفر المصادر، وتضم خدمات الموظفين المتخصصين، لاختيار وترتيب وإتاحة الوصول الذهني لتفسير، توزيع والحفاظ على سلامة وضمان استمرار مجموعات العمل الرقمي مع مرور الوقت. وحيث تكون متاحة للاستخدام من قبل مجتمع محدد أو مجموعة من المجتمعات⁽²⁾.

يعرفها معجم أودليس الالكتروني بأنها: مكتبة تتوفر على مجموعة من المصادر في شكل قابل للقراءة آليا (على عكس كل المواد المطبوعة ورقيا أو الميكرو فيلم)، ويمكن الوصول إليها عن طريق أجهزة الكمبيوتر. ويتاح الوصول إليها عن طريق شبكة حاسبات محلية أو موسعة عبر شبكة الانترنت. بدأت عملية الرقمنة بنشر الفهارس عبر شبكة الانترنت ثم انتقلت إلى الفهارس الدورية، الخدمات التجريدية، الدوريات والأعمال المرجعية ثم إلى نشر الكتب⁽³⁾.

تعتبر المكتبة الرقمية ليست مجرد مجموعة من الأدوات وإدارة المعلومات، بل هي أيضا سلسلة من الأنشطة التي تجمع بين المجموعات والخدمات والأشخاص لدعم دورة حياة كاملة لإنشاء البيانات والمعلومات والمعرفة، كما يتم نشرها، استخدامها وحفظها. وتضيف المكتبة الرقمية قيمة توفير الوقت وتكون سهلة الاستخدام، كما أنها مكتبة يمكن تخصيصها بشكل فردي. وترتبط الفرص والتحديات التي تساعد في البحث المتقدم في المكتبات الرقمية إلى توسيع النظرة لبيئة المكتبات الرقمية⁽⁴⁾.

المكتبات الرقمية هي عبارة عن مجموعة من المصادر الالكترونية والقدرات التقنية ذات الصلة لإنشاء المعلومات واستخدامها. وبهذا المعنى فهي امتداد وتحسين نظم تخزين واسترجاع المعلومات التي تتلاعب بالبيانات الرقمية على أي وسيلة موجودة في الشبكات الموزعة. كما يتم إنشاء وتجميع المكتبات الرقمية وتنظيمها من قبل مجتمع المستخدمين، وتفي

(1) محمد نقرش، المكتبات الرقمية وقضاياها الفكرية، مجلة البحوث والدراسات، العدد 11، السنة 8، 2011، ص 202.

(2) Mayank Trivedi, Digital libraries : functionality, usability and accessibility, Library philosophy and practice (e-journal), 2010, P01.

(3) Dictionary for library and information science, site en ligne : https://www.abc-clio.com/ODLIS/odlis_d.aspx , consulte le 21/09/2018 à 11:40.

(4) Digital library definition for DLI2, site en ligne: <https://scholar.lib.vt.edu/DLI2/defineDL.html>, consulte le 21/09/2018 à 11 :00.

قدراتهم الوظيفية باحتياجات المجتمع واستخداماته. وهي جزء من المجتمعات التي يتفاعل فيها الأفراد والمجموعات مع بعضهم البعض باستخدام البيانات والمعلومات والمصادر وأنظمة المعرفة⁽¹⁾.

تعريف بعض المصطلحات ذات العلاقة بمصطلح المكتبة الرقمية:

المكتبة الالكترونية (Electronic Library):

تعرفها موسوعة علم المكتبات والمعلومات بأنها: نظام مكتبة يستخدم في عملياته الأساسية والرئيسية التقنية الالكترونية، ويعتمد عليها باعتبارها رصيد الكتروني بغض النظر عن كيفية الوصول أو كيفية إتاحة مصادر المعلومات الالكترونية⁽²⁾.

المكتبات الافتراضية (Virtual Library):

تعرف بالمكتبات بدون جدران، وهذا يعني أن جميع الموارد والخدمات والوصول إلى المكتبة يكون عن طريق الويب⁽³⁾. وتعتبر المكتبة الافتراضية من أهم المشاريع الواعدة لمهنة المكتبات والمعلومات، وهي عبارة أيضا على مكتبة "غير مادية"، مبنية على التقنيات الرقمية، يمكن الولوج إليها عبر الشبكات، والاطلاع على محتوياتها من خلال شاشة الكمبيوتر، وكان التصور المبدي يوحى بأن تكون هذه المكتبة الافتراضية هي "مكتبة المستقبل"⁽⁴⁾.

المكتبات المهجنة (Hybrid Library):

يستخدم عادة مصطلح "هجين" في وصف الأنشطة والخدمات التي تجمع بين ميزتين رئيسيتين⁽⁵⁾. والمكتبة المهجنة هي المكتبة التي تحتوي نصوصا فائقة السرعة ومتعددة الوسائط (صور، أصوات، أشكال وجداول...) ⁽⁶⁾.
سمات وخصائص المكتبة الرقمية:

- أصبح التحول نحو المكتبة الرقمية حتمية خيار وليس اختيار في عالم المكتبات والتي اتسمت بالخصائص التالية⁽⁷⁾:
- القدرة على ربط معهد المعلومات بالباحث المستفيد من خلال القنوات الالكترونية.
- القدرة على جمع المعلومات، تنظيمها، تخزينها وتعميمها الكترونيا واستيعاب التقنيات الجديدة المتاحة في عصر الالكترونيات.
- تمكين المستخدمين من التواصل عبر البريد الالكتروني وتوزيع الاستبيانات واسترجاعها.

(1) Kari Ganes, Ane Landoy and Angela Repanovici, Aspects of the digital library, Alvheim and Eide, 2006, P07.

(2) هيثم محمود، استخدام المكتبة الالكترونية المجانية على الشبكة (الانترنت) في عملية التعلم (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 31، العدد 01 و02، 2015، ص 471.

(3) Fahime Abbasi and Solmaz Zardary, Digital libraries and its role on supporting e-learning, AWERPocedia information technology and computer science, No 01, 2012, P810.

(4) محمد طاشور، من المكتبة التقليدية إلى المكتبة الرقمية، مجلة المكتبات والمعلومات، المجلد الثاني، العدد الرابع، جانفي 2005، ص 75.

(5) Charles Oppenheim and Daniel Smithson, What is the hybrid library?, Journal of information science, Vol 25, No 02, 1999, P101.

(6) عبد المجيد مهنا، المكتبة الالكترونية: التخطيط لإنشاء مكتبة الكترونية أكاديمية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الثالث والرابع، 2010، ص 555.

(7) إيناس بوسحلة وسمية هادفي، تكنولوجيا المعلومات وواقع المكتبة الرقمية في الجامعة الجزائرية بين سلطة المفهوم وحتمية التجربة، الملتقى الوطني الثاني حول (الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 05 و06 مارس 2014، ص 652.

- قدرة النظام الرقمي على كسر الحواجز الجغرافية.
- القدرة على السيطرة على أوعية المعلومات بطريقة سهلة وأكثر دقة وفاعلية.

أهداف المكتبة الرقمية:

- تسعى المكتبة الرقمية إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي⁽¹⁾:
- تسريع التطوير المنهجي للإجراءات لجمع، تخزين وتنظيم المعلومات في شكل رقمي.
- تعزيز كفاءة تقديم المعلومات اقتصاديا لجميع المستخدمين.
- تشجيع الجهود التعاونية في مصادر البحوث، الحاسبات وشبكة الاتصالات.
- تعزيز التواصل والتعاون بين المؤسسات التعليمية فيما بينها وتوفير برامج التبادل.
- أخذ دور قيادي في توليد ونشر المعرفة.

الجدول رقم (01): الفرق بين المكتبة التقليدية والمكتبة الرقمية:

المكتبات التقليدية	المكتبات الرقمية
مصادر مطبوعة	جميع المصادر في شكل رقمي
مستقر مع تطور بطيء	ديناميكية وموسعة عبر شبكة الانترنت
يتكون المحتوى من أوعية المعلومات النصية والمطبوعة المفردة	تتكون الأوعية الرقمية من الوسائط المتعددة وذات الأحجام المتنوعة
تنظيم المحتوى ممتدا والبيانات المعيارية محدودة جدا	تشبه بنية البيانات السقالة على المستوى الداخلي وبيانات معيارية أخرى وفقا للسياق
يكون المحتوى أكثر أكاديمية	لا يقتصر المحتوى على الطابع الأكاديمي، يكتسب المصداقية من خلال الاستخدام
نقاط وصول محدودة مع إدارة مركزية	نقاط وصول غير محدودة ومجموعات موزعة والتحكم في الوصول
ارتباط التنظيم المادي والمنطقي فيما بينهما	يمكن الفصل بين الجانب المادي للمحتوى وبين تنظيمه
التفاعل أحاديا	اتصال ثنائي يتميز بالتفاعل الآني والثري
وصول مجاني وعالمي	الوصول مجاني والمرسوم في الوقت نفسه

Source : Mayank Trivedi, Digital libraries : functionality, usability and accessibility, Library philosophy and practice (e-journal), 2010, P02.

(1) B.J. Bamgbade, B.A. Akintola, D.O. Agbenu, C. O.Ayeni, O.O.Fagbami, H.O. Abubakar, Comparative analysis and benefits of digital library over traditional library, World scientific news, No 24, 2015, P04.

تجارب دولية عن المكتبات الرقمية:

هناك مجموعة من التجارب العالمية الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، أستراليا وكندا ونذكر منها ما يلي⁽¹⁾:

- مشروع التقارير الفنية لعلوم الحاسب Technical Report Computer Science لبناء مكتبات رقمية عام 1994، وذلك بتمويل من وكالة مشروعات البحوث المتقدمة بوزارة الدفاع الأمريكية ووكالة الفضاء الأمريكية ناسا وذلك بهدف هيكلية المكتبات الرقمية بما تحتويه من مجموعات المعلومات وتضمينها لكل أنواع المواد وإتاحتها عبر الشبكات الوطنية للمعلومات.
- مشروع ميلون (1989-1992): Carnegie Mellon University's Project Mercury.
- مشروع توليب (1993-1995): TULIP.
- مشروع استرجاع التجارب الكيميائية على الخط المباشر (The Chemistry Online Retrieval Experiment).
- المكتبة الرقمية الوطنية NDL في الولايات المتحدة (Shoaf, 1996).
- مشروع المكتبة الرقمية بجامعة يال Yale University D-L.
- برنامج المكتبة الالكترونية إيلينور (Elinor Electronic Library Programme).
- برنامج المكتبة الالكترونية إيلب في المملكة المتحدة (Elip Programme).
- المبادرات الأسترالية للمكتبات الرقمية (The Australian Digital Library Initiatives).
- مكتبات جامعة ستانفورد الرقمية (The Stanford L Project D).

2- البحث العلمي في الجزائر

تعريف البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي استخدام طريقة أو منهجية صارمة لاكتساب معرفة جديدة حول هذه الطريقة أو المنهجية المتضمنة في البحث العلمي. ووفقا ل Thomas Kuhn فإن عملية البحث العلمي لها قواعدها في المعرفة التجريبية (على أساس السياق النظري)، المعرفة والعلم الاستقرائي. كما أطلق على عملية البحث التي تتماشى مع النموذج الحالي بالعلم الطبيعي. وإلى جانب آخر يجادل Karl Popper بأن البحث العلمي القائم على الطرق التجريبية يمكن أن يكون قابلا للرفض. وهو يرفض البحث العلمي التجريبي الكلاسيكي من خلال القول بأن كل نظرية علمية ومؤقتة يمكن أن تتناقض مع الحقائق. كما دافع Popper على الحصول على صدق أي نظرية يكون من خلال إثبات الحقائق⁽²⁾.

ويعرف البحث العلمي بأنه سلوك إنساني منظم يهدف استقصاء صحة معلومة أو فرضية أو توضيح لموقف أو ظاهرة وفهم أسبابها وآليات معالجتها أو إيجاد حل ناجح لمشكلة محددة أو سلوكية اجتماعية تهتم الفرد والمجتمع⁽³⁾. كما يعتمد البحث

(1) أحمد يوسف حافظ أحمد، التجارب العالمية والعربية في مجالات الرقمنة، متاح على الموقع: <https://fr.slideshare.net/Drahmedyousifhafiz/ss-36273808> ، تم الاطلاع عليه في 2018/09/23، على الساعة: 11:25.

(2) Ricardo Freitas, Scientific research methods and computer science, Site en ligne <https://www.researchgate.net/publication/228980756>, 2009, PP 02,03.

(3) البحث العلمي: ماهيته وخصائصه، طرقه ومراحل إعداداته ومصادره، الدورة التدريبية حول مناهج وأساليب البحث العلمي، متاح على الموقع www.pitt.edu/~super1/ResearchMethods/Arabic/introductionrm.pdf ، على الساعة: 16:20.

العلمي أيضا على الطريقة العلمية، والطريقة العلمية تعتمد على الأساليب المنظمة الموضوعية في الملاحظة، وتسجيل المعلومات ووصف الأحداث وتكوين الفرضيات⁽¹⁾.

أسس ومقومات البحث العلمي:

تكمن أسس ومقومات البحث العلمي فيما يلي⁽²⁾:

- تحديد الأهداف البحثية بدقة ووضوح.
- قدرة الباحث على التصور والإبداع.
- دقة الملاحظة والملاحظة.
- وضع الفروض المفسرة للظاهرة.
- القدرة على جمع الحقائق العلمية بشفافية ومصداقية.
- إجراء التجارب اللازمة.
- الحصول على النتائج واختبار مدى صحتها.
- صياغة النظريات.

أهداف البحث العلمي:

تتمثل أهداف البحث العلمي فيما يلي⁽³⁾:

- إضافة شيء جديد إلى المعرفة في سياق التراكم المعرفي.
- استنباط طريقة جديدة أكثر علمية لمعرفة موضوع ما أو لمعالجة بحث ما.
- إعادة فهم معرفة قديمة فهما جيدا وذلك بإحياء أحد المواضيع القديمة وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا وبالتالي تطويرها للوصول إلى اكتشافات جديدة.
- يسمح البحث العلمي بفهم جديد للماضي في سبيل انطلاقة للحاضر ورؤية استشرافية للمستقبل.

واقع البحث العلمي في الجزائر:

لقد قدمت التكنولوجيا الحديثة فرصا ثمينة للمكتبات الجامعية الجزائرية لتقديم خدماتها الكترونيا، وهذا ما أدى إلى ظهور جيل جديد من المكتبات يتميز بالاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات والنظم المتطورة وهو المكتبات الرقمية من أجل البعد عن المكتبات التقليدية، بحيث أصبح لمعظم الجامعات الجزائرية مواقع الكترونية تمكن الباحث من الاطلاع على مختلف المقالات والكتب والأطروحات ومن أهم الروابط ما يلي:

(1) خطاب حسين، واقع البحث العلمي في الجزائر ومعوقاته -دراسة ميدانية لدى عينة من الأساتذة وطلبة ما بعد الدريج-، مجلة مجتمع تربوية عمل، العدد 03، جوان 2017، ص 118.

(2) مانيو جدير، منهجية البحث العلمي -ترجمة من الفرنسية ملكة أبيض-، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، 2015، ص ص 16، 17.

(3) جيروم شاهين، البحث العلمي في خطر، متاح على الموقع: <https://almustaqbal.com/article/104120> ، تم التطلع عليه في 2018/09/21، على الساعة 20:25.

الرقم	اسم الموقع	الجامعة أو المؤسسة	الرابط الالكتروني
01	الفضاء الرقمي لجامعة البويرة	جامعة البويرة	http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/
02	المكتبة الافتراضية للطاقات المتجددة	مركز تطوير الطاقات المتجددة	http://www.cder.dz/vlib/index.php
03	الفضاء الرقمي مركز البحث للاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية	مركز البحث للاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية	http://dspace.cread.dz:8080/
04	المكتبة الرقمية ل مركز بحوث التقنيات الصناعية	مركز بحوث التقنيات الصناعية	http://library.crti.dz/
05	المكتبة الرقمية لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني	مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني	http://dl.cerist.dz/
06	الفضاء الرقمي لجامعة أبو بكر بلقايد	جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان	http://dspace.univ-tlemcen.dz/
07	المكتبة المركزية	جامعة الحاج لخضر باتنة	http://bibliotheque.univ-batna.dz/
08	الفضاء الرقمي لجامعة حسية بن بوعلي الشلف	جامعة حسية بن بوعلي الشلف	http://dspace.univ-chlef.dz:8080/jspui/
09	الأرشيف المفتوح لجامعة محمد بوقرة بومرداس	جامعة محمد بوقرة بومرداس	http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/jspui/
10	المكتبة الافتراضية لجامعة الجزائر	جامعة الجزائر	http://biblio.univ-alger.dz/jspui/
11	مستودع جامعة بسكرة	جامعة بسكرة	http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/
	مستودع الرسائل الجامعية لبسكرة		http://thesis.univ-biskra.dz/
12	مركز المنشورات الأكاديمية	جامعة سوق اهراس	http://www.univ-soukahrass.dz/en/publication

Source : Site en ligne : <http://www.openoat.org/countrylist.php#Algeria> , consulté le 23/09/2018 à 12 :00.

3- تجربة sndl ودوره في تشجيع البحث العلمي في الجزائر

يعتبر النظام الوطني للتوثيق الالكتروني SNDL "Système National de documentation en ligne" مكتبة رقمية تتكون من مجموعة من قواعد البيانات النصية الشهيرة، والتي وضعت في متناول الأساتذة والباحثين المتخربين فيها، والتي تعمل على توفير المعلومات، حفظها وإتاحتها باللغتين الفرنسية والانجليزية وفي مجالات متعددة. وتم إنشاء هذا النظام بهدف تطوير البحث العلمي في الوطن، والذي تم تنظيمه مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST، وهذا الأخير يلعب دور الوسيط بين المخابر ومراكز البحث وبين مودري قواعد البيانات المختلفة.. وفي نوفمبر 2011 أصبح هذا النظام رسميا متاح

للباحثين على الموقع التالي: <http://www.sndl.cerist.dz> ، ويشترط على الباحث إدخال رمز المستخدم والرقم السري الذي يقدم له من طرف المكتبة الجامعية المركزية.

وتتيح أغلب القواعد المتاحة عبر SNDL البحث الإلكتروني والتصفح والتطلع على النص الكامل مع إمكانية التحميل، ماعدا الإصدارات المشفرة والأعداد الأخيرة التي لا يسمح الموردين بالاطلاع عليها إلا بعد الاشتراك⁽¹⁾.
هدف المكتبة الرقمية SNDL:

يكن هدفها في توفير شبك وحيد للدخول إلى كل مصادر التوثيق المتوفرة محليا وأيضاً العالمية المتحصل عليها من خلال الاشتراك أو التي لها صفة المصادر الحرة لجميع المجموعة الوطنية العلمية⁽²⁾.
أنواع المصادر المتوفرة على مستوى SNDL:

1-المصادر المتحصل عليها من خلال الاشتراك مع قواعد البيانات العالمية:

جدول رقم(02) يوضح أشهر قواعد البيانات المشترك بها مع SNDL

قاعدة البيانات	وصف القاعدة
ALUKA	تعد مبادرة غير ربحية تتمثل مهمتها في تطوير المكتبة الرقمية للموارد العلمية تخص البلدان النامية لتسهيل البحث والتدريس في العالم. وتعتبر إفريقيا منطقة النشاط الأولي لـ ألوكا. وتحتوي هذه القاعدة على ثلاث مجموعات وهي كالتالي: • مواقع التراث الثقافي الإفريقي والمناظر الطبيعية. • مبادرة النباتات الإفريقية. • الكفاح من أجل الحرية في الجنوب الإفريقي.
CAIRN	هي بوابة انترنت تم إطلاقها في عام 2005 بمبادرة من أربع بيوت نشر وهم: Eres، La decouverte، De boeck، Belin. ثم ارتبطت بها مكتبة فرنسا الوطنية في عام 2006 ثم Presses Universitaire de France في عام 2014. وهذه القاعدة تهتم بمجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. وتحتوي على 367 مقال وأزيد من 2500 كتاب.
Clinicalkey	تهتم هذه القاعدة بالجانب الطبي وهي تحتوي على: • أكثر من 43 معاهدة EMC. • أكثر من 600 مقال Elsevier Masson. • أكثر من 1000 كتاب Elsevier و Elsevier Masson. • أكثر من 400 توصية. • تكملة الوسائط المتعددة.

(1)شعلال سليمة وعز الدين بودربان، الحاجة إلى التدريب الإلكتروني على البحث الوثائقي لدى الأساتذة والباحثين المنخرطين في النظام الوطني للتوثيق الإلكتروني SNDL مع إشارة خاصة إلى جامعة تبسة بالجزائر، المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات، العدد 37-38، السنة التاسعة عشر، 2015، ص 261.

(2)جهد براهيمية وصالح فاطمة الزهراء، تقييم واقع استخدام النظام الوطني للتوثيق الإلكتروني في إعداد البحوث العلمية وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى طلبة الدكتوراه -جامعة قاصدي مرباح بورقلة نموذجاً-، الملتقى الوطني الثاني حول: الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، يومي 05 و06 مارس 2014، ص 179.

قاعدة البيانات	وصف القاعدة
Edward Elger Product	هي قاعدة بيانات باللغة الانجليزية متخصصة في الدراسات والأعمال المرجعية وتغطي المجالات التالية: الاقتصاد، المالية، الأعمال والإدارة، القانون والسياسة العامة والبيئة. وتحتوي القاعدة على 5 مجلات وهي كاتالي: • مجلة حقوق الإنسان والبيئة. • مجلة الملكة ماري للملكية الفكرية. • مجلة الاقتصاد الكينيزي. • المجلة الأوروبية للاقتصاد والسياسات الاقتصادية. • القيادة والعلوم الإنسانية.
IOPscience	هي قاعدة بيانات تحتوي على 113 مجلة في العلوم الفيزيائية، علوم المادة والرياضيات التطبيقية.
JSTOR	هي مكتبة رقمية تأسست في سنة 1995، والتي تحتوي على عدد لا متناهي من المجلات الأكاديمية والكتب الرقمية ومعظمها باللغة الانجليزية في العلوم الاجتماعية، العلوم الإنسانية، الاقتصاد، التاريخ والأدب... إلخ.
JSTOR Global Plants	قاعدة بيانات تهتم بعلم الحياة وعلم الأرض فهي تجمع بين المحتوى، الأدوات والأشخاص المهتمين بعلم النبات.
OECD	هي مكتبة رقمية تحتوي على الكتب، الأوراق والإحصائيات. وبوابة OECD حلت محل OECD Source في يوليو 2010. تخدم العلوم الاجتماعية، العلوم الاقتصادية، العلوم السياسية والعلوم الجيوستراتيجية. كما تحتوي على 13700 كتابا الكترونيا ودراسات مقسمة على 19 موضوع، 25 مجلة، 32 قاعدة بيانات ثابتة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و10 قواعد بيانات ثابتة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
Pediatric Neurology Briefs «PNB»	تحرص هذه المكتبة الرقمية على تسريع وتسهيل مراجعة الأبحاث العلمية الحالية والتطورات في علم الأعصاب للأطفال والمواضيع ذات الصلة. كما يقدم المحررون ملخصات شهرية تفصيلية للمقالات المنشورة، ثم تليها تعليقات تستند إلى خبرتهم مؤيدة بالأدلة المناسبة.
RSCPublishing	تهتم هذه المكتبة الرقمية بالعلوم الكيميائية، علوم المادة، علم البيئة وعلم الأحياء. حيث تقوم بنشر المجلات الالكترونية ومجموعتين من الكتب الالكترونية (الكيمياء البيئية والصناعة والصبيلة الكيميائية)
Science Direct	هي مكتبة رقمية أنشأت من قبل Elsevier في مارس 1997، وتوفر الوصول إلى أكثر من 3800 مجلة أكاديمية تضم أكثر من 14 مليون منشور علمي. يتم تجميع المجلات في أربعة أقسام: العلوم الفيزيائية والهندسية، علوم الحياة، العلوم الصحية والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. تتوفر ملخصات معظم المقالات مجانا، بينما يتوفر النص الكامل (بتنسيق PDF وبالنسبة للبعض بتنسيق HTML) بشكل عام من خلال التسجيل أو الدفع. وبالنسبة لبعض المقالات يتاح النص الكامل مجانا بعد فترة حظر (أربع سنوات).
SpringerLink	مكتبة رقمية تقدم 1376 مجلة الكترونية عالية الجودة وأرشيف ل 1001 عنوان مجلة إضافة إلى 50000 عنوان كتاب الكتروني موزعة على 12 مجموعة.
SpringerMaterials	هي مكتبة رقمية توفر بيانات ووظائف متقدمة لدعم البحث في علوم المادة، الفيزياء، الكيمياء، الهندسة ومجالات أخرى ذات صلة.

المصدر: موقع الكتروني: <http://www.sndl.cerist.dz/index.php?p=3> ، في يوم 25 /09 /2018، على الساعة 21:50.

2- مصادر متوفرة على المستوى الوطني:

- وهي المتاحة على الصفحة الرئيسية للنظام باختيار نافذة Portails والمتمثلة فيما يلي⁽¹⁾:
- البوابة الالكترونية للمجلات العلمية الجزائرية (Web Reviews): توفر للمستخدمين مجموعة من المجلات العلمية الجزائرية التي تشمل جميع المجالات. من خلال الموقع التالي: www.webreview.dz.
 - البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (PNST): تعد البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات وسيلة شاملة للوصول إلى الإنتاج العلمي للباحثين فيما يخص الأطروحات. تشمل البوابة كل مراحل إعداد الأطروحة منذ اقتراح الموضوع، إشعاره إلى غاية نشر الأطروحة. من خلال الموقع التالي: www.pnst.cerist.dz.
 - الفهرس الموحد للأرصدة الوثائقية CCDZ: تعتبر قاعدة بيانات بيبليوغرافية للأرصدة الوثائقية للجامعات الجزائرية. ويكون على الموقع التالي: www.ccdz.cerist.dz.
 - المكتبة الجامعية "BiblioUniv": بوابة المكتبات الجامعية ومركز الأبحاث. وهي متوفرة على الموقع التالي: www.bibliouniv.cerist.dz.

3- مصادر حرة: وتكون متوفرة في شكل كتب، تقرير، مقالات وقواعد بيانات قياسية... إلخ.

دور SNDL في تشجيع البحث العلمي في الجزائر:

- يتمثل دور SNDL في تشجيع البحث العلمي في الجزائر فيما يلي⁽²⁾:
- رفع مستوى البحث العلمي والتقني في الجزائر.
 - الاطلاع على آخر المستجدات في مجال البحث وقت صدورها.
 - مساهمة التطورات العلمية الدولية في مجال البحث وبالتالي تحفيز الباحثين على الإنتاج الفكري.
 - توفير المعلومات للباحث بأسهل الطرق وبسرعة عن طريق شبكة الانترنت.
 - توفير عدد هائل من المجلات والدوريات العلمية العالمية التي تشمل كل التخصصات.

الخلاصة:

تلعب المكتبات الرقمية دورا كبيرا في تطوير البحث العلمي نظرا لما تكتسبه من تقنيات معلومات ذات أهمية متزايدة وشبكات واسعة إضافة لما تقدمه من مستوى راق من الخدمات المعلوماتية. لذلك يعتبر التركيز على التطورات التقنية في الجامعات الجزائرية والتي تعتبر كمؤسسة معلوماتية وتوثيقية أمرا مهما لتقديم للمستفيدين المعرفة اللازمة وذات الموثوقية العلمية والأكاديمية من أجل خدمة المخزون المعرفي للكوادر الجامعية الجزائرية. وفي هذا الصدد كان للمكتبة الرقمية SNDL بالجزائر دور كبير في تسهيل البحث العلمي على الباحثين الجزائريين ولكن الكثير منهم ليس لديهم دراية كافية عن هذه المكتبة الرقمية لنقص البرامج التدريبية عن طريقة استخدامه.

(1) Site en ligne : <http://www.sndl.cerist.dz/index.php?p=4>, consulte le 26/09/2018 a 09 :00.

(2) صغيري ميلود، دور قواعد بيانات النظام الوطني للتوثيق على الخط SNDL بالمكتبات الجامعية في دعم وتطوير البحث العلمي -دراسة ميدانية بجامعة المسيلة-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علم المكتبات والعلوم الوثائقية-تخصص: تقنيات التوثيق ومجتمع المعلومات-، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2015، ص50.

التوصيات:

- وضع برامج تعريفية بالمكتبات الرقمية لتوضيح للباحث مدى أهميتها ومصداقية مصادرها.
- ضرورة التعاون بين مختلف المكتبات والمؤسسات التوثيقية الأخرى لإنجاز إدارة تسيير المكتبات الرقمية فنيا، تقنيا، ماليا وقانونيا.
- العمل على اكتساب الخبرات من التجارب الدولية من أجل تطوير المكتبات الرقمية في الجزائر.
- إجراء دورات تكوينية لتذليل الصعوبات التي يتلقاها الباحث في استخدام النظام الوطني للتوثيق الالكتروني.
- تخصيص موارد مالية وبشرية مؤهلة لدعم المكتبات الجامعية وتحسين خدماتها.
- تدريب رأس المال البشري المكتبي لفهم واستخدام كامل إمكانيات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في المكتبات الجامعية.
- تأمين البرمجيات والشبكات والأجهزة الالكترونية في المكتبات الجامعية وتطويرها.

المراجع:

مقالات باللغة العربية:

- 1- أحمد يوسف حافظ أحمد، التجارب العالمية والعربية في مجالات الرقمنة، متاح على الموقع: <https://fr.slideshare.net/Drahmedyousifhafiz/ss-36273808>
- 2- جيروم شاهين، البحث العلمي في خطر، متاح على الموقع: <https://almustaqbal.com/article/104120>.
- 3- خطاب حسين، واقع البحث العلمي في الجزائر ومعوقاته -دراسة ميدانية لدى عينة من الأساتذة وطلبة ما بعد الدرج-، مجلة مجتمع تربية عمل، العدد 03، جوان 2017.
- 4- شعلال سليمة وعز الدين بودربان، الحاجة إلى التدريب الالكتروني على البحث الوثائقي لدى الأساتذة والباحثين المنخرطين في النظام الوطني للتوثيق الالكتروني SNDL مع إشارة خاصة إلى جامعة تبسة بالجزائر، المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات، العدد 37-38، السنة التاسعة عشر، 2015.
- 5- عبد المجيد مهنا، المكتبة الالكترونية: التخطيط لإنشاء مكتبة الكترونية أكاديمية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الثالث والرابع، 2010.
- 6- محمد طاشور، من المكتبة التقليدية إلى المكتبة الرقمية، مجلة المكتبات والمعلومات، المجلد الثاني، العدد الرابع، جانفي 2005.
- 7- محمد نقرش، المكتبات الرقمية وقضاياها الفكرية، مجلة البحوث والدراسات، العدد 11، السنة 8، 2011.
- 8- هيثم محمود، استخدام المكتبة الالكترونية المجانية على الشبكة (الانترنت) في عملية التعلم (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 31، العدد 01 و 02، 2015.

كتب باللغة العربية:

- 9- مانيو جدير، منهجية البحث العلمي -ترجمة من الفرنسية ملكة أبيض-، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، 2015.

أطروحات باللغة العربية:

10-صغيري ميلود، دور قواعد بيانات النظام الوطني للتوثيق على الخط SNDL بالمكتبات الجامعية في دعم وتطوير البحث العلمي -دراسة ميدانية بجامعة المسيلة-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علم المكتبات والعلوم الوثائقية-تخصص: تقنيات التوثيق ومجتمع المعلومات-، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2015.

الملتقيات باللغة العربية:

11-إيناس بوسحلة وسمية هادفي، تكنولوجيا المعلومات وواقع المكتبة الرقمية في الجامعة الجزائرية بين سلطة المفهوم وحتمية التجربة، الملتقى الوطني الثاني حول (الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 05 و06 مارس 2014.

12-جهاد براهيمية وصالح فاطمة الزهراء، تقييم واقع استخدام النظام الوطني للتوثيق الإلكتروني في إعداد البحوث العلمية وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى طلبة الدكتوراه -جامعة قاصدي مرباح ورقلة نموذجاً-، الملتقى الوطني الثاني حول: الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 05 و06 مارس 2014.

مقالات باللغة الأجنبية:

- 13-B.J. Bamgbade, B.A. Akintola, D.O. Agbenu, C. O.Ayeni, O.O.Fagbami, H.O. Abubakar, Comparative analysis and benefits of digital library over traditional library, World scientific news, No 24, 2015.
- 14- Charles Oppenheim and 11-Daniel Smithson, What is the hybrid library?, Journal of information science, Vol 25, No 02, 1999.
- 15-Fahime Abbasi and Solmaz Zardary, Digital libraries and its role on supporting e-learning, AWERPocedia information technology and computer science, No 01, 2012.
- 16-Kari Garnes, Ane Landoy and Angela Repanovici, Aspects of the digital library, Alvheim and Eide, 2006.
- 17-Mayank Trivedi, Digital libraries : functionality, usability and accessibility, Library philosophy and practice (e-journal), 2010.
- 18-Ricardo Freitas, Scientific research methods and computer science, Site en ligne <https://www.researchgate.net/publication/228980756>, 2009.

مواقع الكترونية:

- 19-البحث العلمي: ماهيته وخصائصه، طرقه ومراحل إعداد ومصادره، الدورة التدريبية حول مناهج وأساليب البحث العلمي، متاح على الموقع www.pitt.edu/~super1/ResearchMethods/Arabic/introductionrm.pdf
- 20-Dictionary for library and information science, site en ligne : https://www.abcclio.com/ODLIS/odlis_d.aspx.
- 21-Digital library definition for DLI2, site en ligne: <https://scholar.lib.vt.edu/DLI2/defineDL.html>.
- 22-<http://www.sndl.cerist.dz/index.php?p=3>
- 23- <http://www.sndl.cerist.dz/index.php?p=4>

واقع منظومة التعليم العالي بالجزائر ودورها في بناء اقتصاد المعرفة

د. مطالي ليلي

د. قهواجي أمينة

الملخص:

يعد التعليم العالي أحد الركائز الأساسية لتنمية المجتمع وتحديثه، حيث تسهم الجامعات في نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها لخدمة الفرد والمجتمع وحل المشكلات من خلال الاستفادة من المنجزات العلمية والتكنولوجية في جل مرافق الحياة. وفي ظل تطور العلوم والمعارف اهتمت الجزائر وكغيرها من الدول بمنظومة التعليم العالي وعملت على تطويرها نوعا وكما من أجل مسايرة التقدم المعرفي الحاصل. لذلك جاءت هذه الدراسة لتستهدف تحليل واقع منظومة التعليم العالي في الجزائر ودورها في بناء اقتصاد المعرفة، كما استهدفت توضيح سبل تطوير أداء الجامعة في ظل اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر في إجراء البحوث العلمية وإنتاج المعرفة العلمية. ولقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج المتعلقة بواقع التعليم العالي بالجزائر من خلال الاستشهاد بمؤشرات كمية ونوعية والمتعلقة بهيكل مؤسسات التعليم العالي وتعداد الطلبة والأساتذة والميزانية المخصصة للقطاع، إضافة إلى كل ما يتعلق بالبحث والتطوير. وقدمت الدراسة بعض المقترحات لتفعيل دور التعليم العالي في التحول إلى مجتمع المعرفة.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، اقتصاد المعرفة، الجامعة.

Abstract :

Higher education is one of the basic pillars of community development and modernization, where universities can play an enhanced role in the dissemination, production and the use of knowledge to serve the individual and society as a whole, and solve problems through the application of scientific and technological achievements in most aspects of life. In light of the development of science and knowledge, Algeria and other countries have been interested in the higher education system and have worked to develop it qualitatively and quantitatively, in order to keep up with the progress of knowledge. The aim of this study is to analyze the reality of the higher education system in Algeria and its role in building the knowledge economy. It also aims at clarifying methods of improving university's performance in the knowledge economy as well as the challenges facing higher education in Algeria in carrying out scientific research and producing scientific knowledge. The study employed a number of quantitative and qualitative indicators related to the structure of higher education institutions, the number of students, professors and the budget allocated to the sector, in addition to research and development. The study suggested to enhance higher education role in the transition towards knowledge society.

Key words: Higher education, Knowledge economy, University

مقدمة:

يعتبر التعليم العالي من بين أهم القطاعات التي أضحت تعنى باهتمام بالغ لدى معظم دول العالم، وذلك للدور الذي يلعبه في مجال إنتاج المعرفة وكذا المساهمة في إمداد القطاع الاقتصادي والاجتماعي بالرأسمال البشري الكفاء والمساعد على تسيير مختلف المنظمات. ولقد شهدت المؤسسة الجامعية في الجزائر باعتبارها مؤسسة تساهم في دفع التعليم والبحث العلمي عدة تطورات سواء من الناحية المادية والبشرية وذلك من خلال تطور الهياكل البيداغوجية وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة والموارد المالية المخصصة لتمويل التعليم العالي، أو من حيث التخصصات المدروسة ونوع المادة التعليمية المقدمة، وهذا في إطار محاولتها للاندماج في اقتصاد المعرفة بما يتوافق ومتطلبات هذا الإقتصاد. وعليه جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على واقع منظومة التعليم العالي في الجزائر ودورها في بناء اقتصاد المعرفة، والتي سنحاول من خلالها الإجابة على التساؤلات التالية:

كيف تساهم منظومة التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة؟

و من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما يقصد باقتصاد المعرفة وماهي خصائصه ومؤشرات قياسه؟
- ماهو واقع منظومة التعليم العالي في الجزائر؟
- ماهي التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر في إجراء البحوث العلمية وإنتاج المعرفة العلمية ؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على مفهوم اقتصاد المعرفة وتحديد السمات الرئيسية له، و المؤشرات الأساسية لقياسه.
- التعرف على واقع منظومة التعليم العالي في الجزائر.
- إبراز دور الجامعة في بناء اقتصاد المعرفة.
- إبراز أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي.
- تقديم بعض المقترحات لتفعيل دور التعليم العالي في التحول إلى مجتمع المعرفة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا حديثا ألا وهو اقتصاد المعرفة الذي يعد في الوقت الحالي هدفا استراتيجيا تسعى مختلف الدول باختلاف اقتصادياتها وباختلاف مستويات تقدمها الاقتصادي والمعرفي إلى الاندماج فيه وتبنيه باعتباره المقياس الأول للحكم على تطور الدول، كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية دور الجامعة في تحقيق التقدم والنمو والنهوض بالمجتمع، ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة.

منهج الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذين نراهما ملائمين لتشخيص الدراسة والوصول إلى الأهداف المرجوة. وتستمد معلوماتها وبياناتها من مصادر عدة متمثلة في مختلف المراجع من الكتب والدوريات و من واقع نشرات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمكتبات والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.

و للإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة.
- ماهية التعليم العالي والجامعة.
- نظام التعليم العالي ومؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر.

أولاً: الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة

1. مفهوم اقتصاد المعرفة :

على الرغم من تعدد الأدبيات فيما يخص اقتصاد المعرفة إلا أنه ليس هناك تعريف موحد، حيث استخدمت تسميات كثيرة للدلالة على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الشبكي فكل هذه التسميات لها مدلول واحد هو أن اقتصاد المعرفة يعتمد في أساسه على المعرفة التي تعتبر كمورد استراتيجي ينمو بالاستعمال والتشارك⁽¹⁾. ومن التعاريف التي قدمت لاقتصاد المعرفة نذكر ما يلي:

- اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كلها، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري ك رأس للمال، و توظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة⁽²⁾.
- اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال⁽³⁾.
- اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري، من خلال تطوير وإصلاح منظومة التعليم والتدريب، والبحث والتطوير، في بيئة تقنية معلوماتية، توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدعم وتشجع اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة، في ظل نظام محكم من التقويم والمساءلة والمشاركة المجتمعية⁽⁴⁾.
- اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء، التحسين، التقاسم، التعليم، التطبيق،...)، واستخدام المعرفة بأشكالها في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول الرأسمالية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية⁽⁵⁾.

(1) مصطفى حوحو، رشيدة خالدي، اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر، العدد السابع، 2016، ص 385.

(2) محمد أنس أبو الشامات، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 597.

(3) كمال منصور، عيسى خليفي، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة : المقومات والعوائق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 3، العدد 2006، ص 4، ص 53.

(4) خالد صلاح حنفي محمود، أدوار المعلم المستقبلية في ضوء متطلبات عصر اقتصاد المعرفة : دراسة تحليلية، دراسات في علوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية جامعة الجزائر 2، الجزائر، المجلد الأول، العدد الثاني، 2017، ص 91.

(5) أحلام كركود، دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2017، ص 512.

ومما سبق يمكن تعريف اقتصاد المعرفة بأنه نموذج اقتصادي حديث يعتمد أساسا في نشاطاته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف عملياته الاقتصادية، ويقوم على تنمية رأس المال الفكري علميا ومعرفيا كي يتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، كما يهتم بإنتاج وصناعة المعرفة من خلال الاعتماد على اكتساب ونشر وتخزين المعرفة وابتكارها و من خلال إصلاح وتطوير منظومة التعليم والتدريب والبحث والتطوير وغيرها.

2. سمات وخصائص اقتصاد المعرفة :

يمكن تلخيص أهم خصائص اقتصاد المعرفة على النحو التالي: ⁽¹⁾

- الاستخدام الكثيف للمعرفة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطاته وتوسعه ونموه.
- الموارد الضخمة والإمكانيات الكبيرة التي يتم استخدامها في المجالات المعرفية سواء ما يتعلق بالبحوث العلمية والتطور التكنولوجي أو ما يتعلق بالاستثمار في المعرفة من خلال تكوين رأس المال الفكري.
- خضوع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف)، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج المعرفي يحقق إنتاجا معرفيا أعلى، وذلك على اعتبار أن المعرفة تراكمية وباتجاه متزايد ومتصاعد حيث أن إنتاج معرفة جديدة يقود إلى إمكانيات لإنتاج معرفة جديدة.
- التغيرات المتسارعة في اقتصاد المعرفة وبالذات فيما يتعلق بتقنياته، حيث ترتبط هذه التغيرات بإنتاج منتجات ووسائل وأساليب معرفية يتم إحلالها محل ما هو موجود.
- الاعتماد على التعليم والتدريب وإعادة التأهيل باستمرار بما يضمن للعاملين مستويات عالية من التدريب ومواكبة التطورات التي تحدث في مجالات المعرفة.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا يتسم بالفعالية لبناء نظام معلومات واتصالات فائق السرعة، الدقة والاستجابة.
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ارتفاع الدخل بالنسبة لصناع المعرفة كلما ارتفعت وتنوعت مؤهلاتهم وخبراتهم وكفاءتهم.
- يعتمد اقتصاد المعرفة على القدرة على التجديد والإبداع والتطوير بالتالي لا توجد حواجز للدخول إليه فهو اقتصاد مفتوح.
- هو اقتصاد لا يعاني من مشكلة الندرة، بل هو اقتصاد الموارد التي يمكن أن تستمر وتتجدد عبر الاستخدام المتزايد للمعلومات والمعرفة.

(1) كنيذة زليخة، بوقموم محمد، الاندماج في اقتصاد المعرفة: بين المتطلبات ومؤشرات القياس، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله الجزائر، العدد السادس، جوان 2018، ص ص 515، 516.

3. أهمية اقتصاد المعرفة:

- تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال التالي: ⁽¹⁾
- أن المعرفة العلمية والعملية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعد الأساس حالياً لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها.
 - الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتخفيض كلفة الإنتاج، وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
 - الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات، والدخول أو العوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول للأفراد الذين ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - الإسهام في توفير فرص عمل، خصوصاً في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة. وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة، بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات والقدرات العلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى.
 - الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، وبما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة، وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه وبسرعة واضحة.
 - الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي.
 - الإسهام في تحقيق تغييرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد، وتتضمن التغيرات الهيكلية زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي المباشر وغير المباشر، وزيادة الأهمية النسبية لاستثمار وتكوين رأس المال المعرفي، وزيادة الأهمية النسبية للعاملين المعرفيين، وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية.
 - الإسهام في التخفيف من قيد الموارد التقليدية ولذات الطبيعة منها، وإضافة استخدامات جديدة للموارد المعروفة، وتحسين الموجود منها، واستمرار التوسع في النشاطات الاقتصادية وتطورها ونموها بدون محددات تحد ذلك، وبالذات ما يتصل منها بالمحددات الطبيعية وخصوصاً الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها.

4. ركائز وأسس اقتصاد المعرفة :

- كشفت أنشطة البنك الدولي بصفة خاصة عن بناء الاقتصاد القائم على المعرفة على خمسة مرتكزات وهي: ⁽²⁾
- إنشاء مؤسسات عالية الجودة، ونظم للحوافز تساعد على تنمية مناخ الأعمال، بما يضمن بشكل خاص سلامة التعاملات وحرية حركة حقوق الملكية.
 - تنمية نظم التعليم والتدريب التي تركز على تعليم وإنتاج الكفاءات بناء على متطلبات السوق.
 - تطوير البحث العلمي والابتكار مع التوجه بشكل قوي إلى الدعم والتشجيع العلني للشركات التي تعتمد على معامل البحث أو التي تعمل بالتنسيق مع مراكز الموارد التقنية والابتكار.
 - تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من حيث البرامج والأجهزة) مع ضمان حرية الإنتاج وحرية حركة المعلومات والاتصالات.

(1) خالد صلاح حنفي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 92.

(2) جابر دهيمي، زين الدين بروش، تحليل جاهزية الاقتصاد الوطني نحو تبني اقتصاد المعرفة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 02، 2016،

- النهوض بنظم الحكامة التي تتيح التفاوض والوساطة بين مختلف الأطراف المعنية بعمليات الاقتصاد كوسيلة لفض المنازعات، وإنشاء شركات أمينة إذ يعد هذا الأمر هو الهدف الأسمى للاقتصاد القائم على المعرفة.

5. مؤشرات اقتصاد المعرفة:

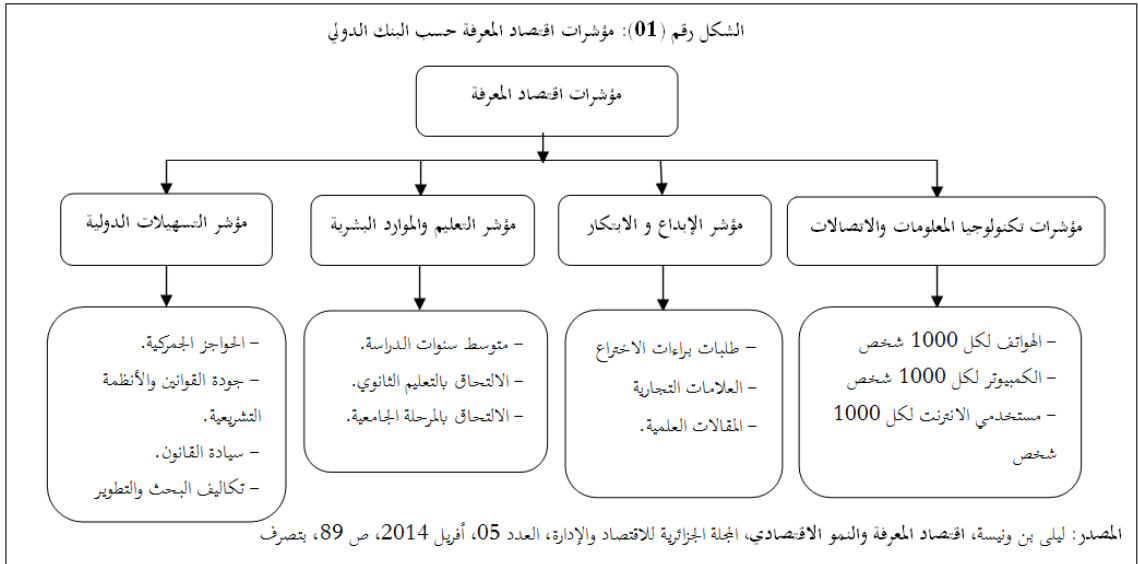
يشمل اقتصاد المعرفة على مجموعة مهمة من المؤشرات التي من خلالها يمكن الدخول إلى هذا الاقتصاد، ويمكن تصنيف مؤشرات المعرفة إلى:

- **مؤشرات العلم والتكنولوجيا:** ويتضمن هذا المؤشر البيانات المتعلقة بالأبحاث والتنمية وإحصائيات براءات الاختراع، المنشورات العلمية وميزان المدفوعات التكنولوجية⁽¹⁾.
 - **المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:** أهمية المتغيرات المتعلقة بالموارد البشرية لاقتصاد المعرفة أم يقر به الجميع، إلا أن من المؤشرات المعروفة لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة، ويعود ذلك من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال، ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة، فالحقيقة التي يجب ألا تخفى على أحد هي أن الاستثمار عالي العوائد في الموارد البشرية إذا ما قورن بأي من المجالات الأخرى في المجتمع. لذلك تعتبر هذه المؤشرات مهمة جداً، وللمؤشرات الموارد البشرية مصادر رئيسية تتمثل في بيانات التعليم والتدريب ومخزون رأس المال البشري، والاستثمارات في رأس المال البشري⁽²⁾.
 - **مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث التقى الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، وهذه الأخيرة ثلاثة تأثيرات في الاقتصاد، وهي:
 - ✓ أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات.
 - ✓ تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة مثلاً وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، الجداول الإلكترونية.. الخ
 - ✓ أنها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات⁽³⁾.
- ويوضح الشكل التالي مؤشرات اقتصاد المعرفة حسب منهجية البنك الدولي:

(1) صغبر عبد الصمد، واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر، العدد 03، جوان 2011، ص 286.

(2) المرجع نفسه، ص 291.

(3) خالد ياسين الشيخ، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الهندسة المعلوماتية، ماجستير تخصص الريادة والإدارة بالإبداع، المعهد العالي للتنمية الإدارية، جامعة دمشق، 2010، ص 19.



ثانيا: التعليم العالي والجامعة

1. مفهوم التعليم العالي:

التعليم العالي هو التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي⁽¹⁾. كما عرف على أنه: كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة الثانوية أو ما يعادلها وتقدمه مؤسسات متخصصة، وهو مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاءة والنبوغ، وتنمية لمواهبهم، وسدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله، بما يسائر التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغايتها النبيلة⁽²⁾. وقد عرفت منظمة اليونسكو التعليم الجامعي والعالي في ندوة التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين التعليم العالي كالتالي: التعليم العالي يقصد به كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسة للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة⁽³⁾.

(1) نوال نمور، نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2011-2012، ص 14.

(2) رقاد صليحة، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013-2014، ص 23.

(3) فلوح أحمد، دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 18، مارس 2016، ص 214. متاح على الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/50211>

أما القانون الجزائري فقد عرفه على أنه كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة⁽¹⁾.

ويعتبر التعليم العالي من الأدوات الأساسية التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معا، وضمان طرق التطور السليم للأمة في مسيرتها نحو أهدافها في تقدم المجتمع والرقي في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية⁽²⁾.

وتؤكد النظرة الغالبة بين دول العالم اليوم؛ أن التعليم الجامعي هو خدمة واستثمار في الوقت ذاته واجب الأداء نحو كل فرد مواطن مؤهل لمتابعة تعليمه الجامعي كحق من حقوقه على الدولة تطبيقا لمبدأ ديمقراطية التعليم. وهو من ناحية أخرى استثمار في أغلى ما تستثمر فيه الدولة مواردها وقدراتها البشرية، حيث أن عظمة الدول المتطورة اليوم ترجع في المحل الأول إلى ثروتها البشرية المنتجة الخلاقة المبدعة في جميع ميادين العلم والمعرفة، الأدبية منها والعلمية، النظرية منها والتطبيقية، وليس إلى ما يوجد لديها من ثروات معدنية أو طبيعية⁽³⁾.

2. وظائف التعليم العالي:

- تم تحديد ثلاث وظائف رئيسية للتعليم العالي في المؤتمر العالمي لمنظمة اليونسكو UNESCO المنعقد سنة 1998 كما يلي⁽⁴⁾:
- **التعليم:** وهو أول وظيفة للتعليم العالي، حيث ينتظر من الجامعات أن تقوم بإعداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية و التقنية، المهنية و الإدارية ذات المستوى العالي.
- **البحث العلمي:** أصبح البحث العلمي وإنتاج معرفة جديدة من أهم وظائف التعليم العالي (الذي كان يقتصر على حفظ المعرفة القديمة). ويعد البحث العلمي من الركائز الأساسية للنهوض الحضاري في أي بلد، فالاكتشافات تأتي من خلال البحث والتمحيص ومتابعة الأحداث والأفكار ومحاولة تطويرها ودعمها ورعايتها. فكثير من الابتكارات، الاكتشافات والاختراعات ما هي إلا نتيجة للأفكار الابتكارية لأساتذة الجامعات والطلاب المتميزين. وبالرغم من أن مهمة إنتاج معرفة جديدة تقع أساسا على مؤسسات التعليم العالي، فإن معظم أعضاء هيئة التدريس لا يجرون إلا القليل من البحوث، ويرجع ذلك إلى أن معظم وقت المدرسين مخصص للتدريس، مما لا يتيح لهم مجالا للعمل الإبداعي، بالإضافة إلى ما تتطلبه البحوث من أموال للإنفاق على الباحثين وتوفير المصادر اللازمة. وتسخر نتائج البحث العلمي لخدمة المجتمع بما يحقق التنمية والتطور في مجالات الحياة كافة.

(1) رقاد صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(2) فلوح أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 215.

(3) عبد الله بوخلخال، الجامعة الجزائرية ووظيفتها البيداغوجية، مجلة حوليات جامعة الجزائر، العدد 7 الجزء 1، ص 90. متاح على الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/50181>

(4) نوال نمور، مرجع سبق ذكره، ص ص 31، 32.

- خدمة المجتمع: يفترض من الجامعات أن تتأقلم مع احتياجات المجتمع، وقد بدأ هذا الأمر يظهر بشكل خاص بعد الثورة الصناعية حيث أصبحت الجامعات تدرس تخصصات فرضتها الوظائف الجديدة التي ظهرت منها: العلوم، الهندسة، الحاسبة، لتتوسع هذه التخصصات فيما بعد؛ حيث أصبحت الجامعة تدرس تقريبا جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد بما فيها علم الاجتماع، إدارة الأعمال.

3. دور وأهداف مؤسسات التعليم العالي:

أ. الجامعة ودورها:

• تعريف الجامعة:

عرفت الجامعة على أنها "كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه للبحث التي تتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة⁽¹⁾. أو هي تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما يعادلها تعليما نظريا معرفيا ثقافيا يتبنى أسسا إيديولوجية وإنسانية يلزمه تدريب مهني، يهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين، فضلا عن مساهمتها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة⁽²⁾. كما يمكن تعريف الجامعة على أساس أنها مجتمع مصغير، يقوم فيه الأساتذة والطلبة معا بمناقشة، تطوير واستكشاف أفكار تتميز بالصعوبة والتعقيد والأصالة، وتعتبر هذه الأفكار والدراسات التي تنتج عنها إرث الإنسانية الذي ينبغي على الجامعة المحافظة عليه، إيصاله إلى الأجيال المقبلة وتحديثه بصفة مستمرة⁽³⁾.

ويلاحظ أن مجمل هذه التعريفات تشترك في تركيزها على جانب البحث والتكوين، واللذان يعتبران جوهر الجامعة، فإن التعريفين الأخيرين تناولا علاقة الجامعة بمحيطها وواجهها تجاهه.

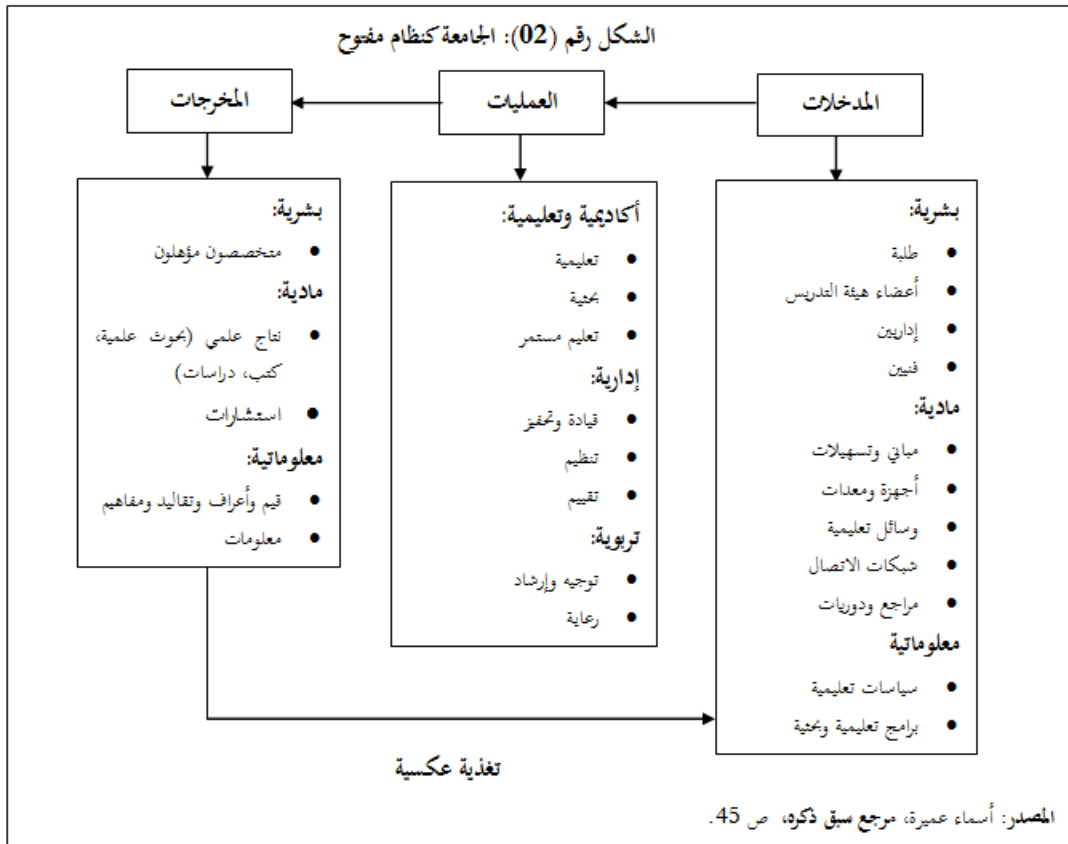
(1) براهمي طارق، راهن الفعل الفلسفي في المجتمع الجزائري (المفهوم القيمي كنموذج). متاح على الرابط:

[https://manifest.univ-](https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Sociales%20et%20Sciences%20Humaines/Forum-problematique-revue-de-sciences-sociales-en-Algerie/Brahimi_tarek.docx)

[ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Sociales%20et%20Sciences%20Humaines/Forum-problematique-revue-de-sciences-sociales-en-Algerie/Brahimi_tarek.docx](https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Sociales%20et%20Sciences%20Humaines/Forum-problematique-revue-de-sciences-sociales-en-Algerie/Brahimi_tarek.docx)

(2) نفس المرجع السابق.

(3) عربي بومدين، الجامعة الجزائرية ووظيفتها البيداغوجية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7 - 2016، ص 249.



من خلال ما سبق يظهر أن الجامعة هي نظام مفتوح تتفاعل فيه مجموعة من العناصر التي تتأثر ببيئتها وتؤثر فيها، حيث تحصل منها على كافة المدخلات (طلبة، أعضاء هيئة التدريس،...) و من خلال العملية التعليمية يعاد هؤلاء الطلبة مرة أخرى بعد التخرج إلى المجتمع، غير أن هذه المخرجات قد لا تتوافق وسوق العمل، مما يتطلب من المؤسسات التعليمية ضرورة استغلال المعلومات المرتدة إليها واستخدامها باستمرار في تحسين وتطوير مستوياتها⁽¹⁾. [وهو ما يوضحه الشكل الموالي].

• دور الجامعة:

لا شك أن للجامعة دورا محوريا وأساسيا في المجتمع، بحيث يرى الأستاذ "عمار بوحوش" في هذا الصدد أن: "دور الجامعات يتمثل في تهيئة الجو لرجال العلم والمعرفة لكي يضعوا التصورات أمام كبار المسؤولين وقادة المجتمع وتزويدهم بالحقائق والتحليلات العلمية إلى تمكنهم من فهم جوهر القضايا الاجتماعية، واتخاذ القرارات الدقيقة، أو سن القوانين التي تخدم المصلحة العليا للدولة المجتمع"⁽²⁾.

(1) أسماء عميرة، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي - دراسة حالة جامعة جيجل -، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2012-2013، ص 47.

(2) عربي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 251.

وتجدر الإشارة إلى أن دور التعليم العالي لم يعد يقتصر على تقديم المعرفة وصنعها ونقلها، والبحث والتجديد فحسب، بل بات أحد القوى الموجهة للنمو الاقتصادي، وأداة رئيسية في نقل الخبرة الإنسانية الثقافية والعلمية المتراكمة. وتزداد أهمية هذا التعليم في عالم تسود فيه موارد المعرفة على الموارد المادية كعوامل في التنمية. ويزداد في الاقتصاد تأثير التجديد والتقدم التكنولوجي بنحو متنام على مستوى الكفاءات والدراسات المطلوبة⁽¹⁾.

ب. أهداف الجامعة:

يتفق الباحثون على عدد من الأهداف للجامعة من أبرزها⁽²⁾:

- تطوير البحث العلمي وتشجيع إجرائه داخل الجامعة وخارجها.
- الإسهام في تعديل وتطوير الاتجاهات في المجتمع المحيط نحو الأفضل ونشر الثقافة والمعرفة وإشاعتها بين الناس.
- سد حاجات المجتمع من الكوادر المتخصصة والكفاءات الوطنية المدربة.
- دراسة مشكلات المجتمع المحيط وفهمها وتحليلها والبحث عن حلول لها.
- تدعيم القيم الروحية لدى الشباب
- مواكبة التطور الحادث من حول الجامعة .
- الإسهام في تنوير المجتمع.
- مواكبة الانفجار المعرفي وثورة المعلومات.
- تدريب وإعادة تدريب أصحاب الكفاءات لمواكبة الجديد والمستحدث في مجالات تخصصهم.

4. مؤسسات التعليم العالي في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة:

أ. خصائص الجامعة في الاقتصاد القائم على المعرفة:

يعتبر البعض أن البحث الحقيقي والمهم هو ذلك البحث الذي يلعب دورا مهما وأساسيا في خدمة وتنمية المعرفة، حتى ولو كان التقدم العلمي في صالح الجامعيين والطلبة وبالتالي المجتمع الذي يستفيد من نتائج وأثار البحث العلمي، فهذا يبقى محصورا في الاهتمامات الثانوية، لأن النشاطات الجامعية المختلفة تصب مجمل انشغالاتها في إنتاج المعرفة والبحث عن الحقيقة⁽³⁾.

وتتميز الجامعة في المجتمع والاقتصاد القائمين على المعرفة بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:⁽⁴⁾

- أن كل وحدة أو مخبر أو ورشة أو كلية تمثل رأس مال فكري (تعليمي، عملي، بحثي) قابل للتحويل وبسرعة إلى محركات القيمة والتطور في الاقتصاد (قدرات معرفية، وتقنية، منتجات).

(1) علي اسماعيل، بيار جدعون، نورما غمراوي، الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت، 6-10 ديسمبر 2009، ص 7.

(2) فلوح أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 218.

(3) علال بن عيسى، الجامعة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مجلة حوليات جامعة الجزائر، العدد 31 الجزء 2، ص 176. متاح على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26546>

(4) رابح بوقرة، نحوى سعودي، واقع رأس المال الفكري في الجامعة الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول راسم المال البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 22-25 أبريل 2013، ص 760.

- أنها مؤسسة فائقة بكثافة المعلومات والاتصالات الشبكية، والتوظيف الفعال لتكنولوجيا المعلومات بطريقة تفاعلية داخل الجامعة وخارجها وفي كل مكان وزمان عبر العالم بفضل الانترنت.
 - أنها مؤسسة ذات أشكال تنظيمية متقدمة، فخلافا للجامعات التقليدية الهرمية ذات العلاقات الرسمية من أعلى إلى أسفل، والبيروقراطية، فإن الجامعة في مجتمع واقتصاد المعرفة تتسم بالتنظيمات الأكثر مرونة (تنظيم مصفوفي بعلاقات رأسية، أفقية متزامنة، تنظيم شبكي بعلاقات تشكل وتلاشى حسب تغيير المسافات الدراسية أو حسب فرق البحث، مخططات أو هياكل أفقية، فرق افتراضية ومشاركة).
 - أنها مؤسسة تعمل على أساس الإنجاز التعليمي البحثي الاستشاري في ظل قواعد التقييم المتعدد المستويات، حيث تعتمد على مستويين للمعايرة، مقارنة داخلية من خلال برنامج التقييم الذاتي، ومعايرة تنافسية مع الجامعات الأخرى وطنيا وإقليميا وعالميا.
 - أنها مؤسسة الحرية الأكاديمية في المجال العلمي والبحثي، مما يجعلها بنية محفزة للإبداع والمشاركة والإنجاز الفردي والجماعي سواء في التعليم أو في البحث العلمي.
 - أنها تمثل القطاع الاقتصادي الأكثر حيوية وتأثيرا في الاقتصاد المحلي والوطني من خلال أجور العاملين فيها وما ينفقه الطلبة على الكتب والملابس والمطاعم ومرافق الترفيه، وبالتالي فإن تأثير الجامعات يتجاوز حدودها التعليمية البحثية إلى الاقتصاد الوطني بأكمله.
 - أنها مؤسسة علمية تعمل في تفاعل مستمر ومشعب الأبعاد والمجالات والمستويات مع البنية العلمية للمجتمع.
- ب. سبل تطوير أداء الجامعة لمواكبة لاقتصاد المعرفة:**
- إن الجامعة مطالبة في ظل اقتصاد المعرفة بالاهتمام بعدد من المفاهيم التي تشكل في الوقت ذاته معايير يمكن الحكم من خلالها على مواكبة أداء هذه الجامعة لاقتصاد المعرفة، والتي تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:
- **جودة التعليم العالي:** وهذه الجودة لا يجب أن تتوقف على مسألة التوافر فقط، بل على الجودة العلمية والاستحقاق والمرونة وإتاحة الفرصة للطلبة للتحرك الأفقي والرأسي من أجل تعزيز قدراتهم. فمقياس تقويم المؤسسات الجامعية يركز على إعداد خريج مؤهل وفق المواصفات المقبولة على المستوى الدولي وفي مختلف اتجاهات المعرفة، والتجاوب مع حاجات المجتمع الآنية والمستقبلية، بما تنتجه من بحوث ودراسات تلامس الواقع الإنتاجي والخدمي العام وسوق العمل الخاص، وتكون في الوقت ذاته عامل تطوير وارتقاء لكل الواقع المجتمعي من خلال ما تقدمه من حلول لمشاكل التنمية. وللوصول إلى الأهداف المنشودة يجب الأخذ بسياسة تعليمية شاملة تنطلق من الواقع الفعلي وتتحرك في مسارات الهيكل المؤسسي للتعليم العالي والتمثل في: الأستاذ-الطالب-البنية التحتية والإدارة⁽²⁾.
 - **التمويل المستديم:** إن عدم وجود توافق بين الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي وبين تزايد التحاق الطلبة بهذه المؤسسات، يستلزم دراسة إصلاحات تمويل التمويل العالي، وهذا ما يقع على عاتق الدولة على وجه الخصوص، كون معظم مؤسسات التعليم العالي تديرها الحكومات ويمولها القطاع العام. إلا أنه في ظل عصر المعرفة واستخدام التقنية

(1) مكيد علي، يحياوي فاطمة، **واقع التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01 أبريل 2014، ص 15.
متاح على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10836>

(2) علي اسماعيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الفائدة فإنه من صالح مؤسسات التعليم العالي البحث عن مصادر تمويلية أخرى لعدم إمكانية تمويلها كلياً من طرف الدولة.

- **التكامل ونشر المعرفة:** لقد نجحت بعض مؤسسات التعليم العالي في جمعها بين التعليم العالي والدراسات والبحوث؛ فصارت مراكز للتميز البحثي، وهذا ما عزز أبحاث الدراسات العليا وتمويلها وتقديم أطروحات دكتوراه وما تأتي منها من قوة خلق المعرفة الجديدة ونقلها إلى الطلبة والمجتمع من خلال التعليم الموسع مدى الحياة وتعاقد مراكز البحوث والتطوير مع وسائل الإنتاج.

ثالثاً: نظام التعليم العالي ومؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر

1. إصلاحات التعليم العالي و نظام ل.م.د (الهيكلية الجديدة للتعليم العالي في الجزائر)

لقد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر إصلاحات كثيرة تهدف إلى تنمية هذا القطاع وإعادة توجيهه وهيكلته بالدرجة الأولى بما يتماشى مع أنظمة التعليم العالي المعمول بها في البلدان الغربية. ومن أهم تلك الإصلاحات هو إقحام النظام الجديد (L.M.D) ليسانس ماستر دكتوراه بداية من الموسم 2004/2005 أملاً في مواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم العالي من جهة وإيجاد حلول عملية لعيوب النظام الكلاسيكي من جهة أخرى.

أ. سمات وخصائص هذا النظام:

- يسهل الحركية والتعاون والاعتراف المتبادل بالشهادات بين الجامعات خارج الوطن.
- يسمح بتحسين برامج الجامعة الجزائرية لتندمج في محيطها الاجتماعي والاقتصادي كما ستحسن من مردودها الداخلي والخارجي وتمتد تنظيم التعليم العالي بالمرونة اللازمة وقدرة أكبر على التكيف.
- تتسم هذه الهيكلية الجديدة بتوفير حرية أكبر للطلاب، طالما أن المبدأ يتمثل في جعل الطالب يصل على أعلى مستوى تتيحه له مهاراته وقدراته الذاتية، وذلك من خلال تنويع مدروس للمسارات التعليمية.
- يسمح بتوجيه تدريجي ومضبوط من خلال تنظيم محكم للتعليم وملاحم التكوين، في كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية في شكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة.
- تتسم وحدة التعليم بكونها قابلة للاحتفاظ والتحويل، وهذا يعني أن الحصول عليها يكون نهائياً ويمكن استعماله في مسار تكويني آخر، هذا الاحتفاظ وهذا التحويل يمكن من فتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية ويخلق حركية لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار تكويني جامعي ناتج عن اختيارهم⁽¹⁾.

ب. تدرج نظام ل.م.د:

- تركز هذه الهيكلية الجديدة في تنظيم التعليم في ثلاثة أطوار تتوج بثلاث شهادات:⁽²⁾
- طور أول مدته ثلاث سنوات بعد البكالوريا يتوج بشهادة الليسانس: تتكون هذه المرحلة من وحدات تعليمية موزعة على ست سداسيات، ضمن مرحلتين تتمثل أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات، وثانيهما في تكوين

(1) عائشة إيدار، سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر: واقع وتحديات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث عشر، جوان 2015، ص ص 117، 118.

(2) فطيمة الزهة كياري، تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الرابع، ديسمبر 2014، ص 112. بتصرف

متخصص. يهدف هذا الطور إلى تحقيق غايتين، غاية ذات طابع مهني تمكن الطالب مباشرة من الاندماج في عالم الشغل، وغاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة.

- طور ثاني مدته خمس سنوات بعد البكالوريا (أي سنتين بعد الليسانس) يتوج بشهادة الماستر: يشمل هذا الطور على وحدات موزعة على أربع سداسيات مفتوحة على الطلبة المستوفين للشروط المحددة، ويحضر هذا التكوين إلى مهنتين: مهنية (ماستر مهني) وأخرى أكاديمية (ماستر بحث).

طور ثالث: مدته ثمان سنوات بعد البكالوريا (أي ثلاثة سنوات بعد شهادة الماستر) يتوج بشهادة الدكتوراه بعد مناقشة أطروحة الدكتوراه: يضمن هذا الطور من التكوين التي تبلغ مدته الدنيا ست سداسيات، إلى تعميق المعارف في تخصص محدد وتحسين المستوى عن طريق البحث ومن أجل البحث.

ج. مرتكزات نظام ل.م.د :

تقدم الهيكلية الجديدة لنظام التعليم العالي رؤية جديدة للتكوين الجامعي تركز على: ⁽¹⁾

- وضع مخطط لتطوير الجامعة يأخذ في الحسبان مجمل الانشغالات سواء منها الاقتصادية والعلمية أو الاجتماعية والثقافية وهذا على الأصعدة المحلية والجهوية والوطنية.
- عروض تكوين متنوعة ومعدة للتشاور مع القطاع الاقتصادي.
- بيداغوجية نشيطة حيث يكون الطالب الفاعل الأساسي في رسم مسار تكوينه من خلال مشاركته في بناء مشروعه المستقبلي وضمان مرافقته من قبل فرقة بيداغوجية تمده بالنصح والإسناد طوال مساره التكويني.
- تقييم دائم ومستمر للتعليم وللمؤسسات التعليمية.

2. المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم العالي بالجزائر :

إن الجامعة الجزائرية اليوم هي نتاج عملية طويلة من البناء والتطوير والإصلاحات التي تم الشروع فيها ابتداء من سنة 1962، تاريخ استعادة السيادة الوطنية. وقد بدأت هذه العملية بإنشاء وزارة التربية الوطنية سنة 1963. وقد استخدمت جامعة الجزائر التي يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1909، كقاعدة لإطلاق منظومة جزائرية للتعليم العالي والبحث العلمي، شهدت بعد ذلك تطورا سريعا للغاية. فبعد أن كان تعدادا الطلبة مركزا سنة 1962 في مؤسسة واحدة هي جامعة الجزائر (وفي ملحقتها في كل من قسنطينة وهران)، فإنه اليوم يتوزع على كامل التراب الوطني. ويستجيب هذا التوزيع إلى مبدأ الخدمة العمومية الجوارية⁽²⁾.

نتناول فيما يلي المؤشرات الكمية والنوعية المتعلقة بالتعليم العالي بالجزائر، من خلال دراسة هيكل مؤسسات التعليم العالي، تعداد الطلبة والأساتذة، وكذا الميزانية المخصصة للقطاع.

(1) سليمة ياسية، تطبيق نظام ل.م.د كأساس لتحقيق الجودة في التعليم العالي بالجزائر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، ص 553.

(2) التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر - 50 سنة من التنمية من 1962 إلى 2012 - منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائر، ص 16. متاح على الرابط: الاطلاع: 2018-09-27.

أ. تطور عدد المؤسسات الجامعية:

لقد تطور حجم شبكة هيكل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من جامعة وحيدة وهي جامعة الجزائر سنة 1907 على غاية 108 مؤسسة جامعية نهاية شهر أوت سنة 2018، وفيما يلي شبكة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر سنة 2018:

جدول رقم 01: حجم الشبكة الجامعية في الجزائر نهاية شهر أوت سنة 2018

المؤسسة	العدد
الجامعات	50
المراكز الجامعية	13
المدارس الوطنية العليا والمدارس العليا	31
المدارس العليا للأساتذة	11
المدارس التحضيرية	01
المدارس التحضيرية المدجة	02
المجموع	108

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للاطلاع زر الموقع : <https://www.mesrs.dz/ar/le-ministere> تاريخ الاطلاع : 2018/09/06.

ب. تعداد الطلبة :

لقد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كبيرا من حيث عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات حيث تشير حصيلة قطاع التعليم العالي في الجزائر أنه تم الانتقال من 3 طلبة لكل 10000 نسمة إلى حوالي 400 طالب لكل 10000 نسمة خلال السنة الجامعية 2017/2018 ، وهذا العدد مرشح للارتفاع، فيما انتقلت الجزائر من جامعة واحدة ومدرستين بالجزائر العاصمة سنة 1962 إلى 108 مؤسسة جامعية سنة 2018 ومن 2375 طالب جامعي في 1962 إلى 1.730.000 طالب اليوم.

وهذا الارتفاع في تعداد الطلبة الجامعيين هو نتيجة سياسة ديمقراطية ومجانية التعليم العالي، كما أن 80٪ من الطلبة يستفيدون من المنح ونحو 50٪ منهم يقطنون الأحياء الجامعية، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الفتيات المتدرسات مرتفع مقارنة بالذكور في الجامعات، حيث كن يمثلن 21.2 بالمئة ما بين 1962/1963، في حين بلغت نسبتهن سنة 2017 62.5٪ من عدد الطلبة المسجلين و65.6 بالمائة من حاملي الشهادات، أما فيما يخص الدراسات التحضيرية لشهادة الدكتوراه فالفتيات يمثلن نسبة 52.5٪ من عدد الطلبة، كما أنه من أصل 60.000 مدرس جامعي من مختلف الرتب تمثل النساء نسبة 47٪.

والجدول التالي يوضح تزايد عدد الطلبة المسجلين من سنة 2002 إلى غاية 2015:

جدول رقم (02): تطور عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين من مؤسسات التعليم العالي في الجزائر للفترة ما بين 2002 و 2015

السنة الجامعية	عدد الطلبة المسجلين في التدرج	عدد الطلبة المسجلين ما بعد التدرج	عدد الخريجين
2003/2002	589993	26279	77972
2004/2003	622980	30221	91828
2005/2004	721833	33630	107515
2006/2005	743054	37787	112932

السنة الجامعية	عدد الطلبة المسجلين في التدرج	عدد الطلبة المسجلين ما بعد التدرج	عدد الخريجين
2007 /2006	820664	43458	121905
2008 /2007	952067	48764	146889
2009 /2008	1048899	54924	150014
2010 /2009	1034313	58975	199767
2011 /2010	1077945	60617	246743
2012 /2011	1090592	64212	233879
2013 /2012	1124434	67671	288602
2014 /2013	1119515	70734	271430
2015 /2014	1165040	76510	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : <https://www.mesrs.dz/annuairestatistique> تاريخ الاطلاع 2018 /09 /07

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن عدد الطلبة المسجلين يتزايد من سنة لأخرى ليتجاوز الضعف في السنة الجامعية 2015 /2014 على ما كان عليه في السنة الجامعية 2003 /2002، وينطبق نفس الأمر على عدد الطلبة المتخرجين، وهذا لكون التعليم العالي أصبح ضروريا في الوقت الحالي، بالمقابل نلاحظ أن عدد الخريجين من جامعات التعليم العالي يبقى غير متكافئ مع الأعداد الهائلة الملتحقة بها.

ت.تعداد هيئة التدريس:

إن السنة الجامعية 1963 /1962 كانت أول سنة جامعية في الجزائر المستقلة، والتي بالرغم من أن عدد الجامعيين المتدربين فيها كان ضئيلا ووجود هياكل موروثة لا تستوعب أكثر من 600 طالبا؛ إلا أنها ضمنت دخول ما يقارب 3000 طالب في ذلك الموسم الاستعجالي، وبالرغم من الجهد المبذول في التأطير لم يجد الموسم أكثر من 82 مدرسا جزائريا مما اضطر السلطة لجلب 258 مدرسا أجنيا متعاوناً. ولعد الإصلاحات الجامعية التي شهدتها التعليم العالي تطور عدد الأساتذة المؤطرين إلى 56061 أستاذ وذلك خلال السنة الجامعية 2016 /2015⁽¹⁾. والجدول التالي يبين نسبة عدد الأساتذة الجزائريين من المجموع الكلي للأساتذة في الجامعة الجزائرية خلال الفترة 2016 /2002:

(1) هندا مدفوني، الاستثمار في راس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل إقتصاد المعرفة - دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية-، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة المنظمات، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016 /2017، ص 246، 247.

جدول رقم (03): نسبة عدد الأساتذة الجزائريين من المجموع الكلي للأساتذة في الجامعة الجزائرية خلال الفترة 2002/2016

نسبة الأساتذة الجزائريين	المجموع	عدد الأساتذة الاجانب	عدد الأساتذة الجزائريين		السنة الجامعية
			الذكور	الإناث	
99.69	20769	64	14281	6424	2203 /2002
99.73	22650	61	15291	7298	2004 /2003
99.73	25229	68	16568	8593	2005 /2004
99.76	27067	64	17458	9545	2006 /2005
99.75	29062	73	18474	10515	2007 /2006
99.69	31703	99	19571	12033	2008 /2007
99.84	34470	56	21175	13239	2009 /2008
99.75	37688	55	22940	14693	2010 /2009
99.81	40140	77	24143	15920	2011 /2010
99.85	44448	68	26115	18265	2012 /2011
99.84	48398	77	27998	20323	2013 /2012
99.79	51299	107	29573	21726	2014 /2013
99.82	53622	93	30666	22956	2015 /2014
99.87	56061	72	24098	31963	2016 /2015

المصدر: هيئة مدفوني، مرجع سبق ذكره، ص 248.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الأساتذة الجامعيين الجزائريين المكلفين بالتأطير ارتفع على مدار أربعة عشر سنة الماضية ، فقد كان عددهم 20705 أستاذا ليصل عددهم سنة 2016 إلى 55989 أستاذا.

ث. حجم الاعتمادات الموجهة لقطاع التعليم العالي في الجزائر:

يحتل قطاع التعليم العالي بمستويات تمويل معتبرة في الجزائر، ويظهر ذلك من خلال المكانة الهامة التي تتبوؤها ميزانية التعليم العالي من ميزانية الدولة، وتحتل أغلب الأحيان الدرجة الخامسة من حيث توزيع الاعتمادات لكل دائرة وزارية نتيجة للتوسع الكبير الذي يشهده هذا القطاع مما أدى إلى زيادة مخصصاته من سنة لأخرى. وتعد ميزانية التعليم العالي بالنسبة لميزانية الدولة من المؤشرات التي لها دلالاتها في نوع الجهد الذي تبذله الدولة في نشاطها التعليمي مقدرا في صورة رقمية بالنسبة لجهود الدولة الأخرى⁽¹⁾. و الجدول التالي يبين تطور ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة 2002- 2017

(1) عبد الزاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 103.

جدول رقم (04): الاعتمادات المخصصة لوزارة التعليم العالي (× ألف ميزانية الدولة بعنوان ميزانية التشغيل للسنوات من 2002 إلى 2018

السنة	ميزانية التعليم العالي (× ألف د.ج)	ميزانية الدولة (× ألف د.ج)	حصة ميزانية التعليم العالي (%)
2002	58743195	830084800	5.57
2003	68282507	94876000	5.98
2004	66497092	1053366167	5.54
2005	78671380	1141685900	6.26
2006	85699925	1200000000	5.95
2007	104449439	1255273000	6.31
2008	129190158	1439548823	5.46
2009	155160798	1652698265	5.83
2010	173483802	2363188196	5.03
2011	291441690	4291181180	6.79
2012	277173918	4608250475	5.62
2013	264582513	4335614484	6.10
2014	270742002	4174452366	5.74
2015	300333642	4972278494	6.04
2016	312145998	4807332000	6.49
2017	310791629	4591841961	6.76
2018	313338988	4584462233	6.83

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات من 2002 إلى 2018

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة، عرفت تطورات وتغييرات متذبذبة، إلا أنها متقاربة المستويات، فلقد شهدت أعلى ارتفاع لها سنة 2018 بنسبة 6.83٪ و أدنى نسبة سجلتها سنة 2010.

وتفسر هذه الزيادات المستمرة في الاعتمادات الموجهة للتعليم العالي إلى:

- ارتفاع أجور العمال وهيئة التدريس التي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية القطاع.
- ارتفاع عدد مخابر البحث وأنشطة البحث في الجامعات.
- ازدياد عدد الطلبة المقيمين ما يزيد من النفقات المخصصة للخدمات الجامعية⁽¹⁾.

3. البحث والتطوير:

أ. تطور عدد الباحثين: بلغ عدد الباحثين في الجزائر حسب مدير البحث العلمي والتطور التكنولوجي 480 باحث لكل مليون نسمة سنة 2010⁽²⁾، ليصل إلى 700 باحث لكل مليون نسمة سنة 2012، وهو رقم ضئيل مقارنة بالتطور الهائل الذي تشهده معظم دول العالم خصوصا المتطورة منها حيث أن المتوسط الدولي لعدد الباحثين لكل مليون نسمة هو 1063⁽³⁾.

(1) ياقوت قديد، محمد بوقناديل، تحليل نفقات تسيير قطاع التعليم العالي في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الرابع، ديسمبر 2014، ص 83.

(2) ناصر الدين قربي، منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، مجلة الباحث، العدد 15، 2015، ص 83.

(3) مقيم صبري، هرموش إيمان، واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد السابع، جوان 2017، ص 219.

ب. براءات الاختراع:

تطور عدد براءات الاختراع المسجلة تدريجيا من 134 براءة اختراع سنة 2012 إلى 200 براءة اختراع سنة 2015، في كل مؤسسات التعليم العالي، ومراكز ووحدات البحث التابعة وغير التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وقد سجلت مؤسسات التعليم العالي أكبر عدد من براءات الاختراع، والتي بلغت 91 أي بنسبة 45.5٪ من مجموع البراءات المسجلة في ذات السنة. وقد احتلت جامعة البليدة المرتبة الأولى بـ 16 براءة اختراع، تلتها جامعة وهران بـ 10 براءات، فيما غابت العديد من الجامعات الأخرى⁽¹⁾.

والجدول التالي يبين عدد براءات الاختراع المسجلة في الجزائر خلال الفترة (2012-2015) والجدول رقم (05): عدد براءات الاختراع المسجلة في الجزائر خلال الفترة (2012-2015)

الرقم	مخابر البحث ووحدات البحث	2012	2013	2015
01	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	66	69	91
02	مراكز ووحدات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	52	81	83
03	مراكز ووحدات البحث غير التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	16	18	26
	مجموع براءات الاختراع	134	168	200

المصدر: وفاء تنقوت، أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

وقد أكد المدير العام للبحث والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي السيد عبد الحفيظ أوراغ، أن عدد براءات الاختراع المسجلة داخل الوطن من قبل الباحثين الجزائريين بلغ 200 براءة، مقابل أكثر من 2300 في الخارج. وقد أرجع ذلك إلى الأهمية التي توليها الدول المتطورة للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارهما أفضل محفز ومولد للابتكارات، والدليل على ذلك براءات الاختراع النوعية التي تأتي من باحثين جزائريين يعيشون في تلك البلدان.⁽²⁾

وحسب تصريح صحفي لمسؤولة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فإن الوزارة الجزائرية تعتزم تركيز نشاطاتها الحالية والمستقبلية على إنشاء حاضنات داخل الجامعات، تسمح بمرافقة الطلبة في مشاريعهم الابتكارية، على أن يتوقف دور الحاضنات بمجرد حصول أصحاب المشاريع على سجلات تجارية⁽³⁾.

ت. المقالات العلمية:

يقدر عدد المقالات العلمية المقدمة من طرف الباحثين الجزائريين خلال الفترة ما بين 2003 على 2012 حوالي 15540 مقال، أي بنسبة 30.62٪ من انتاج المغرب العربي و 9.33٪ من الانتاج العربي، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول

(1) وفاء تنقوت، أحمد سلامي، مخرجات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وانعكاساتها التنموية في الجزائر بين الفعالية والركود، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2017، ص 174.

(2) نقلا عن الموقع :

<http://marsadz.com/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AA%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%84-2300-%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1.2018/09/25> ، تاريخ الاطلاع : 25 / 09 / 2018.

(3) نقلا عن الموقع : <https://al-ain.com/article/algeria-patents> ، تاريخ الاطلاع : 25 / 09 / 2018.

المتقدمة ، والجزائر كغيرها من دول الرامية إلى البروز في هذا المجال رسمت خطة لعدة مشاريع بحثية الهدف منها رفع الكفاءات وتشجيعها على كتابة المقالات في مختلف المجالات العلمية ومن أمثلة هذه المشاريع : مشاريع فرق البحث (CNEPRU)، البرامج الوطنية للبحث (PNR).⁽¹⁾

وبالرغم من كافة الاهتمام بالتعليم إلا أن الجزائر تحتل مرتبة متأخرة فيما يخص مؤشر رأس المال البشري ، فهي تحتل المرتبة 25 من بين 30 دولة مدرجة في هذا المؤشر، وهذا ما يستدعي من الجزائر أن تعمل على تنمية رأس المال البشري وخاصة على المستوى النوعي بالاهتمام بالجانب التعليمي من خلال تحسين التعليم ،دعم بناء الطاقة الابتكارية الوطنية، دعم الأبحاث العلمية وترجمتها إلى الواقع العملي وتنمية الحافز على التعليم والذي يعتبر أهم محركات النمو المستدام عن طريق إقامة دورات تكوينية وتدريبية في التنمية البشرية للأساتذة وللطلبة على حد سواء من قبل خبراء ومختصين في هذا المجال.⁽²⁾

4. التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر في إجراء البحوث العلمية وإنتاج المعرفة العلمية

يواجه قطاع التعليم والبحث العلمي تحديات كبيرة تتمثل فيما يلي:⁽³⁾

- اعتماد مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بصفة مطلقة على الدعم الحكومي ليصل لأكثر من 98٪ ، وذلك لكونها مؤسسات ذات خدمة عمومية من جهة وأنها غير منتجة من جهة أخرى.
- اعتماد نظم تعليمية لبلدان متطورة الشيء الذي يجعل هذه النظم التعليمية المتعمدة تأخذ وقتا طويلا للتجربة والتخوف من عدم نجاحها.
- تزايد عدد الطلبة المسجلين في الجامعات مقارنة بمحدودية هياكل التعليم العالي من قاعات للتدريس، قاعات للمحاضرات ومكتبات يحول دون احتواء هذه الطاقة البشرية والطلابية الهائلة.
- غياب القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.
- ضعف عدد الطلبة المسجلين في طور الدراسات العليا مقارنة بطور التدرج والتي ستخلق مشكل التأطير وضعف هيئة التدريس لاحقا.
- ارتفاع نسب الرسوب والتسرب البقاء سنوات كثير في الدراسة يشكل تحد داخلي أمام الجامعات في زيادة كفاءتها في البحث العلمي.
- تنوع أنماط التعليم العالي بظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة والتعليم عن بعد والجامعات الافتراضية التي تكون تكلفتها اقل من الجامعات التقليدية.
- الموقف المشائم من النظام التعليمي الجديد (ل.م.د) للجامعة الجزائرية.
- ضعف التعليم العالي في الجزائر الراجع إلى ضعف الطرق والمناهج المستوردة من الدول المتطورة الأخرى وعدم توافقها مع البيئة التعليمية في الجزائر.
- انفصال التعليم العالي في الجزائر عن واقع الشغل يخلق تحدي هو الآخر وهو ضعف الجامعة الجزائرية للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

(1) ناصر الديد قريبي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

(2) مقيم صبري، هرموش ايمان، مرجع سبق ذكره، ص 217.

(3) علي حود علين، التخطيط الاستراتيجي لضمان جودة التعليم العالي:التحديات الراهنة ونموذج التطبيق، المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، 2012، ص 748.

5. التوجهات الحديثة للتعليم العالي في عصر المعرفة

إن تطور بيئة مؤسسات التعليم العالي، لا سيما ما أفرزته تكنولوجيا المعلومات من أساليب حديثة ومبتكرة للتواصل بين الأفراد يفرض على الجامعة مواكبة هذه التطورات والإفادة منها في تحقيق أهدافها وممارسة أدوارها. ومن التوجهات الحديثة للتعليم العالي نذكر ما يلي:

• **التنوع في التعليم العالي:** ويمكن اعتباره أحد النتائج المباشرة للجهود التي بذلت ومازالت تبذل في كل أنحاء العالم من أجل إدخال التغيرات الضرورية على بنية وأشكال مؤسسات التعليم العالي، وعلى مناهج التكوين والتدريب نتيجة للتغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية للتعليم العالي⁽¹⁾.

• **التعليم عن بعد:** التعليم المفتوح، التعليم الافتراضي، التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بعد كلها مصطلحات تعبر عن ذاك النمط من التعليم الذي يمكن تفسيره ببساطة حيث يتواجد الطلاب والمدرسون في أماكن مختلفة خلال الفترة التي تتم فيها عملية التدريس أو في معظمه، وذلك باستخدام التكنولوجيا لتوصيل المعلومات والمعارف وإتاحة طريقة للتفاعل مع بعضهم البعض. ويمكن تعريفه على أنه: تعلم مخطط يتم عادة في مكان يختلف عن مكان التدريس المعتاد، ويتطلب تصميمًا للمناهج وطرق تعليم خاصة والاتصال عبر الوسائل التكنولوجية العديدة بالإضافة إلى إجراءات إدارية وتنظيمية خاصة⁽²⁾.

• **الجودة الشاملة في التعليم العالي:** يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على أنها: عملية إدارية استراتيجية تركز على مجموعة من القيم، تستمد طاقة حركتها من المعلومات التي نتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات المؤسسة التعليمية على نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر⁽³⁾.

الخاتمة:

يقوم اقتصاد المعرفة على الاستثمار في رأس المال الفكري، من خلال التطوير المستمر لمنظومة التعليم والتدريب، والبحث والتطوير، بما يضمن إنتاج الكفاءات التي تتوافق مع التطورات الحاصلة في مجالات المعرفة وتستجيب لمتطلبات السوق. ويعتبر التعليم العالي أحد الدعائم الأساسية لاقتصاد المعرفة، باعتباره المسؤول عن تأهيل الأفراد لقيامهم بالبحوث العلمية وإنتاج وتطوير المعارف.

وضمن هذا السياق اهتمت الجزائر على غرار العديد من الدول بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والتي تظهر بشكل خاص من خلال الإصلاحات التي باشرتها منذ الاستقلال. إلا أنه على الرغم من النتائج المتحققة، فإنها تواجه جملة من التحديات التي أدت إلى عدم وجود توافق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

(1) زرزور محمد، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد: نظام ليسانس . ماستر. دكتوراه في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل: دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي، مذكرة ماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005 - 2006، ص 25.

(2) سمرة كحلات، الاستثمار المكتبة الجامعية وإسهامها في تأسيس مجتمع المعرفة - دراسة ميدانية بمكتبات جامعات الشرق الجزائري، - رسالة دكتوراه علوم في علم المكتبات، معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013/2014، ص 141.

(3) نفس المرجع السابق، ص 145.

وحتى تحقق مؤسسات التعليم العالي دورها في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات، نقترح

ما يلي:

التوصيات

- مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة والاستفادة منها في العملية التعليمية من خلال تطوير وتنوع أنماط التعليم العالي مثل الجامعات المفتوحة والتعليم عن بعد والجامعات الافتراضية التي تكون تكلفتها اقل من الجامعات التقليدية.
- زيادة وتنوع مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي والنظر إليها كاستثمارات وليست تكاليف.
- تطوير مناهج البحث العلمي وتكييفها مع متطلبات التنمية الاقتصادية وسوق العمل، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والرائدة في هذا المجال.
- تبني ونشر ثقافة الجودة الشاملة بين مختلف الأطراف الفاعلة في قطاع التعليم العالي.

دور نظام المعلومات في بناء اقتصاد المعرفة

أ.كورتل فريد أ.خنيط خديجة أ.حناش حبيبة

الملخص :

نظرا لاتجاه الاقتصاد العالمي نحو الاقتصادي المعرفي القائم على بنية اتصالات تسمح بتدفق البيانات بسرعة وسهولة والإمكانية المطلقة في استخدام أدوات التعامل مع المعلومات كالألترنت ونظام المعلومات باعتباره إحدى ما أفرزته تكنولوجيا المعلومات بكل أشكالها المعاصرة جاءت هذه الورقة البحثية تبين الدور الذي يلعبه نظام المعلومات في اقتصاد المعرفة

الكلمات المفتاحية : بيانات ، معلومات ، معرفة ، نظام المعلومات ، اقتصاد المعرفة

Abstract :

Due to the direction of the global economy towards the knowledge economy based on the structure of communication allow the flow of data quickly and easily and the absolute possibility in the use of tools to deal with the information such as the internet and the information system as one of the most advanced information technology in all its contemporary forms this research paper shows the role that is played by the information system in the knowledge economy.

Key words: data, information, knowledge, information system, knowledge economy.

مقدمة:

يشهد العالم تطورا عميقا وسريعا على المستوى الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي ونتيجة لعمق هذا التطور وسرعته في مجال تكنولوجيا المعلومات أصبحنا نعيش في عصر المعلومات والاقتصاد المعرفي فأصبحت المؤسسة تعتبر المعلومات بمثابة عنصر من العناصر الإنتاجية نظرا لأن بيئة الأعمال التي تعيش فيها تتصف بسرعة التعقيد والتطور الدائم وهو ما يحتم توفر المعلومات اللازمة والدقيقة والحديثة ولن يتحقق ذلك إلا بامتلاك لأنظمة معلومات، التي تعمل على تجسيد وخلق قاعدة معرفية وتكون أداة توليد أشكال غير مسبقة من المعرفة تشكل اقتصادا جديدا قائم على منظومة معلومات متكاملة وتفاعلية مهمتها تجميع البيانات من مختلف المصادر واستخراج منها المعلومات وتوليد المعرفة .

نشأ عن اقتصاد المعرفة قوى اقتصادية جديدة تدفع إلى الإبداع والابتكار والتحسين الدائم والمستمر وهو ما يفرض على المؤسسة التجديد والإبداع من خلال إيجاد منتجات جديدة والاستجابة لاحتياجات المستهلك واستحداث وظائف جديدة وإيجاد أسواق ومناطق تسويقية جديدة قادرة على استيعاب الإنتاج بالكامل. وبالتالي أضحت المعرفة وتطوير نظم المعلومات ونظم دعم القرارات والنظم الخبيرة و ما تقوم عليه من قواعد بيانات متكاملة أداة رئيسية وهامة لأي مؤسسة للمحافظة على بقائها وتحقيق ميزة تنافسية

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور نظم المعلومات في بناء اقتصاد المعرفة ؟

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في محاولة معرفة الدور الذي تلعبه نظم المعلومات في اقتصاد المعرفة من خلال مناقشة المفاهيم المختلفة والمتداولة ضمن أدبيات الموضوع .

أهداف البحث: يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

تحديد المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات بالإضافة إلى التعريف باقتصاد المعرفة

معرفة دور نظام المعلومات في اقتصاد المعرفة ؟

أولاً:- مفاهيم عامة خاصة بالبيانات والمعلومات والمعرفة:

في ظل التطور السريع للأحداث على مستوى المحيط الخارجي للمؤسسات ، أصبحت المعلومات إحدى أهم أنواع المدخلات لأي نشاط⁽¹⁾ ، فهي تعتبر القاعدة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في صناعة القرارات، والتي نحتاجها يوميا لرسم الإستراتيجيات في ظل البيئة المتغيرة والمعقدة التي تحيط بنا حاليا أو مستقبلا.

1- البيانات:**1-1- تعريف البيانات:**

- تم تعريف البيانات على أنها ”حقائق مجردة، لم يجري عليها أية معالجات“⁽²⁾
- وهناك من عرف البيانات على أنها ”مجموعة الحقائق غير المنظمة ، قد تكون في شكل أرقام أو كلمات أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها“⁽³⁾.
- كما تم تعريف البيانات على أنها عبارة عن ”مجموعة من الحقائق الخام، التي لم تفسر بعد“⁽⁴⁾.
- لقد تم تعريف البيانات أيضا على أنها ”البيان الذي يختلف عن المعلومة، ويعني العنصر القابل للجمع والمعالجة بالنظام ليصبح ذو معنى“⁽⁵⁾.
- من خلال التعاريف السابقة الذكر ، يمكن تعريف البيانات على أنها مجموعة من الحقائق، الملاحظات، الآراء، الأحداث، والعمليات الغير منظمة، فهي تمثل مدخلات ليس لها أثر واضح في اتخاذ القرار، تقدم في شكل متفق عليه وقابلة للتبادل عن طريق البشر أو وسائل أوتوماتيكية، فهي بمثابة المادة الأولية التي تشتق منها المعلومات لتنفيذ مهمة معينة وتكون في شكل أرقام أو رموز أو أشكال أو أحرف.
- لكي تكون البيانات ذات قيمة وتتصف بالفعالية ومن ثم الحصول على معلومات جيدة، فمن الضروري أن تتوفر في البيانات بعض الخصائص.

1-2- خصائص البيانات : تتمثل خصائص البيانات فيما يلي :

- أن تكون البيانات شاملة بحيث لا يتم الدخول في التفاصيل بشكل مبالغ فيه، ولا إيجاز حتى لا يتم الإخلال بمعناها .
- يجب أن تتوفر البيانات في الوقت المناسب.
- يجب أن تكون البيانات دقيقة وخالية من الأخطاء.
- أن لا يكون هناك تعارض فيما بين البيانات، بل يجب أن تكون منسقة.
- نظرا للعلاقة الموجودة بين البيانات والمعلومات، والتي تتمثل في كون المعلومات هي نتاج أو حصيلة معالجة وتنظيم وتحليل البيانات والوصول إلى إعطاء قيمة للمعطيات الجديدة، والتي يتوقف عليها نجاح أي نشاط وأيضا نوعية القرارات التي يتم الوصول إليها، فإننا سوف نقوم بدراسة كل ما يخص المعلومات في النقطة الموالية.

2- المعلومات:**1-2- تعريف المعلومات: توجد عدة تعريفات للمعلومة منها ما يلي:**

هناك من عرف المعلومة على أنها بمثابة ” بيانات قد قومت ونظمت وفسرت بغية الاستخدام، أي أنها ببساطة بيانات قد تمت معالجتها من خلال عمليات الفرز والتصنيف، و الفهرسة“⁽⁶⁾.

- كما تم تعريف المعلومات على أنها «البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد مستقبلها، والتي لها قيمة»⁽⁷⁾.
- تم تعريف المعلومة أيضاً على أنها «تشكل من كل ما يمكن أن يتبادل بين الأفراد، ويكون لديه معنى»⁽⁸⁾.
- من التعريفات السابقة يمكن تعريف المعلومات على أنها بيانات يقوم النظام بمعالجتها من خلال عمليات الجمع، التوبيخ والتصنيف والتشغيل والتلخيص وهو ما يعطيها معنى تام، يشجع استخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية.
- من خلال ما سبق اتضح لنا أن البيانات والمعلومات هما ليس وجهين لعملة واحدة، فهما مختلفين من حيث المفهوم لكنهما مرتبطان بصلة وثيقة، فما هي العلاقة الموجودة بين البيانات والمعلومات والمعرفة؟

2-2- العلاقة بين البيانات والمعلومات:

- إن البيانات تمثل مدخلات يتم معالجتها للحصول على مخرجات ، ويمكن تقسيم المعالجة إلى ثلاثة مراحل منطقية.
- **مرحلة ما قبل المعالجة:** وهي المرحلة التي تسبق عملية معالجة البيانات وتشمل ما يلي:
 - الاختيار: وهي المرحلة التي يتم فيها اختيار البيانات التي نرغب في معالجتها وتحويلها إلى معلومات.
 - الإدخال : وتعني تسجيل البيانات المختارة سواء يدوياً كإعداد قائمة الشراء أو آلياً باستخدام الحاسوب.
 - النقل: تتمثل في نقل البيانات من الوحدة التي كانت متزودة بها إلى الوحدة التي ستقوم بمعالجتها فعلياً.
- **مرحلة المعالجة الفعلية:** وفيها يتم إجراء العمليات المطلوبة لتحويل البيانات إلى معلومات وتشمل الخطوات التالية:
 - التأكد من البيانات: تعد المرحلة الأولى للقيام بعملية المعالجة وتعني التأكد من أن البيانات التي تم تسجيلها مطابقة للمستندات الأصلية، وهو ما يؤكد دقة وخلو البيانات من الأخطاء أو العكس.
 - التصنيف: ويعني وضع البيانات في شكل مجموعات حسب صفة أو صفات مشتركة وهو ما يعطي قيمة لها.
 - الفرز: يقصد بعملية الفرز ترتيب البيانات بطريقة معينة تتماشى والكيفية التي تستخدم بها تلك البيانات.
 - التلخيص: تهدف عملية التلخيص إلى دمج وجمع مجموعة من عناصر البيانات لكي تتوافق واحتياجات مستخدميها⁽⁹⁾ ، يتم استخدامها عادة في المستويات العليا في التنظيم مثل القوائم المالية التي تعتبر بمثابة تلخيص لكافة العمليات والمعاملات التي تمت خلال فترة معينة.
 - الجدولة والعرض البياني: وهي عرض عناصر البيانات بصورة أخرى في شكل جداول أو شكل بياني وهذا لجعلها أكثر وضوحاً.
 - الحساب: وهي عملية أساسية من عمليات المعالجة تسعى لإضافة قيمة أكثر للبيانات وتكون العمليات الحسابية بسيطة أو معقدة.
 - التقرير: وهو يعني صياغة المعلومات الناتجة من المعالجة في شكل تقرير أو تقارير تقدم لصانع القرار، وهذا لاستخدامها بطريقة سهلة في إسناد قراراته التي يصنعها وتوجد عدة أنواع من التقارير منها ما يلي:
- **مرحلة ما بعد المعالجة الفعلية:** وهي العمليات التي تجري على المعلومات الناتجة عن المعالجة وتضم ما يلي:
 - عملية التخزين: بعد عملية المعالجة يتم الحصول على معلومات تخزن لوقت الحاجة إليها، وهناك عدة طرق يمكن استخدامها لذلك الغرض حيث يمكن الاحتفاظ بها في شكل مستندات ورقية أو وسائط مخزنة.
 - الاسترجاع: يقصد بالاسترجاع البحث عن عناصر بيانات معينة واستدعائها عند الحاجة إليها.⁽¹⁰⁾

- إعادة الإنتاج: نعني بها إنتاج المعلومات لزيادة إمكانية قراءتها مثل زيادة عدد النسخ التي تحتوي على معلومات لإتاحة المجال لأكبر عدد من الأفراد للإطلاع عليها.
- التوزيع والاتصال: وتعني تقديم المعلومات وإيصالها لمن يحتاجها في الوقت وبالشكل المناسبين.
- 3- تعريف المعرفة:

هي الاستخدام الكامل للمعلومات والبيانات مع إمكانية المزاجية مع المهارات والأفكار والتبصر والحدس والدوافع الكامنة في الفرد و بالتالي فالمعرفة ضرورية لاستمرار المنظمة إذ تزودها بالقدرة على الاستجابة للأوضاع الجديدة والإبداع⁽¹¹⁾.

هي نتائج معالجة البيانات التي تخرج بمعلومات إذ تصبح معرفة بعد استيعابها وفهمها وتكرار التطبيق في الممارسات يؤدي إلى الخبرة التي تقود إلى الحكمة⁽¹²⁾.

هي الاستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات والتي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والمكتسبة والتي توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق البيانات، الخاصة بمجال معينة أو ظاهرة معينة أو مجال معين أو مشكلة معينة، وقد تتحقق المعرفة هذه من خلال الملاحظة المباشرة للأحداث والوقائع هذه وما يرتبط بها ، ومن ثم فإن المعرفة هي قدرة على الإدراك والفهم والتعلم والمعلومات والبيانات والملاحظة المباشرة والخبرة⁽¹³⁾.

ثانيا - نظام المعلومات

كل مؤسسة تملك نظام معلومات بشكل أو بآخر⁽¹⁴⁾ وذلك من أجل التحكم والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية، لضمان وصولها بالشكل الصحيح والدقيق إلى كافة المستويات الإدارية في الوقت المناسب لاستخدامها في اتخاذ قرارات رشيدة.

1-تعريف نظام المعلومات: تعددت التعاريف التي قدمت لنظام المعلومات وهو ما يبين عدم وجود إجماع على تعريفها هناك من عرف نظم المعلومات على أنها "مجموعة من الإجراءات المنظمةة التي يمكن من خلالها توفير معلومات تستخدم لدعم عمليات صنع القرار والرقابة في المنظمة".⁽¹⁵⁾

كما تم تعريف نظم المعلومات على أنها "مجموعة من الأفراد والبيانات والإجراءات والماديات والبرمجيات، التي تعمل مع بعضها البعض لتحقيق هدف إدارة المعلومات".⁽¹⁶⁾

وتم تعريف نظام المعلومات أيضا على أنه نظام متكامل لكل من العنصر البشري والآلة والذي يهدف إلى تزويد المنظمة بالمعلومات اللازمة، لتدعيم واستمرار العمليات العادية واليومية للمشروع سواء كانت تلك المعلومات تتعلق بالعمليات الداخلية للمنظمة أو بأطراف البيئة الخارجية التي تتعامل معها المنظمة لإدارة عملية اتخاذ القرارات الإدارية داخل المشروع".⁽¹⁷⁾

وهناك من عرف نظم المعلومات في المؤسسة بأنها عبارة عن « شبكة معقدة أو مركبة من العلاقات المهيكلية، أين تتداخل وتتفاعل الأفراد والآلات والإجراءات، بغرض إيجاد تدفق للمعلومات المنظمة والملائمة من مختلف المصادر الداخلية و الخارجية للمؤسسة وذلك كأساس أو قاعدة لاتخاذ القرار في المؤسسة». ⁽¹⁸⁾

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن نظم المعلومات عبارة عن مجموعة من العناصر البشرية والآلية والبرمجيات، التي تعمل معا طبقا لقواعد وإجراءات بغرض إيجاد تدفق للمعلومات المناسبة وإتاحتها للمستخدمين، من أجل أداء وظائفهم واتخاذ القرارات وتحقيق الرقابة داخل المؤسسة.

إن اهتمام المؤسسة بأنظمة المعلومات له علاقة بتحقيق أهدافها.

2- أهداف نظام المعلومات:

- يتمثل الهدف الرئيسي لنظام المعلومات في توفير المعلومات للمستخدمين والمتفاعلين بها ، ويتجزأ من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الجزئية والمتمثلة في ما يلي:
- التنسيق بين النظم الفرعية بشكل يجعل هذه الأخيرة تعمل معا على توفير المعلومات الصحيحة والمناسبة لمن يحتاجها.
- توفير العناصر الملائمة من المعلومات بشكل يسمح بمراقبة تطور المؤسسة.
- مساعدة متخذي القرارات على امتلاك العناصر التي تسمح باتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب.⁽¹⁹⁾
- تسهيل عملية إعداد وإنتاج التقارير الإدارية.
- تنشيط حركة الاتصالات بالمؤسسة.
- التنسيق بين النشاطات المختلفة في المؤسسة وذلك بتقديم المعلومات في الوقت المناسب.

3- وظائف نظم المعلومات: تتمثل الوظائف التي تقوم بها أنظمة المعلومات فيما يلي:

- جمع البيانات: تعمل أنظمة المعلومات على جمع البيانات التي يتم الحصول عليها من كل مصادرها الداخلية والخارجية، ثم تقوم بتحليلها مع تحديد واختيار البيانات اللازمة وتنقيتها لتتجنب نوعية البيانات الرديئة.
- المعالجة: تتعرض البيانات التي يتم إدخالها إلى أنظمة المعلومات لمجموعة من العمليات مثل الفرز، التصنيف والتلخيص، وذلك للحصول على معلومات مناسبة تكون في شكل تقارير، رسائل، نماذج... الخ تساعد متخذ القرار على مواجهة المشاكل التي قد يتعرض لها.
- التخزين: يعد التخزين للبيانات والمعلومات من الوظائف المهمة لنظام المعلومات، حيث يتم التخزين بشكل منظم بالاعتماد على نماذج وترتيبات لتسهيل الحصول أو الرجوع إليها عند الحاجة، وتتوقف طريقة الحفظ على نوع التكنولوجيا المتاحة أو المكتسبة.
- الرقابة: وتعني الإجراءات والقواعد التي تضمن صحة المدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات ، وذلك للحصول على معلومات دقيقة وصحيحة.
- التغذية العكسية: تهدف إلى تقييم عمل النظام والقيام بعمليات التصحيح في حالة وجود عيوب ، من خلال إجراء تعديلات على مدخلات النظم أو طرق المعالجة وكل ذلك من أجل توفير معلومات تلبي احتياجات المستخدمين.
- الاتصال: يمكن من خلال الاتصال نشر المعلومات إلى الأفراد الذين يحتاجون إليها في الوقت وبالشكل المناسبين حتى يتسنى لهم أداء وظائفهم أو نشاطاتهم على أكمل وجه، ولا تقتصر وظيفة الاتصال في نظم المعلومات على مجرد توصيل المعلومات إلى مستخدميه بل يجب أن يكون الاتصال مزدوجا في الاتجاهين بين النظام والمستخدم أو العكس للتأكد من مدى فهم المعلومات المطلوبة، ويأخذ الاتصال أشكال عديدة شفوية ، سمعية ، بصرية وأيضا على شاشة الحاسوب.

4- أنواع أنظمة المعلومات: بصفة عامة يمكن تصنيف نظم المعلومات التي تخدم المؤسسات وتنظيماتها المتسلسلة الهرمية إلى نظم وظيفية التي تتعامل مع المستويات الإدارية، ونظم تخدم كل مستوى من المستويات التنظيمية المتسلسلة إدارياً والمتمثلة في أنظمة المعلومات الإدارية.

- نظام معالجة البيانات: هو نظام مرتبط بالحاسب الآلي يدعم المستويات التشغيلية في المؤسسات من خلال جمع ومعالجة وتخزين البيانات، التي تصف الأنشطة الوظيفية المختلفة للمؤسسة وكذا البيئة الخارجية وإخراجها في شكل تقارير روتينية.
- نظام المعلومات الإداري: نظام يعتمد على الحاسب الآلي عادة ما يحصل على معلومات من نظام معالجة البيانات، ويقوم باستخدام نماذج بسيطة لتقديم معلومات متعلقة بالمجالات الوظيفية وما يحدث في البيئة الخارجية في شكل تقارير، وهذا لتدعيم الأنشطة الإدارية من تخطيط ورقابة وكذا عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- نظام دعم القرار: مزيج من الذكاء الإنساني وتكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، التي تتفاعل بقوة فيما بينها من أجل حل المشكلات المعقدة.
- النظام الخبير: عبارة عن برامج مصممة للتفكير والبرهنة انطلاقاً من معلومات متوفرة في قاعدة المعرفة التي يستخدمها الخبير في حل مشكلة معينة.
- نظام المعلومات التسويقية: هو تطبيق لمفهوم النظم في معالجة البيانات التسويقية يتكون من أنظمة فرعية تعمل على انسياب المعلومات للمديرين ، وهذا لاتخاذ أحسن القرارات والاستراتيجيات التسويقية التي تساهم في رفع الميزة التنافسية للمؤسسة.
- نظام المعلومات الإنتاجي: هو النظام المصمم تكنولوجيا يعمل على تجميع ومعالجة وتخزين مختلف البيانات لدعم مختلف الأنشطة الإنتاجية.
- نظام معلومات الموارد البشرية: هو نظام يعتمد على الحاسوب في جمع ومعالجة وتخزين المعلومات المتعلقة بالعاملين لدعم عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد البشرية.
- نظام المعلومات المحاسبي والمالي: نظام متكامل من الأشخاص والآلات والإجراءات تعمل معا على توفير المعلومات الضرورية للأطراف التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالمؤسسة ، يمكن من خلالها تحديد الحالة المالية للمؤسسة وممارسة مختلف الوظائف الأساسية داخل المؤسسة.

ثالثاً: اقتصاد المعرفة

1-تعريف اقتصاد المعرفة : تعددت المفاهيم حول اقتصاد المعرفة منها ما يلي :

نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الأنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية ، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال⁽²⁰⁾ هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الاستفادة من خدمات معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري ك رأس للمال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة⁽²¹⁾.

إن اقتصاد المعرفة يعني الانتقال من الاقتصاد القائم على الماديات الى اقتصاد قائم على النقيض اللامادي - المعلوماتي والمعرفي وأنه بينما كانت الملكية الفكرية هي محور اقتصاد المعرفة وانه في الاقتصاد التقليدي تزداد قيمة المنتجات مع الندرة وقلة العرض في حين يحدث العكس في اقتصاد المعرفة حيث تزداد قيمة المنتج المعرفي كلما زاد وتوفر.⁽²²⁾

2- خصائص اقتصاد المعرفة:

- الاستثمار في الموارد البشرية من خلال الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة والمدرّبة وفق المستجدات والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى وعلى التعامل مع الحاسوب وتوظيف التقنية.
- اعتماد نظام معين للتسوق لتحديد رغبات وحاجات الأسواق والمستهلكين باستمرار.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير أداء نظام المعلومات بالشكل الذي يؤدي الى كفاية تخزين المعلومات والبيانات وإيجاد مداخل سريعة للوصول إليها بأقل جهد.
- تعميم استخدام النقد الالكتروني بدلا من النقد الورقي خاصة في التجارة الالكترونية والتعلم الالكتروني وغيرها.
- لا يعرف اقتصاد المعرفة عوامل العشوائية الاحتمالية ولا يعتمد على قوانين الصدفة فكل شيء فيه مخطط وكل شيء منظم وكل شيء فيه مراقب ومتابع⁽²³⁾
- ارتباطه بالذكاء وبالقدرة الابتكارين للاختراع والمبادرة لتحقيق ما هو أفضل وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الحجم و أكثر جودة في الأداء و أفضل إتاحة للإشباع.
- اقتصاد قائم على المعرفة أي تكون المعرفة أساس قيام العمليات الاقتصادية من إنتاج وتوزيع وتسيير وغيرها ، حيث يوجد تزايد في استخدام المعلومات في تكوين السلع و الخدمات وسيطرة المعلومات في مختلف مجالات الحياة وبروز صناعة المعلومات باعتبارها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد.⁽²⁴⁾
- يمكن من خلاله استخدام التقنية الملائمة لخلق أسواق ومؤسسات افتراضية من خلال التجارة الالكترونية وتخفيض من التكلفة والسرعة في انجاز المعاملات.

3- فوائد اقتصاد المعرفة : لقد عدد الباحثون مجموعة فوائد لاقتصاد المعرفة منها ما يلي⁽²⁵⁾ :

- يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع
 - يحقق التبادل الالكتروني
 - يغير الوظائف القديمة وسيحدث وظائف جديد
 - يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها
 - يرغب المؤسسات على التجديد والابتكار
 - له أثر في تحديد الإنتاج والتوظيف والمهارات
- 4- دور نظام المعلومات في اقتصاد المعرفة: لقد أصبحت نظم المعلومات واقتصاد المعرفة جزءا من حياتنا وجزءا من نشاطنا فالمعلومات والمعرفة هي الحياة المتدفقة في شرايين المشروعات وهي القوى الدافعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁶⁾.

1-4- رفع الكفاءة التشغيلية : تعمل أنظمة المعلومات على رفع الكفاءة التشغيلية من خلال ما توفره من معلومات تؤدي بالمؤسسة إلى استخدام مواردها بطريقة اقتصادية وهو ما يعني تأدية عملياتها بأقل التكاليف الممكنة مع

الحفاظة على الأداء والنوعية وبالتالي يحث المؤسسة على الرفع من مستوى الإبداع بإيجاد طرق جديدة في الإنتاج وتقديم الخدمات والمنتجات وابتكار أساليب جديدة لممارسة أنشطتها .

2-4-الإبداع والابتكار: وذلك من خلال إعداد موديلات ونماذج متعددة لأي تصميم وخزنها في قاعدة المعلومات وإمكانية الوصول إليها واختبار النتائج المتعلقة بالتغيير في المنتج واختصار عمليات إعادة التصميم.

3-4-الاستخدام الأفضل لمهارات الفريق الإبداعية: يعمل نظام المعلومات على تنشيط أفكار الأفراد باكتساب المعرفة وتخزينها ونقلها إلى الآخرين وتوثيقها بهدف تجسيد الأفكار المبدعة في شكل منتجات والدخول بها إلى أسواق جديدة.

4-4-القرار الإداري: يشكل القرار الإداري في اقتصاد المعرفة منظومة متكاملة في حد ذاته وتدخل المعلومات والمعرفة في مجال اتخاذ القرار لتحديد مدى جودة القرار من حيث العائد والتكاليف والوقت والتوقيت المناسب لتنفيذه ومدى توافر الإمكانيات المادية وغير المادية لتنفيذه في الوقت المناسب فمن أبعاد الرئيسية لقياس فاعلية القرار في اقتصاد المعرفة قدرة القرار على حل المشكلة والرضا من جانب المنفذين للقرار وهنا تبرز أهمية نظام دعم القرار والنظام الخبير في مراحل عملية اتخاذ القرار من خلال ما يلي:

❖ دور نظم المعلومات في مرحلة الاستخبار: تقوم نظم المعلومات المحوسبة بتخزين كميات هائلة من المعلومات ، تفيد صانع القرار في تشخيص سليم للمشكلة وتحديد احتمالات حلها، فقواعد البيانات الداخلية والخارجية تعمل على توفير المعلومات الأساسية ، التي تساهم في التعرف على المشكلات ونظام دعم القرار من خلال اتصاله بمصادر المعلومات و قواعد البيانات المختلفة داخل وخارج المؤسسة، يسهل عرض وتلخيص المعلومات ، وهو ما يساعد المدير في اكتشافها بسرعة ، كما يساهم أيضا في تحليل المشكلات المعقدة وتبسيطها من خلال بناء النماذج وتحليلها، ويقوم نظام المعلومات الإداري في هذه المرحلة بتسهيل عملية البحث عن المشكلات ، وذلك من خلال التقارير الدورية، التي تبين ما إذا كان هناك فرق بين الأداء المتوقع ، والأداء الفعلي، في حين أن النظام الخبير يعمل على تصنيف المشكلة من خلال تحديد طبيعتها، وإظهار مدى خطورتها.

❖ دور نظم المعلومات في مرحلة التصميم: نظرا لما تتضمنه مرحلة التصميم من صياغة المشكلة في صورة نموذج مبسط قابل للحل، فإن نظام دعم القرار يساعد على اكتشاف مختلف البدائل وتقييمها، وذلك من خلال ما يوفره من نماذج رياضية وكمية ، ويعمل النظام الخبير على طرح بدائل الحلول للمشكلات المعقدة والتنبؤ بنواتج هذه البدائل، نظرا لإمكانياته الفائقة في بناء النماذج الكمية وحلها

❖ دور نظم المعلومات في مرحلة التقييم والاختيار: إن ما توفره نظم المعلومات من نماذج رياضية وكمية والتي تساهم في وضع الحلول الممكنة وتقييمها، يسهل عملية اختيار الحل المناسب، فنظام دعم القرار يمكن أن يساهم في هذه المرحلة من خلال إجراء عمليات التقييم الكمي للبدائل وكذلك إجراء تحليل الحساسية، وتقديم الإجابات الصحيحة بشأن أسئلة ماذا لو، وبالتالي يساهم في وضع مختلف السيناريوهات البديلة لحل المشكلة، للوصول إلى القرار النهائي، كما يمكن أن يساهم النظام الخبير في عملية تقييم البدائل واقتراح أفضل البدائل الممكنة

❖ دور نظم المعلومات في مرحلة التنفيذ : إن تنفيذ القرار بفاعلية يتطلب إقناع الأطراف المشاركة في عملية اتخاذ القرار ، وأيضا الأطراف التي ستقوم بالتنفيذ ، وهو ما تعمل من أجله نظم المعلومات ، من خلال عرض مختلف الأشكال

البيانية، ونتائج تحليل الحساسية، هذا ويقوم النظام الخبير على تفسير وتبرير القرار ونظام دعم القرار على إجراء اتصال بين العديد من الأطراف المعنية بالقرار باستخدام الحاسب الآلي وهذا من أجل تسهيل تنفيذه

❖ دور نظم المعلومات في مرحلة المتابعة والمراقبة : يركز دور نظم المعلومات في هذه المرحلة على متابعة نتائج التنفيذ، وتحليلها عن طريق نظام التغذية العكسية، من خلال توفير تقارير واضحة، ومحددة عن نتائج الأداء، تسمح باتخاذ إجراءات تصحيح، وتقييم مدى جودة القرارات

الخاتمة :

لقد توصلنا في البحث أن نظام المعلومات عبارة عن مجموعة من العناصر البشرية والآلية والبرمجيات، التي تعمل معا طبقا لقواعد وإجراءات بغرض إيجاد تدفق للمعلومات المناسبة وإتاحتها للمستخدمين، من أجل أداء وظائفهم واتخاذ القرارات وتحقيق الرقابة داخل المؤسسة.

يقوم اقتصاد المعرفة على الاستخدام المكثف لتقنيات المعرفة للقيام بالأنشطة الاقتصادية ، حيث يعتمد في ذلك على تكنولوجيا المعلومات واستخدام الابتكار والرقمنة وهو ما يتطلب مهارات عالية في العمالة.

لقد برز دور نظام المعلومات في اقتصاد المعرفة من خلال توليده للمعلومات والتي تساعد المؤسسات على الإبداع وتكوين معرفة واتخاذ قرارات سليمة وخلق ميزة تنافسية.

الهوامش حسب تسلسلها:

- (1) الداوي الشيخ، دور التسيير الفعال لموارد وكفاءات المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة وقلعة، 09-10-مارس 2004.
- (2) شريف أحمد شريف العاصي، نظم المعلومات الإدارية، مصر، 2004، ص 28.
- (3) محمد عبد العليم صابر، نظم المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 36.
- (4) عبلة الافندي ، نظم المعلومات وأثرها في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية، مكتبة النهضة المصرية، 1994-1995، ص 24.
- (5) Frantz Rowe, la recherche en système d'information, librairie Vuibert, paris, France, 2002.
- (6) محمد الصيرفي، نظم المعلومات الإدارية ، مرجع سابق ، ص 127.
- (7) لمين علوطي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تحسن الأداء الاقتصادي للمؤسسة، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004)، ص 44.
- (8) www.clubnada.jeeran.com.
- (9) محمد عبد العليم صابر، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 39.
- (10) نفس المرجع ، ص 40.
- (11) رنجي مصطفى ، اقتصاد المعرفة ، دار صفاء للنشر والتوزيع -عمان - الطبعة الأولى، 2012، ص 40.
- (12) رنجي مصطفى نفس المرجع السابق، ص 40.
- (13) فليح حسن خلف ،اقتصاد المعرفة ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007، ص 09.
- (14) Charles waterfield nich ramsing , systèmes d'information de gestion pour les institution de micro finance, paris, France ,1998 p01.

- (15) محمد الصيرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 177.
- (16) عماد عبد الوهاب الصباغ ، علم المعلومات ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 12.
- (17) محمد أحمد حسان ، نظم المعلومات الإدارية ، الدار الجامعية ، مصر، 2008، ص ص 16-17.
- (18) Hugues Angot, système d'information de l'entreprise, cinquième tirage, édition boeck université bruxelles, s e a, p20.
- (19) André Deyrieux, le système d'information nouvel outil de stratégie (direction d'entreprise et dsi), Maxima, paris, France, 2004, p10.
- (20) سالمي جمال ، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثامن، جوان ، 2005.
- (21) رنجي مصطفى، مرجع سبق ذكره ، ص 117.
- (22) بولصباغ رياض، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية (الواقع والتحديات) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2012-2013 ، ص 52.
- (23) رنجي مصطفى، مرجع سابق، ص 184.
- (24) نفس المرجع السابق ، ص 191.
- (25) نفس المرجع السابق ، ص 143.
- (26) نفس المرجع السابق ، ص 150.

متطلبات ومعوقات التحول والاندماج في اقتصاد المعرفة

أ.د. كمال محمد حوشين أ. راضية سعيد بغدود

ملخص

يشهد العالم الآن تحولا إلى اقتصاد المعرفة والذي يدور حول المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها بهدف تجسين نوعية الحياة، وذلك باعتبار أن المعرفة تعتبر حاليا دعامة من دعائم تقدم الشعوب وتحقيق النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى أهم متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة، وكذلك الإشارة لأهم المعوقات التي تواجه معظم الدول النامية للاندماج فيه.

مقدمة

يشهد العالم حاليا تطورات وتغيرات هائلة في مختلف المجالات، ومن أبرز هذه التغيرات التحول نحو اقتصاد المعرفة، والذي أصبحت فيه المعرفة موردا أساسيا في عمليات الإنتاج يفوق أهمية الموارد المادية الأخرى، حيث أضحت عاملا أساسيا في توليد الثروة وتحقيق الرفاهية على المستوى العالمي، إلا أن الاندماج في هذا الاقتصاد يتطلب ضرورة توفر مجموعة من المتطلبات والتي على أساسها يتم قياس مستوى اندماج أي دولة في الاقتصاد الجديد. وفي الوقت الذي تتعاضد فيه منافع الدول المتقدمة من اقتصاد المعرفة، تزداد الفجوة المعرفية بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث نجد أن معظم هذه الدول تواجه صعوبات للاندماج في هذا الاقتصاد الجديد. وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي متطلبات وصعوبات التحول والاندماج في اقتصاد المعرفة على المستوى الكلي؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما المقصود باقتصاد المعرفة؟

✓ ماهي متطلبات الاندماج في اقتصاد المعرفة على المستوى الكلي؟

✓ ماهي أهم الصعوبات التي تواجه الدول النامية للاندماج في اقتصاد المعرفة؟

أهداف دراسة الموضوع

نهدف من خلال دراسة هذا الموضوع إلى:

✓ تقديم إطار عام حول اقتصاد المعرفة؛

✓ إبراز أهم متطلبات الاندماج إلى اقتصاد المعرفة؛

✓ تقديم وتوضيح أهم الصعوبات التي تواجه معظم الدول النامية للاندماج في اقتصاد المعرفة.

منهج الدراسة

لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المفاهيم الأساسية لاقتصاد المعرفة والاشارة إلى متطلباته، بالإضافة إلى عرض وتحليل أهم الصعوبات التي تعيق الاندماج في اقتصاد المعرفة.

هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية وهي :

- مفاهيم أساسية حول اقتصاد المعرفة؛

- متطلبات التحول والاندماج في اقتصاد المعرفة؛
- معوقات التحول والاندماج في اقتصاد المعرفة

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول اقتصاد المعرفة

- لقد اختلف الكتاب والباحثون حول مفهوم المعرفة و اقتصاد المعرفة، وهذا شيء طبيعي باعتبار نظرة كل منهم والتي تتناسب مع ميوله واتجاهاته، وعليه سوف يتم التطرق في هذا المحور إلى:
- أساسيات حول المعرفة؛
 - مفهوم اقتصاد المعرفة و تمييزه عن الاقتصاد التقليدي؛
 - خصائص وأهمية اقتصاد المعرفة.

أساسيات حول المعرفة

تعتبر المعرفة موردا استراتيجيا لجميع المنظمات المعاصرة و خصوصا بعد الإنتقال من الإقتصاد الملموس إلى اقتصاد المعرفي الذي يعتبرها الأساس أو القاعدة لتحقيق ميزة تنافسية

1. مفهوم المعرفة

المعرفة لغة هي كلمة مشتقة من الفعل عرف عرفة و عرفانا و معرفة الشيء اي علمه و في قاموس إكسفورد عرفت المعرفة على أنها معلومات و حقائق يمتلكها الشخص في عقله عن شيء ما⁽¹⁾

أما من الناحية الموضوعية فقد عرفها بيتر دروكر Peter Drucker على أنها "القدرة على ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة أو إيجاد شيء محدد و هذه القدرة لا تكون إلا عند البشر ذوي العقول والمهارات الفكرية."⁽²⁾

و لتوضيح أكثر لمفهوم المعرفة لا بد من تمييزه عن بعض المفاهيم المرتبطة به و المتمثلة في:

أ.بيانات: تمثل قاعدة هرم المعرفة، فهي المادة الخام أو الأولية التي تستخلص منها المعلومات، قد تكون أرقام أو حقائق أولية.

ب.المعلومات: تمثل البيانات التي تم معالجتها وتنظيمها بحيث يكون محتواها مناسباً لاستخدامات معينة

2. الحكمة: تعد أعلى مراتب المعرفة فهي ذروة الهرم المعرفي. **مصادر وأنواع المعرفة:** تعدد مصادر المعرفة كما تتعدد أنواعها

أ. **مصادر المعرفة:** تأتي المعرفة من مصادر عديدة، فقد تكون هذه المصادر داخلية والتي تتمثل في خبرات الأفراد العاملين بالمنظمة المتراكمة حول مختلف الموضوعات وقدرتها على الاستفادة من تعلم الأفراد والجماعات والمنظمة ككل وعملياتها والتكنولوجيا المعتمدة، ومن أمثلة المصادر الداخلية : الإستراتيجية والمؤتمرات الداخلية، المكتبات الإلكترونية والحوار، والعمليات الداخلية للأفراد عبر الذكاء والعقل والخبرة والمهارة أو من خلال التعلم بالعمل أو البحوث وبراءات الاختراع، وقد تكون هذه المصادر خارجية وهي متعددة مثل الزبون الذي يعتبر المصدر المتجدد للمعرفة التي

(1) غسان عيسى إبراهيم العمري، دور الروافد الفكرية والجذور الإدارية لإدارة المعرفة في بناء تكنولوجيا المعرفة، مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، 2009، ص:8

(2) صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص: 26

- تطور المنتجات، أو الموردون الذين هم مصدر المعرفة العميقة عن الموارد وتأثيراتها على المنتجات، أو الشركاء الذين هم المصدر الذي يوفر للمنظمة بطريقة جاهزة وسريعة ما تفتقر إليه من خبرات ومعرفة.⁽¹⁾
- ب. أنواع المعرفة: توجد عدة تصنيفات للمعرفة أشهرها تصنيف المعرفة إلى معرفة صريحة واضحة ظاهرة ومعرفة ضمنية كامنة
- المعرفة الصريحة: يقصد بها المعرفة الرسمية، المرمزة، المعبر عنها كمياً والقابلة للنقل والتعلم والتي يمكن تقاسمها مع الآخرين، وتتمثل هذه المعرفة في المعرفة التي يمكن الحصول عليها وتخزينها في ملفات وسجلات المنظمة والتي تتعلق بسياسات المنظمة وإجراءاتها وبرامجها وموازناتها ومستنداتها، وأسس ومعايير التقويم والتشغيل والاتصال ومختلف العمليات الوظيفية وغيرها.⁽²⁾
 - المعرفة الضمنية: هي التي تتعلق بما يكمن في نفس الفرد من معرفة فنية ومعرفة ادراكية ومعرفة سلوكية، والتي لا يسهل تقاسمها مع الآخرين أو نقلها إليهم بسهولة. ومن هنا يمكن القول أن هناك أفراداً متميزين يمتلكون معرفة ضمنية في عقولهم، وتستطيع المنظمة أن تزيد من فعاليتها وأن تحقق الأداء المتميز وتعزز ميزتها التنافسية إذا استطاعت أن تضم أيًا من هؤلاء الأفراد إلى طاقمها وخصوصاً عندما تكون المعرفة الضمنية هؤلاء الأفراد تتعلق بطبيعة أعمال المنظمة.⁽³⁾

ثانياً: مفهوم اقتصاد المعرفة وتمييزه عن الاقتصاد التقليدي

1. مفهوم اقتصاد المعرفة: تعود بداية اقتصاد المعرفة إلى بدايات الخمسينات على يد الاقتصادي Fritz Machlup حيث قام بدراسات على إنتاج المعرفة⁽⁴⁾، وقد تعددت واختلفت تسميات اقتصاد المعرفة فهو يسمى كذلك باقتصاد المعلومات، الاقتصاد السبكي، اقتصاد اللاملموسات، الاقتصاد الافتراضي... إلخ وباعتبار أن اقتصاد المعرفة هو من المفاهيم الحديثة، فقد تعددت وتنوعت تعاريفه حيث: عرفه M. Parken بأنه "دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحواجز الأفراد لاكتشاف وتعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون."⁽⁵⁾
- ومن ناحية أخرى عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أنه "الاقتصاد الذي يعتبر فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الأساسي لعملية النمو وإنشاء الثروة وفرص التوظيف عبر كافة الصناعات."⁽⁶⁾

(1) آمال ياسين المجالي ، مدى توافر وظائف إدارة المعرفة وأثرها في بلورة التميز التنظيمي من وجهة نظر العاملين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ، مجلة دراسات، المجلد 36 ، العدد 01 ، الجامعة الأردنية، الأردن ، ص: 145-146 بتصرف

(2) علي عبد الله، بوسهوة نذير، أثر إدارة المعرفة على أداء وفعالية المنظمة ، الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر، يومي 10 و11 نوفمبر 2009، ص: 06

(3) المرجع نفسه، ص: 06

(4) Dominique Foray, L'économie de la connaissance, Edition la découverte, France, 2000, p :11

(5) رجي مصطفى عليان، اقتصاد المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 377

(6) عمر أحمد همشري، إدارة المعرفة - الطريق إلى التميز والريادة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 187

في حين جاء في برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن اقتصاد المعرفة هو "نشر المعرفة وانتاجها وتوظيفها في جميع النشاط المجتمعي، الاقتصاد والمجتمع المدني، السياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الانسانية، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية.⁽¹⁾

كما عرفه Peter Drucker على أنه "الاقتصاد الذي يقوم على خلق ونشر المعرفة، حيث تعتبر هذه الأخيرة ليس فقط عامل إنتاج وإنما سلعة نهائية"⁽²⁾

من خلال كل ما سبق نستنتج أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تتزايد فيه الثروة نتيجة إنتاج واستخدام وتوزيع المعرفة.

وتجدر الإشارة في الأخير أن هناك فرق بين مفهوم اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة، فالاقتصاد المبني على المعرفة هو يعتبر مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة، ينبع أساسا من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية، أي أنه يعتمد على تطبيق أساليب اقتصاد المعرفة مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إطار مجتمع المعرفة، بالتالي فإن الاقتصاد المبني على المعرفة يؤدي فيه المعرفة دورا بارزا في خلق الثروة، وهذا دور قديم ضلت المعرفة تؤديه في الاقتصاد ولكن الجديد هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد حيث أصبحت أكثر وأكبر عمقا عما كانت عليه من قبل، بالتالي فإن الاقتصاد المبني على المعرفة يمثل مرحلة النضج والتطور لاقتصاد المعرفة والذي يركز أكثر على قيمة القدرات الفكرية والمعرفية لدى الأفراد وينظر للإنسان بوصفه منتجا للمعرفة.⁽³⁾

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فيما بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة إلا أنهما يشتركان في ضرورة توافر رأس المال من ذوي المهارات والخبرات، إضافة إلى أن كلاهما يعكس طبيعة المكون المعرفي وإن كان ذلك بنسب متفاوتة.

2. التمييز بين الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة

يمكن توضيح الفرق بين بين الاقتصاد التقليدي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: الفرق بين الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة

الاقتصاد التقليدي	اقتصاد المعرفة
الاستثمار في رأس المال المادي	الاستثمار في رأس المال البشري
الاعتماد على الملموسات بدرجة أساسية	الاعتماد على اللاملموسات (الجهد الفكري) بدرجة أساسية
استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها غالبا البيروقراطية السلطوية	ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل منافسة مفتوحة
الميكنة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي	الرقمية المعرفية هي المحرك الأساسي لاقتصاد المعرفة

(1) ليلي بن ونيسة، اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر* دراسة مقارنة*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى إسطنبولي بمعسكر، الجزائر، 2016، ص: 27

(2) ليلي بن ونيسة، مرجع سبق ذكره، ص: 88

(3) زوليخة قنيدة، محمد بوقوم، الاندماج في اقتصاد المعرفة * بين المتطلبات ومؤشرات القياس*، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، الجزائر، 2018، ص: 514-515

الاقتصاد التقليدي	اقتصاد المعرفة
يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل لليد العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل	يهدف اقتصاد المعرفة إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام اليد العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر
يعتبر الاقتصاد التقليدي اقتصاد الندرة، حيث تقل موارده بكثرة الاستخدام	يعتبر اقتصاد المعرفة اقتصاد الوفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام
خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام	خضوع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام
العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها وتصدر أوامرها طبقاً لمطالباتها وتوجهاتها الاقتصادية	العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة قائمة على التعاون والتحالف
مقيد بزمان ومكان	ليس مقيد بزمان ومكان

المصدر: فاطمة بجاوي، أثر القيادة بالتمكين على كفاءة رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة أعمال
وتسويق، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2017، ص ص: 10-11

بناء على الجدول السابق يمكن القول بأن اقتصاد المعرفة يختلف اختلافا كبيرا عن الاقتصاد التقليدي، فهو يعتمد بصورة أساسية على استخدام القدرات المعرفية بدلا من استخدام القدرات المادية، وعلى تطبيق التكنولوجيا والاعتماد على رأس المال الفكري بدلا من تحويل المواد الأولية واستخدام الأيدي العاملة البسيطة، حيث يعتبر المورد البشري في اقتصاد المعرفة المكون الرئيسي في قيمة السلع والخدمات، تتناقص فيه أهمية المكان وتتعاظم فيه قيمة المنتجات ذات المكون المعرفي.

ثالثا: خصائص وأهمية اقتصاد المعرفة

1. خصائص اقتصاد المعرفة

- هناك العديد من الدراسات التي تناولت خصائص اقتصاد المعرفة، ومن أشهرها دراسة Robert Grant والذي حصر أهم خصائص اقتصاد المعرفة في النقاط التالية:⁽¹⁾
- ✓ أصبحت المعرفة في الاقتصاد الجديد هي العامل الرئيسي في الإنتاج بخلاف ما كان عليه الوضع في الاقتصاد التقليدي، بحيث كانت الأرض هي العامل الرئيسي في الإنتاج الزراعي، ورأس المال في الاقتصاد الصناعي؛
 - ✓ يركز اقتصاد المعرفة على اللاملموسات بدلا من الملموسات، وهذا يعني هيمنة الخدمات على السلع،
 - ✓ اقتصاد المعرفة هو اقتصاد شبكي، حيث أن التشبيك غير المسبوق أصبح حقيقة واقعة وذلك من خلال تطور وسائل الاتصالات الجديدة والاتصالات المباشرة عبر الأقمار الصناعية والأنترنت، وهذا ما أدى إلى توسيع إمكانية التشارك، وكان م5ن نتائج ذلك تهور التنظيمات الرسمية؛
 - ✓ اقتصاد المعرفة هو اقتصاد رقمي؛

(1) نجم عبود نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم، الاستراتيجيات والعمليات، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط02، 2008 ص ص (195-197)

- ✓ اقتصاد المعرفة هو اقتصاد افتراضي بحيث نلتمس آثاره ولا نلمسه؛
- ✓ يعتمد هذا الاقتصاد على التكنولوجيات الجديدة؛
- ✓ أنه يتعامل مع الأسواق الجديدة، حيث ظهرت الأسواق الالكترونية الجديدة كأماكن للتبادل والتجارة، وأدت سرعة تدفق المعلومات إلى الحد من مظاهر عدم الكفاءة في الأسواق الحالية؛
- ✓ أنه يعتمد منظورا حديثا للقضايا المجتمعية، حيث أن التدفق الحر للمعلومات والمعرفة عبر الشبكات العالمية ينشئ حسا ووعيا بالقضايا الأخلاقية لدى الأفراد والمنظمات.

2. أهمية اقتصاد المعرفة: يمكن إبراز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال النقاط التالية: (1)

- ✓ أن المعرفة العلمية، والمعرفة العملية بالذات والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس المهم حاليا لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها؛
- ✓ الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته، من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة؛
- ✓ الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات والعوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخولا للأفراد التي ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة؛
- ✓ الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات والعوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول للأفراد التي ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- ✓ الإسهام في توفير فرص عمل، خصوصا في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة، بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات والقدرات العلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى؛
- ✓ الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطورات للنشاطات الاقتصادية، وبما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة، وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطورا للاقتصاد ونموه وبسرعة واضحة؛
- ✓ الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي؛
- ✓ التخفيف من قيد الموارد التقليدية وبالذات الطبيعية منها، وإضافة استخدامات جديدة للموارد المعروفة، وتحسين الوجود منها، وبذلك يتم ضمان استمرار التوسع في النشاطات الاقتصادية وتطورها ونموها بدون محددات تحد ذلك، وبالذات ما يتصل منها بالمحددات الطبيعية وخصوصا الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها.

المحور الثاني: متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة

إن التحول من اقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة يقوم على أساس رأس مال بشري والذي يتطلب تبني استراتيجية ذات شقين يكمل كل منهما الآخر، الزيادة في مصادر إنتاج ونقل المعارف في المدى الطويل كالتعلم، التكوين، البحث والتطوير هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاعتماد على تكنولوجيات متطورة والمتمثلة في تكنولوجيا الإعلام

(1) حسن خلف فليح، اقتصاد المعرفة، عالم الكتاب الحديث، الاردن، 2007، ص: 22 - 23

أولاً: تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في "جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات وتشمل تكنولوجيا الحسابات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات"⁽¹⁾

تهدف تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تيسير التواصل الفعال ونشر المعلومات ومعالجتها، كما تساهم في ترميز المعرفة بما يجعل من عملية مشاركتها وتحويلها أسهل، وكذلك تجنب ازدواجية البحث عن المعرفة من جديد بما يساهم إيجاباً في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر قدرة على المحافظة على المعرفة كرسيد أو كراسمال معرفي، كما يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم وبطريقة فعالة في ردم الفجوات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث بدأت البلدان النامية باستخدام هذه التكنولوجيا منذ مطلع الثمانينات من قرن الماضي بغرض التحول إلى اقتصاد المعرفة.⁽²⁾

ثانياً: التعليم

ينظر إلى التعليم على أنه عملية إنتاجية تنموية واستثمار طويل الأجل، يمثل العمود الفقري لتقدم لكل مجتمع، بالإضافة إلى كونه الوسيلة الرئيسية لتأهيل الموارد البشرية، فمستوى أداء المنظمات عموماً يتوقف في نهاية المطاف على كفاءة القائمين عليها، حيث يساهم التعليم في رفع كفاءة المورد البشري وتنمية ملكاته الفكرية وقدرته على استيعاب المعارف والتقنيات الحديثة بما يجعل من عملية الإنفاق على التعليم ضرورة حتمية بتطلبها اقتصاد المعرفة⁽³⁾، فمثلاً العناية التي توليها السويد للتعليم هي إحدى أسباب تركزها في المرتبة الأولى عالمياً في تصنيف التنمية البشرية حيث تبلغ نفقاتها العامة للتعليم 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أفضل من الولايات المتحدة والتي تخصص 5% من ناتجها المحلي الإجمالي، واليابان التي تخصص 3.6%.⁽⁴⁾

ثالثاً: البحث والتطوير

يعرف البحث على أنه "كل الجهود المتضمنة تحويل المعارف المصادق عليها إلى حلول أو مجموع لنشاطات التي تهدف إلى اكتشاف معارف جديدة"⁽⁵⁾

(1) بن بركة عبد الوهاب، أثر التكنولوجيا الإعلام والاتصال في رفع عجلة التنمية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2010، ص: 2015

(2) مريم بن جيمة، اقتصاد المعرفة ومبررات التحول إليه، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة طاهري محمد بيشار، الجزائر، 2018، ص: 120

(3) زوليخة قنيدة، محمد بوقوم، مرجع سبق ذكره، ص: 519

(4) كمال منصوري، عيسى خليف، اندماج اقتصاديات الدول العربية في اقتصاد المعرفة - الفرص والتحديات -، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد الثالث، العدد الرابع، جامعة جسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2010، ص: 55

(5) ROBERT Boyer et MICHEL Didier, Innovation et croissance », la documentation française , France , 1998. P : 16.

تنقسم البحوث إلى بحوث أساسية التي تهدف إلى اكتساب معرفة جديدة للتوصل إلى حقائق ومبادئ ومفاهيم ولا تهدف بصورة مباشرة إلى التطبيق العملي، أما البحوث التطبيقية فهي توجه إلى تحقيق غرض محدد في صناعة أو خدمة معينة أما فيما يخص التطوير فهو يعني تطبيق للمعارف التكنولوجية في مجال معروف مسبقاً، وبالتالي فهو توسع في المعرفة⁽¹⁾ إن التحول إلى اقتصاد المعرفة تقتضي بالضرورة توجيه الاهتمام نحو البحث العلمي وتحقيق التطور التكنولوجي من خلال الاهتمام بمراكز البحث العلمي وزيادة نسبة الإنفاق على مشاريع البحث العلمي، إضافة إلى الاستخدام الأمثل لنتائجه في الواقع العملي، فالولايات المتحدة تخصص نسبة 2.5٪ من الناتج المحلي الصافي، أما فرنسا وألمانيا فتخصصان 2.3٪ واليابان 2.8٪.

رابعاً: الحاكمية الرشيدة

تقوم هذه الأخيرة على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية أو النمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية.⁽²⁾

المحور الثالث: معوقات التحول والاندماج في اقتصاد المعرفة

هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه الدول النامية بالأخص للتحول والاندماج في اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على المعرفة كمورد أساسي واستراتيجي في العملية الانتاجية، ويمكن إبراز أهم هذه الصعوبات وفق العناصر التالية:

- حماية حقوق الملكية الفكرية؛

- الارهاب المعلوماتي؛

- هجرة الأدمغة؛

- ضعف المعلوماتية.

أولاً: حماية حقوق الملكية الفكرية

يعتبر قانون الملكية الفكرية كل من المعلومات والمعرفة نوعاً من أنواع الملكية الفكرية التي يترتب عليها مسؤوليات قانونية، حيث ترى جل المنظمات الدولية أن احترام حقوق الملكية الفكرية يعد شرطاً أساسياً للاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير في البلدان المضيفة، لكن حماية هذه الحقوق مسألة حساسة جداً في البلدان النامية، وخاصة أن القسم الكبير من البحث والتطوير في مجال العلم والتكنولوجيا يجري في البلدان المتقدمة، حيث تشكل هذه البلدان أقوى نصيب لحماية حقوق الملكية، ويعود سبب ذلك لاحتكار هذه الأخيرة والتحكم ببراءات الاختراع، كما نجد كذلك أنه في الدول النامية فهي في وضع حرمان واضح بسبب قلة انفاقها في مجال البحث والتطوير.⁽³⁾

(1) زوليخة قنيدة، محمد بوقوم، مرجع سبق ذكره، ص: 520

(2) لخم خديجة، تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 18، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر؛ ديسمبر 2015، ص: 235.

(3) محمد عواد الزيادات، انمايات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 256-257

ثانيا: الإرهاب المعلوماتي

رافق التطور التكنولوجي والتقني الذي يشهده اقتصاد المعرفة ظهور ما يعرف بالإرهاب المعلوماتي، والذي اتخذ صورا متعددة سواء من حيث الأساليب أو حتى من حيث صور التصدي له، وبصفة عامة يمارس الإرهاب المعلوماتي من خلال ما يطلق عليه القوى الرمزية اللينة على عكس القوى التقليدية الصلبة.

يشكل الإرهاب المعلوماتي خطرا كبيرا يهدد الملكية الفكرية في ظل اقتصاد المعرفة، إذ أنه يمثل انتهاكا لحقوق الغير ويلحق الضرر بهم ويمنعهم من استيفاء كامل حقوقهم، فهو يستخدم نفس الوسائل التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أنه من السهل حماية ملكية الأشياء مثل المعدات والأدوات والموارد الطبيعية لكن الأمر أكثر تعقيدا فيما يتعلق بالملكية الفكرية، فقد استطاع المختصون وأصحاب الخبرة بالتكنولوجيا اختراق شبكة المعلومات وكسر شفرات المحافظة على سرية المعلومات على اعتبار أساسي في ذلك مفاده أنه يجب أن تكون المعرفة في متناول الجميع وكذا المعلومات دون قيد أو شرط.⁽¹⁾

ثالثا: هجرة الأدمغة

تمثل ظاهرة هجرة الأدمغة مشكلا أساسيا يكبد البلد الأصلي خسائر اقتصادية جد معتبرة، ذلك أن النفقات الطائلة التي خصصت للاستثمار في رأس المال البشري لم يجني منها الاقتصاد المحلي العائد المنتظر، خاصة وأن اقتصاد المعرفة يقوم أساسا على رأس المال البشري فهو بالتالي مهدد بشكل مباشر بظاهرة هجرة الأدمغة خاصة في مجال التكنولوجيا، بالتالي لا بد على الدول النامية خاصة اتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة لاسترجاع تلك العقول المهاجرة والحفاظ على العقول التي لم تهاجر من خلال توفير البيئة المناسبة للعمل والإبداع.

على عكس الدول النامية نجد أن الدول المتقدمة تدرج ضمن استراتيجيتها في اقتصاد المعرفة عامل استقطاب الموارد البشرية المتميزة من الخارج خاصة من الدول النامية من خلال توفير أحسن وأفضل الامتيازات لذلك، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير بينما تعجز الدول النامية التي تنطلق منها هذه العقول على وضع استراتيجية مناسبة للاحتفاظ بهذه الموارد البشرية، فإذا كان من المتطلبات الأساسية للاندماج في اقتصاد المعرفة الاستثمار في الموارد البشرية فإنه يجب على الدول النامية تبني استراتيجية تعمل على منع أو على الأقل تقليص من ظاهرة هجرة الأدمغة.⁽²⁾

رابعا: ضعف المعلوماتية

إن التحدي الذي يواجه الدول النامية في سعيها للاندماج في اقتصاد المعرفة لا يتمثل في قلة أو وفرة المعرفة بقدر ما يتمثل في عدم كفاءة انتشار واستخدام هذه المعرفة، ذلك أن تدفق الأفكار والمعلومات وانتقال التكنولوجيا التي أصبحت من اقتصاد المعرفة بما يجعلها قوة دافعة نحو الارتقاء بالإنتاجية ورفع القدرات التنافسية للاقتصاديات، ويمكن إرجاع ضعف المعلوماتية في الدول النامية إلى جملة العوامل التالية:⁽³⁾

✓ التمويل غير الكافي لبحوث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد أدى غياب التمويل الكافي لصناعة البرمجيات إلى الاعتماد المتزايد على الخبراء الأجانب؛

(1) زوليخة قنيدة، محمد بوقوم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 524-525

(2) المرجع نفسه، ص: 525

(3) المرجع نفسه، ص: 525

- ✓ البطء الشديد في وضع القوانين الحاكمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ✓ ضعف الإمكانيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى المحلي فمعظم التقنيات والأدوات المتعلقة بها مستوردة من الخارج؛ نقص الكفاءات البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ✓ تعاني غالبية الدول النامية من انخفاض الارتباط بشبكة الانترنت بما يؤثر على التجارة الإلكترونية .

الخاتمة

مازال موضوع اقتصاد المعرفة موضوعا يتسم بالحدائث لما له من أهمية بالغة في تغيير اقتصاديات الشعوب، وما تلعبه المعرفة من أدوار في تنظيمه وذلك باعتبارها موردا أساسيا في النشاط الاقتصادي في ظل هذا الاقتصاد ، والذي تتمثل أنشطته الأساسية في توليد المعرفة تقاسمها وإدارتها، إضافة إلى الاستثمار في الموارد البشرية .

أولا: نتائج الدراسة

- بناء على دراسة هذا الموضوع تم التوصل إلى جملة من النتائج والمتمثلة في:
- ✓ تتمثل المعرفة في مجموعة من المعلومات التي تم تجميعها و معالجتها وتنظيمها، قد تكون هذه المعرفة ضمنية كامنة في نفس الفرد والتي لا يمكن تقاسمها و تشاركها مع الآخرين و معرفة صريحة والتي يمكن تقاسمها والتشارك فيها؛
- ✓ اقتصاد المعرفة هو الذي تشكل فيه المعرفة المورد الأساسي في العملية الانتاجية والتي تشكل جزءا مهما في خلق القيمة المضافة وتوليد الثروة؛
- ✓ يتطلب الاندماج في اقتصاد المعرفة ضرورة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذلك الاهتمام بالتعليم ودعم أنشطة البحث والتطوير؛
- ✓ إن صعوبة تحول اقتصاديات بعض الدول النامية إلى اقتصاد المعرفة يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها ضعف المعلوماتية، عدم الاستثمار الجيد في رأس المال البشري، نقص الانفاق في مجال التعليم.

ثانيا: توصيات الدراسة

- ✓ الاهتمام بمجال التعليم وتحسينه وزيادة مستوى الانفاق عليه (تطوير النظام التعليمي)؛
- ✓ تعميم استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛
- ✓ التركيز على التعلم المستمر والتدريب وتوظيف تكنولوجيا المعلومات بفعالية؛
- ✓ دعم عمليات البحث والتطوير؛
- ✓ الاستفادة من تجارب رائدة في التجول إلى اقتصاد المعرفة؛
- ✓ بناء صلات مع الأدمغة المهاجرة وتشجيعهم على العودة بتوفير مناخ عمل مناسب؛
- ✓ تقديم تحفيزات مادية ومعنوية للباحثين من أجل تشجيعهم على الإبداع والتجديد.

اقتصاد المعرفة في الجزائر (الواقع والصعوبات)
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف - الجزائر
 د. حربي سميرة د. بن حمزة حورية

محاوّر المداخلة:

مقدمة

أولاً: مفاهيم أساسية حول اقتصاد المعرفة

ثانياً: أهم مؤشرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر

ثالثاً: أهمية موارد بشري في ظل اقتصاد المعرفة

رابعاً: معوقات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة

خامساً: سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة

خاتمة

مقدمة:

ان التطور والتألق الكبير العلمي العالمي في تكنولوجيايات الاعلام والاتصال يستوجب منا متابعة هذا التطور الذي خص الدول المتقدمة في اعتمادا على المعرفة كعنصر انتاج محوري جديد وهي سمة الاقتصاد ما بعد الصناعي الذي ظهر منذ منتصف القرن الماضي وهو حتمية لمضاعفة النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وبذلك الجزائر دولة من الدول النامية التي تواجهها العديد من الصعوبات والعراقيل في مجال توسيع مجال التكنولوجيا الحديثة وفي اندماجها ضمن اقتصاد المعرفة.

في هذا السياق تحاول هذه الورقة البحثية تحليل معوقات بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر بعدم التطرق الى بعض المفاهيم الاساسية وتحديد واقع التنمية الاقتصادية خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة.

الكلمات المفتاحية: المعرفة - اقتصاد المعرفة - المعلومات - الاتصال - الاعلام - التعليم

أولاً: مفاهيم أساسية حول اقتصاد المعرفة:

إن من أهمية الباحث الاجتماعي ضرورة تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع بحثه من خلال هذا البحث، فالمعرفة هي " مجموعة من الخبرات والقيم والبيانات المترابطة والإدراك المتمعن والمسلّمات والبديهيّات القائمة على أساس معين، والتي تجتمع سويا كي توفر البيئة المواتية والاطر المناسب الذي من شأنه أن يساعد على التقييم والجمع بين الخبرات والمعلومات⁽¹⁾

أما مفهوم اقتصاد المعرفة الذي يشكل معرفة كامنة غير مادية لكن من العناصر الهامة في التطور الاقتصادي والانتاجي للدول وهي محرك أساسي للنمو الاقتصادي وللإستثمار وخلق الثروات في ظل المنافسة الاقتصادية واقتصاد السوق والعولمة، وعليه نجد تعريفها على أنها: "الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنشاء، والتحسين،

(¹) Paul R.Gambel ;John Blackwelle :management A state of the art guide,London,2001,p.3

والتقاسم، والتعلم، والتطبيق، والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة⁽¹⁾

كما تعرف منظمة الامم المتحدة للإتماء بأن اقتصاد المعرفة هو "نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية حالة الانسانية باطراد أي إقامة التنمية الانسانية"⁽²⁾.

فمن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن اقتصاد المعرفة مبني على الجانب اللاملموس وهو الانتقال من عصر الآلات والتجهيزات والعتاد الصناعي في عصر الصناعة الى المعرفة وامتلاكها في عصرنا هذا ، حيث يستوجب التحكم في المعارف واستخدامها وتوظيفها وخلقتها لتحسين الاقتصاد ولتنمية المحيط والبيئة وبالتالي نوعية الحياة البشرية .

ويتضمن اقتصاد المعرفة جوانب لامادية كالبحث العلمي والابتكار والتعليم والتكنولوجية الالكترونية والتكوين... وهنا يجدر الذكر أن التطورات العلمية العالمية الهائلة في التكنولوجيات الجديدة في الاعلام والاتصال كان بشكل هام لم يسبق له مثيل لم تشهد البشرية من قبل خاصة منذ أواخر الألفية الماضية في الدول المتقدمة في آسيا وأوروبا وأمريكا. أما الدول النامية فإنها تواجه عراقيل متعددة لمواكبة هذا التطور المعرفي منها الجزائر التي تسعى للدخول في مسار التكنولوجيات الحديثة واقتصاد المعرفة في ظل العولمة الاقتصادية وأيضا للحاق بالاقتصاد الجديد .

لذا سنحاول في هذه الورقة البحثية تقييم أهم الموارد والبنى التحتية للاقتصاد المعرفي في الجزائر واستنتاج أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه منظومة اقتصاد المعرفة.

ثانيا: أهم مؤشرات تكنولوجية الاعلام والاتصال في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر منذ نهاية القرن الماضي تحولات جذرية في مسارها الاقتصادي والسياسي مما استوجب الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد وهذا بعد زوال النظام الاشتراكي والدخول في اقتصاد السوق والعولمة وخاصة الاندماج في اقتصاد المعرفة المبني على أساس التكنولوجيات الراقية في الإعلام والاتصال .

1- واقع المعلوماتية في الجزائر:

تهدف الجزائر كغيرها من دول العالم النامية الى توسيع نطاق استخدام المعلوماتية ونشر الوعي التكنولوجي في مجال الاتصالات وكان ربط الأسرة الجزائرية بشبكة الانترنت كبرنامج وطني ذات أولوية لتحسين استخدام هذه التكنولوجيا. كذلك كان اهتمام برنامج الحكومة في السنوات الأخيرة بخلق تخصصات جديدة في التكنولوجيات المعلوماتية في مستويات الجامعة وتوسيع استخدام الحاسوب في التعليم خاصة الثانوي . من خلال بعض المؤشرات يتبين النمو السريع في استخدام أجهزة الحاسوب : من سنة 2003 الى سنة 2013 تضاعف هذا العدد بـ 5.4 مرة⁽³⁾.

(1) عبود نجم : ادارة المعرفة ، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2005، ص.25

(2) تقرير الامم المتحدة الانمائي لسنة 2003 (موقع الانترنت)

(3) عيسى بلخوخ ولخضر خلاف: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة الاقتصادي الصناعي ، العدد 11، بتاريخ 11 ديسمبر 2016 ص30

أما عن استخدام الأنترنت فقد ساهمت الدولة في تخفيض التكاليف وإنشاء شبكة وطنية لمركز البحث والاعلام العلمي والتقني منذ 1993 وكانت تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا الانجاز قد شهد تطورات نوجزها فيما يلي:⁽¹⁾

إن دخول الجزائر في هذه المنظومة يتطلب تقييم لأهم المؤشرات الخاصة بتكنولوجيا وواقعها ومدى امكانيتها القابلة للاندماج في اقتصاد المعرفة وهنا نحاول التطرق الى البعض منها في الجزء الموالي:

- 1994: الربط بالشبكة العنكبوتية عن طريق ايطاليا، كانت سرعة الخط ضعيفة لا تتعدى 9600 حرف ثنائي/ثا.
- 1996: وصول سرعة الخط الى 64 ألف حرف ثنائي/ثا
- 1997: احداث خط اسرع بسرعة 256 ألف حرف ثنائي / ثا يمر عبر العاصمة الفرنسية باريس.
- 1998: دخول مرحلة الخصخصة لاحتكار الشبكة العنكبوتية بصدور قانون 257/98، في 25 / 08 / 1998. وربط الجزائر بواشنطن بالقمر الصناعي الامريكي.
- 1999: احداث 30 نقطة وصول جديدة موزعة عبر الوطن، تسجيل اشتراك 3500 شخص و800 هيئة منها 100 في القطاع الجامعي. ووصول عدد مستعملي الأنترنت الى 60.000 ألف مستعمل.
- 2000: ارتفاع عدد مستعملي الأنترنت الى 150.000 ألف مستخدم.
- 2001: انشاء 43 خط رئيسي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، و48 خط لباقي القطاعات ، انشاء أول جامعة افتراضية "جامعة التكوين المتواصل".
- 2003: بداية ADSL-EPAD-ALGERIE TELECOM
- 2004: توسع استعمال الانترنت وإنشاء 5000 نادي ووجود اكثر من 3 مليون كمبيوتر معظمها في الادارات.
- 2005: تعميم الانترنت في المدارس والجامعات مع انشاء عدة محركات بحث.
- 2007: بلغ مشترك الانترنت 1.5 مليون مشترك مالك لهاتف نقال. واحتلال الجزائر المرتبة العاشرة في الوطن العربي من حيث الدخول الى عالم الانترنت.
- 2013: دخول الجزائر تقنية 3G
- 2015: دخول الجزائر تقنية 4G

وبالتالي فان هذا التطور في استخدام الانترنت كان ضرورة اقتصادية وثقافية وعلمية وسياسية..

1- مكانة الجزائر الدولية في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال⁽²⁾:

من خلال بعض المعطيات الواردة في التقرير السنوي لتكنولوجيا الاعلام والاتصال الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2015 ، فقد احتلت الجزائر 112. وهي بذلك فهي متأخرة في مجال الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات.

(¹) المرجع السابق (بتصرف)، صص 31-32

(²) مقيح صبري وهرموش إيمان: واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد 7، بتاريخ: 11/06/2017 ، جامعة سكيكدة، ص 216

إلا أن الجزائر قد استطاعت التميز بقفزة نوعية خلال سنة واحدة وذلك بعد أن أعلنت وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال سنة 2016 عن تقدم الجزائر بتسعة مراتب في تصنيف الاتحاد الدولي لتكنولوجيا الاعلام والاتصال فأصبحت الجزائر في المرتبة 103 عالميا .

2- الوكالة الفضائية والقمر الصناعي الجزائري: حيث تم انشاء ما يلي:

- في جانفي 2002: إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية.
- في نوفمبر 2002: تم إطلاق القمر السات 1 ووضعه في مساره (ALSAT1) و مع نهاية 2008 (ALSAT2) وبعدها (ALSAT3).

و هو ما يعتبر مساهمة وطنية هامة في حركة التنمية والتكنولوجيا و التطوير، خاصة أنه ألحق بها المركز الوطني للتكنولوجيا الفضائية بأرزيو بغرب الجزائر.

وهي تحمل في طياتها خطوة هامة في إطار تسهيل توفير إمكانيات الاتصال إلى أكبر شريحة في المجتمع و هي الاختيار التي قامت به الشركة الوطنية سونلغاز و بمساهمة مؤسسة (أسكوم) السويسرية بتجربة الدخول شبكة الانترنت عن طريق الشبكة الكهربائية باستعمال جهاز اتصال مناسب (BLC) و قد تمت تجربة هذه التقنية بنجاح لأول مرة في ثانوية القديس أغسطين بولاية عنابة، بعدها أخرى بوهران، ليتحول بذلك كابل الكهرباء من مجرد ناقل لها إلى ناقل لتدفق الانترنت يصل إلى 5.4 و ذلك باستخدام تكنولوجيا الانترنت بواسطة الكهرباء أو ما نسميه power line communication و الاستغناء عن استخدام الهاتف في هذا الإطار، و تبرز أهمية هذه الطريقة أكثر إذا علمنا أن 97% من السكان يتوفر لديهم الاشتراك بالكهرباء بينما لا يتجاوز 10% مشتركى الهاتف بالجزائر.

كما أنه تم تكوين حضيرة سيدي عبد الله المتمثلة في معهد عالي للاتصالات، مدرسة للنايفين، وكالة إنترنت وكالة اتصالات، إضافة إلى مكاتب الحاضنات لمؤسسات التكنولوجيا المتقدمة و هو مشروع قطب تقني (TECHNO POLE) و اقتصادي مستقبلي ساهم في تمويله أطراف محلية و أخرى دولية حيث هناك شراكة جزائرية مع أمريكا، كندا، فرنسا، كوريا....ان المعرفة المتاحة باتت تشكل عنصر الانتاج الأساسي فإن ذلك يعني أن هنالك اقتصادا عالميا يهيمن على الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

ثالثا : أهمية موارد بشري في ظل اقتصاد المعرفة :

إن للتطورات التكنولوجية المتلاحقة التي شهدتها الساحة العالمية و للسرعة الكبيرة في انتشار نظام العولمة ولسعي العديد من الدول العربية للاندماج ضمن هذه المنظومة الجديدة اثر واضح على تزايد منافسة صناعات الدول المتطورة وبذلك تجد الموارد البشرية نفسها أما خبرات بشرية عالمية ، و لم يعد بمقدورها ان تنتج بتقليدية يدوية تنافس منتجاتها بتقانة عالمية و أمام هذه التحديات لابد من إعادة النظر و دراسة الواقع و تحليله و تحديد متطلبات المرحلة القادمة من الموارد البشرية في الجزائري و صياغة أهداف واضحة واستراتيجيات واقعية.

1- مؤشرات تكوين رأس المال البشري :

إن التغيرات الحديثة على الساحة العالمية تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على أسواق العمل عبر العالم الأمر الذي يستوجب إعداد راس مال مباشر مناسب للتغيرات.

(1) نديم عبد المنعم: آراء معاصرة في اقتصاد المعرفة ، مقال اقتصادي في مجلة الوطن سنة 2002

- التعليم :

لقد تدهورت نوعية التعليم ليغلب على ناتج التعليم ثلاث سمات :

- تدني التحصيل المعرفي
 - ضعف القدرات التحليلية
 - ضعف القدرات الابتكارية في جميع مراحل التعليم
- و لمعرفة واقع التعليم الجزائري نتطرق إلى النقاط التالية :

-ارتفاع الأمية :

إن الأمية تعتبر سببا التخلف الاقتصادي و الاجتماعي و هي لا تزال مرتفعة في الجزائر مثلها مثل أي بلد عربي ، فلقد تطور عدد الأميين في الوطن لتبلغ 70 مليون أمة سنة 2005 ، و من المتوقع ألا يستطيع العالم العربي القضاء على أمية الرجال قبل 2025 أما بالنسبة للنساء فلن يكون ذلك قبل 2040.

ولتحقيق مستويات ملائمة من التعليم ومواجهة عدم القدرة على استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والافادة من نتائجها، فحتى في حال أصبح النفاذ الى هذه التكنولوجيات أسهل وأكثر انتشارا إلا أن منافع ذلك ستكون قليلة وهو ما سيشكل أحد أكبر التحديات التي ترافق محاولات الاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة خلال السنوات المقبلة، كما أن تحسين التعليم النظامي وتطويره وعصرنته رهان مهم للحاق بالبلدان المتقدمة.⁽¹⁾

ورغم ان الجزائر حققت نتائج إيجابية في مكافحة الأمية إلا أن معدل الأمية لا يزال مرتفعا إذا ما قورن بمعدل الأمية لبعض الدول العربية كالأردن .

جدول بياني : يمثل معدل الامية في الدول العربية و الجزائر

معدل الأمية %							
الفئة العمرية 15 سنة فما فوق				الفئة العمرية (15-24 سنة)			
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
1990	2001	1990	2001	1990	2001	1990	2001
الأردن	10	28	5	15	2	4	1
الإمارات	29	30	25	20	19	11	12
البحرين	-	-	9	17	-	-	2
تونس	28	53	18	38	7	25	3
الجزائر	32	59	23	42	13	32	13
السعودية	24	50	11	26	9	21	4
السودان	39	68	30	52	24	46	17
سورية	18	53	11	38	8	33	5
العراق	43	67	34	53	29	48	-
عمان	33	62	19	37	5	25	0

(¹) سالمي جمال : سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثامن، جوان 2005 ص.12

- الانفاق على التعليم :

لا زالت نسبة الانفاق العام على التعليم من النتائج القومي الإجمالي عالية في الجزائر حوالي 5,1 ٪ من النتائج القومي الإجمالي مقارنة بت 5 5 في الدول المتقدمة صناعيا و لكن رغم هذا التقدم المحقق إلا أن القطاع يغلب عليه التطور الكمي ولم تتمكن نظم التعليم من الارتقاء بنوعية التطور النوعي في احتياجات أسواق العمل .

و ما هو ملاحظ أن هذه النسبة تعكس توجهات الدول فيما يخص بالدور المتوقع من كل من القطاعين الحكومي والخاص في توفير خدمات التعليم.

جدول يبين :الانفاق على التعليم

الدول	السنوات	1970	1980	1990	2001-1996
الأردن		3,7	6,6	7	5,1
الإمارات		/	1,3	1,7	1,8
البحرين		/	2,9	5	3,7
تونس		7,1	5,4	6,2	6,7
الجزائر		7,9	7,8	5,5	5,1
جيبوتي		/	/	/	3,4
السعودية		3,5	4,1	6,0	9,3
السودان		/	4,3	/	0,9
سورية		3,9	4,6	4,3	3,5
الصومال		1,0	1,0	/	/
العراق		/	3,0	/	/
عمان		/	2,1	3,5	4,5
فلسطين		/	/	/	/
قطر		3,3	2,6	3,4	/
الكويت		4,2	2,4	3,5	4,7
لبنان		/	/	/	1,9
مصر		4,5	3,4	/	/
المغرب		4,8	5,7	3,8	5,2
موريتانيا		3,5	6,1	5,5	5,2
اليمن		/	/	/	4,5

رابعاً: معوقات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة:

انطلاقاً من تحليل الواقع المعلوماتي الجزائري يمكن القول ان هناك جملة من التحديات تواجه الجزائر و لا بد من تجاوزها كي تتمكن من إقامة مجتمع معرفة و من عين هذه التحديات أو المعوقات نذكر ما يلي⁽¹⁾:

1- الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات و الاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

(1) د. مقيم صبري وهرموش إيمان: مرجع سبق ذكره، ص220

- 2- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الكلي على الربح البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا .
 - 3- غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية الأزمة للقيام بعمليات الاصال بالأنترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية و الأقمار الصناعية و الهواتف النقالة .
 - 4- ارتفاع تكلفة استخدام الأنترنت و استحواذ اللغة الإنجليزية على 80 ٪ من مواقعها مع ضعف الاهتمام بها .
 - 5- انعدام او ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة والاحتياجات الرئيسية من كهرباء و مياه و صحة و تعليم و استعادة الأمن و الطمأنينة ، لتبقى مسائل الأنترنت و اقتصاد المعرفة في نظر أغلب مسؤوليتها شرفا لا حاجة إليه و هو في آخر قائمة الاهتمامات ، خاصة مع انتشار القناعات أن الأنترنت لا تضع الطعام في الأفواه .
 - 6- افتقار الجزائر لموارد البشرية و المادية و الخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانفتاح اقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .
 - 7- بالإضافة إلى أن الجزائر أول دولة عربية طاردة للكوادر العلمية نحو الخارج حيث صنفها جامعة الدول العربية في وقت سابق - على رأس قائمة الدول العربية المصدرة للكفاءات العلمية و الأدمغة نحو الخارج متأخرا عليها المغرب ومصر في المرتبة الثالثة .
 - 8- تدني مستوى معيشة غالبية الجزائريين و تدهور القدرة الشرائية و الرعاية الصحية و مستوى التعليم لا أدل على ذلك بلوغ البلاد ادنى مستويات التنمية البشرية بمرتبة 107 من أصل 173 دولة خلال سنة 2003 متأخرة على بعض الجيران المغاربيين كتونس و ليبيا .
 - 9- ضعف المنظومة التعليمية التي تخص الاستخدام البحثي والعلمي للأنترنت بجانبه الايجابي وهذا بسبب ضعف التنسيق والمتابعة للطلبة ولحيطهم الاجتماعي .
- خامسا: سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة :**
- رغم التحديات التي تواجه الجزائر لبناء اقتصاد المعرفة وتنمية مواردها البشرية إلا أنها يمكن ان تتجاوزها من خلال مجموعة من التوصيات أو الحلول نوجزها فيما يلي :
- 1- توسيع نطاق الاستخدام للأنترنت بتسهيل وتشجيع الاسر على ذلك
 - 2- اعطاء أهمية كبرى للمورد البشري بتأطيره وتكوينه لمواكبة التطور العلمي العالمي في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال وخلق فرص التكوين بالخارج .
 - 3- منح الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاعات مختلفة لتشجيع الابداع والابتكار وتطوير الصناعة المحلية في مجال التكنولوجيا والاعلام .
 - 4- ضرورة وضع رؤية واضحة، إضافة إلى تطوير عمل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية المتكاملة في الجزائر
 - 5- تشجيع نشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و استخدامها و ذلك عن طريق :
 - تحرير قطاع الاتصالات من الاحتكار
 - الدخول في شركات عالمية في مجال من الرسوم الجمركية

- 6- ضرورة إعادة هيكلة قطاع الاتصالات في الجزائر التي لم تقم بذلك بعد بحيث يتماشى هذا القطاع بالاتصالات و منح تراخيص و غير ذلك
- 7- العمل على إشاعة التخصص لرفع الكفاءة و تحسين نوعية الخدمات
- 8- توفير البيئة المناسبة للمنافسة و ذلك لتشجيع انتشار الخدمة، و خفض الكلفة و تحسين النوعية.
- 9- إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم قطاع الاتصالات بحيث يتم الفصل بين الحكومة التي تضع السياسة و الهيئة التي تنظم القطاع و المشغلين الذين يملكون الشبكات و يقدمون الخدمات.
- 10- تطوير المنظومة التعليمية ب :
 - تشجيع استخدام التكنولوجيا و نشرها في الأوساط التربوية و الثقافية.
 - المشاركة في شبكة الانترنت من خلال إنشاء المواقع الثقافية العربية و نشر المعلومات عليها باللغة العربية و كذا اللغات العالمية.
 - تأهيل المعلمين و أعضاء الهيئات التدريسية من جميع التخصصات و ذلك من خلال التدريب المستمر على تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات ، بغية إحداث نقلة نوعية في ثقافة التعليم و المنهجيات التعليمية المتبعة.
 - إعادة النظر في المناهج و تحديثها لتتلاءم مع المتطلبات التربوية الحديثة و الوسائل التعليمية المتاحة.
 - التوسع في تطبيق أساليب التعلم الذاتي ، و تشجيع الطلبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لهذا الغرض.
 - جميع إنشاء مراكز المعلومات و خدمة المجتمع لا سيما في المناطق النائية زيادة النوعية المعلوماتية في أوساط مختلف فئات المجتمع
 - تعزيز التعاون العربي و تشجيع المشروعات المشتركة في مجال المعلومات و التربية و التعليم و الثقافة.
- 11- مواكبة التحول العالمي من الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي الجديد ودراسة الآثار الاجتماعية و الكفيلة بالحفاظ على الهوية العربية و الإسلامية للمجتمع الجزائري.
- 12- العمل على تطوير البيئة التشريعية المناسبة للتعاملات الإلكترونية بمختلف أشكالها و أنواعها و تعديل ما يلزم من قوانين مثل قانون العمل قانون حماية المؤلف و قانون براءة الاختراع و غيرها

خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه حول الصعوبات التي تواجه الجزائر خاصة لبناء اقتصاد معرفة يوازي باقي الدول ولمواكبة التطور الهائل المتعلق بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ، فإنها مجبرة اليوم على العديد من التحديات المتعلقة برأس المال البشري والتكوين والتعليم والتحصيل المعرفي. ولأنه لا يمكن ترسيخ أسس اقتصاد المعرفة في الجزائر إلا من خلال اصدار قوانين وتشريعات تحدد أهمية التقنية الحديثة وسبل استخدامها المعرفي والعلمي الصحيح والاهتمام بجودة التعليم وكفاءة المورد البشري مع تجنيد كل القوى الحكومية وغير الحكومية لبناء مجتمع معرفة.

فقد يذهب الكثير إلى أن التصورات المعرفية السائدة الآن في العالم و هذا المستوى العالي من الممارسة و المهارة، يتعد كثيرا عن واقع تعيشه بلادنا، وأن الفجوة كبيرة بيننا و بين الوصول إلى ذلك فرضت على البلاد لا يمكن لهذه الأخيرة إلا أن تتكيف معها إذا كانت تطمح إلى البقاء و من ذلك مواعيد الانضمام للتجارة العالمية و منطقة التبادل الحر و بالتالي الانضمام

إلى الاقتصاد العالمي، هذا الانضمام المؤجل في كل مرة، و لو دققنا النظر لوجدنا أن هذا التأخير اعتراف ضمني بتأخر المؤشرات، و لكن في ظل كل هذا التماطل و التأخر عن اللحاق بالركب.

قائمة المراجع:

- 1- Paul R.Gambel ;John Blackwelle :management A state of the art guide,London,2001.
- 2- عبود نجم : ادارة المعرفة ، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2005.
- 3- تقرير الامم المتحدة الانمائي لسنة 2003 (موقع الانترنت)
- 4- عيسى بلخوخ ولخضر خلاف: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة الاقتصادي الصناعي ، العدد 11، بتاريخ 11 ديسمبر 2016 .
- 5- سامي جمال : سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثامن، جوان 2005 .
- 6- نديم عبد المنعم : آراء معاصرة في اقتصاد المعرفة مقال في مجلة الوطن سنة 2002
- 7- مقيح صبري و هرموش ايمان:واقع إقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي ، العدد 7، بتاريخ: 11/06/2017، جامعة سكيكدة
- 8- كرميش امال، تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار عنابة 2006.
- 9- الجزائر اول دولة عربية طاردة للكوادر العلمية نحو الخارج، جريدة الشروق، العدد2285، السبت 26 افريل 2008.
- 10- بعض مواقع الانترنت:

- <http://www.elabweb.free.fr>
- <http://www.dgaweb.dz>
- <http://www.cerist.dz>
- <http://www.algerie-dz.com>
- <http://www.edzair.com>

أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي والتوظيف في الدول العربية

دراسة حالة مجموعة من الدول العربية للفترة 2000-2014

د. عقبة عبد اللاوي د. لطفي مخزومي ط. د. يحيى عبداللاوي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر اقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي والتوظيف في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والجزائر وتونس والمغرب ومصر، للفترة 2007-2016، ومن أجل الإجابة عن الأسئلة المطروح، سيتم الاعتماد على متغير نمو الناتج المحلي ومتغير معدل البطالة كمتغيرات تابعة، أما المتغيرات المستقلة المفسرة للظاهرة فقد ارتكزت على مؤشر درجة حرية التجارة كمؤشر يُعبر عن مديات تمكين التجارة، ومؤشر الابتكار العالمي كمؤشر مُعبر عن ركيزة الابتكار وركيزة التعليم والتدريب والبحث والتطوير وكذا التكنولوجيا والبنية التحتية للاتصالات في اقتصاد المعرفة. كما يُعبر مؤشر دليل التنمية البشرية ومؤشر تنافسية الاقتصاد على مستوى التعليم والتدريب. وقد خلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة يرتبط بعلاقة طردية مع الإنفاق الحكومي، في حين ترتبط مستويات التنمية البشرية بعلاقة عكسية مع معدلات النمو الاقتصادي. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل البطالة وتنافسية الاقتصاد GCI، ودرجة حرية الاقتصاد FTD، كما يُساهم نمو الاستثمار المحلي في خفض معدلات البطالة وهي النتيجة المسجلة بالنسبة لتحسن التنمية البشرية وأثرها في خفض معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، النمو الاقتصادي، التوظيف، مؤشر الابتكار العالمي، مؤشر التنافسية العالمي، دليل

التنمية البشرية.

المقدمة:

ردحا من الزمن شكّل عنصر العمل الأرض ورأس المال التنظيم الأصول الأساسية للعملية الإنتاجية، كما مثلت عوامل الإنتاج سالفه الذكر مرتكزات مهمة في صميم النظريات الاقتصادية التي حاولت توصيف السلوك الاقتصادي وتفسير العلاقات والتفاعلات بين الظواهر الاقتصادية زمن المرحلة الأولى والثانية مرحلة «ثورة الزراعة» ومرحلة «ثورة الصناعة». ومع ولوج العالم المرحلة الثالثة «الثورة المعرفية» تبدّلت الكثير من المفاهيم الاقتصادية وباتت المعرفة الفنية والتقانة والإبداع والابتكار والذكاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد وأصبحت ذات أهمية تفوق العوامل التقليدية السابقة. ويرى كثير من الباحثين أن الاقتصاد القائم على الابتكار والمعرفة يُساعد على تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته.

1. إشكالية الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الآتي:

إلى أي مدى يُساهم اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية ؟

وللإجابة على السؤال الرئيس فإن هذه الدراسة ستحاول الإجابة عن السؤالين الآتيين:

* إلى أي مدى يُساهم الابتكار في تحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة في الدول العربية؟

* إلى أي مدى يُساهم مستوى التعليم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة ؟

* ما هو أثر البنية التحتية لتقانة المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة في الدول العربية ؟

* ما هو أثر الحوافز الاقتصادية المرتبطة بمخرجات المعرفة على النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة في الدول العربية ؟

2. فرضيات الدراسة:

- * يُساهم الابتكار في تعزيز القدرة على مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية من خلال الإدارة الجيدة والترابطات الشبكية وقيام التحالفات الاستراتيجية، وهو ما يُسهم في زيادة الناتج ورفع معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة.
 - * يُعتبر التعليم والتكوين والتدريب عناصر هامة لزيادة الإنتاجية والتنافسية، كما تُعين على توفير رأس المال البشري القادر على استخدام التقانات الحديثة في العمل والاستفادة من المعلومات والاتصالات فضلاً عن المهارات الإبداعية، وهو ما يرفع من مخرجات العملية الإنتاجية ويُعزز القيم المضافة في الاقتصاد وكمحصلة لذلك زيادة النمو الاقتصادي وزيادة التوظيف.
 - * تدعم البنية التحتية لتقانة المعلومات والاتصالات وتُسهّل نشر المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات الاقتصادية والعمليات التجارية الجديدة والمتجددة وهو ما يُعزّز النمو الاقتصادي ويُخفّض من معدلات البطالة.
 - * تُساهم الأطر القانونية والتشريعية والحوافز الاقتصادية الرامية إلى تمكين التجارة وخفض القيود الجمركية والكمية على التقانة الحديثة في جعل تقانة المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويُسرّاً وهو ما يؤدي إلى التي زيادة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكمحصلة لذلك زيادة النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة .
3. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أنها تُسلط الضوء على اقتصاد المعرفة ومجموعة من مرتكزاته والتي تُمثل أسس وروافد جديدة في ميدان التنظير والتطبيق من حقل المعرفة في العلوم الاقتصادية، كما أن التحولات والتبدلات التي شهدتها الفكر الاقتصادي وأكّدتها الوقائع الاقتصادية ابتداء من مرحلة الثورة الزراعية مروراً بالثورة الصناعية انتقالاتاً لمرحلة جديدة قائمة على التقانة والتكنولوجيات المتطورة ومركزة على اقتصاد المعرفة الذي أصبح يُعدّ أداة محورية في قياس مدى قدرة الدولة على حيابة أسباب التقدم والنمو والتنمية والرفاهية .
4. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي، وقياس ماديّات الأثر الذي يُساهم فيه اقتصاد المعرفة على مستويات الإنتاج والتوظيف والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية.
5. حدود الدراسة: زمنياً تتركز الدراسة خلال الفترة الممتدة من العام 2007 إلى 2016، أما الإطار المكاني فقد شمل الدول العربية، والتي بدورها شملت منطقتين: منطقة شمال إفريقيا، وقد اخترنا أربع دول، وهي: الجزائر، تونس، المغرب ومصر، أما المنطقة الثانية فكانت دول الشرق الأوسط، وقد اخترنا ثلاث دول من مجلس التعاون الخليجي، وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والكويت.
5. المنهج والأدوات المستخدمة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي المعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي أو ما يُصطلح عليه بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية، وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والعدي والبياني، والقياس الاقتصادي، من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة، وربط الإطار النظري للدراسة بالواقع التطبيقي لها.

أولاً. الإطار النظري للدراسة:

1. اقتصاد المعرفة الأهمية والضرورة:

إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفته البشرية في السنوات الأخيرة وما أحدثه من « انفجار معرفي » و« ثورة تكنولوجية » وتحولات جوهرية في أنماط التفكير ووسائل الإنتاج في جميع مناحي الحياة، إلى جانب ظاهرة العولمة وما أوجدته من منافسة دولية غير مسبوقة في مجال اقتصادات المعرفة، وضع بلدان العالم ومن بينها الدول العربية أمام تحديات كبيرة يرتبط مآلها بمدى التحكم في المعرفة وضبط مكوناتها، والقدرة على التحول من منظور التنمية القائمة على الموارد المادية والطبيعية إلى تنمية ذكية قائمة على الموارد المعرفية. فقد غدا موضوع المعرفة اليوم من القضايا الجوهرية في مشروع التنمية الإنسانية. فلم يعد معيار الفصل بين الرقي والتخلف يُقاس بضعف الدخل، ولم تعد مُقدّرات بلدان العالم تُحدد بما لديها من موارد طبيعية، أو بمساحاتها أو عدد سُكانها، وإنما بمُقدرتها على إنتاج المعرفة وتطويرها والتحكم فيها⁽¹⁾.

2. مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة:

1.2 مؤشر البنك الدولي لقياس اقتصاد المعرفة: عمل البنك الدولي على تطوير أداة باسم منهجية تقييم المعرفة KAM، Knowledge Assessment Methodology. هو مؤشر إجمالي يمثل المستوى العام لتطور بلد أو منطقة في اقتصاد المعرفة. ويوجز الأداء المحقق ضمن ركائز اقتصاد المعرفة KE الأربعة ويتم بناؤه كمتوسط بسيط للقيم المقيسة لمؤشرات المعرفة 12 من بطاقة النتائج الأساسية. وبهذا يمكن النظر إلى بطاقة النتائج الأساسية على أنها تمثيل مصنف لمؤشر اقتصاد المعرفة (KEI).⁽²⁾

وقد طور برنامج المعرفة من أجل التنمية (K4D) هذه الأداة القياسية التفاعلية لتسمح للبلدان بتحديد المشاكل والفرص التي تواجهها في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، ويقوم KAM بإنشاء تقارير تكشف كيف يُقارن الاقتصاد مع الدول الأخرى في مختلف الجوانب ذات الصلة باقتصاد المعرفة، بما يسمح لصانعي ومسؤولي السياسات المشاركة في تقييم المعرفة الوطنية ووضع استراتيجيتها وخططها، وتشجيع الاستثمارات المستقبلية في هذا المجال. وأحدث إصدار من KAM، 2008 KAM يجعل المقارنات على أساس 83 المتغيرات الهيكلية والنوعية للأركان الأربعة لاقتصاد المعرفة. ويمكن مقارنة حوالي 140 بلداً تتضمن معظم الاقتصادات المتقدمة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ونحو 100 بلد نام. يتم تطبيق جميع المتغيرات 83 على مقياس من 0 (أضعف) إلى 10 (أقوى)، ويتم تصنيف جميع البلدان 140 على نطاق ترتيب. لذا فإن KAM تشير إلى الأداء النسبي للبلدان حول اقتصاد المعرفة بشكل تخطيطي، يقدم KAM العديد من الخيارات وأنماط العرض المحددة مسبقاً للتمثيل المرئي البسيط، مثل بطاقات الأداء الأساسية التي تكشف عن الفرص والتحديات ونقاط القوة والضعف عبر البلدان.⁽³⁾ ويتم قياس أداء الدول بناء على الركائز الأربعة الأساسية الآتية:⁽⁴⁾

(1). مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، المكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر المعرفة العربي، دار غريب للطباعة والنشر، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2015، ص 3.

(2). Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman . (2006). THE KNOWLEDGE ECONOMY, THE KAM METHODOLOGY AND WORLD BANK OPERATIONS .- World Bank Institute. 2006. P11.

(3). World Bank Institute, MEASURING KNOWLEDGE IN THE WORLD'S ECONOMIES: Knowledge Assessment Methodology and Knowledge Economy Index, KNOWLEDGE FOR DEVELOPMENT PROGRAM, P2.

http://web.worldbank.org/archive/website01030/WEB/IMAGES/KAM_V4.PDF

(4). Idem, P1.

- النظام الاقتصادي والمؤسسي: النظام الاقتصادي والمؤسسي للبلد يجب توفير الحوافز للاستخدام الفعال للمعرفة القائمة والجديدة وازدهار ريادة الأعمال.
 - التعليم والمهارات: يحتاج سكان البلد إلى التعليم والمهارات التي تمكنهم من الإنشاء والمشاركة واستخدامها بشكل جيد.
 - البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: هناك حاجة إلى بنية أساسية معلوماتية ديناميكية لتسهيل الاتصالات الفعالة ونشر المعلومات ومعالجتها.
 - نظام الابتكار: يجب أن يكون نظام الابتكار في البلد - الشركات ومراكز البحوث والجامعات ومراكز الفكر والاستشاريين والمنظمات الأخرى - قادرًا على الاستفادة من المخزونات المتزايدة للمعرفة العالمية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية وإنشاء تكنولوجيا جديدة.
- 2.2 مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): تم وضعه 1996، وهو قائم على خمسة محاور رئيسية وهي⁽¹⁾:
الاقتصاد القائم على المعرفة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سياسات العلوم والتقنيات، والمحور الرابع العولمة أما المحور الخامس المخرجات والتأثير. والجدول الموالي يبين أهم المؤشرات الفرعية المكونة للمحاور الخمسة المذكورة.

المحاور	المؤشر
الاقتصاد القائم على المعرفة	استثمارات المعرفة (التعليم، برامج البحث والتطوير) كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.
	النسبة المئوية لإجمالي تعليم البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 25-64 من إجمالي حجم السكان.
	إجمالي نسبة الانفاق على البحوث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي.
	أجمالي نسبة الانفاق على البحوث الأساسية من إجمالي الناتج المحلي.
	إجمالي أنفاق قطاع الأعمال على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي للصناعة.
	جمالي أنفاق قطاع البحوث والتطوير في قطاع الأعمال في التصنيع
	إجمالي حصة قطاع الخدمات في نفقات البحث والتطوير.
	إجمالي الانفاق على الابتكار كنسبة من إجمالي المبيعات
	الاستثمار في رأس المال ذو المخاطر (كأسهم شركات تكنولوجيا المعلومات الجديدة) من إجمالي الناتج المحلي.

(1) . محمد، إهداء صلاح ناجي. مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة، - Cybrarians Journal، - العدد 44 (ديسمبر 2016). - تاريخ الاطلاع 2018/09/15.

http://journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=754:emohamed&catid=298:papers&Itemid=93

المؤشر	المحاور
إجمالي نسبة الانفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي الناتج المحلي.	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
إجمالي نسبة الانتشار للحاسب الآلي في المنازل.	
إجمالي عدد مضيفات الانترنت لكل 1000 نسمة في الدولة.	
حصة المشاركة لصناعات تكنولوجيا المعلومات في إجمالي الناتج المحلي.	
حصة مشاركة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في براءات الاختراع الممنوحة	
إجمالي حجم الابحاث والتطوير في القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي	سياسات العلوم والتقنيات
إجمالي انفاق الحكومة على الابحاث والتطوير في قطاع الصحة والدفاع والبيئة	
إجمالي انفاق قطاع الابحاث والتطوير الحكومي في إجمالي الكلي للأبحاث والتطوير داخل الدولة.	
إجمالي أنفاق قطاع الابحاث والتطوير الخاص بقطاع الأعمال ضمن إجمالي الكلي للأبحاث والتطوير داخل الدولة.	
حصة نفقات التمويل لقطاع الابحاث والتطوير في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال	
معدل الاعانات الضريبية لقطاع البحث والتطوير داخل الدولة	
إجمالي نسبة مشاركة الشركات الاجنبية في الابحاث والتطوير.	
إجمالي مشاركة الملكيات الفكرية الاجنبية في إجمالي الاختراعات.	العولة
إجمالي عدد التحالفات التكنولوجية الدولية	
النسبة المئوية للإنتاج الفكري العلمي الصادر بالتعاون مع مؤلف أجنبي مشارك	
إجمالي النسبة المئوية لبراءات الاختراع الصادرة بالاشتراك مع المستثمر الاجنبي	
حجم مشاركة المؤسسات في الابتكار.	
إجمالي الناتج المحلي للشخص العامل	المخرجات والتأثير
نصيب صناعات القائمة على المعرفة في إجمالي القيمة المضافة	
نصيب الصناعات التكنولوجية المتوسطة في التصدير الصناعي	
النسبة المئوية للتكنولوجيا في ميزان المدفوعات من إجمالي الناتج المحلي	

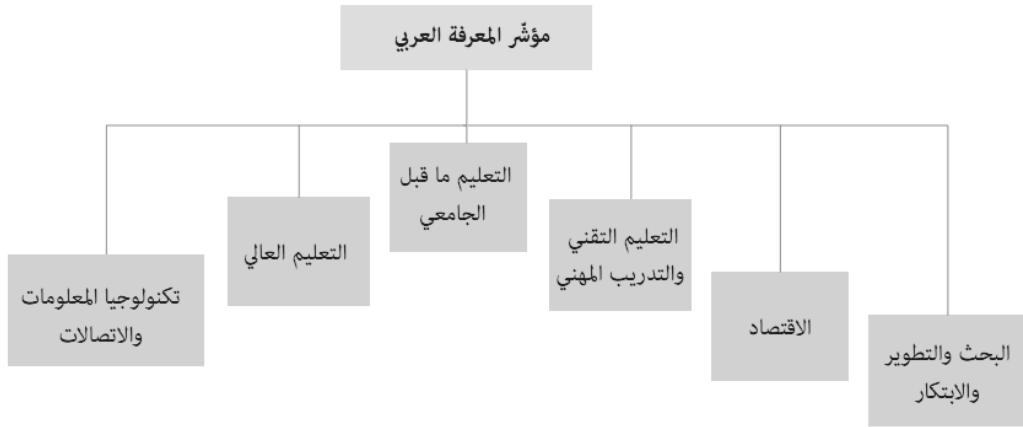
المصدر: محمد إهداء صلاح ناجي، مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة - Cybrarians Journal - ، العدد 44 (ديسمبر 2016).

3.2 مؤشر المعرفة العربي: انطلقت عملية بناء مؤشر عربي لقياس الوضع المعرفي في الأقطار العربية، مُستندةً إلى الرؤية التي حفزت تقارير المعرفة منذ صدور عددها الأول واستهدفت إقامة مجتمع يقوم على مركزية المعرفة المبدعة والخلاقة كقادرة للتنمية، ومستثمرة المكاسب التي ركتها التجارب السابقة في هذا المجال. ووعياً بالطبيعة المركبة للمعرفة وتعدد مجالاتها، واعتباراً لواقع البلدان

العربية ومتطلباتها التنموية الراهنة، اتجه الاختيارُ إلى بناء مُؤشّرٍ عربي للمعرفة يتركب من ستة مكونات حيوية تُمثل رافعات التنمية في المنطقة العربية، وهي⁽¹⁾:

- التعليم ما قبل الجامعي؛
- التعليم العالي؛
- التعليم التقني والتدريب المهني؛
- البحث والتطوير والابتكار؛
- الاقتصاد؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الشكل 1: العناصر المكونة لتركيب مؤشّر المعرفة العربي



المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، المكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشّر المعرفة العربي، دار غريب للطباعة والنشر، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2015، ص 3.

3. اقتصاد المعرفة والنمو والتنمية:

يعد انتشار نوع جديد من الاقتصاد القائم على المعرفة واحداً من أكثر التغيرات المهمة التي يمكن أن نلاحظها في العالم المعاصر. إنها عملية تدريجية للانتقال من الاقتصاد المستهلك للموارد إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة. ونتيجة لذلك، فإن المنافسة بين البلدان والمناطق ستكون من خلال استغلال الطاقات الكامنة ضمن الموارد غير المادية، وخاصة من خلال المعرفة المرتبطة بأحدث إنجازات العلوم الحديثة. لذلك، فإن فرص التنمية في البلدان والمناطق في العالم اليوم بشكل متزايد يحددها الإمكانيات الفكرية البشرية والعلوم ومجال البحوث والتطوير الذي يوفر حلولاً مبتكرة لقيادة هذا النوع الجديد من الاقتصاد. الهدف منها هو تحقيق مستوى عال من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقدرة التنافسية⁽²⁾.

(1) . مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، المكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشّر المعرفة العربي، دار غريب للطباعة والنشر، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2015، ص 8.

https://cbos.gov.sd/sites/default/files/issue_2.pdf

(2). A. J. Kukuła, Knowledge-based economy as an economic development strategy for the twenty-first century, [in:] New Strategies for the New Century. The limits and possibilities of regional and global integration, edited by M. Chorośnicki, J. Węc, A. Czubik, A. Głogowski, I. Krzyżanowska-Skowronek, A. Nitszke, E. Szczepankiewicz-Rudzka, M. Tarnawski, Kraków: Kontekst Press 2013, page 563-574.

<https://depot.ceon.pl/bitstream/handle/123456789/1953/A.J.Kuku%C5%82a%20a%20do%20repozyt.1%ang..pdf?sequence=1>

وبذلك يُعتبر خلق المعرفة واستخدامها الأمثل مركز عملية التنمية الاقتصادية، وارتباطا بأهمية المعرفة ودورها أصبح الاقتصاد موسوماً بـ « اقتصاد المعرفة ». وهو اقتصاد يستخدم المعرفة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. إنه اقتصاد يتم فيه اكتساب المعرفة وخلقها ونشرها واستخدامها بفعالية لتعزيز التنمية الاقتصادية. وقد تبين أن الانتقال الناجح إلى اقتصاد المعرفة ينطوي عادة على عناصر مثل الاستثمارات طويلة الأجل في التعليم، وتطوير القدرة على الابتكار، وتحديث البنية التحتية للمعلومات، ووجود بيئة اقتصادية مواتية لمعاملات السوق. وقد وصف البنك الدولي هذه العناصر بأنها ركائز اقتصاد المعرفة وتشكل مجتمعة إطار اقتصاد المعرفة.⁽¹⁾ ويرى (Shiryayev, D. V) أن في الاقتصاد الحديث تلعب المعرفة والابتكار دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية.⁽²⁾ وباستخدام مقاربات التحليل الاقتصادي القياسي، يربط (Raspe, O., & Van Oort) بين « البحث والتطوير » و « الابتكار » و « العاملين في مجال المعرفة » وبين النمو الاقتصادي الإقليمي. وقد خلص الباحثان إلى أن عوامل الابتكار والعاملين في مجال المعرفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمالة ونمو الإنتاجية وبصورة أقل عامل البحث والتطوير. وينبغي أن يأخذ الباحثون وصناع السياسات في المناطق الحضرية عوامل المعرفة الثلاثة جميعها في الاعتبار عند تحديد الإمكانيات الاقتصادية للمدن.⁽³⁾ وفي الدراسة التي أعدها (Corrado, C., Hulten, C., & Sichel, D) خلص الباحثون إلى أن إدراج قائمة الأصول غير الملموسة يؤدي إلى اختلاف كبير في الأنماط المرصودة للنمو الاقتصادي الأمريكي. ويزداد معدل التغير في الإنتاج لكل عامل بسرعة أكبر عندما تكون الأصول غير الملموسة هي رأس المال، ويصبح تعميق رأس المال مصدر النمو المهيمن بشكل لا لبس فيه في إنتاجية العمل في حين يتناقص دور إنتاجية العوامل التقليدية الأخرى في مقابل ذلك⁽⁴⁾. وقد اقترح (Jones, C. I) نسخة معدلة من نموذج رومر متسق مع هذا الدليل، مُشيراً أن النمو في نموذج « رومر » الموسع يتم توليده من خلال البحث والتطوير.⁽⁵⁾

ثانياً: الدراسة التطبيقية

1. متغيرات الدراسة والطريقة والأدوات:

1.1 متغيرات ومجتمع الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثار اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي والتوظيف في مجموعة من الدول العربية. ومن أجل الإجابة عن الأسئلة المطروح، سيتم الاعتماد على متغير نمو الناتج المحلي ومتغير معدل البطالة كمتغيرات تابعة، أما المتغيرات المستقلة المفسرة للظاهرة فقد ارتكزت على مؤشر درجة حرية التجارة كمؤشر يُعبر عن مديات تمكين التجارة، وهو يُدلل على أن التداول أمر سهل، ودون الكثير من القيود التشريعية أو التنظيمية أو العكس، كما تم اختيار

- (1). Chen, D., & Dahlman, C. (2005). The Knowledge Economy, the Kam Methodology and World Bank Operations. World Bank Institute Working Paper No. 37256. P4 Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=841625>
- (2). Shiryayev, D. V., Artemova, E. I., Zelinskaya, M. V., Novoselov, S. N., Galiullina, S. D., & Pismennaya, E. E. (2016). "Knowledge economy" as a resource for the intensification of socio-economic transformation of the regional economic space. International Review of Management and Marketing, 6(1S), 232-237.
- (3). Raspe, O., & Van Oort, F. (2006). The knowledge economy and urban economic growth. European Planning Studies, 14(9), 1209-1234.
- (4). Corrado, C., Hulten, C., & Sichel, D. (2009). Intangible capital and US economic growth. Review of income and wealth, 55(3), 661-685.
- (5). Jones, C. I. (1995). R & D-based models of economic growth. Journal of political Economy, 103(4), 759-784.

مؤشر الابتكار العالمي كمتغير مُعبّر عن الركيزة الرابعة لاقتصاد المعرفة وهو الابتكار، ويهدف المؤشر إلى إيجاد بيئة يُمكن من خلالها القيام بالتقييم المستمر لعوامل الابتكار، بالإضافة إلى أنه يُوفر أداة رئيسية لتحسين سياسات الابتكار. ⁽¹⁾ يُعتبر مؤشر الابتكار العالمي مؤشراً مركباً يتكون من أكثر من 81 متغير فردي، ويتم احتساب المؤشر العام للابتكار من خلال احتساب نسبة كفاءة الابتكار (the Innovation Efficiency Ratio) والذي يُمثل المتوسط البسيط لدرجات المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار (The Innovation Input Sub Index) والمؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار (The Innovation Output Sub Index). وبدوره يتم بناء مؤشر مدخلات الابتكار، اعتماداً على خمسة مؤشرات فرعية وهي: المؤسسات ورأس المال البشري والبحث العلمي، البنية التحتية، وتطور السوق وأخيراً تطور الأعمال. أما مؤشر مخرجات الابتكار فيتركز على كل من مخرجات المعرفة والتكنولوجيا ومخرجات الإبداع. ويجدر التأشير أن كل مؤشر من المؤشرات السبعة المذكورة تنقسم إلى ركائز فرعية والتي بدورها تُبنى من خلال مجموعة من المتغيرات. وتُؤشر نسبة كفاءة الابتكار (نسبة نتيجة المؤشر الفرعي للمخرجات على درجة المؤشر الفرعي للمدخلات) على مقدار إنتاج الابتكار الذي يحصل عليه بلد مقارنة بمدخلاته. ⁽²⁾ وبالتالي فإن هذا المؤشر يُعبّر عن ركيزة الابتكار وركيزة التعليم والتدريب والبحث والتطوير وكذا التكنولوجيا والبنية التحتية للاتصالات في اقتصاد المعرفة. كما يُعبّر مؤشر دليل التنمية البشرية ومؤشر تنافسية الاقتصاد على مستوى التعليم والتدريب. وعموماً فإن المؤشرات المركبة السابقة بما تضمنته من متغيرات فرعية تُعبّر عن الركائز الأساسية للاقتصاد المعرفة وآثارها على الاقتصاد وهي ⁽³⁾:

- حافظ اقتصادي ونظام مؤسسي يوفر سياسات ومؤسسات اقتصادية جيدة تسمح بالتعبئة الفعالة وتخصيص الموارد وتحفز الإبداع والخوافز على الإبداع الفعال ونشر المعرفة القائمة واستخدامها.
- عمال متعلمون ومهرة يمكنهم ترقية مهاراتهم وتكييفها باستمرار من أجل خلق المعرفة واستخدامها بكفاءة.
- نظام ابتكار فعال للشركات ومراكز البحوث والجامعات والاستشاريين، وغيرها من المنظمات التي يمكنها مواكبة ثورة المعرفة والاستفادة منها مخزون متزايد من المعرفة العالمية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- بنية تحتية معلومات حديثة وكافية يمكن أن تسهل فعاليتها الاتصالات، ونشر ومعالجة المعلومات والمعرفة.

. (1) المرصد الوطني للتنافسية. (2013). مؤشرات اقتصاد المعرفة الجمهورية العربية السورية، سوريا، ص 22.

http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2017.pdf

(2) . WIPO, Cornell, INSEAD, (2017). The Global Innovation Index 2017, Innovation Feeding the World, TENTH EDITION, edited by Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, P11.

http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2017.pdf

(3). Chen, Derek H.C. and Dahlman, Carl J., The Knowledge Economy, the Kam Methodology and World Bank Operations (October 19, 2005). World Bank Institute Working Paper No. 37256. P4 Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=841625>

جدول رقم 1: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المصدر	التعريف	المؤشر
المتغيرات التابعة		
http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.MKT.P.CD&country=	نمو إجمالي الناتج المحلي: هو عبارة عن النمو السنوي لمجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نزوب وتدهور الموارد الطبيعية.	نمو إجمالي الناتج المحلي: GDPgr
http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=SL.UEM.TOTL.ZS&country=	مؤشر البطالة: تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد.	مؤشر البطالة: UEMP
المتغيرات المستقلة		
https://www.globalinnovationindex.org/	سعر الصرف الرسمي: يشير إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).	مؤشر الابتكار العالمي GII
http://perspective.usHerbrooke.ca/bilan/stats/0/2016/fr/9/carte/HFI.COMMERCE/x.html	درجة حرية التجارة: وهو مؤشر محصور بين الـ 0 والـ 100 حيث أن الدرجة القريبة من 100 تعني أن التداول أمر سهل، ودون الكثير من القيود التشريعية أو التنظيمية. في حين الدرجة القريبة من 0 تعني أن الحرية التجارية منخفضة أو غير موجودة. وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام 1973 من قبل صحيفة وول ستريت جورنال بالتعاون مع مؤسسة التراث؛ التي تمثل مهمتها في وضع وتعزيز سياسات المحافظة على أساس مبادئ الاقتصاد الحر.	مؤشر درجة حرية التجارة: FTD
http://hdr.undp.org/en/indicators/137506#	مؤشر التنمية البشرية: مؤشر التنمية البشرية هو مقياس موزع لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، المعرفة ومستوى معيشي لائق. مؤشر التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي للمؤشرات القياسية لكل من الأبعاد الثلاثة.	مؤشر التنمية البشرية: HDI
http://www3.weforum.org/maintenance/	يتكون ثلاث مؤشرات فرعية: المؤشر الفرعي الموسوم بالمتطلبات الأساسية المؤشر الفرعي معززات الكفاءة أما المؤشر الفرعي الثالث الابتكار وعوامل التطور	مؤشر تنافسية الاقتصاد العالمي: GCI
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة: ويتألف من النفقات، بما في ذلك النفقات المتكبدة، التي تتكبدها الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية وخدمات الاستهلاك الجماعي.	نمو الإنفاق الحكومي GGEgr
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95	ويُمثل نمو تراكم رأس المال الثابت والتغير في المخزون.	نمو الاستثمار المحلي: HE

المصدر: من إعداد الباحثين

2.1 مجتمع الدراسة:

تُرَكِّز الدراسة الضوء على حال مجموعة من الدول العربية، وذلك من خلال منطقتين: منطقة شمال إفريقيا، وقد اخترنا أربع دول، وهي: الجزائر، تونس، المغرب ومصر، أما المنطقة الثانية فكانت دول الشرق الأوسط، وقد اخترنا ثلاث دول من مجلس التعاون الخليجي، وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والكويت. وفيما يلي توصيف لتوقع الدول محل الدراسة ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة من خلال المؤشر الإجمالي والمؤشرات الفرعية المثلثة لركائز اقتصاد المعرفة وفقا لمؤشر المعرفة العالمي الذي هو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.

جدول رقم 2: مؤشر اقتصاد المعرفة للعام 2017 للدولة العربية محل الدراسة

البلد	مؤشر المعرفة	الاقتصاد	البيئات التمكينية	التعليم العالي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التعليم قبل الجامعي	البحث والتطوير والابتكار	التعليم التقني والتدريب المهني
الجزائر	39.551049	36.337613	50.492795	40.140778	36.303328	53.463135	24.755138	39.011808
مصر	39.56637	40.524356	47.437697	42.098599	44.212304	44.852872	16.501818	43.960718
الكويت	46.990706	45.90689	61.37422	40.149006	47.709189	63.547275	25.435712	49.607157
المغرب	42.960272	43.776394	52.222452	38.736943	49.342411	50.971681	20.878322	47.881096
السعودية	45	44.990882	57.210597	40.30099	59.161493	48.399102	30.229317	40.296841
تونس	42	41.305457	54.643695	40.048719	45.020749	50.441693	22.550101	47.194422
الإمارات	58.814206	66.862861	65.99892	50.008523	71.253057	70.307239	28.669572	60.994172

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

3.1 الطريقة والأدوات:

تتمثل منهجية البحث في استعمال المنهج القياسي لاختبار مدى صحة فرضية الدراسة القائلة بوجود تأثير لمتغيرات اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) بحيث اكتسبت هذه النماذج في الآونة الأخيرة اهتماما خاصة بالنسبة للدراسات الاقتصادية لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية.

تتمتع نماذج بيانات البائل أو ما تعرف بنماذج البيانات الطولية في استخدامها مقارنة عند استخدام نماذج البيانات المقطعية بمفردها أو نماذج بيانات السلسلة الزمنية بمفردها بالعديد من المزايا منها:⁽¹⁾

✓ التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية او حالة البيانات الزمنية؛

✓ تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، ومحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية.

(1) Blatagi, B., H., 2005, "Econometric Analysis of Panel Data", 3rd ed., John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex

وتأتي نماذج بيانات البانل في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. وعلى افتراض N من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية فإن نموذج بيانات البانل يعرف بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث أن Y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة في الملاحظة i عند الفترة الزمنية t، $\beta_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في الملاحظة i، β_j تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $X_{j(it)}$ قيمة المتغير التفسيري j في الملاحظة i عند الفترة الزمنية t وأن ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في الملاحظة i عند الفترة الزمنية t.

3. تقدير النموذج وتحليل النتائج:

1.3 تقدير النموذج الأول:

لتقدير النموذج الأول وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين متغيرات اقتصاد المعرفة ونمو إجمالي الناتج المحلي:

$$GDPgr_{it} = \beta_{0i} + FTD_{it} + GCI_{it} + GGEGr_{it} + GII_{it} + HDI_{it} + INVGR_{it} + \varepsilon_{it}$$

وقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model)، ونموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) وباعتماد على برنامج Eviews10 تحصلنا على نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (3): التقدير القياسي للنموذج الأول باستخدام النماذج الثلاثة

المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
FTD	0.089478	0.354259	0.089478
GCI	0.762011	-1.022405	0.762011
GGEGR	0.729658***	0.679574***	0.729658***
GII	0.054236	0.063820	0.054236
HDI	-46.07392*	-72.34861	-46.07392*
INVGR	0.366470***	0.408660***	0.366470***
C	18.98777	27.09376	18.98777
R2 (squared)	0.625111	0.656506	0.625111
R2 (Adjusted)	0.589407	0.576767	0.589407
F (statistic)	17.50828***	8.233125***	17.50828***

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

لتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين، اختبار أول للاختبار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وهو اختبار إحصائية فيشر (F) المقيد، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر للملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر للملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار فيشر (F) المقيد

P-Value	Cross-section F
0.6463	0.731200

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

للاختيار بين النموذجين: الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، تم إجراء اختبار (F) المقيد حيث بلغت قيمة إحصائية (F) المقيد المحسوبة 0.7312 وهي أصغر من قيمة إحصائية (F) الجدولة التي بلغت 2.17، وقد تم حسابها وفقا للصيغة الموالية:

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(N-1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT-N-k)}$$

حيث إن k هي عدد الملمات المقدرة و R_{FEM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة و R_{PM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي. وتؤكد قيمة الإحصائية أن النموذج الأنسب للدراسة بين النموذجين هو نموذج التأثيرات التجميعي.

من خلال الجدول رقم 3 يتبين أن النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة يرتبط بعلاقة طردية مع الإنفاق الحكومي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويشير النموذج المقدر بأن كل زيادة نمو الإنفاق الحكومي بدرجة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بـ 0.73٪. في حين ترتبط مستويات التنمية البشرية بعلاقة عكسية مع معدلات النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تخالف النظرية الاقتصادية.

2.2. تقدير النموذج الثاني:

لتقدير النموذج الثاني وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين متغيرات اقتصاد المعرفة ومؤشر البطالة:

$$UEMP_{it} = \beta_{0i} + FTD_{it} + GCI_{it} + GGEGr_{it} + GII_{it} + HDI_{it} + INVGR_{it} + \varepsilon_{it}$$

وقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model)، ونموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) وبالاعتماد على برنامج Eviews10 تحصلنا على نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (5): التقدير القياسي للنموذج الثاني باستخدام النماذج الثلاثة

المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
FTD	-0.293940***	-0.019849	-0.293940***
GCI	-2.845159***	-3.242559***	-2.845159***
GGEGR	0.049918	0.008532	0.049918***
GII	0.053543***	0.058899***	0.053543***
HDI	-6.755923	-21.42733*	-6.755923**
INVGR	-0.054167**	-0.016070	-0.054167***
C	45.92913	27.09376***	18.98777***
R2 (squared)	0.744728	0.956743	0.744728
R2 (Adjusted)	0.720417	0.946702	0.720417
F (statistic)	30.63265***	95.27677***	30.63265***

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

لتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين، اختبار أول للاختيار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وهو اختبار إحصائية فيشر (F) المقيد، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار فيشر (F) المقيد

P-Value	Statistic
0.0000	39.210599

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

للاختبار بين النموذجين: الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، تم إجراء اختبار (F) المقيد حيث بلغت قيمة إحصائية (F) المقيد المحسوبة 39.21 وهي أكبر من قيمة إحصائية (F) الجدولة التي بلغت 2.17، وقد تم حسابها وفقاً للصيغة الموالية:

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(N-1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT-N-k)}$$

حيث إن k هي عدد العلامات المقدرة و R_{FEM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة و R_{PM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي. وتؤكد قيمة الإحصائية أن النموذج الأنسب للدراسة بين النموذجين هو نموذج التأثيرات الثابتة.

الخطوة الثانية تتمثل في الاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية حيث تم إجراء اختبار هوسمان (Hausman).

الجدول رقم (7): اختبار هوسمان (Hausman)

P-Value	Chi-Sq. Statistic
0.0000	274.381353

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

بلغت قيمة إحصائية هوسمان 274.381353 حيث تظهر قيمة P-Value أن إحصائية هوسمان أقل من قيمة كاي تربيع الجدولة وبالتالي نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب.

من خلال الجدول رقم 5 يتبين أن معدل البطالة للدول محل الدراسة ترتبط بعلاقة عكسية معنوية مع تنافسية الاقتصاد GCI، ويشير النموذج المقدّر بأن كل ارتفاع في تنافسية الاقتصاد بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة بـ 2.84، ويؤشر ارتفاع تنافسية الاقتصاد على تحسن تنافسية المنتجات محلياً وفي الأسواق الأجنبية وهو ما يؤدي إلى التوسع في الإنتاج، وهذه العملية تحتاج في المدى القصير إلى مزج إضافي لعنصر العمل، وهو ما يعني زيادة التوظيف وخفض معدلات البطالة.

أما فيما يتعلق بدرجة حرية الاقتصاد FTD نلاحظ أنه يرتبط بعلاقة عكسية معنوية مع معدلات البطالة، وهذه النتيجة تتوافق مع تشير إليه النظريات المفسرة للتجارة الدولية كما تتوافق مع جوانب التحليل الاقتصادي فيما تعلق بالآثار التبادلية للصفقات التجارية، كما تتوافق مع ما ينحى إليه دعاة التحرير التجاري من ترابط الثنائية وتلازمها تحرير تجاري أعمق - نمو وتنمية مضطردة وضمن أهم المؤشرات الدالة عن التنمية في شقها الاقتصادي معدلات البطالة.

كما يساهم نمو الاستثمار المحلي في خفض معدلات البطالة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. وهي النتيجة المسجلة بالنسبة لتحسين التنمية البشرية وأثرها في خفض معدلات البطالة، إذ يساهم الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة وكذا مستويات المعيشية اللائقة من خلال التوسع في الاستهلاك في زيادة الطلب الكلي وهو ما يقابله زيادة في التوظيف.

خلاصة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا قياس أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي والبطالة في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والجزائر وتونس والمغرب ومصر، للفترة 2007-2016، وقد تم استخدام القياس الاقتصادي لبيانات البانل، وقد خلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة يرتبط بعلاقة طردية مع الإنفاق الحكومي، في حين ترتبط مستويات التنمية البشرية بعلاقة عكسية مع معدلات النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تخالف النظرية الاقتصادية. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل البطالة وتنافسية الاقتصاد GCI، ودرجة حرية الاقتصاد FTD، كما يُساهم نمو الاستثمار المحلي في خفض معدلات البطالة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. وهي النتيجة المسجلة بالنسبة لتحسن التنمية البشرية وأثرها في خفض معدلات البطالة.

الحكومة الذكية رؤية جديدة للحكومة الالكترونية

تجربة الامارات العربية المتحدة -

أ.رمضان إيماناً أ.هرموش إيمان أ.مقيص صبري.

الملخص

في ظل تنامي أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الحياة الاقتصادية - الاجتماعية، أصبحت الحكومة مجبرة على التكيف مع متطلبات الثورة الرقمية للتهيئة للاندماج في اقتصاد يقوم على المعرفة، وتطوير خدماتها بما يتماشى والتقدم التكنولوجي الحاصل، تهدف هذه الدراسة الى تعريف بمفهوم الحكومة الذكية من خلال عرض تجربة الامارات العربية المتحدة، والوقوف على الإنجازات التي توصلت اليها من خلال تطبيقها لهذا المفهوم، للخروج بنقاط الهامة التي يمكن اتباعها لتحول حكومات الدول العربية الى حكومة ذكية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصال، اقتصاد المعرفة، الحكومة الالكترونية، الحكومة الذكية.

Abstract

The importance of information and communication technology (ICT) in the economic and social life has grown, and the government is forced to adapt to the requirements of the digital revolution to prepare for integration into a knowledge-based economy and to develop its services in line with technological progress. United Arab Emirates, and to recognize the achievements it has achieved through its application of this concept, to come up with the important points that can be followed to transform Arab governments into a smart government.

Keywords: Information and communication technologies, knowledge economy, e-government, smart government.

مقدمة

أدى التطور الكبير الذي شهده العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسع استخدام شبكة الانترنت على المستوى العام والخاص إلى دخول المجتمعات عصر المعلومات واقتصاد المعرفة القائم على المعرفة.

هذا التطور المتسارع كان له أثر كبير في تطوير وتنمية كافة أساليب العمل، هذه الاخيرة لم تستثني العمل الحكومي في إطار ما يعرف بالحكومة الالكترونية، هذا التوجه الذي نجد الكثير من دول العالم تتسابق لتبنيه لما لها من دور كبير في اتاحة شبكة الالكترونية للمواطن فرصا للتواصل بطريقة أكثر سرعة وشفافية؛

ومع زيادة توسع شبكات الانترنت وبنجاح تطبيقات الحكومة الالكترونية في تقليص الفجوة بين المواطن حكومته ظهر ما يعرف بالحكومة الذكية التي جاءت كامتداد لسابقتها من الحكومة الالكترونية بإضافة تسهيلات وامتيازات أكبر من خلال تمكينها للأفراد من أن يستفيدوا من خدماتها عبر الهواتف النقالة الذكية، بانتقال كافة الدوائر الحكومية إلى الهاتف في أي زمان ومكان باستخدام تقنيات ذكية وتطبيقات حديثة، وذلك تحقيقاً لرؤى المتعاملين بالتعاون مع جميع الجهات ذات الصلة.

ودولة الامارات العربية المتحدة من الدول التي رأت إنه يجب عليها أن تلحق بغمار هذا التطور ومواكبه حتى تستطيع تسريع وتيرة التنمية في البلاد وتوسيع العلاقات مع دول العالم، فكان الحل الأفضل هو التحول لحكومة ذكية، حيث إن الحكومة الذكية هي جزء من هذا التسارع.

وعلى هذا الاساس تتمحور إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تبني مفهوم الحكومة الذكية؟

أهمية البحث

ترجع الأهمية العلمية للدراسة إلى أهمية التطورات التكنولوجية الهائلة التي شهدتها ثورة المعلومات والاتصالات، وما أحدثته هذه الثورة من توسيع لشبكة الانترنت واستخداماتها الواسعة، ما أدى إلى استحداث تطبيقات وبرامج ذكية للعمل الحكومي في إطار ما يعرف بالحكومة الذكية لتقريب المواطن من حكومته وتمكينه من الاستفادة من خدماتها بأكثر شفافية وسهولة، تنبع أهمية الدراسة من أهمية التجربة الإماراتية الرائدة في مجال التحول نحو الحكومة الذكية.

أهداف البحث

تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على التأطير النظري للحكومة الالكترونية والحكومة الذكية؛
- التعرف على أهم المميزات التي تميز الحكومة الذكية عن الحكومة الالكترونية؛
- التعرف على المتطلبات الاساسية الواجب توفرها لتبني وتطبيق الحكومة الذكية؛
- الوقوف على تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في مجال التحول نحو الحكومة الذكية وأهم ما يميز تجربتها في هذا المجال.

منهج البحث

استخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة موضوع البحث لكونه أكثر ملائمة لهذا النوع من الدراسات حيث يحاول الوقوف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالحكومة الذكية، وكذا الوقوف على أهم ما تتميز به تجربة الامارات العربية المتحدة في مجال تحولها لتبني الحكومة الذكية.

تقسيمات البحث

من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البحث والإجابة على الاسئلة المطروحة تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين:

- المحور الاول: مفاهيم نظرية حول الحكومة الذكية وأهم متطلباتها
 - المحور الثاني: واقع تجربة الامارات العربية المتحدة في مجال التحول للحكومة الذكية
- وفيما يلي عرض مفصل لمحاور البحث

المحور الاول: مفاهيم عامة حول الحكومة الذكية ومتطلبات تطبيقها

نظرا للتطور السريع والكبير الذي يشهده العالم في السنوات الاخيرة ومع التحول من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، أصبح تسريع وتيرة التنمية وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد وتوسيع العلاقات مع دول العالم من أكبر التحديات التي تواجه جل اقتصاديات العالم، فكان الحل الأفضل هو التحول لحكومة ذكية، حيث إن الحكومة الذكية هي جزء من هذا التسارع ولها دور كبير في تحقيق التنمية وتسهيل حياة المواطن والاستجابة لاحتياجاته ومتطلباته بأكثر فعالية وسرعة. وعلى هذا الأساس وقبل التعرف على مفهوم الحكومة الذكية وأهم متطلباتها لابد أولاً من التعرف على مفهوم الحكومة الالكترونية التي تعتبر الأولى بمثابة امتداد وتطور لمفهومها، للإبراز أهم نقاط الفرق بين المفهومين.

1- مفهوم الحكومة الالكترونية

تعتبر الحكومة الالكترونية كنتاج لثورة المعلومات التي شهدها العالم، والتي أدت إلى احداث قفزة نوعية في تقدم الاجهزة الحكومية وانتقال الكثير من الادارات التقليدية إلى التعاملات الالكترونية.

فالحكومة الالكترونية تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تغيير أداء الحكومة من خلال جعلها أكثر كفاءة وفعالية وكذا تتمتع بأكثر مسؤولية أمام مواطنيها⁽¹⁾؛ كما عرفتها الأمم المتحدة أنها استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في الادارة العامة بشكل استراتيجي وتكتيكي، لتبسيط سير العمليات المختلفة وإدارة البيانات والمعلومات بشكل أكثر فعالية، وتعزيز تقديم الخدمات العامة وكذا توسيع قنوات الاتصال لتعزيز مشاركة المواطنين مما يجعل الحكومة أكثر كفاءة وشفافية⁽²⁾.

وبالتالي تعتبر الحكومة الالكترونية بمثابة تطبيق واستخدام للتقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاجهزة الحكومية واستثمارها الكامل والفعال في تسهيل الخدمات الحكومية وجعلها أكثر شفافية، ما يسهل العلاقة بين المواطنين وحكومتهم⁽³⁾.

2- مفهوم الحكومة الذكية

واجهت الحكومات في العقود القليلة الماضية العديد من المشاكل التقنية المعقدة، والتي طورت على أساسها استراتيجيات جديدة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات بطرق مبتكرة، وبهذا دخل مفهوم الحكومة الذكية والذي يعتبر كامتداد وتطور للحكومة الالكترونية والتي تهدف لتحسين ومشاركة المواطنين والسياسات وتحسين الخدمات المقدمة من القطاع العام⁽⁴⁾.

من هنا ظهر مصطلح الذكاء الذي أصبح شائعا في الابحاث النظرية والتطبيقية، والذي نجد أنه يستخدم على نطاق واسع كمرادف لأي تطور حديث يجمع بين البشر والأجهزة من كل من القطاعين العام والخاص في إطار ما يعرف بالأنظمة الذكية؛ على هذا الأساس تعرف الحكومة الذكية باعتبارها الخطوة التالية للحكومة الالكترونية، على أنها تلك الحكومة التي تعتمد على مزيج من التقنيات والابتكارات في القطاع العام لإنتاج قيمة عامة جديدة، في محاولة للتعامل مع البيئات المعقدة وغير المؤكدة وتحقيق مزيد من المرونة⁽⁵⁾.

كما تعرف على أنها عبارة عن تحولات نموذجية للتكنولوجيا التقليدية والتي يمكن أن توفر وسائل الخدمات للحكومة، حيث يمكن لأعضاء المجتمع المدني الاستفادة من خدماتها عبر الهواتف الذكية في أي وقت وفي أي مكان، حيث يمكن اعتبارها

(1)- إلياس شاهد، الحاج عرابة، عبد النعيم فرور، تقديم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات الحاسوبية والمالية، الجزائر، العدد 03، 2016، ص 122.

(2)- منشورات الأمم المتحدة، دراسة الحكومة الالكترونية، حكومة الكترونية من أجل المستقبل الذي نتطلع إليه، 2014، www.unpan.org/e-government، ص 20.

(3)- باري عبد اللطيف، دور ومكانة الحكومة الالكترونية في الانظمة السياسية المقارنة، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 19.

(4) - J.M.Lopez-Quiles, M.P.Rodriguez Bolivar, smart technologies for smart governments: Review of technological tools in smart cities, Springer international publishing, 2018, available in www.researchgate.net/publication.

(5) - Leonidas Anthopoulos, Christopher G. Reddick, Smart city and Smart Government: Synonymous or complementary?, international world wide web conference committee, Montréal, Québec, Canada, 11/15 april 2016, p 353.

بمثابة ابتكار جديد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعزز التنمية الحضارية من الجانب البشري، الاقتصادي وحتى الحكومي⁽¹⁾.

ومن بين أهم الاسباب التي دفعت للتوجه نحو الحكومة الذكية نجد ما يلي:

- ازدياد استخدام واعتماد البوابات الالكترونية وتطبيقات الاجهزة المحمولة للخدمات الحكومية في أغلب دول العالم، خاصة مع نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية التي عرفت استحسانا كبيرا من قبل مستخدميها لما حققته من رفاهية لأفراد المجتمع؛
- ازدياد الحاجة للتكامل وتبادل المعلومات للتمكن من مسايرة الثورة التي عرفتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذا في إطار التحول نحو اقتصاد المعرفة؛
- وجود تركيز أكبر على تصنيف الخدمات تبعا لأولوياتها بهدف تحديثها خاصة في ظل توجه الحكومات المختلفة لتطبيق اللامركزية الادارية لتلبية حاجات المواطن بأكثر سرعة وفعالية؛
- امكانية تقديم الخدمة الحكومية حسب البعد المكاني للمواطن وما يعني ذلك من امكانية كبيرة على مستوى ربط الخدمة الافتراضية بالمكننة المادية والفعالية التي تقوم بتسهيل تلك الخدمات.

3- الفرق بين الحكومة الذكية والحكومة الالكترونية

من خلال ما سبق يمكن الوقوف على أن الحكومة الإلكترونية والحكومة الذكية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالمفاهيم الحكومية المختلفة نسبياً، فمن جهة، يشير مفهوم الحكومة الذكية إلى استخدام التقنيات والسياسات والنماذج التجارية المبتكرة لمعالجة التحديات البيئية والاجتماعية والخدمية والمالية التي تواجه القطاع العام؛ بالإضافة إلى ذلك، نجده يعتمد على أنظمة تكنولوجيا المعلومات وكذلك شبكات الاتصالات، و من جهة أخرى، يشير مفهوم الحكومة الإلكترونية إلى استخدام الأدوات والنظم الرقمية لتوفير أكثر فعالية ومساعدة وأفضل الخدمات العامة للمواطنين وكذلك الشركات، من هنا نجد أن مفهوم الحكومة الإلكترونية يختلف عن الحكومة الذكية لأنه ينطوي على توفير خدمات للمواطنين والتفاعل معهم من خلال الاستفادة من التقنيات القائمة على الإنترنت بينما تقوم الحكومة الذكية تعنى بتعزيز البيانات في عمليات صنع القرار⁽²⁾.

4- خصائص الحكومة الذكية

- تأتي الحكومة الذكية بتطبيقاتها لكي تكمل ما تم بناؤه والاستثمار فيه من خلال الاقتراب من المواطن والتفاعل المتزامن مع البيانات المنتشرة في المجتمع بمختلف مكوناته، ومن أهم الخصائص التي تتميز بها الحكومة الذكية نجد⁽³⁾:
- مطاطية: لها القدرة على استيعاب الطلب المتزايد على الطاقة الحاسوبية ومتطلبات التخزين بطريقة ديناميكية؛
 - جواله: لها القدرة على نشر خدماتها على الاجهزة الجواله والهواتف الذكية بطريقة فعالة وآنية؛
 - اجتماعية: تتفاعل مع جمهورها بشفافية وتشارك في الحراك الالكتروني الاجتماعي؛

(1) - Obaid Ashamsi, Hassan Al Dhaafri, Ali Abdelbaqui Ameen, the impact of smart government on the performance and citizens satisfaction factors, 1st international conference on management and human science (ICMAS), kuala lumpur, Malaysia, 17july 2017.

(2) - Andrii.Glyboverts, Mohammad Al Hawawsha, E-Government versus Smarts Government, Jordan versus the united states, Eureka, Social and humanities, business management and accounting, n°3, 2017, p7.

(3)- لونيس نادية، الحكومة الذكية كاتجاه حديث لتطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية، مجلة دراسات الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06

العدد 03، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 1068.

- حساسة تلتقط البيانات المنتشرة حولها من مختلف القطاعات كالصحة والطاقة والبيئة وغيرها عبر اجهزة الاستشعار الذكية والمرتبطة بشبكة انترنت الحكومة.
- كما تتميز الحكومة الذكية إضافة إلى ما سبق بما يلي⁽¹⁾:
- مراعية: تقدم خدمات شخصية بطريقة تجعل الناس يشعرون أنهم مميزون؛
- قادرة على التوقع: تتوقع ما سيحتاجه الناس وكيف يمكن تلبية توقعاتهم بأفضل شكل ممكن؛
- متجاوبة: تستجيب وتتكيف سريعاً مع الاتجاهات والمتطلبات المختلفة.
- كما تتميز الحكومة الذكية بكونها الحكومة التي لا تنام، حيث تعمل 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الاسبوع، و365 يوم في السنة، هذا بالإضافة إلى كونها سريعة في معاملاتها قوية في اجراءاتها، وكذا لها القدرة على ابتكار حلول للتحديات ما يجعلها تسهل حياة الناس وتحقق لهم السعادة⁽²⁾.

5- أهداف الحكومة الذكية

- يمكن تلخيص أهم الاهداف التي تسعى الحكومة الذكية إلى تحقيقها فيم النقاط التالية⁽³⁾:
- العمل على تحسين وتطوير الخدمات الحكومية الالكترونية على عدة مستويات وفي مختلف المجالات فمنها ما يتعلق بتطوير الاداء وتحسين إجراءات العمل، ومنها ما يتعلق بتحسين جودة الخدمات لتتلاءم واحتياجات المواطن؛
- التحول إلى اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة والمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للدولة، سواء في المجال الاقتصادي أو مجالات العمل المختلفة؛
- تخفيض التكاليف المالية وتكاليف التشغيل والوقت والجهد من خلال توحيد الانظمة الآلية وإجراءات العمل والتنسيق بين أجهزة الحكومة المختلفة وتعزيز التعاون بينها؛
- تكامل الخدمات الالكترونية بين جميع الجماعات الحكومية ليكون شعارا يطبق من قبل الجميع وتحويله إلى أسلوب حياة؛
- دعم الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات لتقديم الافضل والأمثل للمستفيدين في قطاع الاعمال والاقتصاد؛
- زيادة المشاركة المجتمعية في جميع الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها والمساهمة في التحول لمجتمع المعلومات.

6- متطلبات تطبيق الحكومة الذكية

- ضرورة تحول الحكومة إلى الأجهزة الذكية كقناة وصول أساسية لمتطلبات المواطن
- زيادة التركيز على الخدمات الذكية المتواجدة الاستباقية والتنبؤية، هذه الخدمات التي تعتمد في استخداماتها الاستراتيجية على أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات وعلى رأسها التقنيات الذكية؛

(1)- الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات (TRA)، استراتيجية الخطة الوطنية لتحقيق أهداف الحكومة الذكية، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2015، ص 19.

(2)- موقع حكومة الامارات، البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، <https://www.government.ae/ar> تم الاضطلاع عليه يوم 2018/09/21.

(3)- لونيس نادية، مرجع سابق، ص 1068.

- ضرورة توفير بنية تحتية متكاملة لضمان وضع خطة وطنية بالاعتماد على الفحص الدقيق للاستراتيجيات والخطط الحكومية على الهواتف المتحركة والاجهزة الالكترونية المحمولة واستحداث مجالات ومبادرات جديدة.
- تطوير ارشادات وقوالب خاصة بالتطبيقات الذكية إلى جانب ما تم اطلاقه من مواقع الكترونية حكومية؛
- الاستثمار في وسائل الدفع الالكتروني عبر الهواتف الذكية من أجل تمكين المواطن مباشرة من دفع رسوم الخدمات المختلفة التي يتلقاها؛
- فتح المجال أمام المزيد من الابتكار والتقدم نحو حكومة ذكية تركز على خطة وطنية لتقييم الوضع الراهن ولتطوير استراتيجية الحكومة الذكية؛
- تحديد خارطة طريق الحكومة الذكية من خلال تحديد آلية العمل مع مبادرات رئيسية لوضع نموذج وخطة العمل الداعمة؛
- تقديم التدريب والتوعية لمختلف الفئات الوظيفية في الحكومة؛
- المشاركة في مبادرة ذكية تقودها هيئات حكومية للاستفادة منها.

المحور الثاني: عرض تجربة دولة الامارات حول واقع تطبيق الحكومة الذكية

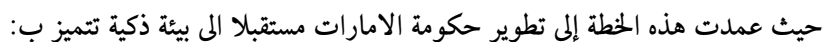
لقد سعت دولة الامارات المتحدة تمهيد الى ما بعد اقتصاد النفط، من خلال وضع رؤية جديدة تقوم على اقتصاد معرفي مستدام، من خلال العمل على توفير كافة المتطلبات لبناء اقتصاد معرفة قوي ومستقبل يقاد من خلال الابتكارات، وتماشيا مع هذه الرؤية عمدت على كسب التقنيات الحديث من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ودمجها في جميع المجالات على رأسها الخدمات الحكومية.

وتماشيا مع هذه الرؤية ل 2021 تم إطلاق مبادرة تهدف نحو الحكومة الذكية في ماي 2013، تتمحور الفكرة حول تكليف الجهات الحكومية بتطوير خدماتها عبر الاستفادة بشكل استراتيجي من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات على رأسها التقنيات الذكية، عبر تقديم الخدمات على شكل تطبيقات في أجهزة الالكترونية.

1. التحول من الحكومة الالكترونية الى الحكومة الذكية:

لقد وضعت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات الخطة الوطنية لتحقيق اهداف الحكومة الذكية، والتي تسعى الى تمكين ودعم الجهات الحكومية والاستفادة من أحدث التقنيات لتحقيق التحول على المستوى الوطني ودفع الجميع نحو تقديم خدمات حكومية ذكية، وقد تم اطلاقها في 2014 بالتوافق مع التوجه الوطني للرؤية الامارات 2021 والأجندة الوطنية للدولة، وإستراتيجية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات؛ والشكل التالي يبين توافق الخطة الوطنية:⁽¹⁾

(1)- الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات (TRA)، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5.



- (1) - هيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات (TRA)، خارطة طريق الحكومة الذكية، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2015، ص 10.

- فهم الهيكل والعمليات بين الجهات الحكومية على المستوى الاتحادي والمحلي.
 - تطوير سلسلة خدمات متميزة للأجهزة المتحركة في القطاع وتسهيل وصول العامة للشبكات والخدمات اللاسلكية بتكلفة مقبولة.
 - تقوية الأساس القانوني.
 - بناء قدرات الجهات الحكومية والمتعاملين
 - تقييم القدرات والكفاءات المتاحة لدى الجهات الحكومية:
 - تقييم تطوير الخدمات والتطبيقات التشارك فيها
 - تقييم تبادل البيانات / المعلومات وقدرات التشغيل التبادلي
 - تقييم الاحتياجات الأمنية والامتثال للمتطلبات الأمنية
 - تقييم متطلبات الموارد والمهارات
 - انشاء موارد مشتركة بين الجهات الحكومية على مستوى الدولة:
 - انشاء نظام بطاقة الهوية الالكترونية ونظام الثبوت (أي التوقيع الالكتروني على الأجهزة المتحركة)
 - انشاء نظام الدفع بواسطة الأجهزة المتحركة
 - انشاء مدير الخدمة الأمنية
 - انشاء مركز ابتكار التقنيات المتحركة
 - تمكين تكامل واتصالات البيانات الحكومية الوطنية
 - تمكين استضافة وتبادل التطبيقات والخدمات الحكومية
 - وضع ونشر التعليمات والممارسات الأمنية المشتركة العامة
 - انشاء شبكة الحكومة الاتحادية
 - تحقيق سعادة المتعامل: يمثل هذا المسار الهدف الأساسي المراد تحقيقه من خلال
 - تعزيز الراحة في الوصول والاستخدام
 - تعزيز قبول الحكومة الذكية
 - تحديد التأييد والترويج لخدمات المتحركة
 - بناء المجتمعات معرفي
- وبالإضافة لهذا فقد تم تدعيم كل هذه الخطوات بدليل ارشادي للحكومة الذكية يعمل على توضيح فكرت هذه المبادرة لكل المتعاملين والمهتمين، بالإضافة الى وضع برنامج تلفزيوني يهدف الى توعية ونشر ثقافة التعامل مع تطبيقات الحكومة الذكية لكل مواطنين الدولة.

2. إنجازات الحكومة الذكية لدولة الامارات المتحدة:

لقد وضعت دولة الامارات المتحدة العربية ضمن خططها لتحول العديد من المقاييس بهدف تقييم مدى تقدمها ونجاحها في التحول الذكي، فقد تم تطوير معايير التقييم والقياس لكل المؤشرات وفقا لأفضل الممارسات العالمية والمؤشرات المعتمدة في مقياس الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية، بما يتماشى مع الدليل الإرشادي وخارطة الطريق الخاصة بالتحول نحو الحكومة الذكية؛ وشملت مؤشرات مكنات الحكومة الذكية المعتمدة نسبة التحول الإلكتروني / الذكي للخدمات

الحكومية الاتحادية، ونسبة استخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية/ الذكية، ومستوى رضا المتعاملين عن الخدمات الإلكترونية/ الذكية، ومستوى التوعية العامة عن الخدمات الإلكترونية/ الذكية وجودة المواقع الإلكترونية ونسبة التزام الجهات الحكومية بمعايير جودة الخدمات الإلكترونية/ الذكية، وتم تحديد الحدود الدنيا والقصى للنسب المثوية المطلوب تحقيقها في كل مؤشر⁽¹⁾.

ليتم اصدار اول تقرير بعد عامين من العمل يظهر فيه نجاح فريق العمل في التحول الذكي الذي بلغ نسبته 96 في 41 جهة اتحادية، وعبر 337 خدمة حكومية رئيسية يستخدمها المتعاملون بشكل يومي، وفي قياس التحول الذكي للخدمات ذات الأولوية تم تقييم 337 خدمة ذات أولوية، ومن حيث نوع الخدمة توزعت الخدمات الذكية على 267 خدمة إجرائية، و34 معلوماتية، 11 تجارية، و21 اجتماعية وأربع ضبطية، اما من حيث مستخدمي الخدمة نجد 171 خدمة مقدمة للأفراد و104 خدمات مقدمة للأفراد وقطاع الاعمال، و62 خدمة مقدمة لقطاع الاعمال.⁽²⁾

اما اليوم وبعد مرور خمس سنوات على الانطلاق تحتل الامارات العربية المتحدة المرتبة السادسة عالميا في مؤشر الخدمات الالكترونية الذكية، مع تحقيق المركز الثاني في مؤشر جاهزية البنية التحتية للاتصالات على مستوى العالم بحسب تقرير تنمية الحكومة الالكترونية الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للعام 2018.

فقد اظهر استبيان تنمية الحكومات الإلكترونية الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن دولة الإمارات حققت قفزة نوعية في المؤشر الكلي لتنمية الحكومة الإلكترونية من المركز 29 في العام 2016 إلى المركز 21 في العام 2018، لتصبح الإمارات من الدول الـ 25 الأولى في هذا المؤشر الذي يرصد مستوى التقدم في مسار التحول الرقمي للحكومات العالمية، متقدمة ضمن هذا المؤشر على دول عريقة في التحول في تطور الحكومة الإلكترونية من بينها كندا، وإيطاليا، وإيرلندا.

وانتقلت الإمارات في مؤشر المشاركة الإلكترونية من المركز 32 في عام 2016 إلى المركز 17 في 2018، محققة تقدماً بلغ 15 مركزاً عالمياً بحيث أصبحت في المركز الأول خليجياً وعربياً وإقليمياً. وتفوقت دولة الإمارات في المشاركة الإلكترونية على كل من السويد وإيرلندا وألمانيا وكندا وإستونيا، مع تسجيل المرتبة 102 في مؤشر رأس المال البشري⁽³⁾

خاتمة

تعرف المجتمعات موجهة تطور متسارعة نحو مجتمع المعلومات والمعرفة، هذا ما فرض على الحكومات أن تكون أول المتماشين مع هذا التطور بتوفير البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستغلال ذلك لتطوير جودة العمل الحكومي والخدمات المقدمة للمواطن في كافة القطاعات الاقتصادية.

هذا التحول بدوره أدى إلى تبني الحكومة الالكترونية كأول خطوة لجعل الخدمة العامة تصل المواطن إلكترونياً إلى حاسوبه أو مكان عمله دون تكبد عناء التنقل إليها، ومن ثم وكخطوة تكميلية لما سبقها تم التحول إلى الحكومة الذكية هذه الاخيرة التي جعلت من الخدمات العامة تتجول مع المواطن في كل مكان وفي أي زمان عبر التطبيقات التي يستفيد منها في هاتفه الذكي.

(1)- مرجع نفسه، ص 20.

(2)- مقالة الكترونية في الاقتصادي، تعرفوا على اهم إنجازات الحكومة الذكية في الامارات، <https://aliqtisadi.com> تم الاطلاع عليه يوم 2018/09/24 على الساعة 19:26.

(3)- الموقع الالكتروني <https://www.albayan.ae> تم الاطلاع عليه يوم 2018/09/25 على الساعة 14:05.

ومن أهم النتائج التي يمكن الخروج بها من دراستنا لمفهوم الحكومة الذكية وتجربة الامارات في تنفيذها والنجاح فيها ما يلي:

- تعد الحكومة الذكية باعتبارها الخطوة التالية للحكومة الالكترونية، مزيج من التقنيات والابتكارات في القطاع العام لإنتاج قيمة عامة جديدة، في محاولة لترقية الخدمات المقدمة وتحقيق مزيد من المرونة؛
- تعد الحكومة الالكترونية التوجه الجديد الذي تسعى العديد من الحكومات عبر العالم لتبنيه والتحول اليه رغم ما يشكله تنفيذها من تحديات كبيرة سواء ادارية أو تكنولوجية أو حتى أمنية، خاصة بعد النجاح الذي عرفه تطبيق الحكومة الالكترونية؛
- تعتبر دولة الامارات من أولى الدول العربية التي خاضت تجربة الحكومة الذكية والتي باشرت في التطبيق الفعلي لها منذ سنة 2014، محققة في ظرف وجيز نجاحا في التحول الذكي، من خلال احتلالها وفي ظرف خمس سنوات على الانطلاق المرتبة السادسة عالميا في مؤشر الخدمات الالكترونية الذكية، مع تحقيق المركز الثاني في مؤشر جاهزية البنية التحتية للاتصالات على مستوى العالم؛
- من أهم ما تتميز به تجربة الامارات في مجال تطبيق الحكومة الذكية هو عدم تركيزها في الخدمات الذكية المقدمة للمواطن في الجانب المدني وإنما عملت على توزيع الخدمات على مختلف القطاعات وتوزيعها حسب احتياجات المواطن الالكترونية.
- في الاخير وبعد دراستنا لتجربة الامارات الناجحة في مجال التحول نحو الحكومة الذكية لا يسعنا إلا تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل الحكومات الاخرى وعلى رأسها الجزائر التي تعرف حتى يومنا هذا تطبيق محتشم للحكومة الالكترونية يطغى عليه الجانب العام ولا يخدم القطاعات الاقتصادية الاخرى بصفة كبيرة، ومن أهم الاقتراحات ما يلي:
- ضرورة تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتم من خلالها توفير أنظمة اتصال فعالة مواكبة للتطور الحاصل في مجال الخدمات الالكترونية، والتي أصبحت لا تقتصر على المواقع الالكترونية وإنما تعدتها إلى التطبيقات الحكومية الذكية في الهواتف الذكية، وذلك لضمان انتقال المعلومات والبيانات من وإلى الإدارات الحكومية للمواطنين والمؤسسات والمنظمات المجتمعية المدنية؛
- تطوير مشاريع تتلاءم مع البنية التحتية الأساسية للاتصالات، عن طريق تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية لتسريع استخدامها ونشرها على نطاق واسع، وتدريب المستخدمين والقوى العاملة على طرق استخدام وتعديل التكنولوجيا المتقدمة وحثهم على الاستفادة القصوى منها؛
- ضرورة العمل على تقليص الفجوة الرقمية، من خلال توجيه البرامج الحكومية الالكترونية أولا تم الذكية نحو الفئات المعزولة والمحرومة من الخدمات الحكومية، حيث يتم توجيهها نحو رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين؛
- ضرورة تشجيع جميع فئات المجتمع حول إمكانية الوصول إلى الحكومة الذكية، بغض النظر عن قدراتهم الجسدية أو مكان وجودهم، من خلال تصميم وتطوير التطبيقات التي تناسب جميع الفئات المجتمعية، ووضع معايير للأداء وقياس تدفق العمل في الحكومة الإلكترونية.

واقع وتحديات انتقال الدول النامية إلى الاقتصاد القائم على المعرفة

د. تباني رزيقة

تسلط هذه الورقة الضوء على أهمية المعرفة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. ويعرض مفهوم اقتصاد المعرفة ، وهو اقتصاد تكون فيه المعرفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. كما تقدم الورقة شروط قيام اقتصاد المعرفة ، الذي يؤكد أن الاستثمارات المستدامة في التعليم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والبيئة الاقتصادية والمؤسسية المواتية سيؤدي إلى زيادة في استخدام وخلق المعرفة في الإنتاج الاقتصادي ، وبالتالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام. ومن أجل تسهيل البلدان النامية التي تحاول الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، على حكومات الدول النامية أن تقوم بإصلاح سياساتها الحكومية خاصة في مجال تخصيص و توجيه النفقات العمومية لدعم النظام التعليمي و ترقية البحث العلمي، وتعزيز البنى التحتية لتعزيز انتشار و تعميم استخدام تكنولوجيا الاعلام و الاتصال.

الكلمات المفتاحية: المجتمع القائم على المعرفة ، اقتصاد المعرفة، الدول النامية، نمو اقتصادي مستدام.

مقدمة:

إن الإدراك المتزايد للمعرفة كمحرك حيوي للنمو الاقتصادي والتنمية ، يدفع بالدول إلى محاولة الاستفادة من فوائدها خاصة في مجال الاقتصادي و بناء بما يسمى اقتصاد المعرفة. ويشير اقتصاد المعرفة إلى التحول الاقتصادي العالمي الناجم عن مجتمع المعلومات وعن نجاح الاقتصاد في إعادة صياغة أسسه وقواعده في إطار العولمة الاقتصادية ، كما يُنظر إلى بناء اقتصاد المعرفة و مجتمع المعرفة على أنه واحد من أهم أولويات الدول نظرا لحجم تأثيرته، فهو يسهم في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية والتقدم العلمي والتكنولوجي، باعتباره الافتراض الأكثر أهمية والطريقة الرئيسية لحل معظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وحتى الأمنية والدفاعية في جميع أنحاء العالم، وكذلك في مختلف البلدان أو المناطق بشكل عام بما في ذلك الدول النامية.

وعلى رغم من تميز الدول النامية بالموارد البشرية و الموارد الطبيعية و الموقع الجغرافي المتميز، إلا أنها تعاني من فحوة كبيرة في مجال اقتصاد المعرفة من حيث إنشاء تدوين و نشر المعرفة حيث يسجل تفاوت كبير ما بين البلدان الصناعية والناشئة و البلدان النامية من حيث الابتكار و التقدم التقني والحصول عليها، فقيام اقتصاد المعرفة يشترط درجة من النمو الاقتصادي و تطور مؤسساتي و جودة البيئة التقنية و التعليمية، فما مدى توفر شروط قيام اقتصاد المعرفة في الدول النامية و أهم التحديات التي تواجهها في تطويره؟

للإجابة عن هذه الاشكالية قسمنا الورقة البحثية إلى أربعة نقاط، كما يلي:

1. مفهوم اقتصاد المعرفة
2. أهمية اقتصاد المعرفة
3. شروط الانتقال و تطوير اقتصاد المعرفة
4. تحديات انتقال الدول النامية إلى اقتصاد المعرفة

1/ مفهوم اقتصاد المعرفة

على المدى العقدين الماضيين تطورت اقتصاديات الدول الرائدة بشكل متزايد نحو الاقتصاديات القائمة على المعرفة والاعتماد أقل على الموارد التقليدية مثل العمل و رأس المال من أجل الرخاء الاقتصادي وخلق الثروة.⁽¹⁾

يرجع مفهوم اقتصاد المعرفة إلى بداية الستينات عند انطلاق الصناعات الحديثة التي تعتمد على العلوم و التي لعبت دور مهم في التحولات الاجتماعية والاقتصادية ويشمل المفهوم العام لاقتصاد المعرفة مجموعة واسعة من النشاطات والمفاهيم المتعلقة بنشاط انتاج معارف جديدة ودراسة اليات تحويل و نقل المعرفة.⁽²⁾

اما في مفهومه الخاص فيهتم بدراسة المعارف التي تتميز بالقدرة على توليد معارف أخرى معتمدة على ركيزتين أساسيتين و ما التعليم و لبحث العلمي.⁽³⁾ إذ يعرف بأنه إنتاج وخدمات تعتمد على أنشطة كثيفة المعرفة التي تسهم في تسارع وتيرة التقدم التقني و العلمي، و كذلك التقادم السريع للتكنولوجيا.

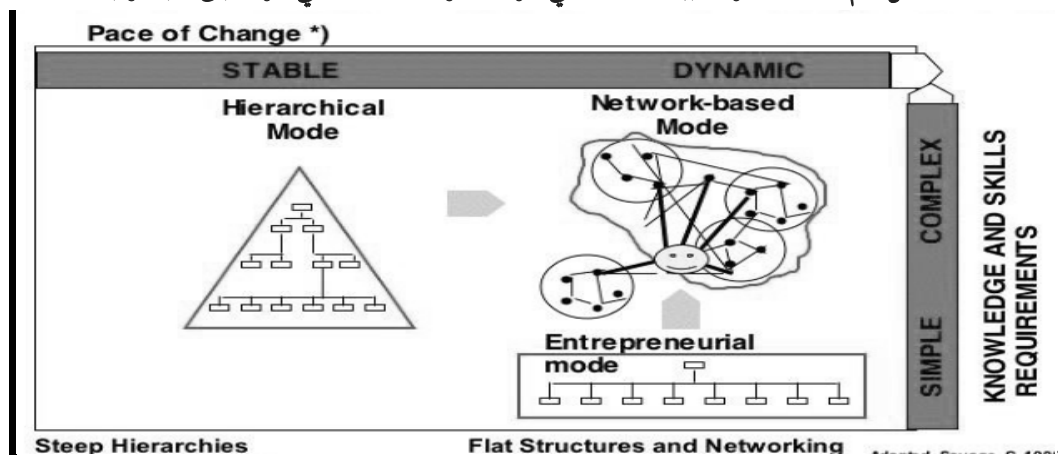
كما تعتبر القدرات الفكرية العنصر الأساسي للمعرفة الاقتصادية على حساب المدخلات المادية والموارد الطبيعية فهو يعتمد أكثر على القدرات الفكرية بدلا من الاعتماد على المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية،⁽⁴⁾ وهو سائد في الاقتصاديات المتقدمة والرائدة التي تقودها التكنولوجيا القائمة على المعرفة، إنتاج نشر واستخدام المعلومة، وتختلف المعرفة عن جميع اشكال الانتاج ولا يمكن أن تكون المعرفة موروثه وانما تستطيع أن تدخل كمكون وتتجسد في السلع والخدمات على شرط التمكن من إدراكها واستيعابها.⁽⁵⁾

2/ أهمية اقتصاد المعرفة

للمعرفة دور كبير في عملية النمو والتنمية، فمستوى الابتكار ونوعيته يعتبرا حصيلة لمشاركة المعرفة، كما أن جودة رأس المال البشري ومدى المشاركة في خلق القيمة تسهمان في عملية النمو، لا سيما عندما تتاح البيئة التمكينية لمؤسسات وبنية تحتية جيدة⁽⁶⁾، كما يوضحه الشكل رقم (01):

-
- (1) Asongu, S. A. (2017). Knowledge economy gaps, policy syndromes, and catch-up strategies: Fresh South Korean lessons to Africa. Journal of the Knowledge Economy <https://www.econstor.eu/bitstream>
- (2) Powell, W. W., & Snellman, K. (2004). The knowledge economy. Annu. Rev. Sociol., 30, <https://pdfs.semanticscholar.org/>
- (3) Vérez, J. C. (2009). Quelle place pour l'économie de la connaissance dans les pays en développement africains? Mondes en développement, (3) https://www.cairn.info/load_pdf.
- (4) Powell, W. W., & Snellman, K. (2004), op.cit.
- (5) Ogundeinde, A. & Ejohwomu, O. (2016). Knowledge Economy: A panacea for sustainable development in Nigeria. Procedia Engineering, <https://core.ac.uk/download/pdf/81207388.pdf>
- (6) op.cit.

الشكل رقم (01): الفجوة ما بين المجتمعات التي تقودها المعرفة والمجتمعات التي تقودها بنى تحتية هرمية



source : Ogundeinde, A., & Ejohwomu, O. (2016). Knowledge Economy: A panacea for sustainable development in Nigeria. Procedia Engineering, <https://core.ac.uk/download/pdf/81207388.pdf>

من خلال الشكل أعلاه تتضح الفجوة الموجودة ما بين المجتمعات التي يقودها تنظيم هرمي و ما بين المجتمعات التي تقودها مؤسسات محترفة وشبكات العمال، فتوليد المعرفة والاستفادة منها يتم عن طريق هيكل مؤسساتي ديناميكي يتم وضع الفرد حامل الأصل المعرفي والعامل المبدع والمواطن في قلب المجتمع، مما يشجع على روح المقاوله و الابداع لدى أفراد المجتمع، وسيكون التحدي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتكنولوجي هو تهيئة بيئة مواتية لزيادة الإنتاجية والإبداع المستدامين لهذه المجموعة الناشئة من العاملين في مجال المعرفة، وهذا هو أساس النمو الاقتصادي الجديد.

كما تعتبر المعرفة المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي على المدى البعيد بما يحقق اقصاد المعرفة، ومن المسلم به على نطاق واسع بأن الاقتصاديات القائمة على المعرفة الجديدة تحفز النمو الاقتصادي المستدام و الذي أبرز بان الاستثمار المستدام في التعليم و الابتكار وتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و البيئة الاقتصادية وتوفير البيئة المؤسسية المواتية سيؤدي إلى زيادة في استخدام و خلق المعرفة في الانتاج الاقتصادي و بالتالي زيادة في النمو الاقتصادي المستدام.⁽¹⁾

مما يسهم إيجابا في تحسين سلم فرص العمل و التمكين من تحسين الدخل و تحسين جودة حياة الافراد بما يدفعهم إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الابداع لتعزيز في النهاية القدرة التنافسية للبلد في البيئة العالمية، فالاتجاهات الاقتصادية في كثير من دول العالم المتقدمة تعتمد بقوة على الاستثمارات في التكنولوجيا الجديدة التي تعتمد على اليد العاملة العالية المهارة و التكوين و الصناعات العالية التقنية، و هذه المكونات الاساسية او العوامل الاساسية للتنمية.⁽²⁾

3 / شروط الانتقال و تطوير اقتصاد المعرفة

و يفترض تطوير مجتمع قائم على المعرفة و اقتصاد المعرفة الاداة الاساسية لحل اغلب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، التكنولوجيا و الامنية و الدفاعية في أغلب دول العالم⁽³⁾ تعتبر المنافسة ايجابية ما بين الوكلاء الاقتصاديون و تعتمد على

(1) Chen, D., & Dahlman, C. (2005). The knowledge economy, the KAM methodology and World Bank operations. <http://documents.worldbank.org>

(2) Tchamy, V. S. (2017). The role of knowledge economy in African business. Journal of the Knowledge Economy, 8(4), https://mpa.ub.uni-muenchen.de/75089/1/MPRA_paper_75089.pdf

(3) David, P. A., & Foray, D. (2002). An introduction to the economy of the knowledge society. International social science journal, 54(171), <http://collections.unu.edu/eserv/UNU:1104/rm2001-041.pdf>.

نقل المعرفة ونشرها وتقاسمها من أجل تحسين معارف ومهارات كل الافراد في المجتمع من تحقيق الكفاءة الانتاجية وتحسين القدرة التنافسية.⁽¹⁾

و كحل للدول التي هي في إطار النمو النامية لتحقيق التطور والتقدم، لكن يشترط تحقيق التنمية المبنية على اقتصاد المعرفة:⁽²⁾

✓ مستوى التطور المؤسسي ؛

✓ امتلاك مستوى معين من الراس المال البشري؛

✓ نوعية جودة الحيط التقني والتعليمي؛

✓ مستوى معين من التقدم الاقتصادي.

لان اقتصاد المعرفة يتطلب الاستخدام المكثف للمعرفة ووسائل الاتصال لضمان الانتاج المثالي و المادي وبيئة اقتصادية وتكنولوجية وحيوية وفكرية، لكن للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال من الضروري تحقيق تراكم سابق لراس المال المادي و البشري.⁽³⁾

و يتطلب اقتصاد المعرفة استثمارات يمكن تصنيفها ضمن ثلاث مجموعات:⁽⁴⁾

✓ الاستثمار في راس المال البشري؛

✓ الاستثمار في راس المال المادي؛

✓ الاستثمار في راس المال العمومي.

4 / تحديات إنتقال الدول النامية إلى اقتصاد المعرفة

حتى تسهل الانتقال إلى اقتصاد المعرفة على الدول النامية تعزيز العوامل التي تدعم نجاحه من خلال: الاستثمار في راس المال البشري وتكوين القوة العاملة الماهرة و البنى التحتية في الصناعات العالية التكنولوجيا والعمل على تطوير تكنولوجيا العلوم والتعاون وبناء علاقات الشراكة مع الدول المتطورة لتعزيز تنافسية مؤسسات الاقتصادية في الاسواق الدولية.⁽⁵⁾

ويسجل اقتصاد المعرفة من حيث إنشاء تدوين و نشر المعرفة تفاوت كبير ما بين البلدان الصناعية والناشئة والبلدان النامية من حيث الابتكار و التقدم التقني والحصول عليها، ومن الواضح بان المزايا التنافسية أصبحت تركز أكثر فأكثر على كفاءة المورد البشري وقدرته على خلق منظمة متعلمة و تفترض تقاسم المعرفة و يسجل الدور المتزايد الاهمية للأصول الغير الملموسة، و العمل الفكري و البحث و التطوير في عملية خلق القيمة و نموها.⁽⁶⁾

(1) Vérez, J. C.op cit (2009).

(2) Clévenot, M., & Douyère, D. (2008, May). Pour une critique de l'économie de la connaissance comme vecteur du développement. In Colloque international «Economie de la connaissance et développement» XXIVe Journées du développement de l'Association Tiers-Monde, Organisé par l'Université Gaston Berger (Sénégal), le Bureau d'économie théorique et appliquée de l'Université Nancy2/CNRS..<https://hal.archives-ouvertes.fr>

(3) Op. cit

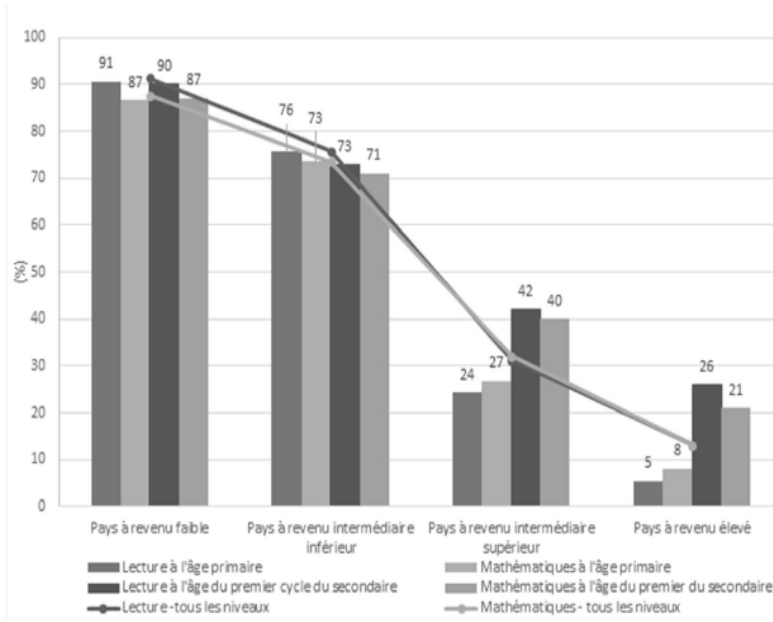
(4) Vérez, J. C. (2009).op.cit.

(5) J Suh, DHC Chen 2007 Korea as a knowledge economy: Evolutionary process and lessons learned <https://hal.archives-ouvertes.fr> Vérez, J. C. (2009) op.cit.

(6) IBID

ومن بين التحديات التي تواجه الدول النامية مستوى التعليم و التمدرس و الأمية مقارنة بالدول الاخرى في العالم ، إذ يوجد تفاوت كبير في المستويات، و منذ نظرية راس المال البشري و النمو الداخلي المدمج بات من الواضح مكانة و دور التعليم كعامل اساسي إيجابي يدعم النمو الاقتصادي ووسيلة لمحاربة كل اشكال الفقر فكلما كان الافراد أكثر تعليما كلما أصبحوا اكثر انتاجية مما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ، كما يؤثر إيجابا على مستوى دخل الفرد و الدولة.(1)

الشكل رقم (02):العلاقة بين مستوى التعليم و دخل الدولة

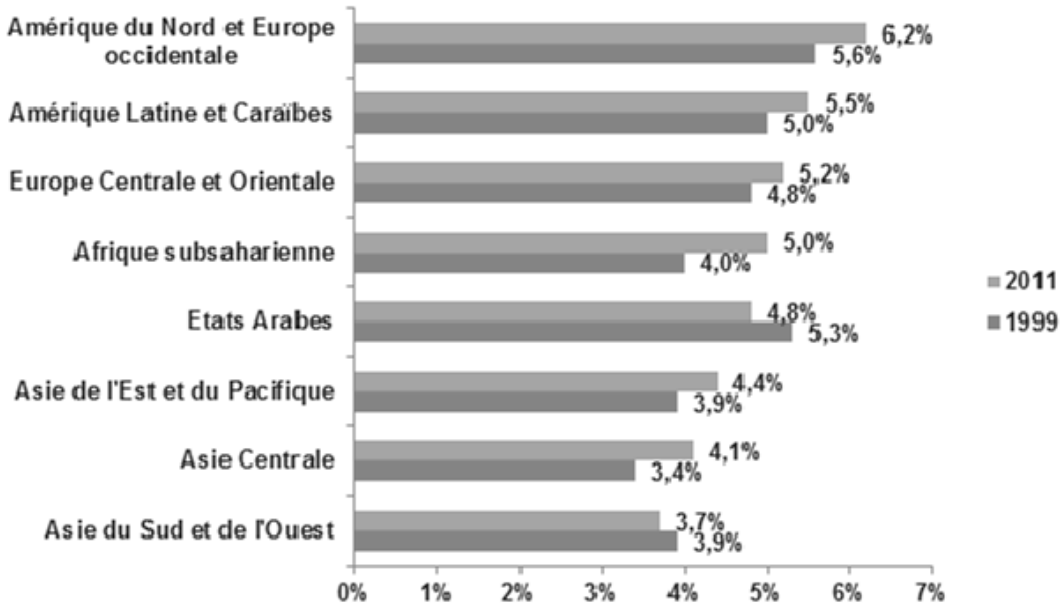


Source : Institut de statistique de l'UNESCO l'année 2015 Fiche d'information N° 46 | Septembre 2017 <https://fr.unesco.org>

يظهر الرسم البياني أعلاه علاقة عكسية بين دخل المنطقة ومعدلات الأطفال والمراهقين الذين لا يتعلمون، فالمعدلات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط هي أعلى من تلك الموجودة في الدول ذات الدخل المرتفع. و يبدو بان البلدان الأكثر فقرا لديهم معدلات أعلى من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، و الذين لا يجيدون القراءة و الاحساب . كما يوضح الشكل رقم (03) تفاوت كبير في حجم النفقات العمومية المخصصة لدعم الاستثمار في مجال التعليم لصالح دول منطقة امريكا و أوروبا على حساب الدول المنطقة العربية و الافريقية و اسيا ، فرغم المجهودات المبذولة في الاستثمار في مجال التعليم من طرف حكومات الدول النامية، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالدول المنطقة المتقدمة التي اقتصادها تطور بفضل انتشار المعرفة و تطورها.

(1) www.bsi-economics.org

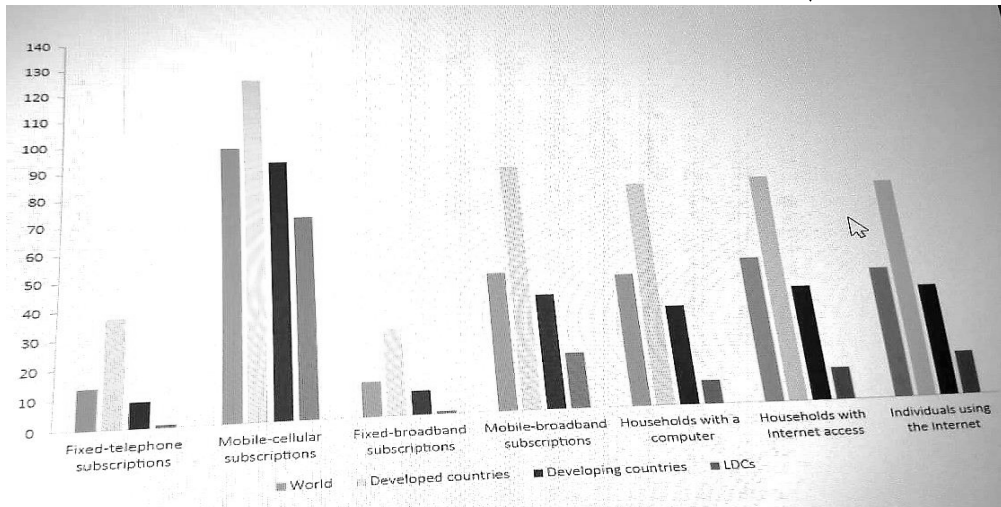
الشكل رقم (03): حجم النفقات العمومية في مجال التعليم حسب منطقة الدول خلال الفترة من 1999-2011



Source : BSI Economics, UNESCO (2014)

اما الحصول على NTIC فيتطلب توفير هياكل قاعدية و استثمار مادي يتحدد و يتطور حتى تتمكن الشعوب من الاستفادة من التقدم الذي يتجدد باستمرار في مجال NTIC و هنا يسجل تفاوت كبير ما بين الدول النامية و الدول المتطورة من حيث الانتشار و التنمية كما هو موضح في تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات في الاشكال التالية :

الشكل رقم (04): النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب مستوى التنمية، 2016:



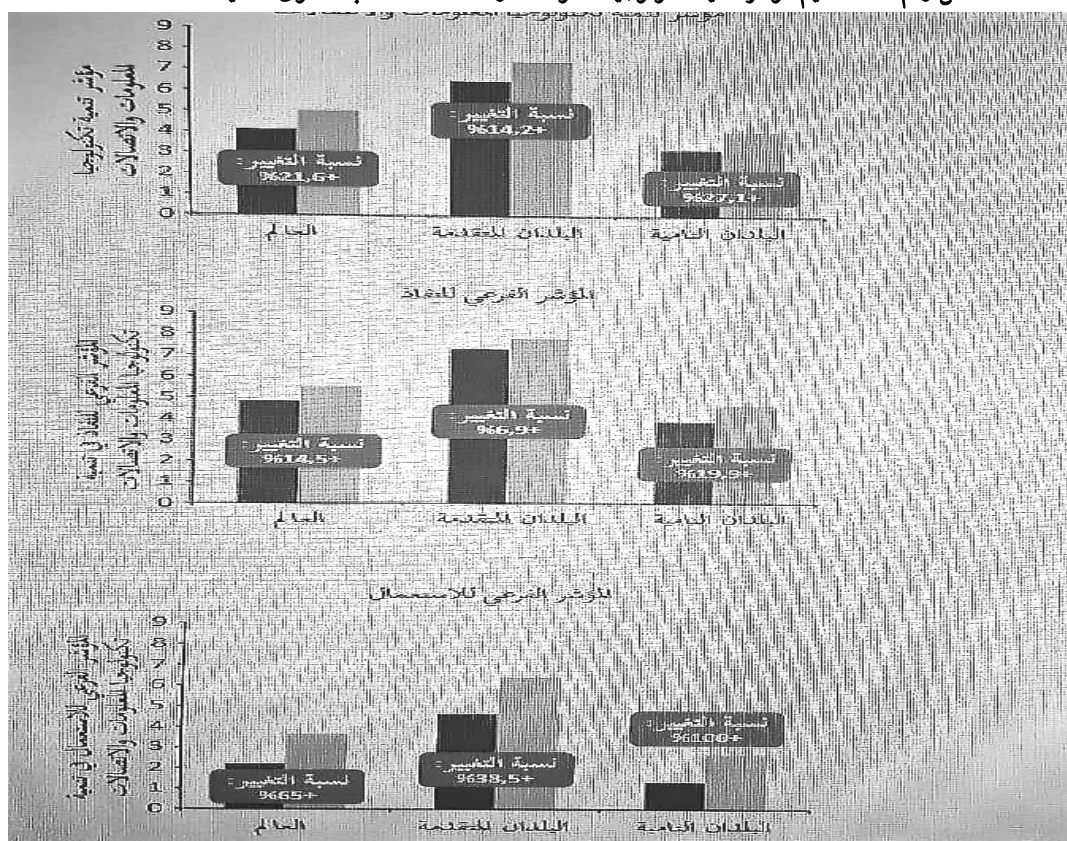
Source : International Telecommunication Union <https://www.itu.int>

يقارن الرسم البياني الأرقام بالنسبة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية واقل البلدان نموا .ويوضح الفجوة الرقمية المستمرة والهامة بين المناطق ، وبين البلدان المتقدمة والنامية، وبين غالبية البلدان النامية والأقل نموا. وفي حين ان معدلات التغلغل في الاشتراكات الخلوية المتنقلة مرتفعة الآن في جميع المناطق، وتتجاوز 100 اشتراكا لكل 100 من السكان في أربه

منها ، فأنها لا تزال أقل بكثير في منطقتي اسيا والمحيط الهادئ وافريقيا، وفي أقل البلدان نموا. كما ان الوصول إلى الإنترنت والحاسوب وكذلك معدلات التغلغل في شبكات النطاق العريض اعلى في مناطق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والأميركتين، التي تتألف في معظمها من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتوسطة الدخل، منها في المناطق الأخرى.

وتعتبر نتائج أقل البلدان نمواً على هذه المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضعيفة على وجه الخصوص، لا سيما فيما يتعلق بالاتصالات الثابتة والمتنقلة عريضة النطاق. يعكس الموقف المتواضع لأقل البلدان نمواً الفجوة الرقمية الكبيرة بين أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى، التي لا تزال قضية مهمة ولها أهمية خاصة بالنسبة للجهود المبذولة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة .

الشكل رقم (05): قيم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب مستوى التنمية 2010-2015



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015 ملخص تنفيذي <https://www.itu.int>

لقد حسّنت كل مجموعات الدول متوسط قيم IDI منذ عام 2010 ، والفجوة بينهما مستمرة، لكن الفرق واضح بين البلدان المتقدمة والنامية خلال الفترة 2010-2015، على الرغم من أن البلدان النامية قد قللت من الفجوة التناسبية بينها وبين، وتظهر البيانات أن معدل النمو في كل من المؤشرات الفرعية للوصول والاستخدام كانت أسرع في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة، مما يعكس نقطة البداية الأقل. وانخفضت الفجوة بين متوسطات البلدان المتقدمة والنامية في مؤشر الوصول من 3.42 نقطة إلى 3.15.

ومع ذلك يبقى على الدول النامية بذل المزيد من الجهود في نشر و تطوير استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.⁽¹⁾

خاتمة

من الواضح بان المزايا التنافسية أصبحت تركز أكثر فأكثر على كفاءة المورد البشري و قدرته على خلق منظمة متعلمة و تفترض تقاسم المعرفة و يسجل الدور المتزايد الالهية للأصول الغير الملموسة، و العمل الفكري و البحث والتطوير في عملية خلق القيمة و نموها، و يعتمد كل من النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية للأعمال على معارف ومهارات مواردهم البشرية، فلا بد من تامين أي جهد مبذول قصد الوصول إلى المعرفة.

لكن تتطلب الخطوة الأولى في طريق المعرفة تطوير نظام تعليمي فعال، و من بين التحديات التي تواجه الدول النامية مستوى التعليم و التمدرس والأمية مقارنة بالدول الاخرى في العالم، إذ يوجد تفاوت كبير و منه هذا الشرط لم يتحقق كفاية في الدول النامية، ويتطلب تحقيقه موارد و ميزانية كبيرة و اختيارات موفقة لحجم النفقات الموجهة لتمويل الاستثمارات التعليمية التي تدعم تطور مجال المنظومة، فاقصاد المعرفة لا يمكن ان ينجذ بدون نظام تعليمي جيد والذي يمنح لكل فرد في المجتمع من الحصول على المعرفة، كما يتطلب الاستثمار في الانشاءات والهياكل القاعدية لدعم النظام التعليمي: مدارس متوسطات ثانويات، وجامعات كما تتطلب استثمارات مادية كالمعدات والتجهيزات و تمويل البحث العلمي ونفقات التشغيل، و هذا ما يبرز دور السياسات الحكومية في تخصيص و توجيه النفقات العمومية لدعم النظام التعليمي و ترقية البحث العلمي

كما لا يزال من الضروري في البلدان النامية أن تشعر بالقلق إزاء "عائد الاستثمار" عن طريق الحد من هجرة الأدمغة، وقد بات من الحتمي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و توفير بنية تحتية لرأس المال المادي من حيث الكم والكيف. وبالمثل، يجب أن يكون هناك إطار تشريعي وتنظيمي يمكن أن يشجع على خلق المعرفة. وما زال على الدول النامية بذل الكثير من الجهد في هذه المجالات.

المراجع :

- Asongu, S. A. (2017). Knowledge economy gaps, policy syndromes, and catch-up strategies: Fresh South Korean lessons to Africa. Journal of the Knowledge Economy <https://www.econstor.eu/bitstream>
- Chen, D., & Dahlman, C. (2005). The knowledge economy, the KAM methodology and World Bank operations. <http://documents.worldbank.org>
- Clévenot, M., & Douyère, D. (2008, May). Pour une critique de l'économie de la connaissance comme vecteur du développement. In Colloque international «Economie de la connaissance et développement» XXIVe Journées du développement de l'Association Tiers-Monde, Organisé par l'Université Gaston Berger (Sénégal), le Bureau d'économie théorique et appliquée de l'Université Nancy2/CNRS..<https://hal.archives-ouvertes.fr>
- David, P. A., & Foray, D. (2002). An introduction to the economy of the knowledge society. International social science journal, 54(171), <http://collections.unu.edu/eserv/UNU:1104/rm2001-041.pdf>.
- J Suh, DHC Chen 2007 Korea as a knowledge economy: Evolutionary process and lessons learned <https://>
- Ogundeinde, A. & Ejohwomu, O. (2016). Knowl edge Economy: A panacea for sustainable development in Nigeria. Procedia Engineering, <https://core.ac.uk/download/pdf/81207388.pdf>

(1)الاتحاد الدولي للاتصالات تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015ملخص تنفيذي <https://www.itu.int>

- Powell, W. W., & Snellman, K. (2004). The knowledge economy. Annu. Rev. Sociol., 30, <https://pdfs.semanticscholar.org/>
- Tchamyou, V. S. (2017). The role of knowledge economy in African business. Journal of the Knowledge Economy, 8(4), https://mpa.ub.uni-muenchen.de/75089/1/MPRA_paper_75089.pdf
- Vérez, J. C. (2009). Quelle place pour l'économie de la connaissance dans les pays en développement africains? Mondes en développement, (3) https://www.cairn.info/load_pdf.
- www.bsi-economics.org
- Institut de statistique de l'UNESCO l'année 2015 Fiche d'information N° 46 | Septembre 2017 <https://fr.unesco.org>
- International Telecommunication Union Measuring the Information Society Report 2016 <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/misr2016/MISR2016-w4.pdf>
- الاتحاد الدولي للاتصالات تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015 ملخص تنفيذي - <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/.../MISR2015-ES-A.pdf>

اقتصاد المعرفة ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

جامعي سارة

منصوري منى

د. يونس بوعصيدة رضا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية المتنامية لاقتصاد المعرفة الذي يعتبر اقتصاد وفرة، ودوره المحوري في تحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت ضرورة حتمية للخروج من أزمة التنمية غير المتوازنة، وإبراز موقع الجزائر من ذلك. محاولين الإجابة على الإشكالية التالية: ماهو واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر؟ وما دوره في تحقيق التنمية المستدامة فيها؟ بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلنا إلى انه رغم تخلف الجزائر عن مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية الحالية، إلا أنها تمتلك الإمكانيات والثروات التي تؤهلها لذلك، وبإمكانها إحداث قفزة نوعية تضمن لها الاندماج في اقتصاد المعرفة الذي يعتبر آلية لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، التنمية المستدامة، المعرفة، التكنولوجيا، الجزائر.

Abstract :

This study aims to highlight the importance of the knowledge economy, which is an economy of abundance, and its pivotal role in achieving sustainable development, which has become an imperative to emerge from the unbalanced development crisis and to highlight the status of Algeria. Trying to answer the following problem: What is the reality of knowledge economy in Algeria? What is its role in achieving sustainable development? Based on the descriptive analytical approach. We have reached the conclusion that despite Algeria's failure to keep abreast of current global technological developments, it has the potential and resources to do so and can make a quantum leap to ensure its integration into the knowledge economy, which is a mechanism for achieving sustainable development.

Keywords: Knowledge Economy, Sustainable Development, Knowledge, Technology, Algeria.

مقدمة:

إن مشكلتنا الاقتصادية الرئيسية تتلخص في ندرة مواردنا مقارنة باحتياجاتنا خاصة في ظل الزيادة السكانية، الأمر التي ينجم عنها مجموعة من العقبات والعراقيل على رأسها مشكلة البطالة والفقر والإسكان والغذاء والإنتاج. الأمر الذي يفتح الباب للحديث عن مفهوم التنمية المستدامة التي يفرضها العصر الراهن لتضمن حق الأجيال القادمة وتكون عادلة اجتماعيا، منسجمة بيئيا، ممكنة اقتصاديا، مقبولة ثقافيا وقابلة للتنفيذ سياسيا. حيث يكون الإنسان هو هدفها النهائي من خلال مواءمة وضبط النشاطات الحالية وابتكار أخرى حديثة وذكية لمنظومة الإنتاج الاجتماعي. وهنا يبرز دور المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق ذلك لاسيما وأن التقنيات الحديثة باتت تحدد بدرجة كبيرة القدرات التنافسية للأفراد ومؤسسات الأعمال والجهات الحكومية، بحيث لا يمكننا تصور بلوغ هذه الأهداف دون اللجوء إلى اقتصاد المعرفة.

ويقدم قطاع المعرفة فرصا جديدة للبلدان النامية خاصة الدول العربية بما فيها الجزائر، ويتيح لها فرصة اللحاق بالسباق والحصول على نصيبها من الاقتصاد العالمي، فإذا نجحت في تحقيق توغل جيد اقتصاد المعرفة، فإنها سوف تترجم ذلك في مستوى عيش أفضل وأكثر استدامة لمجتمعها، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

وهما تكمن إشكالية هذه الدراسة، حيث نحاول من خلالها الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر؟ وما دوره في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تمكن أهمية هذه الدراسة في كون اقتصاد المعرفة أصبح ذو أهمية بالغة بالنسبة للدول والشعوب لأنه يشمل جميع نواحي الحياة، كما أن له دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة التي تعبر ضرورة حتمية تفرضها متغيرات العصر الراهن. والهدف من خلال هذه الدراسة:

- تحديد مفهوم التنمية المستدامة، ومختلف أبعادها ومؤشراتها ومبادئها.
- تسليط الضوء على ماهية اقتصاد المعرفة والتعرف على مختلف عناصره.
- تقييم واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، والدور الذي يلعبه لتحقيق التنمية المستدامة فيها.

تقسيمات الدراسة والمنهج:

للإجابة على الإشكالية السابقة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى 3 محاور كالاتي:

1. التنمية المستدامة.
 2. اقتصاد المعرفة.
 3. اقتصاد المعرفة في الجزائر ومساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- وللإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات وتحليلها.

1. التنمية المستدامة

1.1 تطور مفهوم التنمية المستدامة، تعريفها، وخصائصها

أولا: تطور مفهوم التنمية المستدامة

رغم الحدأة النسبية لفكرة التنمية المستدامة إلا أن تاريخها يعتبر مشتقا من مجموعة الأفكار الواردة في بعض الكتابات الاقتصادية، كما ان لها أصولا تاريخية مرت بمراحل متعددة. ف تتبع مسيرة التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي يبين بأن لها تطور مستمر وواضح. وعموما يمكن تمييز أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية، يمكن تلخيصها وعرض محتواها في الجدول الآتي كما يلي:

جدول رقم (01): تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة تركيزها	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية - منتصف ستينيات ق 20	- اهتمام كبير ورئيسي بالجوانب الاقتصادية - اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية - إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	- الإنسان هدف للتنمية (إ.ه.ت) / تنمية من أجل الإنسان

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة تركيزها	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
2	التنمية = النمو الإقتصادي + التوزيع العادل	منتصف الستينيات - منتصف سبعينيات ق 20	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية - اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	نفس الأسلوب السابق	- (إ.ه.ت) / تنمية من أجل الإنسان - الإنسان وسيلة التنمية (إ.و.ت) / تنمية الإنسان
3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بنفس المستوى	منتصف السبعينيات - منتصف ثمانينيات ق 20	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية - اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	نفس الأسلوب السابق	- (إ.ه.ت) / تنمية من أجل الإنسان - (إ.و.ت) / تنمية الإنسان - الإنسان صانع التنمية (إ.ص.ت) / تنمية بواسطة الإنسان
4	التنمية المستدامة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات الق 20 وحتى وقتنا الحاضر	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية - اهتمام كبير بالجوانب البيئية - اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	نفس الأسلوب السابق	- (إ.ه.ت) / تنمية من أجل الإنسان - (إ.و.ت) / تنمية الإنسان - (إ.ص.ت) / تنمية بواسطة الإنسان

المصدر: عثمان محمد غنيم - ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، ط1، عمان، 2006، ص34.

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت لها من قبل مختلف المنظمات العالمية والكتاب والباحثين في شتى الاختصاصات نتيجة الاهتمام المتزايد بها من جهة، وتعدد واختلاف وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة لاتساعه من جهة أخرى.

✓ فقد عرفت التنمية المستدامة بشكل رسمي لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة (مستقبلنا المشترك) من قبل Gro Harlem Brundtland على أنها: "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم".⁽¹⁾

✓ كما تم تعريفها حسب المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 بأنها: "ضرورة النجاح الحق في التنمية، حيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر

(1) Lavoisier, revue français de gestion, le développement durable, n152, hermes, 2004 , p118.

والمستقبل⁽¹⁾ وأشار في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي ألا يكون بمعزل عن حماية البيئة، بل جزء لا يتجزأ من عملية التنمية⁽²⁾.

✓ وحسب إحدى الدراسات لـ إدوارد باربيير "فالتنمية المستدامة هي: التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيراً سلبياً"⁽³⁾.
على ضوء ما سبق يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للمجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على البيئة وحمايتها واحترامها، حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة.

وقد أوضح Edward Barbier سنة 1987 أن التنمية المستدامة تتميز بمجموعة من السمات تتمثل في أنها:⁽⁴⁾

- تختلف عن التنمية كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي فيها.
- تتوجه أساساً لتلبية احتياجات أكثر الشرائح فقراً، وتسعى للحد من تفاقم الفقر في العالم.
- تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- لا يكمن فصلها عناصرها عن بعضها البعض، لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.
- متوازنة ومنصفة، حيث توازن منافع مختلف المجموعات البشرية ضمن الجيل الواحد وبين الأجيال، وتحقق الإنصاف في نوعية الرفاهية ومدى تحقيق الأهداف.

2.1 مبادئ التنمية المستدامة وأبعادها

أولاً: مبادئ التنمية المستدامة

- أدت العلاقة الأساسية بين النمو الاقتصادي والبيئة إلى تحديد المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وحسب البنك العالمي للإنشاء والتعمير مع نهاية القرن العشرين، يمكن إجمالها في 10 مبادئ أساسية كما يلي:⁽⁵⁾
- تحديد الأولويات بعناية.
 - الإستفادة من كل دولار، أي التأكيد على فعالية التكلفة.
 - اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف.

(1) غونتر هاندل، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان ستوكهولم 1972) وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992، منشورات الأمم المتحدة، 2012، ص 6، على الموقع: www.un.org/law/avl، تاريخ الإطلاع: 2016/02/09.

(2) شبلي إلهام، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 66.

(3) محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية 2002، ص 93.

(4) Edward Barbier, The concept of sustainable economic development, Development environmental conservation, vol 14, N°2, 1987, p 103.

(5) رشيد سامي، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 105-106.

- استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكناً.
- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية.
- العمل مع القطاع الخاص.
- الإشراك الكامل للمواطنين، أي المشاركة الشعبية.
- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحاً.
- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية.
- إدماج البيئة من البداية، في سياسات الدول واستراتيجيات المؤسسات والاستثمارات المستقبلية.

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على التكامل والتداخل بين أبعادها كما تشير إليه الدراسات والأبعاد. حيث تتمثل في ثلاثة أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، سيتم التطرق إليها إضافة إلى بعد آخر مهم يتمثل في البعد الثقافي فيما يلي: (1)

- البعد الإقتصادي: يجسد التراكم الكمي، ويمكن حصره في: حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية بتغيير أنماط الإستهلاك، مسؤولية البلدان المتقدمة حول التلوث ومعالجته، وتقليص تبعية البلدان النامية، كما يجب تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، والحد من التفاوت في المداخليل، وبالتالي المساواة في توزيع الموارد.
- البعد الاجتماعي: يجسد التراكم النوعي، ومن أهم عناصره: تثبيت النمو الديمغرافي، الحراك الاجتماعي، الصحة والتعليم، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي الواحد من جهة، وفيما بين الأجيال من جهة أخرى.
- البعد البيئي: يجسد المحيط والموارد الطبيعية وكيفية المحافظة عليها ولإستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر منها: الطاقة، النظم الإيكولوجية، التنوع البيولوجي، القدرة على التكيف، الإنتاجية البيولوجية. وتتمثل أهم الإهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء. (2)
- البعد الثقافي: جاءت حتمية إدراج هذا البعد جاءت منذ سنة 2005 بعد مصادقة "منظمة اليونسكو" على الإتفاقية الدولية للتنوع الثقافي، كأحد أهم أبعاد التنمية المستدامة إضافة إلى أبعادها الثلاثة الرئيسية (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي). فالثقافة هي ثروة في تنوعها وحماية للحريات والحقوق الفكرية والهويات والمعارف والعلوم واللغات، واحترام لأنساق وأشكال التنمية المتنوعة. (3)

(1) شيلي إلهام، مرجع سابق، ص 71.

(2) عثمان محمد غنيم-ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 40.

(3) Haut Conseil de la Coopération Internationale, développement durable et solidarité internationale :enjeux bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord ,paris, France, juin 2006,p 15, 17.

3.1 أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها

أولاً: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق عدة أهداف نلخصها فيما يلي: ⁽¹⁾

- زيادة الدخل الوطني: يعتبر من أهم أهداف التنمية المستدامة خاصة في الدول المتخلفة، حيث يتم إحداث الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي عن طريق زيادة السلع والخدمات التي تمنحها الموارد الاقتصادية المختلفة وتحسينها، وتوفير رؤوس الأموال والكفاءات الإدارية لاستغلالها.
- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: إن زيادة الدخل الوطني لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل أو إلى تحسين مستوى المعيشة، ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يتم ربط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية والتحكم في معدلات المواليد وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني. وعليه تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع بالتركيز على الجوانب النوعية للنمو.
- تقليل التفاوت في الدخل والثروات: حيث تعاني الدول المتخلفة من فوارق كبيرة في توزيع الدخل، فغالبية أفراد المجتمع لا تملك سوى نسبة ضئيلة من الثروة وتتحصل على نصيب قليل من الدخل، بينما هناك فئة صغيرة هي التي تمتلك الجزء الأكبر من الثروة إضافة إلى نصيب عالي من الدخل.
- تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة تعمل على تحسين نوعية حياة الأفراد لكن ليس على حساب البيئة، وذلك بالحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لها.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها.

ثانياً: مؤشرات التنمية المستدامة

وتقسم مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى أربعة محاور رئيسية تتمثل في الآتي: ⁽²⁾

المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل في:

- البنية الاقتصادية: وأهم مؤشراتنا هي الأداء الاقتصادي، التجارة، الحالة المالية.
- أنماط الإنتاج والاستهلاك: أهم مؤشراتنا هي استهلاك المادة، استخدام الطاقة، إنتاج وإدارة النفايات، النقل والمواصلات.

(1) بالاعتماد على

- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 26، جامعة البليدة، الجزائر، جوان 2010، ص ص 138-140.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي-حسن إبراهيم المهدي، التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الطبعة 1، قطر، 2008، ص ص 15-16.

(2) احمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، دار الكتب والوثائق القومية، ط1، مصر، 2013، ص ص 147-162.

المؤشرات الاجتماعية: وتشمل مايلي:

المساواة الاجتماعية، الفقر البشري، معدل البطالة، نوعية الحياة، التعليم، معدل النمو السكاني الصحة العامة، السكن، النمو السكاني، الأمن.

المؤشرات البيئية: وتشمل على ما يلي:

- الغلاف الجوي، وله 3 مؤشرات رئيسية: التغير المناخي، تآكل طبقة الأوزون، نوعية الهواء.
- الأراضي، وأهم مؤشراتها: الزراعة، الغابات، التصحر، الحضرنة.
- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، أهم مؤشراتها: المناطق الساحلية ومصادر الأسماك.
- المياه العذبة، وتقاس عادة بمؤشرين رئيسيين هما: نوعية المياه، كمية المياه.
- التنوع الحيوي، ويقاس بمؤشرين رئيسيين هما: الأنظمة البيئية، الأنواع البيئية.

المؤشرات المؤسسية: تتمثل في:

- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة.
- المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة.
- الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة.
- مستخدمو الأنترنت لكل 100 نسمة.

2. اقتصاد المعرفة

1.2 مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه

يعتبر اقتصاد المعرفة فرعاً جديداً من العلوم الاقتصادية، يقوم على فهم حديث أكثر عمقا للمعرفة ودورها في تكوين بنية للاقتصاد المعاصر. فقد تم التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث الذي يعتمد على المعرفة وإنتاجها، والذي استحوذ على أهمية نوعية بالغة، خاصة وأن المعرفة كأساس لهذا الاقتصاد تعتبر مورداً متجدداً من حيث الإنتاج لا يخشى عليها من النضوب بخلاف الموارد الأخرى. كما يعد أداة محورية في قياس مدى قدرة الدول على حيازة أسباب التقدم لنجاح خططها للتنمية الاقتصادية الشاملة. وفي حين يشكل كل من رأس المال، والعمل، والأرض العوامل الرئيسية للعملية الإنتاجية في الاقتصادات القديمة، فإن الأمر يختلف بالنسبة للاقتصاد الحديث (اقتصاد المعرفة)؛ إذ يعد كل من الإبداع، والمعلومات، والذكاء، والمعرفة التقنية أحد المكونات الأساسية للإنتاج، والتي فاقت العوامل التقليدية أهمية.

وترجع أصول مصطلح اقتصاد المعرفة إلى خمسينيات القرن العشرين للميلاد (سنة 1950 عندما بدأ Fritz Machlup بحثه حول إطار اقتصاد المعرفة في الولايات المتحدة)، حيث بدء بالانتشار عندما شهد قطاع الصناعة تطوراً على حساب قطاع الزراعة مما أدى إلى ظهور قطاع اقتصادي جديد في الدول المتطورة، حتى يكون نواة لنظام اقتصاد جديد، تحت مسمى مرحلة ما بعد الصناعة. إلا المعرفة كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي تم إدراكها قبل ذلك بكثير فقد بدأ العديد من الاقتصاديين إدراك أهميتها في أواخر القرن 19.⁽¹⁾

(1) بالاعتماد على:

- اهداء صلاح ناجي محمد، مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة دراسة مقارنة مع نظرة مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة Sybrarians Journal، العدد 44، 2016، ص5.

- صادق طعمان، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، العراق: جامعة الكوفة، صفحة 8، على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=63202>، تاريخ الإطلاع: 2018/09/01.

وقد تعددت وتباينت تعاريف اقتصاد المعرفة، من بينها نذكر:

- هو الاقتصاد الذي يعتمد على صناعة وتداول وتقييم المعرفة، حيث تقل فيه الأهمية المترتبة على تكاليف العمالة، كما لا يستخدم المفاهيم التقليدية للاقتصاد، مثل الندرة في الموارد.⁽¹⁾
- حسب منظمة التعاون لإقتصادي والتنمية (OCDE): "الاقتصاد الذي يعتمد بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات".⁽²⁾
- كم تم تعريفه على أنه طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمتواصل من جهة، وطريقة للخروج من مأزق ندرة الموارد من جهة أخرى.⁽³⁾
- ويتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الاقتصاديات الأخرى، من بينها:⁽⁴⁾
- القدرة العالية على التجدد والتطور والتواصل مع غيره من الاقتصاديات.
- المرونة والقدرة الفائقة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات، مع القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة.
- ليس معني بمشكلة ندرة الموارد فهو اقتصاد يعني الوفرة، ويعتمد على موارد يمكنها الإستمرار في التزايد والنمو عبر الإستخدام المتزايد والمشاركة للمعلومات والمعرفة.
- الكفاءات من رأس المال البشري تعتبر مفتاح القيمة في اقتصاد المعرفة، كما أنه يركز على نظم التعليم والتدريب حتى تتواءم خبرات العمالة مع هذا الإقتصاد.
- في هذا الإقتصاد تزداد قيمة المعرفة عندما تدخل حيز التشغيل والإنتاج، بينما تصبح صفراً عندما تظل حبيسة في عقول أصحابها.
- تناقص تأثير الموقع من خلال استخدام التكنولوجيا المناسبة والأسواق والمؤسسات الافتراضية بما يغير المفهوم التقليدي للأسواق.
- اقتصاد يصعب فيه تطبيق القوانين الضريبية، والقيود الجمركية وغيرها من جانب دولة وطنية بصورة منفردة.

(1) <http://www.businessdictionary.com>, consulté le : 01/09/2018.

(2) OCDE, L'économie fondée sur le savoir, Paris, OCDE, 1996, p3.

(3) CHEN, Derek H. C. a DAHLMAN, The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations. Washington DC, 2005, sur: http://siteresources.worldbank.org/KFDLP/Resources/KAM_Paper_WP.pdf, consulté le: 05/08/2018.

(4) بالاعتماد على:

- تركي بن مقبل الحربي، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2017، ص 21.
- اهداء صلاح ناجي محمد، مرجع سابق، ص 6.

2.2 ركائز اقتصاد المعرفة

يستند اقتصاد المعرفة على أربعة ركائز، يمكن تلخيصها فيما يلي:⁽¹⁾

- نظام ابتكار فعال: بتوفر نظام فعال يتضمن المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات الكفؤة، التي تستطيع مجاراة التطور المستمر لثورة المعرفة وتمكن من استيعابها وتكييفها مع الإحتياجات الوطنية في ضوء متغيرات البيئة العالمية.
- ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: والتي تعتبر العامل الأهم في تحديد مدى قدرة البلد على التحول والإندماج في اقتصاد المعرفة، فهي التي تضمن نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتسهل تكييفها مع الإحتياجات المحلية لدعم النشاط الإقتصادي وتشجيع المشاريع لإنتاج قيم مضافة عالية.
- التعليم: حيث تعتمد قدرة الدولة على الإستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى سرعتها في التحول إلى اقتصاد تعليمي. فعلى الحكومات توفير رأس المال البشري القادر على دمج التكنولوجيا الحديثة في العمل، فضلا عن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.
- الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية الهادفة إلى زيادة الإنتاجية والنمو. من خلال جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية وغيرها من السياسات.

3.2 مؤشرات اقتصاد المعرفة

هناك بعض الأسس المنهجية لقياس اقتصاد المعرفة، وليس هناك اتفاق دولي على مؤشر على مؤشر بعينه لقياس هذا الإقتصاد. وبالتالي فتختلف هذه المؤشرات حسب التصنيف المتبع ، ويمكن تصنيف مؤشرات اقتصاد المعرفة وفقا للأربع فئات مختلفة كالآتي:

1.3.2 مؤشرات العلم والتكنولوجيا: وتتضمن مايلي:⁽²⁾

- أولاً- الأبحاث والتنمية: والتي تعتبر المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام قياسي مدخلات بشكل أساسي هما: النفقات المخصصة للأبحاث والتنمية وفريق العمل الخاص بأعمال الأبحاث والتنمية. وتخضع هذه المؤشرات لعملية جمع منظمة ومعبارة للبيانات مدة طويلة ، الأمر الذي يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية.
- ثانياً- إحصائيات براءات الاختراع: تعتبر براءة الاختراع حق احتكار مؤقت، يمنح من طرف الحكومة مقابل نشر الاختراع لفترة محدودة ووفق شروط معينة. وتستخدم ثلاثة معايير رئيسية لتسجيل براءات الاختراع، وهي: التسجيل وفقا للأولوية، التسجيل وفقا لبلد إقامة المخترع، التسجيل وفقا لبلد إقامة مودع الطلب.
- ثالثاً- ميزان المدفوعات التكنولوجي: وهو إجراء لعمليات نقل دولية للتكنولوجيا غير المدججة.

(1) بالإعتماد على:

- لخم خديجة، تحليل جاهزية الإقتصاد الجزائري للإندماج في اقتصاد المعرفة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 18، بسكرة، 2015، ص 235.

- بولصباح رياض، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2013، ص 72.

(2) سحانين المبلود - داني الكبير أمعاشو، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، العدد 09، جامعة المدية، 2017، ص 122.

رابعاً- مؤشرات التخصصات العلمية والتكنولوجية: تستخدم وسائل مختلفة لتقييم التخصصات العلمية والتكنولوجية للدول من خلال بيانات المنشورات وبراءات الاختراع والأبحاث والتنمية وغيرها.

خامساً- المنشورات العلمية: وهي من المؤشرات المهمة التي تمكننا من معرفة إمكانات الباحثين وقابليتهم في الدول، فزيادة عدد المنشورات العلمية يعكس اهتمام الدولة بهذا الجانب. فضلاً على أنها تكشف سعي الباحثين من أجل تطوير قدراتهم من جهة وتطوير الاقتصاد من جهة أخرى. ولهذا المؤشر أهمية كبيرة وداعمة لاقتصاد المعرفة، فازدياد الأوراق البحثية والمنشورات العلمية دليل على استيعاب العاملين في هذا المجال للدور الذي يلعبه نشر الوعي العلمي والثقافي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وجوانب الحياة الأخرى.

2.3.2 المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية: بالرغم من إدراك أهميتها الكبيرة، إلا أنها تعاني من نقص مؤشرات قياسها، بسبب نقص الأعمال في هذا المجال من جهة، وصعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة. وهناك مصدران رئيسيان لمؤشرات الموارد البشرية نلخصها كما يلي:⁽¹⁾

أولاً- التعليم والتدريب: وتسمح مؤشرات بتقييم المعارف والمهارات-رأس المال البشري- المكتسبة من خلال العملية الرسمية للتعليم، إضافة إلى تقييم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري.

ثانياً- مخزون رأس المال البشري: يمثل الناتج عن العملية الرسمية للتعليم، وقد طورت ثلاث مقاربات لتقديره: الأولى تركز على قياس مستوى تدريب السكان، والثانية تقوم على قياس مهارات الراشدين مباشرة، بينما تركز الثالثة على تحديات الفروقات التي تميز عائدات الراشدين التي تبدو مرتبطة بخصائص فردية خاصة وعلى تقدير القيمة التجارية لهذه الخصائص، ومن ثم على تحديد القيمة الإجمالية لمخزون الرأس المال البشري.

3.3.2 المؤشرات المأخوذة من البحوث حول تنظيم نشاطات الابتكار: لطالما أجريت البحوث حول الابتكار من قبل هيئات وطنية للاستجابة إلى حاجاتها الخاصة، وبالتالي كان من الصعب مقارنة النتائج. وكانت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع هيئات أخرى مصدر أعمال تهدف إلى تطبيق المنهجية والمعلومات المجموعة في البحوث حول الابتكار، حيث تم نشرها في كتيب أو سلو. وتنقسم البحوث حول تنظيم نشاطات الابتكار إلى: البحوث حول التملك التكنولوجي، البحث الجماعي حول الابتكار، وبحث المهارات للابتكار.⁽²⁾

4.3.2 مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، التقى اقتصاد المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة، مما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة.⁽³⁾

(1) المرجع السابق، ص 123.

(2) مزال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الأردن، 2006، ص ص 26-27.

(3) صغير عبد الصمد، واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة المعيار، العدد 03، المركز الجامعي تيسمسيلت، 2011، ص 293.

- كما يقوم البنك الدولي حسب "منهجية تقييم المعرفة KAM" الخاصة به، بإصدار مؤشرات المعرفة والتي تقيس مدى التقدم في اقتصاد المعرفة وهي مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة:⁽¹⁾
- مؤشر المعرفة KI: يقيس قدرة بلد ما على إنتاج المعرفة ونشرها، ويتألف من 3 مؤشرات كالاتي: التعليم والتدريب، تقانة المعلومات والاتصالات، والابتكار.
 - مؤشر اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index: وهو مؤشر تراكمي يدل على جاهزية بلد للتنافس في ظل الاقتصاد المعرفي، ويتركب من 4 مؤشرات فرعية تمثل ركائز اقتصاد المعرفة، كما يلي: نظام الحوافز الاقتصادية، الابتكار، التعليم والتدريب، تقانة المعلومات والاتصالات.

3. اقتصاد المعرفة في الجزائر ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة

3.1 واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال مؤشر المعرفة العالمي

- مؤشر المعرفة العالمي:** هو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، أعلن عنه في قمة المعرفة للعام 2016. يقيس المعرفة على مستوى العالم، حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وضرورة توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها. ويُعنى بقياس المعرفة كمفهوم شامل مرتبط بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة، وتكريس ذلك في سياق مقارنة مفاهيمية ومنهجية متناسقة تتميز بما يلي:
- الاستناد إلى رؤية فكرية قائمة على أدبيات وتقارير أممية تؤكد تلازمة المعرفة والتنمية، بمعنى أن التنمية لا تعتمد على الموارد المادية والطبيعية بقدر ما تعتمد على الموارد المعرفية، أين تصبح المعرفة أساسا لتحقيق التنمية المستدامة.
 - اعتماد المفهوم الواسع للمعرفة، كمضمون مركب متعدد الأبعاد، يمكن أن يتجلى بعدة أشكال عبر مجموعة قطاعات متكاملة هي التعليم بمختلف مراحله والبحث والتطوير والابتكار والتكنولوجيا والاقتصاد وغيرها؛ مما يؤدي إلى مقارنة أكثر عمقا في معالجة الفجوات المعرفية بين القطاعات وبداخلها.
 - تكريس كل من التواصل المعرفي مع التجارب السابقة، واعتماد المنهج التشاركي الذي تجسد في تنظيم اجتماعات منتظمة بين أعضاء الفريق المركزي؛ إلى جانب عقد لقاءات تشاورية مع خبراء خارجيين من منظمات إقليمية ودولية في اختصاصات متصلة مباشرة بالقطاعات.
 - يتكون المؤشر من 6 مؤشرات قطاعية هي: التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد؛ إضافة إلى مؤشر البيئات التمكينية. ليؤسس بذلك ربطا موضوعيا بين مفهومي المعرفة بتعدد أبعادها والتنمية المستدامة بمفهومها المعتمد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي عبّرت عنه أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك للمضي قدما برؤية فكرية أكثر شمولاً عن التنمية القائمة على المعرفة.⁽²⁾

وقد حلت الجزائر في المرتبة الأخيرة مغاربيا و96 عالميا من أصل 131 دولة، في «مؤشر المعرفة العالمي» لسنة 2017 ضمن مشروع المعرفة العربي، لتكون بذلك في ذيل الترتيب، متقدمة عن سوريا واليمن الذين هما تحت وطأة الحرب. وحل المغرب في المرتبة الأولى مغاربيا و77 عالميا وجاءت تونس في المرتبة الثانية مغاربيا و80 عالميا. بينما جاءت الإمارات في

(1) <http://www.worldbank.org> consulté le : 01/09/2018.

(2) <http://www.knowledge4all.com>, consulté le : 10/09/2018.

المرتبة 25 في مؤشر المعرفة، وحقت أداءً مميزاً في مؤشر الاقتصاد، لتحل في المرتبة الثانية عالمياً بعد سنغافورة. فيم حلت سويسرا في المرتبة الأولى مسجلة 71.8 نقطة من أصل 100 في المؤشر العام للمعرفة.⁽¹⁾ والجدول الموالي يوضح نتائج مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017 بالنسبة للجزائر:

جدول رقم (02): الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي سنة 2017

القيمة	المرتبة	المؤشر
39.6	96	مؤشر المعرفة العالمي
53.5	76	التعليم ما قبل الجامعي
39.0	123	التعليم التقني والتدريب المهني
40.1	60	التعليم العالي
24.8	55	البحث والتطوير والابتكار
36.3	105	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
36.3	108	الاقتصاد
50.5	114	البيئات التمكينية

La source : <http://www.knowledge4all.com/Scorecard.aspx?id=4&language=ar>, consulte le : 01/09/2018.

وحصلت الجزائر على 40 نقطة بالنسبة للمتوسط العالمي البالغ 47 نقطة، أي بسبع درجات فقط، بينما تحقق أسوأ درجاتها في فئة «التعليم التقني والتدريب المهني والتعليم العالي»، حيث تحتل المرتبة 123، وكذلك في فئة «البيئة التمكينية» حيث تحتل المرتبة 114، كما تحقق أفضل درجاتها في فئة «البحث والتطوير والابتكار»، حيث يحتل البلد المرتبة 55. وبالتالي فيتبين لنا بأن الجزائر لازالت متأخرة مقارنة بدول المغرب العربي أو باقي دول العالم، ومازالت النتائج دون المستوى المطلوب، ودون مستوى مستوى الطاقة القابلة للتوظيف؛ حيث يتوجب المزيد من الدعم من أجل إحلال مناخ استثمار ملائم. كما يبدو أن الاستثمارات في ميدان التربية والتكوين لا تسجل النتائج المرجوة سيما على صعيد النوعية، والتكوين في مجال الكفاءات التي يمكنها الإستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة. إضافة إلى أن ميدان البحث والتنمية مازال دون مستوى متطلبات التنافسية والاندماج في اقتصاد المعرفة. لذا فإن هناك الكثير من المجهودات الواجب بذلها والتقدم الواجب احرازه في ميادين مختلفة يتطلب تعزيزها أكثر فأكثر من بينها:

- حماية التنظيم لإحلال بيئة ملائمة
- التعليم الجامعي، ومحو الأمية لدى الكبار.
- تكنولوجيايات الإعلام والاتصال .
- اتخاذ تدابير حازمة سيما في مجال العوامل التي تعني ركوداً أو تأخراً.
- تشجيع الصادرات في المنتجات المصنعة خاصة ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع.
- المنشورات العلمية ذات المسوي العالي.
- القدرات البشرية المؤهلة للبحث والتنمية.

(1) <http://www.knowledge4all.com/Scorecard.aspx?id=4&language=ar>, consulte le : 01/09/2018.

2.3 مساهمة اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

- يعتبر اقتصاد المعرفة مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمعات التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتبر اقتصاد وفرة وليس اقتصاد ندرة، من خلال إحلال المعرفة والعنصر البشري محل الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية التي تترتب عنها مضاعفات خطيرة على البيئة والمجتمع والاقتصاد نفسه مستقبلا. حيث يساهم الاقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول على غرار الجزائر من خلال اشتماله على مظاهر عديدة، ويمكن تلخيص ذلك في عدة نقاط نذكر منها مايلي: (1)
- إن ما يحققه اقتصاد المعرفة من توفير وإعداد لقدرات البشر كغاية رئيسية له، هو ما يولد الظروف التي ستحقق بالضرورة الوسيلة المتمثلة في الإنتاج؛ وبما أن التنمية المستدامة بجوهرها العام تقوم على عدد من التحديات المتعلقة بالبشر، فإن خير استجابة لهذه التحديات يمكن تحقيقها من خلال اقتصاد المعرفة، عبر آلياته ووسائله.
 - إن توفير حياة كريمة للبشر تعتبر من بين أهم أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه من خلال إعدادهم بالقدرات اللازمة للحصول على فرص عمل حقيقية توفر لهم مستوى عال من العيش بكرامة، الأمر الذي يتحقق أيضا من خلال اقتصاد المعرفة.
 - باعتبار أن تطوير البشر يعد الغاية، والوسيلة لتحقيق ذلك هي الإنتاج أي النمو؛ فقد جاءت التنمية المستدامة من أجل إنهاء التناقض الحاصل بينهما وصنع مفهوم جديد لعلاقتها، حيث جعلت النمو الاقتصادي عاملا مشتركا بين الإنتاج وتوزيع منافعه وتوليد القدرات البشرية، من خلال توفير الفرص كمنافع تستغل من خلالها القدرات لتحقيق الإنتاج؛ وهذا الأمر يحققه اقتصاد المعرفة.
 - تقوم التنمية المستدامة على الاهتمام بنوعية وكيفية عملية النمو الاقتصادي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه دون المرور ببوابة العنصر البشري، وبالتالي ضمان تحقيق اقتصاد المعرفة.
 - تركز التنمية المستدامة على عدد من المبادئ الأساسية منها العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل لثروات النمو، حيث تتقاطع بذلك أيضا مع اقتصاد المعرفة الأمر الذي يخلق قوة دافعة وحالة من التوازن والإنسجام.
 - يساهم اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مظاهر عديدة كالتجارة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني... إلخ، حيث تغلغلت هذه المظاهر في الحياة العامة للأفراد وقضت على حدود المنفعة حيث لم تعد حكرا على فئة معينة، وبالتالي فهي تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين المجتمعات.
 - إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تمكين الناس من المعرفة، التي تتيح الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسريع اكتساب المعرفة وتوفير الخدمات الأساسية التي تساهم في تحسين ظروف المعيشة من جهة ومواجهة التحديات واغتنام الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة أخرى.
 - اقتصاد المعرفة يوفر استخدام تكنولوجيا تسعى لتحقيق التنمية المستدامة؛ اقتصاديا من خلال خفض استهلاك الطاقة والموارد بالنسبة للدول المتقدمة وبالنسبة للدول النامية عن طريق توظيف الموارد من أجل الرفع من مستوى المعيشة

(1) بالإعتماد على:

- بويحيوي صبرينة، المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة، مجلة الفكر، العدد 11، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2004 ص ص 538-540.
- تركي بن مقبل الحربي، مرجع سابق، ص ص 134، 136.
- سحانين الملود، مرجع سابق، ص 124.

والحد من الفقر والسعي من أجل استقرار النمو السكاني وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وبيئياً بحماية الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية. إضافة إلى توفير تكنولوجيات جديدة تكون أنظف وأكثراً بالشكل الذي يتيح فيه بلوغ فكرة الإنتاج الأنظف والتكنولوجيات منخفضة أو عديمة النفايات، وبالتالي تحقيق تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

- وبالتالي يسمح التطور التكنولوجي عن طريق اقتصاد المعرفة بتحقيق التنمية المستدامة من خلال التخفيف من استعمال الرأسمال الطبيعي وعقلنة أنماط الإستهلاك وترشيد أنماط الحياة مع تنويع مصادر الطاقة والتقليل من نسبة التلوث والحد من التكاليف الإستهلاكية، كما ان التكنولوجيا الحديثة تسمح بزيادة الدقة في الإنتاج من خلال الالتزام بالمقاييس العلمية والمحافظة على الموارد القابلة للتجديد وابتكار تكنولوجيا تستخدم المعرفة العلمية.

3.3 مستلزمات تحول الإقتصاد الجزائري نحو اقتصاد المعرفة المهاد ل تحقيق التنمية المستدامة

- إن تطور اقتصاد الجزائر والإرتقاء به نحو اقتصاد المعرفة بما يسهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة والشاملة في الجزائر، يستلزم القيام بعدة تدابير وإجراءات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:⁽¹⁾
- التخطيط الجيد لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة، ضمن نظام وطني للإبتكار والتجديد مع توفير المناخ المناسب للمعرفة التي أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج؛ بالتحرك في ميدان البيئة التمكينية وإنتاج المعرفة.
 - توفير البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع تكنولوجيا الإعلام والإتصال ومحاور اقتصاد المعرفة والمحفزة على هذا التوجه الجديد.
 - توفير البيئة العلمية وحاضنات الأعمال التي تساعد على اكتشاف المبدعين والمبتكرين وتوفيرهم والإفادة منهم ورعايتهم؛ وتوظيفها بفاعلية من أجل أغراض التنمية المستدامة.
 - تطوير البنية التحتية للمعلومات والإتصال، وتطوير قطاع الإنتاج والخدمات في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
 - إعادة هيكلة الإنفاق العم وترشيده، وزيادة الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة ابتداء من التعليم الأساسي وصولاً للجامعي، مع زيادة الإهتمام بالبحث العلمي وتعزيز الإبداع والإبتكار.
 - تنمية القطاعات غير النفطية.
 - توعية المستثمرين والشركات وتعزيز قناعاتهم بأهمية اقتصاد المعرفة والمساهمة في تعليم العاملين لديهم ومستوى تدريبهم وكفاءتهم.
 - تطوير رأس المال البشري وبناء القدرات وتمكين المواطنين من اكتساب المهارات والقدرات اللازمة في ظل اقتصاد المعرفة.
 - ادخال مقررات اقتصاد المعرفة في المؤسسات التعليمية والأكاديمية، وتطوير مناهج وأساليب التدريس بما يواكب التطور التكنولوجي، و برط مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات العمل؛ لضمان انتاجهم للمعرفة اللازمة للتصدي لتحديات الحاضر والمستقبل.
 - تحقيق التكامل الإقليمي والإستفادة من التجارب الرائدة في تطبيقات الإقتصاد المبني على المعرفة لدى الدول المتقدمة.

(1) مؤشرات اقتصاد المعرفة، المرصد الوطني للتنافسية، الجمهورية العربية السورية، 2013، ص 46.

خاتمة:

إن التنمية المستدامة هي رؤية فلسفية جديدة تتماشى مع المعطيات التي يفرضها العصر الراهن، وهي تنمية متوازنة تتضمن مجموعة من الأبعاد المتكاملة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تكنولوجية، ثقافية) وتهدف إلى تحقيق رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن اقتصاد المعرفة يعتبر قاطرة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة لما يمتاز به من خصائص وأبعاد ومقومات من شأنها أن تسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر. إذ يمكن تسخير الإمكانيات اللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، من خلال مجموعة من الآليات كدعم أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة، مع تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، بجانب المساعدة في بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في اقتصاد المعرفة، ولاسيما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر بالإضافة إلى وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي. بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كأهداف التنمية المستدامة (SDGs).

ورغم أن الجزائر لازالت تتخلف عن مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية الحالية مقارنة ببعض الدول الإقليمية والعالمية، وتجد صعوبة في اللحاق بها، إلا أنها مجبرة على تحضير آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وهذا بالتدعيم الفعلي للإنتاج في مجال البحث العلمي والإهتمام بجودة التعليم ومخرجاته والاستثمار فيها، خاصة وأن الجزائر تمتلك الإمكانيات والثروات التي تؤهلها لذلك، وبإمكانها إحداث قفزة نوعية تضمن لها الاندماج في اقتصاد المعرفة الذي يعتبر آلية لتحقيق التنمية المستدامة.

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إرساء قواعد اقتصاد المعرفة في الجزائر

د. هوام لمياء د. شاي شافيتة

الملخص:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أهم عوامل التنمية في العصر الحديث، من خلال مساهمتها الفعالة في تطوير اقتصاديات العديد من البلدان التي تسعى للاندماج في اقتصاد المعرفة، وقد أعتبرها البعض أنها عصب اقتصاد المعرفة، وخاصة في ظل الثورة التكنولوجية المصاحبة للعولمة، وما أحدثته من تغيرات جذرية وعميقة بعيدة المدى، ولذا كان لزاما على كل الدول وخاصة النامية منها التركيز على هذا المؤشر للاندماج في اقتصاد المعرفة باعتباره السبيل الوحيد لذلك. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إرساء قواعد اقتصاد المعرفة في الجزائر، وذلك من خلال تبيان دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اقتصاد المعرفة ومن ثم واقع هذه التكنولوجيا في الجزائر. الكلمات المفتاحية: المعرفة، اقتصاد المعرفة، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

Abstract:

Information and communication technology (ICT) is one of the most important factors of development in the modern era, through its effective contribution to the development of the economies of many countries that seek to integrate into the knowledge economy. Some consider it to be the core of the knowledge economy, especially in light of the technological revolution associated with globalization and its radical changes. And long-term depth, so it was imperative for all countries, especially developing ones, to focus on this indicator to integrate into the knowledge economy as the only way to do so.

This study aims to highlight the importance of information and communication technology in establishing the rules of the knowledge economy in Algeria by showing the role of information and communication technology in the knowledge economy and hence the reality of this technology in Algeria.

Keywords: Knowledge, Knowledge Economy, Information Technology and Communication.

المقدمة:

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال المحرك الأساسي للتغيير في المجتمعات في عصرنا الحاضر بعد التطور في العلوم والتكنولوجيا الذي نقل العالم وخاصة البلدان المتقدمة من اقتصاد المعلومات إلى اقتصاد المعرفة، وأصبح تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال و تعزيز استخدامها حجر الزاوية للبنية الاقتصادية في العالم واحدا من أهم مؤشرات الاقتصاد المعرفي وان أهم ما يميز منظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو سرعة التغيير الكبيرة في المعدات والبرامج المستخدمة وسرعة الانتشار في كافة القطاعات الاقتصادية وعمق تغلغلها في بنية المجتمع.

ولكن هذا التطور صاحبه تحديات عديدة خاصة بالنسبة للدول النامية سببها تضاعف هذه المعرفة الإنسانية، وخصوصا المعرفة العلمية والتكنولوجية، وتراكمها بسرعة رهيبية، وأصبحت الضرورة ملحة لاستيعاب هذه التطورات والتوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي، من أجل القدرة على مجابته والخروج من دوامة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي. ولذا أصبح لزاما على الدول وخاصة النامية منها أن تركز على جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصال كي تندمج في اقتصاد المعرفة، بحيث إذا كان استعمال هذه الأخيرة بغرض إقامة بنية تحتية مكلفا فإن عدم استعمالها يكون أكثر كلفة.

إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية التي تعالجها هذه الورقة البحثية في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تساهم في إرساء قواعد اقتصاد المعرفة؟ وما هو واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها البالغة من خلال أهمية و دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في توليد المعرفة والابتكار و أثرها في الأداء الاقتصادي و في تراكم الثروة فضلا عن تحرير التجارة، و تزايد نسبة التكنولوجيا الصادرات الأمر الذي أدى إلى زيادة التنافس في البيئة العالمية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المقومات والخصائص الحديثة في اقتصاد المعرفة فضلا عن عرض تحليل أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة و تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

محاور الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا- ماهية اقتصاد المعرفة؛

ثانيا- مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التأسيس لاقتصاد المعرفة؛

ثالثا- اقتصاد المعرفة من خلال مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإشارة لحالة الجزائر.

و لاستكمال هذه الدراسة سيتم التعرض إلى بعض النتائج المتوصل إليها و طرح بعض الاقتراحات.

أولاً- ماهية اقتصاد المعرفة:

1- مفهوم اقتصاد المعرفة:

يعتبر اقتصاد المعرفة فرعاً من فروع علوم الاقتصاد الحديثة، يركز على فهم جديد وعميق لدور كل من المعرفة ورأس المال البشري في تحقيق تقدم وتطور اقتصادي وزيادة الرفاهية والاستقرار والتقدم للمجتمع، وفي ما يلي نتطرق إلى تعريف المعرفة قبل الخوض في ماهية اقتصاد المعرفة.

- تتكون المعرفة حسب تقرير، التنمية الإنسانية من: "البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار، أو مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع. في سياق دلالي وتاريخي محدد، وتوجه السلوك البشري فردياً ومؤسسياً في مجالات النشاط الإنساني كافة في إنتاج السلع والخدمات، وفي نشاط المجتمع المدني أو السياسة وفي الحياة الخاصة"⁽¹⁾.

- و حسب تقرير مؤشر المعرفة العربية فإن "المعرفة تتجاوز مجرد امتلاك المعلومات والحقائق لتشمل كل العمليات الذهنية والقدرات والمهارات الإجرائية المتعلقة بالبحث والتمحيص والتحليل والنقد والاستخلاص للوصول إلى إنتاج أفكار وأدوات جديدة قابلة للاستخدام والتوظيف لإحداث تغييرات إيجابية لصالح الإنسان وتنمية قدراته وتوسيع اختياراته."⁽²⁾

(1) المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك، 2003، ص36.

(2) مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر المعرفة العربي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2016، ص08.

إن المعرفة هي خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم و الإدراك البشري فإنها بهذه الصفة يمكن أن تتحول إلى سلع وخدمات يكون مستهلكوها على استعداد لدفع مقابل للحصول عليها، من هذا المنطلق فإن وضع كل بلد في الاقتصاد العالمي يحدّد وفقاً لكمية وجودة المعارف التي يمتلكها، وذلك من خلال تطوير التعليم وتكثيف برامج البحث والتطوير إضافة إلى التدريب.

أما اقتصاد المعرفة، أو ما أُصطلح عليه الاقتصاد الجديد أو اقتصاد الشبكة أو الاقتصاد الرقمي هو حسب Dominique foray تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساساً بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية⁽³⁾.

- واقتصاد المعرفة هو الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة. وعليه فإن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق ، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون ، كما أن هذا النوع من الاقتصاد يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، باعتبارها المنصة الأساسية التي منها ينطلق⁽⁴⁾.
انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن القول أن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد جديد ميز المعاملات والعلاقات الاقتصادية العالمية، تشكل فيه المعرفة حجر الزاوية بوصفها محركاً لعملية التنمية، اعتماداً على رأس المال الفكري في خلق الثروة وما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تسهيلات في عملية إنتاج نشر واستخدام المعرفة.

2- أهمية اقتصاد المعرفة:

يمكن إيجاز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال (*):

- المساهمة في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة، التي يتضمنها اقتصاد المعرفة وما يتاح في إطاره من معرفة علمية وعملية يساندها قدر واسع من المعلومات، التي تساهم في توفيرها الاتصالات وبالشكل الذي يساعد على حسن إدارة المشروعات الاقتصادية.
- المساهمة في توليد فرص عمل وبالذات في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة، التي يتضمنها اقتصاد المعرفة نتيجة التوسع والتنوع في النشاطات الاقتصادية التي تستخدم التقنيات المتطورة.
- التحفيز على التوسع في الاستثمار، خاصة الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكرين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي وزيادته وبشكل غير مباشر في الإنتاج الذي يستخدم التقنيات المتقدمة، وذلك من خلال توفير فرص الاستثمار المريح، إذ أن الاستثمار هو حالة للأرباح والأرباح حالة للتقدم التكنولوجي والذي تمثله التقنيات المتقدمة التي يوفرها اقتصاد المعرفة.
- إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، بما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة وبشكل متسارع ومتزايد، وبالتالي تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه.

(3) بوطالب قويدر وبوطيبة فيصل، الاندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية جامعة ورقلة، 09 مارس 2004، ص 26.

(4) هدى زوير خلف الدعيمي، عدنان داود محمد العزاوي، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 06.

(*) المرجع نفسه ، ص 09.

3- خصائص اقتصاد المعرفة:

يمكن ذكر الخصائص التالية فيما يتعلق باقتصاد المعرفة⁽⁵⁾:

- اقتصاد لا يعاني من مشكلة الندرة بالمعنى التحليلي القديم، بل هو اقتصاد الموارد التي يمكن استمرار زيادتها عبر الاستخدام المتزايد للمعلومات والمعرفة.
- أنه اقتصاد تنقلص فيه أهمية وتأثير الموقع من خلال الاستخدام الملائم للتكنولوجيا وأساليب الأسواق الرأسمالية أي عبر الوسائل والشبكات الالكترونية بما يغير المفهوم التقليدي للأسواق.
- أنه اقتصاد يصعب فيه تطبيق القوانين الضريبية والقيود الجمركية وغير الجمركية من جانب دولة وطنية بصورة منفردة، فالمعرفة و المعلومات أدت إلى زيادة الطلب على منتجاتها وفي المقابل قلصت القيود الجمركية وغير الجمركية.
- أن مفتاح القيمة في اقتصاد المعرفة هو مدى تنافسية رأس المال البشري .
- أنه اقتصاد يمنح مكانا لنظم التعليم والتدريب المستمر لكي تتواءم خبرات العمالة مع اقتصاد المعرفة، وهذا يتطلب أساليب جديدة في التفكير وفي صنع السياسات الاقتصادية.
- أنه اقتصاد يتوقف فيه تسعير المنتج أو الخدمة على السياق الذي يتم فيه التسويق، بحيث يمكن أن تكون هناك أسعار مختلفة لشعوب مختلفة وأوقات مختلفة لنفس المنتج المعرفي.
- في هذا الاقتصاد تزايد عمليات مواءمة المعرفة بنظم الشبكات والمعلومات الرقمية التي تتولى قيادة عملية الانتقال في هياكل الإنتاج وفي منظمات الأعمال.
- المرونة والقدرة العالية على التطويع والتكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية، وكذلك القدرة على التجدد والتطور والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تسعى إلى الاندماج فيه.
- القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة، مما يساعد على خلق وإيجاد المنتجات الأكثر إشباعا وإقناعا للمستهلك.
- تعدد، تنوع تجدد وتدفق مجالات خلق القيمة المضافة فيه.
- لا توجد فواصل زمنية أو عقبات تقليدية أمام التعامل معه، فهو اقتصاد مفتوح وكل متطلباته معرفية ، عقلية، وإدارة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد.
- ارتباطه بالذكاء، القدرة الابتكارية، الخيال والوعي الإدراكي بأهمية الاختراع، الخلق، المبادرة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل وتفعيل ذلك كله بإنتاج حجم أكبر وأكثر جودة في الأداء وأفضل إتاحة في الإشباع.

(5) عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،

جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 41.

4- ركائز اقتصاد المعرفة:

يستند اقتصاد المعرفة على عدة ركائز، أهمها⁽⁶⁾:

- الابتكار: نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية؛
- التعليم: هو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية و برامج التعلم مدى الحياة؛
- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية؛
- حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة و يسرا، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والعملية.
- الموارد البشرية وتكوين رأس المال الفكري هي القاعدة الأساسية.
- خضوع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد العوائد أي تناقص التكاليف بدلا من قانون تناقص العوائد.
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية.

5- مؤشرات اقتصاد المعرفة:

يمكن إجمال بعض مؤشرات اقتصاد المعرفة في⁽⁷⁾:

- مؤشر البحث والتطوير من خلال النفقات المخصصة للبحث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال البحث والتطوير.
- مؤشر التدريب والتعليم من خلال البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب، والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمجهن العمال، حيث تسمح هذه العملية بتقييم المعارف و المهارات المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، وبتقييم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري.
- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فعملية نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية في اقتصاد المعرفة.
- مؤشر البنية الأساسية للحواسيب، ويدخل ضمن هذا المؤشر كل العمليات ذات العلاقة بالحواسيب خاصة إذا ما تعلق الأمر بعدد أجهزة الحاسوب في كل ألف نسمة من السكان ومستخدمي الشبكة العنكبوتية.

(6) المرجع نفسه، ص 42.

(7) بلقيدوم صباح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، 2012-2013، ص 06.

ثانيا- مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التأسيس لاقتصاد المعرفة:

1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

توجد العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جوانب مختلفة، ويمكن أن نذكر بعض من هذه التعاريف كالآتي:

- تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصال: عبارة عن ثورة المعلومات المرتبطة بصناعة وعبارة المعلومات وتسويقها وتخزينها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها من خلال وسائل تقنية حديثة ومتطورة وسريعة ذلك من خلال الاستخدام المشترك للحاسبات ونظم الاتصالات الحديثة⁽⁸⁾.

- كما تعرف بأنها: "جمع وتخزين ومعالجة وبث باستخدام المعلومات ولا يقتصر ذلك على التجهيزات المادية أو البرامج ولكن بتصرف كذلك إلى أهمية دور الإنسان و غايات التي يروجها من تطبيق واستخدام تلك التكنولوجيا والقيم والمبادئ التي يلجأ إليها لتحقيق خبراته"⁽⁹⁾.

- كما يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل التغيرات الجديدة والعالم الرقمي على أنها: أداة من أدوات التسيير المستخدمة والتي تتكون من العتاد المعلوماتي، البرمجيات، تكنولوجيا التخزين، تكنولوجيا الاتصال، الشبكات⁽¹⁰⁾.

2- تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق اقتصاد المعرفة:

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا مهما في إرساء قواعد اقتصاد المعرفة والمساهمة في تطويره، ويظهر هذا الدور من خلال الارتباط الوثيق بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالاقتصاد القائم على المعرفة حيث ساعد التقارب بين تقنيات الحوسبة والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية والتطورات التقنية المتلاحقة والمستمرة على تغيير ظروف إنتاج ونشر المعرفة، فالتطورات المرنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ساعد على تخزين البيانات واستخراجها بطريقة سهلة مما أدى إلى تغيير كبير في القدرات الحالية للتعامل مع المعرفة وتدوينها كما أن الآليات والأدوات الأخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بمثابة عوامل أساسية لخلق الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، حي تلعب دورا هاما في تسريع وتيرة النمو والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وتهيئة المناخ للمضي نحو النمو والتنمية الخضراء في الدول النامية والمتقدمة، وقد ساعدت ثورة المعلومات، ثورة وسائل الاتصال، و ثورة الحاسبات الالكترونية في تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق اقتصاد المعرفة.

يمكن تحديد العوامل التكنولوجية المساهمة في تحقيق اقتصاد المعرفة و تزايد النمو المعرفي من خلال⁽¹¹⁾:

- التقدم التكنولوجي: حيث أدى التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والانخفاض الحاد في أسعار المعدات التقنية هذه التكنولوجية إلى تحقيق الاقتصاد القائم على المعرفة كما أن التقدم التكنولوجي يعد بمثابة القوة الدافعة وراء

(8) نوفل حديد، تكنولوجيا الانترنت و تأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 53.

(9) المرجع نفسه، ص 53.

(10) المرجع نفسه، ص 54.

(11) العشعاشي عبد الحق، دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة: حالة الجزائر، منشورات المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، بعنوان النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 09- 10 سبتمبر 2013، ص 112.

- النمو الاقتصادي المعرفي فخلال السنوات القليلة الماضية، اجتذبت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الكثير من الاستثمارات التي ولدت عائدات مالية كبيرة وفرص عمل عديدة.
- التغيير التكنولوجي والابتكار: دفع التغيير التكنولوجي والابتكار التقني عملية تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال آثارها على أساليب الإنتاج و أنماط الاستهلاك وهيكلة الاقتصاديات كما أن التغييرات في عمليات الابتكار لم تتم دون تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- التطور الشبكي: تأثير قوي وبشكل استثنائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاقتصاد جاء من خلال النمو الهائل للشبكات الحاسوبية وبخاصة شبكة الإنترنت، حيث يعد آلية فعالة لنشر المعلومات وسيلة للتفاعل بين الأفراد و سوقا للسلع والخدمات، فقد ساعد التطور في شبكة الإنترنت من خلال زيادة عرض النطاق الشبكي وزيادة السرعة وانخفاض التكلفة على تطوير البرامج والأدوات اللازمة لتبادل ونشر المعرفة.
- و يمكن تحديد آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال⁽¹²⁾:
- توسيع الفرص الاقتصادية: تحتاج الدول إلى الاقتصاديات القائمة على المعرفة ليس فقط لبناء اقتصاديات وطنية أكثر كفاءة ولكن للاستفادة من الفرص الاقتصادية خارج حدودها الجغرافية والأدوات والتطورات التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تتيح هذه الفرص من خلال الانترنت لاسيما التجارة الالكترونية.
- تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية: حي تعتمد القدرة التنافسية على مستوى الإنتاجية واقتصاد المعرفة وقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحدد مستوى الإنتاجية، ونتيجة لذلك يمكن القول بأن قوة القدرة التنافسية الاقتصادية للدولة يعتمد على إنتاجية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- نمو أسواق جديدة: تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتقليص تكاليف المعاملات وخلق توازن أفضل بين العرض والطلب وهو ما يحفز نمو أسواق جديدة، كما أن هذا الانخفاض في التكاليف يسمح بزيادة الأموال الموجهة للاستثمار مما يسمح بخلق مؤسسا أكثر ويساعد في توظيف اكبر لليد العاملة، وبروز فرص اقتصادية جديدة عن طريق تسهيل تنوع السلع والمنتجات المصدرة.
- تفعيل التواصل الاجتماعي والثقافي: حي يجلب مجتمع المعرفة فرص للحصول على المعلومات والأشكال الجديدة من التفاعل الاجتماعي والتعبير الثقافي، لذلك يكون للأفراد المزيد من الفرص للمشاركة في التأثير الإيجابي في تطوير مجتمعاتهم.

ثالثا- اقتصاد المعرفة من خلال مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإشارة لحالة الجزائر:

يشمل اقتصاد المعرفة على عدة مؤشرات مهمة و ضرورية يمكن من خلالها معرفة إمكانية انضمام الدول لهذا الاقتصاد، و تعتبر فيه البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أهم المحاور التي يعتمد عليها البنك الدولي في قياس اقتصاد المعرفة للدول و تصنيفها. و قبل التطرق لهذا التصنيف نعرض بعض الأرقام المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر لرصد الفجوة الرقمية.

(12) المرجع نفسه، ص114.

1- تطور عدد المشتركين في الهاتف الثابت و النقال في الجزائر:

رغم دخول الهاتف النقال والإقبال الكبير على استخدامه فإن الحاجة مازالت قائمة للتوسع في الهاتف الثابت وتلبية طلبات المشتركين، على اعتبار أن الهاتف النقال لا يغني في كثير من الحالات عن الهاتف الثابت، مثل استخدامات الفاكس والانترنت وغيرها. ويمكن إبراز ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (01): تطور عدد مشركي الهاتف الثابت و النقال في الجزائر للفترة (2000-2015)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المشتركين في الهاتف الثابت	1761	1880	1950	2079	2487	2572	2841	3068
المشتركين في الهاتف النقال	86	100	450	1447	4882	13661	20998	27563
البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المشتركين في الهاتف الثابت	3069	2576	2923	3059	3289	3133	3099	3268
المشتركين في الهاتف النقال	27031	32730	32780	35616	37528	39517	43298	43228

Source: <http://www.itu.int/ITU-D/icteye/Reporting/ShowReportFrame.aspx>

استنادا إلى معطيات الجدول يتبين أن عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت منذ سنة 2000 قد عرفت تطورا ملحوظا وذلك إلى غاية سنة 2008 أين بلغ ذروته، حيث انتقل من 1761000 مشترك في سنة 2000 إلى 3069000 مشترك في سنة 2008 لينخفض بشكل كبير في سنة 2009، بعدها بدأ في الارتفاع من جديد. ومع نهاية سنة 2014، سجل عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت نحو 3.098 مليون أي انخفاض بمعدل 1٪ مقارنة بسنة 2013 التي سجلت 3.138 مليون مشترك بمعدل تغطية بـ 7.85٪ خلال سنة 2014.

في المقابل عرف عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال قد عرف نموا سريعا، مع تسجيل نمو ضئيل للفترة 2000-2002، نتيجة لاحتكار الدولة لهذا القطاع، ونتج عن هذه الوضعية مشاكل كثيرة منها غياب المنافسة، وتمويل ذاتي ضعيف يرجع بالأساس إلى المعدلات المتدنية لتسديد الديون، وكذا خدمات سيئة وبطيئة، كل هذا انعكس سلبا على أداء هذا القطاع محليا، و مقارنة بدول الجوار والعالم، مما أدى بالسلطات العمومية إلى اتخاذ جملة من التدابير لإصلاح هذا القطاع، ففي إطار سياسة الجزائر الرامية إلى إعطاء قدر أكبر ممكن للمستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في قطاع الاتصالات تم بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال وتحصلت الشركة المصرية أوراسكوم والتي أطلقت شبكتها الجديدة "جيزي" وقد استطاعت الشركة المصرية تغطية كامل التراب وبحصة سوقية بلغت 44,47٪ سنة 2013. وفي ديسمبر 2003 تحصلت شركة الكويتية (الوطنية للاتصالات) على رخصة تشغيل الهاتف النقال من وزارة البريد وتقنيات المعلوماتية والاتصال الجزائرية، وفي سنة 2004 قامت الوطنية بإطلاق علامتها التجارية "نجمة" بخدمات ومزايا جد مغرية والتي أصبحت "أوريدو" وبحصة سوقية بلغت 24,02٪ سنة 2013. وتبلغ استثمارات المتعاملين الثلاث للهاتف النقال نهاية سنة 2013 ما يقارب 580 مليار دينار بعدما كانت نهاية 2012 في حدود 516 مليار دينار بمعدل نمو 12⁽¹³⁾٪. وبعد إطلاق الجيل الثالث، وصلت الكثافة الهاتفية

(13) <http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015>

معدل 20.8٪، وبلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال في الجزائر بلغ 43298 مليون زبون منهم 8,231 مليون في الجيل الثالث أي بكثافة اشتراك تفوق نسبة 115٪ إلى غاية 30 نوفمبر 2014. وفي سنة 2014 كانت حصة السوق الأكبر من حيث مشترك GSM والجيل الثالث من نصيب جيزي بـ 41.4٪ تليها موبيليس بـ 31.7٪ وأوريدو بـ 26.9٪، وفيما يخص قطاع الهاتف المحمول من الجيل الثالث، فموبيليس حلت أولا حيث قاربت حصتها 44.2٪ متبوعة بأوريدو 43.8٪ وأخيرا 12٪ لجيزي.⁽¹⁴⁾ وقد تغير عدد المتعاملين في القطاع فقد ارتفع بين سنتي 2004 و2015 وهذا ما يدل على تنافسية القطاع وقدرته على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية خاصة في مجال الهاتف النقال.

2- تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر:

إن رغبة الجزائر في التحول نحو اقتصاد المعرفة، يفترض لها أن تتحقق وتتجسد على أرض الواقع مع نضوج وتطور الانترنت كوسيط إلكتروني يؤدي إلى تقريب المسافات وإزالة الحواجز وتخفيض التكاليف ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات، وفيما يلي تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر:

جدول رقم (02): تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر للفترة (2000-2015)

البيان	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
عدد المستخدمين	50	1920	2460	3500	4100	4700	5230	6404.264	6669.927	11000
النسبة	0.2	5.8	10.4	12.1	13.8	15.1	14.0	16.5	17.2	27.8

Source: <http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm>

رغم تحرير قطاع الاتصالات بشكل كبير في الجزائر، إلا أن الوضع الحالي خاصة بالنسبة لشبكة الإنترنت ما يزال ضعيفاً مقارنة بدول الجوار. إذ تكشف الإحصائيات المتوفرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات أن نسبة النفاذ إلى الإنترنت لا تتعدى 27.8٪ عام 2015، وهي نسبة غير مرتفعة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض عدد الهواتف الثابتة، التي هي من أهم مفاتيح دخول الإنترنت إلى البيوت الجزائرية⁽¹⁵⁾. حسب تقرير سلطة الضبط و البريد والاتصالات فإن أكثر من 8 ملايين مشترك في خدمة الجيل الثالث في نهاية 2015. و بالنسبة للعديد من الخبراء العديد من الجزائريين يتجهون إلى خدمة الجيل الثالث بالرغم من تكلفتها العالية، حيث أن خلال شهر فقط من انطلاق هذه الخدمة في 2013 بعد أكثر من عشر سنوات من الانتظار. تم تسجيل أكثر من نصف مليون مشارك في هذه ومشروع آخر طال انتظاره تم الانطلاق فيه في أكتوبر وهي خدمة الجيل الرابع، التي ستساهم بنسبة أكبر في الرفع من عدد مستخدمي الإنترنت 2016 في الجزائر⁽¹⁶⁾. بالإضافة إلى المؤشرات السابقة هناك بعض المعايير التي يمكن الاستدلال بها لمعرفة على مدى توسع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر أهمها رقم الأعمال الذي يحققه قطاع الاتصالات كما هو موضح في الجدول الآتي:

(14) <http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/11033>

(15) www.aps.dz/sante-science-tech

(16) idem

جدول رقم (03): تطور رقم أعمال قطاع الاتصالات خلال الفترة (2008-2013)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رقم الأعمال	360.01	364.1	371.6	412.072	418.2	495
الناتج الداخلي الخام	10812	10212	12049	13710	15320	17678
الناتج الداخلي الخام%	3.33	3.57	3.52	3.0	4.0	2.8

المصدر : تقارير سلطة الضبط للبريد والمواصلات عن الموقع : www.arpt.dz

إن مؤشر رقم أعمال قطاع الاتصالات هو مؤشر يعبر عن النمو الكبير لسوق الاتصالات بالجزائر، حيث انتقل رقم أعمال القطاع من 360.01 مليار دج سنة 2008 إلى 418.2 مليار دج سنة 2012 أي بزيادة تقدر بـ 16% وهي زيادة معتبرة تدل على زيادة معدل استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من جهة أخرى نلاحظ أن هناك مساهمة لقطاع الاتصالات في الناتج الداخلي الخام، حيث وصلت سنة 2009 إلى 3.75% بعدما كانت 3.33% سنة 2008 لكنها بعد ذلك بدأت في التراجع من 3.52% سنة 2010 إلى 3.0% سنة 2011 رغم زيادة مداخيل القطاع لترتفع إلى 4.0% سنة 2012 ثم تنخفض مرة أخرى إلى 2.8% سنة 2013، وتقدر مبيعات سوق الاتصالات التجارية خلال سنة 2013 بـ 450 مليار دينار مع نمو سنوي يتراوح بين 30 و50 مليار دينار، موزعة على النحو التالي: 76% للجوال، و19% للثابت و5% فقط للإنترنت.

وقد شهد ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطورا ملحوظا سواء ما تعلق بشبكة الاتصالات من جهة أو درجة النفاذ للإنترنت من جهة أخرى، وتشمل تغطية شبكة الاتصالات في الجزائر مجمل التراب الوطني وهذا بفضل التطورات التي عرفتها الشبكة منذ سنة 2000، فقد قفز طول الألياف البصرية من 7000 كلم سنة 2000 إلى ما يفوق 53.000 كلم من الألياف البصرية التي تم تركيبها في إطار تطوير التدفق السريع والفائق السرعة عبر التراب الوطني سنة 2014، وبهذا أصبحت معظم مناطق الوطن متصلة مع بعضها من خلال شبكات من الألياف البصرية، بالإضافة إلى ذلك تمتلك الجزائر شبكة إرسال المعطيات بالجملة بدأ استغلالها منذ 1992، ووصلت إلى 4500 ربط سنة 2000، كما تملك وزارة الإعلام والاتصال لاحتياجاتها الخاصة شبكة أخرى لإرسال المعطيات بالجملة (MEGAPAC)، بالإضافة إلى الشبكة المؤسسية الخاصة بالصكوك البريدية زيادة على الأوعية الوطنية، وتملك الجزائر أوعية دولية مشتركة كخطوط الألياف البصرية مع المغرب، ليبيا، تونس، والخطوط البحرية مع كل من فرنسا، إسبانيا وإيطاليا.

3- ترتيب الجزائر ضمن مؤشر جاهزية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

حسب التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي فإن كل ما يتعلق بتطوير التكنولوجيات الحديثة في الجزائر يبقى متأخرا سواء من حيث الربط بشبكة الاتصالات وخلق مؤسسات تعمل في القطاع، حيث أن العراقيل العديدة تحول دون تطوير القطاع وتمكين الجزائريين من استعمال التكنولوجيات الحديثة، وفيما يلي ترتيب الجزائر في مؤشر جاهزية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتكون هذا المؤشر من 14 مؤشرا مجمعين في 4 مؤشرات فرعية، موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): ترتيب الجزائر مؤشر جاهزية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر للفترة (2012-2015)

البيان	2012		2013		2014		2015	
	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة
مؤشر الجاهزية الشبكية	3,0	118	2,8	131	3,0	129	3,1	120
المؤشر الفرعي البنية	2,8	136	2,6	143	2,8	143	3,0	134
البنية التنظيمية والسياسية	2,7	132	2,5	141	2,6	140	2,9	127
بيئة الأعمال والابتكار	3,0	136	2,7	143	2,9	145	3,1	136
المؤشر الفرعي الجاهزية	4,3	88	4,0	96	4,1	101	4,2	97
البنية التحتية والمحتوى الرقمي	3,1	105	2,6	119	2,4	127	3,7	83
القدرة على تحمل التكاليف	5,5	51	5,3	64	6,0	42	4,5	94
المهارات	4,4	97	4,0	101	4,0	102	4,4	94
المؤشر الفرعي للاستخدام	2,7	127	2,4	140	2,7	134	2,7	129
استخدام الأفراد	2,7	89	2,5	100	2,5	104	2,7	102
الأعمال	2,6	140	2,1	144	2,5	147	2,7	137
استخدام الحكومة	2,6	135	2,7	139	3,0	134	2,7	134
المؤشر الفرعي التأثير	2,2	140	2,1	142	2,4	137	2,5	134
الآثار الاقتصادية	2,1	140	2,1	143	2,4	133	2,6	127
الآثار الاجتماعية	2,4	135	2,1	141	2,3	140	2,6	136

Source: World Economic Forum, The Global Information Technology Reports 2015, 2016, PP:55-57.

استنادا إلى معطيات الجدول أعلاه فقد احتلت الجزائر المرتبة 118 حسب المؤشر العام لجاهزية الدول للاستفادة من أحدث التطورات التكنولوجية سنة 2012 وقد بلغت قيمة هذا المؤشر 3,0 نقطة من 7 ومؤشرات فرعية تحصلت فيها على مراتب متفاوتة، حيث تحصلت على المرتبة 88 في مؤشر الجاهزية والمرتبة 127 في المؤشر الفرعي للاستخدام أما المؤشر الفرعي للتأثير فتحصلت على المرتبة 140، لتعرف الجزائر سنة 2013 تراجعاً في هذا المؤشر بـ 18 مرتبة حيث حلت في المرتبة 136 وتحصلت على 2,8 نقطة لتتقدم قليلاً سنة 2014 وحلت في المرتبة 129 سنة 2014 والمرتبة 120 سنة 2015، وقد تحصلت في هذه السنة في مؤشر الفرعي للبنية على 3 نقاط خولت لها الحصول على المرتبة 134 ومن حيث مؤشر الجاهزية فقد تحصلت على المرتبة 97 والمرتبة 129 في المؤشر الفرعي للاستخدام، أما المؤشر الفرعي للتأثير فتحصلت على المرتبة 134 ومن حيث التأثير الاقتصادي فقد جاءت في المرتبة 127 وتحصلت على 4,8 نقطة من حيث تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الخدمات والمنتجات الجديدة محتلة بذلك المرتبة 42 عالمياً. كما تشير معطيات الجدول أعلاه مدى التأخر في استعمال التكنولوجيا الحديثة في الأعمال أين احتلت الجزائر المرتبة 137 وفي مجال استعمال التكنولوجيا على مستوى الحكومة فقد حلت الجزائر في المرتبة 134 أما بالنسبة لاستخدام الأفراد فقد جاءت في المرتبة 130.

وبالنظر لواقع الجزائر نجد أنه بالرغم من التطور الكبير الذي عرفته في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مر السنوات الأخيرة ورغم الاستفاقة التي أبدتها وما قدمته من جهود بهذا الشأن، إلا أنها مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب

مقارنة بما تقوم به الدول المتطورة من جهة وسرعة التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة أخرى. وذلك لعدة معوقات تقف وراء هذا التأخر لعل أهمها⁽¹⁷⁾:

- الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية؛
- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الكلي على الريح البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا؛
- غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالانترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والأقمار الصناعية والهواتف النقالة؛
- ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت؛
- افتقار الجزائر لموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي يمكنها من الانفتاح اقتصاديا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الخلاصة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج هي:

- المعرفة هي قاسم مشترك في كل نشاط، و في كل عمل، و وظيفة، هذا جعل من المعرفة مصدر قوة و مورد للتميز والمنافسة، و هكذا حدث التحول الكبير من اقتصاد قائم على الموارد الخام إلى اقتصاد قائم على المعرفة، في هذا الاقتصاد تركز النسبة الأكبر من العمالة في مجالات الإنتاج كثيف المعرفة؛
- تعد تكنولوجيا المعلومات البيئة التي تعمل فيها بقية عناصر الاقتصاد المعرفي و الأرضية الصلبة التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المعرفي الجديد، و تساهم في ترجمة الخطط إلى واقع ملموس؛
- يمكن تعريف اقتصاد المعرفة بأنه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بالتركيز على المعرفة و الإبداع و التطور التكنولوجي؛
- تحتل تكنولوجيا المعلومات مكانة جوهرية في اقتصاد المعرفة لأسباب عدة من جهة يتم إنتاج هذه التكنولوجيا في قطاع يكون فيه نشاط الابتكار مكثفا، و من جهة أخرى، فإن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي يمكن تصنيفها بتكنولوجيات عامة، هي أساس ابتكار الخدمات و المنتجات في مجمل الاقتصاد؛
- سجل معدل استخدام الهاتف النقال في الجزائر تطورا ملحوظا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015، و هذا يرجع بالدرجة الأولى إلى فتح هذا السوق للاستثمار و هذا ما لم يعرفه الهاتف الثابت الذي عرف تأخر ملحوظا في السنوات الأخيرة، و مع انطلاق خدمة الجيل الثالث منذ 2013 تم تسجيل ارتفاع بنسبة أكبر خلال عام 2015 و مع انطلاق خدمة الجيل الرابع في 2016 سوف يؤثر في هذه المتغيرة بشكل أكبر؛
- رغم الأرقام التي تشير إلى تحسن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات تبقى الفجوة موجودة بين الجزائر والدول الأخرى؛
- رغم تحرير قطاع الاتصالات بشكل كبير، إلا أن استخدام الإنترنت في الجزائر يبقى ضعيفا مقارنة بدول الجوار في الوقت الذي تعرف فيه خدمة الجيل الثالث انفجارا من حيث الشعبية، إذ أسعارها تبقى باهضة، و هذا راجع بالدرجة الأولى كذلك إلى انخفاض عدد الهواتف الثابتة، التي هي من أهم مفاتيح دخول الإنترنت إلى البيوت الجزائرية.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن إبداء الاقتراحات التالية:

- زيادة تهيئة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، باعتبارها وسيلة أساسية لإرساء قواعد اقتصاد المعرفة؛
- اعتماد إستراتيجية شبكة اتصالات واسعة ذات الكفاءة العالية، والحرص على استخدام التطبيقات المتقدمة للانترنت، لتسهيل عملية تبادل المعرفة كأحد أسس إرساء اقتصاد المعرفة ؛
- التركيز على بقية العناصر الأخرى المساهمة في اقتصاد المعرفة، كالتعليم، التطوير، التدريب، الابتكار، مع المحافظة على الجاهزية في تكنولوجيا الإعلام والاتصال
- زيادة توعية بمدى أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في استخدام للمعرفة ونشرها؛
- زيادة الاستثمار في التكنولوجيات كثيفة المعرفة، باعتبار أن القيمة المضافة لهذه الأخيرة تفوق عشرات المرات القيمة المضافة الناتجة في المجالات الأخرى التقليدية؛
- زيادة الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، باعتبار هذه الأخيرة تشكل مكونا أساسيا في كل العمليات وارتباطهما بزيادة النمو.

ورغم كل الجهود المبذولة تبقى الجزائر متأخرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي بعيدة حتى عن الدول العربية في مجال إدماج هذه التكنولوجيا في الاقتصاد، التي تعتبر القاعدة الأساسية للبيئة الرقمية، من خلال خلق بنية معلوماتية تسمح بتأهيل الاقتصاد الجزائري للنمو السريع و المتوازن مع متطلبات العالم الحديث. و تقليص الفجوة الرقمية مع الدول المتقدمة سيساهم في تقليص سريع للفجوة الاقتصادية نفسها، نظرا للدور الأساسي الذي ستلعبه التكنولوجيا في كل الأنشطة الاقتصادية.

رأس المال المعرفي مصدر لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة في ظل اقتصاد المعرفة د. واكلي كلتوم د. أقيني عقيلة

ملخص :

في ظل التحول إلى مرحلة جديدة من مراحل تطور الاقتصاد ألا وهي مرحلة اقتصاد المعرفة، والذي تزايدت معه وتيرة الاهتمام بالموارد اللاملموسة وتعددت أنواعها وأشكالها وآثارها، وتعاظم دورها في خلق القيمة وبناء المزايا التنافسية، حيث أصبحت مصدرا جديدا لثروة المؤسسة، و رأس مال لا يقل أهمية وقيمة عن رأس المال الملموس، وهو ما يعرف برأس المال المعرفي أو الفكري الذي يمثل القدرات المتميزة التي تتواجد لدى الموارد البشرية، والأصول الهيكلية المرتبطة بالهيكل التنظيمية والإجراءات، رأس المال الزبوني المتمثل في العلاقات بين المنظمة وعملائها.
في هذا الإطار يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

"ما هو رأس المال الفكري وكيف يساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإمام بكافة جوانب الموضوع قمنا بتقسيم المداخلة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول : الإطار النظري لرأس المال المعرفي أو الفكري.

المحور الثاني : مفهوم الميزة التنافسية للمؤسسة .

المحور الثالث : دور رأس المال الفكري بمكوناته في تحقيق المؤسسة الميزة التنافسية

الكلمات المفتاحية : رأس المال الفكري، الميزة التنافسية، رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال العلاقاتي (الزبائي).

Abstract :

With the transition to a new stage in the development of the economy, namely the stage of knowledge economy, which has increased with the pace of interest in the intangible resources and the many types, forms and effects, and the increasing role in creating value and build competitive advantages, becoming a new source of wealth of the institution, and capital is not less important And a value on tangible capital, known as cognitive or intellectual capital representing the distinct capacities of human resources, the structural assets associated with organizational structures and procedures, the client capital of relations between the organization and its clients. In this context, the problem can be formulated as follows

What is intellectual capital and how does it contribute to the competitive advantage of the institution?

To answer the problem presented with all aspects of the subject, we divided the intervention into three axes:

Axis I: The theoretical framework of cognitive or intellectual capital.

The second axis: the concept of competitive advantage of the institution.

The third axis: The role of intellectual capital in its various components in achieving the competitive advantage of the institution

Keywords: intellectual capital, competitive advantage, human capital, structural capital, and relative capital (clients).

المحور الأول : الإطار النظري لرأس المال المعرفي أو الفكري.

1. مفهوم رأس المال المعرفي :

تعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم رأس المال المعرفي ، كما تعددت مسمياته و مصطلحاته فمنها : الموجودات غير الملموسة ، رأس المال غير الملموس ، ، رأس المال الفكري ، ورأس المال الرقمي ، الأصول المعرفية، الأصول الفكرية ولكن أكثرها استعمالا و شيوعا هو رأس المال الفكري ، ومن أهم تعاريفه نجد:

تعريف توماس ستيوارت T. Stewart الذي يعرفه بأنه المادة المعرفية الفكرية ، المعلومات ، الملكية الفكرية ، الخبرة التي يمكن وضعها في الاستخدام لتنشئ الثروة⁽¹⁾ .

اما دروكر (Drucker 1990) فيرى ان رأس المال الفكري يتمثل في مهارات العاملين ومعارفهم اذا كانت هذه المهارات وتلك المعارف متميزة ولا يوجد من يمتلكها من المؤسسات الأخرى⁽²⁾ .

يرى (Edvinsson 1997) أنه يتضمن الموارد الموجودات غير الملموسة التي يمكن أن تستخدمها المنظمة لإيجاد القيمة عن طريق تحويلها إلى عمليات جديدة وسلع وخدمات، لذا فإن رأس المال الفكري هو المعرفة والخبرة والقوة للعاملين فضلاً عن الموارد المعرفية المخزونة في قاعدة معلومات المنظمة والعمليات وثقافتها وفلسفتها⁽³⁾ .

يعرفه حسن عجلان حسن بأنه : القدرة العقلية ذات مستوى معرفي عال تملكها مجموعة محددة من العاملين دون غيرهم، وهو بذلك يمثل موجودات فكرية غير ملموسة لها الأثر الأكبر في زيادة الموجودات المادية الأخرى للمنظمة ويساهم في تعظيمها⁽⁴⁾ .

يعرفه العنزي بأنه مجموعة من العاملين يمتلكون قدرات عقلية، عناصرها (معرفة، مهارة، خبرة، قيم) يمكن توظيفها واستثمارها في زيادة المساهمات الفكرية، لتحسين أداء عمليات المنظمة، وتطوير مساحة إبداعاتها بشكل يحقق لها علاقات فاعلة مع جميع الأطراف المتعاملة معها، ويجعل فرق قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية كبيراً⁽⁵⁾ .

كما يعرف رأس المال الفكري بأنه مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية التي يتمتع بها العاملون والتي تمكنهم من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة تسمح للمنظمة بتوسيع حصتها السوقية و تعظيم نقاط قوتها⁽⁶⁾ .

كما تعرف بأنها مجموعة من القيم غير الملموسة التي تعتبر جزء من رأس مال المنظمة والتي تشتمل على مكونات بشرية، وهيكلية، وعلائقية تساهم في إنتاج أفكار جديدة ومبتكرة، تساعد على البقاء وتحسين الحصة السوقية، وتعظيم القدرات التنافسية للمنظمة ، ولا يتركز رأس المال الفكري في مستوى إدارة معين ، بل إنه يمثل مجموعة القدرات المعرفية المتميزة التي يمكن أن تتواجد في جميع المستويات الإدارية⁽⁷⁾ .

على ضوء ما تقدم من تعاريف و التي تختلف باختلاف وجهات النظر لهذا المفهوم ولكنها في مجملها تتفق على أنه عبارة عن : مجموعة الخبرات القدرات والمهارات والكفاءات والمعارف التي يمتلكها مجموعة من أفراد المنظمة ، و التي تعمل على توظيفها في تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة أعلى وتحقق لها ميزة تنافسية.

(1):حسين عجلان حسن، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص128

(2): الهلالي الشربيني الهلالي، إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة بحوث التربية النوعية ، العدد22 ، جامعة المنصورة 2011 ، ص 21 .

(3) : Edevinsson & Malon , Intellectual Capital : Realizing your Company True Value by Finding Its Hidden Brainpower: Harper Business , New York, 1977 , p 146

(4): حسين عجلان حسن، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص 129

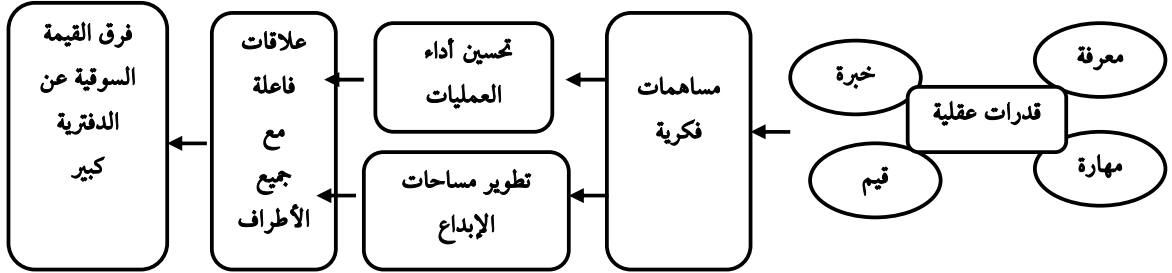
(5): سعد علي العنزي ، أحمد علي صالح ، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال ، دار اليازوني، عمان ، 2009 ، ص 171

(6): عادل حرحوش المرعجي ، أحمد علي صالح ، رأس المال الفكري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003 ص18

(7): فرحاتي لويضة، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة -بائنة، -دكتوراه في علوم التسيير تخصص :تنظيم الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر ، 2015-2016، ص ص 66-67.

و فيما يلي الشكل الموالي يوضح مفهوم رأس المال المعرفي:

شكل رقم 1 : مفهوم رأس المال المعرفي



المصدر: سعد عمي العنزي، أحمد صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 171 .

2. المقارنة بين رأس المال المعرفي و رأس المال المادي : فيما يلي الجدول الموالي يوضح طبيعة الاختلاف بين كل من رأس المال الفكري والمادي.

جدول رقم 1: المقارنة بين رأس المال المعرفي و رأس المال المادي

البيان	رأس المال المادي	رأس المال الفكري
الميزة الأساسية	مادي ملموس	غير ملموس
موقع التواجد	ضمن البيئة الداخلية للشركات	في عقول العاملين بالشركة
النماذج الممثلة	الآلات ، المعدات ، المباني	أفكار الأفراد ذوو المعارف والخبرات
القيمة	متناقصة بالاندثار	متزايدة بالابتكار
نمط تكوين الثروة	بالاستخدام المادي	بالابتكار
المستخدمون له	العمل العضلي	العمل المعرفي
الزمن	له عمر إنتاجي وتناقص بالطاقة	له عمر مع تزايد القدرات الإبداعية
الواقع التشغيلي	يتوقف عند حدوث المشاكل	يتوقف عند حل المشاكل
لوظيفة	يعبر عن أحداث	يعبر عن عمليات
الزمن	يرتكز على الماضي فقط	يتوجه نحو المستقبل
المحتوى	هو تكلفة	هو قيمة
الطبيعة	نقدي	غير مالي
الديمومة	وقتي	مستمر
الاستعمال	ينقص ويستهلك	يزيد بالاستعمال
تشكيلات القيمة	يرتبط بسلسلة القيمة	يرتبط بشبكات القيمة
النوعية / الكمية	كمي	نوعي

المصدر: سعد غالب ياسين ، إدارة المعرفة : المفاهيم والنظم والتقنيات ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2007 ، ص 276

3. خصائص رأس المال المعرفي :

يتميز رأس المال المعرفي بمجموعة من الخصائص فبالإضافة إلى كونه غير ملموس و يصعب قياسه بدقة و يتزايد بالاستعمال يمكن أن نورد الخصائص التالية : ⁽¹⁾

الخصائص التنظيمية:

- تواجد الرأس المال الفكري في جميع المستويات.
- المرونة في نوعية الهياكل والتي تساعد على التجديد المستمر للأفراد.
- تنظيم العلاقات الغير رسمية.
- البعد عن المركزية الإدارية.
- الخصائص المهنية: وتتمثل بممارسة العنصر البشري داخل التنظيم وتتضمن مايلي:
- امتلاك العديد من المهارات والخبرات النادرة بحيث يكون من الصعب استبدالهم.
- التمتع بدرجة تعلم تنظيمي عالية.
- التدريب الاثرائي.

الخصائص الشخصية والسلوكية: وترتبط بالبناء الذاتي للعنصر البشري وتتمثل في:

- الميل إلى تحمل المخاطرة، والإقدام على الأعمال والأنشطة الجديدة وحب العمل في حالات عدم التأكد.
- الاستفادة من خبرات الآخرين.
- المبادرة بتقديم اقتراحات وأفكار جديدة وبناءة.
- الحسم وعدم التردد في اتخاذ القرارات.
- القدرة على التفكير وحسن البصيرة.
- الاستقلالية في الأفكار والعمل.
- المثابرة والثقة العالية بالنفس.

4. أهمية و أدوار رأس المال المعرفي : تكمن أهمية رأس المال المعرفي فيما يلي : ⁽²⁾

- يساعد في خلق معارف جديدة.
- يساعد في زيادة كفاءة استخدام الأصول ويحقق إنتاجية أعلى وخدمة أفضل لزبائن.
- يلعب رأس المال المعرفي دورا مهما في بناء المؤسسة المتعلمة المستجيبة لبيئة تنافسية دائمة التغير كما يساهم في تعزيز الموقع التنافسي للمؤسسة.
- يعد رأس المال المعرفي السلاح الأساس للمؤسسة في عالم اليوم، لأن الموجودات الفكرية تمثل القوة الخفية التي تضمن البقاء ومواجهة التحديات والمنافسة.

(1): زلماط مريم، دور رأس المال الفكري في استمرارية المؤسسة دراسة حالة ببعض المؤسسات بولاية سيدي بلعباس مؤسسة عزوز ، مجمع حسناوي، دكتوراه في علوم التسيير تخصص :تسيير موارد بشرية ،جامعة أبوبكر بلقايد جامعة تلمسان، الجزائر 2016-2017، ص ص 28-29.

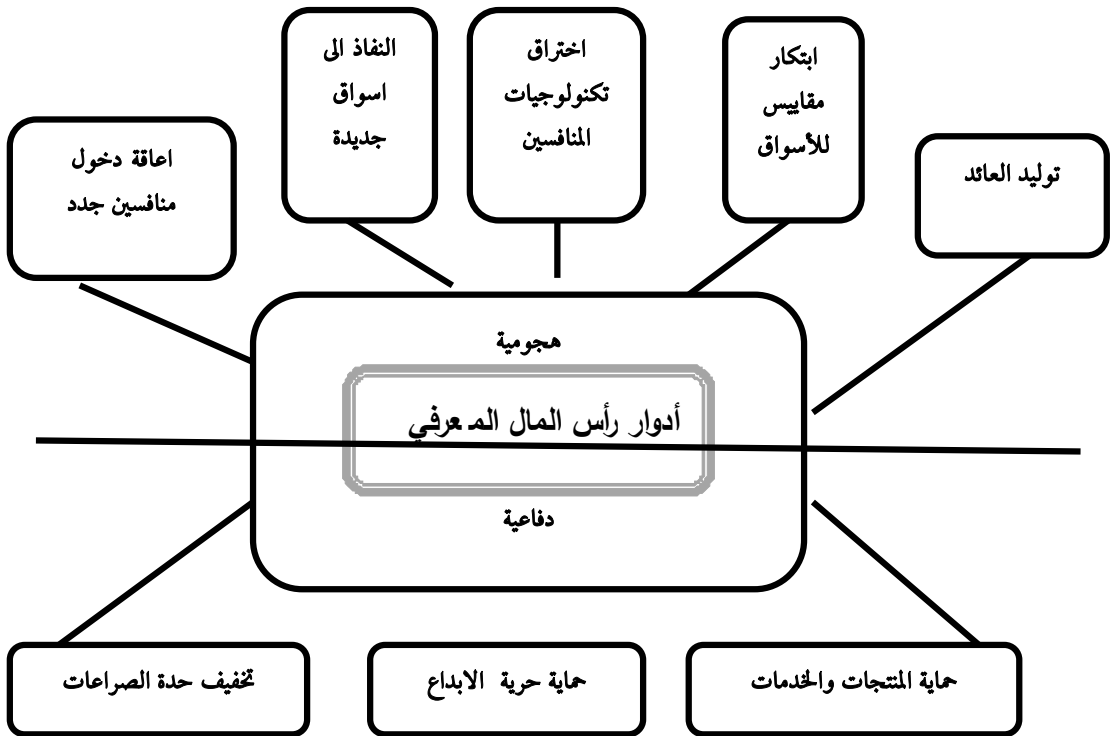
(2): نفيسة منصوري ، سمرة فرحي ، رأس المال المعرفي ودوره في خلق القيمة في المؤسسة دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر ، ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال مؤسسات ، جامعة تبسة ، الجزائر ، 2016-2017، ص ص 18-19.

- يعمل رأس المال المعرفي على حماية المنتجات والخدمات المحققة من ابتكارات المؤسسة مع محاولة
- خلق حواجز لدخول منافسين جدد.
- إن المعرفة المقدمة من رأس المال الفكري فريدة وغير متاحة وتساهم في زيادة انتاجية المنظمة بالمقارنة مع مثيلاتها.
- أصبح رأس المال الفكري مسؤولاً عن عملية تحويل مورد ومعرفة متميزة إلى مساهمة ذات قيمة اقتصادية في السوق و مصدر جوهري للميزة التنافسية.

5. أدوار رأس المال المعرفي :

يؤدي رأس المال المعرفي أدوار دفاعيا يفرضها عليه مركزه في المؤسسة و كذا أدوارا هجومية و فيما يلي الشكل الموالي يوضح هذه الأدوار:

شكل رقم 2: أدوار رأس المال المعرفي



المصدر: سعد علي العتزي، احمد علي صالح :إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص 178 .

6. مكونات رأس المال المعرفي.

اختلفت التصنيفات التي أعطيت لرأس المال المعرفي من طرف الباحثين كل حسب أسلوب تفكيره ونظريته للموضوع لكن يتفق أغلب الباحثين على أنه يتكون من ثلاثة مكونات أساسية هي: رأس المال البشري ، رأس المال الهيكلي، رأس المال العلاقتي (الزبائي) وسوف نستعرض هذه المكونات فيما يلي :⁽¹⁾

1.6. رأس المال البشري: هو عبارة عن مزيج عناصر المعرفة المتعلقة بالمهارات تراكم الخبرة، والإبداع، والابتكار، ومقدرة أفراد المنشأة على أداء مهامهم، ويعتبر رأس المال البشري غير قابل للملكية، وكلما تم استخدامه، كلما زادت المعرفة والخبرة والتعلم لديه مع مرور الوقت.

مكوناته: يتكون رأس المال البشري من:

- **مقدرة العاملين:** وتتضمن القيادة الإستراتيجية لإدارة المنظمة ، درجة جودة العاملين، وإمكانية التعلم، ومدى مساهمة العاملين في اتخاذ القرارات.
- **إبداع العاملين:** وتتضمن قدرة الإبداع، والابتكار لدى العاملين، والعائد المحقق من الأفكار الذكية للعاملين.
- **انجماحات العاملين:** وتتضمن توافق توجهات العاملين مع قيم المنظمة، درجة رضا العاملين، ومعدل دوران العمل، وأيضا متوسط خدمة العاملين بالمنظمة.

2.6. رأس المال الهيكلي: يعرف على أنه : كل شيء في المنظمة يدعم العاملين في أداء عملهم ، ويتمثل في البنية التحتية والداعمة للعاملين ، ويتضمن الأشياء التقليدية كالبنائات، والأجزاء المادية للحاسبات، والبرمجيات، والعمليات، براءة الاختراع والعلامات التجارية.

كما عرف على أنه يتكون من العمليات الإدارية، وأنظمة المعلومات، والهيكل التنظيمي، والملكية الفكرية، وأي أصول غير ملموسة أخرى تمتلكها الشركة قواعد البيانات ولكنها لا تظهر في ميزانيتها العمومية إضافة إلى أبعاد أخرى مثل : نظم المعلومات ، قواعد البيانات ، السياسات، والإجراءات .

مكوناته: تتمثل فيما يلي :

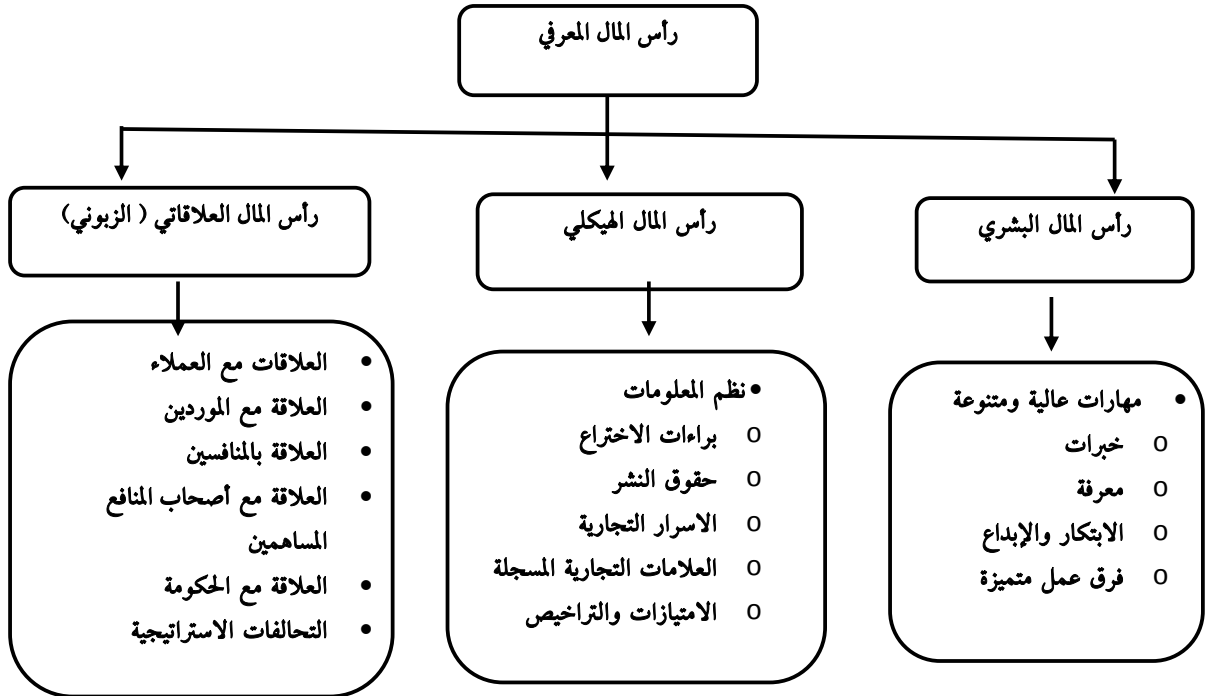
- **الثقافة العامة:** وتتضمن طرق بناء ثقافة المنظمة، توافق العاملين مع تطورات المنظمة.
- **الهيكل التنظيمي:** يتضمن فعالية نظام الرقابة بالمنظمة، ووضوح العلاقة بين السلطة والمسؤولية.
- **التعلم التنظيمي:** يتضمن إعداد شبكة معلومات داخلية، ومدى استخدامها، وإعداد مخزون تعليمي للمنظمة، ومدى استخدامه.
- **العمليات:** وتتضمن آجال عمليات الأعمال، ومختلف الأنشطة، ودرجة جودة المنتج، إضافة إلى مدى فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية.

(1): - فرحاتي لويذة، مرجع سابق ، ص ص 72-77.

- عبد الباقي روابح ، ياسين تريكي ، رأس المال الفكري وتحديات العولمة ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر 2009 WWW.hrdiscussion.com بـ
- بو منجل السعيد ، رقايقية فاطمة الزهراء ، مساهمة رأس المال الفكري ، تحقيق التميز التنافسي في منظمات الأعمال ، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول : إدارة وقياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية ، كلية العلم الاقتصادية والتجارية والعلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 13 - 14 ديسمبر 2011 ، ص 11.

- نظام المعلومات :ويتضمن التنسيق بين العاملين، وتقديم الدعم المتبادل، ومدى توفير البيانات، والمعلومات ذات العلاقة بأنشطة المنظمة ، وأيضا مدى المشاركة في المعرفة.
- 3.6. رأس المال العلاقتي (الزبوني): هو قيمة العلاقات التي تقيمها المنظمة مع زبائنهم من خلال زيادة رضا الزبون وولائه ومدى الاحتفاظ به.
- يشتمل على جميع العلاقات التي تربط المنظمة بأصحاب المصالح لديها مثل: العملاء، الموردين، والجهات الحكومية، والمستثمرين، والزبائن، وقنوات التوزيع ، والتحالفات الإستراتيجية التي تقيمها المنظمة ، الشركاء في البحوث والتطوير.
- مكوناته: يتكون من :
 - المقدرات التسويقية الأساسية :وتتضمن إعداد واستعمال قاعدة بيانات العملاء، توفير المقدرات الضرورية لمتطلبات العملاء، والمقدرة على مدى تحديد متطلبات العملاء.
 - كثافة السوق :تتضمن الحصة السوقية للمنظمة و السوق المحتملة، الوحدات التي تم تصريفها إلى عدد العملاء والعائد المتحقق لكل عميل ، وأيضا سمعة العلامة التجارية، والاسم التجاري للمنظمة.
 - مؤشرات ولاء العملاء :ويتضمن رضا العملاء أو شكاويهم وحجم الاستثمار في بناء العلاقات مع العملاء ، ومتوسط دوران العملاء

شكل رقم 3 : مكونات رأس المال المعرفي :



المصدر: هاني محمد السعيد: رأس المال الفكري: انطلاقة إدارية معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 37.

7. عملية ادارة الرأس المال المعرفي : هناك عدة نماذج لإدارة رأس المال المعرفي تهدف إلى تحقيق الإدارة الفاعلة و تحقيق التكيف مع التغيرات البيئية السريعة، واكتساب المكانة المناسبة للمنظمة وذلك لأنه مصدر المعرفة والأفكار المبدعة و التي يمكن أن نلخصها في الخطوات التالية:
- **الخطوة الأولى:** تتركز اساسا في التعرف على دور المعرفة كقوة محركة ومدى الاعتماد عليها في المنظمة، ومساهمتها في اعطاء فائض قيمة، حيث كلما ازدادت اهميتها كلما حققت ادارتها عائدا ومردودا أكبر .
 - **الخطوة الثانية:** مطابقة الايرادات التي تم الحصول عليها بالأصول المعرفية المنتجة لها، ومحاولة إيجاد الرأس المال الفكري المنتج للمزايا.
 - **الخطوة الثالثة:** وضع إستراتيجية للاستثمار في الأصول الفكرية واستغلالها، خاصة التي تعمل على زيادة الكثافة المعرفية للمنظمة والاستخدام الأمثل لها والاستثمار فيها لزيادة قيمتها.
 - **الخطوة الرابعة:** تتركز هذه الخطوة على زيادة إنتاجية رأس المال الفكري، وعمال المعرفة، والبحث عن أساليب قياس جديدة من أجل قياس إنتاجيته، دون أن تغفل عن حقيقة أن الأصول الفكرية لا يمكن إدارتها بنفس طريقة إدارة الأصول المادية، كما أن عمال الأكثر معرفة هم الأكثر قدرة على زيادة إنتاجية رأس المال الفكري عن غيرهم من العمال.
8. عناصر عملية إدارة الرأس المال المعرفي:
- 1.8. استقطاب رأس المال الفكري: هو قدرة المنظمة على البحث عن الخبرات المتقدمة والمهارات النادرة وجذبها للعمل فيها وتمثل الاستراتيجيات الملائمة لآلية الاستقطاب فيما يلي :
- شراء العقول من سوق العمل
 - شجرة الكفايات هي أحد تقنيات إدارة الموارد البشرية الالكترونية المتمثلة في مخطط يوضح المهارات والخبرات والمعارف المطلوبة للشركة فضلا عن سيرتهم الذاتية من أجل تحديد المزيج الصحيح من الأفراد المطلوبين،
 - مراجعة منظمات المعرفة والتعلم: تركز رؤية هذه الإستراتيجية على أن المنظمات التعليمية مدارس ، معاهد، كليات، جامعات تعد مصدرا مهما لاكتشاف المواهب واستقطابهم
- 2.8. صناعة راس المال الفكري: تتطلب استخدام طرق فعالة للربط بين أدوات العمل الجديد ، والأنظمة المبتكرة ، والتصاميم التنظيمية الملائمة ، ومن بين إستراتيجياتها :
- خريطة المعرفة تهدف إلى تحديد المركز المعرفي لها مقارنة بمنافسيها، وتحديد فجوات المعرفة التي تمثل النقص أو الضعف في المعرفة من أجل العمل على غلق تلك الفجوات.
 - بناء الأنسجة الفكرية: تمثل الأنسجة الفكرية مجموعة ابتكارية تتفاعل وتتعلم من بعض ثم تنحل عند انتهاء المشروع المحدد ، ليشكل مشروع آخر بمجموعة ابتكارية جديدة وتعلم جديد آخر .
 - القيادة الذكية: المدير الذكي يركز اهتمامه على التعلم أكثر مما يكون مشرفا معطيا للأوامر، فضلا عن ذلك القدرة على ممارسة أسس التقدير الفعال من خلال تقدير الأداء المتفوق وجعله ممتعا وصعب النسيان و جزء من ثقافة المنظمة يشمل الصغير والكبير.

3.8. تنشيط رأس المال الفكري: هناك عدة طرق كفيلة بذلك منها:

- **عصف الأفكار**: يعتبر العصف الذهني أو الانطلاق الفكري محاولة لخلق الأفكار التي تستخدم لإظهار المشاكل ومعرفة أسبابها ، وهي تفكير جماعي لعدد من الأفراد بهدف الوصول إلى أفكار إبداعية قد لا يتوصل إليها كل منهم بصورة فردية، وتتمثل أهميته في أنه يقلل حالات الكبت أو الشعور بالخوف وفقدان الثقة ، كما يثير الحماس لدى أعضاء فريق العمل ، إضافة إلى تنمية وتطوير روح المنافسة والإبداع الجماعي لجميع أعضاء فريق العمل .
- **حلقات الجودة**: هي وحدات عمل ذاتية يقوم بتدريب أعضاء المجموعة على الأساليب الأساسية لحل المشكلات بما فيها الوسائل الإحصائية وأسلوب العمل الجماعي كفريق " وبالتالي زيادة الإنتاجية ، إضافة إلى تحسين ظروف بيئة العمل بتنمية مهارات العاملين ورفع روحهم المعنوية وتعزيز انتمائهم للمنظمة .
- **الإدارة على المكشوف**: تهدف إلى استخدام المعلومات الموجودة في أذهان الأفراد أولاً بأول، وذلك من خلال شحن القدرات الذهنية لهم بتوفير الجو الملائم لتوليد الأفكار من خلال اجتماعات ولقاءات تتضمن المصارحة بلغة الأرقام بين أعضاء المنظمة .
- **التمكين**: هو رفع قدرة الأفراد على اتخاذ القرارات وتوفير الظروف للسماح لكافة له بأن يساهم بأقصى طاقتهم في جهود التحسين المستمر .

4.8. المحافظة على رأس المال الفكري:

إن مغادرة الأفراد لمنظماتهم تعني نقل كل المعارف معهم و للمحافظة عليهم يمكن فعل الآتي :

- **تنشيط الحفز المادي والاعتباري**
- **مواجهة الإحباط التنظيمي** من أهم مظاهره الغياب ، ارتفاع معدل دوران العمل، عدم الرضا، التوتر والقلق، الانطواء ، إلخ
- **تقليل ضغوط العمل** والمتمثلة في غموض الأدوار ، تحمل مسؤوليات أكثر مما يجب ، نقص الدعم الاجتماعي ، أحداث الحياة الضاغطة
- **تعزيز التميز التنظيمي**: من خلال امتصاص المعرفة المفيدة والأفكار الجديدة الموجودة في العقول و تشجيع الإبداع والابتكار والعمل بروح الفريق إحترام الآراء .
- **تقليل فرص الإغتراب التنظيمي** : هو حالة نفسية ، اجتماعية تسيطر على الفرد أو حالة ضعف القدرة على التكيف مع الظروف البيئية الجديدة.

المحور الثاني : مفهوم الميزة التنافسية للمؤسسة .

1. تعريف الميزة التنافسية :

ينظر للميزة التنافسية على أنها " قدرة المؤسسة على تحقيق حاجات المستهلك، أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من المنتج، مثل الجودة العالية⁽¹⁾، وبالتالي فهي استثمار لمجموعة الأصول المالية، والبشرية، والتكنولوجية بهدف إنتاج قيمة للعملاء تلبي احتياجاتهم .وهو ما يؤكد " السلمي " في تعريفه للميزة التنافسية على أنها :مجموعة المهارات والتكنولوجيات والقدرات

(1): نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، 1998 ، ص 80

التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها بهدف إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون، وتأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المؤسسة ومنافسيها⁽¹⁾."

وتشير الميزة التنافسية إلى المجالات التي يمكن للمؤسسة أن تنافس غيرها بطريقة أكثر فعالية، وبهذا فهي تمثل نقطة قوة تتسم بها المؤسسة دون منافسيها في أحد أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية، أو فيما يتعلق بمواردها وكفاءتها البشرية. فالميزة التنافسية تعتمد على نتائج فحص وتحليل كل من نقاط القوة والضعف الداخلية إضافة إلى الفرص والمخاطر المحيطة والسائدة في بيئة المؤسسة مقارنة بمنافسيها.⁽²⁾

و يعرف (كوتلر 2000) الميزة التنافسية على أنها: "قدرة المؤسسة على أداء أعمالها بالشكل الذي يصعب على منافسوها تقليده ويمكن تحقيقها بواسطة تنفيذ وظائف تعمل على خلق القيمة في مجالات تقليل الكلف مقارنة بمنافسيها أو العمل على أدائها بأساليب تقود إلى التميز".⁽³⁾

من خلال كل هذه التعاريف يمكننا القول بأن المؤسسة تمتلك ميزة تنافسية، إذا كانت لديها القدرة على خلق قيمة لربائنها من خلال تبني إستراتيجية تنافسية ذكية، وفعالة، تؤكد تميزها واختلافها عن منافسيها، وتمكنها من مواجهتهم وزيادة حصتها السوقية وتحقيق أرباح تضمن لها البقاء والاستمرار.

وبهذا المعنى يعتبر تطوير الميزة التنافسية هدفاً استراتيجياً تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيقه من خلال الأداء المتميز للموارد الداخلية، والكفاءات الإستراتيجية ضمن مختلف أنظمة، واستراتيجيات، وأنشطة، وعمليات المؤسسة، بما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الجودة، وبالتالي ضمان ولاء العملاء، وريادة السوق، وتعظيم الربحية على المدى الطويل.

2. أهمية الميزة التنافسية : تكمن فيما يلي: ⁽⁴⁾

- خلق قيمة للعملاء تلبي احتياجاتهم وتضمن ولائهم، وتدعم وتحسن سمعة وصورة المؤسسة في أذهانهم.
- تحقيق التميز الاستراتيجي عن المنافسين في السلع والخدمات المقدمة إلى العملاء، مع إمكانية التميز في الموارد والكفاءات والاستراتيجيات المنتهجة في ظل بيئة شديدة التنافسية.
- تحقيق حصة سوقية للمؤسسة وكذا ربحية عالية للبقاء والاستمرار في السوق

3. مظاهر وسمات الميزة التنافسية: تترك الميزة التنافسية جملة من المظاهر والسمات نذكر منها⁽⁵⁾ :

- الجودة العالية والمستمرة في التحسين والتطوير.
- التكلفة الأقل بما يحقق أدنى سعر تنافسي.

(1): علي السلمي ، إدارة الموارد البشرية، دار غريب، للنشر، القاهرة، 2001، ص 104.

(2): عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 1999، ص 27

(3): فؤاد نجيب الشيخ، فادي محمد بدر ، العلاقة بين نظم المعلومات و الميزة التنافسية في قطاع الأدوية الأردني ، دورية الإدارة العامة ، مجلد 44، العدد 03، سبتمبر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2004، ص 634.

(4): سملاي محضية، بلالي أحمد : الميزة التنافسية وفعالية التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول " التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية ، 3-4 ماي 2005 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر ، ص3

(5): دادن عبد الغني، دادن عبد الوهاب :الميزة التنافسية كأسلوب لتطوير التكامل الاقتصادي العربي وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول " التكامل الاقتصادي العربي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر ، 8-9 ماي 2004، ص 10.

- العناية الأفضل و الأشمل بالعمل لتحقيق الرضا التام.
- المرونة والتحديث الدائمين في التنظيم والعمليات والمنتجات.
- العلاقات الفعالة والديناميكية مع الموردين وباقي أطراف المؤسسة؛

4. أنواع الميزة التنافسية:

حسب بورتر يمكن التميز بين نوعين من الميزة ميزة التكلفة الأقل وميزة التميز⁽¹⁾.

➤ ميزة التكلفة الأقل:

وهي الميزة التي تتأتى للمؤسسة إذا ما كانت تكاليف أنشطتها المنتجة للقيمة أدنى من تلك المحققة لدى منافسيها.

➤ ميزة تحقيق التميز :

تميز المؤسسة عن منافسيها ، عندما يكون بمقدورها الحيازة على خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها سواء على مستوى الجودة، الإبداع التكنولوجي أو خدمات ما بعد البيع ...

و يتوقف دوام وإستمرار التميز على عنصرين هامين يتمثل الأول في العوامل التي يركز عليها التميز و التي يجب أن تكون غير قابلة للتقليد و المحاكاة من قبل المنافسين من خلال تعديد مصادر التميز، و الثاني في إدراك العملاء بطريقة دائمة للقيمة المتميزة التي تمنحها المؤسسة إياهم.

المحور الثالث : دور رأس المال الفكري بمختلف مكوناته في تحقيق المؤسسة الميزة التنافسية

في ظل اقتصاد المعرفة يمثل رأس المال الفكري ذو القدرة العالية على الإبداع والمنافسة المورد الاستراتيجي الذي يقف عليه نجاح المنظمات، وتحقيقها لم أزيا تنافسية مستدامة وخلق القيمة.

تشبه العلاقة بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية النظام : مدخلاته هي مكونات رأس المال الفكري، أما المعالجة فتتمثل في تطبيق مبدأ (القيمة، الندرة، صعوبة التقليد، الاستغلال الأمثل) على مكوناته ، أما مخرجات النظام فتتمثل في امتلاك المنظمة لرأس مال فكري استراتيجي متميز، يشتمل رأس مال بشري متميز، رأس مال هيكلي متميز، و رأس مال زبوني متميز، وعندما تحوز المنظمة على هذه المكونات تتمكن من تحقيق الميزة التنافسية المتمثلة في الجودة المتفوقة، الإبداع المتفوق، الكفاءة المتفوقة والاستجابة المتفوقة⁽²⁾.

1. دور رأس المال البشري في تحقيق ميزة تنافسية

تحقيق التميز في أداء المنظمة لا يستند إلى مجرد امتلاكها للموارد الطبيعية والمالية والتكنولوجية فقط، بل بالدرجة الأولى على توفر الكفاءات البشرية التي لها القدرة على تعظيم الاستفادة من تلك الموارد، فالموارد الفكرية تعتبر مصدر الفكر والابتكار والإبداع، ودورها في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة يتوقف على مدى تمتعها بمجموعة من الشروط تؤهلها لأن تصبح موردا إستراتيجيا مهما يلعب دورا كبيرا في تحقيق ميزة تنافسية ، على النحو التالي:⁽³⁾

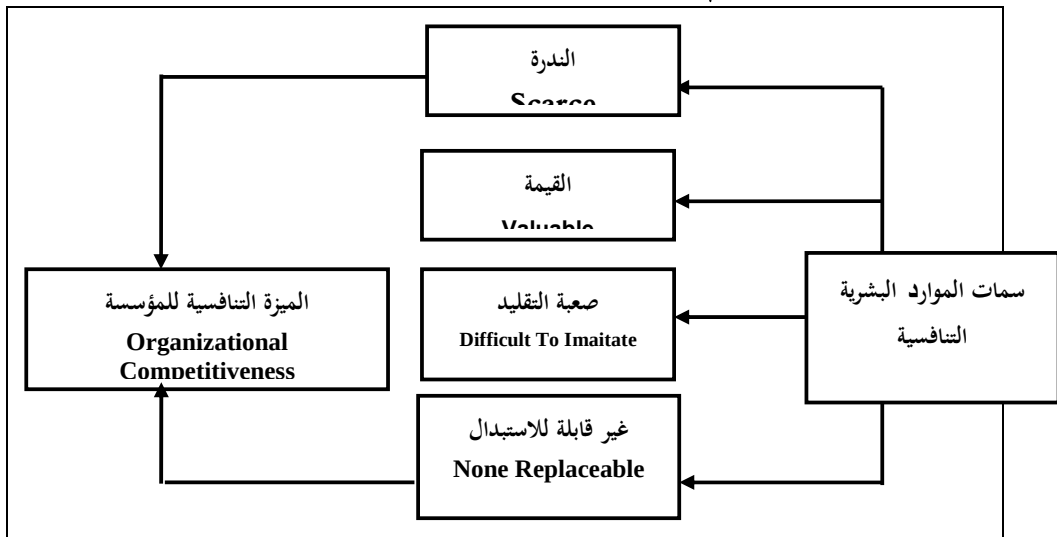
(1): راجع في ذلك : - فرحات عباس، دور خدمات ما بعد البيع في تعزيز المركز السوقي للمؤسسة الصناعية، دراسة حالة: شركة كوندور للإلكترونيك برج بوعرييج، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2006، ص 22.
-Michael Porter, l'avantage concurrentiel :comment devance ses concurrents et maintenir son avance, inter Edition Dunod, Paris, 1986, p8

(2): فرحاتي لويذة، مرجع سابق ، ص ص 223-227.

(3): نسرين محمود عبد الرحمن ، التعلم التنظيمي كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، رسالة دكتورى في إدارة الأعمال ، 2009، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ص 148.

- **قيمة:** لأنها مختلفة في طاقاتها و قدراتها و بالتالي في المساهمة التي تقدمها للشركة أي أن لها دور في إنتاج المخرجات و تقديم الخدمات ذات القيمة من قبل العملاء.
 - **الندرة:** أي ندرة قدرات الموارد البشرية و مهارتها و معارفها و غيرها و التي لا تتوافر في الأسواق بسبب عدم توافر فرص مستمرة للحصول على أفراد قادرين على ضمان تقديم أداء مستوى مرتفع.
 - **صعبة التقليد:** لا توجد إمكانية لتقليدها و محاكاتها نتيجة لصعوبة نسخ المعرفة و القدرات و التجارب التي يمتلكها الأفراد، لأن عمل الفرد و إنجازه لا يرتبط فقط بمعرفته و إنما بشخصيته و دوافعه و مستوى رضاه و التي لا يمكن تقليدها بسهولة من قبل المنافسين و يعتمد كذلك على سياسات إدارة الموارد البشرية في تلك المنظمات.
 - **غير قابلة للاستبدال :** لا يمكن إستبدالها بإعتبار أن الأفراد لا يتساوون في المقدرة على التكيف مع البيئات و التقنيات المختلفة بمعنى أنه من الصعب الحصول على نفس النتائج من موارد أخرى.
- ويمكن توضيح هذه السمات في الشكل التالي:

الشكل رقم 4 : سمات الموارد البشرية لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة



وتمثل مجالات تميز رأس المال البشري في:

وضع إستراتيجية التعلم للمنظمة التي تعد حجر الأساس لزيادة الخبرات والمهارات والقدرات بالشكل الذي يؤدي إلى إنجاز العمليات الداخلية بكفاءة وفعالية وتحقيق القيمة المقترحة للزبائن، ومن ثم بلوغ الأهداف المالية المتمثلة في القيمة المضافة ورفع العائد على الاستثمار .

2. دور رأس المال الهيكلي في تحقيق ميزة تنافسية.

يعبر رأس المال الهيكلي للمنظمة عن الموجودات المعرفية التي تبقى في دائرة المنظمة عندما لا يؤخذ العنصر البشري بعين الاعتبار، وعلى المنظمة أن تقوم بالاهتمام وبكل العناصر حتى تحقق الميزة التنافسية وترفع قيمتها السوقية، ويمكن للمنظمة أن تمتلك رأس مال هيكلي متميز من خلال تشجيع وتطوير قدرات الإبداع والمشاركة لدى الأفراد ونشر المعرفة لغرض تعميق إنتاجيتهم في مختلف الميادين، من خلال تكثيف الأنشطة وتطوير البنى التحتية وتكييفها بما تقتضيه متغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، مثل اقتناء أحدث نظم المعلومات والبرمجيات وقواعد البيانات، إضافة إلى اعتماد الهيكل التنظيمي المناسب الذي يشجع الأفراد مهما كان موقعهم التنظيمي على العمل أكثر واستغلال المعارف التي لديهم أحسن استغلال، و بالتالي يمكن

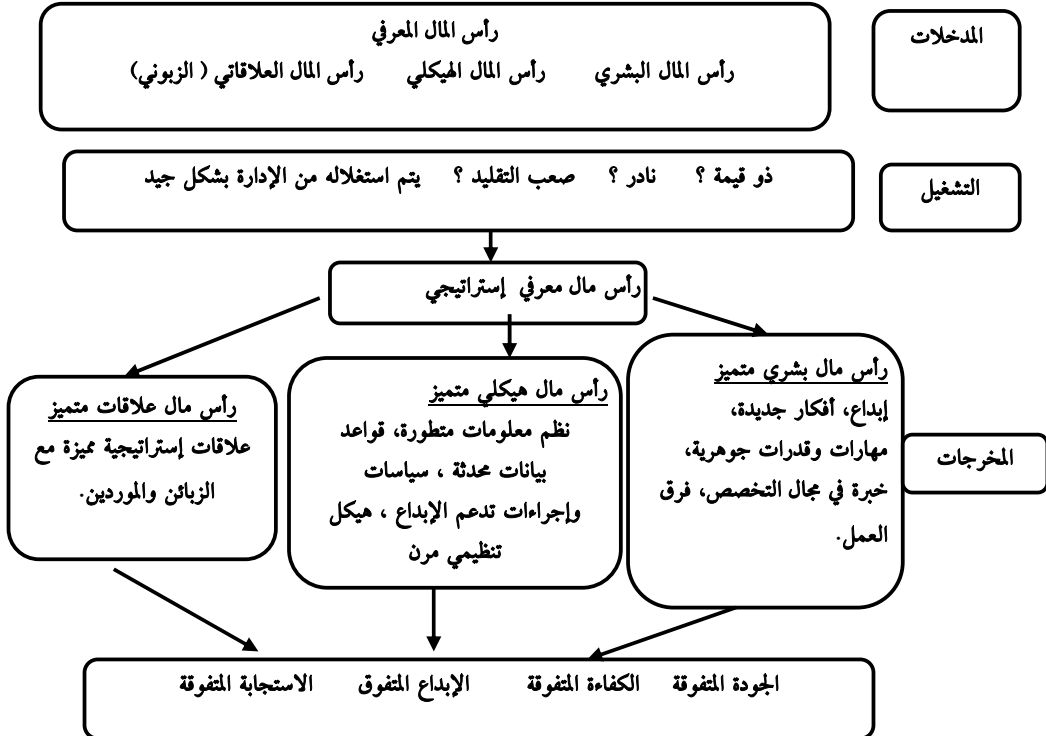
أن نحدد جوانب تميز رأس المال الهيكلي في مجال التشغيل والعمليات وهي ترسيخ أبعاد هذا المكون في تحقيق التفوق التشغيلي من خلال تحسين العمليات التشغيلية الهادفة إلى تحقيق النوعية العالية بالتكلفة المنخفضة، وخفض زمن دورة العمليات الداخلية والاستفادة القصوى من طاقة الموجودات المادية والإدارية.

3. دور رأس المال العلائقي في تحقيق ميزة تنافسية

يعكس مدى قوة العلاقة التي تربط بين المنظمة وعملائها ومورديها، تعتبر نقطة الانطلاق لأي منظمة هي السوق وهي نقطة الوصول أيضا على اعتبار أن المحافظة على الأسواق أو دخول أسواق جديدة، أو اكتساب حصص سوقية إضافية والحصول على عملاء متميزين، وتلبية حاجات المستهلك، كل هذه أهداف تسعى لتحقيقها المنظمة، وهذا لن يكون إلا من خلال دراسة السوق والبحوث التسويقية الفعالة، والتي مهما كلفت عوائدها فإن عوائدها مضمونة وإيجابية على قيمة المنظمة، وتحقيق الميزة التنافسية لها، ومجالات تميز رأس مال الزبائن هي :

- خلق التفوق والتميز عن طريق الإبداع والتطوير مثل إيجاد منتجات جديدة أو اختراق أسواق جديدة، أو كسب زبائن جدد.
- زيادة قيمة الزبائن عن طريق عمليات إدارة الزبائن وتعميق العلاقة مع الزبائن الحاليين.
- تخفيض أوقات التسليم أو سرعة الاستجابة لطلبات الزبائن.
- العمل على أن تصبح المنظمة عضوا جديدا في المجتمع من خلال ترسيخ علاقات حقيقية ومؤثرة مع أصحاب المصالح الخارجيين.

كما سبق ندرج الشكل الموالي الذي يوضح دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية على شكل نظام الشكل رقم 5 : دور رأس المال المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية.



المصدر : مصطفى رجب علي شعبان، رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية لشركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية"، مذكرة الماجستير، في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص 83

الخاتمة : من خلال ما تقدم يمكن أن نستخلص ما يلي :

- يعتبر رأس المال المعرفي القوة الموجهة التي تكمن وراء التنافس، والموجه الرئيسي للإبداع والتميز في الأداء وعلى المنظمة أن تبني الآليات والمداخل الأساسية لإدارته، و التركيز على كيفية تنميته والإستثمار فيه بالشكل الذي يساعدها على الوصول إلى خلق القيمة وتحقيق الميزة التنافسية.
- إعطاء أهمية كبيرة لمكونات رأس المال الفكري منها رأس المال الزبوني من خلال تحسين العلاقات مع الزبائن، ورأس المال البشري من خلال التدريب والتعليم المستمر، و رأس المال الهيكلي من خلال تحديث الهياكل التنظيمية والكفاءات.
- ضرورة التركيز على عملية صناعة رأس المال الفكري من خلال إعطاء الفرصة للأفراد و إفساح المجال لهم لإبداء آرائهم وإقتراحاتهم حول تطوير وتحسين إجراءات العمل، خلق بيئة إبداعية .

الاتجاهات الحديثة لصناعة المعرفة المالية والدور الجديد لمعدي القوائم المالية

د. لعلايبيّة مالك أ. عوادي نعمان

ملخص البحث:

لقد أدت الحركية المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات الى التأثير الايجابي على المجال المحاسبي حيث أكسبته أبعاد اعلامية لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار في الماضي القريب، وغيرت في مفاهيم صمدت لحقب زمنية معتبرة، كما ساهمت في اعادة توزيع الأدوار والمهام لمختلف الأطراف ذوات العلاقة، خاصة فئة المحاسبين الذين باتوا يعرفون بمعدي القوائم المالية حيث كانت مهمتهم محصورة في مسك الدفاتر المحاسبية لغرض حفظ المعلومات المحاسبية لملاك المؤسسات والجهات الرقابية في حين أنه أنيط بهم نتيجة هذه التطورات مهام صناعة المعرفة المالية بدءاً من تحويل البيانات المحاسبية الى معلومات مالية في شكل قوائم مالية ثم تأويل هذه القوائم لتصبح معرفة علمية متمثلة في تقارير مالية تتطلب حصافة من جملة المستخدمين حتى يتسنى لهم حسن التعامل معها واتخاذ القرارات المناسبة.

الكلمات الدالة: المعلومات المالية، المعرفة المالية، الأنظمة المحاسبية، صناعة المعرفة المالية.

المقدمة العامة:

لقد أصبح تأقلم المنظمات مع التغير السريع لبيئة الأعمال بصفة عامة و لبيئة المحاسبة بصفة خاصة أمراً حتمياً لا مفر منه، حتى تستطيع مواكبة الوتيرة المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات من جهة ومتطلبات ارساء اقتصاد رقمي يتميز بالكفاءة اللازمة في استخدام الموارد المتاحة وخلق ثروات مستدامة تضمن استمرارية النشاط الاقتصادي من جهة أخرى؛ وعليه فقد باتت للأنظمة المحاسبية في ظل هذه الظروف عدة مهام جديدة تجاوزت من خلالها الأدوار التقليدية المتعارف عليها، وقد اقتضى ذلك اعادة توزيع الأدوار لمختلف الأطراف من ذوي العلاقة، لاسيما دور المحاسبين الذين باتوا يعرفون بمعدي القوائم المالية في اشارة لمهام جديدة اوكلت لهم في خضم هذه التحولات.

إن أهم ما ميز بداية القرن الحالي في مجال المحاسبة، كان دون شك تلك الاصلاحات الجذرية، التي أدت الى إعادة هيكلة اللجنة التأسيسية للمحاسبة الدولية "IASB" سنة 2001 والتي تمخض عنها ميلاد مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" الذي أوكلت له مهمة اصدار ما يعرف حالياً بمعايير الابلاغ المالي الدولية "IFRS" وهي التسمية الجديدة للمعايير السابقة المعروفة بمعايير المحاسبة الدولية. وتجدر الإشارة هنا أن هذه التسمية الجديدة ليست مجرد تسمية عادية وإنما هي تحول جذري في المفاهيم أضفى بدوره الى تحول في الممارسة المحاسبية لا سيما في مجال الأهداف المنوطة بمخرجات الأنظمة المحاسبية التي أصبحت مطالبة بإعطاء قوائم وتقارير مالية ترسخ البعد الإعلامي لهذه القوائم من جهة وتعمل على تحويل الملومات المحاسبية الى معلومات مالية في بادئ الأمر من خلال القوائم المالية؛ ثم يأتي دور معدي القوائم المالية الذين يترجمون هذه المعلومات الى معرفة علمية، من خلال جملة التفسيرات والقراءات الاستشرافية التي يقدمونها الى فئات متنوعة من مستخدمي القوائم المالية من أجل تلبية احتياجاتهم المتنوعة الى درجة التناقض في الكثير من الأحيان، وبهذا يصنعون معرفة مالية تسمح بإثراء الحقل المحاسبي وتسمح بتحقيق متطلبات تطوير الأنظمة المحاسبية.

من خلال ما تقدم يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

1. طرح الإشكالية:

بناء على ما سبق ذكره فإنه يمكن صياغة الإشكالية التالية لهذه الدراسة، التي تتناول موضوع الاتجاهات الحديثة لصناعة المعرفة المالية في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو الدور الجديد المنوط بمعدي القوائم المالية في صناعة المعرفة المالية في ظل تعدد بدائل القياس المحاسبي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما أهمية إرساء نظام معلومات محاسبي يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية؟
- ✓ ما هي متطلبات التحول من تقديم معلومات محاسبية الى صناعة معرفة مالية؟
- ✓ ما هي مهام معدو القوائم المالية في مجال اختيار البدائل الناجمة المتعلقة بأساليب القياس المحاسبي وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؟

2. فرضيات الدراسة:

- ✓ تتطلب عملية توفير معلومات مالية لمستخدمي القوائم المالية نظام معلومات كفؤ ؛
- ✓ إن صناعة معرفة مالية يتطلب كفاءة عالية لمعدو القوائم المالية، نظام معلومات فعال و مستخدمين يتمتعون بالقدرة على التعاطي مع كافة المعلومات والمعارف الواردة في القوائم والتقارير المالية؛
- ✓ على معدو القوائم المالية الاضطلاع بهام جديدة متمثلة في إعطاء أبعاد اعلامية للقوائم والتقارير المالية والعمل على تفسير كافة الأحداث الاقتصادية المتضمنة في التقارير لا سيما الأساليب المعتمدة في قياس بنود القوائم المالية.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بدرجة أولى للإجابة عن الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية المتعلقة بها، من جهة وتسهيل الضوء على الدور الجديد لمعدي القوائم المالية في بيئة محاسبية حديثة تتميز بدناميكية كبيرة في مجال التعبير الحقيقي عن الأحداث الاقتصادية واعطائها أبعاد اعلامية تخدم مصالح مختلف مستخدمي القوائم والتقارير المالية من جهة أخرى، بالإضافة الى الوقوف على متطلبات التحول من عملية تقديم معلومات مالية الى صناعة معرفة مالية.

4. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في ابراز الدور الجديد لمعدي القوائم المالية وتدخلهم في صناعة معرفة مالية في ظل بيئة محاسبية حديثة أصبحت تطالب بتجسيد أبعاد اعلامية لمخرجات الأنظمة المحاسبية ليستفيد منها عدة مستخدمين تختلف احتياجاتهم ومصالحهم.

5. منهجية الدراسة:

لقد اعتمد الباحثان في انجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لطبيعة الموضوع وذلك بالتطرق الى الأدبيات المتعلقة بصناعة معرفة مالية انطلاقا من مخرجات الأنظمة المحاسبية من جهة والاستعانة بالمنهج الاستقرائي وذلك بالوقوف على تطبيقات المحاسبة المالية الحديثة في بيئتها الجديدة والدور الذي يلعبه معدو القوائم المالية.

ولتحقيق أهداف البحث والاجابة على الاشكالية تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور:

✓ البعد الإعلامي لنظام المعلومات الحاسبي من المظور التقليدي إلى المنظور الحديث؛

✓ متطلبات الانتقال من المعلومة المالية الى المعرفة المالية؛

✓ أثر تعدد طرق قياس المعلومة المالية على اتخاذ القرار الاقتصادي.

المحور الأول: البعد الإعلامي لنظام المعلومات الحاسبي من المظور التقليدي إلى المنظور الحديث:

تعتبر المحاسبة علما اجتماعيا مرتبطا بالاقتصاد، فهي تتأثر بالتطور الحاصل في هذا الأخير فعند بدايات ظهور المحاسبة كانت أداة لتوثيق الأحداث الاقتصادية التي تجري داخل المشروع ثم تطورت بتطور الاقتصاد الى نظام متكامل للمعلومات، فقد عرفت جمعية المحاسبين الأمريكيين سنة 1941 على أنها فن تسجيل و تبويب و تلخيص العمليات و الاحداث التي لها طبيعة مالية و تفسير للنتائج التي تسفر عنها هذه الأحداث و العمليات⁽¹⁾.

و عرفها المعهد الأمريكي المحاسبين القانونيين AICPA سنة 1970 على أنها :

" نشاط خدمي وظيفته الأساسية توفير معلومات كمية (هي ذات طبيعة مالية بشكل أساسي) عن المنشآت الاقتصادية، بقصد استخدام تلك المعلومات في اتخاذ قرارات اقتصادية تتمحور حول المفاضلة بين العديد من بدائل العمل المتاحة "⁽²⁾

كما تعرف المحاسبة على أنها "عملية تحديد و قياس و توصيل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات بواسطة من يستخدمون هذه المعلومات"⁽³⁾

من هنا نلاحظ ان تعريف المحاسبة في تطور مستمر يولي اهتماما كبيرا للدور الإعلامي الذي يجب ان تلعبه المحاسبة في خدمة أطراف عديدة من خلال المعلومات التي تقدمها لهذه الاطراف و تكون الأساس لاتخاذ قراراتهم، و من أجل انتاج هذه المعلومات فإن المحاسبة تمزج بين عناصر بشرية و اخرى مادية تعمل بترتيب محكم وفق قواعد محددة و تتبع الخطوات التالية:⁽⁴⁾

1. حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المنشأة و تمثيلها في صورة بيانات أساسية (بيانات خام لم يتم معالجتها) يتم تجميعها و تحديد دورتها المستندية و من ثم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية و تبويبها و تلخيصها؛
 2. تشغيل او معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام الحاسبي الى معلومات مالية تخدم اغراض مستخدم هذه المعلومات و تلي مطالبهم.
 3. ايصال المعلومات التي تتم معالجتها الى الأطراف ذات المصلحة و ذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية.
- تؤشر الخطوة الأخيرة و المتمثلة في إعداد التقارير المالية و إيصالها إلى جهات عديدة على التحول الذي عرفته المحاسبة و المتعلق بعدم الاكتفاء بتسجيل العمليات و الأحداث الاقتصادية داخل المنشأة بل ضرورة التقرير عن تلك الأحداث بتلخيصها و إيصالها لمن يهمه الامر بشكل يسمح له باتخاذ القرارات المناسبة.

(1) محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة، ط2، دار وائل 'عمان -الاردن- 2012، ص6

(2) مرجع نفسه، ص 7

(3) المرجع نفسه، ص 10

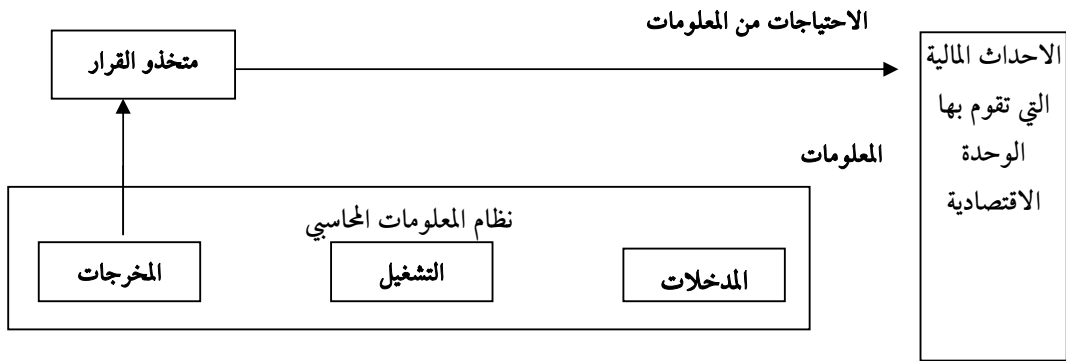
(4) امد محمد نور، المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 13

أولاً: مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

إن الترتيب المحكم للخطوات السابقة يتطلب الاحتكام إلى نظام معين يضبط شكل التفاعل بين مكونات هذا النظام لجعلها تعمل كوحدة واحدة من أجل تحقيق أهدافه (أهداف النظام) و عليه فإنه يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي على أنه " الجزء الأساسي و الهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية الذي يقوم بجمع و تجميع البيانات المالية من مصادر خارج و داخل هذه الوحدة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات من داخل و خارج الوحدة الاقتصادية ⁽¹⁾ و يدور جوهر أهداف نظام المعلومات المحاسبي حول توفير معلومات تنفيذ مستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية و أهم هذه الأهداف ⁽²⁾:

- ✓ توفير معلومات تنفيذ في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة و كذلك استغلال هذه الموارد؛
- ✓ توفير معلومات تنفيذ في توجيه الموارد و المالية بصورة فعالة و الرقابة على كفاءة استخدامها في المجالات المختلفة؛
- ✓ توفير معلومات تساعد الإدارة في أداء مهامها باعتبارها وكيلاً لملاك الموارد المتاحة و التقرير عنها لمن يهمه الأمر ، و ذلك لمعاونتهم في اتخاذ قراراتهم بالاستمرار أو عدم الاستمرار في النشاط؛
- ✓ توفير معلومات في مجال تيسير الوظائف الاجتماعية و الرقابة على أوجه النشاط الاقتصادي و ذلك من خلال مجموعة المعايير و المبادئ المقبولة قبولاً عاماً لدى الهيئات العلمية في المجال المحاسبي التي تهتم بتطويرها باستمرار ومتابعة تطبيقها لضمان حقوق كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصالح دون تمييز.

عناصر نظام المعلومات المحاسبي



المصدر : محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات (ص 16)

يوضح الشكل أعلاه العناصر المكونة لنظام المعلومات المحاسبي الذي يعتمد على الأحداث و العمليات ذات الطابع المالي التي تقوم بها المنشأة كعمليات البيع و الشراء و الاقتراض و تسديد الديون ، باعتبارها مدخلات للنظام المحاسبي الذي يقوم بمعالجتها وفقاً لقواعد و مبادئ و إجراءات خاصة لصناعة المعلومات المالية التي تمثل مخرجاته في شكل قوائم و تقارير مالية يستخدمها متخذو القرار على اختلاف مصالحهم.

(1) محمد مطر و موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 12

(2) محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية: مدخل نظم المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2008،

ثانياً: المنظور التقليدي لنظام المعلومات المحاسبي :

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي كما نعرفه اليوم وليد تطورات عديدة عرفتتها المحاسبة عبر مختلف العصور، هذه التطورات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع الاقتصادية السائدة في كل عصر، فكانت هذه الأخيرة تحدد معالم المعرفة المحاسبية من خلال حاجة المشاريع إلى المحاسبة " إلا إن المحاسبة العلمية لم تظهر إلا في أواخر القرن الخامس عشر، عندما نشر عالم الرياضيات الايطالي "لوقا باشيلى" عام 1494 ميلادي كتابه عن النظرية في علم الرياضيات و قد خصص فصلاً كاملاً لنظرية القيد المزدوج في قيد المعاملات المالية⁽¹⁾

و مع ظهور الثورة الصناعية عرفت الاقتصاديات الأوروبية تطوراً بشكل كبير و متسارعاً انعكس على المحاسبة من الجانب العملي و الأكاديمي، إذ لم تعد الأموال العائلية تكفي لتمويل المشاريع الضخمة التي تحتاج الى آلات صناعية متطورة، فظهرت فكرة شركات المساهمة التي يمكن لعدد كبير من الأشخاص امتلاك جزء من رأسمالها دون أن يكون لهم تدخل مباشر في تسيير هذه الشركات و يولكون موظفين للإشراف على تسييرها، حيث يتحكم هؤلاء الموظفين في المعلومة المالية داخل الشركة و يظهرون منها ما يخدم مصالحهم على حساب الوضعية الحقيقية لتلك الشركات في الوقت الذي لا يكون فيه المالكون على إطلاع دائم على الدفاتر المحاسبية، و من هنا ظهرت فكرة الإفصاح المحاسبي التي اهتمت في بادئ الأمر بنشر ميزانية المشروع التي تظهر رأس المال الذي يعبر عن حقوق المالكين و كذا الأرباح المحققة ثم تطور بعد ذلك الاهتمام إلى ضرورة نشر قائمة الدخل التي تسمح بتقييم أداء المسيرين من خلال مقابلة الموارد التي يستهلكها المشروع بالإيرادات المحققة.

ثالثاً: المنظور الحديث لنظام المعلومات المحاسبي :

حتى بداية القرن العشرين ، كانت الممارسة المحاسبية تخضع لاختيارات مسيري المشروع و الذين كانوا عادة ما يختارون الأساليب التي تظهر قدرتهم على تحقيق الأرباح بغض النظر على الحقائق الاقتصادية، و غالباً ما أدت هذه الممارسات إلى إفلاس المشاريع و تضرر أصحاب رؤوس الأموال. في ظل هذه الظروف ظهرت محاولات لوضع نظرية محاسبية تقيد الممارسة المهنية كانت بدايتها بوضع أستاذ المحاسبة "وليام باتون" لمجموعة من المصادرات حاول فيها وضع أسس علمية متكاملة لبناء نظرية محاسبية و ذلك في بداية عشرينيات القرن الماضي، و بظهور الأزمة الاقتصادية سنة 1929 تهاوت أسعار أسهم أغلب الشركات المدرجة في البورصة و أعلنت إفلاسها، ما أدى إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحماية مصالح المجتمع المالي بإنشاء لجنة الاستثمارات و البورصة "S.E.C" سنة 1934 و تكليفها بوضع القوانين المنظمة للاستثمار في الأوراق المالية للشركات المدرجة في بورصة نيويورك. أعلنت هذه اللجنة سنة 1938 أنها ستولى مباشرة إصدار معايير للمحاسبة في حالة عجز أصحاب المهنة.⁽²⁾ و بالتنسيق مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الأمريكيين "A.I.C.P.A" أصدرت أول وثيقة لتطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً "G A A P" و قد ركزت على مبادئ أساسيين لتطوير الأسواق المالية و هما:⁽³⁾

1. مبدأ الثبات في اتباع النسق؛

2. مبدأ الإفصاح التام.

و في سبعينات القرن الماضي تزايدت الجهود على المستوى الدولي لوضع إطار موحد للمحاسبة يتكفل بإعداد نظرية للمحاسبة حيث تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية "I A S C F" سنة 1973 بموجب اتفاقية بين ممثلي مهنة المحاسبة

(1) هادي رضا الصغار، مبادئ المحاسبة المالية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص23

(2) حسين القاضي، محمد حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص22

(3) رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص35

في بريطانيا، الوم أ، فرنسا، أستراليا، اليابان، كندا، المكسيك و ألمانيا. أصدرت هذه اللجنة إلى غاية سنة 2000 واحداً وأربعين معياراً تحت اسم "معايير المحاسبة الدولية IAS"، ألغى البعض منها، ليتحول اسم اللجنة سنة 2001 إلى "مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB" و أصبح هذا المجلس يصدر معاييراً تحت اسم "معايير التقرير المالي الدولية IFRS" ومن هنا تجلت أهمية المعلومة المالية في النظرية المحاسبية بالانتقال من الاهتمام بمعايير تعالج التطبيقات المحاسبية داخل المشروع إلى الاهتمام بمعايير التقرير المالي الذي يخدم أطراف عديدة داخل المشروع و خارجه بغية بتوفير فهم دقيق و مفصل لنشاطه المالي.

المحور الثاني: متطلبات الانتقال من المعلومة المالية الى المعرفة المالية:

إن ظهور اقتصاد المعرفة كان نتيجة للتطور السريع في مجالات متعددة، خاصة مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا بروز المذاهب التي تركز على أهمية تطوير المورد البشري وهو ما تجسد في بلورة عدة نظريات أولت اهتماماً بالغاً بقدرة الانسان والارتقاء به الى مستويات متقدمة من الابداع، بما يضمن تحقيق ثروة مستدامة قادرة على رفع التحديات ومواجهة كافة الأزمات المحتملة وهذا ما قد تم تسجيله من خلال ظهور ما يعرف باقتصاد اللاملموسات منذ النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أسهم في تغيير المفاهيم التقليدية لعوامل الإنتاج لاسيما ما تعلق بالموارد واستخداماتها ، إذ لم يعد خلق القيمة يقتصر على المصادر المادية بل تعداه ليشمل المصادر اللامادية أو ما يعرف كذلك بالمصادر الغير ملموسة، وهذا ما أدى بالطبيعة الى ظهور مفهوم رأس المال المبنى على الأصول الغير ملموسة؛ ومن ثمة انبثق عنه رأس المال الفكري وهو ما أيده ديديه لومبارت DIDIER LAMBERT رئيس جمعية المؤسسات الكبرى الفرنسية CIGREF حسب ما ورد في المنشور رقم 4 لهذه الجمعية: "أضحت اللاملموسات رهانا أساسيا لمؤسساتنا والى مجموع اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. هذا التحول السوسيو اقتصادي طور في العمق أساليب الانتاج ويلاحظ ذلك في تكوّن الأنشطة، تزايد معدلات الابتكار، تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال "TIC" وانتقال مصادر خلق القيمة وهذا ما يستدعي تحول جذري لأساليب تفكيرنا وسلوكياتنا.⁽¹⁾ وعليه فقد أصبح تدخل العنصر البشري أمراً ضرورياً، لاسيما في مجال تفسير وتأويل الأحداث الاقتصادية؛ من خلال إعادة معالجة البيانات فصد اعطائها دلالات أكثر تأثير لتفيد مختلف مستخدمي القوائم المالية، خاصة فئة المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة.

وعليه فقد أصبح من الضروري أن تتفاعل ثلاثة عوامل أساسية حتى يتم التحول من مرحلة توفير المعلومة المحاسبية وتحويلها الى معلومات مالية الى مرحلة صناعة المعرفة المالية؛ وهذه العوامل هي كفاءة معدو القوائم المالية، نجاعة نظام المعلومات المستخدم ومستثمر حصيف ينبغي أن يكون قادراً على تلقي المعرفة واستغلالها الاستغلال الأمثل. ولعل السبق في استعمال مصطلح المعرفة يرجع للباحث HAYEK 1937 و 1945 "أين وظف مصطلح "KNOWLEDGE" كدلالة في نفس الوقت على مصطلح المعلومة والمعرفة.⁽²⁾

(1) عابدي محمد السعيد، الابتكار واستراتيجيات الاستثمار في رأس المال البشري: حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر، 2016، ص 177

(2) Rahma Chekkar et autres , De Linformation Comptable a la Connaissance Financière:des années 1670 à nos jours,

أولاً: كفاءة معدو القوائم المالية:

لقد أشرنا سابقاً أن العنصر البشري أصبح يمثل المصدر الدائم لصناعة المعرفة وهذا نتيجة للتطور في جميع المجالات على غرار المحاسبة، أين تحول المحاسب مجرد ماسك للدفاتر والسجلات المحاسبية الى مفسر ومترجم للأحداث الاقتصادية سواءً في صورة بيانات قابلة للمعالجة، أو في صورة مخرجات الأنظمة المحاسبية المتمثلة في القوائم والتقارير المالية التي تلبي حاجيات عدة مستعملين مصالحهم مختلفة الى درجة التناقض في أغلب الأحيان.

وبالتالي فقد أصبح لمعدي القوائم المالية مهام أخرى أكثر أهمية حسب رأي الباحثين، أين باتت التقارير المالية التي تصف، تفسر وتقيم الوضعية المالية للمؤسسات وكذا نجاعة التسيير فيها من صلب مهام هؤلاء المعدون الذين أصبحوا يتدخلون في تأويل الأحداث الاقتصادية من بداية العملية المحاسبية الى نهايتها.

هذا دون أن ننسى بعض الأطراف المتدخلة على غرار مسؤولي أقسام المؤسسات وكذا مراقبو التسيير والمراجعين الداخليين ضف الى ذلك الأطراف الخارجية كمكاتب التدقيق، وكالات التصنيف والمصالح الجبائية والرقابية.

وقد جاء في دراسة لـ Marie-Andrée et Autres تحديد للأدوار الجديدة لمعدي القوائم المالية من خلال الجدول التالي:

جدول يعرض المهام الجديدة لمعدي القوائم المالية وفريق العمل المرافق.⁽¹⁾

1. اعداد وتحضير القوائم المالية: 1. اعداد النتائج المالية؛ 2. المصادقة واعلام القوائم المالية؛ 3. تفسير النتائج المالية وتقديم التوصيات؛ 4. أعمال أخرى.
2. ضمان مساهمة المنظمة: 1. ضمان وجود وظيفة مراقبة التسيير في المنظمة؛ 2. التصدي للتزوير وضمان أمن النظام المحاسبي؛ 3. تسيير الخطر المالي؛ 4. أعمال أخرى.
3. تسيير الموارد المالية: 1. تطوير الخزينة والتوقعات المالية؛ 2. تخطيط الاحتياجات والموارد المالية لتدفقات الخزينة؛ 3. تقييم المشاريع التي تتطلب تمويل (تحليل الكلفة/النتيج) 4. أعمال أخرى.

(1) Marie-Andrée et autres, La Pratique comptable Professionnel En Organisation Inercie du Stéréotype ou Experimenter Lincertain:, hal ID:https://hals hs,archives ouvertes .fr halshs,date le 21/08/2018 à 17:30

4. تحليل الصفقات وتقديم التوصيات: 1. حساب، تحليل وتفسير فروقات الخزينة؛ 2. حساب و تحليل تكلفة المنتجات والخدمات؛ 3. حساب، تحليل وتفسير مردودية الزبائن وخطوط الانتاج والمبيعات في كافة الأسواق...الخ؛ 4. أعمال أخرى.
5. تسيير كفاءة المنظمة: 1. المساهمة في تطوير المخططات الهادفة لوضع الاستراتيجيات؛ 2. المساهمة في مشاريع التحسين المستمر ورفع كفاءة سيرورة الأعمال؛ 3. تطوير نموذج عرض نشاطات المنظمة ومؤشرات الكفاءة (لوحة القيادة)؛ 4. أعمال أخرى.
6. نشاطات المبادلات والنشاطات التقنية: 1. تسيير حسابات العملاء؛ 2. تسيير حسابات الموردين؛ 3. تسيير حسابات الأجور والمداحيل الأخرى؛
7. نشاطات وأعمال أخرى.

Source: Marie-Andrée et Autres ,LA PRATIQUE DU COMPTABLE PROFESSIONNEL EN ORGANISATION:INERCIE DU STEREOTYPE OU EXPERIMENTER L3INCERTAIN [http : hashs.archives ouvertes.fr](http://hashs.archives ouvertes.fr) le 21/08/2018 à 17:30

ثانيا: نظام معلومات محاسبي كفؤ:

تكمّن أهمية الأنظمة المحاسبية بصفة عامة في قدرتها على معالجة كمّ هائل من البيانات في ظرف وجيز وهو ما يمثل سلاح ذو حدين حيث تكمن الخطورة فيه، أن الأخطاء المرتكبة دائما ما تكون نتائجه وخيمة على المؤسسات حتى وإن كانت هفوات صغيرة، ناهيك عن الصعوبة في مراقبة هذه الأنظمة من طرف المراجعين الخارجيين إذ تعمل المؤسسات على تصميم أنظمة تتميز بالخصوصية الشديدة وقلما نجد لها متشابهة من مؤسسة الى أخرى حتى ولو كانت تنتمي الى نفس قطاع الأعمال، ومن أهم المتطلبات التي يجب توفرها لضمان كفاءة متميزة للأنظمة المستخدمة ما يلي:

- ✓ يجب أن يكون تصميم الأنظمة المحاسبية بسيط و خال من التعقيد؛
- ✓ يجب أن يستجيب برنامج الإعلام الآلي الخاص بالنظام المحاسبي لمتطلبات الشفافية و وضوح إجراءاته بما يطابق دليل استخدامه، على أن لا يتضمن أية وظيفة أخرى غير موجودة في دليل الاستخدام؛
- ✓ يجب أن يسمح نظام المعلومات المحاسبي بإعداد وإصدار كل الكشوف والقوائم المالية بصفة آلية؛
- ✓ لا يمكن أن تختلف مخرجات النظام عن الأحكام التنظيمية والقانونية سواء من حيث الشكل أو المضمون، وهذا لضمان قابلية مقارنة البيانات واتساقها؛
- ✓ يجب على النظام المحاسبي أن يراعي مبدأ أمن المعلومة خاصة ما تعلق بتعديل التسجيلات أو حذفها؛
- ✓ يتعين على النظام المحاسبي أن يستجيب لمتطلبات حفظ التسجيلات و إعادة طبع الكشوف والقوائم المالية دون إعادة معالجتها،

- ✓ حتمية أن يراعي البرنامج المستخدم تطابق المعلومات المالية للسنة الفارطة مع السنة الجديدة ، لا سيما الحسابات الخاصة بالميزانية المركز المالي" وهذا ضمان لتحقيق فرض استمرارية النشاط؛
- ✓ على البرامج المعلوماتية الخاصة بنظام المعلومات المحاسبي أن تراعي في حالة إجراء تحسينات عليها تدخل ضمن إطار تطويرها، أن تراعي ضرورة أن لا تؤثر هذه التحسينات على البيانات المؤرشفة وتسمح بقابلية استرجاعها؛

المحور الثالث: أثر تعدد طرق قياس المعلومة المالية على اتخاذ القرار الاقتصادي:

لقد أشرنا فيما سبق أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تتمثل في القوائم المالية و التقارير الإيضاحية الهدف منها هو تقديم معلومات عن الوضعية المالية و أداء المنشأة الاقتصادية و قدرتها على توليد السيولة النقدية، هذه المعلومات تفيد شريحة واسعة من المهتمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

أولاً: القوائم المالية وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية:

لقد حدد معيار المحاسبة الدولي رقم(1) "عرض القوائم المالية" مجموعة متكاملة من هذه القوائم حصرتها في¹¹:

✓ قائمة الوضعية المالية في نهاية الدورة؛

✓ قائمة النتيجة الإجمالية للدورة؛

✓ قائمة التغير في الأموال الخاصة للدورة؛

✓ قائمة التدفقات النقدية للدورة؛

✓ إيضاحات تتضمن ملخصاً عن الطرق المحاسبية و معلومات تفسيرية أخرى.

و قد افترض المعيار أن هذه القوائم يجب أن تعبر بصدق عن الوضعية المالية و أداء المنشأة الاقتصادية و قدرتها على توليد السيولة النقدية، كما أسهب في التركيز على مصطلح "التمثيل الصادق" بسبب تعدد الطرق المحاسبية المسموح باستخدامها، لكن هذا التعدد يمكن استعماله عن قصد أو غير قصد في التضليل وإظهار معلومات رقمية (في القوائم المالية) أو غير رقمية (في الإيضاحات) لا تعكس بصدق قيم البنود المكونة لعناصر القوائم المالية من أصول و خصوم و أعباء و نواتج و بالتالي اختلال الأساس الذي يعتمد عليه مستخدمو هذه القوائم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، فتفقد المعلومة المالية التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي قيمتها وتحيد عن هدفها الذي صنعت من أجله.

من أجل تجاوز هذه المشكلة، أجبرت معايير المحاسبة الدولية من خلال المعيار رقم(1) المشار إليه سابقاً المنشآت الاقتصادية التي تطبق مرجعيتها أن تشير صراحةً و دون تحفظات في وثيقة الإيضاحات إلى أن قوائمها المالية معدة وفق المرجعية الدولية(IFRS) و أن لا تصف هذه القوائم بأنها مطابقة لمعايير التقرير المالي الدولية إذا لم تلتزم بكامل أحكامها¹²

ثانياً: طرق القياس المحاسبي:

ترتب عناصر القوائم المالية و تبوب وفق منطق خاص يسمح بقياس المركز المالي للمنشأة الاقتصادية وقياس ربحها فمن أجل قياس المركز المالي يجب إعداد قائمة الميزانية التي تقابل قيمة الثروة(الأصول) بقيمة الإلتزامات، ومن أجل قياس النتيجة يجب إعداد قائمة الدخل التي تقابل قيمة الأعباء المنفقة بقيمة النواتج المحققة، لكن الإشكال المطروح يتمثل في القياس الدقيق لقيمة البنود المكونة لهتين القائمتين لأن وحدة القياس المتمثلة في النقود غير ثابتة و تتغير بمرور الزمن (ظاهرة التضخم).

لقد انقسم الباحثون في مجال المحاسبة إلى عدة اتجاهات لاستخدام الطرق المثلى لقياس الأحداث والمعاملات الاقتصادية في المنشأة و أهم هذه الإتجاهات:

- ✓ الاتجاه الذي يؤيد استخدام التكلفة التاريخية كأساس لقياس المعاملات و بالتالي قيم البنود الظاهرة في القوائم المالية بتاريخ إعدادها، على اعتبار أنها الطريقة الأكثر موضوعية لأنها تعبر عن حقيقة المعاملات بتاريخ حدوثها؛
 - ✓ الاتجاه الذي يؤيد استخدام القيمة العادلة كأساس لقياس المعاملات و يفترض وجود سوق كفؤ يسمح بإعطاء قيمة للأصول و الالتزامات غير تلك التي سجلت بتاريخ اكتساب الأصل أو نشأة الالتزام.
- إن التزام المنشآت الاقتصادية بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يحد كثيراً من الانعكاسات السلبية لتعدد الطرق المحاسبية على الفهم الصحيح لمحتوى القوائم المالية و الذي يعكس الحقيقة الاقتصادية للمنشأة، إذ أن المرجعية الدولية حصرت البدائل المسموح باستخدامها خاصة ما تعلق ببدايل القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية، هذا الحصر سمح بتوقع الآثار غير المرغوب فيها لكل بديل على فهم مستخدمي القوائم المالية و تجاوز هذه الآثار من خلال إلزام المنشآت بإفصاحات دقيقة و تفصيلية حول ظروف اختيار كل بديل من البدائل والمعلومات الواجب عرضها في حالة تغييره و أسباب هذا التغيير، وهنا يبرز دور معدو القوائم المالية في الالتزام الأخلاقي و استخدام الخبرة المهنية و المعارف الأكاديمية لضمان جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

الخاتمة:

لقد تناولت الدراسة موضوع الاتجاهات الحديثة لصناعة المعرفة العلمية والدور الجديد لمعدو القوائم المالية الذين اوكلت لهم مهام جديدة ذات بعد اعلامي بحت، حيث لم يعودوا مجرد ماسكين للدفاتر والسجلات المحاسبية بل أصبح تدخلهم ضرورة أملت بها البيئة المحاسبية الحديثة المبنية على أساس اظهار الحقيقة الاقتصادية بغض النظر عن الجوانب الشكلية المتعلقة بالتشريعات المحاسبية ومنه تبرز أهمية الاعتناء بهذه الفئة التي أصبحت مصدرا لصناعة المعرفة المالية بدءا من تدخلهم في تسجيل الوقائع الاقتصادية الى تفسير القوائم المالية من خلال اعداد تقارير تحمل تأويلاتهم ونظرتهم للأحداث الاقتصادية المستقبلية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية :

1. نتائج الدراسة:

- ✓ تتطلب عملية صناعة معرفة مالية لعدة أطراف من ذوي المصالح نظام معلومات كفؤ يسمح بانتاج قوائم مالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية لمنظمات الأعمال؛
- ✓ يشترط أن يكون نظام المعلومات المحاسبي محور عملية صناعة المعرفة المالية، وذلك بالاهتمام بتصميم هذا النظام وفق شروط خاصة تراعي بيئة المحاسبة الحديثة؛
- ✓ أصبح لمعدي القوائم المالية دورا جوهريا في صناعة معرفة مالية من خلال تفسير القوائم المالية واعطائها أبعاد اعلامية؛
- ✓ تخضع عملية تقييم وإعادة تقييم بنود الميزانية لتدخل واضح لمعدي القوائم المالية، وذلك من خلال مفاضلتهم بين البدائل المطروحة للقياس المحاسبي سواء الأولي أو اللاحق بما يعكس نظرتهم للوقائع والأحداث الاقتصادية؛

2. توصيات الدراسة:

- ✓ يوصي الباحثان بضرورة تكوين وإعداد العنصر البشري لا سيما فئة معدي القوائم المالية الذين تعاضم دورهم في بيئة المحاسبة الحديثة؛
- ✓ على الادارة العليا في منظمات الأعمال العمل على مراجعة وتطوير أنظمتها المحاسبية بشكل دوري بما يتيح توفير معرفة مالية لمختلف المستخدمين؛
- ✓ يجب على معدي القوائم المالية الافصاح المستفيض فيما تعلق باختياراتهم للطرق والساليب المستخدمة في قياس بنود القوائم النالية؛
- ✓ يقتضي على متلقي ومستخدمي القوائم المالية أن تتوفر فيهم الحد الأدنى من المعرفة المالية حتى يتسنى لهم اتخاذ القرارات المناسبة.

تحليل مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تطوير مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي لسنة 2017 -دراسة حالة الجزائر-

د. شلال زهير د. جاري فاتح د. بن طالي فريد

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل ما مدى مساهمة قطاع التعليم العالي في تحسين مؤشر اقتصاد المعرفة وذلك عن طريق التركيز على دراسة المتغيرات التي تؤثر في تركيبة هذا المؤشر في ما يخص التعليم العالي، إضافة إلى إبراز جهود الحكومة الجزائرية وتحليل استراتيجيتها لتحسين جاهزية الاقتصاد الجزائري في مجال اقتصاد المعرفة بهدف التقليل من الفجوة الرقمية والتكنولوجية بالاعتماد على عصنة وتطوير قطاع التعليم العالي، ومحاولة بيان نقاط القوة والضعف في تركيبة متغيرات قطاع التعليم العالي في مؤشر المعرفة العالمي لتحسين ترتيبها .

الكلمات الدالة: اقتصاد المعرفة، التعليم العالي، مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي.

This paper aims to analyze the contribution of higher education in the knowledge economy index improved by focusing on the study of the variables that affect the composition of this indicator in regards to higher education, in addition to highlighting the Algerian Government's efforts and analyze their strategy to improve readiness The Algerian economy in the knowledge economy to reduce the digital divide and to rely on the modernization and development of the higher education sector, And try to analyze the strengths and weaknesses in the composition of the variables of the higher education sector in the World Knowledge Index to improve its ranking.

Keywords: Knowledge Economy, Higher Education, Knowledge Economy Index.

تمهيد:

نتج عن التطور العلمي والتكنولوجي الذي تعرفه البشرية في ظل العولمة وبصفة متسارعة ما يمكن وصفه بانفجار معرفي وتكنولوجي أصبح يؤثر بصفة مباشرة على نمط حياة الفرد والمجتمع، ووضع بلدان العالم أمام تحديات كبيرة مرتبطة بمواكبة تطور اقتصاد المعرفة كبديل عن نماذج التنمية القائمة على أساس الموارد المادية والطبيعية، والتوجه نحو نماذج التنمية القائمة على الثمين والتوظيف الذكي للإنتاج المعرفي.

وفي هذا الاطار، لم يعد معيار الفصل بين الرقي والتخلف يقاس بضعف الدخل، ولم تعد مقدرات بلدان العالم تحدد بما لديها من موارد مادية أو طبيعية، أو بمساحتها أو عدد سكانها أو حجم قوتها العسكرية، وإنما بقدرتها على إنتاج المعرفة وتطويرها والتحكم فيها.⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس، من الضروري التمييز بين مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة، حيث أن مؤشر المعرفة يهدف إلى قياس قدرة الدولة على توليد المعرفة وتبيينها ونشرها، بحيث تشكل نمطا جوهريا في نظمها الاقتصادية، ويتألف من ثلاثة مؤشرات وهي: التعليم والتدريب، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الابتكار، وبين مؤشر اقتصاد المعرفة الذي يسعى إلى قياس مدى جاهزية البيئة والمجتمعات لاستخدام المعرفة كمقوم اقتصادي في نظمها الاقتصادية، وهو بذلك يعد مؤشر تجميعي بين متغيرات المعرفة وبين المتغيرات الاقتصادية التقليدية، حيث يمكن من خلال تجميعها أن يقف على الحالة الراهنة لاقتصاد

(1) مؤشر المعرفة العربي 2015، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2015، ص: 3.

الدولة الموجه نحو المعرفة، ويتألف من أربع مؤشرات: نظام الحافز الاقتصادي والمؤسسي، التعليم والتدريب، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظام الابتكار⁽¹⁾.

المحور الأول: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة

ينقسم هذا المحور إلى العناصر التالية:

أولاً/ مفهوم اقتصاد المعرفة:

قبل الحديث عن اقتصاد المعرفة نتطرق إلى مفهوم المعرفة والتي تعني بأنها الإحاطة بالشيء؛ أي العلم به والمعرفة هي أشمل وأوسع من العلم لأنها تشمل كل الرصيد الواسع الهائل من المعارف والعلوم والمعلومات التي استطاع الإنسان باعتباره كائنًا ومخلوقًا يفكر ويتمتع بالعقل أن يجمعه عبر مراحل التاريخ الإنساني الطويل بحواسه وفكره وعقله، فهي حصيلة لمكامن الجهود الماضية والاجتهادات العلمية الحاضرة⁽²⁾.

1. **تعريف اقتصاد المعرفة:** هو نمط اقتصادي متطور قائم على استخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي، خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال NTIC⁽³⁾؛ ويعرف بأنه الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري من خلال تطوير وإصلاح منظومة التعليم والتدريب، والبحث والتطوير في بيئة تقنية معلوماتية توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدعم وتشجع اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة، في ظل نظام محكم من التقييم والمساءلة والمشاركة المجتمعية⁽⁴⁾؛ وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2003 بأنه: نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية⁽⁵⁾؛ وبهذا فإن اقتصاد المعرفة يعني أن المعرفة سلعة يتم الحصول عليها بالبحث والتطوير والإبداع بالإضافة إلى إنتاجها وصناعتها ونشرها واستعمالها في التدريب والتعليم فقط⁽⁶⁾.

2. **أهمية اقتصاد المعرفة:** وتبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال التالي:⁽⁷⁾

✓ أن المعرفة العلمية والعملية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعد الأساس حالياً لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها؛

(1) محمد إهداء صلاح ناجي ، مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة، CYBRARIANS JOURNAL، القاهرة، العدد 14، 2016، ص: 10

(2) الزبون محمد سليم، الشيخ منال محمود، واقع إدارة المعرفة في الجامعات الأردنية الخاصة من وجه نظر أعضاء الهيئة التدريسية وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد 42، العدد 2، 2015، ص 462.

(3) سامي جمال، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جوان 2005، ص 07.

(4) حنفي محمود خالد صلاح، أدوار المعلم المستقبلية في ضوء متطلبات عصر اقتصاد المعرفة: دراسة تحليلية، مجلة نقد وتنوير، العدد الخامس، الفصل الثاني، السنة الثانية، أفريل 2016، 112.

(5) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2003.

(6) مها محمد أحمد محمد عبد القادر، تدويل التعليم الأزهري في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية، العدد 26، أفريل 2016، ص 96.

(7) حنفي محمود خالد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 112، 113.

- ✓ الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتخفيض كلفة الإنتاج، وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة؛
- ✓ الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل الوطني، وإنتاج المشروعات، والدخول أو العوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول للأفراد الذين تربطهم نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- ✓ الإسهام في توفير فرص عمل، خصوصاً في المجالات التي يتم فيه استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة، رغم أن هذا يؤثر وجهات نظر متعددة، بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات والقدرات العلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى؛
- ✓ الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، وبما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة، وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه بسرعة واضحة؛
- ✓ الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي؛
- ✓ الإسهام في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد، وتتضمن التغيرات الهيكلية زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي المباشر وغير المباشر، وزيادة الأهمية النسبية لاستثمار وتكوين رأس المال المعرفي، وزيادة الأهمية النسبية للعاملين المعرفين، وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية؛
- ✓ الإسهام في التخفيف من قيد الموارد التقليدية وبالذات الطبيعية منها، وإضافة استخدامات جديدة للموارد المعروفة، وتحسين الموجودة منها، واستمرار التوسع في النشاطات الاقتصادية وتطورها ونموها من دون محددات تحد ذلك، وبالذات ما يتصل منها بالمحددات الطبيعية، وخصوصاً الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها.
- فاقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها وتوظيفها، وابتكارها، وإنتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه، ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة، وتقنية المعلومات والاتصالات، وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها التكاملي.⁽¹⁾

3. الخصائص الأساسية لاقتصاد المعرفة: تتمثل فيما يلي:⁽²⁾

- ✓ أنه يركز على اللاملموسات بدلاً من الملموسات: وهذا يعني من حيث المخرجات هيمنة الخدمات السلع، ومن حيث المدخلات فإن الأصول الرئيسية هي اللاملموسات؛ كالأفكار والعلامات التجارية بدلاً من الأرض والآلات والمخزونات والأصول المالية؛
- ✓ أنه شبكي: فالتشبيك البيئي غير المسبوق حقيقة واقعة من خلال تطور وسائل الاتصالات الجديدة: الهواتف الخلوية، والاتصالات المباشرة عبر الأقمار الصناعية، والانترنت، والتلفاز التفاعلي؛
- ✓ أنه رقمي: فرقمنة المعلومات لها تأثير عظيم على سلعة نقل، وخزن، ومعالجة المعلومات؛

(1) حنفي محمود خالد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(2) حنفي محمود خالد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 116، 117.

- ✓ أنه افتراضي: أي التحول من العمل المادي الحقيقي إلى الافتراضي الذي أصبح ممكنا مع الرقمنة والشبكات وتلاشي الحدود بين العالم الحقيقي والخيالي؛
- ✓ التكنولوجيا الجديدة: فالانترنت خلق ثروة في كل الأعمال تقريبا، فقيود الزمان والمكان تضاءلت بشكل حاد، وتكلفة بناء أنشطة الأعمال انخفضت بشكل كبير؛
- ✓ الأسواق الجديدة: فالأسواق الإلكترونية الجديدة أصبحت أماكن للتجارة؛
- ✓ المنظورات الجديدة: فالتدفق الحر للمعلومات والمعرفة عبر الشبكات العالمية ينشئ حسا ووعيا أكبر بالقضايا الأخلاقية المجتمعية لدى الأفراد والشركات.

ونشير إلى أن الاقتصاد القائم على المعرفة يتسم بالسمات التالية: (1)

- ✓ سرعة الابتكار وهي سمة رئيسية للاقتصاد القائم على المعرفة؛
- ✓ اقتصاد مكون من شبكات تعمل على مستويات هرمية مختلفة وينطوي على أشكال عديدة من التعاون والتفاعلات بين القطاعين العام والخاص؛
- ✓ رأس مال بشري يؤدي دورا حاسما في نمو الاقتصاد؛
- ✓ أنشطة متعلقة بالمعلومات تنتشر في كافة قطاعات الاقتصاد في ظل معرفية ضمنية يجري تدوينها ونشرها باستمرار

ثانيا/ ركائز اقتصاد المعرفة:

يرتكز اقتصاد المعرفة على أربع ركائز أساسية مرتبطة ومتكاملة فيما بينها يمكن عرضها في الشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السابق.

(1) تقرير البنك الدولي، 2003.

ولكل ركيزة من الركائز الرئيسية لاقتصاد المعرفة مؤشرات يمكن على أساسها قياس وتقييم مستوى تطور اقتصاد المعرفة لدولة معينة ومقارنتها مع الدول الأخرى، حيث يركز البنك الدولي على مجموعة من المؤشرات يمكن عرضها في الجدول الآتي:

المؤشر	الركائز
النظام الاقتصادي والمؤسسي	النظام الجمركي، جودة الإطار القانوني
التعليم	معدل القراءة والكتابة نسبة التسجيل في التعليم الثانوي نسبة التسجيل في التعليم العالي
نظام المعلومات والاتصال	معدل الهواتف لكل 1000 نسمة معدل أجهزة الحاسوب لكل 1000 نسمة معدل مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة
الابتكار	براءات الاختراع المقالات والمنشورات بالدوريات العلمية الإتاوات المدفوعة

المصدر: البنك الدولي، قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة للاقتصاديات العالم، 2008، ص:3.

المحور الثاني: مدى مساهمة مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة 2017

يشكل التعليم العالي في الجزائر وعلى غرار العديد من الدول أحد أهم القطاعات التي تركز عليها حكومات البلدان لتطويره خدمة لمتطلباتها التنموية، لذا نجده يحتل مكانة هامة في البلاد

أولا/ ملامح واقع وتحديات التعليم العالي:

أشارت العديد من الدراسات وتقارير الهيئات والمؤسسات العربية والدولية إلى الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها العديد من مؤسسات التعليم العالي بالدول العربية، إلى جانب جملة من التحديات والضغوطات المحلية والعالمية، والتي انعكست على ضعف أدائها ومخرجاتها ودورها المستهدف في التنمية، رغم محاولات الإصلاح والتطوير في بعض الدول العربية مازالت لم ترق للمستوى المطلوب منها للمساهمة في النهوض باقتصاديات الدول ومن السمات التي يتصف بها واقع التعليم العالي العربي⁽¹⁾:

✓ العجز التعليمي لإيجاد الطلب الفعلي على مخرجات التعليم في أسواق العمل هذا إلى جانب وجود فجوة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات سوق العمل بسبب ظهور الحاجة لبعض المهن التي لا يوفرها التعليم والعكس نقص توفر فرص العمل لبعض التخصصات التي لا يوفرها سوق العمل، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة والزيادة الهائلة في أعداد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي؛

(1) احمد نعيمة محمد، ضمان جودة التعليم العالي في إطار مجتمع المعرفة، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، د ب، 2016، ص ص، 631، 632.

✓ هشاشة منظومة التعليم العالي في البلاد العربية بصورة عامة حتى وإن وجدت فروق وتفاوتات بين هذا القطر وذاك نتيجة لضعف نوعية المخرجات وعدم القدرة على المنافسة التي تفرضها ظاهرة العولمة؛

✓ النقص الفادح في نظام التدريب الجامعي في تكوين قياديين قادرين على إدارة المؤسسات الجامعية أو غير الجامعية وفق نظام الجودة الشاملة وهو ما لا يساعد إطلاقاً على تجسيد ما قد يستنبط من توجهات لتجسيد مبادئ الجودة على أرض الواقع؛

✓ جمود استراتيجيات التعليم العالي العربي؛

✓ ضعف الصلة بين البحث العلمي والممارسات التطبيقية في المجتمع؛

✓ نقص التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الإنتاج؛

✓ البون الشاسع بين إنتاج المعرفة واستخدامها في التطوير والإصلاح؛

✓ ضعف العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل؛

✓ زيادة الطم مقابل الكيف بين عدد الطلاب لمستوى التأهيل؛

✓ ضعف الإنفاق على البحث العلمي؛

✓ أن الجهود في موضوع ضمان الجودة في التعليم، تراوح مكانها في حيز الأطر العامة أو التنظيمية، ولم تتمكن بعد من الولوج إلى مناطق الحرج في الجامعات؛ أي إلى قاعات التدريس والمعامل والمختبرات، حيث يحدث التعليم والبحث وحيث تواجه مسائل الجودة التحديات الحقيقية؛

✓ تقصير مؤسسات التعليم العالي في عدد من الدول العربية عن القيام بوظيفتها المتعلقة بخدمة المجتمع وقليلة هي الجامعات التي تنص في متطلبات النجاح في برامجها وفي شروط وعمل الهيئة التعليمية فيها، على المشاركة في أنشطة خدمة المجتمع؛ بل إن بعض الجامعات لا يتفاعل إيجابياً مع المجتمع المحلي على المستوى الثقافي والتنموي والبيئي.

ولعل أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه التعليم العالي مايلي: (1)

✓ تحدي الثورة العلمية والتكنولوجية والمعرفية: والتي تستلزم تزويد الأفراد بالمهارات والمعارف التي تتطلبها تلك الثورة في كافة أشكالها وصورها وأصبحت المعرفة متراكمة ومتنامية بصورة مذهلة؛

✓ الموجة الثالثة-المعرفة قوة: من أبرز التغيرات التي يشهدها عالمنا المعاصر هو ثورة الاتصالات والمعلومات (الموجة الثالثة) وهي الانتقال إلى عصر الإنتاج كثيف المعرفة، لأن المعرفة أصبحت هي القوة في هذا العصر، والإنتاج كثيف المعرفة سيجعلنا نرى زراعات من دون زراع وصناعات من دون عمال.

ثانيا/ تحليل أداء الجزائر في مؤشر اقتصاد المعرفة 2017:

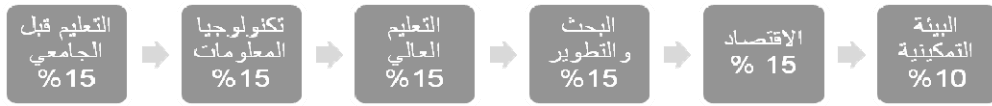
سجلت الجزائر المرتبة 96 من أصل 136 في تصنيف معدل المعرفة العالمي الذي يتضمن سبعة مؤشرات أساسية كالآتي:

- التعليم قبل الجامعي: والذي يتضمن 17 متغيراً موزعة على عنصرين أساسيين هما رأس المال المعرفي والبيئة التمكينية التعليمية؛
- التعليم التقني والتدريب المهني: يتضمن 12 متغيراً مدججة وفق مؤشرين أساسيين هما التكوين والتدريب المهني وسمات سوق العمل؛

(1) احمد نعيمة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 632.

- التعليم العالي: يتضمن 16 متغيرا مقسمة إلى مدخلات التعليم العالي ومخرجاته؛
 - البحث والتطوير والابتكار: يتضمن 28 متغيرا مدمجة في ثلاثة مؤشرات رئيسية هي: البحث والتطوير، الابتكار في الإنتاج والابتكار المجتمعي؛
 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يتضمن 20 متغيرا موزعة على أساس مدخلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومخرجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - الاقتصاد: يتضمن 22 متغيرا موزعة على أساس ثلاثة مؤشرات أساسية هي: التنافسية المعرفية، الانفتاح الاقتصادي والتمويل والقيمة المضافة؛
 - البيئات التمكينية: يتضمن 18 متغيرا مدمجة وفق ثلاثة مؤشرات رئيسية هي: السياسة والمؤسسة، الاقتصاد والمجتمع، الصحة والبيئة؛
- ومن أجل حساب معدل مؤشر اقتصاد المعرفة لبلد معين يتم ترجيح نتائج تركيبة متغيرات المؤشر وفق النسب الترجيحية المبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم: 01 معدلات ترجيح تركيبة متغيرات مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين على أساس بيانات تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2017

وفي هذا الاطار، حققت الجزائر تحسنا طفيفا في نتائج مؤشر المعرفة مقارنة بسنة 2016، حيث سجل مؤشر المعرفة 47 نقطة للجزائر في سنة 2017 فوق المعدل العالمي المقدر بـ: 40 نقطة، والذي تشكل تركيبتها من نتائج المتغيرات الآتية:

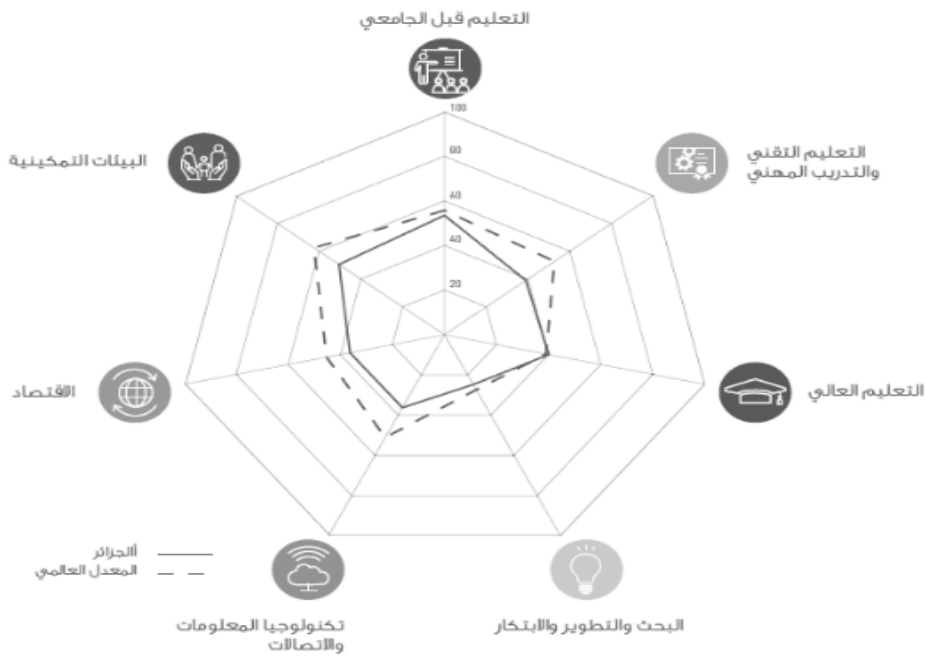
الجدول رقم 01: نتائج متغيرات مؤشر اقتصاد المعرفة للجزائر لسنة 2017

المرتبة القيمة		
53.5	76	التعليم قبل الجامعي
39.0	123	التعليم التقني والتدريب المهني
40.1	60	التعليم العالي
24.8	55	البحث والتطوير والابتكار
36.3	105	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
36.3	108	الاقتصاد
50.5	114	البيئات التمكينية

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، تقرير مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017 متاح على الرابط:

<http://www.knowledge4all.com/ScoreCard.aspx?id=4&language=ar>

ولتوضيح توزيع عناصر مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة 2017 نقدم الشكل الموالي:
الشكل رقم 02: توزيع عناصر مؤشر قطاع اقتصاد المعرفة للجزائر لسنة 2017



المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، تقرير مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة 2017 متاح على الرابط <http://www.knowledge4all.com/ScoreCard.aspx?id=4&language=ar>

وبناء على نتائج مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي فإن قطاع التعليم العالي في الجزائر قريب من المتوسط العالمي، حيث سجلت الجزائر لعام 2017 المرتبة 60 من أصل 130 دولة في الترتيب الإجمالي للمؤشر، والذي يشكل في حد ذاته أقرب معدل للمؤشر مقارنة مع المعدل العالمي بالنسبة لقطاع التعليم العالي مقارنة مع الركائز الأخرى الداخلة في تركيبة المؤشر.

ثالثا/ تحليل مساهمة قطاع التعليم العالي في تركيبة مؤشر المعرفة للجزائر:

يساهم مؤشر قطاع التعليم العالي في تركيبة مؤشر اقتصاد المعرفة الدولي بمعدل ترجيح قدره 15 ٪ والذي بدوره يتم حسابه على أساس ثلاث متغيرات أساسية تنقسم إلى مدخلات التعليم العالي تقيم بمعدل 30، مخرجات التعليم العالي بنسبة 60 ٪ وعمليات التعليم العالي بنسبة 10 ٪، وكل من هذه المتغيرات الأساسية يتم تقديرها وفق متغيرات فرعية يتوزع ترجيحها وفقا لما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم 2: تركيبة متغيرات مؤشر قطاع التعليم العالي في مؤشر المعرفة

مخرجات التعليم العالي (0.6)				عمليات التعليم العالي (0.1)	مدخلات التعليم العالي (0.3)				
الإنتاج المعرفي	رأس المال المعرفي لدى المؤسسات التعليمية العالي	التوظيف	التخرج		البيئة التمكينية	الإنفاق	الالتحاق	الموارد البشرية	التبادل الطلابي
1/3	1/3	2/9	1/9		1/6	1/6	1/6	1/3	1/6

المصدر: من إعداد الباحثين على أساس بيانات تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2017

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أنه عند تحليل قاعدة بيانات مؤشر اقتصاد المعرفة بالنسبة لقطاع التعليم العالي الخاص بالجزائر لسنة 2017 ، تم تسجيل إقصاء 6 متغيرات من أصل 16 متغير تدرج ضمن تركيبة حساب مؤشر قطاع التعليم العالي لكونها غير متاحة مما يحذر من مدى دقة نتائج مساهمة قطاع التعليم العالي في الجزائر في نتائج مؤشر المعرفة العالمي لأن هذه المتغيرات حساسة جدا وهي كالآتي:

- معدل الإنفاق الحكومي لكل طالب في التعليم العالي (بقيمة الدولار الأمريكي المماثل للقيمة الشرائية)؛
- الطلاب الملتحقين بالماجستير أو مايعادلها كنسبة مئوية من إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي (%/؛
- الطلاب الملتحقين بالدكتوراه أو مايعادلها كنسبة مئوية من إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي (%/؛
- الباحثين المتخصصين في التعليم العالي (%/؛
- نسبة خريجي مرحلة الماجستير أو مايعادلها من مرحلة التعليم العالي، كلا الجنسين (%/؛
- نسبة خريجي مرحلة الدكتوراه أو مايعادلها من مرحلة التعليم العالي، كلا الجنسين (%/؛

أما باقي المتغيرات التي تدرج ضمن تركيبة مؤشر اقتصاد المعرفة للجزائر فيما يخص قطاع التعليم العالي فيمكن عرض ملخص عنها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 3: تركيبة متغيرات مؤشر قطاع التعليم العالي في اقتصاد المعرفة للجزائر لسنة 2017

مؤشر قطاع التعليم العالي القيمة من 0 (الأسوأ) إلى 100 (الأفضل)			
القيمة	المرتبة	المتغيرات	مدخلات التعليم العالي المرتبة: 65 القيمة : 42.6
36.5	34	الانفاق	
36.1	63	الالتحاق	
58.3	86	الموارد البشرية	مخرجات التعليم العالي وجودته المرتبة: 63 القيمة: 38.4
76	3	التخرج	
38.6	93	العمل بعدالتخرج	
18.5	103	جودة الجامعات	
9.8	82	كفاءة الطلاب	

المصدر: من إعداد الباحثين على أساس بيانات تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2017

نتائج وتوصيات:

يتضح من تحليل نتائج تركيبة مؤشر قطاع التعليم العالي في اقتصاد المعرفة للجزائر بأن خمس متغيرات من أصل سبعة سجلت نتائج تحت المعدل الأمر الذي أدى إلى تدنى مستوى المؤشر بصفة كبيرة، حيث تم تسجيل أدنى قيمة للمؤشر للمتغير المتعلق بكفاءة الطلاب ثم يليه جودة الجامعات الذي يتكون من متغيرين، التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية والاقتصادية في مجالات الأبحاث والتطوير والذي سجلت فيه الجزائر نتيجة ضعيفة جدا نتيجة ضعف التنسيق والتعاون بين الجامعات الجزائرية ومحيطها الخارجي، إضافة إلى المتغير الثاني والذي يتم حساب معدلاته على أساس عدد الجامعات المصنفة عالمياً في الدولة والذي سجلت الجزائر وفقه نتائج ضعيفة جدا، وبناء على ما سبق يمكن تحديد أهم أسباب ضعف مساهمة مؤشر التعليم العالي في تحسين مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي في الجزائر إلى العوامل الآتية:

- عدم احتساب 6 متغيرات أساسية في مدخلات التعليم العالي في حالة الجزائر لعدم توفر البيانات، ومن أهمها (عدد الطلاب المتمدرسين والمتخرجين في طور الماجستير والدكتوراه، عدد الباحثين المتخصصين المتفرغين للبحث)؛

- ضعف تصنيف الجامعات الجزائرية وفق التصنيف الدولي المعتمد في حساب مؤشر التعليم العالي؛
- ضعف انفتاح الجامعات الجزائرية على المحيط الخارجي والاقتصادي؛
- قلة التنسيق والتعاون الدولي في الجامعات الجزائرية؛
- تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- تدني معدل الإنفاق الحكومي لكل طالب في التعليم العالي (بقيمة الدولار الأمريكي المماثل للقيمة الشرائية)؛
- ضعف متوسط عدد الطلبة لكل معلم في التعليم العالي؛
- قلة عدد الطلبة الأجانب المسجلين في الجامعات الجزائرية؛
- تدني نسبة الطلاب الملتحقين بالجامعات المصنفة عالمياً من إجمالي طلاب التعليم العالي في الدولة.

قائمة المراجع:

1. احمد نعيمة محمد، ضمان جودة التعليم العالي في إطار مجتمع المعرفة، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، د ب، 2016.
2. تقرير البنك الدولي، 2003.
3. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2003.
4. حنفي محمود خالد صلاح، أدوار المعلم المستقبلية في ضوء متطلبات عصر اقتصاد المعرفة: دراسة تحليلية، مجلة نقد وتنوير، العدد الخامس، الفصل الثاني، السنة الثانية، أبريل 2016.
5. الزبون محمد سليم، الشيخ منال محمود، واقع إدارة المعرفة في الجامعات الأردنية الخاصة من وجه نظر أعضاء الهيئة التدريسية وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد 42، العدد 2، 2015.
6. سامي جمال، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جوان 2005.
7. محمد إهداء صلاح ناجي، مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول الى اقتصاد المعرفة، CYBRARIANS JOURNAL، القاهرة، العدد 14، 2016.
8. مها محمد أحمد محمد عبد القادر، تدويل التعليم الأزهري في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية، العدد 26، أبريل 2016.
9. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، تقرير مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة 2017 متاح على الرابط <http://www.knowledge4all.com/ScoreCard.aspx?id=4&language=ar>
10. مؤشر المعرفة العربي 2015، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2015.

اقتصاد المعرفة في الجزائر بين التحديات والمتطلبات

زعيش محمد

د.خولوفي وهيبّة

الملخص

تهدف هذه الدراسة لمعرفة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهه، وكذا أهم متطلبات تحقيقه، وهذا من خلال التطرق لمفهوم اقتصاد المعرفة و مؤشرات قياسه التي حددها البنك الدولي والمتمثلة في النظام الاقتصادي والمؤسسي، الابتكار، التعليم والموارد البشرية، تكنولوجيا الاعلام والاتصال، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم الارقام التي حققتها الجزائر للتحويل لاقتصاد المعرفة.

توصلت هذه الدراسة لجملة من النتائج من أهمها أن مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الجزائر اسفرت عن تأخر هذه الاخيرة، وهذا بسبب وجود عدد من التحديات التي تحول دون ذلك، كما أن هناك مجموعة من المتطلبات الواجب توفرها في الجزائر لترسيخ قواعد اقتصاد المعرفة والتي من أهمها توفير البيئة القانونية والتنظيمية المحفزة والمنظمة لاقتصاد المعرفة، وكذا تطوير رأس المال البشري.

الكلمات المفتاحية

اقتصاد المعرفة، النظام الاقتصادي والمؤسسي، الابتكار، التعليم والموارد البشرية، تكنولوجيا الاعلام والاتصال

Résumé

Cette étude a pour objectif de connaître la réalité de l'économie de la connaissance en Algérie et les défis les plus importants auxquels elle fait face, ainsi que les éléments indispensables à sa réalisation en abordant le concept d'économie de la connaissance et les indicateurs de la Banque mondiale de l'économie de la connaissance le système économique et institutionnel, d'innovation, d'éducation et de ressources humaines. Et mettre en lumière les principales réalisations de l'Algérie dans la transformation de l'économie de la connaissance.

Cette étude a abouti à un certain nombre de résultats, dont le plus important est que les indicateurs de mesure de l'économie de la connaissance en Algérie ont entraîné le retard de cette dernière, en raison de plusieurs obstacles qui l'empêchent, notamment de la nécessité de satisfaire à un ensemble de critères permettant de consolider les règles de l'économie de la connaissance. L'environnement juridique et réglementaire qui motive et organise l'économie de la connaissance, ainsi que le développement du capital humain.

les mots clés

l'économie de la connaissance, le système économique et institutionnel, d'innovation, d'éducation et de ressources humaines.

مقدمة

في ظل الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم والتي من يوم لآخر تسفر عن تكنولوجيات جديدة وتقنيات حديثة، جعل من دول العالم تسعى لتعويض الاقتصاد التقليدي باقتصاد المعرفة، والذي يقوم بالأساس على المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فجميع بلدان العالم ومن بينها الجزائر تسعى جاهدة للاندماج في هذا الاقتصاد من خلال رصد كل امكانياتها لاستيفاء متطلبات بناء اقتصاد معرفي ومواكبة التطورات العالمية.

وعلى ضوء ما سبق يتم طرح الاشكالية التالية:

ما هو واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

للإجابة على هذه الاشكالية يتم طرح الأسئلة التالية:

- ما هي أهم التحديات التي تواجه الجزائر لبناء اقتصاد المعرفة؟

- ما هي متطلبات بناء اقتصاد معرفي الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال أهمية اقتصاد المعرفة، حيث يعتبر من اهم المواضيع المطروحة في الساحة الدولية، حيث تسعى جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية للاندماج في اقتصاد المعرفة، حيث تسمح هذه الدراسة من معرفة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :
- الايام بأهم الجوانب النظرية لاقتصاد المعرفة؛
- التعرف على واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، وأهم التحديات التي تواجهه ؛
- معرفة أهم متطلبات بناء اقتصاد معرفي في الجزائر.

منهج الدراسة:

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى:

أولاً: ماهية اقتصاد المعرفة

ثانياً: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر

أولاً: ماهية اقتصاد المعرفة**1- تعريف اقتصاد المعرفة**

هناك عدة تعاريف لاقتصاد المعرفة حيث يعتبر اقتصاد المعرفة احد الفروع الحديثة للاقتصاد، والذي ظهر في الآونة الأخيرة، ويقوم أساساً على الثورة الاتصالية، فالاستخدام المتزايد لتقنيات الاعلام والاتصال أصبح صفة تميز العالم اليوم، كما يقوم على فهم جديد لدور المعرفة⁽¹⁾. ويعرف اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يستند على الانتاج والتوزيع واستعمال المعارف والمعلومات والذي ينعكس في اتجاه نمو تكنولوجيا وصناعة تكنولوجيا عالية المستوى⁽²⁾. كما يعرف اقتصاد المعرفة بأنه نمط اقتصادي متطور يقوم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف الأنشطة الاقتصادية وبصفة خاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا على المعرفة والابداع والتطور التكنولوجي، خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة في الاعلام والاتصال⁽³⁾. وعرفه برنامج الامم المتحدة الانمائي بأنه نشر المعرفة ونتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصاد والمجتمع المدني، والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الانسانية باطراد، أي اقامة التنمية الانسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية⁽⁴⁾.

2- نشأة اقتصاد المعرفة

ربط المؤرخون تطور اقتصاد المجتمع البشري بثلاث مراحل أساسية شكلها انفجار ثلاث ثورات رئيسية متعاقبة، فمن "ثورة الزراعة" نحو "ثورة الصناعة" ومن ثم المعرفة باعتبارها أساس "الثورة المعرفية" أو ما يعرف بالتحويلات الثالث، فقد شكلت الحرب العالمية الثانية نقطة انعراج في مسيرة البشرية جمعاء حيث تسبب في تغيير الكثير من وقائع ومظاهر العالم، ويعتبرها الكثير من المختصين اقتصادياً نقطة تحول تتمثل في الثورة المعرفية والعلمية والتكنولوجية وعلى هذا الساس أخذ

اقتصاد المعرفة يحل بسرعة محل اقتصاد العضلة والأرض والآلة كمصدر للقوة وينبوع للثروة بعد أن انتقل التوازن بين المعرفة والموارد بالنسبة للبلدان الأكثر رخاء وتطورا نحو المعرفة، لتصبح هذه الأخيرة العامل الأكثر أهمية في تحديد مقياس الحياة، متفوقة في ذلك على باقي العوامل ك رأس المال والعمل والتنظيم والطبيعة التي استنفذت دورها التاريخي خلال عصريا الزراعة والصناعة. وفي السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن العشرين، ونتيجة لذلك تحولت المجتمعات إلى مجتمعات معلوماتية يعتمد فيها اقتصادها ورفاهية شعوبها اعتمادا كبيرا على تقنيات المعلومات، وتجلي ذلك في اعتماد مختلف القطاعات الاقتصادية على تقنيات المعلومات التي توفر سرعة الحصول على المعلومات ودقتها. كما أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى توافر أسس المعرفة بمكونات هذا الاقتصاد الجديد الذي يستند على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وتوافر طرقا المعلومات السريعة (Internet) ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال، وقد أثمرت كل هذه التطورات المذهلة زيادة اهتمام الباحثين الأكاديميين ببلورة نظريات اقتصادية واضحة وموضوعية معتمدة على محاولة إعطاء تعريف لاقتصاد المعرفة باعتباره حقلا علميا حديثا ونمطا اقتصاديا جديدا.⁽⁵⁾

3- خصائص اقتصاد المعرفة

يمكن توضيح الخصائص الأساسية لاقتصاد المعرفة في:⁽⁶⁾

- ان العامل الرئيسي في الانتاج في ظل الاقتصاد الجديد هو المعرفة خلاف ما كان عليه في الفترات السابقة، حيث كانت الأرض في الاقتصاد الزراعي، ورأس المال في الاقتصاد الصناعي؛
- هو اقتصاد لا مادي وهذا يعني أن الأصول الرئيسية تتمثل في الأفكار والعلامات التجارية بمعدلات استعمال تفوق استعمال الموارد المادية كالأرض والآلات والمخزونات وغيرها؛
- اقتصاد افتراضي: مع التحول من العمل المادي (الحقيقي) إلى الافتراضي الذي أصبح ممكنا مع الرقمنة والشبكات ظهرت المؤسسة الافتراضية، النقود الافتراضية، الصفقات الافتراضية،... إلخ؛
- الأسواق الجديدة: بظهور الأسواق الالكترونية وازدياد سرعة تدفق المعلومات حول الأسعار حد من مظاهر عدم الكفاءة في الأسواق الحالية؛
- زيادة المخاطر الاقتصادية والمالية، وازدهار قطاعات التكنولوجيا وكذا ارتفاع معدلات البطالة المصاحبة لها والتي أصبحت تعاني منها كافة الاقتصاديات سواء كانت متقدمة أو نامية؛
- انعدام الولاء للغير بسبب المنافسة المتزايدة، وكذا انعدام الولاء للمنتوج بسبب التنوع المتوفر في السوق وتغير الأذواق بسرعة نظرا للتجارة الالكترونية التي أتاحت للمستهلك سرعة وفاعلية التسوق، وبالتالي فلاقتصاد الجديد جعل المنافسة أقوى لمصلحة المستهلك وأصعب على رجل الأعمال الذي يجب عليه التجديد للحفاظ على زبائنه وأسواقه.

4- أهمية اقتصاد المعرفة

لقد أصبح الاقتصاد المعرفي الجديد واقعا حيا ملموسا، وان كان يبدو للبعض أنه مازال تحت التكوين والتشكيل، وأن هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات سريعة، وأنه يتفوق على الاقتصاديات الأخرى كافة، وبشكل غير مسبوق، سواء من الناحية الكمية المحسوسة أو من الناحية النوعية الملموسة، ان اقتصاد المعرفة يحقق الفوائد التالية:⁽⁷⁾

- يرغب المؤسسات على التجديد والابتكار؛
- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وانتاجها؛

- يحقق التبادل إلكترونياً؛

- يحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية؛

- يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.

5- عناصر اقتصاد المعرفة

يرتكز الاقتصاد المعرفي على جملة من العناصر يتمثل أهمها في: ⁽⁸⁾

- بنية تحتية مجتمعية داعمة تتمثل بالكوادر البشرية المدربة ذات المستوى العالي من التأهيل التي بمقتضى وجودها تعتبر بمثابة الدعامات القوية للاقتصاد المعرفي؛
- مجتمع متعلم، وهذا يستوجب التركيز على مستوى التعليم والعمل على تدعيم التأهيل والتعليم المستمر، وإقامة المراكز والمعاهد المؤهلة للنهوض بمستوى الكفاءات الموجودة وزيادة الخبرة لدى الطلبة المتخرجين من أجل ضمان جيل من العاملين من ذوي الخبرات العالية التي تنهض بالاقتصاد في ظل التغيرات التكنولوجية المتلاحقة؛
- عمال وصناع المعرفة لديهم القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة بكل تفاصيلها، أي الربط بين البنية المجتمعية الداعمة والمجتمع المتعلم للحصول على أفضل نتيجة ممكنة من العمال المهرة من ذوي الامكانيات والقدرات الهائلة؛
- وجود خدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخصوصاً الانترنت التي تتيح التفاعل مع الكثير من المجالات، من خلال الخدمات التي تقدمها العاملين من سرعة الحصول على المعلومات وكماها الهائل الذي يمكن أن توفره؛
- منظومة فاعلة للبحث والتطوير والعلم وتكنولوجيا الابداع والابتكار، هذه المنظومة التي ترتقي بالاقتصاد من خلال ما تقدمه من معطيات عملية تحتل دور الريادة في رفع المستوى الاقتصادي والمعرفي في آن واحد لمنظمات الأعمال.

6- مؤشرات تقييم اقتصاد المعرفة

لمعرفة توجه أي دولة لاقتصاد المعرفة هناك مجموعة من المؤشرات تدل على أنه النمط السائد في الاقتصاد، وتعد منهجية البنك الدولي في قياس المعرفة من أهم الأدوات التي تقيس قدرة الدول والمناطق على إنتاج وتوطين ونشر المعرفة ومدى جاهزيتها للمنافسة في اقتصاد المعرفة، وتضم هذه المنهجية 109 مؤشراً مقسمة إلى أربعة ركائز تمثل ركائز اقتصاد المعرفة بالنسبة للبنك الدولي وهي: ⁽⁹⁾

❖ النظام الاقتصادي والمؤسسي: يضم هذا المؤشر عدة مؤشرات أهمها:

- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي PIB لكل فرد

- معدل البطالة

❖ نظام الابتكار: هو متوسط بسيط لمتغيرات كل من:

- مدفوعات ومتحصلات الاتاوات

- طلبات براءات الاختراع بمعرفة USPTO

- المقالات والمنشورات بالدوريات العلمية والفنية

❖ التعليم والموارد البشرية: هو متوسط بسيط لمتغيرات

- مؤشر التطور البشري

- مؤشر القراءة والكتابة
 - مؤشر الالتحاق بالتعليم الثانوي
 - مؤشر الالتحاق بالتعليم العالي
 - ❖ تكنولوجيا المعلومات والاتصال: هو متوسط بسيط لمتغيرات:
 - عدد الهواتف لكل 1000 نسمة
 - عدد اجهزة الحاسوب لكل 1000 نسمة
 - عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة
- هذه الركائز حسب البنك الدولي شملت 146 دولة، يمتد هذا المقياس من 0 إلى 10 درجة، فكلما اقترب المؤشر من 10 كان ذلك دليلا على مستوى افضل من اقتصاد المعرفة، وكلما اقترب المؤشر من 0 كان ذلك دليلا على أن الدولة ما زالت في بداية الطريق. كما أن تصنيف البنك الدولي توقف سنة 2012. وفقا للبيانات التي تضمنتها حسابات البنك الدولي هناك اربعة مستويات لقيم مؤشر اقتصاد المعرفة تشمل مختلف مناطق العالم وهي: ⁽¹⁰⁾
- مستوى مرتفع: تزيد فيه قيمة الدليل عن 7 درجة، تتميز بلدان هذا المستوى بسيادة رصيد جيد من أنشطة اقتصاد المعرفة، مع بداية ترسيخ جذور مجتمع المعرفة.
 - مستوى جيد: تتراوح فيه قيمة الدليل بين 6 و7 درجة، وتتميز بلدان هذا المستوى بقبول في ميدان اقتصاد المعرفة، مع البدء في التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة.
 - مستوى متوسط: تتراوح فيه قيمة الدليل بين 5 و6 درجة، وتشمل البلدان التي نجحت في ترسيخ اقتصاد المعلومات، وبدأت نحو التحول في ارساء القواعد الأساسية لاقتصاد المعرفة، مع توفر مقومات مجتمع المعلومات.
 - مستوى منخفض: تقل فيه قيمة الدليل عن 5 درجة، وتشمل البلدان التي لازالت تسعى للوصول إلى مجتمع المعلومات تمهيدا لبلوغ مجتمع المعرفة، وتحديد معالم سياستها المستقبلية نحو اقتصاد المعرفة.

ثانيا: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر

1- نظرة على أهم مؤشرات

الجدول رقم (01): مؤشرات اقتصاد المعرفة حسب البنك الدولي

	2012	2000	1995	
مؤشر الابتكار	3.54	3.25	3.41	
مؤشر التعليم	5.27	3.96	3.88	
مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال	4.04	3.11	4.87	

المصدر:

http://ar.knoema.com/WBKEI2013/knowledge-economy-index-world-bank-2012?_ga=2.14161783.1732148187.1539263673-765701968.1527680108

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤشري الابتكار وتكنولوجيا الاعلام والاتصال سجلت انخفاض سنة 2002، لتعرف تحسن في الدرجة خلال سنة 2012، غير ان الدرجة أقل من 5 وهو ما يجعل الجزائر في مستوى منخفض أي أنها مازالت لم تصل بعد إلى ارساء القواعد الاساسية لاقتصاد المعرفة.

في حين نجد أن مؤشر التعليم في تحسن مستمر حيث سجل سنة 2012 ارتفاع معتبر، ما جعلها تصنف ضمن المستوى المتوسط، أي أنها في الطريق الصحيح لترسيخ مبادئ إقتصاد المعرفة.

الجدول رقم (02): مؤشر إقتصاد المعرفة في الجزائر

2012		2000		1995		مؤشر إقتصاد المعرفة
الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	
96	3.79	110	2.85	108	3.50	

المصدر:

http://ar.knoema.com/WBKEI2013/knowledge-economy-index-world-bank-2012?_ga=2.14161783.1732148187.1539263673-765701968.1527680108

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر إقتصاد المعرفة لم عرف تذبذب خلال السنوات المختارة، لكنه سجل سنة 2012 تحسن في الدرجة رافقه تحسن في الترتيب، غير أن هذا التحسن غير كاف، حيث صنف الجزائر ضمن المستوى المنخفض، أي أنها مازالت بعيدة عن تحقيق إقتصاد المعرفة، كما أن ترتيبه يعتبر متأخر حيث صنف في المركز 96 من أصل 146 دولة.

- بعض مؤشرات إقتصاد المعرفة خلال الفترة 2012-2017

❖ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

حيث يوضح الجدول التالي نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

الجدول رقم (03): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2012-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012
4123.39	3916.88	4160.22	5466.43	5471.12	5565.13

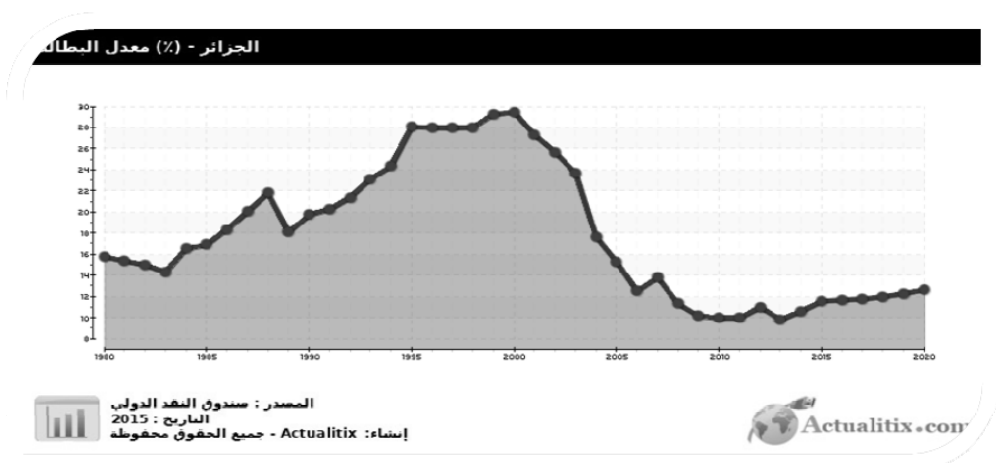
المصدر: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ>

من خلال الجدول السابق نلاحظ تراجع في نصيب الفرد خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 وإلى غاية سنة 2016، لتعود سنة 2017 وتسجل ارتفاع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

❖ البطالة

حيث يوضح الشكل التالي تطور معدلات البطالة في الجزائر

الشكل رقم (01): تطور معدلات البطالة في الجزائر



المصدر: <https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-statistics-economy-algeria.php#ar-unemployment>

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن أعلى معدلات البطالة في الجزائر سجلت خلال الفترة 1995-2000 لتعود بعدها البطالة وتسجل انخفاض، ومنذ سنة 2015 تم تسجيل ارتفاع في معدل البطالة في الجزائر.

الجدول رقم (04): معدلات البطالة خلال الفترة 2012-2016

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
المعدل	%11	%9.8	%10.6	%11.2	%10.5

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال الجدول السابق نلاحظ تذبذب في معدلات البطالة حيث عرفت سنة 2013 انخفاض في معدل البطالة لتعود سنتي 2014 و2015 على التوالي وتسجل ارتفاع في معدل البطالة، وهذا بسبب الازمة النفطية وما نتج عنها من سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة، كمحاولة للنهوض من هذه الأزمة، لتعرف سنة 2016 انخفاض في معدل البطالة.

الجدول رقم (05): بعض مؤشرات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اشتراكات الهاتف	99	103.3	102	93.3	113	117
النقال/ 100 شخص	87	86	91	106	77	70
خطوط الهاتف	8.5	8.8	8	7.7	8	8.2
الثابت/ 100 شخص	98	98	99	96	89	88
مستخدمو الانترنت	14	15.2	16.5	18.1	38.2	42.9
	110	114	108	106	95	90

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية للسنوات: 2010/2011، 2011/2012، 2012/2013، 2013/2014، 2014/2015، 2015/2016، 2016/2017، 2017/2018

من خلال الجدول السابق نلاحظ على العموم هناك تحسن في قيمة مؤشر اشتراكات الهاتف النقال في الجزائر، رافقه تحسن ترتيب الجزائر على مدار سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2014 و2015. بالنسبة لمؤشر خطوط الهاتف الثابت عرف تذبذب في القيمة والترتيب خلال فترة الدراسة ليعرف سنة 2017 ارتفاع في الدرجة وتحسن في الترتيب. أما مؤشر مستخدمو الانترنت فقط سجل ارتفاع في القيمة على مدار فترة الدراسة، وتحسن في الترتيب منذ سنة 2014 وإلى غاية سنة 2017.

2- تحديات بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر

- انطلاقاً من تحليل الواقع المعلوماتي للجزائري يمكن القول ان هناك جملة من التحديات تواجه الجزائر و لا بد من تجاوزها كي تتمكن من إقامة مجتمع معرفي ومن بين هذه التحديات أو المعوقات نذكر ما يلي: ⁽¹¹⁾
- الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية، والتي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات هذا الاقتصاد الجديد؛
 - التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الاتكالي على الربيع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دولياً؛
 - غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالإنترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والأقمار الصناعية والهواتف النقالة؛
 - ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت في ظل ضعف القدرة الشرائية للمواطن في ظل سياسة التقشف المطبقة من طرف الدولة؛
 - انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة وتطبيقاتها بل وتبني مواقف سلبية منها في بعض الأحيان؛ وانصراف انشغال الحكومات المتعاقبة إلى توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم لتبقى مسائل الإنترنت واقتصاد المعرفة في نظر الأغلب لا حاجة إليه وهو في آخر قائمة الاهتمامات؛
 - تهميش الاطارات والكفاءات البشرية وما نتج عنه من جرة الدمغة إلى البلدان الاجنبية، المر الذي يعتبر بمثابة خسارة كبيرة للجزائر كان من الممكن الاعتماد عليها بشكل كبير في التنمية والتحول إلى اقتصاد المعرفة؛
 - غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الالكترونية في ظل انفتاح الأسواق وانتشار الانترنت؛
 - تدني مستوى معيشة غالبية الجزائريين وتدهور القدرة الشرائية والرعاية الصحية ومستوى التعليم ما أدى إلى بلوغ البلاد أدنى مستويات التنمية البشرية متأخرة حتى على بعض الجيران المغاربيين، وهو ما يشكل تحدياً يقلب أجندة الدولة ويصرف اهتمامها إلى محاولات تحسين مستوى المعيشة كأولوية مقدمة على غيرها من الغايات والأهداف، مما يعيق الإقلاع نحو اندماج فعلي وتدرجي في الحركة الاقتصادية العالمية المتجهة في ظل العولمة المعلوماتية نحو التأسيس لمجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة.

3- متطلبات توجه الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد المعرفة

- تستدعي عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة وضع استراتيجية موحدة متكاملة، وذات ثلاث مستويات (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل) لتوطين اقتصاد المعارف، وتقوم أساساً على أربعة أركان وهي: ⁽¹²⁾
- استكمال البنية التحتية لاقتصاد المعرفة (تجهيزات، شبكات ومراكز للبحث والتطوير...) ونشر ثقافة الكمبيوتر والانترنت؛
 - توفير البيئة القانونية والتنظيمية المحفزة والمنظمة لاقتصاد المعارف، عن طريق رفع الجودة وتميز الخدمات المقدمة وبأسعار مناسبة لقطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال، واحداث التكامل الحيوي بين مختلف المؤسسات الاقتصادية والادارية بهدف تجاوز أي ثغرات يمكن أن تحدث في الدورة الاقتصادية؛

- تطوير رأس المال البشري، المتمثل في مجتمع المعرفة والتدريب والتعليم، وإعادة النظر في هيكل التعليم، بحيث يأخذ في الحسبان متطلبات اقتصاد المعارف.

ان ادماج المعرفة في الاقتصاد اليوم يقودنا حتما إلى ضرورة اكتساب واتقان استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وأن أي سياسة طموحة اتجاه إعادة اعتبار المعرفة على مستوى الاقتصاد الكلي أو المؤسسة، لن يكتب لها النجاح إذا لم ترافقها سياسة نقل وتحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال، من خلال تطوير الخطوط الهاتفية وتشجيع إنشاء شركات الربط الشبكي وتآلية المؤسسات وغيرها... بغية البحث عن الفعالية والكفاءة، ويمكن اعتبار الذكاء الاقتصادي كمهنة حقيقية لأن لديها هدفا مشتركا أي توريد المعلومات النافعة والمستعملة لمتخذي القرار، وقد زاد الوعي بهذا النشاط وأصبح مهنة ظهرت مؤخرا بين المهنيين، وهذا ما يفسر لنا اهتمام اقتصاديات المعارف بمجال الذكاء الاقتصادي الموجه لخدمة المنظمات وتقوية هذه الاقتصاديات.

خاتمة

صنفت الجزائر خلال سنة 2012 وحسب تصنيف البنك الدولي ضمن مستوى منخفض في اقتصاد المعرفة، وهو ما يعني أن الجزائر مازالت متأخرة لاستيفاء متطلبات بناء اقتصاد المعرفة، غير أنها خلال السنوات الاخيرة استطاعت نوعا ما تحسين بعض مؤشرات اقتصاد المعرفة من انخفاض معدلات البطالة، ومؤشرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وبالرغم من هذا التحسن إلا أن الجزائر تواجه جملة من التحديات التي تحول دون الاندماج في اقتصاد المعرفة والتي من أهمها التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الاتكالي على الربيع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا، غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الالكترونية في ظل انفتاح الأسواق وانتشار الانترنت، انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة وتطبيقاتها بل وتبني مواقف سلبية منها في بعض الأحيان وانصراف انشغال الحكومات المتعاقبة إلى توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم لتبقى مسائل الإنترنت واقتصاد المعرفة في نظر الأغلب لا حاجة إليه وهو في آخر قائمة الاهتمامات...إلخ.

التوصيات

- يجب نشر الوعي بأهمية التكنولوجيا والاستخدامات الصحيحة لها؛
- الاهتمام بتكوين سليم للعنصر البشري الذي يعتبر العنصر الأساسي في اقتصاد المعرفة؛
- تعميم استخدام التكنولوجيا في كافة القطاعات، وإجراء دورات تكوينية حول أحدث التكنولوجيات.

قائمة المراجع

1. ليلي بوحديد، دور التدريب في تحسين أداء الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بباتنة خلال الفترة (2011-2013)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 3، جوان 2015، ص 48.
2. منعم دحام العطية، اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق، دراسة تحليلية تقويمية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 3، 2011، ص 41.
3. ناصر الدين قريبي، منظومة التعليم في الجزائر ومساهماتها في بناء اقتصاد المعرفة، مجلة الباحث، العدد 15، 2015، ص 80.
4. مكيد علي، يحياوي فاطمة، واقع التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 1، افريل 2014، ص 10.

5. مقيّم صبري، هرموش إيمان، واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 7، جوان 2017، ص 210-211.
6. صولح سماح، عمري ريمة، إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 13، ديسمبر 2015، ص 437-438.
7. محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي، مصر أنموذجا، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العدد 10، 2008، ص 71-72.
8. سعدان شبايكي، مليكة حفيظ، واقع وآفاق اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 09، ديسمبر 2014، ص 42.
9. لحر خديجة، نحو جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 8، ديسمبر 2015، ص 235، 238.
10. إلياس حناش، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2018، ص 73-74.
11. مقيّم صبري، هرموش إيمان، واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 7، جوان 2017، ص 220.
12. عيسى بولخوخ، استراتيجية تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ظل التحول والاندماج في اقتصاد المعرفة، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 6، جوان 2014، ص 183-184.

واقع رأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي من وجهة نظر موظفي مدينة درنة (ليبيا)

The reality of the Relational capital at the social security fund from the viewpoint
of the employees at Derna city in Libya

د. وائل محمد جبريل

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع رأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي في مدينة درنة من خلال الأبعاد الآتية : (الشفافية ، الثقة، التفاعل) ، ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة ، فقد قام الباحث بتطوير استبانة معتمداً على بعض الدراسات السابقة، حيث تم التأكد من مصداقيتها و معامل الثبات لها ، وقد تمثل مجتمع الدراسة في جميع الموظفين بصندوق الضمان الاجتماعي في مدينة درنة ، والذي بلغ قوامه بـ (253) موظفاً، ولتحديد حجم العينة تم الاعتماد على جدول krejcie and Morgan (1970) ، حيث تحدد حجمها بعدد (152) موظفاً، أختيرت بواسطة العينة العشوائية الطبقية، وبعد توزيع الاستبانة تم استرجاع (90) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، ولتحليل بيانات الدراسة تم الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في (SPSS) ، حيث أظهرت الدراسة أن المستوى العام لرأس المال العلائقي جاء متوسطاً، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يؤمل اتباعها للرفع من مستوى رأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية : رأس المال العلائقي، صندوق الضمان الاجتماعي، مدينة درنة/ ليبيا.

Abstract : The study aims to diagnose the reality of Relational Capital at the social security fund in Derna through the following dimensions: (Transparency , Trust, Interaction). The study followed the case study method to achieve its objectives. The researcher developed a questionnaire based on some previous studies, which they were sure of their validity and reliability coefficient. The study population included all employees at the social security fund in Derna City, totaling (253) employees, and to determine the sample size, the researcher has relied on krejcie and Morgan table (1970), as it determined the number of (152) employees, was selected by the stratified random sample, and after the distribution of the questionnaire, (90) valid forms were retrieval for a statistical analysis, and the analysis of the study data was done by computerized method using a statistical software program provided in the (SPSS). The following The study revealed that the overall level of the Relational Capital was moderate, and the study provided a set of recommendations that will hopefully be followed in order to raise the level of Relational Capital at the social security fund under study.

Key Words: Relational Capital, social security fund , Derna City/ Libya.

1- المقدمة :

يلعب رأس المال الفكري دوراً هاماً في خدمة التنمية في جميع بلدان العالم بلا إستثناء؛ باعتباره عماد أي تنمية مستقرة ومستدامة تضاف إلى قوة الأمم وتقدمها، وتستخدم بعض الدول رأس المال الفكري لمواجهة النقص في الثروات الطبيعية التي يمكن أن تعاني منه هذه الدول، وقد زاد الاهتمام العالمي برأس المال الفكري في أعقاب التوجه الدولي نحو العولمة الذي يتطلب تراكماً كمياً ونوعياً في رأس المال الفكري، بحيث يكون قادراً على إحداث نقلة كبيرة في هياكل الإنتاج والتوزيع على مستوى الاقتصاد العالمي (Marginson and Mollis, 2002).

في نهاية القرن العشرين خضعت المنظمات لبعض التغيرات الحاسمة التي كان لديها تأثيرات على بعض الظواهر مثل توليد الثروة والنمو وصعوبات الحصول على الموارد، الأمر الذي دفع المنظمات للتركيز على الأصول غير الملموسة مثل رأس المال الفكري والاجتماعي و العلائقي لتحقيق التفوق التنافسي (Hormigae et al,2011).

إن سر نجاح أي منظمة هو قوة العلاقة التي تربطها بعملائها، ويُعد رأس المال العلائقي اتجاه حديث بحيث تحول الفكر الإداري التسويقي من حالة التركيز على المعاملات إلى التركيز على العلاقات، ومثل هذه التحولات في الفلسفة والمفاهيم التسويقية ساعدت المنظمات في مواجهة الكثير من التحديات لاستغلال الفرص التسويقية وتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة، فعلى المنظمات أن تبني مع العملاء علاقات جيدة طويلة الأمد وتحافظ على هؤلاء العملاء من خلال اعتبارهم شركاء للمنظمة (نايلي وحركات، 2016).

والضمان الاجتماعي هو نشاط اجتماعي متميز يعبر عن حاجة حقيقية في مجتمعاتنا الإنسانية، وهو يُمثل من الناحية الإنسانية الإجابة التي يقدمها المجتمع للفرد - العامل المسن أو العاطل أو المعوق - بأنه ليس وحيداً، وهذه الإجابة أصبحت أكثر أهمية من ذي قبل مع تزايد عدد المسنين، والواقع أن مؤسسات الضمان الاجتماعي في دول العالم المختلفة تواجه ضغوطاً شديدة ومطالبات بالإصلاحات الإدارية والمالية من أجل تمكينها من مواكبة احتياجات المجتمع من جهة، وتحسين أساليب وطرائق أدائها من جهة أخرى (مبيضين ونجم، 2014)، وهذا لا يتأت إلا عن طريق الاهتمام برأس المال العلائقي والذي يهتم بتعميق وتقوية علاقة ارتباط المنظمات مع أصحاب المنافع، الأمر من شأنه أن يعزز الريادة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (العبيدي وآخرون، 2014).

وليبيا باعتبارها إحدى الدول النامية التي تسعى للنهوض بمستوى مؤسساتها لتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تُبدي اهتماماً لرأس المال العلائقي، وذلك من خلال إبراز أهميته وتفعيل ابعاده، إضافة الى تنميته، الذي أصبح محور اهتمام المنظمات المعاصرة في سعيها المستمر للاهتمام بالأداء الفعال، وهذا مما حدا بالباحث اجراء هذه الدراسة لمعرفة مستوى رأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي من وجهة نظر موظفي مدينة درنة الليبية .

2- مشكلة الدراسة :

يعتبر موضوع رأس المال العلائقي من المفاهيم التي أسالت الكثير من الخبر واسترعت اهتمام أغلب الباحثين في علوم الإدارة، مما جعل الكثير من الهيئات الأكاديمية ومنظمات الأعمال تستثمر أموالاً طائلة في سبيل تناوله بالدراسة والتحليل والتعاطي معه من زوايا نظر مختلفة، بغية تسليط الضوء على الجوانب المظلمة منها، لعله تستفيد منه بشكل فعال وتسخره في خدمة أهدافها، فقد أصبح من المسلم به أن الاستغلال الأمثل لرأس المال العلائقي هو أقصر طريق يؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية مستدامة (أحمد، 2013).

لقد أصبحت المنافسة التي تواجهها المنظمات حقيقة واقعة بفعل العديد من التغيرات التي شهدتها في بيئاتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعلى المستويين المحلي والعالمي، مما يضع جميع المنظمات أمام تحد دائم للتكيف مع تلك المتغيرات، فإنه تزداد الحاجة لاستغلال كل الاستراتيجيات المتاحة لكسب ودعم المزايا التنافسية التي تجعل البيئة العربية تتفوق على منافسيها، ولن يتحقق هذا الأمر إلا إذا امتلكت هذه المنظمات الكوادر البشرية المؤهلة مع توفير ثقافة تنظيمية متماز بالإبداع والابتكار خدمة للعملاء (عبدالحמיד، 2012).

بالرغم من الاهتمام برأس المال العلائقي من الناحية النظرية، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التطبيقية اللازمة لاختبار ودراسة أبعاد رأس المال العلائقي؛ إضافة الى ما أوصت به العديد من الدراسات تناول موضوع رأس المال العلائقي في قطاعات وبيئات مختلفة غير التي تم التطرق إليها، مثل دراسة الناصر (2018)، ودراسة العاتي والميقع (2017)، دراسة عروف وبوزناق (2017)، جبريل (2016)؛ عليه لم يُعد تعامل المنظمات مع رأس المال العلائقي ترفاً ولا خياراً مرفوضاً،

بل كان وما زال وسيبقى مُلزماً، وقبول المنظمة به كخيار استراتيجي سيكون بداية المسار الصحيح نحو تحقيق تنمية شاملة ؛ تأسيساً على ما تقدم تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

- ما مستوى رأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي في مدينة درنة من وجهة نظر الموظفين من خلال المحاور التالية : (الشفافية، الثقة، التفاعل)؟ .

3- أهداف الدراسة:

- تبيان مستوى رأس المال العلائقي من وجهة نظر الموظفين بصندوق الضمان الاجتماعي في مدينة درنة.
- تقديم بعض التوصيات التي يؤمل اتباعها للرفع من سوية رأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي محل الدراسة.

4- فرضية الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها صيغت فرضية الدراسة الرئيسة على النحو التالي :-

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لاستجابات المبحوثين حول مجال رأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي في مدينة درنة عند مستوى دلالة 5٪.

5- أهمية الدراسة :

- تنبثق أهمية الدراسة من تناولها لموضوع حيوي رأس المال العلائقي يتسم بالحدأة على الصعيدين الاكاديمي والعملي في المنظمات ، وهذا المفهوم يعتبر رافد مهم للتنمية المهنية المستدامة، خاصة مع محدودية الابحاث والدراسات التي اهتمت بهذه الموضوعات في ليبيا والتي تبحث في هذا الموضوع على حد علم الباحث.
- قد تفيد الدراسة أصحاب القيادات العليا وصانعي القرار بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا وصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة درنة على وجه الخصوص من خلال ما تتكشف عنه نتائج الدراسة .
- تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إثرائها للمعرفة العلمية لهذا النوع من الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومجال العلوم الادارية بصفة خاصة.
- فتح مجالات للبحث العلمي في هذا الموضوع، وذلك من خلال ما ستوفره هذه الدراسة بإذن الله من معلومات تساعد الباحثين والدارسين والمهتمين بموضوع الدراسة.

6 - حدود الدراسة :

- الحدود الموضوعية : اقتصرت الدراسة على دراسة رأس المال العلائقي حسب نموذج (Liu et al, 2010 and Blatt,2008) من خلال الأبعاد التالية: (الشفافية، الثقة، التفاعل).
- الحدود المكانية : اقتصرت هذه الدراسة على الموظفين الاداريين بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة درنة.
- الحدود الزمانية : أجريت هذه الدراسة خلال العام الجامعي 2016/2017.

7- مصطلحات الدراسة :

7-1 رأس المال العلائقي: هو المكون الثالث لرأس المال الفكري ويسمى أيضاً برأس المال الزبائني أو رأس المال الخارجي والذي يُشير إلى القيمة المتضمنة في علاقات المنظمة مع زبائنها ورضائهم وولائهم لها من خلال الشفافية والثقة والتفاعل، ويُعد رأس المال العلائقي حلقة الوصل التي تجمع مكونات رأس المال الفكري فيما بينها من جهة وبين اصحاب المصالح من جهة أخرى (Erickson and Rothbery,2000 ؛ حسن ، 2011).

7-2 صندوق الضمان الاجتماعي: إن الضمان الاجتماعي هو برنامج حكومي على المستوى الوطني موجه وفق شروط معينة لخدمة فئات معينة تضيق عليها فرص الحصول على الدخل الملائم جراء الشيخوخة أو الإعاقة أو أي سبب آخر (مبيضين ونجم ، 2014 : 159) ؛ وحسب قانون الضمان الاجتماعي الليبي رقم (13) لسنة (1980) حق يكفله المجتمع لجميع المواطنين في ليبيا وحماية للمقيمين فيها من غير المواطنين ، ويشمل الضمان الاجتماعي كل نظام يوضع أو إجراء يتخذ طبقاً لهذا القانون بقصد حماية الفرد ورعايته من الشيخوخة والعجز والمرض واصابات العمل ومرض المهنة ، وعند فقد العائل وانقطاع سبل العيش وعند الحمل والولادة واعانته على تحمل الاعباء العائلية وفي حالات الكوارث والطوارئ والوفاء؛ عرّف Saint Yves الضمان الاجتماعي من منطلقين، إعتبار الضمان الاجتماعي مفهوماً ومؤسسة (عباش ، 2005 : 40) :

أ. باعتبار الضمان الاجتماعي مفهوم :هو مجموعة من الميكانيزمات القانونية، والتدخلات الإنسانية لضمان تغطية الأخطار الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في حياته، وذلك انطلاقاً من فكرة أن الضمان الاجتماعي هو لمجموعة من الأفراد ينتمون إلى نفس مستوى الأخطار التي تهدد وجودهم؛ إنطلاقاً من التعريف السابق يمكن أن نركز مفهوم التأمين الاجتماعي في ثلاث أبعاد:

- البعد القانوني: الإطار التشريعي والقانوني المنظم لسير نظم وقوانين الضمان الاجتماعي.
 - البعد الاقتصادي: وما له من أثر، وذلك لكونه يركز على الاشتراكات المقتطعة من أجور العمال ومدخيل التجار.
 - البعد الاجتماعي، وهو القائم على مبدأ التكافل الاجتماعي من قبل الدولة.
- ب. باعتبار الضمان الاجتماعي كمؤسسة : أنه مؤسسة توضع بين أيدي جماعات منظمة، قصد توزيع المنتج الاجتماعي وهي تعمل على تحصيل وصرف المدخيل الاجتماعية من جهة وإعادة توزيع جزء من الدخل الوطني على فئة معينة من جهة أخرى.

8- الاطار النظري والدراسات السابقة :

8-1 تعريف رأس المال العلائقي:

تجمع الأدبيات التي تتناول ما بات يُعرف برأس المال العلائقي على مطاطية المفهوم، وعلى غياب تعريف موحد أو تعريف يلقي موافقة غالبية علماء الإدارة والمحاسبة والاقتصاد والاجتماع، ويتضح هنالك تنوعاً في الآراء حول مصادر مفهومه ومكوناته وتأثيراته، هذه التعددية في الآراء حول مضمون المصطلح تنعكس على منهجيات قياس ما يشير إليه المفهوم (الطويل وآخرون، 2012)؛ ولما كان هذا المفهوم ذا بُعد جدلي من حيث تسميته (لا فحواه)، تجدر الإشارة إلى وجود بعض من الاختلافات بين الباحثين الأكاديميين والكتاب في مجال إدارة المعرفة ورأس المال الفكري، حول تسمية هذا الأصل الفكري، فعلى سبيل المثال، كان قد عبر عن هذا الأصل المعرفي " برأس المال الزبائني Customer Capital، بينما فضل آخرون تسميته : "برأس المال التواصلية أو رأس مال الاتصالات Communicative Capital أو برأس مال المستهلك Consumer Capital ، في حين هناك من أطلق عليه رأس المال العلائقي أو العلاقتي (الناصر، 2018) .

فقد أشار (Hakan, 2001) أن رأس المال العلائقي يمثل انعكاس كامل لقوة رأس المال البشري والهيكلية في إيجاد المعرفة المطلوبة في العلاقات مع الزبائن لإكمال رأس المال الفكري، أي أنه ذلك الجزء من رأس المال الفكري الذي يهتم بالعلاقات (العاني والمبغ ، 2017)، وعُرف بأنه "جوهر رأس المال العلائقي يتمثل بعلاقات المنظمة مع الاطراف المختلفة التي تتعامل معها" (Bontise, 1996: 41).

وأوضح (Stewart, 1999:78) بأن رأس المال العلائقي هو "العلاقة الناتجة عن علاقة الشركة مع الزبائن الذين تتعامل معهم مثل رضا الزبون وولائه ومدى الاحتفاظ بالزبون من خلال الاهتمام بمقترحاته ومعالجة الشكاوى المقدمة من قبله وتلبية احتياجاته ورغباته بالسرعة الممكنة ومشاركته في اعمالها وصفقاتها ومد جسور التعاون معه".

وقد أشار (Mucelli and Marinoni, 2011:479) أن رأس المال العلائقي يشبه الى حد ما رأس المال الاجتماعي وهو يشير إلى علاقات الثقة بين العاملين الذين يعملون داخل المنظمة، بالإضافة إلى المالكين فضلاً عن العلاقات التي يمكن اكتشافها على مستوى العالم، وعرف (عروف وبوزناق، 2017 : 468) على أنه "القيمة أو ثروة المنظمة التي يفرزها مستوى رضا الزبون وولائه والموردين والجهات الخارجية الأخرى وما استطاعت المنظمة من بنائه من علاقات متميزة مع هذه الأطراف؛ وفي سياق متصل عرّف (Cohen and Kaimenakis, 2007:244) انه يُمثل "قدرة المنظمة على تكوّن أصول غر ملموسة خارجة، وتتمثل هذ الاصول في المعارف الخارجة المملوكة من طرف العملاء، الموردين والهيئات الحكومّة".

وخلاصة القول ان رأس المال العلائقي ما هو الا محصلة القيمة التي يفرزها مستوى رضا الزبائن وولاؤهم والموردون والجهات الخارجية الأخرى وما استطاعت المنظمة من بنائه من علاقات متميزة مع هذه الاطراف؛ إن هذه العلاقات التي تُبنى بين المنظمة وعناصر بيئتها الخارجية ذات أهمية كبيرة وقيمة حيوية استناداً إلى ما (عبدالرحيم ، 2013) :

- إن الزبائن هم من يدفع فاتورة المنظمة لأن المهمة الاولى لأي المنظمة هي إنشاء أو إيجاد أو بناء زبائنهم بالسوق وإيجاد أسس العلاقة المتميزة معهم .
- إن الولاء الذي تكسبه المنظمة بالعلاقة الجيدة مع زبائنهم يحقق لها زيادة في العائد؛ إذ تشير الدراسات إلى أن معاودة الزبون على شراء منتجات المنظمة بنسبة (5٪) يزيد من أرباح المنظمة بنسبة لا تقل عن (25 ٪).

8-2 المفاهيم ذات العلاقة برأس المال العلائقي:

أ. رأس المال الفكري Intellectual Capital:

إنّ الاستثمار في المورد البشري مرتبط أساساً بما بات يُعرف برأس المال الفكري الذي ظهر رسمياً في تسعينات القرن الماضي، وعُدَّ تطوراً مهماً في الفكر الإداري، وتغيرت به الكثير من مفاهيم الأداء والتنافس في بيئة الأعمال فقد قيل أن من بين ما أفرزه ظهور اقتصاد المعرفة ظهور ثلاثة مفاهيم تتعلق به بشكل أساسي: إدارة المعرفة، المنظمة المتعلمة ورأس المال الفكري (Van Deventer, Martha Johanna, 2002:18) .

وردت العديد من المفاهيم الخاصة برأس المال الفكري من قبل الأكاديميين أو الممارسين والمفكرين، حيث يعرفه كل واحد من وجهة نظر مختلفة، ولكي نحدّد مفهوم رأس المال الفكري بدقة يمكن القول أنه كل شيء عدا الأصول والموجودات المادية الملموسة والتي تظهر في ميزانية المنظمة، أي الموجودات الفكرية، والتي تتكون هذه من نوعين، بشري: ويمثل مصدر الابتكار والمعرفة والتجديد، وهيكلية ويمثل الجزء المساند للرأس المال البشري كنظام المعلومات وقنوات السوق وعلاقات الزبائن (Edvinsson, 1997: 369)؛ وفي تعريف آخر لـ (Arenas, 2008) لرأس المال الفكري "هو الاصول غير الملموسة في الشركات والذي اذا ما اديرت بشكل جيد، تمكن المنظمات من تحقيق الميزة التنافسية عبر الزمن، وبالتالي توليد القيمة (أحسن ، 2011 : 49) ، وأخيراً يرى Ulrich " أن رأس المال الفكري هو مجموعة المهارات المتوفرة في المنظمة التي تتمتع بمعرفة واسعة تجعلها قادرة على جعل المنظمة عالمية من خلال الاستجابة لمتطلبات الزبائن و الفرص التي تتيحها التكنولوجيا" (Ulrich , 1998 : 2).

ب. رأس المال الهيكلي Structural Capital: يتعلّق هذا المكوّن بالمعرفة التي تظلّ باقية في المنظمة حتى وإن غادرها العاملون فيها سواء بشكل مؤقت أو نهائي، ويُطلق اصطلاح رأس المال الهيكلي أو التنظيمي أو أصول البنى التحتية على الهياكل التنظيمية والمالية للمنظمة، نظم المعلومات، السياسات والإجراءات في المنظمة، ثقافة المنظمة، تكنولوجيا الاتصال، العمليات التشغيلية وغيرها من العناصر التي تحوزها المنظمة، كل عنصر يمكن أن تستخدمه إدارة المنظمة بما يخدم أهدافها ومصالحها المستقبلية (Swart, 2005)؛ كما عرف على أنه "كافة العمليات الداخلية، والبنية التحتية التي تدعم هذه العمليات والتي تشمل الملفات الرقمية، والنظم المعلوماتية، والبرامج التحضيرية (Phatak, 2003).

ج. رأس المال الاجتماعي Social capital : عرف (Gachter et al., 2011) رأس المال الاجتماعي هو أحد الأصول التي يتم إنتاجها عندما يتفاعل الأفراد فيما بينهم، ويخلقون علاقات الثقة والتفاهم المشترك (العبادي، 2014)؛ كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) هو مفهوم متعدد الأبعاد، يمثل "الشبكات الاجتماعية والقيم والتفاهات والمعايير المشتركة التي تسهّل التعاون داخل المجموعات وبينها (نصر وهلال، 2007)، وفي العموم يتفق الكثير من الباحثين على أن رأس المال الاجتماعي يعبر عن الروابط والعلاقات الاجتماعية التي يكونها وينضم إليها مجموعة من الأفراد في إطار بناء اجتماعي لخدمة أهدافهم المشتركة (عبدالحميد، 2010: 24).

8-3 أهمية رأس المال العلائقي :

لرأس المال العلائقي أهمية بالغة تتمثل في (زوير وجدي، 2011: 16):

- خلق التفوق والتميز عن طريق الابداع والتطوير مثل ايجاد منتجات جديدة أو اختراق أسواق جديدة.
- كسب عملاء جدد.
- زيادة قيمة العملاء عن طريق عمليات إدارة العملاء، وتعميق العلاقة مع العملاء الحاليين.
- تخفيض أوقات التسليم أو سرعة الاستجابة لطلبات العملاء.
- العمل على أن تصبح المنظمة عضواً أو شريكاً جديداً في المجتمع من خلال ترسيخ علاقات حقيقية ومؤثرة مع أصحاب المصالح الخارجيين.

8-4 أبعاد رأس المال العلائقي :

يعتبر رأس المال العلائقي مكون أساس خاصةً لتطوير رأس المال الفكري من خلال تقديم التواصل البيئي وتبادل المعلومات التي تحدث عن طريق العلاقات، وتمثل اداة لإيصال المعلومات ونشرها، كما يمكن أن تكون هناك أساليب فعالة لنقل المعرفة ومن ثمة زيادة الطاقة الفكرية للمنظمة (زلاط، 2017: 57).

أختلف الباحثون والكتاب في تحديد مكونات أو أبعاد رأس المال العلائقي، وهذا الاختلاف ناجم عن أسلوب تفكيرهم ودراستهم للموضوع كلاً حسب تفكيره، فهو شكل من أشكال رأس مال المنظمة والذي يتشكل فيها من خلال تأثيرات متعددة وعبر مصادر متنوعة، ويتضمن ذلك الأنشطة الخارجية للمنظمة، وهذا الأنشطة تأخذ اشكالا متعددة منها :

العلاقة مع الموظفين، العلاقات مع العملاء، العلاقات مع الموردين، العلامات التجارية، الثقة، التفاعل، الشفافية (Svieby, 1998; Cohen and Kaimenakis, 2007; Liu et al, 2010; Sharabati et al, 2010، الخطيب، 2013؛ جريل، 2015؛

العاني والمقع، 2017؛ الناصر، 2018).

تأسيساً على ما تقدم وانسجاماً مع طبيعة الدراسة وتجسيدا للمكونات المشتركة بين آراء الباحثين والكتاب، فإن هذه الدراسة سوف تعتمد على المكونات (الأبعاد) الأساسية التالية لرأس المال العلائقي وفقا لنموذج (Liu et al (2010) and Blatt (2008) والمتمثلة في :

8-4-1 الشفافية : تأتي الإدارة بالشفافية كأحد أهم أركان مقومات ومحاور نجاح التنمية المستدامة، لأنها توفر العمل في بيئة تتسم بالشفافية التامة فتؤدي إلى جودة الأداء البشري والمؤسسي، وقد ثبت أن في تطبيق الممارسات الإدارية الدالة على الشفافية حلاً للمشكلات التي تواجه المؤسسات (حرب، 2011)، ويرى (Liu et al (2010) أن الشفافية تعكس قابلية الفريق أو العاملين داخل المنظمة على الانفتاح على الآخرين وبما يسهم في زيادة التعلم، ويمكن القول أن جوهر الشفافية ترتبط بكلمات أربعة هي: المصداقية، والإفصاح، والوضوح، والمشاركة (ابو كريم، 2005).

8-4-2 الثقة : يقصد بها مدى قدرة العاملين على توضيح إجراءات وشروط الخدمة المقدمة للعملاء ومدى قدرتهم في زيادة ثقة العملاء بالمنظمة من خلال المصداقية والمهنية في التعامل (Gabler et al., 2014)؛ كذلك تعبر الثقة إلى أي مدى يمكن أن يثق العميل بالخدمة المقدمة من خلال الوفاء بالوعود، كما يعني بها ذلك المستوى الذي يشعر به كل طرف في الاعتماد على سلامة الوعود التي يقدمها الطرف الآخر في علاقات التبادل، كما يعتبر مفتاحاً لبناء نموذج التسويق بالعلاقات، إذ تعد الثقة أساس التعامل وبناء علاقات طويلة ومتينة بين المنظمة وعملائها أو حتى على مستوى الموظف الداخلي لديها (ياسين، 2010)، إذ يُعبر رأس المال العلائقي عن الثقة المتبادلة، الاحترام، التفاهم، العلاقات والصدقات الوثيقة، كما يعمل رأس المال العلائقي على تحقيق قيمة للمنظمة والتي يكون مصدرها من المصداقية أو السمعة أو نوعية خدماتها (العاتي والمبقع، 2017).

8-4-3 التفاعل : يعد التفاعل العامل المهم الذي يؤثر في خصائص العلاقات المختلفة بين المنظمة وعملائها، إذ يُسهم وبصورة مؤثرة في تبادل ونقل المعلومات وتطوير الاتصال بينهما، كما يرى (Kale et al (2000 أن رأس المال العلائقي يُعبر عن مستوى التفاعل الوثيق، حيث يعكس قدرة المنظمات على التفاعل الاجتماعي مع مجتمع الأعمال بهدف خلق الثروة (العاتي والمبقع، 2017)، إضافة إلى ذلك لا يمكن أن تبلغ نوعية الخدمة مستويات عالية إلا إذا كان هناك اتصال واضح بين عمال الخدمة والعملاء وبين أعضاء الفريق الخدمي الواحد، إذ يجب تناقل الرسائل بشكل دقيق ومباشر ضمن توقيت محدد ومناسب، علاوة على التحري المستمر ومتابعة الطلبات على نحو دائم والعمل على تنفيذها دون حدوث حالة تأكد ومراجعة من العميل (ابو رمان وآخرون، 2011).

8-5 الدراسات السابقة :

أسهم الناصر (2018) بدراسة هدفت لتفحص أثر رأس المال العلائقي في أداء الأعمال لمنظمات الاتصالات الكويتية، من خلال معرفة تصورات موظفيها، واحتمالية استخدامهم لمؤشرات رأس المال العلائقي، لرفع مستويات أداء الأعمال لمنظمات الاتصالات في دولة الكويت ، وقد بينت الدراسة وجود مستوى مرتفع من رأس المال العلائقي ، كما أظهرت الدراسة وجود أثر قوي وإيجابي لرأس المال العلائقي في أداء الأعمال لمنظمات الاتصالات الكويتية.

وأجرى العاتي والمبقع (2017) دراسة رمت إلى معرفة الدور الذي يمكن أن يقوم به رأس المال العلائقي لتحقيق تنمية في توجهات خريجي الجامعة الأسمرية الإسلامية نحو ريادة الأعمال، وتم اختيار كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الأسمرية الإسلامية لتنفيذ البحث ميدانياً، وكان أهم نتائج البحث وجود علاقة ارتباط موجبة ومؤثرة بين أبعاد رأس المال العلائقي وتنمية توجهات خريجي الجامعة باستثناء بعد الشفافية، فيما تبين أن أهم أبعاد رأس المال العلائقي هو بعد الثقة

وأضعفهم بعد الشفافية، وظهر أن رأس المال العلائقي يفسر (20٪) من التغير الذي يمكن أن يحدث في مستوى توجهات خريجي الجامعة نحو ريادة الأعمال، وأظهرت النتائج أن لدى الجامعة مستوى متوسط من رأس المال العلائقي، كذلك تبين أن مستوى تنمية توجهات خريجي الجامعة نحو ريادة الأعمال جاء متوسطاً.

كذلك قام كل من دراسة عروف وبوزناق (2017) بدراسة تمحورت في التعرف على اثر الجودة على بناء رأس المال العلائقي بشركات الاتصالات بالجزائر وكالة تبسة ، وقد كشفت الدراسة ان مستوى رأس المال العلائقي ضعيف ، كذلك أوضحت الدراسة وجود علاقة تأثيرية ذات دلالة احصائية الجودة بين الجودة ورأس المال العلائقي بالشركة محل الدراسة . وأضفى المزوري (2017) بدراسة هدفت الى تبيان دور رأس المال الزبائني في تحقيق الميزة التنافسية بالمصارف التجارية العاملة في محافظة دهوك. وقد خلصت الدراسة الى وجود مستوى مرتفع من رأس المال الزبائني والميزة التنافسية ، كما بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية لرأس المال الزبائني على تحقيق الميزة التنافسية .

وأجرى حراشة (2015) دراسة هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر إدارة علاقات الزبائن على الأداء التسويقي لدى شركة الاتصالات الأردنية أورانج. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة علاقات الزبائن على الأداء التسويقي، حيث وجد أن لتطوير علاقة الزبون، والإدارة التفاعلية، وجودة الخدمات أثراً ذا دلالة إحصائية على الأداء التسويقي ممثلاً بالمبيعات والحصة السوقية. وقد أوصت الدراسة بضرورة حرص شركة الاتصالات الأردنية أورانج على تطوير علاقاتها بالزبائن من خلال بناء استراتيجيات تسويقية متجددة تهدف إلى تنمية العلاقة بين الطرفين، إلى جانب ضرورة التعرف إلى العناصر التي يعتمد عليها الزبائن في تقييمهم لجودة الخدمة وذلك من خلال قياس رضا الزبائن بصفة دورية.

وقدم جبريل (2015) دراسة هدفت الدراسة إلى التعرف على التعرف على طبيعة العلاقة بين سلوكيات المواطنة التنظيمية وتنمية رأس المال الفكري، من وجهة نظر العاملين الاداريين بشؤون التربية والتعليم بمدينة درنة الليبية، وقد كشفت الدراسة أن المستوى العام لسلوكيات المواطنة التنظيمية لدى العاملين الاداريين بشؤون التربية والتعليم محل الدراسة جاء مرتفعاً ، كما بينت الدراسة أن المستوى العام لتنمية رأس المال الفكري جاء متوسطاً، أظهرت الدراسة أيضاً وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سلوكيات المواطنة التنظيمية وتنمية رأس المال الفكري عند مستوى دلالة معنوية (1٪).

أجرى الحواجز وأديب (2014) دراسة رمت الى تحليل أثر رأس المال الهيكلي و العلائقي على العمليات الداخلية من وجهة نظر المديرين العاملين في شركات صناعة الادوية الاردنية ، وقد بينت الدراسة أن هناك تصورات مرتفعة لرأس المال الهيكلي و العلائقي ، كما كشفت الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال الزبائني في تحقيق الميزة التنافسية.

كما قام كل من العبيدي والجبوري والكلابي (2014) بدراسة ارتكزت على استعمال رأس المال العلائقي لتعزيز التعليم التنظيمي من وجهة نظر الموظفين برئاسة جامعة الكوفة ، وخلصت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العلائقي لتعزيز التعليم التنظيمي من وجهة نظر الموظفين برئاسة جامعة الكوفة ، حيث فسر ما نسبته 27٪ من التغيرات في مجال التعلم التنظيمي .

وأسهمت الخطيب (2013) بدراسة هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور رأس المال الفكري بأبعاده الثلاثة البشري والهيكلية والعلاقات في تطوير الكفاءة الادارية لدى العاملين الاداريين بوزارة التربية والتعليم الفلسطينية في قطاع غزة ، وأسفر عن الدراسة أهم النتائج التالية : هناك مستوى لتنمية رأس المال الفكري لدى العاملين الاداريين محل الدراسة

بوزن نسبي (71.84٪)، كما أوضحت الدراسة وجود مستوى لتطوير الكفاءة الادارية بوزن نسبي (79.70٪)؛ أيضا بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال الفكري في تطوير الكفاءة الادارية عند مستوى معنوية 1٪.

وقدم Smith et al (2001) دراسة هدفت الدراسة الى اختبار طبيعة العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي ورأس المال الفكري وارتباطها مع الابداع الذي تحققه الشركات ، وقد اظهرت الدراسة ان الابداع المنظمي يعد وظيفة من وظائف رأس المال الفكري، فضلاً عن وجود تفاعل بين رأس المال البشري والمادي والاجتماعي وبين رأس المال الفكري.

وأخيراً قام Sharabati et al (2010) دراسة هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري (البشري الهيكلي او العلائقي) وأداء الأعمال في ضمن قطاع صناعة الأدوية في الأردن ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة إيجابية قوية بين إدارة رأس المال الفكري للشركات المبحوثة وأداء هذه الشركات لأعمالها، كما خلصت الدراسة إلى أن هنالك علاقة إيجابية قوية بين مكونات رأس المال الفكري (البشري، الهيكلي، العلائقي) التي تمتلكها هذه الشركات وبين محاور الأداء التنظيمي لها.

تأسيساً على ما تقدم فإن الدراسة الحالية تتشابه مع بعض الدراسات السابقة في المجال الخاص بالدراسة وهو رأس المال العلائقي ، وإن كانت معالجة الدراسات السابقة للمجال نفسه يختلف عن معالجة الدراسة الحالية ، حيث أن هذه الدراسات تتنوع فيما بينها من حيث الزوايا التي تم التطرق اليها لدراسة رأس المال العلائقي من جانب كل باحث ، كما يلاحظ أن كل هذه أجريت في بيئات مختلفة، أيضاً لوحظ وجود ندرة في الدراسات التي تناولت رأس المال العلائقي في البيئة صندوق الضمان الاجتماعي، حيث لم يتوافر للباحث دراسات تناولت هذا الجانب بالدراسة والتحليل والتفسير للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها، مما يجعل الباب مفتوحاً لأي باحث لسد هذه الثغرة البحثية والإسهام في إثراء الجانب المعرفي والتطبيقي في موضوع قياس رأس المال العلائقي من وجهة نظر الموظفين بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة درنة في ليبيا، وبذلك فإن الدراسة الحالية تُعتبر مكملة في أهدافها لما عرض من أهداف وإضافة جديدة لما سبق عرضه.

9 - الطريقة والاجراءات :

9-1 منهج الدراسة :

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المنهج المتبع هو دراسة الحالة ، الذي يُعنى بدراسة حالة فرد ما أو جماعة ما أو مؤسسة ما ، كالأُسرة أو المدرسة أو المصنع عن طريق جمع المعلومات والبيانات عن الوضع الحالي للحالة ، والأوضاع السابقة لها، ومعرفة العوامل التي أثرت فيها والخبرات الماضية لها، لفهم جذور هذه الحالة باعتبار أن هذه الجذور ساهمت مساهمة فعالة في تشكيل الحالة بوضعها الراهن، فالحوادث التي مرت على الأفراد أو المؤسسات، وتركت أثراً واضحاً على تطوير الفرد أو المؤسسة هي مصدر مهم لفهم السلوك الحاضر للفرد أو المؤسسة (عبيدات وآخرون، 2015 : 202).

9-2 مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة درنة ، والذي بلغ قوامه بـ (253) عاملاً، والموضح بالجدول (3-1)، ونظراً للتشابه الكبير بين خصائص فروع مكاتب صندوق الضمان الاجتماعي بالمدن الليبية من حيث الأوضاع الادارية والمالية والقانونية ولأن خدمات الضمان المقدمة من قبل المؤسسة المذكورة تخضع لقانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة (1980) ، ولتشابه العمل بها أيضاً، كذلك لانتشارها على رقعة جغرافية واسعة ، وحيث إنه من الصعوبة بمكان أن يتم تطبيق الدراسة الميدانية على جميع هذه الفروع في ليبيا لما يتطلب ذلك من وقت طويل وجهد كبير،

لذلك رأى الباحث أن تجرى هذه الدراسة على العاملين بمدينة درنة ، ولتحديد حجم العينة تم الاعتماد على جدول krejcie and Morgan (1970)، حيث تحدد حجمها بعدد (152) عاملاً ، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية النسبية .

جدول (1): مجتمع وعينة الدراسة

المكاتب	مجتمع الدراسة	حصة كل مكتب	عينة الدراسة
مكتب البلاد	155	61.26%	93
مكتب الجنوب	95	37.55%	57
الساحل الشرقي	3	1.19%	2
الاجمالي	253	100%	152

المصدر: الشؤون الادارية والمالية ، بيانات غير منشورة ، 2017

9-3 أداة الدراسة: تم استخدام الاستبانة Questionnaire كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة ، حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء هي :

9-3-1 معلومات عن مألبي الاستبانة : يحتوى الجزء الأول من الاستبانة على بيانات عامة عن المشاركين، وهي النوع والعمر المؤهل العلمي، مدة الخدمة.

9-3-2 مقياس رأس المال العلائقي : تكون المقياس من سبعة عشر عبارة ، مستمدة من أداة القياس التي أعدها نايلي وحركات (2016) ، حرب (2011)، البكري وطالب (2014) ، بن حبيب، محسن (2017)، مع إجراء بعض التعديلات عليهما بما يتلاءم مع أهداف الدراسة، والمقياس مقياس على مقياس Likert الخماسي والمكون من خمس درجات، والمصاغة بشكل إيجابي، وفقاً للتدرج الآتي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) ، وعلى أن تعنى عبارة موافق بشدة مرتفعاً جداً، وعبارة موافق مرتفعاً، وعبارة محايد متوسطاً، عبارة غير موافق منخفضاً وعبارة غير موافق بشدة منخفضاً جداً.

9-4 ثبات أداة جمع البيانات وصدقها :

9-4-1 الثبات Reliability : يُعتبر مفهوم الثبات من المفاهيم الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم جودة اختبار ما، ويُعرف بأنه "يقيس مدى الحصول على البيانات ذاتها لو تم تكرار الاستبانة لأكثر من مرة" (الرمضي، 2014: 857) ، لتأكد من ثبات الاستبانة، أُجري اختبار معامل الثبات الداخلي عن طريق Alpha Cronbach ، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وقد تراوحت قيم معاملات الثبات لأبعاد الدراسة (0.6931-0.9006) المبينة بالجدول (2)، وتعتبر هذه القيم مرتفعة (Sekaran and Bougie,2010)، مما يشير إلى ثبات الاستبانة وقوة تماسكها الداخلي مما يجعلها يمكن الاعتماد عليها، وأن الاستبانة واضحة لدى القارئ لها.

جدول (2) : معاملات ثبات مقاييس الدراسة

الأبعاد	معاملات الثبات
الشفافية	0.8223
الثقة	0.7449
التفاعل	0.6931
رأس المال العلائقي	0.9006

9-4-2 الصدق Validity : يُشير مفهوم صدق الاستبانة إلى التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت من أجله (صابر، حفاجه، 2002)؛ لتأكد من صدق الاستبانة، تم استخدام طريقة الصدق الذاتي أو الإحصائي Statistical validity ، ويُقاس بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار، فقد تراوحت معاملات الصدق لمقاييس الدراسة (0.9489-0.8325) والموضحة بالجدول (3)، مما يدل على الثقة في صدق مقياس الدراسة وأنه مُصمم فعلاً إلى ما يجب قياسه.

جدول (3) : معاملات صدق مقاييس الدراسة

الأبعاد	معاملات الصدق
الشفافية	0.9068
الثقة	0.8630
التفاعل	0.8325
رأس المال العلائقي	0.9489

9-5 توزيع استمارة الاستبانة: تمثلت عينة الدراسة في (152) موظفاً، أخذت بطريقة العينة العشوائية الطبقية النسبية، حيث تم توزيع الاستبانة، واستُرِجعت (90) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، وشكل ما نسبته 59٪، وهى نسبة يمكن الاعتماد عليها في الدراسة من الاستبانات الموزعة، وتعتبر نسبة مقبولة إحصائياً في مجال الدراسات والأبحاث العلمية (Nulty,2008) ، وقد توزعت عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية على النحو الآتي والموضحة بالجدول (4):

جدول (4): خصائص عينة الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع	الذكور	79	٪88
	إناث	11	٪12
	المجموع	90	٪100
العمر	أقل من 35 سنة	11	٪12
	من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	31	٪35
	من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة	38	٪42
	من 55 سنة فأكثر	10	٪11
	المجموع	90	٪100
المستوى التعليمي	ثانوي او ما يعادله	26	٪29
	جامعي	62	٪69
	مؤهلات عليا	2	٪2
	المجموع	90	٪100
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	20	٪22
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	32	٪36
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	10	٪11
	من 15 سنة فأكثر	28	٪31
	المجموع	90	٪100

9-6 المعالجة الإحصائية: قام الباحث باستخدام بعض الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة المتحصل عليها من خلال الاستبانة، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم مراجعة وترميز الاستبانات المجمعة والصالحة للتحليل بناءً على مقياس Likert المقياس بخمس درجات والموضحة بالجدول (5)، ولحساب طول خلايا مقياس Likert الخماسي تم حساب المدى (5-1=4)، ثم قُسم على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4/5=0.80)، بعد ذلك أضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول (5).

جدول (5): طول الخلية لمقياسي الدراسة وفقاً لمقياس Likert ودرجة الممارسة

الفئة في مقياس Likert	ترميز العبارات	طول الخلية	درجة الممارسة
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى أقل 1.80	ممارسة ضعيفة جداً
غير موافق	2	من 1.80 إلى أقل 2.60	ممارسة ضعيفة
محايد	3	من 2.60 إلى أقل 3.40	ممارسة متوسطة
موافق	4	من 3.40 إلى أقل 4.20	ممارسة مرتفعة
موافق بشدة	5	من 4.20 إلى 5.00	ممارسة مرتفعة جداً

- وعلى أساس ذلك الترميز تم الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام برنامج إحصائي من حزمة البرمجيات الواردة في (SPSS Statistical Package for Social Sciences)، وذلك وفقاً لما يلي :
- ثبات مقياس الدراسة Reliability لتأكد من ثبات أسئلة صحيفة الاستبانة، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة على فرضيتها، من خلال استخدام معادلة ألفا كرونباخ Alpha Chronbach.
- الجداول التكرارية، وذلك لحصر أعداد المشاركين، ونسبهم المئوية، وفقاً للخصائص العامة للملثي صحائف الاستبانة.
- مقاييس النزعة المركزية Measures of Central Tendency المتمثلة في المتوسطات الحسابية Arithmetic Mean، وذلك لتحديد تركيز الإجابات حول القيمة المتوسطة لها لجميع متغيرات الدراسة، كذلك تم استخدام مقاييس التشتت Measures Dispersion مثل الانحراف المعياري Standard Deviation، بغية تحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة لها لمتغيرات الدراسة.
- اختبار t للمجموعة الواحدة One-Sample t Test مع فترات الثقة لمتوسط العينة للتعرف على ما إذا كان متوسط درجة الموافقة لكل عبارة على حدة (أو لكل متغير من متغيرات الدراسة) في الدراسة ككل يزيد أو يقل عن قيمة معينة¹¹ عند مستوى دلالة معنوية 5٪ ودرجات حرية (89) df؛ كما أنه يتم الإجابة على مدى جود فروق جوهرية معنوية بين المتوسطات العبارات أو الأبعاد بناءً على القاعدة التالية: إذا كانت قيمة P-value أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5٪، وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية (1.644) عند مستوى دلالة معنوية 5٪ ودرجات حرية (89)، والعكس صحيح.
- اختبار Kolmogorov - Smirnov لمعرفة مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي من عدمه، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات العلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، وثفضي قاعدة القرار بقبول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت احصاءة الالتواء أقل من الواحد الصحيح، والجدول (6) يوضح نتائج هذا

الاختبار والذي يُشير إلى أن جميع البيانات لأبعاد الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة معامل الالتواء اقل من الواحد الصحيح، وعليه يُمكن إجراء الاختبارات الإحصائية التي تعتمد على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي .

جدول (6): اختبار التوزيع الطبيعي لمجال الدراسة عن طريق الالتواء

الترقيم	الأبعاد	Skewness
1	الشفافية	-0.121
2	الثقة	0.033
3	التفاعل	-0.012
---	رأس المال العلائقي	0.132

10- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها :

تضمنت الاستبانة سبعة عشر عبارة تتعلق برأس المال العلائقي لدى الموظفين بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة درنة، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لإجاباتهم عن تلك العبارات الموضحة بالجدول (7)، أمكن التعرف على مستوى رأس المال العلائقي، إذا ما عُلِمَ بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبانة يبلغ (3) *، حيث حظي المتوسط العام لرأس المال العلائقي (3.16)، وبانحراف معياري بلغ (0.71) وبوزن نسبي (63.37%)، وبمقارنته بالمتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3) يتضح أن مستوى مجال رأس مال العلائقي كان فوق المتوسط وبدرجة ممارسة متوسطة، وقد يعزى ذلك إلى أن صندوق الضمان الاجتماعي محل الدراسة يتميز برضا ولاء عملاءه بدرجة متوسطة، وهذا ما دلت عليه العبارة السابعة عشر يُبعد التفاعل، إضافة الى أن الصندوق يفتقر إلى الجودة في خدماته، وهذا ما أشارت إليه العبارة السادسة عشر يُبعد التفاعل، علاوة على قصور في تعدد وسائل التواصل بين الصندوق و عملاءه، وهذا ما أكدته العبارة الرابعة عشر يُبعد الثقة، أيضاً افتقار الصندوق وضع رغبات عملائه في جوهر اهتماماته، وهذا ما أوضحته العبارة الحادية عشر يُبعد الثقة، كذلك وجود آلية للمساءلة الإدارية دون المستوى المطلوب في الصندوق، وهذا ما أيده العبارة الرابعة بيعد الشفافية .

واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع ما آلت اليه دراسة العاتي والمبقع (2017)، ودراسة عروف وبوزباق (2017)، دراسة جبريل (2015)، في حين اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة الناصر (2018) ودراسة المزوري (2017)، ودراسة الحواجرة (2014)؛ والجدول (7) يبين اختبار t-test والذي أظهر وجود فروق جوهرية لمتوسطات مجال رأس مال العلائقي عند مستوى معنوية 5%، كما تبين من خلال اختبار t على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية لاستجابات الباحثين حول بُعدي الشفافية والتفاعل عند مستوى دلالة 5%، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية لاستجابات الباحثين حول بُعد الثقة 1%؛ عليه (ترفض) فرضية الدراسة الرئيسة والتي تنص على عدم لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لاستجابات الباحثين حول مجال رأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي في مدينة درنة عند مستوى دلالة 5%.

كذلك تبين من الجدول (7) أيضاً أن مستوى بُعد الثقة كان متوسطاً وهو أعلى متوسط بين أبعاد مجال رأس مال العلائقي، حيث حظي بمتوسط حسابي (3.29) وبوزن نسبي (65.85%)، في حين تبين ان مستوى بعد الشفافية جاء متوسطاً، وهو يُمثل أقل أبعاد هذا مجال رأس المال العلائقي بمتوسط حسابي (3.07) وبوزن نسبي (61.48%)، ويوضح الجدول (8) كل عبارة من عبارات أبعاد مقياس تنمية رأس مال العلائقي، ودرجة الممارسة بناءً على المتوسط الحسابي.

جدول (7): إجابات المشاركين في الدراسة تجاه أبعاد رأس مال العلائقي ودرجة الممارسة وترتيبها

الترتيب	الوزن النسبي	نتيجة الاختبار	اختبار T-test		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مكونات المعرفة
			Sig	قيمة t			
3	61.48%	غير دال احصائياً	0.431	0.791	0.88795	3.0741	الشفافية
1	65.85%	دال احصائياً	0.000	3.810**	0.72855	3.2926	الثقة
2	62.66%	غير دال احصائياً	0.099	1.668	0.75847	3.1333	التفاعل
-----	63.37%	دال احصائياً	0.028	2.234*	0.71617	3.1686	رأس مال العلائقي

** معنوية عند مستوى 1٪. * معنوية عند مستوى 5٪. t الجدولية عند (n=89) = 1.644

جدول (8): إجابات المشاركين تجاه عبارات محور تنمية رأس مال العلائقي وترتيبها بناءً على المتوسط الحسابي

الابعاد	تسلسل	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
الشفافية	1	تتسم إجراءات العمل في صندوق الضمان الاجتماعي بالوضوح.	3.3222	1.37251	متوسطة
	2	يتم تبسيط الإجراءات بصورة تسمح بإنهاء المعاملات دون تعقيد.	3.0778	1.20138	متوسطة
	3	توفر الإدارة قنوات اتصال مفتوحة مع المجتمع المحلي والمؤسسات المعنية.	2.9333	1.21600	متوسطة
	4	يوجد آلية واضحة للمساءلة الإدارية في الصندوق .	2.9111	1.32092	متوسطة
	5	تشجع ادارة الصندوق العاملين على إبداء الرأي وتقديم المقترحات.	3.1111	1.26708	متوسطة
	6	يتم مراجعة السياسات الادارية في الصندوق باستمرار	3.0889	0.88234	متوسطة
الثقة	7	يعتمد الصندوق المصادقية في تعامله مع العملاء لتعزيز ثقتهم فيه	3.3333	0.98300	متوسطة
	8	يقدم الصندوق تسهيلات خاصة لعملاء تعزيزاً للثقة المتبادلة	3.2222	1.07868	متوسطة
	9	يعتمد الصندوق على الخدمات الإلكترونية في علاقته مع العملاء لتعزيز ثقتهم في دقة وسلامة تعاملاتهم الضمانية	3.1667	1.22015	متوسطة
	10	يعمل الصندوق على ضمان سرية التعاملات الضمانية للعملاء كجزء أساسياً زيادة ثقتهم بالصندوق	3.6889	1.13815	مرتفعة

الابعاد	تسلسل	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
	11	يضع الصندوق رغبات عملائه في جوهر اهتماماتها	3.0667	1.17846	متوسطة
	12	يلتزم الصندوق بتوفير المعلومات ذات مصداقية عن خدماته بشكل مستمر لعملائها	3.2778	0.97183	متوسطة
التفاعل	13	يسعى الصندوق إلى تعزيز التفاعل باستمرار مع عملاءه	3.1556	1.03762	متوسطة
	14	تعدد وسائل التواصل بين الصندوق و عملاءه	2.8778	1.08956	متوسطة
	15	يمكن لعملاء الصندوق تقديم الشكاوى والاقتراحات من بكل سهولة	3.3000	1.30212	متوسطة
	16	تتسم إجراءات تقديم الخدمات بالصندوق بالجودة	3.2444	1.05267	متوسطة
	17	يتميز الصندوق برضا وولاء عملاءه	3.0889	1.15772	متوسطة

11- خلاصة النتائج :

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، واختبار فرضيتها تم التوصل إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي :

- أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية لاستجابات الباحثين حول مجال رأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي في مدينة درنة عند مستوى دلالة 5٪، وجاء بمستوى متوسط .
- أفصحت الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية لاستجابات الباحثين حول بُعد الثقة لرأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي في مدينة درنة عند مستوى دلالة 5٪، وجاء بمستوى متوسط ، في حين أسفر عن الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية لاستجابات الباحثين حول بُعدَي الشفافية والتفاعل لرأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي في مدينة درنة عند مستوى دلالة 5٪.

12- توصيات الدراسة:

- من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة تُقدم مجموعة من التوصيات التي يؤمل إتباعها والمتثلة في الآتي:
- بما أن مستوى رأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي قيد الدراسة جاء متوسطاً ، إذأ فلابد من تعميق الاهتمام برأس المال العلائقي وإدارته ، كما يدار أي موجود في الصندوق محل الدراسة، مع ضرورة فهم وإدراك أهمية رأس المال العلائقي من قبل إدارة الصندوق محل الدراسة ، وذلك من خلال العمل على عقد دورات متخصصة أو ورش عمل تهدف إلى تعريف إدارة الصندوق بمفهوم رأس العلائقي وإدارته ودوره، ولذلك لما يمثله من قيمة خاصة للصندوق ويزيد من فعاليته على المستوى المحلي.
- تعزيز جوانب القوة في رأس المال العلائقي بصندوق الضمان الاجتماعي محل الدراسة والرفع من سوية جوانب الضعف .
- تفعيل دور القيادات العليا في صندوق الضمان الاجتماعي لدعم مبدأ الشفافية من خلال دعم وتشجيع أسلوب العمل الجماعي في حل مشكلات العمل، من خلال نشر ثقافة الحوار الإيجابي في تبادل الأفكار والآراء، وتقبل الآراء المختلفة والتوفيق بينها وإيجاد آلية واضحة للمساءلة الإدارية في الصندوق .

- زيادة الوعي بمفهوم جودة الأداء لدى القيادات الإدارية والعاملين بصندوق الضمان الاجتماعي من خلال مشاركتهم في الدورات التدريبية وورش العمل وإطلاعهم على تجارب المؤسسات العربية والدولية، والنجاح الذي حققته من خلال تطبيقها لنظام إدارة الجودة الشاملة في المجال الضماني.
- على إدارة الصندوق قيد الدراسة تطوير مهارات ومعارف وقدرات الموظفين لديها على تقديم خدمات متميزة للعملاء، خصوصاً وأن نتائج الدراسة بينت أن هناك رضا العملاء دون مستوى الطموح ، وذلك عن طريق اقحامهم في دورات تدريبية حول إدارة علاقات العملاء .
- بناء شبكة اتصالات حديثة بالصندوق محل الدراسة والسعي لإيجاد قنوات مختلفة مع العملاء والتي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة بما يساعد على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.
- استحداث إدارة بالهيكل التنظيمي في صندوق الضمان الاجتماعي تُعنى بإدارة علاقات العملاء وذلك لتحقيق التميز في أعماله وتعزيز الثقة والتفاعل والشفافية به.
- إنّ موضوع رأس المال العلائقي يظل قضية متعددة الأبعاد، عليه فإنه بالإمكان اقتراح إجراء الدراسات التالية في هذا المجال:
- إعادة الدراسة برمتها على صناديق الضمان الاجتماعية الأخرى أو مؤسسات أخرى لإثبات صحة نتائج الدراسة أو رفضها.
- دراسة عن رأس المال العلائقي وفقاً لأبعاد أخرى غير التي تم التطرق إليها مثل : التحالفات الاستراتيجية ، الجودة، الولاء، والعلاقة مع العملاء وغيرها.
- رأس المال العلائقي وعلاقته ببعض المتغيرات الديموغرافية .
- رأس المال العلائقي وعلاقته بالتعلم التنظيمي.
- أثر رأس المال العلائقي على الابتكار المؤسسي.
- أثر رأس المال العلائقي على التفوق التنافسي .

قائمة المراجع :

أولاً- المراجع العربية :

- أبو رمان، اسعد حماد موسى و أحمد، علاء الدين محمد خلف و آل خطاب، سليمان احمد (2012). العلاقة بين جودة الخدمة الداخلية والخارجية في المطاعم ذات الخدمات الكاملة: دراسة مقارنة على عينة من المطاعم المحلية والاجنبية في عمان"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة ، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد (9) ، العدد(1) .
- أبو كريم، أحمد فتحي (2005)، " مفهوم الشفافية لدى الإدارة العليا وعلاقته بالاتصال الإداري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان.
- أحمد ، نورالدين طالب (2013) . "الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره في تحسين أداء المنظمة : دراسة حالة على مؤسسة سوناطراك خلال الفترة 2005-2010"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة .

- بن حبيب، محسن (2017). " أثر إدارة العلاقة مع العملاء في تنافسية المؤسسات السياحية بالجزائر : دراسة عينة من الوكالات السياحية بالجزائر " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر .
- البكري ، ثامر وطالب، احمد هادي (2014). أثر إدارة علاقات الزبائن على الأداء التسويقي: دراسة تحليلية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد (208)، العدد (13)، ص ص: 1-35.
- جبريل ، وائل محمد (2016). " أثر رأس المال البشري على تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف التجاري الوطني في ليبيا: دراسة ميدانية على عينة من الموظفين بالإدارة العامة بالمصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء "، المؤتمر العلمي الدولي الاستدامة والتنافسية في الأعمال، جامعة الزيتونة الاردنية. كلية العلوم والاقتصاد والعلوم الادارية. عمان: 18-20 أبريل.
- جبريل ، وائل محمد (2015). " سلوكيات المواطنة التنظيمية وعلاقتها بتنمية رأس المال الفكري: دراسة ميدانية على العاملين الاداريين بشؤون التربية والتعليم بمدينة درنة في ليبيا " ، بمؤتمر التنمية المستدامة في التربية والتعليم بكلية العلوم التربوية – جامعة جرش، خلال الفترة 28-30 نيسان.
- حراحشة ، طارق محمد (2015). إدارة علاقات الزبائن وأثرها على الأداء التسويقي: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات الأردنية أورانج"، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التسويق ، جامعة البلقاء ، الأردن.
- حرب، نعيمة محمد (2011). "واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية – غزة .
- حسن ، بشرى محمد سامي (2011)، "الأمثلية في مناقلة رأس المال الفكري لدعم القاعدة المعرفية للمنظمة : نموذج مقترح لعينة من المنظمات الخدمية الخاصة والعامة بالتركيز على الصحية منها" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم إدارة الاعمال ، كلية ادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة .
- الحواجزة، كامل محمد وأديب ، محمد (2014). " أثر رأس المال الهيكلي والعلاقاتي في فاعلية العمليات الداخلية من وجهة نظر المديرين العاملين في شركات صناعة الأدوية الأردنية"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (29)، العدد(2)، ص ص: 247-268.
- الخطيب ، معزوزة عبدالله (2013)، " دور رأس المال الفكري في تطوير الكفاءة الادارية لدى العاملين الاداريين بوزارة التربية والتعليم الفلسطينية بقطاع غزة "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، قسم الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر – غزة .
- زلماط، مريم (2017). " دور راس المال الفكري في استمرارية المؤسسة دراسة حالة ببعض المؤسسات بولاية سيدي بلعباس مؤسسة عزوز ، مجمع حسناوي ENIE, CMA " أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة أوبكر بلقايد ، الجزائر .
- زوير، محمد وجدي، شوقي (2011). "الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية"، الملتقى الدولي الخامس بعنوان: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي 14-13 ديسمبر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

- صابر، فاطمة عوض، وخفاجة، ميرفت علي (2000)، أسس ومبادئ البحث العلمي، الاسكندرية : دار الاشعاع الفنية.
- العاتي، علي عمران والمبقع، محمد عبد الحميد (2017). " رأس المال العلائقي وعلاقته بتنمية توجهات خريجي الجامعة الأسمرية الإسلامية نحو ريادة الأعمال"، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر ريادة الأعمال في ليبيا : الواقع والمأمول، المنعقد يومي 11-12 نوفمبر، المعهد العالي للمهن الشاملة -درنة، الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني، ليبيا.
- العبادي، فوزي هاشم (2014). "دراسة العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي : بحث استطلاعي لأراء عينة من التدريسيين في جامعة الكوفة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة العاشرة، المجلد (8)، العدد (31)، ص ص: 168-193.
- عبد الحميد، إنجي محمد (2010). "دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي - دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر"، سلسلة أبحاث ودراسات، العدد الأول، القاهرة، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعي.
- عبد الحميد، عفاف السيد بدوي (2012). "رؤية استراتيجية لرأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية : دراسة ميدانية". قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الازهر .
- عبدالرحيم، عاطف جابر طه (2013). "أثر إدارة رأس المال الفكري على التوجه بالسوق في الشركات المصرية"، مجلة دراسات إدارية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (5)، العدد (10)، ص ص: 45 -.
- عبيدات، ذوقان وعبدالحق، كايد وعدس، عبدالرحمن (2015). البحث العلمي : مفهومه وأدواته وأساليبه، الطبعة السابعة عشر، عمان : دار الفكر .
- العبيدي، أزهار عزيز والجبوري، حيدر جاسم عبيد و الكلابي، أمير نعمة مخيف (2014). "استعمال رأس المال العلائقي لتعزيز التعلم التنظيمي: دراسة تطبيقية لأراء عينة من الموظفين في رئاسة جامعة الكوفة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة العاشرة، العدد (31)، ص ص: 227-238.
- عروف، راضية وبوزناق، حسن (2017). "أثر الجودة في بناء رأس المال العلائقي: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر / وكالة تبسة"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد (12)، ص ص: 462-484.
- عياش، درار (2005)، "أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني. دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الاجراء CASNOS شبكة بومرداس"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة يوسف بن خدة. الجزائر.
- مبيضين، محمد ذيب ونجم، عبود نجم (2014)، "أثر الخدمات التي تقدمها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني على مستوى الرضا عن الأداء في المؤسسة في مدينة عمان"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (41)، العدد (2)، ص ص: 155-169.
- المرهضي، سنان غالب رضوان (2014)، "العلاقة بين الثقافة التنظيمية وفاعلية ادارة الازمات"، كتاب الابحاث العلمية لمؤتمر إدارة الازمات في عالم كتغير، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث عشر للأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة .
- المزوري، حسين أحمد حسين (2014). "رأس المال الزبائني وانعكاساته في تحقيق الميزة التنافسية : دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في مصارف محافظة دهوك"، مجلة دنانير، كلية الاقتصاد والادارة، الجامعة العراقية.

- الناصر، ناصر ساجد (2018). "رأس المال العلائقي وأثره في أداء الأعمال: دراسة سببية على منظمات الاتصالات الكويتية"، *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، المجلد (5)، العدد (1)، ص ص: 1-24.
- نجم، عبود نجم (2010). *إدارة اللاملموسات، إدارة مالا يقاس*، دار اليازوري، عمان، الأردن.
- نصر، محمد وهلال، جميل (2007). "قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) (MAS).
- نايلي، إلهام و حركات، سعيده (2016). "التسويق العلائقي المبني على إدارة العلاقة مع الزبون وأثره على تحقيق التميز المؤسسي: دراسة حالة مؤسسة موبيليس للاتصالات"، جامعة أم البواقي، الجزائر www.atm-colloque.com ، تاريخ زيارة الموقع : 25-9-2018 .
- ياسين ، محمود يوسف (2010). "واقع ممارسات التسويق بالعلاقات وأثرها في بناء الولاء كما يراها عملاء البنوك التجارية في محافظة اربد"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الأردن.

ثانياً – المراجع الاجنبية :

- Bontise, Nick(1996). There is a price in your head , article management Intellectual capital , strategically , business quarterly 60 (4) summer.
- Edvinsson,L. &Malone,M.,(1997) "Intellectual Capital : Realizing Your Company's True Value by Finding Its Hidden brainpower" Harper Collins Publishers Inc., New York.
- Cohen Sandra et Kaimenakis Nikolaos, (2007), Intellectual capital and corporate performance in knowledge-intensive SMEs, The Learning Organization, Vol. 14 No. 3, pp. 241-262 .
- Edvinsson,L., (1997) Developing Intellectual Capital At Skandia, Long Range Planning , Vol. 30, No.3.
- Erickson, G.S. & Rothberg, H.N. (2000) "Intellectual Capital and Competitiveness: Guidelines for Policy ،»Competitiveness Review, Vol. 10, No. 2, pp 192-198.
- Gabler, C.B., Rapp A., Richey R. G. 2014. The effect of environmental orientation on salesperson effort and participation: the moderating role of organizational identification, Journal of Personal Selling & Sales Management, 34(3): 173-187.
- Hormiga, Esther,Rosa, Batista & Agustín, Sánchez (2011). "The Impact of Relational Capital on the Success of New Business Start-Ups", Journal of Small Business Management,49(4), pp. 617–638 .
- Kerjcie, R. and Morgan, D (1970)." Determining sample size for research activities", educational and psychological measurement,30,pp: 607-610.
- Kujansivu Paula et Loonnqvist Antti, (2007), Investigating the value and efficiency of intellectual capital, Journal of Intellectual Capital, Vol. 8 No. 2, pp. 272-287.
- Liu, Chia-Ling , Ghauri, Pervez & Sinkovics, Rudolf (2010)" Understanding the impact of relational capital and organizational learning on alliance outcomes, Journal of World Business 45 (2010) 237–249 .
- Marginson, S., and Mollis, M. (2002). "The Door Opens and the Tiger Leaps: Theories and Reflections of Comparative Education for A Global Millennium", Comparative Educational Review, Vol. 45 (4), 581-615.
- Mucelli, Attilio & Marinoni, Carlo, (2011) ' Relational Capital and Open Innovation: Two Cases of Successful Italian Companies, Journal of Modern Accounting and Auditing, May 2011, Vol. 7, No. 5, 474-486 .
- Nulty, D. D. (2008), "The adequacy of response rates to online and paper surveys: what can be done?,Assessment & evaluation in higher education 33(3): 301-314.
- Phatak, Aloke(2003), "intellectual capital in small to words an methodology for capturing intangible Assets", Report of Csiro Mathematical and information Science, may.

- Sharabati, Abdel-Aziz Ahmad. Jawad, Shawqi Naji, Bontis, Nick (2010), Intellectual capital and business performance in the pharmaceutical sector of Jordan, Management Decision. Vol. 48 No. 1, pp. 105-131.
- Sekaran, U., and Bougie, R.(2010).Research Methods for Business: A Skill Building Approach, (5th ed.), Wiley and Sons. ISBN-10: 0470744790.
- Smith, Ken G, et al(2001), "Building and Exploiting Intellectual Capital: The Role of Social", Human and Physical Resources.
- Stewart, T.A(1999). Intellectual Capital: The New wealth of organization, Doubleday Currently, New York, U.S.A.
- Swart, Juani, (2005), Identifying the sub-components of intellectual capital: a literature review and development of measures, School of Management, University of Bath, U. K. <http://www.bath.ac.uk/management/research/papers.htm>.
- Svieby, K., (1998). Intellectual Capital Thinking head, CAP, Australian.
- Uirich, P.F.(1998), "Knowledge Worker Productivity the Biggest Challenge", California Management revenue, Vol, 14 No.2.
- Van Deventer, Martha Johanna, 2002 "Introducing intellectual capital management in an information support services environment", not published PHD Doctoral, University of Pretoria.

مؤشرات اقتصاد المعرفة - الواقع والرهانات

أشهاد هدى أقرين لطيفة شهيد إكرام

الملخص:

يشهد عصرنا ظاهرة الاعتماد المتزايد على المعلومات العلمية والتكنولوجية وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطبيقات متنوعة في جميع مجالات الإدارة والاقتصاد والمجتمع، مما أدى إلى ولادة اقتصاد المعرفة الرقمي وهو نمط جديد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي الصناعي الذي ظهر مع الثورة الصناعية، ففي ظل اقتصاد المعرفة تتحول المعرفة العلمية إلى شكل رقمي وتصبح من أهم السلع في المجتمع، كما يصبح تنظيم هذه المعلومات وتجديدها والاستجابة لتغيرها من أهم العناصر الأساسية لهذا الاقتصاد الجديد الذي أخذ عدة اتجاهات.

Abstract :

Witness the phenomenon of our growing reliance on scientific and technological information and the spread of ICT use in diverse applications in all areas of administration, economy and society, which led to the birth of " " and digital knowledge economy is a new style in many different Traditional economy industrial " features ", which emerged with the industrial revolution, under knowledge economy knowledge turns.

مقدمة:

تقتضي مواجهة التحديات والتغيرات السريعة في بيئة الأعمال وجود توجه جديد للعمل يستجيب ويواكب تلك التحديات والتغيرات، وتعد المعرفة وتطبيقاتها من أبرز تحديات القرن الحالي - القرن الرقمي - إذ تسعى منظمات الأعمال إلى تحديد المعلومات ذات القيمة والتقاطها واستخدامها في العمليات، ففي ظل اقتصاد المعرفة أصبحت المعرفة المتوافرة بالمؤسسة ميزة تنافسية لها تميزها عن غيرها من المنظمات، وتتمثل المعرفة في توافر الأفراد الذين لديهم معلومات، معرفة مخزنة، تقنيات مختلفة، وغير ذلك من الخصائص، وتأسيسا على ما سبق، تتلخص إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي أهم المؤشرات التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة؟

وسيتيم الإجابة على الإشكالية من خلال عرضنا لهذه الورقة البحثية من خلال تطرقنا للنقاط التالية:

1- التطور التاريخي لاقتصاد المعرفة

2- اقتصاد المعرفة - إطار نظري-

3- مؤشرات اقتصاد المعرفة

1- التطور التاريخي لاقتصاد المعرفة

• ماهية اقتصاد المعرفة:

لقد شهد العالم ابتداء من منتصف القرن الماضي ثورة كبيرة في المعلومات والمعلوماتية، وذلك بسبب التطور السريع والهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وخصوصا أجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنت اللذين اتسع استخدامهما في شتى مجالات ونواحي الحياة، وهذا ما قاد إلى تغير العديد من المفاهيم والأسس الاقتصادية، فلم تعد المعدات والآلات الثقيلة ورأس المال الأدوات الرئيسية للنشاط الاقتصادي كما كانت سابقا، إذ حل محلها المعرفة التي أصبحت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهذا ضمن ما يسمى باقتصاد المعرفة.

• ظهور اقتصاد المعرفة:

لقد كانت الاقتصاديات القديمة المعروفة للبشر تقوم على الصيد وجمع الثمار، واستمرت كذلك الالاف السنين، وبعدها سادت أشكال أخرى من الاقتصاد الإنساني ذات طابع زراعي استمرت حوالي عشرة الاف سنة، وفيها كان المورد الأساسي في الاقتصاد هو الأرض وكان ملاك الأراضي يولون الناس القيمة ذاتها التي يولونها للحيوانات الزراعية، ثم بعد ذلك جاء عصر الصناعة، وهو الشكل الرئيسي الثالث من أشكال الاقتصاد، حيث دام مئتي سنة تقريبا، إذ بدأ منتصف سبعينات القرن الثامن عشر في بريطانيا وذلك بسبب قيام الثورة الصناعية، وفي ظل هذا الاقتصاد كانت المعدات والآلات ورأس المال المادي المورد الأساسي في الاقتصاد، وكان أرباب الصناعة يولون قيمة للناس بوصفهم جزءا من الآلة، وانطلاقا من خمسينات القرن العشرين ظهر نوع رابع من الاقتصاد أطلق عليه اسم اقتصاد المعلومات والذي تطور اليوم ليصبح يسمى اقتصاد المعرفة.⁽¹⁾

2. مفهوم اقتصاد المعرفة وبعض المفاهيم المرتبطة به.

قبل الحديث عن اقتصاد المعرفة، أعرج أولا الى بعض المفاهيم المرتبطة بهذا المفهوم الجديد، ولهذا سوف نتطرق الى مفاهيمية لكل من المعرفة، واقتصاد المعرفة.

▪ مفهوم المعرفة:

- تعرف المعرفة على أنها "حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدرجات الحسية والقدرة على الحكم، بحيث تكون المعلومات وسيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائط عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالفطرة."⁽²⁾
- وتعرف على أنها "المزيج المركب من الخبرة، القيم، البيانات المرتبطة، الادراك المتمعن والمسلّمات البديهية القائمة على فكر معين، توفر البيئة المواتية والإطار المناسب الذي من شأنه أن يساعد على التقييم والجمع بين الخبرات والمعلومات."⁽³⁾

▪ خصائص المعرفة:

- هناك خصائص تتميز بها المعرفة لأن استخدامها يتطلب الفهم الواضح والعميق لها، استخدامها يؤثر تأثيرا مباشرا في مجالات استعمالها:⁽⁴⁾
- إن المعرفة يمكن أن تولد: أي أن بعض الشركات لديها ما يجعلها قادرة على توليد المعرفة الجديدة، وهذا ما يمثله الأفراد المبتكرون في الشركة الذين يضمنون عملية إستدامة الابتكار وتوليد المعرفة.
- المعرفة يمكن أن تموت: وكما تولد المعرفة فإنها تموت أيضا، فالقليل جدا من المعارف التي تتكون خلال تجاربنا هو الذي يسجل في الكتب والدوريات، لهذا فإن الغالبية العظمى من المعارف تموت، أما بموت الشخص، أو بإحلال معارف جديد محل القديمة.
- المعرفة يمكن أن تمتلك: أن أغلب المعارف ذات قيمة يتم الإمساك بها من أجل زيادة ثروة الشركات حيث تمارس الشركات دورا كبيرا في تحويل المعرفة الي تمتلكها إلى براءات اختراع أو أسرار تجارية بالحماية القانونية شأنها شأن الملكية المادية.
- المعرفة متجذرة في الأفراد: ليس كل المعرفة في الشركة هي صريحة ومنظورة، فالكثير من المعرفة التنظيمية يحتفظ بها بشكل خلاق في رؤوس الأفراد، وهي قابلة للتحويل إلى معرفة صريحة ومنظورة.

- المعرفة يمكن أن تخزن: إن المزيد من المعرفة يتم تخزينه خارجيا، وهذا التخزين يكون على الورق الأفلام، ومختلف وسائل التخزين الالكترونية.
- إن المعرفة يمكن أن تصنف: فإلى جانب المعرفة المتجذرة - الضمنية والمعرفة الخارجية - الصريحة توجد أنماط أخرى من التصنيفات مثل: معرفة العملية تتعلق بكيفية عمل الأشياء ومعرفة المهارة تتعلق بكيفية الأشياء بطريقة ذات قيمة للشركة، ومعرفة الأفراد وهي كل المعرفة المتعلقة بالرؤية، الحدس، والعلاقات التي تستخدم في العمل
- يمكن تقاسم المعرفة: فهي لا تستهلك بالاستخدام بل على العكس فهي تتطور وتولد الاستخدام ويمكن نشر المعرفة والخبرات العملية عبر العالم إذا توافرت الوسائل والسبل اللازمة لذلك.

▪ عصر المعرفة أو اقتصاد المعرفة:

- حصل الانفجار المعلوماتي الذي أخذ بالاتساع مع نهاية القرن العشرين وظهور تطبيقاتها المختلفة، في شبكة الانترنت وثورة المعلومات وتغير مفهوم الإنتاج لصالح الإنتاج المعرفي التكنولوجي وسهولة الوصول الى المعلومات والمعارف وتطوير الصناعات وزيادة فعاليتها وانتاجياتها، فهو يعتمد على الميزة التنافسية من خلال الصناعات الإبداعية.
- كل ذلك أدى حدوث تغيرات جذرية في المفاهيم أعطت هذا العصر الناشئ مجموعة من الخصائص الجديدة: (5)
- أصبح الانسان وقدرته العقلية المحرك الأساسي والرأس المال الأول في الاقتصاد.
- اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة الى قوة منتجة.
- تقلص المسافة الفاصلة بين الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع، ففي حين كان الفارق بين ظهور الاختراعات وتجسيدها على واقع الحياة.
- طغيان الطابع الاوتوماتيكي على وسائل ودورات الإنتاج فخلال مرحلة الزراعة، كانت وسائل الإنتاج لا تتعدى حدود بعض الأدوات البسيطة وبظهور الصناعة تحولت تلك الأدوات الى آلات ضخمة ولكن الثورة المعرفية طورت تلك الآلات.

▪ أهمية اقتصاد المعرفة

ذكر خلف أن أهمية اقتصاد المعرفة تبرز من خلال النقاط التالية:

- أن المعرفة العلمية والعملية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس المهم حاليا لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها.
- الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتخفيض كلفة الإنتاج، وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
- الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات، والدخول أو العوائد التي تحققها، والأسهم في توليد دخول للأفراد الذي ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء مباشر أو غير مباشر.
- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، وبما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة، وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه وبسرعة واضحة.
- الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي.

- الإسهام في التخفيف من قيد الموارد التقليدية وبالذات الطبيعية منها، وإضافة استخدامات جديدة للموارد المعروفة، وتحسين الوجود منها، وبذلك يتم ضمان استمرار التوسع في النشاطات الاقتصادية وتطورها ونموها بدون محددات تحدد ذلك.

■ سمات اقتصاد المعرفة

يتمتع اقتصاد المعرفة بسمات عديدة أهمها: ⁽⁶⁾

- 1- مرونة فائقة وقدرة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغييرها ويتكاثف حجم تأثيرها.
- 2- يملك القدرة الفائقة على التجدد والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تتوق إلى الاندماج فيه حتى أنه يصعب فصله عنها أو الحديث عنه من دونها أو الإشارة إليها من دون أن يكون له موقفا منها.
- 3- يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد وتوالد منتجات فكرية ومعرفية وغير معرفية جديدة تماما لم تكن تعرفها الأسواق من قبل ، ثم يساعد على خلق وإيجاد منتجات غير المسبوقة والأكثر إشباعا وإقناعا للمستهلك .
- 4- مجالات خلق القيمة المضافة فيه متعددة ومتنوعة، وممتدة، ومتجددة وذوات طبيعة تزامنية متدفقة، وهي إن كانت تناسبية المضمون والمحتوى، فإنها في الوقت ذاته ثرية وغنية وتكاد تكون لا نهائية، وتعطي تأثيرها الحافز على مجالات هذا الاقتصاد.
- 5- أن اقتصاد المعرفة قائم على ذاته وقائم على علاقاته وارتباطاته دائم الحركة، ودائم البحث عن أصحاب المواهب والأفكار الجريئة وأصحاب العقول الخلاقة، ومن ثم فإن الصراع عليها يعتمد على قدرة المشروعات ونظم المعلومات على جذب هذه العقول وتوظيفها.

• خصائص اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي	اقتصاد المعرفة
الاستثمار في رأس المال المادي.	الاستثمار في رأس المال المعرفي.
الاعتماد على الجهد العضلي (المللموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي.
استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها غالبا -البيروقراطية السلطوية-	ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
المكننة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	الرقمنة هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.
يهدف الاقتصاد التقليدي إل التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.	يهدف الاقتصاد المعرفي إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر.
أنه إقتصاد نادرة، حيث تنصب موارده بكثرة الاستخدام.	أنه إقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.
خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.

الاقتصاد التقليدي	اقتصاد المعرفة
العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستمرار.	العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.
العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها وتصدر أولرها طبقاً لمتطلبات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية.	العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون.
مقيد بزمان ومكان.	ليس مقيداً بزمان أو مكان.

المصدر: (7) علي بن حسن يعن الله القرني (2004)، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص 04.

3. مؤشرات اقتصاد المعرفة

لمعرفة مدى تقدم أي بلد ما في التحول نحو اقتصاد المعرفة لابد من قياس هذا التحول وذلك باستخدام مؤشرات تعتبر كمعيار للقياس تتعلق بمستوى التوجه إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى مؤشرات أخرى، ولكن هذه المؤشرات سوف تتغير مع مرور الزمن، فالبعض منها سيفقد أهميته مع تغير أهداف مؤشرات اقتصاد المعرفة. وسنحاول في هذا الجزء التطرق إلى مؤشرات اقتصاد المعرفة. (8)

1) مؤشرات العلم والتكنولوجيا:

يمكننا أن نسميها بالتحديد البيانات المتعلقة بالابحاث والتنمية، وإحصائيات براءات الاختراع، والمنشورات العلمية، وميزان المدفوعات التكنولوجية ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات: (9)

1.1. الأبحاث والتنمية:

البحث هو عملية استقصاء وتنقيب وتحري من أجل إثراء المعرفة وتطويرها بالإضافة إليها، وإغنائها وزيادتها، من خلال النقد والاستنتاج بالشكل الذي يسهم بتحقيق إضافة جديدة إلى المعرفة.

2.1. إحصائيات براءات الاختراع:

براءة الاختراع هي مجموعة من الحقوق الخاصة تمنح بشكل رسمي للمخترع لفترة زمنية محددة، حيث أن إجراءات الحصول على براءة الاختراع والمتطلبات المفروضة على المخترع والحقوق الخاصة للمخترع مختلفة بين الدول بحسب قوانين الدولة نفسها والاتفاقيات الدولية ويشترط للحصول على البراءة أن يتوافر في الاختراع ما يلي: (10)

- أن يكون الاختراع جديدا (شرط الجدة).

- أن ينطوي على خطوة إبداعية.

- أن يكون قابلا للتطبيق الصناعي.

تستخدم ثلاثة معايير رئيسية لتعداد براءات الاختراع:

- التعدادات وفقا للأولوية (البلد حيث تم تقديم الطلب الطلب الأول) تظهر إستراتيجية منح براءات الاختراع.

- التعدادات وفقا لبلد إقامة المخترع تعكس القدرة التكنولوجية لبلد ما.

- التعدادات وفقا لبلد إقامة مودع الطلب تمثل التحكم بالاختراع.

3.1. المنشورات العلمية:

إن بيانات العلم الكمي للفهرسة تركز على عدد من المنشورات العلمية للباحثين الوطنيين في المجالات الدولية وتشكل وسيلة لتقييم نتائج نشاطات أبحاث أساسية، إنها تسمح بقيام ثلاثة أنواع من المؤشرات.

- مؤشرات ذات تركيز علمي.

- مؤشرات التخصصات العلمية حسب المادة.

- مؤشرات تأثير الأبحاث (عدد الاستشهادات) حسب المادة.

4.1. ميزان المدفوعات التكنولوجية:

استنادا إلى العدد من الدراسات ميزان المدفوعات التكنولوجية هو مقياس لنقل التكنولوجيات التي لم تدرج على الصعيد الدولي تضم أربع فئات كبيرة:

- عمليات نقل التكنولوجيا كامتلاك براءات الاختراع والتراخيص.

- عمليات نقل الرسومات: امتلاك، تراخيص، امتيازات، ماركات أو موديلات.

- تقدمات الخدمات التقنية: وهي تشمل دراسات تقنية ودراسات هندسية بالإضافة إلى المساعدة التقنية.

- الأبحاث والتنمية ذات الطابع الصناعي.

5.1. مؤشرات التخصصات العلمية والتكنولوجية:

تخضع المنشورات لمجموعة من وسائل التقييم التخصصات العلمية والتكنولوجية للدول من خلال بيانات المنشورات وبراءات الاختراع والأبحاث والتنمية الخ، غالبا ماتقدم بيانات المنشورات وبراءات بشكل مؤشرات تعكس التخصصات الخاصة بالدول في المواد العلمية المختلفة (منشورات) أو بحوث تكنولوجية (براءات الاختراع).

(2) المؤشرات المأخوذة من البحوث حول تنظيم نشاطات الابتكار

لطالما أجريت البحوث حول الابتكار من قبل هيئات وطنية للاستجابة إلى حاجاتها الخاصة، وبالتالي كان من الصعب مقارنة النتائج، وكانت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع هيئات أخرى مصدر أعمال هادفة إلى تطبيق المنهجية والمعلومات المجموعة في البحوث حول الابتكار.

1.1. البحوث حول التملك التكنولوجي

الابتكار يعني تطبيق الاختراع لأول مرة.

يتم استجواب الشركات حول ستة مواضيع كبيرة.

- طرق حماية الابتكارات التكنولوجية (فعالية الوسائل لمنع أو ردع المنافسين عن تقليد ابتكاراتها، وسائل تصعيب التقليد أو جعله غير مربح، وجود التزوير أو التجسس الصناعي، إمكانية أن ينشر المهندسون نواحي غير سرية للتكنولوجيا الجديدة).

- اللجوء إلى الحماية من خلال براءات الاختراع (أهدافها، نقاط قصورها، وجود خدمة الملكية الصناعية، وتيرة إيداع الطلبات).

- النفاذ إلى نتائج الأبحاث في الجامعات وفي المختبرات العامة.

- التواصل الفعلي والمتوقع بين الأبحاث والتنمية والمهام الأخرى للشركة.

- دعم السلطات العامة والجماعية، لزيادة مردودية الابتكار في الأسواق الأجنبية.
- مصادر الابتكار.

2.2. البحث الجماعي حول الابتكار:

جهزت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية استبياناً بعنوان "البحث الجماعي حول الابتكار" الذي يتعلق بدول المجموعة الأوروبية بالإضافة إلى النرويج وفيلندا وهناك عشر دول خارج الاتحاد الأوروبي منتمة إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تجري بحوثاً وطنية من النوع ذاته، هذا الاستبيان يضم ثلاث أقسام وهي التالية:

- معلومات عامة حول الشركة.
- مدى وأثر الابتكار التكنولوجي في الشركة.
- العوامل التي تؤثر في نشاط الابتكار.

3.2. بحث المهارات للابتكار:

تتعلق مهارات الابتكار بالمجالات التالية:

- إدخال الابتكار في الإستراتيجية الشاملة للشركة.
- المتابعة، التوقع والعمل على تقييم الأسواق.
- تطوير الابتكارات.
- تنظيم وإدارة إنتاج المعرفة.
- الحصول على التكنولوجيا الخارجية.
- إدارة وحماية الملكية الصناعية.
- إدارة المصادر البشرية بهدف الابتكار.
- تمويل الابتكار.
- بيع الابتكار.

3 المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية

من الضروري تحديد ماهية الموارد البشرية حتى لا يكون عدم وضوحها سبباً للاختلاف بخصوصها، ومنعاً من تداخلها مع المفاهيم الأخرى ذات العلاقة بها في حالة عدم التحديد الواضح لها، ويمكن تحديد مفهومها بحيث تعني أنها كافة القدرات والإمكانات المرتبطة بالسكان، والتي يمكن أن تسهم في إنتاج السلع والخدمات أو تسهم في التحفيز على هذا الإنتاج، من أجل توفير الاشباع للرغبات والاحتياجات المختلفة، فردية، أو جماعية.

إن أهمية المتغيرات المتعلقة بالموارد البشرية لإقتصاديات المعرفة أمر يعترف به الجميع، رغم ذلك مازال هنالك القليل من المؤشرات المعروفة لدراسة هذا الجانب من إقتصاد المعرفة، وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة، ولؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان: البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب، والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهنة العمال.

1.2. التعليم والتدريب:

البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب تعتبر مؤشرات لتقييم المعارف والمهارات أو رأس المال البشري من خلال المكتسبات أثناء عملية التعليم الرسمي، وتستخدم هذه المؤشرات لتقييم الأوراق المالية والاستثمار في رأس المال البشري، يتم تجميع إحصائيات التعليم على أساس دولي في الميدان واليونسكو والمكتب الإحصائي الأوروبي يتم استخراج هذه البيانات من نظم المعلومات التعليم الرئيسية بما في ذلك الرسوم الدراسية وهو نظام المعلومات خاص بالتلاميذ في المؤسسات الثانوية وفيما يتعلق بالطلاب في التعليم العالي فإن وزارة التعليم تقوم بدراسة استقصائية يسمى مسح التعليم.

فعلية التعليم هي عملية تحفيز وإثارة قوى المتعلم العقلية ونشاطه الذاتي، بالإضافة إلى توفير الأجواء والإمكانيات الملائمة التي تساعد المتعلم على القيام بتغيير في سلوكه الناتج عن المؤثرات الداخلية والخارجية مما يؤكد على حصول التعلم.

2.3. الكفاءات والمهن:

إن الدراسات الوطنية حول القوة العاملة هي المصدر الرئيسي للبيانات حول كفاءات العمال. ولكنها ما زالت غير متجانسة بشكل كاف لتسمح باستغلال البيانات القابلة للمقارنة إلى حد مقبول، وتسمح المصادر الوطنية بإجراء تحليل أدق للكفاءات والمهن.

4) مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

بظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، التقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجيا ملائمة ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة. لهذه الأخيرة ثلاثة تأثيرات في الاقتصاد:

- أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات: محور أساسي من إقتصاد المعرفة.
 - تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة مثلاً: وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، خبراء موقع الإنترنت، الجداول الإلكترونية، توظيف المدخرات المصرفية، الصناعة القائمة على شبكات الهاتف.... الخ
 - إنها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.
- وبالتالي فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحتل مكاناً جوهرياً في إقتصاد المعرفة لأسباب عدة من جهة يتم إنتاج هذه التكنولوجيا في قطاع يكون فيه نشاط الابتكار مكثف، ومن جهة أخرى فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن تصنيفها بتكنولوجيات عامة، وهي أساس ابتكارات الخدمات والمنتجات في كل الاقتصاد.

1.3. إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

تشهد الإحصائيات حول قطاع إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجانساً متزايداً، حيث إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي وراء إنشاء فريق عمل حول المؤشرات لمجتمع المعلومات الذي يهدف إلى تحسين المقارنة الدولية للإحصاءات والبيانات حول الاقتصاد ومجتمع المعلومات، هذا الفريق سمح بالتوصل إلى تحديد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً لقطاعات النشاطات المستقرة نسبياً إلا أنه يطرح سلسلة مشاكل من حيث أنه يبقى اختلافات في تكوين القطاعات بين الدول.

2.4. نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

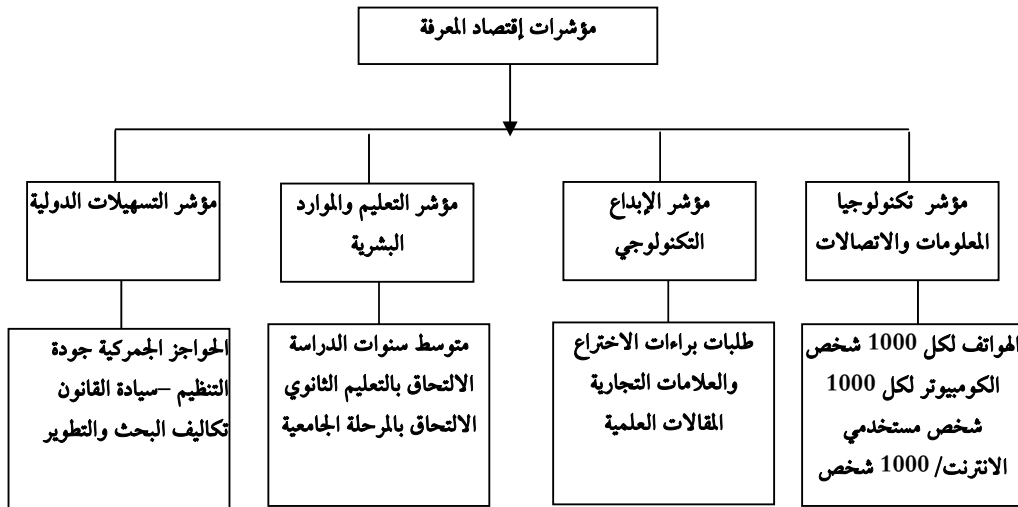
إن بيانات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متعددة وكتنوعة جدا ولكنها تضم عيوباً كبيرة، فالبنية التحتية للأجهزة والبرمجيات لـاقتصاد المعرفي ليست مقاسه بعد بشكل صحيح، وفي الواقع لا تزود حسابات الشركات معلومات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذه النواقص لا تعوض إلا جزئياً بواسطة البحوث المتجانسة.

وهناك من يقسم مؤشرات إقتصاد المعرفة إلى سبعة محاور رئيسية وهي:

مؤشرات الأداء الاقتصادي الذي يركز على حال التنمية الاقتصادية، ولهذا المحور تسعة مؤشرات، أبرزها مؤشران هما: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التطوير البشري، أما محور النظام الاقتصادي فله اثنا عشر مؤشراً أهمها: مؤشر عوائق التجارة المرتبطة بحرية التجارة، ومحور إدارة الحكم سبعة مؤشرات أبرزها: مؤشر الجودة التنظيمية المرتبط بالتجارة وتطوير الأعمال، ومؤشر الأمن والقضاء وفي محور التعليم هناك أربعة عشر مؤشراً أهمها: مؤشرات ثلاثة ترتبط بنسبة تلقي التعليم بين البالغين، ونسبة المسجلين في التعليم الثانوي، وكذلك نسبة المسجلين في التعليم العالي بين من هم في السن المناسب لذلك، وفي محور دور المرأة خمسة مؤشرات تهتم بتعليم المرأة وعملها، أما في محور الابتكار فهناك أربع وعشرون مؤشراً، بينهم مؤشرات ثلاثة رئيسية ترتبط بعدد العاملين في البحث العلمي، وعدد البحوث العلمية المنشورة، وأعداد براءات الاختراع لكل مليون من السكان.

بما أن مؤشر إقتصاد المعرفة يوضح ما إذا كانت البيئة تساعد على نشر المعرفة التي يمكن استخدامها بفعالية في النمو الاقتصادي، عمل البنك الدولي على وضع أهم المؤشرات التي تساعد على التصنيف الدولي في إقتصاد المعرفة ويعتمد مؤشر إقتصاد المعرفة على أربعة مؤشرات تعتبر ركائز لهذا الإقتصاد، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل: مؤشرات إقتصاد المعرفة



Source⁽¹¹⁾: Djilali, B., & Leila, B. (2014, November). The impact of knowledge economy on the economic growth: Case of Algeria from 1995 to 2007. In ISKO-Maghreb: Concepts and Tools for knowledge Management (ISKO-Maghreb), 2014 4th International Symposium.

وفي الأخير تم التطرق الى المؤشرات التي تبرز التطور الواضح في معطيات إقتصاد المعرفة وواقعه، كما أنه لا يمكن حصرها في هذه المؤشرات فقط وهذا راجع لان الإقتصاد يشهد تطور مستمر وواسع في جميع المناحي.

حيث أنه من الأسس العامة التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة بناء قوة العمل والموارد البشرية وتدريبها والوصول بها إلى مستويات عالية من المهارة، على اعتبار أن جودة الموارد البشرية تشكل العامل الرئيسي الذي يقف خلف الإبداعات والإختراعات والنواتج الفكرية والتكنولوجية عموماً، فنجد أن طبيعة الوظيفة والعمل قد تغيراً عما كان عليه الحال في عصر الصناعة، فبعد أن كانت الحالة تتطلب انتقال طالب الخدمة في مكتبه أو جامعته أو عيادته.⁽¹²⁾

خاتمة:

على ضوء ما تم استعراضه من مفاهيم نظرية حول مفهوم اقتصاد المعرفة والمؤشرات التي تقوم عليها، إلا أن المعرفة باتت مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية، في حين تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العامل الأساسي في النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس في الوقت الحالي على المؤسسات التسليح بكافة أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استخدام المعرفة المتجددة التي أصبحت شكل من أشكال رأس المال وشرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي ومسايرة التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال.

وانطلاقاً مما تقدم يمكن عرض بعض المقترحات نذكر منها:

- اعتبار المعرفة رأس مال فكري ومورد استراتيجي في منظمات الأعمال.
- تربية النشء على الوعي البيئي وذلك بتنظيم برامج تعليمية على مستوى المدارس الابتدائية والثانويات والجامعات وحتى خارجها لرفع إحساسهم بالمسؤولية تجاه البيئة وتثمين مشاركتهم المستقبلية في هذا الصدد، ونضمن بالتالي مستهلكون خضر في المستقبل.
- دعم سياسة الابداع والابتكار وتحفيز العقول المهاجرة على الدخول إلى وطنها وهذا بغرض الاستفادة بخبراتهم.
- يجب على الدول العربية اتباع سياسات تنمية مرتكزة على اقتصاديات المعرفة وتعزيز ثقافة الابتكار والابداع.
- يجب على الجزائر الإسراع في وضع تنظيمات قانونية الداعمة للاقتصاد المعرفة وخلق بيئة مشجعة للمؤسسات الاقتصادية ودعم القوانين متعلقة بالتجارة الالكترونية.
- تشييد وتطوير البنى التحتية للاتصالات، فوجود بنية تحتية قوية وتدعيم نظم الاتصالات سيساهم في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

قائمة المراجع:

- (1) سدي علي، "محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر" ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي 4 و5 ديسمبر 2007 جامعة شلف، الجزائر، ص 04.
- (2) باسم غدير غدير، "اقتصاد المعرفة"، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2010، ص 62.
- (3) بلاكويل. جوجاميل. ب، ترجمة خالد العامري، إدارة العامري، القاهرة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2003، ص 09.
- (4) عواد الزيادات، "إدارة المعاصرة في إدارة المعرفة"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 24 و 25.
- (5) هدى زوير خلف حسين الدعيمي، "اقتصاد المعرفي والتنمية البشرية" إطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، العراق، ص 36.
- (6) David Begg, (2003), "Economics, The McGraw-Hill Companies, London. 89.
- (7) علي بن حسن يعن لله القرني (2004)، "متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة"، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص 04.

- (8) بن ونيسة ليلي، اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر -دراسة مقارنة - " أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2016 /15 /20، ص 50-59.
- (9) فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ص 117.
- (10) بن ونيسة ليلي، مرجع سابق، ص 42.46.
- (11) Djilali, B., & Leila, B. (2014, November). The impact of knowledge economy on the economic growth: Case of Algeria from 1995 to 2007. In ISKO-Maghreb: Concepts and Tools for knowledge Management (ISKO-Maghreb), 2014 4th International Symposium.
- (12) نداء محمد النجار، "دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأ

دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في اقتصاد المعرفة د.د. اسماعيل أحمد أبو تينة بوبريمه عائشة

ملخص:

يمثل القطاع الخاص برغبته في التميز وتحقيق عوائد مالية مجزية بكفاءة وفعالية استنادا الى قوته المالية وخبرته العالية، وكذا المؤسسات الجمعيات الخيرية غير الحكومية التي تشكل ما يسمى بالمجتمع المدني الهادفة إلى إرساء معالم التكافل الاجتماعي والأعمال الخيرية في المجتمع العناصر المشكلة والفاعلة في الاقتصاد من خلال الاعتماد على نظم المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال وذلك بكفاءة ومصداقية ووفق أسس علمية ومنهجية منظمة وصولا الى الأهداف المرجوة؛

لذا سيتم ومن خلال هذا البحث التطرق إلى:

- ✓ مفهوم اقتصاد المعرفة، أهميته وأهدافه؛
- ✓ دور القطاع الخاص في اقتصاد المعرفة؛
- ✓ دور المجتمع المدني في اقتصاد المعرفة.

Abstract

The private sector is represented by its desire to excel and to achieve profitable financial returns efficiently and effectively based on its financial strength and expertise, as well as the non-governmental organizations that form the so-called civil society, which aim at establishing social solidarity and charity in society. Information systems and keep abreast of the developments in this field, with efficiency and credibility, according to scientific and systematic basis, to achieve the desired objectives;

Therefore, through this research will address:

- ✓ The concept of knowledge economy, its importance and objectives;
- ✓ The role of the private sector in the knowledge economy;
- ✓ The role of civil society in the knowledge economy.

المقدمة:

تعتبر المعارف والخبرات والأفكار الجديدة أحد أهم مدخلات نظم المعلومات التي تمثل بدورها المرجع الأصلي واللبنة الأساسية لاتخاذ القرارات بشتى أنواعها- الاستثمارية، التنموية، التمويلية، التشغيلية، التوسعية...- لذا فإن صحة القرار وجدوى تنفيذه تعتمد على صحة المعلومات وكفاءة الخبرات المعتمدة في ذلك؛

ولهذا نجد معظم الشركات والمؤسسات والجمعيات والجامعات وحتى الحكومات تعتمد بشكل كبير على هذا المرجع لتحقيق أهدافها المختلفة وتميزها عن غيرها في ظل المنافسة الشديدة التي انتقلت من القوة المالية الى الكفاءة العملية والاستخداماتية المستندة الى خلفية معرفية ورؤية مستقبلية مبنية على اسس علمية ودراسات موضوعية؛

ومن بين الهيئات الداعمة لهذا الاتجاه نجد القطاع الخاص برغبته في التميز وتحقيق عوائد مالية مجزية بكفاءة وفعالية استنادا الى قوته المالية وخبرته العالية، وكذا المؤسسات الجمعيات الخيرية غير الحكومية التي تشكل ما يسمى بالمجتمع المدني الهادفة إلى إرساء معالم التكافل الاجتماعي والأعمال الخيرية في المجتمع وذلك بكفاءة ومصداقية ووفق أسس علمية ومنهجية منظمة وصولا الى الأهداف المرجوة.

▪ مشكلة البحث: بالنظر إلى الأهمية التي تكتسبها المعرفة العلمية والعملية على مستوى المنظمات او على مستوى الاقتصاد بشكل عام وهو ما اصبح يسمى باقتصاد المعرفة، وكذا في ظل التسارع المذهل في مجال البحث العلمي والتطور

التكنولوجي الذي الزم جميع المؤسسات والجمعيات إلى ضرورة مواكبة التيار واكتساب القوة والقدرة الكافية لذلك، حيث تكمن إشكالية الدراسة في ابراز الدور الذي تلعبه هذه المنظمات والتغير الممكن إحداثه على مستوى اقتصاد المعرفة وذلك من خلال الإجابة على الاشكالية التالية:

- ما هو دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في اقتصاد المعرفة؟

- أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في كونها تبرز أهم المعالم التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة من بينها المؤسسات والمنظمات الشاغلة فيه ودورها في النهوض به وتطويره بما يكفل لها تحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية.
- أهداف البحث: يهدف هذا الموضوع إلى مواكبة التغيرات العملية والتجارب التطبيقية بالجانب المفاهيمي الموضح لدور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التأثير والتأثر بثورة المعلومات والجهود المبذولة لمواكبتها.
- منهج البحث: للتوصل إلى النتائج المرجوة من البحث والإجابة على الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الملائم لتحديد مفاهيم البحث والالمام بجميع جوانبه من الناحية النظرية.

المبحث الأول: اقتصاد المعرفة، مفهومه وأهميته

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة

في ظلّ التغيّرات الجديدة التي شهدها العالم في شتى المجالات، وما أحدثته ثورة التكنولوجيا والمعلومات من تطوّر سريع وواسع النطاق، أصبحت فيه القدرة على الإنتاج والتقدّم تعتمد على القدرة على الإبداع والابتكار، وتحويل المعلومات إلى معرفة، ثم تحويل هذه المعرفة إلى منتج متميّز، حتى أصبح يُطلق على هذا العصر عصر المعرفة؛ هذا الدور الذي أصبحت تلعبه المعرفة في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها من خلال الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتخفيض كلفة الإنتاج، أدّى إلى ظهور اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة، الذي أخذ يتطوّر بسرعة وعلى نطاق واسع، وبدأت خصائصه تتجذّر، ومبادئه تتوسّع في مواجهة الاقتصاد التقليدي؛ وأصبحت المعرفة في هذا الاقتصاد الصاعد، المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية والنجاح، حيث أضافت قيمًا هائلة للمنتجات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية، والطلب على التقنيات والأفكار الجديدة - التي تأتي على شكل اختراعات جديدة، وأيضًا من خلال الطلب على المعرفة الموجودة - وقد واكبت هذه المنتجات فعليًا التغيّرات الثورية في كلّ الأسواق والقطاعات؛

ومنه فإنّ اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد المعتمد على المعرفة التي تُشكّل الجزء الأعظم من القيمة المضافة، مُستخدمًا العقل البشريّ بتوظيف وسائل البحث والتطوير، والموارد الاقتصادية المتاحة، والكوادر المؤهّلة والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات في جميع النواحي.⁽¹⁾

أو هو الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنشاء، والتحسين، والتقاسم، والتعلم، والتطبيق، والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الاصول البشرية والمعنوية ووفق قواعد وخصائص جديدة.⁽²⁾

(1) مقال بعنوان "بين معرفة الاقتصاد واقتصاد المعرفة"، عمار بن ثابت، الألوكة، تاريخ النشر: م 23/2/2011 - 1432/3/19

(2) بحث بعنوان "اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"، محمد أنس أبو الشامات، إشراف: أ.د محمد جميل عمر، أ.د فريد الجاعوني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 28، ص 25.

فبعدها كانت الأرض هي المورد الأساسي في عصر الاقتصاد الزراعي، والحديد والفحم في عصر الاقتصاد الصناعي، فإن المعرفة هي أساس الاقتصاد المعرفي، وهو ما أكدّه بيتر دريكر drucker على أن المعرفة أصبحت مؤرّداً أساسياً من موارد الإنتاج، وهو ما يعني التحوّل في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدّات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة والبحث، حتى انتقلنا من ضرورة معرفة الاقتصاد إلى اقتصاد المعرفة المبني أساساً على التطوّر التكنولوجي والمعلوماتي، الذي يزيد من مخاطر النمو، بحيث أصبحت فرص التجديد والابتكار أكبر بكثير، ومن الواضح أن هناك اختلافاً بين السلع المادية والمعرفة، حيث إنّ السلعة لها قيمة استعمال وقيمة تبادل، ومن الممكن الفصل بين القيمتين، إلا أن المعرفة ليس لها قيمة اقتصادية لها (قيمة تبادل) إلا عند استعمالها، فلقد ازداد المكون المعرفي في المنتج إلى حد كبير، سواء كان سلعياً أم خدمياً. لذلك فإن المعرفة ذات التكلفة العالية قد لا تُساوي شيئاً ما لم توضع في الاستعمال، وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة التمييز بين السلع المادية والمعرفية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أهداف اقتصاد المعرفة

أدت المعدلات المرتفعة للنمو التي اتسم بها وصناعة خلق المعرفة إلى إحداث طفرة غير مسبوقة في الفكر الاقتصادي بشكل عام، وفي الفكر التنموي بشكل خاص، ليس فقط لما أحدثه من تغييرات هائلة في طبيعة العمليات الاقتصادية، ولكن وهو الأهم لما أنتجه وأحدثه من تغييرات في أدوات ووسائل وطرق الإنتاج والتسويق والتمويل وتنمية الكوادر البشرية. ومع بروز فجر العولمة، وظهور النظم التشابكية والمنظمات المفتوحة للإنتاج الابتكاري والإبداعي، أصبح الاقتصاد المعرفي اقتصاد جديد ذو طابع لا يستمد خصوصيته من اعتبارات الحاضر أو الماضي، ولكن من خصوصية دوره الذي سيقوم به في المستقبل.

والاقتصاد المعرفي يمتلك القدرة على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية ومعرفية، لم تكن تعرفها الأسواق من قبل، ولا توجد حواجز للدخول إليه، بل هو اقتصاد مفتوح ومن ثم لا يوجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه، فالمعرفة أكثر الأمور أهمية وحيوية للمشروعات والشركات بل ولكافة المستخدمين. ولما كانت المعرفة هي نتاج تكرار حيوي ناجم عن كلاً من مجموعات الخبرة الناجمة عن تجارب معاشية حياتية واقعية وفعلية، وفكّي الوقت ذاته أيضاً نتاج أبحاث ودراسات، ومن ثمّ فالمعرفة لم تأت من فراغ، بل تتولّد من واقع حيّ معاش، وهي ليست وفقاً على شعب بذاته أو دولة بذاتها أو نظاماً بذاته، وليست حكراً أو احتكاراً لشركة أو لمشروع ما، كما أنها ليس لها جنسية أو قومية، بل هي مُشاع مُتاح للجميع.

فالمعرفة مصدر قوة هائل يدفع إلى الثقة والتقدّم والارتقاء، وهي مصدر تهديد قويّ وفرض نفوذ وهيمنة يمارسها المستحوذين على المعرفة في مواجهة التحديات والمنافسة.

إن الصراع العالمي في عالم الألفية الثالثة لن يكون صراعاً على رأس المال، أو المواد الخام الرخيصة، أو الأسواق المفتوحة... بل إنه وسيستمر لفترة طويلة صراعاً على المعرفة، لأن المعرفة هي التي ستصنع القوة وتوفّر المال وتخلق المواد الخام وتفتح الأسواق، بل إن المعرفة ستشكل اقتصاداً جديداً في مجالاته وآلياته ونظمه التي تضمّ الأنظمة التالية (نظم الإنتاج المعرفية، نظم التسويق المعرفية، نظم التمويل المعرفية، نظم الكوادر البشرية العاملة في مجال المعرفة...) إنّ هذه النظم المعرفية أدّت إلى نشوء اقتصاد جديد قائم على الوعي الإدراكي، وامتلاك زمام صنع المستقبل بل أصبحت المعرفة هي المقياس الرئيس للفرقة بين التقدّم وبين التخلف.

(1) مقال بعنوان "بين معرفة الاقتصاد واقتصاد المعرفة"، عمار بن ثابت.

إنّ حيازة المعرفة واستخراجها من المعلومات التي يتم تصنيعها من خلال تشغيل البيانات والتي تقوم بجمعها وتصنيعها وتحليلها واستخراج المؤشرات منها نظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار... كلّ ذلك أصبح مقياس الثروة الجديدة والثروة لا تكتسب ثروتها فقط من حيازتها ولكن الأهم هو استخدامها، وتوظيفها التوظيف السليم الفعّال...⁽¹⁾

فالمعلومات أداة رئيسية لمعرفة الواقع وأداة فعّالة لتصور المستقبل، ومن ثم أصبح لها ظهور بالغ الأهمية كأساس لتحقيق المعرفة، وقد تنامي وتعاظم دورها في إدارة منظومة التنمية الشاملة في كافة مجالاتها، ولذلك تحرص الدولة الراغبة في التقدّم على بناء أفضل نظم للمعلومات، وبالتأكيد يمكن القول أن المعرفة هي مفتاح النمو الاقتصادي وأساس قاعدي متين لإيجاد المزايا التنافسية وفتح الأسواق وتحقيق المكانة واكتساب القدرة وتوليد الثروة.

لقد أدّى اقتصاد المعرفة إلى إحداث علاقات مميزة فتموّ صناعة البرمجيات وتطبيقاتها المتنوعة والمتعددة وانتشارها في كافة مجالات الحياة والأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية أدّت إلى إحداث طفرة هائلة في اقتصاديات الإنتاج والتسويق والتمويل وتنمية الكوادر البشرية، وهذا أدى بدوره إلى:

- زيادة القدرة التنافسية للمشروعات؛
 - تخفيض التكلفة وزيادة كفاءة الإنتاج والتسويق كمّاً ونوعاً؛
 - زيادة مهارة خلق وابتكار وصنع فرص اقتصادية وتنميتها وتطويرها؛
 - حسن الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات والإمكانيات المتاحة والتوظيف المتنامي في هذه القدرات وتقليص الهدر.
- إن النظام العالمي الجديد بكل أبعاده وجوانبه الاقتصادية، السياسية، الثقافية، والاجتماعية... والذي يعمل على توسيع الأسواق ودمجها جميعها في سوق عالمي واحد متطور في وسائله وأدواته بحيث أصبح من المؤكّد حتميّة إزالة كافّة الحواجز والحدود العازلة أمام المبادلات السلّعية والخدمية لتصبح جميع الأسواق سوقاً واحداً، وإذا علمنا بأن اقتصاد المعرفة قائم على التحسين والتطوير، وهو أمر يحتاج إلى مناخ صحي تتفاعل فيه العقول البشرية لتعطي أفضل ما لديها من فكر الإبداع والاختراع.

إن نظام معلومات فعّال يعمل على تحقيق الثروة المعرفية وعلى زيادة تراكمها أو تدعيمها بالرؤية الحقيقية والمبينة على منهجية الدراسات المستقبلية ذات القدرة على صنع مستقبل أفضل خاصة وأن نظم وتكنولوجيا المعلومات تكوّن بسرعة هائلة، ولعل إسهام المعرفة في التنمية هو الذي جعل الدول المتقدّمة تؤسس اقتصادها الجديد.

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد المعرفي

من المعلوم أن الاقتصاد المعرفي مبني على أساس التطور التكنولوجي والمعلوماتي ويزيد من فرص مخاطر النمو وفرص التجدد والابتكار أصبحت أكبر بكثير، ومن أبرز تلك الخصائص:

1. أن المعرفة تتصف بأنها لا نهائية، ومتجددة، ومتنوعة، ومتعددة الجوانب، بل تتولّد وتخلق ذاتها بشكل مستمر... فإنها أيضاً تخلق القيمة المضافة مع كل مرحلة من مراحلها، وفي كل مرحلة من هذه المراحل تحتاج إلى مدير كفء وقادر على اتخاذ القرار الإداري السليم.⁽²⁾

(1) سلمان، جمال داوود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 15-17

(2) سلمان، اقتصاد المعرفة، ص 17-18

2. المخاطر الاقتصادية والمعرفية ، قطاعات التكنولوجيا شهدت إزدهاراً كبيراً في التسعينات وبداية الألفية الجديدة ... وكان نتيجة ذلك ارتفاع معدلات البطالة إلى أكثر من 15 % من قوة العمل كمعدل بحيث أصبحت أحد الظواهر التي تعاني منها كافة الاقتصادات سواء أكانت متقدمة أم نامية. (1)
3. السلبيات الإنسانية من قلق على الحاضر والمستقبل، حيث أنّ زيادة الفرص وسّعت الاحتمالات والمخاطر، فانتشار الإنترنت سرّع تناقل الأفكار الجيدة والسيئة، وبالتالي وسّع مجالات الأعمال، فالعمل الجيد التّاجح يُبنى على فكرة جيّدة ، والعكس صحيح بالنسبة للفكرة السيئة، ومن السلبيات تفكك العادات والمجتمعات تماماً، كما يحصل منذ سنوات في المجتمعات الغربية، فالعائلة أصبحت أقل تماسكاً بسبب حاجة الوالدين للعمل لكسب الرزق ووالوفاء لحاجات المنزل والأولاد كما أنّ المجتمعات أصبحت أقل تماسكاً بسبب المخاطرة الزائدة والمصالح المتضاربة والرغبة في الكسب المادي حتى على حساب الأخلاق والقيم .
4. انعدام الولاء للغير بسبب المنافسة المتزايدة على الشهرة أو المهنة أو الثروة، كذا انعدام الولاء للسلعة أو الخدمة بسبب التنوع المتوفر في السوق وتغير الأذواق بسرعة _ فالمستهلك يمكن أن يبدل محتوى سلعته الشرائية لسببين : النوعية والسعر ، فتوسع الأسواق عبر التجارة الإلكترونية أعطى المستهلك إمكانية التسويق بفعالية وسرعة أكبر كما جعل من المستحيل على التاجر التحكم بالمستهلك الذي أصبح حراً أكثر، فبفضل الاقتصاد الجديد أصبحت المنافسة أقوى لمصلحة المستهلك وأصعب على رجل الأعمال الذي يجب عليه التجدد دائماً للحفاظ على زبائنه وأسواقه.
5. زيادة أوقات العمل وانخفاض أوقات العطل أو الفراغ. فالنجاح في الحياة يتطلب العمل أكثر ضمن وخارج أوقات العمل الرسمية التي لم تعد كافية، إن الوفاء بالالتزامات المختلفة تجاه النفس والعائلة والحياة، أصبح يتطلب جهد أكبر، وأوقات عمل أكبر، انخفاض ساعات الفراغ يؤثر سلباً على النفس والجو العائلي ورفاهية الحياة عموماً، ونذكر هنا بتوقعات الاقتصاد كينز، عام 1930، عندما قال بأن بريطانيا ستكون 8 مرّات أغنى في نهاية الألفية الثانية، وبالتالي لن يحتاج البريطاني أكثر من 15 ساعة أسبوعياً لتأمين احتياجاته، والحقيقة أنّ البريطاني يعمل اليوم أكثر من أي وقت مضى ضمن أوقات العمل الرسمية وخارجها، لتأمين حاجاته المتزايدة دائماً.
- إن الرغبة في النجاح والكسب المادي تفقد الإنسان توازنه وتجعله يقوم أحياناً بأعمال تزويرية غير أخلاقية، تماماً كما حصل مؤخراً مع بعض الشركات الأمريكية المميزة، كما أنّ إعادة الاعتبار للعائلة كركيزة أساسية لحياة الإنسان والمجتمع هي شرط أساسي لاستمرارية القيام الخيرة فوجود الاقتصاد الجديد يترافق مع تحديات كبيرة تواجه الأخلاق والقيم، التي يجب أن نحافظ عليها جميعاً، أمّا تأثير الاقتصاد الجديدة على السعادة ورفاهية المجتمع فليس هناك دلائل على أنّ إنسان اليوم أسعد من إنسان العقود الماضية، بل الدلائل تشير أحياناً إلى عكس ذلك، فالسعادة تبقى حتماً نسبية وتختلف من مجتمع إلى آخر، أما رفاهية الاقتصاد الجديد، فلم تعم بعد على جميع الناس، إذ هناك من نجح في الاستفادة من فرصة وآخرون لم يعرفوا ذلك وتدلّ الإحصائيات على تزايد فروقات الدخل والثروة بين طبقات المجتمع بشكل متوازٍ مع إنتاج الأسواق وتوسّعها، فضحايا الاقتصاد الجديد كثيرون، ونراهم حائ في أعرق الدول الكبيرة، الغربية، وأغناها، فهنا يكمن دور الدولة في معالجة أوضاعهم والتخفيف من أوجاعهم حتى لا يقضي عليهم نهائياً قطار الاقتصاد الجديد. (2)

(1) المرجع نفسه، ص 21

(2) سلمان، اقتصاد المعرفة، ص 22-24.

المطلب الرابع: أهمية اقتصاد المعرفة

تتعاظم أهمية المعرفة حتى عُرف اقتصاد القرن الحادي والعشرين بعصر اقتصاد المعرفة، وتدخل المعرفة كعنصر أساسي أكثر فأكثر في تنمية واستدامة كافة قطاعات الإنتاج والخدمات.

ويتجلى ذلك من خلال زيادة نسبة الصادرات المعرفية من استشارات ومعلومات وغير ذلك، وكذلك تزداد نسبة تكلفة المعرفة في التكلفة الإجمالية للمنتجات والخدمات، ومن الظواهر الأخرى لهذه التغيرات تتمثل في أنّ المعرفة تتحول إلى سلعة، مما يستدعي حمايتها والحفاظ على سرّيتها.

وهذا التوجّه في الاقتصاد من قيامه على إنتاج السلع والخدمات إلى السلع والخدمات المبنية على المعرفة، لكنّ سلعة المعرفة تنتج مرة واحدة وتباع ملايين المرات بعكس السلع المادية التي يجب أن تنتج كلّ مرة، إنّ هذا التغيّر يجعل أرباح الدول التي تنتج المعرفة أرباحاً خيالية.

من جهة أخرى يقدّم التطور العلمي والتكنولوجي فرصاً كبيرة لتطوير المقدرة التنافسية للمؤسسات والدول، ولزيادة الإمكانات الوطنية للتنمية المستدامة يتمّ من خلال تطوير منظومة العلم والتكنولوجيا الوطنية وتحويلها تدريجياً إلى نظام وطني للابتكار والإبداع.

وإنّ تفعيل منظومة العلم والتكنولوجيا عبر تبني سياسة لها واستراتيجية لتنفيذ هذه السياسة وعبر تقوية الروابط لهذه المنظومة فإنّ ذلك يؤدي إلى إيجاد نظام للإبداع يزيد من قدرتها وفعاليتها في تحقيق التنمية.

إن العلم والتكنولوجيا ثروة لا تنضب، وتزداد أهميتها للتنمية بشكل كبير مع بدايات القرن الحادي والعشرين والعالم العربي مدعو لإعادة تقييم نظامه للعلم والتكنولوجيا ودورها في بناء الدول، فالأقتصاد العالمي يتجه أكثر من أيّ وقت مضى في تاريخ البشرية إلى اقتصاد مبني على المعرفة، وتعد التكنولوجيا العنصر المعرفي الأهمّ في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالتكنولوجيا أصبحت عاملاً أساسياً في الإنتاج والإنتاجية وفي توفير فرص العمل الحقيقية وفي تنويع الاقتصاد وزيادة القيمة المضافة والأرباح وزيادة الدخل القومي، وفي توفير مقومات الدفاع والأمن.⁽¹⁾

المبحث الثاني: القطاع الخاص ودوره في اقتصاد المعرفة

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص

القطاع الخاص هو ذلك القطاع الذي يملك جانباً من الوحدات الاقتصادية ملكيّة خاصّة، ويعتمد عليها في توجيه نشاطاته حتى ولو كانت هامشيّة بما يخدم ويضمن مصالح أصحابها في إطار القوانين المعمول بها مع عدم المساس بالمصالح الوطنية.⁽²⁾

وهو كذلك كلّ المشاريع الاستثمارية التي تنشط في جميع المجالات الاقتصادية سواء أكانت إنتاجية أم خدماتيّة، والتي هي ملك لشخص أو مجموعة من الأشخاص العاديين لهم حريّة التخصّص في توجيه مشاريعهم دون المساس بالمصالح الوطنية.⁽³⁾

(1) المرجع نفسه، ص 67 و 68.

(2) انظر: مجيد، ضياء مجيد، التخصصة والتصحيحات الهيكلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 18.

(3) مشري، درويش مشري، الققطاع الخاص ودوره في التنمية، رسالة لاستكمال شهادة الليسانس، إشراف: أ.د مبروكي الظاهر، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التيسير، السنة الجامعية: 2012-2013م، ص 7.

المطلب الثاني: أهمية القطاع الخاص

إن وجود قطاع خاص نشيط وفعال هو محرك أساسي للنمو الاقتصادي، حيث أن له دوراً كبيراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فلتفعيل القطاع الخاص وتوجيهه ينبغي أن يسلك الطريق الصحيح ويكون مبني على أسس علمية حتى يكون له دور فعال في قيادة عملية التنمية الاقتصادية، من توظيف كامل للموارد والكفاءة في استغلالها وتوجيهها نحو الاستخدام الأمثل وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص عمل ملائمة، مما يساهم في تقليل معدل البطالة واستقرار الأسعار وغيرها.⁽¹⁾

• مبررات الاهتمام بالقطاع الخاص:

1. قدرة القطاع الخاص على توفير إدارة أفضل وأكفأ، مما يساهم في الاقتصاد باستخدام الموارد وتحسين أداء المؤسسات فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي والتحفيز على تعبئة وتوجيه المدخرات نحو المشاريع المربحة وتعميم الملكية على قطاع أكبر من الأفراد؛
2. خلق قنوات مالية نشطة تشجع على الادخار وتوفير مصادر مناسبة للتمويل؛
3. قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛
4. تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تحويل المشاريع العامة ومواجهة الخسائر التي تتعرض إليها؛
5. تضائل قدرة الحكومات على التوسع في الاستثمار ومواكبة التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية؛
6. الخسائر الكبيرة التي تحققها مؤسسات القطاع العام والتي تسهم بشكل ملموس في عجز الموازنة وأيضاً فإن استثمارها يحقق عوائد بمعدلات متدنية أو سالبة في بعض الأحيان؛
7. عدم وجود كوادر قيادية في القطاع العام قادرة على إدارة المشاريع بفكر استثماري؛
8. تعاني مؤسسات القطاع العام من تدني الكفاءة الانتاجية وكفاءة توزيع الموارد.⁽²⁾

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في اقتصاد المعرفة

مع عالم يُوصف بالتغيّر السريع والمستمرّ، بدأ نمطٌ جديدٌ من الاقتصاد قائم على أسس جديدة بالتطوّر بسرعة، وعلى نطاق واسع، وأصبح يشكّل جزءاً فاعلاً في كلّ نشاط وعمل ووظيفة، يعطي مزيداً من الفاعلية، ويحقّق توافقاً أكبر من احتياجات الناس والمجتمع دُعياً به اقتصاد المعرفة؛⁽³⁾ وهو الاقتصاد الذي يُنشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنشاء، والتحسين، والتّقاسم، والتّعلّم، والتّطبيق، والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشريّة واللاملموسة ووفق قواعد وخصائص جديدة.

ولقد تزايدت حدة المنافسة الاقتصادية على المستويين: العالمي والإقليمي معاً، نتيجة التقدّم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي بات يستوجب فتح الأسواق، وتحرير التجارة بالتوازي مع كفاءة المؤسسات الإنتاجية في بلدان العالم الثالث، وأهدافها التنموية، ولذلك تحتاج البلدان النامية إلى دعم صناعاتها المحليّة، وقدرتها الإنتاجية، ورفع فعاليتها الصناعيّة، وزيادة كفاءتها الاقتصادية، وتكثيف قدرتها الإبداعية، من أجل التمكن من الإيفاء بمتطلّبات المنافسة

(1) أبو سليخة، كمال جمال أبو سليخة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي، رسالة لنيل درجة الماجستير، إشراف: أ.د محمد إبراهيم مقداد، أ.د سمير خالد صافي، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015م-1436هـ، ص75.

(2) المرجع نفسه، ص77.

(3) أبو الشامات، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، ص593.

العالمية المتزايدة، حيث يتطلب ولوجها اقتصاد المعرفة العمل على وضع سياسات رشيدة، تتعلق بتطوير الصناعة، ونقل التكنولوجيا والتجارة فيها، لكي تصبح الصناعات الوطنية قادرة على إنتاج سلع وخدمات جيدة، تتمكن من الصمود في وجه المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية معاً، وتنجح في اختراق الأسواق الدولية للمنتجات بكفاءة وسلاسة.

لذا فكان من الطبيعي -من أجل تطوير اقتصاد المعرفة- أن يقوم القطاع الخاص بالتحرك الجاد للشروع في وضع خطة تنمية استراتيجية شاملة لهذا الغرض، تتناول الموارد البشرية والمادية وبحوث التطوير وآليات التمويل، إضافة إلى العمل على وضع برامج وطنية لتغير ثقافة شرائح القطاعات الاقتصادية كافة، وفي المقدمة نقابات العمل لتصبح أكثر تقبلاً لتبني ثقافة المعرفة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والعمل على توطئتها، وزيادة استخدامها الكفاء في إتمام الصفقات التجارية من خلال اعتماد سياسة رشيدة بين مؤسساته (القطاع الخاص) ومؤسسات القطاع العام، لإشاعة شراكة تعاونية جماعية وثيقة بينهما، وتنسيق العمل بينهما من خلال هيئة وطنية مستقلة، يضطلع القطاع العام فيها بدور داعم للمتراكم من معرفة القطاع الخاص، ويسعى إلى تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، ويدعم حماية حقوق الملكية الفردية، ويعمل على تطبيق براءات الاختراع الوطنية، بما يضمن ثقت الإبداع الوطني، ويحسن تدفق المعلومات بالشكل الذي يطور استخدام اقتصاد المعرفة كمعطى جديد على أفضل صورة، وبالتالي يقلص من الفجوة القائمة بين البلدان الصناعية والنامية في هذا المجال بشكل ملحوظ.

وحيث باتت المعرفة اليوم تمثل الأساس الذي يقوم عليه النمو في الصناعة والقاعدة المتينة التي تؤدي إلى تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، بما تفرزه من زيادة واضحة في القيمة المضافة لكافة الأنشطة الإنتاجية والمساهمة في إيجاد صناعات جديدة مكثفة للمعرفة، الأمر الذي يدعم قدرة المنتجين في البلدان النامية على المنافسة، ويفتح مزيداً من الفرص الجديدة أمامهم، فلا شك أن امتلاك التكنولوجيا، وتراكم المعرفة وتزايد الحاجة إلى استخدامها بات يتطلب إعداد قوى عاملة وطنية مدربة، للمساهمة في تحسين مستويات القدرة الإنتاجية.

كما يتطلب الأمر في الوقت نفسه العمل على تطوير الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتوظيفها بمهارة عالية في مجال التجارة الإلكترونية، من خلال السعي لتأسيس نظام معلومات فعال، لدعم الاستثمار الصناعي ومن ثم التجارة بالمنتجات بكفاءة عالية، بما يمكن القطاع الصناعي من اكتشاف أسواق جديدة، نتيجة ما يولده الاقتصاد القائم على المعرفة من أنشطة استثمارية جديدة داخل الصناعات الحالية والمستجدة. (1)

ولفهم دور القطاع الخاص في اقتصاد المعرفة، ينبغي معرف ما يهتم به هذا النوع من الاقتصاد، فإن اقتصاد المعرفة يهتم بما يلي:

1- صناعة المعرفة: من خلال التعليم والتدريب والاستشارات والبحوث العلمية والتطوير. (2)

كيف يسهم القطاع الخاص في صناعة المعرفة ؟

• في مجال البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي اللبنة الأولى والعمود الفقري الذي يركز عليه جسد المجتمعات المتطورة، وهو دعامة أساسية لاقتصاد الدول وتطورها، ويمكن القول أن التقدم العلمي والتكنولوجي والحضاري القائم هو الوليد الشرعي للبحث العلمي

(1) عبوش، نايف عبوش، مقال بعنوان اقتصاد المعرفة، وتحديات تحسين قدرة البلدان النامية على المنافسة، الألوكة، تاريخ النشر: 2013/7/2م.

(2) آل شبيب، دريد كامل آل شبيب، مقال بعنوان تأثير عناصر اقتصاد المعرفة على كفاءة الأسواق المالية، جامعة الزيتونة.

وفي الوقت ذاته فإن التخلف العلمي والتكنولوجي والحضاري القائم هو وليد شحّ وضعف المجتمعات من الباحثين والأبحاث المعرفية والعلمية، وإثما ازدهار البحث العلمي وقوته لا يكون إلّا بتفاعل مراكز البحوث بين القطاعين؛ الحكومي والخاص، حتى يكون له -البحث- حضوره المتميّز في الدولة.

وما يلي بعض ممّا يقوم به القطاع الخاص لدعم البحث العلمي:

1. جذب وتوجيه الطاقات العلمية المتميزة للعمل في مواقع البحث العلمي.
2. مراجعة مستمرة للبحوث وتقويمها وإعادة توجيه مساراتها حسب الأهداف الوطنية للتنمية.
3. الاتصال والتواصل، المكتبات الحديثة بما فيها الإلكترونية وشبكة الإنترنت والمؤتمرات والندوات وورش العمل والنشر العلمي.
4. تمويل المشاريع البحثية لكراسي البحث والمساهمة في إجراء بحوث وأنشطة إنمائية مشتركة.
5. أن يكون للقطاع الخاص دور أو كلمة في التخطيط والمناهج.
6. إلغاء الفجوة بينه (القطاع الخاص) وبين أيّ مؤسسة بحثية، وبناء الثقة بينهما، والعمل على التنسيق فيما بينهما.
7. استراتيجية التحفيز؛ تحفيز البحث والباحثين، كتنصيب جائزة عظمى على مستوى الدولة لأبرز بحث وباحث سنوياً.
8. استراتيجية ربط الترقّيات بالإنتاج البحثي.

إنّ الشراكة بين مؤسسات البحث العلمي وبين مؤسسات القطاع الخاصّ يمثل أحد الجوانب المهمة لتطوير المجتمع كما تعتبر أهم مؤشرات تطور البحث العلمي بالجامعات ومؤسسات البحث العلمي، وتعتبر الجامعات -التي يزيد فيها دعم القطاع الخاص للبحث العلمي- هي الأكثر تقدماً في مجال البحث العلمي.

كما يمكن للجامعات أن تلعب دوراً فاعلاً في مجال البحث العلمي بحيث يؤدي إلى تنمية ثقافية واقتصادية واجتماعية وتطوير نوعي لهذه الجامعات وخصوصاً فروع الدراسات العليا فيها، وبالتعاون والشراكة الفاعلة والمبنية على الثقة المتبادلة وتبادل المنفعة مع القطاع الخاص.⁽¹⁾

ولا يمكن للجامعة أن تسهم في عملية التنمية إلّا بتفعيل آليات عملها البحثي، نحو الاهتمام بقضايا ترتبط بالتنمية عبر دراسات ميدانية لأنشطة المؤسسات في القطاعات الإنتاجية المختلفة وتقديم نتائج الأبحاث العلمية للمؤسسات للاستفادة منها في تطوير أنشطتها الإنتاجية وتحسين آلية العمل والتشاطر التنموي.

ورغم دور أهمية القطاع الخاص في البحث العلمي، فإن تمويل القطاع الخاص للبحث العلمي لا يبلغ نصيبه 3-7% إذاً هناك العديد من الأسباب وراء هذا العزوف، منها: سعي الشركات الخاصة في الدول العربية إلى الربح السريع، وعدم وجود علاقة واضحة بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية، وإن وجدت تكون هناك علاقة هشة وضعيفة، يسهل كسرها وفض الشراكات بينها عند حدود أية عقبة بسيطة في وجه أيّ مشروع مشترك، كما أنّ هناك مشكلة في ثقة أصحاب هذه الشركات بالخبرات العربية، والاستعانة بخبرات أجنبية تتطلب نفقات كبيرة، وعدم وجود مراكز بحث وتطوير تسهل التواصل بين الجامعات ومراكز البحث العلمي، وبين مؤسسات القطاع الخاص، وعدم وجود شراكة حقيقية تكاملية تعزز من عملهم وتساهم في تطوير خططهم وبرامجهم التنموية وعدم وجود اتفاقيات تضمن حقوق الطرفين وتساعد في جذب فرص استثمار في منتجات أو خدمات جديدة يتم تطويرها بشكل مشترك، وعدم وجود الحوافز لتشجيع الشركات على زيادة الإنفاق على البحث والتطوير وعدم وجود إعفاءات ضريبية مجزية على الاستثمار المباشر في هذا المجال وعدم تحديد القوانين

(1) مقداد، محمد إبراهيم مقداد، مقال بعنوان دور القطاع الخاص في توجيه البحث العلمي لقطاع الأعمال، دراسة تطبيقية-قطاع غزة، 2012م .

التي تساعد على زيادة تطوير البحث العلمي والتعليم، وهنا لا بدّ من وجود جهة تتبنّى عمليّة التوعية والتسويق للبحوث التطبيقية.

كيف يمكن تشجيع القطاع الخاص أو ربطه أكثر بالبحث العلمي في الجامعات والمؤسسات البحثية ؟

يمكن ذلك من خلال التجارب الناجحة لدور القطاع الخاص في تحويل البحث العلمي، وما يعود من مردود مادي ومعنوي على القطاع الخاص، والتعرف على أهمية تمويل مؤسسات البحث العلمي تكوير القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي وأثرها على التنمية الاقتصادية، والتعرف على مشكلات القطاع الخاص في مجال البحث العلمي، وسبل تجاوز المعوقات التي تعترض الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي وإيجاد فلسفة مشتركة وواضحة لأهمية دعم مؤسسات القطاع الخاص وعرض نماذج من التجارب المحلية والعالمية في مجال الشراكة بينهما.

ومن الطرق الناجحة لربط البحث العلمي والمؤسسات البحثية الأخرى بالقطاع الخاص هي إيجاد أبحاث ذات تطبيقات تعود بالمنفعة المادية على أصحاب شركات القطاع الخاص، كي يشجعوا على الانخراط في هذا المجال والمغامرة والحصول على مردود مقابل الخدمات المقدمة لهم، وأفضل هذه الأبحاث ذات التطبيق الصناعي، ولذلك نجد أن قطاع الصناعة هي أكبر الداعمين للبحث العلمي والباحثين، لما لهذه العلاقة بين الجامعات والصناعة من أهمية، ولأن هذه العلاقة هي السبيل الأمثل لنقل التكنولوجيا والتحديث والتطوير وإكساب الصناعة خاصة والدولة بشكل عام القدرة على المنافسة، ونظراً للتطور الهائل والسريع في العلم والتكنولوجيا والقدرة المادية العالية للشركات الصناعية التي سمحت لها بالسبق العلمي على الجامعات، فإن العديد من الشركات الكبرى أنشأت وحدات بحثية خاصة تهدف إلى استخدام باحثين مستقلين في شتى العلوم الصناعية لدعم مسيرة هذه الشركات الخاصة للبحث العلمي هو أنها ستكون المستفيدة الأولى من نتائجه إلى مدى طويل، ففي كثير من دول العالم تبنت العديد من الشركات الكبرى بحوثاً جامعية ودعمتها، كانت هي المستفيد الأكبر لامتلاكها حقوق الاكتشاف والتبني.⁽¹⁾

• في مجال التعليم والتدريب :

إن القطاع الخاص اتجه إلى الاستثمار في مجال التعليم العالي لأنه الأكثر ربحية مقارنة بمجالات التعليم الأخرى، ونلاحظ ذلك من خلال إنشائه للكثير من الكليات (البكالوريوس).

وتشير تقارير التنمية البشرية في الوطن العربي إلى اعتبار مشاركة القطاع الخاص للتعليم، والتدريب المهني والتقني، ضرورة وطنية وقومية لمعالجة مشكلة الجهل والبطالة، وعلى الدولة أو الحكومة تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه لتوجيه استثماراته إلى التعليم.

حيث بلغت عدد كليات المجتمع ومراكز التدريب المهني نفس عدد نظيرتها في القطاع العام. وفي لبنان والسودان، حيث ساهم القطاع الخاص والمجتمع المدني في السودان بإنشاء 95% مما هو موجود من الكليات التقنية التي تُعنى بمخرجات الدبلوم ما بعد الثانوي والتلمذة الصناعية والتدريب المهني.

- الفرص التشاركية التعليمية المنتجة للقطاع الخاص مع التعليم والتدريب المهني والتقني؛

تمتلك معظم مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بنيات تحتية غالبيتها غير مستخدمة بطريقة كفؤة خصوصاً الزراعية منها.

(1) لخواودة، رضا لخواودة، مقال بعنوان "تحديات تطور البحث العلمي في الأردن" الجامعة الأردنية، الإثنين، 2012-2013م.

كما أن معظم الدول العربية خصوصاً تلك التي تعاني من عجز في موازنتها للقيام بالتحديث التكنولوجي للمعامل والورش واستكمال مقومات البيئة التعليمية، وفي أدناه جزء مما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني:

1. مشاريع خدماتية طلابية وثقافية: مثل إسكان الطلبة والكافتيريا ومكاتب الاستنساخ وقاعات الاجتماعات والمناسبات، والمساح، وبناء مساكن للمدرسين، وإعطاء هيئة التدريس قروض ميسرة.

2. استثمار تعليم زراعي: أغلب مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني الزراعي في الوطن العربي تمتلك أراضي زراعية غير قادرة على استثمارها، وأحياناً عاجزة عن توفير متطلبات التدريب والأبحاث الحقلية، ويمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها مقابل تدريب الطلبة وإجراء البحوث، وعائد الاستثمار للقطاع الخاص والمؤسسة التعليمية، وأمثلة هذه المشاريع إنتاج التقاوي والزراعة المحمية والزراعة النسيجية، ونقل الأجنة الحيوانية وتربية الأسماك والدواجن ووحدات الخدمات الزراعية، مثل المكننة ومختبرات الفحص والتشخيص.

3. استثمار تعليم طبي: أهم المستلزمات للتخصصات الطبية في التعليم والتدريب المهني والتقني و توفير مستشفيات تعليمية ومراكز تحليلات مرضية ومراكز لصناعة الأسنان، وتعجز الموازنات الحكومية عن توفيرها، وإذا وجدت في بعض الدول العربية فإن تحديث معداتها ضعيف، مما يقلل اهتمام زيارة المرضى لها، لهذا فإن قيام القطاع الخاص بالاستثمار فيها سيمكنها من تجاوز الصعوبات التقنية ويحوّلها إلى بيئة طبية جاذبة للمرضى وتدريب الطلبة بعد أن كانت مجرد معرفة لدى الطلبة.⁽¹⁾

4. استثمارات تعليمية إنتاجية: وهو استثمار الموارد المادية والبشرية (بما في ذلك المعرفة) المتوفرة لدى مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني لإنتاج سلع وخدمات لصالح أصحاب العمل أهم أهدافها تكوين بيئة عمل حقيقية لتدريب الطلبة والتعرف على احتياجات الورش والمعامل، لتكملتها من الموارد المالية التعاقدية وتوفير حوافز للمتدربين والمدرسين ودعم الموازنة الحكومية، لأن هذا يتطلب كلفة مالية لا تستطيع معظم حكومات الدول العربية توفيرها، لذا يكون الحل الأمثل هو مشاركة القطاع الخاص باستخدام موارد البنية التحتية في التعليم والتدريب المهني والتقني لتجهيز وإنشاء ورش ومعامل تخصصية.

وهذا إضافة إلى دور القطاع الخاص في تمويل التعليم والتدريب المهني والتقني ذلك أن التمويل الحكومي لم يعد قادراً على الاستمرار في عملية التمويل وحده.⁽²⁾

2- إنتاج المعرفة: أي ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين المعرفة.

كيف يسهم القطاع الخاص في إنتاج المعرفة ؟

- في مجال الابتكار والإبداع : لقد حظي الإبداع والابتكار بدراسات كثيرة في النصف الثاني من القرن العشرين فهو - في أرفع مستوياته - من أهم الصفات الإنسانية التي تغير التاريخ ، فالجتمع لا يمكنه تغييره تغييراً نوعياً عبر التخطيط بل عبر أعمال المبدعين، ولذلك فإن الموهوبين والمبدعين الآن هم الأمل الأكبر في حل المشكلات التي تهدد البشرية التي تعددت كمّاً ونوعاً، وصار الموهوبين في أي مجتمع هم الثروة القومية والطاقة الدافعة نحو الحضارة والرقى إذ تمثل الثروة البشرية

(1) كردي، أحمد السيد كردي، مقال بعنوان دور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية، مدونة التنمية البشرية والتطوير الإداري، السبت، 3 إبريل 2011م .

(2) المرجع نفسه.

عاملاً إنسانياً من عوامل التغيير والتطور والرقي، فعن طريق الموهوبين والمبدعين تم التوصل للمخترعات الحديثة في شتى الميادين والمجالات وعن طريقهم ازدهرت الحضارات وتقدمت الإنسانية خطوات واسعة إلى الأمام.

وقد أدركت الدول المتقدمة التحديات التي تفرضها الظروف المتجددة للمجتمع العالمي، حيث لم تعد العادات المألوفة كافية لمواجهة المواقف الجديدة، فكل موقف جديد ينطوي على مشكلات متنوعة تتطلب طلاقة في التفكير ومرونة في التنفيذ وأصالة وتفرداً في الحل، ولذلك فتحت تلك الدول أبوابها أمام العقول الموهوبة المبدعة المهاجرة ووفرت لهم الفرص المادية، وهيأت المناخ لرعايتهم واستثمار إبداعاتهم في كافة المجالات فصارت سوقاً للموهوبين والمبدعين تقوم عليهم وبهم .⁽¹⁾

إن هذا الابتكار لا يقوده سوى رجال موهوبون لديهم قدرات استثنائية تميزهم عن سواهم ببعد النظر والأداء المتميز والصبر اللا محدود حملوا في سبيل تحقيق أهدافهم وطموحاتهم مسؤولية النهوض بالمجتمعات وتسهيل حياة البشر مما ساعد في تطوير المجتمعات الإنسانية من مجتمع الصيد إلى مجتمع الزراعة إلى مجتمع المعرفة كما هو في وقتنا الحاضر. وأصبح من الواضح أن الدول التي تريد التوجه نحو مجتمع المعرفة لا بد لها من اكتشاف الموهبة ورعايتها وتنميتها لتصب في ابتكارات تؤدي إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي، فالابتكار المبني على الموهبة ثروة هائلة لا تنضب في ظل اقتصاد جديد يعتمد على المعرفة .

تزايد أهمية الموهبة والإبداع التي تعتبر أساس الابتكار الذي يدفع باتجاه تحويل المجتمع من اقتصادات السلع الى اقتصادات الأفكار، ويصبح الإبداع والابتكار هما مفتاح أي ميزة نسبية تفاضلية دافعة نحو تحقيق النمو المنشود.⁽²⁾

ويأتي دور القطاع الخاص في رعاية الموهوبين والمبدعين وتهيتها للبيئة الملائمة للابتكار وتوفير الإمكانيات المناسبة لتشجيع وحفز إبداعات ومبادرات الأفراد وخاصة في المجالات العلمية والتقنية، وإيجاد الآليات والحوافز اللازمة لاستقطاب المبدعين والمبتكرين، والاهتمام بالإنتاج الفكري للعلماء والمبدعين وتحفيزهم على نشر إنتاجهم وتسجيل براءات اختراعاتهم خلف النماذج بين المعرفة والطاقات البشرية المدربة على الابتكار ضرورة ملحة لبناء المجتمع المعرفي لأنه محور التطور والانطلاق في عصر العولمة ينصب على الاقتصاد المعرفي كعمود فقري لدعم النهضة التنموية الشاملة .⁽³⁾

المبحث الثالث: المجتمع المدني ودوره في اقتصاد المعرفة.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

يشكل المجتمع المدني المؤسسات والجمعيات الأهلية، غير الحكومية، المعتمدة على الجهود الذاتية، والتي تمارس جهوداً خيرية في المجتمع.

ولا تنفصم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، لأن الدولة حامية لمؤسسات المجتمع المدني، وتضع القوانين المنظمة له، وتراقب أدائه، وقد تتدخل بالإرشاد والتوجيه في خطته وأعماله، والمجتمع المدني بدوره، يستظل بسلطة الدولة وقوتها، ويتحرك في جغرافيتها الداخلية، ساعياً إلى خدمة شعبها، وقد ينطلق خارج حدودها بالعمل التطوعي لمُدِّ رسالته الخيرية، معززاً علاقاتها الدولية.

يجدر بالذكر أنه ليس غريباً على المجتمع الإسلامي وجود مؤسسات أهلية، فهي راسخة منذ القدم، ووُجدت كثير من الأنشطة الاجتماعية والحرفية والمهنية، في هيئة تجمعات أقرب إلى النقابات والتي عملت بشكل مستقل وأيضاً مكمل لسلطة

(1) محمد، نيفين حسين محمد، دراسة دور الابتكار والإبداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية للدول، دراسة حالة دولة الإمارات، إشراف: ندى الهاشمي، الإمارات العربية المتحدة، أغسطس 2016م.

(2) يونس، نضال يونس، مقال بعنوان "دور الابتكار والاختراع في تطوير المجتمع" صحيفة الرأي، تاريخ النشر: السبت، 13/3/2010م.

(3) نضال يونس، دور الابتكار والاختراع في تطوير المجتمع.

الدولة، وفي أحيان كثيرة، كانت تحدث تغييرات وصراعات في قصور الخلفاء والسلاطين، دون تأثير على الفعاليات الشعبية والاجتماعية الأهلية، بجانب أنشطة أنظمة الوقف الخيرية وغيرها التي تمارس دورها مع الرعية.

ولو أخذنا نظام الأوقاف السائد طيلة حكم الدولة الإسلامية منذ قرون وإلى يومنا هذا لوجدنا أنه كان معبراً عن تجربة ناضجة في المجتمع المدني حسب الشروط التاريخية والمجتمعية في العصور الإسلامية المختلفة، فقد تحلت هيئات الوقف في كثير من بلدان العالم الإسلامي بطابع المؤسسية والتي بدأت بأشكال بسيطة في الإدارة، ثم تطورت لأشكال أكثر تعقيداً، سواء على مستوى كل مؤسسة وقفية أو على المستوى العام لكل مؤسسات الوقف وارتباطها بمنظومات اجتماعية تقوم على دعمها مثل المستشفيات والمدارس والمساجد والزوايا. أيضاً، كان الوقف مستقلاً في إدارته وتمويله، ولا يملك السلطان ولا أتباعه التدخل في عمله ولا آلياته، بجانب احتمائه بسلطة القضاء كشخصية اعتبارية في المجتمع، كما تمتع باللامركزية؛ فامتدت خدماته لتشمل أقاليم عدة داخل الدولة، دون خضوع لموافقات مسبقة من السلطة أو غيرها، ولم يسجل التاريخ وجود إدارة للأوقاف رسمية تتحكم فيه، وتنوعت أيضاً أنشطته لتغطي كافة الخدمات التعليمية والصحية ومساعدة الفقراء وذوي العاهات وابن السبيل وغيرهم.

أما عن تعريف المجتمع المدني، فهناك تعريفات عدة، لعل أبرزها تعريف البنك الدولي المعد من قبل مراكز بحثية رائدة ويعد من أكثر التعريفات المعتمدة، حيث يشير إلى أنه: "مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين،⁽¹⁾ استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري".

يضع التعريف السابق كل المؤسسات الخاصة، البعيدة عن السلطات الحكومية، التي يؤسسها الأفراد أو الجماعات الإنسانية، مستندة إلى قيم عديدة، تستند في جوهرها إلى الأبعاد الإنسانية الخيرية. فاهم ما تمتاز به هذه المنظمات حركتها السريعة المعتمدة على نشاط أعضائها، والمستقلة عن السلطات الحكومية بكل ما فيها من بيروقراطية، وأبعاد سياسية، قد تؤثر في عملها كما اتضح تأثيرها في تشكيل السياسات العامة على مستوى العالم خلال العقد الماضي. ويبدو هذا النشاط جلياً من خلال الحملات الدعائية الناجحة التي تدور حول قضايا بعينها مثل حظر زراعة الألغام الأرضية وإلغاء الديون وحماية البيئة، والتي نجحت في حشد آلاف المساندين في شتى أنحاء المعمورة. فقطاع المجتمع المدني لا يبرز فقط كجهة فاعلة واضحة على المستوى المجتمعي في أجزاء كثيرة من العالم، لكنه يتسم كذلك بتنوع ثري في طبيعته وتركيبته. كما أنه يمتاز بكونه يعتمد في أنشطته على المتطوعين غالب الأحوال، كما تمتد أنشطته إلى كثير من المجالات التنموية بكافة أبعادها.⁽²⁾

المطلب الثاني: أهداف منظمات المجتمع المدني

- تعمل علي منع مشاكل المجتمع والتصدي للأخطار التي قد تواجهه.
- تسهم في تطوير المؤسسات المختلفة في الدولة مثل مجالات (التعليم ، الصحة وغيرها).
- تعمل على مراقبة الأحكام القضائية وتحقيق العدالة في المجتمع وقضايا الرأي العام.

(1) جمعة، مصطفى عطية جمعة، مقال بعنوان "تعريف المجتمع المدني"، الألوكة، تاريخ النشر: 2016/10/1 م .

(2) مصطفى عطية جمعة، تعريف المجتمع المدني.

● ترصد المخالفات والتجاوزات التي قد تحدث في المجتمع.

● تحمي المستهلكين وتحافظ على حقوقهم وتقدم لهم العديد من الخدمات. (1)

المطلب الثالث: المجتمع المدني ومجتمع المعرفة

يؤدي المجتمع المدني دورا مهما وكبيرا في خلق مجتمع المعرفة، وهناك ارتباط وعلاقة جدلية مهمة بينهما، اذ ان منظمات المجتمع المدني تعمل في مجال نشر وتنمية حقوق الإنسان، وأصبحت هذه المنظمات هي الكيان المدافع عنها، وتلعب دورا مهما في التأثير على الرأي العام والوعي الاجتماعي والدعوة لأفكار المساواة والتعددية الثقافية والسياسية، واحترام قيم حقوق الانسان، زيادة على ذلك فان منظمات المجتمع المدني تعمل في ميادين مهمة اخرى، تشكل مناخا ملائما لنمو المعرفة والمعلوماتية، كالإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وبالتالي فان دورها مؤثر وفعال في تحقيق التنمية، وربط المواطن بقضاياها، يضاف إلى ذلك، ان تعاون منظمات المجتمع المدني مع المنظمات الشعبية (2) كالاتحادات والنقابات والجمعيات والمنظمات المهنية، وما يتمتع به من قدرة في حشد القوى الشعبية تجعل له دور كبير في خلق مجتمع المعرفة.

المطلب الرابع: المجتمع المدني واقتصاد المعرفة.

قال رئيس مؤسسة قرطبة بسويسرا الدكتور عباس عروة خلال إدارته الجلسة الأخيرة من منتدى الدوحة الـ16 إنه إذا أردنا الحديث عن تنمية فلا بد أن نسهم أولا في بناء المجتمعات وترميمها وتركيز أسس الحكم الرشيد، مشيرا إلى أنه لا بد الأخذ بعين الاعتبار سياق كل دولة لتحديد دور المجتمع المدني ومدى فعاليته.

يرى عميد كلية هيمفري هيوبرت للشؤون العامة بجامعة مينيسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية إيريك شوارتز أن الرفاه المجتمعي لا يتحقق إلا من خلال مجتمع مدني ناشط وفعال، مؤكدا أن المؤسسات والمنظمات الأهلية والمدنية المميزة دستوريا عن الحكومات معنية برفاه المجتمعات وتعزيز الديمقراطية.

وطالب شوارتز الحكومات بعدم التضييق على نشاط هذه المنظمات ومنحها حرية التحرك، كما دعا الممولين إلى ألا يهملوا هذا القطاع الفعال والمهم. (3)

إن منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص تشترك في أنها "غير حكومية"، لذا فإن دور المجتمع المدني في اقتصاد المعرفة لا يختلف عن دور القطاع الخاص في هذا الاقتصاد الذي يشكل (الدعم المادي) هو الدور الأكبر والأساس لكلا القطاعين، إلّا أن منظمات المجتمع المدني تعتمد في هذا الدعم على ما تموّل به من جهات خارجية (على الأغلب منظمات تطوعية).

إضافة إلى دعم الاستثمارات والمشاريع الصغيرة القائمة على المعرفة، واكتشاف المبتكرين ودعمهم وتخفيفهم واستثمار (ابتكاراتهم وإبداعاتهم) وخلق الجو المناسب لهم من أجل زيادة إنتاج المعرفة من قبلهم.

(1) موسى، سعيد عيسى ياسين موسى، مقال بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، الحوار المتمدن، العدد: 3610، تاريخ النشر: 2012/1/17 م.

(2) البيضاني، إبراهيم سعيد البيضاني، مقال بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة"، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، تاريخ النشر: 4 سبتمبر 2011م.

(3) مهذب، إيمان مهذب، مقال بعنوان "أي دور للمجتمع المدني في تحقيق التنمية؟"، الجزيرة، تاريخ النشر: 2016/5/23 م.

الخاتمة:

يقوم اقتصاد المعرفة على المعرفة، بيعها وشراؤها، إن مجتمعاتنا جميعها تقوم على هذا النوع من الاقتصاد، فحين يحصل العامل ذو الخبرة على مرتب أكثر من العامل الذي لا خبرة لديه، إنما بذلك يبيع معرفته، يبيع حصيلة المعرفة المتراكمة خلال سنوات. وحين يخترع العالم أداة ما ويعرضها للبيع إنما هو يبيع معرفته وحين يؤلف الكاتب كتاباً وينشره في المكتبات ويعرضه للبيع بثمن هو يحدده إنما هو يبيع معرفته!!

إننا نعيش في عصر يجعل من المعرفة أساساً لاقتصاده، لذلك كان لا بدّ من القطاع الخاص والمجتمع المدني أن يتجهوا نحو هذا الاقتصاد وأن يبذلا جهدهما في دعمه سواء من خلال الاهتمام بالمعرفة نفسها أو من خلال الاهتمام بإنتاجيات هذه المعرفة.

ويرى الباحث أن على القطاعات الثلاث (القطاع العام، القطاع الخاص والمجتمع المدني) التضافر معاً، ليصل هذا الاقتصاد إلى أوج ازدهاره.

قائمة المراجع :

- 1- مقال بعنوان "بين معرفة الاقتصاد واقتصاد المعرفة"، عمار بن ثابت، الألوكة، تاريخ النشر: م 2011 / 2 / 23 - 1432 / 3 / 19 هـ
- 2- بحث بعنوان اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، محمد أنس أبو الشامات، إشراف: أ.د محمد جميل عمر، أ.د فريد الجاعوني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 28.
- 3- سلمان، جمال داوود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 4- مشري، درويش مشري، الققطاع الخاص ودوره في التنمية، رسالة لاستكمال شهادة الليسانس، إشراف: أ.د مبروكي الظاهر، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التيسير، السنة الجامعية: 2012-2013م.
- 5- أبو سليخة، كمال جمال أبو سليخة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي، رسالة لنيل درجة الماجستير، إشراف: أ.د محمد إبراهيم مقداد، أ.د سمير خالد صافي، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015م_1436 هـ .
- 6- عبوش، نايف عبوش، مقال بعنوان اقتصاد المعرفة، وتحديات تحسين قدرة البلدان النامية على المنافسة، الألوكة.
- 7- آل شبيب، دريد كامل آل شبيب، مقال بعنوان "تأثير عناصر اقتصاد المعرفة على كفاءة الأسواق المالية"، جامعة الزيتونة.
- 8- مقداد، محمد إبراهيم مقداد، مقال بعنوان "دور القطاع الخاص في توجيه البحث العلمي لقطاع الأعمال، دراسة تطبيقية- قطاع غزة، 2012م .
- 9- لخواودة، رضا الخوالدة، مقال بعنوان "تحديات تطور البحث العلمي في الأردن" الجامعة الأردنية، الإثنين، 2012-2013م.
- 10- كردي، أحمد السيد كردي، مقال بعنوان "دور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية"، مدونة التنمية البشرية والتطوير الإداري، السبت، 3 إبريل 2011م .
- 11- محمد، نيفين حسين محمد، دراسة "دور الابتكار والإبداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية للدول، دراسة حالة دولة الإمارات"، إشراف: ندى الهاشمي، الإمارات العربية المتحدة، أغسطس 2016م.

- 12- يونس، نضال يونس، مقال بعنوان "دور الابتكار والاختراع في تطوير المجتمع" صحيفة الرأي، تاريخ النشر: السبت، 13/3/2010م.
- 13- جمعة، مصطفى عطية جمعة، مقال بعنوان "تعريف المجتمع المدني"، الألوكة.
- 14- موسى، سعيد عيسى ياسين موسى، مقال بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، الحوار المتمدن، العدد: 3610.
- 15- لبيضان، إبراهيم سعيد البيضان، مقال بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة"، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية.
- 16- مهذب، إيمان مهذب، مقال بعنوان "أي دور للمجتمع المدني في تحقيق التنمية؟"، الجزيرة

إدارة المعرفة والتعليم العالي باستخدام تكنولوجيا المعلومات ثلاثية مهمة لبناء اقتصاد المعرفة

د. فضيلة بوطورة

د. علي بن سالم البادي

د. نوفل سمايلي

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي وإدارة المعرفة لتحقيق التكيف مع اقتصاد المعرفة في إطار أهمية استخدام التكنولوجيا المتطورة، وبصفتها الجامعة مانحة للتعليم العالي، تستطيع المساهمة بطريقة مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمعات، والاندماج بسرعة في الاقتصاد الرقمي. فهو يساعد الأفراد على توسيع معارفهم ومهاراتهم، كما يساعدهم على التعبير عن أفكارهم بوضوح. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التعليم الإلكتروني المتطور يعد فرصة لتحقيق التعليم العالي الشامل، ولكن ذلك يتطلب توفير ما يجب من تكنولوجيا المعلومات لتعزيز مبادئ المشاركة المجتمعية الإلكترونية، ورفع مستوى الإنتاج الفكري والعلمي. وقد أوصت الدراسة على كل الدول وخاصة النامية منها وضع خطة شاملة لتعميم التعليم وتيسير استخدام التكنولوجيا الحديثة، لأن صنع العلاقة بين التعليم والمعلم يصنع أفراد لهم صلة وثيقة بمشكلات المجتمع واحتياجاته.

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، التعليم العالي، تكنولوجيا المعلومات، اقتصاد المعرفة.

Abstract

The study aimed to identify the impact of the use of information and communication technology in higher education and knowledge management in order to adapt to the knowledge economy in the context of the importance of using advanced technology. As a university that grants higher education. Can contribute directly to the achievement of sustainable development goals for societies and to rapid integration into the digital economy. It helps individuals broaden their knowledge and skills, and helps them express their thoughts clearly. One of the main findings of the study is that advanced e-learning is an opportunity to achieve comprehensive higher education, but this requires providing the necessary information technology to promote the principles of electronic community participation and raise the level of intellectual and scientific production. The study recommended that all countries, especially developing countries, develop a comprehensive plan for universalization of education and facilitate the use of modern technology, because the relationship between education and the learner makes individuals closely related to society's problems and needs.

Keywords: Knowledge Management, Higher Education, Information Technology, Knowledge Economy.

مقدمة

يتفاوت الناس كثيراً في استخدام تقنيات التعليم عادة وتقنيات المعلومات الرقمية خاصة إذ أن أغلبية الناس مازالت تعتمد على الكتاب المطبوع مصدراً وحيداً للمعرفة والعلم والتعلم والتعليم، ويتميز عصرنا الحالي بثورة المعلومات والتكنولوجيا، ولقد تطور مستقبل التعليم والتعلم تطوراً كبيراً في عصر المعلومات وبات من الممكن اعتماد وسائط التعليم من خلال الأقراص المكثفة والشبكات المعلوماتية وغيرها من الوسائط التي تعتمد التقنيات الإلكترونية الرقمية التي مكنت المتدرب من الوصول إلى ما يريد من معلومات من أي مصدر كان وأينما كان مكان المتعلم أو المعلم وفي أي وقت يشاء وبسرعة كبيرة وبأحدث المعلومات العالمية الواسعة النطاق (الويب) التي أصبحت بيئة مناسبة في أي نظام تعليمي وبأسعار باتت تتناقص بشكل ملحوظ، حيث لم تعد الأساليب التقليدية في التعليم قادرة على نقل أكوام المعرفة المتزايدة والمستجدة بشكل دائم وسريع وفي الوقت المناسب وإلى الراغبين جميعهم في المعرفة وبما يتناسب مع التطور السريع والواسع في مختلف مناحي الحياة بما فيها مدارك الإنسان واهتماماته، ولذلك لا يمكن اليوم لأي شخص أن ينكر أهمية تكنولوجيا المعلومات

بالنسبة للتعليم العالي. وعليه فإن من يمتلك المعرفة في الوقت المناسب وبالجودة المناسبة يمتلك القدرة على انتهاز الفرص والتطوير والتميز أكثر ومن الواضح أيضاً أن التطور الكبير في العلم والتكنولوجيا خلال القرنين الآخرين أدى إلى تراكم معرفي كبير كما حققت الدول المتقدمة نموها الاقتصادي المستمر بدعم البحث العلمي مما جعل التراكم الرأسمالي في هذه الدول مرتبط بالتراكم المعرفي والتنمية المتواصلة للبشر وهذه حقيقة لا يختلف عليها اثنان وقد أدى هذا التراكم المعرفي بدوره أيضاً إلى سرعة مذهلة في التطوير والاكتشافات .

حيث يقول Peter Drucker في كتابه (ما بعد المجتمع الصناعي): إن إنتاجية المعرفة ستصبح يوماً ما بالنسبة للبلد، للصناعة والمؤسسة العامل المحدد للتنافسية، والميزة المؤكدة هي القدرة على الاستفادة القصوى من المعرفة المتاحة قبل أن يحصل المنافس عليها. ولقد تفتن Drucker للدور القوي الذي تلعبه المعرفة في تحسين أداء المؤسسات خلال القرن العشرين؛ وذلك أيام ما كان اهتمام الغير من المسيرين والاقتصاديين منصباً بقوة على الأصول المادية الملموسة.

إن هذا الدور بدأ يتعاظم في السنوات الأخيرة للقرن العشرين؛ حيث بدأ التركيز على أهمية المعرفة كعامل ثري للإنتاج؛ وقوة رئيسة لتفعيل نشاط المؤسسة. ومع ذلك لم يكن من السهولة بمكان أن تتحكم إدارة أي مؤسسة في الكم الكبير من المعارف المتاحة من شتى المصادر واستخدامها بأ مثلية بما يخدم مصالحها. وهنا ظهر الموقع الإداري الذي أمكنه تغطية كل ذلك، وهو ما عُرف عند المفكرين بـ "إدارة المعرفة". وبالنسبة للاقتصاد المعرفي ذو طابع خاص وذلك من خصوصية الدور الذي سيقوم به في المستقبل كونه متعلق بالدوافع المحرزة للتطوير والابتكار وبالاكتشافات الجديدة وبظروف التحسين والتجديد ولما كانت المعرفة أكثر الأمور أهمية وحيوية للمشروعات والشركات بل للبشر كافة، فإنها ترتبط بشكل أو آخر بالمنظومات التفاعلية التي تجعل في التطوير مهمة مستديمة.

ومن خلال ما تقدم ذكره يمكن طرح سؤال الإشكالية الآتي: ما هو أثر إدارة المعرفة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة للمجتمعات؟ وعليه يمكن تناول هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: إدارة المعرفة ورأس المال المعرفي مفتاح لاقتصاد المعرفة.

المحور الثاني: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير التعليم العالي لخدمة اقتصاد المعرفة.

المحور الأول: إدارة المعرفة ورأس المال المعرفي مفتاح لاقتصاد المعرفة

أولاً- أساسيات إدارة المعرفة

يمكن تناولها من خلال النقاط التالية:

1- الفرق بين البيانات والمعلومات: البيانات هي المادة الأولية وهي المعطيات البكر التي تستخلص منها المعلومات كما أنها بنود الطاقة الشخصية ومادة استيفاء النماذج وقراءة أجهزة القياس والاشارات التي تنبعث من أجهزة الإرسال وتلتقطها أجهزة الاستقبال وهي ما ندرکه بجواسنا مباشرة.⁽¹⁾ وفي توصيف آخر تعرف المعلومات بأنها تلك التي تؤدي إلى تغيير سلوك وفكر الأفراد واتخاذ القرارات وهو ما لخصه الفيلسوف الانثروبولوجي جرجوري بيتسون عندما عرف المعلومات بأنها أي اختلاف يؤدي إلى اختلاف. Any difference which makes a difference فاليانان هي ركيزة المعلومات

(1)- عدنان داود محمد العداري هدى زوير خلف الدعي الاقتصاد وانعكاساته على التنمية البشرية نظرية وتحليل في دول عربية مختارة، دار جريب للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 59.

وهي المتغير المستقل الذي لا يستحدث والمعلومات هي المتغير التابع وعندما يحصل الناس على البيانات ويكيفونها حسب إطار معلومات حصلوا عليها سابقا تصبح هذه البيانات معلومات.⁽¹⁾

2- الفرق بين المعلومات والمعارف: عندما يخزن المرء في ذاته المعلومات إلى حد انه يستطيع الانتفاع منها نسمي هذه معلومة معرفة ويحدد توماس دافنبورت ولورنس بورساك في كتابهما (workingknowledge) المعرفة بما يلي: المعرفة هي خليط من التجارب محددة وقيم ومعلومات سياقية وبصيرة نافذة تزود بالأساس يقوم ويجسد تجارب ومعلومات جديدة المعرفة تنشأ وتطبق في عقول العارفين في المنظمات غالبا ما تطمر هذه المعرفة في الوثائق والمخازن وليس هذا فحسب بل تطمر في نظم البرامج الفرعية والمعالجات والمزاولة والمعايير وبشكل معادلات ونكتب: المعلومات = البيانات + المعنى، أما المعرفة = المعلومات المختزنة + القدرة على استعمال المعلومات.⁽²⁾

3- أهمية المعرفة: تبرز أهمية المعرفة في النقاط التالية⁽³⁾:

- أسهمت المعرفة في المؤسسات من خلال دفعها لاعتماد شكل إشكال التنسيق والتصميم والهيكل تكون أكثر مرونة.
- مساهمتها في تحويل المؤسسات إلى مجتمعات معرفية تحدث التغيير الجذري في المؤسسة للتكيف مع التغيير المشار إليه في بيئة الأعمال ولتواجه التعقيد المتزايد فيها.
- يمكن للمؤسسات إن تستفيد من المعرفة ذاتها كسلعة نهائية عبر بيعها والتجارة بها واستخدامها لتعديل منتج معين ولإيجاد منتجات جديدة.
- تحرك بالأساس الحقيقي لكيفية خلق قيمة المؤسسة، وتطورها ونضجها وإعادة تشكيلها ثانية.
- تعد المعرفة البشرية المصدر الأساسي للقيمة.
- المعرفة أصبحت أساسا لخلق الميزة التنافسية وإدامتها.

4- نشأة إدارة المعرفة ومفهومها: تعتبر إدارة المعرفة قديمة وجديدة في الوقت نفسه، فقد درج الفلاسفة على الكتابة في هذا الموضوع منذ آلاف السنين ولكن الاهتمام بهيكلة أماكن العمل هي جديدة نسبيا ومنذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم وفي عام 1890 وفي المؤتمر الأمريكي الأول للذكاء الاصطناعي أشار إدوارد فراينوم إلى عبارته الشهيرة المعرفة قوة ومنذ ذلك الوقت ولد حقل معرفي جديد أطلق عليه هندسة المعرفة وفي عام 1997 ظهر حقل جديد آخر في الإنتاج الفكري في الإدارة والمعرفة وشهادات تمنح في إدارة المعرفة..... إلخ⁽⁴⁾. وان الاستخدام المتزايد لتقانة المعلومات والاتصالات التي قادت إلى ثورة معلوماتية متوفرة أبهرت المستخدمين حفزت أيضا على نشوء إدارة المعرفة كما ساهمت في خزن المعلومات واسترجاعها ومعالجتها.... إلخ. حيث يعد Don Marchand أول من استخدم مصطلح إدارة المعرفة في بداية ثمانينات القرن الماضي على أنها المرحلة النهائية من الفرضيات المتعلقة بتطوير نظم المعلومات.

(1) - دفلن كيث ترجمة شادن اليافي الانسان والمعرفة في عصر المعلومات وتحولها المعلومات إلى معرفة، مكتبة العبيكان، السعودية، 2001، ص: 34.

(2) - Davenport, T& pursak, working knowledge : how organizations manage what thay knowm cambridge harvard university press 1998m p p : 5-8.

(3) - علي السلمي، إدارة التميز: نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص: 206.

(4) - نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 75.

ومما يزيد من أهمية إدارة المعرفة هي العولة التي جعلت المجتمعات العالمية الآن تماس مباشر بوسائل سهلة قليلة التكلفة كالفضائيات والانترنت والتي أسهمت في تسهيل خلق وتبادل التقارير القياسية وتوفير نظم الاتصال عن بعد، وتوفير بنية تحتية أخرى للاتصالات.⁽¹⁾

تعرف إدارة المعرفة على أنها عملية تعريف وتحصيل وتخزين واسترجاع ونشر وتطبيق رأس المال الفكري الظاهر والضمني لمنفعة أفضل للأفراد والسوق والمجتمع، وتعني أيضا عملية تعزيز بناء مدخل متكامل لتحديد وانتزاع موجودات المعلومات لمشروع ما والتشارك فيها وتقييمها.⁽²⁾ ومن خلال مفهوم إدارة المعرفة يمكن توضيح بعض خصائصها فيما يلي⁽³⁾:

- أنها إدارة نظامية صريحة وواضحة.

- تحتوي على أنشطة وممارسات وسياسات وبرامج ترتبط بالمعرفة.

- إنتاج المعرفة عن طريق توليدها والبحث عن مصادرها المختلفة.

- اختيار المعرفة وتنقيحها وترشيحها وتبويبها وتصنيفها وتنظيمها.

- استخدام المعرفة وتوظيفها بما يخدم مصلحة العمل مثل استخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات وحل المشكلات.

- نشر المعرفة عبر وسائل متاحة.

5- مجالات إدارة المعرفة: يمكن إيجازها في مايلي⁽⁴⁾:

- مسح وتطوير الموارد الفكرية والمعرفية التي تمتلكها المنظمات وتعزيز هذه الموارد وحمايتها.

- تعزيز توليد المعرفة والإبداع لدى كل فرد.

- تحديد المعرفة والخبرة المطلوبتين لتنفيذ مهام العمل وتنظيمها وإتاحة مستلزمات المعرفة أمام الجميع.

- تغيير وإعادة هيكلة المشروع من أجل استخدام المعرفة بشكل أكثر فعالية واغتنام الفرص لاستغلال موجودات المعرفة،

والتقليل من فجوات المعرفة واختناقها وتعظيم محتوى معرفة القيمة المضافة الخاصة بالمنتجات والخدمات.

- توليد النشاطات والاستراتيجيات المستندة إلى المعرفة المتسلسلة ومراقبتها والسيطرة عليها والبحوث والتطوير والتحالفات

الإستراتيجية وغير ذلك.

- حماية المعرفة التنافسية التي تمتلكها المنظمة ومراقبة استخدام المعرفة للتأكد من أنه يتم استخدام أفضل ما تمتلكه المنظمة من

المعرفة، ومن أن المعرفة الضمنية غير أخذة بالتلاشي والقصور، وأنه لا يتم إفشاء هذه المعرفة إلى المنافسين.

- قياس أداء موجودات المعرفة الشاملة يتطلب العديد من الوظائف التي يمكن أن يكون بعضها مندمجا مع البعض الآخر،

في حين أن هناك وظائف أخرى يمكن أن تعمل كيانات منفصلة.

(1) - زينب عبد الرحمن السحيمي، جاهزية المنظمات العامة لإدارة المعرفة؟ حالة تطبيقية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي للتنمية

الإدارية نحو أداء متميز للقطاع الحكومي والمنعقد في أيام من 1 إلى 4 نوفمبر 2009، ص: 5.

(2) - عبد الستار العلي وآخرون، مدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص: 29.

(3) - المرجع نفسه، ص: 183.

(4) - رجحي مصطفى عليان وآخرون، إدارة المعرفة، دار الصفاء، الأردن، 2008، ص: 141.

6 - مبادئ إدارة المعرفة: هناك عدة مبادئ تركز عليها إدارة المعرفة من بينها:⁽¹⁾

- إدارة المعرفة مكلفة لتعدد المصادر التي تكونها.
- تتطلب إدارة المعرفة حلول ناجحة عن تفاعل الأفراد مع التكنولوجيا، وتتطلب لذلك مديرين أكفاء.
- تستفيد بدرجة أكبر من المعلومات المتواجدة بالأسواق أكثر من الموجودة داخل المؤسسة.
- الوصول للمعرفة بداية الطريق فقط، حيث أن إدارة المعرفة متنامية ومستمرة.
- استخدام الطرق التقليدية في التفكير وعدم التعلم والاهتمام؛ كلها أمور تقضي على نمو وتطور المعرفة.
- مسؤولية تطور المعرفة عملية اجتماعية حيث يجب دعمها عند مستويات متعددة وطرق مختلفة.

ثانيا- أهمية إدارة المعرفة في تنمية المورد البشري

يقصد بتنمية الموارد البشرية العمليات التي تسعى إلى تغيير موجه ومنظم وهادف من أجل زيادة معرفة القيادات العاملة في الوحدات الإدارية، بطرق الإدارة العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل المشاكل التي تواجهها في رفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها⁽²⁾. ويقصد بها أيضا: تلك العملية المتكاملة المخططة موضوعيا والقائمة على معلومات صحيحة هادفة إلى إيجاد قوة عمل متناسبة مع العمل في منظمات محدودة ومتفهمة لظروف وقواعد وأساليب الأداء المطلوب وإمكانياته، والقادرة على تطبيق تلك القواعد الأساليب والراغبة في أداء الأعمال باستخدام ما لديها من قدرات ومهارات⁽³⁾. وتعرف أيضا على أنها: "زيادة عملية المعرفة والمهارات والقدرات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات والتي يتم انتقالها واختيارها في ضوء ما يجري من اختيارات مختلفة بغية رفع كفاءتهم الإنتاجية لأقصى حد ممكن"⁽⁴⁾ ولذلك فمن العوامل المؤثرة سلبا على تنمية الكفاءات البشرية هو تنامي الفجوة الرقمية بين أقاليم العالم والتي يتم التعبير عنها بعدة مؤشرات منها: عدد الحواسيب الشخصية، الهواتف الثابتة، عدد المواقع الالكترونية ومنسوبيه استخدامها إلى إجمالي عدد السكان وهناك عدة عوامل أساسية تعمل على توسيع الفجوة الرقمية بين الدول العربية والعالم المتقدمة من أهمها: ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الانتقال إلى اقتصاد المعرفة الذي أدى إلى تحويل عملية إنتاج المعرفة على أساس الربحية، مما زاد من أهمية ودور الاستثمار البشري في الكفاءات في البلدان المتقدمة، سرعة تغير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ثالثا- تعريف رأس المال المعرفي

رأس المال المعرفي أعطيت له عدة تعاريف منها انه المعرفة التي تشكل قيمة منظمة وتتكون من رأس المال البشري رأس المال الهيكلي ورأس المال لربائتي⁽⁵⁾، ويتضمن رأس المال المعرفي الموجودات غير الملموسة التي يمكن استخدامها في المؤسسة لإيجاد القيمة عن طريق تحويلها إلى عمليات جديدة وبيع وخدمات لذا فان رأس المال المعرفي هو المعرفة والخبرة وقوة

(1)- نعيم دهمش وعفاف إسحاق أبو زور ، إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع حول "إدارة المعرفة في العالم العربي"، جامعة الزيتونة، الأردن، 26-28 أبريل 2004، ص: 06-07.

(2)- على غربي وآخرون، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص: 66.

(3)- على السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب، القاهرة، 1997، ص: 216.

(4)-بن زاهي منصور، الشايب محمد الساسي، التدريب كأحد المقومات الأساسية لتنمية القدرات البشرية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 09-10 مارس 2004، ص: 179.

(5)- راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص: 363.

العاملين فضلا على الموارد المعرفية المخزونة في قاعدة معلومات المؤسسة والعمليات وثقافتها التنظيمية⁽¹⁾. ورأس المال المعرفي هو موجودات غير ملموسة التي يمكن استعمالها كسلاح تنافسي من قبل المنظمات في عملية التطوير الإبداعي والاستراتيجي التي تعتمد الابتكار والتجديد الذي يعد وسيلة الأساس لبقاء واستمرار المنظمة في بيئة العمل ذات التغيير المتسارع. ولذلك يعرف رأس المال المعرفي على انه المعرفة حقوق الملكية الفكرية والخبرات التي يمكن توظيفها لإنتاج الثروة.⁽²⁾

1 - مكونات رأس المال المعرفي: هناك تقسيمات عديدة تناولت عناصر ومكونات رأس المال المعرفي حيث يرى كالمن

ديسبارسا وشانفال أن رأس المال المعرفي يتكون من أربعة عناصر أساسية تشمل:⁽³⁾

- رأس المال البشري: ويشير إلى الموارد البشرية وما تمتلكه من معرفة تتمثل في أمور مثل النظم والقواعد والإجراءات التنظيمية التي تستخدمها المؤسسة يمكن تحويلها إلى قيمة مضافة.
- رأس المال الهيكلي: ويشير إلى البنية التحتية للمؤسسة.
- الموجودات العملية: وتشير إلى الرأس المال الهيكلي للمؤسسة الذي يستخدم في خلق قيمة من خلال عملياتها التجارية.
- رأس المال البشري: ويرتبط بالموارد البشرية للمؤسسة، حيث يشمل المعرفة التي يمكن تحويلها إلى قيمة ويشمل قيم المؤسسة وثقافتها وفلسفتها.
- رأس المال الهيكلي: ويرتبط بالبنية التحتية للمنظمة وتشمل البنية المادية مثل المباني والحسابات الكترونية والبنية الغير الملموسة مثل تاريخ المنظمة وثقافتها وإدارتها كما يشمل رأس المال العميل.
- أصول السوق: تشمل جميع الجوانب الغير الملموسة المرتبطة بالسوق.
- الأصول البشرية: الخبرات المتراكمة قدرات الابتكار حل المشاكل و قدرة الأفراد على الأداء.
- أصول الملكية الفكرية: تشمل الأسرار العلاقات التجارية براءات الاختراع، حقوق التعليم و المعرفة.
- أصول البنية التحتية: تتضمن جميع العناصر التي تحدد طريقة عمل المؤسسة مثل تقييم المخاطر، قواعد البيانات.....الخ.

2 - خطوات إدارة رأس المال المعرفي: تعتبر إدارة المعرفة خيار استراتيجي وتشمل الخطوات التالية:⁽⁴⁾

- الخطوة الأولى تركز على معرفة دور المعرفة كقوة محركة والاعتماد عليها من أجل مساهمتها إعطاء فائض قيمة وكلما زادت أهمية المعرفة كلما حققت عائدا مهما للمؤسسة المستخدمة.
- الخطوة الثانية تركز على مطابقة الإيرادات المتحصلة عليها مع الأصول الفكرية المنتجة لها ومحاولة إيجاد المال المولد للمزايا.
- الخطوة الثالثة تركز على وضع إستراتيجية للاستثمار في الأصول الفكرية واستغلالها ووضع خطط التي تؤدي إلى استخدام أمثل لرأس المال المعرفي.

(1) - محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 279.

(2) - علاء فرحان طالب، أميرة الجنابي، إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 67.

(3) - أحمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية: الإدارة العصرية لرأس المال المعرفي، دار النهضة للنشر، مصر، 2004، ص: 45.

(4) - خالد محمد أمين، العلاقة بين الأساليب المعرفية ورأس المال الفكري وتأثيرها في التوجه الاستراتيجي، رسالة دكتوراه، المستنصرية، العراق، 2003، ص: 44.

- الخطوة الرابعة تركز هذه الخطوة على زيادة إنتاجية رأس المال المعرفي والبحث عن أساليب قياس جديدة من أجل قياس إنتاجية رأس المال المعرفي دون أن تغفل عن حقيقة الأصول الفكرية لا يمكن إدارتها بنفس إدارة الأصول المالية.

رابعاً- ماهية اقتصاد المعرفة ومتطلباته

يعود الظهور الأول لمصطلح اقتصاد المعرفة إلى خمسينيات القرن العشرين للميلاد؛ حيثُ بدء بالانتشار عندما شهد قطاع الصناعة تطوراً على حساب قطاع الزراعة؛ مما أدى إلى ظهور قطاع اقتصادي جديد في الدول المتطورة؛ حتى يكون نواة لنظام اقتصاد جديد، وأطلق عليه اسم مرحلة ما بعد الصناعة. تم بناء القطاعات الاقتصادية الحديثة على فكرة المعرفة، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات التي ساهمت بحدوث تطور كبير بالنشاط والفكر الإنساني في كافة المجالات؛ إذ لم يبقَ كل من النفط والذهب يسيطران على الصناعة التقليدية، بل أصبحت إمكانية إنتاج برامج معلوماتية إحدى أولويات القطاعات الاقتصادية الحديثة.

بالإنجليزية Knowledge Economy : هو الاقتصاد المعتمد على صناعة وتداول وتقييم المعرفة؛ حيثُ تقلّ فيه الأهمية المترتبة على تكاليف العمالة، كما لا يستخدم المفاهيم التقليدية للاقتصاد، مثل الندرة في الموارد، ويُعرف اقتصاد المعرفة بأنه نوع من أنواع الاقتصاد الذي يعتمد نموه على نوعية وكمية المعلومات المتاحة، والقدرة على الوصول إليها. من التعريفات الأخرى لاقتصاد المعرفة هو نوع من أنواع الأنظمة الاقتصادية، ويعتمد الإنتاج والاستهلاك فيه على استخدام رأس مال فكري، وغالباً يحصل اقتصاد المعرفة على حصة كبيرة ضمن النشاطات الاقتصادية الخاصة بالدول ذات النمو الاقتصادي المتقدم.

ومن متطلبات اقتصاد المعرفة توفير بنية اتصالات وتكنولوجيا معلومات؛ من أجل المساهمة في بناء مجتمع معلوماتي. تطوير القوانين المستخدمة لتناسب مع اقتصاد المعرفة. تأسيس وتطوير رأس المال البشري؛ من خلال توفير الدول للمناخ المساعد للمعرفة حتى تصبح أهم عنصر إنتاجي. إدراك المنشآت المتنوعة والمستثمرين لأهمية اقتصاد المعرفة. توفير المعرفة المستوردة، والبحث عن المعرفة غير المتوفرة. الحرص على بناء منظومة فعالة للتكنولوجيا والعلم. دعم انتشار الثقافة الاجتماعية التي تُشجّع على الابتكار، والإبداع، وتدعم البحث والتطوير؛ عن طريق توفير بيئة تفاعلية تشجّع الإنسان على إنتاج المعرفة⁽¹⁾.

خامساً- خصائص اقتصاد المعرفة

تتسم الاقتصاديات المبنية على المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة وإنما تعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد. فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحسين كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع والتحسين نوعية وكمية الإنتاج وتحسين فرص الاختيار بين السلع والخدمات سواء بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين كما إن المعرفة قد تلعب دوراً كبيراً في نمو الإنتاج والتوظيف في قطاعات تتصف بأنها تستخدم تقنيات عالية مثل الحاسبات والالكترونيات والاتصالات وغيرها، ويتميز اقتصاد المعرفة المبني على المعرفة بالآتي:⁽²⁾

- لا تمثل المسافات أي كان حجمها عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو اندماجها.

(1) - اقتصاد المعرفة، على الرابط الالكتروني: <https://mawdoo3.com/>

(2) - محمد بن إبراهيم التويجري، اقتصاد المعرفة، pdf2007 على الرابط الالكتروني:

- إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد يتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة.
- إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات ولكنه أيضا صانع ومبتكر لها.
- اقتصاد المعرفة اقتصاد منفتح على العالم بأسره لأنه لا يمكن أن يوجد اقتصاد خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين .
- بروز الاهتمام بالمعلومة من حيث أرشفتها وتصنيفها وتخزينها وتوفيرها بطريقة ميسرة وعملية للباحثين.
- أصبحت الموارد البشرية المؤهلة هي المطلوبة .
- يتمتع بالمرونة الفائقة ويملك القدرة المذهلة على التجدد والتواصل ويرتبط بالذكاء وبالقدرة الابتكارية وأهمية الاختراع.

سادسا- ركائز الاقتصاد المعرفي

يمكن إيجازها في التالي:⁽¹⁾

- 1- الابتكار البحث والتطوير نظام فعال من الروابط التجارية بين المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- 2- التعليم وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية حيث يتعين على الحكومات توفير اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس مال بشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل وتنامي الحاجة إلى إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- 3- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيمة مضافة عالية.
- 4- الحاكمية الراشدة والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات.

سابعا- اقتصاد المعرفة بين التعلم واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يشار إلى أنه يطلق مصطلح تكنولوجيا المعرفة للتعبير عن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة لدعم المعرفة، حيث احدث مفهوم اقتصاد المعرفة تحولا في الأسس التنافسية للأنشطة الاقتصادية على مستوى الأفراد والمؤسسات والأفراد الأمر الذي يستلزم تبني أفكار جديدة والقيام بإعادة الهندسة للعديد من الأنشطة والأعمال استجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة والتكيف مع البيئة الجديدة وينبغي أن تؤخذ هذه الاستجابة بعين الاعتبار كآتي:

- التعزيز المستمر للتعلم واكتساب المعرفة عبر أساليب وعمليات حديثة ومتطورة.
- تطوير نظم المعلومات خاصة فيما يتعلق في تبادل المعلومات والمعرفة.
- تشجيع ودعم الابتكار والإبداع.
- الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والعمل على خلق وتطوير رأس مال بشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة.

(1) - أحمد أمجدل، هوارى معراج، اقتصاد المعرفة والتعليم عن بعد، مجلة دراسات، العدد 03، جامعة الأغواط، الجزائر، 2005، ص: 203.

- تحقيق تناسق بين المعرفة وتكنولوجيا المعرفة.
- تغيير آليات العمل لتتلاءم مع البيئة الاقتصادية الجديدة.
- تغيير المهارات والمؤهلات المطلوبة للعمل وتطوير كفاءات وقدرات الموارد البشرية بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.
- التركيز على إدارة المعرفة وتفعيل آلياتها.
- تشجيع الاستثمار فيها لتعزيز خلق المعرفة واقتسامها وتوظيفها.
- إنشاء بنية تحتية للأعمال الالكترونية وبما يتناسب مع التحول لاقتصاد المعرفة.
- فمن بين الأسباب التي أدت إلى استمرار النمو في الدول المتقدمة مايلي: (1)
- تطور نظامها التعليمي كما ونوعا والذي تضمن القضاء على الأمية وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم في كافة مراحله وتوفير متطلبات الارتفاع بنوعية هذا التعليم.
- ربط بدرجة أكبر بالمجالات العملية وبواقع ممارسة النشاطات وبالذات الإنتاجية منها سلعية وخدمية وهو الأمر الذي أسهم من خلاله في إتاحة المعرفة العلمية والعملية للجهات المختلفة وبالذات جهات العمل، وكذلك مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- تطور مواردها البشرية وبالذات في جانبها النوعي، بتوفير معارف ومهارات وخبرات وقدرات بشرية عالية المستوى يتاح بتوفيرها القدرة على توليد مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته بكفاءة عالية وفاعلية.
- التأكيد على البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي من خلال متطلباته ومستلزماته.
- تطور النشاطات الاقتصادية وتنوعها والحجم الكبير للمشاريع والشركات التي تؤدي من خلالها هذه النشاطات واستخدامها لأساليب ووسائل وتقنيات متطورة وامتلاكها لإمكانات ضخمة تتيح طلبها الواسع والمستمر على التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة والذي يحفز على التوسع في توليدها.
- توفر البنية التحتية وبالذات ما يتصل منها بالتقنيات المتقدمة كثيفة الاستخدام للعلم والمعرفة وبالشكل الذي يوفر الأساس لتوليد هذه التقنيات واستخدامها بكفاءة وفاعلية.
- توفر البيئة والمناخ الاجتماعي الملائم الذي يحفز على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال الحوافز المادية والمالية منها والمعنوية.
- ومن بين الأسباب التي أدت إلى ضعف قدرة اقتصاديات الدول النامية على الانتفاع من مضامين اقتصاد المعرفة نجد مايلي: (2)
- تمتاز بالضعف الكمي والنوعي للتعليم وتركيزها على الجوانب التطبيقية والاختلال في نظام التعليم لصالح المناطق الحضرية وعلى حساب المناطق الريفية بالشكل الذي لا يسهم من خلاله التعليم في توفير المعرفة العملية.

(1) - فليح حسن خلف ، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العلمي، عمان الأردن، 2007. ص ص: 313- 316.

(2) - نفس المرجع السابق، ص ص: 335- 340.

- ضعف قدرتها على توليد مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته بسبب ضعف مواردها البشرية وبالذات في جانبها النوعي خاصة وان الإسهام في هذا الجانب يتطلب موارد بشرية عالية المستوى ومتخصصة وتتسم بالذكاء والفاعلية والقدرة على الإبداع والابتكار والتجديد.
- محدودية نشاطاتها الاقتصادية وضعف الإمكانيات المتاحة لدى الجهات المختصة التي تتولى القيام بها البشرية والفنية والمادية وإتباعها في الغالب أساليب ووسائل غير متطورة لا تتناسب مع معطيات ومضامين اقتصاد المعرفة.
- تحمل كلف مرتفعة في استخدام التقنيات المتقدمة في الدول النامية إذا تم الأخذ في الاعتبار محدودية الموارد والدخول في هذه الدول .دون أن يقابل ذلك تحقق عائد ونفع أو مردود يوازي ويغطي التكاليف المرتفعة التي يتحملها الفرد والمجتمع.
- ضعف إمكانيات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي فيها والتي تتصل بقدرات البحث الأساسي منه والتطبيقي بالذات نتيجة ضعف الاهتمام بالبحوث العلمية والتكنولوجية النظرية منها والعلمية وضعف الإنفاق عليها ، وضعف النسبة من هذا الإنفاق عليها إلى إجمالي الإنفاق فيها أو إلى ناتجها القومي وكذلك ضعف درجة توفر العلماء والباحثين وبالذات الذين تتوفر لديهم المعارف والخبرات العملية إضافة إلى المعارف العملية وضعف توفر المؤسسات التي تقوم بذلك .
- ضعف درجة توفر البنية التحتية في الدول النامية التي تسهم في توليد مضامين الاقتصاد المعرفي ومعطياته . كمثال على ذلك الافتقار إلى العدد الكافي من أجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال وخدمات الانترنت.
- عدم توفر البيئة الاجتماعية المناسبة والمشجعة لتوليد التقنيات المتقدمة واستخدامها بكفاءة نظرا لضعف الحوافز الاجتماعية وضعف التقدير والاعتبار الاجتماعي.
- وعليه يتطلب بناء رأس المال الفكري الذي يخدم اقتصاد المعرفة بشكل أساسي مجموعة من الشروط والظروف الملائمة من بينها الإيمان بأن العصر الحالي هو عصر المعرفة، مع تنمية قدرة تشخيص هوية الأصول المعرفية الحقيقية، لذلك للتسريع في الدخول للاقتصاد المعرفي يجب على كل المنظمات التوجه لإنشاء محيط وإطار معرفي من خلال تهيئة الأرضية المناسبة على الصعيد الخاص في تكنولوجيا المعلومات، وذلك يكون بتوفر الجامعات ومراكز البحث الرائدة المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية المحورية، وأن يكون هناك تعاون كبير بين القطاع العام والخاص بشأن إنشاء وتكوين المعرفة والاستفادة منها.⁽¹⁾

المحور الثاني: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير التعليم العالي لخدمة اقتصاد المعرفة

أولا- التعليم والاستدامة من خلال تكنولوجيا المعلومات

يمكن إيجازها فيما يلي:

1- خصائص نظام التعليم بصفة عامة: يتميز بما يلي:⁽²⁾

- نظام مستقل بحد ذاته.
- يتأثر ويؤثر في البيئة المحيطة به.

(1) - الهلالي الشربيني الهلالي، إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، مصر، العدد 22، يوليو 2011، ص ص: 42- 43.

(2)- سعاد عبد العزيز الفريخ، التعلم عن بعد ودوره في تنمية المرأة العربية ورقة بحثية مقدمة المتتدى للمرأة العربية والعلوم

والتكنولوجيا 10 - 8 يناير 2005 القاهرة، مصر.

- تتكامل عناصره وتتفاعل فيما بينها؛ إذ ترتبط هذه العناصر بعلاقات تكاملية.
- يُحوّل المدخلات إلى مخرجات، أي تجهيز الطالب وتحويلهم من طلاب إلى خريجين.
- 2- العوامل المؤثرة في نظام التعليم: إنّ نظام التعليم كأي نظام آخر له عوامل تؤثر فيه، بل يجب وضع الأهداف والخطط وفقاً لهذه العوامل، ويتأثر التعليم بالعوامل التالية⁽¹⁾:
 - العامل السكاني: وهذا العامل ينقسم إلى قسمين الأول يتعلق بالأعراق المختلفة في تلك الدولة، والثاني يتعلّق بتوزيع السكان حسب فئات العمرية.
 - العامل الثقافي: فالدين واللغة والعادات والتقاليد والأخلاق لأي دولة لها دور في الخطط التربوية التي توضع ضمن النظام التعليمي، ويُعتبر عامل الثقافة من أهمّ العوامل التي تؤثر في تربية الطلاب.
 - العامل الاقتصادي: يظهر هذا جلياً في الدول المتقدمة والغنية، فكلما كان اقتصاد الدولة أقوى كان نظام التعليم قوياً أيضاً؛ إذ يظهر الفرق في الخدمات والمباني والأدوات المستخدمة في التعليم من دولة لأخرى تبعاً لاقتصاد تلك الدولة.
 - العامل الجغرافي: حيث إنّ للمناخ دوراً في تحديد مواعيد بدء الدراسة والعطل الرسمية، كما أنّ طبيعة البيئة لتلك الدولة لها دورٌ في تحديد الخطّة الدراسية لأنه يجب أن يكون هناك توافق بين الطبيعة البيئية وبعض الأنشطة الدراسية.
 - العامل السياسي: يُعتبر العامل السياسي من العوامل التي تؤثر في شتى أنظمة الدولة، وتندرج تحت هذا العامل كلّ الأفكار والمبادئ التي تقوم عليها السّلطة السياسية للدولة؛ حيث يجب أن يتمّ تعليم الطلاب وتعريفهم بسياسة بلدهم حتى يكونوا قادرين على الانخراط في المجال السياسي لبلدهم، كما أنّ الحروب والمشاكل السياسية لها دورٌ في التأثير على النظام التعليمي إذ يتم تأجيل الدراسة لفترات حتى تنتهي الحرب.
- 3- خصائص نظام التعليم المستدام: أهمها مايلي⁽²⁾:
 - أن تكون له فلسفة شاملة وواضحة تحدد المبادئ والمسلمات التي يركز عليها.
 - أن تكون له أهدافه الواضحة والواقعية والشاملة والمتوازنة والمترابطة والتكاملة التي تسعى لتحقيق الغايات والتغيرات المرغوبة في المجتمع وما يسوده من عادات وقيم.
 - أن تكون له سياسة واضحة تحدد أولوياته وتوجهاته.
 - أن يهتم بجميع المراحل بحيث يؤسس على تحسين المناهج وأساليب التدريس، حيث تكون مبنية على تنمية التفكير والقدرة على حل المشكلات.
 - القدرة في جميع مراحله على تنمية القدرة العقلية وتعميق مهارات الطلبة، ويطلق إمكاناته في الإبداع والابتكار والمخاطرة والاعتماد على الذات لإيجاد حلول للمشكلات.
 - يصنع للمعلم والمتعلم صلة وثيقة بمشكلات المجتمع واحتياجاته.
 - يؤسس لثقافة المعرفة ويشجع على حرية الرأي.
 - يربط التعليم بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية.

(1)- أهمية التعليم الجامعي، بحث على الرابط الإلكتروني: <http://mawdoo3.com/>

(2)- رافت محمد العوضي، الممارسات التعليمية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة وأثرها في الارتقاء بها من وجهة نظرهم بمحافظات غزة، المؤتمر الدولي التعليم العالي المفتوح في الوطن العربي تحديات وفرص، يومي 7-8 أكتوبر 2013، فلسطين، ص: 178.

- يوصل للتخصص أفقياً وعمودياً فيحترم المراحل المختلفة في التخصص والتعلم.
- يعطي قيمة عليا للعمل ويؤهل الخريج لأن يبدأ العمل بنفسه.

ثانياً - الفرق بين التعليم الجامعي التقليدي ونظام التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد: يُشبه نظام التعليم المفتوح نظام التعلم عن بُعد إلى حد ما، ولكن هناك اختلاف واضح فالطالب الذي يتعلم عن بُعد يُمكنه اجتياز الامتحانات وحضور المحاضرات عبر مختلف الوسائط الإعلامية والتلفزيونية، وكذلك عبر شبكة الإنترنت، دون أن يحصل أي تواصل مباشر بين الطالب والمدرس، بينما في التعليم المفتوح فإنّ هناك أوقات معينة وليست بالطويلة تُحتم على الطالب الحضور شخصياً إلى مقر الجامعة. بالنسبة لنظام التعليم الجامعي التقليدي فإنه ينبغي على الطالب حضور جميع المحاضرات يومياً، كما أنّ هناك حداً أدنى لمعدل قبوله في الجامعة، وغالباً ما تقوم الجامعة بتحديد الجدول الدراسي، وتفرض على الطالب اجتيازه خلال فترة زمنية معينة⁽¹⁾. ويتناول التعليم المفتوح أيضاً التعليم بالتفرغ الجزئي (بالانتساب) حيث عادة ما تكون الدراسة بحثية لدرجتي الماجستير والدكتوراه، ولا تستوجب أن يتواجد الطالب في الجامعة بشكل منتظم، يتم الاتفاق مع المشرف حول جدول محدد مسبقاً لمناقشة تفاصيل الأطروحة ويشترط وجود نسبة من حضور الطالب بالجامعة. أما التعليم بالإنترنت فيختلف حيث تكون الدراسة عن طريق الإنترنت وفي هذا النظام يقبل الطالب للدراسة ويعطي اسم المستخدم وكلمة السر يمكن من خلالها الدخول إلى موقع الجامعة ومتابعة الدروس وتكون طريقة الدراسة عن طريق تقديم بحث لكل مادة⁽²⁾.

ثالثاً- استخدام التكنولوجيا في التعليم العالي لخدمة اقتصاد المعرفة

- 1- مفهوم التكنولوجيا: تعرف التكنولوجيا بأنها "حزمة من المعلومات بما في ذلك المخترعات وبراءة الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الملكية الصناعية الأخرى، التي تتناول المعرفة الفنية والمهارات اللازمة للإنتاج وتسويقها"⁽³⁾. وهي أيضاً علم تطبيق المعارف لأغراض عملية، وبالتالي تشمل تطبيق المعارف المتوافرة بطريقة منظومية لحل المشكلات في التربية والتدريب وللتكنولوجيا ثلاثة معاني هي:⁽⁴⁾
 - التكنولوجيا وتعني التطبيق النظامي للمعرفة العلمية.
 - التكنولوجيا كنواتج وتعني الأدوات، الأجهزة والمواد الناتجة عن تطبيق المعرفة العلمية.
 - التكنولوجيا كعملية ونواتج معا: وتستعمل بهذا المعنى عندما يشير النص إلى العمليات ونواتجها معا، مثل تقنيات الحاسوب. وبعد ازدهار حركة الأهداف السلوكية والتعليم المبرمج واستخدام أسلوب النظم ظهر مصطلح تكنولوجيا التعليم

(1)- Amrzo ، مقالة عن التعلم عن بعد والتعلم المفتوح، على الرابط الإلكتروني

<http://www.newsabnah.com/paper.php?name=News&file=article&sid=5959>

(2)- سعد عبيد جودة، سهلة علوان جواد، هيفاء غازي رشيد، زياد محمد عبود، التعليم الجامعي عن بعد، مفهومه، ومدى إمكانية تطبيقه، مجلة الأستاذ، العدد 216، المجلد 02، 2016، ص: 124.

(3)- صلاح الدين جمال الدين، عقود نقل تكنولوجيا، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص: 38.

(4)- فضيلة بوطورة، نوفل سمالي، التدريب في إطار متطلبات إدارة المعرفة بأحدث التقنيات في قطاع التعليم العالي الطبي، مداخلة علمية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الخامس حول مجتمع المعرفة وتحديات التنمية المستدامة في العالم العربي، جامعة المنستير بالتعاون مع مركز فاعلون، أيام 21، 22 و 23 أوت 2017، المنستير، تونس، ص: 12-13.

أو تقنيات التعليم الذي لم يركز فقط على عمليات الإنتاج أو إدارة الأفراد بل اهتم بعمليات الإنتاج والتطوير والاستخدام والتقييم والإدارة على أنها عناصر تتفاعل مع بعضها البعض.

2- مفهوم تكنولوجيا المعلومات: يتكون لمفهوم تكنولوجيا المعلومات من شطرين أحدهما هو التكنولوجيا (Technology) وهي كلمة إغلايقية قديمة مكونة من مقطعين الأول (Techno) وتعني الفن أو المهارة، والثاني (logy) هي مأخوذة من كلمة (Logo) وتعني العلم أو الدراسة. ويترجم بعضهم كلمة (Technology) إلى العربية تقانة، والتقانة كما وردت في معجم ابن منظور هي العلم التطبيقي لمصطلحات التقنية التي تستخدم العلم والفن، وهي تختلف عن التقنية التي هي العلم التطبيقي أو الطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي⁽¹⁾. وهناك عدة تعاريف لتكنولوجيا المعلومات فهي كل أداة حاسوبية يستخدمها الأفراد في عملهم مع المعلومات وللدعم احتياجات أنشطة معالجة المعلومات في المنظمة⁽²⁾. وأيضا هي الأدوات والأجهزة والأنظمة التي تستخدم في جمع البيانات والمعلومات ونقلها وتخزينها ونشرها والتواصل من خلال الوسيط الالكتروني⁽³⁾.

3- السمات الأساسية لعصر تكنولوجيا المعلومات: يتميز عصر تكنولوجيا المعلومات بسمات مختلفة ومتعددة تتمثل في:⁽⁴⁾
- سقوط الحواجز بين الاختصاصات العلمية المختلفة وزيادة تفاعل وترابط العلوم مع بعضها البعض وزيادة تأثيرها وتأثير بعضها ببعضها البعض الآخر.

- سيطرة المعلومات على مختلف مجالات الحياة حيث أصبحت المعلومات موردا هاما من الموارد التي يجري التسابق للحصول عليها وأدت هذه الزيادة الهائلة في الإنتاج اليومي من المعلومات وسرعة تداولها وسهولة تغطيتها إلى بروز القيمة المضافة والمتزايدة من صناعات المعلومات وتفرقها بالتالي على غيرها من الصناعات.

- انه يمثل ثورة تقنية هائلة في مجال الالكترونيات إذ أن الصناعات الرئيسية أصبحت هي الصناعات المرتبطة بالمعلومات بمعنى أن مركز الثقل الاقتصادي والاجتماعي هو قطاع المعلومات.

- سيطرة العقل البشري على الثورة الصناعية الثالثة، ثورة الإلكترونيات والمعلومات والانترنت بعد إن كانت رؤوس الأموال حاكمة للثورة الصناعية الثانية.

- عولمة الاقتصاد وسقوط الحواجز وفتح باب التنافس غير المحدود، حيث تتنافس المنظمات عبر حدود مفتوحة بحيث تلعب المعلومات دورا هاما وأساسيا في هذه المنافسة العالمية الجديدة والاتجاه نحو السوق الحرة كبديل للتبادل الاقتصادي.

- الارتكاز على التجميع المتكامل عكس المجتمع الصناعي الذي يقوم على التخصيص وتقسيم العمل.

- التطور المتسارع في البرمجيات التي تمثل عنصر أساسيا من عناصر تكنولوجيا المعلومات وذلك للسيطرة على تطور تدفق المعلومات كما ونوعا وكذلك لسير التعامل مع الحاسوب الالكتروني في جميع الأنشطة.

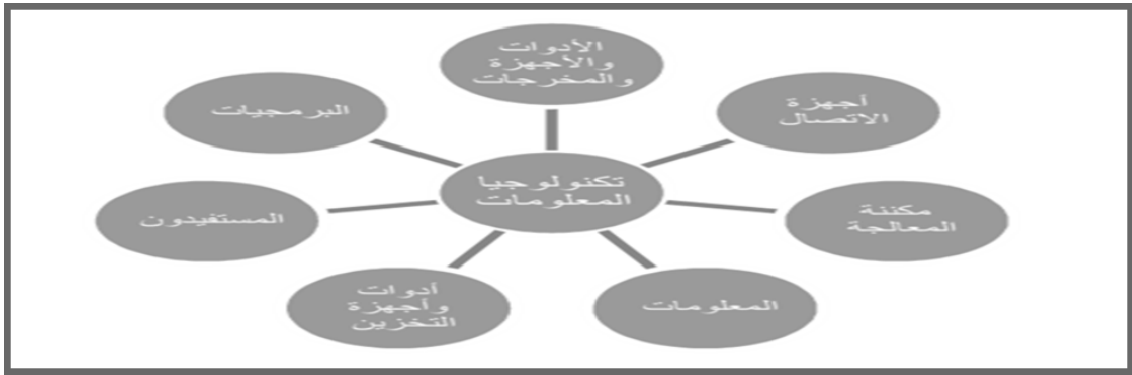
(1)- علاء حاكم الناصر، سيف علي حكيم، رؤية مستقبلية للتطوير الإداري لكليات التربية في جامعة بغداد باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجلة كلية التربية الأساسية، العراق، المجلد 23، العدد 97، 2017، ص: 391.

(2)- سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الادارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 25.

(3)- كمال عبد الحميد ريتوني، تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 38.

(4)- الشريف حمزوي، أثر العامل التكنولوجي على سياسة المنتج والتوزيع في القطاع السكني، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التجارية، جامعة عنابة، 2009، ص: 33-34.

الشكل رقم (02): مكونات تكنولوجيا المعلومات



المصدر: سمير خضر ياسين، حاتم فالح منصور، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الحديث، مجلة الكوفة للرياضيات والحاسبات، العراق، المجلد 01، العدد 02، 2010، ص: 56.

4- مفهوم تكنولوجيا التعليم: هي عبارة تخطيط وإعداد وتطوير وتنفيذ وتقويم كامل للعملية التعليمية من مختلف جوانبها المعرفية. من خلال الوسائط التكنولوجية المتنوعة تعمل جميعها وبشكل منسجم مع العناصر البشرية لتحقيق أهداف عملية التعليم.⁽¹⁾

رابعاً- أهمية التكنولوجيا في العملية التعليمية خاصة في التعليم العالي: تحمل التكنولوجيا في طياتها تطورات تؤثر حتماً بشكل عميق في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بشكل خاص، حيث يشير البيان العالمي للتعليم العالي في القرن الواحد والعشرون إلى ضرورة تبني مؤسسات التعليم العالي والأخذ بزمام المبادرة للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ودمجها في التعلم.⁽²⁾ بتسخير أحدث ما توصلت إليه التقنيات الحديثة من برامج ووسائل في العملية التعليمية، كالمدارس الذكية، الفصول الافتراضية... وغيرها، التي تتيح للطلبة في الجامعات التفاعل مع جامعات أخرى للارتقاء بالعملية التعليمية أمام الانتشار اللا محدود للمعلومات وسهولة الوصول إليها نتيجة العولمة وتلاشي الحواجز الزمانية والمكانية بين الأفراد، الدول، والقارات. ومن مزايا وأهداف استخدام التكنولوجيا في التعليم نجد مايلي⁽³⁾:

- تطوير العملية التعليمية والرفع من كفاءتها.
- تنويع مجالات الخبرة للطلاب المتعلم ومصادر التعليم.
- التقليل من جهد الأستاذ عن طريق وسائط الاتصال وتوفير المال.
- زيادة تأثير التدريس وتعليم عدد أكبر من الطلاب في وقت أقل (التعلم الجماعي).
- تحسين أداء الطالب في المواقف التعليمية بتفاعله مع الأجهزة التكنولوجية (التعلم التفاعلي).
- زيادة الرغبة والمتعة في التعلم عن طريق الإثارة والتشويق.
- إتاحة التعلم الذاتي بالتغلب عن البعد الزمني والمكاني ومراعاة الفروق الفردية.

(1) - وفيقة مصطفى حسن أبو سالم، تكنولوجيا التعليم والتعلم، دار المعارف، مصر، 2007، ص: 13.

(2) - Unesco(1998): Final Report, World Conference on Higher Education, Paris, Unesco.

(3) - بوطالبي بن جدو، الوسائط التكنولوجية والتعليم الجامعي، اليوم التكويني الأول لتطوير الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي، خلية الجودة، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص: 10.

- توفير المعلومات المرئية من خلال الرسوم والصور والحركات.

- توفير المحاكاة والنماذج الواقعية.

- تحقيق العدالة والمساواة وضمان حق الوصول إلى المعلومة دون تمييز.

- مواجهة التحديات الإدارية والفنية والأكاديمية وتقديم حلول ناجحة للجامعات.

وبالتالي فإن أي متعلم مزود بتكنولوجيا المعلومات يستطيع أن يواكب الأحداث والمعارف العلمية الحديثة ويستطيع أن يصل إلى المعرفة التي يرغب في تلقيها، لذلك فالفرد الذي أهل في الجامعات التي تطبق التكنولوجيا الحديثة بكل عناصرها يكون عنصراً مفيداً من أجل القيام بما يطلبه سوق العمل من قدرات وكفاية والمنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي.

خامساً- أثر استخدام التكنولوجيا على برامج التعليم العالي: إن التكنولوجيا المتطورة تعطي نفس جديد للتعليم العالي بتوفير له أدوات جديدة ذات تطبيقات واسعة وفي مجالات مختلفة من المعرفة وتوفر له فرصة كبيرة للتطور نحو الأحسن، لأن التكنولوجيا بإمكانها تطوير طرق بيداغوجية تكون لها أكثر فعالية خاصة فيما يتعلق بعلاقة الطالب مع المعرفة، وهي قنوات اتصال معتبرة تساعد كثيراً على التعلم. ولذلك فالفوائد المرجوة من استعمال هذه التكنولوجيا في التعليم العالي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا دمجتها الجامعات في برامجها التعليمية وفي معظم المهام البيداغوجية والأنشطة. وكذلك تبني نقطة وبيداغوجية حول ما يمكن أن يكون عليه التعليم العالي في المستقبل وعلى برامج. وإن عملية التحول من التعليم بالطرق التقليدية إلى التعليم بإستعمال التكنولوجيا الحديثة مكلف ويتطلب وقت ويمر إلزامياً بالمراحل التالية:⁽¹⁾

المرحلة الأولى: تتمثل في تمكين الفاعلين المختلفين في العملية التعليمية على اكتساب تكنولوجيا المعلومات والتحكم فيها.

المرحلة الثانية: توفير التجهيزات الإعلامية والوسائط المتعددة ووضعها تحت تصرف الأستاذ والطالب.

المرحلة الثالثة: إبتكار وتطوير وبث المنتوجات البيداغوجية من خلال توفير الجامعات لطلبتها تكوين نوعي يسمح بتنوع طرق التعلم ويمكنه من إحداث استقلالية كبيرة ومرونة في الوصول إلى المعرفة. وتعد هذه المرحلة هي الأصعب ولكن إذا ما تم تخطيطها، فهي بمثابة الإشارة الحقيقية لدخول مؤسسات التعليم العالي في مجتمع المعلومات والمعرفة وبالتالي تصبح علاقة الطالب بالأستاذ علاقة تكافؤية لأن المهارات التقنية أصبحت اليوم جزء لا يتجزأ من مهنة الأستاذ ولا هي جانبية ولا موازية بل تكون قلب مهنته ومدججة بصفة كلية في أفعاله البيداغوجية.

ومن ثم فإن اكتساب هذه المهارات لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التدريب الذي يمكن أن يوفر مرحلة التغيير في البرامج بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الحالية من التطور التكنولوجي ولتستجيب إلى احتياجات المجتمع الآنية والمستقبلية. وإن التدريب في التعليم الجامعي يمكن من اكتساب مهارات تساعد على التعامل والتفاعل إيجابياً مع أدوات هذه

(1)- لخضر فردي، استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم وأثرها على مهام الأستاذ الجامعي تقنيات حديثة ومهارات جديدة، مجلة علم المكتبات، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 19، العدد 01، ص: 98. على الرابط الإلكتروني:

<http://www.webreview.dz/?%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85-%>

التكنولوجيا، لأن التدريب شرط أساسي لتدعيم الاحتياجات المحددة بدقة من التكنولوجيا المستخدمة. ويقترح (Bernard Franckowiak) المستويات التي يحتاجها الطلاب في ظل متغيرات تكنولوجيا المعلومات وتمثل في مايلي: (1)

- الألفة مع مصطلحات أجهزة الحاسوب والبرمجيات ومعالجة البيانات والاتصالات، بما في ذلك نقاط القوة والضعف وكيفية عمل أجزاء مختلفة من التكنولوجيا ببعضها البعض.
- القدرة على استخدام أنظمة التشغيل الآلي بما في ذلك معالجة وتحرير النصوص والتنسيق وعمل الطابعات والأقراص وغيرها .
- فهم كيفية عمل وظائف البرنامج في تطبيق معالجة المعلومات.

سادسا- أدوات التكنولوجيا الممكن استخدامها في التعليم: إن العلاقة بين التعليم وتكنولوجيا التعليم هي علاقة وطيدة ولكن تكمن الصعوبة في تحديد الدور الذي يقوم به مصممو التعليم ومطوره ويمكن تعريف دور الشخص الذي يتولى تكنولوجيا التعليم ليس حسب الموضوع ولكن حسب فلسفة المؤسسة التعليمية وحجم أهدافها التعليمية. ويربط معظم العاملين في التكنولوجيا التعليمية بين التعليم وتكنولوجيا التعليم وبأن أثر التكنولوجيا الحديثة على التعليم جعلت الكثيرين يقترحون تغيير طريقة تقويم التكنولوجيا الحديثة بالنسبة للتعليم. (2) ومن بين أدوات التكنولوجيا الممكن استغلالها في التعليم نجد:

1- الحاسبات الالكترونية: هي عبارة عن جهاز إلكتروني يقوم بإجراء العمليات الحسابية والمنطقية على مجموعة من البيانات، ويقوم بمعالجتها وإخراج نتائج معلومات نستفيد منها في حياتنا، إذن فالوظيفة الأساسية للحاسبات الإلكترونية هي القيام بإجراء العمليات الحسابية والمنطقية، وكل عمل تقوم به الحاسبات يرجع في النهاية إلى عمليات حسابية ومنطقية. (3)

2- البرمجيات: تعني برامج الحاسوب التي تعمل على تشغيل وإدارة المكونات المادية، وتقوم بمختلف التطبيقات ولأهميتها أصبحت التكنولوجيا أساسية لتشغيل الحاسوب وهي تساهم في معالجة المعلومات وتسجيلها وتقديمها كمخرجات مفيدة لأداء العمل وإدارة العمليات. (4)

3- الانترنت: يعتبر من تكنولوجيا المعلومات الأكثر تأثيرا في العالم عبر مختلف الأصعدة وخصوصا على المؤسسات التعليمية بشكل عام والمؤسسات الأكاديمية كالمكتبات الأكاديمية بشكل خاص، إذ أثرت في مستخدميها وأنواعهم والخدمات التي تقدم فيها والمستلزمات والأجهزة المختلفة المستخدمة في تلك المؤسسات، ويرى المتخصصون بالشبكات أن الانترنت هي التشكيلة الفعالة من شبكات المناطق الواسعة النطاق التي تديرها شركات خاصة في معظمها شركات تؤمن المكالمات الهاتفية البعيدة، ومن شأن هذه التشكيلة توصيل الشبكات الخاصة والحكومية والأكاديمية والحواسيب المنزلية كافة ببعضها. ويعرف الانترنت على أنه مجموعة من الشبكات والبوابات (Gateways)

(1)- العربي بن حجار ميلود، عبد الهادي عبد العالي، حزة زريقات مريم، برامج التكوين أمام متغيرات تكنولوجيا المعلومات، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد 8، العدد 1، 2017، ص: 05.

(2)- سمير الجمل، عقبات تطبيق التعليم الإلكتروني في نظام التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بفروع جامعة القدس المفتوحة بالخليل، المؤتمر الدولي التعليم العالي المفتوح في الوطن العربي تحديات وفرص، يومي 7-8 أكتوبر 2013، فلسطين، ص: 324.

(3)- غسان قاسم الأمي، إدارة التكنولوجيا، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص: 169.

(4)- نفس المرجع، ص: 170.

تتضمن (Arpanet) و (NSF) وتستخدم في اتصالاتها بروتوكولات (TCP/IP) باستخدامها تستطيع الحواسيب غير المتماثلة التخاطب مع بعضها، وفي هذه الشبكة العالمية يخصص رقم فريد لكل حاسوب يتصل بما يسمى (Internet Address) وبذلك يستطيع أي حاسوب أن يجد حاسوب آخر على الشبكة ويتبادل معه المعلومات، والانترنت هي أكبر مثال على الشبكة التبادلية.⁽¹⁾

- ومن أهم المميزات التي شجعت التربويين على استخدام شبكة الانترنت في التعليم نجد مايلي:⁽²⁾
- الوفرة الهائلة في مصادر المعلومات كالكتب الالكترونية، الدوريات، قواعد البيانات، الموسوعات والمواقع التربوية.
- الاتصال غير المباشر (غير المتزامن) باستخدام البريد الالكتروني والبريد الصوتي.
- الاتصال المباشر المتزامن بواسطة التخاطب الكتابي والصوتي والصوري.

وأهم خدمات الانترنت التي يمكن استخدامها في التعليم المنتشرة منها في التعليم التقليدي والتعليم عن بعد أيضا وتصلح أن تستخدم أيضا في التعليم المفتوح نجد مايلي:⁽³⁾

- **خدمات google للتعليم:** هي خدمة مجانية توفرها google لتسهيل عملية التعليم في المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية من خلال توفير وسائل لتقليل الجهد والوقت عبر المشاركة واستخدام بريد الكتروني خاص وخدمة تخزين سحابي وغيرها من الخدمات المشهورة التي يمكن التحكم بها من خلال المسؤول. ومن بينها:
- **Gmail خدمة البريد الالكتروني المشهورة** تستخدم في التعليم للوصول الأمثل للزملاء في الدراسة أو الأساتذة ومناقشة المحاضرات وتوفر ميزة المحادثات لتجميع الرسائل التي تخص موضوع معين تحت خانة واحدة ليسهل للطالب الوصول إليها.

- **Calender** التقويم بأنواعه وإمكانية انشاء حدث مهم ومشاركته مع باقي الأشخاص أو تعيين وقت لمؤتمر ما، كما يمكن لكل الأشخاص المخولين تعديل الأحداث والتنبيهات وإضافتها حسب ما يروونه مناسباً.

- **Docs** تخصص خدمة مستندات google لتكون سهلة التعديل من قبل الأساتذة ومشاركتها مع الطلاب ليتمكنوا من قراءة المستند وإضافة التعليقات والعديد من أساليب التعديل والتفاعل مع المستندات في الوقت الفعلي وتنطبق هذه المميزات على مستندات النصوص والعروض التقديمية وأوراق العمل وانتشاء الرسومات الحرة.

فيديو جوجل: يقوم المحرك بالبحث عن مقاطع ملائمة لكلمات البحث في مواقع عدة مختلفة مثل اليوتيوب و vimeo وغيرها من المواقع المتخصصة بتحميل مقاطع الفيديو.

- **Drive** خدمة التخزين الآن متوافرة وتمكنك من تخزين تقاريرك ومودك الدراسية ومشاركتها مع الزملاء وأستاذ المادة بمساحة 5GB قابلة للزيادة، مع كل مميزات الأخرى Google Drive مثل مشاركة الملفات عبر Google+ أو إرسالها عبر Gmail.

(1)- عمار عبد اللطيف زين العابدين، تحديات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وتأثيرها على المكتبات الأكاديمية والعاملين فيها ودور أقسام المعلومات والمكتبات في مواجهتها، مجلة جامعة الموصل، العراق، المجلد 13، الدان 1-2، 2012، ص: 32.

(2)- سمير خضر ياسين، حاتم فالح منصور، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الحديث، مجلة الكوفة للرياضيات والحاسبات، العراق، المجلد 01، العدد 02، 2010، ص: 56.

(3)- محمد ربيعة، توظيف تطبيقات جوجل في العملية التعليمية في جامعة القدس المفتوحة الفرص والتحديات، المؤتمر الدولي للتعليم العالي المفتوح في الوطن العربي تحديات وفرص، يومي 7-8 أكتوبر 2013، فلسطين، ص: 14.

- Sites يمكن إنشاء موقع خاص لقسم معين أو موقع لمجموعة من الطلاب ليشاركوا اهتماماتهم وهواياتهم مع الآخرين من خلال معالج إنشاء مواقع سهلة وبوجود العديد من القوالب للمواقع الجاهزة للاستخدام وسهولة التحكم بمستوى خصوصية الموقع، ويمكن لعضو هيئة التدريس الاستفادة من مواقع جوجل وإنشاء موقع شخصي له أو لمادته أو الفصل الذي يدرسه كما يمكنه تحميل ملفات من أنواع مختلفة لمشاركتها مع طلابه.
- Vault من خلال هذه الخدمة يمكن التحكم بحسابات المستخدمين في Google Apps وتحديد نوع السياسات المتبعة في البريد الإلكتروني كتعطيل إمكانية حذف الرسائل. وغيرها من الخيارات لتتيح تحكم أكبر في المؤسسة التعليمية.
- محرك البحث جوجل: إن هدفه هو تقديم أفضل خدمة بحث على الانترنت لجعل الحصول على المعلومات أسرع وأسهل ويقوم جوجل بتنفيذ 2 بليون عملية بحث كل يوم لتشمل 3.3 بلايين صفحة في الانترنت. وهناك مهارات كثيرة يجب تعلمها من طرف الباحث ليتمكن من الاستفادة من خدمات جوجل البحثية.
- جوجل البحث العلمي: يقدم خدمة سهلة وميسرة للبحث عن الأبحاث العلمية المنشورة في أوعية نشر مختلفة كالناشرين الأكاديميين، والجمعيات العلمية وقواعد البيانات ومواقع الجامعات من خلال محرك واحد يقوم بالبحث في المجلات العلمية المحكمة والرسائل العلمية والكتب، والمخصصات ويقوم بمساعدة الباحث على البحث وإيجاد الأبحاث بالإضافة إلى أن عملية البحث تشمل محاولة إيجاد النسخة الكاملة من العمل.
- جوجل Earth هو برنامج خرائطي جغرافي ومعلوماتي يتيح فرصة السفر الافتراضي حول العالم
- جوجل Sky هو برنامج فلكي يتيح لمستخدمه التعرف إلى النجوم والكواكب والمجرات وغيرها من الأجرام السماوية عبر صور حقيقية مستمدة من التلسكوبات العملاقة لوكالة الفضاء الأمريكية ناسا.
- خرائط جوجل Google Maps عبارة عن برنامج يوفر عرضاً لخرائط شوارع معظم دول العالم عن طريق صور عالية الوضوح ملتقطة بالأقمار الصناعية.
- جوجل الفني: هو مشروع تضافرت فيه جهود جوجل مع أشهر متاحف العالم لتقديم خدمة متميزة تتيح لزائر الموقع اختيار المتحف الذي يرغب بزيارته والبدء بالتجول فيه في بيئة افتراضية حقيقية ثلاثية الأبعاد.
- خدمات قارئ جوجل هو أداة لجمع وقراءة ومشاركة كل المواقع والمدونات التي تهتمك وتتابعها على الانترنت وتعتمد فكرة القارئ جوجل على تسهيل عملية تصفح المواقع بشكل دوري أو يومي.
- ألبوم صور بيكاسا هي خدمة على الانترنت لتنسيق الصور الرقمية وتحريرها ومن ثم نشرها على الانترنت.
- مدونات جوجل يمكن استخدامه من تسجيل مستمر لوقائع ومعلومات بحيث تكون هذه المدخلات مرتبة ترتيباً زمنياً تصاعدياً.
- 4- الصف الإلكتروني: وهو بيئة متطورة للتعليم والتعلم، حيث يقوم المعلم بإعطاء الدروس للطلاب بواسطة الحاسوب مستخدماً العديد من البرامج التدريسية المجهزة مسبقاً، حيث يتفاعل الطلاب مع المعلم عبر جهاز الحاسوب لكل طالب⁽¹⁾.
- 5- المحاكاة (simulation): الهدف من استخدام طريقة المحاكاة هو لزيادة تصور المتعلم لظاهرة أو فكرة أو حالة معينة، غرضها هو التحفيز والتدريب على اتخاذ القرارات الخاصة للوصول إلى الفرضية المفسرة لحل المشكلة. والتعلم بهذه الطريقة يتم بأسلوب الاكتشاف ويتم استخدام برامج ومعلومات خاصة تدخل في الحاسب الإلكتروني تتعلق

(1) - عمار عبد اللطيف زين العابدين، مرجع سابق، ص: 34.

بالقرارات التي يتخذها المتعلم في المجالات الواقعية، مما يساهم على فهم أعمق للمحتوى التعليمي، وتنمية المهارات وتقليل زمن التعلم، وإن توفر هذه التقنيات التعليمية على الانترنت في الوقت الحاضر ومزاياها العديدة (سهولة الإعداد، سهولة التحميل والتعديل، مجانية الاستخدام) وسهولة تعريبها واستخدامها للطلاب في الجامعات العربية، لا تتطلب من المدرس سواء الإلمام ببعض التقنيات والبرامجيات سهلة التعلم.⁽¹⁾

سابعاً- الایجابيات المتوقعة من تطبيق تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية السبّاقة في دمج التعليم الإلكتروني في المدارس والجامعات، وهذا من خلال مبادرة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون (Bill Clinton) عام 1996 المعروفة باسم "تحديات المعرفة التكنولوجية" والتي دعا فيها إلى تكثيف الجهود لربط كافة المدارس الأمريكية العامة بشبكة الانترنت بحلول عام 2000، ووضع عام 1996 مشروع الانترنت الأكاديمي، يتمثل في إنشاء مشروع أول مدرسة تدرس مقرراتها عبر الانترنت في ولاية واشنطن، كما تجهت بريطانيا إلى دمج التعليم الإلكتروني في مؤسساتها التعليمية وإنشاء الجامعات الافتراضية، امتد تطبيق نظام التعليم الإلكتروني ليشمل دول عديدة من بينها الصين وتايوان.⁽²⁾ ويمكن إيجاز الایجابيات في النقاط التالية:⁽³⁾

- الملاءمة والمرونة التي يوفرها التعليم العالي المتطور تقنيا للتعليم المفتوح من حيث تمكين المتعلم من اختيار الوقت المناسب للتعلم وتوظيف الوسائط المتعددة في عملية التعليم.
- تطوير طريقة المحاضرة في التعليم الجامعي.
- إتاحة مبدأ تكامل التكنولوجيا مع المحتوى الإلكتروني المعد في ضوء المعايير الخاصة للتعليم الجامعي.
- توسيع مجال فلسفة التعليم المفتوح لتمكين الدارسين ولتحسين عملية التعليم وتحسين مخرجاته باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية.

ثامناً- المعوقات التي تعوق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم: يمكن إيجازها في النقاط التالية:⁽⁴⁾

- ارتفاع تكاليف الإنشاء والتشغيل.
- عدم توافر الاتصال بالانترنت لبعض الأطراف.
- عدم الوعي والمعرفة الكاملة بالحاسب الآلي.
- اقتصار التعليم المفتوح على التخصصات النظرية أكثر من العملية التطبيقية كالطب والصيدلة.
- نسبة التحصيل تقل إذا لم يكن هناك نظام جيد لمتابعة وتقويم الدارسين والمدرّبين.
- عدم اعتراف بعض الجهات الرسمية في بعض الدول بالشهادات الممنوحة عن طريق التعليم الإلكتروني.
- اختلاف الثقافات على مستوى المتعلمين والهيئات المدرسة في ما يخص استخدام تكنولوجيا المعلومات.

(1)- سمير خضر ياسين، حاتم فالح منصور، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الحديث، مجلة الكوفة للرياضيات والحسابات، العراق، المجلد 01، العدد 02، 2010، ص: 58.

(2)- طارق عبد الرؤوف عامر، التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، دار اليازوري، الأردن، 2007، ص: 174.

(3)- حسام الدين حسن عطية حدونة، تطوير فاعلية منظومة حوسبة التعليم العالي الإلكتروني في ضوء أسلوب الهندرة لدى جامعة القدس المفتوحة، المؤتمر الدولي التعليم العالي المفتوح في الوطن العربي تحديات وفرص، يومي 7-8 أكتوبر 2013، فلسطين، ص: 14.

(4)- حسام الدين حسن عطية حدونة، تطوير فاعلية منظومة حوسبة التعليم العالي الإلكتروني في ضوء أسلوب الهندرة لدى جامعة القدس المفتوحة، المؤتمر الدولي التعليم العالي المفتوح في الوطن العربي تحديات وفرص، يومي 7-8 أكتوبر 2013، فلسطين، ص: 14.

وتبقى القدرة على القراءة والكتابة والحساب الهدف الأول للتعليم الأساسي، إلا أنه مع تطور البحوث العلمية في هذا المجال أصبح الهدف الأساسي للتعليم أيضا هو تعليم الفرد كيف يتعلم وهذا يعتبر أفضل ضمان له، لكي يتمكن فيما بعد من مواصلة مساره التعليمي، فلم يعد التعليم مرتبطا باكتساب الفرد كما من المعرفة المحدودة بعمر معين من حياته بل أصبح يتعلق باكتساب القدرة على التعليم بنفسه باستمرار لأن الفرد يجد نفسه دائما في وضع المتعلم. وإن إحدى المهارات الضرورية لتعليم الفرد كيف يتعلم هي القدرة على البحث وتنظيم المعلومات المتوفرة، خاصة من خلال الانترنت إضافة إلى باقي مصادر المعلومات الأخرى، وهذا يتطلب محو الأمية الرقمية فالقدرة على القراءة والكتابة والحساب والقدرة على استعمال الحاسوب والانترنت لا تتنافيان بل تتكاملان ولا يصبح محو الأمية الرقمية ممكنا إلا إذا جرى تدريب العاملين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من حواسيب وانترنت وبرامج وأقراص وغيرها، حيث يتطلب هذا استثمارات مالية هامة وإرادة سياسية قوية.⁽¹⁾

النتائج والتوصيات

أولاً- نتائج الدراسة: من خلال ماسبق يمكن إدراج جملة من النتائج أهمها مايلي:

- إن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد المعتمد على المعرفة حيث تحقق الجزء الأعظم من القيمة المضافة ومفتاح المعرفة هو لإبداع والتكنولوجيا بمعنى أن الاقتصاد يحتاج إلى المعرفة وكلما زادت كثافة المعرفة في مكونات العملية الإنتاجية زاد النمو الاقتصادي.
- إن التعليم في تطور مستمر كما أن للتكنولوجيا تأثيرا هائلا على العملية التعليمية ككل التقليدية حيث أصبحت وسيلة لتحقيق الغاية والهدف بالنهوض بعملية التعليم والتعلم، لذلك فالتعليم لابد أن يتعامل مع متطلبات الوقت الحاضر في تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير المتعلم وتأهيله لاحتياجات العصر وضروراته ليصبح التعليم الجامعي متوافقا مع المستحدثات والتطورات العلمية والتكنولوجيا المتسارعة حتى لا يقف منها موقف المتفرج بل موقف المتفاعل الذي يؤدي إلى التطوير والتغيير بما يتناسب مع قيم وهوية وطموح المجتمع.
- التعليم العالي قادر على تحقيق التعليم الذاتي المستدام باستخدام مصادر التعلم وتقنية المعلومات الحديثة والتطلع لكل ماهو جديد، والمشاركة في مجمل الجهود المبذولة في مؤسسات المجتمع في التنمية البشرية وإكسابهم الممارسات والمهارات التعليمية حتى يكون النظام التعليمي عاملا من العوامل التي تؤسس للاستدامة من خلال فلسفة شاملة ومبادئ واضحة وتقنيات وأساليب متطورة لتحقيق أهداف متوازنة ومتربطة ومتكاملة. حيث تعد المعرفة (knowledge) عنصرا حاسما في التنمية لأن كل ما نفعله يستند إلى المعرفة ويشمل الاقتصاد المبني على المعرفة الكثير من التغيرات والنشاطات بدأ من عولة التجارة والمال والإنتاج إلى ظهور الاندماج بين المنشآت العملاقة وانتشار الاستثمار في أنحاء العالم حيث تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي أساسها الإلكترونيات المنطلق الرئيسي لحدث هذه التغيرات المساعدة وتنفيذها ويرتكز الاقتصاد المبني على المعرفة على المعلومة العلمية والتكنولوجية إضافة إلى أن هذه المعلومات خلقت سلعا وخدمات جديدة فحواها معرفي أكثر منه مادي.

ثانياً- توصيات الدراسة: بناء على النتائج السابقة يمكن ذكر بعض التوصيات منها:

- على كل الدول وخاصة النامية منها وضع خطة شاملة لتعميم التعليم وتيسير استخدام التكنولوجيا الحديثة، لأن صنع العلاقة بين التعليم والمتعلم يصنع أفراد لهم صلة وثيقة بمشكلات المجتمع واحتياجاته.

(1)- التقرير العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، ص: 76.

- التعليم من خلال تكنولوجيا المعلومات يعطيه مرونة في الزمن والمكان والوتيرة لذلك فنحن في أمس الحاجة لتحديد رؤية مستقبلية للسياسة العامة للتعليم الجامعي والتركيز على عملية التخطيط والتنظيم والتنبأ بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل وخطط التنمية وتوجيهه لمواجهة مشاكل المجتمع، ومتطلبات العصر وحتمية وتسهيل امكانية الاندماج في اقتصاد المعرفة للدول خاصة النامية منها.
- الاقتصاد المبني على المعرفة هو الاقتصاد الذي تلعب فيه المعرفة دورا في خلق الثروة وهذا دور قديم ظلت المعرفة تلعبه في الاقتصاد لكن الجديد هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد حيث أصبحت أكبر وأكثر عمقا مما كانت عليه من قبل وعليه يجب توجيه التعليم نحو إنتاج المعرفة ذات الفائدة المبتكرة التي تعمل على تحسين نوعية الحياة، مع ضرورة توجيه مستقبل التعليم العالي نحو المستقبل المستدام بتخطيط سياسات تعليمية تنموية بحيث يكون التعليم العالي أرخص، وأفضل، وأكثر ملاءمة مستخدما التكنولوجيا الحديثة ويعاون الفرد على أن يحيا حياة كريمة عبر تعديل السلوك وإكساب المتعلم اتجاهات صحيحة، فالاصلاح يبدأ بالتعليم ونشر العلم وهذا ما يترجمه التعليم العالي من خلال نشر فلسفته على أوسع نطاق. نماشيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يؤكد أن الاقتصاد المعرفي هو نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسية والحياة الخاصة وصولا لترفاه حياة الناس أي إقامة التنمية الإنسانية ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية.

مدن المعرفة: المفهوم والخصائص والأنواع

د. يوسف أبو فارة

د. آلاء عبد الموجود العاني

ملخص

تعدّ المعرفة المرتكز الرئيس للاقتصاد المعاصر، فقد أصبحت الركن الأساس في المجتمع وشريانه الحيوي الذي يغذي مختلف المفاصل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية بالأفكار والتجديد والابتكار. وفي ظل التحولات التي شهدتها البيئة أدركت إدارات المنظمات في البلدان المختلفة أن التطور ليس رهيناً فقط بالمنظمات وأساليب أداء العمل فيها، بل أن المدن تتطور وتنمو لتأخذ أشكالاً معاصرة تستمد مقوماتها من جذور التطور البيئي الذي أنتج للمجتمع صوراً وتسميات تنسجم مع طبيعة المتغيرات التكنولوجية والثقافية والاجتماعية، فظهرت مدن المعرفة التي تستهدف التنمية المبنية على المعرفة، وتواجه هذه المدن العديد من التحديات أبرزها الاحتفاظ برأس المال البشري، وضمان تحقيق التواصل بين مواطني هذه المدن وبين العالم. ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم وخصائص مدن المعرفة لتمييزها عن بقية المدن ولتوفير إمكانية الحكم على طبيعة المدن المختلفة من خلال رسم المعالم الواضحة لمدن المعرفة، فضلاً عن الوقوف على بعض التجارب الناجحة في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: مدن المعرفة، البنى التحتية لمدن المعرفة، الاقتصاد المعرفي.

مقدمة

تعد المعرفة الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الإنساني، فهي تمثل عصب التطور وشريانه الحيوي الذي يغذي مختلف مفاصل الحياة ليمدّ المجتمعات بقوة مواجهة التحديات البيئية المختلفة، إذ من خلالها تحققت تحولات عميقة غطت تقريباً كل مناحي الحياة.

وقد اقترن مصطلح المعرفة بالكثير من الظواهر والمجالات في العلوم المختلفة، إذ ظهرت إدارة المعرفة التي تُعنى بممارسة وظائف المعرفة بدءاً بتشخيصها، فتوليدها، ومن ثم تخزينها، فنشرها، وتطبيقها في مختلف عمليات المنظمة، وظهرت استراتيجية إدارة المعرفة التي تمثل خطة تتبناها المنظمة لتحقيق التوازن بين البيئة الخارجية وبين قابليتها الداخلية. كما ان الاقتصاد أصبح معرفياً مبنياً على استخدام الموارد والاصول المعرفية التي تحقق قيمة مضافة لأعمال المنظمات بما يصبّ في خدمة المجتمع وتطوره، ليولد بذلك مجتمعاً معرفياً يُحسّن استعمال المعرفة في تسيير أموره واتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، ويسعى إلى إنتاج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها، ويعتمد هذا المجتمع على المعارف كثرة وأساسية، أي على خبرات الموارد البشرية وكفاءتها ومعارفها ومهاراتها كأساس للتنمية البشرية الشاملة، ليضفي طابعاً معرفياً على المدن التي يعمل فيها، مولداً بذلك ما يسمى بمدن المعرفة التي تمتلك اقتصاداً يعتمد على ناتج مرتفع القيمة معتمداً على مصادر البحث العلمي والتقنية والكفاءات والموارد البشرية لتلك المدينة. إنها باختصار مدن يُعترف فيها بقيمة المعرفة من قبل القطاعين الحكومي والخاص اللذين يثمنان قيمة المعرفة ويسعيان إلى الانفاق عليها بسخاء من امكانيات وموارد لدعم ونشر واكتشاف المعرفة، ليتم تسخيرها واستغلالها لخلق فرص وعوائد تضيف قيمة إلى مجتمع المدينة.

المحور الأول: الإطار المنهجي

أولاً: مشكلة البحث

تعد المعرفة أهم مورد من الموارد التي تمتلكها وتتعامل معها منظمات الأعمال في العصر الراهن، فقد أصبحت القيمة الحقيقية للموارد الأخرى تتلاشى تدريجياً باستثناء المعرفة التي أضحت قيمتها تتولد ذاتياً وتتزايد مع كل مرة تستخدم فيها، لذلك ظهرت إدارة تُعنى بالمعرفة من حيث توليدها ونشرها وتخزينها وتطبيقها في مختلف المجالات التنظيمية، فمنظمات الأعمال أصبحت تتعامل مع متغيرات جديدة وتعمل في ظل اقتصاد معرفي يتعامل مع المعرفة وقيمتها كأساس للثروة ولتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع، ومع اتساع حلقة التطور والتغيير ظهرت مفاهيم جديدة لها علاقة بالمعرفة بشكل وثيق وهي مدن المعرفة التي تعتمد صناعاتها على كفاءة المورد البشري واستخدام مهاراته العقلية في الإبداع والتطوير بشكل أكبر من استخدام الموارد التنظيمية الأخرى (المادية والمالية...)، وتأسيساً على ما تقدم، يسعى هذا البحث البحث إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هو مفهوم مدن المعرفة؟
- ما هي خصائص مدن المعرفة؟
- ما هي المنافع التي تحققها مدن المعرفة؟
- ما أنواع مدن المعرفة؟

ثانياً : أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من خلال تعامله مع المعرفة التي تشكل المورد الأكثر قيمة وأهمية في اقتصاد العالم فقد أصبحت المساهم الأكبر في تحقيق التنمية المستدامة، وتتعاظم الأهمية في تناول البحث لموضوع مدن المعرفة التي تشكل التفاعل الحقيقي للاقتصاد والمجتمع الذي ينجم عنه خصائص لمدينة المعرفة تعتمد بشكل أساسي على المعرفة والتكنولوجيا والتفاعلات بين مختلف الكيانات الممثلة للمجتمع في رسم صورة للمدينة المعرفية.

ثالثاً : أهداف البحث

- التعرف على مفهوم مدن المعرفة وتحديد أبرز خصائصها.
- تشخيص عوامل نجاح مدن المعرفة .
- الوقوف على تجارب بعض البلدان في فيما يخص مدن المعرفة.
- تحديد البنى التحتية لمدن المعرفة، وتشخيص مدى توافرها في الوطن العربي.
- قياس مستوى توافر البنى التحتية لمدن المعرفة في الوطن العربي.

المحور الثاني الاطار النظري

أولاً : مفهوم مدن المعرفة

تعدّ المعرفة مظهراً من مظاهر القوة واسبابها في المدن والمجتمعات كونها تمثل عنصراً مهماً في تحديد القدرة الشمولية للمدن فالمعرفة هي المحول للأفكار والمولد لها ، كما أنها أهم مؤشر من مؤشرات التطور والتحول في المجتمع الذي يعد المعرفة القاعدة الأساسية لتكوين المدن (لفته ، 2012 : 110).

وقبل البدء بتحديد مفهوم مدن المعرفة لا بد من الإشارة إلى بعض المفاهيم ذات الصلة بها كالآتي:

المعرفة: معلومات أو حقائق يمتلكها الفرد في عقله عن شيء ما (صايل، 2016، 55).

اقتصاد المعرفة: هو اقتصاد يركز على القدرات الفكرية لدى الفرد وينظر للفرد على أنه منتج للمعرفة، ويعد الاقتصاد المعرفي مصدر قوة للدول، فهو انعكاس للموارد الرئيسية والمهمة للمنظمات، فهو يمثل مصدرا من مصادر الثروة التي تحقق الميزة التنافسية للمدن (Houghton & et al, 2000: 2).

مجتمع المعرفة: هو المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي والاقتصاد، المجتمع المدني، السياسة الحياة الخاصة وصولاً إلى إقامة التنمية الإنسانية . (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003: 39).

أما مدن المعرفة فهو مصطلح يتميز بالشمولية كونه يضم كل نواحي ومجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لمدينة معينة . (كاريلو، 2004: 24)، ويرى (طعان، 2009: 14) أن جغرافية المدينة تعد الوعاء والارضية التي تضم مختلف أنشطة الاقتصاد المعرفي، والبحث عن الاقتصاد المعرفي يعني ضمناً أن أنشطة هذا الاقتصاد يجب أن تنجز في حدود مدينة مناسبة وملائمة لهذا الاقتصاد وهو ما اصطلح عليه تسميته بمدينة المعرفة إذ أن كل نشاط معرفي يهتم بالتقنية والمعلوماتية يتطلب وجود مكان معرفي او منطقة معرفية . ويرى (احمد، 2005: 50) أن مدن المعرفة هي تلك المدن التي تمتلك اقتصاد يعتمد على نتائج مرتفع القيمة والذي يعتمد على بدوره على مصادر البحث العلمي والتقنية والكوادر البشرية لأفراد تلك المدينة. ويشير (Ergazakis, 2006: 24) أن مدن المعرفة تمثل المدن التي تستهدف التنمية القائمة على المعرفة من خلال تشجيع الابداع والتشارك والتقييم والتجديد والتحديث المستمر للمعرفة، ويتحقق ذلك عن طريق التفاعل بين مواطني المدينة أنفسهم ومع مواطني المدن الاخرى.

وعبر (محمد، 2016: 152) عن مدن المعرفة بأنها التي تمتلك اقتصاد يعتمد على ناتج مرتفع القيمة معتمداً على مصادر البحث العلمي والتقنية والكفاءات والموارد البشرية لتلك المدينة، انها باختصار مدن يُعترف فيها بقيمة المعرفة من قبل القطاعين الحكومي والخاص للذان يثمانان قيمة المعرفة ويسعيان إلى الانفاق عليها بسخاء من امكانيات وموارد لدعم ونشر واكتشاف المعرفة، ليتم تسخيرها واستغلالها لخلق فرص وعوائد تضيف قيمة إلى مجتمع المدينة.

ويضيف (Yigitcanlar & et al, 2008: 64) أن مدن المعرفة هي مدن مصممة لتشجيع ورعاية المعرفة، وهي مفهوم شامل للكيانات الجغرافية التي تركز على خلق المعرفة وتغطي مناطق المعرفة الأخرى مثل ممرات المعرفة (Knowledge Corridors)، موانئ المعرفة (Knowledge Harbours)، قرى المعرفة (Knowledge Villages)، ومناطق المعرفة (Knowledge Regions)، إذن هي حاضنة للمعرفة ذات ثقافة غنية تمزج بين النظرية والممارسة داخل حدودها وهي موجهة من قبل عمال المعرفة الذين يعملون بقوة لإنتاج المعرفة.

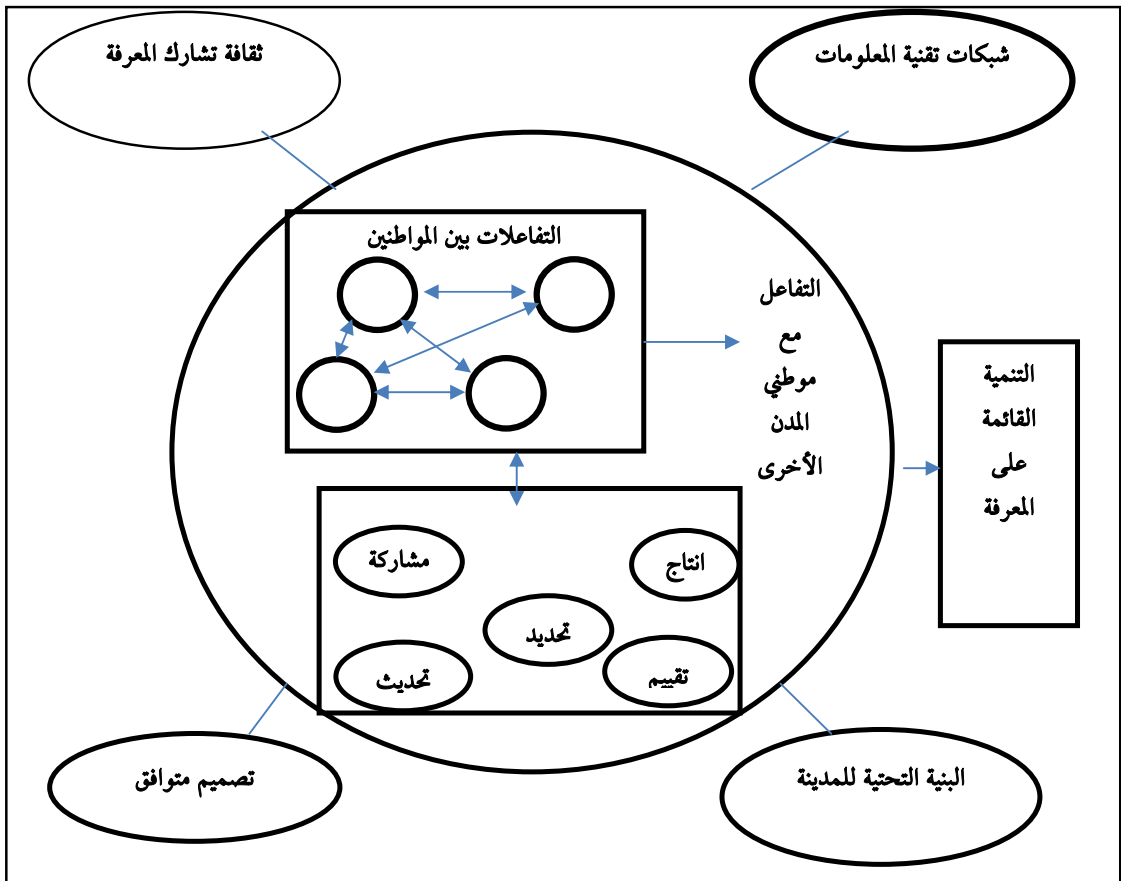
لقد أصبحت المجتمعات تعتمد بشكل متزايد على المعرفة، وطبيعة المدن تتطور وتتغير بسبب الأنشطة في قطاع المعرفة التي أصبحت أكثر أهمية وتتطلب ظروف وبيئات مختلفة جداً عن تلك التي تتطلب أنشطة تصنيعية تعتمد على السلع في قطاع الانتاج . ويرى (Van & Florida, 2007, 25) أن مفهوم مدينة المعرفة لا يركز فقط على اقتصاد المعرفة والبنية الصناعية بل يؤكد على أهمية رأس المال البشري، وأهمية التنوع الثقافي والاجتماعي والحفاظ على البيئة الطبيعية بيئة تعتمد على الجودة العالية، وإمكانية الوصول والتسامح وقبول التعددية والعدالة الاجتماعية.

إن مدن المعرفة تتطلب قدرة تنظيمية قوية لإنشاء منظمات معرفية تمتلك أساساً قويا لبناء الشراكة مع الجهات الفاعلة العامة والخاصة، ومع العالم الأكاديمي والمجتمع الاوسع من اجل تحديد الطلب المشترك للمعرفة ونقل المعرفة وتعلمها وهذا

يسهم في تعزيز شبكات التعلم التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقليمي من خلال عملية الابتكار الجماعي. (33: 2012, Valkering & et al)، لقد أصبح مفهوم المدن المعرفية جذاباً كونه يرتبط باهتمام إدارات المدن في سياسات التنمية الاقليمية إذ يركز على تطوير وتقديم التقنيات والانشطة الاجتماعية والاقتصادية (2: 2008, Yigitcanlar)، ومن الملاحظ أن التوجه المعاصر للمدن في جميع أنحاء العالم هو الاهتمام المباشر بالتنمية الحضرية القائمة على المعرفة وتجاوز الامر الاهتمام باقتصاديات المعلومات والمعرفة ليمتد إلى الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالبيئة. (220: 2002, Oh).

واستناداً لما تقدم يمكن صياغة مفهوم مدن المعرفة بالشكل الآتي: هي المدن التي تمتلك الموارد المعرفية في منظماتها العامة والخاصة وتعمل على تعظيم استخدام هذه الموارد والاستفادة منها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية بهدف توليد المزيد من المعرفة ونشرها والتشارك بها، وتسخيرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لمعطيات البيئة المتغيرة.

شكل (1) مفهوم مدن المعرفة



ثانياً : خصائص مدن المعرفة

لكل ظاهرة في المجتمع خصائص وسمات تميزها عن غيرها من الحالات أو الظواهر المماثلة وتضفي عليها صبغة التميز لتعطيها بصمة فريدة تعكس من خلالها التفرد ببعض السمات ، وتتميز مدن المعرفة عن غيرها من المدن بالسمات والخصائص الآتية كما ورد في مجموعة من الأدبيات ذات العلاقة بهذا الموضوع: (7: Ergazakis et al, 2004) (Dvir & Pasher, 2014: 17) (عمد، 2016: 152):

- تمتلك نوعية حياة عمل عالية.
 - توفر وصول فاعل وموثوق وبتكلفة تنافسية إلى البنية التحتية لنقل الأفراد والسلع والمعلومات.
 - تصميمها حضاري ومعماري يجسد التقنيات الحديثة .
 - استراتيجية التعليم المركزية تشمل كل التسهيلات والخدمات الثقافية.
 - ثقافة أعمال تركز على التعاونية والتنافسية معاً.
 - تربط شبكات المدارس والجامعات ومراكز الأبحاث.
 - توفر اتصالاً مستمراً بين الجامعات ومراكز البحث العلمي وقطاعات الصناعة.
 - تحقق الريادة في ثقافة الانتاج والصناعة .
 - تتبنى مفاهيم وتقنيات الثورة الرقمية وعصر المعلومات.
 - تحقق أقصى استفادة من المقومات التراثية والمعمارية وتوظفها كعنصر جذب.
 - تتبنى فكر الابتكار والابداع كأحد الاركان الأساسية للتنمية .
 - تضمن إيصال أحدث التقنيات لأفراد المجتمع.
 - تسهم في تحسين الكفاءة والقدرة على تطوير البيئة وتوعية الأفراد لتطويرها والحفاظة عليها.
 - تمتلك آليات تسهل من حصول افراد المجتمع على مصادر المعرفة .
 - تقدم توعية رشيدة لبناء ثقافة المخاطرة وحسن استغلال الفرص.
 - مدينة تحترم تنوع الممارسات الثقافية لمواطنيها.
 - مدينة فيها مستوى قراءة الكتب والصحف مماثلاً لمستواه في أوروبا.
 - مدينة فيها موقع الشوارع يخدم الثقافة .
 - مدينة مركزها المدني مفتوح للتنوع وترعى العلاقات المباشرة.
 - لها القدرة على توليد و جذب والحفاظة على الأفراد ذوي المهارات العالية في مختلف المجالات.
- ومن خلال ما تقدم يتبين أن مفهوم مدن المعرفة من المفاهيم الحديثة والواسعة والشاملة كونها أشارت في خصائصها إلى كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والحضارية والتقنية.

ثالثاً : منافع مدن المعرفة

يمكن القول أن مدن المعرفة تعمل وفق أسلوب يدعم التنمية المعتمدة على المعرفة، وعليه يمكن تحديد المنافع التي تحققها مدن المعرفة وفق الآتي (كاريللو، 2011: 26):

- دعم الحراك الابتكاري القوي عبر جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تقديم خدمات تعليمية أفضل.

- دعم المشاركة الفاعلة للمواطنين في تنمية مدينتهم والحفاظ على هويتها وشخصيتها الفريدة.
- التحول الى نمط اقتصادي أكثر استدامة.
- خلق بيئة رحبة تتسع للأقليات والمهاجرين.
- وقد حدد (Yigitcanlar, 2005,7) منافع مدن المعرفة بالآتي:
- المنافع التنظيمية والاقتصادية: مثل خلق المزيد من العوائد، وتحقيق النمو السريع للمجتمع، وتنشيط الصناعات التقليدية، تحفز على الابتكار و الابداع في مجالات التطوير، توفر اتصالاً ثابتاً بين الجامعات وبقية كيانات المجتمع، تشجع الاقتصاد المستدام من خلال الابداع التقني.
- المنافع الاجتماعية والثقافية: توفر المزيد من الفرص للمشاركة بالثروة من خلال الاستثمار في القطاع العام و تقدم أفضل تمويل لشبكات الضمان الاجتماعي، تخلق مجتمعات المعرفة التي تقدم المعرفة فور الحاجة لها، توفر أفضل خدمات التعليم وشبكة اتصال بين المدارس، تخلق بيئة التسامح تجاه الاقليات والمهاجرين، تعد رائدة في الانتاج الثقافي، توفر اجراءات حصول المواطنين على المعرفة، وتتيح ايصال التقنيات الحديثة لكافة المواطنين.
- المنافع المادية والبيئية: تتمثل في كونها رائدة في المجالات العمرانية والرقمية، تستخدم التراث العمراني وتعتمده كعامل جذب، تحسن القدرة على اصلاح البيئة الطبيعية وتعيد بنائها بشكل سليم. توفر المزيد من الالتزام باتخاذ القرار نحو البيئة والمجتمع.
- فضلاً عن ما تقدم فمدينة المعرفة تسهم في تفعيل ممارسة الديمقراطية من خلال مشاركة حية للمعرفة بين جميع المواطنين، من خلال امدادهم بوسائل وتسهيلات معلوماتية محدثة وغير مكلفة تمكنهم من المشاركة الحية وبشكل لحظي .
- رابعاً: أنواع ومستويات مدن المعرفة**

يُنظر إلى مدن المعرفة على أنها اقتصاد اقليمي تحركه الصادرات عالية القيمة المضافة والتي يخلقها البحث العلمي والتقنية والعقول البشرية المتميزة (كاريلو، 2011: 48)، وعليه يمكن تأشير أربعة أنواع من مدن المعرفة وفق ما حددها

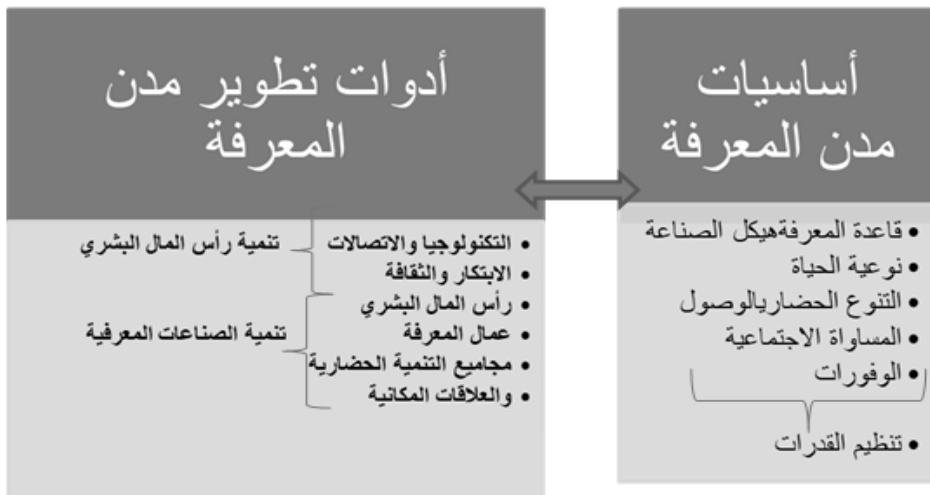
(طعان، 2016: 15-16):

- مدن ملتقى الباحثين وهي مدن تُعنى بالبحوث العلمية.
- مدن تهدف لتكون مجتمعات للعلوم والمعرفة ورفع المكانة التنافسية لها.
- مدن تشكل حاضنات ومقرات لرجا الأعمال.
- مدن للمشروعات وللشركات العاملة في مجال نقل التقنية.
- وتمثل مدن المعرفة إسقاطات مكانية للاقتصاد المعرفي من خلال المستويات الآتية:**
- المستوى المحلي.
- مستوى الإقليم.
- المستوى الإقليمي.
- المستوى العالمي.
- ووفقاً لمنظور التطوير المستند للمعرفة فإن استخدام استراتيجية مدن المعرفة تتألف من ثلاثة مستويات للتحليل، أولها توضيح نظام القيمة الذي تستجيب له المدينة، وثانيها تحديد المجالات الحرجة لكل نظام في حياة الأفراد، وثالثها تحويل كل هذه المجالات إلى نظام تشغيلي للمؤشرات وصنع السياسات (Carrillo, 2004 : 34).

إن الاقتصاد المعرفي يؤثر على المجال الجغرافي والجانب العمراني للمنطقة، وإن مدن المعرفة تمتلك اقتصادا يستند على قيمة مالية عالية ومن ناتج محلي قوي، فضلاً عن أنها تعتمد على البحث العلمي والتقني وتمتلك قيمة معرفية عالية وبنية معرفية تتألف من المكونات الآتية:

- مستخدمو المعرفة Knowledge Users
 - خدمات المعرفة Knowledge Services
 - لوحة مفاتيح المعرفة Knowledge Switch Board
- وقد حدد (Van & Winden, 2007) بعض العناصر التي تعكس الاطار العام لخصائص بنية مدن المعرفة وهذه العناصر يمكن توضيحها في مستويات تتضمن الآتي:
- قاعدة المعرفة : تشمل المؤسسات التعليمية وأنشطة البحث والتطوير .
 - هيكل الصناعة : تؤثر على التقدم وتحقيق التنمية لمدن المعرفة.
 - نوعية حياة العمل والمرافق الحضرية : لضمان امتلاك مدن المعرفة العمال المعرفيون وجذبهم من أجل بناء قاعدة قوية للمعرفة.
 - التنوع الحضاري والثقافة المشتركة : وهي ضرورية وتشجع على الابتكار.
 - الوصولية: تشجيع وتسهيل نقل المعرفة وتحريكها .
 - المساواة الاجتماعية والشمولية : التقليل من التفاوت الاجتماعي والتوترات السلبية.
 - وفورات المدينة: مدن المعرفة الكبيرة تميل إلى تقديم مجموعة أكبر من المعرفة ، وتنوع أكبر وتختار عمال المعرفة والأعمال بشكل أكبر.
- إن هذه الأساسيات والمستويات يقابلها أدوات تسهم في تطوير وتكامل المستويات المذكورة في أعلاه وهذه الأدوات تشمل: التكنولوجيا والاتصالات ، الابتكار والثقافة، رأس المال البشري ، عمال المعرفة ، مجاميع التنمية الحضرية ، وعلاقاتهم المكانية وكما موضح في الجدول (1).

شكل (3) الاطار العام لتحليل مدن المعرفة



Source: Yigitcanlar , & et al (2008) , The making of knowledge cities: Melbourne's knowledge-based urban development experience :

QUT Digital Repository: <http://eprints.qut.edu.au> ,p.3. /Elsevier

خامسا : تجارب بعض الدول في مدن المعرفة:

هنالك العديد من دول العالم عرفت نفسها كمدن معرفة أو أنها وضعت خطط استراتيجية عامة لتصبح مدن معرفية ، ومن هذه المدن الآتي:

- **برشلونة (اسبانيا):** تمتلك مدينة برشلونة خطط للتنمية الاستراتيجية ساعدتها على إعادة توجيه أنشطة المدينة لتحتل مكانة متميزة في موقع الريادة على المستوى الاقليمي ضمن مجتمع المعرفة والتقنية في القرن الحادي والعشرين . وقد حددت بلدية برشلونة عدة محاور لتحقيق تلك الاستراتيجية إحداها تعيين مستشاراً خاصاً ببلدية المدينة ليكون مستشاراً للمدينة المعرفة تتمثل مهمته في تحقيق مفهوم مدينة المعرفة على مستوى السياسات الخاصة بالبلدية فضلاً عن التنسيق الأفقي مع إدارة المدينة لنقل تلك السياسات إلى الواقع. أما المحور الآخر فهو سن تشريعات تشجع على إنشاء مشاريع تساهم في تحقيق الشراكة المعرفية من خلال منظومة برشلونة الفاعلة وهي مسؤولة عن التنمية الاقتصادية والمعرفية للمدينة.
- **ستوكهولم (السويد):** ركزت هذه المدينة على مجالي التكنولوجيا الحيوية والطب الحيوي إذ تحتل الصدارة في هذين المجالين على مستوى أوروبا ، وقد جمعت هذه المدينة على انشاء أجنحة مشتركة بين المدينة ومجتمع العمال للبلديات المجاورة هدفها جعل ستوكهولم المدينة الأكثر اثارة في أوروبا فكانت هذه المدينة هي المدينة الخضراء ومدينة المعرفة ومدينة الاحداث ومدينة التصميم ومدينة تقنية المعلومات وقد بلغ اجمالي الاستثمارات في هذا الاجنحة نحو ملياري يورو في قطاع البنية التحتية والاسكان.
- **ميونخ (المانيا):** تمتلك ميونخ العديد من مراكز البحث العلمي والتطوير تقوم بتوثيق المعرفة ونقلها ونشرها ، وتتمتع هذه المدينة ببنيتها التجارية الأمر الذي مكنها من التمويل المستمر للمعرفة النظرية وتحويل الافكار إلى أنشطة اقتصادية ملموسة ، وتمكنت من جذب الكفاءات البشرية في مختلف التخصصات لتقدم بذلك آلية متكاملة لتطوير المعرفة وتطبيقها .إن المؤسسات المعنية بالبحث العلمي والمعرفة في ميونخ يتم تجميعها في مناطق مختلفة وفقاً للتخصص فهناك مناطق تكنولوجيا المعلومات، الطب ، التكنولوجيا الحيوية ، الاتصالات...
- **كالجاري (كندا):** حصلت هذه المدينة على لقب "قمة العالم للمجتمعات الذكية 2002" لانجازاتها المتعددة في القضاء على الفجوة الرقمية وسعيها لإتاحة التكنولوجيا للمجتمعات المفتقرة اليها واستخدام عائد الاستخدام الفاعل لها .
- **دبلن (ايرلندا):** تغلبت دبلن على المعوقات التي اعترضتها لتكون مدينة معرفة ، فقد حاولت ربط الاستثمارات التقليدية مع أنماط رأسمالية جديدة وحقت نجاحاً ملموساً .وقد كانت في الثمانينيات دبلن مدينة صناعية متردية الحال فيها نسبة البطالة مرتفعة ومستوى التعليم متدني ، وفي ظل هذه التحديات الكبيرة تم اعتبار تحول دبلن الى مدينة معرفة اعجازاً بكل المقاييس ، فقد حصلت على قروض كبيرة لتمويل استراتيجياتها مستفيدةً بذلك من عضويتها في الاتحاد الاوربي .
- **دلفت (هولندا):** قامت دلفت بمشروعات معرفية مكثفة جمعت معاً وسميت بمدينة دلفت المعرفية والتي قسمت الى خمسة عناصر هي التربة ،المياه ،التصميم والعمارة ،تكنولوجيا المعلومات ،نظم نقل ومواصلات غير مسبقة، تكنولوجيا بيئية.

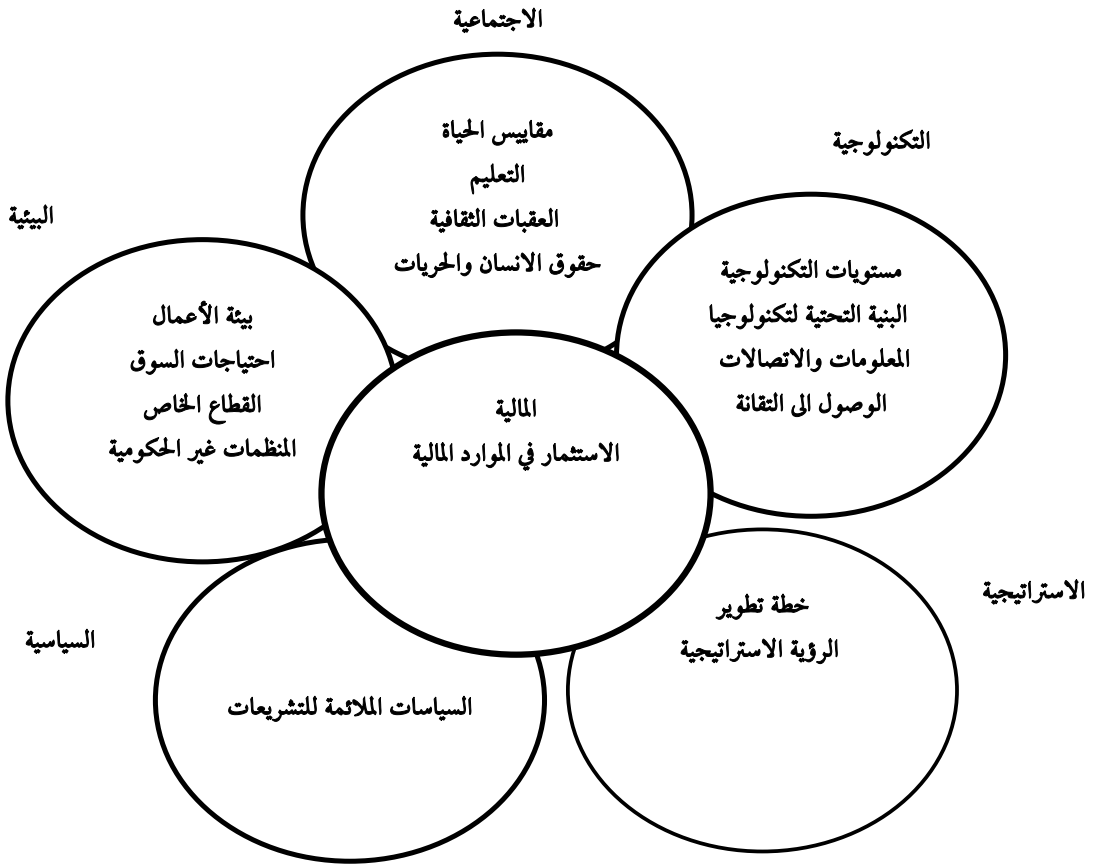
سادساً : عوامل نجاح مدن المعرفة

إن عملية تطوير مدن المعرفة ليس بالأمر البسيط والسريع ، فالمفهوم يشمل مجالات مختلفة من حياة المدن لذلك فإن أية جهود لتطوير مدن المعرفة يجب أن تكون مدعومة بقوة من قبل كيانات المجتمع مثل الحكومة المحلية، المواطنين، القطاع الخاص، المنظمات، الجامعات وغيرها. وهذا يستلزم استراتيجية شاملة تبدأ بفحص مواطن قوة المدين، والإرادة السياسية للحكومة المحلية، والبيئة التنظيمية، والموارد وقدرة السكان على تطوير ثقافة المشاركة بالمعرفة.

إن عوامل النجاح الخاصة بمدن المعرفة يمكن تصنيفها وفق ستة عوامل أساسية تتضمن ما يأتي حسب ما أورده (Ergazakis , & et al , 2004 :6-7):

1. العوامل السياسية: الإرادة السياسية عامل مهم لنجاح مفهوم مدن المعرفة كونها تمثل الانطلاق للعوامل الأخرى ، وبالطبع يجب ان يكون هنالك اطار تشريعي مناسب للعمل مدن المعرفة.
 2. العوامل الاستراتيجية: أية محاولة للانتقال نحو مدن المعرفة تتعرض للفشل إذا لم يتم قيادتها برؤية استراتيجية واضحة . هذه الرؤية الاستراتيجية يجب أن تكون موحدة وتأخذ بعين الاعتبار المعرفة الكاملة بحالة المدينة التي تزودنا بها الجهات المسؤولة عن مستقبل المدينة (مثل الحكومة المحلية ، الوكالات الخاصة ، المنظمات ...) ، وعن النتائج لوضع الأهداف والمعايير والأنشطة.
 3. العوامل المالية: قبل تنفيذ أية خطة استراتيجية يجب أن ضمان التمويل المناسب للمبادرات. من خلال الأنشطة التسويقية ، كما يمكن للمدينة أن تجتذب الاستثمار الخارجي.
 4. العوامل التقنية: من المهم أن يكون المواطن على دراية بالتقنيات الحديثة وامكانية الوصول إليها . كما أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تكون متوفرة بمستوى عالٍ.
 5. العوامل الاجتماعية: المستوى العالي للتعليم ومعايير المعيشة المتوافقة مع ثقافة المشاركة بالمعرفة مهمة كونها تسمح بالاعتماد على نطاق واسع من المواطنين في تطبيق المفهوم الجديد والتغيرات الضرورية في اسلوب معيشتهم بما يتناسب مع حقوق الانسان والحريات.
 6. العوامل البيئية: بيئة الأعمال والسوق هما عاملان مهمان للغاية ينبغي تحليلهما بدقة خلال مرحلة التنفيذ، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لها دوراً رئيسياً في هذا المجال وسوف يساعد التزامهما بالخطة الاستراتيجية ودعمهما لتنفيذ المشاريع سيسهم في تحويل المدين إلى مدينة معرفة.
- والشكل الآتي يوضح العوامل سابقة الذكر:

الشكل (2): عوامل نجاح مدن المعرفة



Source: Ergazakis et al. 2004 :8

خلاصة:

التنفيذ الناجح لمدن المعرفة يستند على تكوين شراكة معرفية بين جميع مكونات المدينة وكياناتها وساكنيها والعلاقات التبادلية بينهما . وهذا يتطلب وجود تفاعل بين أفراد المجتمع من خلال التوظيف والاستخدام الأمثل لشبكة الأنترنت وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فضلاً عن وجود بنية تحتية متميزة تدعم التنفيذ السليم لوظائف مدن المعرفة وأنشطتها في مختلف المجالات ، إن محصلة تلك التفاعلات ينتج عنها تعظيم دور وتأثير إدارة المعرفة في خلق بيئة داعمة لثقافة الشراكة المجتمعية .

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها في تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان علي سليمان الدرادكة عبد الناصر طلب الزبيد

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها في تكلفة حقوق الملكية للشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان. من خلال معرفة أثر كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية من حيث خدمة المجتمع وتنمية الموارد البشرية وتنمية الموارد البيئية والارتقاء بالخدمات والمنتجات في تكلفة حقوق الملكية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام أسلوب تحليل محتوى التقارير السنوية الصادرة عن الشركات عينة الدراسة. وتكونت عينة الدراسة من (17) شركة من مجتمع الدراسة والبالغ (54) شركة خدمية، وبعدد مشاهدات (187) مشاهدته للفترة من 2016-2006). استخدام الباحثان أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، توصلت نتائج الدراسة انه لا يوجد أثر للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع والأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية في تكلفة حقوق الملكية، كما توصلت النتائج الى وجود أثر معنوي لكل من الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية والأنشطة الخاصة بالارتقاء بالخدمات والمنتجات في تكلفة حقوق الملكية، كما اكدت الدراسة الى اختلاف أثر الإفصاح لأنشطة المسؤولية الاجتماعية في تكلفة حقوق الملكية تبعاً لاختلاف حجم وربحية الشركات.

الكلمات الدالة: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، تكلفة حقوق الملكية، حجم الشركة، ربحية الشركة.

مقدمة

يحتل مفهوم المسؤولية الاجتماعية لشركات الاعمال اهتماما كبيرا لدى معظم الكتاب والباحثين، كونه يصف حقيقة العقد الاجتماعي بين هذه الشركات والمجتمع الذي تعيش فيه (وهيبة، 2018)، وبما ان المسؤولية الاجتماعية لاتزال اختيارية وذات طابع طوعي (Eliwa et al., 2018) وان مشاركة الشركات ومساهماتها في المسؤولية الاجتماعية تولد ثقة متبادلة بين الشركة والمجتمع الذي تعمل فيه، فيمكن لهذه الثقة أن تُبنى من خلال سمعة الشركة وولاءها لهذا المجتمع (Kang & Hustvedt, 2014; Asemah et al., 2013)، وهنا لابد على شركات الأعمال أن تعمل على تشغيل نظام اقتصادي بناءً على توقعات الجمهور، وهذا يعني أن وسائل الإنتاج في الاقتصاد ينبغي أن تستخدم بطريقة من شأنها تعزيز الإنتاج والتوزيع الاقتصادي والرفاه الاجتماعي الكامل بحيث تنطوي المسؤولية الاجتماعية في التحليل النهائي على وجود موقف عام تجاه الموارد الاقتصادية والبشرية للمجتمع ورغبة في رؤية أن تلك الموارد تستخدم لأهداف اجتماعية واسعة وليس فقط للمصالح الشخصية، وأن سلوك الشركات الغير مسؤول اجتماعياً يؤدي إلى عواقب بيئية كارثية (Habib and Shawki, 2017; Khadjavi, 2013).

تشير الأدبيات أن المسؤولية الاجتماعية ما زالت طوعية وأن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من شأنه أن يسفر عن منافع متبادلة بين الأطراف المعنية وقد بينت الدراسات بان الشركات التي تولي اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية كانت مخاطرها اقل وذات قيمة اعلى، إضافة الى الأثر الإيجابي الذي يلعبه ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات في تخفيض تكلفة حقوق

الملكية دراسة (Eliwa et al., 2018). يعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من الوسائل التي تساعد الشركات على تخفيض تكلفة حقوق الملكية حيث أظهرت دراسة (Salzmann and Matthiesen, 2017) أن الشركات التي تولي اهتمام بمخدمة المكون البشري والتواصل مع افراد المجتمع كانت تكلفة حقوق الملكية لديها منخفضة. **مشكلة الدراسة:**

تعد تكلفة حقوق الملكية للشركات هم يورق ادارات الشركات، وينبغي على الإدارة في هذه الشركات حماية المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم بشكل يضمن المعاملة العادلة لكافة المساهمين، والإفصاح عن الجوانب المالية وغير المالية بما في ذلك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر من الوسائل التي تساعد الشركات على الوفاء بواجباتها تجاه المجتمع، ونظراً لقيام الشركات بأنجاز أعمالها باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، الأمر الذي جعل الشركات مسئولة عن تعويض المجتمعات عن هذه الموارد، من خلال توفير خدمات اجتماعية شاملة كجزء من تفاعلها مع البيئة الاجتماعية، ونتيجةً للتزايد المضطرد في حجم الشركات وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية، ظهرت الحاجة لبيان مدى مساهمة الشركات في تقديم معلومات حول دورها في خدمة المجتمع، إذ أن الدور الاجتماعي للشركات لا يقل أهمية عن الدور الاقتصادي، وبما أن هذه الشركات تنفق من أموال مالكيها دون التعرف على تأثير هذا الإنفاق في تكلفة حقوق ملكية، لذا جاءت هذه الدراسة إلى بيان مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الخدمية الأردنية وأثره في تكلفة حقوق الملكية. ويمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما هو أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بمخدمة المجتمع وتنمية الموارد البشرية وتنمية الموارد البيئة، والارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية للشركات الأردنية الخدمية المدرجة في بورصة عمان؟
2. هل يختلف أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بمخدمة المجتمع وتنمية الموارد البشرية وتنمية الموارد البيئة، والارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية تبعاً لاختلاف حجم الشركة.
3. هل يختلف أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بمخدمة المجتمع وتنمية الموارد البشرية وتنمية الموارد البيئة، والارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية تبعاً لاختلاف ربحية الشركة.

أهمية الدراسة:

يعود اهتمام الباحثين والدارسين للمسؤولية الاجتماعية كونها تسلط الضوء على موضوع ذات أهمية متزايدة في وقتنا الحاضر، إذ تعتبر من التحديات الهامة للشركات لارتباطها بعلاقات ومتغيرات متعددة سواء داخل الشركة أم خارجها، وتساعد إدارة الشركات في التنبؤ بالآثار المختلفة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية في تكلفة حقوق الملكية، حيث أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مركز اهتمام في المجتمعات المتقدمة لاسيما في ظل اشتداد المنافسة في البيئة المعاصرة، وبالتالي لا بد أن يكون هناك إدراك للشركات لأهمية تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية لأنه يعتبر عاملاً أساسياً في نموها وبقائها على المدى الطويل. كما تأتي أهمية الدراسة كونها من أوائل الدراسات التي قامت بتسليط الضوء على مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخدمية الأردنية المساهمة العامة وأثرها في تكلفة حقوق الملكية في محاولة لتعزيز هذا المفهوم وتطبيقاته مما ينعكس في مساهمة أكثر فاعلية في تطور ورفاهية المجتمع وبقاء الشركات واستمرارها. كما تكمن أهميتها من خلال مساعدة إدارات الشركات حول معرفة واقع أنشطة المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة الى زيادة وعي إدارات الشركات حول أهمية الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تخفيض تكلفة حقوق الملكية.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع وتنمية الموارد البشرية وتنمية الموارد البيئية والارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية للشركات الأردنية الخدمية المدرجة في بورصة عمان.
2. التعرف على اختلاف أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع وتنمية الموارد البشرية وتنمية الموارد البيئية، والارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية تبعاً لاختلاف حجم الشركة.
3. التعرف على اختلاف أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع وتنمية الموارد البشرية وتنمية الموارد البيئية، والارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية تبعاً لاختلاف ربحية الشركة.
4. تقديم بعض التوصيات الإجرائية اللازمة، والتي يتوقع أن تساهم في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، تم صياغة الفرضيات العدمية الآتية:

- H0₁: الفرضية الرئيسية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، تنمية الموارد البشرية، تنمية الموارد البيئية، الارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية.
- H0₂: الفرضية الرئيسية الثانية:** لا يختلف أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، وتنمية الموارد البشرية، تنمية الموارد البيئية، الارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية تبعاً لاختلاف حجم الشركة.

- H0₃: الفرضية الرئيسية الثالثة:** لا يختلف أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، وتنمية الموارد البشرية، تنمية الموارد البيئية، الارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية تبعاً لاختلاف ربحية الشركة.

الخلفية النظرية

المسؤولية الاجتماعية

خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين كان للتغيرات السياسية والاقتصادية أثر كبير في تطور ونشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث ارتبطت نشأتها في المراحل الأولى بقيام المشاريع الصناعية وكان الهدف الوحيد لرجال الأعمال آن ذاك هو تعظيم ربحية الشركة، ومع ظهور الأزمة الاقتصادية في بداية القرن العشرين أصبح ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية نظرة أخرى لا ترتبط بتعظيم ربحية الشركة وذلك نتيجة لأوضاع العمل السيئة من جهة وتأثير النقابات وشح الموارد وانخفاض الأجور من جهة أخرى (البكري، 2001).

وخلال الستينيات من القرن الماضي، ومع تزايد الانفصال بين الملكية والإدارة، بدأت عدد من منظمات المجتمع بالظهور، والتأثير على ممارسات الشركات، من خلال مراقبة مخلفات المصانع، ومستوى جودة الخدمات والمنتجات المقدمة، وفي الوقت نفسه ازدادت فاعلية التنظيمات المدنية والنقابات المختلفة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي جعل الشركات ملزمة في تطوير السياسات المختلفة التي من شأنها الحد من التلوث، والمحافظة على الطاقة (حوراني، 2009). ونتيجة لزيادة الوعي بشكل عام في قضايا المجتمع المحلي والبيئة، أصبح هناك مرحلة جديدة لتطور المسؤولية الاجتماعية لشركات الأعمال، حيث لا يزال هذا المفهوم يحظى في المزيد من التطور والدراسة والبحث خاصة في مراكز البحث والجامعات (نجم، 2006).

أنشطة المسؤولية الاجتماعية

اختلفت التصنيفات حول تحديد الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك اتفاقاً عاماً بين الأدباء على أربعة أنشطة اجتماعية أساسية يمكن أن تمارس من خلالها الشركات مسؤولياتها الاجتماعية، وهي الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالخدمات والمنتجات ويتفق ذلك مع ما تم وضعه من قبل جمعية المحاسبين القومية الأمريكية (عمر وآخرون، 2014)، وهي على النحو التالي:

- **الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع:** هي الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق مجموعة منافع للمجتمع المحلي أو المجتمع بشكل عام، مثل المساهمة في الرعاية الصحية وعمل برامج للحد من الأمراض، وإعطاء فرصة لطلبة الجامعات للتدريب، وإنشاء حضانات للأطفال، وتقديم التبرعات للجمعيات الخيرية (Gray at el., 1995). وتم التعبير عنها بمجموعة من الفقرات الخاصة بخدمة المجتمع المستخرجة من البيانات الواردة في التقارير المالية للشركات الخدمية.

- **الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية:** هي الأنشطة التي تساهم في تقدم عمل الشركات وتطوره، حيث أن العلاقة بين الشركة والعاملين فيها هي علاقة ذات مصلحة مشتركة، وأن قيام الشركة برعاية مصالح الموظفين بالشكل الملائم الذي يحقق رضاهم، سيؤدي إلى زيادة إخلاصهم في العمل لدى الشركة وبالتالي تحقيق مصلحة لكلا الطرفين (وهيبة، 2011). وتم التعبير عنها بمجموعة من الفقرات الخاصة بتنمية الموارد البشرية المستخرجة من البيانات الواردة في التقارير المالية للشركات الخدمية.

- **الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية:** هي من أهم أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وهي عبارة عن أنشطة تقوم بها شركات الأعمال بالاهتمام بالبيئة، من خلال الرقابة على التلوث، والحد من الآثار السلبية الناجمة عن أداء الشركة لنشاطاتها التي لها آثار على البيئة، بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالشركة والمحافظة على الموارد الطبيعية (Patil and Dilip, 2014). وتم التعبير عنها بمجموعة من الفقرات الخاصة بتنمية الموارد البيئية المستخرجة من البيانات الواردة في التقارير المالية للشركات الخدمية.

- **الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات:** هي الأنشطة التي تقوم بها الشركات لضمان حقوق عملائها من خلال تقديم خدمات ومنتجات آمنة ذات جودة عالية، وصديقة للبيئة والإعلان عنها بكل أمانة ومصداقية، بالإضافة إلى وجود تعليمات واضحة حول استخدام هذه المنتجات والالتزام بمعالجة المشاكل التي من الممكن حدوثها بعد البيع (Biehal and Sheinin, 2007). وتم التعبير عنها بمجموعة من الفقرات الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات المستخرجة من البيانات الواردة في التقارير المالية للشركات الخدمية.

تكلفة حقوق الملكية

يعتبر قرار التمويل الخاص في أي مشروع من مشاريع الشركة من القرارات المالية الهامة، حيث أن مفهوم هيكل رأس المال ومكوناته العملية من الأمور المهمة أيضاً بالنسبة للمدراء بغض النظر عن طبيعة هذه الأعمال، أن تحديد معدل العائد المتوقع ومعرفة تكلفة الأموال المراد الحصول عليها يعتبر من العناصر المهمة والأساسية في اتخاذ القرار المتعلق في الحصول على التمويل المطلوب، وهنا لابد من إجراء مقارنة بين هذه البدائل للوصول إلى القرار المناسب والسليم، ونظراً لوجود اعتبارات محددة وقواعد معينة ثابتة متفق عليها للحصول على التمويل لمعرفة تكلفته، حيث أن المداخل المختصة بدراسة تقدير تكلفة الأموال تعتمد على التنبؤ وتركز على العائد المتوقع من أجل الحصول على التمويل الأقل تكلفة والذي يحقق

عائد اكبر، حيث أن تكلفة الاموال تعتمد على العرض والطلب، بمعنى يكون هناك زيادة في كمية الاموال المتاحة عند ارتفاع تكلفتها ويقل حجم الاموال المتاحة عند انخفاض تكلفتها (Elliott et al., 2006; Ronald and Groth, 1997).

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (Shaofang and Chao, 2018) العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتكلفة حقوق الملكية للشركات غير المالية المدرجة في كل من بورصة شنغهاي وبورصة شنتشن للفترة من (2008-2014)، تكونت عينة الدراسة من (670) شركة، تم فحص البيانات باستخدام أسلوب تحليل الانحدار، توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتكلفة حقوق الملكية وخاصة الشركات الصناعية الاكثر حساسية للبيئة، كما توضح النتائج وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تكلفة حقوق الملكية للشركات الكبرى مقارنة مع الشركات الصغرى.

كما قامت دراسة (Salzmann and Matthiesen, 2017)، لمعرفة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة حقوق الملكية، للفترة من (2002-2013)، تكونت عينة الدراسة من (42) دولة، تم فحص البيانات باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار نموذج الدراسة، توصلت نتائج الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير ملحوظ على انخفاض تكلفة حقوق الملكية، ولكن هذا الانخفاض يعتمد على ثقافة البلد التي تتواجد فيها الشركة بحيث كلما كانت ثقافة الدولة تشجع على خدمة المكون البشري والتقليل من الاتصال السلبي أدى ذلك انخفاض تكلفة حقوق الملكية، وقد هدفت دراسة (Suto and Tekahara, 2016) لمعرفة أثر المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في القطاع المصرفي الياباني للفترة من (2007-2013)، تكونت عينة الدراسة من (566) مشاهدة، تم فحص البيانات باستخدام أسلوب تحليل الانحدار، توصلت نتائج الدراسة الى وجود تأثير للمسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في الفترة الأولى والتي كانت بداية الأزمة العالمية (2007-2010) مقارنة مع الفترة الثانية التي كانت نهاية الأزمة العالمية (2011-2013)، كما أظهرت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك وتكلفة حقوق الملكية أي أنه كلما ارتفع أداء البنوك الاجتماعي أدى ذلك إلى انخفاض في تكلفة حقوق الملكية، كما أكدت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية لها أيضاً تأثير سلبي على تكلفة الدين بحيث كلما ارتفع أداء البنوك الاجتماعي أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة الدين، وقدم (xu et al., 2015) دراسة لبيان أثر المسؤولية الاجتماعية تجاه اصحاب المصالح على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصينية المملوكة وغير المملوكة للدولة، للفترة من (2009-2011)، وكانت عدد المشاهدات (831) مشاهدة، وقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد ومعامل ارتباط بيرسون، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير اكبر للمسؤولية الاجتماعية في تخفيض تكلفة حقوق الملكية للشركات غير مملوكة للدولة مقارنة مع الشركات المملوكة للدولة، وقد هدفت دراسة (نعيمي، 2015)، لمعرفة أثر الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، للفترة من (2009-2013)، تكونت عينة الدراسة من (30) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، تم فحص البيانات باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر بين الإنفاق على العاملين و الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال كما أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر للإنفاق على المجتمع والبيئة على تكلفة رأس المال. كما ساهمت دراسة (Dhaliwal, et al., 2014) في التعرف على العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتكلفة حقوق الملكية، لـ (31) دولة، للفترة من (1995-2007)، وكانت عدد المشاهدات (5135) مشاهدة، وكان عدد الشركات عينة الدراسة (1039) شركة، وقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار، توصلت نتائج الدراسة ان هناك علاقة سلبية بين الإفصاح عن

المسؤولية الاجتماعية للشركات وتكلفة حقوق الملكية. فيما أجرى (Wang, et al., 2013) دراسة لبيان أثر المسؤولية الاجتماعية على تكلفة حقوق الملكية من منظور عالمي، للفترة من (2002-2010)، وكانت عدد المشاهدات في قارة أوروبا (4156) مشاهدة مقارنة مع قارة افريقيا حيث كانت أدنى مستوى من المشاهدات وعددها (33) مشاهدة، وقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة حقوق الملكية حيث تعمل الشركات في قارة أوروبا وأمريكا الشمالية على تنفيذ استراتيجية المسؤولية الاجتماعية من أجل تخفيض تكلفة حقوق الملكية مقارنة مع قارة آسيا حيث أنها تواجه صعوبة في تخفيض تكلفة حقوق الملكية، وأجرى (Embong, et al., 2012) دراسة لمعرفة العلاقة بين الإفصاح وتكلفة حقوق الملكية تبعاً لحجم الشركة، للفترة من (2004-2006)، تكونت عينة الدراسة من (460) شركة مدرجة في بورصة ماليزيا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، توصلت النتائج بأن هناك علاقة سلبية بين الإفصاح وتكلفة حقوق الملكية للشركات الكبرى مقارنة مع الشركات الصغيرة، وسعت دراسة (Ghoul, et al., 2012) لبيان أثر المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال لدى الشركات المساهمة الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، للفترة من (1992-2007)، تكونت عينة الدراسة من (12915) مشاهدة خلال الفترة، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال لجميع الشركات باستثناء شركات التبغ والطاقة النووية، فيما اهتمت دراسة (عمر، 2011) إلى فحص العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة حقوق الملكية، في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، تكونت عينة الدراسة من (39) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعام (2009)، تم فحص البيانات باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة حقوق الملكية، وهذه الدراسة جاءت مشابهة لما توصلت إليه دراسة (مرعي، 2007) التي قامت بقياس نسبة التفاوت في درجة الإفصاح بين الشركات المتداولة في بورصة عمان وعلاقتها بتكلفة حقوق الملكية للفترة من (2003-2005)، تكونت عينة الدراسة من (41) شركة صناعية وخدمية، تم استخدام تحليل الانحدار لاختبار نموذج الدراسة بالإضافة إلى اختبار (T) لقياس درجة التفاوت في الإفصاح للقطاعين، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإفصاح الكلي وتكلفة حقوق الملكية في قطاع الصناعة لجميع سنوات العينة أما قطاع الخدمات هناك علاقة عكسية في عام (2005) فقط.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

اعتمدت الدراسة على قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعادها وأثرها في تكلفة حقوق الملكية على خلاف العديد من الدراسات السابقة حيث ان اغلب الدراسات تناولت بعد أو بعدين أو ثلاثة فقط، من أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها في تكلفة حقوق الملكية. كما تميزت الدراسة بإضافة (متغيرات مُعدلة) لمعرفة واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعادها وأثرها في تكلفة حقوق الملكية تبعاً لاختلاف حجم الشركة، وريحية الشركة. بالإضافة الى تغطي الدراسة لقطاع مهم جداً للاقتصاد الوطني هو قطاع الخدمات، والذي يسهم في محاربة الفقر والبطالة حيث أجريت معظم الدراسات السابقة على قطاعات متعددة منها قطاعات غير خدمية. وعلى خلاف كثير من الدراسات التي تناولت علاقة المسؤولية الاجتماعية وتكلفة حقوق الملكية والتي كانت تغطي أربع أو خمس سنوات على الأغلب، وخاصة الدراسات العربية، فإن الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة إحدى عشر عاماً وحديثة للفترة (2006-2016) الذي يجعل نتائج الدراسة أكثر ملائمة للتعبير عن واقع الشركات الخدمية الأردنية وعن التحولات التي شهدتها قطاع الخدمات خلال أكثر من عقد من الزمن.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها وذلك من خلال القيام بعمليات مسح شامل لتوفير البيانات والحقائق عن مشكلة موضوع الدراسة، كما تم اعتماد المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة، أما طبيعة الدراسة فهي دراسة تطبيقية حيث تم تطوير نموذج لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية على تكلفة حقوق الملكية.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة على مجموعة من المصادر الثانوية، بحيث تغطي البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وذلك باستخدام المراجع العلمية والكتب والبحوث والمقالات وذلك من خلال إجراء مسح للمصادر التاريخية السابقة المتوفرة في المكتبات وعبر شبكة الانترنت. بالإضافة الى تحليل محتوى التقارير المالية للشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان.

مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار مجتمع الدراسة من الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وأن مبررات الاختيار تعود إلى أن قطاع الخدمات في الأردن من القطاعات الهامة حيث أن القطاع الخدمي يسيطر على ثلثي الناتج المحلي الاجمالي وفقاً للتقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2015. وتبلغ عدد الشركات المشمولة بالدراسة (54) شركة وفقاً لتصنيف بورصة عمان (بورصة عمان، 2016).

وقد قام الباحثان بإجراء المسح الشامل لمجتمع الدراسة بحيث يتم اختيار الشركات ضمن عينة الدراسة إذا حققت الشروط التالية: أن تكون ضمن الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية. بالإضافة الى أن تكون الشركة مدرجة في لوائح بورصة عمان خلال الفترة من 2006-2016 لأغراض التحليل الإحصائي. كما يجب أن لا تكون الشركة قد تعرضت إلى عملية اندماج خلال الفترة من 2006-2016. بالإضافة الى تتوافر بيانات تغطي (60) شهر (5) سنوات قبل فترة القياس، وذلك من اجل احتساب متغير تكلفة حقوق الملكية.

وبناءً على الأسس السابقة تم استبعاد سبعة وثلاثون شركة من المجتمع، وبلغ عدد الشركات التي تنطبق عليها شروط المجتمع (17) شركة والتي تشكل ما نسبته (31.5%) من الشركات المكونة لمجتمع الدراسة والبالغ عددها (54) شركة، وكان عدد التقارير المالية السنوية لهذه الشركات (187) تقريراً (17 شركة*11 سنة)، والتي تم الحصول عليها من الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية ولمدة إحدى عشر سنة.

أساليب قياس المتغيرات:

المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل)

يعتبر تحديد الأنشطة الخاصة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أمر ضروري لمعرفة البيانات الاجتماعية من اجل الوصول إلى مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية باعتبار أن جميع الأنشطة الخاصة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية قابلة للقياس حيث ان التقرير عن المسؤولية الاجتماعية لا بد أن يكون بشكل علمي لغايات التقييم (بدوي وعثمان، 2000).

ورغم اختلاف التصنيفات التي تواجه عملية تحديد الأنشطة الخاصة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ولكن هناك إجماعاً عاماً بين الدراسات على أربعة أنشطة اجتماعية أساسية تستطيع من خلالها الشركات ان تمارس مسؤولياتها الاجتماعية: الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع،

الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات (فضل وآخرون، 2002؛ حنان، 2003؛ عمر وآخرون، 2014). حيث أن التصنيف يتكون من أربعة أنشطة اجتماعية، وإن استعراض ما احتوى عليه كل نشاط من هذه الأنشطة نجد أنه يحتوي على مجال واسع من المتغيرات الاجتماعية (بدوي وعثمان، 2000)، وبناء على ما سبق فقد اعتمد الباحثان المقياس المستخدم في دراسة (عمر وآخرون، 2014)، وبناءً عليه كان مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتكون من (39) فقرة وكما يلي:

الجزء الأول- يتكون من (9) فقرات استهدفت معرفة الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية.

الجزء الثاني- يتكون من (16) فقرة استهدفت معرفة الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية.

الجزء الثالث- يتكون من 7 فقرات استهدفت معرفة الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع.

الجزء الرابع- يتكون من (7) فقرات استهدفت معرفة الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات.

كما تم تقييم مؤشر الإفصاح عن المسؤولية بوضع الدرجة (1) في حال الإفصاح عن الفقرة ودرجة (0) في حالة عدم الإفصاح عن تلك الفقرة (جورك، 2009؛ عمر وآخرون، 2014؛ Hossain et al., 2006; Haniffa & Cooke, 2005).

تكلفة حقوق الملكية (المتغير التابع):

تم احتساب تكلفة حقوق الملكية من خلال نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) وكما يلي:

$$CAPM_{xy} = R_f + b(k_m - R_f)$$

$CAPM_{xy}$: تكلفة حقوق الملكية للشركة (x) وللجنة (y).

R_f : معدل العائد الخالي من المخاطر العائد على اذونات الخزينة للجنة (y).

b : معامل بيتا للسهم

k_m : معدل العائد على محفظة السوق

b_{xy} : درجة حساسية عائد الشركة (x) نتيجة للتغير في عائد السوق، تم احتسابها من خلال احتساب العائد الشهري لمدة

خمس سنوات (60) شهراً للشركة (x) مقارنة مع عائد السوق الشهري ولمدة خمس سنوات (60) شهراً من بداية

السنة (y).

k_m : مجموع عائد السوق السنوي والذي تم احتسابه بالفرق بين سعر الإغلاق الشهري وسعر الافتتاح الشهري لمؤشر

السوق مقسوم على سعر الافتتاح الشهري ثم تم تجميع العوائد الشهرية للحصول على العائد السنوي

(إبو علي وآخرون 2011).

حجم الشركة (المتغير المعدل):

تم قياس حجم الشركة باستخدام إجمالي الأصول للشركات بالاعتماد على البيانات المتاحة في تقارير المالية السنوية،

وهذا الأسلوب تم استخدامه في دراسات سابقة منها دراسة (شعار وآخرون، 2014). ولإزالة أثر تباين عينة الدراسة المتعلقة بحجم

الشركة فقد تم اخذ اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

ربحية الشركة: (المتغير المعدل)

تم قياس ربحية الشركة باستخدام معدل العائد على السهم (EPS) بالاعتماد على البيانات المتاحة في تقارير المالية

السنوية، وهذا الأسلوب تم استخدامه في دراسات سابقة منها دراسة (زيداني وآخرون، 2017)، وهو عبارة عن حصة السهم الواحد

من الأرباح المتحققة من أسهم الشركة في نهاية الفترة، ويتم احتسابه من خلال المعادلة التالية:

حصة السهم الواحد من الأرباح المتحققة = صافي الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية/ عدد الأسهم المكتتب بها

التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات:

الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يعرض الجدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة والمعدلة، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بالشركات الأردنية الخدمية المساهمة العامة، للفترة من (2006-2016).

الجدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العليا	الوسط الحسابي	المتغيرات
16.7%	-147.5%	30%	-2.9%	تكلفة حقوق الملكية
26.4%	0.000	85.7%	42.2%	الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع
15.7%	12.5%	81.3%	54.9%	الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية
18.3%	0.000	77.8%	19.7%	الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية
24.8%	0.000	100%	53.1%	الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات
15%	10.3%	74.4%	44.2%	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
48.6%	-90.4%	237%	23.8%	ربحية الشركة
150795	4099	928180	94873	حجم الشركة*

*الآلاف الدنانير.

الجدول رقم (1)، يعرض وصفاً لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة والمعدلة حيث انه تم احتساب تكلفة حقوق الملكية بالاعتماد على نموذج (CAPM)، وعلى النحو التالي:

نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لتكلفة حقوق الملكية قد بلغ (-2.9%)، وتشير القيمة السالبة لتكلفة حقوق الملكية، إلى الفترات التي زادت خلالها مخاطر السوق عن قيمة العائد الخالي من المخاطر بشكل كبير.

وبانحراف معياري (16.7%)، وقد بلغت أكبر قيمة (30%)، في حين بلغت أصغر قيمة (-147.5%)، ويشير الفارق بين القيم القصوى إلى وجود تباين بين الشركات من حيث تكلفة حقوق الملكية.

في حين بلغ متوسط الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع خلال الفترة (2016-2006) ما نسبته (42.2%)، وبانحراف معياري مقداره (26.4%). في حين بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة هي (85.7%)، وكان أدنى قيمة هي (0.000%).

نلاحظ ان متوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع كانت مرتفعة بشكل عام خلال الفترة (2016-2006)، مما يشير إلى وعي الشركات على الاهتمام بهذا النوع من الإفصاح، المرتبط بتقييم المجتمع لأعمال الشركة.

بينما بلغ متوسط الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية خلال الفترة (2016-2006) ما نسبته (54.9%)، وبانحراف معياري مقداره (15.7%). في حين بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة هي (81.3%)، وكان أدنى قيمة هي (1.25) وقد امتاز متوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه تنمية الموارد البشرية بنسبة أعلى من متوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع بشكل عام خلال الفترة (2016-2006). وهذا يشير إلى وعي الشركات على الاهتمام بهذا النوع من الإفصاح، المرتبط بضرورة تنمية العاملين وتدريبهم وتأهيلهم بالمعارف والمهارات اللازمة، وتوفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والابتكار.

في حين بلغ متوسط الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية خلال الفترة (2016-2006) ما نسبته (19.7%)، وبانحراف معياري مقداره (18.3%). في حين بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة هي (77.8%)، وكان أدنى

قيمة هي (0.000٪). وقد يعزى الانخفاض في نسبة الإفصاح عن تنمية الموارد البيئية في الشركات الخدمية، إلى طبيعة عمل هذه الشركات، حيث أن عملياتها التشغيلية الأساسية عادةً لا تؤثر على البيئة، وينحصر الإفصاح بمستوى تحمل الشركة مسؤوليتها نحو الحفاظ على الموارد البيئية.

بينما بلغ متوسط الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات خلال الفترة (2006-2016) ما نسبته (53.1٪)، وبانحراف معياري مقداره (24.8٪). في حين بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة هي (100٪)، وكان أدنى قيمة هي (0). ونلاحظ أن متوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المنتجات كانت مرتفعة بشكل عام خلال الفترة (2006-2016)، وبشكل عام أظهرت الشركات الخدمية خلال الفترة وعياً بأهمية تحسين منتجاتها، والمتمثلة بالخدمات المقدمة للعملاء، وهو مؤشر على تبني الشركات الخدمية إستراتيجية التوجه نحو العميل، وتحديد احتياجاته، لضمان ولائه للشركة.

وقد بلغ متوسط الإفصاح عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية خلال الفترة (2006-2016) ما نسبته (44.2٪)، وبانحراف معياري مقداره (15.0٪). في حين بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة هي (74.4٪)، وكانت أدنى قيمة (10.3٪). واحتل الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية المرتبة الأولى من حيث نسبة الإفصاح في الشركات المبحوثة، وبنسبة بلغت (54.9٪)، في حين احتل الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات المرتبة الثانية، وبنسبة (53.1٪)، وجاء الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع في المرتبة الثالثة، وبنسبة بلغت (42.2٪). في حين جاء الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية في المرتبة الأخيرة، وبنسبة إفصاح (19.7٪). ونلاحظ أن الشركات الخدمية قد اهتمت خلال الفترة بالإفصاح عن الجهود المبذولة لتنمية الموارد البشرية لديها، وعن العمليات والميزات المتعلقة بتحسين المنتجات الخدمية، والارتقاء بها لمستوى رغبات وحاجات العملاء، وهذا هو صلب عمل الشركات الخدمية، التي تحتاج إلى توفر مورد بشري مؤهل يستطيع تقديم الخدمة بأعلى درجات المهنية والمهارة، وكذلك توفر منتج مناسب، يولد القيمة المدركة لدى العميل.

وقد بلغ المتوسط الحسابي العام للربحية قد بلغ (0.238)، وبانحراف معياري (0.486)، وقد بلغت أكبر قيمة (2.370)، في حين بلغت أصغر قيمة (-0.904)، وتشير قيمة القيم القصوى إلى وجود تباين بين الشركات من حيث القدرة على توليد الأرباح، وهذا يختلف باختلاف طبيعة الخدمات التي تقدمها الشركات.

بينما بلغ المتوسط الحسابي العام لحجم الشركة قد بلغ (94.9) مليون ديناراً، وبانحراف معياري (150.8) مليون ديناراً، وقد بلغت أكبر قيمة (928.2) مليون ديناراً، في حين بلغت أصغر قيمة (4.2) مليون ديناراً، وتشير قيمة الانحراف المعياري، والقيم القصوى إلى وجود تباين بين أحجام الشركات الخدمية، وهذا قد يعود لاختلاف حجم العمليات، والحصة السوقية، وعدد الخدمات المقدمة. وقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لقيم الأصول لكي تتجانس قيم المتغيرات، ولتقليل التباين بين قيم الأصول بين الشركات.

اختبار ملائمة النموذج

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات قام الباحثان باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للدراسة وذلك بإيجاد القيم المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة وحسب سنوات الدراسة، حيث تم جمع البيانات السنوية الخاصة بالشركات الخدمية الأردنية المساهمة العامة، وذلك للفترة (2006-2016). وقد تم اختبار ملائمة البيانات لنموذج الانحدار الخطي

المتعدد، من خلال اختبار التوزيع الطبيعي ووجود ظاهرة الارتباط المتعدد، والارتباط الذاتي، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات الإحصائية:

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (Test of Normality)

من شروط صلاحية النموذج الخطي (GLM) General Linear Model أن تكون قيم المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي، وفي حال عدم تحقق هذا الشرط يتم معالجة البيانات من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي أو الجذر التربيعي لها، وغير ذلك من الإجراءات. وبالاعتماد على نظرية النهاية المركزية Central Limit Theory، والتي تنص على أنه من الممكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات الكبيرة ($n > 30$)، فإننا نستطيع افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي، كون أن عدد المشاهدات في الدراسة (187) مشاهدة (Gujarati, 2003).

اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity Tests)

تشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب معامل الارتباط الخطي، وقيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير، التي يتم اختبارها، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

#	المتغير	1	2	3	4	5	6
1	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع	1.00					
2	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية	0.116	1.00				
3	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية	0.511*	0.323*	1.00			
4	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات	0.380*	0.618*	0.636*	1.00		
5	حجم الشركة	0.270*	0.353*	0.604*	0.527*	1.00	
6	ربحية الشركة	0.199*	0.290*	0.065	0.204*	0.102	1.00

* دال عند مستوى دلالة (0.005)

يبين الجدول رقم (2)، أن قيمة الارتباط بين المتغيرين (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية) و(الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية) قد بلغت (0.636)، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الأخرى أقل من ذلك، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة والمعدلة، حيث أن قيم معامل الارتباط الخطي التي تتجاوز (0.80) قد تعتبر مؤشراً لوجود ارتباط خطي متعدد، وعليه فإنه يمكن القول بخلو عينة الدراسة من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Guajarati, 2003).

ولتأكيد النتيجة السابقة تم استخدام معامل تضخم التباين بين المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بينها.

جدول رقم (3): نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع	1.509
الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية	1.734
الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية	2.372
الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات	2.602
حجم الشركة	1.688
ربحية الشركة	1.189

يبين الجدول رقم (3)، أن قيمة معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، وعليه يمكن الجزم بعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيري الدراسة.

اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

يعرف الارتباط الذاتي بأنه وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والمتمثلة بانخفاض القدرة التنبؤية للنموذج، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار إحصائي ديرين - واتسون (Durbin-Watson Test) والذي يرمز له بالرمز D-W ومقارنته بقيمتين مستخرجتين من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى المعنوية α ، وعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k، ويرمز لهاتين القيمتين بالرمزين dl (الحد الأدنى) و du (الحد الأعلى) فإذا كانت قيمة D-W أكبر من du دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة D-W أقل من dl دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ويفشل الاختبار في تحديد وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، إذا وقعت قيمة D-W بين القيمتين (Vining et al., 2012)، وعندها يتم اللجوء لاختبار آخر، والجدول رقم (11) يبين نتائج هذا الاختبار لجميع فرضيات الدراسة:

جدول رقم (4) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	DI	Du	النتيجة
H0 ₁	1.936	1.728	1.809	لا يوجد ارتباط ذاتي
H0 ₂	2.039	1.718	1.82	لا يوجد ارتباط ذاتي
H0 ₃	1.939	1.718	1.82	لا يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ من الجدول رقم (4)، عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، عند جميع الفرضيات حيث كانت جميع قيم D-W المحسوبة أكبر من du. (Guajarati, 2003)

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

تتمثل عينة الدراسة من البيانات السنوية الخاصة بالشركات الخدمية الأردنية المساهمة العامة، وذلك للفترة (2006-2016). وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه الشركات للفترة المذكورة وبشكل سنوي، وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنموذج الدراسة، وكذلك وصف متغيرات الدراسة، وسنعرض هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($p \leq 0.05$) للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، تنمية الموارد البشرية، تنمية الموارد البيئية، الارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية للشركات الأردنية الخدمية المدرجة في بورصة عمان.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

جدول المعاملات					المتغير التابع
Coefficients					
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
مستوى الدلالة	المحسوبة				
0.434	0.785	0.011	0.008	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع	تكلفة حقوق الملكية
0.289	1.063	0.015	0.016	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية	
0.024	2.272	0.012	0.026	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية	
0	-4.348	0.014	-0.062	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات	
0.539	-0.616	0.01	-0.006	ثابت الانحدار	
0.117					معامل التحديد ² R
0.098					معامل التصحيح ² AdjR
6.032					قيمة F المحسوبة
0					Sig. F*

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($p \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول رقم (5)، أن قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.117$)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (11.7%) من التباين في (تكلفة حقوق الملكية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (6.032) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($p \leq 0.05$). وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى، ونقبل البديلة التي نصّها:

'يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($p \leq 0.05$) للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تكلفة حقوق الملكية للشركات الأردنية الخدمية المدرجة في بورصة عمان، وهذه النتائج جاءت مشابهة لما جاءت به دراسات (salzman,2017) و (Suto and Tekahara, 2016) و (xu,et al.,2015) و (Wang,et al.,2013) إلا أنها اختلفت مع نتائج دراسة (Dhaliwal, et al., 2014).

كما تشير النتائج الى ما يلي:-

1. أن قيمة B عند (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع) والتي بلغت (0.008) وكانت قيمة t عنده هي (0.785)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.434)، أن أثر هذا المتغير غير معنوي، وهذا جاء متفقاً مع دراسة (نعيمي، 2015)، والتي بينت انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق على المجتمع على تكلفة رأس المال.
 2. أن قيمة B عند (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية) والتي بلغت (0.016) وكانت قيمة t عنده هي (1.063)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.289)، أن أثر هذا المتغير غير معنوي، وهذه النتائج جاءت مشابهة الى ما توصلت اليه دراسة (El Ghouli, et al., 2011).
 3. أن قيمة B عند (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية) والتي بلغت (0.026) وكانت قيمة t عنده هي (2.272)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.024)، أن أثر هذا المتغير معنوي.
 4. أن قيمة B عند (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات) والتي بلغت (-0.062) وكانت قيمة t عنده هي (-4.348)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، أن أثر هذا المتغير معنوي، وهذا جاء متفقاً مع دراسة (عمر وآخرون، 2014) والتي بينت ان ممارسة الشركات للأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.
- ونلاحظ من نتائج اختبار الفرضية الرئيسية، أن الأثر المعنوي ظهر عند الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية والأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات، ولم يظهر الأثر المعنوي للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية وخدمة المجتمع، وذلك عند دراسة أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة. وهذا جاء عكس التوقعات المتعلقة بالشركات الخدمية، حيث أن العمليات التشغيلية في الشركات الخدمية ليس لها التأثير السلبي على البيئة، كما أن البارز لدى الشركات الخدمية مساهمتها في الأنشطة المتعلقة في الحفاظ على الموارد البيئية وتنميتها.
- حيث أن الإفصاح عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تتم ملاحظته من قبل مستخدمي البيانات المالية والمستثمر الحصيف، وهذا النوع من المستثمرين يعتمد على البيانات التاريخية للمعلومات المحاسبية التي تصدرها الشركات، لهذا فقد تم تضمين الإفصاح عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية لسنة سابقة (فترة تباطؤ) لتحديد أي من الإفصاح لها الأثر الأبرز على تكلفة حقوق الملكية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى بعد تضمين البيانات لسنة سابقة (فترة تباطؤ)

جدول المعاملات					المتغير التابع
Coefficients					
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
مستوى الدلالة	المحسوبة				
0.601	0.523	0.01	0.005	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع	تكلفة حقوق الملكية
0	4.307	0.025	0.109	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية	
0.597	0.529	0.012	0.007	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية	
0	-3.847	0.014	-0.055	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات	
0.17	-1.379	0.008	-0.01	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع لسنة سابقة	
0	-5.004	0.026	-0.129	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية لسنة سابقة	
0.396	0.851	0.011	0.01	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية لسنة سابقة	
0.033	2.154	0.016	0.036	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات لسنة سابقة	
0.002	3.134	0.008	0.024	ثابت الانحدار	
0.291					معامل التحديد ² R
0.255					معامل التصحيح ² AdjR
8.243					قيمة F المحسوبة
0					Sig. F*

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (p ≤ 0.05)

نلاحظ من الجدول رقم (6)، وجود الأثر المعنوي للإفصاح عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية في السنة الحالية والسنة السابقة مجتمعة على تكلفة حقوق الملكية، كما نلاحظ أن الأثر المعنوي قد انحصر في الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية والارتقاء بالمنتجات، وهذه النتيجة تعتبر مقبولة أكثر، وذلك لتوافقها مع العمليات التشغيلية في الشركات الخدمية التي تعتمد على الموارد البشرية المؤهلة لتوصيل الخدمة للعميل، كما تعتمد على القيمة المدركة من قبل متلقي الخدمة. ومن جهة أخرى، فهي تتفق مع سلوك مستخدمي المعلومات المتضمنة بالتقارير السنوية والخاصة بالإفصاحات، حيث أن متخذ القرار يحتاج لبيانات تاريخية عن الإفصاحات لاتخاذ القرارات الاستثمارية الحالية.

وباستعراض طبيعة الأثر نجد أن الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية للسنة الحالية كان أثراً إيجابياً، في حين كان الأثر للسنة السابقة سلبياً. وهذا قد يشير إلى أن زيادة النفقات الحالية على تنمية الموارد البشرية تؤدي إلى نقصان الأرباح والعوائد المتوقعة لحملة الأسهم، وبالتالي زيادة تكلفة حقوق الملكية، وقد يبرر الأثر السالب للإفصاح عن تنمية

الموارد البشرية للسنة السابقة، بأنها تكاليف تاريخية ولا تؤثر على العوائد الحالية، وتعكس وجود موارد بشرية مؤهلة في الشركة.

ومن جهة أخرى، تبين أن أثر الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات للسنة الحالية كان أثراً سلبياً، في حين كان الأثر في السنة السابقة إيجابياً، وقد يفسر ذلك بأن النفقات الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات في الفترة الحالية تعتبر مؤشر على أن الشركات تتابع كل ما هو جديد وتتبنى التكنولوجيا الحديثة، وهذا ما قد يشير إليه وجود نفقات في السنة السابقة، التي قد تعطي انطباعاً بأن الشركات تتبع سياسات غير مرنة لتطوير منتجاتها، وبالتالي ستقل إيراداتها وأرباحها، وتقل العوائد المتوقعة لحملة الأسهم.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

H₀₂: لا يختلف أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، وتنمية الموارد البشرية، تنمية الموارد البيئية، الارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) تبعاً لاختلاف حجم الشركة.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

جدول المعاملات Coefficients					المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B	البيان	
0.000	7.503	0.258	1.934	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع	
0.001	-3.284	0.271	-0.891	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية	
0.000	-10.89	0.191	-2.084	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات	
0.206	-1.271	0.008	-0.01	حجم الشركة	
0.000	-7.42	0.015	-0.109	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع*حجم الشركة	
0.034	-2.141	0.018	-0.037	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية*حجم الشركة	
0.001	3.327	0.015	0.051	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية*حجم الشركة	
0.000	10.848	0.011	0.114	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات*حجم الشركة	
0.242	1.173	0.139	0.163	ثابت الانحدار	
معامل التحديد R ²					تكلفة حقوق الملكية
0.368					
معامل التصحيح AdjR ²					
0.336					
قيمة F المحسوبة					
11.448					
Sig. F*					
0					

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($p \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول رقم (7) أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.368$)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (36.8%) من التباين في (تكلفة حقوق الملكية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (11.448) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($p \leq 0.05$)

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع*حجم الشركة) قد بلغت (-0.109) وأن قيمة t عنده هي (-7.420)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

- قيمة B عند (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية*حجم الشركة) قد بلغت (-0.037) وأن قيمة t عنده هي (-2.141)، وبمستوى دلالة (Sig=0.034)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي،
- قيمة B عند (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية*حجم الشركة) قد بلغت (0.051) وأن قيمة t عنده هي (3.327)، وبمستوى دلالة (Sig=0.001)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.
- قيمة B عند (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات*حجم الشركة) قد بلغت (0.114) وأن قيمة t عنده هي (10.848)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.
- قيمة B عند (حجم الشركة) فقد بلغت (-0.010) وأن قيمة t عنده هي (-1.271)، وبمستوى دلالة (Sig=0.206)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

وبمقارنة نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية مع نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى، نجد أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد ارتفعت من (11.7%) إلى (36.8%)، كما ظهر الأثر المعنوي للإفصاح عن جميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى أن أثر حجم الشركة كان أثراً غير معنوي. وفي ذلك إشارة إلى أن الأثر على تكلفة حقوق الملكية لا يتأثر بشكل مباشر بحجم الشركة، وإنما بتفاعل قيم حجم الشركة مع مستوى الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

وهذا يعكس ما نتوقعه جميع الأطراف المتعاملة مع الشركات الكبيرة، من موظفين ومزودين وافراد مجتمع، حيث أن الشركات كبيرة الحجم تأخذ من ثروات الأفراد والمجتمع أكثر من غيرها، ولهذا يتوقع منها أن تهتم بالأفراد العاملين لديها، وبتقديم منتج يتوافق مع حاجات ورغبات العملاء، وكذلك يتوقع منها أن تهتم بشكل أكبر بتنمية الموارد البيئية وخدمة المجتمع.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الثانية، ونقبل البديلة التي نصها:

'يختلف أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، وتنمية الموارد البشرية، تنمية الموارد البيئية، الارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) تبعاً لاختلاف حجم الشركة، وهذه النتائج جاءت مخالفة لما توصلت إليه دراسة (Embong, et al., 2012).

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

H_03 : لا يختلف أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، وتنمية الموارد البشرية، تنمية الموارد البيئية، الارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) تبعاً لاختلاف ربحية الشركة.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكانت النتائج على النحو التالي:
جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

جدول المعاملات Coefficients					المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B	البيان	
0.778	0.283	0.016	0.005	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع	تكلفة حقوق الملكية
0.374	-0.891	0.021	-0.018	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية	
0.000	5.901	0.014	0.082	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية	
0.000	-8.207	0.013	-0.103	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات	
0.09	1.703	0.027	0.047	ربحية الشركة	
0.000	-6.739	0.013	-0.087	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع*ربحية الشركة	
0.008	-2.694	0.045	-0.12	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية*ربحية الشركة	
0.000	-7.203	0.018	-0.126	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية*ربحية الشركة	
0.000	12.228	0.016	0.191	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات*ربحية الشركة	
0.208	1.264	0.01	0.013	ثابت الانحدار	
معامل التحديد R ²					0.354
معامل التصحيح AdjR ²					0.321
قيمة F المحسوبة					10.762
Sig. F*					0

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (p ≤ 0.05).

تشير نتائج الجدول رقم (8)، أن قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.354$)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (35.4%) من التباين في (تكلفة حقوق الملكية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (10.762) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (p ≤ 0.05)

- أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع*ربحية الشركة) قد بلغت (-0.087) وأن قيمة t عنده هي (-6.739)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.
- قيمة B عند (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية*ربحية الشركة) قد بلغت (-0.120) وأن قيمة t عنده هي (-2.694)، وبمستوى دلالة (Sig=0.008)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.
 - قيمة B عند (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية*ربحية الشركة) قد بلغت (-0.126) وأن قيمة t عنده هي (-7.203)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.
 - قيمة B عند (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات*ربحية الشركة) قد بلغت (0.191) وأن قيمة t عنده هي (12.228)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.
 - قيمة B عند (ربحية الشركة) فقد بلغت (0.047) وأن قيمة t عنده هي (1.703)، وبمستوى دلالة (Sig=0.090)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

وبمقارنة نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة مع نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى، نجد أن قيمة معامل التحديد (r^2) قد ارتفعت من (11.7%) إلى (35.4%)، كما ظهر الأثر المعنوي للإفصاح عن جميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى أن أثر ربحية الشركة كان أثراً غير معنوي. وفي ذلك إشارة إلى أن الأثر على تكلفة حقوق الملكية لا يتأثر بشكل مباشر بربحية الشركة، وإنما بتفاعل قيم ربحية الشركة مع الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

ونلاحظ أن أثر تفاعل ربحية الشركة مع جميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية كان أثراً سلبياً، باستثناء الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات، ذلك أن الارتقاء بالمنتجات والخدمات يتطلب، بشكل عام، زيادة بالنفقات، وهذا من شأنه أن يقلل ربحية الشركة، مما ينعكس على العوائد المتوقعة لحملة الأسهم، ويزيد من تكلفة حقوق الملكية، أما الأنشطة الأخرى، فأظهرت الأثر السلبي بتفاعلها مع ربحية الشركة، وفي ذلك إشارة إلى أن زيادة الأهتمام بالأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع وتنمية الموارد البيئية من شأنه أن يحسن سمعة الشركة، ويبني الصورة الذهنية الايجابية، وبالتالي تزداد الثقة بالشركة، وتقل تبعاً لذلك تكلفة حقوق الملكية. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الثالثة، ونقبل البديلة التي نصها:

'يختلف أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، وتنمية الموارد البشرية، تنمية الموارد البيئية، الارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) تبعاً لاختلاف لربحية الشركة'.

الاستنتاجات

1. أظهرت نتيجة اختبار الفرضية الأولى إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تكلفة حقوق الملكية للشركات الأردنية الخدمية المدرجة في بورصة عمان، للفترة من (2006-2016) حيث ان الأثر المعنوي ظهر في الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية والأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات ولم يظهر في باقي الأنشطة.
2. تم تضمين الإفصاح عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية لسنة سابقة (فترة تباطؤ) لتحديد أي من الإفصاحات لها الأثر الأبرز على تكلفة حقوق الملكية حيث تبين بوجود الأثر المعنوي للإفصاح عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية في السنة الحالية والسنة السابقة مجتمعة على تكلفة حقوق الملكية، كما نلاحظ أن الأثر المعنوي قد انحصر في الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية والارتقاء بالمنتجات والخدمات.

3. تشير نتائج الدراسة إلى اختلاف أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، وتنمية الموارد البشرية، تنمية الموارد البيئية، الارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) تبعاً لاختلاف حجم الشركة.
4. توصلت الدراسة أيضاً إلى اختلاف أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، وتنمية الموارد البشرية، تنمية الموارد البيئية، الارتقاء بالمنتجات والخدمات) في تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) تبعاً لاختلاف ربحية الشركة.

التوصيات:

1. قيام إدارة الشركات الخدمية في الأردن بزيادة توجه نحو أنشطة المسؤولية الاجتماعية الخاصة بتنمية الموارد البيئية والأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات وذلك بسبب أثره على تكلفة حقوق الملكية لتلك الشركات الخدمية الأردنية.
2. اهتمام الشركات الخدمية الأردنية بتنمية الموارد البشرية من خلال تلبية احتياجاتهم من أجل زيادة كفاءتهم ومهاراتهم، بالإضافة إلى زياد اهتمامها بخدمة المجتمع من خلال المساهمة في الخدمات الصحية ودعم البنية التحتية، لأن هذا بدوره قد ينعكس إيجاباً على تكلفة حقوق الملكية.
3. زيادة وعي المالكين والمدراء والعاملين في الشركات بمفهوم المسؤولية الاجتماعية بحيث يتم التركيز على توحيد مصالح المالكين والمدراء والعاملين وتعزيزها اجتماعياً، وذلك لأن عدم وجود أثر للمسؤولية الاجتماعية في تكلفة حقوق الملكية للشركات قد يكون سببه تضارب مصالح المالكين والمدراء والعاملين، وذلك لعدم إدراك هؤلاء الأشخاص لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
4. تفعيل آليات الرقابة للإلزام الشركات الأردنية بتطبيق الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، بشكل كافٍ ودقيق، بالإضافة إلى تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات وورشات العمل الهادفة من قبل الجهات المعنية في الأردن من أجل زيادة اهتمام المستثمرين نحو المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية بشكل يسهل الوصول إلى قراراتهم الاستثمارية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية

- أبو ريشة، خالد والسميرات، بلال وزلوم، نضال، (2014)، "محاسبة المسؤولية الاجتماعية على المواقع الإلكترونية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (22)، العدد (22)، ص 313 - 289.
- أبو علي، سوزي و الدبعي، مأمون وأبو نصار، محمد، (2011)، "أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (7) العدد (1)، ص 67-94.
- بدوي، محمد وإبراهيم، عثمان، (2000)، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، الطبعة الثانية، الاسكندرية: منشأة المعارف.
- ثامر ياسر البكري، (2001)، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- حنان، رضوان حلوة، (2003)، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، عمان: دار وائل للنشر.

- حوراني، هاني، (2009)، حاكمية الشركات ومسئوليتها الاجتماعية في ضوء مستجدات الازمة الاقتصادية العالمية الراهنية، المؤتمر الثاني حول "مواطنة الشركات والمؤسسات والمسؤولية الاجتماعية"، صنعاء، 24-25 حزيران.
- زيدانين، هيام وسعادة، عبدالله والشاعر، باسل، (2017). أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين" دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد (13)، العدد (2)، ص 271.
- زيود، عبدالناصر ، (2013)، "المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في الأردن" مجلة دراسات، الجامعة الأردنية ، المجلد (40) ، العدد (1) ، ص ص 77-78.
- شعار، اسحق و زلوم، نضال، (2014) " دور الإبداع في تعظيم الأرباح الحاسبية ومعدل نمو القيمة السوقية للأسهم" المجلة الأردنية في ادارة الأعمال المجلد(10)، العدد(1)، ص ص 82-109.
- عمر، بلال فايز؛ الشعار، اسحق محمود؛ زلوم؛ نضال عمر. (2014). أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد(41)، العدد(2)، الأردن. ص ص 240-258.
- عمير، مهند عثمان، 2011، "العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية عمان ،الأردن
- فضل، مؤيد ونور، عبد الناصر والدوغجي، علي، (2002) ، " المشاكل المحاسبية المعاصرة"، عمان :دار المسير للنشر والتوزيع.
- مرعي، دانا، (2007)، "درجة الافصاح وعلاقتها بتكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمية المتداولة في سوق عمان المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية عمان ،الأردن.
- موسى، شقيري وصافي، وليد، (2009) "قياس كفاءة سوق عمان المالي من خلال تأثير حجم الشركة في العائد والمخاطر كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع عشر. بغداد، العراق. ص ص، 215-244.
- ميده، ابراهيم، (2005) ، " نموذج مقترح لتطبيق نظام التكلفة على اساس النشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21 -313، العدد2 ، ص ص 275 .
- نجم عبود نجم، (2006)، أخلاقيات علم الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (بحوث و دراسات)، بدون رقم الطبعة.
- نعيم، فاتن، (2015)، " المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء ،الأردن.
- وهيبه، مقدود، (2018)، المسؤولية الاجتماعية: المسار الجديد لاستراتيجيات المنظمات الاقتصادية وبوادر الاهتمام بها في الجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد(8)، العدد (1)، ص ص 306.
- وهيبه، مقدم، (2011)، "سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال" (دراسة حالة ثلاثة شركات عربية) ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال

العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، الذي نظمتها كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة شلف-14
13 ديسمبر.

المواقع الالكترونية:

- بورصة عمان، 2017 <http://exchange.jo/ar/node/866>
- البنك المركزي الاردني، <http://www.cbj.gov.jo> . /
- هيئة الاوراق المالية، <http://www.jsc.gov.jo/Public/Arabic>.
- مركز ايداع الاوراق المالية، <http://www.sdc.com.jo/arabic/index>
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المصادر والمراجع باللغة الانجليزية

- Asemah, E. S., Okpanachi, R. A., & Edegoh, L. O. (2013). **Business Advantages of Corporate Social Responsibility Practice: A Critical Review**. New Media and Mass Communication, 18, 45–54.
- Bassen, A., Meyer, K., & Schlange, J. (2006). **The Influence of Corporate Responsibility on the Cost of Capital**
- Biehal, G. J., & Sheinin, D. A. (2007). The influence of corporate messages on the product portfolio. **Journal of Marketing**, 71(2), 12-25.
- Dhaliwal, D., Li, O. Z., Tsang, A., & Yang, Y. G. (2014). Corporate social responsibility disclosure and the cost of equity capital: The roles of stakeholder orientation and financial transparency. **Journal of Accounting and Public Policy**, 33(4), 328-355.
- El Ghoul, S., Guedhami, O., Kwok, C. C., & Mishra, D. R. (2011). Does corporate social responsibility affect the cost of capital?. **Journal of Banking & Finance**, 35(9), 2388-2406.
- Eliwa, Y., Ahmed, A., & Power, D. (2018). **The impact of corporate social and environmental practices on the cost of equity capital: UK evidence**.
- Elliott, J. A., Ghosh, A., & Moon, D. (2006). **Sustained Earnings and Revenue Growth and the Cost of Debt**.
- Embong, Z., Mohd-Saleh, N., & Sabri Hassan, M. (2012). Firm size, disclosure and cost of equity capital. **Asian Review of Accounting**, 20(2), 119-139.
- Gitman, L., (2006), **“Principles of Managerial Finance“**, Pearson education, Inc. United State, pp. 552-586.
- Glen, J. D., & Pinto, B. (1994). Debt or equity?: how firms in developing countries choose (Vol. 63). **World Bank Publications**.
- Gray, R., Kouhy, R., & Lavers, S. (1995). Corporate social and environmental reporting: a review of the literature and a longitudinal study of UK disclosure. **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 8(2), 47-77.
- Groth, J. C., & Anderson, R. C. (1997). **Capital structure: perspectives for managers**. Management Decision, 35(7), 552-561.

- Gujarati, D. N. (2003). **Basic Econometrics** 4th edition McGraw Hill United states Military Academy. West Point.
- Hossain, M., Islam, K., & Andrew, J. (2006). **Corporate social and environmental disclosure in developing**
- Khadjavi, L. (2013). About the Pace of Climate Change: Write a Report to the President. **The College Mathematics Journal**, 44(5), 428–432.
- Li, Shaofang, and Chao Liu.(2018). "Quality of Corporate Social Responsibility Disclosure and Cost of Equity Capital: Lessons from China." **Emerging Markets Finance and Trade** just-accepted.
- Matthiesen, M. L., Matthiesen, M. L., Salzmänn, A. J., & Salzmänn, A. J. (2017). **Corporate social responsibility and firms' cost of equity: how does culture matter?.** Cross Cultural & Strategic Management,24(1), 105-124.
- Montgomery, D. C., Peck, E. A., & Vining, G. G. (2012).**Introduction to linear regression analysis** (Vol. 821). John Wiley & Sons.
- Muttakin, M. B., & Khan, A. (2014). **Determinants of corporate social disclosure: Empirical evidence from Bangladesh.** Advances in Accounting,30(1), 168-175.
- Omar, B. F., Zallom, N. O. (2016). Corporate social responsibility and market value: evidence from Jordan. **Journal of Financial Reporting and Accounting**, 14(1), 2-29.
- Patil, D., & Dilip, Y. (2014). **Corporate Social Responsibility Towards Environmental Management.**
- Suto, M., & Takehara, H. (2016). **Corporate Social Responsibility and the Cost of Capital: Evidence from Japanese Firms.-** Kang, J., & Hustvedt, G. (2014). Building Trust Between Consumers and Corporations: The Role of Consumer Perceptions of Transparency and Social Responsibility. *Journal of Business Ethics*, 125(2), 253–265. <https://doi.org/10.1007/s10551-013-1916-7>
- Wang, M., Feng, Z. Y., & Huang, H. W. (2013). **Corporate Social Responsibility and Cost of Equity Capital: A Global Perspective.** Working Paper, National Cheng Kung University, Taiwan.
- Xu, S., Liu, D., & Huang, J. (2015). Corporate social responsibility, the cost of equity capital and ownership structure: An analysis of Chinese listed firms. **Australian Journal of Management**, 40(2), 245-276.
- Yu, F. (2006). How profitable is capital structure arbitrage?. **Financial Analysts Journal**, 62(5),47-62.

Social Responsibility Disclosure and its Effect on the Cost of Equity for Services Companies Listed on Amman Stock Exchange

Ali suliman al-dradkah

Abed Alnaser T. Al-Zyod

Abstract

The study aims to identify the disclosure of social responsibility and its impact on the cost of equity rights for public shareholding service companies listed on the Amman Stock Exchange. By identifying the impact of each social responsibility activities in terms of community service, human resource development, environmental resource development, and upgrading of services and products in the cost of equity rights

To achieve the objectives of the study and analysis the data collection, the study uses content analysis method to analysis the annual reports issued by the companies. The study also uses the method of multiple regression analysis to test the hypotheses. The study sample consisted of (17) companies from the study society, (54) service companies. The total of observations is 187 during the period 2006-2016.

Based on the analysis, the study concludes the following results: there is no significant effect for the disclosure of the social responsibility for activities related to community service and human resources development activities in the cost of equity rights. The results also show a significant effect for both activities related to the development of environmental resources and activities. Finally, the study pointes out to the difference in the level of disclosure of social responsibility dimensions on the cost of equity rights due to the size and profitability of the companies.

The study sets several recommendations for the companies, the most important is the need to draw attention to activities related to social responsibility that have significant impact on the cost of equity rights, especially the activities related to upgrading products and services and developing environmental resources.

Keywords: social responsibility activities, cost of capital, cost of equity.

مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في ولاية أدرار- الجزائر د. هارون العشي د. فايزة بواراس

ملخص:

يتزايد الاهتمام بدراسة موضوع الطاقات المتجددة كونها تمثل إحدى أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج الطاقة التقليدية، فضلا عن كونها طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة، مما يكسبها أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما نحاول إبرازه من خلال هذه الدراسة، وذلك بتسليط الضوء على أحد المشاريع الهامة في هذا المجال، والمتمثل في مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في ولاية أدرار- الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الطاقات المتجددة، الطاقة الشمسية، التنمية المستدامة، الجزائر.

Summary:

The growing interest in studying the subject of renewable energies, as they represent one of the most major sources of global energy, outside the conventional energy as well as being clean, and non-polluting energy which gives great importance to the achievement of sustainable development, which is what we are trying to highlight through this study, that shed light on one of the projects important in this area, and of the application of solar energy in the state of Algeria Adrar- project.

Keywords: renewable energies, solar energy, sustainable development, Algeria.

مقدمة:

بدأت الاقتصاديات الحالية التي تعتمد على الوقود الاحفوري بشكل أساسي في إنتاج الطاقة تتوجه إلى مصادر الطاقة المتجددة بعد أن دخلت مرحلة الخطر، لأنه يعد الخيار المناسب في الوقت الحالي بسبب تقلبات أسعاره وخاصة نفاذه عبر الزمن، بالإضافة إلى الآثار البيئية الناتجة عن استعماله، فأصبحت الدول المتقدمة وحتى النامية تسعى لاستغلال الطاقة المتجددة بشكل واسع وفي مختلف المجالات فأصبح لكل دولة تجربة في هذا المجال فمنها من وصلت إلى مراحل متقدمة، ومنها ما تزال متعثرة، وهذه الدراسة تهدف إلى عرض تجربة الجزائر في هذا المجال لمعرفة إلى أي مدى وصلت الجزائر في استغلال هذه الطاقة باعتبارها إحدى الدول الغنية بهذه المصادر خصوصا الطاقة الشمسية، وذلك من خلال دراسة واقع ومستقبل مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في ولاية أدرار.

نحاول في هذه المداخلة الاجابة عن الاشكالية التالية: ما واقع ومستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر؟ وما هي اهم تحدياتها؟ ذلك ما سيتم الاجابة عنه من خلال المحاور التالية:

اولا: مدخل مفاهيمي حول الطاقات المتجددة

ثانيا: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر

ثالثا: الطاقات المتجددة بأدرار

رابعا: تحديات الطاقات المتجددة في الجزائر

1- مدخل مفاهيمي حول الطاقات المتجددة: ^(١)

سيتم هنا التعرف على بعض الجوانب المتعلقة بالطاقات المتجددة من حيث مفهومها، ومختلف أنواعها وبعض ما يتعلق بكل نوع من أنواعها من خلال التعرض إلى النقاط التالية:

1- مفهوم الطاقات المتجددة: الطاقة المتجددة هي الطاقة التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالباً في مخزون جامد تحت الأرض، بتعبير آخر هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة متوفرة في الطبيعة بصورة محدودة أو غير محدودة إلا أنها متجددة باستمرار، واستعمالها لا ينتج أي تلوث للبيئة فهي طاقات نظيفة فنجد مثلاً الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والماء والحرارة الجوفية لا ينتج عن استخدامها أي تلوث أما احتراق الكتلة الحية ينتج عنه بعض الغازات إلا أنها أقل من تلك الناتجة عن احتراق الطاقات الأحفورية.

إن بداية الاهتمام بهذا النوع من مصادر الطاقة يعود إلى بداية السبعينيات وبالأساس إلى أزمة الطاقة لعام 1973م وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المتقدمة، والتي وجدت أن الحل المتاح للقضاء على تبعية اقتصادياتها للبتروك هو تطوير مصادر بديلة تكون محلية، إلا أن هذا الاهتمام سرعان ما تلاشى بعد انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية.

مع تنامي الوعي البيئي والتأكد العلمي من علاقة التغير المناخي بحرق مصادر الطاقة الأحفورية، وبعد بروتوكول كيوتو وكذا الاستنزاف الكبير الحاصل في المصادر المعتمدة بات الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة أكثر إلحاحاً، وبدأت الدول توجه جهود البحث العلمي نحو هذا المجال من أجل وضع مختلف أنواعها في خدمة اقتصاديات الدول. ⁽²⁾

2- مصادر الطاقات المتجددة: ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما: الطاقة المتجددة التقليدية (غير التجارية)، والطاقة المتجددة الجديدة.

- الطاقة المتجددة التقليدية (غير التجارية): وهو من مصادر الطاقة التي كانت شائعة في القرون الماضية خاصة قبل ظهور النفط وتعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية biomass التي تنتج وتجمع محلياً (مثل مخلفات المحاصيل، والخشب، وروث الحيوانات... الخ) وعلى الرغم من أن معظم دول العالم قد انتقلت بسرعة من استعمال هذا المصدر إلى استعمالات الطاقة الأحفورية منذ بدء استعمال الفحم في القرن التاسع عشر وانتشار استعمال النفط في القرن العشرين، إلا أن الطاقة المتجددة التقليدية القائمة على الكتلة الحية لا تزال مصدراً وحيداً للطاقة لأكثر من 2 بليون نسمة يعيش معظمهم في جنوب آسيا وفي أواسط إفريقيا. ⁽³⁾

- الطاقة المتجددة الجديدة: من أنواعها ما يلي: ⁽⁴⁾

أ- الطاقة الشمسية:

تعد الشمس من أكبر مصادر الضوء والحرارة الموجودة على وجه الأرض، وتوزع هذه الطاقة - المتولدة من تفاعلات الاندماج النووي داخل الشمس - على أجزاء الأرض حسب قربها من خط الاستواء، وهذا الخط هو المنطقة التي تغطي أكبر نصيب من تلك الطاقة، والطاقة الحرارية المتولدة عن أشعة الشمس يُستفاد منها بتحويلها إلى (طاقة كهربائية) بواسطة (الخلايا الشمسية)

هناك طريقتان لتجميع الطاقة الشمسية، الأولى: بأن يتم تركيز أشعة الشمس على مجمع بواسطة مرايا محدبة الشكل، ويتكون المجمع عادة من عدد من الأنابيب بها ماء أو هواء، تسخن حرارة الشمس الهواء أو تحول الماء إلى بخار. أما الطريقة الثانية، ففيها يمتص المجمع ذو اللوح المستوى حرارة الشمس، وتستخدم الحرارة لتنتج هواء ساخن أو بخار.

ب- الطاقة الجوفية:

وهي طاقة الحرارة الأرضية، حيث يُستفاد من ارتفاع درجة الحرارة في جوف الأرض باستخراج هذه الطاقة وتحويلها إلى أشكال أخرى، وفي بعض مناطق الصدوع والتشققات الأرضية تتسرب المياه الجوفية عبر الصدوع والشقوق إلى أعماق كبيرة بحيث تلامس مناطق شديدة السخونة فتسخن وتصعد إلى أعلى فوارة ساخنة، وبعض هذه الينابيع يثور ويهمد عدة مرات في الساعة وبعضها يتدفق باستمرار وبشكل انسيابي حاملاً معه المعادن المذابة من طبقات الصخور العميقة، ويظهر بذلك ما يطلق عليه الينابيع الحارة، ويقصد الناس هذا النوع من الينابيع للاستشفاء، بالإضافة إلى أن هناك مشاريع تقوم على استغلال حرارة المياه المنطلقة من الأرض في توليد الكهرباء.

ج- طاقة المد والجزر:

طاقة المد والجزر أو الطاقة القمرية هي نوع من الطاقة الحركية التي تكون مخزنة في التيارات الناتجة عن المد والجزر الناتجة بطبيعة متجددة. عن جاذبية القمر والشمس ودوران الأرض وعليه تصنف هذه الطاقة على أنها طاقة الكثير من الدول الساحلية بدأت بالاستفادة من هذه الطاقة الحركية لتوليد الطاقة الكهربائية و بالتالي تخفيف الضغط عن معامل الطاقة الحرارية و بالتنتيجة تخفيف التلوث الصادر عن هذه المعامل.

د- طاقة الرياح:

هي استخدام طاقة الرياح في تحريك الأشياء والاستفادة منها ويتم تحويل حركة الرياح إلى شكل آخر من أشكال الطاقة سهلة الاستخدام، غالباً كهربائية وذلك باستخدام مروحيات، تعتبر طاقة الرياح آمنة فضلاً عن أنها من أحد أفراد عائلة الطاقة المتجددة، وهي طاقة بيئية لا يصدر منها ملوثات مضرّة بالبيئة، يتجه العالم الآن بعد ظاهرة الاحتباس الحراري فضلاً عن التلوث، لاعتماد مصادر الطاقة المتجددة كمصادر طاقة بديلة وللتخفيف من استخدام الوقود الأحفوري. ولهذه الأسباب يسعى التقدم التكنولوجي إلى خفض تكلفة الطاقة المتجددة لتوسيع انتشارها. والطاقة المنتجة من الرياح هي مصدر الطاقة المتجددة الأقل تكلفة والأكثر تبشيراً بالنجاح مقارنة بجميع المصادر الأخرى، ولكن طبيعته المتنوعة — أي لأن الرياح لا تهب دوماً — تجعل قيام البحاثة بتحديد ما سيكون له من تأثير في أنظمة تحلية المياه وعمليات إنتاجها أمراً ضرورياً.

هـ- الطاقة المائية: الطاقة المائية هي الطاقة المستمدة من حركة المياه المستمرة والتي لا يمكن ان تنفذ. وهي من أهم مصادر الطاقة المتجددة، وبمعنى آخر هي الاستفادة من حركة المياه لأغراض مفيدة. فقد كان استخدام الطاقة المائية قبل انتشار توفر الطاقة الكهربائية التجارية، وذلك في الري وطحن الحبوب، وصناعة النسيج.

و- الطاقة الحيوية: هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها، وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة. وعلى خلاف غيرها من الموارد الطبيعية الغير متجددة مثل النفط والفحم الحجري، فإنها متوفرة ورخيصة نسبياً في جميع أنحاء العالم ولا تنضب لوجود الكثير من الكائنات و المواد البيولوجية، ولا تلوث البيئة بشكل كبير.⁽⁵⁾

II- واقع الطاقات المتجددة في الجزائر: سنحاول من خلال النقطة الموالية التعريف بإمكانات الجزائر في مجالالطاقات المتجددة:⁽⁶⁾

1- الطاقة الشمسية: الصحراء الجزائرية هي واحدة من أكبر حقول الطاقة الشمسية في العالم. مع سماء صافية، وتقريباً دون غيوم، و الصحراء هو مجال الشمس، وقت التعرض للشمس حوالي 3500 ساعة/ سنة هو الأكبر في العالم. هو دائماً أكبر من 8 ساعات / يوم ما عدا في أقصى الجنوب أو هي وصولاً إلى 6 ساعات / يوم خلال فصل الصيف، ويمكن أن تصل إلى أكثر من 12 ساعة / يوم وسط الصحراء.

تتوفر الجزائر جراء موقعها الجغرافي على أعلى الحقول والمناجم الشمسية في العالم، فمدة التشمس في كامل التراب الوطني تقريبا تفوق 2000 ساعة في السنة ويمكنها أن تصل إلى 3900 ساعة (الهضاب العليا والصحراء) والطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها 1 م² تصل الى 5 كيلواط في الساعة على معظم اجزاء التراب الوطني أي نحو 1700 كيلواط في الساعة/ م³ في السنة شمال البلاد و 2263 كيلواط م² في السنة جنوب البلاد، وهو ما يتيح اشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلواط في الساعة للمتر المربع الواحد على مساحة تقدر بـ: 2381745 كلم²، هذه الامكانيات الهائلة تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات اوروبا الغربية واربع مرات الاستهلاك العالمي كما تسمح بتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.

ب- طاقة الرياح: تتوفر الجزائر على امكانيات معتبرة، حيث تهب رياح مشبعة بالهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي بمتوسط سرعة تفوق 7 م / ثانية على ارتفاع 10 امتار مربع خصوصا في المناطق الساحلية و هو ما يوفر امكانية توليد طاقة سنوية تقدر بـ: 673 مليون واط ساعي في حالة تركيب توربين هوائي على علو 30 متر في حالة رياح ذات سرعة 5,1 م/ ثانية وهي طاقة تسمح بتزويد 1008 مسكن من الطاقة.

ج- طاقة الكتلة الحية: تبقى امكانيات الجزائر قليلة في هذا المجال بالمقارنة بالأنواع السابقة، وهذا راجع الى قلة المساحة الغابية حيث لا تمثل سوى 10% من المساحة الاجمالية للوطن، اما المصادر الطاقوية من النفايات الحضرية والزراعية فتقدر بحوالي 5 مليون طن مكافئ نفط.

د- طاقة المياه: تتساقط على التراب الوطني كميات كبيرة من الامطار سنويا تقدر بحوالي 65 مليار م³ سنويا الا انه لا يتم استغلال الا جزء قليل منها حوالي 5% (عكس بعض البلدان الاوروبية حيث يتم استغلال حوالي 70% من هذه الموارد في توليد الطاقة الكهربائية) نتيجة تمركزها بمناطق محددة وتبخّر جزء منها او تدفقها بسرعة نحو البحر او نحو حقول المياه الجوفية، تقدر حاليا المياه المستغلة بـ 25 مليار م³ ثلثا هذه الكمية مياه سطحية (103 سد منجز و 50 في طور الانجاز) والباقي مياه جوفية.

هـ- الطاقة الحرارية الجوفية: تتوفر الجزائر على اكثر من 200 مصدر حراري تتمركز في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن، تتجاوز درجة حرارتها 40° وترتفع الى 98° في حمام المسخوطين بقالة لتصل الى 118° ببسكرة، حيث يتم الحصول على اكثر من 12 م³/ الثانية من الماء الساخن والذي تتراوح درجة حرارته بين 22 و 98 درجة مئوية وهو ما يسمح بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء، الا انه لا يتم استغلالها حاليا سوى في تحفيف المنتجات الزراعية وتكييف البنايات اضافة الى تدفئة البيوت الزراعية والاستشفاء بصفة اساسية وبالتالي اهدار امكانيات نظيفة لإنتاج الطاقة الكهربائية.

كما تتوفر الجزائر على طبقة جوفية من المياه الحارة (الطبقة المائية اللبية) يحدها من الشمال بسكرة ومن الجنوب عين صالح ومن الغرب ادرار اما من الجهة الشرقية فإنها تمتد الى الحدود التونسية وتقدر درجة حرارتها حوالي 57 درجة مئوية وبالتالي تشكل خزاناً واسعاً من حرارة الارض الجوفية.

2- استخدامات الطاقة المتجددة في الجزائر: تعمل الجزائر على تشجيع الاستعمال بأكثر مسؤولية للطاقة واستغلال جميع الطرق للمحافظة على الموارد وترسيخ الاستهلاك اللازم والامثل ، بهدف انتاج المنافع او نفس الخدمات، ولكن باستعمال اقل طاقة ممكنة، وذلك من خلال ما يلي: (7)

- العزل الحراري للمباني: يعتبر قطاع البناء في الجزائر من القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة بأكثر من 42 بالمئة من الاستهلاك النهائي، وتسمح أعمال التحكم في الطاقة المقترحة لهذا القطاع ولاسيما بإدخال العزل الحراري في المباني، بتقليص استهلاك الطاقة المرتبطة بتدفئة وتكييف السكن بحوالي 40 بالمئة.
- تطوير سخان الماء الشمسي: ادخال سخان الماء الشمسي في الجزائر ما يزال في طور الاول ولكن القدرات في هذا الميدان جد معتبرة وفي هذا الاتجاه يرتقب تطوير سخان الماء الشمسي سيدعم من طرف الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.
- تعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة: تهدف استراتيجية العمل في الحظر التدريجي لتسويق المصابيح ذات التوهج (المصابيح الكلاسيكية المستعملة عادة في البيوت) وهذا في افاق سنة 2020، وبالموازاة مع ذلك، فانه من المزمع تسويق بضعة ملايين من المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض ومن جهة اخرى فان الانتاج المحلي للمصابيح ذات الاستهلاك الضعيف سوف يخص بتشجيع ولاسيما من خلال خلق شراكة بين المنتجين المحليين والاجانب.
- ادخال النجاعة الطاقوية في الانارة العمومية: تعتبر الانارة العمومية من ضمن احد المراكز الأكثر استهلاكاً للطاقة لدى املاك الجماعات المحلية، وغالبا ما يكون مسؤولو هذه الجماعات المحلية على غير دراية بإمكانيات تحسين او تخفيض الاستهلاك الطاقوي لهذا المركز، ويتمثل برنامج التحكم في الطاقة الموجهة للجماعات المحلية في تعويض كل المصابيح من النوع الزئبقي (الكثيرة الاستهلاك للطاقة) بمصابيح الصوديوم (الاقتصادية).
- ترقية غاز البترول المميع / الوقود: يرتقب في آفاق 2020 ان تصل حصة سوق غاز البترول المميع كوقود الى نسبة 20 في المئة في حظيرة السيارات، ينتظر من هذا البرنامج منح مساعدات مالية مباشرة للمستفيدين الراغبين في تحويل نمط استهلاك سياراتهم الى غاز البترول المميع / الوقود.
- ترقية الغاز الطبيعي / الوقود: تمت في بداية التسعينات اجراء دراسة تحويل العربات السياحية التي تسير بالوقود الى الغاز الطبيعي ولقد تم انجاز المنشآت من طرف سونلغاز لتوزيع هذا الوقود من اجل حظيرة تجريبية.
- ادخال التقنيات الاساسية لتكييف الهواء بالطاقة الشمسية: ان استعمال الطاقة الشمسية للتكييف هو تطبيق يستوجب تربيته خاصة في جنوب البلاد، لاسيما والاحتياجات الى التبريد تتزامن في معظم الاوقات مع توفر الاشعاع الشمسي (التسيير بخيوط اشعة الشمس) ومن جهة اخرى يمكن لحقل اللواقط الشمسية ان يفيد في انتاج الماء الساخن الصحي وتدفئة البناءات خلال فصل البرودة، وبهذا يكون المردود الاجمالي للمنشأة مهما جدا.
- وفي هذا الاتجاه يشكل الادمج الكبير للطاقة المتجددة في المزج الطاقوي، رهانا اساسيا قصد الحفاظ على موارد الطاقة الاحفورية والتنوع في فروع انتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة، وفيما يلي بعض التحديات التي تواجه الجزائر في اطار الاهتمام بالطاقات المتجددة.

III- الطاقات المتجددة بأدرار:

- بحكم الموقع الجغرافي الذي تتمتع به ولاية أدرار و ما تتميز من مناخ يجعل منها قطبا رائداً في استغلال الطاقات المتجددة بمختلف أشكالها سيما منها الطاقة الشمسية و طاقة الرياح و الطاقة الأحفورية و الطاقة الحيوية و هو ما جعلها الولاية السباقة وطنيا في خوض هذا التحدي الطاقوي الصديق للبيئة منذ ثمانينيات القرن الماضي.⁽⁸⁾
- 1- محطتا ملوكة و ماطرويان البدايات الأولى لاستغلال الطاقة الشمسية بأدرار: لقد شكلت محطتا الطاقة الشمسية اللتين أنجزتا خلال ثمانينيات القرن الماضي بشراكة أجنبية بكل من قصر ملوكة (بلدية تيمي) و ماطرويان (بلدية تيمقطن)

الخطوات الأولى لخوض تجربة استغلال الطاقات المتجددة حيث تعتبر محطة ملوكة أول محطة لاستغلال الطاقة الشمسية تنجز على المستوى الوطني، إلى جانب عمليات أخرى أنجزت خلال تلك الفترة بمساهمة الوحدة بكل من برج باجي مختار وحتى خارج الولاية بكل من ولايات وهران و سعيدة و بني ونيف (بشار)، هذا إضافة إلى إنتاج عدة تجهيزات شملت معدات تسخين المياه التي وضعت على مستوى المؤسسات التربوية.

ويواصل أزيد من 80 باحثا بالوحدة جهودهم الحثيثة لتطوير المهارات و توسيع الخبرات في مجال استغلال الطاقات المتجددة و مواكبة الاستراتيجية الوطنية في الطاقات المتجددة خاصة بعد إعادة الهيكلة التي حولتها إلى إحدى الوحدات التابعة لمركز تطوير الطاقات المتجددة (الجزائر العاصمة) .

وخصصت مهام الوحدة للبحث العلمي فقط قصد توسيع و تجسيد المرافقة التقنية لمشاريع الطاقة المتجددة و تطوير نماذجها إلى جانب تقديم حلول علمية ناجعة في هذا الإطار و هو ما مكن الوحدة من إنجاز بحوث علمية عديدة و بمستوى عال، إضافة إلى استقطاب عديد الطلبة و الباحثين من معظم جامعات الوطن المقبلين على إعداد مذكرات التخرج لإجراء تربصات تطبيقية على مستوى الوحدة بفضل الإمكانيات و التجهيزات المتطورة التي تتوفر عليها.⁽⁹⁾

2- نماذج مختلفة لمجالات استخدام الطاقات المتجددة لتأكيد النجاعة و الفعالية:

وقد تمكنت الوحدة من إنجاز عدة نماذج لإبراز آفاق و مجالات استخدام الطاقات المتجددة سواء في الاستخدام المنزلي أو في الأنشطة الاقتصادية من خلال الجهود التي تقوم بها المخابر المتواجدة عبر الفروع العلمية للوحدة ممثلة في قسم البحث في التحويلات الكهروضوئية وقسم البحث في التحويلات الحرارية، حيث شملت هذه النماذج عمليات الضخ الكهروضوئي و التبريد و الاستعمالات الإلكترونية و التجفيف و التسخين .

إلى جانب إنجاز أول سيارة نموذجية تعمل بالطاقة الشمسية والتي يتم حاليا تطويرها لتصبح سيارة نموذجية تتسع لأربع مقاعد. و يتم أيضا في الشأن ذاته إنجاز محول كهربائي من طرف أحد الباحثين بالوحدة.

وفي هذا تبرز مدى فعالية الطاقة المتجددة و قدرتها على تلبية الاحتياجات الطاقوية خاصة و أنها طاقة نظيفة تتيح لمختلف الهيئات فرصة مواجهة التحديات البيئية ذات الصلة بالأنشطة الاقتصادية.

ان هذه الأهمية جعلت من ولاية أدرار من المناطق المحظوظة من خلال الاستفادة من عدة مشاريع لإنجاز محطات للطاقة الشمسية، دون إشارك الوحدة في هذه المشاريع باعتبار أنها تشكل فرصة لثمين الخبرة العلمية و التقنية العالية للباحثين بالوحدة و الكفيلة بتقديم اقتراحات فعالة لتحقيق النجاعة، هذا إضافة إلى إعطاء حلول تقنية في هذا الإطار على غرار المشكل التقني المتعلق بمرزعة طاقة الرياح بمنطقة كابرتن المطروح بعد أن تبين أن أعمدتها الهوائية لا يمكنها العمل عندما تبلغ الحرارة 45 درجة مئوية، حيث يجري فريق من الوحدة بحثا في هذا الجانب قصد التمكين من تكييفها للعمل في درجات الحرارة المرتفعة التي تميز الولاية.

3- نحو استئناف نشاط محطة الطاقة الشمسية بمنطقة ملوكة:

الخبرة العلمية التي اكتسبها الباحثون بالوحدة ستمكن من العمل على استئناف في القريب العاجل نشاط محطة استغلال الطاقة الشمسية بمنطقة ملوكة الفلاحية بعد توقف دام أكثر من ثلاث عقود من خلال عمل لدراسة النجاعة يتم حاليا بالشراكة مع مجمع "كوندور" لتصل طاقة إنتاجها إلى 30 كيلواط . وسيتم دمج هذه المحطة في الشبكة الكهربائية الوطنية العادية إلى جانب مساهمتها في تزويد بعض المنازل القريبة بهذه الطاقة .

كما استفادت وحدة البحث من 100 كيلواط من الطاقة الشمسية لتوفير أزيد من 70 بالمائة من الاستغلال الطاقوي لديها مما يجعلها نموذجا للمنشآت المستغلة لهذه الطاقة التي بات يتطلع إليها الكثير من المواطنين و المتعاملين الاقتصاديين سيما في قطاعي الفلاحة و السباحة بعد وعيهم الكبير بأهمية الطاقات المتجددة و دورها الاقتصادي في خفض تكاليف الإنتاج و تأمين البيئة .

ويعمل فريق تابع للوحدة في هذا الجانب من خلال الترشيد في كيفية ملائمة المنازل و المباني لإمكانية استخدام الطاقة الشمسية عن طريق استغلال الواجهات و الأسطح بما يضمن توفير الطاقة وتخفيض فاتورة استهلاكها مثلما تمت الإشارة إليه.

من خلال ما سبق يتضح جليا ان اعتماد الجزائر على المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة يبقى بعيدا جدا عن مستوى الامكانيات المتوفرة، ومن اجل تحسين مستوى الاستغلال عمدت الجزائر الى انشاء هياكل علمية وعملية تعمل على تطوير استغلال هذه الطاقات من اجل وضعها في مسارها الصحيح الذي يخدم عملية التنمية المستدامة.⁽⁹⁾

IV- تحديات الطاقات المتجددة في الجزائر:

- عدم التحضير الجيد من طرف المعنيين، والافتقار لثقافة التخطيط المسبق، كما أنّ برنامج إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر بديلة والذي جرى افتتاحه سنة 2010 ، يسير بشكل بطيء.

- ارتفاع التكلفة الرأسمالية لمشروعات الطاقة المتجددة مع قصور (أو غياب) آليات التمويل، فضلا على الاعتقاد الخاطئ بأن الاستثمار في مثل هذه المشروعات يمثل مخاطرة مالية على الرغم من كونها طاقة تحافظ على البيئة.

- إن إنتاج واستخدام التكنولوجيات المتقدمة في إنتاج الطاقة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والوقود الحيوي) يحتاج إلى تضافر جهود عدد كبير من الشركاء منهم شركات التصنيع والمستخدمين، والسلطات التشريعية والتنفيذية ذات الصلة والبحث العلمي وغيرها، كما يجب تحديد الأدوار وخطط التنفيذ ووضع نظام إداري متكامل للتنسيق بين هذه الأطراف من أجل الوصول إلى إنتاج الطاقة من مصادر متجددة، والجزائر تفتقر للجانب التنسيقي؛

- نقص الطاقات الفنية والتقنية اللازمة من اجل تطبيق تكنولوجيا الطاقة المتجددة، وهذا ما يحول دون انتشارها بشكل واسع فهي تحتاج إلى دراسات وافية للقدرة المحلية في التصنيع وما تتطلبه إجراءات تصنيع مكونات ومعدات الطاقة المتجددة ومدى توافر الأيدي العاملة.

- صعوبة تخزين الطاقة بجانب كلفتها الاستثمارية العالية.

- إن قلة الاهتمام باستخدام المصادر المتجددة لإنتاج الطاقة والفهم الخاطئ لطبيعة عمل وتطبيقات تكنولوجيات الطاقة المتجددة من قبل الأطراف المعنية والمجتمع بأسره يشكل عائقا كبيرا نحو الاعتماد على المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة، وهنا يبرز دور الإعلام والتوعية للدفع نحو تأهيل الأفراد والمجتمع نحو مفهوم صحيح لإنتاج الطاقة من مصادر نظيفة وصادقة للبيئة، الأمر الذي يساعد علي توضيح الحقائق الاقتصادية والبيئية والفنية في هذه المجالات.⁽¹⁰⁾

خاتمة:

الجزائر كغيرها من الدول تولي اهتماما واسعا بتطوير و استغلال الطاقات المتجددة بالنظر الى الامكانيات المتوفرة لديها، و من أجل ذلك أنشأت العديد من الهيئات والمراكز التي تعنى بذلك، وبالرغم من انتاجها للطاقة من هذه المصادر يبقى دون مستوى التطلعات و الإمكانيات، بالإضافة الى الموقع الجغرافي والامكانيات الطبيعية حيث يزخر فضاءها او جوها (شمس و رياح) بأكثر ما تجود به أرضها (وقود أحفوري)، حيث ان واقعها لا يزال قيد البحث و التطوير فهي لا تلي

سوى 0,01 % من مجمل حاجياتها الطاقوية، إلا انها تسعى الى وضع هذه المصادر في خدمة التنمية المستدامة. لذلك ومن اجل تحقيق فعالية في استغلال هذا النوع من الطاقات، نقترح ما يلي:

- على الجزائر تقليص هيمنة النفط على الاقتصاد الوطني بإدماج تدريجي للطاقة المتجددة كأحد مصادر إنتاج الطاقة.
 - إنشاء مراكز تكوين في الطاقات المتجددة لتأهيل كوادر ومهارات مقتدرة خصوصا في مجال تكنولوجيا الطاقة الشمسية بدلا من استيرادها من الخارج.
 - تشجيع التعاون مع الدول المتقدمة في هذا المجال للاستفادة من خبراتها.
 - دعم الدولة لهذا النوع من المشاريع من خلال امتيازات قد تكون مالية أو جبائية أو غيرها من الامتيازات التي تدعم بشكل قوي نجاح هذه المشاريع، وفرض غرامات وعقوبات على المشاريع الملوثة للبيئة.
 - وضع مجال الطاقة المتجددة ضمن أولويات الاستثمار والإنفاق الحكومي.
- الهوامش:

- (1)-CHITOUR Chams Eddine, 2003 , pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030, Office des publication universitaire, Algérie, P 41 .
- (2)- فرحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقات الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، عدد11/ 2012، ص 150.
- 3- انواع الطاقة المتجددة، 06/ 08/ 2015، 13:00، <https://sites.google.com/site/renewableenergyproject/home/2>
- 4 - نفس المرجع السابق، <https://sites.google.com/site/renewableenergyproject/home/2>
- 5- تريكي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013- 2014، ص 164- 167.
- 6 - الطاقة المتجددة مصادرها واستخداماتها، 05/ 08/ 2015، 09:15، <http://www.qalqilia.edu.ps/renewe.htm>
- 7 - الطاقة المتجددة بأدوار المراهنة على المرافقة الطاقوية لترقية برامج التنمية المحلية، 02/ 08/ 2015، 11:20، <http://www.aps.dz/ar/regions/16299->
- 8 - نفس المرجع.
- 9- نفس المرجع السابق.
- 10- بن الشيخ سارة- بن عبد الرحمان ناريمان، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة، ملتقى علمي دولي، جامعة ورقلة.

المتطلبات المنهجية الحديثة لاستثمار وتسيير كفاءات الموارد البشرية

في ظل اقتصاد المعرفة

د. أحمد داودي أ. اسحاق غزالي

الملخص:

تركز هذه الدراسة على بيان أهمية و دور الاستثمار في كفاءات المورد البشري في تحقيق المزايا التنافسية الاستراتيجية للمؤسسة الحديثة في ظل تنامي دور المجتمع المعرفي و تداعياته على البيئة التنظيمية ومناخ الأعمال في الوقت الحاضر، فالعولمة المعرفية و التواصلية أدخلت العديد من المتغيرات والمفاهيم الجديدة في الحقل المعرفي والتنظيمي والفكر الإداري و القطاع الإقتصادي والمعاملات التجارية والمالية، وأصبح التعامل الإلكتروني والتسويق الشبكي والرقميات الحديثة هي الأدوات الحديثة للتسيير والتعامل التجاري، وهذا ما يدفع بالمؤسسات إلى ضرورة تحديث بنيتها التنظيمية وكفاءات مواردها البشرية من خلال استراتيجية واضحة تستهدف تنمية وتسيير الكفاءات والمعارف.

إن هذه التغيرات الجذرية تتطلب كفاءات عالية المستوى والتكوين وعلى دراية تامة بمختلف نظم المعلومات والتكنولوجيات المتطورة، وهذا ما يضع المؤسسات أمام تحدٍّ كبير يتمثل في ضرورة تكوين مزايا وقدرات تنافسية تجعل من المورد البشري منطلقاً وركيزة لها.

Abstract :

This study focuses on identifying the importance and role of investment in human resources competencies in achieving strategic competitive advantages of the modern company, in light of the increasing role of knowledge society and its impact on the organizational environment and the business climate. The globalization in the field of knowledge and communication introduced many variables and new concepts in the sector of the economy and commercial and financial transactions. The electronic market; the network marketing, and the modern digitals have become the modern tools of commercial market, and this forces the companies to update their organizational structure and the competencies of their human resources through a clear strategy in order to manage and develop the competencies.

Such radical changes require competencies with a high level and solid training, also with the knowledge of various computing systems and the most developed technologies, and that puts the companies before a big challenge which is the need to build competitive abilities based in the first place on these human resources.

Résumé :

Cette étude base au premier lieu, sur l'identification du rôle de l'investissement dans les compétences des ressources humaines, et son importance dans la réalisation des avantages concurrentiels stratégiques pour L'institution moderne, à la lumière du rôle croissant de la société de connaissance et ses répercussions sur l'environnement organisationnel et le climat des affaires. la mondialisation dans le domaine du savoir et la communication, a introduit de nombreux changements et de nouveaux concepts dans le champ notionnel et organisationnel, la pensée administrative, le secteur de l'économie, les transactions commerciales et financières, car le marché électronique et les réseaux marketings et numériques modernes, est devenu les nouveaux voies de gestion et de marché commercial, ce qui oblige-pour faire face à cette modernité- les institutions à mettre à jour sa structure organisationnelle et les compétences de ses ressources humaines, à travers une stratégie claire visant à bien gérer et développer les compétences et les connaissances de ces ressources humaines.

Ces changements radicaux exigent des compétences ayant un haut niveau et des formations solides, ayant aussi une connaissance des différents systèmes d'information et les technologies plus développées, et cela qui mettent les établissements devant un grand défi, celui de configurer et construire des compétences concurrentielles se basant exclusivement sur ces ressources humaines .

مقدمة:

ظهر مصطلح الكفاءة في السبعينات ضمن الإطار الإقتصادي الأمريكي والأوروبي، ومع تطور الأسواق العالمية باليابان جنوب-شرق آسيا، وإفريقيا والهند، تعرضت المنظمات الأمريكية والأوروبية للمنافسة الشديدة وكان لزاما عليها إيجاد طرق جديدة للمحافظة وتقوية مزاياها التنافسية، فحولت إهتمامها نحو العنصر البشري وبحثت عن طرق عمل أكثر مرونة، كما اهتمت بالكفاءات الفردية وفرق العمل واعتبرتها عوامل للنجاح. ففي بريطانيا قامت السلطات المعنية بوضع سياسات تحث على رفع مستوى كفاءات الموارد البشرية وكفاءة المسيرين على وجه الخصوص وهذا بتشجيع التعلم وإنشاء ما يسمى:

National Vocational Qualification وهذا من أجل وضع معايير تحدد شروط الإلتحاق بمناصب العمل، أما في الولايات المتحدة الأمريكية U.S.A فقد تم في سنة 1994 إنشاء National Skills Standards Board ومهمته وضع نظام وطني معياري للقدرات والكفاءات للقيام بالوظائف.

إن مفهوم الكفاءات قد اتسع مداه ليتنقل من الكفاءات الفردية إلى الكفاءات المنظمة، ونجد هذا المفهوم ضمن أعمال Prahald et Hamel حيث يريان أن المنظمة تمتلك مجموعة من الكفاءات التي تمثل قاعدة للميزة التنافسية والتي سميها بالكفاءات القاعدية Compétence de base حيث يتم خلق مزايا تنافسية من خلال تحديد وتسيير هذه الكفاءات. (1) وفي العصر الحديث وإثر التحولات الكبيرة التي مست البناء الهيكلي والقانوني والتنظيمي والوظيفي لإدارة الموارد البشرية بفعل تطور مجتمع المعرفة وتداعياته، تبلور مفهوم الكفاءات على المستوى العلمي والميداني، ليتم التأصيل له علميا وعمليا من خلال منهجية الممارسات الإدارية وفق مفهوم تسيير الكفاءات، ولمعالجة هذا الموضوع فإننا نطرح الإشكالية التالية:

ما هي المتطلبات الحديثة لاستثمار وتسيير كفاءات المورد البشري لتحقيق قاعدة تنافسية استراتيجية للمؤسسة في ظل تطور مجتمع المعرفة ؟ وعليه فإننا نطرح التساؤلات التالية:

- (1) ما المقصود بالمجتمع المعرفي وما هي أبرز آثاره ؟
 - (2) ما هي المتطلبات الحديثة لاستثمار كفاءات الموارد البشرية ؟
 - (3) ما هو دور التسيير الاستراتيجي للكفاءات في خلق الفعالية التنظيمية والميزة التنافسية ؟
- وقبل التطرق لمحاورة هذه الدراسة تجدر الإشارة إلى طبيعة المجتمع المعرفي الراهن وأبرز سماته و مكوناته.

1- توصيف مجتمع المعرفة والمعلومات Knowledge and information Society

تعد المعرفة دعامة رئيسة من دعائم تقدم الأمم والنهوض بها، فضلا على أنها مصدر من مصادر القوة في المجتمع، بل إنها هي المصدر الحقيقي للقوة، والباعث على الحراك الفكري والإجتماعي، ويطلق على العصر الحاضر (عصر المعرفة)، حيث أصبحت موردا اقتصاديا مهما ومصدرا للدخل الوطني ودعامة للتقدم في مختلف مجالات الحياة، وإذا كان لكل عصر ثروته فإن المعرفة هي ثروة هذا العصر. (2)

يرى ليوتار Liotar في كتابه "شرط ما بعد الحداثة" أن: "المعرفة بصفتها سلعة معلوماتية لا غنى عنها للقوة الإنتاجية، وقد أصبحت وستظل من أهم مجالات التنافس العالمي من أجل إحراز القوة ويبدو من غير المستبعد أن تدخل دول العالم في حرب من أجل السيطرة على المعلومات كما حاربت في الماضي من أجل السيطرة على المستعمرات." (3)

وبناء على ما سبق فإننا نطرح التساؤل التالي: مما تتكون المعرفة؟ وما الفرق بينها وبين المعلومة؟ وما هو المقصود بالمجتمع المعرفي؟ ولأجل تحديد مفهوم المعرفة بدقة لابد من التفريق بين أربعة مصطلحات ذات دلالات مجاورة لمعنى المعرفة وهي: البيانات، المعلومات، المعرفة، الحكمة.

فالبيانات هي المادة الخام أو هي رموز لا معنى لها "أرقام، معادلات، معلومات عامة..."، فإذا تم تجهيزها ومعالجتها تحولت إلى معلومات، والتي يمكن بدورها أن تتحول إلى معرفة إذا اتسمت بصيغة الفهم والإدراك، ولم يقتصر الأمر على مجرد الإحاطة بالمعلومات، أما الحكمة فهي شكل من أشكال المعرفة، فهي تتضمن تطبيقها في الممارسة الاجتماعية اليومية، والحكم الصائب على الأمور، وتحكيم العقل والمنطق في اتخاذ القرارات، والاستعانة بالمهارات المعرفية. (4) ويذهب عماد الصباغ إلى أنه يمكن التمييز بين المعلومات والمعرفة، فعلى الرغم من عدم وضوح الحدود الفاصلة بين المصطلحين إلا أنهما ليسا وجهين لعملة واحدة، فالمعلومات هي ما ينتج من معالجة البيانات التي تتوالد في البيئة، وهي تزيد مستوى المعرفة لمن يحصل عليها وهذا يعني أن المعرفة أعلى شأنًا من المعلومات فنحن نسعى للحصول على المعلومات لكي نعرف أو نزيد معارفنا وتمتاز المعرفة بأنها عملية ديناميكية مستمرة فهي تنمو بالاستعمال وتولد معرفة جديدة... وبعد أن عرفنا الفرق بين المعلومات والمعرفة، يحسن بنا توضيح المقصود بمفهوم [مجتمع المعرفة Knowledge Society] وهو مصطلح يطلق على المجتمع الذي يعتمد على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها في جميع مجالات الحياة، وجميع قطاعات المجتمع بل وحتى على مستوى الحياة الخاصة للأفراد... وقد ذهب محمد الصفراني إلى أن مجتمع المعرفة يمكن أن يتحقق من خلال التنمية الثقافية الشاملة والتي تعني استراتيجية عمل جادة وديناميكية ترمي على إيجاد تغييرات إيجابية في فكر المجتمع وثقافته. (5)

ومن هنا بدأ العالم يأخذ منحى تطوريا جديداً أساسه العلم والمعرفة، ويشهد القرن الواحد والعشرين ثورة معرفية كبيرة أساسها وعمادها ووقودها هو المعلومات، حيث أصبحت السلاح الذي يوفر لمن امتلكه قوام القدرة والسيطرة على العالم، باعتبار أن هذا القرن الجديد هو خلاصة مركزة للتطور والتراكم العلمي والمعلوماتي للتاريخ البشري، ويرى ألفين توفلر Alvin Toffler: "أن القوة في القرن الواحد والعشرين لن تكون في المعايير الاقتصادية أو العسكرية ولكنها تكمن في عنصر المعرفة..." ويعد بيتر دراكر Peter Drucker من أوائل المفكرين الذي رصدوا إرهاصات هذا التحول العظيم، وقد صاغ مصطلح العمل المعرفي "أو العامل المعرفي" Knowledge Worker في سنة 1960 تقريباً، وقد ذكر في كتابه "مجتمع ما بعد الرأسمالية" أن: "أحد أهم التحديات التي تواجه كل منظمة في مجتمع المعرفة هو بناء ممارسات منهجية منظمة لإدارة التحويل الذاتي، وينبغي على المنظمة أن تكون مستعدة للتخلي عن المعرفة التي أصبحت قديمة وأن تتعلم كيف تبدع أشياء جديدة من خلال:

- التحسين المتواصل لكل نشاط.
- تطوير تطبيقات جديدة نابعة من نجاحاتها.
- الابتكار المتواصل كعملية منظمة.

ويشير Drucker إلى أهمية رفع مستوى إنتاجية العاملين في مجال المعرفة والخدمات لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية وفي هذا الصدد يقول: "إن أكبر تحدٍّ يواجه المديرين في الدول المتقدمة في العالم هو زيادة إنتاجية العاملين في مجال المعرفة والخدمات، ولسوف يحدد هذا التحدي الذي سيسيطر على الأجندة الإدارية خلال العقود العديدة المقبلة في النهاية الأداء التنافسي للشركات، والأهم من ذلك أنه سيحدد نسيج المجتمع وجودة الحياة في كل أمة صناعية. (6) فالعمال المتعلمون يتمتعون بميزة فيما يتعلق بالتكيف مع التكنولوجيات الجديدة واستخداماتها، ولأن العمال الأفضل تعلموا عادة ما

يتمتعون بنطاق واسع من المهارات الأساسية، فمن السهل لهم استيعاب المعرفة الجديدة وبالتالي ترتفع إيراداتهم بسرعة أكبر من إيرادات العمال ذوي المستويات التعليمية المتدنية، فالناس الأفضل تعلمًا هم أكثر قدرة على التعامل مع فقدان التوازن الإقتصادي.⁽⁷⁾

فبيتر دراكر أراد التأكيد على دور المعرفة في خلق القيمة المضافة في العامل و في العمل، من خلال تزويد العمال بالمهارات اللازمة التي تجعلهم على أهبة تامة للتعامل مع المستجدات التقنية الحديثة وكذا مع الأزمات العارضة التي تهدد كيان المنظمة، فعمال المعرفة يمتلكون الوعي الكافي لحسن التصرف مع هذه التغيرات.

ويشير ريفانز Revans إلى أن التعلم داخل المنظمة يجب أن يساوي أو يفوق التغير خارج المنظمة، وإلا فإن المنظمة لن تستطيع الإستمرار على قيد الحياة. كما يقول Kierman الخبير في استراتيجيات علم الإدارة: "نظرا للضرورات التنافسية من السرعة والاستجابة العالمية والحاجة المستمرة إلى الإبداع، وبفضل التقنيات المعلوماتية الجديدة يصبح التعلم التنظيمي Organizational Learning السبيل الوحيد الذي يمكن أن يمنع فناء المنظمات."⁽⁸⁾ ومن خلال قول ريفانز نستفيد قاعدة تنظيمية مهمة وهي أن المنظمات في العصر الرقمي و التكنولوجيا الحديث عليها أن تسعى إلى تطوير كفاءات موظفيها وتحديث أنظمتها وقوانينها وهياكلها بما يفوق أو يتماشى مع المتطلبات العصرية والتطورات الموجودة في بيئتها التنظيمية⁽⁹⁾، فتتقدم نظم التسيير وضعف الآليات والأنماط الوظيفية يؤدي إلى اضمحلال وأفول المنظمات أو غياب فعاليتها ضمن إطارها التنظيمي العام.⁽¹⁰⁾

وفي ظل هذا التحول الجذري نحو "المجتمع المعرفي" و "العامل المعرفي" على نحو تعبير بيتر دراكر، فإن المدخل الصحيح للمنظمات المعاصرة إزاء هذه التغيرات الحاصلة على المستوى المجتمعي والمعرفي والتنظيمي، هو التوجه نحو الاستثمار في كفاءات مواردها البشرية لتكوين قوة تنظيمية ومهارية وقدرات تنافسية محورية فعالة تستطيع مسيرة التحولات التكوينية لمجتمع المعرفة و التكنولوجيا .

2- مفهوم تسيير الكفاءات Management competencies

2-1- تعريف مصطلح الكفاءة competencies.

1. التعريف المعجمي للكفاءة: لقد تناولت العديد من القواميس اللغوية مصطلح الكفاءة مُعرِّفة إياه بما يلي:
 2. Oxford: عرف الكفاءة على أنها: "القدرة على فعل شيء ما بطريقة صحيحة ويعتبر الشخص الكفاء هو الذي يمتلك القدرة، السلطة، المهارة، المعرفة اللازمة للقيام بشيء ما بالشكل الصحيح".
 3. Le petit robert: الكفاءة هي: "معارف عميقة، معروفة تمنح الحق في إصدار الحكم واتخاذ القرار في بعض المهن".
 4. La Rousse comercial: الكفاءة في الأعمال التجارية والصناعية هي: "مجموعة من المعارف والقدرات والتصرفات التي تستخدم في النقاش، المشاورات لاتخاذ القرار حول كل ما يهم المهنة."⁽¹¹⁾
- إذن فالكفاءة من الناحية المعجمية تتأسس على فكرة الجدارة والمقدرة والمهارة في اتخاذ القرار (التفكير)، وفي أداء المهام بإتقان (التنفيذ) وكل ذلك مرتبط بالمعرفة والخبرة اللازمة.

التعريف الاصطلاحي للكفاءة:

قدم العلماء تعريفات اصطلاحية عدة للكفاءة، فقد عرفها كل من بوز وإيكيليبياني بأنها: "القدرة على إنجاز المهام المحددة بالمزج بين المعارف النظرية، المعارف العملية، الإجراءات والممارسات والخبرة."⁽¹²⁾ وحسب الهيئة العالمية للتقنيين

بالمواصفة ISO 9000,2000 الكفاءة هي: "قدرة الفرد على وضع معارفه حيز التنفيذ".⁽¹³⁾ وتعرف المجموعة المهنية الفرنسية Medef الكفاءة بأنها: "الكفاءة المهنية هي تركيبة من المعارف والمهارات والخبرة والسلوكيات التي تمارس في إطار محدد، ويتم ملاحظتها من خلال العمل الميداني، والذي يعطي لها صفة القبول (validite) ومن ثم فإنه يرجع للمؤسسة تحديدها وتقويمها وتطويرها".⁽¹⁴⁾

وبناء على التعاريف السابقة نستشف بأن الكفاءة تنشأ من مجموع المعارف والخبرات وتراكم الممارسات أثناء أداء وظيفة معينة، خلال مسار مهني محدد، وهي تولد لدى صاحبها رشادا في الرأي والقرار وسدادا وجودة في العمل والأداء، كما أن مفهوم الكفاءات يرتبط أساسا بالمهارات العملية والسلوكية في إنجاز العمل وحل المشكلات وهي نتاج اجتماع وتفاعل ثلاثة عناصر أساسية وهي: الكفاءة = المعرفة + الخبرة + المهارة.

2-2- تعريف تسيير الكفاءات Management competencies .

يعرف مدخل تسيير الكفاءات كمقاربة حديثة في التسيير الإداري بأنه: "مجموع الأنشطة المخصصة لاستخدام وتطوير الأفراد والجماعات بطريقة مثلى بهدف تحقيق مهمة المؤسسة وتحسين أداء الأفراد، وبهدف استعمال وتطوير الكفاءات الموجودة أو المستقطبة نحو الأحسن".⁽¹⁵⁾ فهذا التعريف يشير إلى دور إدارة المؤسسة في تسيير كفاءات موظفيها من خلال مختلف الأنشطة والبرامج التدريبية و التحفيزية لتعظيم وترقية الكفاءات الفردية و الجماعية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف المؤسسة.

كما يعرف على أنه: "مجموعة من النشاطات الموجهة نحو تطوير كفاءات الأفراد وفريق العمل، بهدف تنفيذ المهام ورفع أداء الأفراد". فتفسير أو إدارة الكفاءات عملية تفاعلية تتضمن ثلاث أهداف هي:

1. الإهتمام بمنطق الكفاءة كإجراء تسييري تتخذه إدارة الموارد البشرية خدمة لاستراتيجيتها وتكيفها مع البيئة المحيطة وتحقيقاً لأهدافها.
2. تطوير المعارف والمهارات الفردية والجماعية وتثمينها بمنظمة العمل.
3. البحث المستمر للمنظمة لتعظيم كفاءاتها.⁽¹⁶⁾

إن هذا التعريف أشار إلى بعدين أساسيين ضمن مفهوم الكفاءة هما: التركيز على الكفاءة باعتبارها فلسفة للمؤسسة وإجراء تسييريا في كافة فعاليتها ووظائفها أي أن الكفاءة هي المحدد و المعيار الأساسي في الانتقاء والتقييم والتوظيف والتحفيز والمكافأة. ضرورة تكييف هذه الكفاءات مع متطلبات البيئة المحيطة، ثم العمل على تنمية هذه الكفاءات وتعظيمها بصفة مستمرة.

إن تحقيق تسيير كفاءات ناجحة مرتبط بتطبيق تكامل أفقي أكثر من العمودي، حيث نبحت في التكامل العمودي عن تكييف الكفاءات البشرية مع مهمة المؤسسة، من حيث نظرتها وكذا استراتيجيتها، إذ يجب أن تكون هذه الكفاءات مختارة ومنظمة ومطورة بطريقة معينة تساهم في تحقيق مهمة المؤسسة، أما في التكامل الأفقي فنبحث عن تكييف مختلف أنشطة تسيير الموارد

البشرية، فيما بينها والكفاءات هنا تكون وسيلة مثلى لهذا التكيف، أي تصبح كل أنشطة تسيير الموارد البشرية متمركزة حول الكفاءة. (17) .

فمفهوم تسيير الكفاءات يتمحور حول حسن إدارة واستغلال أي منظمة لكفاءاتها بدءاً من عملية إنشاء وتكوين وتنمية هذه الكفاءات إلى غاية المحافظة عليها واستثمارها، أي أن تكون الكفاءة هي الثقافة السائدة و الحاكمة على كل القرارات التي تخص تسيير الموارد البشرية، وذلك بانتهاج استراتيجية تستهدف تعظيم أصول المنظمة وتأسيس قدرات تنافسية واستقطاب العملاء .

محمد البرادعي بسيوني، تنمية مهارات مدراء الموارد البشرية. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2006، ص05
إن إدارة الكفاءات في ظل اقتصاد المعرفة لا تتوقف على الفرد فحسب، ولكن لا بد أن تكون هناك كفاءة جماعية أو مشتركة، وهذا لا يعني أن الكفاءة الجماعية هي مجموع الكفاءات الفردية ولكن هناك تفاعلات تتم فيما بينها، تشكل ما يسمى 'التداوب' وهذا المفهوم يشير إلى العلاقة $2+5=2$ أي أن أثر التفاعل بين الكفاءات يكون أكبر من الآثار المأخوذة على انفراد. (18) أي أن تكامل واندماج القوى والكفاءات الفردية يفرز قيماً إضافية (قوة، فعالية، إبداع، تحسين، تحفيز...) زائدة عن القيمة الحقيقية المجردة لمجموع القوى، ومن هذه الكفاءات الجماعية تتولد لدى المنظمة قدرات ومهارات خاصة تعزز كفاءاتها الاستراتيجية وتؤسس لها قيما نوعية ومزايا تنافسية.

إن بناء استراتيجية إدارة الموارد البشرية يستند على التقييم العلمي والسليم للكفاءات من خلال تحكيم مبدأ الكفاءة والجدارة في كافة أنشطة إدارة الموارد البشرية ومختلف عمليات المنظمة، وهذا هو عنوان نجاح كافة المنظمات الحديثة، عملاً بمبدأ وضع الرجل الكفء في مكانه المناسب.

3- أنواع الكفاءات وأبعادها.

3-1- أنواع الكفاءات: قسم العلماء كفاءات الموارد البشرية بالمنظمة حسب أهميتها ودورها في تعزيز القدرات التنافسية للمنظمة إلى الأنواع التالية:

(1) **الكفاءات الفردية:** يمكن القول أن الكفاءة الفردية تمثل توليفة من الموارد الباطنية والظاهرية التي يمتلكها الفرد وتمثل في القدرات والمعارف والإستطاعات والمعرفة العملية والسلوكيات والقيم الإجتماعية التي يمكن أن تظهر أثناء العمل وعلى المؤسسة البحث واكتشاف الكفاءات الفردية ومعرفة أساليب تطويرها. وعبر عنها Medef بأنها: توليفة من المعارف والمعرفة العملية والخبرات والسلوكات المزاولة في سياق محدد والتي يمكن ملاحظتها أثناء وضعية مهنية، والمؤسسة التي تمتلكها هي المسؤولة عن اكتشافها وتثبيتها وتطويرها. (19)

فالكفاءة الفردية ترتبط بسلوكات ومهارات وأداء العامل في محيطه الوظيفي وتتضمن أيضاً ثقافته الإجتماعية وإدراكاته ومواقفه المختلفة، وعلى إدارة الموارد البشرية أن تلاحظ وتكتشف هذه الكفاءات وتقوم بتقويمها وتنميتها وتوجيهها وفق أهداف المنظمة.

(2) **الكفاءات الجماعية:** وتعرف على أنها: تلك المهارات الناجمة عن تضافر وتداخل بين مجموعة من أنشطة المنظمة حيث تسمح هذه الكفاءات بإنشاء موارد جديدة للمنظمة فهي لا تحل محل الموارد بل تسمح بتطورها وتراكمها. (20) فأساس بناء الكفاءة الجماعية إذن هو العلاقة الموجودة بين مجموع أفرادها والتي يمكن أن تعتبر كنتيجة لاجتماع ثلاث أنواع من الشروط والمتمثلة أساساً في: معرفة كيفية التعاون، القدرة على التعاون، والرغبة في التعاون، فإذا استثمرنا في هذه

الأقطاب الثلاثة بطريقة متلاحمة فإننا سنضعف من حظوظ تطوير التعاون الفعال على مستوى أعضاء الفريق كما أنها تساهم في زيادة القيمة المضافة للكفاءات الفردية.

فالكفاءات الجماعية تعبر عن انصهار وتفاعل الكفاءات الفردية في قالب تنظيمي موحد من خلال دمج وتعاون وتواصل العمال وتبادل مهاراتهم، وهذا يتوقف على طبيعة الهيكل التنظيمي للمنظمة وقدرته على تنمية شبكة الاتصالات التفاعلية بين الموظفين ودور القيادة في تشجيع فرق العمل وروح الفريق ووضع الأنظمة التحفيزية على أساس الأداء الجماعي، أي أنها تشجع أداء الأعمال جماعيا لا فرديا وهذا ما يخلق الإنسجام والقوة التنظيمية التي هي أساس تكوين الكفاءات الجماعية.

(3) **الكفاءات الاستراتيجية:** وهي توليفة من المهارات والتكنولوجيات التي تساهم بطريقة تفسيرية في القيمة المضافة للمنتج النهائي.⁽²¹⁾ وتساهم هذه الكفاءات في تحقيق إستراتيجية المنظمة وتتعلم بكل الفاعلين بها وتشكل من خلال آليات التنسيق بين الكفاءات الفردية والتوليف بين المهارات الجماعية والأصول الخاصة والقواعد التنظيمية. فالأمر يتعلق بكفاءات سلوكية عامة وضرورية لكل الوظائف والمهام، ويمكن تنمية الكفاءات الإستراتيجية إنطلاقا من ثلاثة أنواع من الموارد:

1. الموارد المادية (المعدات، التكنولوجيا، المباني... إلخ).

2. الموارد البشرية (القدرات، المهارات، المعرفة، الطاقات الكامنة... إلخ).

3. الموارد التنظيمية (الهيكل، نظام التنسيق، الرقابة... إلخ).

(4) **الكفاءات التنظيمية وكفاءات التسيير:** ترتبط الكفاءات التنظيمية بمدى الإستجابة للتغيرات التي تحدث على المحيط، فقد أكدت التجربة أن التنظيم الميكانيكي يلائم المنظمات التي تنشط بمحيط مستقر حيث المركزية والرسومية، أما التنظيم العضوي فيلائم تلك التي تعمل في محيط غير مستقر ومعقد ومتميز بالمرونة واللامركزية، ومن ثم فتحويلات وتغيرات البيئة ودرجة تعقدها وعدم استقرارها تھتم على المنظمة مرونة عالية في تسيير مواردها البشرية قصد إعطائها حرية الإبداع، ومن هنا يبرز دور كفاءات التسيير في تحقيق ذلك، حيث حدد Robert Eichinger عشرة كفاءات للتسيير وهي: التفكير، التوجه نحو النتائج،

العمل الجماعي، الإبداع، القيادة، التوجه نحو الزبون، إدارة الأشخاص، الإندماج، القدرة على التواصل والإنصال،

كفاءات وظيفية تقنية.⁽²²⁾

فالكفاءات التنظيمية والتسييرية تتعلق بقدرة المنظمة على التفاعل إيجابيا مع بيئتها التنظيمية واستجابتها للتغيرات الحاصلة فيها، ويتم ذلك من خلال امتلاك المنظمة لمهارات التواصل وإدارة عمليات الإبداع والتطوير المستمر والفعالية التنظيمية والوظيفية

وتمكين العاملين وتطبيق نظم التفويض واللامركزية والقيادة المرنة، مما يتيح لها الإندماج أكثر وبصورة سريعة مع

ديناميكية بيئتها

التنظيمية ومواكبة كافة التحولات الطارئة والمرتبقة ضمن مناخها التنظيمي.

(5) **الكفاءات الموجهة نحو المستقبل:** يكمن البعد الإستراتيجي للمنظمة في إندماجها ضمن التغيير ومتابعة كل ما هو جديد في إطار الحركة والديناميكية، وهذا ما يجعلها مرنة على الدوام.

وفي إطار البرنامج الأوروبي Eurotechnet 89 تم تحديد خمسة عشر كفاءة موجهة للمستقبل وهي:

المرونة، التأقلم، القدرة على التعلم، القدرة على طرح الأسئلة، الإستقلالية، روح المسؤولية، الروح الخلاقة، المبادرة، التفتح على الأفكار الجديدة، العمل ضمن الجماعة، القدرة على الإتصال، القدرة على التحليل، القيادة، التحفيز، تفتح الفكر على التأثيرات الداخلية والخارجية. (23)

ويقصد بهذا النوع من الكفاءات أن تكون لدى المنظمة -من خلال مواردها البشرية- القابلية للتأقلم والتفاعل الإيجابي مع كافة التغيرات المستقبلية الحاصلة في البيئة التنظيمية، فهناك بعض الأنماط التسييرية التقليدية التي لا تمتلك كفاءات التكيف والتحسين المستمر ومسيرة التطورات المتتابعة، الأمر الذي يجعلها عديمة الفعالية أو عرضة للتقادم والزوال. فالتخطيط الإستراتيجي يتطلب توفر رؤى وسياسات بعيدة المدى وهو ما يستدعي بدوره قدرة المنظمة على التكيف إيجاباً مع كافة المستجدات والتعامل معها بمهارة وتوجيهها والاستفادة منها في تعزيز التوجه الاستراتيجي والتنافسي للمنظمة.

6) **الكفاءة المحورية:** هي مجموعة من المهارات الخارقة والأصول الملموسة أو غير الملموسة ذات الطابع الخاص والتكنولوجيات فائقة المستوى، والتي تشكل في مجملها قاعدة لقدرات المنظمة على التنافس، ويعرفها Larregle على أنها: تلك المهارات الناتجة عن تضافر وتداخل مجموعة من أنشطة المنظمة حيث تسمح هذه الكفاءات الجماعية بإنشاء موارد جديدة للمنظمة، فهي لا تحل محل الموارد بل تسمح بتطويرها وتراكمها. ووفقاً لـ Prahalad et Hamel تعتبر الكفاءة الأساسية أو المحورية بمثابة القدرة المحورية لخلق القيمة بالمنظمة، لذا فهما يعتبران المنظمة كمحفظة للكفاءات المحورية بدلاً من كونها محفظة للأنشطة، ومن ثم النظر في كيفية تطوير هذه الكفاءات لدعم أنشطة العمل القائمة من أجل خلق فرص عمل جديدة. (24)

ويظهر هذا النوع من الكفاءات في صورة براءات الإختراع التي تحوزها المنظمة أو اللسمات الإبداعية التي تضيفها على منتجاتها وخدماتها والتي تميزها عن منافسيها أو العلامات التجارية الخاصة، فهذه الكفاءات ترتبط بقدرة المنظمة على الإبداع وابتكار نظم خاصة بها تتجسد في رسالتها وثقافتها التنظيمية كمثل أغلب الشركات العملاقة المتخصصة في مختلف الصناعات.

3-2- **أبعاد الكفاءات:** يقصد بأبعاد الكفاءة المحاور والأركان الأساسية التي تتكون منها الكفاءات التنظيمية، وقد حدد T.Durand ثلاثة أبعاد أساسية للكفاءات التنظيمية، وهي:

- أ- **المعرفة** Savoir ou connaissance: وتتعلق بمجموع المعلومات المنظمة والمستوعبة والمدمجة في إطار مرجعي يسمح للمؤسسة بتوجيه نشاطاتها والعمل في ظروف خاصة، ويمكن تعبئتها من أجل تقديم تفسيرات مختلفة، كما ترتبط المعرفة أيضاً بالمعطيات الخارجية وإمكانية استعمالها وتحويلها إلى معلومات مقبولة ويمكن إدماجها بسهولة في النماذج الموجودة مسبقاً من أجل تطوير ليس فقط أسلوب النشاط ولكن أيضاً الهيكل وأسلوب الحصول عليها.
- ب- **الإستعداد** Savoir etre: أي قدرة الفرد على تنفيذ المهام وممارسة كفاءته بتفوق فهي ترتبط بهوية وإرادة الفرد وتحفزه لتأدية مهامه بأحسن ما يستطيع.

ت- **المهارة** Savoir faire: أي القدرة على التنفيذ والعمل بشكل ملموس وفق سيرة وأهداف محددة مسبقاً. (25)

ويعرفها J.M.Monsseron على أنها: المعارف التقنية التي يمكن نقلها ولا يسهل على الجمهور بلوغها فوراً وهي غير مجازة - بدون شهادة - ولهذا سيتحتم على شخص ما أن يدفع من أجل أن يعرفها، فقد قام هذا التعريف بربط المهارة

بالمعارف التقنية وهذه الأخيرة تتطلب الممارسة وتكرار الممارسة التي تُكسب الخبرة والخبرة تؤدي إلى المهارة... وهناك العديد من أنواع المهارة أهمها: المهارة العملية، المهارة المعرفية، مهارة الإتصال.⁽²⁶⁾ فالكفاءة تتأسس على رؤية شاملة ثلاثية الأبعاد تنطلق من امتلاك المورد البشري للكفاية المعرفية والإرادة والدافعية نحو تجسيد المعارف ميدانياً، ومن خلال الممارسة المتكررة تتولد لديه الخبرة الكافية لإنجاز المهام بأسلوب جيد وهذا ما يسمى بالمهارة.

إن الكفاءة ترتكز على الإستثمار العملي الجيد للمكتسبات المعرفية ضمن إطار زمني محدد مما يولد لدى الموظف مهارة في الأداء واتخاذ القرار و حل المشكلات التي تعترضه في عمله، فالكفاءة ترتكز على ثلاثية أساسية تجسد في مايلي:

المعرفة الإستعداد (التنفيذ) المهارة.

4- مقاربات ومتطلبات تسيير الكفاءات.

إن العقول البشرية والخبرات المتميزة والكفاءات هي أصل من أصول المنظمة وعندما يترك لها حرية التفكير والإبتكار والمشاركة، فإنها تحقق العديد من المزايا للمنظمة لذا ينبغي تجميعها وتأهيلها وإدارتها بطريقة جيدة، لأنها ستساهم في بناء ودعم شهرة وسمعة المنظمة من خلال تقديم منتجات جديدة ومستويات عالية، وبالتالي زيادة تماسك واستمرار المنظمة.⁽²⁷⁾

4-1 مقاربات تسيير الكفاءات: لمعرفة أهمية تنمية وتأهيل الكفاءات ودورها في تحقيق الميزة التنافسية وارتقاء أداء المنظمة، سنتطرق إلى بيان أهم المقاربات التفسيرية التي تناولت ذلك وهي:

1. **المقاربة التفسيرية للكفاءات (L'approche gestionnaire):** تمثل الكفاءات من وجهة نظر هذه المقاربة في مجمل المعارف والخبرات الفردية والجماعية المتراكمة عبر الزمن، وعلى قدرة استغلال تلك المعارف والخبرات في ظل ظروف مهنية مختلفة، فمن هذا المنطلق تصبح الكفاءات مكونة من رأسمال يشمل المعرفة (Le savoir) والمهارة أو المعرفة العملية (Le savoir-faire) وحسن التصرف (Savoir-etre). إن المقاربة التفسيرية تفترض أن تكون جاهزية الكفاءات للتعبة والاستغلال عالية أمام أي وضعية وظيفية محتملة، وبالتالي فإن الكفاءات وفق هذا المنظور تعد أداة متطورة ملازمة للوضيعات المهنية للعامل أثناء أدائه لمهامه، ورغم هذا تبقى الكفاءات ناقصة ما لم تقترن بالقدرة على الفعل (Le pouvoir d'agir)، أي توفير البيئة التنظيمية التي تمكن العنصر البشري من العمل بفاعلية والرغبة على الفعل (Vouloir d'agir) التي تكون وليدة القدرة التحفيزية للمؤسسة. إن الكفاءات كمنظومة متكاملة تعد مسؤولية كل من الموارد البشرية (أفراد ومجموعات) بسبب امتلاكها للخبرة والمعرفة، والإدارة التي تقع عليها مسؤولية توفير البيئة التنظيمية المناسبة ومجموعات) بسبب امتلاكها للخبرة والمعرفة، والإدارة التي تقع عليها مسؤولية توفير البيئة التنظيمية المناسبة والمنظومة التحفيزية.

2. **المقاربة العملية (L'approche operationnelle):** من منظور المقاربة العملية تكون الكفاءات وليدة التفاعل المستمر بين التدريب الجماعي والسيروية التنظيمية والتكنولوجيا، وقدرة المؤسسة على تعظيم التفاعل الإيجابي، حيث أن الميزة التنافسية المتعلقة بالكفاءات لا يمكن أن تتحقق إلا بتفاعل دائم ومستمر بين تلك المكونات. فالقدرة حسب المقاربة العملية ليست فردية بل جماعية، وليست مطلقة بل نسبية ومتغيرة، مثل قدرة المجموعة على السيطرة والتحكم في التكنولوجيا المتاحة، وكذا القدرة على التأقلم والتفاعل مع السيرويات التنظيمية المطبقة من طرف المؤسسة، بهدف تحسين الفعالية ومسايرة تغيرات البيئة الداخلية والبيئة التنافسية.

3. المقاربة الإستراتيجية (L'approche strategique): وفق المقاربة الإستراتيجية تحقق الكفاءات للمؤسسة الميزة التنافسية من خلال إنجاز المشاريع وتحقيق الأهداف الإستراتيجية، فالكفاءات تتحدد في تلك القدرات المعرفية والعملية والتنظيمية المتسمة بصعوبة تقليدها من طرف المنافسين، أو تعويضها بنمط تكنولوجي جديد، أو بابتكار طرق تنظيمية حديثة أو بكفاءات أخرى مشابهة. (28)

إن المقاربات السابقة (التسييرية، العملية، الإستراتيجية) لتسيير الكفاءات قدمت تفسيراً علمياً لدور مختلف أنواع الكفاءات في تعظيم القدرات المحورية للمنظمة والتأسيس لميزتها التنافسية، وهي ترتبط بصفة جوهرية بإيجاد بيئة تنظيمية داخلية محفزة على العمل ومناسبة لتنمية الكفاءات التنظيمية بأنواعها (الفردية والجماعية، كفاءات التسيير والتنظيم...)، وتساعد على التواصل ودمج المهارات الوظيفية أفقياً وعمودياً.

4-2- متطلبات تسيير الكفاءات: كما رأينا من قبل فإن عملية صناعة وتأسيس الكفاءات ثم تسييرها يتطلب جملة من المعطيات والخطوات لتوليد رأس المال المعرفي (Le savoir) وتوفير ظروف الأداء الجيد وكيفية إسقاط المعارف ميدانياً (Le savoir-faire) مع حسن التصرف (Savoir-etre) وتوفير القدرة على الأداء (Le pouvoir d'agir) لدى الموظفين من خلال توفير بيئة عمل محفزة، ومرغبة في الأداء (Vouloir d'agir) وهذا يرجع إلى نوعية برامج التحفيز (29) ونمط القيادة وخلق الدافعية والفعالية التنظيمية. وبناء عليه، يقع على عاتق إدارة الموارد البشرية إدارة وتنمية هذه الكفاءات والعقول البشرية وذلك من خلال توفير المقومات والركائز التالية:

1. التدريب والتطوير المستمر: إن المنظمات اليوم تبحث عن المعرفة والمعلومات بصورة أكبر وذلك من خلال التدريب والتعليم والتعلم المستمر، ومن خلال تطوير وتخطيط المسار المهني ورصد الميزانيات المخصصة لذلك.

2. المشاركة: وتتضمن العديد من الجوانب:

أ- ينبغي على إدارة المنظمة أن تشارك العقول البشرية في تحديد المعارف والمعلومات اللازمة لهم وأيضاً تحديد مصادر الحصول عليها وأن تتيح لهم الاستفادة بالمعارف والمعلومات المتاحة لهم.

ب- ينبغي جعل الأفراد المتميزين جزءاً من المنظمة بدلاً من إجبارهم على العمل فيها وذلك من خلال إعطائهم الحرية في التفكير والرأي والعمل وإدارة هؤلاء الأفراد بكفاءة للحصول على مخرجات فعالة.

ت- مشاركة العقول المتميزة في الأرباح والعوائد الناتجة من ثمار تفكيرهم وابتكاراتهم المتميزة، لذا يجب ربط نظم المكافآت بالقدرة على الإبداع والابتكار.

ث- مشاركة الأفراد المتميزين في حل المشكلات واتخاذ القرارات الهامة والاستراتيجية.

3. قيادة الإبداع والابتكار: إن إدارة العقول والخبرات البشرية تحتاج إلى حساسية شديدة لذلك فهم يحتاجون لأنماط قيادية ديمقراطية تتميز بالمرونة والفعالية والقدرة على معالجة الأمور الخطيرة والمواقف الحرجة. (30)

إن عملية تسيير الكفاءات هي مهمة بالغة الخطورة والأهمية ولكي تنمو وتعتظم لا بد من ترسيخ قيم وثقافة تنظيمية أساسية بين الموظفين تشجعهم على: الإبداع وطرح الآراء والنقد والتواصل والعمل الجماعي، وهذا ما تضطلع به إدارة الموارد البشرية من خلال وضع استراتيجية فعالة تستهدف تنمية الكفاءات وروح الإبداع لدى الموظفين.

5- دور التسيير الاستراتيجي لكفاءات المورد البشري في خلق الفعالية التنظيمية.

لقد انصب اهتمام المنظمات الحديثة والمجتمعات الصناعية المتطورة على تفعيل دور الإنسان والتركيز على أهميته في العملية التنموية والحضارية واعتباره أصلا استثماريا ورأسمال بشري وفكري ومعرفي وليس مجرد عبء أو تكلفة تكبد المنظمة خسائر ونفقات مهدورة، فالموارد المختلفة المتاحة للمنظمة (أموال، تجهيزات، مواد خام، موارد معنوية: سياسات، قوانين، نظم، معارف...) مهما بلغت من ناحية الكثرة والنوعية لا يمكنها أن تحقق التميز والأهداف بمفردها إن لم يوجد العنصر البشري المؤهل لحسن استثمارها وتحويلها لمخرجات في صالح سياسة المنظمة واستراتيجيتها.

إن تلك العمليات البشرية هي الآلية الحقيقية لتحويل ما تملكه منظمة الأعمال من موارد (طاقات محتملة) إلى قدرات تنافسية (طاقات مستغلة فعلا). وثمة حقيقة واضحة أن هذا الجهد البشري لا يمكن أن يصل إلى تلك النتائج الباهرة إلا إذا تمت إدارته بمفهوم حديث ونظام متطور لإدارة الموارد البشرية.⁽³¹⁾

وبناء عليه تعتبر الكفاءة بمثابة المفتاح الذي يجب أن تمتلكه المنظمة لتحقيق أهدافها بامتياز، فإدارة الكفاءة وتسييرها بشكل فعال يعتبر أحد مصادر الإبداع والتجديد ضمن نموذج التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية، فحسب Zarifian "تعد إدارة الكفاءات نموذجا جديدا لتنظيم وتسيير الموارد البشرية وفق بعد استراتيجي".⁽³²⁾ وبما أن الكفاءة تشمل مجموعة المعارف والمهارات المتاحة في مختلف مستويات التنظيم، فلا يخفى أن الكفاءات اليوم أضحت تشكل الميزة التنافسية الأكثر حسما ما بين المؤسسات (المنظمات) فالكفاءة هي التي تصنع التفوق، لذا يقال في المثل الأجنبي:

« C'est la competence qui fait la difference » وهو ما جعل الكفاءة ودرجة التأهيل هي المرجع (Referentiel)

في توصيف الوظائف وتصميم هياكل المنظمات.⁽³³⁾

فالكفاءات البشرية تمثل قوة استراتيجية لا يمكن تقليدها أو الحصول عليها في مدة وجيزة أو اقتناؤها بالمال أو غيره، بل هي محصلة جهد متواصل وتكوين مستمر وخبرات تراكمية عبر الزمن تتولد منها رجاحة في الرأي ورشادة في السلوك الوظيفي تساعد على حسن استثمار الموارد المختلفة بطرق عقلانية وهادفة.

إن التوجه نحو تنمية واستثمار كفاءات رأس المال البشري من شأنه أن يعزز القدرات التنافسية ويسهم في خلق الفعالية والقيمة الإضافية وترشيد استغلال الموارد وإنفاقها وتحقيق الميزة التنافسية الاستراتيجية للمنظمة أي المزايا التنافسية التي لا يمكن تقليدها أو التفوق عليها لمدة أطول من الزمن.

6- أهمية الاستثمار في الموارد البشرية لخلق الميزة التنافسية الاستراتيجية.

يجمع علماء الإدارة أن البشر هم سر صناعة الميزة التنافسية، بل سر التفوق والتقدم في جميع المجالات، فالإنسان هو العنصر البشري الذي ينهض وراء اكتشاف مجالات صنع المزايا التنافسية، بل إن المزايا التنافسية للعنصر البشري قد تكون كافية لتمييز أي مشروع... ومن ثم يمكن القول إن الموارد البشرية ليست فقط مجالا لصنع المزايا التنافسية بقدر ما هي الفاعل الرئيسي في تحقيقها.⁽³⁴⁾ ويؤكد هامان أن الميزة التنافسية للمنظمة يمكن أن تتحقق من خلال الأصول البشرية التي تكون متميزة وقادرة على الحصول على التكنولوجيا واستخدامها بشكل مناسب.⁽³⁵⁾

وذكر عالم الإستراتيجية المعروف بورتر (Porter) في كتابه الشهير الميزة التنافسية (Competitive Advantages): "أن الموارد البشرية هي إحدى الكفايات المحورية (Core Competencies) التي يجب أن تمتلكها المنظمات كي تستطيع تحقيق الميزة التنافسية، وأن هذه الموارد يجب أن تلعب دورا مهما في صياغة استراتيجية المنظمة وتنفيذها".⁽³⁶⁾

ويرتبط تحقيق الميزة التنافسية التي تستند على الموارد البشرية على: القيمة (value) والندرة (Rareness) وعدم القابلية للتقليد (Imitability) والتنظيم (Organization) ويعبر عنها اختصاراً بنموذج: VRIO.

1 القيمة (value): حيث يمكن للمنظمات استغلال إمكانياتها المختلفة في تحسين القيمة التي يدركها العميل للسلع والخدمات التي تقدمها تلك المنظمات مما يساهم في بناء الميزة التنافسية لها، وتُحقّق الميزة التنافسية للمنظمة إذا أدرك العملاء أنهم يحصلون على قيمة أعلى من منافسيها.

وتؤدي إدارة الموارد البشرية دوراً هاماً في تدعيم مفهوم القيمة لدى العميل من خلال تصميم وتطبيق برامج إدارة الموارد البشرية التي يتم تأسيسها في إطار التوجه باحتياجات العملاء بالإضافة إلى العمل على توافر الكفاءات التي يمكنها الوفاء بتلك الاحتياجات... فبقدر ما تمتلك المنظمة موظفين جيدين ذوي قدرات ومهارات عالية بقدر ما يكون رصيدها من رأس المال البشري متميزاً وقيماً. (37)

ويذكر الخزامي أن فلسفة شركة FedEx في رؤيتها لمصدر الميزة التنافسية تنبني على: الأفراد، الخدمة، الأرباح. ويقول مؤسس الشركة ومديرها العام التنفيذي: "لقد اكتشفنا منذ وقت طويل أن رضا العميل يبدأ في الواقع مع رضا العامل". وبعبارة أخرى: إن فلسفة FedEx هي أن الأفراد هم الحلقة الأساسية في سلسلة القيمة، فإن القيمة تتخلق بالتركيز أولاً على العاملين. (38)

2 الندرة (Rareness): إن على إدارة الموارد البشرية أن تفحص كيف يمكن تنمية واستثمار الخصائص النادرة في موارد المنظمة للحصول على الميزة التنافسية، لذا يجب الإهتمام بالتباين الطبيعي للقدرات الذهنية أو الإدراكية في الموارد البشرية، لأن الندرة ترتبط بامتلاك قدرات عالية للتميز، وما نلاحظه اليوم أن المشكل الرئيسي للمنظمات المعاصرة في ظل البيئة التنافسية هو النقص الشديد في الموارد والكفاءات البشرية المؤهلة والمتخصصة وبالتالي فالتاح منها للمنظمة يمثل ميزة تنافسية.

3 عدم القابلية للتقليد - التميز - (Imitability): أي القدرة على التميز، فهناك عدة مصادر للوصول إلى التميز، أهمها: الموارد المالية والموارد البشرية والإمكانيات التنظيمية، فالأولى يمكن للمنظمة أن تحقق التميز عن طريق حصولها على تمويل احتياجاتها بشروط خاصة تتيح لها إنتاج سلع وخدمات بسعر أرخص من الآخرين، أما الموارد البشرية فهي المصدر الثاني للتميز الذي يحقق للمنظمة الميزة التنافسية، فالعديد من المنظمات يُعزى نجاحها أساساً إلى ما تملكه من مهارات وقدرات بشرية. (39)

4 التنظيم (Organization): الإمكانيات التنظيمية تشير إلى قدرة المنظمة على إدارة نظمها والأفراد الموجودين بها من أجل تلبية احتياجات عملائها، ولكي توفر أية خاصية من خصائص الموارد البشرية للمنظمة ميزة تنافسية متواصلة يجب على المنظمة أن تضع تنظيمًا فعالاً من أجل استثمار مواردها البشرية وتحقيق الميزة التنافسية. (40)

ولضمان الحصول على المزايا التنافسية عن طريق الموارد البشرية واستمرار الأفضلية التنافسية للمنظمة هناك جملة من المتطلبات التنظيمية والفنية التي يجب أن توفرها إدارة الموارد البشرية، أهمها:

1. إشعار الموظفين بالأمن الوظيفي.
2. الإختيار بعناية للعاملين المؤهلين القادرين على أداء الأعمال المناطة بهم بكفاءة و فاعلية.
3. إيجاد أجور وحوافز مشجعة للأداء الأفضل.
4. سهولة تبادل المعلومات بين العاملين من جهة والمستويات الإدارية من جهة أخرى.

5. تشجيع اللامركزية لاتخاذ القرارات ولتمكين متابعة الأعمال وأدائها.
 6. تدريب العاملين لأداء مهام متعددة من خلال إشراكهم في فرق العمل بما يجعل العمل أكثر تشويقاً وتنوعاً ويعطي مرونة كبيرة في جدولة الأعمال.
 7. تعزيز روح العدالة والمساواة بين العاملين باعتبارهم المصدر الأهم للمنظمة.
 8. تتم الترقيات وفق الإستحقاق وعلى ضوء معايير محددة مسبقاً دون تمييز بين موظف وآخر.
 9. قياس الأداء، حيث يجب على المنظمات إيجاد آلية لقياس أداء العاملين وجودة العمل.⁽⁴¹⁾
- وخلاصة لما تقدم فإن الموارد البشرية تكتسب أهميتها في المنظمات الحديثة من كونها المصدر الحقيقي لتكوين وخلق الميزة التنافسية وتعزيزها، لذلك فإن تحقيق التميز في أداء منظمة القرن الحادي والعشرين لن يستند لمجرد امتلاكها الموارد الطبيعية أو المالية أو التكنولوجية فقط، بل يعتمد في المقام الأول إلى قدرتها على توفير نوعيات خاصة من الموارد البشرية التي تمتلك القدرة على تعظيم الإستفادة من هذه الموارد، وبالتالي إن انتقال العالم من عصر الآلة إلى عصر المعلومات ثم عصر المعرفة يجعل من الموارد البشرية أهم الأصول التنظيمية.⁽⁴²⁾
- وحديثاً فقد زاد اهتمام المديرين بمفهوم التنظيم المتعلم Learning Organization وهو التنظيم الذي يسمح بتوسيع قاعدة قدرات الموارد البشرية به لتحقيق النتائج المرجوة، ويتطلب ذلك أن تكون المنشأة في حالة تعلم مستمر من خلال المراقبة المنتظمة للبيئة ونشر وتبادل المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات، وتحقيق المرونة الهيكلية، وذلك من أجل المنافسة بنجاح في ظل هذه البيئة.⁽⁴³⁾ فتحقيق الميزة التنافسية الاستراتيجية مرهون بمدى تطبيق المنظمة لبرامج تعليمية هادفة، وقدرتها على تنمية مدارك الموظفين وتحديث معارفهم واستثمارها بمنهجية محكمة.

الخلاصة:

وختاماً نستنتج أن الأهمية الإستراتيجية لمدخل تسيير الكفاءات تتجلى في تركيز اهتمامه على تنمية واستثمار المعارف والمدارك العقلية والمهارات السلوكية للموارد البشرية، ومن خلال البناء الهرمي التراتبي لكفاءات المنظمة نلاحظ أنها تمثل ترسانة من الكفاءات المختلفة ومخزونا هاما لبناء قاعدة تنافسية وجودة خدمية وإنتاجية للمنظمة، فالكفاءات الفردية تمثل قاعدة الهرم، ومن خلال تجميعها تتكون الكفاءات الجماعية التي هي نتاج تفاعل كفاءات الأفراد لتأتي بعدها الكفاءات الإستراتيجية التي تحدد مكانة المنظمة وقوتها بما تمتلكه من ملكات إبداعية تتيح لها القدرة على التطوير الذاتي لأنظمتها ومنتوجها، ولنجد في قمة الهرم الكفاءات المحورية للمنظمة،

إن هرمية الكفاءات هذه تتصاعد بنائياً من خلال قيام إدارة الموارد البشرية بالإستيعاب الجيد لمختلف الكفاءات الفردية ودمجها بفعل آلية التواصل وتشجيع فرق العمل وروح الفريق، لتتكون منها كفاءات جماعية وفق مفهوم التذاوب $2+2=5$ الذي يقضي أن تكامل واندماج القوى يفرز قيمةً إضافية (قوة، فعالية، إبداع، تحسين، تحفيز...) زائدة عن القيمة الحقيقية المجردة لمجموع قوى الأفراد، ومن هذه الكفاءات الجماعية تتولد لدى المنظمة قدرات ومهارات خاصة تعزز كفاءاتها الاستراتيجية والتي تؤسس قيماً نوعية ومزايا تنافسية للمنظمة، ومن خلال التسيير الإستراتيجي لمجمل كفاءات المنظمة والتنمية المستدامة لمهارات الموظفين وتشجيع الإبداع وإدارة المعرفة تكتسب المنظمة كفاءات محورية قاعدية تمثل فيما بعد خطها التسييري والإنتاجي ورسالتها الخاصة، وتتيح هذه الكفاءات للمنظمة تحقيق علامات تجارية متميزة أو براءات إختراع أو وضع طريقة فذة في التسيير والخدمات والإنتاج الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سمعتها وزبونها وربحياتها.

إن التحول الجذري الذي شهده القرن 21 والانتقال إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد المعرفي وعولمة الأفكار والقيم، وتداعيات الانفجار المعرفي الهائل وسرعة ونوعية شبكات الاتصالات المتطورة وافتتاح عصر الرقمنة الذكية والتنوع الثقافي، كلها سمات ميزت البيئة التنظيمية الحديثة، وهي تشكل في حد ذاتها تحدٍ حقيقي أمام إدارة الموارد البشرية لتطوير مناهج تعاملها مع العنصر البشري وإعادة النظر في منظومتها الفكرية والتنظيمية والقانونية تجاه هذا المورد، والنظر إليه على أنه أثنى موارد المنظمة ومن ثم تقوم بوضع الأسس والاستراتيجيات الكفيلة بتطوير مهاراته واستثمار كفاءاته وفق المداخل والمقاربات الحديثة لتسيير كفاءات ومعارف رأس المال البشري.

الهوامش:

- (1) نسرين المرهون، إدارة المعارف وتسيير الكفاءات: توجه جديد في إدارة الموارد البشرية ومدخل إستراتيجي لبناء ميزة تنافسية مستدامة للمنظمة الاقتصادية دراسة حالة شركة حمود بوعلام وشركاؤه. (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2008-2009)، ص 224.
- (2) سالم بن محمد سالم، صناعة المعلومات في العربية السعودية. ط2، الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، 1431-2010، ص 47.
- (3) محمد صلاح سالم، العصر الرقمي وثورة المعلومات. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2002، ص 12.
- (4) سالم بن محمد سالم، صناعة المعلومات في العربية السعودية. مرجع سابق، ص 51.
- (5) المرجع نفسه، ص 52. 53.
- (6) أبو النصر مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية والاتجاهات المعاصرة. القاهرة: مجموعة النيل العربية، (د ت ن)، ص 138.
- (7) تقرير البنك العالمي (World Bank Report)، التعلم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي تحديات للبلدان النامية. تر: محمد طالب السيد سليمان، الإمارات: دار الكتاب الجامعي، 2008، ص 50.
- (8) المرجع نفسه، ص 58-60.
- (9) وتعرف البيئة التنظيمية l'environnement Organisationelles للمنظمة بأنها: "كافة القوى ذات الصلة التي تقع خارج حدود التنظيم، ويقصد هنا بالقوى ذات الصلة جميع المتغيرات أو الكيانات التي تؤثر على أداء التنظيمات. "ومن أمثلة تلك الكيانات أو المتغيرات: المنافسين، العملاء، الظروف السياسية، الاقتصادية... ويتبين لنا من التعريف السابق أن المتغيرات البيئية أو الكيانات البيئية تحدد بدرجة كبيرة الوسائل والأساليب والسياسات التي ينبغي على التنظيم إتباعها في التعامل والتكيف معها، لأنها لا تخضع تماما لسيطرته وفي الوقت ذاته تؤثر بصورة ملحوظة على أدائه.
- (10) ينظر إلى كتاب: طارق طه، التنظيم: الهياكل، النظرية، التطبيقات. الإسكندرية (مصر): دار الفكر الجامعي، (د، ت، ن) ص 10 286 ونذكر على سبيل المثال أن من بين أسباب عدم فعالية المؤسسات التعليمية والتربوية في الجزائر هو التأخر الكبير عن مواكبة أحدث التقنيات في تكنولوجيات التعليم وطرائق التدريس [الفجوة المعرفية بين المؤسسة التعليمية وبيئتها التنظيمية] ففي الوقت الذي ظهرت فيه اللوحة الذكية والأيباد والتدفقات السريعة للأترنت وسهولة تداولها عبر الهواتف الذكية، وكذا ظهور النظريات الجديدة في التعليم التي تتناسب طرديا مع التطورات الحديثة وذهنيات المجتمعات الإنسانية الحديثة، نلاحظ أن مؤسساتنا التعليمية مازالت غارقة في أنماط القرن الماضي ومتشبثة بالطرق

- التقليدية في التدريس والتسيير مع غياب كلي للتدريب الوظيفي و التعلم التنظيمي للمدرسين و الذي يرفع من كفاءاتهم المهنية ، وهذا ما جعل هذه المؤسسات غير مؤثرة في محيطها وجدواها ضعيفة جدا من حيث الأداء والنتائج، فالمتعلم يمتلك اليوم وسائل تعليمية هي أكثر تطورا وذكاء من تلك التي يراها في مؤسسته أو يستعملها أستاذه.
- 11) عذراء بن شارف، "التسيير بالكفاءات ودورها في إدارة المعرفة بالمؤسسات الجزائرية دراسة ميدانية مع اختصاصي المعلومات بمؤسسة سونطراك". (رسالة ماجستير، جامعة منتوري-قسنطينة-)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم المكتبات، (2008-2009)، ص 230.
- 12) Luc Boyer ,Noel equilibbey, Organisation theorie et application, Paris : 2eme edition ,2000,p33
- 13) Benjamin Cheminade, RH et competence dans une demarche qualite, Paris:ed AFNOR,2005,P215
- 14) رحيمة حسين، "التغيير في المؤسسة ودور الكفاءات: مدخل النظم". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، العدد 07، فيفري 2005، ص 10.
- 15) كمال منصوري وسماح صولح، "تسيير الكفاءات: الإطار المفاهيمي والمجالات الكبرى". مجلة أبحاث إقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 07، جوان 2010، ص 55.
- 16) نسرين المرون، مرجع سابق، ص 144.
- 17) كمال منصوري وسماح صولح، مرجع السابق، ص 55.
- 18) بوحنية قوي، تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات. الجزائر، مركز الكتاب الأكاديمي، 2010-1431، ص 244.
- 19) كمال منصوري و سماح صولح، مرجع سابق، ص 52.
- 20) حباينة محمد، "دور الرأسمال الهيكلي في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية". (رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2011-2012). ص 44.
- 21) أحمد مصنوعة، "تنمية الكفاءات البشرية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمنتج التأميني". الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير-تجارب الدول-، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2012، ص 07.
- 22) نسرين المرون، مرجع سابق، ص 132.
- 23) المرجع نفسه، ص 133.
- 24) المرجع نفسه، ص 135.
- 25) الحاج مداح عرايبي، "أبعد الاستراتيجي للموارد والكفاءات البشرية في استراتيجية المؤسسة". الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري ومنظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص 05.
- 26) عذراء بن شارف، مرجع سابق، ص 246.
- 27) قوي بوحنية، "إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية: دراسة حالة الأستاذ الجامعي الجزائري". (رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006-2007)، ص 194.

(28) كمال منصوري وسماح صولح، مرجع سابق ص ص 56-57.

(29) تعرف برامج التحفيز programmes de motivations على أنها: "مجموعة الأدوات والوسائل التي تسعى المنظمة لتوفيرها للعاملين بها سواء كانت مادية أو معنوية، فردية أو جماعية، إيجابية أو سلبية، بهدف إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية من ناحية وتحقيق الفعالية المنشودة من ناحية أخرى، وذلك بمراعاة الظروف البيئية المحيطة". ينظر لكتاب: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، دليل الإدارة الذكية لتنمية الموارد البشرية في المنظمات المعاصرة. المنصورة (مصر): المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009، ص 130. إن براعة الإدارة في تصميم أنظمة وبرامج تحفيزية عادلة وناجعة تؤدي إلى إخراج الطاقات والمهارات البشرية من مكانها وإيقاظ همم الموظفين وشحذها نحو أداء المهام بكفاءة، فدقة برامج التحفيز وتطبيقاتها متناسبة والمتفاوتة مع أداء الموظفين جودة ورضا من خلال الحوافز الإيجابية و السلبية له دور كبير في خلق رأس مال مهاري وفني وإبداعي للمنظمة.

(30) قوي بوحنية، تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات. مرجع سابق، ص ص 244-246.

(31) علي السلمي، إدارة الموارد البشرية. مرجع سابق، ص 34.

(32) Pierre-Xavier Meshi, Le concept De Competence En Strategie Perspectives Et limites, Paris: Ed Dunord, 2009, p02.

(33) رحيب حسين، التغيير في المؤسسة ودور الكفاءات: مدخل النظم. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، العدد 07، فيفري 2005، ص 11.

(34) محسن أحمد الخضيرى، صناعة المزايا التنافسية. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004، ص 135-136.

(35) عادل محمد زايد، إدارة الموارد البشرية: رؤية استراتيجية. القاهرة، دار كتب عربية، 2003، ص 107.

(36) درة عبد الباري إبراهيم و الصباغ زهير نعيم، إدارة الموارد البشرية في القرن الواحد والعشرين منحى نظمي. الأردن: دار وائل للنشر، 2008، ص 117.

(37) قوي بوحنية، تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات. مرجع سابق، ص ص 119-121.

(38) عبد الحكم أحمد الخزامي، إدارة الموارد البشرية إلى أين؟ التحديات، التجارب، التطلعات. القاهرة: الناشر: عبد الحكم أحمد الخزامي، 2003، ص 127.

(39) ومعلوم أن القدرات و المهارات الإبداعية والفطرية لدى البشر لا يمكن تقليدها بسرعة فهي إذن تمثل موردا تنافسيا استراتيجيا عصيا على التقليد، كما يشكل مخزون المنظمة من الكفاءات الأساس الذي تُبنى عليه ثقافتها التنظيمية المتميزة.

(40) قوي بوحنية، تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات. مرجع سابق، ص ص 119-121.

(41) بن غشه سعيد بن عبيد، استراتيجية إدارة الموارد البشرية لمواجهة تحديات العولمة وإمكانية تطبيقها في الأجهزة المدنية والأمنية بمدينة الرياض. (أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الادارية، 1428-2007)، ص ص 115-116.

(42) قوي بوحنية، تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات. مرجع سابق، ص 122.

(43) سامح عبد المطلب عامر، مرجع سابق، ص ص 85-86.

نحو التوجه إلى التركيز على رأس المال الفكري والمعرفي كمدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة

قراءة في واقع تطور منظومة التعليم والمؤسسات العلمية في الجزائر.
أ.د. سمير جاب الله د. عبد الناصر يراني

ملخص:

تأتي هذه الورقة البحثية كمحاولة إلى إظهار دور منظومة البحث العلمي وخلق المعرفة في تكوين رأس المال الفكري الذي يعد الركيزة الأساسية الأولى لأي خطط أو براماج تنمية اقتصادية أو اجتماعية من خلال التطرق إلى واقع التجربة الجزائرية وتشخيص بعض مؤشرات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ، لتحديد وإبراز دور الجامعة الجزائرية ومخابر البحث العلمي في المجال وخلق البحوث والمعرفة العلمية وأخيرا تحديد أهم التحديات، المعوقات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر في إجراء البحوث العلمية وإنتاج المعرفة.

الكلمات المفتاحية:

رأس المال الفكري، البحث العلمي، المعرفة والتنمية ، المؤسسات التعليم في الجزائر.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تغيرا سريعا ومستمرًا في التكنولوجيا وأساليب الإنتاج، لا سيما في ظلّ رسوخ ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي ظلّ هذه الظروف شديدة التعقد ، وجدت كافة الدول، متقدمة كانت أم سائرة في طريق النمو ، نفسها أمام تحدّ خطير و خيار صعب يتمثل في ضرورة تبني نظام إقتصادي جديد قائم على المعرفة والإبداع العلمي ، ومشجع للإستثمار في رأس المال الفكري كإستراتيجية تنمية فعّالة تقوم على بناء القدرات البشرية و من ثمّ توظيفها بكفاءة في خدمة العملية التنموية في إطار منظومة متكاملة لاكتساب المعرفة.

لقد أصبحت العلاقة بين الاستثمار في رأس المال الفكري لاكتساب المعرفة وتحقيق التنمية أكثر عمقا في عصرنا هذا الذي يتسارع فيه التغير التكنولوجي بشكل غير مسبوق ، وأصبحت بذلك المعرفة الثروة الحقيقية للأمم بإعتبارها ثروة غير ناضبة وقادرة على ولوج كافة القطاعات الاقتصادية والمجالات الإنتاجية ، فالمجال العلمي والمعرفي هو الفضاء المثالي للباحثين والعلماء لأجل تحويل أفكارهم ونتائج أبحاثهم إلى إبداعات متنوعة في شكل منتجات وطرق جديدة.

وفي هذا السياق قامت الجزائر منذ الاستقلال على تطوير منظومتها العلمية ومؤسساتها التعليمية بما يخدم مخططات وبراماج التنمية، مؤمنة في ذلك بالدور الذي يمكن ان تؤديه منظومة محلية فعّالة لاكتساب المعرفة في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

الإشكالية :

عملت الجزائر على تفعيل منظومة البحث العلمي كمدخل إلى الاهتمام بعنصر رأس المال فكري والمعرفي خاصة بعد إصدار القانون التوجيهي المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة 1998، والذي تبعته عدة قوانين منظمة لهذا المجال، ساعية في ذلك إلى تفعيل دور الجامعة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التعاون المطلوب بين القطاعات الإنتاجية والبحثية، وعليه ستركز هذه الورقة البحثية على الاجابة على التساؤل التالي:

ما هو واقع تطور المنظومة الجامعية ومؤسسات البحث العلمي في الجزائر ؟ وإلى أي مدى مساهمتها في تكوين رأس المال المعرفي الدعامية الأساسية لأي برنامج تنمية؟

المحور الأول : تحديد الإطار المفاهيمي للرأس المال الفكري والمعرفي .

يظهر الإطار التاريخي لتطور المجتمع البشري أنه مر بثلاث مراحل أساسية شكلها انفجار ثلاث ثورات رئيسية، فمن "ثورة الزراعة" نحو "ثورة الصناعة" ومن ثم المعرفة باعتبارها أساس "الثورة المعرفية" أو ما يعرف بالتحول الثالث، والجدول التالي يلخص أبرز السمات التي ميّزت كل فترة، من خلال تبين طبيعة العمل المنتج للقيمة، وعبر طرح ثنائية الشراكة بين الأفراد وعنصر الإنتاج الأكثر توازياً معه.

التحولات التي عرفتها الإنسانية كمصادر منتجة للثروة

العصر	الزراعة	الصناعة	المعلومات
الفترة الزمنية	ما قبل 1800	1800 - 1957	1957 - إلى اليوم
طبيعة العمال	فلاحين.	عمال مصانع.	العاملون في المعرفة.
الشراكة	أفراد / أرض.	أفراد / آلة.	أفراد / أفراد.

المصدر : عماد عبد الوهاب صباغ، علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 40.

لقد بات يقينا اليوم أن الاعتماد على الأصول المادية على أنها كفيّة لوحدها بخلق الثروة وتحقيق التقدم أمر في غاية الصعوبة، وهو ما يتطلب التركيز أكثر على الأصول الغير مادية ورأس المال المعرفي والذي يعد المورد الأهم والحقيقي القادر على خلق القيمة المضافة وترقية تنافسية الاقتصاد، حيث يصبح الذكاء أصلا من الأصول الثابتة للمؤسسات عندما يتم ابتكار شيء جديد مفيد من منطق القوة العقلية والإبداع.

1- مفهوم رأس المال الفكري:

لرأس المال الفكري مصطلحات مرادفة تشير إلى نفس المعنى كالأصول غير المادية، أو الأصول المعنوية، رأس المال المعرفي ، أو الأصول المعرفية والفكرية ... الخ.

ويرتبط رأس المال الفكري بفكرة عامل المعرفة وقد ظهر نتيجة التحول من القوة العضلية إلى القوة العقلية كمصدر لتحقيق الثروة، وقد عرفه توماس إليه ستياورت : "إن هذا المال عبارة عن مادة فكرية كمعرفة ومعلومات وممتلكات فكرية وخبرة يمكن استخدامها لإيجاد الثروة".

فالمعرفة التي تساهم في تحقيق القيمة المضافة لأي منتج، وأنه أداة لصنع الثروة والقوة، أي أنه يساهم في زيادة المتاح منها أو التقليل القدر المطلوب منها لتحقيق هدف ما ، أي أنه أداة لزيادة الكفاءة.⁽¹⁾

يرى stayer أن رأس المال الفكري بأنه القدرة العقلية التي تمثل الثروة الحقيقية للشركات التي لم يتابعها المحاسبون مثلما يتابعون النقد والموجودات وغيرها.

رأس المال الفكري بأنه قدرة متفردة تتفوق بها المنظمة على منافسيها، وتحقق من تكامل مهارات مختلفة، وتساهم في زيادة القيمة المقدمة للمشتريين، وهي مصدر من مصادر الميزة التنافسية⁽²⁾

(1) أفنيني عقيلة : إدارة المعرفة قمة التميز في المؤسسة المعاصرة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2007 ، ص 74

(2) سلمان عبيد: أثر الاستثمار برأس المال الفكري على إدارة الجودة الشاملة (دراسة تطبيقية على شؤون الجمارك بمملكة البحرين) رسالة مقدمة

كجزء مكمل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير ، غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية كلية العلوم الادارية، 2014، ص 72

بينما أشار Stewart إلى أن رأس المال الفكري هو المادة الفكرية المعرفة، والمعلومات والملكية الفكرية والخبرة التي توضع قيد الاستخدام من أجل خلق الثروة الراجعة، لأن اقتصاد اليوم يختلف في الأساس عن اقتصاد الأسس وأخيراً يمكن القول أن رأس المال الفكري هو جزء من رأس المال البشري للمنظمة، ويتمثل بنخبة من العاملين الذين يمتلكون مجموعة من القدرات المعرفية، والتنظيمية دون غيرهم، وتمكنهم هذه القدرات من إنتاج الأفكار الجديدة، أو تطوير أفكار قديمة تمكن المنظمة من توسيع حصتها السوقية، وتعظيم نقاط قوتها، وتجعلها قادرة على اقتناص الفرصة المناسبة.⁽¹⁾

2- أهمية رأس المال الفكري

يمكن تلخيص أهمية رأس المال الفكري في النقاط التالية⁽²⁾:

أ - يُعد رأس المال الفكري السلاح الأساس للمنظمة في عالم اليوم، لأن الموجودات الفكرية تمثل القوة الخفية التي تضمن البقاء للمنظمة، وهذا ما أشار إليه Stewart؛ فقد بين أن ثلثي الشركات المدرجة في قائمة الشركات الثرية البالغ عددها 511 شركة في سنة 1954 م، قد اختفت، أو لم تعد كبيرة إلى درجة لتحفل بذكرى الأربعين لتأسيسها، وبين عامي 1979 م و 1994 م، فإن عدد الأشخاص المستخدمين في كبرى الشركات الأمريكية، تراجع بنسبة الثلث من 16.2 مليون، إلى 11.6 مليون وحل محل هذه الشركات الضخمة المتداوية شركات صغيرة معتمدة على الموجودات المعرفية، أكثر من اعتمادها على الموجودات المادية الأخرى، وأبسط مثل على ذلك شركة NIKE للأحذية، التي لا تصنع الأحذية، ويقتصر عملها على البحث والتطوير ووضع التصاميم، والتسويق، وتقديم الخدمات المعرفية التي تحقق 334 ألف دولار مبيعات لكل موظف، مقابل 248 ألف دولار مبيعات لكل موظف في الشركات الغنية.

ب- يعكس رأس المال الفكري في المؤسسة الميزة التنافسية لها، ويقول "Jim Noble نحن نتحدث عن التنافس من خلال الكفاءة، والكفاءة هي المعرفة. وان عملاء مؤسسة Gemini هم شركات: موبيل، وسيجما، ومبريال الكيميائية، ومونسانتو."

ج- يمثل رأس المال الفكري كنزاً مدفون يحتاج إلى من يبحث عنه، واستخراجه للوجود والممارسة. ويعد أحد أساليب استخراجه هو نشر المعرفة. ويؤيد Stewart ذلك بقوله: "إن الفكر الموجود في المنظمة يصبح رأس مال فكري عندما يمكن نشره للقيام بشيء لا يمكن إجراؤه، لأن رأس المال الفكري يحوي معرفة مفيدة إن المعرفة بوصفها موجودات في المنظمة غالباً ما تُغفل، وبالتالي لا تنشر، ليس بسبب إخفاق المدراء في التفكير بأعمالهم، وإنما السبب يكمن في أنهم لا يحولون المعرفة إلى رأس مال في شركاتهم ولا يعززون القدرات العقلية، والتي تبني وتحافظ على العمل."

(1) صالح أحمد علي: أنماط التفكير الإستراتيجي وعلاقتها بعوامل المحافظة على رأس المال الفكري، دراسة ميدانية في عينة من شركات القطاع الصناعي الاشتراكي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2001 ص 23.

(2) سلمان عبيد: أثر الاستثمار برأس المال الفكري على إدارة الجودة الشاملة (دراسة تطبيقية على شؤون الجمارك بمملكة البحرين) مرجع

د- يكون رأس المال الفكري مصدرا لتوليد ثروة المنظمة، والأفراد وتطويرها فثلاثة أرباع القيمة المضافة تشتق من المعرفة، والأكثر مما سبق، فإن التعلم يُسفر عن قوة في الربح.

هـ- كما أن رأس المال الفكري قادر على توليد ثروة خيالية من خلال قدرته على تسجيل براءات الاختراع، وهذا ما أكدته بحوث مؤتمر إدارة رأس المال الفكري (ICM) الذي عقد في نيويورك في يونيو العام 2000 م. وأهم ما قيل في المؤتمر المذكور إن شركة (IBM) تستلم أكثر من بليون دولار سنوي، كعائد لبراءات الاختراع .

و- التطورات التكنولوجية المتزايدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي دخلت في كافة الأنشطة والمجالات والصناعات، والتي فرضت على المؤسسات أن تتعامل معها وتزيد من الاستثمار في رأس المال الفكري، الذي يتماشى مع هذه التطورات.

3- خصائص رأس المال الفكري:

يقسم الأفراد الذين يتمتعون بقدرات معرفية وتنظيمية بسمات تميزهم عن غيرهم من الأفراد، ومنها:

الصفات التنظيمية وتمثل توزيع رأس المال الفكري على المستويات الإستراتيجية كافة وبنسب متباينة، كما ويميل رأس المال الفكري للعمل ضمن الهياكل الإدارية المرنة، ويركز على استخدام الرسمية بشكل منخفض جدا ، بالإضافة إلى انه يتعد عن الميل صوب المركزية الإدارية بشكل كبير،

أما الصفات المهنية فتتمثل في انه ليس بالضرورة أن يكون رأس المال الفكري حاصلًا على شهادة أكاديمية بل الضرورة تكمن في مواصلة تعليمهم وتدريبهم الفعال، ومهارات عالية ومتنوعة ومميزات متقدمة،

أما بخصوص الصفات السلوكية والشخصية فتتمثل ميل رأس المال الفكري إلى تحمل المخاطر في بدء العمل بدرجة كبيرة، كما ويجذب التعامل مع الموضوعات التي تتسم بعدم التأكد، ويبادر بتقديم الآراء والمقترحات البناءة، بالإضافة إلى أنه يتسم ببعض السمات الشخصية مثل : الحسم، الذكاء، الحدس، الإنفتاح على الخبرة ، المثابرة ، الثقة بالنفس، الاستقلالية.⁽¹⁾

4- مؤشرات قياس رأس المال الفكري في الجامعات:

بذل أدباء علم الإدارة جهودا كبيرة من أجل تطوير مقاييس ومؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس وتقييم رأس المال الفكري في المؤسسات بشكل عام، فقد حدد، Freydon. Etc, 2012 ، أهم مؤشرات قياس رأس المال الفكري في الجامعات كما هو موضح في الجدول الآتي⁽²⁾:

(1) عماد الدين أحمد : أثر الإفصاح عن رأس المال الفكري على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، القاهرة، 2007، ص11

(2) حسن عبد القادر : استغلال رأس المال الفكري لزيادة مساهمته في التنمية المستدامة من وجهة نظر الأكاديميين في جامعة الاستقلال ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، 2014، ص142

البيان	مؤشر القياس
رأس المال البشري	- إجمالي عدد الباحثين / العدد الكلي للأفراد. - إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس / العدد الكلي للأفراد. - إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس / العدد الإجمالي للباحثين. - إجمالي عدد الخبراء / عدد الباحثين. - وقت التدريب الفردي لكل فرد و وقت التدريب للباحثين لكل فرد. - إجمالي عدد الكتب والمقالات المنشورة / العدد الكلي للأفراد. - عدد أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه / عدد أعضاء هيئة التدريس. - فرص الدراسة للهيئة التدريسية. - عدد أطروحات الدكتوراه/ إجمالي عدد الطلبة.
بنية رأس المال الفكري	- المبلغ المستثمر في البنية التحتية البحثية. - المبلغ المستثمر في مجال تكنولوجيا المعلومات. - المبلغ المستثمر في تطوير قواعد البيانات. - الاشتراك في المنشورات والمندوبات والمواقع ذات الصلة. - إجمالي تمويل البحوث.
تواصل رأس المال الفكري	- عقد الاجتماعات والحلقات الدراسية الخاصة. - النشر في المجلات العلمية. - عمل مشروعات مشتركة مع مراكز البحوث. - معدل توظيف الخرجين. - أطروحات التوجيه والإرشاد.

المصدر: حسن عبد القادر، استغلال رأس المال الفكري لزيادة مساهمته في التنمية المستدامة من وجهة نظر الأكاديميين في جامعة الاستقلال ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، 2014، ص142

المحور الثاني : الاستثمار في رأس المال الفكري محدد لتحقيق التنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة:

عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 التنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"⁽¹⁾، فهي التنمية التي تلي احتياجات الجيل، الحاضر دون التضحية أو الأضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"⁽²⁾.

كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 أن التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية ، تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، وإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين، وعبر تمكين الفئات المهمشة،

(1) دوجلاس موسشيت ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، ط1، 2000، ص17.

(2) Lansu, A. Sloep, J. Mieras.; Learning in Networks for Sustainable Development, Proceedings of the 7th International Conference on Networked Learning, Centre for Learning Sciences and Technologies , Open Universities, the Netherlands (2010).p250

وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المرتبطة ارتباطاً محورياً بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع ، واكتساب المعرفة، وتمكين الإطار المؤسساتي⁽¹⁾.

وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية، و ثانياً لا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها، و ثالثاً تطور الموارد البشرية، و رابعاً تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة⁽²⁾

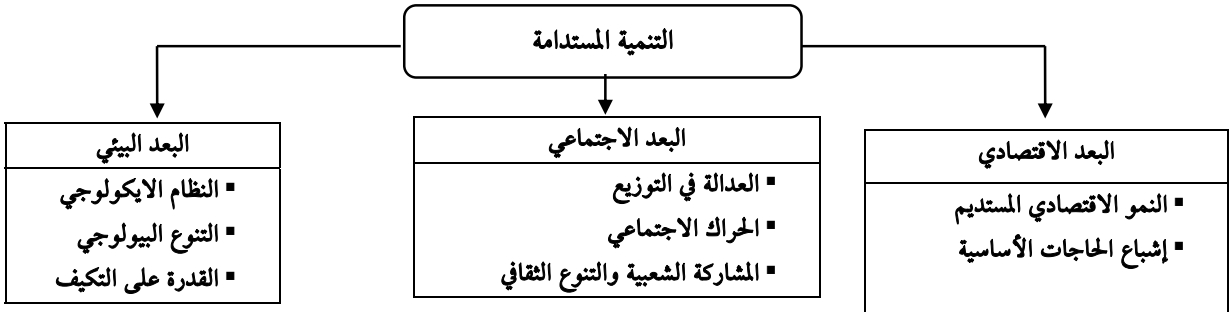
2- أبعاد التنمية المستدامة :

للتنمية المستدامة أبعاد أساسية تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

أ- البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة الاستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية كالمأكل والملبس المسكن والصحة والتعليم والنقل...

ب- البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان ويشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية والحد من الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

ت- البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة حدود البيئة، بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من استهلاك والاستنزاف، لأن حالة تجاوز تلك الحدود يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات.



المصدر: بوبكر الصديق بن الشيخ، الزكاة كإداة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قلمة 3 و4 ديسمبر 2012

3- المتغيرات الأساسية المؤثرة في التنمية المستدامة: يمكن إجمال المتغيرات الرئيسية المؤثرة في التنمية فيما يلي⁽³⁾

أ- مكانة التكنولوجيا في تعريف التنمية المستدامة:

ومنه فكرة توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشار الباحثين في هذا المجال إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكثر كفاءة وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.

(1) محمد محمود العجلوني: أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية ، جامعة اليرموك، الأردن، 2013، ص7

(2) سليمان الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربية واقع وآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 245.

(3) [HTTP://WWW.ALJAMAHIRIA.COM/INDEX.HTML](http://WWW.ALJAMAHIRIA.COM/INDEX.HTML)

ب- مكانة الإنسان ضمن التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة :

بملاحظة التعاريف المصاغة حول التنمية المستدامة نجد أن الإنسان هو محور هذه التعاريف حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية، التعليم والرفاهية الاجتماعية، وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالنسبة للتثيت المبكر للسكان.

ت- مكانة العدالة في تعريف التنمية المستدامة:

إن العنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة، فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية و لا تراعي قوى السوق.

أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية الاجتماعية والاقتصادية منها ، فالعالم يعيش منذ أواسط عقد السبعينات تحت هيمنة مطلقة للرأسمال المالي العالمي الذي يكرس تفاوتاً صارخاً بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول. لذلك فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف.

لكن تحقق هذين النوعين من الإنصاف لن يتأتى في ظل الهيمنة المطلقة للرأسمال المالي العالمي، وإنما يتحقق تحت ضغط قوى شعبية عمالية أممية يمكن من استعادة التوازن للعلاقات الاجتماعية الكونية.

4- معالم علاقة التنمية باكتساب المعرفة في ظل التحديات الراهنة.

لا شك أن العامل الذي عزز العلاقة بين التعليم والتنمية، خاصة في منتصف هذا القرن هو الاقتصاد كمحور مهم، حيث ظهرت بعض النظريات المهمة مثل نظرية رأس المال البشري، والتي تعتبر بمثابة الإطار النظري المسئول عن التبي الكامل للعلاقة الجدلية بين التعليم وسياسات التنمية، وهو الإطار الذي أصبح التعليم بمقتضاه الحاسم الأول في النمو الاقتصادي للدول ، ومع ظهور هذه النظرية زاد الاقتناع بدور القدرة الإنتاجية للموارد البشرية في العملية التنموية ، واعتبارها رأس المال المستثمر ولعل الدور الأكبر لانتشار هذه النظرية يعود لوكالات التنمية الدولية مثل البنك الدولي و اليونسكو ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وغيرها، وهذه النظرية أدت إلى زيادة الإنفاق على التعليم عالمياً وربطت التعليم بقضية التناج وتضخمت الاستثمارات في قطاع التعليم، وأجريت البحوث والدراسات حول إسهام التعليم في النواحي الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من النواحي الأخرى⁽¹⁾.

وتعد المعرفة والإبداع أهم أبرز الأهداف التربوية والتعليمية التي تسعى معظم المناهج والنظم التعليمية إلى تحقيقه لدى طلبة المؤسسات التعليمية وعلى رأسها الجامعات، وتنبع أهمية هذا الهدف من أهمية الدور الذي يؤديه المبدعون في الجامعات التي يعيشون فيها ، فهم يمارسون دوراً مهماً في تنمية مجتمعاتهم ، ينحتون المعارف الجديدة ، ويطورون القائم منها ويعملون على تحويلها من معارف جامدة إلى معارف فاعلة، وهو ما بات يؤكد اليوم أكثر من أي وقت مضى على الدور الذي يمكن أن يؤديه العامل البشري في التنمية، لما لهذا العنصر من خصائص ومكانة بين عوامل الإنتاج التي تعتبر مصدر كل قيمة مضافة أو إبداع .

ولما كانت عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن تتحقق أهدافها دون مساهمة جميع مؤسسات المجتمع لتساندها وتعمل على التنسيق بينها من خلال التخطيط الشامل ، وأن التعليم العالي بصفة خاصة هو المحدد الرئيسي لكفاءة

(1) زاهر ضياء : التعليم ونظريات التنمية - دراسات تربوية - رابطة التعليم الحديثة، 1985

المورد البشري المحرك لهذه المؤسسات والمحدد لقدرتها على أداء دورها ، لذا فإن التعليم العالي تقع عليه مسؤولية مواجهة متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى القريب والبعيد.⁽¹⁾

5- دور التعليم العالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يتضح دور التعليم العالي في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري كعنصر من عناصر الإنتاج بل أكثر هذه العناصر أهمية في الوقت الراهن، والعائد من التعليم على الفرد ومساهمة التعليم في تحقيق أهداف التنمية ، وكذلك من الأدوار التي يطالب بها التعليم دراسة أسباب القصور في تحقيق أهداف التنمية، وإعادة تقييم النظم التعليمية لتحسين نوعية التعليم وكفاءته لمسايرة متطلبات العصر ومواجهة متطلبات التنمية، ودراسة الإهدار التربوي باعتبار أن التعليم عملية استثمار في رأس المال البشري ينتج عنها عائد على الفرد والمجتمع كأى مشروع استثماري . والتعليم العالي في حد ذاته من حيث عدد سنوات الدراسة ليس ضامناً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنما نوعية هذا التعليم ودرجة كفاءته وارتباط أهدافه بواقع المجتمع وطبيعة العصر ومتطلبات التنمية هي المحدد لنتائج هذه العملية .

ومع التطور التقني والازدهار التكنولوجي والاقتصادي بدأت تظهر اتجاهات تنادي بدور أكبر للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في إحداث وتسيير التنمية، فالتعليم العالي ينبغي أن ينصب على دراية أوضاع المجتمع، ومعرفة احتياجاته والمشكلات والعوائق التي تعترض مسيرته التنموية، وأصبح هذا الاتجاه له تأثير على محتوى ومناهج التعليم العالي حيث أصبح يركز على تلبية احتياجات المجتمع ومطالب التنمية، وبذلك تكون مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات وسيلة إعداد الموارد البشرية المؤهلة من المهندسين والفنيين وأخصائيي الزراعة والمعامل وغيرهم من الكفاءات التي تستطيع تحمل أعباء التنمية والنهوض بالحياة الاجتماعية .

فمسايرة برامج التعليم العالي لمتطلبات الاقتصاد، وتأدية قطاعات التعليم المختلفة كل المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، حينئذ سوف تكتسب القوى العاملة المهارات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية⁽²⁾ وهكذا فالجامعات اليوم لابد أن تضطلع بالمهام التالية كأهداف لبرامجها لتضمن تخرج أفراد مؤهلين للقيام بهذا الدور الكبير :

أ- إثراء المعرفة ونشر الثقافة وتنميتها

ب- نشر العلم وإعداد الكفاءات المتخصصة

ت- تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا

ث- النهوض بالشباب فكريا ووعيا وخلقا.

وعليه يمكن القول أن برامج التعليم العالي يجب أن تتمركز في قلب عملية التنمية الشاملة فإذا كانت التنمية الشاملة عملية حضارية ترمي إلى تحسين ظروف مجتمعتها، فإن برامج التعليم العالي هي الوسيلة إلى إعداد الإنسان الذي هو حجر الزاوية للتنمية⁽³⁾

(1) علاء زهير الرواشدة: دور التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية في ظل العولمة ، الملتنقى الدولي

مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالة 3 / 4 ديسمبر 2012

(2) عبد العزيز الهواشي وسعيد بن حمد الربيعي ضمان الجودة في التعليم العالي، ترجمة وتعريب السيد، ط ، عالم الكتاب، القاهرة، 2005 ، ص22

(3) المرجع السابق

المحور الثالث: قراءة في واقع تطور قطاع التعليم بالجزائر ودوره في تكوين رأس المال الفكري

1- الإطار التاريخي لتطور القطاع التعليم العالي وسياسات إصلاحاته في الجزائر .

يعود ظهور التعليم العالي في الجزائر إلى تاريخ تأسيس أول جامعة في الجزائر وهي جامعة الجزائر ، وتعتبر هذه الجامعة بمثابة أول جامعة عربية، غير أنها كانت تسير من قبل المستعمر إلى غاية الستينات بعد استقلال البلاد أين استحدثت جامعات أخرى جديدة، ولقد تعززت مكانة هذه الجامعة مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970،⁽¹⁾ بعدها تم استحداث منصب وزارة منتدبة للبحث العلمي سنة 1990، بهذا التعيين أصبحت الهيئة المديرة للبحث ضمن طاقم أعضاء الحكومة غير أنها لم تعرف بدورها الاستقرار المنشود فقد تعاقبت سبع وصايات على البحث العلمي لغاية سنة 2000، حيث أنشأ منصب الوزير المنتدب لدي وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، مكلف بالبحث العلمي⁽²⁾.

هذا وقد عرفت الفترة الخماسية 2008-2012 إنجاز هياكل قاعدية و تجهيزات كبرى خاصة بالبحث و ذلك بتسطير وإنجاز ستة أصناف من الهياكل القاعدية تتمثل في مجموعات مخابر ومراكز ووحدات البحث و أقطاب علمية للتميز داخل مؤسسات التعليم العالي و البحث و المنشآت العلمية ما بين الجامعات و الأقطاب التقنية، و كذا التجهيزات الكبرى المرتبطة ببرامج التبعة لا سيما في مجال الفضاء و البيوتكنولوجيا و المجال النووي.

جدول يوضح بعض وحدات البحث والوكالات البحثية في الجزائر

وحدة البحث في المواد والطاقات المتجددة جامعة تلمسان (URMER)	وحدات البحث
وحدة البحث في العلوم الاجتماعية جامعة باتنة 1	
وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية جامعة سطيف	
وحدة البحث في العلوم الاجتماعية والصحة جامعة وهران 2 (GRAS)	
الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث والتطوير التكنولوجي ANVREDET	وكالات البحث
الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا الحراش	
الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة جامعة وهران	
الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة جامعة بجاية	
الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجيا وعلوم الزراعة و التغذية جامعة قسنطينة	
الوكالة الموضوعاتية للبحث في في وحدة البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة البليدة	

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي <https://www.mesrs.dz/ar/le- ministere.etudiant;jsessionid=2018/9/16> تاريخ الاطلاع 2018 /9 /16

(1) سحنون جمال الدين، بلغامي نبيلة، التعليم العالي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية من 1962 إلى 2012، مجلة حوليات جامعة بشار

في العلوم الاقتصادية، العدد 15 أ سنة 2014، ص134

(2) أحد عمراني، واقع و آفاق مساهمة البحث العلمي في التنمية بالجزائر في ظل السياسة الوطنية الجديدة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي،

المؤتمر الثاني للتخطيط و تطوير التعليم و البحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، الظهران، المملكة العربية

السعودية 24-27 فيفري 2008

2- مؤشرات ومخرجات قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر

أ- المؤسسات الجامعية ومخابر البحث في الجزائر :

لقد تطور حجم شبكة هيكل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من جامعة وحيدة وهي جامعة الجزائر سنة 1970 إلى غاية 107 مؤسسة جامعية موزعة على ثمانية وأربعون ولاية عبر التراب الوطني ، وفيما يلي شبكة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر أواخر سنة 2018.

المؤسسة	العدد
الجامعات	50
المراكز الجامعية	13
مدرسة وطنية عليا	20
المدرسة التحضيرية	10
مدرسة عليا للأساتذة	11
ملحقة جامعية	02
المجموع	106

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي <https://www.mesrs.dz/ar/le-ministere.etudiant.jsessionid> تاريخ الاطلاع 16/9/2018

السنوات	عدد مخابر البحث المعتمدة كل سنة
2000	269
2001	140
2002	80
2003	55
2005	17
2006	26
2007	22
2008	16
2009	45
2010	62
2011	132
2012	258
2013	162
2014	57
2015	90
2016	7
2017	1
المجموع	1439

المصدر موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر على الموقع:

تاريخ الاطلاع 17/9/2018 <http://dalilab.dgrsdt.dz/index.php?option:>

ب- تطور عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية : يمثل حجم أو عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية أهم مقومات أو مدخلات الإنتاج والبحث العلمي في الجزائر، ولقد بينت الإحصائيات المتعلقة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر تزايد عدد الطلبة الجامعيين في الجزائر بوتيرة متزايدة سواء بالنسبة للطلبة المسجلين في التدرج العلمي أو ما بعد التدرج العلمي من 181350 طالب في التدرج و 13967 طالب في ما بعد التدرج سنة 1990 إلى حوالي 1.613.000 طالب في التدرج ويؤطرهم حوالي 60000 استاذ جامعي حاليا. (1)

السنوات	عدد الطلبة	نسبة الزيادة بالمائة
1990	181350	سنة الأساس (للمقارنة)
2004 /2003	589993	225%
2005 /2004	622980	243%
2006 /2005	743054	309%
2007 /2006	820664	352%
2009 /2008	952076	424%
2010 /2009	1048899	478%
2011 /2010	1164137	541%
2013 /2012	1250310	589%
2018 /2017	1.613.000	789%

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على : ons l'Algérie en quelques chiffres et retrospective statistique:

والموقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر /http //option php index dz dalilab dgrsdt

يشير الجدول إلى أن عدد الطلب في الجزائر قد عرف زيادة معتبرة ومستمرة ليتجاوز حدود المليون 600 طالب في سنة 2018 على أن يصل إلى حدود 2مليون في آفاق 2020، وهو ما يفوق تعداد سكان الكثير من دول في العالم و يعكس قدرات هائلة للتأطير من أساتذة من مختلف الرتب العلمية، وميزانية معتبرة ترصد كاستثمارات في العنصر البشري في الجزائر، ولعل ما يؤكد هذا الاتجاه الذي تخطه الجزائر للاضطلاع بالطاقات البشرية في تحقيق التنمية المستقبلية والمراهنة عليه كمورد مستقبلي ما يلي⁽²⁾:

- مجانية التعليم، حيث تتحمل الدولة نفقات التعليم العالي بنسبة تفوق 89% والمتمثلة أساسا في أجور ورواتب الأساتذة، نقل وخدمات من إيواء في الأحياء ومنح الطلبة.
- ديمقراطية التعليم إذ مكنت الدولة الجزائرية كل أفاد الشعب بل وألزمت من الالتحاق بسلك التعليم دون تمييز

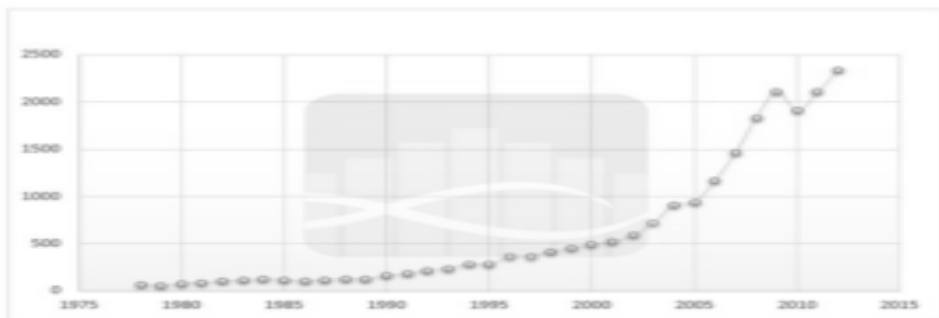
(1) موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي https://www.mesrs.dz/ar/le- ministere.etudiant;sessionid=2018/9/16

(2) حميد بوزيدة مدخلات وخرجات التعليم العالي في الجزائر ملتقى خرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية 2011 نقلا عنكياري فاطمة الزهراء، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية دراسة حالة جامعة معسكر،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011/2012،ص47

- زيادة النمو السكاني وخاصة فئة الشباب ، فحوالي 65% من السكان لا يفوق سنهم 35 سنة ، من بينهم 48% يتراوح عمرهم بين 06-18 سنة وهذه الفئة تشكل مدخلات التعليم العالي في السنوات اللاحقة .
- كون الشهادات الجامعية لها مكانة اجتماعية واقتصادية ما يمكنها من المشاركة للطبقة المثقفة في الحراك التنموي في البلاد.

ج- التطور في الأوراق البحثية وبراءات الاختراع

في دراسة قامت بها رئيسة منظمة المجتمع العلمي العربي حول البحث العلمي بالجزائر ومقارنته ببقية الدول العربية حيث توصلت إلى أن مستويات النشر في دول مجلس التعاون الخليجي الست حوالي 51917 ورقة بحثية، أي ما نسبته 31,18 بالمئة من الإنتاج العربي لنفس الفترة؛ بينما نشرت مصر لوحدها 48042 ورقة وبنسبة 28,85 بالمئة، وباقي الدول العربية مثلت النسبة الباقي، وبالتركيز على البحث العلمي في الجزائر والذي يمثل 30,62 من إنتاج بلاد المغرب العربي و 9,33 بالمئة من الإنتاج العربي ، فلقد شهد البحث في الجزائر كمعظم الدول العربية زيادة ملحوظة في هذه السنوات العشر الأخيرة⁽¹⁾



رسم توضيحي 3: عدد الأوراق العلمية المنشورة من الجزائر مع سنة النشر.

- 3- سياسات واستراتيجيات الدولة في تطوير قطاع التعليم والإنتاج المعرفي بما يخدم التنمية في الجزائر⁽²⁾. التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال: أصبح الطلب الإجمالي والاقتصادي على التربية ملحا داخل المجتمع الجزائري واتضح الحاجة إلى تكوين الإطارات السامية بوتيرة مستعجلة، ولم تكن الجامعة الجزائرية الموروثة عن العهد الاستعماري التي كانت تتماشى وأغراض أقلية أوروبية قادرة على الاستجابة للوضعية الجديدة الناتجة عن عهد الاستقلال. بعد سنة 1962 أدخلت تعديلات على تسيير الجامعة والتوظيف لتكييف التعليم العالي وجعله يتماشى وسياق السيادة الوطنية، وبغرض تلبية الحاجة المستعجلة إلى الإطارات والتقنيين في التخصصات المختلفة، أنشأ منذ بداية 1962 معاهد تقنية متخصصة وتعين على الجامعة أن تصلح نفسها إصلاحا عميقا وأن تباشر مجموعة من التحولات والمتمثلة في قانون إصلاح التعليم العالي 1971 .

(1) موزة بنت محمد الربان، «البحث العلمي بالجزائر»، منظمة المجتمع العلمي العربي، مقال متاح على الموقع الإلكتروني www.arsco.org تاريخ

الاطلاع 2018/9/17

(2) أيمن يوسف: تطور التعليم العالي 6 إصلاح والآفاق السياسية- رسالة ماجستير غير منشورة جامعة يوسف بن خدة الجزائر 2008، ص45

وما بعدها

- أ- **قانون إصلاح التعليم العالي** سنة 1971 : وقد تمثل هدفه في تعبئة كافة الطاقات الجامعية من أجل تكوين رجال يفيدون التنمية، فلا يجب أن يقتصر الإصلاح على تكوين الإطارات الذي تضطلع به الجامعة الكلاسيكية، بل يتحتم تلبية كل الطلبات التي ستقدمها القطاعات المستخدمة والعمل على تحقيق المعادلة ، تكوين شغل وفي هذا السياق ثم اقترح تحديد المناهج التربوية وأشكال الامتحانات وأنماط تكوينية (قصير وطويل المدى)، يهدف الى الوصول الى فعالية أكبر في تسيير حركة التسجيلات والإسهام في التنمية الشاملة للبلاد وتمحور الإصلاح حول خيارات كبرى من بينها:
- **الديمقراطية**: ولم تقتصر الديمقراطية التي شجعتها مجانية التعليم العالي والاستفادة من الخدمات الجامعية، على البعد الكمي أي السماح بالالتحاق بالدراسات العليا لعدد أكبر من المسجلين بل فتحت المجال للشباب المنتمين الى كافة الشرائح الاجتماعية ومناطق البلاد كلها.
 - **الجزارة**: استلزمت الجزارة تدخل الدولة على مستوى برامج التعليم ومقرراته بطريقة تحقق التكيف مع الحاجات الوطنية من الإطارات ، بسياسة ترمي إلى التحاق عدد كبير من الجزائريين بالوظيفة التعليمية لضمان استخلاف المتعاونين الأجانب.
 - **التعريب**: خلال السنوات الأولى من الاستقلال مس التعريب معهد الدراسات الإسلامية التابعة لجامعة الجزائر، وفرع اللغة العربية الذي التحقت به أعداد هامة من الطلبة ثم شمل تدريجيا تخصصات أخرى.
 - **التوجه العلمي والتكنولوجي**: إن الأهمية التي منحتها الدولة لمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجهودها القائمة على التصنيع واستصلاح الموارد الطبيعية سوف تعمل على تثمين خيار وتوجه العلمي والتكنولوجي فخلال سنة 1986/1987 مثلت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية % 75 من إجمالي الطلبة المسجلين
- ب- **القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99-05**: أرخ هذا القانون في 14 أفريل سنة 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ويسعى هذا القانون إلى تحديد الإطار الشرعي لقطاع التعليم العالي والى فتح آفاق جديدة له والى إفادته بترقيات تنظيمية تكفل بالاستجابة إلى خروقات انتشاره (توسيع بنية التحتية) والى الطلب الاجتماعي الذي أصبح يتسم بمعطيات جديدة على الصعيدين الوطني والعالمي.
- ت- **التطور النوعي**: يضمن التعليم العالي في مجال التكوين العالي، التكوين في التدرج، وما بعد التدرج، يساهم في التكوين المتواصل، وتمنح الدولة دون سواها، شهادات التعليم العالي من التكوين العالي يتألف التدرج من التكوين قصير المدى، والتكوين طويل المدى، ويتم الالتحاق بالتكوين العالي للحائزين على شهادة البكالوريا أو شهادة أجنبية معادلة ويتم عن طريق المسابقات على أساس الشهادات أو على أساس الشهادات والاختبارات وفقا لشروط محددة من قبل وزير مكلف بالتعليم العالي.
- ث- **إصلاح التعليم العالي في الجزائر النظام الجديد LMD**: لقد أبرزت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية معظم العوائق التي تعاني منها الجامعة، والحلول والواجبات التي يجب إدخالها لتمكين الجامعة من القيام بالدور المنوط بها، وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهها المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل 2002 ، فقد حددت وزارة التعليم والبحث العلمي إستراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة 2004/2013 والتي من محاورها تطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي ذات ثلاث أطوار تكوينية ليسانس، ماستر، دكتوراه، مع هيكلة تستجيب للمعايير الدولية وتكون مصحوبة بتأهيل مختلف البرامج التعليمية، مع تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي.

وعليه كان النظام الجديد LMD ليسانس، ماستر، دكتوراه يندرج ضمن هذا المسعى الذي يستجيب لأهداف الإصلاح ويحقق تناغم التعليم الوطني للتعليم العالي مع أنظمة التعليم العالي في العالم الهيكلية الجديدة للتعليم العالي:

1- ليسانس: يتكون من تخصصات ووحدات تعليمية موزعة على سداسيات ويشمل 06 سداسيات ويتضمن مرحلتين أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات وتمثل ثانيهما في تكوين متخصص، وينقسم الى غائتين:

- غاية ذات طابع مهني تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل.
- غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

2- الماستر: يتشكل من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات، ويشمل 04 سداسيات وهو طور مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة أكاديمية، ولكل طالب حاصل على ليسانس ذات طابع مهني الذي يمكن من العودة الى الجامعة بعد قضاء فترة في الحياة المهنية.

3- الدكتوراه: وتبلغ مدته الدنيا 06 سداسيات ومن مهامه: تحسين مستوى عن طريق البحث، ومن أجل البحث وتعميق المعارف في تخصص محدد ويتوج هذا الطور من التكيف بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة

4- الإجراءات المرافقة في مجال التعاون الدولي:

تدعيم الشراكة خاصة في مجال تكوين المكونين وإرساء تعليم جديد وإعادة تفعيل البحث العلمي بالارتكاز على:

- وضع فضاءات جامعية إقليمية ودولية (مجال تعاوني مغاربي أورو متوسطي)، ترمي إلى ترقية تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف ذي نوعية سيحصل حراك الطلبة والأساتذة والباحثين ويشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث
- تدعيم مدارس الدكتوراه وتوسيعها قصد تحسين نوعية التكوين في الدكتوراه ومردودية.

الخاتمة والتوصيات:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا حول تطور منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر يتبين أن هذا القطاع قد عرف نمواً وتحولاً كبيراً سواءً من الناحية الكمية أو النوعية، فالجزائر من الدول الأوائل والقليلة التي تتبنى مجانية التعليم في الجامعة مع ضمان خدمات جامعية للطالب في مساره التعليمي من إ طعام ونقل وإسكان، كما تضمن سنويا تربصات لتكوين طلبة الدكتوراه والأساتذة وبعض طاقمها الإداري للتدريب وتحسين مستوياتهم بالخارج، وهو ما ينعكس حتماً على جودة التعليم وتكوين رأس المال البشري الدعامة الأساسية لأي برنامج أو مخطط تنمية، أما عن نوعية البرامج والمقررات المتبعة فقد عرفت هي الأخرى جملة من الإصلاحات وتبني لمناهج وطرق تدريس لتكييف منظومة التعليم بالجزائر مع ما هو معمول به عالمياً، فالتعليم العالي ينبغي أن ينصب على دراية أوضاع المجتمع، ومعرفة احتياجاته والمشكلات والعوائق التي تعترض مسيرته التنموية، وبذلك تكون مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات وسيلة إعداد الموارد البشرية المؤهلة من المهندسين والفنيين وأخصائيي الزراعة والمعامل وغيرهم من الكفاءات التي تستطيع تحمل أعباء التنمية والنهوض بالحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وبالنظر إلى النتائج الفعلية حول علاقة الجامعة الجزائرية اتجاه محيطها الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بما تنفقه الدولة على هذا القطاع الحيوي تبقى هذه النتائج غير كافية وغير مرضية للطموحات المأمولة والمتوقعة، خاصة بالنظر الى الجهود التي بذلتها وتبذلها الدولة لتفعيل هذه العلاقة وهو ما يتطلب جملة من التوصيات والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- إلزامية تحول الجامعة الجزائرية من مستورد للمعارف إلى خالق ومنتج لها،
- تفعيل الارتباط بين مخابر البحث العلمي والجامعات مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم المكافآت المادية للباحثين والطلبة الجامعيين والأساتذة، بالإضافة إلى ربط اتفاقيات شراكة بين الجامعة وغيرها من القطاعات من جهة والجامعة ونظيراتها في الدول المتقدمة من جهة أخرى،
- التركيز على الإشكاليات التي تخدم الواقع الاقتصادي والاجتماعي الوطني،
- توطيد المخرجات العلمية وبراءات الاختراع بما يخدم المؤسسات العلمية الوطنية ،
- دعم البحث العلمي وتوفير الإحصاءات والمعلومات الجديدة بما يخدم الواقع المعاش،
- إعادة النظر في برامج ومناهج التعليم خاصة في طور الليسانس.

